

فتح الوهاب بشرح منهج الطلاب

تأليف
شيخ الاسلام أبي يحيى زكريا الأنصاري
(٨٢٥ - ٩٢٥)

وفي الخامس

- ١ - منهج الطلاب للزائف
 - ٢ - الرسائل التمهيدية في المسائل الدقيقة للتمهيد
- للسيد مصطفى الذهبي الشافعي

٢-١

دار المعرفة
للطباعة والنشر
بيروت - لبنان



yo-968400

5-c
P600

BOBST LIBRARY



3 1142 02414 1577



New York University
Bobst Library
70 Washington Square South
New York, NY 10012-1091

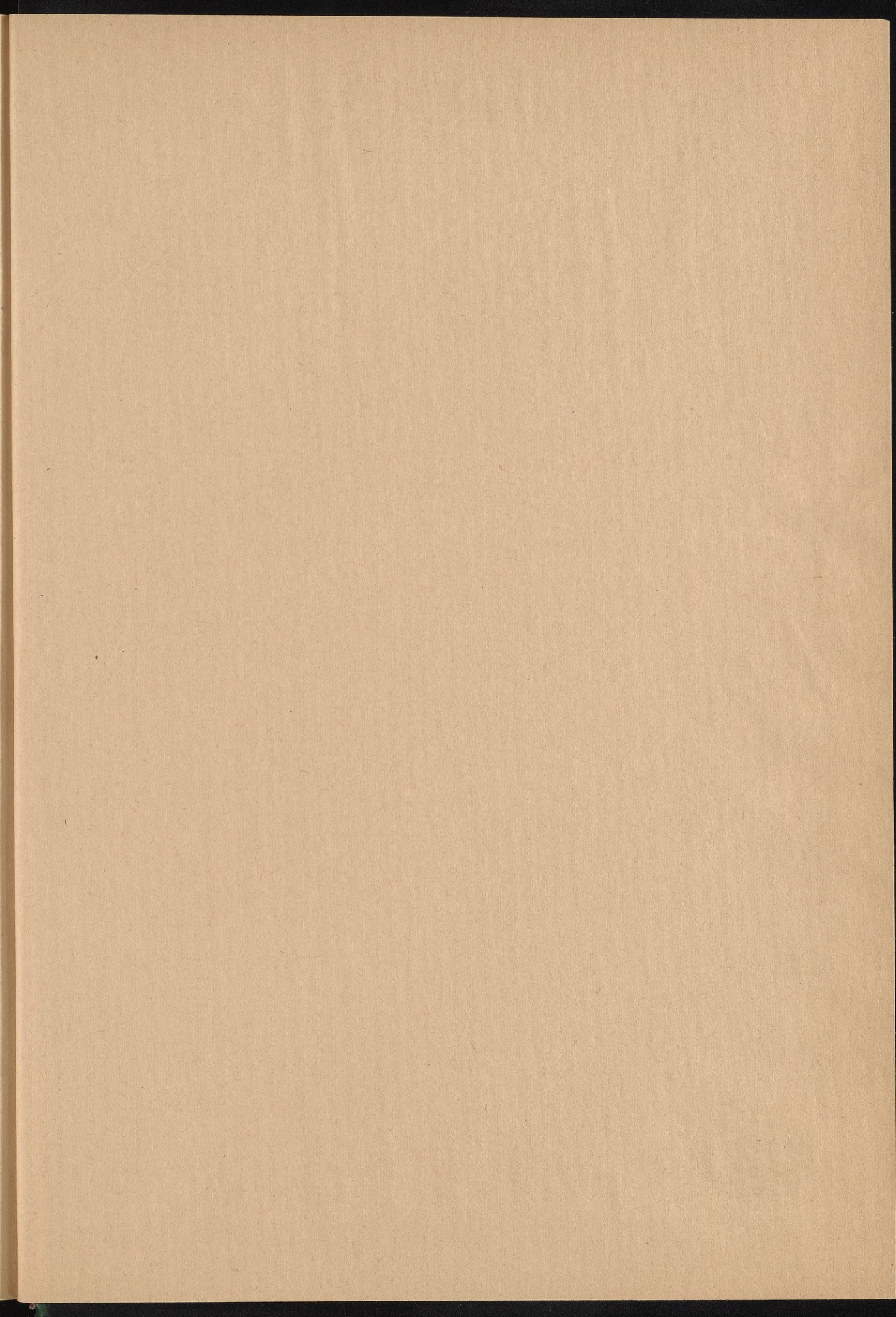
DUE DATE	DUE DATE	DUE DATE
* ALL LOAN ITEMS ARE SUBJECT TO RECALL *		

001-338-0

y0-968400

(vol 1-2)

فتح الوهاب



Ansārī, Zakariyā ibn Muḥammad

Fatḥ al-Waḥḥāb bī-sharḥ manḥaj al-ṭullāb

فتح الوهاب بشرح منهج الطلاب

تأليف

شيخ الاسلام أبي يحيى زكريا الأنصاري

(٨٢٥ - ٩٢٥)

وفي الهامش

- ١ - منهج الطلاب للمؤلف
 - ٢ - الرسائل الذهبية في المسائل الدقيقة المنهجية
- للسيد مصطفى الذهبي الشافعي

المجلد الأول

الناشر

دار المعرفة
للطباعة والنشر
بيروت - لبنان

« مَنْ يُرِدِ اللَّهَ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهَهُ فِي الدِّينِ »

(حديث شريف)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال سيدنا ومولانا قاضي القضاة شيخ مشايخ الإسلام ، ملك العلماء الأعلام ، سيديو به زمانه ، فريد عصره ووحيد دهره وأوانه ، حجة المناظرين ، لسان المتكلمين محي السنة في العالمين ، زين الملة والدين ، أبو يحيى زكريا الأنصارى الشافعى تغمده الله برحمته ؟ وأسكنه فسيح جنته ، ونفعنا والمسلمين ببركته : بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله على إفضاله ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وصحبه وآله . وبعد : فقد كنت اختصرت منهاج الطالبين في الفقه تأليف الإمام شيخ الإسلام أبي زكريا يحيى محي الدين النووي رحمه الله في كتاب سميت به [منهج الطلاب] وقد سألت بعض الأئمة على من الفضلاء المترددين إلى أن أشرحه شرحاً يحل ألفاظه ، ويحل حفظه ، ويبين مراده ، ويتم مفاده ، فأجبت به إلى ذلك بعون القادر المالك ، وسميته :

يفتح الوهاب بشرح منهاج الطلاب

والله أسأل أن ينفع به وهو حسبي ونعم الوكيل .

(بسم الله الرحمن الرحيم) أى أولف ، والاسم مشتق من السمو وهو العلو ، والله علم على الذات الواجب الوجود ، والرحمن الرحيم صفتان مشبهتان بنيتا للمبالغة من رحم ، والرحمن أبلغ من الرحيم لأن زيادة البناء تدل على زيادة المعنى كما في قطع وقطع ولقولهم رحمنا الدنيا والآخرة ورحم الآخرة ، وقيل رحم الدنيا (الحمد لله الذى هدانا) أى دلنا (لهذا) التأليف (وما كنا لنهتدى لولا أن هدانا الله) والحمد لغة الثناء باللسان على الجميل الاختيارى على جهة التبجيل سواء تعلق بالفضائل أم بالفواضل ؛ وعرفا فعل ينبى عن تعظيم النعم من حيث إنه منعم على الحامد أو غيره وابتدأت بالبسملة والحمدلة اقتداء بالكتاب العزيز وعملاً بخبر « كل أمر ذى بال لا يبدأ فيه بسم الله الرحمن الرحيم » وفي رواية « بالحمد لله فهو أجزم » أى مقطوع البركة رواه أبو داود وغيره وحسنه ابن الصلاح وغيره ، وجمعت بين الابتداءين عملاً بالروايتين وإشارة إلى أنه لا تعارض بينهما إذ الابتداء حقيقى وإضافى ، فالحقيقى حصل بالبسملة والإضافى حصل بالحمدلة ، وقدمت بالبسملة عملاً بالكتاب والاجماع ، والحمد مختص بالله تعالى كما أفادته الجملة سواء أ جعلت آل فيه للاستعراق أم للجنس أم للعهد (والصلاة) وهى من الله رحمة ومن الملائكة استغفار ومن الآدميين تضرع ودعاء (والسلام) بمعنى التسليم (على محمد) نبينا (وآله) هم مؤمنو بنى هاشم وبنى المطلب (وصحبه) هو عند سيديو به اسم جمع لصاحب بمعنى الصحابي وهو من اجتمع مؤمناً بنبينا محمد صلى الله عليه وسلم وعطف الصحب على الآل الشامل لبعضهم لتشمل الصلاة والسلام باقهم ، وجملنا الحمد والصلاة والسلام خبريتان لفظاً إنشائيتان معنى ، واخترت اسميهما على فعليتهما للدلالة على الثبات والدوام (الفائزين من الله بعلاه) صفة لمن ذكر .

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذى هدانا
لهذا وما كنا لنهتدى
لولا أن هدانا الله ،
والصلاة والسلام على
محمد وآله وصحبه
الفائزين من الله بعلاه .

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين ،
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وعلى آله
وأصحابه والتابعين ،
صلاة وسلاماً دائماً
إلى يوم الدين .

وبعد ، فيقول مصطفى
الذهبي الشافعى : هذه
رسالة جمعت

BP

153

A53

1900

وبعد ؛ فهذا مختصر
في الفقه على مذهب
الإمام الشافعي رضي
الله عنه وأرضاه ،
اختصرت فيه مختصر
الإمام أبي زكريا النووي
المسمى [بمناهج الطالبين]
وضممت إليه ما يسر
مع إبدال غير المعتمد
به بلفظ مبين ، وحذفت
منه الخلاف روما
لتيسيره على الراغبين ،
ومميته : بمنهج الطلاب
راجيا من الله أن ينتفع
به أو لوال الألباب ، وأسأله
التوفيق للصواب
والفوز يوم المآب .
﴿ كتاب الطهارة ﴾
إنما يطهر من مائع ماء
مطلق وهو ما يسمى
ماء بلا قيد فتغير بمخالط
طاهر مستغنى عنه تغيرا
يمنع الاسم غير مطهر
لا تراب وملح ماء
وإن طرحا فيه ؛

فيها ما كتبته على بعض
مسائل من المنهج
مشهور بعضها بالدقة
وعنونت عن كل
واحدة بمسئلة وإن
اشتملت على مسائل بل
قد يستقصى الباب كما
سيأتي في الاعتكاف
فتقول وبالله التوفيق :

(وبعد) يؤتى بها للانتقال من أسلوب إلى آخر وأصلها أما بعد بدليل لزوم الفاء في حيزها غالبا لتضمن
معنى الشرط والأصل مهما يكن من شيء بعد البسملة والمجدة والصلاة والسلام على من ذكر
(فهذا) المؤلف الحاضر ذهنا (مختصر) من الاختصار وهو تقليل اللفظ وتكثير المعنى (في الفقه)
وهو لغة الفهم ، واصطلاحا العلم بالأحكام الشرعية العملية المكتسبة من أدلتها التفصيلية ، وموضوعه
أفعال المكلفين من حيث عروض الأحكام لها ، واستمداده من الكتاب والسنة والاجماع والقياس
وسائر الأدلة المعروفة ، وفائدته امتثال أوامر الله تعالى واجتناب نواهيه المحصلان للفوائد الدنيوية
والآخوية (على مذهب الإمام) المجتهد أبي عبد الله محمد بن إدريس (الشافعي رضي الله عنه
وأرضاه) أي ما ذهب إليه من الأحكام في المسائل مجازا عن مكان الذهاب (اختصرت فيه مختصر
الإمام أبي زكريا النووي) رحمه الله (المسمى بمناهج الطالبين وضممت إليه ما يسر مع إبدال غير
المعتمد به) أي بالمعتمد (بلفظ مبين) وسأنبه على ذلك غالبا في محاله (وحذفت منه الخلاف روما)
أي طلبا (لتيسيره على الراغبين) فيه (وسميته بمنهج الطلاب) المنهج والمنهاج الطريق الواضح
(راجيا) أي مؤملا (من الله) تعالى (أن ينتفع به أو لوال الألباب) جمع لب وهو العقل (وأسأله
التوفيق) وهو خلق قدرة الطاعة وتسهيل سبيل الخير (للسواب) أي لما يوافق الواقع من القول
والفعل (و) أسأله (الفوز) أي الظفر بالخير (يوم المآب) أي الرجوع إلى الله تعالى أي يوم القيامة .

﴿ كتاب الطهارة ﴾

هو لغة الضم والجمع يقال كتب كتبنا وكتابه وكتبا ، واصطلاحا اسم لجملة مختصة من العلم مشتملة
على أبواب وفصول غالبا ، والطهارة لغة النظافة والخلوص من الأدناس ، وشرعاً رفع حدث وإزالة نجس
أو مافي معناها وعلى صورتها كالتيتم والأغسال المسنونة وتجديد الوضوء والغسلة الثانية والثالثة فهي
شاملة لأنواع الطهارات وبدأت بالماء لأنه الأصل في آلتها فقلت (إنما يطهر من مائع ماء مطلق
وهو ما يسمى ماء بلا قيد) وإن رشح من بخار الماء المغلي كما صححه النووي في مجموعه وغيره أو
قيد لموافقة الواقع كماء البحر بخلاف الخل ونحوه ومالا يذكر إلا مقيدا كماء الورد وماء دافق أي منى
فلا يطهر شيئا لقوله تعالى ممتنا بالماء وأنزلنا من السماء ماء طهورا وقوله تعالى فلم تجدوا ماء فتيمموا
صعيدا طيبا وقوله صلى الله عليه وسلم حين بال الاعرابي في المسجد صبوا عليه ذنوبا من ماء رواه
الشيخان والذنوب بفتح المعجمة الدلو الممتلئة ماء والأمر للوجوب والماء ينصرف إلى المطلق لتبادره
إلى الفهم فلو طهر غيره من المائعات لفات الامتنان به ولما وجب التيمم لفقده ولا غسل البول به
وتعبري بما ذكر شامل لطهر المستحاضة ونحوها وللطهر المسنون بخلاف قول الأصل يشترط لرفع
الحدث والنجس ماء مطلق (فتغير بمخالط) وهو مالا يتميز في رأى العين بخلاف المجاور (طاهر
مستغنى عنه) كزعفران ومنى (تغير يمنع) لكثرة (الاسم) أي إطلاق اسم الماء عليه ولو كان التغير
تقديرًا بأن اختلط بالماء ما يوافقه في صفاته كماء مستعمل فيقدر بمخالطه في أحدها (غير مطهر) سواء
أكان قلتين أم لافي غير الماء المستعمل بقريئة ما يأتي لأنه لا يسمى ماء ولهذا لو حلف لا يشرب ماء
فشرب من ذلك لم يحنث (لا تراب وملح ماء وإن طرحا فيه) تسهلا على العباد أو لأن تغيره
بالتراب لكونه كدورة وبالملح المائي لكونه منعقدا من الماء لا يمنع إطلاق اسم الماء عليه وإن أشبه
التغير بهما في الصورة التغير الكثير بما مر ، فمن علل بالأول قال إن التغير بهما غير مطلق ومن
علل بالثاني قال إنه مطلق وهو الأشهر والأول أقعد وخرج بما ذكر التغير بمجاور كدهن وعود

ولو مطيبين وبمكث وبمافي مقر الماء وممره وإن منع الاسم والتغير بما لا يمنع الاسم لقلته في الأخيرة ولأن التغير بالمجاور لكونه تروحا لا يضر كالتغير بحيفة قريبة من الماء وأما التغير بالبقية فلتعذر صون الماء عنها ولأنه كما قال الرافعي تبعاً للإمام لا يمنع تغيره بها إطلاق الاسم عليه وإن وجد الشبه المذكور والتصريح بالملح المائي من زيادتي وخرج بالمائي الجبلي فيضر التغير الكثير به إن لم يكن بمقر الماء أو ممره ؛ وأما التغير بالنجس المفهوم من ظاهر فسيأتي (وكره شديد حر وبرد) من زيادتي أى استعماله لمنعه الإسباغ ، نعم إن فقد غيره وضاق الوقت وجب أو خاف منه ضرراً حرم وخرج بالشديد المعتدل ولو مستخناً بنجس فلا يكره (و) كره (متشمس بشروطه) المعروفة بأن يتشمس في إناء منطبع غير نقد كحديد بقطر حار كالخجاز في بدن ولم يبدخوف البرص لأن الشمس يحدتها تفصل من الإناز هومة تعول الماء فإذا لاقى البدن بسخونتها خيف أن تقبض عليه فتجبس الدم فيحصل البرص فلا يكره المسخن بالنار كما مر لنهاب الزهومة بها ولا متشمس في غير منطبع كالخزف والحياض ولا متشمس بمنطبع نقد لصفاء جوهره ولا متشمس بقطر بارد أو معتدل ولا استعماله في غير بدن ولا إذا برد كما صححه النووي على أنه اختار من جهة الدليل عدم كراهة التشمس مطلقاً وتعييرى بتشمس أولى من تعبيره بمشمس وقولى بشروطه من زيادتي (والمستعمل في فرض) من طهارة الحدث كالغسلة الأولى ولو لم ينظر طهر صاحب ضرورة (غير مطهر إن قل) لأن الصحابة رضي الله عنهم لم يجمعوا المستعمل في أسفارهم القليلة الماء ليتطهروا به بل عدلوا عنه إلى التيمم ولأنه أزال المانع . فإن قلت طهور في الآية السابقة بوزن فعول فيقتضى تكرار الطهارة بالماء . قلت فعول يأتي اسماً للآلة كسحور لما يتسحربه فيجوز أن يكون طهور كذلك ولو سلم اقتضاؤه التكرار فالمراد جمعا بين الأدلة ثبوت ذلك لجنس الماء أوفى المحل الذي ير عليه فإنه يطهر كل جزء منه والمستعمل ليس بمطلق على ما صححه النووي ولكن جزم الرافعي بأنه مطلق وهو الصحيح عند أكثرين لكن منع من استعماله تعبداً فهو مستثنى من المطلق والمراد بالفرض ما لا بد منه أتم بتركه أم لا عبادة كان أم لا فيشمل ما توضع به الصبي وما اغتسلت به الذمية لتحليلها للمسلم أما إذا كثرت ابتداء أو انتهاء بأن جمع حتى كثر فطهر وإن قل بعد تفرقه لأن الظاهرية إذا عادت بالكثرة كما يعلم مما يأتي فالطهورية أولى وخرج بالفرض المستعمل في غيره كماء الغسلة الثانية والثالثة والوضوء المجدد فطهر لانتهاء العلة وسيأتي المستعمل في النجاسة في بابها (ولا تنجس قلنا ماء وها خمسائة رطل) بكسر الراء أفصح من فتحها (بغدادى تقريباً بملاقاة نجس) لحبر إذا بلغ الماء قلتين لم يحمل خبثاً رواه ابن حبان وغيره وصححه وفي رواية فإنه لا ينجس وهو المراد بقوله لم يحمل خبثاً أى يدفع النجس ولا ينجسه وفي رواية إذا امتزج الماء قلتين من قلل هجر والواحدة منها قدرها الشافعي أخذاً من ابن جريج الراي لها بقربتين ونصف من قرب الحجاز وواحدتها لا تزيد غالباً على مائة رطل بغدادى وسيأتي بيانه في زكاة النابت وهجر بفتح الهاء والجيم قرية بقرب المدينة النبوية والقلتان بالمساحة في المربع ذراع ورابع طولاً وعرضاً وعمقاً بذراع الآدمي وهو شبران تقريباً والمعنى بالتقريب في الخمسة أنه لا يضر نقص رطلين على ما صححه النووي في روضته لكنه صحح في تحقيقه ما جزم به الرافعي أنه لا يضر نقص قدر لا يظهر بنقصه تفاوت في التغير بقدر معين من الأشياء المتغيرة (فإن غيره) ولو سيرا أو تعيراً تقديرها (فنجس) بالاجماع المخصص للخبر السابق ولحبر الترمذى وغيره الماء لا ينجسه شيء فلو تغير بحيفة على الشط لم يؤثر كما أفهمه التقييد بالملاقاة وإنما أثر التغير اليسير بالنجس بخلافه في الطاهر لعلظ أمره أما إذا غير بعضه فالتغير نجس وكذا الباقي إن لم يبلغ قلتين (فإن زال تغيره) الحسى أو التقديرى (بنفسه) أى لا بعين كطول مكث (أو بماء) انضم إليه ولو نجس أو أخذ منه والباقي قلتان (طهر) لانتهاء علة التنجس ولا يضر عود تغيره إذا خلا عن نجس جامد أما إذا زال حساً بغيرها كمشك وراب وحل فلا يطهر للشك في أن التغير زال أو استتر بل

وكره شديد حر وبرد
ومتشمس بشروطه ،
والمستعمل في فرض
غير مطهر إن قل ولا
تنجس قلنا ماء وها
خمسائة رطل بغدادى
تقريباً بملاقاة نجس ، فإن
غيره فنجس ، فإن زال
تغيره بنفسه أو بماء طهر

مسئلة : تكره التسمية
على المكروه لذاته
كالصل وتحرم على
المحرم لذاته كالخمر بل
قل فيه بالكفر ،
وتستحب في المحظور
لعارض كالمشمس
والمغصوب إذا عوارض
لا تغير آثار الحكم الأصلى
ومنه يؤخذ أن الإباحة
العارضة للمحظور لذاته
لا تغير حكم التسمية
عليه ، وقيل تكره
التسمية على مطلق
مكروه ومطلق محرم ،
وقيل تحرم فيهما .

ودونهما ينجس كرتب غيره بملاقاته لا بملاقاة ميتة لا يسيل دمها ولم تطرح ونجس لا يدركه طرف ونحو ذلك فإن بلغهما بماء ولا تغير فطهور والتغير المؤثر طعم أولون أوريح ولو اشتبه طاهر أو طهور بغيره اجتهد إن بقيا (٥) واستعمل ما ظنه طاهراً أو طهوراً

لاماء وبول بل يتيمم بعد تلف ولا ماء ورد بل يتوضأ بكل مرة وإذا ظن طهارة أحدهما سن إراقة الآخر فإن تركه وتغير ظنه لم يعمل بالثاني بل يتيمم ولا يعيد

مسئلة : الاجتهاد في

الأواني، وهى من المشهور

بالدقة قول الشارح

وهذه مسئلة المنهاج

الخ . حاصله أن قوله

وهذه أى صورة

ما إذا لم يبق من الأول

بقية وتغير ظنه هى

مسئلة المنهاج لذكره

الخلاف فيها لاصورة

ما إذا بقى من الأول بقية

وتغير ظنه فإنها ليس

فيها هذا الخلاف إلا إن

حملت على ما قاله

الشارح كما ستعرفه فلا

يرد ما أورده سم من

أن عبارة الشارح

تقتضى أنه لا خلاف

في هذه الصورة وليس

كذلك بل فيها الخلاف

وإن اختلف الترجيح

ووجه عدم وروده كما

أشربنا له أن الخلاف

المنفي عنها هو الخلاف

المذكور في المنهاج

لامطلق خلاف على

الظاهر أنه استتر فان صفا الماء ولا تغير به طهر (و) الماء (دونهما) أى القلتين ولو جاريا (ينجس كرتب غيره) كزيت وإن كثر (بملاقاته) أى النجس أما الماء فمفهوم خبر القلتين السابق المخصص لمنطوق خبر الماء لا ينجسه شئ السابق نعم إن ورد على النجاسة ففيه تفصيل يأتي في بابها وأما غير الماء من الرطب فبالأولى وفارق كثير الماء كثير غيره بأن كثيره قوى ويشق حفظه من النجاسة بخلاف غيره وإن كثر وخرج بالرطب الجاف وتغيرى برطب أعم من تغييره بمائع (لا بملاقاة ميتة لا يسيل دمها) عند شق عضو منها في حياتها كذباب وخفساء (ولم تطرح) فيه (و) لا بملاقاة (نجس لا يدركه طرف) أى بصرف قلته كنقطة بول (و) لا بملاقاة (نحو ذلك) كقليل من شعر نجس ومن دخان نجاسة وكغبار سرجين وحيوان متنجس المنفذ غير آدمى وذلك لمشقة الاحتراز عنها ولخبر البخارى إذا وقع الذباب في شراب أحدكم فليغمسه كله ثم لينزع فإن في أحد جناحيه داء وفي الآخر شفاء زاد أبو داود وأنه يتقى بجناحه الذى فيه الداء وقد يفضى غمسه إلى موته فلو نجس لما أمر به وقيس بالذباب ما في معناه فان غيرته الميتة لكثرتها أو طرحت فيه تنجس وقولى ولم تطرح ونحو ذلك من زيادتي وتعتبر القلة بالعرف (فان بلغهما) أى الماء النجس القلتين (بماء ولا تغير) به (فطهور) لما مر فان لم يبلغهما أو بلغهما بغير ماء أو به متغير لم يطهر لبقاء علة التنجس (والتغير المؤثر) بطاهر أو نجس تغير (طعم أولون أوريح) خرج بالمؤثر بطاهر للتغير اليسير به وبالمؤثر بنجس التغير بحيفة قرب الماء وقدمو ويعتبر في التغير التقديرى بالطاهر المخالف الوسط المعتدل وبالنجس المخالف الأشد (ولو اشتبه) على أحد (طاهر أو طهور بغيره) من ماء أو غيره كما أفاده كلامه في شروط الصلاة (اجتهد) فيهما جواز إن قدر على طاهر أو طهور يتيقن كأمرو وجوبا إن لم يقدر وخاف ضيق الوقت وذلك بأن يبحث عما يبين النجس مثلاً من الأمارات كرشاش حول إنائه أو قرب كلب منه هذا (إن بقيا) والا فلا اجتهد خلافاً لما صححه الرافعى فيما إذا تلف أحدهما وشمل ما ذكر الأعمى لأنه يدرك الأمانة باللمس وغيره ومن قدر على طاهر أو طهور يتيقن كأمرو لجواز العدول إلى المظنون مع وجود المتيقن كفى الأخبار فإن الصحابة كان بعضهم يسمع من بعض مع قدرته على التيقن وهو سماعه من النبي صلى الله عليه وسلم (واستعمل ما ظنه) بالاجتهاد مع ظهور الأمانة (طاهراً أو طهوراً) وتغيرى بطاهر أعم من تغييره بماء طاهر وذ كر الاجتهاد في اشتباه الطهور بالمستعمل وبالتراب النجس مع التقييد بقاء المشتبهين من زيادتي (لا) إن اشتبه عليه (ماء وبول) مثلاً فلا يجتهد إذ لا أصل للبول في التطهير ليرد بالاجتهاد إليه بخلاف الماء (بل) هنا وفيما يأتي للانتقال من غرض إلى آخر لا للإبطال (يتيمم بعد تلف) لهما أولاً أحدهما ولو بصب شئ منه في الآخر فان يتيمم قبله أعاد ماصلاً بالتيمم لأنه يتيمم بحضرة ماء متيقن الطهارة مع تقصيره بترك أعداده وكذا الحكم فيما لو اجتهد في الماءين فتجهر وللأعمى في هذه التقليد دون البصير قال في المجموع فان لم يجد من يقلده أو وجده فتجهر يتيمم وتغيرى بالتلف أعم من تغييره بالخلط (ولا) إن اشتبه عليه ماء (و) ماء ورد) فلا يجتهد لما مر في البول (بل يتوضأ بكل) من الماء وماء الورد (مرة) ويعذر في ترده في النية للضرورة (وإذا ظن طهارة أحدهما) أى الماءين بالاجتهاد (سن) له قبل استعماله (إراقة الآخر) ان لم يحتج إليه لنحو عطش لثلا يغلط في استعماله أو يتغير اجتهد في شربه عليه الأمر وذ كر سن الإراقة من زيادتي (فان تركه) وبقي بعض الأول (وتغير ظنه) باجتهاده ثانياً (لم يعمل بالثاني) من الاجتهادين لثلا ينقض الاجتهاد بالاجتهاد إن غسل ما أصابه الأول ويصلى بنجاسة إن لم يغسله (بل يتيمم) بعد التلف (ولا يعيد) ما صلاه بالتيمم فإن لم يبق من الأول شئ وقلنا بجواز الاجتهاد على ما اقتضاه كلام الرافعى فلا إعادة إذ ليس معه ماء متيقن الطهارة وهذه مسئلة المنهاج لذكره الخلاف فيها وهى إيمائتان على طريقة الرافعى هذا والأولى حمل كلام المنهاج ليأتى

أنه قد لا يكون فيها خلاف من حيث الإعادة كما ستعلمه وعبارة المنهاج (فان تركه) أى الإناء الآخر بلا إراقة (وتغير ظنه لم يعمل بالثاني) أى من ظنيه (على النص) بل يتيمم بالإعادة في الأصح قال شارحوه ومقابل النص يعمل بالثاني كفى القبلة ومقابل

ولو أخبره بتنجسه عدل رواية مبينا للسبب أوقفها موافقا اعتمده ويحل استعماله واتخاذ كل إثناء طاهر إلا إثناء كله أو بعضه ذهب فيحرم كمضرب بأحد ما وضبة المفضة كبيرة لغير حاجة فإن كانت صغيرة لغير حاجة أو كبيرة لها كره

الأصح تجب الإعادة لوجود مظنون الطهر حين الصلاة فإن أريق قبلها فلا إعادة جزما واعتبر هنا وقت الصلاة لا وقت التيمم كما اعتبر في ندرة فقد الماء مكان الصلاة لا مكان (٦) التيمم وإنما صح التيمم مع اعتقاده نجاسة أعضائه بالماء الأول لعدم يقن ذلك هذا ما يتعلق

على طريقته أيضاً على ما إذا بقي بعض الأول ثم تغير اجتهد به ثم تلف الباقي دون الآخر ثم تيمم إذ قضية كلام المجموع ترجيح عدم الإعادة في ذلك أيضاً (ولو أخبره بتنجسه) أي الماء أو غيره (عدل رواية) كعبد أو امرأة لا فاسق وصبي ومجهول ومجنون حالة كونه (مبينا للسبب) في تنجسه كولوغ كلب (أو قفيا) بما ينجس (موافقا) للمخبر في مذهبه في ذلك وإن لم يبين السبب (اعتمده) بخلاف غير الفقيه أو الفقيه المخالف أو المجهول مذهبه فلا يعتمد من غير تبين لذلك لاحتمال أن يخبر بتنجيس مالم ينجس عند المخبر (ويحل استعمال واتخاذ) أي اقتناء (كل إثناء طاهر) من حيث أنه طاهر في الطهارة وغيرها بالاجماع وقد توسأ النبي صلى الله عليه وآله وسلم من شئ من جلد ومن قدح من خشب ومن مخضب من حجر فلا يراد المغصوب وجلد الآدمي ونحوها وخرج بالطاهر النجس كالميتخذ من ميتة فيحرم استعماله في ماء قليل ومائع لا في جاف والآناء جاف أو في ماء كثير لكنه يكره ودخل فيه النفس كياقوت فيحل استعماله واتخاذها لأن ما فيه من الخلاء وكسر قلوب الفقراء لا يدرك إلا الخواص لكنه يكره (الإثناء كله أو بعضه) للمزيد على الأصل (ذهب أو فضة فيحرم) استعماله واتخاذها على الرجال والنساء لعين الذهب والفضة مع الخلاء ولقوله صلى الله عليه وسلم لا تشرى بوانية الذهب والفضة ولا تأكلوا في صحافهم مارواه الشيخان ويقاس بما فيه ما في معناه ولأن اتخاذها يجرى إلى استعماله (كمضرب بأحد ما وضبة المفضة كبيرة لغير حاجة) بأن كانت لزينة أو بعضها لزينة وبعضها لحاجة فيحرم استعماله واتخاذها وإنما حرمت وضبة الذهب مطلقاً لأن الخلاء فيه أشد من الفضة وخالف الرافعي فسوى بينهما في التفصيل ولا تشكل حرمة استعمال الذهب والفضة بحل الاستنجاء بهما لأن الكلام ثم في قطعة ذهب أو فضة لا فيما طبع أو هي منهما لذلك كالإثناء المهيأ منهما للبول فيه والجواب بأن كلامهم ثم إنما هو في الإجزاء ينافيه ظاهر تعبير الشيخين وغيرهما ثم بالجواز إلا أن يحمل كلام المحيب على ما طبع أو هي لذلك وكلام غيره على غير ذلك (فإن كانت صغيرة لغير حاجة) بأن كانت لزينة أو بعضها لزينة وبعضها لحاجة (أو كبيرة لها) أي للحاجة (كره) ذلك وإن كانت محل الاستعمال للزينة في الأولى وللكبيرة في الثانية وجاز للصغير في الأولى وللحاجة في الثانية والأصل في الجواز مارواه البخاري أن قدحه صلى الله عليه وآله وسلم الذي كان يشرب فيه كان مسلسلاً بفضة لا نصداً أي مشعباً بخيط من فضة لانشقاقه والتصريح بذكر السكراة من زيادتي وخرج بغير حاجة الصغيرة لحاجة فلا تكرر للخبر المذكور وأصل وضبة الإثناء ما يصلح به خلله من صفيحة وغيرها وإطلاقها على ما هو للزينة توسع ومرجع الكبيرة والصغيرة العرف وقيل الكبيرة ما تستوعب جانباً من الإثناء كشفة أو أذن والصغيرة دون ذلك فإن شك في الكبر فالأصل الإباحة والمراد بالحاجة غرض الإصلاح لا العجز عن غير الذهب والفضة لأن العجز عن غيرها يبيح استعمال الإثناء الذي كله ذهب أو فضة فضلاً عن المضرب به وقولي للححر لغير حاجة أعم من قول المنهاج

بعبارة المنهاج وقد علمت أنها إنما تناسب صورة ما إذا لم يبق من الأول بقية وحينئذ تكون المسئلة مخرجة على طريقة الرافعي لصحة الاجتهاد فيها عنده اكتفاء بالتعدد في الابتداء، أما على طريقة النووي فلا يصح الاجتهاد لعدم التعدد وقته فيكون الظن الثاني لا غيا فيجزم حينئذ بعدم العمل بالثاني وبعدم الإعادة لفقد علة المقابل حينئذ فثمرة صحة الاجتهاد في هذه المسئلة جريان الخلاف وإلا فالرافعي لا يجوز العمل بالظن الثاني كما علمت وهذا ما أشار له الشارح بقوله وهي إنما تتأني على طريقة الرافعي أما صورة ما إذا بقي من الأول بقية فلا يصح تنزيل عبارة المنهاج عليها إذا بقي الماء أن لبطان التيمم حينئذ

لزينة

لوجود ما هو طاهر ييقن ، وقيل يصح ولا تجب الإعادة لتعذر استعمال هذا الماء

لتعارض الاجتهادين فيه وقيل تجب الإعادة لوجود متيقن الطهر حين الصلاة ، فإن زال قبلها تيقن الطهر ولو بصب شيء من أحد الاناءين في الآخر فلا إعادة جزما وإذا أريقا قبل التيمم فلا إعادة حينئذ جزما كما قال الجلال المحلى وكذا إذا أريق مظنون الطهارة دون البقية لإعادة أيضاً جزما أماعكسه وهو تلف البقية بعد الاجتهاد وقبل التيمم مع بقاء مظنون الطهارة فيصح تنزيل عبارة المنهاج عليه بل هو الأولى كما قاله الشارح لتكون المسئلة مخرجة على الطريقتين اجتهادا وخلافا وترجيحا خلافا لما قاله الشيخ سم من

ويحل نحو نحاس موه .

ببند لا عكسه ان لم
يحصل من ذلك شيء
بالنار فيهما .

﴿ باب الأحداث ﴾

هي خروج غير منيه
من فرج أو ثقب تحت
معدة والفرج منسد
وزوال عقل لا بنوم
ممكن مقعده وتلاق
بشرقي ذكر وأنثى

أنه يحزم في هذه
الصورة بعدم الإعادة
أخذاً لما قاله المحلى إذ قد
علمت أن ما قاله المحلى
فيما إذا أراق الماء في
وما هنا فيما إذا أريق
البقية فقط وبينهما
فرق واضح لكن
جل من لا يسهو ، هذا
في الاجتهاد ثانياً ؛ أما إذا
تلف أحد الاناءين قبل
الاجتهاد فعند النووي
لا يجتهد في الإناء الباقي
بل يتيمم ولا يعيد
بشرطه وعند الرافعي
يجتهد ويعمل باجتهاده
إذ لا محذور فإن لم يكن
ثم تعدد كأن تنجس
أحد كمين متصلين
واشتبه لم يجتهد كارجحه
الشيخان ، وقيل يجتهد
اكْتِفَاءً بالتعدد
الصوري فإن انفصلا
أو أحدهما عن الثوب
صح الاجتهاد اتفاقاً .

لزينة لما مر (ويحل نحو نحاس) بضم النون أشهر من كسرهما (موه) أى طلى (ببند) أى بذهب
أو فضة (لا عكسه) بأن موه ذهب أو فضة بنحو نحاس أى فلا يحل (إن لم يحصل من ذلك شيء بالنار فيهما)
لقلة الموه به فكأنه معدوم بخلاف ما إذا حصل منه شيء بها لكثرة والتصریح بالثانية مع التقييد فيهما من
زيادتي وبالتقييد صرح الشيخان في الأولي وابن الرفعة وغيره في الثانية أخذاً من كلام الإمام .

﴿ باب الأحداث ﴾

جمع حدث والمراد به عند الإطلاق كاهنا الأصغر غالباً وهو لغة الشيء الحادث وشرعاً يطلق على أمر اعتباري
يقوم بالأعضاء يمنع صحة الصلاة حيث لا مخرج على الأسباب التي ينتهي بها الطهرو على المنع المترتب على
ذلك والمراد هنا الثاني وتعبير الأصل بأسباب الحدث يقتضي تفسير الحدث بغير الثاني إلا أن تجعل الإضافة
بيانية (هي) أربعة أحدها (خروج غير منيه) أى التوضي الحى عينا أو يحاطرها أو نجس جافاً أو رطباً
معتاداً كبول أو نادرأ كدم انفصل أولاً (من فرج) دبراً كان أو قبلاً (أو) من (ثقب) بفتح الثلاثة
وضمها (تحت معدة) بفتح الميم وكسر العين على الأفصح (والفرج منسد) لقوله تعالى أو جاء أحد منكم
من الغائط الآية ولقيام الثقب المذكور مقام المنسد والغائط المكان الطمئن من الأرض تقضى فيه
الحاجة سمي باسمه الخارج للمجاورة وخرج بالفرج والثقب المذكورين خروج شيء من بقية بدنه كدم
فصد وخارج من ثقب فوق المعدة أو فيها أو محاذيها ولو مع انسداد الفرج أو تحتها مع انفتاحه فلا نقض به
لأن الأصل عدم النقض ولأن الخارج في الأخيرة لا ضرورة إلى مخرجه وفيما عداها بالقياس شبهة إذ ما تحيله
الطبيعة تلقية إلى أسفل وهذا في الانسداد العارض أما الخلق فينقض معه الخارج من الثقب مطلقاً
والمنسد حينئذ كعضو زائد من الخنثى ولا وضوء بمسه ولا غسل بإيلاجه ولا بالإيلاج فيه قاله الماوردي قال
في المجموع ولم أر لغيره تصريحاً بموافقه أو مخالفته وحيث أقيم الثقب مقام المنسد فليس له حكمه من أجزاء
الحجر وإيجاب الوضوء بمسه والغسل بالإيلاج به أو الإيلاج فيه وإيجاب ستره وتحريم النظر إليه فوق العورة
لخروجه عن مظنة الشهوة ولخروج الاستنجاء بالحجر عن القياس فلا يتعدى الأصل والمعدة مستقر
الطعام من المكان المنخفض تحت الصدر إلى السرة والمراد بها هنا السرة أمانيه الموجب للغسل فلا ينقض
الوضوء كأن أمني بمجرد نظره لأنه أوجب أعظم الأمرين وهو الغسل بخصوصه فلا يوجب أدونهما بعمومه
كرنا الحصن وإنما أوجب الحيز والنفاس مع إيجابهما الغسل لأنهما يمنعان صحة الوضوء مطلقاً فلا يجامعانه
بخلاف خروج المني يصح معه الوضوء في صورة سلس المني فيجامعه ودخل في غير منيه مني غيره فينقض
فتعبري بمنيه أولى من تعبيره بالمني (و) ثانيها (زوال عقل) أى تمييز بجنون أو إغماء أو نوم أو غيرهما خبر
أبي داود وغيره العيان وكاء السه فمن نام فليتوضأ وغير النوم مما ذكر أبلغ منه في الذهول الذي هو مظنة
لخروج شيء من الدبر كما أشعر بها الخبر إذ السه الدبر ووكاؤه حفاظه عن أن يخرج شيء منه لا يشعر به
والعيان كناية عن اليقظة وخروج زوال العقل للناس وحديث النفس وأوائل نشوة السكر فلا ينقض
بها ومن علامات الناس سماع كلام الحاضرين وإن لم يفهمه (لا) زواله (بنوم ممكن مقعده) أى ألييه من
مقره من أرض أو غيرها فلا نقض من خروج شيء حينئذ من دبره ولا عبرة باحتمال خروج ريح من قبله
لندرتة ودخل في ذلك ما لو نام محتبياً أى ضاماً ظهره وساقيه بعامة أو غيرها فلا نقض به ولا تمكين لمن نام
قاعداً هزلاً بين بعض مقعده ومقره تجاف كما نقله في الشرح الصغير عن الروياني وأقره وإن احتار في
المجموع أنه لا ينقض وصحة في الروضة ولا تمكين لمن نام على قفاه ملساً مقعده بمقره (و) ثالثها (تلاق
بشرقي ذكر وأنثى) ولو خصيا وعيننا ومسوحاً أو كان أحدهما ميتاً لكن لا ينقض وضوءه وذلك لقوله
تعالى أو لامستم النساء أى لمستم كما قرئ به لا جامعتم لأنه خلاف الظاهر والممس الجس باليد وبغيرها أو

الجس باليد وألحق غيرها بها وعليه الشافعي والمعنى في النقض به أنه مظنة التلذذ المثير للشهوة وسواء في ذلك اللامس والممسوس كما أفهمه التعبير بالتلاقي لاشتراكهما في لذة اللبس كالمشتركين في لذة الجماع سواء أكان التلاقي عمدا أم سهوا بشهوة أو بدونها بعضو سليم أو أشل أصلي أو زائد من أعضاء الوضوء أو غيرها بخلاف النقض بمس الفرج يختص بيطن الكف كإسبأني لأن المس إنما يثير الشهوة بيطن الكف واللس يثيرها به وبغيره والبشرة ظاهر الجلد وفي معناه اللحم كالجم الأسنان وخرج بها الحائل ولو رقيقا والشعر والسن والظفر إذ لا يلتذ بهما وبذ كروأني الذكران والأثيان والخنثيان والخنثى والذكراو الأثني والعضو المبان لا تنفقاء مظنة الشهوة (بكبر) أي مع كبرها بأن بلغا حد الشهوة عرفا وإن انتفت لهرم ونحوه اكتفاء بمظنتها بخلاف التلاقي مع الصغرى لا ينقض لا تنفقاء مظنتها (لا) تلاقى بشرتي ذكروأني (محرم) له بنسب أو رضاع أو مصاهرة فلا ينقض لا تنفقاء مظنة الشهوة (و) رابعها (مس فرج آدمي أو محل قطعه) ولو صغيراً أو ميتاً من نفسه أو غيره عمدا أو سهواً قبل أن كان الفرج أو دبراً سليماً أو أشل متصلاً أو منفصلاً (بيطن كف) ولو شلاء خيبر من مس فرجه فليتوضأ رواء الترمذي وصححه والخبر ابن حبان في صحيحه إذا أفضى أحدكم بيده إلى فرجه وليس بينهما سترولاً حجاب فليتوضأ ومس فرج غيره أخش من مس فرجه لهتسكه حرمة غيره ولأنه أشبه له ومحل القطع في معنى الفرج لأنه أصله وخرج بالآدمي البيهية فلا تنقض بمس فرجها إذ لا حرمة لها في وجوب ستره وتحريم النظر إليه ولا تعبد عليها وبيطن الكف غيره كروؤس الأصابع وما بينهما وحرفها وحرف الراحة واختص الحكم بيطن الكف وهو الراحة مع بطون الأصابع لأن التلذذ إنما يكون به والخبر الإفشاء باليد السابق إذا إفشاء بهالغة اللبس بيطن الكف فيتقيد به إطلاق المس في بقية الأخبار والمراد بفرج المرأة الناقض ملتي شفريرها على المنفذ وبالدرملتي منفذه وبيطن الكف ما يستتر عن موضع إحدى الراحتين على الأخرى مع تحامل يسير (وحرمها) أي بالأحداث أي بكل منها حيث لا عذر (صلاة) إجماعاً والخبر الصحيحين لا يقبل الله صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ وفي معناها خطبة الجمعة وسجدتنا التلاوة والشكر (وطواف) لأنه صلى الله عليه وسلم توضأ له وقال لتأخذوا عني مناسككم رواء مسلم والخبر الطواف بمنزلة الصلاة إلا أن الله قد أحل فيه النطق فمن نطق فلا ينطق إلا بخير رواء الحاكم وقال صحيح على شرط مسلم (ومس مصحف) بثلاث ميمه (و) مس (ورقه) قال تعالى لا يمسه إلا المطهرون أي المتطهرون وهو خبر بمعنى النهي والحمل أبلغ من المس نعم إن خاف عليه غرقاً أو حرقاً أو كفاً أو نحوه جاز حمله بل قد يجب وخرج بالمصنف غيره كتوراة وإنجيل ومنسوخ تالوة من القرآن فلا يحرم ذلك (و) مس (جلده) المتصل به لأنه كالجزء منه فإن انفصل عنه فقضية كلام البيان الحل وبه صرح الأسنوي لكن نقل الزركشي عن عصاره المختصر للغزالي أنه يحرم أيضاً وقال ابن العباد إنه الأصح (و) مس (ظرفه) كصندوق (وهو فيه) لشبهه بجلده وعلاقته كظرفه (و) مس (ما كتب عليه قرآن لدرسه) كلوح لشبهه بالمصنف بخلاف ما كتب لغير ذلك كالتمايم وما على النقد (وحل حملها في متاع) تبعاً له بقيد زده بقولي (إن لم يقصد) أي المصنف بأن قصد المتاع وحده ولم يقصد شيء بخلاف ما إذا قصد ولو مع المتاع وإن اقتضى كلام الرافعي الحل فيما إذا قصدتها وتعبيري بمتاع أولى من تعبيري بأمثلة (و) في (تفسير) لأنه المقصود دون القرآن ومحلّه إذا كان (أكثر) من القرآن فإن كان القرآن أكثر أو تساوى حرم ذلك وحيث لم يحرم يكره وقولي أكثر من زيادتي وبما تقرّر علم أنه يحل حملها في سائر ما كتب هو عليه لا لدراسة كالدنانير الأحذية (و) حل (قلب ورقة بعود) أو نحوه لأنه ليس بحمل ولا في معناه بخلاف ما لو قلبه بيده ولو بلف خرقة عليها (ولا يجب منع صبي ميمز) ولو جنباً كما ذكر من الحمل والمس الحاجة تعلمه ومشقة استمراره متظهِراً فيحل عدم الوجوب إذا كان ذلك للدراسة والتصريح بعدم الوجوب

بكبر لا محرم ومس فرج آدمي أو محل قطعه بيطن كف وحرمها صلاة وطواف ومس مصحف وورقه وجلده وظرفه وهو فيه وما كتب عليه قرآن لدرسه، وحل حملها في متاع إن لم يقصد وتفسير أكثر وقلب ورقة بعود ولا يجب منع صبي ميمز

مسألة : حاصل ما قيل في الناقض مسه من قبل الأثني قيل إنه ملتي الشفرين على المنفذ أي مدخل الذكر لا ما تحت ولا ما فوق فلا ينقض مس مخرج البول ولا ما حاذاه من الملتقى ولا البظر قبل الختان ولا محله بعد الختان ، وقيل ينقض جميع الملتقى لخصوص ما على المنفذ المذكور كما أشار له الجلال المحلى بحذف قولهم على المنفذ وهذا هو المعتمد بل قال في شرح الروض إن الأول وهم فينقض مس الملتقى المحادى لمخرج البول لا مس المخرج لأنه بين الملتقى لا من الملتقى ، وأما البظر فقيل لا ينقض مسه لأنه

وبالميز من زيادتي وخرج بالميز غيره فلا يمكن من ذلك وتحرم كتابة مصحف بنجس ومسه بعضو نجس والسفر به إلى بلاد الكفر (ولا يرتفع يقين طهر أو حدث بظن ضده) ولا بالشك فيه الفهوم بالأولى وهما مراد الأصل بتعبيره بالشك المحمول على مطلق التردد في أخذ اليقين استصحاباً له ولخبر مسلم إذا وجد أحدكم في بطنه شيئاً فأشكل عليه أخرج منه شيء أم لا فلا يخرجن من المسجد حتى يسمع صوتاً أو يجد ريحاً فمن ظن الضد لا يعمل بظنه لأن ظن استصحاب اليقين أقوى منه وقال الرافعي يعمل بظن الطهر يعد يقين الحدث قال في الكفاية ولم أره لغيره وأسقطه من الروضة (فلو تيقنها) أي الطهر والحدث كأن وجدانه بعد الفجر (وجهل السابق) منهما (فضد ما قبلها) يأخذ به فإن كان قبلها محدثاً فهو الآن متطهر سواء اعتاد تجديد الطهر أم لا لأنه يتيقن الطهر وشك في رافعه والأصل عدمه أو متطهر أفر هو الآن محدث إن اعتاد التجديد لأنه يتيقن الحدث وشك في رافعه والأصل عدمه بخلاف ما إذا لم يعتد به كما زدت ذلك بقولي (لا ضد الطهر) فلا يأخذ به (إن لم يعتد بتجديده) بل يأخذ بالطهر لأن الظاهر تأخر طهره عن حدثه بخلاف من اعتاده فإن لم يتذكر ما قبلها فإن اعتاد التجديد لزمه الوضوء لتعارض الاحتمالين بلا مرجح ولا سبيل إلى الصلاة مع التردد المحض في الطهر وإلا أخذ بالطهر ثم ما ذكر من التفصيل بين التذكر وعدمه هو ما صححه الرافعي والنووي في الأصل والتحقيق لكنه صحح في المجموع والتنقيح لزوم الوضوء بكل حال وقال في الروضة إنه الصحيح عند جماعات من محققي أصحابنا .

﴿فصل﴾ في آداب الخلاء وفي الاستنجاء (سن لقاضي الحاجة) من الخارج من قبل أو دبر أي لم يرد قضاءها (أن يقدم يساره لمكان قضاها ويمينه لا تصرفه) عنه لمناسبة اليسار للمستقدر واليمين لغيره والتصريخ بالسنية من زيادتي وتعبيري بما ذكر أعم من تعبيره بقوله يقدم داخل الخلاء يساره والخارج يمينه (وأن) (ينجي) عنه (ماعليه معظم) من قرآن أو غيره كاسم نبي تعظيماً له وحمله مكروه لا حرام قال في الروضة وتعبيري بذلك أعم وأولى من قوله ولا يحمل ذكر الله (وأن) (يعتمد) في قضاء الحاجة ولو قاعاً (يساره) ناصباً عنه بأن يضع أصابعها على الأرض ويرفع باقيها لأن ذلك أسهل لخروج الخارج ولأنه المناسب هنا وقول الأصل ويعتمد جالساً يساره جرى على الغالب وبعضهم أخذ بمقتضاه فقال ويعتمدها قائماً وما قلناه أوجه (وأن) (لا يستقبل القبلة ولا يستدبرها) في غير المعد لذلك (يسار) أي مع مرتفع ثلثي ذراع بينه وبينه ثلاثة أذرع فأقل بذراع الأدمي ولو بارخاء ذيله ويكره أن يجلس كجزم به الرافعي في تذييله تبعاً للتمتولي واختار في المجموع أنهما خلاف الأولى لا مكروهان (ويحرم أن) أي الساتر (في غير معد) لذلك قال صلى الله عليه وسلم إذا أتيتم العائط فلا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها يبول ولا غائط ولكن شرقوا أو غربوا رواه الشيخان وروى أيضاً أنه ﷺ قضى حاجته في بيت حفصة مستقبل الشام مستدبر الكعبة وروى ابن ماجه وغيره بإسناد حسن أنه صلى الله عليه وسلم ذكر عنده أن ناساً يكرهون استقبال القبلة بفروجهم فقال أوقد فعاوها جولو بمعدتي إلى القبلة فجمع أئمتنا أئمتنا من كلام الشافعي رضي الله عنه بين هذه الأخبار بحمل أولها المنقيد للتحريم على ما لم يستتر فيه بما ذكر لأنه لسعته لا يشق فيه اجتناب الاستقبال والاستدبار بخلاف ما استتر فيه بذلك فقد يشق فيه اجتناب ما ذكر فيجوز فعله كما فعله النبي صلى الله عليه وسلم لبيان الجواز وإن كان الأولى لتأثره أما إذا كان في المعدل ذلك فلا حرمة فيه ولا كراهة ولا خلاف الأولى قاله في المجموع وتقييدى بالساتر في الشق الأول وبعده في الثاني مع التقييد فيها بغير المعدل ذلك من زيادتي (وأن) (يعتمد) عن الناس في الصحراء ونحوها إلى حيث لا يسمع لخارج منه صوت ولا يشم له ريح (وأن) (يستتر) عن أعينهم في ذلك بمرتفع ثلثي ذراع فأكثر بينه وبينه ثلاثة أذرع فأقل ولو بارخاء ذيله إن كان بصحراء أو بناء لا يمكن تسقيفه فإن كان ببناء مسقف أو يمكن تسقيفه حصل الستر بذلك ذكره في المجموع وفيه أن هذا

ولا يرتفع يقين طهر
أو حدث بظن ضده فلو
تيقنها وجهل السابق
فضد ما قبلها لا ضد
الطهر إن لم يعتد بتجديده.
﴿فصل﴾ سن لقاضي
الحاجة أن يقدم يساره
لمكان قضاها ويمينه
لا تصرفه وينجي
ماعليه معظم ويعتمد
يساره ولا يستقبل القبلة
ولا يستدبرها بساتر
ويحرم أن بدونه في غير
معدت ويعد ويستتر

لحمة كعرف الديك بين
الشفرين فليس من الملتقى
بل بينه ، وقيل وهو
الراجح أنه ينقض مسه
حال اتصاله لاتصال طرفيه
بالشفرين ، أما مس محله
بعد قطعه فقليل لا ينقض
وبه قال حجر وقل عن
م رأيضا واعتمده
سم والبجيري على
الخطيب لأن محل القطع
يلتئم فيصير بين الملتقى
لا من الملتقى ، وقيل
ينقض لأنه بعض ما كان
ينقض قبل القطع
وبه قال م الكبير
في حواشي الروض
واعتمده الشيخ سلطان
والأجهوري .

الأدب متفق على استحبابه وظاهر أن محله إذا لم يكن ثم من لا يفيض بصره عن نظر عورته ممن يحرم عليه نظرها وإلا وجب عليه الاستتار وعليه يحمل قول النووي في شرح مسلم يجوز كشف العورة في محل الحاجة في الخلوة كحاجة الاغتسال والبول ومعاشرة الزوجة أما محضرة الناس فيحرم كشفها (و) أن (يسكت) حال قضاء حاجته عن ذكر وغيره فالكلام عنده مكروه إلا للضرورة كأنذار أعمى فلو عطس حمد الله تعالى بقلبه ولا يحرك لسانه وقدرى ابن حبان وغيره خبر النهي عن التحدث على الغائط (و) أن (لا يقضى) حاجته (في ماء راكد) للنهي عن البول فيه في خبر مسلم ومثله الغائط بل أولى والنهي في ذلك للكرهية وإن كان الماء قليلا لإمكان طهره بالكثرة أما الجاري ففي المجموع عن جماعة الكراهة في القليل منه دون الكثير ثم قال وينبغي أن يحرم البول في القليل مطلقا لأن فيه إتلافا عليه وعلى غيره وأما الكثير فالأولى اجتنبه (و) لافي (جحر) للنهي عن البول فيه في خبر أبي داود وغيره وهو بضم الجيم وإسكان الحاء الثقب وألحق به السرب بفتح السين والراء وهو الشق والمعنى في النهي ما قيل إن الجن تسكن ذلك فقد تؤذى من يبول فيه وكالبول الغائط (ومهب ريح) ثلاثييه رشاش الخارج (ومتحدث) للناس (وطريق) الخبر مسلم اتقوا اللعائن قالوا وما للعائن قال الذي يتخلى في طريق الناس أو في ظلمهم تسبيا بذلك في لعن الناس لهما كثيرا عادة فنسب إليهما بصيغة المبالغة والمعنى احذروا سبب اللعن المذكور وألحق بظلم الناس في الصيف مواضع اجتماعهم في الشمس في الشتاء وشملهما لفظ متحدث بفتح الدال أي مكان التحدث قال في المجموع وغيره وظاهر كلامهم أن التغوط في الطريق مكروه وينبغي تحريمه لما فيه من إيذاء المسلمين ونقل في الروضة كأصلها في الشهادات عن صاحب العدة أنه حرام وأقره وكالطريق فيما قاله المتحدث (وتحت ما) أي شجر (يشمر) صيانة للثمرة الواقعة عن التلوث فتعافها الأنفس ولا فرق بين وقت الثمرة وغيره (و) أن (لا يستنجى بماء في مكانه) بقيد زدته بقولي (إن لم يعد) لذلك بل ينتقل عنه ثلاثييه رشاش ينجسه بخلاف المعد لذلك والمستنجى بالحجر (و) أن (يستبرئ من بوله) عند انقطاعه بتنحنج وتذكر وغير ذلك وإنما لم يجب لأن الظاهر من انقطاع البول عدم عوده وقال القاضي بوجوبه وهو قوى دليلا (و) أن (يقول عند وصوله) مكان قضاء حاجته (بسم الله) أي تحصن من الشيطان (اللهم) أي يا الله (إني أعوذ) أي أعصم (بك من الخبث والخبائث و) عند (انصرافه) عنه (غفرانك الحمد لله الذي أذهب عني الأذى وعافاني) (ويجب) استنجاء من خارج ملوث لأمني بماء أو بماء طاهر قال غير محترم بجلد دبع

ويسكت ولا يقضى في ماء راكد وجحر ومهب ريح ومتحدث وطريق وتحت ما شمر ولا يستنجى بماء في مكانه إن لم يعد ويستبرئ من بوله ويقول عند وصوله بسم الله اللهم إني أعوذ بك من الخبث والخبائث، وانصرافه: غفرانك الحمد لله الذي أذهب عني الأذى وعافاني. (ويجب) استنجاء من خارج ملوث لأمني بماء أو بماء طاهر قال غير محترم بجلد دبع

نهى عن الاستنجاء بالعظم وقال فانه طعام إخوانكم يعنى من الجن فمطعم الانس كالخبز أولى ولأن القصب
الأملس ونحوه لا يقلع وغير المدبوغ نجس أو محترم لأنه مطعم وإنما يجزئ الجامد (بشرط أن يخرج)
الملوث (عن فرج) هذا من زيادتي فلا يجزئ الجامد في الخارج من غيره كقصب منفتح وكذا في قبلي
المشكل (و) أن (لا يجف) فان جف تعين الماء (و) أن (لا يجاوز صفحة) في الغائط وهى ما ينضم من
الألين عند القيام (وحشفة) في البول وهى ما فوق الختان وان انتشر الخارج فوق العادة لما صح أن المهاجرين
أكلوا التمر لما هاجروا ولم يكن ذلك عادتهم فرقت بطونهم ولم يؤمروا بالاستنجاء بالماء ولأن ذلك يتعذر
ضبطه فنيط الحكم بالصفحة والحشفة فان جاوزها لم يجز الجامد لخروج ذلك عما تغم به البلوى وفي معناه وصول
بول الثيب مدخل الذكركر (و) أن (لا يتقطع) وان لم يجاوزها فان تقطع تعين الماء في التقطع وأجزأ الجامد
في غيره ذكره في المجموع وغيره وهذا من زيادتي (و) أن (لا ينتقل) الملوث عن المحل الذى أصابه عند
الخروج واستقر فيه (و) أن (لا يطرأ) عليه (أجنبى) من نجس أو ظاهر رطب فان انتقل الملوث أو طرأ
ما ذكره تعين الماء (و) أن (يمسح ثلاثا) ولو بأطراف حجر روى مسلم عن سلمان قال نهانا رسول الله صلى
الله عليه وسلم أن نستنجى بأقل من ثلاثة أحجار وفي معناها ثلاثة أطراف حجر بخلاف رمى الجمار لا يكفي
حجر له ثلاثة أطراف عن ثلاث رميات لأن القصد ثم عدد الرمي وهنا عدد المسحات (و) أن (يعم) المحل
(كل مرة) ليصدق بثلاث المسح وان كان ظاهر كلام الأصل سن ذلك (و) أن (ينقى) المحل فان لم ينقه بالثلاث
وجب إبقاء بالزيادة عليها إلى أن لا يبقى إلا أثر لا يزيله إلا الماء أو صغار الخرف (وسن إيتار) بواحدة بعد الانقاء
إن لم يحصل بوتر قال عليه السلام إذا استجمر أحدكم فليستجمر وترا رواه الشيخان (و) سن (أن يبدأ بالأول
من مقدم صفحة يمين) ويديره قليلا قليلا إلى أن يصل (إليه) أى إلى مقدمها الذى بدأ منه (ثم بالثاني من)
مقدم صفحة (يسرى) كذلك ثم يمر الثالث على الجميع) أى على الصفحتين والسريرة جميعا والتصریح بهذه
الكيفية من زيادتي (و) سن (استنجاء بيسار) للاتباع رواه أبو داود وغيره وروى مسلم نهانا رسول الله
صلى الله عليه وسلم أن نستنجى باليمين (وجمع ماء وجامد) بأن يقدمه على الماء فهو أولى من الاقتصار على
أحدهما لأن العين تزول بالجامد والأثر بالماء من غير حاجة إلى محامرة عين النجاسة وقضيته أنه لا يشترط
طهارة الجامد حينئذ وأنه يكفي بدون الثلاث مع الانقاء وهو كذلك .

﴿ باب الوضوء ﴾

هو بضم الواو الفعل وهو استعمال الماء في أعضاء مخصوصة مفتحة بنية وهو المراد هنا وبفتحها ما يتوضأ به
وقيل بفتحها فيهما وقيل بضمهما كذلك والأصل فيه قبل الإجماع ما يأتي وخبر مسلم لا يقبل الله صلاة بغير طهور
(فروضه) ستة أحدها (نية رفع حدث) على النواى أى رفع حكمه كحرمة الصلاة لأن القصد من الوضوء رفع
مانع الصلاة ونحوها فاذا نواه فقد تعرض للقصد سواء أنوى رفع جميع أحداثه أم بعضها وان نفى بعضها
الآخر فلو نوى غير ما عليه كأن بال ولم ينم فنوى رفع حدث النوم فان كان عامدا لم يصح أو غالطا صح هذا
(لغير دائمه) أى الحدث أمادئمه فلا تكفيه نية الرفع وما في معناها من نية الطهارة عنه لبقاء حدثه (أو)
نية (وضوء) ولو بدون أداء وفرض فهى أعم من قول الأصل أو أداء فرض الوضوء (أو) نية (استباحة
مفتقر اليه) أى الوضوء كصلاة ومس مصحف بخلاف نية غير مفتقر اليه لإباحته مع الحدث فلا يتضمن
قصده قصد رفع الحدث سواء أسن له الوضوء كقراءة قرآن أو حديث أم لا كدخول سوق وسلام على أمير
والنية شرعاً قصد الشيء مقترنا بفعله فان تراخى عنه سمي عزما ومحلها القلب والأصل فيها خبر الصحيحين وإنما
الأعمال بالنيات وتعبيرى باليه أى الوضوء أولى من تعبيره بالى طهر لأنه يوهم صحة الوضوء بنية المكث
بالمسجد مثلاً لأنه يتوقف على طهر وهو الغسل مع أنه لا يصح (مقرونة بأول غسل الوجه) فلا يكفي قرنهما بما

بشرط أن يخرج من
فرج ولا يجف ولا
يجاوز صفحة وحشفة
ولا يتقطع ولا ينتقل
ولا يطرأ أجنبى ويمسح
ثلاثا ويم كل مرة
وينقى، وسن إيتار وأن
يبدأ بالأول من مقدم
صفحة يعنى ألييه ثم
بالثاني من يسرى
كذلك ثم يمر الثالث
على الجميع واستنجاء
بيسار وجمع ماء وجامد
﴿ باب الوضوء ﴾
فروضه نية رفع حدث
لغير دائمه أو وضوء
أو استباحة مفتقر اليه
مقرونة بأول غسل
الوجه ،

بعد الوجه لخلو أول المغسول وجوباً عنها ولا بما قبله لأنه سنة تابعة للواجب نعم إن انغسل معه بعض الوجه كفى لكن إن لم يقصده الوجه وجب إعادته ولو وجدت النية في أثناء غسل الوجه دون أوله كفت ووجب إعادة المغسول منه قبلها كافي المجموع فوجب قرنهما بالأول ليعتد به وقولي غسل من زيادتي (وله تفريقها على أعضائه) أي الوضوء كأن ينوي عند غسل وجهه رفع الحدث عنه وهكذا كاله تفريق أفعال الوضوء (و) له (نية تبرد) أو تنظف (معها) أي مع نية شيء مما مر لحصوله من غير نية (و) ثانيها (غسل وجهه) قال تعالى فاغسلوا وجوهكم (وهو) طولاً (ما بين منابت) شعر (رأسه) أي التي من شأنها أن ينبت فيها شعره (وتحت منتهى لحية) بفتح اللام على المشهور وهما العظام اللذان ينبت عليهما الأسنان السفلى (و) عرضاً (ما بين أذنيه) لأن المواجهة المأخوذ منها الوجه تقع بذلك والمراد ظاهر ما ذكرنا لا يجب غسل داخل العين ولا يسن وزدت تحت ليدخل في الوجه منتهى اللحيين (فنه محل غم) وهو ما ينبت عليه الشعر من الجهة إذ لا عبرة بنباته في غير منبته كالأعيرة بانحسار شعر الناصية (لا) محل (تحذيف) بمعجمة وهو منبت الشعر الخفيف بين ابتداء العذار والنزعة يعتاد النساء والأشرف تحية شعره ليتسع الوجه (و) لا (نزعتان) بفتح الزاي أفصح من إسكانها وهما يياضان يكتنفان الناصية فلا يجب غسل الثلاثة لدخولها في تدوير الرأس (ويجب غسل شعره) أي الوجه كهذب وحاجب وسبال وعذار وهو المحاذي للأذن بين الصدغ والعارض ظاهر أو باطناً وإن كثف (لا) غسل (باطن كثيف خارج عنه) ولو غير لحية وعارض (و) لا باطن كثيف (لحية) بكسر اللام أفصح من فتحها (وعارض) وإن لم يخرجاً عن الوجه (و) لا باطن كثيف (بعضها) أي الثلاث (و) قد (تميز) عن بعضها الآخر إن كانت من رجل فلا يجب لغسل إيصال الماء إليه فيكفي غسل ظاهرها أما إذا لم يتميز البعض الكثيف عن الخفيف فيجب غسل الجميع قاله الماوردي في اللحية ومثلها غيرها وإن تعقبه النووي بأنه خلاف ما قاله الأصحاب وإنما وجب غسل باطن بقية الشعور الكثيفة لندرة كثافتها فألحقت بالغالبة وكلام الأصل يؤم عدم الاكتفاء بغسل ظاهر الخارج الكثيف من غير اللحية وليس مراداً واللحية الشعر النابت على الذقن وهي مجمع اللحيين والعارض ما ينحط على القدر المحاذي للأذن وذكره مع ما بعده من زيادتي وخارج بالرجل المرأة والخثي فيجب غسل ذلك كله منهما كما علم أولاً لندرتها وندرة كثافتها ولأنه يسن للمرأة تنفهاً أو حلقها لأنها مثله في حقها والأصل في أحكام الخثي العمل باليقين والخفيف ما ترى بشرته في مجلس التخاطب والكثيف ما يمنع رؤيتها فيه ولو خلق له وجهان وجب غسلهما أو رأسان كفي مسح بعض أحدهما لأن الواجب في الوجه غسل جميعه فيجب غسل ما يسمى وجهها وفي الرأس مسح بعض ما يسمى رأساً وذلك يحصل ببعض أحدهما (و) ثالثها (غسل يديه) من كفيه وذراعيه (بكل مرفق) بكسر الميم وفتح الفاء أفصح من العكس لقوله تعالى وأيديكم إلى المرافق وللاتباع رواه مسلم ويجب غسل ما عليهما من شعر وغيره (فإن قطع بعض يد وجب) غسل (ما بقى) منها لأن الميسور لا يسقط بالمعسور (أو من مرفقيه) بأن سل عظم الذراع وبقي العظام المسميان برأس العضد (فرأس) عظم (عضده) يجب غسله لأنه من المرفق إذ المرفق مجموع العظام الثلاث (أو من فوقه سن) غسل (باقي عضده) محافظة على التحجيل وسيأتي وثلاثاً يغسل العضو عن طهارة (و) رابعها (مسح بعض بشر رأسه أو بعض شعر) ولو واحدة أو بعضها (في حده) أي الرأس بأن لا يخرج بالمد عنه من جهة نزوله فلو خرج به عنه منه لم يكف المسح على الخارج قال تعالى وامسحوا برؤوسكم وروى مسلم أنه ﷺ مسح بनावيته وعلى العمامة فدل ذلك على الاكتفاء بمسح البعض لا يقال لوا كتنفي بالبعض لا كتنفي بمسح الأذنين لخبر الأذنان من الرأس لأننا نعارضه بأنه لو وجب الاستيعاب لوجب مسح الأذنين بعين ما قلتم . فإن قلت صيغة الأمر بمسح الرأس والوجه في التيمم واحدة فهل أوجبتم التعميم

وله تفريقها على أعضائه ونية تبرد معها وغسل وجهه وهو ما بين منابت شعر رأسه وتحت منتهى لحية وما بين أذنيه فنه محل غم لا تحذيف ونزعتان ، ويجب غسل شعره لا باطن كثيف خارج عنه ولحية وعارض وبعضها وتميز من رجل وغسل يديه بكل مرفق فان قطع بعض يد وجب ما بقى أو من مرفقه فرأس عضده أو فوقه سن باقي عضده ومسح بعض بشر رأسه أو شعر في حده

أيضا قلت المسح ثم بدل للضرورة وهنا أصل واحترز بالضرورة عن مسح الخفين فإنه جوز للحاجة (وله غسله) لأنه مسح وزيادة (و) له (بله) كوضع يده عليه بالمد لحصول المقصود من وصول البلل إليه (و) خامسها (غسل رجليه بكل كعب) من كل رجل ولكل منهما كعبان وهما العظمان الناثان من الجانبين عند مفصل الساق والقدم لقوله تعالى وأرجلكم إلى الكعبين وللاتباع رواه مسلم قرئ في السبع أرجلكم بالنصب وبالجر عطف على الوجه لفظا في الأول ومعنى في الثاني لجره على الجوار وفصل بين المعطوفين إشارة إلى الترتيب بتقديم مسح الرأس على غسل الرجلين ويجب غسل ما عليهما من شعر وغيره وغسلهما هو الأصل وسيأتي جواز مسح الخفين بدله والمراد بغسل الأعضاء المذكورة انفسا لها ولا يعلم ذلك إلا بالغسل ملاقيهما معها (و) سادسها (ترتيبه هكذا) أي كما ذكر من البداية بالوجه ثم اليدين ثم الرأس ثم الرجلين للاتباع رواه مسلم وغيره مع خبر النسائي بإسناد على شرط مسلم ابدءوا بما بدأ الله به (ولوا نغس محدث) بنية رفع الجنبات غلطاً والحدث أو الطهر عنه أو الوضوء بدله (أجزأه) عن الوضوء وإن لم يمكث زمنا يمكن فيه الترتيب حسا خلافا للرافعي لأن الغسل يكفي للحدث الأكبر فلا يصغر أولى ولتقدير الترتيب في لحظات لطيفة (وسن استياك) مطلقا لخبر النسائي وغيره السواك مطهرة للفم بفتح الميم وكسرها (و) سن كونه (عرضا) أي في عرض الأسنان لخبر أبي داود إذا استكمت فاستاكوا عرضا ويجزى طولاً لكنه يكرهه ذكره في المجموع نعم يسن الاستياك في اللسان طولاً قاله ابن دقيق العيد واستدل له بخبر في سنن أبي داود وقولي وسنن الخ أولى من قوله وسننه السواك عرضا (بخشن) كعود أو أشنان لأنه المحصل للمقصود بالاستياك وأولاه الأراك (لا أصبعه) المتصلة به لأنها لا تسمى سواكا بخلاف المنفصلة وأصبع غيره واختار في المجموع تبعا للروائي وغيره أن أصبعه الحشنة تكفي لحصول المقصود بها (و) لكن (كره) الاستياك (لصائم بعد زوال) لخبر الشيخين لخوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك والخوف بضم الخاء التغير والمراد بالخوف من بعد الزوال لخبر أعطيت أمتي في شهر رمضان خمساً ثم قال وأما الثانية فإنهم يمسون وخوف أفواههم أطيب عند الله من ريح المسك رواه أبو بكر السمعاني في أماليه وقال حديث حسن والمساء بعد الزوال وأطيبية الخوف تدل على طلب إيقائه فتكره إزالته ولأن التغير قبل الزوال يكون من أثر الطعام غالباً وتزول الكراهة بالغروب (وتأكد) الاستياك (في مواضع كوضوء وصلاة وتغير فم) وقراءة ودخول منزل وإرادة نوم وتيقظ منه لخبر ابن خزيمة وغيره لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل وضوء وخبر الشيخين لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة أي أمر إيجاب فيهما وخبرها أيضا كان النبي ﷺ إذا قام من الليل يشوص فاه بالسواك أي يدلّكه به وخبر مسلم أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا دخل البيت بدأ بالسواك ويقاس بما فيها ما في معناه وقولي وتأكد إلى آخره أولى من قوله ويسن للصلاة وتغير الفم (وسن لوضوء تسمية أوله) أي الوضوء للأمر بها وللاتباع في الأخبار الصحيحة وأما خبر لا وضوء لمن لم يسم الله عليه فضعيف أو محمول على الكمال وأقلها بسم الله وأكملها بسم الله الرحمن الرحيم (فإن تركت) عمدا أو سهواً (ففي أثنائه) يأتي بها تداركا لها فيقول بسم الله أوله وآخره ولا يأتي بها بعد فراغه كما في المجموع لقوات محلها والمراد بأوله أول غسل الكفين فينوي الوضوء ويسمى عنده بأن يقرن النية بالتسمية عند أول غسلها (فغسل كفيه) إلى كوعيه وإن يقن طهرها للاتباع رواه الشيخان فالمراد بتقديم التسمية على غسلها والتصریح به من زيادتي تقديمها على الفراغ منه (فإن شك في طهرها كره غمسها في ماء قليل) لا كثير (قبل غسلها ثلاثا) لخبر إذا استيقظ أحدكم من نومه فلا يغمس يده في الإناء حتى يغسلها ثلاثا فإنه لا يدرى أين باتت يده رواه الشيخان إلا قوله ثلاثا فمسلم أشار بما علل به إلى احتمال نجاسة اليد في النوم وألحق بالنوم

وله غسله وبه وغسل
رجليه بكل كعب
وترتيبه هكذا، ولو
انغس محدث أجزأه؛
وسن استياك وعرضا
بخشن لأصبعه، وكره
لصائم بعد زوال
وتأكد في مواضع كوضوء
وصلاة وتغير فم. وسن
لوضوء تسمية أوله فإن
تركت في أثنائه فغسل
كفيه فإن شك في
طهرها كره غمسها
في ماء قليل قبل غسلها
ثلاثا.

غيره في ذلك أما إذا تيقن طهرها فلا يكره غمسها ولا يسن غسلها قبله والتقيد بالقليل وبالثلث من زيادتي فلا تزول الكراهة إلا بغسلها ثلاثا وإن تيقن طهرها بالأولى لأن الشارع إذا غيا حكما بغاية فإنما يخرج من عهده باستيفائها وكالماء القليل غيره من المائعات وإن كثر وقولي فإن شك في طهرها أولى من قوله فإن لم يتيقن طهرها الصادق يتيقن نجاستها مع أنه غير مراد (فمضمضة فاستنشاق) للاتباع رواه الشيخان وأما خبر تميمضواوا استنشقاوا فضعيف (وجمعهما) أفضل من الفصل بينهما بست غرقات لكل منهما ثلاث أو بغيرتين يتمضمض من واحدة منهما ثلاثا ثم يستنشق من الأخرى ثلاثا (و) جمعهما (ثلاث غرف) يتمضمض ثم يستنشق من كل واحدة منها (أفضل) من الجمع بينهما بغرفة يتمضمض منها ثلاثا ثم يستنشق منها ثلاثا أو يتمضمض منها ثم يستنشق مرة ثم كذلك ثانية وثالثة وذلك للاتباع رواه الشيخان وعلم من التعبير بالأفضل أن السنة تتأدى بالجميع وهو كذلك وقولي وبثلاث أولى من قوله بثلاث وتقديم المضمضة على الاستنشاق مستحق لاستحباب كما أفادته الفاء لاختلاف العضوين كالوجه واليدين وكذا تقديم غسل الكفين عليهما وتقديمه عليهما من زيادتي (و) سن (مبالغة فيهما لمفطر) للأمر بذلك في خبر الدولابي والمبالغة في المضمضة أن يبلغ بالماء أقصى الحنك ووجهي الأسنان واللثات وفي الاستنشاق أن يصعد الماء بالنفس إلى الخيشوم وخارج بالمفطر الصائم فلا تسن له المبالغة فيهما بل تكره كما ذكره في المجموع (و) سن (ثلاث) لغسل ومسح وتحليل وذلك وذكر كتمسمية وتشهد للاتباع في الجميع أخذ من إطلاق خبر مسلم أنه صلى الله عليه وسلم توضأ ثلاثا ثلاثا ورواه أيضا في الأول مسلم وفي الثاني في مسح الرأس أبو داود وفي الثالث البيهقي وفي الخامس في التشهد أحمد وابن ماجه وصرح به الروياني فتعبري بما ذكر أولى من تعبيره بثلاث الغسل والمسح وروى البخاري أنه صلى الله عليه وسلم توضأ مرة مرة وتوضأ مرتين مرتين وأنه غسل وجهه ثلاثا ويديه مرتين ومسح رأسه فأقبل بيديه وأدبر مرة واحدة وقدي طلب ترك الثلاث كأن ضاق الوقت أو قل للماء (يقينا) بأن يني على الأقل عند الشك عملا بالأصل (ومسح كل رأسه) للاتباع رواه الشيخان. والسنة في كيفية مسح الرأس أن يضع يديه على مقدميه ويلصق مسبحته بالأخرى وإبهاميه على صدغيه ثم يذهب بهما إلى قفاه ثم يردهما إلى البدأ إن كان له شعر ينقلب وإلا فيقتصر على الذهاب (أو يتمم) بالمسح (على نحو عمامته) وإن لم يعسر عليه نزعه لغير مسلم السابق في رابع الفروض، والأفضل أن لا يقتصر على أقل من الناصية خروجا من الخلاف وتعبري بذلك أولى من قوله فإن عسر رفع العمامة كحل بالمسح عليها (ف) مسح كل (أذنيه) بماء جديلا ليلل الرأس للاتباع رواه البيهقي والحاكم وصححه. والسنة في كيفية مسحهما أن يدخل مسبحته في صماخيه ويديرهما على المعاطف ويعر إبهاميه على ظهرهما ثم يلصق كفيه وهما بولتان بالأذنين استظهارا والمراد منها أن يمسح برأس مسبحته صماخيه ويباطن أمتلتهما باطن الأذنين ومعاطفهما (وتحليل شعر يكتفي غسل ظاهره) كحجية رجل كشيقة للاتباع رواه الترمذي وصححه (و) تحليل (أصابعه) لخبز لقيط بن صبرة أسبغ الوضوء وخلل بين الأصابع رواه الترمذي وغيره وصححه والتحليل في الشعر بأن يدخل أصابعه من أسفل اللحية مثلا بعد تفريقها وفي أصابع اليدين بالتشبيك وفي أصابع الرجلين من أسفلها بخنصر يده اليسرى مبتدئا بخنصر رجله اليمنى خاتما بخنصر اليسرى وتعبري بشعر الخأولى من تعبيره باللحية السكينة (وتيمن) أي تقديم يمين على يسار (لنحو أقطع) كمن خلق يده واحدة (مطلقا) أي في جميع أعضاء وضوئه (ولغيره في يديه ورجليه) لأنه صلى الله عليه وسلم كان يحب التيامن ما استطاع في شأنه كله في ظهوره ورجله وتعله رواه الشيخان والرجل تسريح الشعر فإن قدم اليسار كره نص عليه في الأم أما الكفان والخذان والأذنان وجانبنا الرأس لغير نحو الأقطع فيطهران دفعة واحدة والتفصيل المذكور من زيادتي ويسن كما في المجموع البداءة بأعلى الوجه

فمضمضة فاستنشاق
وجمعهما وبثلاث
غرف أفضل ومبالغة
فيهما لمفطر وثلاث
يقينا ومسح كل رأسه
أو يتمم على نحو عمامته
فأذنيه وتحليل شعر
يكتفي غسل ظاهره
وأصابعه وتيمن لنحو
أقطع مطلقا ولغيره
في يديه ورجليه،

البس وقبل المسح لفساد اللبس

(١٥)

مسئلة : شرط الخف أن لا يكون نجس العين كجلد ميتة وإن دبغ بعد

كما قاله سم في شرحه
وأن يغسل ولو عند
المسح عن نجس ولو
مغفوا عنه مسة بالماء ولو
لعمومه محل الفرض
لأنه بالاختلاط يزول
العفو وقولهم ماء
الطهارة ليس أجنبيا
محله إن لم يكن بفعل
والأضر ولو لقصده طهر
الحدث فقط بل ولو
سهوا كما قاله سم وقال
الشيخ الشرقاوى
بالعفو عند عموم المغفو
عنه كما إذا عم ذرق
الطير الطريق ويفرق
بينه وبين تكميل المسح
على العمامة إذا عتمها
النجاسة المغفو عنها
حيث امتنع بأن عمه
مندوحة بالاختصار على
الواجب لكن الذي
قاله ع ش هو ما جرى
عليه سم ويفرق بينه
وبين ذرق الطيور بأنه
لا كبير مشقة في تطهير
جزء من الخف ليمسح
عليه وإن عافى عن مثل
ذلك في ثوب براغيث
غسل بقصد إزالة
أوساخه للمشقة التي

(وإطالة غرته وتحجيلة) وهى ما فوق الواجب من الوجه في الأول ومن اليدين والرجلين في الثاني الخبر
الشيخين إن أمضى يدعون يوم القيامة غرا محجلين من آثار الوضوء فمن استطاع منكم أن يطيل غرته فليفعل
وغاية الغرة أن يغسل صفحة العنق مع مقدمات الرأس وغاية التحجيل استيعاب العضدين والساقين
(وولاء) بين الأعضاء في التطهير بحيث لا يحف الأول قبل الشروع في الثاني مع اعتدال الهواء والزاج
ويقدر الممسوح مغسولا ويسن أيضا ذلك (وترك استعانة في صب) عليه لأنها ترفه لاتليق بالمتعبد
فهي خلاف الأولى وخرج زيادتي في صب الاستعانة في غسل الأعضاء والاستعانة في إحضار الماء والأولى
مكروهة إلا في حق الأقطع ونحوه فلا كراهة ولا خلاف الأولى بل قد تجب ولو بأجرة المثل والثانية لا بأس بها
(وترك نفض) للماء لأن نفضه كالتبرى من العبادة فهو خلاف الأولى وبه جزم في التحقيق وقال في
شرحى مسلم والوسيط إنه الأشهر لكنه رجح في الروضة والمجموع أنه مباح تركه وفعله سواء (وترك
(تنشيف) بلا عذر لأنه ﷺ بعد غسله من الجنابة أتته ميمونة بمنديل فردته وجعل يقول بالماء
هكذا ينفضه رواء الشيخان (والذكر المشهور عقبه) أى الوضوء وهو كما في الأصل أشهد أن لا إله إلا الله
وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله اللهم اجعلنى من التوابين واجعلنى من المتطهرين سبجائك
اللهم وبمحمدك أشهد أن لا إله إلا أنت أستغفرك وأتوب إليك الخبر مسلم من توشاً فأحسن الوضوء ثم قال
أشهد أن لا إله إلا الله إلى قوله ورسوله فتحت له أبواب الجنة الثمانية يدخل من أيها شاء وزاد الترمذى عليه
ما بعده إلى المتطهرين وروى الحاكم الباقي وصححه ولفظه من توشاً ثم قال سبجائك اللهم وبمحمدك لا إله
إلا أنت الخ كتب برق أى فيه كما ورد في رواية ثم طبع بطابع فلم يكسر إلى يوم القيامة أى لم يتطرق إليه إبطال
والطابع بفتح الباء وكسر ها الخاتم وواو وبمحمدك زائدة فسبجائك مع ذلك جملة واحدة وقيل عاطفة أى
وبمحمدك سبجائك فذلك جملتان وسن أن يأتي بالذكر المذكور متوجه القبله كافي حالة الوضوء قاله الرافعى .

❦ باب مسح الخفين ❦

هو أولى من قوله مسح الخف (يجوز) المسح عليهما لاعلى خف رجل مع غسل الأخرى (في الوضوء) بدلا
عن غسل الرجلين وتعبيرهم يجوز فيه تنبيه على أنه لا يجب ولا يسن ولا يحرم ولا يكره لكن الغسل أفضل
نعم إن أحدث لبسه ومعه ماء يكفي المسح فقط وجب كما قاله الرويانى وأترك المسح رغبة عن السنة أو شكافي
جوازه أو خاف فوت الجماعة أو عرفة أو إنقاذ أسير أو نحوها فالمسح أفضل بل يكره تركه في الثلاث الأول وكذا
فيما عطف عليها كما أفهمه كلامهم لكن ينبغي كما قال الأسنوى أخذنا مامر عن الرويانى أنه يجب فيه المسح
فيحرم تركه أو الكراهة في الترك رغبة أو شكافى في سائر الرخص وخرج بالوضوء إزالة النجاسة والغسل ولو
مندوبا فالمسح فيها لا يكره أن تكرر الوضوء (لمسافر) بقيد زده بقولى (مسافر قصر ثلاثة أيام
لبليالين ولغيره) من مقيم وعليه اقتصر الأصل ومسافر سفر غير قصر كعاص بسهره ومسافر سفر اقصر
(يوما وليلة) لخبر ابن جبان أنه ﷺ أخص للمسافر ثلاثة أيام وللبليالين وللمقيم يوما وليلة إذا تطهر
فلبس خفيه أن مسح عليهما وألحق بالمقيم المسافر سفر غير قصر والمراد لبليالين ثلاث ليال متصلة بهن سواء
أسبق اليوم الأول ليلته بأن أحدث وقت الغروب أم لا بأن أحدث وقت الفجر ولو أحدث في أثناء
الليل أو النهار اعتبر قدر الماضى منه من الليلة الرابعة أو اليوم الرابع ويقاس بذلك اليوم والليلة وابتداء مدة

لا يوجد نظيرها هنا أما المغفو عنه إذا لم يعم ولم يمسح بالماء بأن مسح الخالي عنه فلا يضر وإن سال إليه الماء وانتشر لعدم الفعل لا يقال غسل
الرجل عن الحدث يتوقف على زوال ما عليها من النجاسة ولو لم يغفوها عنها فما لا توقف المسح أيضا على زوالها ولو مغفوها عنها إذا لم تعم لأنها تقول
إنما توقف الغسل المذكور على زوال المغفو عنه بصيرورته بالاختلاط الناشئ عن وجوب التعميم غير مغفو عنه ولا تعميم في المسح فلا

من آخر حدث بعد لبس لكن دائم حدث ومتييم لافقد ماء إنما يمسخان لما يحل لوبقي طهرها فإن مسح حضرا فساغر أو عكس لم يكمل مدة سفر وشرط الخف لبسه بعد طهر ساتر محل فرض لا من أعلى طاهرا

مخذور في بقائه حتى أخذ سم من ذلك صحة المسح مع وجود نحو شمع على الرجل يمنع غسلها لا يقال هلا قيل بذلك في غير العفو عنه أيضا إذا لم يعم ومسح الخالي منه ويستبيح به نحو مس المصحف ثم إذا أراد الصلاة أزاله خصوصا وعبارة التبصرة تفيد ذلك لأننا نقول الصلاة هي المقصود الأصلي فإذا لم تستبيح به لم يصح لا يقال مقتضى ذلك عدم محته أيضا إذا كان النجس في غير أعضاء الوضوء لأننا نقول صدعنه القياس على الغسل هذا غاية ما يقال وأن يكون ساترا محل الفرض قويا بحيث يمنع نفوذ الماء ولو عن قرب ويقوى على التردد فيه المدة الشروعة من غير مداس في حاجات المسافر حتى في حق المقيم لأنها منضبطة بنحو الخط والترحال من حين اللبس ولا يكفي من الحدث خلافا للحجر إلى انتهاء المدة فلو كان في آخر المسحات (١٦) مثلا ضعيفا لا يقوى على تردد يوم وليلة امتنع المسح لخروج الخف حينئذ عن

الصلاحية ويكفي قوة يوم وليلة حتى في السافر وقولهم يعتبر فيه قوة ثلاثة أيام محله في الابتداء حتى إذا لم يكن فيه حينئذ تلك القوة اقتصر على مسح مدة مقيم بشرطه ولا يمسخ ما زاد على الراجح وأن يلبس بعد تمام الطهر من الحدثين ومنه طهر دائم الحدث والتميم لغیر فقد الماء تحض أو غسل معه بعض الأعضاء فإذا لبس كل من دائم الحدث والتميم بقسميه الخف بعد طهارتهما المذكورة ثم أحدهما ومعلوم أن طهارة دائم الحدث إنما تنقضي بغير حدثه الدائم

المسح (من آخر حدث بعد لبس) لأن وقت المسح يدخل بذلك فاعتبرت مدته منه فيمسح فيها لما يشاء من الصلوات (لكن دائم حدث) كمستحاضة (ومتيمم لافقد ماء) كمرض وجرح (إنما يمسخان لما يحل) لهما من الصلوات (لوبقي طهرها) الذي لبسا عليه الخف وذلك فرض ونوافل أو نوافل فقط فلو كان حدثهما بعد فعلهما الفرض لم يمسخا إلا للنوافل إذ مسحهما مرتب على طهرهما وهو لا يفيد أكثر من ذلك فلو أراد كل منهما أن يفعل فرضا آخر وجب نزع الخف والطهر الكامل لأنه محدث بالنسبة إلى ما زاد على فرض ونوافل فسكانه لبس على حدث حقيقة فإن طهره لا يرفع الحدث كما مر أما التيمم لفقد الماء فلا يمسخ شيئا إذا وجد الماء لأن طهره ضرورة وقد زال بزوالها وكذا كل من دائم الحدث والتميم لغیر فقد الماء إذا زال عذره كافي المجموع وقولي آخر مع لكن إلى آخره من زيادتي (فإن مسح) ولو أحدث خفيه (حضرا فساغر) سفر قصر (أو عكس) أي مسح سفر فأقام (لم يكمل مدة سفر) تغليبا للحضر لأصالة فيقتصر في الأول على مدة حضر وكذا في الثاني إن أقام قبل مدته وإلا وجب النزع وعلم من اعتبار المسح أنه لا عبرة بالحدث حضرا وإن تلبس بالمدة ولا بعض وقت الصلاة حضرا وعصيانا إنما هو بالتأخير لا بالسفر الذي به الرخصة (وشرط) جواز مسح (الخف لبسه بعد طهر) من الحدثين للحبر السابق فلو لبسه قبل غسل رجليه وغسلهما فيه لم يحجز المسح إلا أن ينزعهما من موضع القدم ثم يدخلهما فيه ولو أدخل أحدهما بعد غسلها ثم غسل الأخرى فأدخلهما لم يحجز المسح إلا أن ينزع الأولى كذلك ثم يدخلها ولو غسلها في ماق الخف ثم أدخلها في موضع القدم جاز المسح ولو ابتداء لبس بعد غسلها ثم أحدث قبل وصولها إلى موضع القدم لم يحجز مسح (ساتر محل فرض) وهو القدم بكعبيه من كل الجوانب بقيد زدته بقولي (لا من أعلى) فيكفي واسع يرى القدم من أعلاه عكس ساتر العورة لأن اللبس هنا من أسفل وشم من أعلى غالبا ولو كان به تخرق في محل الفرض ضر ولو تخرقت البطانة أو الظهارة والباقي ضيق لم يضر ولا ضر ولو تخرقتا من موضعين غير متحاذيين لم يضر (طاهرا) فلا يكفي نجس ولا متنجس إذ لا تصلح الصلاة فيهما التي هي المقصود الأصلي من المسح وماعداها من مس المصحف ونحوه كالتابع لها نعم لو كان بالخف نجاسة معفو عنها مسح منه ما لا نجاسة

عليه

أو بترك الموالة لغیر مصلحة الصلاة ثم توضح بأن تجشم ذوال التيمم المحض المشقة واستعمل الماء وإن أتم بذلك

ومسح على الخف صح ذلك المسح حيث وقع قبل انقضاء المدة الشروعة واستباحه ما كانا يستبيحانه بطهر اللبس وذلك فرض ونوافل أو نوافل فقط فإن أراد فرضا ثانيا وهما بطهر المسح جدد دائم الحدث طهرا كاملا مع غسل الرجلين وذوال التيمم المحض إما غسل رجليه إن تجشم وإما التيمم عنهما وذوال التيمم الملقق التيمم وغسل الرجلين إن كانت العلة بغيرهما وإلا جدد التيمم فقط فإن أراد فرضا ثانيا وقد زال طهر المسح جدد طهرا كاملا لا مسح فيه على حسب حالهما هذا إذا دام العذر ومنه في التيمم البرد فإن زال وهما بطهارة اللبس جدد دائم الحدث وذوال التيمم المحض طهرا كاملا وذوال التيمم الملقق طهارة ما كان عليلا وما بعده أو وهما محدثان جدد طهرا كاملا لا مسح للخف لأن لبسه كان من حدث واكتفى به لوجود العذر وقد زال أو وهما بطهارة المسح جدد دائم الحدث طهرا كاملا وذوال التيمم المحض للتجشم غسل رجليه وذوال التيمم الملقق غسل ما كان عليلا وما بعده إن كان وبطل المسح لما علمت أن اللبس كان على حدث وموجب اغتفاره قد زال ولهذا لم يكن للتميم لفقد الحسى إذا لبس الخف على هذا التيمم ثم وجد الماء قبل الحدث أو بعده أن يوضأ ويمسح عليه لأنه ملبوس

يمنع ماء من غير محل
خرز ويمكن فيه تردد
مسافر لحاجته ولو محرما
أو غير جلد أو شد
بشرح ولا يجزى
جرموق فوق قوى
إلا أن يصله ماء لا بقصد
الجرموق فقط ؛ ومن
مسح أعلاه وأسفله
خطوطا ويكفي مسمى
مسح في محل الفرض
بظاهر أعلى الخف ولا
مسح لشاك في بقاء
المدة ولا لمن لزمه غسل
ومن فسد خفه أو بدا
شيء مما ستر به أو انقضت
المدة وهو بظهر المسح
لزمه غسل قدميه .

على حدث ولا موجب
لاغتفاره وأن لا يلبس
فوق جبيرة وإن لم تكن
ممسوحة بأن لم تأخذ من
الصحيح شيئا أو تجشم
المشقة وغسل ما تحتها
ثم لبس الخف فلا يجوز
له إذا أحدث أن يتوضأ
ويعمسح عليه ولو أدخل
يده ومسحها لامتناع
ممسوح فوق ممسوح
ولو بحسب الشأن كما
عليه م رخص حجر
المتع عما إذا لبس على
جبيرة واجبتها المسح
ومسحت والأصح اللبس
واستباح به المسح
فعليك بهذا الجمع فقل
أن تطفر بمثله ، والله
تعالى الوفي .

عليه ذكره في المجموع (يمنع ماء) أي نفوذه بقيد زده بقولي (من غير محل خرز) إلى الرجل لو صب عليه فما
لا يمنع لا يجزى ، لأنه خلاف الغالب من الخفاف المنصرف إليها نصوص المسح (ويمكن فيه تردد مسافر
لحاجته) عند الخطو والترحال وغيرهما مجرت به العادة ولو كان لا بسبه مقعدا لخلاف ما لم يكن كذلك لثقله أو
تحديد رأسه أو ضعفه بجورب ضعيف من صوف ونحوه أو إفراط سعة أو ضيقه أو نحوها إذا لا حاجة لمثل ذلك
ولافائدة في إدامته نعم إن كان الضيق يتسع بالشيء فيه عن قرب كفي . فان قلت سائر وما بعده أحوال مقيدة
لصاحبها فمن أين يلزم الأمر بها إذا يلزم من الأمر بشيء الأمر بالمقيد له بدليل اضرب هذا جالسة . قلت محل
ذلك إذا لم يكن الحال من نوع المأمور به ولا من فعل المأمور كالمثال المذكور أما إذا كانت من ذلك نحو
حج مفرد أو نحو داخل مكة محرما فهي مأمور بها وما هنا من هذا القبيل فيشترط في الخلف جميع ما ذكر
(ولو) كان (محرما) فيكفي مغصوب وذهب وقضة كالتيتم بتراب مغصوب (أو غير جلد) كلبد وزجاج
وخرق مطبقة لأن الإباحة للحاجة وهي موجودة في الجميع بخلاف ما لا يسمى خفا بجلدة لفها على رجله
وشدها بالربط اتباعا للنصوص والتصريح بهذا من زيادتي (أو) مشقوقا (شد بشرج) أي بعري بحيث
لا يظهر شيء من محل الفرض لحصول الست وسهولة الارتفاق به في الإزالة والإعادة فإن لم يشد بالعري لم
يكف لظهور محل الفرض إذا مشى ولو فتحت العري بطل المسح وإن لم يظهر من الرجل شيء لأنه إذا مشى
ظهر (ولا يجزى جرموق) هو خف فوق خف إن كان (فوق قوى) ضعيفا كان أو قويالورود الرخصة
في الخف لعموم الحاجة إليه والجرموق لاتعم الحاجة إليه وإن دعت إليه حاجة أمكنه أن يدخل يده بينها
ويعمسح الأسفل فإن كان فوق ضعيف كفي إن كان قويالأنه الخف والأسفل كاللفافة وإلا فلا كالأسفل (إلا
أن يصله) أي الأسفل القوى (ماء) فيكفي إن كان بقصد مسح الأسفل فقط أو بقصد مسحهما معا أولا
بقصد مسح شيء منها لأنه قصد إسقاط الفرض بالمسح وقد وصل الماء إليه (لا يقصد) مسح (الجرموق
فقط) فلا يكفي لقصد ما لا يكفي للمسح عليه فقط ويتصور وصول الماء إلى الأسفل في القوين بصبه في
محل الخرز وقولي فوق قوى إلى آخره من زيادتي [فرع] لو لبس خفا على جبيرة لم يجز المسح عليه على
الأصح في الروضة لأنه ملبوس فوق ممسوح كالمسح على العمامة (ومن مسح أعلاه وأسفله) وعقبه
وحرفه (خطوطا) بأن يضع يده اليسرى تحت العقب واليمنى على ظهر الأصابع ثم يمر اليمنى إلى آخر ساقه
واليسرى إلى أطراف الأصابع من تحت مفرجا بين أصابع يديه فاستيعابه بالمسح خلاف الأولى وعليه
يحمل قول الروضة لا يندب استيعابه ويكره تكراره وغسل الخف (ويكفي مسمى مسح) كمسح الرأس
(في محل الفرض بظاهر أعلى الخف) لا بأسفله وباطنه وعقبه وحرفه إذ لم يرد الاقتصار على شيء منها
كما ورد الاقتصار على الأعلى فيقتصر عليه ووقفا على محل الرخصة ولو وضع يده المبتلة عليه ولم يمرها أو قطر
عليه أجزاء وقولي بظاهر من زيادتي (ولا مسح لشاك في بقاء المدة) كأن نسي ابتداءها وأنه مسح حضرا
أو سفرا لأن المسح رخصة بشرط ومنها المدة فإذا شك فيها رجع إلى الأصل وهو الغسل (ولا لمن لزمه) أي
لا لبس الخف (غسل) هذا أهم من قوله فان أجنب وجب تجديد لبس أي إن أراد المسح فينزع ويتطهر ثم
يلبس حتى لو اغتسل لا لبسا يعمسح بقية المدة كما اقتضاه كلام الرافعي وذلك لخبر صفوان قال كان رسول الله
ﷺ يأمرنا إذا كنا مسافرين أو سفرا أن لا ننزع خفافنا ثلاثة أيام ولياليهن إلا من جنابة رواه
الترمذي وغيره وصححه وقيس بالجنابة ما في معناها ولأن ذلك لا يتكرر تكرار الحدث الأصغر وفارق
الجبيرة مع أن في كل منهما مسحاً بأعلى سائر الحاجة موضوع على طهر بأن الحاجة ثم أشد والنزع أشق
(ومن فسد خفه أو بدا) أي ظهر (شيء مما ستر به) من رجل ولفافة وغيرها (أو انقضت المدة وهو بظهر
المسح) في الثلاث (لزمه غسل قدميه) فقط لبطان طهرها دون غيرها بذلك واختار في المجموع

موجبه موت وحيض
ونفاس ونحو ولادة
وجنابة بدخول حشفة

أو قدرها فرجا وبخروج
منية أولا من معتاد
أو تحت صلب وترائب
وانسد المعتاد، ويعرف
بتدفق أولدة أوريج
عجين رطبا أو يياض
بياض جافا، فإن فقدت
فلا غسل وحرم بها
ما حرم بحدث ومكث
مسلم بمسجد وقراءته
لقرآن بقصده وأقله
نية رفع حدث أو نحو
جنابة أو استباحة
مفتقر إليه أو أداء أو
فرض غسل مقرونة
بأوله،

مسئلة : يعرف منى
كل من الرجل والمرأة
بخاصة من خواص
ثلاث لا توجد في غيره
ولا ينفك هو عنها إحداها
تدفعه أى خروجه دفعا
ثانيتها خروجه بتلذذ
وإن لم يتدفق لقلته
ثالثها أن يكون رجيح
في حال الرطوبة كرجيح
عجين الحنطة أو الذرة
أوريج طلع النخل وفي
حال الجفاف كرجيح
ياض البيض الرطب
وإن لم يتدفق ولم تلذذ
بخروجه كأن حرج

كأن للنذر أنه لا يلزمه غسل شئ ويصلى بطهارته وخرج بطهر المسح طهر الغسل فلا حاجة فيه
إلى غسل قدميه والأولى والثالثة من زيادتي وتعيرى في الثانية بما ذكر أعظم من قوله ومن نزع

باب الغسل

يفتح العين وضمها (موجبه) خمسة (موت) لمسلم غير شهيد ما سأتى في الجنائر (وحيض) لآية فاعتزلوا
النساء في الحيض أى الحيض ويعتبر فيه وفيما يأتى الانقطاع والقيام للصلاة ونحوها كما صححه في التحقيق
وغيره وإن لم يصح في التحقيق بالانقطاع (ونفاس) لأنه دم حيض مجتمع (ونحو ولادة) من إلقاء علقه
أو مضغ ولو بلا بلل لأن كلامها منى منعقد ونحو من زيادتي (وجنابة) وتحصل لآدمى حتى فاعل أو مفعول
به (بدخول حشفة أو قدرها) من فاقدها (فرجا) قبل أو دبر أو ولو من ميت أو بهيمة نعم لا غسل بآيلاج حشفة
مشكل ولا بآيلاج في قبله لأعلى الفاعل ولا المفعول به (و) تحصل (وبخروج منية أولا من معتاد أو) من
(تحت صلب) لرجل وهو الظهر (وترائب) لامرأة وهى عظام الصدر (وانسد المعتاد) لخبر الشيخين عن
أم سلمة قالت جاءت أم سليم إلى رسول الله ﷺ فقالت إن الله لا يستحي من الحق هل على المرأة من
غسل إذا هي احتملت قال نعم إذا رأت الماء وخرج بمنية منى غيره وبأولا خروج منية ثانيا كأن استدخله ثم
خرج فلا غسل عليه فتعيرى بمنية أولى من تعيره بنى وقولى أو لامع التقييد بتحت الصلب إلى آخره
من زيادتي فالصلب والترائب هنا كالمعدة في الحدث فمأمرهم ويكفى في الثيب خروج المني إلى ما يظهر من
فرجها عند قعودها لأنه في الغسل كالظاهر كما سأتى ثم الكلام في منى مستحكم فإن لم يستحكم بأن خرج
لمرض لم يجب الغسل بلا خلاف كما في المجموع عن الأصحاب (يعرف) المني (بتدفق) له (أولدة) وبخروجه
وإن لم يتدفق لقلته (أوريج عجين) وطلع نخل (رطبا أو) ريج (بياض جافا) وإن لم يتدفق ويتلذذ
به كأن خرج ما بقي منه بعد الغسل ورطبا وجافا حالان من المني (فإن فقدت) خواصه المذكورة (فلا غسل)
يجب به فإن احتمل كون الخارج منيا أو وديا كمن استيقظ ووجد الخارج منه أبيض نخبنا تخير بين
حكميهما فيغتسل أو يتوضأ ويغسل ما أصابه منه وقضية ما ذكر أن منى المرأة يعرف بما ذكر أيضا وهو
قول الأكثر لكن قال الإمام والغزالي لا يعرف إلا بالتلذذ وابن الصلاح لا يعرف إلا بالتلذذ والريح وبه
جزم النووي شرح مسلم وقال السبكي إنه المعتمد والأذرعى إنه الحق (وحرم بها) أى الجنابة (ما حرم بحدث)
مما مر في باب (ومكث مسلم) بالضرورة ولو مترددا (بمسجد) لآبوره قال تعالى ولا جنبا إلا عابري سبيل
بخلاف الرباط ونحوه (وقراءته القرآن بقصده) ولو بعض آية لخبر الترمذى لا يقرأ الجنب ولا الحائض
شيئا من القرآن وهو وإن كان ضعيفا له متابعت تجرب ضعفه لكن فاقد الطهورين له بل عليه قراءة الفاتحة
في الصلاة لا يضطراره إليها أما إذا لم يقصده كأن قال عند الركوب سبحان الذى سخر لنا هذا وما كنا له
مقرنين، وعند المصيبة : إنا لله وإنا إليه راجعون بغير قصد قرآن فلا تحرم وهذا أعظم من قوله وتحل
أذكاره لا بقصد قرآن إذ غير أذكاره كمواعظه وأخباره كذلك كإدله عليه كلام الرافعى وغيره والتقيد بالمسلم
من زيادتي وخرج به الكافر فلا يمنع من المكث ولا من القراءة كما صرح به فيها الماوردى والرويانى لأنه
لا يعتقد حرمة ذلك لكن شرط حل قراءته أن يرجى إسلامه وبالقرآن غيره كالتوراة والإنجيل (وأقله)
أى الغسل من جنابة ونحوها (نية رفع حدث أو نحو جنابة) كحيض أى رفع حكم ذلك (أو) نية (استباحة)
مفتقر إليه (أى الغسل كصلاة) (أو أداء) غسل (أو فرض غسل) وفى معناه الغسل المقروض والطهارة
للصلاة بخلاف نية الغسل لأنه قد يكون عادة وذكر نية رفع الحدث ونحو الجنابة من زيادتي وتعيرى
بأداء أو فرض الغسل أولى من تعيره بأداء فرض الغسل وظاهر أن نية من به سلس منى كسنية
من به سلس بول وقد مر بيانها (مقرونة بأوله) أى الغسل فلو نوى بعد غسل جزء وجب إعادة غسله

وتعميم ظاهر بدنه
وأكله إزالة فركتني
غسلة لنجس وحدث ثم
وضوء ثم تعهد معاطفه
وتخليل شعر رأسه
ولحيته ثم إفاضة الماء
على رأسه ثم شقه
الأيمن ثم الأيسر وذلك
وتثليث وولاء وأن
يتبع غير محدة أثر نحو
حيض مسكا فطيا
فطينا وأن لا ينقص ماء
وضوء عن مد وغسل
عن صاع ولا ين
تجديده بخلاف وضوء
صلى به ، ومن اغتسل
لفرض ونقل حصلا
أولأحدها حصل فقط
ومن أحدث وأجنب
كفاه غسل .

باب *

النجاسة مسكر مائع
وكلب وخنزير وفروع
كل ومنهيا وميتة غير
بشر وممك وجراد

ما بقي منه بعد الغسل
فاذا لم يوجد شيء من
هذه الخواص لم يكن
منيا ومتى وجدت أو
وجد واحد منها كان
الخارج منيا طاهرا
ولو على لون الدم العبيط
حيث خرج من طريقه
العتاد أو من غيره
ماعد النافذ الأصلية
والعتاد منسد أصالة

(وتعميم ظاهر بدنه) بالماء حتى الأظفار والشعر ومنبته وإن كشف وما يظهر من صماخي الأذنين ومن
فرج المرأة عند قعودها لقضاء حاجتها وما تحت القلفة من الألف فلم أنه لا يجب مضمضة واستنشاق كافي
الوضوء ولا غسل شعر نبت في العين أو الأنف وكذا باطن عقده فتعبرى بما ذكرنا أولى من قوله وتعميم
شعره وبشره (وأكله إزالة قدر) بمعجمة طاهرا كان أو نجسا كنى وودى استظهارا (فتكفي غسلة)
واحدة (لنجس وحدث) لأن موجهها واحد وقد حصل (ثم) بعد إزالة القدر (وضوء) للاتباع رواه البخاري
وله أن يؤخره أو بعضه عن الغسل (ثم تعهد معاطفه) وهي ما فيه انعطاف والتواء كإبط وغضون بطن (وتخليل
شعر رأسه ولحيته) بالماء فيدخل أصابعه العشر فيه فيشرب بها أصول الشعر (ثم إفاضة الماء على رأسه)
وذكر الترتيب بين هذين مع ذكر الحجة من زيادتي (ثم) إفاضته على (شقه الأيمن ثم الأيسر) لما رآه
عليه السلام كان يحب التيمم في طهوره وهذا الترتيب أبعد عن الاسراف وأقرب إلى الثقة بوصول الماء
(وذلك) لما وصلت إليه يده من بدنه احتياطا وخروجا من خلاف من أوجه (وتثليث) كالوضوء
فيغسل رأسه ثلاثا ثم شقه الأيمن ثلاثا ثم الأيسر ثلاثا وذلك ثلاثا ويخلل ثلاثا (وولاء) كافي للوضوء وبه
صرح الرافعي في الشرح الصغير ثم والأصل في باب التيمم (وأن يتبع غير محدة أثر نحو حيض) كنفاس
(مسكا) بأن يجعله على قطة وتدخلها فرجها بعد اغتسالها إلى المحل الذي يجب غسله للأمر به مع تفسير عائشة
له بذلك في خبر الشيخين وتطيبها للمحل فإن لم يجد مسكا (فطيا) فإن لم تجده (فطينا) فإن لم تجده فالماء كاف
أما المحدة فيحرم عليها استعمال المسك والطيب نعم تستعمل شيئا يسيرا من قسط أو أظفار ويحتمل إلحاق
المحرمات بها والتقيد بغير المحدة مع ذكر نحو الطين من زيادتي (وأن لا ينقص) في معتدل الحلقة (ماء وضوء
عن مد وغسل عن صاع) تقريرا فيها للاتباع رواه مسلم فلم أنه لا حمله حتى لو نقص عن ذلك وأصبح أجزأ
ويكره الاسراف فيه والصاع أربعة أمداد والمد درطل وثلاث بغدادى (ولا ينس تجديده) لأنه لم ينقل ولم يفي
من المشقة (بخلاف وضوء) فيسن تجديده بقيد زده بقولي (صلى به) صلاة ما روى أبو داود وغيره خبر من
توضأ على طهر كتب له عشر حسنات (ومن اغتسل لفرض ونقل) كجناية وجمعة (حصلا) أى غسلها
(أولأحدها حصل) غسله (فقط) عملا بما نواه في كل وإنما لم يندرج النفل في الفرض لأنه مقصود فأشبهه سنة
الظهر مع فرضه وفارق ما لو نوى بصلاته الفرض دون التحية حيث تحصل التحية وإن لم ينوها بأن القصد
ثم إشغال البقعة بصلاة وقد حصل وليس القصد هنا النظافة فقط بدليل أنه يقيم عند محجزة عن الماء وقولي
لفرض ونقل أعم من قوله لجناية وجمعة (ومن أحدث وأجنب) ولو مرتبا هذا أعم من قوله ولو
أحدث ثم أجنب أو عكسه (كفاه غسل) وإن لم ينو معه الوضوء لاندراج الوضوء فيه .

باب في النجاسة وإزالتها *

(النجاسة) لغة ما يستقدر ، وشرا بالحد مستقدر يمنع صحة الصلاة حيث لا مرخص ، وبالعبد (مسكر مائع)
تخمير وخرج بالمائع غيره كبنج وحشيش مسكر فليس بنجس وإن كان كثيره حراما ولا ترد الحرة المعقودة
ولا الحشيش المذاب نظرا لأصلها (وكلب) ولو معلما لخبر طهور اناء أحدكم الآتي (وخنزير) لأنه لمسوا حالا من
الكلب لأنه لا يجوز اقتناؤه بحال ولأنه مندوب إلى قتله من غير ضرر فيه (وفروع كل) منها مع غيره تغليا
للنجس وهذا أولى من قوله وفروعها (ومنهيا) تبعاً لأصله بخلاف منى غيرها لذلك وخبر الشيخين عن
عائشة أنها كانت تحك المني من ثوب رسول الله ﷺ ثم يصلى فيه (وميتة غير بشر وممك وجراد) لحرمه
تناولها قال تعالى حرمت عليكم الميتة والدم أما ميتة البشر وتاليه فطاهرة لحل تناول الأخيرين ولقوله تعالى
ولقد كرمنا بني آدم في الأول وقضية تكريمهم أنه لا يحكم بنجاستهم بالموت وسواء المسلمون والكفار وأما
قوله تعالى إنما المشركون نجس فالمراد نجاسة الاعتقاد أو اجتنابهم كالنجس لالنجاسة الأبدان والمراد بالميته

وبول ومدى وودى ولبن
مالا يؤكل غير بشر ومبان
من حى كميته إلا نحو
شعر ما كول فطاهر
كعلقة ومضغة ورطوبة
فرج من طاهر، والذي
يظهر من نجس العين
خمر تخلل بالعين بدنها
وجلد نجس بالموت
باندباغه بما ينزع فضوله
ويصير كشوب تنجس.
وما نجس ولو لمعضا بشيء
من نحو كلب

وعروضا وقد خرج
من صلب الرجل وهو
فقرات ظهره أو ترائب
المرأة وهي عظام صدرها
مستحكما بأن يخرج
لغير علة من مرض
وغيره، فإن اختل قيد
من ذلك لم يعط الخارج
حكم المني وذلك بأن
خرج من المنافذ
الأصلية أو من غيرها
والمعتاد منفتح أو
منسد عروضا وخرج
من غير صلب الرجل
وترائب المرأة أو من
أحدهما ولم يكن الخارج
مستحكما ومنه أن
يخرج على لون الدم
لإحالة الخروج حينئذ
على علة. وقال سم
الاستحكام شرط في غير
الطريق المعتاد ولو في

الزائلة الحياة بغير ذكاة شرعية وإن لم يسلم دم فلا حاجة إلى أن يستثنى منها جنين الذكاة والصيد الميت بالضعفة
والبعير الناذ الميت بالسهم (ودم) لما من تحريمه لقوله تعالى أودما مسفوحا أى سائلا بخلاف غير السائل
كطحال وكبد وعلقة (وقح) لأنه دم مستحيل (وقى) وإن لم يتغير كالعائط (وروث) بثلاثة كالبول نعم
مألقاه الحيوان من حب متصل ليس بنجس بل متنجس يغسل ويؤكل (وبول) للأمر بصب الماء عليه
في خبر الشيخين المتقدم أول الطهارة (ومدى) بمعجمة للأمر بغسل الذكرك منه في خبر الشيخين في قصة علي
رضي الله عنه وهو ماء أبيض رقيق يخرج غالبا عند ثوران الشهوة بغير شهوة قوية (وودى) بمهملة كالبول
وهو ماء أبيض كدر ثخين يخرج إما عقبه حيث استمسكت الطبيعة أو عند حمل شيء ثقيل (ولبن مالا يؤكل
غير بشر) كلبن الأتان لأنه يستحيل في الباطن كالدّم أما لبن ما يؤكل ولبن البشر فطاهران أما الأول فلقوله
تعالى لبنا خالصا سائغا للشاربين وأما الثاني فإنه لا يليق بكرامته أن يكون منشؤه نجسا ولا فرق بين الأثنى
الكبيرة الحية وغيرها كما شمله تعبير الصيمرى بلبن الآدميين والآدميات وقيل لبن الذكر والضعير والميتة
نجس والأوجه الأول وجرى عليه جماعة لأن الكرامة الثابتة للبشر الأصل شمولها للكل وتعير جماعة
بالآدميات الموافق لتعليقهم السابق جرى على الغالب وما زيد على الذكورات من نحو الحجرة وماء المتلفظ
فهو في معناها مع أن بعضه يعلم من شروط الصلاة (و) جزء (مبان من حى كميته) طهارة ونجاسة خبر ما قطع من
حى فهو ميت رواه الحاكم وصححه على شرط الشيخين فجزء البشر والسمك والجراد طاهر دون جزء غيرها
(إلا نحو شعر) حيوان (مأ كول) كصوفه ووبره ومسكه وفأرته (فطاهر) قال تعالى ومن أصوافها وأوبارها
وأشعارها أثاثا ومتاعا إلى حين وخرج بالمأ كول نحو شعر غيره فنجس ومنه نحو شعر عضو أبيض من مأ كول
لأن العضو صار غير مأ كول (كعلقة ومضغة ورطوبة فرج من) حيوان (طاهر) ولو غير مأ كول فإنها طاهرة
كأصلها وقولي نحو ومن طاهر من زيادتي [فرع] دخان النجاسة نجس يعنى عن قليله ونحوها كذلك إن
تساعد بواسطة نار لأنه جزء من النجاسة تفصله النار لقوتها وإلا فطاهر وعلى هذا يحمل إطلاق من أطلق
نجاسته أو طهارته (والذى يظهر من نجس العين) شيثان (خمر) ولو غير محترمة (تخللت) أى صارت خلا
(بلا) مصاحبة (عين) وقعت فيها وإن نقلت من شمس إلى ظل أو عكسه لم يفهم خبر مسلم عن أنس قال سئل
النبي ﷺ أتخذ الخمر خلا قال لا (بدنها) أى فطهر مع دنسها للضرورة وإلا لم يوجد دخل طاهر من خمر وهذا
من زيادتي أما إذا تخللت بمصاحبة عين وإن لم تؤثر في التخليل كحصاة فلا تطهر لتنجسها بعد تخللها بالعين التى
تنجست بها ولا ضرورة ولا يشترط طرح العين فيها وإن أفهم كلام الأصل خلافه وأفهم كلامهم أنها تطهر
بالتخلل إذا نزع العين منها قبله وهو ظاهر نعم لو كانت العين المزوعة قبله نجسة كعظم ميتة لم تطهر كما أفق
به النووي والخمر حقيقة المسكر للتخذ من ماء العنب وخرج به النبيذ وهو للتخذ من الزبيب ونحوه فلا يطهر
بالتخلل لوجود الماء فيه لكن اختار السبكي خلافه لأن الماء من ضرورته وفي معنى تخلل الخمر انقلاب دم
القلبية مسكا (وجلد) ولو من غير مأ كول (نجس) بالموت (فيطهر) ظاهر أو باطنا (باندباغه بما ينزع فضوله)
من لحم ودم ونحوهما بما يعفنه ولو كان نجسا كزرق طير أو عاريا عن الماء لأن الدبغ إحالة لإزالة وأما خبر
يطهرها الماء والقرظ فمحمول على الندب أو على الطهارة المطلقة والأصل في ذلك خبر مسلم إذا دبغ الإهاب
أى الجلد فقد طهر وضابط النزاع أن يطيب به ريح الجلد بحيث لو تقع في الماء لم يعد إليه الفساد وخرج بالجلد
الشعر ونحوه لعدم تأثرهما بالدبغ وبتنجسه بالموت جلد الكلب ونحوه وبما ينزع فضوله مالا ينزعها
كتجميد الجلد وتشميسه وتمليحه (ويصير) الندبغ (كشوب تنجس) فيجب غسله لتنجسه بالدبغ
النجس أو المتنجس ولو بملاقاته وبعبيرى بالاندباغ وبتنجس أولى من تعبيره بالدبغ وبتنجس (وما نجس)
من جامد (ولو لمعضا) من صيد أو غيره (بشيء من نحو كلب) من خنزير وورع كل منها وهذا عمم بما ذكره

غسل سبعة إحداهن في

غير تراب بتراب طهور .
أو يبول صبي لم يطعم غير
لبن للتغذي نضح أو
بغيرها وكان حكماً
كفي جرى ماء أو عينيا
وجب إزالة صفاته
إلا ما عسر من لون
أو ريح كمتنجس بهما
وشرط ورود ماء قل
وغسالة قليلة منفصلة بلا
تغير وزيادة وقد طهر
المحل طاهرة ولو تنجس
مائع تعذر تطهيره .
﴿ باب التيمم ﴾

الانسداد الأصلي وهو
مخالف لقياس ما تقدم
في نواقض الوضوء
وهم قد رجحوا قياس
ما هنا على ما تقدم في
النواقض في جميع
الأحكام فليكن الراجح
هو ما ذكرناه أولاً من
جعل المنفتح في
الانسداد الأصلي
كالاعتدال إذ لا يشترط فيه
الاستحكام فافهم فإن
شك في شيء خرج منه
هل هو مني أو مني مثلاً
فقليل يجتهد ويفعل
بمقتضى اجتهاده وفيل
يخطأ فيغتسل ويتوضأ
ولا يلزم غسل ما أصابه
ذلك الخارج من بدنه
أو توبه لعدم التنجس
بالشك ويكفي في الاحتياط

(غسل سبعة إحداهن في غير تراب بتراب طهور) لخبر مسلم طهوراً إذا ولغ فيه الكلب أن يغسله
سبع مرات أولاًهن بتراب وفي رواية له وعفروه الثامنة بالتراب والمراد أن التراب يصحب السابعة كما في
رواية أبي داود السابعة بالتراب وهي معارضة لرواية أولاًهن في محل التراب فيتساوئان في تعيين محله
ويكتفي بوجوده في واحدة من السبع كما في رواية الدارقطني إحداهن بالبطحاء على أن الظاهر أنه لا تعارض
بين الروایتين بل محمولان على الشك من الراوي كادل عليه رواية الترمذي أخرهن أو قال أولاًهن وبالجملة
لا يقيد بهما رواية إحداهن لضعف دلالتهما بالتعارض أو بالشك لجواز حمل رواية إحداهن على بيان
الجواز وأولاهن على بيان الندب وأخرهن على بيان الإجزاء وقيس بالكلب الخنزير والفرع وبولوغه
غيره كبوله وعرقه وعلم بما ذكر أنه لا يكفي ذر التراب على المحل من غير أن يتبعه بالماء ولا مزجه بغير ماء نعم
إن مزجه بالماء بعد مزجه بغيره ولم يتغير به كثيراً كفي ولا مزج غير تراب طهور كأشنان وتراب نجس
وتراب مستعمل وهو خارج بتعبيري بطهور وكلامه يقتضي خلافه والواجب من التراب ما يكدر الماء
ويصل بواسطته إلى جميع أجزاء المحل وخرج زيادتي في غير تراب التراب فلا يحتاج إلى ترتيب إذ لا معنى
لترتيب التراب ولولم تزل عين النجاسة إلا بستر غسلات مثلاً حسبت واحدة كما صححه النووي لكن صحح
في الشرح الصغير أهماست وقواه في المهمات (أو) نجس (يول صبي لم يطعم) أي لم يتناول قبل مضى حولين
(غير لبن للتغذي نضح) بأن يرش عليه ما يعمه ويغلبه بلا سيلان بخلاف الصبية والخنثى لا بد في بولهما من
الغسل على الأصل ويشقق السيلان وذلك لخبر الشيخين عن أم قيس أنها جاءت بابن لها صغير لم يأكل
الطعام فأجلسه رسول الله ﷺ في حجره فبال عليه فدعا بماء فضحه ولم يغسله ولخبر الترمذي
وحسنه يغسل من بول الجارية ويرش من بول الغلام وفرق بينهما بأن الائتلاف يحمل الصبي أكثر خفف
في بوله وبأن بوله أرق من بولها فلا يلصق بالمحل للصوق بولها به وألحق بها الخنثى وخرج زيادتي للتغذي
تخنيكه بتمر ونحوه وتناوله السفوف ونحوه للإصلاح فلا يمنعان النضح كما في المجموع (أو) نجس (بغيرها)
أي بغير شيء من نحو كلب وغير بول الصبي المذكور (وكان حكماً) كبول جف ولم تدرك له صفة
(كفي جرى ماء) عليه مرة (أو) كان (عينياً وجب إزالة صفاته) من طعم ولون وريح (إلا ما عسر) زواله
(من لون أو ريح) فلا تجب إزالته بل يطهر المحل (كمتنجس بهما) أي بنحو الكلب ويول الصبي فانه يجب
في العيني منهما إزالة صفاته إلا ما عسر من لون أو ريح وهذا من زيادتي أما إذا اجتمعا فتجب إزالتهما مطلقاً
لقوة دلالتهما على بقاء العين كما يدل على بقاءها بقاء الطعم وحده وإن عسر زواله ولا تجب الاستعانة في زوال
الأثر بغير الماء إلا إن تعينت على كلام فيه ذكرته في شرح البهجة (وشرط ورود ماء) إن (قل) لأن أكثر على
المحل لئلا يتنجس الماء ولو عكس فلا يطهر المحل فلم أنه لا يشترط العصر لما يأتي من طهارة الغسالة وقولي قل
من زيادتي (وغسالة قليلة منفصلة بلا تغير) بلا (زيادة) وزناً بعد اعتبار ما يتشرب به المحل (وقد طهر المحل
طاهرة) لأن المنفصل بعض ما كان متصلاً به وقد فرض طهره فان كانت كثيرة فطاهرة ما لم تتغير أولم تنفصل
فطاهرة أيضاً وإن انفصلت متغيرة أو غير متغيرة وزاد وزنها بعد ما ذكر أولم يزد ولم يطهر المحل فتجسه
والتقييد بالقليلة وبعدم الزيادة من زيادتي (ولو تنجس مائع) غير ماء ولودهن (تعذر تطهيره) لأنه صلى الله
عليه وسلم مثل عن الفأرة تموت في السمن فقال إن كان جامداً فألقوها وما حوّلها وإن كان سائداً فلا تقربوه
وفي رواية للخطابي فأريقوه فلو أمكن تطهيره لم يقل فيه ذلك لما فيه من إضاعة المال ، والجامد هو الذي إذا
أخذ منه قطعة لا يتراد من الباقي ما يملأ محلها على قرب ، والمائع بخلافه ذكره في المجموع .

﴿ باب التيمم ﴾

هو لغة القصد، وشرعاً إيصال تراب إلى الوجه واليدين بشرط عصوصة والأصل فيه قبل الإجماع آية وإن كنتم

يتيمم محدث ومأمور بغسل العجز . وأسبابه فقدماء فان يتقنه تيمم بلاطلب والإطلبه لكل تيمم في الوقت مما جوزه فيه من رحله ورقفته ثم نظر حواله إن كان بمستوى وإلا تردد إن أمن إلى حدغوث فان لم يجد تيمم فلو علم ماء يصله مسافر لحاجته وجب طلبه ان أمن غير اختصاص ومال يجب بذله لماء طهارته فإن كان فوق ذلك تيمم فلو يتقنه آخر الوقت فانتظاره أفضل وإلا فتعجيل تيمم ومن وجده غير كاف وجب استعماله ثم تيمم ويجب في الوقت شراؤه بضمن مثله إلا أن يحتاجه لدينه أو مؤنة محترم واقتراض الماء وآتاه به واستعارة آله ولو نسيه أو أضله في رحله فتيمم أعاد وحاجته لعطش محترم ولو

الجمع بين الوضوء والغسل ، وقيل وهو الراجح يتخير فيأخذ بما يشتهي وإن ترجع عنده الطرف الآخر فان اختار أنه منى اغسل وإن اختار أنه مذى توضأ وغسل ما أصابه

مرضى أو على سفر وخبر مسلم جعلت لنا الأرض كلها مسجدا وترتباطها هورا (يتيمم محدث ومأمور بغسل) ولم يسنونا (للعجز) عن استعمال الماء وهذا أولى من قوله يتيمم المحدث والجنب لأسباب (وأسبابه) أى العجز ثلاثة : أحدها (فقدماء) (لآية السابقة) (فان يتقنه) أى فقدماء (تيمم بلاطلب) إذ لا فائدة فيه سواء كان مسافرا أم لا وقول الأصل فان يتقن المسافر فقدماء جرى على الغالب (وإلا) بأن جوز وجوده (طلبه) ولو بماذونه (لكل تيمم في الوقت مما جوزه فيه من رحله ورقفته) المنسوبين إليه ويستوعبهم كأن ينادى فيهم من معهم ماء يجوده وقولى في الوقت مما جوزه فيه من زيادتي (ثم) إن لم يجد الماء في ذلك (نظر حواله) يميناً وشمالاً وأماماً وخلفاً إلى الحد الآتى وخص موضع الحضرة والطير بمزيد احتياط (إن كان بمستوى) من الأرض (وإلا) بأن كان ثم وهدة أو جبل (تردد إن أمن) مع ما يأتى اختصاصاً ومالا يجب بذله لماء طهارته (إلى حدغوث) أى إلى حد يلحقه فيه غوث ورقفته لو استعاث بهم فيه مع تشاغلهم بأشغالهم وهذا هو المراد بقول الأصل تردد قدر نظره أى في المستوى وقول الشرح الصغير تردد غلوة سهم أى غاية رميه وقولى إن أمن من زيادتي (فان لم يجد) ماء (تيمم) لظن فقد (فلو علم ماء) بمحل (يصله مسافر لحاجته) كاحتطاب واحتشاش وهذا فوق حد الغوث المتقدم ويسمى حد القرب (وجب طلبه) منه (إن أمن غير اختصاص ومال يجب بذله لماء طهارته) ثمناً أو أجرة من نفس وعضو ومال زائد على ما يجب بذله للماء وانقطاع عن رفقته وخروج وقت وإفلا يجب طلبه بخلاف من معه ماء ولو توضأ به خرج الوقت فانه لا يتيمم لأنه واجد للماء ووصف المال بما ذكر من زيادتي ، ولم يعتبر هنا الأمن على الاختصاص ولا على المال الذى يجب بذله بخلافه فيما مرتين وجود الماء وتعبيرى بما ذكر أعظم من اقتصاره على النفس والمال (فان كان) الماء بمحل (فوق ذلك) المحل المتقدم ويسمى حد البعد (تيمم) ولا يجب قصد الماء لبعده (فلو يتقنه آخر الوقت فانتظاره أفضل) من تعجيل التيمم لأن فضيلة الصلاة بالوضوء ولو آخر الوقت أبلغ منها بالتيمم وأوله قال الماوردى هذا إذا يتقن وجوده في غير منزله وإلا وجب التأخير جزماً (وإلا) بأن ظنه أو ظن أو يتقن عدمه أو شك فيه آخر الوقت (فتعجيل تيمم أفضل) لتحقيق فضيلته دون فضيلة الوضوء (ومن وجده غير كاف) له (وجب استعماله) في بعض أعضائه لخبر الشيخين : إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم (ثم تيمم) عن الباقي فلا يقدمه لثلاث تيمم ومعه ماء طاهريين ولا يجب مسح الرأس بثلج أو برد لا يذوب وقيل يجب قال في المجموع وهو أقوى في الدليل (ويجب في الوقت شراؤه) أى الماء لظهره (بضمن مثله) مكاناً وزماناً فلا يجب شراؤه بزيادة على ذلك وإن قلت نعم إن يبيع منه لأجل زيادة لا ثقة بذلك الأجل وكان تمتداً إلى وصوله محلاً يكون غنياه وجب الشراء (إلا أن يحتاجه) أى الثمن (لدينه أو مؤنة) حيوان (محترم) من نفسه وغيره كزوجته ومملوكه ورفيقه حضر أو سفر أذهاباً وإياباً فيصرف الثمن إلى ذلك ويتيمم وخرج بالمحترم غيره كمرتد وحرى وزان محصن ولا حاجة لوصف الدين بالمستغرق كما فعل الأصل لأن ما فضل عن الدين غير محتاج إليه فيه وتعبيرى بالمؤنة أعظم من تعبيرة بالنفقة (و) يجب في الوقت (اقتراض الماء وآتاه به واستعارة آله) إذا لم يمكن تحصيله بغيرها ولم يحتاج إلى ذلك المالك وضاق الوقت عن طلب الماء وخرج بالماء عنه فلا يجب فيه ذلك لتقل النة فيه والمراد بالاقتراض وتاليه ما يعم القبول والسؤال فتعبيرى بها أولى من تعبيرة بالقبول وقولى في الوقت مع مسئلة الاقتراض من زيادتي وتعبيرى بآله أعظم من تعبيرة بالدلو (ولو نسيه) أى شيئاً مما ذكر من الماء والثمن والآلة (أو أضله في رحله فتيمم) وصلى ثم تذكره أو وجده (أعاد) الصلاة لوجود الماء حقيقة أو حكماً معه وسبته في إهماله حتى نسيه أو أضله إلى تقصير وخرج بإضلال ذلك في رحله مالوا أضل رحله في رحاله وتيمم وصلى ثم وجده وفيه الماء أو الثمن أو الآلة فلا يعيد إن أمعن في الطلب إذ لا ماء معه حال التيمم وفارق بإضلاله في رحله بأن يخيم الرفقة أو سع من يخيمه (و) ثانى الأسباب (حاجته) إليه (لعطش) حيوان (محترم ولو)

مآلاً وخوف محذور
من استعماله كمرض
وبطء براء وزيادة ألم
وشين فاحش في عضو
ظاهر وإذا امتنع استعماله
في عضو وجب تيمم
وغسل صحيح ومسح
كل الساتر إن لم يجب
نزعه بماء لا ترتيب
لنحو جنب أو عضوين
فيمينان ، ومن تيمم
لفرض آخر ولم يحدث
لم يعد غسلاً ولا مسحاً .
(فصل) يتيمم بتراب
طهور له غبار ولو برمل
لا يلصق لا بمسح
وهو ما بقي بعضوه أو
تتأثر منه . وأركانها نقل
تراب ولو من وجهه ويد

بدناً أو ثوباً عملاً
باختياره فلا يرد أنه
لا تنجس مع الشك لأن
محلها ما لم يكن ثم اختيار كما
تقدم في قول الاحتياط
أما إذا كان ثم اختيار كما
هنا فالعمل بمقتضاه يعني
بالنسبة لمن خرج منه
الخارج لا غير فلا
يلزمه غسل ما أصابه ولو
اختار هو ومن خرج
منه الخارج أنه مذي
لأننا لا ننجس بالشك
واختيار من لم يخرج
منه الخارج لا عبرة
به لأنه لا يلزمه اختيار

كانت حاجته إليه لذلك (مآلاً) أي فيه أي في المستقبل صوت الروح أو غيرها عن التلف فيتيمم مع وجوده ولا يكلف الطهر به ثم جمعه وشر به لغير دابة لأنه مستقذر عادة وخرج بالمحترم غيره كالمرو والعطش الميسح للتيمم معتبر بالخوف المعتبر في السبب الآتي وللعطشان أخذ الماء من مالكة قهراً يبدله إن لم يبدله له (و) ثالثها (خوف محذور من استعماله) أي الماء مطلقاً أو المعجوز عن تسخينه (كمرض وبطء براء) بفتح الباء وضمها (وزيادة ألم وشين فاحش في عضو ظاهر) للعدو وللآية السابقة والشين الأثر المستكره من تغير لون ونحول واستحشاف وثرة تبقى ولحمة تزيد والظاهر ما يبدو عند المنة غالباً كالوجه واليد ذ كر ذلك الرافعي وذ كر في الجنائيات ما حاصله أنه ما لا يعد كشفه هتكاً للامروءة ويمكن رده إلى الأول وخرج بالفاحش اليسير كقليل سواد وبالظاهر الفاحش في الباطن فلا أثر لخوف ذلك ويعتمد في خوف ما ذ كر قول عدل في الرواية وذ كر زيادة الألم من زيادتي وبه صرح في الروضة وأصلها وتعبيري بما ذ كر أعظم من تعبيري بما ذ كر وما ذ كرته من أن الأسباب ثلاثة هو ما في الأصل وذ كرها في الروضة كأصلها سبعة وكلها في الحقيقة ترجع إلى فقد الماء حساً أو شراً (وإذا امتنع استعماله) أي الماء (في عضو) لعله (وجب تيمم) لئلا يخلو العضو عن طهر ويعمر التراب ما أمكن على العلة إن كانت بمحل التيمم (و) وجب (غسل صحيح) سواء كان على العضو ساتر كلصوق يخاف من نزع محذورا أم لا لخبر إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم ويتلطف في غسل الصحيح المجاور للعليل بوضع خرقة مبلولة بقربه ويتحمل عليها لينغسل بالمقطرات منها ما حواه من غير أن يسيل إليه (و) وجب (مسح كل الساتر) إن كان (إن لم يجب نزع بماء) لا بتراب استعماله للماء ما أمكن وإنما وجب مسح الكل لأنه مسح أيسح للضرورة كالتيتم ولا يجب مسح محل العلة بالماء (لا ترتيب) بين الثلاثة (لنحو جنب) فلا يجب لأن التيمم هنا للعللة وهي باقية بخلافه فيما مر في استعمال الناقص فانه لفقد الماء فلا بد من فقد بل الأولى هنا تقديمه ليزيل الماء أثر التراب وتعبيري بذلك أعم من قوله ولا ترتيب بينهما للجنب وخرج بنحو الجنب المحدث فيتيمم ويمسح بالماء وقت دخول غسل عليه رعاية لترتيب الوضوء (أو) امتنع استعماله في (عضوين فيمينان) يجبان وكل من اليدين والرجلين كعضو واحد ويندب أن يجعل كل واحدة كعضو أو في ثلاثة أعضاء ثلاث تيممات أو أربعة إن عمت العلة الرأس وإن عمت الأعضاء كلها فتيتم واحد (ومن تيمم لفرض آخر ولم يحدث لم يعد غسلاً ولا مسحاً) بالماء لبقاء طهره لأنه يتنقل به وإنما أعاد التيمم لضعفه عن أداء الفرض فان أحدث أعاد غسل صحيح أعضاء وضوئه وتيمم عن غلبها وقت غسله ويمسح الساتر إن كان بالماء وإن كانت العلة بغير أعضاء وضوئه تيمم لحديثه الأكبر وتوضاً للأصغر وتعبيري بآخر أعم من قوله ثان وقولي ومسحاً من زيادتي .

(فصل) في كيفية التيمم وغيرها (يتيمم بتراب طهور له غبار) حتى ما يداوى به قال تعالى فيتيمموا صعيداً طيباً أي تراباً طاهراً كما فسر ابن عباس وغيره به والمراد بالطاهر الطهور كما عبرت به (ولو برمل لا يلصق) بالعضو فانه يتيمم به لأنه من طبقات الأرض والتراب جنس له يخلاف ما يلصق بالعضو والتقيد بعدم لصوقه من زيادتي ودخل في التراب المذكور المحروق منه ولو أسود ما لم يصير ماداً كافي الروضة وغيرها وخرج به التراب المتنجس وما لا غبار له والمستعمل وسيأتي وغيرها كنورة وزرنيخ وسحابة خرف ومختلط بدقيق ونحوهما يعلق بالعضو وإن قل الخليط لأنها ليست في معنى التراب ولأن الخليط يمنع وصول التراب إلى العضو (لا بمسح) كالماء (وهو ما بقي بعضوه أو تتأثر منه) حالة التيمم كالمقطر من الماء ويؤخذ من حصر المستعمل في ذلك صحة تيمم الواحد أو الكثير من تراب يسير مرات كثيرة رهو كذلك ولورفع يده في أثناء مسح العضو ثم وضعها صح على الأصح وخرج زيادتي منه ما تتأثر من غير مسح العضو فانه غير مستعمل (وأركانها) أي التيمم خمسة : أحدها (نقل تراب ولو من وجهه ويد) بأن ينقله من أحدهما إليه أو إلى الآخر

فلوسفته ربح عليه
فردده ونوى لم يكف
ولو يم باذنه صح ونية
استباحة مفتقر اليه
مقرونة بنقل ومستدامة
إلى مسح فان نوى فرضا
أو نفلا فله نقل وصلاة
جناز أو نفلا أو الصلاة
فغير فرض عين ومسح
وجهه ثم يديه بمرقيه
لامنت شعر ويجب
نقلتان لاترتبهما ومن
تسمية وولاء وتقديم
يمينه وأعلى وجهه
وتخفيف غبار وتفريق
أصابعه أول كل ونزع
خاتمه في الأولى ويجب
في الثانية ومن تيمم
لفقد ماء فجوزه لافي
صلاة بطل بلامانع أو
وجده فيها ولم تسقط
به بطلت وإلا

واختيار صاحبه لايسرى
على غيره بل هو خاص
به وعلى هذا لا يصح لمن
خرج منه الخارج
المذكور أن يقتدى بمن
أصابه منه شيء ولم يغسله
دون عكسه وهو كذلك
كما صرح به سم آخر
ثم إذا تبين ما يوافق
ما اختاره وقد فعل
مقتضاه كفى ولا يجب
إعادته لأنه فعله على أنه

فيعبرى بذلك أعم من قوله فلو نقل من وجه إلى يد أو عكس كفى وكنقله من أحدها نقله من الهواء ونقله
يتضمن قصده لو جوب قرن النية به كما يأتي وإما صرحوا بالقصد لآية فانها أمره بالتيمم وهو القصد والنقل
طريقه (فلوسفته ربح عليه) أى الوجه أو اليد (فردده) عليه (ونوى لم يكف) وان قصد بوقوفه في مهبط الريح
التيمم لأنه لم يقصد التراب وإنما التراب أتاه لما قصد الريح وقيل يكفى في صورة القصد واختاره السبكي (ولو يم
بأذنه) ونيته (صح) ولو بلا عذر إقامة لفعل مأذونه مقام فعله (و) ثانيا (نية استباحة مفتقر اليه) أى التيمم
كصلاة ومسح مصحف وتعبيرى بذلك أعم من تعبيره باستباحة الصلاة وبذلك علم أنه لا يكفى نية رفع حدث
لأن التيمم لا يرفعه ولا نية فرض تيمم وفارق الوضوء بأنه طهارة ضرورة لا يصلح أن يكون مقصودا ولهذا
لا يسن تجديده بخلاف الوضوء (مقرونة) أى النية (بنقل) أول لأنه أول الأركان (ومستدامة إلى مسح)
لشيء من الوجه فلو عزبت أو أحدث قبله لم يكف لأن النقل وان كان ركنا غير مقصود في نفسه (فان نوى)
بالتيمم (فرضا أو) نواه (ونفلا) أى استباحتهما (فله) مع الفرض (نفل وصلاة جناز) وخطبة الجمعة وان
عين فرضا عليه فله فعل غيره (أو) نوى (نفلا أو الصلاة فله غير فرض عين) من النوافل وفروض الكفاية
وغيرها كمس مصحف لأن ذلك إما مثل ما نواه في جواز تركه له أو دونه أما الفرض العيني فلا يستباحه فيها
أما في الأولى فلأن الفرض أصل للنفل فلا يجعل تابعا وأما في الثانية فلا أخذ بالأحوط وذ كر حكم غير النوافل
فيهما من زيادتي ومثلهما ما لو نوى فرض الكفاية كأن نوى بالتيمم استباحة خطبة الجمعة فيمتنع الجمع
به بينهما وبين صلاة الجمعة ولو نوى فرضين استباح أحدهما أو نوى مس مصحف أو نحوه استباحه دون
النفل ذكره في المجموع (و) ثالثا ورابعها وخامسها (مسح وجهه) حتى مسترسل لحيته والمقبل من أنفه على
شفته (ثم) مسح (يديه بمرقيه) والترتيب المفاد بتم بأن يقدم الوجه على اليدين ولو في تيمم حدثا كبر
(لا) مسح (منبت شعر) وان خف في الوجه واليدين فلا يجب لعصره (ويجب نقلتان) للوجه واليدين
وان أمكن بنقلة بخرقة أو نحوها لوروده في خبرى أبى داود والحاكم ولفظ الحاكم التيمم ضربتان
ضربة للوجه وضربة لليدين إلى المرفقين (لاترتبهما) فلو ضرب يديه معا ومسح بإحدهما وجهه وبالأخرى
الأخرى جاز وفارق المسح لأنه وسيلة والمسح أصل وعلم من تعبيري بالنقل أنه لا يتعين الضرب وان عبر به
الأصل والخبر في كفى تمكك ووضع يد على تراب ناعم لحصول المقصود فالتعبير بالضربتين خرج مخرج الغالب
كما أن قوله في الخبر ضربة للوجه وضربة لليدين كذلك إذ لو مسح ببعض ضربة الوجه وببعضها مع أخرى
اليدين فظاهرا أنه يحزى (وسن تسمية) حتى جنب ونحوه أو له وتوجه فيه للقبلة وسواك وعدم تكرر مسح
واتيان بالشهادتين بعده (وولاء) فيه بتقدير التراب ماء (وتقديم يمينه) على يسار (أعلى وجهه) على أسفله
كالوضوء في الجميع إلا عدم التكرر (وتخفيف غبار) من كفيه مثلا ان كثر بأن ينفضهما أو ينفخه عنهما
لئلا يتشوه العضو بالمسح (وتفريق أصابعه أول كل) من النقلين لأنه أبلغ في إثارة الغبار فلا يحتاج إلى
زيادة عليهما (ونزع خاتمه في الأولى) ليكون مسح الوجه بجميع اليد والتصریح بسن هذا من زيادتي
(ويجب) نزع (في الثانية) ليصل التراب إلى محله ولا يكفى تحريكه بخلافه في الطهر بالماء لأن التراب
لا يدخل تحته بخلاف الماء فيا يجب نزع إتمامه عند المسح لا عند النقل (ومن تيمم لفقد ماء فجوزه لافي
صلاة) ولو في تحرمه (بطل) تيممه لأنه لم يتلبس بالمقصود فصار كالوجوه في أثناء التيمم (بلامانع) من
استعمال الماء يقارن بجوزيه فان كان ثم مانع منه كعطش وسبع لم يبطل تيممه لأن وجود الماء حينئذ كالعدم
وقولى فجوزه أولى من قوله فوجده لأن وجوده ليس بقيد (أو وجده فيها) أى في صلاة ولا مانع (ولم تسقط
به) أى بالتيمم كصلاة التيمم بمحل يدرية فمد الماء كما سيأتى (بطلت) فلا تيممها إذ لا فائدة في إتمامها
لوجوب إعادتها (والا) بأن جور وجوده فيها أو وجده وكانت تسقط بالتيمم كصلاة التيمم بمحل لا يندر

فلا وقطعها أفضل وحرم
في فرض ضاق وقته ،
والمتنفل إن نوى قدرا
أتمه وإلا فركعتين ولا
يؤدي به من فروض
عينية غير واحد ولو
نذر الإلتكفين حليل ،
ومن نسي إحدى
الحس كفاه لمن تيمم
أو مختلفين صلى كلا
بتيمم أو أربعا به وأربعا
ليس منها ما بدأ بها آخر
أو متفقتين أو شك
فالحس مرتين بتيممين
ولا يتيمم لمؤقت قبل
وقته ، وطى فاقده
الطهورين أن يصلى
الفرض ويعيد ويقضى
متيمم لبرد ولقد ماء
يندر ولعذر في سفر
معصية ،

واجب عليه بمقتضى
اختياره فهو جازم
بالنية وبهذا
فارق طهارة الاحتياط
وإذا تبين خلاف
ما اختاره فعل بمقتضى
ماتين ، فإن كان اختار
أولاً أنه مذى وتوضأ ثم
تبين أنه متى تم غسل
بدنه وكفاه الوضوء
السابق في رفع الجنابة
عما عدا الرأس من
بقية أعضاء الوضوء
ويكون من قبيل نية

فيه فقد الماء كسبائي (فلا) تبطل وإن كانت نفلا فله إتمامها لتلبسه بالمقصود ولا مانع من إتمامه كوجود
المكفر الرقية في الصوم نعم إن نوى الإقامة أو الأتمام في مقصورة بعد وجود الماء بطلت لحدوث ما لم يستبجحه
إذ الأتمام كافتتاح صلاة أخرى (وقطعها) ولو فريضة ليتوضأ ويصلى بدلها (أفضل) من إتمامها ليخرج من
خلاف من حرم إتمامها (وحرم) أى قطعها (في فرض) إن (ضايق وقته) عنه لثلا يخرج عنه عن وقته مع قدرته
على أدائه فيه وهذا من زيادتي وبه جزم في التحقيق وإن ضعفه في الروضة وأصلها (والمتنفل) الواحد للماء
في صلاته (إن نوى قدرا) ركعة فأكثر (أتمه) لانهقادنيته عليه (وإلا) أى إن لم ينو قدرا (فلا) يجاوز
(ركعتين) لأنه الأحب والمعهود في النفل نعم إن وجدته في ثالثها فوقها أتمها لأنها لا تتبع بعض (ولا يؤدي به)
أى بتيممه لفريضة عينية (من فروض عينية غير واحد ولو) لأنه طهارة ضرورة فيقتدر بقدرها
فيجتمع جمعه بين صلاتي فرض ولو صلبا وبين طوافين (الإلتكفين حليل) للمرأة فلها تمكينه من الوطء مرارا
وأن تجمع بينه وبين فرض آخر وخرج بالفروض العينية النفل وفرض الكفاية كصلاة الجنابة فله فعل
ما شاء منها كما علم مما مر لأن النفل لا ينحصر بخفف أمره وصلاة الجنابة تشبه النفل في جواز الترك وتعينها
عند انفراد المكلف عارض وقولى يؤدي أعم من قوله يصلى والاستثناء من زيادتي (ومن نسي إحدى
الحس) ولم يعلم عينها (كفاه لمن تيمم) لأن الفرض واحد وما سواه وسيلة له فلو تذكر المنسية بعد لم تجب
إعادتها كارجحه في المجموع وتعينى بما ذكر أولى من قوله كفاه تيمم لمن لأنه قديومهم تعلق لمن بتيمم
فيقتضى اشتراط كون التيمم لمن وليس مرادا (أو) نسي منهن (مختلفين) ولم يعلم عينها (صلى
كلا) منهن (بتيمم أو) صلى (أربعا) كالظهر والعصر والمغرب والعشاء (به) أى بتيمم (وأربعا ليس
منها ما بدأ بها) أى العصر والمغرب والعشاء والصبح (بتيمم) (آخر) فيبرأيتين لأن المنسيين إما الظهر
والصبح أو أحدهما مع إحدى الثلاث أو هاتين الثلاث وعلى كل تقدير صلى كلا منهما بتيمم أما إذا كان
منها التي بدأ بها كأن صلى الظهر والعصر والمغرب والصبح فلا يبرأيتين لجواز كون المنسيين العشاء وواحدة
غير الصبح فبالتيمم الأول تصح تلك الواحدة دون العشاء والثاني لم يصل العشاء واكتفى بتيممين
لأنهما عدد للمنى وقضية قول الأصل أربعا واشتراط الولاء وليس كذلك فلماذا حذفته (أو) نسي منهن
(متفقتين أو شك) في اتفاقهما ولم يعلم عينها ولا تكون المتفقتان إلا من يومين (ف) يصلى (الحس مرتين
بتيممين) ليبرأيتين وقولى أو شك من زيادتي (ولا يتيمم لمؤقت) فرضا كان أو نفلا (قبل وقته) لأن
التيمم طهارة ضرورة ولا ضرورة قبل الوقت بل يتيمم له فيه ولو قبل الإتيان بشرطه كسترو خطبة جمعة
وإن أوهى تعبير الأصل بوقت فعله خلاف ذلك ولهذا اقتصر كالمروضة وأصلها على وقته وإنما لم يصح
التيمم قبل زوال النجاسة عن البدن للتضمنج بها مع كون التيمم طهارة ضعيفة لا تكون زوالها شرطا
للصلاة وإنما صح التيمم قبل زوالها عن الثوب والمكان والوقت شامل لوقت الجواز ووقت العذر
ويدخل وقت صلاة الجنابة بانقضاء الغسل أو بدله ويتيمم للنفل المطلق في كل وقت أراده إلا وقت
الكراهة ويشترط العلم بالوقت فلو تيمم شاك فيه لم يصح وإن صادفه (وعلى فاقده) الماء والتراب (الطهورين)
كحبوس بمحل ليس فيه واحد منهما (أن يصلى الفرض) لحزمة الوقت (ويعيد) إذا وجد أحدهما وإنما
يعيد بالتيمم في محل يسقط به الفرض إذ لا فائدة في الإعادة في محل لا يسقط به الفرض وخرج بالفرض النفل
فلا يفعل (ويقضى) وجوبا (متيمم) ولو في سفر (لبرد) لندرة فقد ما يسخن به الماء أو يدر به
أعضائه (ومتيمم) (لقدماء) بمحل (يندر) فيه فقد ولو مسافرا لندرة فقد بخلافه بمحل لا ينذر فيه
ذلك ولو مقما (و) متيمم (لعذر) كقدماء وجرح (في سفر معصية) كآبق لان عدم القضاء رخصة فلا
تناط بسفر المعصية وصبطى للقضاء ولعدمه بما تقرر هو التحقيق فبسط الأصل به بالتيمم في الإقامة ولعدمه

لا لمرض يمنع الماء مطلقاً أو في عضو لم يكثر دم جرحه ولا سائر أو سائر ووضع على طهر في غير عضو تيمم وإلا قضى ويجب نزعه إن أمن .

﴿ باب الحيض ﴾

أقل سنه تسع سنين تقريباً وأقله يوم وليلة وأكثره خمسة عشر يوماً بلياليها كأقل طهر بين حيضتين ولا حداً لكثرة وحرم به وبنفاس ما حرم بجنابة وعبور مسجد خافت تلويثه وطهر عن حدث وصوم ، ويجب قضاؤه ومباشرة ما بين سرتها وركبتها وطلاق بشرطه ، وإذا انقطع لم يحل قبل طهر غير صوم وطلاق وطهر . والاستحاضة كسلس فلا تمنع ما يمنعه

غير ما عليه غلطاً وإن كان اختار أولاً أنه منى واغتسل بالانفاس أو بالصب مرتباً بين أعضاء الوضوء ثم تبين أنه مذى كفاه ماضى عن الوضوء لوجود الترتيب فيه حقيقة أو تقديرًا ونية الجنابة وقعت غلطاً وإن كان اغتسل بالصب ولم يرتب

بالتيمم في السفر جرى على الغالب من غلبة الماء في الإقامة وعدمها في السفر (لا) تيمم في غير سمر المعصية (لمرض يمنع الماء مطلقاً) أى في جميع أعضاء الطهارة (أو في عضو لم يكثر دم جرحه ولا سائر) به من لصوق أو نحوه (أو) به (سائر) من ذلك (ووضع على طهر في غير عضو تيمم) فلا يقضى لعموم المرض والجرح مع العفو عن قليل الدم وقياساً على ما سح الخف في الأخيرة بل أولى للضرورة هنا والقيّد الأخير مع التقيّد بعدم كثرة الدم في السائر من زيادتي (وإلا) بأن كثر الدم أو وضع السائر على حدث أو على طهر في عضو التيمم (قضى) وإن لم يجب نزعه لفوات شرط الوضع على الطهر في الثانية ونقصان البدل والمبدل منه جميعاً في الثالثة وحمله بنجاسة غير معفو عنها في الأولى ولكون التيمم طهارة ضعيفة لم يغتفر فيه الدم الكثير كالألّا يغتفر فيه جواز تأخير الاستنجاء عنه بخلاف الطهر بالماء ويمكن أيضاً حمل ما هنا على كثير جاوز محله أو حصل بفعله فلا يخالف ما في شروط الصلاة على أن بعضهم جعل الأصح عدم العفو أخذاً بما صححه في المجموع والتحقيق ثم من عدم العفو خلافاً لما صححه في المنهاج والروضة ثم (ويجب نزعه) سواء وضعه على حدث وعليه اقتصر الأصل أم على طهر (إن أمن) محذوراً مما مر ، وإلا فلا يجب .

﴿ باب الحيض ﴾

وما يذكر معه من الاستحاضة والنفاس . والحيض لغة السيلان يقال حاض الوادي إذا سال وشرعاً دم جبلة يخرج من أقصى رحم المرأة في أوقات مخصوصة والاستحاضة دم علة يخرج من عرق فمه في أدنى الرحم يسمى العاذل بالمعجمة على المشهور سواء أخرج إثر حيض أم لا . والنفاس الدم الخارج بعد فراغ الرحم من الحمل . والأصل في الحيض آية ويسألونك عن الحيض أى الحيض وخبر الصحيحين هذا شئ كتبه الله على بنات آدم (أقل سنه تسع سنين) قرينة (تقريباً) فلورات الدم قبل تمام التسع بما لا يسع حيضاً وطهراً فهو حيض وإلا فلا والتسع في ذلك ليست ظرفاً بل خبر فمّا قيل من أن قائل ذلك جعلها كظرفاً للحيض ولا قائل به ليس بشئ ، وتقريباً من زيادتي (وأقله) زمننا (يوم وليلة) أى قدرهما متصلاً وهو أربع وعشرون ساعة (وأكثره) زمننا (خمسة عشر يوماً بلياليها) وإن لم تتصل وغالبه ستة أو سبعة كل ذلك بالاستقراء من الإمام الشافعي رضي الله عنه (كأقل) زمن (طهر بين) زمن (حيضتين) فإنه خمسة عشر بلياليها لأن الشهر لا يتخلو غالباً عن حيض وطهر وإذا كان أكثر الحيض خمسة عشر لم أن يكون أقل الطهر كذلك وخرج بين الحيضتين الطهر بين حيض وبنفاس فإنه يجوز أن يكون أقل من ذلك تقدم أو تأخر كما سيأتي (ولا حد لأكثره) أى الطهر بالاجماع وغالبه بقية الشهر بعد غالب الحيض (وحرم به) أى بالحيض (وبنفاس ما حرم بجنابة) من صلاة وغيرها (وعبور مسجد) إن (خافت تلويثه) بثلاثة قبل الماء بالدم لعلته أو عدم إحكامها الشدّ صيانة للمسجد فإن أمته جاز لها العبور كالجنب وغيرها ممن به نجاسة مثلها في ذلك . (وطهر عن حدث) أولعبادة لتلاعبها إلا أغسال الحج ونحوها فتندب وهذا من زيادتي (وصوم) لخبر الصحيحين أليس إذا حاضت المرأة لم تصل ولم تصم (ويجب قضاؤه) بخلاف الصلاة كما سيأتي في بابها لخبر مسلم عن عائشة كنا نؤمر بقضاء الصوم ولا نؤمر بقضاء الصلاة ولأنها تكسر فيشق قضاؤها بخلافه (ومباشرة ما بين سرتها وركبتها) بوطء أو غيره وقيل لا يحرم غير الوطء وقواه في المجموع واختاره في التحقيق ولفظ مباشرة من زيادتي (وطلاق بشرطه) أى بشرط تحريره الآتي في بابها ممن كونها موطوءة تعتد بأقراء مطلقة بالاعوض منها لتضررها بطول المدة فإن زمن الحيض والنفاس لا يحسب من العدة والتصریح بهذا من زيادتي (وإذا انقطع) ما ذكر من حيض وبنفاس (لم يحل) ما حرم به (قبل طهر) غسلاً كان أو تيمماً فهو أعم من قوله قبل الغسل (غير صوم وطلاق وطهر) فتحل لا تشاء علة التحريم وتحل الصلاة أيضاً لفاقد الطهورين بل تجب وقوى وطهر من زيادتي (والاستحاضة كسلس) أى كسلس بول أو مذي فيما يأتي (فلا تمنع ما يمنعه

الحيض فيجب أن

تغسل مستحاضة

فرجها فتحشوه فتعصبه

بشرطها فتطهر لكل

فرض وقته وتبادر به

ولا يضر تأخيرها

لمصلحة كسرت وانتظار

جماعة، ويجب طهر إن

انقطع دمها بعده أو

فيه لا إن عاد قريباً .

﴿فصل﴾ رأت ولو حاملاً

لامع طلق دماً لزم من

حيض قدره ولم يعبر

أكثره فهو مع نقاء تخلله

حيض فإن عبره وكانت

مبتدأة مميزة بأن ترى

قويًا وضعيفًا فالضعيف

استحاضة والقوى

حيض إن لم ينقص عن

أقله ولا عبر أكثره

ولا نقص الضعيف عن

أقل طهر ولاء أو لا مميزة

أو فقدت شرطاً مما

ذكر خفيها يوم وليلة

وطهرها تسع وعشرون

إن عرفت وقت ابتداء

الدم أو معتادة بأن سبق

لها حيض وطهر فترد

إليها وتثبت العادة

إن لم تختلف بمرة

لم يرتفع إلا حدث وجهه

وكذا الحكم فيما إذا

اختار أحد الأمرين وفعل

مقتضاه ثم رجع واختار

الآخر وقلنا ذلك وهو

(الحيض) من صلاة وغيرها للضرورة وتعبيري بذلك أعم من قوله فلا تمنع الصوم والصلاة وإن كان في التحيرة تفصيل يأتي (فيجب أن تغسل مستحاضة فرجها فتحشوه) بنحو قطنه (فتعصبه) بأن تشده بعد حشوه بذلك بخرق مشقوقة الطرفين تخرج أحدها أمامها والآخر وراءها وتربطهما بخرق تشد بهما وسطها كالسكة (بشرطهما) أى الحشو والعصب أى بشرط وجوبهما بأن احتاجتهما ولم تتأذ بهما ولم تكن في الحشوصائمة وإلا فلا يجب بل يجب على الصائمة ترك الحشونها ولو خرج الدم بعد العصب لكسرت لم يضر أو لتقصيرها فيه ضر (فتطهر) بأن تتوضأ أو تتيمم وتعمل جميع ما ذكر (لكل فرض) وإن لم تزل العصا به عن محلها ولم يظهر الدم على جوانبها كالتيتم في غير دوام الحدث في التطهر وقياسا عليه في الباقي (وقته) لا قبله كالتيتم وذكر الحشو والترتيب مع قولى بشرطهما من زيادتي وأفاد تعبيري بالفاء مباشرة في التحقيق وغيره من تعقيب الطهر لما قبله وتعبيري بالتطهر أعم من تعبيره بالوضوء (و) أن (تبادر به) أى بالفرض بعد التطهر قليلاً للحدث بخلاف التيمم في غير دوام الحدث (ولا يضر تأخيرها) الفرض (لمصلحة كسرت وانتظار جماعة) وإجابة مؤذن واحتجاده في قبلة لأنها غير مقصورة بذلك والتصريح بالوجوب في غير الوضوء والعصب من زيادتي (ويجب طهر) من غسل فرج ووضوء أو تيمم (إن انقطع دمها بعده) أى بعد الطهر (أو فيه) لا احتمال الشفاء والأصل عدم عود الدم ويجب أيضاً إعادة ماصلته بالطهر الأول لتبين بطلانه (لا إن عاد قريباً) بأن عاد قبل إمكان فعل الطهر والصلاة التي تطهر لها سواء اعتادت انقطاعه زمناً يسع ذلك أم لم يسعه أم لم تعتد انقطاعه أصلاً وفي تعبيري بما ذكر سلامة مما أورد على كلامه كما لا يخفى على التأمل .

﴿فصل﴾ إذا (رأت ولو حاملاً لامع طلق دماً) ولو أصفر أو كدر (لزم من حيض قدره) يوماً وليلة فأكثر (ولم يعبر) أى يجاوز (أكثره فهو مع نقاء تخلله حيض) مبتدأة كانت أو معتادة وخارج بزمان الحيض مالم يبق عليها بقية طهر كأن رأت ثلاثة أيام دما ثم اثني عشر نقاء ثم ثلاثة دما ثم انقطع فالثلاثة الأخيرة دم فساد لا حيض ذكره في المجموع وهو وارد على تعبیر الأصل بسن الحيض وتعبيري بقدره أولى من تعبيره بأقله لأن أقله لا يمكن أن يعبر أكثره وخارج بزيادتي لامع طلق الدم الخارج مع طلقها فليس بحيض كما أنه ليس بنفاس (فإن عبره وكانت) أى من عبر دمها أكثر الحيض وتسمى بالمستحاضة (مبتدأة) أى أول ما ابتدأها الدم (مميزة بأن ترى قويا وضعيفا) كالأسود والأحمر فهو وضعيف بالنسبة للأسود وقوى بالنسبة للأشقر والأصفر وهو أقوى من الأحمر وماله رائحة كريهة أقوى مما لارائحة والشخين أقوى من الرقيق فالأقوى ماصفات من نتن وخن وقوة لون أكثر فيرجح أحد المين بما زاد منها فإن استويا فبالسقى (فالضعيف) وإن طال (استحاضة والقوى حيض) إن لم ينقص عن أقله ولا عبر أكثره ولا نقص الضعيف عن أقل طهر (بقيد زدته بقولى) (ولاء) بأن يكون خمسة عشر يوماً متصلة فأكثر تقدم القوى عليه أو تأخر أو توسط بخلاف مالمورأت يوماً أسود و يومين أحمر وهكذا إلى آخر الشهر لعدم اتصال خمسة عشر من الضعيف فهي فاقدة شرطاً مما ذكر وسيأتى بيان حكمها (أو) كانت مبتدأة (لا مميزة) بأن رأتها بصفة (أو) مميزة بأن رأتها بأكثر لكن (فقدت شرطاً مما ذكر) من الشروط (خفيها يوم وليلة وطهرها تسع وعشرون) بشرط زدته بقولى (إن عرفت وقت ابتداء الدم) وإلا فتحيرة وسيأتى بيان حكمها وحيث أطلقت الميزة فالمراد بها الجماعة للشروط السابقة وأفاد تعبيري بما ذكر أن فاقدة شرطاً مما ذكر تسمى مميزة عكس ما يوهمه كلام الأصل (أو) كانت (معادة) بأن سبق لها حيض وطهر (وحى ذاكرة لها وغير مميزة كما يعلم مما يأتى) (فترد إليها) فدرأ ووقتا (وتثبت العادة إن لم يختلف بمره) لأنها في معاملة الابتداء فمن حاضت في شهر خمسة ثم استحيضت ردت إلى الخمسة كما ترد إليها لو تكررت وسرج بزيادتي إن لم تختلف مالمو اختلفت فإن

تكرر الدور وانتظمت عاداتها ونسيت انتظامها أولم تنتظم أولم يتكرر الدور ونسيت النوبة الأخيرة فيها
حيضت أقل النوب واحتاطت في الزائد كما يعلم محاسياً أي أولم تنسها ردت إليها واحتاطت في الزائد إن كان
أولم تنس انتظام العادة لم تثبت إلا برتين فلو حاضت في الشهر ثلاثة وفي ثمانية خمسة وفي ثلاثة سبعة ثم عاد
دورها هكذا ثم استحيضت في الشهر السابع ردت فيه إلى ثلاثة وفي الثامن إلى خمسة وفي التاسع إلى سبعة
وهكذا (ويحكم لمعتادة بميزة بتمييز لاعادة) مخالفة له بقيد زده بقولي (ولم يتخلل) بينها (أقل طهر) لأن التمييز
أقوى من العادة لظهوره ولأنه علامة في الدم وهي علامة في صاحبه فلو كانت عاداتها خمسة من أول الشهر
وبقيته طهر فرأت عشرة أسود من أول الشهر وبقيته أحمر حكم بأن حيضها العشرة لا الخمسة الأولى منها أما
إذا تخلل بينها أقل طهر كأن رأت بعد خمسها عشرين ضعيفا ثم خمسة قويانم ضعيفا فقد العادة حيض للعادة
والقوى حيض آخر (أو) كانت (متحيرة) وهي الناسية لحيضها قدرا أو وقتا سميت بذلك لتحيرها في
أمرها وتسمى محيرة أيضا لأنها حيرت الفقيه في أمرها (فإن) هو أولى من قوله بأن (نسيت عاداتها قدرا أو وقتا)
وهي غير مميزة (فكحائض) في أحكامها السابقة كتمتع وقراءة في غير صلاة احتياطا لاحتمال كل زمن
يعر عليها الحيض (لا في طلاق وعجادة تفقر لنية) كصلاة وطواف وصوم فرضا أو نفلا احتياطا لاحتمال
الطهر وذكر حكم الطلاق من زيادتي (وتغتسل لكل فرض) في وقته لاحتمال الانقطاع حينئذ بقيد زده
بقولي (إن جهلت وقت انقطاع) للدم فإن علمته كعند الغروب لم يلزمها الغسل في كل يوم وليلة إلا عند
الغروب وتصل به المغرب وتتوضأ لباقي الفرائض لاحتمال الانقطاع عند الغروب دون ماعده نقله في المجموع
عن الأصحاب وإذا اغتسلت لا يلزمها المبادرة للصلاة لكن لو أخرت لزمها الوضوء حيث يلزم المستحاضة
المؤخرة ومعلوم أنه لا غسل على ذات التقطع في النقاء إذا اغتسلت فيه (وتصوم رمضان) لاحتمال أن تكون
طاهرا جميعه (ثم شهرا كاملا) بأن تأتى بعد رمضان تاما أو ناقصا بثلاثين متواليه فقولي كاملا أولى من
قوله كاملين (فيقي) عليها (يومان) بقيد زده بقولي (إن لم تعتد الانقطاع ليلا) بأن اعتادته نهارا أو أوشكت
لاحتمال أن تحيض أكثر الحيض ويطرأ الدم في يوم وينقطع في آخر فيفسد ستة عشر يوما (فتصوم لهما من
الشهرين بخلاف ما إذا اعتادت الانقطاع ليلا فإنه لا يبق عليها شيء وإذا بقي عليها يومان (فتصوم لهما من
ثمانية عشر) يوما (ثلاثة أولها وثلاثة آخرها) فيحصلان لأن الحيض إن طرأ في الأول منها فعايته أن ينقطع
في السادس عشر فيصح لهما اليومان الأخيران وإن طرأ في الثاني صح الطرفان أو في الثالث صح الأولان
أو في السادس عشر صح الثاني والثالث أو في السابع عشر صح السادس عشر والثالث أو في الثامن عشر
صح اللذان قبله ويحصل اليومان أيضا بأن تصوم لهما أربعة أيام من أول الثمانية عشر واثنين آخرها أو
بالعكس أو اثنين أولها واثنين آخرها واثنين وسطها وبأن تصوم لهما خمسة الأول والثالث والخامس والسابع
عشر والتاسع عشر (ويمكن قضاء يوم بصوم يوم وثلاثة وسابع عشره) لأن الحيض إن طرأ في الأول سلم
الأخير أو في الثالث سلم الأول وإن كان آخر الحيض الأول سلم الثالث أو الثالث سلم الأخير ولا يتعين الثالث
والسابع عشر بل الشرطان أن تترك أياما بين الخامس عشر وبين الصوم الثالث بقدر الأيام التي بين الصوم
الأول والثاني أو أقل منها (وإن ذكرت أحدهما) بأن ذكرت الوقت دون القدر أو بالعكس (فلا يقين)
من حيض وطهر (حكمه وهي) أي المتحيرة إذا كره لأحدهما (في الزمن) (المحتمل) للحيض والطهر
(كناسية لهما) فيما مرو منه غسلها الكل فرض وتعيير بذلك أولى من قوله كحائض في الوطء وطاهر
في العادة لما لا يخفى ومعلوم أنه لا يلزمها الغسل إلا عند احتمال الانقطاع ويسمى ما يحتمل الانقطاع طهرا
مشكوكا فيه ومالا يحتمله حيضا مشكوكا فيه ولذا كره للوقت كأن تقول كان حيضى يبتدىء أول الشهر
فيوم وليلة منه حيض يتيقن ونصفه الثاني طهر يتيقن وما بين ذلك يحتمل الحيض والطهر والانقطاع

ويحكم لمعتادة بميزة
بتمييز لاعادة ولم يتخلل
أقل طهر أو متحيرة ،
فإن نسيت عاداتها
قدرا أو وقتا فكحائض
لا في طلاق وعجادة
تفقر لنية وتغتسل لكل
فرض إن جهلت وقت
انقطاع وتصوم رمضان
ثم شهرا كاملا فيقي
يومان إن لم تعتد
الانقطاع ليلا فتصوم
لهما من ثمانية عشر
ثلاثة أولها وثلاثة
آخرها ويمكن قضاء
يوم بصوم يوم وثلاثة
وسابع عشره وإن
ذكرت أحدهما فلا يقين
حكمه وهي في
المحتمل كناسية لهما ،

الراجح فإنه يعمل كل من
بمقتضى الثاني ويجرى
فيه ما تقدم لكن لا ينطو
هنا ماضى من نحو
صلاة وطواف لأن
ما وقع صحيحا لا يؤثر
فيه الاختيار الآخر
قياسا على تغير الاجتهاد
والماء الذي استعماله
في اختياره الأول
محكوم باستعماله لأن رفع
حدئا ييقين إلا
في صورة ما إذا اغتسل
بالصب ولم يرتب ثم اختار
الذى فإن ماء ماعدا

والذاكرة للقدر كأن تقول كان حيضى خمسة في العشر الأول من الشهر لأعلم ابتداءها وأعلم أنى في اليوم الأول طاهر فالسادس حيض يتيقن والأول طهر يتيقن كالعشرين الآخرين والثانى إلى آخر الخامس محتمل للحيض والطهر والسابع إلى آخر العاشر محتمل لهما وللانقطاع (وأقل النفاس حجة) كما عبر بها في التنبيه والتحقيق وهى المراد بتعبير الروضة كأصلها بأنه لا حد لأقله أى لا يتقدر بل ما وجد منه وإن قل يكون نفاسا ولا يوجد أقل من حجة أى دفعة وعبر الأصل عن زمانها بلحظة وهو الانسب بقولهم (وأكثره ستون يوما وغالبه أربعون) يوما وذلك باستقراء الامام الشافعى رضى الله عنه (وعبوره ستين كعبور الحيض أكثره) فينظر أمبتدأة في النفاس أم معتادة مميزة أم غير مميزة ذاكرة أم ناسية فترد المبتدأة المميزة إلى التمييز إن لم يزد القوى على ستين ولا يأتى هنا بقية الشروط وغير المميزة إلى حجة والمعتاد المميزة إلى التمييز لا العادة وغير المميزة الحافظة إلى العادة وثبت إن لم تختلف بمرة والافقيه التفصيل السابق في الحيض والتجيرة تحتاط .

﴿ كتاب الصلاة ﴾

هى لغة مامر أول الكتاب ، وشرع أقوال وأفعال مقتضية بالتكبير محتزمة بالتسليم ولا ترد صلاة الأخرس لأن وضع الصلاة ذلك فلا يضر عروض مانع والمفروضات منها فى كل يوم وليلة خمس كما هو معلوم من الدين بالضرورة ومما يأتى : والأصل فيها قبل الاجماع آيات كقوله تعالى وأقيموا الصلاة وأخبار كقوله صلى الله عليه وسلم فرض الله على أمتى ليلة الاسراء خمسين صلاة فلم أزل أراجعها وأسأله التخفيف حتى جعلها خمسا فى كل يوم وليلة وقوله لمعاذ لما بعثه إلى اليمن : أخبرهم أن الله قد فرض عليهم خمس صلوات فى كل يوم وليلة رواها الشيخان وغيرهما وجوبها موسع إلى أن يبقى ما يسمعها فإن أراد تأخيرها إلى أثناء وقتها لزمه العزم على فعلها على الأصح فى المجموع والتحقيق .

﴿ باب أوقاتها ﴾

الترجمة به من زيادتي . ولما كان الظهر أول صلاة ظهرت وقد بدأ الله تعالى بها فى قوله أقم الصلاة لدلوك الشمس وكانت أول صلاة علمها جبريل للنبي صلى الله عليه وسلم بدأت كغيرى بوقتها فقلت (وقت ظهر بين) وقتى (زوال) زيادة (مصير ظل الشئ مثله غير ظل استواء) أى غير ظل الشئ حالة الاستواء إن كان والأصل فى المواقيت قوله تعالى وسبح بحمد ربك قبل طلوع الشمس وقبل الغروب ومن الليل فسبحه وأرد بالاولى الصبح وبالثانى الظهر والعصر وبالثالث المغرب والعشاء وخبر أمانى جبريل عند البيت مرتين فصلى بى الظهر حين زالت الشمس وكان الذى قدر الشراك والعصر حين كان ظله أى الشئ مثله والمغرب حين أفطر الصائم أى دخل وقت إفطاره والعشاء حين غاب الشفق والفجر حين حرم الطعام والشراب على الصائم فلما كان الغد صلى بى الظهر حين كان ظله مثله والعصر حين كان ظله مثليه والمغرب حين أفطر الصائم والعشاء إلى ثلث الليل والفجر فأسفر وقل هذا وقت الأنبياء من قبلك والوقت ما بين هذين الوقتين رواه أبو داود وغيره وصححه الحاكم وغيره وقوله صلى بى الظهر حين كان ظله مثله أى فرغ منها حينئذ كما شرع فى العصر فى اليوم الأول حينئذ قاله الشافعى رضى الله عنه نافية به اشتراكهما فى وقت واحد ويدل له خبر مسلم وقت الظهر إذا زالت الشمس مالم تحضر العصر والزوال ميل الشمس عن وسط السماء المسمى بلوغها إليه بحالة الاستواء إلى جهة المغرب فى الظاهر لنا فى نفس الأمر وذلك بزيادة ظل الشئ على ظله حالة الاستواء أو بخروجه ان لم يبق عنده ظل قال الاكثر للظهر ثلاثة أوقات وفى فضيلة اوله ووقت اختيار إلى آخره ووقت عذرو وقت العصر لمن يجمع وقال القاصى لها أربعة أوقات وفى فضيلة أوله إلى أن يصير ظل الشئ مثل ربعه ووقت اختيار إلى أن يصير مثل نصفه ووقت جواز الخ ووقت عذرو وقت العصر لمن يجمع ولها أيضا وقت ضرورة وسيأتى ووقت حرمة وهو الوقت الذى لا يسمع من وقع اداء بينهما بحريان غير الظهر وعلى هذا فى قول

وأقل النفاس حجة

وأكثره ستون يوما ،

وغالبه أربعون وعبوره

ستين كعبور الحيض

أكثره .

﴿ كتاب الصلاة ﴾

﴿ باب أوقاتها ﴾

وقت ظهر بين زوال

ومصير ظل الشئ مثله

غير ظل استواء

الوجه ينقطع عنه

الحكم بالاستعمال

بمجرد اختياره الثانى

فانه من أثره مالم يكن

قد صلى مثلاً بذلك

الفصل والافتقر له حكم

الاستعمال ولا ينقطع

وعلى هذا ينزل كلامهم

الأكثرين والقاضي إلى آخره تسمع (ف) وقت (عصر) من آخر وقت الظهر (إلى غروب) للشمس لخبر جبريل السابق مع خبر الصحيحين ومن أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر وروى ابن أبي شيبة بإسناد في مسلم : وقت العصر ما لم تغرب الشمس (والاختيار) وقته من ذلك أيضا (إلى مصير الظل مثلين) بعد ظل الاستواء ان كان لخبر جبريل السابق وقوله فيه بالنسبة إليها الوقت ما بين هذين محمول على وقت الاختيار وبعده وقت جواز بلا كراهة إلى الاصفرار ثم يها إلى المغرب ولها وقت فضيلة أول الوقت ووقت ضرورة ووقت عذر وقت الظهر لمن يجمع ووقت تحريم فلها سبعة أوقات (ف) وقت (مغرب) من الغروب (إلى مغيب شفق) لخبر مسلم وقت المغرب ما لم يغيب الشفق وقيد الأصل الشفق بالأحمر ليخرج ما بعده من الأصفر ثم الأبيض وحذفته كالحذر لقول الشافعي وغيره من أئمة اللغة ان الشفق هو الحمرة فإطلاقه على الآخرين مجاز فان لم يغيب الشفق لقصر ليالي أهل ناحيته كبعض بلاد المشرق اعتبر بعد الغروب زمن يغيب فيه شفق أقرب البلاد إليهم ولها خمسة أوقات وقت فضيلة واختيار أول الوقت ووقت جواز ما لم يغيب الشفق ووقت عذر وقت العشاء لمن يجمع ووقت ضرورة ووقت حرمة (ف) وقت (عشاء) من مغيب الشفق (إلى) طلوع (جبر صادق) لخبر جبريل مع خبر مسلم ليس في النوم تفرط وإنما التفرط على من لم يصل الصلاة حتى يحجى وقت الصلاة الأخرى ظاهره يقتضي امتداد وقت كل صلاة إلى دخول وقت الأخرى من الخمس أي غير الصبح لما يأتي في وقتها وخرج بالصادق وهو المنتشر ضوءه معترضا بنواحي السماء الكاذب وهو يطالع قبل الصادق مستطيلا ثم يذهب وتعبه ظلمة (والاختيار) وقته من ذلك أيضا (إلى ثلث ليل) لخبر جبريل السابق وقوله فيه بالنسبة إليها الوقت ما بين هذين محمول على وقت الاختيار ولها سبعة أوقات وقت فضيلة ووقت اختيار ووقت جواز بلا كراهة إلى ما بين الفجرين وبها إلى الفجر الثاني ووقت حرمة ووقت ضرورة ووقت عذر وهو وقت المغرب لمن يجمع (ف) وقت (صبح) من الفجر الصادق (إلى) طلوع (شمس) لخبر مسلم وقت صلاة الصبح من طلوع الفجر ما لم تطلع الشمس وفي الصحيحين خبر من أدرك ركعة من الصبح قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح وطلوعها هنا بطولع بعضها بخلاف غروبها فيما مر إلحاقا لما لم يظهر بما ظهر فيها لولأن الصبح يدخل بطولع بعض الفجر فناسب أن يخرج بطولع بعض الشمس (والاختيار) وقته من ذلك أيضا (إلى إسفار) وهو الاضاءة لخبر جبريل السابق وقوله فيه بالنسبة إليها الوقت ما بين هذين محمول على وقت الاختيار وبعده وقت جواز بلا كراهة إلى الاحمرار ثم بها إلى الطلوع وتأخيرها إلى أن يبقى مالا يسعها حرام وفعالها أول وقتها فضيلة ولها وقت ضرورة فلها ستة أوقات وتعبيري فيما ذكر بالفاء أولى من تعبيره فيه بالواو لإفادتها التعقيب المقصود (و) كره تسمية مغرب عشاء وعشاء عتمة (للهي عن الأول في خبر البخاري : لا تغلبنكم الأعراب على اسم صلاتكم المغرب وتقول الأعراب هي العشاء ، وعن الثاني في خبر مسلم : لا تغلبنكم الأعراب على اسم صلاتكم ألا إنها العشاء وهم يعتمدون بالابل بفتح أوله وضمه وفي رواية بحلاب الابل ، قال في شرح مسلم معناه أنهم يسمونها العتمة لكونهم يعتمدون بحلاب الابل أي يؤخرونه إلى شدة الظلام فالعتمة شدة الظلمة وما ذكر من الكراهة في الثاني هو ما جزم به النووي في كتبه لكنه خالف في المجموع فقال نص الشافعي على أنه يستحب أن لا تسمى العشاء عتمة وذهب إليه المحققون من أصحابنا وقالت طائفة قليلة يكره (و) كره (نوم قبلها) أي العشاء (وحدث بعدها) لأنه صلى الله عليه وسلم كان يكرههما رواه الشيخان ولأنه بالأول يؤخر العشاء عن أول وقتها وبالتالي يتأخر نومه فيخاف فوت صلاة الليل إن كان له صلاة ليل أو فوت الصبح عن وقتها أو عن أوله والمراد الحديث المباح في غير هذا الوقت أما المكروه ثم فهو هنا أشد كراهة (إلا في خير) كقراءة قرآن وحديث ومداكرة عمر رينيس ضيف ومحادثة الرجل أهله حاجة كملاطفة

فصبر إلى غروب ،
والاختيار إلى مصير
الظل مثلين في مغرب إلى
مغيب شفق فعشاء إلى
فجر صادق والاختيار
إلى ثلث ليل فصبح إلى
شمس والاختيار إلى
إسفار ؛ وكره تسمية
مغرب عشاء وعشاء
عتمة ونوم قبلها
وحدث بعدها إلا
في خير .

فلا يكره لأنه خير ناجز فلا يترك لمفسدة متوهمة وروى الحاكم عن عمران بن حصين قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يحد ثنائة ليلة عن بني إسرائيل (وسن تعجيل صلاة) ولو عشاء (لأول وقتها) لخبر ابن مسعود سألت النبي ﷺ أى الأعمال أفضل؟ قال الصلاة لأول وقتها رواه الدارقطني وغيره وقال الحاكم إنه على شرط الشيخين ولفظ الصحيحين لوقتها وأما خبر كان النبي ﷺ يستحب أن يؤخر العشاء فأجاب عنه في المجموع بأن تعجيلها هو الذى واظب عليه ﷺ ثم قال لكن الأقوى دليلا تأخيرها إلى ثلث الليل أو نصفه ويحصل تعجيلها (باشغال) أول وقتها (بأسبابها) كطهر وستر إلى أن يفعلها وهذا من زيادتي ولا يضر فعل راتبة ولا شغل خفيف أو كل لقم بل لو اشتغل بالأسباب قبل الوقت وآخر بقدرها الصلاة بعده لم يضر قاله في الذخائر ويستثنى من سن التعجيل مع صور ذكر بعضها في شرح الروض وغيره ما ذكرته بقولى (و) سن (إبراد بظهر) أى تأخير فعلها عن أول وقتها (لشدة حر يبلد حار) إلى أن يصير للحيطان ظل يمشى فيه طالب الجماعة لخبر الصحيحين إذا اشتد الحر فأبردوا بالصلاة وفي رواية للبخارى بالظهر فان شدة الحر من فيح جهنم أى هيجانها ولا يحاوزه نصف الوقت وهذا (لمصلى جماعة بمصلى) مسجد أو غيره (يأتونه) كلهم أو بعضهم (بمشقة) في طريقهم إليه فلا يسكن في وقت ولا يبلد باردين أو معتدلين ولا لمن يصلى بيته منفردا أو جماعة ولا جماعة بمصلى يأتونه بلا مشقة أو حضروه ولا يأتهم غيرهم أو يأتهم غيرهم بلا مشقة عليه في اتيانه كأن كان منزله بقرب المصلى أو بعيدا وشم ظل يأتى فيه وتعبير بمصلى وبمشقة أعم من تعبيرة بمسجد ومن بعد وخرج بالظهر غيرها ولو جمعة لشدة خطر فوتها المؤدى إليه تأخيرها بالتكاسل ولأن الناس مأمورون بالتبكير إليها فلا يتأذون بالحروما في الصحيحين من أنه صلى الله عليه وسلم كان يبردها بيان للجواز فيها مع عظمها مع أن التعليل الأول منتفى في حقه صلى الله عليه وسلم (ومن وقع من صلاته في وقتها ركعة) فأكثره الباقي بعده (فالكل أداء والإقفاء) لخبر الصحيحين من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة أى مؤداة ومفهومه أن من لم يدرك ركعة لا يدرك الصلاة مؤداة والفرق أن الركعة تشتمل على معظم أفعال الصلاة إذ معظم الباقي كالتكرير لها فجعل ما بعد الوقت تابعا لها بخلاف مادونها (ومن جهل الوقت) لغيم أو حبس بيت مظلم أو غير ذلك ولم يخبر به ثقة عن علم (اجتهد) إن قدر (بنحو) نكحاة وصوت ديك محجب سواء البصير والأعمى وله كالبصير العاجز تقليد مجتهد لعجزه في الجملة قال النووي وللأعمى والبصير تقليد المؤذن الثقة العارف في الغيم لأنه لا يؤذن إلا في الوقت أما في الصحو فكأن خبر عن علم (فان علم) أن (صلاته) بالاجتهاد وقعت (قبل وقتها) وعلم بذلك فيه أو قبله أو بعده (أعاد) وجوبه فان علم وقوعها فيه أو بعده ولم يبين الحال لم تجب الإعادة وتعبير بالاعادة أعم من تعبيرة بالقضاء (ويبادر بفائت) وجوب إن فات بلا عذر وندبا إن فات بعذر كنوم ونسيان تعجيل البراءة الذمة ولخبر الصحيحين من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها (وسن ترتييه) أى الفائت فيقضى الصبح قبل الظهر وهكذا (وتقدمه على حاضرة لم يخف فوتها) محاكاة للأداء فان خاف فوتها بدأ بها وجوب الثلاثين فائتة وتعبير كالأصل وكثير لم يخف فوتها صادق بما إذا أمكنه أن يدرك ركعة من الحاضرة فيسن تقديم الفائت عليها في ذلك أيضا وبه صرح في الكفاية وإن اقتضت عبارة الروضة كالشر حين خلافه ويحمل إطلاق تحريم اخراج بعض الصلاة عن وقتها على غير هذا ونحوه ولو تذكر فائتة بعد شروعه في حاضرة أمها ضاق الوقت أو اتسع ولو شرع في فائتة معتقدا سعة الوقت فبان ضيقه عن إدراكها أداء وجب قطعها (وكره) كراهة تحريم كما صححه في الروضة والمجموع هنا وكراهة تنزيه كما في التحقيق وفي الطهارة من المجموع (في غير حرم مكة صلاة عند استواء) للشمس حتى تزول (إلا يوم الجمعة) للنهي عنها في خبر مسلم والاستثناء من خبر أبي داود وغيره (و) عند (طلوع شمس وبعد) صلاة

وسن تعجيل صلاة
لأول وقتها باشغال
بأسبابها وإبراد بظهر
لشدة حر يبلد حار
لمصلى جماعة بمصلى
يأتونه بمشقة ومن وقع
من صلاته في وقتها ركعة
فالكل أداء وإقفاء
ومن جهل الوقت
اجتهد بنحو ورد فان
علم صلاته قبل وقتها
أعاد ويبادر بفائت
وسن ترتييه وتقدمه
على حاضرة لم يخف
فوتها وكره في غير حرم
مكة صلاة عند استواء
إلا يوم جمعة وطلوع
شمس وبعد

(صبح) أداء لمن صلاها (حتى ترتفع) فيهما (كرمح) في رأى العين وإلا فالمسافة طويلة للنهي عنها في خبر الصحيحين وليس فيه ذكر الرمح وهو تقريب (و) بعد صلاة (عصر) أداء ولو مجموعة في وقت الظهر (وعند اصرار) للشمس (حتى تغرب) فيهما للنهي عنها في خبر الصحيحين (إلا) صلاة (لسبب) بقيد زدته بقولى (غير متأخر) عنها بأن كان متقدما أو مقارنا (كفائنة) فرض أو نقل بقيد زدته بقولى (لم يقصد تأخيرها إليها) ليقضيها فيها (و) صلاة (كسوف وتحتية) لمسجد بقيد زدته بقولى (لم يدخل) إليه (بنيها فقط وسجدة شكر) فلا تكره في هذه الأوقات لأنه صلى الله عليه وسلم فاته ركعتا سنة الظهر التي بعده فقصاها بعد العصر رواه الشيخان وأجمعوا على جواز صلاة الجنابة بعد الصبح والعصر وقيس بذلك غيره وحمل النهي فيما ذكر على صلاة لا سبب لها وهي النافلة المطلقة أو لها سبب متأخر وسيأتي بيانها وخرج بغير حرم مكة الصلاة بحرمها المسجد وغيره فلا تكره مطلقا لخبر: يا بنى عبد مناف لا تمنعوا أحدا طاف بهذا البيت وصلى أية ساعة شاء من ليل أو نهار رواه الترمذى وغيره وقال حسن صحيح وبغير متأخر ما لها سبب متأخر فتحرم كصلاة الإحرام وصلاة الاستخارة فان سببها وهو الإحرام والاستخارة متأخر أما إذا قصد تأخير الفائتة إلى الأوقات المكروهة ليقضيها فيها أو دخل فيها المسجد بنية التحية فقط فلا تتعد الصلاة وكسجدة الشكر سجدة التلاوة إلا أن يقرأ آيتها في هذه الأوقات بقصد السجود أو يقرأ في غيرها ليسجد فيها وعدى كالححر وغيره لأوقات الكراهة خمسة أجود من عددها ثلاثة عند الاستواء وبعد الصبح حتى ترتفع الشمس كرمح وبعد العصر حتى تغرب فان كراهة الصلاة عند طلوع الشمس حتى ترتفع وعند اصرار حتى تغرب عامة لمن صلى الصبح والعصر وغيره على العبارة الأولى خاصة بمن صلاها على الثانية .

﴿فصل﴾ فيمن تجب عليه الصلاة وما يذكر معه (أما تجب على مسلم) ولو فيها مضى فدخل المرتد (مكلف) أى بالغ عاقل ذكر أو غيره (طاهر) فلا تجب على كافر أصلى وجوب مطالبة به في الدنيا لعدم صحتها منه لكن تجب عليه وجوب عقاب عليها في الآخرة كما تقرر في الأصول لتمكينه من فعلها بالاسلام ولا على صبي ومجنون ومغمى عليه وسكران لعدم تكليفهم ولا على حائض ونفساء لعدم صحتها منهما وجوبها على المتعدى بجنونه أو إغمائه أو سكره عند من عبر بوجوبها عليه وجوب انعقاد سبب كما تقرر في الأصول لوجوب القضاء عليه كإسيائي (فلا قضاء على كافر أصلى) إذا سلم ترغيبا في الاسلام وقلوله تعالى قل للذين كفروا إن يئسوا يغفر لهم ما قد سلف وخرج بالأصلى المرتد فعليه بعد الاسلام قضاء ما فاته من الردة حتى زمن الجنون فيها تعليلها عليه بخلاف زمن الحيض والنفساء فيها كإسيائي والفرق أن إسقاط الصلاة عن الحائض والنفساء عزيمة وعن الجنون رخصة والمرتد ليس من أهلها وما وقع في المجموع من قضاء الحائض المرتدة زمن الجنون سبق قلم (ولا) قضاء على (صبي) ذكر أو غيره إذا بلغ (ويؤمر بها بميز لسبع ويضرب عليها) أى على تركها (لعشر) لخبر أبي داود وغيره: مروا الصبي بالصلاة إذا بلغ سبع سنين وإذا بلغ عشر سنين فاضربوه عليها وهو كافى في المجموع حديث صحيح (كصوم أطاؤه) فانه يؤمر به لسبع ويضرب عليه لعشر كالصلاة وذكر الضرب عليه من زيادتي والأمر به ذكره الأصل في بابه قال في المجموع والأمر بالضرب واجبان على الولي أبا كان أو جدا أو وصيا أو قيا من جهة القاضى وفي الروضة كأصلها يجب على الآباء والأمهات تعليم أولادهم الطهارة والصلاة بعد سبع سنين وضربهم على تركها بعد عشر وقولهم لسبع وعشر أى لتمامهما وقال الصيمرى يضرب في أثناء العاشرة وجزم به ابن المقرئ وقولى مميز من زيادتي (ولا) قضاء على (ذى جنون أو نحوه) كإغماء وسكر بلا (تعد) إذا أفاق (في غير ردة و) غير (نحو سكر) كإغماء (بتعد) أما فيهما كأن ارتد جن أو أغمى عليه أو سكر بلا تعد وكأن سكر أو أغمى عليه بتعد ثم جن أو أغمى عليه أو سكر بلا تعد فيقضى مدة الجنون أو الإغماء أو السكر الحاصلة في مدة الردة والسكر والإغماء بتعد

صبح حتى ترتفع كرمح
وعصر وعند اصرار
حتى تغرب إلا لسبب غير
متأخر كفائنة لم يقصد
تأخيرها إليها وكسوف
وتحتية لم يدخل بنيتها
فقط وسجدة شكر
﴿فصل﴾ إنما تجب على
مسلم مكلف طاهر فلا
قضاء على كافر أصلى ولا
صبي ويؤمر بها بميز
لسبع ويضرب عليها
لعشر كصوم أطاؤه
ولا ذى جنون أو نحوه
بلا تعد في غير ردة
ونحو سكر بتعد

لتعديه وخرج بقولي بلا تعدا لوتعدى بذلك فعليه القضاء ولو سكر مثلاً بتعد ثم جن بلا تعد قضى مدة السكر
لامدة جنونه بعدها بخلاف مدة جنون المرتد كما علم ذلك لأن من جن في رده مرتد في جنونه حكماً ومن جن
في سكره ليس بسكران في دوام جنونه قطعاً وقولي أو نحوه أعم من قوله أو إغماء وبلا تعد إلى آخره من
زيادتي (ولا) على (حائض ونفساء) ولو في ردة إذا طهرتا وتقدم الفرق بينهما وبين المجنون وذكر النفساء
من زيادتي ثم بينت وقت الضرورة والمراد به وقت زوال موانع الوجوب فقلت (ولو زالت الموانع) المذكورة
أي الكفر الأصلي والصبا والجنون والإغماء والحيض والنفساء (و) قد (بقي) من الوقت (قدر) زمن
(تحرم) فأكثر (وخلا) الشخص (منها) قدر الطهر والصلاة لزم (أي صلاة الوقت لإدراك جزء من
وقتها كما يلزم للمسافر إتمامها باقتدائه بمقيم في جزء منها) (مع فرض قبلها إن صلح لجمعها معها وخلا) الشخص من
الموانع (قدره) أيضاً لأن وقتها وقت له حالة العذر فحالة الضرورة أولى فيجب الظهر مع العصر والمغرب
مع العشاء لا العشاء مع الصبح ولا الصبح مع الظهر ولا العصر مع المغرب لا تنفاه صلاحية الجمع هذا إن خلا
مع ذلك من الموانع قدر المؤداة فإن خلا قدرها وقدر الطهر فقط تعينت أو مع ذلك قدر ما يسع التي قبلها تعينت
أما إذا لم يبق من وقتها قدر تحرم أو لم يخل الشخص القدر المذكور فلا تنضم إن لم تجمع مع ما بعدها وإلا لزم
معها في الشق الأول بالشرط السابق والتقييد بالخلو المذكور في الموضوعين من زيادتي (ولو بلغ فيها)
بالسن (أتمها) وجوباً (وأجزأته) لأنه أداها بشرطها فلا يؤثر تغيير حاله بالكمال كالعبء إذا عتق بعد الجمعة (ولو طراً
(أو) بلغ (بعدها) ولو في الوقت بالسن أو غيره (فلا إعادة) واجبة كالعبء إذا عتق بعد الجمعة (ولو طراً
مانع) من جنون أو إغماء أو حيض أو نفاس (في الوقت) أي في أثنائه واستغرق المانع باقيه (وأدرك)
منه (قدر صلاة وطهر لا يقدم) أي لا يصح تقديمه عليه كتييم (لزم) مع فرض قبلها إن صلح لجمعها
معها وأدرك قدره كما فهم مأمراً بالأولى ليمكنه من فعل ذلك ولا يجب معها ما بعدها وإن صلح لجمعها
معها وفارق عكسه بأن وقت الأولى لا يصلح للثانية إلا إذا صلاهما جميعاً بخلاف العكس فإن صح تقديم
طهره على الوقت كوضوء رفاهة لم يشترط إدراك قدر وقته لإمكان تقديمه عليه أما إذا لم يدرك قدر ذلك
فلا يجب لعدم تمكنه من فعله وتعبيره بما ذكر أعظم من قوله ولو حاضت أو جن والتقييد بطهر لا يقدم من زيادتي.

باب * بالتوتون

(سن) على الكفاية (أذان) بمجموعة (وإقامة) لمواظبة السلف والخلف عليهما ولخبر الصحيحين إذا
حضرت الصلاة فليؤذن لكم أحدكم (لرجل ولو منفرداً) بالصلاة وإن بلغه أذان غيره (لمكتوبة ولو
فائتة) لما مر وللخبر الآتي ولخبر مسلم أنه صلى الله عليه وسلم نام هو وأصحابه عن الصبح حتى طلعت الشمس فساروا
حتى ارتفعت ثم نزل فتوضأ ثم أذن بلال بالصلاة فصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ركعتين ثم صلى صلاة الغداة
بخلاف الندوة وصلاة الجنائز والناقلة (و) سن له (رفع صوته بأذان في غير مصلى أقيمت فيه جماعة
وذهبوا) روى البخاري عن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صعصعة أن أبا سعيد الخدري قال له إني أراك
تحب الغنم والبادية فإذا كنت في غنمك أو باديته فأذنت للصلاة فأرفع صوتك بالنداء فإنه لا يسمع مدى
صوت المؤذن جن ولا إنس ولا شئ إلا شهد له يوم القيامة سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم أي سمعت
ما قلته لك بخطابي ويكفي في أذان المنفرد إسماع نفسه بخلاف أذان الإعلام كإسائي (و) سن (عدمه
فيه) أي عدم رفع صوته بالأذان في المصلى المذكور لثلاثتهم السامعون دخول وقت صلاة أخرى
والتصرح بسن رفع الصوت وعدم رفعه لغير المنفرد مع قولي وذهبوا من زيادتي وبه صرح في الروضة
وأصلها وتعبيره بتصلي أعم من تعبيره بمسجد وتعبيره بسن عدم الرفع فبادكر أولى بما ذكره لأنه إنما
يفيد عدم السن وسن إظهار الأذان في البلد وسيرها بحيث يسمعه كل من أصعب إليه من أهل ذلك البلد أو

ولا حائض ونفساء ولو
زالت الموانع وبقي قدر
تحرم وخلا منها قدر
الطهر والصلاة لزم
مع فرض قبلها إن صلح
لجمعها معها وخلا قدره
ولو بلغ فيها أتمها وأجزأته
أو بعدها فلا إعادة ولو
طراً مانع في الوقت
وأدرك قدر الصلاة
وطهر لا يقدم لزم.

باب *

سن أذان وإقامة
لرجل ولو منفرداً
لمكتوبة ولو فائتة
ورفع صوته بأذان في
غير مصلى أقيمت فيه
جماعة وذهبوا وعدمه
فيه

غيره (و) سن (إقامة) لأذان (لغيره) أى للمرأة والخنثى منفردين أو مجتمعين لأنها الاستنهاض الحاضر ين
فلا تحتاج إلى رفع صوت والأذان لإعلام الغائبين فيحتاج فيه إلى الرفع والمرأة يخاف من رفع صوتها الفطنة
والحق بها الخنثى احتياطاً فإن أذناً للنساء بقدر ما يسمعن لم يكره وكان ذكر الله تعالى أوفوقه كره بل حرم
إن كان ثم أجنبي وذكر سن الإقامة للمرأة المنفردة وللخنثى من زيادتي (وأن يقال في نحو عيد) من نقل
تشرع فيه الجماعة وصلى جماعة ككسوف وتراويح (الصلاة جامعة) لوروده في خبر الصحيحين في كسوف
الشمس ويقاس به نحوه والجزآن منصوبان الأول بالإغراء والثاني بالحالية ويجوز رفعهما على الابتداء
والخبر ورفع أحدهما ونصب الآخر كما بينته في شرح الروض وكالصلاة جامعة الصلاة كائن على في الأم (و) أن
(يؤذن للأولى فقط من صلوات والاهل) كفوائت وصلاتي جمع وفائتة وحاضرة دخل وقتها قبل شروعه
في الأذان ويقيم لكل للاتباع في الأولين رواه في أولاهل الشافعي وأحمد بإسناد صحيح وفي ثانيتهما الشيعان
وقياساً في الثالثة فإن لم يوال أو إلى فائتة وحاضرة لم يدخل وقتها قبل شروعه في الأذان لم يكف لغير
الأولى الأذان لها وتعبير بذلك أولى من قوله فإن كانت فوائت لم يؤذن لغير الأولى (ومعظم الأذان مثني)
وهو معدول عن اثنين اثنين (و) معظم (الإقامة فرادي) قيدت من زيادتي بالمعظم لأن التكبير أول الأذان
أربع والتوحيد آخره واحد والتكبير الأول والآخر ولفظ الإقامة فيها مثني مع أن الأصل استثنى لفظ
الإقامة واعتذر في دقائقه عن ترك التكبير بأنما كان على نصف لفظه في الأذان كان كأنه فرد والأصل في
ذلك خبر الصحيحين أمر بلال أن يشفع الأذان ويوتر الإقامة والمراد منه ما قلناه فالإقامة إحدى عشرة
كلمة والأذان تسع عشرة كلمة بالترجيع وسيأتي (وشرط فيهما ترتيب وولاء) بين كلماتهما مطلقاً (وللجماعة
جهر) بحيث يسمعون لأن ترك كل منهما يخل بالاعلام ويكفي إسماع واحد منهما ولا يضر في الولاء تخلل
يسير سكوت أو كلام (و) شرط فيهما (عدم بناء غير) على أذانه أو إقامته لأن ذلك يوقع في لبس وهذا وما
قبله من اشتراط الجهر مطلقاً واشتراط الترتيب والولاء في الإقامة من زيادتي (ودخول وقت) لأن ذلك للاعلام
به فلا يصح قبله (الأذان صبح فن نصف ليل) يصح والأصل فيه خبر الصحيحين إن بالاً يؤذن بليل
فكلاوا واشربوا حتى تسمعوا أذان ابن أم مكتوم (و) شرط (في مؤذن ومقيم إسلام وتمييز) مطلقاً (ولغير
نساء ذكورة) فلا يصح ذلك من كافر وغير ميمز لأنه عبادة وليس من أهلها ولا من امرأة وخنثى لرجال وخنثى
كما ماتهما لهم أما المؤذن والمقيم للنساء فلا يشترط فيهما ذكورة وعلم مأمراً أن الخنثى يسن له الإقامة
لنفسه دون الأذان وذكر المقيم وتقييد الذكورة بغير النساء من زيادتي (وسن إدراجها) أى الإقامة أى
الإسراع بها (وخفضها) وهو من زيادتي (وترتيله) أى الأذان أى التأتى فيه للأمر بذلك في خبر الحاكم
إلا الحفض ولأن الأذان للغائبين والإقامة للحاضرين فاللائق بكل منهما ما ذكر فيه (وترجيع فيه) أى في
الأذان لوروده في خبر مسلم وهو أن يأتي بالشهادتين مرتين بخفض الصوت قبل إعادتهما برفعه فها سم
للاول كما في المجموع وغيره في شرح مسلم أنه للثنائي وقضية كلام الروضة كأصلها أنه لها وسمى بذلك لأن
المؤذن رجع إلى رفع الصوت بعد أن تركه أو إلى الشهادتين بعد ذكرهما (وتشوب) بمثلثة من ثاب إذا
رجع (في) أذاني (صبح) لوروده في خبر أبي داود وغيره بإسناد جيد كما في المجموع وهو أن يقول بعد
الحيلتين الصلاة خير من النوم مرتين وخرج بالصبح ماعداها فيكره فيه التشوب كما في الروضة (وقيام
فيهما) أى في الأذان والإقامة على حال إن احتسب إلي خبر الصحيحين يابال قه فناد ولأنه أبلغ في الإعلام
ووضع مسبتيه في صماحي أذنيه في الأذان (و) بوجه (لقبلة) لأنها أشرف الجهات ولأن توجهها هو
المنقول سلفاً وخلفاً وذكر من القيام والتوجه في الإقامة مع جعل كل منهما سنة مستقلة من زيادتي وكذا
قولي (وأن يلتفت بعنقه فيهما يميأمره في حى على الصلاة) سريين في الأذان ومرة في الإقامة (وشمالاً مرة

وإقامة لغيره وأن يقال
في نحو عيد الصلاة
جامعة ويؤذن للأولى
فقط من صلوات والاهل
ومعظم الأذان مثني
والإقامة فرادي وشرط
فيهما ترتيب وولاء
وللجماعة جهر وعدم بناء
غير ودخول وقت إلا
أذان صبح فن نصف
ليل وفي مؤذن ومقيم
إسلام وتمييز ولغير نساء
ذكورة وسن إدراجها
وخفضها وترتيله
وترجيع فيه وتشوب
في صبح وقيام فيهما
وتوجه لقبلة وأن
يلتفت بعنقه فيهما يميأ
مرة في حى على
الصلاة وشمالاً مرة

في حى على الفلاح) كذلك من غير تحويل صدره عن القبلة وقدميه عن مكانهما لأن بلا لا كان يفعل ذلك في الأذان كما في الصحيحين وقيس به الإقامة واختص الالتفات بالحيعة لئلا ينهض أحدهما كالسلام من الصلاة بخلاف غيرها (و) أن (يكون كل) من المؤذن والمقيم (عدلا) في الشهادة لأنه يخبر بأوقات الصلوات فهو أولى من الصبي والعبد بذلك (صيتا) أى على الصوت لأنه أبلغ في الاعلام (حسن الصوت) لأنه أبعث على الإجابة بالحضور (وكرها) أى الأذان والإقامة (من فاسق) لأنه لا يؤمن أن يأتي بها في غير الوقت (وصي) كالفاسق (وأعمى وحده) لأنه ربما يغفل في الوقت وذكر الثلاثة من زيادتي (ومحدث) الخبر الترمذى لا يؤذن إلا متوضئ وقيس بالأذان الإقامة (و) الكراهة (لجنب أشد) منها المحدث لغلظ الجنب (و) هي (في إقامة) منهما (أغلظ) منها في أذانها لقربها من الصلاة (وها) أى الأذان والإقامة أى مجموعهما كما صرح به النووي في نكته وإن اقتصر في الأصل كغيره على الأذان (أفضل من الإمامة) قالوا الخبر: لا يسمع مدى صوت المؤذن جن ولا إنس ولا شيء إلا شهد له يوم القيامة ولأنه لإعلامه بالوقت أكثر نفعاً منها (وسن مؤذنان لمصلي) مسجداً وغيره تأسيساً به صلى الله عليه وسلم (فيؤذن واحد) للصبح (قبل فجر) بعد نصف الليل (وآخر بعده) الخبر إن بلا لا يؤذن بليل السابق فإن لم يكن إلا واحد أذن لها المرتين ندبا أيضا فإن اقتصر على مرة فالأولى أن يكون بعد الفجر وقولى لمصلي أعم من قوله لمسجد (و) سن (لسامعها) أى لسامع المؤذن والمقيم قالوا ولو محدثا حدثا أكبر (مثل قولها) الخبر مسلم إذا سمع المؤذن فقولوا مثل ما يقول ثم صلوا على وقياس بالمؤذن المقيم وهو من زيادتي (إلا في حيعلات وتشوب وكفى إقامة فيحولق) في كل كلمة في الأول بأن يقول لا حول ولا قوة إلا بالله لقوله في خبر مسلم وإذا قال حى على الصلاة قال أى سامعه لا حول ولا قوة إلا بالله وإذا قال حى على الفلاح قال لا حول ولا قوة إلا بالله أى لا به ولا قوة على طاعته إلا بجموعته وقياس بالأذان الإقامة قال في المهمات والقياس أن السامع يقول في قول المؤذن أصلا في رحالكم لا حول ولا قوة إلا بالله والحيعة مركبة من حى على الصلاة وحى على الفلاح والحولقة من لا حول ولا قوة إلا بالله ويقال فيها الحولقة (و) يقول في الثانى (صدقت وبررت) مرتين لخبر ورد فيه قاله ابن الرفعة وبررت بكسر الراء أى صرت ذا بر أى خير كثير (و) فى الثالث (أقامها الله وأدامها وجعلنى من صالحى أهلها) لوروده في خبر أبى داود وهذا من زيادتي والقياس أن يأتي به مرتين (و) سن (لكل) من مؤذن ومقيم وسامع ومستمع (أن يصلى ويسلم على النبي صلى الله عليه وسلم بعد فراغ) من الأذان أو الإقامة لخبر مسلم السابق وقياس بالسامع فيه غير ممن ذكر (ثم) يقول (الله رب هذه الدعوة) أى الأذان أو الإقامة (إلى آخره) تتمه كافي الأصل التامة والصلاة القائمة آت محمد الوسيطة والفضيلة وابعثه مقاما محمودا الذى وعده والتامة السالمة من تطرق نقص إليها والقائمة أى التى يستقام والوسيلة منزلة فى الجنة والمقام المحمود مقام الشفاعة فى فصل القضاء يوم القيامة والذى منصوب بدلا مما قبله أو بتقدير أعنى أو مرفوع خبرا مبتدأ محذوف وذكر ما يقال بعد الإقامة مع ذكر السلام من زيادتي .

باب ﴿ بالتنوين ﴾

(التوجه) للقبلة بالصدر لا بالوجه (شرط لصلاة قادر) عليه لقوله تعالى: قول وجهك شطر المسجد الحرام أى جهته والتوجه لا يجب فى غير الصلاة فتعين أن يكون فيها ولخبر الشيخين أنه صلى الله عليه وسلم ركع ركعتين قبل الكعبة أى وجهها وقال هذه القبلة مع خبر صلوا كما رأيتمونى أصلى فلا تصنع الصلاة بدونها إجماعاً أما العاجز عنه كمرىض لا يجده من يوجهه إليها ومربوط على خشبة فيصنى على حاله ويعيد وجوباً (إلا في) صلاة (شدة خوف) مما يباح من قتال أو غيره فرضاً كانت أو نفلاً فليس التوجه بشرط فيها كما سيأتى فى باب الضرورة

في حى على الفلاح
ويكون كل عدلا صيتا
حسن الصوت وكرها
من فاسق وصي وأعمى
وحده ومحدث ولجنب
أشد وفي إقامة أغلظ وها
أفضل من الإمامة وسن
مؤذنان لمصلي فيؤذن
واحد قبل فجر وآخر
بعده ولسامعها مثل
قولها إلا في حيعلات
وتشوب وكفى إقامة
فيحولق ويقول صدقت
وبررت وأقامها الله
وأدامها وجعلنى من
صالحى أهلها ولكل
أن يصلى ويسلم على النبي
صلى الله عليه وسلم بعد
فراغ ثم اللهم رب هذه
الدعوة الخ .

باب ﴿ ﴾

التوجه شرط لصلاة
قادر إلا فى شدة خوف

مسئلة : في تنفل المسافر . للمسافر ما شيا أوراكبا ولوسفر اقصر اكنحو ميل مع باقي شروط الترخص من مجاوزة نحو السور وإن لم يسر مسافرا عرفا في الراجح وقصد مسافة يحوز فيها الترخص بأن يقصد قطعها وإن لم يقصد محلا معيناً ودوام السفر بأن لا ينوي أثناء الطريق إقامة قاطعة ولم يصل إلى المقصد القاطع وجواز السفر ولو مكررها وعلى دابة مغصوبة لأنه لم يعص بالسفر أن يتنفل ولو بمنذور الإتمام ولو نحو عيد وسجود تلاوة متوجهاً بوجهه إذ هو المعتبر هنا صوب مقصد ولو مع المشي قهقري أو الركوب مقلوباً لكونه سلك غير طريق المقصد ولو بلا حاجة والمراد بصوب المقصد جهته فلا يضر الانحراف عن العين ولو بحاجة وكذا عن الجهة لا نعطف الطريق أول لحوز حمة أو غبار وكذا إذا غلبته الدابة أو انحرف ناسياً أو جاهلاً إن عاد عن قرب ويسجد للسهو إلا في النسيان عند حجر لكثرة وقوعه فيكون مستثنى من قاعدة ما بطل عمدته يسجد للسهو فإن لم يعد عن قرب أو انحرف عمداء عالمي غير مأمور من نحو الزحمة بطلت صلاته وإن حرفه غيره قهرا وعاد عن قرب لندرة الإكراه في ذلك وكذا تبطل إذا انحرفت الدابة لغفلته عنها وإن عاد عن قرب كما استوجه في شرح الروض لنسبته للتقصير [تنبيه] قالوا إذا عن له العود إلى وطنه وهو في الصلاة انحرف إليه فوراً وأتم الصلاة على قياسه إذا عن له مقصد آخر فراجعته الماشي يلزمه التوجه للقبلة في تحرمة لا عند نية الزيادة وفي ركوعه وسجوده وجلسه بين السجدين مع الاستقرار في التحريم لقصر زمنه وفي السجود حيث لا عذر كما يأتي بخلاف الركوع فله المشي فيه مستقبلاً والجلوس بين السجدين فله المشي فيه مستقبلاً زحفاً أو حبواً لأنه لم يحدث فيهما قياماً فإن كان عذر كوحل الطريق فله المشي مستقبلاً مومياً في السجود وقائماً في الجلوس فلا استقبال في هذه الأركان لازم يمتنع التنفل بدونه وإن لم يسهل كانه عليه سم أخذ من إطلاقهم وكذا الاستقرار في التحريم كما علمت بخلاف غيره على ما مرأماً القيام والاعتدال والتشهد والسلام فله فيها المشي صوب مقصده وإن سهل الاستقبال والاستقرار والراكب على نحو قتب مما لا يسهل فيه الاستقبال في جميع الصلاة ولا إتمام الأركان (٣٦) يلزمه الاستقبال في تحرمة ولو سائراً إن سهل لا في غيره وإن سهل ويومئ

بالركوع والسجود ولا يلزمه وضع الجهة على القتب ولا المبالغة في الانحناء وإن سهل إنما يلزم أن يكون السجود

(و) إلا في (نفل سفر) بقيد زدتها بقولي (مباح لقاصد) محل (معين) وإن قصر السفر لأن النفل يتوسع فيه بجوازه قاعد الأقدار (فلسافر) سفر مباحاً (تنفل) ولوراتباً صوب مقصده كما يعلم بما يأتي (راكبا وماشيا) لأنه ^{صلواته} كان يصلي على راحلته في السفر حيثما توجهت به أي في جهة مقصده رواه الشيخان وفي رواية لهما غير أنه لا يصلي عليها المكتوبة وقيس بالراكب الماشي وخرج بما ذكر العاصي

أخفض إلا إن أتى فيهما بأكمل ركوع القاعد وقد عجز عن الزيادة ولا يكلف أن يقتصر في الركوع على أقله ويجعل الزائد بسفره للسجود وإذا وقف الماشي أو الراكب أثناء الصلاة لغير نحو استراحة مما يقل زمنه بحيث لا يقطع تواصل السير عرفاً أو هو واقف مستقبلاً القبلة ويلزم الماشي إتمام الأركان لسهولته عليه بخلاف الراكب ولا يكلف النزول فإن سار قبل تمام الصلاة لغير حاجة كسير الرقعة بطلت قالوا وكذا تبطل الصلاة بالوثبة الفاحشة والفعل الكثير التوالى كالعدو وتحريك الرجل فوق الدابة وإن لم تتعلق بالسفر كالعدو خلف صيد وبنحو بول الدابة وكذا بوطئها أو وطئه نجاسة غير معفو عنها وإن عمت الطريق إن تعمد ذلك أو كانت النجاسة رطبة ولو ذرق طير لأنه مع الرطوبة غير معفونه أو يابسة ولم يفارقها حالاً ومحل البطلان بذلك في الراكب إن عد حاملاً متصل بنجس ولو بواسطه كأن يكون زمام الدابة بيده فتدبر أما الراكب بمرقد في سفينة ونحوه وودج مما هو مظنة لسهولة واجبات الصلاة فيه فحكمه على ما في الروض وكشف النقاب أنه إن سهل عليه الإتيان بواجبات الصلاة كلها لم يلزمه ذلك وإلا يتنفل بدونه نظر المظنة وحكمه على ما في مروزى والحواشي أنه إن سهل عليه التوجه في جميع الصلاة وإتمام الأركان كلاً أو بعضاً خصوصاً وهو الركوع والسجود كما اقتصر عليه في المنهاج لم يلزمه ذلك وإلا لم يتنفل بدونه نظراً للمظنة مع الاكتفاء بسهولة البعض الخصوص وحكمه على ما في المنهاج والمنهاج أنه إن سهل عليه التوجه المذكور والإتمام المذكور لم يلزمه ذلك وإلا تنفل كراكب القتب فلا يلزمه سوى التوجه في التحريم إن سهل هذا في غير الملاح وهو من له دخل في سير السفينة ولو أحد الركاب أما هو ومثله مسير الدابة فلا يلزمه ما سوى التوجه في التحريم إن سهل بل عبارة المنهاج تفيد عدم لزوم مطلقاً ونصها فإن سهل توجهه ركب غير ملاح بمرقد وإتمام الأركان لم يلزمه إلا التوجه في التحريم إن سهل فمقابل إلا في الموضعين وما بعدها مفروض في ركب المرقد غير الملاح فأفادت بالمنطوق وبالْمفهوم ما علمته في المسئلتين وهو المناسب لمقصد الرخصة ومن ثم جرى عليه بعض شراح المنهاج مؤيداً له كما أفاده ابن حنبل فحمل بعضهم ما بعد إلا على ركب غير المرقد كالقتب خروج عن الموضوع ومخالفة لما تقتضيه الرخصة فتدبر ومحل صحة الصلاة في ركب نحر الهودج إذا كانت الدابة راقفة أو زمامها بيد مكر غير ولا يكفي كونها مقطورة على

فإن سهل توجه راكب غير ملاح بمركب أو إتمام الأركان لزومه وإلا فلا إلا توجه في تحريمه إن سهل ولا ينحرف إلا للقبلة وبكيفية إيماء بركوعه وسجوده أخفض والمشي يتمها ويتوجه فيها وفي تحريمه وجلسه بين سجديته ولو صلى فرضا على دابة واقفة وتوجه وأمة جلز وإلا فلا ومن صلى في الكعبة أو على سطحها وتوجه شاخصا منها ثلثي ذراع (٣٧) تقريرا جازوا من أمكنه علمها ولا

حائل لم يعمل بغيره وإلا
اعتمد ثقة يخبر عن
علمه فان فقدته وأمكنه
اجتهاد

مارجحوه وذلك لثلا
ينسب السير للراكب
فلا يكون مستقرا
كراكب السفينة فان
حركتها سواء كانت
سائرة أو مربوطة
بجانب البر ليست
منسوبة للراكب وهذا
إذا لم يصير راكب
المودج كراكب القتب
على ما عليه شيخ الإسلام
وإلا فلا اشتراط فصيح
الصلاة ولو كانت سائرة
والزام بيد الراكب
أو على غاربها لأن
الاستقرار حينئذ ليس
بشرطا للفرض ولو
معادا أو صلاة صبي أو
منذورا أو صلاة جنازة
فيصح في السفينة ولو
سائرة وفي المودج
كذلك بشرطه السابق
إن استجمعت الصلاة
الشروط كلها والأركان
كلها نعم يعمل بمقتضى
الأعذار العامة بلا إعادة
كإذا انحرفت السفينة

بسفره والمهاشم والمقيم ويشترط مع ذلك ترك الفعل الكثير كركض وعدو بلا حاجة (فإن سهل توجه راكب غير ملاح بمركب) كهودج وسفينة في جميع صلاته (وإتمام الأركان) كلها أو بعضها هو أعم من قوله وإتمام ركوعه وسجوده (لزومه) ذلك لتيسره عليه (وإلا) أي وإن لم يسهل ذلك (فلا) يلزمه شيء منه (إلا توجه في تحريمه إن سهل) بأن تكون الدابة واقفة وأمكن انحرافه عليها أو تحريكها أو سائرة ويده زمامها وهي سهلة فإن لم يسهل ذلك بأن تكون صعبة أو مقطورة لم يمكنه انحرافه عليها ولا تحريكها لم يلزمه توجه له لمشقة واختلال أمر السير عليه وخرج بزيادة غير ملاح ملاح السفينة وهو مسيرها فلا يلزمه توجه لأن تكليفه ذلك يقطع عن النفل أو عمله وما ذكرته من الاستثناء الأخير هو ما ذكره الشيخان وقضيته أنه لا يلزمه التوجه في غير التحريم وإن سهل ويمكن الفرق بأن الانعقاد محتاط له لا محتاط لغيره لكن قال الأسنوي ما ذكره بعيد ثم نقل ما يقتضي خلاف ما ذكره (ولا ينحرف) عن صوب طريقه لأنه بدل عن القبلة (إلا للقبلة) لأنها الأصل فإن انحرف إلى غيرها بطلت صلاته إلا أن يكون جاهلا أو ناسيا أو جهت دابته وعاد عن قرب (وبكيفية إيماء) وهو أولى من قوله ويوحى (بركوعه وسجوده) حالة كونه (أخفض) من الركوع تميزا بينهما والاتباع رواه الترمذي وكذا البخاري لكن بدون تقييد السجود بكونه أخفض وبذلك علم أنه لا يلزمه في سجوده وضع جبهته على عرف الدابة أو سرجهما أو نحوه (والمشي يتمها) أي الركوع والسجود (ويتوجه فيهما وفي تحريمه) وفيما زدته بقولي (وجلسه بين سجديته) لسهولة ذلك عليه بخلاف الراكب وله المشي فيما عدا ذلك كما علم مما تقرر لطول زمنه أو سهولة المشي فيه (ولو صلى) شخص (فرضا) عينيا أو غيره (على دابة واقفة وتوجه) إلى القبلة (وأمة) أي الفرض فهو أعم من قوله وأتم ركوعه وسجوده (جاز) وإن لم تكن معقولة لاستقراره في نفسه (وإلا) بأن تكون سائرة أولم توجه أولم يتم الفرض (فلا) يجوز لرواية الشيخين السابقة ولأن سير الدابة منسوب إليه بدليل جواز الطواف عليها فلم يكن مستقرا في نفسه نعم إن خاف من نزولها عنها انقطاعا عن رفقته أو نحوه صلى عليها وأعاد كما مر وبما تقرر علم أن قولي وإلا فلا أولى من قوله أو سائرة فلا ولو صلى على سائر يحمل على رجال سائرين به صح (ومن صلى في الكعبة) فرضا أو فلا ولو في عرصتها لو أنه دعت (أو على سطحها وتوجه شاخصا منها) كعتبتها أبوابها وهو مردود أو خشبة مبنية أو مسمرة فيها أو تراب جمع منها (ثلثي ذراع) بذراع الأدمي (تقريبا) من زيادتي (جاز) أي ما صلاه بخلاف ما إذا كان الشاخص أقل من ثلثي ذراع لأنه ستره المصلي فاعتبر فيه قدرها وقد سئل النبي ﷺ عنها فقال كؤخرة الرحل رواه مسلم وقولي شاخصا منها أعم مما ذكره (ومن أمكنه علمها) أي الكعبة بقيد زدته بقولي (ولا حائل) بينه وبينها كأن كان في المسجد أو على جبل أبي قبيس أو سطح بحيث يعاينها (لم يعمل بغيره) أي بغير علمه من تقليد أو قبول خبر أو اجتهاد لسهولة علمها في ذلك وكالحاكم إذا وجد النص فتعيرى بذلك أعم من تعبيره بالتقليد والاجتهاد (وإلا) أي وإن لم يمكنه علمها أو أمكنه وثم حائل بجبل وبناء (اعتمد ثقة) ولو عبدا أو امرأة (يخبر عن علم) لا عن اجتهاد كقوله أنا شاهد الكعبة ولا يكف المعينة بصعود حائل أو دخول المسجد للمشقة وليس له أن يجتمع مع وجود إخبار الثقة وفي معناه رؤية محارب الساميين ببلد كبير أو صغير يكسر طارقوه وخرج بالثقة غيره كفاسق وصبي مميز (فان فقدته) أي الثقة المذكور (وأمكنه اجتهاد) بأن كان عارفا بأدلة الكعبة كالشمس والقمر والنجوم من

عن القبلة فإنه يعود للقبلة فوراً ولا إعادة ويسجد للسهو وكذا إذا دارت رأسه لدوران السفينة فله الصلاة من جلوس ولا إعادة أما الأعذار النادرة كرحمة منعه القيام فيصلى من جلوس ويعيد، والله أعلم .

مسئلة : في مراتب القبلة . حاصل ذلك أنه إذا لم يكن بينه وبين الكعبة حائل تحقق وجوب علمه بنفسه إيماء شاهده أو ليس به إخبار عدد

اجتهد لكل فرض
 إن لم يذكر الدليل فإن
 ضاق وقت أو تحير صلى
 وأعاد فإن عجز عنه
 كأعمى قلد ثقة عارفا
 ومن أمكنه تعلم أدلتها
 لزمه وهو فرض عين
 لسفر وكفاية لحضر ،
 ومن صلى باجتهاد
 فتيقن خطأ معيناً أعاد
 فلو تيقنه فيها استأنفها
 وإن تغير اجتهاد عمل
 بالثاني ولا إعادة فلو
 صلى أربع ركعات لأربع
 جهات به فلا إعادة .
 ﴿ باب صفة الصلاة ﴾
 أركانها نية بقلب لفعالها
 مع تعيين ذات وقت
 أو سبب ومع نية فرض
 فيه . وسننية نقل فيه
 وإضافة لله ونطق قبيل
 التكبير وصح أداء
 بنية قضاء وعكسه
 لعذر وتكبير تحرم
 تواتر ، فإن كان حائل
 كذلك ومنه الازدحام
 في نحو أعمى جاز الأخذ
 بنجر العدل ولو في
 الرواية أنه يشاهد
 الكعبة أو المحراب
 المعتمد أو القطب أو أنه
 رأى الجم الغفير صلوا
 هكذا فإن تعارضت
 هذه الاخبار رب
 كذلك فروية القطب
 مقدمة على رؤية الجم
 لاحتمال هجومهم أو
 تحيرهم

حيث دلالتها عليها (اجتهد لكل فرض) بقيد زدته بقول (إن لم يذكر الدليل) الأول إذ لا ثقة ببقاء الظن
 بالأول وتعبيرى بالفرض أى العيني أولى من تعبيره بالصلاة ومحل جواز الاجتهاد فيما إذا كان ثم حائل
 أن لا يبنيه بلا حاجة وإلا فليس له الاجتهاد لتفريطه (فلن ضاق وقته) عن الاجتهاد هذا من زيادتي (أو
 تحير) المجتهد لظلمة أو تعارض أدلة أو غير ذلك (صلى) إلى أى جهة شاء للضرورة (وأعاد) وجوباً فلا يقلد
 لقدرته على الاجتهاد ولجواز زوال التحير في صورته (فإن عجز عنه) أى عن الاجتهاد في الكعبة ولم يمكنه
 تعلم أدلتها (كأعمى) البصر أو البصيرة (قلد ثقة عارفا) بأدلتها ولو عبداً أو امرأة ولا يعيد ماصلاً بالتقليد
 (ومن أمكنه تعلم أدلتها لزمه) تعلمها كتعلم الوضوء ونحوه (وهو) أى تعلمها (فرض عين لسفر) فلا يقلد
 فإن ضاق الوقت عن تعلمها صلى كيف كان وأعاد وجوباً (و) فرض (كفاية لحضر) وإطلاق الأصل أنه
 واجب محمول على هذا التفصيل وقيد السبكي السفر بما يقل فيه العارف بالأدلة فإن كثر كركب الحاج
 فكالحضر (ومن صلى باجتهاد) منه أو ممن مقلده (فتيقن خطأ معيناً) في جهة أو تيامن أو تياسر (أعاد)
 وجوباً بصلاته وإن لم يظهر له الصواب لأنه يتيقن الخطأ فيما يأمّن مثله في الإعادة كالحاكم يحكم باجتهاده ثم يجد
 النص بخلافه واحترزوا بقولهم فيما يأمّن مثله في الإعادة عن الأكل في الصوم ناسياً والخطأ في الوقوف
 بعرفة حيث لا تجب الإعادة لأنه لا يأمّن مثله فيها (فلو تيقنه فيها استأنفها) وجوباً وإن لم يظهر له الصواب
 وخرج بتيقن الخطأ ظنه والمراد بتيقنه ما يعتنع معه الاجتهاد فيدخل فيه خبر الثقة عن معانية (وإن تغير
 اجتهاده) ثانياً (عمل بالثاني) لأنه الصواب في ظنه (ولا إعادة) لما فعله بالأول لأن الاجتهاد لا ينقض
 بالاجتهاد والخطأ فيه غير معين (فلو صلى أربع ركعات لأربع جهات به) أى بالاجتهاد (فلا إعادة)
 لها لذلك ولا يجتهد في محراب النبي ﷺ يمينه ولا يسرة ولا في محارب المسلمين جهة .
 ﴿ باب صفة (أى كيفية) الصلاة ﴾

وهي تشتمل على فروض تسمى أركاناً وعلى سنن يسمي ما يجبر بالسجود منها بعضاً وما لا يجبر هيئة وعلى
 شروط تأتي في بابها (أركانها) ثلاثة عشر بجعل الطمأنينة في محالها الأربعة هيئة تابعة للركن وفي الروضة
 سبعة عشر بعد الطمأنينة في محالها أركاناً وهو اختلاف لفظي وبعد المصلى ركناً على قياس عد الصائم والعائد
 في الصوم والبيع ركنين تكون الجملة ثمانية عشر: أحدها (نية) لما مر في الوضوء وهي معتبرة هنا وفي سائر
 الأبواب (بقلب) فلا يكفي النطق مع غفلته ولا يضر النطق بخلاف ما فيه كأن نوى الظهر فسبق لسانه إلى
 غيرها (لفعالها) أى الصلاة ولو نقلًا للتميز عن بقية الأفعال فلا يكفي إحضارها في الذهن مع الغفلة عن
 فعلها لأنها المطلوب وهي هنا ماعدا النية لأنها لا تنوى (مع تعيين ذات وقت أو سبب) كصبح وسمته للتميز
 عن غيرها فلا تكفى نية صلاة الوقت (ومع نية فرض فيه) أى في الفرض ولو كفاية أو نذراً للتميز عن النفل
 وليان حقيقة في الأصل وشمل ذلك العادة نظر الأصلها وسيأتى بيانها في باب صلاة الجماعة وصلاة الصبي
 وهو ما صححه فيها في الروضة كأصلها لكنه ضعفه في المجموع وغيره وصحح خلافه بل صوبه قال إذ كيف
 ينوى الفرضية وصلاته لا تقع فرضاً ويؤخذ جوابه من تعليلنا الثاني وبما ذكر علم أنه يكفي للنفل المطلق
 وهو ما لا يتقيد بوقت ولا سبب نية فعل الصلاة لحصوله بها وألحق بعضهم به تحية المسجد وركعتي الوضوء
 والإحرام وركعتي الطواف والاستخارة وعليه تكون مستثناة مما مر (وسننية نقل فيه) أى في النفل
 خروجاً من الخلاف وإنما لم يجب فيه للزوم النفلية له بخلاف الفرضية للظهر ونحوها (و) سن (إضافة لله
 تعالى) خروجاً من الخلاف وإنما لم يجب لأن العبادة لا تكون إلا لله تعالى والتصريح بسن هذين من زيادتي
 (روبط) بالنوى (قبل التكبير) ليساعد اللسان القلب (وصح أداء بنية قضاء وعكسه) بقيد زدته بقول
 (لعذر) من عم ونحوه لأن كلامهما يأتى بمعنى الآخر بخلاف ما لو نواه مع علمه بخلافه فلا يصح لتلاعبه
 (و) ثانيها (تكبير تحرم) مسمى بذلك لأن المنسى يحرم عليه به ما كان حلالاً له من فسادات الصلاة ودليل

مقرونا به النية وتعين

فيه الله أكبر ولا يضر
مالا يمنع الاسم كالله
الأ أكبر لا أكبر الله
ومن عجز ترجم ولزمه
تعلم إن قدر وسن لإمام
جهر بتكبير ولصل
رفع كفيه مع ابتداء
تحريمه حذو منكبيه
وقيام في فرض بنصب
ظهر فإن عجز وصار
كرا كع وقف كذلك
وزاد انحناء لركوعه إن
قدر ولو عجز عن ركوع
وسجود قام وفعل
ما أمكنه أو عن قيام
قعد واقترأه أفضل
وكره إقعاء بأن يجلس
على ورقيه ناصبا
ركبتيه ثم ينحني
لركوعه وأقله أن تحاذي
جبهته مأمام ركبتيه
وأكمله أن تحاذي
محل سجوده

فإن لم يجد من يخبره
عن علم اجتهد فإن كان
عاجزا عن الاجتهاد قلده
مجتهد ثقة عارفا كالللاح
فإن لم يجده أو تحير فكا
إذا تحير المجتهد فيصلي
عند ضيق الوقت كيف
شاء ويعيد ومثل
ما قيل في الكعبة يقال
فيما ثبت ولو آحادا أنه
صلى الله عليه وسلم صلى
إليه أو أقره ولا يجوز
الاجتهاد فيه مطلقا لأنه

وجوبه خبر المسمى صلاته إذا قمت إلى الصلاة فكبر ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن ثم اركع حتى تطمئن راكعا
ثم ارفع حتى تعتدل قائما ثم اسجد حتى تطمئن ساجدا ثم ارفع حتى تطمئن جالسا ثم اقل ذلك في صلاتك
كلها رواه الشيخان وفي رواية للبخاري ثم اسجد حتى تطمئن ساجدا ثم ارفع حتى تستوي قائما ثم اقل ذلك
في صلاتك كلها وفي صحيح ابن حبان بدل قوله حتى تعتدل قائما حتى تطمئن قائما (مقرونا به النية) بأن يقرنها
بأوله ويستصحبها إلى آخره لكن النووي اختار في مجموع وغيره تبعاً للإمام والغزالي الاكتفاء بالمقارنة
العرفية بحيث يعد عرفاً أنه مستحضر للصلاة (وتعين) فيه على القادر على النطق به (الله أكبر) للاتباع
رواه ابن ماجه وغيره مع خبر البخاري صلوا كما رأيتموني أصلي فلا يكفي الله كبير ولا الرحمن أكبر (ولا يضر
مالا يمنع الاسم) أي اسم التكبير (كالله الأكبر) والله الجليل أكبر والله عز وجل أكبر (لا أكبر الله)
والله الذي لا إله إلا هو الملك القدوس أكبر لأن ذلك لا يسمى تكبيرا ويجب إسماع التكبير نفسه
إن كان صحيح السمع ولا عارض من لفظ أو نحوه (ومن عجز) بفتح الجيم أفصح من كسر هاء عن
نطقه بالتكبير بالعربية (ترجم) عنه وجوبا بأي لغة شاء ولا يعدل إلى غيره من الأذكار (ولزمه تعلم
إن قدر) عليه ولو بسفر وبعد التعلم لا يلزمه قضاء ماضيه بالترجمة إلا إن أخر التعلم مع التمكن منه وضاق
الوقت فإنه لا بد من صلاته بالترجمة لحرمته ويلزمه القضاء لتفريطه ويلزم الأخرس تحريك لسانه وشفهته
ولهاته بالتكبير قدر إمكانه وهكذا حكم سائر أذكاره الواجبة من تشهد وغيره قال ابن الرفعة فإن عجز عن ذلك
نواه بقلبه كافي المريض (وسن لإمام جهر بتكبير) أي تكبير التحريم وغيره من تكبيرات الانتقال
ليسمع المأمومون أو بعضهم فعملوا صلاته بخلاف غير الإمام وهذا من زيادتي وكإمام مبلغ احتيج
إليه (و) سن (لمصل) من إمام وغيره (رفع كفيه) للقبلة مكشوفين مشورتى الأصابع مفرقة وسطا (مع)
ابتداء تكبير (تحريمه حذو) بذال معجمة أي مقابل (منكبيه) بأن تحاذي أطراف أصابعه أعلى أذنيه
وإيهاماه شحمتي أذنيه وراحته منكبيه وذلك لخبر الشيخين أنه عليه السلام كان يرفع يديه حذو منكبيه
إذا افتتح الصلاة أما الانتهاء في الروضة كأصلها وشرح مسلم أنه لا يسن فيه شيء بل إن فرغ منها
معا فذلك أو من أحدها قبل تمام الآخر أم الآخر لكنه صحح في شرحي المذهب والوسيط والتحقيق
استحباب انتهائهما معا (و) ثالثها (قيام في فرض) للقادر عليه أو غيره فيجب حال التحريم به
وخرج بالفرض النفل وسيأتي حكمه وحكم العاجز وإنما أخرجوا القيام عن النية والتكبير مع أنه مقدم
عليهما لأنها ركنان في الصلاة مطلقا وهوركن في الفريضة فقط ولأنه قبلهما فيها شرط وركنيتها إنعاهى
معهما وبعدهما (بنصب ظهر) ولو باستناد إلى شيء كجدار فلو وقف منحنيا أو مائلا بحيث لا يسمى قائما
لم يصح (فإن عجز) عن ذلك (وصار كرا كع) لكبر أو غيره (وقف كذلك) وجوبا لقربه من الانتصاب
(وزاد) وجوبا (انحناء لركوعه إن قدر) على الزيادة (ولو عجز عن ركوع وسجود) دون قيام (قام)
وجوبا (وفعل ما أمكنه) في انحنائه لهما بصلبه فإن عجز فبرقبته ورأسه فإن عجز أو مائلا إليهما (أو) عجز عن
قيام بلحق مشقة شديدة كزيادة مرض أو خوف غرق أو دوران رأس في سفينة (قعد) كيف شاء
(واقترأه) وسيأتي بيانه في التشهد (أفضل) من تربعه وغيره لأنه تعود عبادة ولأنه قعود لا يعقبه سلام
كالقعود للتشهد الأول وتعبيري بما ذكر أعظم من قوله أفضل من تربعه (وكره إقعاء) في قعدات الصلاة (بأن)
يجلس على ورقيه) أي أصل نخذه وهو الأليان (ناصر بركبتيه) للنهي عن الإقعاء في الصلاة رواه الحاكم
وصححه ومن الإقعاء نوع مسنون عند جمع منهم النووي بين السجدين وإن كان الافتراء أفضل منه وهو
أن يفرش رجليه أي أصابعها ويضع عليه على عقبه (ثم ينحني) المصلي قاعدا (لركوعه) إن قدر (وأقله)
(أن) ينحني إلى أن (تحاذي جبهة مأمام ركبتيه وأكمله أن) ينحني إلى أن (تحاذي) جبهته (محسب سجوده)

فان عجز اضطرع وسن

على الأيمن ثم استلقى
رافعا رأسه ولقادر
نقل قاعدا ومضطجعا
وقراءة الفاتحة كل
ركعة إلا ركعة مسبوق
وبالسمة منها وتجب رعاية
حروفها وتشديداتها
وترتيبها ومولاتها
فيقطعها تخلل ذكر
وسكوت طال بلاعذر
أو قصد به قطع القراءة
فان عجز عن جميعها
فسمع آيات ولو متفرقة
لا تنقص حروفها عنها
فسبعة أنواع من ذكر
أودعاء كذلك فوقفة
قدر الفاتحة، وسن
عقب تحرم دعاء افتتاح

صلى الله عليه وسلم لا يقر
على خطأ وكذا يقال
في محاريب المسلمين
المعتمدة بأن نشأ بها
قرون من المسلمين
وسلمت من طعن عارف
نعم يجوز فيها ولو محراب
بيت المقدس والكوفة
والشام وجامع مصر
العتيق الاجتهاد انحرافا
لاجته لأنها لم تنصب
إلا عن اجتهاد وهو
لا يوجب القطع إلا في
الجهة فعلم أن القبل
الثلاثة مرتبة وأنه عند
عدم الحائل في كل منها
يتعين العلم بالنفس وأنه
لا يكفي العلم بالمتأخر

وركوع القاعد في النفل كذلك (فان عجز) الصلي بالمعنى المتقدم عن القعود (اضطرع) على جنبه متوجه
القبلة بوجهه ومقدم بدنه وجوبا (وسن على) جنبه (الأيمن) ويجوز على الأيسر لكنه مكروه بلاعذر جزم
به في المجموع وتعبيرى بذلك أولى من قول الأصل صلى لجنبه الأيمن (ثم) إن عجز عن الجنب (استلقى) على
ظهره وأخصاه للقبلة (رافعا رأسه) من زيادتي بأن يرفعه قليلا بشيء ليتوجه إلى القبلة بوجهه ومقدم بدنه إن
لم يكن في السكبة وهي مسقفة والأصل في ذلك خبر البخاري أنه صلى الله عليه وسلم قال لعمران بن حصين
وكانت به بواسير صل قائما فان لم تستطع قاعدا فان لم تستطع فعلى جنب زاد النسائي فان لم تستطع فمستلقيا
لا يكلف الله نفسا الا وسعها ثم إذا صلى فيومي برأسه في ركوعه وسجوده إن عجز عنهما فان عجز عن الإيماء
برأسه أو ما بأجفانه فان عجز أجرى أفعال الصلاة على قلبه فلا تسقط عنه الصلاة مادام عقله ثابتا (ولقادر) على
القيام (نفل قاعدا ومضطجعا) خبر البخاري من صلى قائما فهو أفضل ومن صلى قاعدا فله نصف أجر القائم
ومن صلى نائما أي مضطجعا فله نصف أجر القاعد ويقتد للركوع والسجود وخرج بما ذكر المستلقى على
قفاه وان أتم ركوعه وسجوده لعدم ورود (و) رابعها (قراءة الفاتحة كل ركعة) في قيامها أو بدله خبر
الشيخين لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب أي في كل ركعة لما مر في خبر المسمى صلاته (الاركة مسبوق) فلا
تجب فيها بمعنى أنه لا يستقر وجوبها عليه لتحمل الإمام لها عنه (وبالسمة) آية (منها) عملا لأنه صلى الله عليه
آية منها رواه ابن خزيمة والحاكم وصححه ويكفي في ثبوتها عملا الظن (ويجب رعاية حروفها) فلو أتى قادر
أو من أمكنه التعلم بدل حرف منها بآخر لم تصح قراءته لتلك الكلمة لتغيره النظم ولو نطق بقاف العرب المترددة
بين القاف والكاف صحت كما جزم به الروائي وغيره وتعبيرى بما ذكر أعظم من قوله ولو أبدل ضادا بظاء لم تصح
(و) رعاية (تشديداتها) الأربع عشرة لأنها هيئات لحروفها المشددة فوجوبها شامل لحيثاتها (و) رعاية
(ترتيبها) بأن يأتي بها على نظمها المعروف لأنه مناط البلاغة والعجاز فلو بدأ بنصفها الثاني لم يعتد به ويبنى
على الأول ان سها بتأخيرها ولم يطل الفصل ويستأنف إن تعمد أو طال الفصل (و) رعاية (مولاتها) بأن
يأتي بكلماتها على الولا للاتباع مع خبر صلوا كما رأيت مني أصلى (فيقطعها تخلل ذكر) وإن قل (وسكوت
طال) عرفا (بلاعذر) فيهما (أو) سكوت (قصد به قطع القراءة) لاشعار ذلك بالإعراض عن القراءة
بخلاف سكوت قصير لم يقصد به القطع أو طويل أو تخلل ذكر بعذر من جهل وسهو وإعياء وتعلق ذكر
بالصلاة كتأمينه لقراءة إمامه وفتحها عليه إذا توقف فيها ووجهه في الذكر المذكور أنه مسنون لكن
الاحتياط استئنافها للخروج من الخلاف ولا يفتح عليه مادام يردد الآية قاله التولي وقولي بلاعذر من زيادتي
في الثاني وأولى مما ذكره في الأول (فان عجز عن جميعها) لعدم معلم أو مصحف أو غير ذلك وهذا امر اذا الأصل بقوله
فان جهل الفاتحة (فسبع آيات) عدد آياتها يأتي بها (ولو متفرقة) وإن لم تنفد المتفرقة معنى منظوما إذا قرئت
كما اختاره النووي في مجموع وغيره تبعالا لطلاق الجمهور (لا تنقص حروفها) أي السبع (عنها) أي عن حروف
الفاتحة وهي بالسمة مائة وستة وخمسون حرفا بآيات ألف مائة والبراد أن المجموع لا ينقص عن المجموع
لأن كل آية من البدل قدر آية من الفاتحة (ف) ان عجز عن القراءة لزمه (سبعة أنواع من ذكر أو دعاء كذلك)
أي لا تنقص حروفها عن حروف الفاتحة واعتبار الأنواع والاكتفاء بالدعاء من زيادتي ويجب تعلته
بالآخرة كما قاله الإمام ووجه النووي في مجموع وغيره ولا يشترط في الذكر والدعاء أن يقصد بهما البدلية
بل الشرط أن لا يقصد بهما غيرها وإذا قدر على بعض الفاتحة كره له يبلغ قدرها إن لم يقدر على بدل ولا يقرأه
وضم اليه من البدل ما تم به الفاتحة مع رعاية الترتيب (ف) ان عجز عن ذلك كله حتى عن ترجمة الذكر
والدعاء لزمه (وقفة قدر الفاتحة) في ظنه لأنه واجب في نفسه ولا يترجم منها بخلاف التكبير لفوات الاعجاز
فيها دونه (وسن نعب خرم) بفرص أو نفل (دعاء افتتاح) نحو وجهت وجهي للذي فطر السموات

والأرض حنيفا مسلما وما أنا من المشركين إن صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين لا شريك له وبذلك أمرت وأنا من المسلمين للاتباع رواه مسلم إلا كلمة مسلما فابن حبان وفي رواية للبيهقي وأنا أول المسلمين وكان عليه السلام يقول بما فيها تارة لأنه أول مسلمي هذه الأمة وبما في الأولى أخرى وسيأتي في الجناز أنه لا يسن في صلاتها دعاء الافتتاح (فتعوذ) للقراءة لقوله تعالى فإذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم أي إذا أردت قراءته فقل أعوذ بالله من الشيطان الرجيم (كل ركعة) لأنه يبتدىء فيها قراءة (والأولى آكد) للاتفاق عليها (وإسرا بها) أي بداء الافتتاح والتعوذ في السرية والجهرية كسائر الأذكار المسنونة (و) سن (عقب الفاتحة) بعد سكتة لطيفة لقارئها في الصلاة وخارجها (أمين) للاتباع رواه الترمذي وغيره في الصلاة وقيس بها خارجها (مخففا) ميمها (بمد وقصر) والمد أفصح وأشهر وهو اسم فعل بمعنى استجب مبنى على الفتح فلو شدد الميم لم تبطل صلاته لقصد الدعاء (و) سن (في جهرية جهر بها) للمصلي حتى للمأموم لقراءة إمامه تبعاله (وأن يؤمن) للمأموم (مع تأمين إمامه) لخبر الشيخين إذا أمن الإمام فأمنوا فإنه من وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه ولأن المأموم لا يؤمن لتأمين إمامه بل لقراءته الفاتحة وقد فرغت فالمراد بقوله إذا أمن الإمام إذا أراد التأمين ويوضحه خبر الشيخين إذا قال الإمام غير المغضوب عليهم ولا الضالين فقولوا آمين فإن لم يتفق له موافقته أمن عقب تأمينه وإن تأخر إمامه عن الزمن المسنون فيه التأمين أمن المأموم وخارج زيادتي في جهرية السرية فلا جهر بالتأمين فيها ولا معية بل يؤمن الإمام وغيره سر أمطلقا (ثم) بعد التأمين سن أن (يقرأ غيره) أي غير المأموم من إمام ومنفرد (سورة) غير الفاتحة (في) ركعتين (أولين) جهرية كانت الصلاة أوسرية للاتباع رواه الشيخان في الظهر والعصر وقيس بها غيرها (لا هو) أي المأموم فلا تسن له سورة إن سمع للنهي عن قراءتها رواه أبو داود وغيره (بل يستمع) قراءة إمامه لقوله تعالى وإذا قرأ القرآن فاستمعوا له (فإن لم يسمعها) لصمم أو بعد أو سمع صوت لم يفهمه أو إسرار إمامه ولو في جهرية (قرأ) سورة إذ لا معنى لسكوته وتعبيره بذلك أولى من قوله فإن بعد أو كانت سرية قرأ (فإن سبق بها) أي بالأولين من صلاة إمامه بأن لم يدركهما معه (قرأها) في باقي صلاته إذا تداركه ولم يكن قرأها فيما أدركه ولا سقطت عنه لكونه مسبوقا أثلا تخلو صلاته عن السورة بلا عذر (و) أن (يطول) من تسن له سورة (قراءة أولى على ثانية) للاتباع رواه الشيخان نعم إن ورد نص بتطويل الثانية اتبع كما في مسألة الزحام أنه يسن للامام تطويل الثانية ليلحقه منتظر السجود (و) سن لمنفرد وإمام (في صبح طوال المفصل) بكسر الطاء وضعها (و) في (ظهر قريب منها) أي من طوالة كافي الروضة كأصلها وغيره وهو من زيادتي والأصل أدخله فيما قبله (و) في (عصر وعشاء أو ساطه) والثالثة في الإمام مقيدة بقيد زدته تبعا للمجموع وغيره يقول (برضا) مأومين (محصورين) أي لا يصلي وراءه غيرهم (و) في (مغرب قصاره) لخبر النسائي في ذلك وأول المفصل الحجرات كما صححه النووي في دقائقه وغيرها (و) في (صبح جمعة) في أولى (المتنزيل وفي الثانية هل أتى) للاتباع رواه الشيخان فإن ترك الم في الأولى سن أن يأتي بها في الثانية . واعلم أن أصل السنة في ذلك كله يتأدى بقراءة شيء من القرآن لكن السورة أولى حتى إن السورة القصيرة أولى من بعض سورة طويلة وإن كان أطول كما يؤخذ من كلام الرافي في شرحه وقول النووي في أصل الروضة أولى من قدرها من طويلة غير وافي بكلام الرافي كما أنه عليه في المهمات ﴿تنبيه﴾ يسن لغير المأموم أن يجهر بالقراءة في الصبح وأولى العشاء والجمعة والعيدن . وخسوف القمر والاستسقاء والتراويح ووتر رمضان وركعتي الطواف ليلا أو وقت صبح كما يأتي بعض ذلك وأن يسر في غير ذلك إلا في نافلة الليل المطلقة فيتوسط فيها بين الإسرار والجهر إن لم يشوش على نائم أو وصل أو نحوه ومحل الجهر والتوسط في المرأة والخنثى حيث لا يسمع أجنبي ووقع في المجموع ما يخالفه في الخنثى والعبرة في الجهر والإسرار

فتعوذ كل ركعة والأولى آكد وإسرار بهما وعقب الفاتحة أمين مخففا بمد وقصر وفي جهرية جهر بها وأن يؤمن مع تأمين إمامه ثم يقرأ غيره سورة في الأولين لا هو بل يستمع فإن لم يسمع قرأ أن سبق بهما قرأ ويطول قراءة أولى على ثانية، وسن في صبح طوال المفصل وظهر قريب منها وعصر وعشاء أو ساطه برضا محصورين ومغرب قصاره وصبح جمعة الم تنزيل وفي الثانية هل أتى .

رتبة عن المتقدم نعم لو أخبره الثقة أن الكعبة جهة كذا وقد رأى هو المحراب على خلاف ذلك فيقدم خبره كماله قضية كلام الشارح . ﴿تنبيه﴾ يؤخذ بقول صاحب المنزل إن لم يعلم أنه عن اجتهد وقيل إن علم أنه لا عن اجتهد ويقدم بيت الإبرة عن الاجتهاد بغيره ويؤخذ بقول الثقة العارف في الانحراف وإن خالف المحراب حيث كان أعرف من واضعه وبين المستند .

في الفريضة المقتضية بوقت القضاء لا بوقت الأداء قال الأذرعى ويشبه أن يلحق بها العيد والأشبه خلافه كما اقتضاه كلام المجموع في باب صلاة العيدين قبيل باب التكبير عملاً بأصل أن القضاء يحكى الأداء ولأن الشرع ورد بالجهر بصلاته في محل الإسرار فيستصحب (و) خامسها (ركوع) تقدم ركوع القاعد (وأقله) للقيام (انحناء) خالص (بحيث تنال راحتاً معتدلة خلقه ركبته) إذا أراد وضعهما عليهما فلو حصل ذلك بانحناس أو به مع انحناء لم يكف والراحتان ماعدا الأصابع من الكفين وقولى انحناء مع معتدلة خلقه من زيادتي (بطماً نينة تفصل رفعه عن هويته) بفتح الهاء أشهر من وضعها بأن تستقر أعضاؤه قبل رفعه لخبر المسمى صلاته (ولا يقصده غيره) أى بهويته غير الركوع (كنظيره) من الاعتدال والسجود والجلوس بين السجدين أو للتشهد فلو هوى لتلاوة أو سقط من اعتدال أو رفع من ركوعه أو سجوده فزعم من شئ لم يكف ذلك عن ركوعه وسجوده واعتداله وجلوسه لوجود الصارف فيجب العود إلى القيام ليهوى منه وإلى الركوع أو السجود ليرتفع منه (وأكمل) مع ما مر (تسوية ظهر وعنق) كالصفحة للاتباع رواه مسلم (وأن ينصب ركبته) المستلزم لنصب ساقيه وفخذه لأنه أعون له (مفرتين) كافي السجود (و) أن (يأخذها) أى ركبته (بكفيه) (و) أن (يفرق أصابعه) كافي التحريم للاتباع رواه في الأول البخارى وفي الثاني ابن حبان وغيره (للقبلة) أى لجهتها لأنها أشرف الجهات (و) أن (يكبر ويرفع كفيه كتحريمه) بأن يرفعهما مكشوفتين منشورتى الأصابع مفرقة وسطاً حذو منكبيه مع ابتداء تكبيره قائماً كما مر في تكبير التحريم للاتباع فيهما رواه الشيخان (و) أن (يقول سبحان ربى العظيم) للاتباع رواه مسلم وأضاف إلى ذلك في التحقيق وغيره وبحمده (ثلاثاً) للاتباع رواه أبو داود فإن اقتصر على مرة أدى أصل السنة وعليه يحمل قول الروضة أقل ما يحصل به ذكر الركوع تسبيحة واحدة (و) أن (يزيد منفرد وإمام قوم محصورين راضين) بالتطويل وذكر الثاني من زيادتي (اللهم لك ركعت وبك آمنت إلى آخره) تتمته كافي الأصل ولك أسلمت خضع لك سمعى وبصرى ومخى وعظامى وعصى وما استقلت به قدمى للاتباع رواه مسلم إلى عصى وابن حبان إلى آخره وزاد في الروضة كأصلها وشعرى وبشرى وأما إمام غير من ذكر فلا يزيد على التسيحات الثلاث تخفيفاً على المأمومين والأصل أطلق أن الإمام لا يزيد على ذلك ومراده ما فصلته كإفصله في الروضة وغيرها وتكره القراءة في الركوع وغيره من بقية الأركان غير القيام كافي المجموع (و) سادسها (اعتدال) ولو في نفل ويحصل (بعود لبدء) بأن يعود لما كان عليه قبل ركوعه قائماً كان أو قاعداً فتعيرى بذلك أولى من قوله الاعتدال قائماً (بطماً نينة) وذلك لخبر المسمى صلاته (وسن رفع كفيه) حذو منكبيه كافي التحريم (مع ابتداء رفع رأسه قائلاً سمع الله لمن حمده) أى تقبل الله حمده منه ولو قال من حمد الله سمع له كفى (و) قائلاً (بعده عوده ربنا لك الحمد) أو اللهم ربنا لك الحمد وبواو فيها قبل لك (ملء السموات وملء الأرض وملء ما شئت من شئ بعد) أى بعدها كالسكرى وسع كرسيه السموات والأرض (و) أن (يزيد من مر) أى المنفرد وإمام قوم محصورين راضين بالتطويل وذكر الثاني من زيادتي (أهل) أى يا أهل (الثناء) أى المدح (والحمد) أى العظمة (إلى آخره) تتمته كما في الأصل أحق ما قال العبد وكلنا لك عبد لا مانع لما أعطيت ولا معطى لما منعت ولا ينفع ذا الجد أى الغنى منك أى عندك الجد للاتباع رواه البخارى إلى لك الحمد ومسلم إلى آخره وملء بالرفع صفة وبالنصب حال أى مالئاً بتقدير كونه جسماً وأحق مبتدأ ولا مانع إلى آخره خبره وما بينهما اعتراض ويستوى في سنن التسميع الإمام وغيره وأما خبر إذا قال الإمام سمع الله لمن حمده فقولوا ربنا لك الحمد معناه فقولوا ذلك مع ما استمعه من سمع الله لمن حمده لعلمهم بقوله صلوا كما رأيتموني أصلى وأما خص ربنا لك الحمد بالذكر لأنهم كانوا لا يسمعون غالباً ويسمعون سمع الله لمن حمده ويسن الجهر بالتسميع للإمام والبايع (ثم) بعد ذلك سن (قنوت في اعتدال آخره صبح مطلقاً

بحيث تنال راحتاً معتدلة خلقه ركبته بطماً نينة تفصل رفعه عن هويته ولا يقصده غيره كنظيره وأكمله تسوية ظهر وعنق وأن ينصب ركبته مفرتين ويأخذها بكفيه ويفرق أصابعه للقبلة ويكبر ويرفع كفيه كتحريمه ويقول سبحان ربى العظيم ثلاثاً ويزيد منفرد وإمام محصورين راضين اللهم لك ركعت وبك آمنت الخ واعتدال يعود لبدء بطماً نينة وسن رفع كفيه مع ابتداء رفع رأسه قائلاً سمع الله لمن حمده وبعده عوده ربنا لك الحمد ملء السموات وملء الأرض وملء ما شئت من شئ بعد ويزيد من مر أهل الثناء والمجد الخ ثم قنوت في اعتدال آخره صبح مطلقاً

مسئلة : في أحكام الموافق والمسبوق إذا أدرك المأموم من قيام الإمام زماناً يسع الفاتحة بالوسط المعتدل فهو موافق تلزمه الفاتحة فإن كان بطيئاً والزمن الذى أدركه لا يسعها بقراءته تخلف لها كما يأتى وإذا لم يدرك المأموم من قيام الإمام

لنازلة ووتر نصف ثان
من رمضان كاللهم
اهدني فيمن هديت
الح وإماما بلفظ جمع
وزيد من مر اللهم إنا
نستعينك ونستغفرك الح
ثم صلاة وسلام على
النبي صلى الله عليه وسلم
ورفع يديه فيه لأمسح
ويجهر به إمامه ويؤمن
مأموم للدعاء ويقول
الثناء فإن لم يسمعه
قت . وسجود مرتين
بطمأنينة ولو على
محمول له لم يتحرك
بحركته وأقله مباشرة
بعض جهسته مصلاه
ويجب وضع جزء
من ركبتيه وباطن
كفيه وأصابع قدميه
وأن ينال مسجده

زمننا كذلك بأن أحرم
بإمام راكع أو ركع
عقب تحرمه أو بعد
زمن لا يسع الفاتحة
بالوسط المعتدل فهو
ممسبوق في الحالات
الثلاث يلزمه في الحالة
الثالثة من الفاتحة ما
يسعه الزمن منها بالوسط
المعتدل ولو سريعا أو
بطيئا فيتحلف البطيء
لأتمام ما لزمه على
قياس مامر في البطيء
الموافق كذا أفاده
سم لكن استوجه

(و) آخره (سائر المكتوبات لنازلة) كواباء وقحط وعدو (و) آخره (وتر نصف ثان من رمضان كاللهم)
هذا لرفعه إمام تعين القنوت الآتي أولى من قوله وهو اللهم (اهدني فيمن هديت الح) تتمته كافي العريزي
وعافى فيمن عافيت وتولني فيمن توليت وبارك لي فيما أعطيت وقني شر ما قضيت إنك تقضي ولا يقضي
عليك إنه لا يذل من واليت تباركت ربنا وتعاليت للاتباع رواه الحاكم إلا ربنا في قنوت الصبح وصححه
ورواه البيهقي فيه وفي قنوت الوتر وروى الشيخان في القنوت لنازلة أنه صلى الله عليه وسلم قنت شهرا يدعو على
قاتلي أصحابه القراء بيثر معونة ويقاس بالعدو غيره قال الرافعي وزاد العلماء فيه قبل تباركت ولا يعز
من عاديته قال في الروضة وقد جاءت في رواية للبيهقي والتصريح بكون قنوت النازلة في اعتدال آخره
صلاتهم من زيادتي وفي قولي آخره تغليب بالنسبة لآخره الوتر لأنه قد يوتر بواحدة فلا تكون آخرته (و) أن
يأتي به (إمام بلفظ جمع) فيقول اهدنا وهكذا الآن البيهقي رواه كذلك فحمل على الإمام وعلمه النووي في أذكاره
بأنه يكره للإمام تخصيص نفسه بالدعاء لخبر لا يؤم عبد قوم ما يخص نفسه بدعوة دونهم فإن فعل فقد خافهم
رواه الترمذي وحسنه ويستثنى من هذا ما ورد به النص بخبر أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا كبر في الصلاة يقول
اللهم تقني اللهم اغسلني الدعاء المعروف (و) أن (زيد) فيه (من مر) أي المنفرد وإمام قوم محصورين
رضوا بالتطويل والتقييد بمن مر من زيادتي وتركى للتقييد بقنوت الوتر أولى من تقييده له به (اللهم إنا
نستعينك ونستغفرك الح) تتمته كافي المحرر ونستهديك ونؤمن بك وتوكل عليك ونثني عليك الخير كله
نشكرك ولا نكفرك ونخلع وترتك من يفجرك اللهم إياك نعبد ولك نصلي ونسجد وإليك نسعى ونخمد
أي نسرع نرجو رحمتك ونخشى عذابك إن عذابك الجد بالكفار ملحق ورواه البيهقي بنحوه عن فعل عمر
رضي الله عنه ولما كان قنوت الصبح ثابتا عن النبي صلى الله عليه وسلم قدم على هذا على الأصح (ثم) بعد القنوت سن
(صلاة وسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم) لخبر النسائي في قنوت الوتر الذي علمه النبي صلى الله عليه وسلم الحسن بن علي
وهو ما مر مع زيادة فاء في إنك وواو في إنه بلفظ وصلى الله على النبي وألحق بها الصلاة في قنوت الصبح
والنازلة وقولي وسلام من زيادتي وجزم النووي في أذكاره بسن الصلاة والسلام على الآل (و) سن (رفع
يديه فيه) أي فيما ذكر من القنوت وما بعده كسائر الأدعية وللاتباع رواه الحاكم وسن لكل داع
رفع بطن يديه إلى السماء إن دعا بتحصيل شيء وظهرها إليها إن دعا برفعه (لا مسح) لوجهه وغيره
لعدم ثبوتها في الوجه وعدم وروده في غيره (و) أن (يجهر) به (إمام) في السرية والجهرية للاتباع رواه
البخاري وغيره قال الماوردي ولكن جهره به دون الجهر بالقراءة والمنفرد يسر به (و) أن (يؤمن مأموم)
جهر (للدعاء ويقول الشاء) سرا أو يستمع لإمامه كافي الروضة كأصلها أو يقول أشهد كما قاله المتولي
والأول أولى ودليله الاتباع رواه الحاكم وأول الشاء إنك تقضي هذا إن سمع الإمام (فإن لم يسمعه قنت) سرا
كبكية الأذكار والدعوات التي لا يسمعه (و) سابعها (سجود مرتين) كل ركعة (بطمأنينة) لخبر المصنف
صلاته (ولو على محمول له) كطرف من غمامته (لم يتحرك بحركته) في قيامه وقعوده لأنه في معنى المنفصل
عنه بخلاف ما يتحرك بحركته لأنه كالجزء منه فإن سجد عليه عامدا عالما بتحريمه بطلت صلاته وإلا فلا
لكن يجب إعادة السجود وخرج بمحمول له ما لو سجد على سرير يتحرك بحركته فلا يضر وله أن يسجد
على عود يديه (وأقله مباشرة بعض جهته) ولو شعرا نابا بها (مصلاه) أي ما يصلي عليه بأن لا يكون عليها
حائل كعصابة فإن كان لم يصح إلا أن يكون لراحة وشق عليه إزالته مشقة شديدة فيصح (ويجب وضع جزء
من ركبتيه و) من (باطن كفيه و) باطن (أصابع قدميه) في السجود لخبر الشيخين أمرت أن أسجد على
سبعة أعظم الجبهة واليدين والركبتين وأطراف القدمين ولا يجب كشفها بل يكره كشف الركبتين كإص
عليه في الأم والاكتهاف بالجزء مع التقييد بالباطن من زيادتي (و) يجب (أن ينال) أي يصيب (مسجده)

أسافله على أعاليه
وأكله أن يكبر لهويه
بلا رفع ويضع ركبتيه
مفرقتين ثم كفيه
حذو منكبيه ناشرا
أصابعه مضمومة للقبلة
ثم جبهته وأنفه ويفرق
قدميه ويرزها من
ذيله ويجافي الرجل فيه
وفي ركوعه ويضم
غيره ويقول سبحان
ربي الأعلى ثلاثا ويزيد
من مرّ اللهم لك
سجدت الخ والدعاء فيه
وجلوس بين سجديته
بطمأنينة ولا يطوله
ولا الاعتدال وشن أن
يكبر ويجلس مفترشا
واضعا كفيه قريبا
من ركبتيه ناشرا
أصابعه قائلا رب
اغفر لي الخ وبعد ثانية
يقوم عنها جلسة خفيفة
وأن يعتمد في قيامه
من سجود وعود على
كفيه وتشهد وصلاة على
النبي صلى الله عليه وسلم
بعده وعود لهما والسلام
إن عقبها سلام

عش في البطي المسبوق
أنه يكسقي بقراءته
وفرق بين المسبوق
في مقام الرخصة فكما
لا يلزمه ما يدرك ركنه
لا يلزمه إذا كان بطيئا
ما زاد عن مقدوره

بفتح الجيم وكسر هاء محل سجوده (ثقل رأسه) فإن سجد على قطن أو نحوه وجب أن يتحامل عليه حتى
ينكسب ويظهر أثره في يدلو فرضت تحت ذلك كما يجب التحامل في بقية الأعضاء وتخصيصهم له بالجهة لدفع
توهم الاكتفاء بالغالب من تمكن وضعها بلا تحامل لا لإخراج بقية الأعضاء كما توهمه الزركشي فقال لا يجب
فيها التحامل (و) أن (يرفع أسافله) أي عجيزته وما حولها (على أعاليه) فلو انعكس أو تساويا لم يجزه لعدم
اسم السجود كما لو أكب على وجهه ومد رجله نعم إن كان به علة لا يمكنه معها السجود إلا كذلك أجزأه
(وأكله أن يكبر لهويه بلا رفع) ليديه (ويضع ركبتيه مفرقتين) قدر شبر (ثم كفيه) مكشوفتين (حذو
منكبيه) للاتباع رواه في التكميل الشيخان وفي عدم الرفع البخاري وفي البقية أبو داود وغيره (ناشرا
أصابعه) مكشوفة (مضمومة) لا مفرجة (للقبلة) للاتباع رواه في النشر والضم البخاري وفي الأخير
البيهقي (ثم يضع) جبهته وأنفه (مكشوفاً) للاتباع رواه أبو داود وغيره ويضعهما معا كما جزم به في الروضة
وأصلها وقال الشيخ أبو حامد كعضو واحد يقدم أيهما شاء (و) أن (يفرق قدميه) بقدر شبر موجها
أصابعهما للقبلة (ويرزها من ذيله) مكشوفتين حيث لا خوف وقولي ويفرق الخ من زيادتي (و) أن (يجافي
الرجل فيه) أي سجوده (وفي ركوعه) بأن يرفع بطنه عن خذييه ومرفقيه عن جنيده للاتباع في رفع
البطن عن الفخذين في السجود والمرفقين عن الجنبين فيه وفي الركوع رواه في الأول أبو داود وفي الثاني
الشيخان وفي الثالث الترمذي وقيس بالأول رفع البطن عن الفخذين في الركوع (ويضم غيره) من امرأة
وخفي بعضهما إلى بعض في الركوع والسجود لأنه أستر لها وأحوط له وفي المجموع عن نص الأم أن المرأة تضم
في جميع الصلاة أي المرفقين إلى الجنبين (و) أن (يقول) المصلي في سجوده (سبحان ربي الأعلى ثلاثا)
للاتباع رواه بغير تثليث مسلم وبه أبو داود (و) أن (يريد من مر) وهو المنفرد وإمام محصورين راضين
بالتطويل وذكر الثاني من زيادتي (اللهم لك سجدت الخ) تتمته كافي الأصل وبك أمنت ولك أسأمت سجد
وجهي للذي خلقه وصوره وشق معمه وبصره أي منفذها تبارك الله أحسن الخالقين للاتباع رواه مسلم
زاد في الروضة بحوله وقوته قبل تبارك الله (و) أن يزيد من مر (الدعاء فيه) لخبر مسلم أقرب ما يكون
العبد من ربه وهو ساجدا كثيرا الدعاء أي في سجودكم والتقييد بمن مر من زيادتي في هذا (و) ثامنها
(جلوس بين سجديته) ولو في نفل (بطمأنينة) لخبر المصلي صلاته (ولا يطوله ولا الاعتدال) لأنها غير
مقصودين لداها بل للفصل وسيأتي حكم تطويلها في باب سجود السهو (وسن) له (أن يكبر) مع رفع
رأسه من سجوده بلا رفع ليديه (و) أن (يجلس مفترشا) كما سيأتي للاتباع رواه في الأول الشيخان وفي الثاني
الترمذي وقال حسن صحيح (واضعا كفيه) على خذييه (قريبا من ركبتيه) بحيث تسانمتها رؤوس الأصابع
(ناشرا أصابعه) مضمومة للقبلة كافي السجود (قائلا رب اغفر لي الخ) تتمته كافي الأصل وراحني واجبرني
وارفعني وارزقني واهدني وعافني للاتباع روى بعضه أبو داود وباقيه ابن ماجه (و) سن (بعد) سجدة
(ثانية) لا بعد سجود تلاوة (يقوم عنها) بأن لا يعقبها تشهد (جلسة خفيفة) تسمى جلسة الاستراحة
للاتباع رواه البخاري وما ورد مما يخالفه غريب ولو صح حمل ليوافق غيره على بيان الجواز (و) سن له
(أن يعتمد في قيامه من سجود وعود على كفيه) أي بطنه على الأرض لأنه أعون له وللاتباع في الثاني
رواه البخاري (و) تاسعها وعاشرها وحادي عشرها (تشهد وصلاة على النبي ﷺ بعده وعود لهما
وللسلام إن عقبها سلام) لما روى الدارقطني والبيهقي بإسناد صحيح عن ابن مسعود قال كنا نقول قبل
أن يفرض علينا التشهد السلام على الله قبل عباده السلام على جبريل السلام على ميكائيل السلام
على فلان فقال النبي ﷺ لا تقولوا السلام على الله فإن الله هو السلام ولكن قولوا التحيات لله الخ
والمراد فرضه في الجلوس آخر الصلاة لما يأتي وهو محلّه فينبهه في الوجوب ومثله الجلوس للصلاة على

النبي ﷺ وللسلام وجوب الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد التشهد ثابت بقوله تعالى صلوا عليه وبالأمري بها في خبر الصحيحين وأولى أحوال وجوبها الصلاة قالوا قد أجمعوا على أنها لا تجب خارجها والمناسب لها منها التشهد آخرها فتجب بعده كما صرح به في المجموع وغيره وهو الموافق لما يأتي في الترتيب وأما عدم ذكر الثلاثة في خبر المسمى صلاته فمحمول على أنها كانت معلومة له ولهذا لم يذكر له النية والسلام (وإلا) أي وإن لم يعقبها سلام (فسنة) فلا تجب لأنه ﷺ قام من ركعتين من الظهر ولم يجلس فلما قضى صلاته كبر وهو جالس فسجد سجدتين قبل السلام ثم سلم رواه الشيخان دل عدم تداركه على عدم وجوب شيء منها وقولي بعده أولى مما ذكره وذكر القعود للصلاة على النبي ﷺ وللسلام من زيادتي (كصلاة على الآل) فإنها سنة (في) تشهد (آخر) للأمر به في خبر الشيخين دون أول لبنائه على التخفيف (وكيف قعد) في قعدات الصلاة (جازو) لكن (سن في) قعود (غير) تشهد (آخر) لا يعقبه سجود (كقعود بين السجدتين أو للاستراحة أو للتشهد الأول أو الآخر لكن يعقبه سجود سهو) (اقتراش) بأن يجلس على كعب يسراه بحيث يلي ظهرها الأرض (وينصب يمينه ويضع أطراف أصابعه) منها (للقبلة وفي الآخر) وهو الذي لا يعقبه سجود (تورك) وهو كالاقتراش لكن يخرج يسراه من جهة يمينه ويلصق وركه بالأرض) للاتباع في بعض ذلك رواه البخاري وغيره وقياسا في البقية والحكمة في ذلك أن المصلي مستوفز في الأول للحركة بيدنه بخلافه في الثاني والحركة عن الاقتراش أهون وتعبيري بسن الخ أعم من قوله ويسن في الأول الخ (و) ممن (أن يضع في قعود تشهديه يديه على طرف ركبتيه) بأن يضع يسراه على طرف اليسرى بحيث تسميته رؤوسها ويضع يمينه على طرف اليمنى وهذه من زيادتي (ناشرا أصابع يسراه) بضم بأن لا يفرج بينها لتتوجه كلها إلى القبلة (قابضها من يمينه إلا المسبحة) بكسر الباء وهي التي تلى الإبهام فیرسلها (ويرفعها) مع إمالتها قليلا (عند قوله إلا الله) للاتباع في ذلك في غير الضم رواه مسلم وغيره ويدبر رفقها ويقصد من ابتدائه بهزمة إلا الله أن العبود واحد فيجمع في توحيده بين اعتقاده وقوله وفعله (ولا يحركها) للاتباع رواه أبو داود فلو حركها كره ولم تبطل صلاته (والأفضل قبض الإبهام بجنبها) بأن يضعها تحتها على طرف راحته للاتباع رواه مسلم فلو أرسلها معها أو قبضها فوق الوسطى أو حلق بينها برأسها أو بوضع أتملة الوسطى بين عقدتي الإبهام أتى بالسنة لكن ما ذكر أفضل (وأكمل التشهد مشهور) ورد فيه أخبار صحيحة اختار الإمام الشافعي رضي الله عنه منها خبر ابن عباس قال كان رسول الله ﷺ يعلمنا التشهد فكان يقول التحيات المباركات الصلوات الطيبات لله السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمدا رسول الله رواه مسلم (وأقله) مارواه الإمام الشافعي والترمذي وقال فيه حسن صحيح (التحيات لله سلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته) أي عليك (سلام علينا وعلى عباد الله الصالحين) وهم القائمون بما عليهم من حقوق الله تعالى وحقوق العباد (أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله) أن محمدا (عبده ورسوله) وهو من زيادتي إذ ما بعد التحيات من الكلمات الثلاث توابع لها وقد سقطت أولها في خبر غير ابن عباس وجاء في خبره سلام في الموضعين بالتثنية وتعريفه أولى من تكثيره لكثرة في الأخبار وكلام الإمام الشافعي وزيادته وموافقه سلام التحليل والتحية ما يحيا به من سلام وغيره والقصد الثناء على الله تعالى بأنه مالك لجميع التحيات من الخلق والمباركات الناميات والصلوات المكتوبات الخمس وقيل الدعاء بخير والطيبات الصالحات للثناء على الله تعالى وفي باب الأذان من الرافعي أنه ﷺ كان يقول في تشهده وأشهد أني رسول الله ولولا أني بترتيب التشهد قال في الروضة كأصلها نظر إن غير تغيير أمبطل الله معنى لم يحسب ما جاء به وإن تعمد بطلت صلاته وإن لم يبطل المعنى أجزأه على المذهب (وأقل الصلاة على النبي) صلى

وآله وأكملها اللهم صل على محمد وعلى آل محمد الخ وهو سنة في آخر كدعاء بعده ومأثوره أفضل ومنه اللهم اغفر لي ما قدمت الخ وأنت لا يزيد إمام على قدر التشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ومن عجز عنها أو عجز دعاء وذكر مأثورين ترجم . وسلام وأقله السلام عليكم وعكسه وأكمله السلام عليكم ورحمة الله مرتين يمينا فشمالا ملتفتا فيهما حتى يرى خذه الأيمن فالأيسر ناويا السلام على من التفت إليه من ملائكة ومؤمني إنس وجن وينويه على من خلفه وأمامه بأيهما شاء ومأموم الرد على من سلم عليه

الثانية مسبوقا في جميع الركعات وذلك بأن تكون سرعة الإمام بحيث لا يدرك المأموم معها ما يسع الفاتحة بالوسط المعتدل ولا في ركعة سواء كان المأموم بطيئا أولا معتدلا أو سريعا خلافا لمن قصر التصوير على البطيء وأعله نظر لقرب

الله عليه وسلم (وآله اللهم صل على محمد وآله) ونحوه صلى الله على محمد دون أحمد وأعلى عليه على الصحيح (وأكملها اللهم صل على محمد وعلى آل محمد الخ) أي كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم إنك حميد مجيد وفي بعض طرق الحديث زيادة على ذلك ونقص عنه وآل إبراهيم إسماعيل وإسحاق وأولادها وخص إبراهيم بالذكور لأن الرحمة والبركة لم تجتمع للنبي غيره قال تعالى رحمة الله وبركاته عليكم أهل البيت وحيد بمعنى محمود ومجيد بمعنى ماجد وهو من كمل شرفا وكرما (وهو) أي الأكمل (سنة في) تشهد (آخر) لافي أول لبنائه على التخفيف كما مر (كدعاء) من المصلي بدني أو دنيوي فإنه سنة (بعده) أي بعد التشهد الآخر بما اتصل به من الصلاة المذكورة لخبر إذا قعد أحكم في الصلاة فليقل التحيات لله إلى آخرها ثم ليتخير من المسئلة ما شاء أو ما أحبه رواه مسلم وروى البخاري ثم ليتخير من الدعاء أعجبه إليه فيدعوه أما التشهد الأول فلا يسن بعده الدعاء لما مر (ومأثوره) أي من قوله عن النبي ﷺ (أفضل) من غيره (ومنه اللهم اغفر لي ما قدمت الخ) أي وما أخرت وما أسرت وما أعلنت وما أسرفت وما أنت أعلم به مني أنت المقدم وأنت المؤخر لا إله إلا أنت للاتباع رواه مسلم وروى أيضا كالبخاري اللهم إني أعوذ بك من عذاب القبر ومن عذاب النار ومن فتنة المحيا والممات ومن فتنة المسيح الدجال ، وروى البخاري اللهم إني ظلمت نفسي ظلما كثيرا ولا يغفر الذنوب إلا أنت فاغفر لي مغفرة من عندك وارحمني إنك أنت الغفور الرحيم (و) سن (أن لا يزيد إمام على قدر التشهد والصلاة على النبي ﷺ) لكن الأفضل كما في الروضة كأصلها أن يكون أقل منها لأنه تبع لها فإن زاد عليها لم يضر لكن يكره له التطويل بغير رضا المأمومين وخرج بالتقييد بالإمام غيره فيطيل ما أراد ما لم يخف وقوعه به في سهو كما جزم به جمع ونص عليه في الأم وقال فإن لم يزد على ذلك كرهته ومن جزم به النووي في مجموعه فإنه ذكر النص ولم يخالفه (ومن عجز عنها أو عجز عن دعاء وذكر مأثورين) كالتشهد الأول والصلاة على النبي ﷺ بعده والقنوت وتكبيرات الانتقال والتسبيحات (ترجم) عنها وجوبا في الواجب ونوبا في المأثور بأي لغة شاء لعذره بخلاف القادر ويجب في الواجب التعلم إن قدر عليه ولو بالسفر كما مر نظيره في تكبير التحريم فلو ترجم القادر بطلت صلاته أما غير المأثورين بأن اخترع دعاء وذكر بالعجمية في الصلاة فلا يجوز كما نقله الرافعي عن الإمام تصريحاً في الأولى واقصر عليها في الروضة وإشعاراً في الثانية بل تبطل به صلاته فتعبري بالمأثور أولى من تعبيره بالمندوب (و) ثاني عشرها (سلام) لخبر مسلم حريمها التكبير وتحليلها التسليم (وأقله السلام عليكم أو عكسه) وهو عليكم السلام لتأديته معنى ما قبله لكنه مكروه وهذا من زيادتي فلا يجزئ نحو سلام عليكم لعدم وروده بل هو مبطل إن تعمد (وأكمل السلام عليكم ورحمة الله مرتين) مرة (شمالا ملتفتا فيهما حتى يرى خذه الأيمن) في الأولى (فالأيسر) في الثانية للاتباع في ذلك رواه ابن حبان وغيره وابتدئ السلام فيها مسوجه القبلة وينيه مع تمام الالتفات (ناويا السلام على من التفت) هو (إليه من ملائكة ومؤمني إنس وجن) أي ينويه بركة اليمين على من عن يمينه وبركة اليسار على من عن يساره (وينويه على من خلفه وأمامه بأيهما شاء) والأولى أولى (و) ينوي (مأموم الرد على من سلم عليه) من إمام ومأموم فينويه على من على يمين المسلم بالتسليمة الثانية ومن على يساره بالأولى ومن خلفه وأمامه بأيهما شاء والأصل في ذلك خبر على كرم الله وجهه كان النبي ﷺ يصلي قبل الظهر أربعاً وبعدها أربعاً وقبل العصر أربع ركعات يفصل بينهم بالتسليم على الملائكة المقربين والنبیین ومن معهم من السليين والمؤمنين رواه الترمذي وحسنه وخبر سمرة أمرنا رسول الله ﷺ أن رد على الإمام وأن تتحاب وأن يسلم بعضنا على بعض رواه أبو داود وغيره ويس للمأموم كافي التحقيق أن لا يسلم إلا بعد فراغ الإمام من تسليمته والتقييد بالمؤمنين مع ذكر

وسن نية خروج .

وترتيب كما ذكر فان
تعهد تركه بفعل أو سلام
بطلت أو سها فما بعد
متركه لغو فإن تذكر
قبل فعل مثله فعله وإلا
أجزأه وتدارك الباقي
فلو علم في آخر صلاته
ترك سجدة من آخره
سجد ثم تشهد أو من
غيرها أو شك لزمره ركعة
أو علم في قيام ثانية ترك
سجدة فإن كان جلس
بعد سجدة سجدة
وإلا فليجلس مطمئنا
ثم يسجد أو في آخر
رباعية ترك سجدين
أو ثلاث جهل محلها
وجبر ركعتان أو أربع
فسجدة ثم ركعتان أو
خمس أو ست فثلاث أو
سبع جهل محلها فسجدة
ثم ثلاث . ولا يكره
تغميض عينيه إن لم
يخف ضررا وسن
إدامة نظر محل سجود
وخشوع وتدبر قراءة
وذكرو دخول صلاته
بنشاط وفراغ قلب
وقبض يمين كوع يسار
تحت صدره وذكر
التصوير فيه واستوجه
الشيخ طب وتبعه سم
أن المأموم في الصورتين
سوافق احتياطاً لوجوب
الفاحشة مع بعد أن من
أدرك ما يسع فاتحته

سلام الإمام على غير المقتدين من أمامه وخلفه وسلام غيره على من أمامه وخلفه ومعذ كر رد المأموم على غير
الإمام من زيادتي (وسن نية خروج) من الصلاة بالتسليمة الأولى خروجاً من الخلاف في وجوبها والتصريح
بالنية من زيادتي (و) ثالث عشرها (ترتيب) بين الأركان المتقدمة (كاذكر) في عددها المشتمل على قرن
النية بالتكبير وجعلها مع القراءة في القيام وجعل التشهد والصلاة على النبي ﷺ والسلام في القعود
فالترتيب مراد فيها عدا ذلك ومنه الصلاة على النبي ﷺ فإنها بعد التشهد كما مر وعدده من الأركان
بمعنى الفروض صحيح وبمعنى الإجزاء فيه تغليب ودليل وجوبه الاتباع مع خبر صلوا كما رأيتموني أصلي
(فإن تعمد تركه) بتقديم ركن (فعل) هو أعم من قوله بأن مسجد قبل ركوعه (أو سلام) من زيادتي كأن
ركع قبل قراءته أو مسجد أو سلم قبل ركوعه (بطلت) صلاته لتلاعبه بخلاف تقديم قولي غير سلام كأن
صلى على النبي ﷺ قبل التشهد أو تشهد قبل السجود فيعيد ما قدمه (أو سهاً) فعله (بعد متركه لغو)
لوقوعه في غير محله (فان تذكر) متركه (قبل فعل مثله فعله وإلا) أي وإن لم يتذكره حتى فعل مثله في
ركعة أخرى (أجزأه) عن متركه (وتدارك الباقي) من صلاته نعم إن لم يكن للثلث من الصلاة كسجود تلاوة
لم يجزه (فلو علم في آخر صلاته) أو بعد سلامه ولم يطل الفصل (ترك سجدة من) ركعة (آخره سجدة ثم تشهد)
لوقوع تشهد قبل محله (أو من غيرها أو شك) في أنها من آخره أو من غيرها (لزمره ركعة) فيهما لأن
الهاقصة كملت بسجدة من التي بعدها ولغا بقاها في الأولى وأخذ بالأحوط في الثانية (أو علم في قيام ثانية) مثلاً
(ترك سجدة) من الأولى (فان كان جلس بعد سجدة) التي فعلها ولو بنية جلوس بعد استراحة (سجد) من
قيامه اكتفاء بجلوسه (وإلا) أي وإن لم يكن جلس بعد سجدة (فليجلس مطمئناً) ليأتي بالركن بهيئته
(ثم يسجد أو) علم (في آخر رباعية ترك سجدين أو ثلاث جهل محلها) أي الخمس فيهما (وجبر ركعتان)
أخذاً بالأسوأ وفي المسئلة الأولى ترك سجدة من الركعة الأولى وسجدة من الثالثة فيجبران بالثانية والرابعة
ويلغو باقيا وفي المسئلة الثانية ترك ذلك وسجدة من ركعة أخرى (أو أربع) جهل محلها (فسجدة) تجب
(ثم ركعتان) لاحتمال أنه ترك سجدين من الأولى وسجدة من الثانية وسجدة من الرابعة فالحاصل له
ركعتان إلا سجدة إذا الأولى تم بسجدين من الثانية والثالثة والرابعة ناقصة سجدة فيتمها ويأتي بركتين
(أو خمس أو ست) جهل محلها (فثلاث) أي ثلاث ركعات لاحتمال أنه في الخمس ترك سجدين من الأولى
وسجدين من الثانية وسجدة من الثالثة فتم الأولى بسجدين من الثالثة والرابعة وأنه في الست ترك
سجدين من كل ثلاث ركعات (أو سبع جهل محلها فسجدة ثم ثلاث) أي ثلاث ركعات لأن الحاصل له
ركعة إلا سجدة وفي ثمان سجعات تجب سجدتان وثلاث ركعات ويتصور بترك طمأنينة أو بسجود على
عمامة أو كالعلم بترك ما ذكر الشك فيه (ولا يكره) على المختار عنده (تغميض عينيه إن لم يخف) منه (ضرراً)
إذ لم يرد فيه نهى فان خافه كره (وسن إدامة نظر محل سجوده) لأنها أقرب إلى الخشوع نعم يسن كما في
الجموع في التشبه أن لا يحاوز بصره إشارته لحديث فيه (وخشوع) وهو حضور القلب وسكون الجوارح
لآية قد أفلح المؤمنون الذين هم في صلاتهم خاشعون (وتدبر قراءة) أي تأملها قال الله تعالى كتاب أنزلناه
إليك مبارك ليدبروا آياته (و) تدبر (ذكر) قياساً على القراءة (ودخول صلاته بنشاط) للذم على ضد ذلك
قال تعالى وإذا قاموا إلى الصلاة قاموا كسالى (وفراغ قلب) من الشواغل لأنه أقرب إلى الخشوع (وقبض)
في قيام أو بدله (يمين كوع يسار) وبعض ساعدها ورسغها (تحت صدره) فوق سرته للاتباع روى
بعضه مسلم وبعضه ابن خزيمة والباقي أبو داود وقيل يتخير بين بسط أصابع اليمين في عرض المفصل وبين
نشرها صوب الصدر والقصد من القبض المذكور تسكين اليدين فإن أرسلهما ولم يبعث فلا بأس نص عليه
في الأم والكوع وهو من زيادتي العظم الذي يلي إبهام اليد والرسع والمفصل بين الكف والساعد (وذكر

ودعاء) وهو من زيادتي (بعدها) أى الصلاة كان النبي ﷺ إذا سلم منها قال لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد يحيي ويميت وهو على كل شيء قدير اللهم لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت ولا ينفع ذا الجدمك الجد رواه الشيخان وقال ﷺ من سبح الله دبر كل صلاة ثلاثا وثلاثين وحمد الله ثلاثا وثلاثين وكبر الله ثلاثا وثلاثين ثم قال تمام المائة لا إله إلا الله وحده لا شريك له إلى قوله قدير غفرت خطاياهم وإن كانت مثل زبد البحر وكان ﷺ إذا انصرف من صلاته استغفر الله ثلاثا وقال اللهم أنت السلام ومنك السلام تباركت يا ذا الجلال والإكرام رواها مسلم وسئل النبي ﷺ أى الدعاء أسمع أى أقرب إلى الإجابة قال جوف الليل ودبر الصلوات المكتوبات رواه الترمذي ويكون كل منهما سرا لكن يجزئهما إمام يريد تعليم مأمومين فإذا تعلموا أسر (وانتقال لصلاة من محل أخرى) تكثر لمواضع السجود فانها تشهد له وتعبى بذلك أعم من قوله وأن ينتقل للنفل من موضع فرضه قال في المجموع وغيره فإن لم ينتقل فليفصل بكلام إنسان (و) انتقاله (لنفل في بيته أفضل) لخبر الصحيحين صلوا أيها الناس في بيوتكم فإن أفضل الصلاة صلاة المرء في بيته إلا المكتوبة ويستثنى نفل يوم الجمعة قبلها وركعتا الطواف وركعتا الإحرام حيث كان في الليقات مسجد وزيد عليها صور ذكرتها في شرح الروض (ومكث رجال لينصرف غيرهم) من نساء وخنائى للاتباع في النساء رواه البخارى وقيس بين الخنائى وذكرهم من زيادتي والقياس مكثهم لينصرفوا وانصرفهم بعدهن فرادى وهذا أولى من قول المهمات والقياس استحباب انصرفهم فرادى إيا قبل النساء أو بعدهن (وانصراف لجهة حاجة) له أى جهة كانت (وإلا فيمين) بالجر أى وإن لم يكن للمصلى حاجة فينصرف لجهة يمينه لأنها أفضل (وتنقضى قدوة بسلام إمام) التسليمة الأولى لخروجه من الصلاة بها فلو سلم المأموم قبلها عمدا بطلت صلاته إن لم ينو المفارقة (فلمأموم) موافق (أن يشتغل بدعاء ونحوه) كسجود سهو لا تقطع القدوة (ثم يسلم) وله أن يسلم في الحال أما المسبوق فإن كان جلوسه مع الإمام في محل تشهد الأول فكذلك مع كراهة تطويله والا فيقوم فوراً بعد التسليمة الثانية فإن قعد عمدا علما بالتحريم بطلت صلاته (ولو اقتصر: إمامه على تسليمة سلم) هو (ثنتين) إحرزا للفضيلة الثانية ولخروجه عن متابعتة بالأولى بخلاف التشهد الأول لو تركه إمامه لا يأتى به لوجوب متابعتة قبل السلام (ولو مكث) بعدها ذكر ودعاء (فالأفضل جعل يمينه إليهم) ويساره إلى المحراب للاتباع رواه مسلم وهذا من زيادتي وصرح به في المجموع .

باب بالتنوين

(شروط الصلاة) جمع شرط بالإسكان وهو لغة تعليق أمر بأمر كل منهما في المستقبل ويعبر عنه بإلزام الشيء والتزامه واصطلاحا يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لئلا يفسد شرط الصلاة ما يتوقف عليها صحة الصلاة وليست منها وهى تسعة بالاكْتفاء عن الإسلام بظهر الحدث ويجعل انتفاء المانع شرطا تجوزا على ما في المجموع وحقيقة على ما مال إليه الرافعى : أحدها (معرفة) دخول (وقت) يقينا أو ظنا فمن صلى بدونها لم تصح صلاته وإن وقعت في الوقت (و) ثانيها (توجه) للقبلة وقد تقدم بيانه مع ما قبله في كتاب الصلاة (و) ثالثها (ستر عورة) ولو خاليا في ظلمة (بما) أى يحرم (يمنع إدراك لونهما من أعلى وجوانب) لهما لمن أسفلهما فلو ريت من ذيله كأن كان بعلو والرأى أسفل لم يضر ذلك (ولو) سترها (بطين ونحوه) كدر (كأصاف متراكم بحضرة) فعلم أنه يجب التطيين أو نحوه على فاقد الثوب ونحوه وأنه لو كان بحيث ترى عورته من طوقه في ركوع أو غيره بطلت عندهما فيلزمه أو يشد وسطه ونحوه من زيادتي (وعورة رجل) حرا كان أو غيره (ومن بها رق) ولو بمبعضة (ما بين سره وركبة) لخبر البيهقي وإذا زوج أحدكم أمته عبده أو أجيده فلا تنتظر الأمة إلى عورته والعورة ما بين السرة والركبة وقيس بالرجل من بها رق بجامع أن

لصلاة من محل أخرى ولنفل في بيته أفضل ومكث رجال لينصرف غيرهم وانصراف لجهة حاجة وإلا فيمين وتنقضى قدوة بسلام إمام فلمأموم أن يشتغل بدعاء ونحوه ثم يسلم ولو اقتصر إمامه على تسليمة سلم ثنتين ولو مكث فالأفضل جعل يمينه إليهم .

باب

شروط الصلاة معرفة وقت وتوجه وستر عورة بما يمنع إدراك لونها من أعلى وجوانب ولو بطين ونحوه كدر وعورة رجل ومن بها رق ما بين سرة وركبة ،

أو فاتحة إمامه يكون مسبوقا كما بعد ذلك في البطيء الموافق وعلى هذا فالموافق من أدرك ما يسع الفاتحة بالوسط المعتدل إن لم يكن الإمام أو المأموم سريعا أو بالقراءة السريعة إن كان أحدهما سريعا والمسبوق من ليس كذلك ومنه من أدرك ما يسع الفاتحة بالقراءة السريعة ولم يكن هو ولا الإمام سريعا لأنه حينئذ لم يدرك ما يسع

وحررة غير وجه وكفين

وخنثى كأنثى وله ستر
بعضها بيد ، فان وجد
كافيه قدم سوأتيه ثم قبله
وعلم بكيفيتها وطهر
حدث فإن سبقه
بطلت وتبطل بمناف
عرض لا بلا تقصير
ودفعه حالا وطهر
نجس في محمول وبدن
وملاقيهما ، ولو نجس
بعض شيء منها وجهل
وجب غسل كله ولو
غسل بعض نجس ثم باقيه
فان غسل مع مجاوره
طهر وإلا فغير المجاور
ولا تصح صلاة نحو
قابس طرف متصل
بنجس ولا يضر نجس
يحاذيه ولو وصل عظمه
لحاجة بنجس لا يصلح
غيره عذر وإلا وجب
نزع إن أمن ضررا
بيسح التيمم ولم يمت
وعفى عن محل استجاره

فاتحته ولا فاتحة إمامه
وانظر إذا أدرك
السريع بعض الفاتحة
هل يلزمه هذا
البعض بمقتضى سرعته
لاعتبارها عند إدراكه
ما يسع الكل أو يلزمه
بمقتضى الوسط المعتدل
لانضباطه مع ما فيه
من التخفيف المناسب
لمقام الرخصة وفي كلام
سم ما يفيد الثاني هذا

رأس كل منهما ليس بعورة وتعبرى بذلك أعم من تعبيره بالأمة (و) عورة (حررة غير وجه وكفين) ظهرها
وبطنها إلى الكوعين لقوله تعالى ولا يبدن زينتهن إلا ما ظهر منها وهو مفسر بالوجه والكفين وإعالم يكونا
عورة لأن الحاجة تدعو إلى إرازهما (وخنثى كأنثى) رقا وحرية وهذا من زيادتي فلو اقتصر الخنثى الحر
على ستر ما بين سرته وركبته لم تصح صلاته (وله) أى الصلى (ستر بعضها بيد) لحصول مقصود الستر (فإن
وجد كافيه) أى بعضها (قدم) وجوبا (سوأتيه) أى قبله ودبره لأنها أحش من غيرها ومميا سوأتين
لأن انكشافهما يسوء صاحبهما (ثم) إن لم يكفهما قدم (قبله) لأنه متوجه به إلى القبلة فكان ستره أهم تنظيمها
ولأن الدبر مستور غالباً بالآلين (و) رابعها وهو من زيادتي (علم بكيفيتها) أى الصلاة بأن يعلم فرضيتها ويميز
فروضها من سننها نعم إن اعتقدها كلها فرضاً أو بعضها ولم يعز وكان عامياً ولم يقصد نفلاً بفرض صحت (و)
خامسها (طهر حدث) عند القدرة فلا تعقد صلاة محدث (فإن سبقه) الحدث بعد إحرامه متطهراً (بطلت)
صلاته لبطلان طهارته كمالو تعمده (وتبطل) أيضاً (بمناف) لها (عرض) كانهاء مدة خف وتنجس ثوب أو
بدن بما لا يعفى عنه (لا) إن عرض (بلا تقصير) من الصلى كأن كشف الریح عورته أو وقع على ثوبه نجس
رطب أو يابس (ودفعه حالا) بأن ستر العورة وألقى الثوب في الرطب ونفضه في اليابس فلا تبطل صلاته ويفتقر
هذا العارض اليسير (و) سادسها (طهر نجس) لا يعفى عنه (في محمول وبدن وملاقيهما) فلا تصح الصلاة
معه في واحد منها وتعبرى بالمحمول والملاقى أعم من تعبيره بالثوب والمكان وإن فهم المراد بما يأتي (ولو
نجس) بفتح الجيم وكسرهما (بعض شيء منها) أى من الثلاثة (وجهل) ذلك البعض في جميع الشيء (وجب
غسل كله) لتصح صلاته معه إذ الأصل بقاء النجاسة ما بقى جزء منه بلا غسل وعلم بذلك أنه لو ظن بجتهاد
طرف من ذلك نجسا لم يكف غسله لأن الواحد ليس محلاً للاجتهاد بل يجب غسل الجميع حتى لو تنجس أحد
كمين وجهله وجب غسلهما فلو فصلهما أو أحدهما كفى غسل ما ظن نجاسته بالاجتهاد كالثوبين ولو كان
النجس في مقدم الثوب مثلاً وجهل محله وجب غسل مقدمه فقط (ولو غسل بعض نجس) كثوب (ثم)
غسل (بأقيه فان غسل مع مجاوره) مما غسل أولاً (طهر) كله (وإلا) بأن غسل دون مجاوره (فغير المجاور)
يطهر والمجاور نجس بملاقاته وهو رطب للنجس وإعالم بنجس بالمجاور ومجاوره الرطب وهكذا لأن نجاسة
المجاور لا تتعدى إلى ما بعده كالسمن الجامد ينجس منه ما حول النجاسة فقط وتعبرى ببعض أعم من
تعبيره بنصف (ولا تصح صلاة نحو قابض) كشاديد أو نحوها (طرف) شيء كحبل (متصل بنجس) وإن لم
يتحرك بحركته لأنه حامل لمتصل بنجس فكأنه حامل له فلا يضر جعل طرفه تحت رجله وإن تحرك بحركته
لعدم حمله له ولو كان طرفه متصلاً بساجور كلب وهو ما يجعل في عنقه أو بجاربه نجس في محل آخر بطلت
صلاته على الأصح قال في المجموع ولو حبس بمكان نجس صلى وتحافى عن النجس قدر ما يمكنه ولا يجوز وضع
جبهته بالأرض بل ينحن للسجود إلى قدر لو زاد عليه لاقى النجس ثم يعيد ونحو من زيادتي (ولا يضر نجس
يحاذيه) لعدم ملاقاته وقولي يحاذيه أعم من قوله يحاذي صدره في الركوع والسجود (ولو وصل عظمه)
بقيد زده بقولي (لحاجة) إلى وصله (بنجس) من عظم (لا يصلح) للوصل (غيره) هو أولى من قوله لفقده
الظاهر (عذر) في ذلك فتصح صلاته معه قال في الروضة كأصلها ولا يلزمه نزع إذا وجد الطاهر قال السبكي
تبعا للإمام وغيره إلا إذا لم يخف من النزع ضررا (وإلا) بأن لم يحتاج أو وجد صالحا غيره من غير آدمي
(وجب) عليه (نزع) أى النجس وإن اكتسى الحمار (إن أمن) من نزع (ضررا) بيسح التيمم ولم يمت لحمله
نجسا تعدى بحمله مع تمكنه من إزالته كوصل المرأة شعرها بشعر نجس فإن امتنع لزم الحاكم نزع لأنه مما
تدخله النيابة كرد المغصوب فإن لم يأمن الضرر أو مات قبل النزع لم يجب نزعه رعاية لخوف الضرر في الأول
ولعدم الحاجة إليه في الثاني نزال التكليف (وعفى عن محل استجاره) في الصلاة ولو عرق لجواز الاقتصار

الاحتراز عنه غالبا من طين شارع نجس يقينا ويختلف وقتا ومحل من ثوب وبدن ودم نحو براغيث ودماميل ودم فصد وحجم بمحلبها وونيم ذباب إلا إن كثر بفعله وقيل دم أجنبي لا نحو كلب وكالدم قيسح وصديد وماء قروح ومتنفظله ريح ولو صلى بنجس لم يعلمه أو نسي وجبت الإعادة وترك نطق فتبطل بحرفين ولو في نحو تنجس وبحرف مفهم أو محدود ولو مكرها لا بقليل كلام ناسيا لها أو سبق لسانه أو جهل تحريمه وقرب إسلامه أو بعد عن العلماء ولا بتنجس لتعذر ركن قولي ولا بقليل نحوه لغلبة ولا بذكر ودعاء إلا أن يخاطب ولا بنظم قرآن بقصد تفهيم وقراءة ولا بسكوت

ما عليه الجمهور وقيل للموافق من أدرك ما يسع الفاتحة بقراءته مطلقا وقيل بقراءة الإمام مطلقا والمسبوق بخلافه ويلزم على الأول أن البطيء إذا لم يدرك ما يسع الفاتحة بقراءته يكون مسبوقا وإن أدرك ما يسعها بالوسط

فيه على الحبر (في حقه) لا في حق غيره فلو حمل مستجمر في صلاته بطلت إذ لا حاجة إلى حملها فيها (و) عني (عما عسر) هو أولى من قوله يتعذر (الاحتراز منه غالبا من طين شارع نجس يقينا) لعسر تجنبه بخلاف مالا يعسر الاحتراز منه غالبا (ويختلف) المفعول عنه (وقتا ومحل من ثوب وبدن) فيعني في زمن الشتاء عما لا يعني عنه في زمن الصيف وفي الذيل والرجل عمالا يعني عنه في السك واليد أما الشوارع التي لم تتقن نجاستها فيحكم بطلها رتبه وإن ظن نجاستها عملا بالأصل (و) عني عن (دم نحو براغيث ودماميل) كقمل وجروح (ودم فصد وحجم بمحلبها وونيم ذباب) أي روثه وإن كثر ذلك ولو بانتشار عرق لعموم البلوى بذلك (لا إن كثر بفعله) من زيادتي فإن كثر بفعله كأن قتل براغيث أو عصر الدم لم يعف عن الكثير عرفا كما هو حاصل كلام الرافعي والمجموع والعفو عن الكثير في المذكورات مقيد باليس لما قال في التحقيق لو حمل ثوب براغيث أو صلى عليه إن كثر دمه ضرر وإفلا ومثله ما لو كان زائدا على تمام لباسه قاله القاضي ويقاس بذلك البقية واعلم أن دم البراغيث رشحات تنصها من بدن الإنسان ثم تمجها وليس لها دم في نفسها ذكره الإمام وغيره وتعيير بما ذكر أعظم مما عير به (و) عني عن (قليل دم أجنبي) لعسر تجنبه بخلاف كثيره ويعرفان بالعرف (لا) عن قليل دم (نحو كلب) لغلظه وهذا من زيادتي وصرح به صاحب البيان ونقله عنه في المجموع وأقره (وكالدم) فيأذكر (قيح) وهو مودة لا يخالطها دم (وصديد) وهو ماء رقيق يخالطه دم لأنه أصلهما (وماء جروح ومتنفظله ريح) قياسا على القيح والصديد أماماء لا ريح له فظاهر كالعرق خلافا للرافعي (ولو صلى بنجس) غير مفعول عنه (لم يعلمه أو) علمه ثم (نسي) فصلي ثم تذكر (وجبت الإعادة) في الوقت أو بعده لتفريطه بترك التطهير وتجب إعادة كل صلاة يتقن فعلها مع النجس بخلاف ما احتمل حدوثه بعدها فلا تجب إعادة السكت تسن كقوله في المجموع (و) سابعا (ترك نطق) عمدا بغير قرآن وذكر ودعاء على ماسياتي (فتبطل بحرفين) أنهم ما ولا كتم وعن (ولو في نحو تنجس) كضحك وبكاء وأنين ونفخ وسعال وعطاس فهو أعظم مما عير به (وبحرف مفهم) كق من الوقاية وإن أخطأ بخذف هاء السكت (أو) حرف (محدود) لأن المدة ألف أو واو أو ياء سواء كان ذلك لمصلحة الصلاة كأن قام إمامه لاندق قال له أقعد أم لا والأصل في ذلك خبر مسلم إن هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس والكلام يقع على المفهم وغيره الذي هو حرفان وتخصيصه بالمفهم اصطلاح للنجاة ويستثنى من ذلك إجابة النبي ﷺ في حياته ممن ناداه والتلفظ بقربة كندرو عتق بالتعليق وخطاب (ولو) كان الناطق بذلك (مكرها) لندرة الإكراه فيها (لا بقليل كلام) حالة كونه (ناسيا لها) أي الصلاة (أو سبق) إليه (لسانه أو جهل تحريمه) فيها وإن علم تحريم جنس الكلام فيها (وقرب إسلامه أو بعد عن العلماء) بخلاف من بعد إسلامه وقرب من العلماء لتقصيره بترك التعلم (ولا بتنجس لتعذر ركن قولي) لا لتعذره بجهل لأنه ليس بواجب فلا ضرورة إلى التنجس له (ولا بقليل نحوه) أي نحو التنجس من ضحك وغيره (لغلبة) وخرج بقليله وقليل مامر كثيرهما لأنه يقطع نظم الصلاة وقولي أو بعد عن العلماء من زيادتي وكذا التقيد في الغلبة بالقليل وتعرف القلة والكثرة بالعرف وقولي ركن قولي أعظم وأولى من تعبيره بالقراءة (ولا) تبطل (بذكر ودعاء) غير محرم (إلا أن يخاطب) بهما كقوله لغيره سبحانه ربّي وربك أو لعاطس رحمك الله فتبطل به بخلاف رحمه الله وخطاب الله ورسوله كما علم من أذكار الركوع وغيره وذكر في شرح الروض وغيره زيادتي على ذلك (ولا بنظم قرآن بقصد تفهيم وقراءة) كياحي خذ الكتاب بقوة مفهما به من يستأذن في أخذ شيء أن يأخذه كالمو قصد القراءة فقط فإن قصده فقط أو لم يقصد شيئا بطلت لأنه يشبه كلام الآدميين ولا يكون قرآنا إلا بالقصد وخرج بنظم القرآن ما لو أتى بكلمات منه متوالية مفرداتها فيه دون نظمه كقوله يا إبراهيم سلام كن فتبطل صلاته فإن فرقها وقصد بها القراءة لم تبطل به ثقله في المجموع عن التولي وأقره (ولا بسكوت

تسبيح ولغيره تصفيق
لا يبطن على بطن إن
نابها شيء وترك زيادة
ركن فعلى عمدا وترك
فعل فخشى أو كثر من
غير جنسها عرفا ولاء
لا إن خف أو اشتد
جرب وترك مفطر
وأكل كثير أو يكراه
وسن أن يصلى لنحو جدار
ثم عصا مغروزة ثم
يسط مصلى ثم يخطأ امامه
وطولها ثلثا ذراع وبينها
ثلاثة أذرع فأقل فيسن
دفع مار وحرم مرور
المعتدل وهو وإن جرى
عليه الزركشى في
الحامد بعيد محالف لما
عليه الأصحاب من أنه
موافق ويلزم على
الثاني أن المأموم إذا لم
يدرك ما يسع فاتحة
إمامه البطيء يكون
مسبوqa وإن أدرك
ما يسع الفاتحة بالوسط
المعتدل وهو غير صحيح
ولم يقل به أحد فتعين
الضبط إما بخصوص
القراءة المعتدلة وإما
بها أو بالقراءة السريعة
إذا كان الإمام أو
المأموم سريعا كما
علمت . واختلف فيما
إذا أحرم الشخص
منفردا ومضى زمن
يسع الفاتحة بلا قراءة ثم

طويل) ولو عمدا بلا غرض لأنه لا يحرم هيتها وسيأتي في الباب الآتي أن تطويل الركن القصير يبطل عمده
(وسن لرجل تسبيح) أى قوله سبحانه الله (ولغيره) من امرأة وخنى (تصفيق) بضرب بطن كف أو
ظهرها على ظهر أخرى أو ضرب ظهر كف على بطن أخرى (لا) بضرب (بطن) منها (على بطن) من أخرى
بل إن فعله لاعبا عالما بتحريره بطلت صلاته وإن قل لمنافاته الصلاة وإنما يسن ذلك لها (إن نابها شيء) في
صلاتها كتنبيه إمامها على سهو وإذنها لداخل وإنذارها أعمى خشيا وقوعه في محذور . والأصل في ذلك
خبر الصحيحين من نابها شيء في صلاته فليسبح وإنما التصفيق للنساء ويعتبر في التسبيح أن يقصد به الذكرو لو
مع التفهم كتنبيه السابق في القراءة وتعبيرى بما ذكر أعظم مما عبر به ولو صفق الرجل وسبح غيره جازمع
مخالفتها السنة والمراد بيان التفرقة بينها فيأذ كر لا بيان حكم التنبيه وإلا فإنذار الأعمى ونحوه واجب فإن لم
يحصل الانذار إلا بالكلام أو بالفعل المبطل وجب وتبطل الصلاة به على الأصح (و) ثامنها ترك (زيادة ركن
فعلى عمدا) فتبطل به صلاته لتلاعبه بخلافها سهوا لأنه صلى الله عليه وسلم صلى الظهر خمسا وسجد للسهو ولم
يعدها رواه الشيخان ويغفر القعود اليسير قبل السجود وبعد سجدة التلاوة وسيأتي في صلاة الجماعة أنه
لو اقتدى بمن اعتدل من الركوع أنه يلزمه متابعتها في الزائد وأنه لو ركع أو سجد قبل إمامه وعاد إليه لم يضر
وخرج بالفعل القولى كتركير الفاتحة وسيأتي في الباب الآتي (وترك فعل فخشى) كوثبة فتبطل به ولو سهوا
صلاته لمنافاته لها وهذا أولى من قوله وتبطل بالوثبة الفاحشة (أو) فعل (كثر من غير جنسها) في غير شدة
خوف (عرفا) كثلاث خطوات (ولاء) فتبطل به ولو سهوا صلاته لذلك بخلاف القليل بخطوتين والكثير
المتفرق لأنه صلى الله عليه وسلم وهو حامل أمانة فكان إذا سجد وضعها وإذا قام حملها رواه الشيخان
وكالكثير ما لو نوى ثلاثة أفعال ولاء وفعل واحد منها صرح به العمرانى ويستثنى من القليل الفعل بقصد
اللعب فتبطل به كامر (لا إن خف) الكثير كتحريرك أصابعه مرارا بالحركة كفه في سبحة إلخ قاله بالقليل
فإن حرك كفه فيه ثلاثا ولاء بطلت صلاته (أو اشتد جرب) بأن لا يقدر معه على عدم الحك فلا تبطل بتحريرك
كفه للحك ثلاثا وللضرورة وهذا من زيادتي وبها صرح القاضى وغيره (و) تاسعها (ترك مفطرا) كل
كثير أو يكراه فتبطل بكل منها وإن كان الأول والثالث قليلين كبلع ذوب سكرة والثانى مفرقا سهوا
أو جهلا بجرمته لإشعار الأولين بالأعراض عنها وندور الثالث والضع من الأفعال فتبطل بكثيره وإن لم
يصل إلى الجوف شيء من المعضوغ وتعبيرى بما ذكر أعظم مما عبر به (وسن أن يصلى لنحو جدار) كعمود
(ثم) إن عجز عنه فلنحو (عصا مغروزة) كمتاع للاتباع رواه الشيخان ولخبر استروا في صلاتكم ولو بسهم
رواه الحاكم وقال على شرط مسلم (ثم) إن عجز عن ذلك (يسط مصلى) كسجادة بفتح السين (ثم) إن
عجز عنه (يخطأ امامه) خطأ طولا كما في الروضة روى أبو داود خبر إذا صلى أحدا فليجعل أمام وجهه شيئا
فإن لم يجد فلي نصب عصا فإن لم يكن معه عصا فليخط خطا ثم لا يضره ما مر أمامه وقيس بالخط المصلى وقدم
على الخط لأنه أظهر في المراد (وطولها) أى المذكورات (ثلاثا ذراع) فأكثر (وبينها) أى بينها وبين
المصلى (ثلاثة أذرع فأقل) وذ كر سن الصلاة إلى المذكورات مع اعتبار الترتيب فيها وضبطها بما
ذكر من زيادتي وبذلك صرح في التحقيق وغيره إلا الترتيب في الأولين فهو مقتضى كلام الروضة
وأصلها وصرح به في المجموع والأضبط الأخيرين فهو القياس كما قاله الأسنوى وإذا صلى إلى شيء منها (فيسن)
له ولغيره (دفع مامر) بينه وبينها والمراد بالمصلى والخط منها أعلامها وذلك لخبر الشيخين إذا صلى أحدا ثم إلى
شيء يستره من الناس فأراد أحد أن يحتاز بين يديه فليدفعه فإن أبى فليقاتله فإنما هو شيطان أى معه شيطان
أوهو شيطان الإنس وذ كر سن الدفع لغير مصلى من زيادتي وبه صرح الأسنوى وغيره تفقها (وحرم
مرور) وإن لم يجد المار سبيلا آخر لخبر لو يعلم المار بين يدي المصلى أى إلى السترة ما ذاعليه من الإثم لكان

أن يقف أربعين خريفا خيرا له من أن يمر بين يديه رواه الشيخان إلا من الائم البخاري وإلا خريفا فالزار والتحریم مقيد بما إذا لم يقصر المصلي بصلاته في المكان وإلا كأن وقف بقارة الطريق فلا حرمة بل ولا كراهة كما قاله في الكفاية أخذنا من كلامهم وبما إذا لم يجد المار فرجة أمامه وإلا فلا حرمة بل له خرق الصفوف والمرور بينها ليسد الفرجة كما قاله في الروضة كأصلها وفيها الوصل بالاسترة أو تباعد عنها أي أو لم يسكن بالصفة المذكورة فليس له الدفع لتقصيره ولا يحرم المرور بين يديه لكن الأولى تركه فقله في غير هالكن يكره محمول على الكراهة غير الشديدة قال وإذا صلى إلى شرة فالسنة أن يجعلها مقابلة ليمينه أو شماله ولا يصمد لها بضم الميم أي يجعلها تلقاء وجهه (وكره التفات) فيها لوجهه خبر عائشة سألت رسول الله ﷺ عن الالتفات في الصلاة فقال هو الاختلاس يختلسه الشيطان من صلاة العبد رواه البخاري (وتغطية فم) للنهي عنه رواه ابن حبان وغيره وصححه (وقيام على رجل) واحدة لأنه تكلف ينافي الخشوع (لالحاجة) في الثلاثة فإن كان لها لم يكره وقدروى مسلم خبر أنه ﷺ اشتكى فصلينا وراءه وهو جالس فالتفت إلى نافر آتيا فإشار إلينا الحديث ولخبر إذا تشاب أحدكم فليمسك يده على فيه فإن الشيطان يدخل فتأخري للحاجة عن الثلاثة أولى من تقديم الأصل له على الأخير منها بل يجعل قيدا أيضا فيما يأتي أوفى بعضه (ونظر نحو سماء) بما يليه كثوب له أعلام وذلك لخبر البخاري ما بال أقوام يرفعون أبصارهم إلى السماء في صلاتهم لينتبهن عن ذلك أولئخطفن أبصارهم وخبر الشيخين كان النبي ﷺ يصلي وعليه خميصة ذات أعلام فلما فرغ قال أهتني أعلام هذه اذهبوا بها إلى أبي جهم واثبتوني بانبجائته ونحو من زيادتي (وكف شعر أوثوب) لخبر أمرت أن أسجد على سبعة أعظم ولا أكف شعرا ولا ثوبا رواه الشيخان واللفظ لمسلم والمعنى في النهي عنه أنه يسجد معه (وبصق أماما ويمينا) لا يسارا لخبر الشيخين إذا كان أحدكم في الصلاة فإنه يناجي ربه عز وجل فلا يترك بين يديه ولا عن يمينه ولكن عن يساره أي ولتحت قدميه وهذا كما في المجموع في غير المسجد أما في المسجد فيحرم لخبر الشيخين البصاق في المسجد خطيئة وكفارتها دفنها بل يبصق في طرف ثوبه من جانبه الأيسر ويحك بعضه ببعض ويبصق بالصاد والزاي والسين (واختصار) بأن يضع يديه على خاصرته لخبر أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ نهى أن يصلي الرجل مختصرا رواه الشيخان والمرأة كالرجل كما في المجموع ومثلها الخنثى (وخفض رأس) عن ظهر (في ركوع) لمجاوزته لفعله ﷺ وحذفت تقييد الأصل الخفض بالمبالغة تبعا لنص الشافعي وغيره (وصلاة بمداغة حدث) كبول وغائط وريح (وبحضرة) بتثليث الحاء (طعام) مأكول أو مشروب (يتوق) بالمشاة أي يشاق (إليه) لخبر مسلم لا صلاة أي كاملة بحضرة طعام ولا وهو يدافعه الأخبثان أي البول والغائط وتعبيري بمداغة حدث أعم من قوله حاقنا أو حاقبا أي بالبول والغائط (وبحمام) ومنه مسلخه (وطريق) في بنيان لابرية (ونحو مزبلة) وهي موضع الزبل كمجزرة وهي موضع ذبح الحيوان (ونحو) كنيسة) وهي معبد اليهود كبيعة وهي معبد النصارى (ونحو) عطن (إبل) ولو طاهرا كمرأحها الآتي والعطن الموضع الذي تنحى إليه الإبل الشاربة ليشرب غير هاف إذا اجتمعت سيقت منه إلى المرعى ونحو من زيادتي (وبمقبرة) بتثليث الموحدة نبشتم أم لا للنهي في خبر الترمذي عن الصلاة في الجمع خلا المراح وميأتي وخلا نحو الكنيسة فألحقت بالحمام والمعنى في الكراهة فيهما أنها مأوى الشياطين وفي الطريق اشتغال القلب بمرور الناس فيه وقطع الخشوع وفي نحو المزبلة والمقبرة النبوشة نجاستهما تحت ما يفرش عليهما فإن لم يفرش شيء لم تصح الصلاة وفي غير النبوشة نجاسة ما تحتها بالصيد وفي عطن الإبل نفارها المشوش للخشوع وألحق به مراحها بضم الميم وهو مأواها ليلا للمعنى المذكور فيه ولهذا لا تكره في مراح الغنم ولا فيما يتصور منها من مثل عطن الإبل والبقر كالغنم قاله ابن المنذر وغيره قال الزركشي وفيه نظر.

وقيام على رجل للحاجة ونظر نحو سماء وكف شعر أوثوب وبصق أماما ويمينا واختصار وخفض رأس في ركوع وصلاة بمداغة حدث وبحضرة طعام يتوق إليه وبحمام وطريق ونحو مزبلة وكنيسة وعطن ابل ومقبرة

اقتدى بإمام راكع أو ركع عقب اقتدائه فقال الشوبري الأقرب أنه يتخلف لقراءة الفاتحة لسبق وجوبها ويكون كالموافق المعذور وقال ع ش لا يتخلف بل يركع مع الإمام كالمسبوق لانه لم يدرك من قيام الإمام ما يسع الفاتحة ويؤيده عموم قولهم يكره الاقتداء أثناء الصلاة ولو لعذر كأن خاف خروج بعض الصلاة عن الوقت فاقتدى بإمام راكع لتسقط عنه الفاتحة فانه بعمومه يشمل هذه الصورة فان مضى ما يسع النصف بلا قراءة ثم اقتدى بمن مر تخلف لقراءة النصف كالمسبوق المعذور على ما قاله الشوبري ويركع مع الإمام على ما قاله ع ش [تنبيه] إذا شك

سجود السهو سنة
ترك بعض وهو تشهد
أول وقوده وقوت
راتب وقيامه وصلاة
على النبي صلى الله عليه
وسلم بعمها وعلى الآل
بعد الأخير والقنوت
ولسهو ما يبطل عمده
فقط كتطويل ركن
قصير وهو اعتدال
وجلوس بين سجدتين
ولنقل قول غير مبطل
وللشك في ترك بعض
معين لا في منهي ،

المأموم قبل ركوعه في
أن الزمن الذي أدركه
يسع الفاتحة فعند مر
يجعل كالموافق فتزومه
الفاتحة ولا تنفوته الركعة
إذا فاتته الركوع مع
الإمام ، وقال شيخ
الإسلام يعامل بالأحوط
فيجعل كالموافق في
لزوم الفاتحة وكالمسبق
في توقف إدراكه
الركعة على إدراكه
الركوع مع الإمام فإن
شك بعد أن ركع مع
الإمام ظانا أنه مسبق
فاتته الركعة جزما ولا
يعود للقيام كذا أفاده
سم هذا ما يتعلق
بضابط الموافق والمسبق
وأما الحكم فحاصله أن
يقال إذا اشتغل المأموم
موقفا أو مسبقا عقب

في مقتضى سجود السهو وما يتعلق به

(سجود السهو) في الصلاة فرضا أو نفلا (سنة) لأحد أربع أمور (لترك بعض) من الصلاة ولو عمدا (وهو)
ثمانية (تشهد أول) أو بعضه (وقوده) وإن استأنز تركه ترك التشهد والمراد بالتشهد الأول اللفظ الواجب
في التشهد الأخير دون ما هو سنة فيه فلا يسجد لتركه قاله المحب الطبري (وقوت راتب) أو بعضه (وقيامه)
وإن استأنز تركه ترك القنوت (وصلاة على النبي ﷺ بعدها) أي بعد التشهد والقنوت المذكورين
وذكرها بعد القنوت وتقييده بالراتب من زيادتي وسيأتي بيان ما يخرج به (و) صلاة (على الآل بعد)
التشهد (الأخيرة) بعد (القنوت) والتصريح به من زيادتي لأنه ﷺ قام من ركعتين من الظهر ولم
يجلس ثم سجد في آخر الصلاة قبل السلام سجدتين رواه الشيخان وقيس بما فيه البقية ويتصور ترك السابع
منها بأن يتيقن ترك إمامه له بعد سلامه وقبل أن يسلم هو وظاهر أن القعود للصلاة على النبي بعد
التشهد الأول وللصلاة على الآل بعد الأخير كالقعود للأول وأن القيام لهما بعد القنوت كالقيام له وسميت
هذه السنن أبعاضا لقربها بالجبر بالسجود من الأبعاض الحقيقية أي الأركان وخرج بها بقية السنن
كأدكار الركوع والسجود فلا يجبر تركها بالسجود لعدم ورودها فيها وراتب وهو قنوت الصبح والوتر
قنوت النازلة لأنه سنة في الصلاة لا منها أي لا بعض منها (ولسهو ما يبطل عمده فقط) أي دون سهو
سواء أحصل معه زيادة بتدارك ركن كإمرك ركن في ترتيب أم لا وذلك (كتطويل ركن قصير وهو
اعتدال) لم يطلب تطويله (وجلوس بين سجدتين) كذلك وكقيل كلاما وكل زيادة ركعة فيسجد لسهوه
لأنه ﷺ صلى الظهر خمسا وسجد لسهوه بعد السلام رواه الشيخان وقيس بما فيه نحوه ويستثنى
من ذلك التنفل في السفر إذا انحرف عن طريقه إلى غير القبلة ناسيا وعاد عن قرب فإن صلاته لا تبطل
بخلاف العامد كإمرك ولا يسجد لسهوه على النصوص الذي ذكره في الروضة كأصلها وصححه في المجموع
وغيره لكن صحح الرافعي في الشرح الصغير أنه يسجد قال الأسنوي وهو القياس وإنما كان الاعتدال
والجلوس المذكور قصيرين لأنهما لم يقصدا في نفسيهما بل للفصل وإلا شرع فيهما ذكر واجب لتمييزه
عن العادة كالقيام وفيه كلام كثير ذكرته مع جوابه في شرح الروض وخرج بما يبطل عمده ما يبطل
عمده كالتفات وخطوتين فلا يسجد لسهوه ولا لعمده لعدم ورود السجود له ويستثنى منه مع ما يأتي
من نقل القولى مالوفرقهم في الخوف أربع فرق وصلى بكل ركعة أو فرقتين وصلى بفرقة ركعة وبأخرى
ثلاثا فإنه يسجد لسهوه للمخالفة وبالاتظار في غير محله وخرج فقط ما يبطل عمده وسهوه ككثير
كلام وأكل وفعل فلا يسجد لأنه ليس في صلاة (ولنقل) مطلوب (قولي غير مبطل) نقله إلى غير محله ركنا
كان كفاتحة أو بعضا أو غير ركن كسورة وقنوت بنية وتسييح فيسجد له سواء أنقله عمدا أو سهوا لتركه
التحفظ المأمور به في الصلاة مؤكدا كذا كيد التشهد الأول ولا يرد نقل السورة قبل الفاتحة حيث لا يسجد
له لأن القيام محلها في الجملة ويقاس بذلك نظائره وتعبيري بما ذكر أعظم وأولى من تعبيره بنقل ركن قولي
ومن تقييده السجود بالسهو وخرج بما ذكر نقل الفعلي والسلام وتكبيرة الإحرام عمدا فبطل وفارق نقل
الفعلي نقل القولى غير ما ذكر بأنه لا يغير هيئة الصلاة بخلاف نقل الفعلي (وللشك في ترك بعض) بقيد زدته
بقولي (معين) كقنوت لأن الأصل عدم الفعل بخلاف الشك في ترك مندوب في الجملة لأن المتروك قد
لا يقتضى السجود وبخلاف الشك في ترك بعض مبهم لضعفه بالإبهام وبهذا علم أن للتقييد بالمعين معنى
خلاف لمن زعم خلافه فجعل المبهم كالمعين (لا) للشك (في) فعل (منهي) عنه وإن أبطل عمده ككلام قليل
ناسيا فلا يسجد لأن الأصل عدمه ولو سهوا وشك هل سهوا بالأول أو بالثاني واقتضى السجود أو هل متروكه

الإفيا احتمال زيادة ،
فلوشك أصلي ثلاثاً أم
أربعاً أتى بركعة وسجد
ولوسها وشك أسجد سجد
ولو نسي تشهداً أول
أوقنوتا وتلبس بفرض
فان عاد بطلت لاناسيا
أوجاهلاً لكنه يسجد
ولا مأموماً بل عليه
عود وإن لم يتلبس به
عاد وسجد إن قارب
القيام أو بلغ حد الركع
ولو تعمّد غير مأموماً
تركه فعاد بطلت إن
قارب أو بلغ مأمراً ولو
شك بعد سلامه في ترك
فرض غيرنية وتكبير
لم يؤثر وسهوه حال
قدوته يحمله إمامه فلو
ظن سلامه فسلم فبان
خلافه تابعه ولا سجود
ولو ذكر في تشهده ترك
ركن غير مأمراً أتى
بعد سلام إمامه بركعة
ولا يسجد ويلحقه
سهو إمامه فان سجد
تابعه ثم يعيده مسبوق
آخر صلاته وإلا سجد
للمأموم آخر صلاته ،

تحرمه بالفاتحة وركع
الامام في أثناءها لبطء
المأموم ركع معه
المسبوق وكفاه ما قرأه
على ما عليه ع ش لأن
المسبوق كما علمت في
مقام الرخصة وتحلف
الموافق لإتمام الفاتحة
إن ظن أنه اذا تخلف

القنوت أو التشهد لتيقن مقتضيه (إلا) للشك (فيا) صلاوه (احتمل زيادة فلوشك) وهو في رباعية
(أصلي ثلاثاً أم أربعاً أتى بركعة) لأن الأصل عدم فعلها (وسجد) وإن زال شك قبل سلامه بأن تذكر قبله أنها
رابعة للتردد في زيادتها ولا يرجع في فعلها إلى ظنه ولا إلى قول غيره وإن كان جمعاً كثيراً والأصل في ذلك خبر
مسلم إذا شك أحدكم في صلاته فلم يدرك أصلي ثلاثاً أم أربعاً فليطرح الشك وليبن على ما استيقن ثم يسجد
سجدتين قبل أن يسلم فان كان صلى خمسا شفعن له صلاته أي ردتها السجدتان وما تضمنته من الجلوس بينهما
إلى الأربع أم لا لا يحتمل زيادة كأن شك في ركعة من رباعية أهى ثلاثة أم رابعة فتذكر فيها أنها ثلاثة فلا
يسجد لأن ما فعله منها مع التردد لا بد منه (ولوسها) بما يجبر بالسجود (وشك أسجد) أم لا (سجد) لأن
الأصل عدم السجود ولو شك أسجد واحدة أم ثنتين سجداً أخرى (ولو نسي تشهداً أول) وحده أو مع قعوده
(أوقنوتا وتلبس بفرض) من قيام أو سجود (فإن عاد) له (بطلت) صلاته لقطعها فرضاً لنفل (لا) إن عاد
(ناسياً) أنه فيها (أوجاهلاً) تحريمه فلا تبطل لعذره وهو ما يخفى على العوام ويلزمه العود عند تذكره أو تعلمه
(لكنه يسجد) للسهر وزيادة قعود أو اعتدال في غير محله (ولا) إن عاد (مأموماً) فلا تبطل صلاته (بل عليه
عود) فإن لم يعد بطلت صلاته إلا أن ينوي مفارقتها بخلافه إذا تعمّد الترك فلا يلزمه العود بل يسن كارجحه في
التحقيق وغيره في التشهد ومثله القنوت وفارق ما قبله بأن الفاعل ثم معذور ففعله غير معتد به فكأنه لم يفعل
شيئاً بخلافه هنا ففعله معتد به وقد انتقل من واجب إلى آخر فخير بينهما ولو عاد الإمام للتشهد مثلاً قبل قيام
المأموم حرم قعوده معه لوجوب القيام عليه بالتصائب الإمام ولو اتصّب معه ثم عاد هو لم يجز له متابعتها في العود
لأنه إما مخطئ به فلا يوافق في الخطأ أو عاود فصلاته باطلة بل يفارقه أو ينتظره حملاً على أنه عاد ناسياً (وإن لم
يتلبس به) أي بفرض (عاد) مطلقاً (وسجد) للسهر (إن قارب القيام) في مسألة التشهد (أوبلغ حد الركع)
في مسألة القنوت لتغيير ذلك نظم الصلاة بخلاف ما إذا لم يصل إلى ذلك لقلة ما فعله وفي السجود المذكور
اضطراب ذكرته في شرح الروض وغيره (ولو تعمّد غير مأموماً تركه) أي التشهد الأول أو القنوت (فعاد)
عامداً عالماً بالتحریم (بطلت) صلاته (إن قارب أو بلغ مأمراً) من القيام في الأولى وركع في الثانية
بخلاف المأموم لما مر عن التحقيق وغيره أما إذا لم يقارب أو لم يبلغ مأمراً فلا تبطل صلاته وذكري في مسألة
القنوت حكم العامد العالم والناسي والجاهل والمأموم وتعمّد الترك مع تقييده في مسألة التشهد بغير المأموم
من زيادتي (ولوشك بعد سلامه) وإن قصر الفصل (في ترك فرض) بقيد زدته بقولي (غيرنية وتكبير)
لتحريم (لم يؤثر) لأن الظاهر وقوع السلام عن تمام فان كان الفرض نية أو تكبيراً استأنف لأنه شك في
أصل الانعقاد وكذا لو شك هل نوى الفرض أو التطوع كقوله البغوي ويمكن إدراجها فيما زادته (وسهوه
حال قدوته) الحسية كأن سها عن التشهد الأول أو الحسية كأن سها عن التشهد الثانية في ثانيها في صلاة
ذات الرقاع (يحمله إمامه) كما يحمل الجهر والسورة وغيرها (فلو ظن سلامه فسلم فبان خلافه) أي خلاف
ما ظنه (تابعه) في السلام (ولا سجود) لأن سهوه في حال قدوته (ولو ذكر في تشهده ترك ركن غير مأمراً)
أنفاه من تكبير أو نية وفي ركن الترتيب من سجدة من ركعة أخيرة (أتى بعد سلام إمامه بركعة) كأن ترك
سجدة من غير الأخيرة (ولا يسجد) لأن سهوه في حال قدوته وخرج بحال قدوته ما لو سها قبلها أو بعد
انقطاعها فلا يحمله إمامه فلو سلم مسبوق بسلام إمامه وذكري إن قصر الفصل وسجد (ويلحقه) أي
المأموم (سهو إمامه) كما يحمل الإمام سهوه سواء أسها قبل اقتدائه به أم حال اقتدائه (فإن سجد) إمامه
(تابعه) فان ترك متابعه سجد بطلت صلاته واستثنى في الروضة كأصلها ما إذا تبين له حدث الإمام فلا يلحقه
سهوه ولا يحمل الإمام سهوه وما إذا تبين غلط الإمام في ظنه وجود مقتضى للسجود فلا يتابعه فيه (ثم يعيده
مسبوق آخر صلاته) لأنه محل سجود السهو (وإلا) أي وان لم يسجد الإمام وسلم (سجد المأموم آخر صلاته)

ومسجد السهو وان

كثر سجدة قبل
سلامه كسجود الصلاة
فان سلم عمدا أو طال
فصل فات وإلا سجد
وصار عائدا إلى الصلاة
ولو سها إمام جمعة
وسجدوا فبان فوتها
أتموها ظهرا وسجدوا
ولو ظن سها فسجد
فبان عدمه سجد

باب

تسني سجدة
تلاوة لقارئ وسامع
قراءة مشروعة
وتأكد له بسجود
القارئ وهي أربع
عشرة ليس منها سجدة
ص بل هي سجدة
شكر تسن في غير
صلاة ويسجد مصل
لقراءته إلا مأموما
فلسجدة إمامه فان
تخلف أو سجد دونه
بطلت ويكبر كغيره
لهوى ولرفع بلارفع
يدولا يجلس لاستراحة
وأركانها الغير مصل تحرم
وسجود وسلام وسن
رفع يديه في تحرم
وشرطها

يدرك الركعة على
ماستعرفه فان لم يتخلف
وركع مع الإمام بطلت
صلاته لقطعه الواجب
ان علم وتعمد وإلا لم
تبطل وفاته الركعة
وتابع الإمام ولا يعود

جبرا لحلل صلاته بسهو إمامه (وسجود السهو وإن كثر) السهو (سجدة) بنية سجود السهو (قبل سلامه) لأنه صلى الله عليه وسلم فعله وأمر به إذ ذاك ولأنه لمصلحة الصلاة فكان قبل السلام كالمصلي سجدة منها وأجابوا عن سجوده بعده في خبر ذي الدين وغيره بحمله على أنه لم يكن عن قصد مع أنه يرد لبيان حكم سجود السهو سواء كان السهو زيادة أو نقص أم بهما (كسجود الصلاة) في واجباته ومندوباته (فان سلم عمدا) مطلقا (أو) سهوا (أو) طال فصل) عرفا (فات) السجود (والإسجد) نعم إن سلم مصلي الجمعة فخرج وقتها والقاصر فنوى الإقامة أو انتهى سفره بوصول سفينة أو رأى التيمم للماء وأنهت مدة مسح الخف أو نحو ذلك لم يسجد (و) إذا سجد فيما إذا سلم ساهيا ولم يطل فصل) صار عائدا إلى الصلاة) فيجب أن يعيد السلام وإذا حدث بطلت صلاته وإذا خرج وقت الظهر فيه فاتته الجمعة قال البغوي والسجود في هذه حرام عند العلم بالحال لأنه يفوت الجمعة مع إمكانها ثم بينت ما يتعدد فيه السجود بصورة لا حكم فقلت (ولو سها إمام جمعة وسجدوا فبان فوتها أتموها ظهرا) لما سيأتى في بابها (وسجدوا) ثانيا آخر الصلاة لتبين أن السجود الأول ليس في آخر الصلاة (ولو ظن) المصلي (سهوا فسجد فبان عدمه) أي عدم ما ظنه (سجد) ثانيا لزيادة السجود الأول وكذا السجود في آخر صلاة مقصورة فلزمه الإمام ولو سجد للسهو ثم سها قبل سلامه بكلام أو غيره لا يسجد ثانيا عني الأصح لأنه لا يأمن من وقوع مثله فيتسلسل.

باب في سجدي التلاوة والشكر

(تسن سجدة تلاوة) بفتح الجيم (لقارئ) ولو صليا أو امرأة أو خطيبا وأمكنه عن قرب بمكانه أو أسفل المنبر (وسامع) قصد السماع أم لا ولو كان القارئ كافرا (قراءة) لجميع آية السجدة (مشروعة) كالقراءة في القيام ولو قبل الفاتحة بخلاف غيرها كقراءة مصل في غير محلها وقراءة جنب وسكران والأصل فيما ذكر مارواه الشيخان عن ابن عمر أنه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ القرآن فيقرأ السورة فيها سجدة فيسجد ونسجد معه حتى ما يجد بعضنا موضع المكان جنبته وفي رواية لمسلم في غير صلاة (وتأكد) السجدة (له) أي للسامع (بسجود القارئ) لكن تأكد غير القاصد ليس كتأكد القاصد وذكرا تأكد لها لغير القاصد مع التقيد بمشروعية القراءة من زيادتي وإذا سجد السامع مع القارئ فلا يرتبط به ولا ينوي الاقتداء به (وهي) أي سجدة التلاوة (أربع عشرة) سجدة الحج وثلاث في الفصل في النجم والانشقاق وأقرب البقية في الأعراف والردو والنحل والإسراء ومريم والفرقان والنمل والم تنزيل وحم السجدة ومحالها معروفة واحتج لذلك الخبر أبي داود بإسناد حسن عن عمرو بن العاص رضي الله عنه قال أقرأني رسول الله صلى الله عليه وسلم خمس عشرة سجدة في القرآن منها ثلاث في الفصل وفي الحج سجدة وتان والسجدة الباقية منه سجدة ص الذكورة بقولي (ليس منها سجدة ص بل هي سجدة شكر) لحج النساء سجدها داود توبة ونسجد لها شكرا أي على قبول توبة كما قاله الرافعي (تسن) عند تلاوتها (في غير صلاة) ولا تدخل فيها كما يعلم بما يأتى (ويسجد مصل لقراءته) لا لقراءة غيره (إلا مأموما فلسجدة إمامه) للقراءة بغير سجود ولا لقراءة نفسه (فان) سجد إمامه (وتخلف) هو عنه (أو سجد) هو (دونه بطلت) صلاته له بخلافه الفاحشة ولولم يعلم سجوده حتى رفع رأسه لم تبطل صلاته ولا يسجد ولو علم والإمام في السجود فهو ليس بسجد فرفع الإمام رأسه رجع معه ولا يسجد (ويكبر) المصلي (كغيره) ندبا (لهوى ولرفع) من السجدة (بلارفع يد ولا يجلس) المصلي (لاستراحة) بعدها عدم وروده وذكر عدم رفع اليد في الرفع من السجدة لغير المصلي من زيادتي (وأركانها) أي السجدة (لغير مصل محرم) بأن يكبر ناويا (وسجود وسلام) بعد جلوسه بالاشهاد (وسن) له مع ما صر (رفع يديه في) تكبير (محرم) وما ذكرته هو مراد الأصل بما ذكره قال ابن الرفعة ولا تجب على المصلي نيتها اتفاقا لأن نية الصلاة تنسحب عليها وبهذا يفرق بينها وبين سجود السهو (وشرطها

كسلاة وأن لا يطول
فصل وهي كسجدها
وتكرر بتكرير
الآية : وسجدة الشكر
لا تدخل صلاة ، وتسن
لهجوم نعمة أو اندفاع
نقمة أو رؤية مبتلى أو
فاسق معلن ويظهرها
لأنه ان خاف ضرره ولا
لمبتلى وهي كسجدة
التلاوة ولمسافر فعلهما
كنافلة .

باب ﴿

صلاة النفل قسمان : قسم
لا تسن له جماعة
كالرواتب والمؤكد
منها ركعتان قبل صبح
وظهر وبعده وبعده
مغرب وعشاء ووتر
بعدها وغيره زيادة
ركعتين قبل ظهر
وبعده وأربع قبل
عصر وركعتان
خفيفتان قبل مغرب
وجمعة كظهر ويدخل
وقت الراتب قبل
الفرض بدخول وقته
وبعده بفعله ويخرجان
بمخرج وقته ، وأفضلها
الوتر وأقله ركعة
وأكثره إحدى عشرة

للقيام إلا إن نوى
المفارقة فيعود حالا
ويستأنف الفاتحة
لا تقطاع التلاوة
بالركوع وإن قصر
زمنه ولم يأت بأذكاره

أى السجدة (كسلاة) أى كشرطها من نحو الطهر والستر والتوجه ودخول وقتها وهو بالفراغ من قراءة
آيتها (وأن لا يطول فصل) عرفا بينها وبين قراءة الآية كمحدث تطهر بعد قراءتها عن قرب فيسجد
(وهي كسجدها) أى الصلاة فى الفروض والسنن ومنها سجد وجهي للذى خلقه وصوره وشق سمعه
وبصره بحوله وقوته فتبارك الله أحسن الخالقين رواه الترمذى وصححه إلا وصوره فالبيهقي وإلا فتبارك الخ
فهو والحاكم ويسن أن يقول أيضا اللهم اكتبلى بها عندك أجرا واجعلها عندك ذخرا وضع عني بها
وزرا واقبلها منى كما قبلتها من عبدك داود رواه الترمذى وغيره بإسناد حسن (وتكرر) أى السجدة ممن
ذكر (بتكرير الآية) ولو بمجلس واحد أو ركعة لوجود مقتضيتها نعم إن لم يسجد حتى كرر الآية كفاه
سجدة (وسجدة الشكر لا تدخل صلاة) فلو فعلها فيها عامدا عالما بالتحريم بطلت (وتسن لهجوم)
(نعمة) كحدوث ولد أو مال للاتباع رواه أبو داود وغيره بخلاف النعم المستمرة كالعافية والاسلام لأن ذلك
يؤدى إلى استغراق العمر (أو اندفاع نقمة) كنجاة من هدم أو غرق للاتباع رواه ابن حبان وقيد فى
المجموع نقلا عن الإمام الشافعى والأصحاب النعمة والنقمة بكونهما ظاهرتين ليخرج الباطنيتين كالعرفة
وستر المساوى (أو رؤية مبتلى) كزمن للاتباع رواه الحاكم (أو فاسق) بقيد زنته بقولى (معلن) بفسقه
لأن مصيبة الدين أشد من مصيبة الدنيا ولهذا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اللهم لا تجعل مصيبتنا فى ديننا
والسجود للمصيتين على السلامة منهما (ويظهرها) أى السجدة لهجوم نعمة ولا اندفاع نقمة وللناسق
المذكور إن لم يخف ضرره لعله يتوب (لاله) أى للفاسق المذكور (ان خاف ضرره ولا لمبتلى) لثلا
يتأذى مع عذره وتعييرى بالفاسق أولى من تعييره بالعاصى لشمول العصية الصغيرة بغير إصرار مع أنه
لا يسجد لرؤية مرتكبها وقولى ويظهرها الخ أعم وأولى بما ذكره (وهي كسجدة التلاوة) خارج الصلاة
فيما مر فى (ولمسافر فعلهما) أى السجدين (كنافلة) فىأتى فيهما ما مر فيها وسواء فى سجدة
التلاوة داخل الصلاة وخارجها وهذا أعم مما ذكره .

باب ﴿ فى صلاة النفل

وهو ما رجح الشرع فعله وجوز تركه ويرادفه السنة والتطوع والندوب والمستحب والمرغب فيه والحسن
(صلاة النفل قسمان قسم لا تسن له جماعة كالرواتب) التابعة للفرائض (والمؤكد منها ركعتان قبل
صبح و) ركعتان قبل (ظهر و) ركعتان (بعده و) ركعتان (بعد مغرب و) ركعتان (بعد عشاء ووتر)
بكسر الواو وفتحها (بعدها) أى العشاء للاتباع رواه الشيخان (وغيره) أى المؤكد منها (زيادة ركعتين
قبل ظهر و) ركعتين (بعده) لخبر من حافظ على أربع ركعات قبل الظهر وأربع بعدها حرمه الله على
النار رواه الترمذى وصححه (وأربع قبل عصر) للاتباع رواه الترمذى وحسنه (وركعتان خفيفتان
قبل مغرب) للأمر بهما فى خبر أبى داود وغيره وخبر الشيخين بين كل أذانين صلاة والمراد الأذان والاقامة
قال فى المجموع وركعتان قبل العشاء لخبرين بين كل أذانين صلاة (وجمعة كظهر) فيما مر كما فى التحقيق
وغيره لكن قول الأصل وبعد الجمعة أربع وقبلها ما قبل الظهر مشعر بمخالفتهما الظهر فى سنتها المتأخرة
(ويدخل وقت الرواتب قبل الفرض بدخول وقته وبعده) ولو تورا (بفعله ويخرجان) أى وقت الرواتب
التي قبل الفرض وبعده (بمخرج وقته) ففعل القبلية فيه بعد الفرض أداء (وأفضلها) أى الرواتب
(الوتر) لخبر إن الله أمركم بصلاة خير لكم من حمر النعم وهي الوتر رواه الترمذى والحاكم وصححه وذكر
أفضليته وجعله قسما منها وهو ما فى الروضة كأصلها من زيادتي (وأقله ركعة) وإن لم يتقدمها نفل من سنة
العشاء وغيرها قال فى المجموع وأدنى الكمال ثلاث وأكمل منه خمس ثم سبع ثم تسع (وأكثره إحدى عشرة)
روى أبو داود بإسناد صحيح أنه صلى الله عليه وسلم قال من أحب أن يوتر بخمس فليفعل ومن أحب أن يوتر

الوصل بتشهد أو
تشهدين في الأخيرتين
والفصل أفضل وسن
تأخيره عن صلاة ليل
ولا يعاد وعن أوله لمن
وثق بيقظته ليلًا وجماعة
في وتر رمضان وكالضحى
وأقلها ركعتان
وأكثرها اثنتا عشرة
وأفضلها ثمان وكتحية
مسجد لداخله وتحصل
بركعتين وقسم تسن له
كعيد وكسوف واستسقاء
وتراويح وقت وتر

كما يأتي عن سم وهي
مفارقة بلا عذر ، فإن
لم يظن أنه إذا تخلف
يدرك الركعة تعينت
نية المفارقة كما نص
عليه الإمام في السبوق
الآتي وقاسوا عليه
الموافق وهي مفارقة
بعذر لوجوبها ، فإن
لم ينو المفارقة أتم حالا
ولا تبطل صلاته إلا إذا
تخلف بالزيادة عن
الأركان المغتفرة كما
استعرفه هذا ما عليه مر
وكثيرون وقيل تبطل
صلاته حالاً لأن التخلف
بلا ظن الفائدة مع
تيقها بنية المفارقة
عبث تصان عنه الصلاة
فإن تخلف مع ظن
إدراك الركعة أو بناء
على ما عليه م ر اغتفر

ثلاث فليفعل ومن أحب أن يوتر بواحدة فليفعل وروى الدارقطني أوتروا بخمس أو سبع أو تسع أو إحدى
عشرة فلو زاد عليها لم يصح وتره وأما خبر الترمذي عن أم سلمة أنها عليها السلام كان يوتر بثلاث عشرة
فحمل على أنها حسبت فيه سنة العشاء وقال السبكي أنا أقطع بجواز الوتر بها وبصحته لكن أحب الاقتصار على
إحدى عشرة فأقل لأن ذلك غالب أحوال النبي عليه السلام ويكره الايتار بركعة كذا في السكافية عن القاضي
أبي الطيب (ولمن زاد على ركعة) في الوتر (الوصل بتشهد) في الأخيرة (أو تشهدين في الأخيرتين) للاتباع
في ذلك رواه مسلم والأول أفضل ولا يجوز في الوصل أكثر من تشهدين ولا فعل أولهما قبل الأخيرتين لأنه
خلاف المنقول من فعله عليه السلام (والفصل) بين الركعات بالسلام كأن ينوي ركعتين من الوتر (أفضل)
منه لزيادته عليه بالسلام وغيره (وسن تأخيره عن صلاة ليل) من راتبة أو تراويح أو تهجد لخبر
الشيخين اجمعوا آخر صلاتكم بالليل وترا (ولا يعاد) ندبا وإن أخر عنه تهجدا فهو أعم من قوله فإن أوتر ثم تهجد
لم يعده وذلك لخبر أبي داود وغيره وحسنه الترمذي لا وتران في ليلة (و) سن تأخيره (عن أوله) أي الليل (لمن
وثق بيقظته) بفتح القاف (ليلا) سواء أكان له تهجد أم لا فإن لم يثق به لم يؤخره خبر مسلم من خاف أن
لا يغم من آخر الليل فليوتر أوله ومن طمع أن يقوم آخره فليوتر آخر الليل وهذه من زيادتي وهو مافي
المجموع واقتصر في الأصل كالروضة كأصلها في سن التأخير على من له تهجد (و) سن (جماعة في وتر رمضان)
وإن لم تفعل التراويح أو فعلت فرادى بناء على سن الجماعة فيها كما سيأتي فتعبري بذلك أولى من قوله وإن
الجماعة تندب في الوتر عقب التراويح جماعة وتقدم في صفة الصلاة أنه يسن فيه القنوت في النصف الثاني من
رمضان (وكالضحى وأقلها ركعتان) وأدنى السكال أربع وأفضل منه ست (وأكثرها) عددا (اثنتا عشرة
وأفضلها) نقلا ودليلا (ثمان) ويسلم من كل ركعتين ندبا كما قاله القمولى روى الشيخان عن أبي هريرة
قال أوصاني خليلي عليه السلام بثلاث صيام ثلاثة أيام من كل شهر وركعتي الضحى وأن أوتر قبل أن أنام وروى
مسلم أنه عليه السلام كان يصلي الضحى أربعاً ويزيد ماشاء وروى أبو داود بإسناد على شرط البخاري أنه
عليه السلام صلى سبحة الضحى أى صلاته ثمان ركعات يسلم من كل ركعتين وفي الصحيحين قريب منه
وروى البيهقي بإسناد ضعيف عن أبي ذر أنه عليه السلام قال إن صليت الضحى عشرا لم يكتب عليك
ذلك اليوم ذنب وإن صليتها اثنتي عشرة ركعة بنى الله لك بيتا في الجنة . ووقتها فيما جزم به الرافعي من
ارتفاع الشمس إلى الاستواء وفي المجموع والتحقيق إلى الزوال وهو المراد بالاستواء فيما يظهر وتقل في الروضة
عن الأصحاب أن وقتها من الطلوع ويسن تأخيرها إلى الارتفاع قال الأذرى فيه نظر والمعروف في
كلامهم الأول ووقتها المختار إذا مضى ربع النهار كما جزم به في التحقيق وقولي وأفضلها ثمان من زيادتي
وهو مافي الروضة وغيرها (وكتحية مسجد) غير المسجد الحرام (لداخله) متطهر امرئدا الجلوس فيه
ولم يشغل بها عن الجماعة ولم يخف فوت راتبة وإن تسكر ردخوله عن قرب لوجود المقتضى (وتحصل بركعتين
فأكثر) بتسليمه ولو كان ذلك فرضا أو نقلا آخر سواء نويت معه أم لا لخبر الشيخين إذا دخل أحدكم المسجد
فلا يجلس حتى يصلي ركعتين ولأن المقصود وجود صلاة قبل الجلوس وقد وجدت بذلك وإن لم يضر نية
التحية ما ذكر لأنها سنة غير مقصودة بخلاف نية سنة مقصودة مع مثلها أو فرض فلا يصح وبذلك علم أنها
لا تحصل بركعة وصلاة جنازة ومسجدة تلاوة ومسجدة شكر للخبر السابق مع كون ذلك ليس بمعنى مافي
وتفوت بالجلوس إلا أن يكون سهوا أو جهلا وقصر الفصل (وقسم تسن) أى الجماعة (له كعيد وكسوف
وامستسقاء) لما سيأتي في أبوابها (وتراويح وقبور) وهي سرون ركعة بعشر تسليمات في كل ليلة من رمضان
روى الشيخان أنه عليه السلام خرج من جوف الليل ليألى من رمضان وصلى في المسجد وصلى الناس بصلاته
فيها وتكاثروا فلم يخرج لهم في الرابعة وقال لهم صبيحتها خشيت أن تفرض عليكم صلاة الليل فتعجزوا عنها

الراتبة أفضل من التراويح ومن قضاء نفل مؤقت ولا حصر لمطلق فإن نوى فوق ركعة تشهد آخر أو وكل ركعتين فأكثر أو قدرا فله زيادة ونقص إن نوى أو لا بطلت فإن قام لرائد سهوا أو قعد ثم قام له إن شاء ، وهو بلييل وبأوسطه أفضل ثم آخره ومن سلام من كل ركعتين وتهجد ، وكره تركه لمعتاده وقيام بلييل يضرب

له ثلاثة أركان طويلة وهي هنا الركوع والسجدة إلى أن يصل الإمام لحد القيام أو الجلوس لأحد التشهدين فإن أتم الفاتحة وهوى للركوع قبل وصول الإمام للحد المذكور أو معه أدرك الركعة وجرى على نظم صلاته ويكون في الركعة الثانية كالمسبوق ، فإن وصل الإمام للحد المذكور قبل أن يهوى المأموم للركوع فاتته الركعة فلا يركع لأن الركوع حينئذ زيادة محضة تبطل بها الصلاة بل يتابع الإمام فيما عر فيه وتحسب له الفاتحة لتامها قبل فإن لم يكن

وروى البيهقي بإسناد صحيح أنهم كانوا يقومون على عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه في شهر رمضان بعشرين ركعة وروى مالك في الموطأ ثلاث وعشرين وجمع البيهقي بينهما بأنهم كانوا يوترون ثلاثا وسميت كل أربع منها ترويجة لأنهم كانوا يتروحون عقبها أي يستريحون ولو صلى أربعاً بتسليمة لم يصح لأنها بمشروعية الجماعة فيها أشبهت الفريضة فلا تغير عما ورد وذكر وقتها من زيادتي (وهو) أي هذا القسم (أفضل) من الأول لتأكده بسن الجماعة فيه (لكن الراتبة) للفرائض (أفضل من التراويح) لمواظبة النبي ﷺ عليها دون التراويح وأفضل النفل صلاة عيد ثم كسوف ثم خسوف ثم استسقاء ثم وتر ثم ركعتا فجر ثم باقي الرواتب ثم التراويح ثم الضحى ثم ما يتعلق بفعل ركعتي الطواف والإحرام والتحية ثم سنة الوضوء على ما يأتي ثم النفل المطلق وأما خبر مسلم أفضل الصلاة بعد الفريضة صلاة الليل فمحمول على النفل المطلق وتأخري سنة الوضوء عما يتعلق بفعل تبعته فيه المجموع والأوفق بظاهر كلام الروضة كإصلها أنها في رتبته وفي معناه ما يتعلق بسبب غير فعل كصلاة الزوال (ومن قضاء نفل مؤقت) إذا فات كصلاتي العيد والضحى ورواتب الفرائض كما تقضى الفرائض بجامع التأقيت وخبر الشيخين من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها ولأنه ﷺ قضى ركعتي سنة الظهر المتأخرة بعد العصر رواه الشيخان وركعتي الفجر بعد طلوع الشمس لما نام في الوادي عن الصبح رواه أبو داود بإسناد صحيح وفي مسلم نحوه وخرج بالمؤقت التعلق بسبب ككسوف وتحية فلا يقضى (ولا حصر لمطلق) من النفل وهو مالا يتقيد بوقت ولا سبب قال ﷺ لأبي ذر الصلاة خير موضوع استكثر أو أقل رواه ابن حبان وصححه فله أن يصلي ما شاء من ركعة أو أكثر وإن لم يعين ذلك في نيته (فإن نوى فوق ركعة تشهد آخر) وعليه يقرأ السورة في جميع الركعات وهذه من زيادتي (أو) تشهد آخر (وكل ركعتين فأكثر) لأن ذلك معهود في الفرائض في الجملة فلم أعلم أنه لا يتشهد في كل ركعة لأنه اختراع صورة في الصلاة لم تعهد وقولي فأكثر من زيادتي وبه صرح في المجموع وغيره (أو) نوى (قدرا) ركعة فأكثر (فله زيادة) عليه (ونقص) عنه في غير الركعة كما هو معلوم (إن نوى أو لا) بأن زاد أو نقص بلانية عمدا (بطلت) صلاته لمخالفته مانواه (فإن قام لرائد سهوا) فتذكر (قعد ثم قام له) أي للرائد (إن شاء) ثم يسجد للسهو في آخر الصلاة وإن لم يشأ قعد وتشهد وسجد للسهو وسام (وهو) أي النفل المطلق (بلييل) أفضل منه بالنهار لخبر مسلم السابق (وبأوسطه أفضل) من طرفيه إن قسمه ثلاثة أقسام (ثم آخره) أفضل من أوله إن قسمه قسمين وأفضل من ذلك السدس الرابع والخامس سئل رسول الله ﷺ أي الصلاة أفضل بعد المكتوبة فقال جوف الليل وقال أحب الصلاة إلى الله صلاة داود كان ينام نصف الليل ويقوم ثلثه وينام سدسه . وقال ينزل ربنا تبارك وتعالى أي أمره كل ليلة إلى سماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل الأخير فيقول من يدعوني فأستجيب له ومن يسألني فأعطيه ومن يستغفرني فأغفر له روى الأول مسلم والثاني الشيخان (ومن سلام من كل ركعتين) نواهما أو أطلق النية لخبر الشيخين صلاة الليل مثنى ومثنى وفي خبر ابن حبان صلاة الليل والنهار (وتهجد) أي تنفل بلييل بعد يوم قال تعالى : ومن الليل قمتهجده (وكره تركه لمعتاده) بالضرورة قال ﷺ لعبد الله بن عمرو بن العاص يا عبد الله لا تسكن مثل فلان كان يقوم الليل ثم تركه رواه الشيخان وفي المجموع ينبغي أن لا يخل بصلاة الليل وإن قلت والسنة في نوافل الليل التوسط بين الجهر والإسرار إلا التراويح فيجهر فيها كذا استثناءها في الروضة وهو استثناء منقطع لأن المراد بنوافل الليل النوافل المطلقة كما روي صفة الصلاة ويسن لمن قام بهجد أن يوظف من يطمع في تهجده إذا لم يخف ضررا ويتأكد إكثار الدعاء والاستغفار في جميع ساعات الليل وفي النصف الأخير أكد وعند السحر أفضل (و) كره (قيام بلييل يضرب) كقيام كل الليالي دائما قال ﷺ لعبد الله بن عمرو بن العاص ألم

﴿ باب ﴾

صلاة الجماعة
فرض كفاية لرجال
أحرار مقيمين لا عراة
في أداء مكتوبة لاجمعة
بحيث يظهر شعارها
بمحل إقامتها فإن
امتنعوا قوتلوا وهي
لغيرهم سنة وبمسجد
لذكر أفضل وكذا
ما كثر جمعه إلا لنحو
بدعة إمامه أو تعطل
مسجد لغيبته وتدرك
فضيلة تحرم بحضوره
له واشتغاله به عقب
تحريم إمامه ،

أثم الفاتحة وأشرف
الإمام على الوصول لما
ذكر وجبت نية
المفارقة لتعذر المتابعة
بإتمام الواجب ، فإن لم
ينوها ووصل الإمام
لما ذكر بطلت الصلاة
للتخلف حينئذ بما
لا يغتفر مع تعذر المتابعة
نعم إن عذر بنسيان
القدوة أو جهل الحكم
فلا بطلان وفاتته الركعة
وتابع الامام فيها هو فيه
وبقى على ما قرأه في
صورة المتابعة في القيام
ويستأنف في صورة
المتابعة في التشهد
لقطعه الموالاة وإن لم
يطل زمنه ولم يأت
بأذكاره كما قاله سم فان

أخبر أنك تصوم النهار وتقوم الليل ؟ فقلت بلى فقال فلا تفعل صم وأفطر وقم ونم فإن لجسدك عليك
حقا إلى آخره رواه الشيخان أما قيام لا يضر ولو في ليال كاملة فلا يكره فقد كان عليه السلام إذا دخل
العشر الأواخر من رمضان أحيا الليل وتعبى بما ذكر أولى من قوله قيام كل الليل دائما (و)
كره (تخصيص ليلة جمعة بقيام) لخبر مسلم « لا تخصوا ليلة الجمعة بقيام من بين الليالي » .

﴿ باب ﴾ في صلاة الجماعة

وأقلها إمام ومأموم كما يعلم بما يأتي (صلاة الجماعة فرض كفاية) لخبر ما من ثلاثة في قرية أو بدو لا تقام فيهم
الجماعة وفي رواية الصلاة إلا استحوز عليهم الشيطان أي غلب رواده ابن حبان وغيره وصححوها وما قيل إنها
فرض عين لخبر الشيخين : ولقد هممت أن أمر بالصلاة فقام ثم أمر رجلا فيصلي بالناس ثم أنطلق معي رجال
معهم حزم من حطب إلى قوم لا يشهدون الصلاة فأحرق عليهم بيوتهم بالنار . أوجب عنه بأنه بدليل السياق
ورد في قوم مناقبين يخلفون عن الجماعة ولا يصلون فثبت أنها فرض كفاية (لرجال أحرار مقيمين لا عراة
في أداء مكتوبة لاجمعة) فلا تجب على النساء والحنثا ومن فيهم رق والمسافرين والعراة ولا في المقضية والنافلة
والندورة بل ولا تسن في الندورة ولا في مقضية خلف مؤداة أو بالعكس أو خلف مقضية ليست من نوعها وأما
الجمعة فالجماعة فيها فرض عين كما يعلم من بابها ووصف الرجال بما ذكر مع التقييد بالأداء من زيادتي وتعبى
بالمكتوبة أولى من تعبىه بالفرائض وفرضها كفاية يكون (بحيث يظهر شعارها بمحل إقامتها) ففي القرية
الصغيرة يكفي إقامتها في محل وفي الكبيرة والبلد تقام في محال يظهر بها الشعار فلو أطبقوا على إقامتها
في البيوت ولم يظهر بها الشعار لم يسقط الفرض وقولي بمحل إقامتها أعم من قوله في القرية (فان امتنعوا)
كلهم من إقامتها على ما ذكر (قوتلوا) أي قاتلهم الإمام أو نائبه عليها كسائر فروض الكفایات (وهي)
أي الجماعة (لغيرهم) أي لغير المذكورين (سنة) لكنها إمامتسن عند النوى للعراة بشرط كونهم عميا
أو في ظلمة وإلا فهي والانفراد في حقهم سواء (و) الجماعة وإن قلت (بمسجدك) ولو صيبا (أفضل)
منها في غيره كالبيت ولغير الذكر من أنثى أو خنثى في البيت أفضل منها في المسجد قال عليه السلام فيما رواه
الشيخان أفضل صلاة المرء في بيته إلا المكتوبة أي فهي في المسجد أفضل وقال : لا تمنعوا نساءكم المساجد
ويوتن خير لهن رواه أبو داود وصححه الحاكم على شرط الشيخين وقيس بالنساء الحنثا بأن يؤمهم
ذكر فتعبرى بذلك أولى من تعبىه بغير المرأة وإمامة الرجل ثم الحنثا للنساء أفضل من إمامة المرأة لهن ويكره
حضورهن المسجد في جماعة الرجال إن كن مشتهيات خوف الفتنة (وكذا ما كثر جمعه) من مساجد أو
غيرها أفضل للصلى وإن بعدما قل جمعه قال عليه السلام صلاة الرجل مع الرجل أزكى من صلاته وحده
وصلاته مع الرجلين أزكى من صلاته مع الرجل وما كان أكثر فهو أحب إلى الله رواه ابن حبان وغيره وصححوه
نعم الجماعة في المساجد الثلاثة أفضل منها في غيرها وإن قلت بل قال المتولى إن الانفراد فيها أفضل من الجماعة
في غيرها (إلا لنحو بدعة إمامه) كفسقه واعتقاده عدم وجوب بعض الواجبات كحنفي (أو تعطل مسجد)
قريب أو بعيد عن الجماعة فيه (لغيبته) عنه لكونه إمامه أو يحضر الناس بحضوره فقليل الجمع أفضل
من كثيره في ذلك ليؤمن النقص في الأولى وتكثر الجماعة في المساجد في الثانية بل الانفراد في الأولى
أفضل كما قاله الرويان ونحو من زيادتي وإطلاق للمسجد أولى من تقييد الأصل كغيره له بالقرب إذ البعيد
مثله فيما يظهر كما يدل له تعليلهم السابق لا يقال ليس مثله لأن للقريب حق الجوار ولو لكونه مدعو آمنه لأننا نقول
معارض بأن البعيد مدعو منه أيضا وبكثرة الأجر فيه بكثرة الخطأ الدال عليها الأخبار تكبر مسلم أعظم الناس
في الصلاة أجرا بعدهم إليها متشئ (وتدر كفضيلة محرم) مع الإمام (بحضوره) أي بحضور المأموم التحريم
وهو من زيادتي (واشتغاله به عقب محرم إمامه) بخلاف الغائب عنه وكذا المترأخى عنه إن لم تعرض له

وجامعة ما لم يسلم وسن تخفيف إمام مع فعل أبعاض وهيئات وكره تطويل لا إن رضا محصورين ولو أحس في ركوع أو تشهد آخر بداخل سن انتظاره لله إن لم يبالغ ولم يميز وإلا كرهه وسن إعادتها مع غير في الوقت بنية فرض والفرض الأولى ورخص تركها بعذر مكشقة مطر وشدة ريح بليل ووحل وحر وبرد

لم يتابع الإمام بل جرى على نظم صلاته بلا بنية مفارقة بطالت صلاته إن علم وتعمد وإلا لم تبطل ويلغو ما فعله قبل أن يلحق الإمام وإن نوى المفارقة بعد فتدبر، فإن لم يكن المأموم اشتغل عقب تحريمه بالفاتحة بأن سكت أو اشتغل بغيرها وركع الإمام قبل أن يتم المأموم ما عليه تخلف الموافق لإتمام الفاتحة إن ظن إدراك الركعة على ما مر ثم إن كان معذورا بأن سكت أو اشتغل بغير الفاتحة سهوا عن القراءة أو القدوة أو جهلا بالحكم أو لعدم ظن ضيق الزمن فإن ظن اتساعه أو لم يظن شيئا كما قاله

وسوسة خفيفة (و) تدرك فضيلة (جماعة ما لم يسلم) أي الإمام التسليمة الأولى وإن لم يقدمه بأن سلم عقب تحرمة لإدراكه ركنامه لكن دون فضيلة من أدركها من أولها ومقتضى ذلك إدراك فضيلتها وإن فارقته وهو كذلك إن فارقته بعذر (وسن تخفيف إمام) الصلاة بأن لا يقتصر على الأقل ولا يستوفي الأكل المستحب للمنفرد والتصريح بسن ذلك من زيادتي (مع فعل أبعاض وهيئات) أي السنن غير الأبعاض وذلك لخبر الشيخين إذا صلى أحدهم بالناس فليخفف فإن فيهم الضعيف والسقيم وهذا الحاجة (وكره) له (تطويل) وإن قصد حقوق غير المتضررين به ولخالفته الخبر السابق (لا إن رضا) بتطويله حالة كونهم (محصورين) فلا يكره التطويل بل يسن كما في المجموع عن جماعة نعم لو كانوا أرقاء وأجرا أي إجازة عين على عمل ناجز وأذن لهم السادة والمستأجرون في حضور الجماعة لم يعتبر رضاهم بالتطويل بغير إذن فيه من أرباب الحقوق كما به عليه الأذرع (ولو أحس) الإمام (في ركوع) غير ثان من صلاة الكسوف (أو) في تشهد آخر بداخل محل الصلاة يقتدى به (سن انتظاره لله) تعالى إعانة على إدراك الركعة في المسئلة الأولى والجماعة في الثانية (إن لم يبالغ) في الانتظار (ولم يميز) بين الداخلين بانتظار بعضهم ملازمة أودين أو صداقة أو نحوها دون بعض بل يسوي بينهم في الانتظار لله تعالى وامتنع من سن الانتظار ما إذا كان الداخل يعتاد البطء وتأخير التحرم إلى الركوع وما إذا خشى خروج الوقت بالانتظار وما إذا كان الداخل لا يعتقد إدراك الركعة أو فضيلة الجماعة بإدراكه ما ذكر (وإلا) أي وإن كان الانتظار في غير الركوع والتشهد الآخر أو فيهما وأحس بخارج عن محل الصلاة أو لم يكن انتظاره لله كالتودد إليهم واستماله قلوبهم أو بالغ في الانتظار أو ميز بين الداخلين (كره) بل قال الفوراني إنه يحرم إن كان للتودد لعدم فائدة الانتظار في الأولى وتقصير التأخر وضرر الحاضرين في الباقي وقول الله مع التصريح بالكراهة من زيادتي وبها صرح صاحب الروض أخذا من قول الروضة قلت المذهب إنه يستحب انتظاره في الركوع والتشهد الأخير بالشروط المذكورة ويكره في غيرها المأخوذ من طريقة ذكرها فيها قبل وبدأ بها في المجموع وهي في الانتظار قولين أحدهما عند الأكثر أنه يستحب وقيل يكره لا من الطريقة النافية للكره المبنية للخلاف في الاستحباب وعدمه فلا يقال إذا فقدت الشروط كان الانتظار مباحا كما فهمه بعضهم وضابط المبالغة في ذلك كما نقله الرافعي عن الإمام وأقره أن يطول تطويلا ولو زرع على جميع الصلاة لظهر أثره فيه (وسن إعادتها) أي المكتوبة مرة ولو صليت جماعة قال الأسنوي وكذا غيرها من نقل تسن فيه الجماعة كما يدل له تعليل الرافعي بحصول الفضيلة (مع غير) ولو واحدا بقيد زده بقولي (في الوقت) قال عليه السلام بعد صلاته الصبح لرجلين لم يصليا معه وقالا صلينا في رحالنا: إذا صليتما في رحالكما ثم أتيتما مسجد جماعة فصاياهما معهما فإنها لكما نافلة رواه الترمذي وغيره وصححه وسواء فيما إذا صليت الأولى جماعة استوت الجماعتان أم زادت إحداها بفضيلة ككون الإمام أعلم أو أروع أو أجمع أكثر أو المكان أشرف وقولي مع غير أعم من قوله مع جماعة وتكون إعادتها (بنية فرض) وإن وقعت نقلا لأن المراد أنه ينوي إعادة الصلاة المفروضة حتى لا تكون تقلا مبتدأ لإعادتها فرضا أو أنه ينوي ما هو فرض على المكلف لا الفرض عليه كما في صلاة الصبي هذا وقد اختار الإمام أنه ينوي الظهر أو العصر مثلا ولا يتعرض للفرض ورجحه في الروضة (والفرض الأولى) للخبر السابق ولسقوط الخطاب بها فإن لم يسقطها ففرضه الثانية إذا نوى بها الفرض (ورخص تركها) أي الجماعة (بعذر) عام أو خاص فلا رخصة بدونه لخبر ابن حبان والحاكم في صحيحهما من سمع النداء فلم يأتها فلا صلاة له أي كاملة إلا من عذر والعدو (مكشقة مطر) بليل أو نهار للاتباع رواه الشيخان وبليلة الثوب (وشدة ريح بليل) لعظم مشقتها فيه دون النهار قال في المهمات والمتجه إلحاق الصبح بالليل في ذلك (و) شدة (وحل) بفتح الحاء على المشهور بليل أو نهار للتلوين بالمشي فيه (و) شدة (حرو) شدة (برد) بليل أو نهار لمشقة الحركة فيها

طعام ومشقة مرض
ومدافعة حدث وخوف
على معصوم ومن غريم
له وبه إعسار يعسر
إثباته وعقوبة يرجو
العفو بغيته وتخلف
عن رققة وققد لباس
لائق وأكل ذى ريح
كريبه تعسر إزالته
وحضور مريض بلامتعهد
أو كان نحو قريب
محتضر أو يأنس به .

﴿فصل﴾

لا يصح اقتداؤه بمن يعتقد
بطلان صلاته كشافعي
بخفى مس فرجه
لأن افتصده ومكتهدين
اختلفا في إناءين فان
تعدد الطاهر صرح مالم
يتعين إناء امام لنجاسة
فلواشبهه خمسة فيها
نجس على

سم جرى فيه ماسبق
من أنه يقتفرله ثلاثة
أركان وأنه ان آثم
الفاحة وهوى للرکوع
الح فان لم يكن معدورا
بأن ظن ضيق الزمن
وسكت أو اشتغل

بسنة أو بترديد الحروف
والكلمات لموسومة ظاهرة
عامدا عالما بأن المطلوب
عند ظن الضيق الاشتغال
بالفاحة لم يقتفرله
الثلاثة أركان المذكورة
لتقصيره بل يقال إن آثم

(و) شدة (جوع و) شدة (عطش) بقيد زده بقولى (بخضرة طعام) مأ كول أو مشروب لانها حينئذ
يذهب ان الخشوع ولحبر الصحيحين إذا حضر العشاء وأقيمت الصلاة فابدها وبالعشاء ولحبر مسلم لا صلاة بخضرة
طعام وشدة الجوع أو العطش تغنى عن التوقان كعكسه المذكور في المذهب وشرحه وغيرهما لتلازمهما اذ
معنى التوقان الاشتياق المساوى لشدة ما ذكر لا الشوق وقول ابن الرفعة تبعاً لابن يونس لا يشترط حضور
الطعام للمعنى المذكور غريب مخالف للأخبار الصحيحة ولنصوص الشافعى وأصحابه نعم ما قرب حضوره في
معنى الحاضر ولعله مراد من ذكر فيبدأ بالأكل والشرب فياً كل لهما يكسرها حدة الجوع إلا أن يكون
الطعام بما يؤتى عليه مرة واحدة كالسويق واللبن (ومشقة مرض) للتابع رواه البخارى بأن يشق
الخروج معه كمشقة المطر وتقييد المطر والمرض بالمشقة من زيادتي (ومدافعة حدث) من بول أو غائط أو
ريح فيبدأ بتفريغ نفسه من ذلك لكرهه الصلاة حينئذ كما مر آخر شروط الصلاة فإذا لم تطلب معه الصلاة
فالجماعة أولى (وخوف على معصوم) من نفس أو عرض أو حقه أو لمن يلزمه الذب عنه بخلاف خوفه ممن
يطالبه بحق هو ظالم في منعه بل عليه الحضور وتوفية الحق وتعبيرى بذلك أعم من قوله وخوف ظالم على
نفس أو مال (و) خوف (من) ملازمة أو حبس (غريم له وبه) أى بالخائف (إعسار يعسر) عليه (إثباته)
مخلاف الموسر بما يفي بما عليه والعسر القادر على الإثبات بينة أو حلف والغريم يطلق لغة على المدين
والدائن وهو المراد هنا وقولى يعسر إثباته من زيادتي وصرح به فى البسيط (و) خوف (من) عقوبة
كقود وحدقذ وتغنى الله تعالى أو لآدمى (يرجو) الخائف (العفو) عنها (بغيته) مدة رجائه العفو
بخلاف ما لا يقبل العفو كحدسرة وشرب وزنا إذا بلغت الامام أو كان لا يرجو العفو واستشكل الامام
جواز الغيبة لمن عليه قود فان موجه كبيرة والتخفيف ينفيه وأجاب بأن العفو مندوب اليه والغيبة طريقه
قال الأذرعى والاشكال أقوى (و) خوف (من) تخلف عن رققة) ترحل لمشقة التخلف عنهم (وققد
لباس لائق) به وان وجد ساتر العورة لأن عليه مشقة في خروجه كذلك أما اذا وجد لائقا به ولو ساتر العورة
فقط فليس بعذر وتعبيرى بذلك أولى من قوله وعرى لايهامه أنه لا يعذر من وجد ساتر العورة مطلقا مع
أنه يعذر إذا لم يعتقد ذلك (وأكل ذى ريح كريبه) بقيد زده بقولى (تعسر إزالته) كبصل وثوم لحبر
الصحيحين من أكل ثوما أو بصلا أو كراثاً فلا يقربن مسجدنا وفي رواية المساجد فان الملائكة تتأذى
بما يتأذى منه بنو آدم زاد البخارى قال جابر ما أراه يعنى إلا نيته بخلاف ما اذا لم تعسر وبخلاف المطبوع
لزوال ريحه (وحضور مريض) ولو غير نحو قريب (بلامتعهد) له لتضرره بغيته عنه (أو) بمتعهد (و) كان
المريض (نحو قريب) كزوج ورفيق وصهر وصديق (محتضرا) أى حضره الموت لتألم نحو قريبه
بغيبته عنه (أو) لم يكن محتضرا لكن (يأنس به) أى بالحاضر لما مر فى الأولى بخلاف مريض له متعهد
ولم يكن نحو قريب أو كان ولم يكن محتضرا أو لا يأنس بالحاضر ولو كان المتعهد مشغولا بشراء الأدوية مثلا
عن الخدمة فكأن لم يكن له متعهد وقد ذكرت فى شرح الروض زيادة على الأعذار المذكورة مع فوائد
ونحو من زيادتي وكذا التقييد بقريب فى الإيناس .

﴿فصل﴾ فى صفات الأئمة (لا يصح اقتداؤه بمن يعتمد بطلان صلاته كشافعى) اقتدى (بخفى مس فرجه)
فانه لا يصح (لأن افتصد) فانه يصح اعتبارا باعتقاد المقتدى أن المس ينقض دون الفصد فمدار عدم صحة
الاقتداء بالخالف على تركه واجبا فى اعتقاد المقتدى (ومكتهدين اختلفا فى إناءين) من الماء طاهر ونجس
وتوضاً كل من إناؤه فليس لواحد منهما أن يقتدى بالآخر لاعتقاده بطلان صلاته (فان تعدد الطاهر)
من آتية مع تعدد المجتهد وظن كل منهم طهاره إناؤه فقط كما فى المثال الآتى (صح) اقتداء بعضهم ببعض
(مالم يتعين إناء امام لنجاسة) فلا يصح الاقتداء بصاحبه (فلواشبهه خمسة) من آتية (فيها نجس على

خمس فظن كل طهارة إناء فتوضأ به وأم في صلاة أعاد ما أتم فيه آخره ولا بمقتد ولا بمن تلزمه إعادة وصح بغيره كاستحاضة غير متحيرة ولا اقتداء غير أثني بغير ذكر ولا قارىء بأى محل بحرف من الفاتحة كارت غم يد في غير محله وألغ ببدل حرفا فان أمكنه تعلم لم تصح صلاته وإلا صحت كإقتدائه بمثله وكره بنحو تأتاء ولا حن فان غير معنى في الفاتحة ولم يحسنها فكأى أو غيرها صحت صلاته وقدوة به عاجز أو جاهلا أو ناسيا

الفاتحة وهوى للركوع قبل أن (٦٢) ينفصل الإمام عن حد الاعتدال أو معه أدرك الركعة وجرى على نظم صلاته

وان انفصل الإمام عن حد الاعتدال قبل أن يهوى المأموم للركوع فاتته الركعة فلا يركع بل يتابع الإمام وتحسبه الفاتحة وان أشرف الإمام على الانفصال عن حد الاعتدال ولم يكن المأموم أتم الفاتحة وجبت نية المفارقة وهى مفارقة بعذر كما مر ، وقيل إنها بلا عذر لتقصيره بما أوجب التخلف فان انفصل الإمام قبل أن ينوى المأموم المفارقة بطلت صلاته إلا إن عذر الى آخر ما مر وتخلف المسبوق لإتمام ما لزمه وهو ما يسعه الزمن بالقراءة المعتدلة في غير البطيء وقراءته في البطيء على ما عليه ع ش خلافا لسم حيث اعتبر القراءة المعتدلة مطاقا كما تقدم ، ثم ان كان معذورا بعذرهما

خمس) من أناس واجتهدوا (فظن كل طهارة إناء) منها (فتوضأ به وأم) بالباقي (في صلاة) من الخمس (أعاد ما أتم فيه آخره) فلو ابتداء أو بالصبح أعادوا العشاء إلا إمامها فيعيد للغرب لتعين إناءى إماميها بالنجاسة في حق المؤتمين فيهما (ولا) يصح اقتداؤه (بمقتد) ولو شكاً لأنه تابع لغيره يلحقه سهوه ومن شأن الأمام الاستقلال وحمل سهوه غيره فلا يجتمعان (ولا بمن تلزمه إعادة) كتميم لبرد لعدم الاعتداد بصلاته (وصح) الاقتداء (بغيره كاستحاضة غير متحيرة) ومتيم لتلزمه إعادة وماسح خف ومضطجع ومستلق ولوموميا وصي ولو عبد أو سلس ومستحجر أما المتحيرة فلا يصح اقتداء غيرها ولو متحيرة بها بناء على وجوب الإعادة عليها وتعييرى بما ذكر أتم مما ذكره (ولا) يصح (اقتداء غير أثني) من ذكر وخثنى (بغير ذكر) من أثني وخثنى وان جهل حالها لخبر ابن ماجه لا تؤمن امرأة رجلا وقيس بها الخثنى احتياطاً والخثنى المقتدى بأثني يجوز كونه ذكراً وبخثنى يجوز كونه ذكراً أو الإمام أثني فعلم بمماصرح به الأصل أنه لو اقتدى بخثنى فبان ذكر الم تسقط الإعادة لعدم صحة اقتدائه به ظاهراً للتردد في حاله وأنه لو بان إمامه أثني وجبت الإعادة ومثلها ما لو بان خثنى ويصح اقتداء الأثنى بأثني وخثنى كما يصح اقتداء الذكر وغيره بذكر (ولا) اقتداء (قارىء بأى) أمكنه التعلم أو لا علم القارىء حاله أو لا لأن الإمام بصدد تحمل القراءة عن المسبوق واذ لم يحسنها لم يصلح للتحمل فعلم بمماصرح به الأصل أنه لو بان إمامه أمياً وجبت الإعادة والأى من (يخل بحرف كتخفيف مشدد) (من الفاتحة) بأن لا يحسنه (كأرت) بثناة وهو من (يدغم) بابدال (في غير محله) أى الادغام بخلافه بلا إبدال كتشديد اللام أو الكاف من مالك (وألغ) بمثلثة وهو من (يبدل حرفاً) بأن يأتى بغيره بدله كأن يأتى بالمثلثة بدل السين فيقول المتيقن (فان أمكنه) أى الأى (تعلم) ولم يتعلم (لم تصح صلاته) كما ذكره الأصل في اللاحن الصادق بالأى (وإلا صحت كإقتدائه بمثله) فيما يخل به كأرت بأرت وألغ بألغ في حرف لافى حرفين ولا فى أرت بألغ وعكسه لأن كلا منهما فى ذلك يحسن ما لا يحسنه الآخر وكذا من يحسن سبع آيات من غير الفاتحة بمن لا يحسن إلا الذكر ولو كانت لغته يسيرة بأن يأتى بالحرف غير صاف لم يؤثر (وكره) الاقتداء (بنحو تأتاء) كفاء ووأء وهم من يكرر التاء والفاء والواو وجاز الاقتداء بهم مع زيادتهم لعذرهم فيها وتعييرى بنحو تأتاء أولى من تعبيره بالتمتاع والفأء (ولا حن) بما لا يغير المعنى كضم هاء لله (فان غير معنى في الفاتحة) كأنعمت بضم أو كسر (ولم يحسنها) أى اللاحن الفاتحة (فكأى) فلا يصح اقتداء القارىء به أمكنه التعلم أو لا ولا صلاته ان أمكنه التعلم والاصحت كإقتدائه بمثله فان أحسن اللاحن الفاتحة وتعتمد اللحن أو سبق لسانه اليه ولم يعد القراءة على الصواب فى الثانية لم تصح صلاته مطلقاً ولا الاقتداء به عند العلم بحاله ذكره الماوردى (أو) فى (غيرها) أى الفاتحة كجبر اللام فى قوله أن الله برىء من المشركين ورسوله (صحت صلاته وقدوة به) حال كونه (عاجزاً) عن التعلم (أو جاهلاً) بالتحريم (أو ناسياً) كونه فى الصلاة أو أن ذلك لحن لأن ترك السورة جائز لكن القدوة به مكروهة قال الإمام ولو قيل ليس لهذا اللاحن قراءة غير الفاتحة مما يلحن فيه لم يكن بعيداً لأنه يتكلم بما ليس بقرآن بلا ضرورة وقواه السبكي أما القادر

العالم

مر فى الموافق ما عدا ظن اتساع الزمن أو عدم الظن كما عليه مر وقال حجر إذا ظن اتساع

الزمن فاشتغل بسنة كان معذورا كالموافق وفرق مر بأن الموافق تطلب منه السن ولو فى الجملة بخلاف المسبوق فان المطلوب منه تركها اغتفر له الثلاثة أركان المذكورة لكن لا يدرك الركعة إلا إذا أدرك الإمام بأن يركع ويطمئن قبل أن يرفع الإمام عن أقل الركوع يقينا أى جزما مصمما واكتفى سم بغلبة الظن وحينئذ يقال إن أتم ما عليه وأدرك ركوع الإمام كما ذكر أدرك الركعة وإن نوى المفارقة

ولو بان إمامه كافرا ولو مخفيا وجبت الإعادة لأذا حدث ونجاسة خفية ، وعدل أولى من فاسق وقدم وال بحمل ولايته فإمام راتب
فساكن بحق لاعلى معبر وسيد غير مكاتب له فأفقه فأقرأ فأورع فأقدم هجرة فأسن فأنسب فأنظف ثوبا وبدنا ،

بعد والإمام في الركوع فإن لم يدرك ركوع الإمام كذا كرفته الركعة وتابع الإمام وبني على ما قرأه في صورة المتابعة في القيام واستأنف
في صورة المتابعة في التشهد وصار في صورتين موافقا بشرطه فان لم يتم ماعليه وركع (٦٣) الإمام فاته الركعة ولا يتابع

الإمام بل يستمر في إتمام
ماعليه حتى يشرف
الإمام على الوصول لحد
القيام أو الجلوس لأحد
التشهدين فينثني تجب
المفارقة فان لم يفارق
ووصل الإمام للحسد
المذكور بطلت صلاته
لا إن عذر إلى آخر ما سبق
فان لم يكن معذورا بعذر
مما مر على ما مر لم يغتفر
له الثلاثة أركان المذكورة
لتقصيره بل يقال إن أتم
ماعليه وأدرك ركوع
الإمام كما أدرك الركعة
فإن لم يدرك الركوع
كما مر فاته الركعة وتابع
الإمام واستأنف الفاتحة
لا تقطع الموالاة وصار
موافقا بشرطه فإن لم يتم
ماعليه وركع الإمام فاته
الركعة واستمر في إتمام
ماعليه حتى يشرف
الإمام على الانفصال
عن حد الاعتدال
فينثني تجب نية المفارقة
فإن لم ينوها وانفصل
الإمام عن الحد المذكور
بطلت الصلاة إلا إن
عذر إلى آخر ما سبق هذا

العالم العامد فلا تصح صلاته ولا القدوة به للعالم بحاله وقولى أوجاهلا أو ناسيا من زيادتي وكالفاتحة فيما
ذكر بدلها (ولو بان إمامه) بعد الاقتداء به (كافرا ولو مخفيا) كفره كن نديق (وجبت الإعادة) لتقصيره
بترك البحث في ذلك ولتقص الإمام نعم لو لم يبين كفره إلا بقوله وقد أسلم قبل الاقتداء به فقال بعد الفراغ لم
أكن أسلمت حقيقة أو أسلمت ثم ارتددت لم تجب الإعادة لأنه كافر بذلك فلا يقبل خبره (لا) إن بان (ذاحدث)
ولو حدثا أكبر (و) ذا (نجاسة خفية) في ثوبه أو بدنه فلا تجب الإعادة على المقتدى لا تنفاء التقصير منه
في ذلك بخلاف النجاسة الظاهرة وهي ما يكون بحيث لو تأملها المقتدى رآها والخفية بخلافها وحمل في
المجموع إطلاق من أطلق وجوب الإعادة في النجاسة على الظاهرة لكنه صحح في التحقيق عدم وجوب
الإعادة مطلقا وحمل عدم وجوبها فيما ذكر في غير الجمعة وكذا فيها إن زاد الإمام على أربعين نعم إن علم
المأموم الحدث أو النجس ثم نسي ولم يحتمل التطهر وجبت الإعادة وتعبيرى بالحدث أهم من تعبيره بالنجس
(وعدل أولى من فاسق) بل يكره الائتمام به وإن اختص بصفات مرجحة لأنه يخاف منه أن لا يحافظ على
الواجبات ويكره أيضا الائتمام بمتدع لانكفره وإمامة من يكرهها أكثرهم شرعا لا الائتمام به (وقدم وال
بحمل ولايته) الأعلى فالأعلى للخبر الآتى ولأن تقديم غيره محض رته لا يلىق ببذل الطاعة (فإمام راتب)
من زيادتي وصرح به في الروضة وأصله نعم إن ولاء الإمام الأعظم فهو مقدم على الوالى كما قاله الأذرى وغيره
(و) قدم (ساكن) في مكان (حق) ولو بإعارة أو إذن من سيد العبد له على غيره للخبر الآتى فيقدم مكره على
مكر للملكة المنفعة وتعبيرى بما ذكر أولى مما عبر به (لاعلى معبر) للساكن بل يقدم المعبر عليه للملكة الرتبة
والمنفعة (و) لاعلى (سيد) أذن له في السكنى بل يقدم سيده عليه (غير) سيد (مكاتب له) فمكاتبه مقدم
عليه فيما لم يستعره من سيده لأنه معه كالأجنبي (فأفقه) لأن افتقار الصلاة للفقه لا ينحصر بخلاف القرآن
(فأقرأ) أى أكثر قرآنا لأنها أشد افتقارا إلى القرآن من الورع (فأورع) أى أكثر ورعا وهو زيادة على
العدالة بالغة وحسن السيرة (فأقدم هجرة) إلى النبي ﷺ أو إلى دار الاسلام للخبر الآتى وبه علم
أن من هاجر مقدم على من لم يهاجر وهذا مع تقديم الأقرأ على الأورع والأورع على من بعده من
زيادتي وهو ما في التحقيق وغيره (فأسن) في الاسلام لا بكبر السن (فأنسب) وهو من ينتسب إلى قریش
أو ذى هجرة أو أقدمها أو غيرهم ممن يعتبر في الكفاءة كالعلماء والصالحاء لأن فضيلة الأول في ذاته والثاني
في آباءه وفضيلة الذات أولى وروى الشيخان ليؤمكم أكبركم وروى مسلم خبر يؤم القوم أقرؤهم لكتاب
الله تعالى فإن كانوا في القراءة سواء فأعلمهم بالسنة فإن كانوا في السنة سواء فأقدمهم هجرة فإن كانوا في
الهجرة سواء فأقدمهم سنا وفي رواية سلما ولا يؤمن الرجل الرجل في سلطانه وفي رواية في بيته ولا سلطانه ولا
يقعد في بيته على تكمته إلا بأذنه فظاهره تقديم الأقرأ على الأفقه كما هو وجه وأجاب عنه الشافعى بأن الصدر
الأول كانوا يتفقون مع القراءة فلا يؤيد قارى إلا وهو فقيهه وللنوى فيه إشكال ذكرته مع جوابه في شرح
الروض . واعلم أنه لو كان الأفقه والأقرأ أصيبا أو مسافرا أو فاسقا أو ولدز نافضده أولى كما أشرت إلى بعضه
فيما مر وبما تقرر علم أن المنتسب إلى من هاجر مقدم على المنتسب إلى قریش مثلا (فأنظف ثوبا وبدنا

ماعليه مر وحجرو قد استشكلوا وجوب الاستمرار المذكور بأنه لا فائدة فيه بعد فوات الركعة لعدم حسمان القراءة حينئذ فليقال أن يقال
يقطع القراءة ويتابع الإمام كما قاله السيد السمعهودى أو تجب نية المفارقة كما قاله سم وأنت خير بأن فوات الركعة غير متيقن لاحتمال عروض
ما يوجب المفارقة بأن يشرف الإمام على ما مر والمأموم بعد في إتمام ماعليه وينوى المفارقة ويصل لنفسه ويحسب له ما قرأه فتدبر فتحصل أن
السبوق في الحالة الثالثة كالواقف في لزوم الفاتحة وفي إدراك الركعة إذا لم يدرك ركوع الإمام وفي محمل البطى وفي تصوير العذر كما علمت هذا

وصنعة فاحسن صوتا فصورة وأعمى كبصير وعبد فقيه كحر غير فقيه ولمقدم بمكان تقديم . (فصل) للاقتداء شروط عدم تقدمه في المكان على إمامه وسن أن يقف إمام خلف المقام عند الكعبة ويستدير واحولها ولا يضر كونهم أقرب إليها في غير جهة الامام كالوقوفها فيها واختلفا جهة وأن يقف ذكر عن يمينه ويتأخر قليلا فان جا آخر أحرم عن يساره ثم يتقدم الإمام أو يتأخران في قيام وهو أفضل

هو زاجح المذهب ، وقيل إنه كالموافق (٦٤) إلا في الفاتحة تفرقة بين الحالتين وقيل حتى في لزوم الفاتحة لأنه حيث لزم البعض

وجب الاتمام وقيل إنه في جميع أحواله يركع مع الامام ولا يتخلف لعموم خبر إزار كع الإمام فار كعو او خص منه الموافق لدليل يخصه هذا حكم المسبوق في الحالة الثالثة وفاقا وخلافا . أما حكمه في الحالة الأولى والثانية فهو أن يركع مع الإمام ولا يتخلف ثم إن أدرك الركوع كما مر فذاك وان تخلف عن ركوع الامام أو لم يتخلف عنه لكن لم يدركه كما مر فاتسه الركعة وتابع الامام في الاعتدال بمعنى أنه صار في الاعتدال سواء قصده أو قصد البقاء في قيام الفاتحة أو لم يقصد شيئا فيأتي باذكار الاعتدال وإذا تخلف فيه لم تبطل صلاته حتى يهوى الامام للسجدة الثانية كذا استوجهه سم لكن ظاهر كلامهم أنه إذا قصد البقاء في قيام الفاتحة لم يضر في الاعتدال بل في

وصنعة) على الأوسخ لإفضاء النظافة إلى استماله القلوب وكثرة الجمع (فأحسن صوتا) لميل القلوب إلى الاقتداء به واستماع كلامه (ف) أحسن (صورة) لميل القلوب إلى الاقتداء به كذا رتب في الروضة كأصلها عن المتولى وجزم به في الشرح الصغير والأصل عطف بالواو فقال فإن استويا فنظافة الثوب والبدن وحسن الصوت وطيب الصنعة ونحوها أى كحسن وجه وصمت والذى في التحقيق فإن استويا قدم بحسن الذكر ثم بنظافة الثوب والبدن وطيب الصنعة وحسن الصوت ثم الوجه وفي المجموع المختار تقديم أحسنهم ذكرا ثم صوتا ثم هيئة فان تساويا وتشاحا أقرع بينهما (وأعمى كبصير) لتعارض فضيلتهما لأن الأعمى أخشع والبصير أحفظ عن النجاسة (وعبد فقيه كحر غير فقيه) هو من زيادتي وهو ما صححه في المجموع وقال السبكي عندي أن الأول أولى انتهى فان استويا فالحر ولو ضريرا أولى من العبد ولو بصيرا والبالغ ولو عبدا أولى من الصبي ولو حرا أو أقه (ولمقدم بمكان) لصفات (تقديم) لمن يكون أهلا للإمامة وهذا أعم من قوله فان لم يكن أهلا فله التقديم .

(فصل) في شروط الاقتداء وآدابه (للاقتداء شروط) سبعة أحدها (عدم تقدمه في المكان) بأن لا يتقدم قائم بعقبه وهما مؤخر قدميه وإن تقدمت أصابعه ولا قاعد بأليتيه ولا مضطجع بجنبه فتعبري بذلك أعم من قوله في الموقف (على إمامه) تبعا للسلف والخلف فيضر تقدمه عليه كتقدمه بالتحريم قياسا للمكان على الزمان ولأن ذلك أخشى من المخالفة في الأفعال المبطلات ولا تضر مساواته لكنها تكرهه كافي المجموع وغيره ولو شك في تقدمه صحت صلاته لأن الأصل عدم الفساد (وسن أن يقف إمام خلف المقام عند الكعبة) تبعا له صلوات الله وللصحابة من بعده وهذا من زيادتي (و) أن (يستديروا) أى المأمومون (حولها) إن صلاوا في المسجد الحرام ليحصل توجه الجميع إليها (ولا يضر كونهم أقرب إليها في غير جهة الإمام) منه إليها في جهته لا تنفاه تقدمهم عليه ولأن رعاية القرب والبعد في غير جهته مما يشق بخلاف الأقرب في جهته فيضر فلو توجه الركن فجته مجموع جهتي جانبيه فلا يتقدم عليه المأموم المتوجه له أو لإحدى جهتيه (كما) لا يضر كون المأموم أقرب إلى الجدار الذى توجه إليه من الإمام إلى ما توجه إليه (لوقوفها فيها) أى الكعبة (واختلفا جهة) كأن كان وجه المأموم إلى وجه الامام أو ظهره إلى ظهره فان اتخذ جهة ضر ذلك ولو وقف الامام فيها والمأموم خارجا جازوله التوجه إلى أى جهة شاء ولو وقفا بالعكس جاز أيضا لكن لا يتوجه المأموم إلى الجهة التى توجه إليها الامام لتقدمه حينئذ عليه (و) سن (أن يقف ذكر) ولو صبيا لم يحضر غيره (عن يمينه) أى الامام لخبر الشيخين عن ابن عباس قال بت عند خالتي ميمونة فقام النبي صلوات الله يصلى من الليل فقامت عن يساره فأخذ برأسى فأقامنى عن يمينه (و) أن (يتأخر) عنه إن كان الامام مستورا (قليلا) استعمالا للأدب وإظهارا لرتبة الامام على رتبة المأموم (فإن جاء) ذكر (آخر) أحرم عن يساره (ثم) بعد إحرامه (يتقدم الامام أو يتأخران في قيام) لافى غيره كنعوذ وسجود إذ لا يتأتى التقدم والتأخر فيه إلا بعمل كثير والظاهر أن الركوع كالقيام وقولى في قيام من زيادتي (وهو) أى تأخرهما (أفضل) لخبر مسلم عن جابر قال قام رسول الله صلوات الله يصلى فقامت عن يساره فأخذ ييدى حتى

أدارنى

القيام عملا بقصده فاذا تخلف فيه حتى انفصل الامام عن حد الاعتدال

بطلت صلاته لتخلفه حينئذ بأكثر من ركعتين الركوع والاعتدال فتدبر والله أعلم [مسئلة] إذا أحرم عن شرع في السلام ولو في أثناء التحريم إن تم السلام الواجب قبل تمام التحريم لم تنعقد الصلاة وإن تم التحريم قبل أو قارن انعقدت جماعة عند ابن حجر وفردى عند من لا اختلاف أمر القدوة ولا تنعقد عند زى لأن المتحلل يشبه من ليس في صلاة ومقتضى هذا بطلان صلاة من اقتدى به وهو في أثناء صلاته فراجع .

إن أمكن ويصطف ذكران خلفه كامرأة فأكثر ويقف خلفه رجال فصييان نختائي ففساء وإمامتهن وسظهن وكره للمأموم انفراد بل يدخل الصف إن وجد سعة وإلا أحرم ثم جر شخصا وسن مساعدته وعلمه بانتقالات الامام برؤية أو نحوها واجتماعها بمكان فأت كانا بمسجد صح الاقتداء وإن حالت أبنية نافذة

(٦٥)

وظاهر أن محل الخلاف

ما لم يتردد المأموم حال الاحرام في أن الامام يسبقه بالسلام وإلا لم تنعقد جزما وإن سبق التحريم للتردد فراجعها فان أحرم بمن لم يشرع في السلام حتى تم التحريم انعقدت صلاته جماعة اتصافا وإن لم يجلس مع الامام بأن سلم عقب التحريم فان تراخى السلام وجبت التسابعة في الجلوس ويغفر التأخر إلا إن طال عرفا فان سلم الامام قبل الجلوس امتنع الجلوس وانظر هل ذلك بمجرد الشروع في السلام أو حتى يتم السلام ويظهر تخرجه على الخلاف السابق في صحة الاقتداء حال الشروع في السلام فان قلنا بها كما عليه حجر بشرطه فالعبرة بالتام وإن لم تقل بها كما عليه م ر و زى فالعبرة بالشروع. واعلم أنه متى قيل بصحة الاقتداء حينئذ تحمل الامام سهو المأموم

أدارني عن يمينه ثم جاء جبار بن صخر فقام عن يساره فأخذ بأيدينا جميعا حتى أقامنا خلفه ولأن الإمام متبوع فلا ينتقل من مكانه هذا (إن أمكن) أي كل من التقدم والتأخر فإن لم يمكن إلا أحدها لضيق المكان من أحد الجانبين فعل الممكن لتعيينه طريقا في تحصيل السنة والتقيد بذلك من زيادتي (و) أن يصطف (ذكران) ولو صبيين أو رجلا وصييا آامعا أو مرتين (خلفه كامرأة فأكثر) ولو جاء ذكر وامرأة قام الله كره عن يمينه والمرأة خلف الله كره أو ذكران و امرأة صفا خلفه والمرأة خلفهما أو ذكر وامرأة وخشي وقف الله كره عن يمينه والخشي خلفهما والمرأة خلف الخشي (وأن يقف خلفه رجال) لفضلهم فصييان لأنهم من جنس الرجال وظاهر أن محله إذا استوعب الرجال الصف وإلا أكمل بهم أو ببعضهم (نختائي) لاحتمال ذكورتهم وذكركم من زيادتي وصرح به في التحقيق وغيره (فساء) والأصل في ذلك قوله صلى الله عليه وسلم ليليني منكم أولو الأحلام والنهي ثم الذين يلونهم ثلاثا رواه مسلم وقوله ليليني بتشديد النون بعد الياء وبخذفها وتخفيف النون روايتان والنهي جمع نهية بضم النون وهو العقل فلو حضر الصبيان أولا واستوعبوا الصف ثم حضر الرجال لم يؤخروا من مكانهم بخلاف من عداهم (و) أن تقف (إمامتهن وسظهن) يسكون السين أكثر من فتحها كما كانت عائشة وأم سلمة تفعلان ذلك رواه البيهقي بإسنادين صحيحين فلو أمهن غير امرأة قدم عليهن وكامرأة عارأ م عراة بصراء في ضوء وذ كرسن المذكورات من زيادتي (وكره للمأموم انفراد) عن صف من جنسه لخبر البخاري عن أبي بكر أنه دخل والنبي ﷺ راكع فركع قبل أن يصل إلى الصف فذكر ذلك له ﷺ فقال زادك الله حرصا ولا تعد (بل يدخل الصف إن وجد سعة) بفتح السين ولو بلا خلاء عن صف بأن يكون بحيث لو دخل بينهم لو سعه بل له أن يخرق الصف الذي يليه في فوقه إليها لتقصيرهم بتركها ولا يتقيد خرق الصفوف بصفين كما زعمه بعضهم وإنما يتقيد به الخطى الرقاب الآتي يانها في الجمعة (وإلا) أي وإن لم يجد سعة (أحرم ثم) بعد إحرامه (جر) إليه (شخصا) من الصف ليصطف معه خروجا من الخلاف (وسن) لمجرور (مساعدته) بموافقته فيقف معه صفا لينال فضل المعاونة على البر والتقوى وظاهر أنه لا يجزأ أحدا من الصف إذا كان اثنين لأنه يصير أحدها منفردا نعم إن أمكنه الخرق ليصطف مع الامام أو كان مكانه يسع أكثر من اثنين فينبغي أن يخرق في الأولى ويجزأ معا في الثانية والتصريح بالسنية من زيادتي (و) ثاني الشروط (علمه) أي المأموم (بانتقال الامام) ليمكن من متابعتها (برؤية) له أو لبعض الصف (أو نحوها) كسماع لصوته أو صوت مبلغ وتعبيرى بنحوها أعم من تعبيره بالسمع (و) ثالثها (اجتماعهما) أي الامام والمأموم (بمكان) كما عهد عليه الجماعات في العصر الحالية ولا اجتماعهما أربعة أحوال لأنهما إيمان يكونا بمسجد أو بغيره من فضاء أو بناء أو يسكون أحدهما بمسجد والآخر خارجه (فإن كانا بمسجد صح الاقتداء وإن) بعدت مسافة و (حالت أبنية) كبر ومسطح بقيد زدته بقولي (نافذة) إليه أغلقت أبوابها أولا لأنه كله مبنى للصلاة فالجتماع فيه مجتمعون لاقامة الجماعة مؤدون لشعائرها فإن لم تكن نافذة إليه لم يعد الجامع لهما مسجدا واحدا فيضرب الشباك والساجد المتلاصقة التي تفتح أبواب بعضها إلى بعض كمسجد واحد وإن انفرد كل واحد منها بإمام وجماعة (أو) كان (بغيره) أي بغير مسجد من فضاء أو بناء (شرط في فضاء) ولو محوطا

(٩ - (فتح الوهاب) - أول) وكذا يلحق للمأموم سهو الامام إن لم يكن سجده قبل اقتداء المأموم به وإن سها بعد السجود لأنه يجبر ما بعده أيضا [مسئلة] يشترط في إحرام المأموم أن يتأخر الشروع فيه عن تمام إحرام الامام ويشترط في سلام المأموم أن لا يتقدم تمام واجبه على تمام واجب الامام فلا تضر المقارنة بين التامين وكذا يقال في أيام المسبوق كافي الايعاب وانظر هل لا يضر شروع المأموم فيها قبل شروع الامام في السلام حيث وجد الشرط المذكور أو يضر في القيام لمافيه من فحش المخالفة حرره

ما بين كل صفين أو شخصين على ثلاثمائة ذراع تقريباً وفي بناء مع مامر عدم حائل أو وقوف واحد حذاء منفذ فيه فيصح اقتداء من خلفه أو بجانبه كالأول كان أحدهما بمسجد والآخر خارجه وهو والمسجد كصفتين ولا يضر شارع ونهر وكره ارتفاعه على إمامه وعكسه إلا الحاجة فيسن كقيام غير مقيم بعد فراغ إقامته وكره ابتداء نفل بعد شروعه فيها فإن كان فيه آتية إن لم يخش فوت جماعة ونية اقتداء أو جماعة وفي جمعة مع تحرم لاتعيين إمام فلوتركها أو شك وتابع في فعل أو سلام بعد انتظار كثير أو عين إماماً ولم يشر وأخطأ بطلت صلاته ونية إمامة

[مسئلة : فما اذا أدرك المأموم أخيراً الإمام دون أوليته] حاصله أنه ان أدرك المأموم الفاتحة ولم يتمكن من السورة لم يتحملها الإمام لأنها تابعة للفاتحة وقد أدركها بل يقرأها قضاء في أخيرته على النص لثلاث

أو مسقفاً (أن لا يزيد ما بينهما ولا ما بين كل صفين أو شخصين) ممن ائتم بالإمام خلفه أو بجانبه (على ثلاثمائة ذراع) بذراع آدمي (تقريباً) أخذاً من عرف الناس فإنهم يعدونها في ذلك مجتمعين فلا يضر زيادته ثلاثة أذرع كافي التهذيب وغيره (وشرط (في بناء) بأن كانا بينائين كصحن وصفة من دار أو كان أحدهما بيناء والآخر فضاء (مع ماصر) آتفا إما (عدم حائل) بينهما يمنع مروراً أو رؤية (أو وقوف واحد حذاء منفذ) بفتح الفاء (فيه) أي في الحائل إن كان فان حال ما يمنع مروراً كشباك أو رؤية كباب مردود أو لم يقف أحد فيما لم يصح الاقتداء إذ الحيلولة بذلك تمنع الاجتماع والنصر يح بالترجيح فيما يمنع المرور لا الرؤية من زيادتي وهو ما في أصل الروضة وغيره وقول الأصل ولو وقف في علو وإمامه في سفلى أو عكسه شرط محاذاة بعض بدنه بعض بدنه إنما يأتي على طريقة الراوضة التي رجحها الرافعي أما على طريقة العراقيين التي رجحها النووي فلا يشترط ذلك وإنما يشترط أن لا يزيد ما بينهما على ثلاثمائة ذراع كما تقرّر وعليه يدل كلام الروضة كأصلها والمجموع وإذا صح اقتداء الواقف فيما مر (فيصح اقتداء من خلفه أو بجانبه) وإن حيل بينه وبين الإمام ويكون ذلك كالإمام لمن خلفه أو بجانبه لا يجوز تقدمه عليه كالأبجوز تقدمه على الإمام (كالوكان أحدهما بمسجد والآخر خارجه) فيشترط مع قرب المسافة عدم حائل أو وقوف واحد حذاء منفذ (وهو) أي الآخر (والمسجد كصفتين) فتعتبر المسافة بينهما من طرف المسجد الذي يلي من خارجه لأنه محل الصلاة فلا يدخل في الحد الفاصل لامن آخر صف ولا من موقف الإمام وتعبيري بخارجه أعم من تعبيره عوات ذكر حكم كون الإمام خارج المسجد والمأموم داخله من زيادتي وهو مقتضى كلام الشيخين وبه صرح ابن يونس وغيره (ولا يضر) في جميع ما ذكر (شارع) ولو كثر طروقه (و) لا (نهر) وإن أخرج إلى سباحة لأنهما لم يعدا للحيلولة (وكره ارتفاعه على إمامه وعكسه) حيث أمكن وقوفهما على مستو (إلا الحاجة) كتعليم الإمام للمأمومين صفة الصلاة وكتبليغ المأموم تكبير الإمام (فيسن) ارتفاعهما لذلك (كقيام غير مقيم) من مر يد الصلاة (بعد فراغ إقامته) لأنه وقت الدخول في الصلاة سواء أقام المؤذن أم غيره وتعبير الأصل بفراغ المؤذن من الإقامة جرى على الغالب وخرج زيادتي غير مقيم المقيم فيقوم قبل الإقامة ليقم قائماً (وكره ابتداء نفل بعد شروعه) أي لمقيم (فيها) في الإقامة لخبر مسلم إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة (فإن كان فيه) أي في النفل (آتية إن لم يخش) بإتمامه (فوت جماعة) بسلام الإمام وإلا قطعه ندب ودخل فيها لأنها أولى منه وذكر الكراهة في هذه السنة في التي قبلها من زيادتي (و) رابعها (نية اقتداء) أو ائتمام بالإمام (أو جماعة) معه في غير جمعة مطلقاً (وفي جمعة مع تحرم) لأن التبعية عمل فاقترت إلى نية إذ ليس للمرء إلا ما نوى فإن لم ينو مع التحرم انعقدت صلاته فرادى إلا الجماعة فلا تتعقد أصلاً لا شرط الجماعة فيها وتخصيص المعية بالجمعة من زيادتي (لاتعيين إمام) فلا يشترط لأن مقصود الجماعة لا يختلف بذلك بل يكفي نية الاقتداء بالإمام الحاضر (فلوتركها) أي هذه النية (أو شك) فيها (وتابع في فعل أو سلام بعد انتظار كثير) للمتابعة بطلت صلاته لأنه وقفها على صلاة غيره بلارابطة بينهما فلوتابعه اتفاقاً أو بعد انتظار يسير أو انتظره كثير بالمتابعة لم يضر وتعبيري بفعل أولى من تعبيره بالأفعال ومسئلة الشك مع قولي أو سلام إلى آخره من زيادتي وما ذكرته في مسئلة الشك هو ما اقتضاه قول الشيخين إنه في حال شك كالمنفرد وهو المعتمد وإن اقتضى قول العزيز وغيره إن الشك فيها كالشك في أصل النية أم أنها تبطل بالانتظار الطويل وإن لم يتابع وبالسبب مع المتابعة (أو عين إماماً) بقيد زدته بقولي (ولم يشر) إليه (وأخطأ) كأن نوى الاقتداء بزيد فإن سمر (بطلت صلاته) لمتابعته من لم ينو الاقتداء به فإن عينه بإشارة إليه كهذا معتقداً أنه زيد أو زيد هذا أو الحاضر صححت لأن الخطأ لم يقع في الشخص لعدم تأتبه فيه بل في الظن ولا عبرة بالظن البين خطؤه (ونية إمامة) أو جماعة من إمام مع

تحرم (شرط في جمعة سنة
في غيرها فلا يضر فيه
خطؤه في تعيين تابعه
وتوافق نظم صلاتيهما
فلا يصح مع اختلافه
كمكتوبة وكسوف
أو جنازة ويصح لمؤد
بقاض ومفترض بمنقل
وفى طويلة بقصيرة
وبالعكس والمقتدى
فى نحو ظهر بصبح أو
مغرب كسبوق والأفضل
متابعته فى قنوت
وتشهد آخر وفى عكس
ذلك إذا أتم فارقه
والأفضل انتظاره فى
صبح ويقت إن أمكنه
وإلا تركه وله فراقه
ليقت وموافقته فى سنن
تفحش مخالفته فيها
وتبعية بأن يتأخر
تحرمه ولا يسبقه بركنين
فعلمين عامدا عالما ولا
يتخلف بهما بلا عذر
فان خالف بطلت صلاته
والعذر كأن أسرع
إمام قراءته ور كع قبل
إتمام موافق الفاتحة
فيتها ويسعى خلفه مالم
يسبق بأكثر من ثلاثة
أركان طويلة وإلا تبعه
ثم تدارك بعد سلام
إمامه فان لم يتمها ،
تخلو صلاته عنها بلا عذر
وقيل لا تقضى كالجهر

تحرم (شرط في جمعة) ولو كان زائدا على الأربعين لعدم استقلاله فيها (سنة في غيرها) ليحوز فضيلة الجماعة
وإنما لم تشتط هنا لاستقلاله وتصحية تمامه وإن لم يكن إماما في الحال لأنه سيصير إماما وإذا نوى في أثناء
الصلاة حاز الفضيلة من حيثئذ والتفصيل بين الجمعة وغيرها من زيادتي والأصل أطلاق السنة (فلا يضر فيه)
أى فى غير الجمعة (خطؤه فى تعيين تابعه) لأن خطأه فى النية لا يزيد على تركها أما فى الجمعة فيضرمالم يشر إليه
لأن ما يجب التعرض له يضر الخطأ فيه وقولى فيه من زيادتي (و) خامسها (توافق نظم صلاتيهما) فى الأفعال
الظاهرة (فلا يصح) الاقتداء (مع اختلافه كمكتوبة وكسوف أو جنازة) لتعذر المتابعة (ويصح)
الاقتداء (لمؤد بقاض ومفترض بمنقل وفى طويلة بقصيرة) كظهر بصبح (وبالعكس) أى لقاض بمؤد
ومتنفل بعفترض وفى قصيرة بطويلة ولا يضره اختلاف نية الامام والمأموم وتعبيرى بطويلة إلى آخره أعم مما
عبر به (والمقتدى فى نحو ظهر بصبح أو مغرب كسبوق) فيتم صلاته بعد سلام إمامه ونحو من زيادتي
(والأفضل متابعته فى قنوت) فى الصبح (وتشهد آخر) فى المغرب فله فراقه بالنية إذا اشتغل بهما وذكر
الأفضلية من زيادتي وبه صرح فى المجموع (و) المقتدى (فى عكس ذلك) أى فى صبح أو مغرب بنحو ظهر
(إذا أتم) صلاته (فارقه) بالنية (والأفضل انتظاره فى صبح) ليسلم معه بخلافه فى المغرب ليس له انتظاره لأنه
يحدث جلوسا لم يفعله الامام وقولى وفى عكس ذلك إلى آخره أعم مما عبر به (ويقت) فيه (إن أمكنه)
القنوت بأن وقف الإمام يسيرا (وإلا تركه) ولا شئ عليه (وله فراقه ليقت) تحصيل السنة (و) سادسها
(موافقته فى سنن تفحش مخالفته فيها) فعلا وتركها كسجدة تلاوة وتشهد أول على تفصيل فيه بخلاف
مالا تفحش فيه المخالفة بكلمة الاستراحة وتقدم حكم الأولين فى بابى سجود السهو والتلاوة والتصرح
بهذا الشرط من زيادتي وبه صرح فى الروضة كأصلها (و) سابعا (تبعية) لإمامه (بأن يتأخر تحرمه) عن
تحريم إمامه فان خالفه لم تعقد صلاته لخبر الشيخين إنما جعل الامام ليؤتم به فإذا كبر فكبروا ولا نهر بطها بمن
ليس فى صلاة فقارته له فى التحريم ولو لبشك مع طول فصل مانعة من الصحة (و) أن (لا يسبقه بركنين فعلمين)
ولو غير طويلين بقيد زدتهم بقولى (عامدا عالما) بالتحريم والسبق بهما يقاس بما يأتى فى التخلف بهما
لكن مثله العراقيون بما إذا ركع قبل الامام فلما أراد أن يركع رفع فلما أراد أن يرفع سجد قال الشيخان
فيحوز أن يقدر مثله فى التخلف ويحوز أن يخص ذلك بالتقدم لأن المخالفة فيه أخش (و) أن (لا يتخلف)
عنه (بهما بلا عذر فإن خالف) فى السابق أو التخلف بهما ولو غير طويلين (بطلت صلاته) لفحش المخالفة بلا
عذر بخلاف سبقه بهما ناسيا أو جاهلا لكن لا يعتد بتلك الركعة فيأتى بعد سلام إمامه بركعة بخلاف سبقه
بركن كأن ركع قبله وإن عاد إليه أو ابتداء رفع الاعتدال قبل ركوع إمامه لأن ذلك يسير لكن فى الفعلى بلا
عذر حرام لخبر مسلم لا تبادروا الإمام إذا كبر فكبروا وإذا ركع فاركعوا بخلاف سبقه بركنين غير فعلمين
كقراءة ور كوع أو تشهد وصلاة على النبي ﷺ ولا تجب إعادة ذلك وبخلاف تخلفه بفعل مطلقا أو بفعلين
بعذر كأن ابتداء إمامه هوى السجود وهو فى قيام القراءة وبخلاف المقارنة فى غير التحريم لكنهما
فى الأفعال مكروهة مفوتة لفضيلة الجماعة كما جزم به فى الروضة ونقله فى أصلها عن البغوى وغيره قال
الزركشى ويجرى ذلك فى سائر المكروهات المفوتة مع الجماعة من مخالفة مأموره فى الموافقة أو المتابعة
كالانفراد عنهم إذا المكروه لا ثواب فيه مع أن صلاته جماعة إذ لا يلزم من انتفاء فضتها انتفاؤها (والعذر كأن
أسرع إمام قراءته ور كع قبل إمام موافق) له (الفاتحة) وهو بطىء القراءة (فيتبعها ويسعى خلفه مالم
يسبق بأكثر من ثلاثة أركان طويلة) فلا يعدسها الاعتدال والجلوس بين السجدين لما مرفى سجود السهو
أنهما قصيران (وإلا) بأن سبقه بأكثر من الثلاثة بأن لم يسرع من الفاتحة إلا والإمام قائم عن السجود أو
جالس للتشهد (تبعه) فيما عوفيه (ثم تدارك بعد سلام) من (إمامه) ما فاتته كمسبوق (فإن لم يتمها) الموافق

ورد بالفرق بين سن عدم وندم السن لصدق الثانى بالإباحة فالجهر آخر الصلاة يس عدمه ففعله ولو قضاها بء عما عذر خلاف السنة

(لشغله بسنة) كدعاء الافتتاح (فمذخور) كبطى* القراءة فيأتي فيه ما مر وتعبير بسنة أولى من تعبيرة بدعاء الافتتاح (كما موم علم أو شك قبل ركوعه وبعد ركوع إمامه أنه ترك الفاتحة) فإنه مذخور (فيقرؤها ويسعى) خلفه (كما مر) في بطى* القراءة (وإن كان) أى علمه بذلك أو شكه فيه (بعدها) أى بعد ركوعهما (لم يعد إليها) أى إلى محل قراءتها ليقرأها فيه لقوته (بل) يتبع إمامه (ويصلى ركعة بعد سلام) كمسبوق (وسن لمسبوق أن لا يشتغل) بعد تحريمه (بسنة) كنعوذ (بل بالفاتحة إلا أن يظن إدراكها) مع اشتغاله بالسنة فيأتي بها ثم بالفاتحة والتصريح بالسنة من زيادتي وتعبيري يظن أولى من تعبيري يعلم (وإذا ركع إمامه ولم يقرأها) أى المسبوق الفاتحة (فإن لم يشتغل بسنة تبعه) وجوبا في الركوع (وأجزأه) وسقطت عنه الفاتحة كالأدرك في الركوع سواء أقرأ شيئا من الفاتحة أم لا فلو تخلف لقراءتها حتى رفع الإمام من الركوع فاتته الركعة (وإلا) بأن اشتغل بسنة (قرأ) وجوبا (بقدرها) من الفاتحة لتقصيره بعدوله عن فرض إلى سنة سواء أقرأ شيئا من الفاتحة أم لا والشق الثاني في هذا وما قبله من زيادتي قال الشيخان كالغوى وهو بتخلفه في هذا مذخور لإلزامه بالقراءة وقال القاضى والمتولى غير مذخور لتقصيره بما مر فإن لم يدرك الإمام في الركوع فاتته الركعة ولا يركع لأنه لا يحسب له بل يتابعه في هويته للسجود كما جزم به في التحقيق فليس المراد بكونه مذخورا أنه كبطى* القراءة مطلقا بل لأنه لا كراهة ولا بطلان بتخلفه فإن ركع مع الإمام بدون قراءة بقدرها بطلت صلاته .

فصل في قطع القدوة وما يتقطع به وما يتبعها . (تنقطع قدوة بخروج إمامه من صلاته) يحدث أو غيره لزوال الرابطة (وله) أى المأموم (قطعها) بنية المفارقة إن كانت الجماعة فرض كفاية لأنه لا يلزم بالشروع إلا في الجهاد وصلاة الجنائز والحج والعمرة ولأن الفرقة الأولى فارقت النبي ﷺ في ذات الرقاع كما سيأتي (وكره) من زيادتي أى قطعها لمفارقة الجماعة المطلوبة وجوبا أو ندبا مؤكدا (إلا لعذر) سواء أركض في ترك الجماعة أولا (ركض وتطويل إمام) القراءة لمن لا يصبر لضعف أو شغل (وتركه سنة مقصودة) كشهد أول أو قنوت فيفارقه ليأتي بها (ولو نواها) أى القدوة (منفردا في أثناء صلاة جاز) كما يجوز أن يقتدى جمع بمنفرد فيصير إماما (وتبعه) فيها هو فيه وإن كان على خلاف نظم صلاته رعاية لحق الاقتداء (فإن فرغ إمامه أولا فهو كمسبوق) فيتم صلاته (أو) فرغ (هو) أولا (فانتظاره أفضل) من مفارقه ليسلم وإن جازت بلا كراهة على قياس ما مر في الاقتداء في الصبح بنحو الظهور وذكر الأفضلية من زيادتي (وما أدركه مسبوق) مع الإمام مما يعتدله به (فأول صلاته) وما يفعل بعد سلام الإمام آخرها (فيعيد في ثانية صبح) أدرك الآخرة منها وقت فيها مع الإمام (القنوت) في ثانية (مغرب) أدرك الآخرة منها معه (التشهد) لأنها محلهما وما فعله مع الإمام إنما كان للمتابعة وروى الشيخان خبرا أدركتم فصلوا وما فاتكم فأتوا وإمام الشئ إنما يكون بعد أوله ويقضى فيما لو أدرك ركعتين من رباعية قراءة السورة في الأخيرتين لثلاث خلوص صلاته منها كما مر في صفة الصلاة أما ما لا يعتدله به كأن أدركه في الاعتدال فليس بأول صلاته وإنما يفعله للمتابعة (وإن أدركه في ركوع محسوب) للإمام (واطمأن يقينا قبل ارتفاع إمامه عن أقله أدرك الركعة) لخبر أبي بكر السابقي في الفصل المتقدم وخرج بالركوع غيره كالاعتدال والمحسوب وهو أعم بما عبر به في باب الجمعة غيره كركوع محدث وركوع زائد ومثله الركوع الثاني من الكسوف كما سيأتي في بابه وإن كان محسوباً وبالقيين ما لو شك أو ظن في إدراك الحد المعتبر قبل ارتفاع إمامه فلا يدرك الركعة لأن الأصل عدم إدراكه وإن كان الأصل أيضا بقاء الإمام فيه ورجح الأول بأن الحكم بإدراك ما قبل الركوع به رخصة فلا يصار إليه إلا يقيين (ويكبر) أى مسبوق أدرك الإمام في ركوع (لتحريم ثم لركوع) كغيره (فلو كبر واحدة فإن نوى بها التحريم فقط انعقدت

كما موم علم أو شك قبل ركوعه وبعد ركوع إمامه أنه ترك الفاتحة فيقرؤها ويسعى كما مر وإن كان بعدهما لم يعد إليها بل يصلى ركعة بعد سلام وسن لمسبوق أن لا يشتغل بسنة بل بالفاتحة إلا أن يظن إدراكها وإذا ركع إمامه ولم يقرأها فإن لم يشتغل بسنة تبعه وأجزأه وإلا قرأ بقدرها .

فصل في تنقطع قدوة بخروج إمامه من صلاته وله قطعها وكره الاعتذر كمرض وتطويل إمام وتركه سنة مقصودة ولو نواها منفردا في أثناء صلاته جاز وتبعه فإن فرغ إمامه أولا فكمسبوق أو هو فانتظاره أفضل وما أدركه مسبوق فأول صلاته فيعيد في ثانية صبح القنوت ومغرب التشهد وإن أدركه في ركوع محسوب واطمأن يقينا قبل ارتفاع إمامه عن أقله أدرك الركعة ويكبر لتحريم ثم لركوع فلو كبر واحدة فإن نوى بها التحريم فقط انعقدت

والسورة آخر الصلاة لا تسن ففعلها بدون مقتض مباح ومع

والافلا ، ولو أدركه

في اعتداله فما بعده واقفه
فيه وفي ذكره وذكر
انتقاله عنه لآليه وإذا
سلم امامه كبر لقيامه
أوبدله ان كان محل
جلوسه والافلا يكبر .

﴿ باب صلاة المسافر ﴾
انما تقصر رباعية
مكتوبة مؤداة أو فائنة
سفر قصر في سفر وأوله
مجاوزه سور مختص بما
سافر منه فان لم يكن
فمجاوزه عمران لاجراب
هجر أو اندرس وبساتين
ومجاوزه حلة فقط ومع
عرض واد ومهبط
ومصعد اعتدلت
وينتهي ببلوغه مبدأ
سفر من وطنه أو موضع
ونوى قبل وهو مستقل
إقامة به مطلقاً أو أربعة
أيام صحاح وباقامته وعلم
أن أربه لا ينقض فيها

المقتضى كإقامته مندوب
فان تمكن من السورة
لنحو بقاء قراءة إمامه
قرأها أداء فيما أدركه
لأنه أول صلاته فلا يجزى
هنا مقابل النص فان لم
يقرأها فيما أدركه ولو
نسياناً لم يقضها جزماً
لتقصيره بترك ما أمكنه
أو بعدم التحفظ فيه فان
قيل يشكل على هذا قولهم
لوترك سورة الجمعة من
الركعة الأولى من صلاة
الجمعة ولو عمد أقرأها مع

الركوع لأنها سنة (والا) بأن نواها بها أو الركوع فقط أو أحدهما معها أولم ينوشها (فلا) تنعقد للتشريك
في الأولى بين فرض وسنة مقصودة ولحلوها عن التحريم في الثانية ولتعارض قرينتي الافتتاح والهو
في الأخيرتين وتعبيري بما ذكر أعظم ما عبر به (ولو أدركه في اعتداله فما بعده واقفه فيه وفي ذكره) أي
ذكر ما أدركه فيه من تحميد وتسبيح وتشهد ودعاء (و) في (ذكر انتقاله عنه) من تكبير (لا) في ذكر
انتقاله (اليه) فلو أدركه فيما لا يحسب له كسجود لم يكبر للانتقال اليه لأنه لم يتابعه فيه ولا هو محسوب له بخلاف
انتقاله عنه وانتقاله إلى الركوع وتعبيري بما ذكر أولى من عبارته لإيهاها القصور على بعض ما ذكرته
(وإذا سلم إمامه كبر لقيامه أوبدله) ندبا (إن كان) جلوسه مع الامام (محل جلوسه) لو كان منفردا بأن
أدركه في ثانية المغرب أو ثالثة الرباعية كالمكان منفردا (والا) كأن أدركه في ثالثة المغرب أو ثمانية الرباعية
(فلا يكبر) لذلك لأنه ليس محل تكبير ولا متابعة وليس له أن يقوم إلا بعد تسليمي الامام وقولي كبر لقيامه
أوبدله أولى وأكثر فائدة من قوله قام مكبرا .

﴿ باب ﴾ كيفية (صلاة المسافر)

من حيث القصر والجمع مع كيفية الصلاة بنحو المطر (إنما تقصر رباعية مكتوبة) هي من زيادتي (مؤداة
أو فائنة سفر قصر في سفر) بشروطه الآتية فلا تقصر صبح ومغرب ومنذورة وناقلة ولا فائنة حضر لأنه قد
تعين فعلها أربعة فلم يجز نقصها كافي الحضر ولا مشكوك في أنها فائنة حضر أو سفر احتياطاً ولأن الأصل
الانمام ولا فائنة سفر غير قصر ولو في سفر آخر ولا فائنة سفر قصر في حضر أو سفر غير قصر لأنه ليس محل قصر
(وأوله) أي السفر لساكن أبنية (مجاوزه سور) بقيد زدته بقولي (مختص بما سافر منه) كبلد وقرية
وان كان داخله أما كن خربة ومزارع لأن جميع ما هو داخله معدود بما سافر منه (فإن لم يكن) له سور
مختص به بأن لم يكن له سور مطلقاً أو في صوب سفره أو كان له سور غير مختص به كقرى متفصلة جمعها سور
(و) (أوله) (مجاوزه عمران) وان تخلله خراب (لا) (مجاوزه خراب) بطرفه بقيد زدته بقولي (هجر) بالتحويط
على العامر أو زرع بقرينة ما يأتي (أو اندرس) بان ذهب أصول حيطانه لأنه ليس محل إقامة بخلاف
ماليس كذلك فانه يشترط مجاوزته كاصححه في المجموع (ولا) (مجاوزه بساتين) ومزارع كالفهم بالأولى
وان اتصلنا بما سافر منه أو كانتا محوطتين لأنهما لا يتخذان للإقامة نعم ان كان بالبساتين قصور أو دور
تسكن في بعض فصول السنة اشترط مجاوزتها كذا في الروضة كأصلها قال في المجموع بعد نقله ذلك عن
الرافعي وفيه نظر ولم يتعرض له الجمهور والظاهر أنه لا يشترط مجاوزتها لأنها ليست من البلد قال في المهمات
والفتوى عليه والقرتان المتصلتان يشترط مجاوزتهما (و) (أوله) لساكن خيام كالأعراب (مجاوزه حلة
فقط) بكسر الحاء بيوت مجتمعة أو متفرقة بحيث يجتمع أهلها للسمر في ناد واحد ويستعير بعضهم من بعض
ويدخل في مجاوزتها عرفاً بمجاوزه مرافقها كمطرح الرماد وملعب الصبيان والنادى ومعاطن الإبل لأنها
معدودة من مواضع إقامتهم (ومع) (مجاوزه عرض واد) ان سافر في عرضه (و) (مع مجاوزة مهبط) أي
محل هبوط ان كان في ربوة (و) (مع مجاوزة مصعد) أي محل صعود ان كان في وهدة هذا ان (اعتدلت)
الثلاثة فإن أفرط سعتها اكتفى بمجاوزه الحلة عرفاً وظاهر أن ساكن غير الأبنية والخيام كنزل بطريق
خال عنهما رحله كالحلة فيما تقرر وقولي فقط إلى آخره من زيادتي (وينتهي) سفره (ببلوغه مبدأ سفر)
من سور أو غيره (من وطنه أو) (من موضع) آخر رجوع من سفره إليه أولاً (وقد نوى قبل) أي قبل بلوغه
بقيد زدته بقولي (وهو مستقل إقامة به) وان لم يصلح لها (إمام مطلقاً) وهو من زيادتي (أو أربعة أيام صحاح)
أي غير يومى الدخول والخروج (وباقامته و) (قد علم) حينئذ (ان إربه) بكسر أوله واسكان ثانيه
وبفتحها أي حاجته (لا ينقض فيها) أما اذا لم ينو الإقامة أو نواها بعد بلوغه فلا ينقض سفره بذلك وانما

لغرض ولم يعدل اليه أو
عدل لغرض غير القصر
وهو ثمانية وأربعون
ميلا هاشمية ذهابا وهي
مرحلتان وجوازه فلا
قصر كغيره لعاص به فان
تاب فأوله محل توبته
وقصد محل معلوم أولا
فلا قصر لها ثم ولا مسافر
لغرض لم يقصد المحل ولا
رقيق وزوجة وجندي
قبل مرحلتين إن لم

النافقين في الركعة الثانية
وكذا الحكم في كل صلاة
طلب فيها سورة معينة
كصبغ الجمعة وثلاثة
الوتر قلنا يفرق بأن
الطلب في المعين أكد
فطلب فيه التدارك
مطلقا تحصيلاً لأصل
السنة الأكيدة ولا نظر
للقصر بخلاف مطلق
السورة لا يطلب تداركه
إلا مع العذر وهو هنا
عدم تمكن المأموم من
السورة لا النسيان فانه
ليس بعذر هنا كما علمت
فلو ترك السورة في
الركعة الأولى ولو نسيانا
لم يتداركها في الركعة
الثانية مع سورتها ولا
نظر لوقوع السورتين
أداء خلافا لمن وهم فيه
فقد بر فإن لم يدرك
الفاحة بأن سقطت كلا
أو بعضها تبعها السورة
في السقوط فلا تقضى

ينتهي بالإقامة في الأولى وبنيته وهو ما كثر مستقل في الثانية والتقييد بالملك فيها ذكره في المجموع
ووقع لبعضهم عزومه في غيرها . والأصل فيما ذكر خبر يقيم المهاجر بعد قضاء نسكه ثلاثا وكان يحرم على
المهاجرين الإقامة بمكة ومساكنة الكفار رواها الشيخان فالترخيص بالثلاثة يدل على بقاء حكم السفر
بخلاف الأربعة وألحق بإقامتها نية إقامتها وتعتبر بلياليها وفي معنى الثلاثة ما فوقها ودون الأربعة وإنما لم
يحسب يوما الدخول والخروج لأن فيهما الخط والرحيل وهما من أشغال السفر أما لو نوى الإقامة في الثانية
وهو سائر فلا يؤثر لأن سبب القصر السفر وهو موجود حقيقة وكذا لو نواها فيها أو في مسألة الكتاب غير
المستقل دون متبوعه كعبد وجيش ولو ما كثا (وإن توقعه) أي رجا حصول أربه (كل وقت قصر
ثمانية عشر يوما) صحاحا ولو غير محارب لأنه صلى الله عليه وسلم أقامها بمكة عام الفتح لحرب هوازن يقصر
الصلاة رواه أبو داود والترمذي وحسنه وإن كان في سنده ضعف لأن له شواهد تجبره وقيس بالحارب
غيره لأن المرخص هو السفر لا المحاربة وفارق ما لو علم أنه لم ينقص في الأربعة كما مر بأنه ثم مطمئن بعيد
عن هيئة المسافر بخلافه هنا (و) ينتهي سفره أيضا (بنيته رجوعه ما كثا) ولومن طويل (لا إلى غير وطنه
الحاجة) بأن نوى رجوعه إلى وطنه أو إلى غيره لغیر حاجة فلا يقصر في ذلك الموضع فإن سافر ففسر جديد
فإن كان طويلا يقصر وإلا فلا فإن نوى الرجوع ولومن قصير إلى غير وطنه حاجة لم ينته سفره بذلك وكنية
الرجوع التردد فيه كافي للمجموع عن البغوى وقولي ما كثا الخ من زيادتي .

(فصل) في شروط القصر وما يذكر معها (للقصر شروط) ثمانية أحدها (سفر طويل) وان قطعه في لحظة
في بر أو بحر إن سافر (لغرض) صحيح (ولم يعدل) عن قصير (إليه) أي الطويل (أو عدل) عنه إليه
(لغرض غير القصر) كسهولة وأمن وعيادة وتزده فإن سافر بلا غرض صحيح كأن سافر لمجرد التنقل في البلاد
لم يقصر وإن عدل إلى الطويل لا لغرض أو لمجرد القصر فكذلك كالمسلك القصير فطوله بالذهاب يمينا
وشمالا وقولي أولا لغرض من زيادتي (وهو) أي الطويل (ثمانية وأربعون ميلا هاشمية ذهابا وهي
مرحلتان) أي سير يومين معتدلين بسير الأتقال وهي ستة عشر فرسخا وهي أربعة رد فقد كان ابن عمر
وابن عباس يقصران ويفطران في أربعة برد علقه البخاري بصيغة الجزم وأسنده البيهقي بسند صحيح ومثله
إنما فعله بتوقيف وخرج زيادتي ذهاب الإياب معه فلا يحسب حتى لو قصد مكانا على مرحلة بنية أن لا يقيم فيه
بل يرجع فليس له القصر وإن ناله مشقة مرحلتين متواليتين لأنه لا يسمى سفرًا طويلا والغالب في الرخص
الاتباع والمسافة تحديد لأن القصر على خلاف الأصل فيحتاج فيه بتحقيق تقديرها والميل أربعة آلاف
خطوة والخطوة ثلاثة أقدام وخرج بالهاشمية المنسوبة لبني هاشم الأموية المنسوبة لبني أمية فالمسافة بها
أربعون إذ كل خمسة منها قدر ستة هاشمية (و) ثانيها (جوازه فلا قصر كغيره) من بقية رخص السفر
(لعاص به) ولو في أثناءه كآبق وناشرة لأن السفر سبب الرخصة فلا يناط بالمعصية نعم له بل عليه التيمم مع
وجوب إعادة ما صلاه به على الأصح كافي للمجموع (فان تاب فأوله محل توبته) فان كان طويلا أو لم يشترط
لرخصة طوله كأكل الميتة للمضطّر فيه ترخص وإلا فلا وألحق بسفر المعصية أن يتعب نفسه أو دابته
بالركض بلا غرض ذكره في الروضة كأصلها (و) ثالثها (قصد محل معلوم) وإن لم يعينه (أولا) ليعلم أنه
طويل فيقصر فيه وتعبيري بمعلوم أولى من تعبيره بجمعين (فلا قصر لها ثم) وإن طال تردده وهو من لا يدري
أين يتوجه (ولا مسافر لغرض) كرد آبق (لم يقصد المحل) المذكور وإن طال سفره لا تنفاه علمه بطوله وأوله
نعم إن قصد سفر مرحلتين أو لا كأن علم أنه لا يجد مطلوبه قبلهما قصر كافي الروضة وأصلها قال الزركشي
في مرحلتين لا فيما زاد عليهما إذ ليس له مقصد معلوم انتهى وظاهر أن قصد سفر أكثر من مرحلتين كقصد
سفرها وأن الهائم كالمسافر المذكور في ذلك (ولا رقيق وزوجة وجندي قبل) سير (مرحلتين إن لم

يعرفوا أن متبوعهم يقطعهما فلو نووها
 قصر الجندی إن لم
 يثبت وعدم اقتدائه بمن
 جهل سفره أو بتم ، فلو
 اقتدى به أو بمن ظنه
 مسافرا فإن مقيا فقط
 أو ثم محدثا أتم ولو
 استخلف قاصر متما
 أتم المقتدون كالإمام
 إن اقتدى به ولو ظنه
 مسافرا وشك في نيته
 قصر إن قصر ونيته في
 تحرم وتحرز عن منافيا
 دواما فلو شك هل نوى
 القصر أو تردد في أنه
 يقصر أتم ولو قام الإمام
 لثلاثة فشك أهو متم
 أتم أو قام لها قاصر بلا
 موجب لاتمام بطلت
 صلاته لاسأهيا أو جاهلا
 فليعد ويسجد للسهو
 فان أراد أن يتم عادثم
 قام متاودوام سفره في
 صلاته فلو انتهى فيها
 أو شك أتم وعلم بجوازه
 فلو قصر جاهلا به لم تصح
 صلاته والأفضل صوم
 لم يضر وقصر إن بلغ
 سفره ثلاث ، راحل
 لم يختلف في قصره .

[مسألة : في اقتداء
 المفترض بالمتنفل] حاصل
 القول في ذلك أن اقتداء
 المفترض بالمتنفل غير

يعرفوا أن متبوعهم يقطعهما) لما عرفوا ذلك قصروا أما بعد سير مرحلتين فيقصر ون هذا كالأ
 أسر الكفار رجلا فساروا به ولم يعرف أنهم يقطعونها لم يقصر وإن سار معهم مرحلتين قصر بعد ذلك
 والتقييد بقيل مرحلتين من زيادتي وتعيرى بما بعده أولى بما عبر به (فلو نووها) أى المرحلتين أى
 سيرهما (قصر الجندی) بقيد زديته بقولى (إن لم يثبت) فى الديوان لأنه حينئذ ليس تحت قهر متبوعه
 بخلافها فنيته كالعدم فإن أثبت فى الديوان لم يقصر وفارق غير المثبت بأنه تحت قهر الأمير فمخالفته
 يختل النظام بخلاف مخالفة غير المثبت (و) رابعها (عدم اقتدائه بمن جهل سفره أو بتم) ولو فى صبح أو بان
 حدث إمامه (فلو اقتدى) ولو لحظة (به) أى بأحدهما (أو بمن ظنه مسافرا فإن مقيا فقط أو) مقيا (ثم
 محدثا) وهذا من زيادتي (أتم) لزوما وإن بان فى الأولى مسافرا قاصرا لتقصيره فيها وفى الثالثة بقسمها لظهور
 شعار المسافر والقيم والأصل الاتمام ولأن ذلك هو السنة فى الثانية كما رواه الإمام أحمد بسند صحيح عن ابن
 عباس مآلو بان محدثا ثم مقيا أو بانا معافلا يلزمه الاتمام إذ لا قدوة فى الحقيقة وفى الظاهر ظنه مسافرا (ولو
 استخلف قاصر) لحبث أو غيره هذا أعم وأولى من قوله ولور عرف الإمام المسافر واستخلف (متما) من
 المقتدين أو غيرهم (أتم المقتدون) به وإن لم ينووا الاقتداء به لأنهم مقتدون به حكما بدليل لحوقهم سهوه
 (كالإمام إن) عادو (اقتدى به) فإنه يلزمه الاتمام لاقتدائه بتم وسواء فيما ذكر من لزوم الاتمام للمقتدى
 أفسدت صلاة أحدها أم لا لأنه التزم الاتمام بالاقتداء وما ذكر لا يدفعه (ولو ظنه) أو علمه المفهوم بالأولى
 (مسافرا وشك فى نيته) القصر (قصر) جوازا (إن قصر) وإن علق نيته بنيته كأن قال إن قصر قصر
 وإلا أتممت لأن الظاهر من حال المسافر القصر ولا يضر التعليق لأن الحكم معلق بصلاة إمامه وإن جزم فإن أتم
 إمامه أو لم يعلم هو حاله أتم تبعاله فى الأولى واحتياطا فى الثانية وقولى ظنه أولى من قوله علمه (و) خامسها
 (نيته) أى القصر بخلاف الاتمام لأنه الأصل فيلزم وإن لم ينو (فى تحرم) كأصل النية فلو لم ينو فيه بأن
 نوى الاتمام أو أطلق أتم لأنه المتنوى فى الأولى والأصل فى الثانية (و) سادسها (تحرز عن منافيا دواما) أى
 فى دوام الصلاة (فلو شك هل نوى القصر) أولا (أو) نواه ثم (تردد فى أنه يقصر) أو يتم (أتم) لأنه الأصل
 ويلزمه الاتمام وإن تذكر فى الأولى حالا أنه نوى للقصر لتأدى جزء الصلاة حال التردد على التمام (ولو قام
 إمامه لثلاثة فشك أهو متم) أو ساه (أتم) وإن كان ساهيا لأنه الأصل (أو قام لها قاصر) عامدا عالما (بلا موجب
 لاتمام) كنيته أو نية إقامة (بطلت صلاته) كالأوقام التتم إلى ركعة زائدة (لا) إن قام لها (ساهيا أو جاهلا
 فليعد) عند تذكره أو علمه (ويسجد للسهو) ويسلم (فإن أراد) عند تذكره أو علمه (أن يتم عادثم قام متما)
 بنية الاتمام لأن القيام واجب عليه وقيامه كان لغوا وقولى أو جاهلا المعلوم منه تقسيما قبله بالعلم بالتحريم
 من زيادتي (و) سابعها (دوام سفره فى) جميع (صلاته فلو انتهى) سفره (فيها) كأن بلغت سفينة فيهادار
 إقامته (أو شك) فى انتهائه وهو من زيادتي (أتم) لزوال سبب الرخصة فى الأولى وللشك فيه فى الثانية
 (و) ثامنها وهو من زيادتي (علم بجوازه) أى القصر (فلو قصر جاهل به لم تصح صلاته) لتلاعبه كفى الروضة
 وأصلها (والأفضل) لمسافر سفر قصر (صوم) أى هو أفضل من الفطرين (لم يضره) لمافيهم من براءة الذمة
 والمحافظة على فضيلة الوقت فإن ضره فالقصر أفضل (و) الأفضل له (قصر) أى هو أفضل من الاتمام (إن بلغ سفره
 ثلاث مراحل ولم يختلف فى) جواز (قصره) فإن لم يبلغها فالإتمام أفضل خروجا من خلاف أبى حنيفة فإنه
 يوجب القصر إن بلغها والاتمام إن لم يبلغها وقدمت فى باب مسح الخف أن من ترك ركعة رغبة عن السنة أو
 شكافى جوازها كره له تركها وخارج زيادتي ولم يختلف فى قصره ما لو اختلف فيه كمالح يسافر فى
 البحر ومعه عياله فى سفينته ومن يديم السفر مطلقا فالإتمام أفضل له لأنه فى وطنه وللخروج من خلاف
 من أوجبه عليه كالإمام أحمد فإنه لا يجوز له القصر

المعيد مكروه للخلاف أما بالمعيد فقيل إنه ليس من محل الخلاف المذهبي وقيل منه وعليه فقيل مكروه كما هو الأصل فى مراعاة الخلاف

عصرين ومغربين تقديمًا وتأخيرًا في سفر قصر والأفضل لسائر وقت أولى تأخير ولغيره تقديم وشرط له ترتيب ونية جمع في أولى وولاء عرفا ولو ذكر بعدها ترك ركن من أولى أعادها وله جمعها أو من ثانية ولم يطل فصل تدارك وإلا بطلت ولا جمع ولو جهل أعادها بلا جمع تقديم ودوام سفره إلى عقد ثانية فلو أقام قبله فلا جمع وشرط للتأخير نية جمع في وقت أولى ما بقى قدر ركعة وإلا عصى وكانت قضاء ودوام سفره إلى تمامها فلو أقام قبله صارت الأولى قضاء ويجوز جمع بنحو مطر تقديمًا بشرطه غير الأخير وأن يصلى جماعة بمصلى بعيد يتأذى بذلك في طريقه

وقيل مباح لما قيل إن للعادة فرض وهذا في الأمن أما في الخوف فلا اقتداء فيه بالمعيد مندوب كافي بطن نخل واستشكل بأن هذا لا يتم إلا على القول بأن العادة ليست من محل الخلاف أما على مقابله فلا وجه للنسبة بل إما الإباحة أو الكراهة

(فصل) في الجمع بين الصلاتين (يجوز جمع عصرين) أي الظهر والعصر (ومغربين) أي المغرب والعشاء (تقديمًا) في وقت الأولى (وتأخيرًا) في وقت الثانية (في سفر قصر) هو أولى من قوله في السفر الطويل والجمعة كالظهر في جمع التقديم وغلب في التثنية العصر لشرفها والمغرب للنهي عن تسميتها عشاء (والأفضل لسائر وقت أولى) كسائر يثبت بمزدلفة (تأخير ولغيره تقديم) للاتباع رواه الشيخان في العصرين وأبو داود وغيره في المغربين فلا جمع بغير ما يأتي في غير سفر قصر كحضر وسفر قصر وسفر معصية ولا تجمع الصبح مع غيرها ولا العصر مع المغرب وترك الجمع أفضل كما يشعر به التعبير بجوز ويستثنى منه الحاج بعرفة ومزدلفة ومن إذا صلى جماعة أو خلا من حدثه الدائم أو كشف عورتها فاجتمع أفضل ويستثنى من جمع التقديم التنجيرة كما في الروضة في بابها (وشرطه) أي للتقديم أربعة شروط أحدها (ترتيب) بأن يبدأ بالأولى لأن الوقت لها والثانية تبع فلو صلاها قبل الأولى لم تصح ويعيدها بعدها إن أراد الجمع (و) ثانيها (نية جمع) لتمييز التقديم للشروع عن التقديم سهوا أو عتيا (في أولى) ولومع تحللها منها لحصول الغرض بذلك لكن أولها أولى (و) ثالثها (ولاء) بأن لا يطول بينهما فصل (عرفا) لما روى الشيخان أنه عليه السلام لما جمع بين الصلاتين وإلى بينهما وترك الرواتب بينهما وأقام الصلاة بينهما فيضرب فصل طويل ولو بعد ركعتيهما وإغماء بخلاف القصير كقدر إقامة وتيمم وطاب خفيف (ولو ذكر بعدها ترك ركن من أولى أعادها) لبطلانها بترك الركن وتعذر التدارك بطول الفصل والثانية لبطلان فرضيتها بانتفاء شرطها من ابتدائه بالأولى لبطلانها (وله جمعها) تقديمًا وتأخيرًا لوجود الرخص (أو) ذكر بعدها تركه (من ثانية ولم يطل فصل) بين سلامها والذكر (تدارك) وصحت (وإلا) أي وإن طال (بطلت) الثانية (ولا جمع) لطول الفصل فيعيدها في وقتها (ولو جهل) بأن لم يدرك أن الترك من الأولى أم من الثانية (أعادها) لاحتمال أنه من الأولى (بلا جمع تقديم) بأن يصلى كلاهما في وقته أو يجمعهما تأخيرًا لاحتمال أنه من الثانية مع طول الفصل بها وبالأولى المعادة بعدها فتعبري بذلك أولى من قوله لوقتيهما (و) رابعها (دوام سفره إلى عقد ثانية) فلو أقام قبله فلا جمع (لزوال السبب فيتعين تأخير الثانية إلى وقتها) (وشرط للتأخير) أمران فقط أحدهما (نية جمع في وقت أولى ما بقى قدر ركعة) تمييزًا له عن التأخير تعديًا وظاهر أنه لو أخر النية إلى وقت لا يسع الأولى عصى وإن وقعت أداء (وإلا) أي وإن لم ينو الجمع أو نواه في وقت الأولى ولم يبق منه ما يسع ركعة (عصى وكانت قضاء) وقولي ما بقى قدر ركعة من زيادتي أخذًا من الروضة كأصلها عن الأصحاب وإن وقع في المجموع ما يخالفه ظاهرا وقدينت ذلك مع فوائد في شرح البهجة وغيره (و) ثانيهما (دوام سفره إلى تمامها) فلو أقام قبله صارت الأولى قضاء (لأنها تابعة للثانية في الأداء للعذر وقد زال قبل تمامها وفي المجموع إذا أقام في أثناء الثانية ينبغي أن تكون الأولى أداء بلا خلاف قال السبكي وغيره وتعليقهم منطبق على تقديم الأولى فلو عكس وأقام في أثناء الظهر مثلاً فقد وجد العذر في جميع المنبوعة وأول التابعة وقياس ما مرفى جمع التقديم أنها أداء على الأصح كما أفهمه تعليقيهم ومنهم من أجرى الكلام على ظاهره وفرق بين جمع التقديم والتأخير وقد بينته في شرح البهجة وغيره وأما بقية شروط التقديم فسنهنا كما صرح به في المجموع (ويجوز) ولولم يقيم (جمع) لما يجمع بالسفر (بنحو مطر) كتلج وبرد دائمين وشفان (تقديمًا) بقيد زده بقولي (بشروطه) السابقة (غير) الشرط (الأخير) في الجمع بالسفر للاتباع رواه الشيخان وغيرهما وتعبيري بنحو مطر اعم مما ذكره (و) بشرط (أن يصلى جماعة بمصلى) هو أعم من قوله بمسجد (بعيد) عن باب داره عرفا بحيث (يتأذى بذلك في طريقه) إليه بخلاف من يصلى في بيته منفردا أو جماعة أو يشي إلى المصلى في كن أو كان المصلى قريباً فلا يجمع لاتقاء التأذى وبخلاف من يصلى منفردا بمصلى لاتقاء الجماعة فيه وأما جمعه صلى الله عليه وسلم بالمطر مع أن بيوت أزواجه

وأن يوجد ذلك عند تحرمة بهما وتحلله من أولى ﴿باب صلاة الجمعة﴾ (٧٣) تتعين على حر ذكر بلا عند ترك الجماعة

مقيم بمحل جمعة أو
بمستوى بلغه فيه معتدل
سمع صوت عال عادة
في هدوء من طرف محلها
الذي يليه أو مسافر له
من محلها وتلزم أعمى
وجد قائدواها وزمنا
وجد مركباً لا يشق
ركوبه ومن صح ظهره
ممن لا تلزمه جمعة صححت
وله أن ينصرف قبل
إحرامه لأنحو مريض
ان دخل وقتها ولم يزد
ضرره بانتظاره أو
أقيمت الصلاة

كما قيل في الأمن
وأجيب بأنها في الخوف
ليست من محل الخلاف
ولو قلنا في الأمن أنها
منه على تسليمه أنها في
الخوف أيضاً منه فحل
مراعاته ان لم يخالف
سنة صحيحة وقد خالفها
في الخوف فلم يعتبر فإن
قيل يمكن الاستغناء
عن ذلك بتعدد الامام
وإنما لم يفعله النبي ﷺ
لأن الصحابة رضوا الله
عنهم لا يؤثرون عليه
ﷺ غيره فلذا سوى
بين الفرقتين في
كوبهم يقتدوت به
قلنا في حالة الخوف
قطعوا النظر عن
ارتكاب مثل هذه التكليف ونظر والمآورد ومع ذلك فقد قدر الإمام أفضل فتدبر

كانت بجانب المسجد فأجابوا عنه بأن بيوتهم كانت مختلفة وأكثرها كان بعيداً فلعله حين جمع لم يكن
بالقريب . ويجاب أيضاً بأن للامام أن يجمع بالمؤمنين وإن لم يتأذ بالمطر صرح به ابن أبي هريرة وغيره
(و) بشرط (أن يوجد ذلك) أي نحو المطر (عند تحرمة بهما) ليقارن الجمع (و) عند (تحلله من أولى)
ليتصل بأول الثانية فيؤخذ منه اعتبار امتداده بينهما وهو ظاهر ولا يضر انقطاعه في أثناء الأولى أو الثانية
أو بعدها قال المحب الطبري ولما اتفق له وجود المطر وهو بالمسجد أن يجمع وإلا لاحتاج إلى صلاة العصر
أي أو العشاء في جماعة وفيه مشقة في رجوعه إلى بيته ثم عودته أو في إقامته وكلام غيره يقتضيه أما الجمع تأخيراً
بما ذكر فممتنع لأن المطر قد ينقطع قبل أن يجمع ﴿تسمة﴾ الأولى أن يصلي في جمع العصرين قبلهما سنة
الظهر التي قبلها وبعدها بقية السنن مرتبة وفي جمع المغربين بعدها سنتيهما مرتبة إن ترك سنه المغرب
قبلها وإلا فكجمع العصرين وله غير ذلك على ما حررته في شرح الروض وغيره .

﴿باب صلاة الجمعة﴾

بضم الليم وسكونها وفتحها وحكى كسرهما (تتعين) والأصل في تعيينها آية يأياها الذين آمنوا إذا نودي
للصلاة وأخبار صحيحة تكبر روح الجمعة واجب على كل محتلم وخبر الجمعة حق واجب على كل مسلم في جماعة
إلا أربعة عبد مملوك أو امرأة أو صبي أو مريض . ومعلوم أنهم اركعتان على مسلم مكلف كما علم ذلك من كتاب
الصلاة (حر ذكر بلا عند ترك الجماعة مقيم بمحل جمعة) تأسيابه ﷺ وبالخلفاء بعده (أو بمستوى
بلغه فيه) حالة كونه (معتدل سمع صوت عال عادة في هدوء) أي سكون للأصوات والرياح (من طرف محلها
الذي يليه أو مسافر له) أي للمستوى (من محلها) أو مسافر لمعصية كما علم من الباب قبله خبر أبي داود والجمعة
على من سمع النداء ، والمسافر لمعصية ليس من أهل الرخص فلا جمعة على كافر أصلي بمعنى أنه لا يطالب بها في
الدنيا ولا على صبي ومجنون ومغمي عليه وسكران كسائر الصلوات وإن لزم الثلاثة الأخيرة عند التعدي
قضاؤها ظهراً كغيرها ولا على من بهرق ولا على امرأة وخشى للخبر السابق وألحق بالمرأة فيه الخنثى لاحتمال
أنوثته ولا على من به عذر في ترك الجماعة مما يتصور هنا لما مر في الخبر وألحق بالمريض فيه نحوه ولا على مسافر
غير من مرولو سفر قصيرا لاشتغاله بالسفر وأسبابه ولا مقيم بغير محل الجمعة ولا يبلغه الصوت المذكور لمفهوم
خبر أبي داود السابق وعلم بقولي مستوأنه لو كانت قرية ليست محل جمعة على رأس جبل فسمع أهلها النداء
لعلوها ولو كانت بمستوى لم يسمعوه أو كانت في منخفض فلم يسمعوه لانخفاضها ولو كانت بمستوى لسمعوه لزمهم
الجمعة في الثانية دون الأولى وبقولي معتدل سمع أنه لو كان أصم أو جاوز سمعه حد العادة لم يعتبر وبقولي
عادة في هدوء أنه لو كان الصوت العالى على خلاف عادته في بقية الأيام أو على عادته لا في هدوء لم يتعين ولا يعتبر
وقوف النادى بمحل عال كمنارة ولو وافق يوم جمعة عيد فحضر صلاته أهل قرى يبلغهم النداء فلهم
الانصراف وترك الجمعة نعم لو دخل وقتها قبل انصرافهم كأن دخل عقب سلامهم من العيد فالظاهر أنه ليس
لهم تركها وقولي معتدل سمع وعادة مع أو مسافر إلى آخره من زيادتي وتعبيري بمستوى أولى من تعبيري بقرية
(وتلزم) الجمعة (أعمى وجد قائداً) متبرعاً أو بأجرة أو ملكاً له (و) شيخاً (ها وزمنا وجد مركباً)
ملكاً أو بأجرة أو إغارة (لا يشق ركوبه) عليهما (ومن صح ظهره ممن لا تلزمه جمعة صححت) جمعة لأنها إذا
صححت ممن تلزمه فمن لا تلزمه أولى وتغنى عن ظهره (وله أن ينصرف) من المصلي (قبل إحرامه) بها (لأنحو
مريض) كأعمى لا يجد قائداً فليس له أن ينصرف قبل إحرامه (إن دخل وقتها ولم يزد ضرره بانتظاره) فعلها
(أو أقيمت الصلاة) نعم لو أقيمت وكان ثم مشقة لا تختمل كمن به إسهال ظن انقطاعه فأحس به ولو بعد تحرمة
وعلم من نفسه أنه إن مكث سبعة فالتجبه كما قال الأذرعى أن له الانصراف والفرق بين المستثنى والمستثنى منه أن
المانع في نحو المريض من وجوبها مشقة الحضور وقد حضر متحملاً لها والمانع في غيره صفات قائمة به

لا تزول بالحضور والتقييد بمن لا تلزمه جمعة وقبل الإحرام وبالإقامة من زيادتي (وبفجر حرم على من
لزمته) بأن كان من أهلها (سفر تفوت به) كأن ظن أنه لم يدر كهيا في طريقه أو مقصده ولو كان السفر طاعة
وقبل الزوال (لا إن خشي) من عدم سفره (ضررا) كان قطاعه عن الرقعة فلا يحرم ولو بعد الزوال وإنما
حرم قبل الزوال وإن لم يدخل وقتها لأنها مضافة إلى اليوم ولذلك يجب السعي إليها قبل الزوال على بعيد الدار
(وسن لغيره) أي لمن لا تلزمه ولو لم يحلها (جماعة في ظهره) في وقتها لعموم أدلة الجماعة (وإخفاؤها إن خفي
عذره) لثلاثتهم بالرغبة عن صلاة الإمام فإن ظهر لم يسن إخفاؤها لاتقاء التهمة والتصريح بسن الإخفاء
من زيادتي (و) سن (لمن رجا زوال عذره) قبل فوت الجمعة كعبير جوال العتق ومريض رجوا الخفة (تأخير
ظهره إلى فوت الجمعة) لأنه قد يزول عذره قبل ذلك فيأتي بها كاملا ويحصل الفوت برفع الإمام رأسه من
ركوع الثانية فلو صلى قبل فواتها الظهر ثم زال عذره وتمكن منها لم تلزمه لأنه أدى فرض وقته إلا إن كان خشي
فبان رجلا (و) سن (لغيره) أي لمن رجا زوال عذره كامرأة وزمن (تعجيلها) أي الظهر ليحوز فضيلة
أول الوقت قال في الروضة والمجموع هذا اختيار الحراسانيين وهو الأصح وقال العراقيون يستحب له تأخير
الظهر حتى تفوت الجمعة لأنه قد ينشط لها ولأنها صلاة السكاملين فاستحب كونها المقدمة قال والاختيار
التوسط فيقال إن كان هذا الشخص جازما بأنه لا يحضر الجمعة وإن تمكن منها استحب له تقديم الظهر وإن
كان لو تمكن أو نشط حضرها استحب له التأخير (ولصحتها) أي الجمعة (مع شرط غيرها شروط) ستة
أحدها (أن تقع وقت ظهر) للاتباع رواد الشيوخ مع خبر صلوا كما رأيتموني أصلي (فلوضاق) الوقت عنها
وعن خطبتها كما سيأتي (أوشك) في ذلك وهو من زيادتي (وجب ظهر) كالأوقات شرط القصر يرجع إلى
الانتمام فعلم أنها إذا فاتت لا تقضى جمعة بل ظهرا كما صرح به الأصل (أو خرج) الوقت (وهم وفيها واجب)
أي الظهر (بناء) إلحاقا للدوام بالابتداء فيسرى بالقراءة من حيثئذ بخلاف مالوشك في خروجه لأن الأصل
بقاؤه (كمسبوق) أدرك مع الإمام مناركة إذا خرج الوقت قبل سلامه فإنه يجب ظهر بناء وإن كانت تابعة
لجمعة صحيحة (و) ثانيها أن تقع (بأبنية مجتمعة) ولو بفناء لأنها لم تقم في عصر النبي ﷺ والخلفاء
الراشدين إلا في موضع الإقامة كاهو معلوم وسواء أكانت الأبنية من حجار أو طين أو خشب أم غيرها فلو
انهدمت فأقام أهلها على العمارة لزمهم الجمعة فيها لأنها وظنهم (فلا تصح من أهل خيام) بمحلهم لأنهم على
هيئة المستوفزين فإن سمعوا النداء من محلها لزمهم فيه تبعاً لأهله كما علم مما مر (و) ثالثها (أن لا يسبقها
بتحريم ولا يقارنها فيه جمعة بمحلها) لا تمتنع تعددها بمحلها إذ لم تقم في عصر النبي ﷺ والخلفاء
الراشدين إلا في موضع واحد من محلها ولأن الاقتصار على واحدة أفضى إلى المقصود من إظهار شعار الاجتماع
واتفاق الكلمة وإنما اعتبر التحريم أي انتهاءه من إمامها لأن به يتبين الانعقاد ما سبق والمقارنة في غير
محلها فلا يؤثران وتعبيري بمحلها أعم من تعبيري ببلدتها (الإن كثر أهله) أي أهل محلها (وعسر اجتماعهم
بمكان) واحد فيجوز تعددها للحاجة بحسبها لأن الشافعي رضي الله عنه دخل بغداد وأهلها يقيمون بها
جمعيتين وقيل ثلاثاً فلم ينكر عليهم فعمله الأكثر على عسر الاجتماع قال الروياني ولا يحتمل مذهب الشافعي
غيره وقال الصيمري وبه أفق الزني بمصرو ظاهري النص منع التعدد مطلقا وعليه اقتصر الشيخ أبو حامد
ومتابعوه (فلو وقعتا) في محل لا يجوز تعددها فيه (معاً أو شك) في المعية (استؤنفت) جمعة إن اتسع الوقت
لتدافعها في المعية فليست إحداها أولى من الأخرى ولأن الأصل في صورة الشك عدم جمعة مجزئة قال
الإمام وحكم الأئمة بأنهم إذا أعادوا الجمعة برئت ذمتهم مشكل لاحتمال تقدم إحداها فلا تصح أخرى
فاليقين أن يقيموا جمعة ثم ظهر آ قال في المجموع ومقاله مستحب والافالجمعة كافية في البراءة كما قالوه لأن الأصل
عدم وقوع جمعة مجزئة في حق كل طائفة (أو التبتست) إحداها بالأخرى إما أو لا كأن سمع مريضا أو

وبفجر حرم على من
لزمته سفر تفوت به
لا إن خشي ضررا وسن
لغيره جماعة في ظهره
وإخفاؤها إن خفي
عذره لمن رجا زوال
عذره وتأخير ظهره إلى
فوت الجمعة ولغيره
تعجيلها ولصحتها مع
شروط غيرها شروط أن
تقع وقت ظهر فلو
ضاق أو شك وجب
ظهر أو خرج وهم
فيها وجب بناء كمسبوق
وبأبنية مجتمعة فلا
تصح من أهل خيام
وأن لا يسبقها بتحريم
ولا يقارنها فيه جمعة
بمحلها إلا إن كثر أهله
وعسر اجتماعهم بمكان
فلو وقعتا معا أو شك
استؤنفت أو التبتست

مسافران خارج المكان تكبيرتين متلاحقتين فأخبر بذلك ولم يعرف المتقدم منهما أو ثانيا بأن تعينت ثم نسيتم (صلوا ظهرا) لالتباس الصحيحة بالفسادة فإن لم تلبس بالصحيحة السابقة وإن كان السلطان مع الثانية وخيفت الفتنة (و) رابعها (أن تقع جماعة) في الركعة الأولى لأنها لم تقع في عصر النبي ﷺ والخلفاء الراشدين إلا كذلك ويشترط تقدم إحرام من تعتقد بهم لتصح لغيرهم لأنه تبع ولا ينافيه صحتها إذا كان إماما فيها مع تقدم إحرامه لأن تقدم إحرام الإمام ضروري فاعتقر فيه ما لا يعتقر في غيره (و) خامسها أن تقع (بأربعين) ولو مرضى أو منهم الإمام (مكلفا حرا ذكرا) اتباعا للسلف والخلف (متوطنا) بمحلها أي لا يظعن عنه شتاء ولا صيفا إلا لحاجة لأنه ﷺ لم يجمع بحجة الوداع مع عزمه على الإقامة أياما لعدم التوطن وكان يوم عرفة فيها يوم جمعة كما في الصحيحين وصلى به الظهر والعصر تقديمًا كما في خبر مسلم (ولو نقصوا فيها بطلت) لاشتراط العدد في دوامها كالوقت وقد فاتت فيتمها الباقيون ظهرا (أو في خطبة لم يحسب ركن) منها (فعل حال نقصهم) لعدم سماعهم له وتعبيرى بنقصهم أولى من تعبيره بانقضاءهم (فإن عادوا قريبا) عرفا (جاز بناء) على ماضى منها (وإلا) بأن عادوا بعد طول الفصل (وجب استئناف) لها لانتهاء الموالاة التي فعلها النبي ﷺ والأئمة بعده فيجب اتباعهم فيها (كنقصهم بينهما) أي بين الخطبة والصلاة فإنهم إن عادوا قريبا جاز البناء وإلا وجب الاستئناف لذلك ولو أحرم أربعون قبل انقضاء الأولين تمت لهم الجمعة وإن لم يكونوا سمعوا الخطبة وإن أحرموا عقب انقضاء الأولين قال في الوسيط تستمر الجمعة بشرط أن يكونوا سمعوا الخطبة ذكر ذلك في الروضة كأصلها (وتصح) الجمعة (خلف عبد وصي ومسافر ومن بان محدثا) ولو حدثا أكبر كغيرها هذا (إن تم العدد بغيرهم) بخلاف ما إذا لم يتم إلا بهم (و) سادسها (أن يتقدمها خطبتان) للاتباع مع خبر صلوا كما رأيتموني أصلى بخلاف العيد فإن خطبتيه مؤخرتان للاتباع ولأن خطبة الجمعة شرط والشرط مقدم على مشروطه (وأركانها) خمسة أحدها (حمد الله تعالى) للاتباع رواه مسلم (و) ثانيها (صلاة على النبي ﷺ) لأن ما يفتقر إلى ذكر الله تعالى يفتقر إلى ذكر رسول الله ﷺ كالأذان والصلاة (بلفظهما) أي حمد الله تعالى والصلاة على نبينا كما جرى عليه السلف والخلف كالحمد لله أو أحمد الله أو نحمد الله والحمد لله صل على محمد أو أصلى على محمد أو نصلى على محمد أو النبي أو أحمد أو العاقب أو نحوه مما روى فخرج الحمد للرحمن والشكر لله ونحوها ورحم الله محمدا أو صلى الله عليه وصلى الله على جبريل ونحوها (و) ثالثها (وصية بتقوى) للاتباع رواه مسلم ولو بغير لفظها لأن غرضها الوعظ وهو حاصل بغير لفظها فيكفي اطيعوا الله والثلاثة أركان (في كل) من الخطبتين لاتباع السلف والخلف (و) رابعها (قراءة آية مفهومة) لا كتم نظر للاتباع رواه الشيخان ولو في إحداها لأن الثابت القراءة في الخطبة من غير تعيين (و) لسكنها (في أولى أولى) كما قاله في المجموع وقولي مفهومة إلى آخره من زيادتي (و) خامسها (دعاء للمؤمنين) بقيد زدته بقولي (بأخروي) ولو بقوله رحمكم الله (في) خطبة (ثانية) لاتباع السلف والخلف ولأن الدعاء يليق بالخواتم والمراد بالمؤمنين الجنس الشامل للمؤمنات وبهما عبر في الوسيط تبعًا للروايات وفي التنزيل وكانت من القانتين أما الدعاء للسلطان بخصوصه فلا يسن كما نقله في المجموع عن اتفاق أصحابنا قال والخثار أنه لا بأس به إذا لم يكن فيه مجازفة في وصفه (وشرط كونهما عربيتين) والمراد أركانها لاتباع السلف والخلف فإن لم يكن ثم من يحسن العربية ولم يمكن تعلمها بغيرها أو أمكن تعلمها وجب على الجميع على سبيل فرض الكفاية فيكفي في تعلمها واحد فإن لم يفعل عصوا ولا جمعة لهم بل يصلون الظهر وأجاب القاضي عن سؤال ما فائدة الخطبة بالعربية إذا لم يعرفها القوم بأن فائدتها العلم بالوعظ من حيث الجملة (و) كونهما (في الوقت) أي وقت الظهر للاتباع رواه البخاري (وولاء) بينهما وبين أركانها وبينهما وبين الصلاة (وطهر) عن حدث

صلوا ظهرا وأن تقع جماعة وبأربعين مكلفا حرا ذكرا متوطنا ولو نقصوا فيها بطلت أو في خطبة لم يحسب ركن فعل حال نقصهم فإن عادوا قريبا جاز بناء وإلا وجب استئناف كنقصهم بينهما وتصح خلف عبد وصي ومسافر ومن بان محدثا إن تم العدد بغيرهم وأن يتقدمها خطبتان وأركانها حمد الله تعالى وصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بلفظهما ووصية بتقوى في كل وقراءة آية مفهومة وفي أولى أولى ودعاء للمؤمنين بأخروي في ثانية وشرط كونهما عربيتين وفي الوقت وولاء وطهر

أصغر وأكبر وعن نجس غير معفو عنه في ثوبه وبدنه ومكانه (وستر) العورة في الخطبتين كما جرى عليه السلف والخلف (وقيام قادر) عليه فيهما (وجلوس بينهما) للاتباع رواه مسلم (بطمانينة) في جلوسه كما في الجلوس بين السجدين وهذا من زيادتي ومن خطب قاعدا لعذر فصل بينهما بسكنة وجوبا (وإسماع الأربعين) الذين تنعقد بهم الجمعة ومنهم الإمام (أركانها) لأن مقصودها وعظمها وهو لا يحصل إلا بذلك فعلم أنه يشترط سماعهم أيضا وإن لم يفهموا معناها كالعامي يقرأ الفاتحة في الصلاة ولا يفهم معناها فلا يكفي الإسرار كالأذان ولا إسماع دون الأربعين ولا حضورهم بالإسماع لصحهم أو بعد أو نحوه (وسن ترتيها) أي أركان الخطبتين بأن يبدأ بالحمد ثم بالصلاة على النبي ﷺ ثم الوصية ثم القراءة ثم الدعاء كما جرى عليه السلف والخلف وإنما لم يجب لحصول المقصود بدونه وتقييد الإسماع بالأركان مع ذكر سن الترتيب من زيادتي (و) سن لمن سمعها (انصات فيهما) أي سكوت مع إصغاء لها لقوله تعالى وإذا قرئ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا ذكر في التفسير أنها نزلت في الخطبة وسميت قرآنا لأنها عليه ووجب رد السلام وسن تسميت العاطس ورفع الصوت بالصلاة على النبي ﷺ عند قراءة الخطيب إن الله وملائكته يصلون على النبي وإن اقتضى كلام الروضة إباحة الرفع وصرح القاضي أبو الطيب بكرهاته وعلم من سن الإنصات فيهما عدم حرمة الكلام فيهما كما صرح به الأصل لما روى البيهقي بإسناد صحيح عن أنس أن رجلا دخل والنبي ﷺ يخطب يوم الجمعة فقال متى الساعة فأومأ الناس إليه بالسكوت فلم يقبل وأعاد الكلام فقال له النبي ﷺ في الثالثة ما أعددت لها؟ فقال حب الله ورسوله قال إنك مع من أحببت فلم ينكر عليه الكلام ولم يبين له وجوب السكوت والأمر في الآية للندب جمعاء بين الدليلين أما من لم يسمعها فيسكت أو يشتغل بالدكر أو القراءة (و) سن (كونهما على منبر) للاتباع رواه الشيخان (ف) أن لم يكن منبر فعلى (مرتفع) لقيامه مقام المنبر في بلوغ صوت الخطيب الناس ومن كون ذلك على يمين المحراب وتعبيري بالفاء أولى من تعبيره بأو (وأن يسلم على من عنده) إذا انتهى إليه للاتباع رواه البيهقي ولم يفرقه لهم (و) أن (يقبل عليهم إذا صعد) المنبر أو نحوه وانتهى إلى الدرجة التي يجلس عليها السماء بالمستراح (و) أن (يسلم عليهم) ثم يجلس فيؤذن واحد (للااتباع في الجميع رواه في الأخير البخاري وفي البقية البيهقي وغيره وذكر الترتيب بين السلام والجلوس مع قول واحد من زيادتي (و) أن (تكون) الخطبة (بليغة) أي فصيحة جزلة لا مبتذلة ركيكة فإنها لا تؤثر في القلوب (مفهومة) أي قريبة للفهم لا غريبة وحشية إذ لا ينتفع بها أكثر الناس (متوسطة) لأن الطويلة تمل وفي خبر مسلم عن جابر بن سمرة قال كانت صلاة رسول الله ﷺ قصدا وخطبته قصدا أي متوسطة والمراد أن تكون الخطبة قصيرة بالنسبة للصلاة لخبر مسلم أطيلوا الصلاة واقصروا الخطبة بضم الصاد وتعبيري بمتوسطة أولى من تعبيره بقصيرة فإنه الموافق للروضة كأصلها والمحذر (و) أن (لا يلتفت) في شيء منها بل يستمر مقبلا عليهم إلى فراغها ويسن لهم أن يقبلوا عليه مستمعين له (و) أن (يشغل يسراه بنحو سيف) للاتباع رواه أبو داود والحكمة في ذلك الإشارة إلى أن هذا الدين قام بالسلاح (ويعناه بحرف المنبر) لا اتباع السلف والخلف وهذا مع قول يسراه من زيادتي فإن لم يجد شيئا من ذلك جعل المنبر على اليسرى وأرسلها والغرض أن يخشع ولا يعث بهما (و) أن (يكون جلوسه بينهما) أي بين الخطبتين (قدر سورة الإخلاص) تقريرا لذلك وخروجا من خلاف من أوجبه ويقرأ فيه شيئا من كتاب الله للاتباع رواه ابن حبان (و) أن (يقيم بعد فراغه) من الخطبة (مؤذن ويأدر هو ليبلغ المحراب مع فراغه) من الإقامة فيشرع في الصلاة والمعنى في ذلك المبالغة في تحقيق الولاء الذي مر وجوبه (و) أن (يقرأ في) الركعة (الأولى) بعد الفاتحة (الجمعة) (و) في (الثانية المناققين جهرا) للاتباع رواه مسلم وروى أيضا أنه ﷺ كان يقرأ في الجمعة بسبح اسم ربك الأعلى وهل أذاك حديث

وسر وقيام قادر
وجلوس بينهما بطمانينة
وإسماع الأربعين
أركانها ومن ترتيها
وإنصاف فيهما وكونهما
على منبر مرتفع وأن
يسلم على من عنده
ويقبل عليهم إذا صعد
ويسلم ثم يجلس فيؤذن
واحد وتكون بليغة
مفهومة متوسطة ولا
يلتفت ويشغل يسراه
بنحو سيف ويعناه
بحرف المنبر ويكون
جلوسه بينهما قدر
سورة الإخلاص وقيم
بعد فراغه مؤذن
ويأدر هو ليبلغ
المحراب مع فراغه
ويقرأ في الأولى الجمعة
والثانية المناققين جهرا.

الغاشية قال في الروضة كان يقرأ هاتين في وقت وهاتين في وقت فهما سنتان وفيها كأصلها لو ترك الجمعة في الأولى قرأها مع المناققين في الثانية أو قرأ المناققين في الأولى قرأ الجمعة في الثانية كي لا تخلو صلاته عنهما والتصريح بسن عدم الالتفات وما عطف عليه من زيادتي .

(فصل في الأغسال المسنونة في الجمعة وغيرها وما يذكر معها . وينوي بها المغتسل أسبابها إلا الغسل من جنون أو إغماء فينوي به رفع الجنابة (سن غسل في) أن عجز من (بدله) بنية الغسل (لمريدها) أي الجمعة وإن لم يلزمه بل بكره تركه إحرازاً للفضيلة ولخبر الشيخين إذا جاء أحدكم الجمعة أي أراد يحييها فليغتسل وخبر ابن حبان من أتى الجمعة من الرجال والنساء فليغتسل وصرف الأمر عن الوجوب إلى الندب خبر من توضع يوم الجمعة فيها ونعمت ومن اغتسل بالغسل أفضل رواه أبو داود وغيره وحسنه الترمذي وقوله فيها أي بالسنة أخذ أي بما جوزه من الإقتصار على الوضوء ونعمت الخصلة والغسل معها أفضل (بعد) طلوع (فجر) لأنه معلق بلفظ اليوم كإسائي (وقربه من ذهابه) إليها (أفضل) لأنه أفضى إلى الغرض من انتفاء الرائحة الكريهة حالة الاجتماع (ومن المسنون أغسال حج) وعمرة تأتي في كتابهما (وغسل عيد وكسوف) بقسميهما (واستسقاء) لاجتماع الناس لها كالجمعة وللزينة في العيد فلا يختص بسن الغسل له مريده (و) غسل (لغاسل ميت) مسلماً أو كافراً لخبر من غسل ميتاً فليغتسل رواه الترمذي وحسنه وابن حبان وصححه وصرفه عن الوجوب خبر : ليس عليكم في غسل ميتكم غسل إذا غسلتموه رواه الحاكم وصححه على شرط البخاري وقيس بميتنا ميت غيرنا (و) غسل (لجنون ومغمى عليه) إذا (أفاقا) للاتباع في الغمى عليه رواه الشيخان قيس به الجنون (وكافر) إذا (أسلم) لأمره صلى الله عليه وسلم قيس بن عاصم بالغسل لما أسلم وكذا إمامة بن نائل رواها ابن خزيمة وحبان وغيرها وليس الأمر للوجوب لأن جماعة أسلموا فلم يأمرهم بالغسل وهذا إذا لم يعرض له في الكفر ما يوجب الغسل من جنابة أو نحوها وإلا وجب الغسل وإن اغتسل فيه وأفاد التعبير عن أنه قد بقيت أغسال آخر مسنونة كالغسل للبلوغ بالسن وللاعتكاف وللخروج من الحمام (وآ كدها غسل جمعة ثم) غسل (غاسل ميت) للأحاديث الصحيحة الكثيرة في الأولى وليس للثاني حديث صحيح بل اعترض في المجموع على الترمذي في تحسينه للحديث السابق من أحاديثه فعلى ابن حبان في تصحيحه له أولى وقدم غسل غاسل الميت على البقية للاختلاف في وجوبه (و) سن (بكور) إليها (لغير إمام) ليأخذوا مجالسهم وينتظروا الصلاة ولخبر الشيخين من اغتسل يوم الجمعة غسل الجنابة أي كغسلها ثم راح أي في الساعة الأولى فكأنما قرب بدنة ومن راح في الساعة الثانية فكأنما قرب بقرة ومن راح في الساعة الثالثة فكأنما قرب كبشاً أقرن ومن راح في الساعة الرابعة فكأنما قرب دجاجة ومن راح في الساعة الخامسة فكأنما قرب بيضة فإذا خرج الإمام حضرت الملائكة يستمعون الذكر وروى النسائي والخامسة كالذي يهدي عصفوراً وفي السادسة بيضة فمن جاء في أول ساعة منها ومن جاء في آخرها مشتركان في تحصيل البدنة مثلاً لكن بدنة الأول أكل من بدنة الآخر وبدنة المتوسط متوسطة أما الإمام فيسن له التأخر إلى وقت الخطبة اتباعاً للنبي صلى الله عليه وسلم وخلفائه والبكور يكون (من) (طلوع) (فجر) لأنه أول اليوم شرعاً ربه يتعلق جواز غسل الجمعة كإمام وإماماً ذكر في الخبر لفظ الرواح مع أنه اسم للخروج بعد الزوال كما قاله الجوهري وغيره لأنه خروج لما يؤتى به بعد الزوال على أن الأزهرى منع ذلك وقال إنه مستعمل سد العرب في السير أي وقت من ليل أو نهار وقولي لغير إلى آخره من زيادتي (و) سن (ذهاب) إليها (في طريق طويل ماشياً) لارا كبا إليها (بسكينة ورجوع في) آخر (قصير) ماشياً أورا كبا كما في العيد في الذهاب والرجوع وذكرهما من زيادتي ولابحث على المشي في خبر رواه الترمذي وحسنه وابن حبان وصححه ولخبر الشيخين في السكينة إذا أتيتم الصلاة فلا تأتوها وأنتم تسعون

﴿فصل﴾

سن غسل قبله
لمريدها بعد فجر
وقربه من ذهابه أفضل
ومن المسنون أغسال
حج وغسل عيد
وكسوف واستسقاء
ولغاسل ميت ولجنون
ومغمى عليه أفاقاً وكافر
أسلم وآ كدها غسل
جمعة ثم غاسل ميت
وسن بكور لغير إمام
من فجر وذهاب في
طريق طويل ماشياً
بسكينة ورجوع في
قصير .

وأتوها وعليكم السكينة وهو مبين للمراد من قوله تعالى إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله أي
امضوا كما قرئ به (للعذر) في المذكورات من زيادتي بأن يشق البكور أو الذهاب أو الرجوع فيما ذكر
أو المشى أو يضيق الوقت فالأولى ترك الثلاثة الأول والركوب والإسراع وقال المحب الطبري يجب الإسراع
إذا لم تدرك الجمعة إلا به (و) سن (اشتغال في طريقه وحضوره) قبل الخطبة (بقراءة أو ذكر) أو صلاة على
النبي ﷺ لينال ثوابها في هذا الوقت العظيم (وتزين بأحسن ثيابه) للحث على ذلك وغيره في خبر رواه
ابن حبان والحاكم وصححه ويزيد الإمام في حسن الهيئة (والبيض) منها (أولى) من زيادتي لخبر البسوا
من ثيابكم البيض فإنها من خير ثيابكم وكفونوا فيها موتا كما رواه الترمذي وغيره وصححه وبلى البيض
ما صبغ قبل نسجه (و) تزين (بتطيب) لذكره في خبر ابن حبان والحاكم السابق (وبإزالة نحو ظفر)
كشعر اللاتباع رواه البزار في مسنده (ونحو ريح) كريحه (كصنان ووسخ) ثلاثا ذي به أحد قال الشافعي
من نظف ثوبه قل همه ومن طاب ريحه زاد عقله ونحو من زيادتي (و) سن (إكثار دعاء) يومها وليتها أما
يومها فلرجاء أن يصادف ساعة الإجابة وهي ساعة خفيفة وأرجاها من جلوس الخطيب إلى آخر الصلاة
كافي خبر مسلم قال في المجموع وأما خبر يوم الجمعة ثنتا عشرة ساعة فيه ساعة لا يوجد عبد مسلم يسأل الله
شيئا إلا أعطاه إياه فالتسوها آخر ساعة بعد العصر فيحتمل أن هذه الساعة منتقلة تكون يوما في وقت
ويوما في آخر كما هو المختار في ليلة القدر وأما ليلتها فبالقياس على يومها وقد قال الشافعي رضى الله عنه
بلغني أن الدعاء يستجاب في ليلة الجمعة (و) إكثار (صلاة على النبي ﷺ) يومها وليتها لخبر أكثروا على
من الصلاة ليلة الجمعة ويوم الجمعة فمن صلى على صلاة صلى الله عليه بها عشرا رواه البيهقي بإسناد جيد كافي
المجموع (و) إكثار (قراءة الكهف يومها وليتها) لخبر من قرأ سورة الكهف ليلة الجمعة أضاء له من النور
ما بين الجمعتين رواه الحاكم وقال صحيح الإسناد وخبر من قرأ سورة الكهف في يوم الجمعة أضاء له من النور
ما بينه وبين البيت العتيق رواه الدارمي فقولى يومها وليتها متعلق بالمسائل الثلاث كما تقرّر وذكر
إكثار القراءة من زيادتي (وكره تخط) رقاب الناس للحث على المنع من ذلك في خبر رواه ابن حبان
والحاكم وصححه (إلا لإمام) لم يجد طريقا إلا بتخط فلا يكره له لا يضطراره إليه (ومن وجد فرجة لا يصلحها إلا
بتخطي واحد أو اثنين أو) أكثر ولم (رجسدها) فلا يكره له وإن وجد غيرها لتقصير القوم باخلائها لكن
يسن له إن وجد غيرها أن لا يتخطى فإن رجسدها كأن رجاء أن يتقدم أحد إليها إذا أقيمت الصلاة كره
لكثرة الأذى وذكر الكراهة مع قولى إلا لإمام إلى آخره من زيادتي (وحرّم على من تلزمه) الجمعة (اشتغال
بنحو بيع) من عقود وصنائع وغيرها مما فيه تشاغل عن السعي إلى الجمعة (بعد شروع في أذان خطبة) قال
تعالى إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله وذروا البيع أي اتركوه والأمر للوجوب فيحرم
الفعل وقيس بالبيع غيره مما ذكر وتقييد الأذان بما ذكر لأنه الذي كان في عهده ﷺ فأنصرف النداء
في الآية إليه وحرمة ما ذكر في حق من جلس له في غير المسجد أما إذا سمع النداء فقام قاصدا الجمعة فباع
في طريقه أو قعد في الجامع وباع فلا يحرم كما صرح به في التتمة ونقله في الروضة قال وهو ظاهر لكن البيع
في المسجد مكروه ولو تباع اثنا أحدهما تلزمه الجمعة دون الآخر أتم الآخر أيضا لإعائه على الحرام
وقيل كره له وخرج بمن تلزمه من لا تلزمه فلو تباع اثنا ممن لم تلزمه لم يحرم ولم يكره (فان عقد) من
حرم عليه العقد (صح) العقد لأن المنع منه معنى خارج وقولى عقدا أعم من قوله باع (وكره) ذلك (قبل الأذان)
المذكور والجلوس للخطبة (بعد زوال) لدخول وقت الوجوب نعم ينبغي كما قال الأسنوي أن لا يكره في بلد
يؤخرون فيها تأخيرا كثيرا كمشكة لما فيه من الضرر أما قبل الزوال فلا يكره وهذا مع نفي التحريم
بعده وقبل الأذان والجلوس محمول كما قال ابن الرفعة على من لم يلزمه السعي حينئذ وإلا فيحرم ذلك.

للعذر واشتغال
في طريقه وحضوره
بقراءة أو ذكر
وتزين بأحسن ثيابه
والبيض أولى وتطيب
وبإزالة نحو ظفر
ونحو ريح كصنان
ووسخ وإكثار دعاء
وصلاة على النبي صلى
الله عليه وسلم وقراءة
الكهف يومها وليتها
وكره تخط إلا لإمام
ومن وجد فرجة
لا يصلحها إلا بتخطي
واحد أو اثنين أو لم
رجسدها وحرّم على
من تلزمه اشتغال بنحو
بيع بعد شروع في أذان
خطبة فإن عقد صح
وكره قبل الأذان بعد
زوال.

﴿فصل﴾ في بيان ما تدرك به الجمعة وما لا تدرك به مع جواز الاستخلاف وعدمه (من أدرك) مع إمامها (ركعة) ولو ملفقة لم تفته الجمعة فيصلى بعدزوال قدوته (بمفارقة أو سلام إمامه) (ركعة) جهراً لإتمامها قال عليه السلام «من أدرك من صلاة الجمعة ركعة فقد أدرك الصلاة» وقال «من أدرك من الجمعة ركعة فليصل إليها أخرى» رواها الحاكم وقال في كل منهما إسناده صحيح على شرط الشيخين وقوله فليصل بضم الياء وفتح الصاد وتشديد اللام (أو) أدرك (دونها) أي الركعة (فاتته) أي الجمعة لمفهوم الخبر الأول (فيتم) بعد سلام إمامه صلاته (ظها) لفوات الجمعة وتعبيرى بركة وبزوال القدوة أولى من تعبيره بركوع الثانية ويبعد السلام (وينوى) وجوباً (في اقتدائه جمعة) لا ظهراً موافقة للإمام ولأن اليأس منها لم يحصل إلا بالسلام إذ قد يتدارك إمامه ترك ركن فيأتي بركة فيدرك الجمعة وهذا يحمل على من لا عذر له فلا يشكل بما مر فيمن له عذر وأمكن زواله من أن اليأس يحصل برفع الإمام رأسه من ركوع الثانية ويفرق بأن لمن مر ثم أن يصلى الظهر قبل فوت الجمعة فلا تفوت عليه بمجرد احتمال إدراكها فضيلة تعجيل الظهر بخلاف من هنا فإن الجمعة لازمة له فلا يبتدىء غيرها مع قيام احتمال إدراكها (وإذا بطلت صلاة إمام) جمعة كانت أو غيرها (خلفه) أي عن قرب (مقتد به قبل بطلانها جاز) سواء استخلف نفسه أم استخلفه الإمام أو القوم أو بعضهم لأن الصلاة بإمامين بالتعاقب جائزة كافي قصة أبي بكر مع النبي عليه السلام في مرضه سواء استأنفوا نية قدوة به أم لا لأنه منزل منزلة الأولى في دوام الجماعة والاستخلاف في الركعة الأولى من الجمعة واجب وفي غيرها مندوب وخرج بقولي عن قرب المشعر به الفاء مالو انفردوا بركن فان ذلك يمتنع في غير الجمعة بغير تجديد نية اقتداء وفيها مطلقاً وهذا لا يستفاد من الأصل (وكذا) لو خلفه (غيره) أي غير مقتد به قبل بطلانها جاز (في غير جمعة) بقيد زده بقولي (إن لم يخالف إمامه) في نظم صلاته بأن استخلف في الأولى أو في ثالثة الرابعة فان استخلف في الثانية أو الأخيرة لم يجز بلا تجديد نية أمافي الجمعة فلا يجوز ذلك فيها لأن فيه إنشاء جمعة بعد أخرى أو فعل الظهر قبل فوت الجمعة وذلك لا يجوز ولا يرد المسبوق لأنه تابع لا منشىء ودخل في المقتدى من لم يحضر الخطبة ولا الركعة الأولى فيجوز استخلافه لأنه بالاعتداء صار في حكم حاضرهما (ثم إن) كان الخليفة في الجمعة (أدرك) الركعة (الأولى) وإن بطلت صلاة الإمام فيها (تمت جمعهم) أي الخليفة والمقتدين (وإلا) أي وإن لم يدرك الأولى وإن استخلف فيها (فتم) الجمعة (لهم) لا له لأنهم أدركوا ركعة كاملة مع الإمام وهو لم يدركها معه فيتمها ظهراً كذا ذكره الشيخان وقضيته أنه يتمها ظهراً وإن أدرك معه ركوع الثانية وسجودها لكن قال البغوي يتمها جمعة لأنه صلى مع الإمام ركعة (ويراعى المسبوق) الخليفة (نظم) صلاة (الإمام) فيقنت لهم في الصبح ويتشهد جالساً (فاذا تشهد أشار) إليهم بما يفهمهم فراغ صلاتهم (وانتظارهم) له ليساموا معه (أفضل) من مفارقتهم له وإن جازت بلا كراهة وذكر الأفضلية من زيادتي وصرح بها في المجموع واستخلاف المسبوق جائز وإن لم يعرف نظم صلاة الإمام كما صححه في التحقيق ونقله ابن المنذر كافي المجموع عن نص الشافعي قال في المهاد وهو الصحيح وعليه فيراقب القوم بعد الركعة فان هموا بالقيام قام وإلا قعد لكن الندي في الروضة فيما إذا لم يعرف نظمها أن أرجح القولين دليلاً عدم الجواز وفي المجموع أنه أقسىهما مع نقله فيهما الجواز عن أبي على السنجي (ومن تخلف لعذر) في جمعة أو غيرها كزحمة ونسيان (عن سجود) على أرض أو نحوها مع الإمام في ركعة أولى (فأمكنه) السجود بتكيس وطمأنينة (على شيء) من إنسان أو غيره (لزمه) أي السجود لتمكنه منه وقد روى البيهقي بإسناد صحيح عن عمر رضى الله عنه قال إذا اشتد الزحام فليسجد أحدكم على ظهر أخيه وتعبيرى بعذر وبشيء أعم من تعبير الأصل بالزحمة والنسيان وعلى إنسان (وإلا) أي وإن لم يمكنه السجود المذكور على شيء مع الإمام

﴿فصل﴾ من أدرك
ركعة ولو ملفقة لم تفته
الجمعة فيصلى بعدزوال
قدوته ركعة أو دونها
فاتته فيتم ظهراً وينوى
في اقتدائه جمعة وإذا
بطلت صلاة إمام خلفه
مقتد به قبل بطلانها
جاز وكذا غيره في غير
جمعة إن لم يخالف إماماً
ثم إن أدرك الأولى تمت
جمعهم وإلا فتم لهم
لا له ويراعى المسبوق
نظم الامام فاذا تشهد
أشار وانتظارهم أفضل
ومن تخلف لعذر عن
سجوداً ممكنه على شيء
لزمه وإلا

وجده سلم فاتته الجمعة أو تمكن فيه فليركع معه ويحسب ركوعه الأول فركعته ملفقة فإن سجد على ترتيب نفسه عامداً علماً بطلت صلاته وإلا فلا ولا يحسب سجوده فإذا سجد ثانياً حسب فإن كمل قبل سلام الإمام أدرك الجمعة.

باب

صلاة الخوف أنواع صلاة عسفان وهي والعدو في القبلة والمسلمون كثير ولا سائر أن يصلي الإمام بهم فيسجد بصف أول ويجرس ثانياً فإذا قاموا سجد من حرس ولحقه وسجد معه بعد تقدمه وتأخر الأول في الثانية وحرس الآخرون فإذا جلس سجدوا وتشهد وسلم بالجميع وجاز عكسه ولو بلا تقدم وتأخر ولو حرس فيهما فرقة صف أو فرقته جاز. وبطن نخل وهي والعدو في غيرها أو ثم سائر أن يصلي مرتين كل مرة بفرقة. وذاب الرقاع وهي والعدو كذلك أن تقف فرقة في وجهه ويصلي الثانية بفرقة ركعة ثم عند قيامه تفارق بالنية وتم وتقف في وجهه وتجيء تلك فيصلى بها ثانية ثم تم وتلحقه ويسلم بها ويقرأ ويتشهد في انتظاره

(فلينتظر) تمكنه منه ندباً ولو في جمعة ووجوباً في أولاه على ما بحثه الإمام وأقره عليه الشيخان وهو قوى معنى ولا يوجب به قدرته عليه ويسن للإمام إطالة القراءة ليدركه المعذور (فان تمكن) منه (قبل ركوع إمامه) في الثانية (سجدان وجده) بعد سجوده (قائماً أو راكعاً فكسبوق) فليقرأ في الأولى قراءة مسبوق إلا أن يدرك قراءة الفاتحة فيتمها ويركع في الثانية لأنه لم يدرك محل القراءة (وإلا) بأن وجده فرغ من ركوعه (واقفه) فيما هو فيه (ثم صلى ركعة بعده) لفوتها كسبوق (فان وجده) قد (سلم فاتته الجمعة) فيتمها ظهراً (أو تمكن فيه) أي في ركوع إمامه في الثانية (فليركع معه ويحسب) له (ركوعه الأول) لأنه أتى به وقت الاعتداد بالركوع والثاني أتى به للمتابعة (فركعته ملفقة) من ركوع الأولى وسجود الثانية (فان) لم يركع معه بل (سجد على ترتيب) صلاة (نفسه عامداً علماً) بأن واجبه الركوع (بطلت صلاته) فيلزمه التحريم بالجمعة إن أمكنه إدراك الإمام في الركوع كذا في الروضة كأصلها والموافق لما صرح به في السلم الإمام (وإلا) بأن سجد على ترتيب نفسه ناسياً لذلك أو جاهلاً به (فلا) تبطل لعذره (و) لكن (لا يحسب سجوده) المذكور لمخالفته به الإمام (فان سجد ثانياً) ولو منفرداً (حسب) هذا السجود وكتبت به الركعة (فان كمل) هذا السجود (قبل سلام الإمام أدرك الجمعة) وإلا فلا وفيه بحث للرافعي ذكرته مع جوابه في شرح البهجة وغيره.

باب في صلاة الخوف وما يذكر معها

والأصل فيها مع ما يأتي آية وإذا كنت فيهم فأقمت لهم الصلاة (صلاة الخوف) أي كيفيتها من حيث إنه يحتمل في الصلاة فيه ما لا يحتمل فيها في غيره (أنواع) أربعة ذكر الشافعي رابعها وجاء به القرآن واختار بقيتهم من ستة عشر نوعاً مذكورة في الأخبار وبعضها في القرآن : الأول (صلاة عسفان) بضم العين قرية على مرحلتين من مكة بقرب خليص سميت بذلك لعسف السيول فيها (وهي والعدو في) جهة (القبلة) والمسلمون كثير) بحيث يقاوم كل صف العدو (ولا سائر) بينهما (أن يصلي الإمام بهم) جميعاً إلى اعتدال الركعة الأولى بعد صفهم صفين مثلاً (فيسجد بصف أول) سجدتيه (ويجرس) حينئذ صف (ثانياً) في الاعتدال (فإذا قاموا) أي الإمام والساجدون (سجد من حرس ولحقه وسجد معه بعد تقدمه وتأخر الأول) بلا كثرة أفعال (في) الركعة (الثانية) وحرس الآخرون فإذا جلس (للتشهد) سجدوا (أي الآخرون) (وتشهد وسلم بالجميع) وهذا النوع رواه مسلم (وجاز عكسه ولو بلا تقدم وتأخر) وتفسيرى صلاة عسفان بما ذكره هو الموافق لخبرها لا ما ذكره الأصل وإن أفاد ما ذكره منطوقاً جواز سجود الأول معه في الأولى والثاني في الثانية بلا تقدم وتأخر المفهوم ذلك بما ذكرته بالأولى (ولو حرس فيهما) أي في الركعتين (فرقة صف أو فرقته) ودام الباقيون على المتابعة (جاز) وقول والمسلمون كثير ولا سائر من زيادتي (و) النوع الثاني صلاة (بطن نخل) رواها الشيخان (وهي والعدو في غيرها) أي في غير جهة القبلة (أو) فيها (و) ثم سائر أن يصلي الإمام الثانية أو الثالثة أو الرابعة بعد جعله القوم فرقتين (مرتين كل مرة بفرقة) والأخرى تحرس فتقع الثانية له نافلة وهي وإن جازت في غير الخوف سنت فيه عند كثرة المسلمين وقلة عدوهم وخوف هجومهم عليهم في الصلاة وقول أو ثم سائر من زيادتي هنا وفيما بعده (و) النوع الثالث صلاة (ذات الرقاع) رواها الشيخان أيضاً (وهي والعدو كذلك) أي في غير جهة القبلة أو فيها أو ثم سائر (أن) تقف فرقة في وجهه (تحرس) ويصلي الثانية بفرقة ركعة ثم عند قيامه (الثانية) منتصباً أو عقب رفعه من السجود (تفارق بالنية) حتماً ندباً في الأول وجوازاً في الثاني وهو من زيادتي (وتم) بقية صلاتها (وتقف في وجهه) أي العدو (وتجيء تلك) والإمام منتظر لها (فيصلى بها ثانية ثم تم) هي ثانياتها وهو منتظر لها في تشهد (وتلحقه ويسلم) هو (بها) لتحوز فضيلة التحلل معه كما حازت الأولى فضيلة التحريم معه (ويقرأ) في انتظاره قائماً (ويتشهد في انتظاره) جالساً وشمل ذلك الجمعة وشرط صحته أن يكون في كل ركعة أربعون

سمعوا الخطبة لكن لا يضر النقص في الركعة الثانية وصلاتها كصلاة عسفان أولى بالجواز (و) يصلى
 (الثلاثية بفرقة ركعتين وبالثانية ركعة وهو أفضل من عكسه) لسلامته من التطويل في عكسه بزيادة تشهد
 في أولى الثانية (وينتظر) فراغ الفرقة الأولى وحجىء الثانية (في) جلوس (تشهده أو قيام الثالثة
 وهو) أى انتظاره في القيام (أفضل) من انتظاره في الجلوس لأن القيام محل التطويل (و) يصلى (الرابعة
 بكل) من فرقتين (ركعتين) ويتشهد بكل منهما وينتظر الثانية في جلوس التشهد أو قيام الثالثة وهو
 أفضل كما مر (ويجوز) أن يصلى ولو بلا حاجة (بكل) من أربع فرق (ركعة) وتنفارق كل فرقة من الثلاث
 الأول وتم لنفسها وهو منتظر فراغها وحجىء الأخرى وينتظر الرابعة في تشهد ليسلم بها ويقاس بذلك
 الثلاثية ويمكن شمول المتن لها (وهذه) أى صلاة ذات الرقاع بكيفياتها (أفضل من الأولين) أى صلاتي
 عسفان وبطن نخل للاجماع على صحتها في الجملة دونهما وتسب عند كثرتنا فالكثرة شرط لسنتها للصحة
 خلافاً لمقتضى كلام العراقي في تحريره وفارقت صلاة عسفان بجوازها في الأمن لغير الفرقة الثانية ولها إن
 نوت المفارقة بخلاف تلك وذكرنا أفضليتها عليها من زيادتي وذات الرقاع وبطن نخل موضعان من نجد وسميت
 ذات الرقاع لتقطع جلود أقدامهم فيها فكانوا يلحقون عليها الحرق وقيل لأنهم رقعوا فيها راياتهم وقيل غير ذلك
 (وسهو كل فرقة) من فرقتين في الثانية في ذات الرقاع (محمول) لاقتدائها بالإمام حساً وحكماً (لا) سهو
 الفرقة (الأولى في ثانيتهما) لمفارتها له أولها (وسهوه) أى الإمام (في) الركعة (الأولى يلحق الكل)
 فيسجدون وإن لم يسجد الإمام (و) سهوه (في الثانية لا يلحق الأولى) لمفارتها له قبله ويلحق الآخرين
 فيسجدون معه ويقاس بذلك السهو في الثلاثية والرابعة مع أن ذلك كله علم من باب سجود السهو (وسن)
 للصلى صلاة الخوف (في هذه الأنواع) الثلاث (حمل سلاح) بقبود زدها بقول (لا يمنع صحة) للصلاة (ولا
 يؤذى) غيره (ولا يظهر بتركه) أى ترك حمله (خطر) احتياطاً والمراد به ما يقتل كرمح وسيف وسكين وقوس
 ونشاب لا ما يدفع كترس ودرع وخرج بما زده ما يمنع من نجس وغيره فيمتنع حمله وما يؤذى كرمح ووسط
 الصف فيكره حمله بل قال الأسنوى وغيره إن غلب على ظنه ذلك حرم وما يظهر بتركه خطر فيجب حمله
 وكحمله وضعه بين يديه إن سهل مديده إليه كسهولة مدها إليه محمولاً بل يتعين إن منع حمله الصحة (و) النوع
 الرابع صلاة (شدة خوف وهى أن يصلى كل) منهم (فيها) أى في شدة الخوف سواء التحم قتال ولم يتمكنوا من
 تركه أم لم يلتحم بأن لم يأمنوا هجوم العدو ولو لواعنه أو اتقسموا (كيف أمكن) راكباً ومشياً ولو مومياً بركوع
 وسجود عجز عنهما ولا يؤخر الصلاة عن وقتها قال تعالى فإن خفتم فرجالاً أو ركباناً (وعذر في ترك) توجه
 (قبلة) بقيد زده بقول (لعدو) أى لأجله لا لجامح دابة طال زمنه قال ابن عمر في تفسير الآية مستقبل
 القبلة وغير مستقبلها قال الشافعى رواه ابن عمر عن النبي ﷺ ول بعضهم الاقتداء ببعض مع
 اختلاف الجهة كالصليين حول الكعبة والجماعة في ذلك أفضل من الانفراد كحالة الأمن (و) عذر في (عمل
 كثير) كطعنات وضربات متوالية (لحاجة) إليه قياساً على ما في الآية (لا) في (صياح) لعدم الحاجة
 إليه (وله إمساك سلاح تنجس) بما لا يعنى عنه (لحاجة) إليه (وقضى) لندرة عذره وهذا ما في الشرحين
 والروضة والمجموع عن الأصحاب وقال في المهمات وهو مانص عليه الشافعى فالفتوى عليه ورجح الأصل
 عدم القضاء فإن لم يحتج إليه ألقاه أو جعله في قرابه تحت ركابه إلى أن يفرغ لثلاث بطل صلاته ويغفر حمله
 في الثانية هذه اللحظة لأن في إلقائه تعريضاً لأضاعة المال وتعبيراً بتنجس ولحاجة أولى من تعبيره بدمى
 وعجز (وله) حاضر كان أو مسافراً (تلك) أى صلاة شدة الخوف (في كل مباح قتال وهرب) كقتال
 عادل لباغ وذى مال لقاصد أخذه ظمناً وهرب من حريق وسيل وصعب لا معدل عنه وعريم له عند إعساره
 وخوف حبسه بأن لم يصدق عريمه وهو الدائن في إعساره وهو عاجز عن بيئته الأعسار (لا) في (خوف فوت

والثلاثية بفرقة
 ركعتين وبالثانية ركعة
 وهو أفضل من عكسه
 وينتظر في تشهده أو
 قيام الثالثة وهو أفضل
 والرابعة بكل ركعتين
 ويجوز بكل ركعة
 وهذه أفضل من
 الأولين ، وسهو كل
 فرقة محمول للأولى
 في ثانيتهما وسهوه في الأولى
 يلحق الكل وفي الثانية
 لا يلحق الأولى وسن
 في هذه الأنواع حمل
 سلاح لا يمنع صحة ولا
 يؤذى ولا يظهر بتركه
 خطر وشدة خوف
 وهى أن يصلى كل فيها
 كيف أمكن وعذر
 في ترك قبلة العدو وعمل
 كثير لحاجة لصياح
 وله إمساك سلاح
 تنجس لحاجة وقضى
 وله تلك في كل مباح
 قتال وهرب لا خوف
 فوت

(حج) فليس لمحرم خاف فوته بقوت وقوفه بعرفة إن صلى العشاء ما كثا أن يصلها سائراً لأنه لم يخف فوت حاصل كفوت نفس وهل له أن يصلها ما كثا ويفوت الحج لعظم حرمة الصلاة أو يؤخرها ويحصل الوقوف لصعوبة قضاء الحج وسهولة قضاء الصلاة وجهان رجح الراجح منهما الأول والنووي الثاني بل صوبه وعليه فتأخيرها واجب كافي الكفاية (ولو صلوها) أي صلاة شدة الخوف (لما) أي شيء كسواد (ظنوه عدوا) لهم (أو أكثر) من ضعفهم (فبان خلافه) أي خلاف ظنهم كيابل أو شجر أو ضعفهم (قضا) إذ لا عبرة بالظن البين خطؤه وقولي لما أعم من قوله لسواد وقولي أو أكثر من زيادتي .

فصل في اللباس (حرم على رجل وخنثى استعمال حرير) ولو قزا بفرش وغيره لنهى الرجل عنه في الصحيحين وللاحتياط في الخنثى وذكره من زيادتي (و) استعمال (ما) أكثره منه زنة تغليبا للأكثر بخلاف ما أكثره من غيره والمستوى منها لأن كلامهما لا يسمى ثوب حرير والأصل الحل وتغليبا للأكثر في الأول (للاضرورة كحرب ومضرين وفجأة حرب) بضم الفاء وفتح الجيم والمد وفتح الفاء وسكون الجيم أي بغتها (ولم يجد غيرها) وتعيرى بمضرين أولى من تعبيره بمهلكين (أو حاجة كحرب) إن آذاها لبس غيره (وقل) روى الشيخان أنه عليه السلام رخص لعبد الرحمن بن عوف والزبير بن العوام في لبس الحرير لحكمة كانت بهما وأنه رخص لهما لما شكوا إليه القمل في قص الحرير وسواء فيما ذكر السفر والحضر) وكقتال ولم يجد ما يغني عنه) أي عن الحرير في دفع السلاح قياسا على دفع القمل (ولولى إلباسه) أي ما ذكر من الحرير وما أكثره منه (صبيا) إذ ليس له شهامة تنافي خنوثة الحرير بخلاف الرجل ولأنه غير مكاتب وألحق به الغزالي في الإحياء المجنون (وحل ما طرز) أو رقع بحرير بقيد زنته بقولي (قدر أربع أصابع) لوروده في خبر مسلم (أو طرف به) أي بحرير بأن جعل طرف ثوبه مسجفا به (قدر عادة) لوروده في خبر مسلم وفرق بينه وبين اعتبار أربع أصابع فيما مر بأن التطريف محل حاجة وقد تمس الحاجة للزيادة على الأربع بخلاف ما مر فإنه مجرد زينة فيتعبد بالأربع أما المرأة فيحل لها ما ذكر مطلقا حتى القراش لخبر أحل الذهب والحرير لإناث أمي وحرم على ذكورها قال الترمذي حسن صحيح (و) حل (استصباح بدهن نجس) كالتنجس لأنه عليه السلام سئل عن فأرة وقعت في سمن فقال إن كان جامدا فألقوها وما حو لها وإن كان مائعا فاستصبحوا به أو فانتعوا به رواه الطحاوي وقال رجاله ثقات واستثنيت المساجد لشر فيها إن لوث وكذا المؤجرو والمعارك أذرع في توسطه (لادهن نحو كلب) كخزير فلا يحل الاستصباح به لغاظ نجاسته وهذا من زيادتي وصرح به الفوراني والعمراني وغيرها (و) حل (لبس) شيء (متنجس) ولا رطوبة لأن نجاسته عارضة سهلة الإزالة وحذفت من الأصل قوله في غير الصلاة ونحوها لأن تحريم ذلك فيهما كإلحاق الأسنوي إنما هو لكونه مشتغلا بعبادة فاسدة لا لكونه مستعملا بنجاسة كما لو صلى محدثا فإنه يأثم بفعلة الفاسد لا بتركه الوضوء وتعيرى بمتنجس أولى من تعبيره بالثوب النجس (لا) لبس (نجس) كجلاد ميتة لما عليه من التعبد باجتناب النجس لإقامة العبادة (إلا لضرورة) كحرب ونحوه مما مر .

باب في صلاة العيدين وما يتعلق بها

والأصل فيها الأخبار الآتية (صلاة العيدين) عيد الفطر وعيد الأضحى والعيد مشتق من العود لتكرره كل عام (سنة) مؤكدة للاتباع ولأنها ذات ركوع وسجود لأذان لها كصلاة الاستسقاء وحملوا ثقل الزنى عن الشافعي أن من وجب عليه حضور الجمعة وجب عليه حضور العيدين على التأكيذ (ولو لمنفرد ومسافر) وعبد وامرأة (الحاج بمنى جماعة) فلا تنس لاشتغاله بأعمال التحلل والتوجه إلى مكة لطواف الإفاضة عن إقامة الجماعة والخطبة أما فرادى فيسن له لقصر منهما كما أشار إليه الراجح في الأغسال السنوية في الحج وصرح به القاضي وهذا من زيادتي ووقتها (بين طلوع الشمس وزوال) يوم العيد وسيأتي أنهم لو شهدوا يوم الثلاثاء

حج ولو صلوا لما ظنوه عدوا أو أكثر فبان خلافه قضا .

فصل في حرم على رجل وخنثى استعمال حرير وما أكثره منه زنة لا لضرورة كحرب ومضرين وفجأة حرب ولم يجد غيرها أو حاجة كحرب وقمل وكقتال ولم يجد ما يغني عنه ولولى إلباسه صبيا وحل ما طرز قدر أربع أصابع أو طرف به قدر عادة واستصباح بدهن نجس لادهن نحو كلب وليس متنجس لالنجس إلا لضرورة .

باب

صلاة العيدين سنة ولو لمنفرد ومسافر للحاج بمنى جماعة بين طلوع شمس وزوال

وعدلوا بعد الغروب صليت من الغد أداء (ومن تأخيرها لترتفع الشمس) (كرمح) للاتباع وللخروج من الخلاف فلو فعلها قبل الارتفاع كره كما قاله ابن الصباغ وغيره (وهي ركعتان والأكمل أن يكبر أفعاليديه في أولى بعد) دعاء (اختناح سبعاً) في (ثانية قبل تعوذ خمساً) للاتباع رواه الترمذي وحسنه ويضع يمينه على يسراه بين كل تكبيرتين ولا بأس بإرسالهما ولو نقص إمامه التكبيرات تابعه وتسكن التكبيرات في المقضية أيضاً كما اقتضاه كلام المجموع وغيره لأن القضاء يحكي الأداء وإن قال العجلي إنها لا تسن فيها لأنها شعار للوقت وقد فات (و) أن (يهلل) بأن يقول لا إله إلا الله (ويكبر) بأن يقول الله أكبر (ويمجد) بأن يعظم الله بتسبيح وتحميد (بين كل اثنين) روى ذلك البيهقي عن ابن مسعود قولاً وفعلاً باسناد جيد ولأنه لا نثق بالحال (ويحسن) فيه (سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر) وهي الباقيات الصالحات في قول ابن عباس وجماعة (ولو ترك التكبير ققرأ) ولو بعض الفاتحة (لم يعد إليه) لتلبسه بفرض وتعبيري بترك أعم من تعبيره بنسي (و) أن (يقرأ بعد الفاتحة في الأولى قـ) في (الثانية اقتربت أو) سبح اسم ربك (الأعلى) في الأولى (والغاشية) في الثانية (جهرًا) للاتباع رواه مسلم وذكر الأعلى والغاشية من زيادتي (ومن خطبتان بعدها) بقيد زده بقولي (لجماعة) لا المنفرد روى الشيخان أنه عليه السلام وأبا بكر وعمر كانوا يصلون العيدين قبل الخطبة وكونهما ثنتين مقيس على خطبة الجمعة ولو قدمت على الصلاة لم يعتد بها كالرابعة بعد الفريضة إذا قدمت (تخطب الجمعة في أركان وسنن) لافي شروط خلافاً للجرجاني وحرمة قراءة الجنب آية في إحداها ليس لكونها ركناً فيها بل لكون الآية قرآناً لكن لا يخفى أنه يعتبر في أداء السنة الإسماع والسماع وكون الخطبة عربية وقولي وسنن من زيادتي (و) سن (أن يعلمهم في) عيد (فطر الفطرة و) في عيد (أضحى الأضحية) أي أحكامها للاتباع في بعضها رواه الشيخان ولأن ذلك لا نثق بالحال (و) أن (يفتح) الخطبة (الأولى بتسع تكبيرات والثانية بسبع ولاء) أفراداً في الجميع لقول عبيد الله بن عبد الله ابن عتبة بن مسعود إن ذلك من السنة رواه الشافعي قال في المجموع وإسناده ضعيف ومع ضعفه لادلالة فيه على الصحيح لأن عبيد الله تابعي وقول التابعي من السنة كذا موقوف على الصحيح فهو كقول مجابى لم يثبت انتشاره فلا يحتاج به على الصحيح وهذه التكبيرات ليست من الخطبة بل مقدمة لها كإحصاء عليه الشافعي وافتتاح الشيء قديكون بمقدمته التي ليست منه نبه على ذلك في الروضة والتصريح بسن التعليم والافتتاح بما ذكر من زيادتي (و) سن (غسل) للعيدين كما مر مع دليله في الجمعة وذكرته هنا توطئة لقولي (ووقته من نصف ليل) لا من فجر لأن أهل القرى الذين يسمعون النداء يكبرون لصلاة العيد من قراهم فلو امتنع الغسل قبل الفجر لشق عليهم (و) سن (ترين) بأن يترين بأحسن ثيابه ويتطيب وإزالة نحو ظفر وريح كريحه وسواء فيه وفي الغسل الخارج للصلاة وغيره هذا للرجال أما النساء فيكره لدنوات الهيئة الحضور ويسن لغيرهن ويتنظفن بالماء ولا يتطيبين ويخرجن في ثياب بذلتهن وكالنساء فيما ذكر الحنائي (و) سن (بكور) بعد الصبح لغير إمام يأخذ مجلسه وينتظر الصلاة (وأن يحضر إمام وقت صلاته) للاتباع رواه الشيخان (ويعجل) الحضور (في أضحى) ويؤخره في فطر قليلاً . كتب عليه السلام إلى عمرو بن حزم حين ولاه البحرين أن عجل الأضحى وآخر الفطر رواه البيهقي وقال هو مرسل وحكمته اتساع وقت التضحية ووقت صدقة الفطر قبل الصلاة والتصريح بسن البكور وما بعده من زيادتي (وفعليها بمسجد أفضل) لشرفه (لا العذر) كضيقه فيكره فيه للتشويس بالزحام وإذا وجد مطراً أو نحوه وضاق المسجد صلى الإمام فيه واستخلف من يصلي يباقي الناس بموضع آخر (وإذا خرج) لغير المسجد (استخلف) ندباً من يصلي ويخطب (فيه) بمن تأخر من ضعفه وغيرهم كشيوخ ومرضى وبعض الأقوياء كما استخلف على رضى الله عنه أبا مسعود الأنصاري في ذلك رواه الشافعي باسناد صحيح فإن استخلف من

ومن تأخيرها لترتفع كرمح وهي ركعتان والأكمل أن يكبر أفعاليديه في أولى بعد افتتاح سبعاً وثانية قبل تعوذ خمساً ويهلل ويكبر ويمجد بين كل اثنين ويحسن سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر ، ولو ترك التكبير ققرأ لم يعد إليه ويقرأ بعد الفاتحة في الأولى قـ والثانية اقتربت أو الأعلى والغاشية جهرًا، ومن خطبتان بعدها لجماعة الجمعة في أركان وسنن وأن يعلمهم في فطر الفطرة وأضحى الأضحية ويفتح الأولى بتسع تكبيرات والثانية بسبع ولاء وغسل ووقته من نصف ليل وتزين وبكور وأن يحضر إمام وقت صلاته ويعجل في أضحى وفعليها بمسجد أفضل إلا العذر، وإذا خرج استخلف فيه

يصلى بهم وسكت عن الخطبة لم يخطب بهم كما صرح به الجبلى لكونه افتياتا على الإمام وبما تقرر علم أن تعبيرى بما ذكر أولى من قوله ويستخلف من يصلى بالضعفة (و) أن يذهب للصلاة (ويرجع منها) بجمعة بأن يذهب في طريق طويل ماشيا بسكينة ويرجع في آخر قصير لما مرثم في غير الذهاب والرجوع فيما ذكر وللاتباع فيهما رواه البخارى وغيره وسببهما أنه كان يذهب في أطول الطريقين تكثيرا للأجر ويرجع في أقصرهما وقيل إنه كان يتصدق على فقرائهما وقيل لتشهدله الطريقان (و) أن (يا كل قبلها في) عيد (فطرو ويمسك) عن الأكل (في) عيد (أضحى) حتى يصلى للاتباع رواه ابن حبان وغيره وصححه وحكمته امتياز يوم العيد عما قبله بالمبادرة بالأكل أو تأخيرها والتصریح بسن الذهاب وما بعده من زيادتى (ولا يكره نفل قبلها) بعد ارتفاع الشمس (لغير إمام) أما بعدها فإن لم يسمع الخطبة فكذلك وإلا كره لأنه بذلك معرض عن الخطبة بالكلية وأما الإمام فيكره له النفل قبلها وبعدها لاشتغاله بغير الأهم ولخالفته فعل النبي ﷺ (وسن أن يكبر غير حاج برفع صوت) في المنازل والأسواق وغيرها (من) أول ليلتى عيد (أى عيد الفطر وعيد الأضحى) ودليله في الأول قوله تعالى ولتكملا العدة أى عدة صوم رمضان ولتكبروا لله أى عند إكمالها وفي الثانى القياس على الأول وفي رفع الصوت إظهار شعار العيد واستثنى الرافعى منه المرأة وظاهر أن محله إذا حضرت مع غير محارمها ونحوهم ومثلها الخثى (إلى تحرم إمام) بصلاة العيد إذ الكلام مباح إليه فالتكبير أولى ما يشتغل به لأنه ذكر الله تعالى وشعار اليوم فإن صلى منفردا فالعبرة بإحرامه (و) أن يكبر أيضا (عقب كل صلاة) ولو فائتة ونافلة وصلاة جنازة (من صبح) يوم (عرفة إلى عقب عصر آخر) أيام (التشريق) للاتباع رواه الحاكم وصحح إسناده (و) أن يكبر (حاج كذلك) أى عقب كل صلاة (من ظهر) يوم (نحر) لأنها أوله صلاته بعد انتهاء وقت التلبية (إلى عقب صبح آخره) أى التشريق أى أيامه لأنها آخر صلاته بنى (وقبل ذلك) لا يكبر بل (يلبى) لأن التلبية شعاره وخرج بما ذكر الصلوات في عيد الفطر فلا يسن التكبير عقبها لعدم وروده والتكبير عقب الصلوات يسمى مقيدا وما قبله مرسلًا ومطلقًا (وصيغته المحبوبة معروفة) وهى كما في الأصل الله أكبر الله أكبر الله أكبر لا إله إلا الله والله أكبر والله أكبر والله الحمد واستحسن في الأم أن يزيد بعد التكبير الثالثة الله أكبر كبيرا والحمد لله كثيرا وسبحان الله بكرة وأصيلًا لا إله إلا الله ولا نعبد إلا إياه مخلصين له الدين ولو كره الكافرون لا إله إلا الله وحده صدق وعده ونصر عبده وأعز جنده وهزم الأحزاب وحده لا إله إلا الله والله أكبر (وتقبل شهادة هلال شوال يوم الثلاثين) بأن شهدوا برؤية هلال الليلة الماضية فنظر (ثم إن كانت) شهادتهم (قبل زوال) الزمن يسع الاجتماع والصلاة أو ركعة منها (صلى العيد حينئذ أداء وإلا) بأن كانت بعد الزوال أو قبله بدون الزمن المذكور (ف) تصلى (قضاء) متى أريد قضاءها أما شهادتهم بعد اليوم بأن شهدوا بعد الغروب فلا تقبل في صلاة العيد فتصلى من الغد أداء إذ لا فائدة في قبولها إلا ترك الصلاة فلا يصغى إليها وتقبل في غيرها كوقوع الطلاق والعق المعلقين برؤية الهلال (والعبرة) فيما لو شهدوا قبل الزوال وعدلوا بعده قبل الغروب أو شهدوا قبل الغروب وعدلوا بعده (بوقت تعديل) لاشهادة لأنه وقت جواز الحكم بها فتصلى العيد في الأول قضاء وفي الثانية من الغد أداء وهذا من زيادتى .

باب في صلاة كسوف الشمس والقمر

والأصل فيها الأخبار الآتية (صلاة الكسوفين) المعبر عنها في قول بالخسوفين وفي آخره بالكسوف للشمس والخسوف للقمر وهو أشهر (سنة) مؤكدة لأخبار صحيحة ولأنها ذات ركوع وسجود لأذان لها كصلاة الاستسقاء وحملوا قول الشافعى في الأم لا يجوز تركها على كراهته لتأكدها ليوافق كلامه في مواضع آخر والمكروه قديوصف بعدم الجواز من جهة إطلاق الجائز على مستوى الطرفين (وأقلها ركعتان) كسنة

ويذهب ويرجع بجمعة
ويا كل قبلها في فطر
ويمسك في أضحى ولا
يكبره نفل قبلها لغير
إمام وسن أن يكبر غير
حاج برفع صوت من
أول ليلتى عيد إلى تحرم
إمام وعقب كل صلاة
من صبح عرفة إلى
عقب عصر آخر
تشريق وحاج كذلك
من ظهر نحر إلى عقب
صبح آخره وقبل ذلك
يلبى وصيغته المحبوبة
معروفة وتقبل شهادة
شوال يوم الثلاثين ثم
إن كانت قبل زوال
صلى العيد حينئذ
أداء وإلا قضاء
والعبرة بوقت تعديل .

باب في

صلاة الكسوفين
سنة ، وأقلها ركعتان

الظهر كافي المجموع للاتباع رواه أبو داود وغيره وهذا من زيادتي (وأدنى كمالها زيادة قيام وقراءة وركوع كل ركعة) للاتباع رواه الشيخان وتعبير كثير بأن هذا أقلها محمول على ما إذا شرع فيها بنية هذه الزيادة أو على أنها أقل الكمال وما في رواية لمسلم أنه عليه السلام صلاها ركعتين في كل ركعة ثلاث ركوعات وفي أخرى له أربع ركوعات وفي رواية لأبي داود وخمس ركوعات أجاب أئمتنا عنها بأن رواية الركوعين أشهر وأصح وبحملها على الجواز (ولا ينقص) مصلحتها منها (ركوع الانجلاء ولا يزيده) فيها (لعدمه) عملاً بما نواه ولا يكره نعم إن صلاها وحده ثم أدر كها مع الإمام صلاها كافي للكتابة (وأعلاه) أي الكمال (أن يقرأ بعد الفاتحة في قيام أول البقرة) أو قدرها إن لم يحسنها (و) في قيام (ثان كائتي آية منها و) في (ثالث كائنة وخمسين) منها (و) في (رابع كائنة) منها وفي نص آخر في الثاني آل عمران أو قدرها وفي الثالث النساء أو قدرها وفي الرابع المائدة أو قدرها وهما متقربان والأكثر على الأول قال في الروضة كأصلها وليس على الاختلاف المحقق بل الأمر فيه على التقريب (و) أن (يسبح في ركوع وسجود أول) منهما (كائنة من البقرة و) في (ثان كئانين و) في (ثالث كسبعين و) في (رابع كخمسين) لثبوت التطويل من الشارع في ذلك بلا تقدير مع قول ابن عباس الراوي في القيام الأول فقام قياماً طويلاً نحو من سورة البقرة وفي بقية القيامات فقام قياماً طويلاً وهو دون القيام الأول وفي الركوع الأول ثم ركع ركوعاً طويلاً وفي بقية الركوعات ثم ركع ركوعاً طويلاً وهو دون الركوع الأول ولا يطيل في غير ذلك من جلوس واعتدال واختار النووي أنه يطيل في الجلوس بين السجدين أيضاً لصحة الحديث فيه ومحل ما ذكر إذا لم يكن عذر والا سن التخفيف كما يؤخذ ذلك من قول الشافعي في الأم إذا بدأ بالكسوف قبل الجمعة خففها ققرأ في كل ركوع بالفاتحة وقل هو الله أحد وما أشبهها (ومن جهر بقراءة) صلاة (كسوف قمر) لاشمس لأن الأولى ليلية أو ملحق بها بخلاف الثانية وما روى من أنه عليه السلام جهر وأنه أسر حمل على ذلك (و) سن (فعلها) أي صلاة الكسوفين (بمسجد بلا عذر) كنظيره في العيدين وهذا من زيادتي (و) سن (خطبتان ك) خطبتي (عيد) فيهما (لكن لا يكبر) فيهما لعدم وروده وتعبيري بما ذكر أعظم مما عبر به (و) (و) (و) فيهما لسا معهما (على) فعل (خير) من توبة وصدقة وعق ونحوها ففي البخاري أنه عليه السلام أمر بالعقاة في كسوف الشمس ولا تخطب إمامة النساء ولو قامت واحدة وعظتهن فلا بأس (وتدرك ركعة) بإدراك (ركوع أول) من الركعة الأولى أو الثانية كافي سائر الصلوات فلا تدرك بإدراك ثان ولا قيامه لأنهما كالتابعين للأول وقيامه (وتفوت صلاة) كسوف (الشمس بغروبها) كاسفة لعدم الانتفاع بها بعده (وبالنجلاء) تام يقينا لأنه المقصود بها وقد حصل بخلاف الخطبة لأن المقصود بها الوعظ وهو لا يفوت بذلك فلو حال سحاب وشك في الانجلاء أو الكسوف لم يؤثر فيصلى في الأول لأن الأصل بقاء الكسوف ولا يصلى في الثاني لأن الأصل عدمه (و) تفوت صلاة كسوف (قمره) أي بالانجلاء كأم (وبطلوعها) أي الشمس لعدم الانتفاع به بعد طلوعها فلا تفوت بغروبها كاسفاً كالأول استتر بغيام ولا بطلوع فجر لبقاء الانتفاع بضوئه ولو شرع فيها قبل الفجر أو بعده فطلعت الشمس في أثناءها لم تبطل كالأول انجلي الكسوف في الأثناء (ولو اجتمع عيد أو كسوف وجنازة قدمت) أي الجنازة لحوف تغير الميت بتأخيرها (أو كسوف وفرض كجمعة قدم) أي الفرض (إن ضاق وقته وإلا فالكسوف ثم يخطب للجمعة متعرضاً له) أي الكسوف ولا يجوز أن يقصده معها في الخطبة لأنه تشريك بين فرض ونفل (ثم يصليها) أي الجمعة وإن اجتمع كسوف ووتر قدم الكسوف وإن خيف فوت الوتر أيضاً لأنها آكد أو جنازة وفرض أو عيد وكسوف فالكسوف مع الفرض فيهما لكن له أن يقصد العيد والكسوف بالخطبة لأنهما سنتان والقصد منهما واحد مع أنهما تابعان للمقصود وبهذا اندفع استشكل ذلك

وأدنى كمالها زياد قيام وقراءة وركوع كل ركعة ولا ينقص ركوعاً لانجلاء ولا يزيده لعدمه وأعلاه أن يقرأ بعد الفاتحة في قيام أول البقرة وثان كائتي آية منها وثالث كائنة وخمسين ورابع كائنة ويسبح في ركوع وسجود أول كائنة من البقرة وثان كئانين وثالث كسبعين ورابع كخمسين ، ومن جهر بقراءة كسوف قمر وفعلها بمسجد بلا عذر وخطبتان كعيد لكن لا يكبر وحث على خير وتذكر ركعة بركوع أول وتفوت صلاة شمس بغروبها وبالنجلاء وقمره وبطلوعها ولو اجتمع عيد أو كسوف وجنازة قدمت أو كسوف وفرض كجمعة قدم إن ضاق وقته وإلا فالكسوف ثم يخطب للجمعة متعرضاً له ثم يصليها .

بعدم صحة السنتين بنية صلاة واحدة إذ لم تتداخلا ومحل تقديم الجنازة فيما ذكر إذا حضرت وحضر الولى وإلا أفرد الإمام جماعة ينتظرونها واشتغل مع الباقيين بغيرها .

باب ❀ في الاستسقاء

وهو لغة طلب السقيا وشرعا طلب سقيا العباد من الله عند حاجتهم إليها وهو ثلاثة أنواع أدناها الدعاء وأوسطها الدعاء خلف الصلوات وفي خطبة جمعة ونحوها وأفضلها ما ذكرته بقولى (صلاة الاستسقاء سنة) مؤكدة ولو لمساfer ومنفرد للاتباع رواه الشيخان (لحاجة) من انقطاع الماء أو قلته بحيث لا يكفي أو ملوحتة (وللاستزادة) بها نفع وهذا من زيادتي بخلاف ما لا يحتاج اليه ولا تقع به في ذلك الوقت وشمل ما ذكره ما لو انقطع عن طائفة من المسلمين واحتاجت اليه فيسن لغيرهم ايضا أن يستسقوا لهم ويسألوا الزيادة لأنفسهم (وتكرر) الصلاة مع الخطبتين كما صرح به ابن الرفعة وغيره (حتى يسقوا) وهذا أولى من قوله وتعاد ثانيا وثالثا (فإن سقوا قبلها اجتمعوا لشكر ودعاء وصلوا) وخطب بهم الإمام شكرا لله تعالى وطلبا للمزيد قال تعالى لئن شكرتم لأزيدنكم (وسن أن يأمرهم الإمام بصوم أربعة أيام) متتابعة وصوم هذه الأيام واجب بأمر الإمام كافي فتاوى النووى (ويبر) كصدقة وتوبة لأن لكل من ذلك أثرا في إجابة الدعاء وفي خبر حسنه الترمذى أن الصائم لا ترد دعوته (ونخرجهم إلى صحراء) بلاعذر (في) اليوم (الرابع في ثياب بذلة) أى مهنة (و) في (تخشع) في مشيهم وجلسهم وغيرها للاتباع رواه الترمذى وقال حسن صحيح (منتظفين) بالماء والسواك وقطع الروائح الكريهة (ويأخراج صبيان وشيوخ وغير ذوات هيئات وبهائم) لأنهم مسترزقون ولخبر وهل ترزقون وتصرون إلا بضغائنكم رواه البخارف والتصريح بسن أمر الإمام بالصوم والبر وبأمره بالباقي مع ذكر منتظفين وغير ذوات هيئات من زيادتي (ولا يمنع أهل ذمة حضورا) لأنهم مسترزقون وفضل الله واسع وقديحهم استدرجالهم وفي الروضة عن النص كراهة لأنهم ربما كانوا سببا للقطط لأنهم ملعونون ويكره أمرهم بالخروج كإلصاقه في الأم (ولا يختلطون بنا) في مصالنا بل يتميزون عنا في مكان لذلك إذ قد يحل بهم عذاب بكفرهم فيصينا قال تعالى واتقوا فتنة لا تصين الذين ظلموا منكم خاصة (وهى كعيد) في أنهما ركعتان وفي التكبير والجهر وخطبتيه وغيرها للاتباع رواه الترمذى وقال حسن صحيح (لكنها لا تؤقت) بوقت عيد ولا غيره فهو أولى من قوله ولا تختص بوقت العيد فيصلها في أى وقت كان من ليل أو نهار لأنها ذات سبب فدارت مع سببها (وتجزى الخطبتان قبلها) للاتباع رواه أبو داود وغيره (ويبدل تكبيرها باستغفار) أولهما فيقول أستغفر الله الذى لا إله إلا هو الحى القيوم وأتوب اليه بدل كل تكبيرة ويكرر في أثناء الخطبتين من الاستغفار ومن قوله استغفروا ربكم إنه كان غفارا يرسل السماء عليكم مدرارا ويمددكم بأموال وبنين ويجعل لكم جنات ويجعل لكم أنهارا (ويقول في) الخطبة (الأولى اللهم اسقنا غيثا) أى مطرا (مغيثا) أى مرويا مشبعا (إلى آخره) وهو كما في الأصل هنيئاً مريئاً غداً مجدلاً سحاً طبقاً دائماً الى يوم الدين أى الى انتهاء الحاجة اللهم اسقنا الغيث ولا تجعلنا من القانطين اللهم إنا نستغفرك إنك كنت غفارا فأرسل السماء أى المطر علينا مدرارا أى كثيرا للاتباع رواه الشافعى رضى الله عنه والهنىء الطيب الذى لا ينغصه شىء والمرىء المحمود العاقبة والمرىء ذو الرىع أى النماء والغدق كثير الخير والمجلل ما يجلل الأرض أى يعمرها كجل الفرس والسح شديد الوقع على الأرض والطبق ما يطبق الأرض فيصير كالطبق عليها (ويتوجه) للقبلة (من نحو ثلث) الخطبة (الثانية) وهو مراد الأصل بقوله بعد صدر الخطبة الثانية (وحينئذ يبالغ في الدعاء سرا وجهرا) قال تعالى ادعوا ربكم تضرعا وخفية ويرفع الحاضرون أيديهم في الدعاء مشيرين بظهوراً كفهم إلى السماء للاتباع رواه مسلم والحكمة فيه أن القصد رفع البلاء بخلاف القاصد حصول شىء كما مر بيانه في صفة الصلاة (ويجعل

باب ❀

صلاة الاستسقاء سنة لحاجة ولاستزادة وتكرر حتى يسقوا فإن سقوا قبلها اجتمعوا لشكر ودعاء وصلوا . وسن أن يأمرهم الإمام بصوم أربعة أيام ويبر ونخرجهم إلى صحراء في الرابع في ثياب بذلة وتخشع منتظمين ويأخراج صبيان وشيوخ وغير ذوات هيئات وبهائم ولا يمنع أهل ذمة حضورا ولا يختلطون بنا وهى كعيد لكنها لا تؤقت وتجزى الخطبتان قبلها ويبدل تكبيرها باستغفار ويقول في الأولى اللهم اسقنا غيثا مغيثا الخ ويتوجه من نحو ثلث الثانية وحينئذ يبالغ في الدعاء سرا وجهرا ويجعل

يعين رداؤه يساره وعكسه (يجعل) أعلاه أسفله وعكسه (والأول تحويل والثاني تنكيس وذلك للاتباع في الأول رواه أبو داود وغيره ولهمه عليه السلام بالثاني فيه فانه استسقى وعليه خميسة سوداء فأراد أن يأخذ بأسفلها فيجعل أعلاه فالتفت عليه قلبها على عاتقه ويحصلان معا بجعل الطرف الأسفل الذي على شقه الأيسر على عاتقه الأيمن والطرف الأسفل الذي على شقه الأيمن على عاتقه الأيسر والحكمة فيهما التفاؤل بتغير الحال إلى الخصب والسعة (ويفعل الناس) وهم جلوس (مثله) تبعاً له وروى الإمام أحمد في مسنده أن الناس حولوا مع النبي صلى الله عليه وسلم وكل ذلك مندوب قيل والتحويل خاص بالرجل وإذا فرغ الخطيب من الدعاء أقبل على الناس وأتى ببقية الخطبة (ويترك) الرداء محولا ومنكسا (حتى ينزع الثياب) لأنه لم ينقل أنه صلى الله عليه وسلم غير رداءه بعد التحويل ثم محل التنكيس في الرداء المربع لا في المدور والمثلث (ولو ترك) الإمام (الاستسقاء فعليه الناس) محافظة على السنة لكنهم لا يخرجون إلى الصحراء إذا كان الولى بالبلد حتى يأذن لهم كإقتضاء كلام الشافعي لخوف الفتنة (وسن) لكل أحد (أن يبرز لأول مطر السنة ويكشف غير عورته) ليصبيه تبركا به وللااتباع رواه مسلم وظاهر أن ذلك آكد وإلا فمطر غير أول السنة كذلك كما أوضحته في شرح الروض (و) أن (يغتسل أو يتوضأ في سيل) روى الشافعي أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا سال السيل قال اخرجوا بنا إلى هذا الذي جعله الله طهورا فتطهر منه ونحمد الله عليه وتعبيري كالأصل والروضة بأوفيدسن أحدها بالمنطوق وكليهما بمعنى يوم الأولى وهو أفضل كما في المجموع وفيه فإن لم يجمعهما فليتوضأ وفي المهبأ المتجه الجمع ثم الاقتصار على الغسل ثم على الوضوء وأنه لانية فيه إذا لم يصادف وقت وضوء ولا غسل انتهى واقتصر في التنبيه على الغسل (و) أن (يسبح لرعد وبرق) روى مالك في الموطأ عن عبد الله بن الزبير أنه كان إذا سمع الرعد ترك الحديث وقال سبحان من يسبح الرعد بحمده والملائكة من خيفته وقيس بالرعد البرق (و) أن (لا يتبعه) أي البرق (بصره) قال تعالى يكاد سنابرقه يذهب بالأبصار وروى الشافعي عن عروة بن الزبير أنه قال إذا رأى أحداً من البرق أو الودق أي المطر فلا يشر إليه (و) أن (يقول عند مطر اللهم صيبا) بتشديد الياء أي مطرا (نافعا) للاتباع رواه البخاري (ويدعو بما شاء) خبر البيهقي « يستجاب الدعاء في أربعة مواطن عند التقاء الصفوف ونزول الغيث وإقامة الصلاة ورؤية الكعبة » (و) يقول (إتره) أي في إثر المطر كما عبر به في المجموع عن الشافعي والأصحاب (مطرنا بفضل الله) علينا (ورحمته) لنا (وكره مطرنا بنوء كذا) بفتح نونه وهمز آخره أي بوقت النجم الفلاني على عادة العرب في إضافة الأمطار إلى الأنواء لإيهامه أن النوء فاعل المطر حقيقة فان اعتقد أنه الفاعل له حقيقة كفر (و) كره (سب ريح) خبر : ريح من روح الله أي رحمته تأتي بالرحمة وتأتي بالعذاب فإذا رأيتموها فلا تسبوها واسألوا الله خيرها واستعينوا بالله من شرها رواه أبو داود وغيره بأسناد حسن (وسن إن تضرروا بكثرة مطر) بتثليث الكاف (أن يقولوا) كإلحاق صلى الله عليه وسلم لما شكى إليه ذلك (اللهم حوالينا ولا علينا) اللهم على الآكام والظراب وبطون الأودية ومنابت الشجر رواه الشيخان أي اجعل المطر في الأودية والمراعي لا في الأبنية ونحوها والآكام بالمجمع أكم بضمين جمع إكام بوزن كتاب جمع أكم بفتحين جمع أكمة وهي التل المرتفع من الأرض إذا لم يبلغ أن يكون جبلا والظراب جمع ظرب بفتح أوله وكسر ثانيه : جبل صغير (بلا صلاة) لعدم ورودها فيه .

باب ﴿ في حكم تارك الصلاة ﴾

(من أخرج) من المكلفين (مكتوبة كسلا ولو جمعة) وإن قال أصلها ظهرا (عن أوقاتها) كلها (قتل حدا) لا كفر الخبر الشيخين : أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله ويقيموا الصلاة الحديث وخبر أبي داود وغيره خمس صلوات كتبهن الله على العباد فمن جاء بهن فلم

يعين رداؤه يساره
وعكسه وأعلاه أسفله
وعكسه ويفعل الناس
مثله ويترك حتى ينزع
الثياب ولو ترك
الاستسقاء فعليه الناس .

وسن أن يبرز لأول
مطر السنة ويكشف
غير عورته ويغتسل
أو يتوضأ في سيل
ويسبح لرعد وبرق
ولا يتبعه بصره ويقول
عند مطر : اللهم صيبا
نافعا ويدعو بما شاء
وإتره : مطرنا بفضل
الله ورحمته ، وكره
مطرنا بنوء كذا
وسب ريح . وسن إن
تضرروا بكثرة مطر
أن يقولوا : اللهم حوالينا
ولا علينا بلا صلاة .

﴿ باب ﴾

من أخرج مكتوبة
كسلا ولو جمعة عن
أوقاتها قتل حدا

[مسئلة] في عدم سن الإعادة في صلاة الجنائز قالوا لا تسن الإعادة في صلاة الجنائز على الأصح ولو الأولى فرداى لبنائها على التخفيف أى بحسب الأصل وإلا فالحكم لا يختلف وإن صليت على القبر قال الأسنوى في الكلام قصور إذ يسن عدم الإعادة وعدم السن يصدق بالإباحة وأجاب في شرح الروض بأن الإباحة لا تدخل العبادة والإعادة عبادة لدخولها في مطلق صلاة فلا يصدق عدم سنها إلا بسن عدمها وإنما عبروا بالأول لأن المقصود مجرد نفي ما أثبتته مقابل الأصح من سنها قياسا على غيرها بأن ثم فارقا فإن قيل كيف لا يسن ما هو عبادة فضلا عن سن عدمه قلنا هذا الخارج كما في صوم يوم عرفة للحاج فإن أعاد ولو أكثر من مرة ولو فرادى صح إذ المقصود الدعاء ومن ثم قال ع ش لا يجب فيها نية الفرض ولو قلنا به في غيرها لكن المشهور خلافه فتنوى فرضانظرا للصورة وتقع نفلا نظرا للحقيقة فيجوز قطعها وإنما وجب القيام لا تمحاق الصورة بدونه فتدبر ويسن لمن حضر بعد الصلاة أن يصلى ولو فرادى ويسن انتظار فراغه بخلاف العيد السابق والأفضل أن يؤخر إلى بعد الدفن وينوى الفرض وتقع فرضاى يثاب ثوابه لسقوط الحرج بغيره ويحرم قطعها وإن سن ابتداءه كافي نسك التطوع فتدبر وتصح صلاة الصبي على الجنائز الحاضرة ولومع وجود المكلفين ويسقط به الفرض على الأصح إذ المقصود الدعاء (٨٨) وهو منه أقرب إلى الإجابة وتقع نافلة وتصح منه بنية النفل على ما رجحه م ر

في نيته المكتوبات حتى لو بلغ في الوقت لم تجب الإعادة أما الصلاة على القبر أو على الغائب عن بلد المصلى أو عن محله حيث امتنع حضوره لنحو مرض أو حبس كما قاله م ر فلا تصح إلا ممن كان مكلفا بها عند الموت أو قبل الدفن بما يسع الصلاة فتصح منه حينئذ ويسقط بها الفرض عن حاضري الميت بحيث إذا علموا

يضيع منهن شيئا استخفافا بحقهن كان له عند الله عهد أن يدخله الجنة ومن لم يأت بهن فليس له عند الله عهد إن شاء عذبه وإن شاء أدخله الجنة والجنة لا يدخلها كافر فلا يقتل بالظهر حتى تغرب الشمس ولا بالمغرب حتى يطلع الفجر ويقتل في الصبح بطولع الشمس وفي العصر بغروبها وفي العشاء بطولع الفجر وطريقه أنه يطالب بأدائها إذا ضاق وقتها ويتوعد بالقتل إن أخرجها عن الوقت فإن أصر وأخرج استحق القتل نعم لا يقتل بتركها فاقد الطهورين لأنه مختلف فيه ذكره القفال وإنما يقتل غيره (بعد استنابة) له لأنه ليس أسوأ حال من المرتد فان تاب وإلا قتل وقضية كلام الروضة كأصلها والمجموع أن استنابته واجبة كالمترد لكن صحح في التحقيق ندمها والأول أوجه وإن فرق الأسنوى بينهما وتكفي استنابته في الحال لأن تأخيرها يفوت صلوات وقيل يعمل ثلاثة أيام والقولان في الندب وقيل في الوجوب . والمعنى أنها في الحال أو بعد الثلاثة مندوبة وقيل واجبة فان لم يتب قتل (ثم) بعد قتله (له حكم المسلم) الذي لم يترك الصلاة فيجهز ويصلى عليه ويدفن في مقابر المسلمين ولا يطمس قبره كسائر أصحاب الكبار ولا يقتل إن قال صليت ولو قتله في مدة الاستنابة أو قبلها إنسان أثم ولا ضمان عليه كقاتل المرتد وكشارك الصلاة فيما ذكر تارك شرط لها كالوضوء لأنه تمتنع منها .

﴿ كتاب الجنائز ﴾

بالفتح جمع حنازة بالكسر والفتح اسم للميت في النعش وقيل بالفتح اسم لذلك وبالكسر اسم للنعش

لا تجب عليهم الصلاة . واستشكل سم عدم صحة صلاة الصبي على القبر أو الغائب بصحتها على الجنائز الحاضرة مع أنه لا فرق . ويجاب بأن الصلاة على القبر أو الغائب جاءت على خلاف القياس لصحتها مع حيولة القبر ومع كون الغائب قديكون خلف المصلى وصلاة الصبي جاءت أيضا على خلاف القياس إذا مخاطب غيره فلو صحت منه على القبر أو الغائب لزم ارتكاب خلاف القياس من جهتين وقواعد المذهب تأباه بخلاف صلاته على الحاضرة ليست فيها مخالفة القياس إلا من جهة فتدبر وتصح من الإناث عند فقد الذكور بحيث يؤدي انتظارهم إلى تغيير الميت أو الإزراء به فيصلين وتسكنهن الجماعة وينوين الفرض وتقع لهن فرضا ولا يجب على الرجال إذا حضروا ولو قبل الدفن فعلمنا ثانيا بل يسن على قياس ما مر فان وجد معهن رجل صلين إن شئت بعده أو معه وتقع لهن نافلة وفي نيتها الفرض الخلاف في الصبي بجامع أن كلا غير المخاطب كما قال سم أما صلاتهن قبله فلا تصح على الراجح وقيل تصح وتقع نفلا وقيل فرضاورد بأنه لا وجه للصحة مع بقاء الفرض ولا لسقوط الفرض بفعل الجنس الناقص مع وجود الجنس الكامل لا سيما وفيه إزراء بالميت فإن كان الوجود معهن صبياً فعند م ر يجب عليهن أمره بالصلاة قبل وضربه عليهما فإن امتثل صلين إن شئت بعده أو معه وينوين الفرض وتقع لهن فرضا لأنهن المخاطبات لا قبله على ما مر وعند حجر لا يجب عليهن أمره بل الحكم منوط بإرادته فإن أراد الصلاة امتنع عليهن الصلاة قبله وأفاد ابن القمري في شرح الإرشاد سقوط الفرض بفعلهن قبله مطلقاً لأنهن المخاطبات دونهن وإن سقط به الفرض واستوجهه شيخ الإسلام في شرح الروض [تنبيه] الحثي مع الأثني كالدكر ومع الدكر كالأثني ومع مثله يتعين في سقوط

عليه الميت وقيل عكسه وقيل غير ذلك من جزئه إذا ستره (ليستعد للموت) كل مكلف (بتوبة) بأن يبادر إليها ثلاثاً فيجاء الموت المفوت لها (وسن أن يكثر ذكره) خبراً كثيراً من ذكرها ذم الذات يعني الموت رواه الترمذي وحسنه وابن حبان والحاكم وصححه زاد النسائي فإنه ما يذكر في كثير إلا قليلاً ولا كثيراً أي كثير من الأمل والدنيا وقيل من العمل وهذا ذم بالمعجزة أي قاطع والتصريح بسن ذلك من زيادتي (ومريض أكد) بما ذكره أشد طلباً به من غيره (و) أن (يتداوى) المريض لخبر البخاري ما أنزل الله داء إلا وأنزل له شفاء وخبر أن الأعراب قالوا يا رسول الله أتداوى فقال تداووا فإن الله لم يضع داء إلا لأرضه دواء إلا الهرم رواه الترمذي وغيره وصححه وقال في المجموع فإن ترك التداوى توكل هو فضيلة (وكرهه) إكرامه عليه لما فيه من التشويش عليه قال في المجموع وخبر لا تكرهوا مرضاًكم على الطعام فإن الله يطعمهم ويسقيهم ضعيف ضعفه البيهقي وغيره وادعى الترمذي أنه حسن (و) كرهه (تمني موت لضر) في بدنه أودنيه (وسن) تمنيه (لفتنة دين) لخبر الشيخين في الأول لا يتمن أن أحدكم الموت لضر أصابه فإن كان لا بد فاعلاً فليقل اللهم أحيني ما كانت الحياة خيراً لي وتوفني إذا كانت الوفاة خيراً لي واتباع في الثاني لا كثير من السلف وذكر السنن من زيادتي وقال الاسنوي وغيره إن النوى أفتى به (وأن يلقن محتضر) أي من حضره الموت (الشهادة) أي لا إله إلا الله لخبر مسلم لقنوا موتاكم لا إله إلا الله أي ذكرها من حضره الموت وهو من باب تسمية الشيء بما يصير إليه وروى الحاكم بإسناد صحيح من كان آخر كلامه لا إله إلا الله دخل الجنة (بلا إلحاح) عليه ثلاثاً يضجر ولا يقال له قل بل يتشهد عنده وليكن غير منهم تكاسد وعدو ووارث فإن لم يحضر غيرهم لقنهم من حضر منهم كما بحثه الأذري فإن حضر الجميع لقن الوارث فيا يظهر أو ورثة لقنهم أشفقهم عليه وإذا قالها مرة لا تعاد عليه إلا أن يتكلم بعدها (ثم يوجه) إلى القبلة (باضجاع جنب أيمن) فإن تعذر فلجنب (أيسر) كافي المجموع لأن ذلك أبلغ في التوجيه من استلقائه وذكر الأيسر من زيادتي (و) إن تعذر وجهه (استلقاء) بأن يلقى على قفاه ووجهه وأخصاه للقبلة بأن يرفع رأسه قليلاً والأخصان هنا أسفل الرجلين وحقيقتهم المنخفض من أسفلهما والترتيب بين التلقين والتوجه من زيادتي وبه صرح الماوردي وقال التاج بن الفركاح إن أمكن الجمع فعلا معاً وإلا بديء بالتلقين (و) أن (يقرأ عنده) سورة (يس) لخبر أقرءوا على موتاكم يس رواه أبو داود وغيره وصححه ابن حبان وقال المراد به من حضره الموت لأن الميت لا يقرأ عليه والحكمة في قراءتها أن أحوال القيامة والبعث مذكورة فيها فإذا قرئت عنده تجدد له ذكر تلك الأحوال (و) أن (يحسن ظنه بربه) لخبر مسلم عن جابر قال سمعت النبي ﷺ يقول قبل موته بثلاث: لا يموتن أحدكم إلا وهو يحسن الظن بالله تعالى أي يظن أن رحمته ويعفو عنه ولخبر الشيخين قال الله أنا عند ظن عبدي بي ويسن لمن عنده تحسين ظنه وتطمينه في رحمة الله تعالى (فاذا مات غمض) ثلاثاً يقبض منظره وروى مسلم أنه ﷺ دخل على أبي سلمة وقد شق بصره فأغمضه ثم قال إن الروح إذا قبض تبعه البصر وشق بصره بفتح الشين وضم الراء شخص بفتح الشين والحاء (وشد لحياه بعصاة) عريضة تربط فوق رأسه ثلاثاً يبقى فيه منفحة فادخله الهواء (وليت مفاصله) فيرد ساعده إلى عضده وساقه إلى فخذه وغنذه إلى بطنه ثم تمد وتلين أصابعه تسهيلًا لنفسه وتكفينه فان في البدن بعد مفارقة الروح بقية حرارة فاذا لبت المفاصل حينئذ لا تدل ولا فلا يمكن تلينها بعد (ونزعت ثيابه) التي مات فيها لأنها تسرع إليه الفساد (ثم ستر) كله إن لم يكن محرماً (شوب خفيف) ويجعل طرفاه تحت رأسه ورجليه ثلاثاً ينكشف وخرج بالخفيف الثقيل فإنه يحمي به وغيره وذكر الترتيب بين النزع والستر من زيادتي (وثقل بطنه بغير مصحف) كمرأة ونحوها من أنواع الحديد ثلاثاً ينتفخ فان لم يكن حديد فطين رطب وقدر ذلك بنحو عشرين درهماً المصحف وذكره من زيادتي فيصان عنه احتراماً له قال الاسنوي وينبغي أن يلحق به

ليستعد للموت بتوبة؟ وسن أن يكثر ذكره ومريض آكد ويتداوى وكرهه إكرامه عليه وتمني موت لضر، وسن لفتنة دين وأن يلقن محتضر الشهادة بلا إلحاح ثم يوجه باضجاع لجنب أيمن فأيسر فاستلقاء ويقرأ عنده يس ويحسن ظنه بربه فإذا مات غمض وشد لحياه بعصاة وليت مفاصله ونزعت ثيابه ثم ستر بشوب خفيف وثقل بطنه بغير مصحف .

الفرض فعلهما ولومع التعاقب ولا نظر للتردد في الصحة عند علم كل منهما بنحوثة الآخر ويحتمل اشتراط المعية حينئذ فراجعه .
(خاتمة) قولهم لا يتنفل بصلاة الجنائز معناه كما في المجموع أنها لا تفعل بلا سبب كما هو شأن النفل وإلا فقد علمت أنها تقع نافلة في الإعادة وفي صلاة الصبي وفي صلاة النساء بعد الرجال أو معهم بل وتصح بنية النفل في الآخرين كما مر عن م ر وسم ، والله تعالى أعلم .

كتب الحديث والعلم المحترم (ورفع عن أرض) على سرياً ونحوه ثلاثا يتغير بنداوتها (ووجه) إلى القبلة (كمحتضر) وتقدم كيفية توجهه (وسن أن يتولى ذلك) كله (أرفق محارمه) به الرجل من الرجل والمرأة من المرأة بأسهل ما يمكنه فإن تولاه الرجل من المرأة المحرم أو بالعكس جاز (و) أن (يبادر) بفتح الدال (بغسله وقضاء دينه وتنفيذ وصيته) إن تيسر والأسأل وليه غزءه أن يحلوه ويختالوا به عليه إكراما له وتعجيلا للخير وخبر نفس المؤمن أي روحه معلقة أي محبوسة عن مقامها الكريم بدينه حتى يقضى عنه رواه الترمذي وحسنه هذا (إذا تيقن موته) بظهور أماراته كاسترخاء قدم وامتداد جلدة وجه وميل أنف وانخلاع كف فان شك في موته آخر ذلك حتى يتيقن بتغير رائحة أو غيره (وتجهيزه) أي الميت المسلم غير الشهيد بغسله وتكفينه وحمله والصلاة عليه ودفنه ولو قاتل نفسه (فرض كفاية) بالإجماع في غير القاتل والقياس عليه في القاتل أما الكافر فسيأتي حكمه وأما الشهيد فكغيره إلا في الغسل والصلاة وسيأتي حكمهما (وأقل غسله) ولوجنبا أو نحوه (تعميم بدنه) بالماء مرة فلا يشترط تقديم إزالة نجس عنه كما يلوح به كلام المجموع وقول الأصل بعد إزالة النجس مبني على ما يحسنه الرافعي في الحى أن الغسلة الواحدة لا تكفيه عن النجس والحدث لكن صحح النووي أنها تكفيه وكأنه ترك الاستدراك هنا للعلم به من ذلك أو لأن الغالب أن الماء لا يصل إلى محل النجس من الميت إلا بعد إزالته وبما ذكر علم أنه لا تجب نية الغاسل لأن القصد بغسل الميت النظافة وهي لا توقف على نية (فيكفي غسل كافر) بناء على عدم وجوبها (لا غرق) لأننا مأمورون بغسله فلا يسقط الفرض عنا إلا بفعلنا حتى لو شاهدنا الملائكة تغسله لم يسقط عنا بخلاف نظيره من السكفن لأن المقصود منه الستر وقد حصل ومن الغسل التعبد بفعلنا له ولهذا ينبش للغسل لا للتكفين (وأكماله أن يغسل في خلوة) لا يدخلها إلا الغاسل ومن يعينه والولي فيستر كما كان يستريحا عند اغتساله وقد يكون يدينه ما يكره ظهوره . وقد تولى غسل النبي ﷺ على والفضل بن العباس وأسامة بن زيد يناول الماء والعباس واقف ثم رواه ابن ماجه وغيره والأولى أن يكون تحت سقف لأنه أستر نص عليه في الأم (و) في (قيص) بال أو سخيظ لأنه أستر له وأليق وقد غسل ﷺ في قيص رواه أبو داود وغيره ويدخل الغاسل يده من كمه إن كان واسعاً ويغسله من تحته وإن كان ضيقاً فثق رؤوس الدخاريص وأدخل يده في موضع الفتق فان لم يوجد قيص أو لم تأت غسله فيه ستر منه ما بين السرة والركبة (على مرتفع) كلوح ثلاثا يصيبه الرشاش وليكن محل رأسه أعلى لينحدر الماء عنه وتعميرى بمرتفع أعمر من تعبيرة بلوح (بماء بارد) لأنه يشد البدن بخلاف المسخن فانه يرخيه (إلا الحاجة) إليه كوسخ وبرد وهذا من زيادتي وأن يكون الماء في إناء كبير ويبعد عن الغسل بحيث لا يصيبه رشاشه (و) أن (يجلسه الغاسل) على المرتفع برفق (مائلا إلى ورائه) يضع يمينه على كتفه وإبهامه بنقرة قفاه (لثلاثين) ويسند ظهره بركبته اليمنى ويمر يساره على بطنه بمالعة (ليخرج ما فيه من الفضلات ويكون عنده حينئذ حجر متقد فأتحة بالطيب والعين يصب عليه ماء كثيرا ثلاثا نظهر رأسته مما يخرج ثم يضعه لقفاه ويغسل بخرقه ملفوفة (على يساره سوائيه) أي دبره وقبله وماحولهما كما يستنجي الحى ويغسل ما على بدنه من قدر ونحوه (ثم) بعد إلقاء الخرقه وغسل يده بماء وأشنان (يلف) خرقه (أخرى) على اليد (وينظف أسنانه ومنخريه) بفتح الميم والخاء وكسرهما وضهما وفتح الميم وكسر الخاء وهي أشهر بأن يزيل ما بهما من أذى بأصبعه مع شيء من الماء كافي مضمضة الحى واستنشاق ولا يفتح فاه (ثم يوضئه) حتى ثلاثا ثلاثا بمضمضة واستنشاق ولا يغني عنهما ما مر بل ذلك سواك وتنظيف ويميل رأسه فيهما ثلاثا يصل الماء باطنه وذكر الترتيب بين هذا وما قبله من زيادتي (ثم يغسل رأسه فليحيته بنجوسدر) نكطمي والسدر أولى منه للنص عليه في الحديث ولأنه أمسك للبدن (ويسرحهما) أي شعرهما إن تلبد (بمشط) بضم الميم وكسرها

ورفع عن أرض ووجه
كمحتضر ؛ وسن أن
يتولى ذلك أرفق
محارمه ويبادر بغسله
وقضاء دينه وتنفيذ
وصيته إذا تيقن موته
وتجهيزه فرض كفاية
وأقل غسله تعميم بدنه
فيكفي غسل كافر
لا غرق وأكماله أن يغسل
في خلوة وقيص على
مرتفع بماء بارد
إلا الحاجة ويجلسه
الغاسل مائلا إلى ورائه
ويضع يمينه على كتفه
وإبهامه بنقرة قفاه
ويسند ظهره لركبته
اليمنى ويمر يساره
على بطنه بمالعة ثم
يضعه لقفاه ويغسل
بخرقه على يساره
سوائيه ثم يلف أخرى
وينظف أسنانه
ومنخريه ثم يوضئه ثم
يغسل رأسه فليحيته
بنجوسدر ويسرحهما
بمشط .

مع إسكان الشين وبضمهما (واسع الأسنان برفق) ليقل الانتفاف (ويرد الساقط) من شعرها وكذا من شعر غيرها (إليه) بوضعه معه في كفه وتعبيرى بالساقط أعم من تعبيرة بالمنتف (ثم يغسل) هو أولى من قوله ويغسل (شقه الأيمن ثم الأيسر) للمقبلين من عنقه إلى قدمه (ثم يحرفه) بالتشديد (إليه) أى إلى شقه الأيسر (فيغسل شقه الأيمن مما يلي قفاه) وظهره إلى قدمه (ثم يحرفه (إلى) شقه (الأيمن فيغسل الأيسر كذلك) أى مما يلي قفاه وظهره إلى قدمه (مستعينا في ذلك) كله (بنحو) سدر ثم يزيله بماء من فرقه إلى قدمه ثم يعمه (كذلك) بماء قراح (أى خالص (فيه قليل كافور) بحيث لا يضر الماء لأن رائحته تطرد الهوام ويكره تركه نص عليه في الأم وخرج بقليله كثيره فقد يغير الماء تغيرا كثيرا إلا أن يكون صلبا فلا يضر مطلقا (فهذه) الاغسل المذكورة (غسلة وسن ثمانية وثلاثة كذلك) أى أولى كل منهما بسدر أو نحوه والثانية من يلة له والثالثة بماء قراح فيه قليل كافور وهو في الأخيرة أكد فان لم يحصل التنظيف بالغسلات المذكورة زيد عليها حتى يحصل فان حصل بشفع سن الايتار بواحدة ولا تحسب الأولى والثانية من كل من الثلاث لتغير الماء بماء غيره كثيرا وإنما تحسب منها غسلة الماء القراح فتكون الأولى من الثلاث به هي المسقطه للواجب ويلين مفاصله بعد الغسل ثم ينشف تنشيفا بليغا لئلا يتبلأ كفانه فيسرع اليه الفساد والأصل فيما ذكره خبر الشيخين أنه عليه السلام قال لغاسلات ابنته زينب رضى الله عنها ابدأن بميامنها ومواضع الوضوء منها واغسلنها ثلاثا أو خمسا أو سبعا أو أكثر من ذلك إن رأيتهن ذلك بماء وسدر واجعلن في الأخيرة كافورا أو شيئا من كافور قالت أم عطية منهن فمسطناها ثلاثة قرون وفي رواية فضفر ناشعها ثلاثة قرون وألقيناها خلفها وقوله أو خمسا إلى آخره هو بحسب الحاجة في النظافة إلى زيادة على الثلاث مع رعاية الوتر للتخير وقوله إن رأيتهن أى احتجتن ومشطنا وضفرنا بالتخفيف وقرون أى صفائر وقولى كذلك من زيادتي مع أن عبارتي أوضح من عبارته في إفادة الغرض كما لا يخفى (ولو خرج بعده) أى الغسل (نجس) وجب إزالته فقط (وان خرج من الفرج لسقوط الفرض بما وجد (و) أن (لا ينظر غاسل من غير عورته إلا قدر حاجة) بأن يريد معرفة المغسول من غيره ولا ينظر العين من ذلك إلا للضرورة أما عورته فيحرم النظر إليها وسن أن يعطى وجهه بحرقه من أول وضعه على الغتسل وأن لا يمس شيئا من غير عورته إلا بحرقه (و) أن (يكون أمينا) ليوثق به في تكميل الغسل وغيره (فان رأى خيرا سن ذكرا) (ليكون أدعى لكثرة المصلين عليه والدعاء له ولخبر ابن حبان والحاكم إذ كروا محاسن موتاكم وكفوا عن مساوئهم (أوضده حرم) ذكره لأنه غيبة وللخبر السابق (الإمصلحة) كبدعة ظاهرة فيذكره لينزجر الناس عنه والتصريح بسن ذكر الحير من زيادتي (ومن تعذر غسله) لفقد ماء أو غيره كاحتراق ولو غسل تهري (بعم) كافي غسل الجبابة ولو كان به قروح وخيف من غسله تسارع إلى إليه بعد الدفن غسل ولا بمبالاة بما يكون بعده فالكل صائر إلى البلى (ولا يكره لنحو جنب) كحائض (غسله) لأنهما طاهران كغيرهما وتعبيرى بنحو جنب أعم من تعبيرة بالجنب والحائض (والرجل أولى) يغسل (الرجل والمرأة) أولى (بالمرأة وله غسل حليلته) من زوجة غير رجعية ولو نكح غيرها وأمة ولو كتائية إلا إن كانت مزوجة أو معتدة أو مستبرأة (ولزوجة) غير رجعية (غسل زوجها) ولو نكحت غيره بخلاف الأمة لا تغسل سيدها لا تنقلها عنه والزوجة لا تنقطع حقوقها بالموت بدليل التوارث وقد قال عليه السلام لعائشة لومت قبلى لغسلتك وكفنتك رواه ابن ماجه وغيره وقالت عائشة رضى الله عنها لو استقبلت من أمرى ما استدبرت ما غسل رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا نسائه رواه أبو داود والحاكم وصححه على شرط مسلم (بلا مس) منهاله ولا من الزوج أو السيد لها كأن كان الغسل من كل وعلى يده خرقه لئلا ينتقض وضوءه (فإن لم يحضر إلا أجنبي) في الميت المرأة (أو أجنبية) في الرجل (بعم) أى الميت إلحاقا لفقد الغاسل بفقد الماء ﴿فرع﴾ الصغير الذى لم يبلغ حد الشهوة يغسله

واسع الأسنان برفق
ويرد الساقط إليه ثم
يغسل شقه الأيمن ثم
الأيسر ثم يحرفه
إليه فيغسل شقه
الأيمن مما يلي قفاه ثم إلى
الأيسر فيغسل الأيسر
كذلك مستعينا في ذلك
بنحو سدر ثم يزيله
بماء من فرقه إلى قدمه
ثم يعمه بماء قراح فيه
قليل كافور فهذه غسلة
وسن ثمانية وثلاثة كذلك
ولو خرج بعده نجس
وجب إزالته فقط
ولا ينظر غاسل من
غير عورته إلا قدر حاجة
ويكون أمينا فإن رأى
خيرا سن ذكره أو وضده
حرم الإمصلحة ، ومن
تعذر غسله بعم ولا يكره
لنحو جنب غسله
والرجل أولى بالرجل
والمرأة بالمرأة وله غسل
حليلته ولزوجة غسل
زوجها بلا مس فان
لم يحضر إلا أجنبي
أو أجنبية بعم

والأولى به الأولى بالصلاة عليه درجة وبها قريباتها وأولاهن ذات محرمية فذات ولاء فأجنبية فزوج فرجال محارم كترتيب صلاتهم فان تنازع مستويان أقرع (٩٢) والكافر أحق بقريته الكافر وتطيب محدة وكره أخذ شعر غير محرم وظفره ووجب

إبقاء أثر إحرام ولنحو أهل ميت تقبيل وجهه ولا بأس بإعلام بموته بخلاف نعي جاهلية . فصل يكفن بما له لبسه وكره مغالاة فيه ولأثنى نحو معصمر

مسئلة قول المنهج والأولى بغسل الرجل الأولى بالصلاة عليه درجة الخ يعني أن التقديم بالصفات إنما هو عند اتحاد الدرجة وإلا فإدام في الدرجة من يصح منه العمل لا ينتقل لما بعدها وإن امتازت بالصفات سواء في ذلك باب الغسل وباب الصلاة خلافاً لـ حيث قدم في الغسل الدرجة السافلة إذا امتازت بالفقه ويلزم عليه اختلاف البابين في الدرجة وهو خلاف ما عليه الشيخ في كتبه وقوله إذ آفقه أى في باب الغسل أولى من الأسن والأقرب أى منفردين أو مجتمعين وإنما لم يقل الأسن الأقرب بخذف الواو مع أنه أخصر ونص في الاجتماع لثلاثتهم من

الرجال والنساء ومثله الخنثى الكبير عند فقد المحرم كما صححه في المجموع ونقله عن اتفاق الأصحاب قال ويغسل فوق ثوب ويحتاط الفاسل في غرض البصر والس (والأولى به) أى بالرجل في غسله (الأولى بالصلاة عليه درجة) وهم رجال العصبة من النسب ثم الولاء ثم الإمام أو نائبه إن انتظم بيت المال ثم ذوو الأرحام وما اقتضاه كلام الجرجاني من تقديمهم على الإمام يحمل على ما إذا لم ينتظم بيت المال ثم الرجال الأجانب ثم الزوجة ثم النساء المحارم وخرج زيادتي درجة أخذاً بما ذكره في إدخاله القبر الأولى بالصلاة صفة إذ الآفقه أولى من الأسن والأقرب والبعيد الفقيه أولى من الأقرب غير الفقيه هنا عكس ما في الصلاة والمراد بالآفقه الأعم بذلك الباب (و) الأولى (بها) أى بالمرأة في غسلها (قريباتها) فيقدم من حق على الزوج (وأولاهن ذات محرمية) وهى من لو قدرت ذكراً لم يحل له نكاحها فإن استوت اثنتان في المحرمية فالتى في محل العصوبة أولى كالعمة مع الحالة واللواتى لا محرمية لهن يقدم منهن القرني فالقرني (ف) بعد القريبات (ذات ولاء) كما في المجموع وهذا من زيادتي (فأجنبية) لأنها أليق (فزوج) لأن منظوره أكثر (فرجال محارم كترتيب صلاتهم) بالإمامر وشرط المقدم إسلام إن كان الميت مسلماً وعدم قتل ولو بحق أما غير المحارم كابن العم فكأجنبي فلا حقه في ذلك وإن كان له حق في الصلاة (فإن تنازع مستويان) هنا وفي نظائره الآتية وهذا أولى من قوله ولو تنازع أخوان أو زوجتان (أقرع) بينهما (والكافر أحق بقريته الكافر) من قريته المسلم في غسله وتكفينه ودفنه لقوله تعالى والذين كفروا بعضهم أولياء بعض (وتطيب جواز) (محددة) لزوال النعي المرتب عليه تحريم الطيب وهو التفجع على زوجها والتحرز عن الرجال (وكره أخذ شعر غير محرم وظفره) لأن أجزاء الميت محترمة فلا تنتهك بذلك (ووجب إبقاء أثر إحرام) في محرم فلا يؤخذ شعره وظفره ولا يطيّب ولا يلبس المحرم الذكر مخيطاً ولا يستر رأسه ولا وجهه محرمه ولا كفها بقفازين قال صلى الله عليه وسلم في المحرم الذى مات وهو واقف معه برفة لا تمسوه بطيب ولا تخمروا رأسه فإنه يبعث يوم القيامة ملياً رواه الشيخان وقد استفيد من التعليل الواقع فيه حرمة الإلباس والستر المذكورين فلا تنتهك بذلك (ولنحو أهل ميت) كأصدقائه (تقبيل وجهه) لأنه صلى الله عليه وسلم قبل عثمان بن مظعون بعد موته رواه الترمذى وغيره وصححوه ولأن أبا بكر رضى الله عنه قبل رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد موته رواه البخارى (ولا بأس بإعلام بموته) للصلاة عليه وغيرها لما روى البخارى أنه صلى الله عليه وسلم قال في إنسان كان يقيم المسجد أى يكسسه فمات فدفن ليلاً أفلا كنتم آذنتموني به وفي رواية ما منعكم أن تعلموني وصحح في المجموع أنه مستحب إذا قصد الإعلام لكثرة المصلين (بخلاف نعي الجاهلية) وهو النداء بموت الشخص وذكر ما أثره ومفاخره فإنه يكره لأنه صلى الله عليه وسلم نهى عن النعي رواه الترمذى وحسنه والمراد نعي الجاهلية .

فصل في تكفين الميت وحمله (يكفن) بعد غسله (بما له لبسه) حيا من حرير وغيره فيحل تكفين أثني بحرير ومزعر ومعصمر بخلاف الرجل والخنثى إذا وجد غيرها ويعتبر فيه حال الميت فإن كان مكرراً فمن جباد الثياب أو متوسطاً من متوسطها أو مقلداً من خشنها وقضية كلامهم جواز تكفين الصبي بالحرير وجواز التكفين بالمتنجس والظاهر كما قال الأذرعى منع الثاني مع القدرة على طاهر وإن جاوز نالسه للحي في غير الصلاة ونحوها (وكره مغالاة فيه) لخبر لا تغالوا في الكفن فإنه يسلب سرها رواه أبو داود بإسناد حسن (و) كره (لأثنى نحو معصمر) من حرير أو مزعر لما فيه من الزينة والتقييد بالأثنى مع ذكر نحو من زيادتي

(وأقله)

قوله عكس ما في الصلاة أن المقدم فيها الأسن الأقرب لا أحدهما وليس كذلك وقوله والبعيد الخ ليس المراد

منه الأجنبي كما قيل لما فيه من مخالفة ما عليه الشيخ من أن البابين لا يختلفان في الدرجة كما علمت على أنه لا يحسن مقابلته بالأقرب بل المراد البعيد في درجته وهذا كما يقابل بالتقريب يقابل بالأقرب وإن كان الأول أظهر وإنما يعبر به في أحد الطرفين لثلاثتهم خصوص قرابة

وأقله ثوب يستر عورته

ولو أوصى بإسقاطه
وأكمله لذكر ثلاثة
وجاز أن يزاد تحتهما قميص
وعمامة ولغيره إزار
ققميص خمار فلفافتان
ومن كفن بثلاثة فهو
لفائف وسن أبيض
ومغسول وأن يبسط
أحسن اللفاف
وأوسعها والباقي فوقها
ويذر على كل والميت
حنوط ويوضع فوقها
مستلقيا وتشد ألياه
ويجعل على منافذه
قطن وتلف عليه اللفاف
وتشد ويحل الشداد
في القبر ويحل تجهيزه
تركة الإزوجة وخادمها
فعلى زوج غنى عليه
نققتها فعلى من عليها
نقته من قريب وسيد
فبيت مال فياسير
المسلمين

النسب من الميت وليس
كذلك بل الحكم عام
في جميع الدرجات وإنما
لم يقتصر على التقديم
بالأفقية ويعلم منه
التقديم بالفقهاء بالأولى
لثلاثتهم من قوله
عكس ما في الصلاة أن
الأسن مقدم فيها ولو
غير فقيه وليس كذلك
كما صرح به في شرح
الروض بل المقدم

(وأقله) أي السكفن (ثوب) بقيد رذته بقولي (يستر عورته) كالحلى فيختلف قدره بالذكرورة وغيرها (ولو أوصى بإسقاطه) لأنه حق لله تعالى بخلاف الزائد عليه الآتي ذكره فإنه حق للميت بمثابة ما يحمل به الحلى فله منعه فإذا أوصى بساتر العورة كفن بساترها لا بساتر كل البدن على الأصح فإن ذلك مفرع على أن الواجب في التكفين ستر كل البدن لاستر العورة وما في المجموع عن الماوردي وغيره من الاتفاق على وجوب ستر كل البدن فيما لو قال الورثة يكفن به والغرماء بساتر العورة ليس لكونه واجبا في التكفين بل لكونه حقا للميت يتقدم به الغرماء ولم يسقطه على أن في هذه الاتفاق نزاعا كما قاله ابن الرفعة وبقتدير صحته فهو مع جملة على ما قلنا مستثنى لنا كدأمره وإلا فقد جزم الماوردي بأن للغرماء منع ما يصرف في المستحب ولولم يوص بما ذكر واختلف الورثة في تكفينه بثوب أو ثلاثة أو اتفاقوا على ثوب أو كان فيهم محجور عليه كفن بثلاثة (وأكمله لذكر) ولو صغيرا (ثلاثة) يعم كل منها البدن غير رأس المحرم لحبر الشيخين قالت عائشة كفن رسول الله ﷺ في ثلاثة أثواب يمانية بيض ليس فيها قميص ولا عمامة (وجاز أن يزاد تحتهما قميص وعمامة) كما فعله ابن عمر وابن له رواه البيهقي (و) أكمله (لغيره) أي لغير الذكر من الأنثى والحاشي الزيد على الأصل خمسة (إزار ققميص خمار فلفافتان) لأنه ﷺ كفن فيها ابنته أم كلثوم رواه أبو داود. والإزار والثرز ما يستر العورة والخمار ما يغطي به الرأس وليست الخمسة في حق غير الذكر كالثلاثة في حق الذكر حتى يجبر الورثة عليها كما تجبر على الثلاثة وتكره الزيادة على الخمسة في الذكر وغيره لأنها سرف قال في المجموع ولو قيل بتحريرهما لم يبعد وبه قال ابن يونس وقال الأذرعى إنه الأصح المختار وذكر الترتيب في المذكورات من زيادتي (ومن كفن) من ذكر أو غيره (بثلاثة فهي لفافف) بوصفها السابق (وسن) كفن (أبيض) لحبر البسوا من ثيابكم البياض فإنها من خير ثيابكم وكفنوا فيها موتاكم رواه الترمذي وقال حسن صحيح (ومغسول) لأنه للصديد والحلى أحق بالجديد كما قاله أبو بكر رضي الله عنه رواه البخاري (وأن يبسط أحسن اللفاف وأوسعها) إن تفاوتت حسنا وسعة كما يظهر الحلى أحسن ثيابه وأوسعها (والباقي) من لفاقين أو لفافة (فوقها) أن (يذر) بمعجمة في غير المحرم (على كل) من اللفاف قبل وضع الأخرى عليها (و) على (الميت حنوط) بفتح الحاء نوع من الطيب قال الأزهرى ويدخل فيه الكافور وذريعة القصب والصندل الأحمر والأبيض وذلك لأنه يدفع الهوام ويشد البدن ويقويه ويسن بتخير السكفن بالعود أولا (و) أن (يوضع) الميت (فوقها) برفق (مستلقيا) على ظهره (و) أن (تشد ألياه) بخرقه بعد أن يدس بينها قطن عليه حنوط (و) أن (يجعل على منافذه) كعينيه ومنخريه وأذنيه وعلى مساجده كجبهته (قطن) عليه حنوط (وتلف عليه اللفاف) بأن يثنى أولا الذي يلي شقه الأيسر على شقه الأيمن ثم يعكس ذلك ويجمع الفاضل عند رأسه ورجليه ويكون الذي عند رأسه أكثر (وتشد) اللفاف بشداد خوف الانتشار عند الحمل إلا أن يكون محرما كما صرح به الجرجاني (ثم يحل الشداد في القبر) إذ يكره أن يكون معه في القبر شيء معقود والتصریح بسن البسط وما عطف عليه ماعدا الحنوط من زيادتي (ويحل تجهيزه) من تكفين وغيره (تركة) له يبدأ به منها لکن بعد الابتداء بحق تعلق بعينها كما سيأتي في الفرائض (إلا زوجة وخادمها) (تجهيزها) (على زوج غنى عليه نققتها) بخلاف الفقير ومن لم تلزمه نققتها لنشوز أو نحوه وكالزوجة البائت الحامل والتقيد بالغنى مع ذكر الخادم من زيادتي (ف) إن لم يكن تركة ولا زوج غنى عليه النفقة فتجهيزه (على من عليه نققته) حيا في الجملة (من قريب وسيد) للميت سواء فيه الأصل والفرع الصغير والكبير لعجزه بالموت والقرن وأم الولد والمسكاتب لا تنسخ كتابته بموته (ف) إن لم يكن للميت من تلزمه نققته فتجهيزه (على بيت المال) كنفقته في الحياة (ف) إن تعذر بيت المال فهو على (مياسير المسلمين) ولا يلزمهم التكفين بأكثر من ثوب وكذا إذا كفن من مال من عليه نققته أو من

في البابين الفقيه ولو غير أسن فله در هذا الإمام فتدبر واحذر ما قيل عليك السلام .

بيت المال أو من موقوف على التكفين أو منع الغرماء المستغرقون ذلك وذكر بيت المال وما بعده من زيادتي وتعبيري بالتجهيز أعم من تعبيره بالتكفين (وحمل جنازة بين العمودين بأن يضعهما) رجل (على عاتقيه) ورأسه بينهما (ويحمل المؤخرين رجلان) أحدهما من الجانب الأيمن والآخر من الأيسر إذ لو توسطها واحد كالمقدمتين لم يرباين قدميه (أفضل من الترييع بأن يتقدم رجلان) يضع أحدهما العمود الأيمن على عاتقه الأيسر والآخر عكسه (ويتأخر آخران) يحملان كذلك روى البيهقي أنه عليه السلام حمل جنازة سعد بن معاذ بين العمودين (ولا يحملها) ولو أنثى (إلا رجال) لضعف النساء عن حملها غالبا وقد ينكشف منهن شيء لو حملن فيكره لهن حملها وفي معناه الخنثى فيما يظهر (وحرم حملها بهيئة مزرية) كحملها في غرارة أو قفة (أو هيئة يخاف منها سقوطها) بل تحمل على سرير أو لوح أو نحوه فإن خيف تغيره قبل حصول ما تحمل عليه فلا بأس أن تحمل على الأيدي والرقاب (والمشى وبأمامها وقربها) بحيث لو التفت لراها (أفضل) من الركوب مطلقا ومن المشى بغير أمامها ويعدّها روى ابن حبان وغيره عن ابن عمر أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم وأبا بكر وعمر يمشون أمام الجنازة وروى الحاكم خبر الراكب يسير خلف الجنازة والمشي عن يمينها وشمالها قريبا منها والسقط يصلى عليه ويدعى لوالديه بالعافية والرحمة وقال صحيح على شرط البخاري وفي المجموع يكره الركوب في الذهاب معها لغير عذر والواو في وبأمامها وقربها من زفادتي (وسن إسرارها) لخبر الشيخين أسرعوا بالجنازة فإن تك صالحة خفي تقدمونها إليها وإن تك سوى ذلك فشر تضعونه عن رقابكم (إن أمن تغيره) أي المبت بالاسراع والإفتائي به والاسراع فوق المشى المعتاد ودون الحجب لثلايق قطع الضعفاء فان خيف تغيره بالتأني أيضا زيد في الاسراع والتصريح بسن الاسراع من زيادتي (و) سن (لغير ذكر ما يستره كقبة) لأنه أستر له وتعبيري بغير ذكر الشامل للأنثى والخنثى أعم من تعبيره بالأنثى (وكره لغط فيها) أي في الجنازة أي في السير معها والحديث في أمور الدنيا بل المستحب التفكر في أمور الموت وما بعده (وإتباعها) باسكان التاء (بنار) في حجرة أو غيرها لأنه يتفأل بذلك قال السوء (لاركوب في رجوع منها) فلا يكره لأنه عليه السلام ركب فيه رواه مسلم (ولا إتباع مسلم جنازة الكافر) لما روى أبو داود عن علي باسناد حسن ووقع في المجموع باسناد ضعيف قال لمات أبو طالب أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت إن عمك الشيخ الضال قدمات قال انطلق فواره. قال الأذرعى ولا يبعد إلحاق الزوجة والمملوك بالقرب قال وهل يلحق به الجار كما في العيادة فيه نظر.

﴿فصل﴾ في صلاة الميت. (لصلاته أركان) سبعة أحدها (نية كغيرها) أي كنية غيرها من الصلوات في حقيقتها ووقتها والاكتفاء بنية الفرض بدون تعرض لكفاية وغير ذلك (ولا يجب) في الحاضر (تعيينه) باسمه أو نحوه ولا معرفته بل يكفي تمييزه نوع تمييز كنية الصلاة على هذا الميت أو على من صلى عليه الإمام (فإن عينه) كزبد أو رجل (ولم يشتر) إليه (وأخطأ) في تعيينه فإن عمر أو امرأة (لم تصح) صلاته لأن ما نواه لم يقع بخلاف ما إذا أشار إليه وتقدم نظيره في فصل للاقتداء شروط وقولي ولم يشتر من زيادتي (وإن حضر موتي نواهم) أي نوى الصلاة عليهم (و) ثانيا (قيام قادر) عليه كغيرها من الفرائض (و) ثالثا (أربع تكبيرات) للإتباع رواه الشيخان (فلو زاد) عليها (لم تبطل) صلاته للإتباع رواه مسلم ولأنه لما زاد ذكر (أو زاد إمامه) عليها (لم يتابعه) أي لا تسن له متابعتها في الزائد لعدم سنه للإمام (بل يسلم أو ينتظره) ليسلم معه وهو الأفضل لتأكد المتابعة وتعبيري بزاد أعم من تعبيره بخمس (و) رابعا (قراءة الفاتحة) كغيرها من الصلوات ولأن ابن عباس قرأها في صلاة الجنازة وقال لتعلموا أنها سنة رواه البخاري (عقب) التكبيرة (الأولى) للإتباع رواه البيهقي وهذا ما جزم به في التبيان تبعاً للجمهور لظاهر نصين للشافعي وهو المقتى به لا بما في الأصل من أنها بعد الأولى أو غيرها ولا بما في الروضة كأصلها من أنها بعدها أو

وحمل جنازة بين العمودين بأن يضعهما على عاتقيه ويحمل المؤخرين رجلان أفضل من الترييع بأن يتقدم رجلان ويتأخر آخران ولا يحملها إلا رجال وحرم حملها بهيئة مزرية أو يخاف منها سقوطها والمشى وبأمامها وقربها أفضل وسن إسرارها إن أمن تغيره ولغير ذكر ما يستره كقبة وكره لغط فيها وإتباعها بنار لاركوب في رجوع منها ولا إتباع مسلم جنازة قريبه الكافر.

﴿فصل﴾ لصلاته أركان: نية كغيرها ولا يجب تعيينه فإن عينه ولم بشروا خطأ لم تصح وإن حضر موتي نواهم. وقيام قادر. وأربع تكبيرات فإن زاد لم تبطل أوزاد إمامه لم يتابعه بل يسلم أو ينتظره وقراءة الفاتحة عقب الأولى

بعد الثانية (و) خامسها (صلاة على النبي ﷺ) لحبر أبي أمامة أن رجلا من أصحاب النبي ﷺ أخبروه أن الصلاة عليه ﷺ في صلاة الجنائز من السنة رواه الحاكم وصححه على شرط الشيخين (عقب الثانية) لفعل السلف والخلف وتسبب الصلاة على الآل فيها والدعاء للمؤمنين والمؤمنات عقبها والحمد قبل الصلاة على النبي ﷺ (و) سادسها (دعاء للبيت) كاللهم ارحمه (عقب الثالثة) قال في المجموع ولا يجزئ في غيرها بلا خلاف قال وليس لتخصيصه به دليل واضح (و) سابعها (سلام كغيرها) أي كسلام غيرها من الصلوات في كفيته وتعدده وغيرها (وسن رفع يديه في تكبيراتها) حذو منكبيه ويضع يديه بعد كل تكبيرة تحت صدره كغيرها من الصلوات (وتعوذ) لأنه للقراءة (وإسرا ربه وبقرأة وبدعاء) ليلا ونهارا روى النسائي بإسناد صحيح عن أبي أمامة أنه قال من السنة في صلاة الجنائز أن يكبر ثم يقرأ بأمر الكتاب مخافته ثم يصلي على النبي ﷺ ثم يخلص الدعاء للبيت ويسلم ويقاس بأمر القرآن الباقي (وترك افتتاح وسورة) لطولها وصلاة الجنائز مبنية على التخفيف ، وذكر سن الإسرا بالتعوذ والدعاء مع سن ترك الافتتاح والسورة من زيادتي (وأن يقول في الثالثة اللهم اغفر لحينا الخ) تتمته كافي الأصل وميتنا وشاهدنا وغائبنا وصغيرنا وكبيرنا وذكرنا وأنشأنا اللهم من أحييته منه فأحيه على الإسلام ومن توفيته منا فتوفه على الإيمان رواه أبو داود والترمذي وغيرها وزاد غير الترمذي اللهم لا تحرمننا أجره ولا تقننا بعده (ثم اللهم هذا عبدك الخ) تتمته وابن عبدك خرج من روح الدنيا وسعها أي نسيم ريحها واتساعها ومحبوبه وأحبابه فيها أي ما يحبه ومن يحبه ، إلى ظلمة القبر وما هو لقيه أي من الأهوال كان يشهد أن لا إله إلا أنت وأن محمدًا عبدك ورسولك وأنت أعلم به اللهم إنه نزل بك وأنت خير منزل به وأصبح فقيرا إلى رحمتك وأنت غني عن عذابه وقد جئتكم راغبين إليك شفعا له اللهم إن كان محسنا فزد في إحسانه وإن كان مسيئا فجاوز عنه ولقبر رحمتك رضاك وقفه فنة القبر وعذابه وافسح له في قبره وجاف الأرض عن جنبه ولقبر رحمتك الأمن من عذابك حتى تبعثه آمنا إلى جنتك يا أرحم الراحمين . جمع الشافعي رضي الله عنه ذلك من الأحاديث واستحسنه الأصحاب وهذا في البالغ الذكر أما الصغير فسيأتي ما يقول فيه وأما المرأة فيقول فيها هذه أمتك و بنت عبدك ويؤنث ضمها أو يقول مثل ما مر على إرادة الشخص أو الميت . وأما الخنثى فقال الأسنوي المتجه التعبير فيه بالملوك ونحوه (و) أن (يقول في صغير مع الدعاء (الأول اللهم اجعله) أي الصغير (فرط لأبويه) أي سابقا مهيشا مصالحهما في الآخرة (إلى آخره) تتمته كافي الأصل وسلفا وذخرا بذل معجزة أي موعظة واعتبارا وشفيعا وتقل به موازينهما وأفرغ الصبر على قلوبهما زاد في الروضة كأصلها ولا تفتنهما بعده ولا تحرهما أجره وتقدم في خبر الحاكم أن السقط يدعى لو ألبس بالعاقة والرحمة (و) أن يقول (في الرابعة اللهم لا تحرمننا) بفتح التاء وضمها (أجره) أي أجر الصلاة عليه أو أجر الصبية (ولا تقننا بعده) أي بالاتباء بالمعاصي لفعل السلف والخلف ولأن ذلك مناسب للحال (ولو تخلف) عن إمامه (بلا عذر بتكبيره حتى شرع إمامه في أخرى بطلت صلاته) إذ الاقتداء هنا إنما يظهر في التكبيرات وهو تخلف فاحش يشبه التخلف بركة فإن كان ثم عذر كنسيان لم تبطل صلاته بتخلفه بتكبيره بل بتكبيرتين على ما اقتضاه كلامهم والظاهر أنه لو تقدم عليه بتكبيره لم تبطل وإن زلوا منزلة ركة ولهذا لا تبطل زيادة خامسة فأكثر كما مر وقول شرع أولى من قوله كبر (ويكبر مسبوق ويقرأ الفاتحة وإن كان إمامه في غيرها) رعاية لترتيب صلاة نفسه وهذا ظاهر على القول بتعين الفاتحة عقب الأولى لا على القول بأنها تجزئ عقب غيرها كما أشار إليه الرافعي (فلو كبر إمامه) أخرى (قبل قراءته لها) سواء أشرع فيها أم لا (تابعه) في تكبيره وسقطت القراءة عنه (وتدارك الباقي) من تكبير وذكركر (بعد سلام إمامه) كافي غيرها من الصلوات ويسن أن لا ترفع الجنائز حتى يتم المسبوق ولا يضر رفعها قبل

وصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم عقب الثانية ودعاء للبيت عقب الثالثة وسلام كغيرها . وسن رفع يديه في تكبيراتها وتعوذ وإسرا ربه وبقرأة وبدعاء وترك افتتاح وسورة وأن يقول في الثالثة : اللهم اغفر لحينا الخ ثم اللهم هذا عبدك إلى آخره . ويقول في صغير مع الأول : اللهم اجعله فرط لأبويه إلى آخره . وفي الرابعة اللهم لا تحرمننا أجره ولا تقننا بعده . ولو تخلف بلا عذر بتكبيره حتى شرع إمامه في أخرى بطلت صلاته ويكبر مسبوق ويقرأ الفاتحة وإن كان إمامه في غيرها فلو كبر إمامه قبل قراءته لها تابعه وتدارك الباقي بعد سلام إمامه .

إتمامه (وشرط) لصحتها (شروط غيرها) من الصلوات كطهر وستر وغيرهما يتأتى بحيثه هنا (وتقدم طهره) بقاء أو تراب عليها كسائر الصلوات ولأنه النقول عن النبي ﷺ (فلو تعذر) كأن وقع بحفرة وتعذر إخراج طهره (لم يصل عليه) لفقد الشرط وتعبيرى بالطهر هنا وفيما يأتي أعم من تعبيره بالغسل وإن وافقته في بعض المواضع (وأن لا يتقدم عليه) حالة كونه (حاضرا ولو في قبر) وأن يجمعهما مكان واحد وأن لا يزيد ما بينهما في غير مسجد على ثلاثمائة ذراع تقريرا تنزيلا لميت منزلة الإمام (وتكره) الصلاة (قبل تكفينه) لما فيها من الإضرار بالميت فتكفينه ليس بشرط في صحتها والقول به مع اشتراط تقدم غسله قال السبكي يحتاج إلى دليل مع أن المعنيين السابقين موجودان فيه ويفرق بأن اعتناء الشارع بالطهر أقوى منه بالستر بدليل جواز نبش القبر للطهر للتكفين وصحة صلاة العاري العاجز عن الستر بالإعادة بخلاف صلاة المحدث (ويكفي) في إسقاط فرضها (ذكر) ولو صيما عيضا لحصول المقصود به ولأن الصبي يصلح أن يكون إماما للرجل (لا غيره) من خنثى وأنثى (مع وجوده) أى الذكر لأن الذكر أكمل من غيره فدعاؤه أقرب إلى الإجابة وفي عدم سقوطها بغير ذكر مع وجود الصبي كلام ذكرته في شرح الروض وقول لا غيره مع وجوده أهم من قوله ولا تسقط بالنساء وهناك رجال (ويجب تقديمها على دفن) فان دفن قبلها أثم الدافنون وصلى على القبر (وتصح على قبر غير نبى) للاتباع رواه الشيخان سواء أدفن قبل الصلاة عليه أم بعدها بخلافها على قبر نبى لخبر الشيخين : لعن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبورا أنبياءهم مساجد . ولأننا لم نكن أهلًا للفرض وقت موتهم وتعبيرى بنى أعم من تعبيره برسول الله (و) تصح (على غائب عن البلد) ولو دون مسافة القصر وفي غير جهة القبلة والمصلى مستقبلها لأنه ﷺ أخبرهم بموت النجاشي في اليوم الذى مات فيه ثم خرج بهم إلى المصلى فصلى عليه وكبر أربعين مرة رواه الشيخان وذلك في رجب سنة تسع لكنها لا تسقط الفرض . أما الحاضر بالبلد فلا يصلى عليه إلا من حضره وإنما تصح الصلاة على القبر والغائب عن البلد ممن كان (من أهل فرضها وقت موته) قالوا لأن غيره متنفذ وهذه لا يتنفل بها ونازع الأسنوى في اعتبار وقت الموت قال ومقتضاه أنه لو بلغ أو أفارق بعده وقبل الغسل لم يؤثر والصواب خلافه بل لو زال بعد الغسل أو الصلاة وأدرك زمنا يمكنه فعلها فيه فكذلك (وتحرم) الصلاة (على كافر) ولو ذميا قال تعالى : ولا تصل على أحد منهم مات أبدا (ولا يجب طهره) لأنه كرامة وتطهير وليس هو من أهلها لكنه يجوز فقد غسل على رضى الله عنه أباه بأمر رسول الله ﷺ رواه البيهقي لكنه ضعفه (ويجب) علينا (تكفين ذى ودفنه) حيث لم يكن له مال ولا من تلزمه نفقته وفاء بدمته بخلاف الحربى (ولو اختلط من يصلى عليه بغيره) ولم يتميز كسمل بكافر وغير شهيد بشهيد (وجب تجهيز كل بطهره وتكفينه وصلاة عليه ودفنه إذا لزم الواجب إلا بذلك وعورض بأن الصلاة على الفريق الآخر محرمة ولا يتم ترك المحرم إلا بترك الواجب ويحاج بأن الصلاة في الحقيقة ليست على الفريق الآخر كما يفيد قولى كالأصل (ويصلى على الجميع وهو أفضل أو على واحد فواحد بقصد من يصلى عليه فيهما ويقول اللهم اغفر للمسلم منهم وأغفر له إن كان مسلما وتسكن بمسجد وبثلاثة صفوف فأكثر وتكررها .

وشرط شروط غيرها
وتقدم طهره فلو تعذر لم
يصل عليه وأن لا يتقدم
عليه حاضر ولو في قبر
وتكره قبل تكفينه
ويكفى ذكر لا غيره مع
وجوده ويجب تقديمها
على دفن وتصح على
قبر غير نبى وعلى غائب
عن البلد من أهل
فرضها وقت موته
وتحرم على كافر ولا يجب
طهره ويجب تكفين
ذى ودفنه ولو اختلط
من يصلى عليه بغيره
وجب تجهيز كل
ويصلى على الجميع وهو
أفضل أو على واحد
فواحد بقصد من يصلى
عليه فيهما ويقول اللهم
اغفر للمسلم منهم وأغفر
له إن كان مسلما وتسكن
بمسجد وبثلاثة
صفوف فأكثر
وتكررها .

في الأولى وهذه من زيادتي (لا إعادتها) فلا تسن قالوا لأنه لا يتنفل بها ومع ذلك تقع نقلا قاله في المجموع (ولا تؤخر لغير ولي) للأمر بالإسراع بها في خبر الشيخين وهذا أولى من قوله لزيادة مصلين أما الولي فتؤخر له ما لم يخف تغير (ولو نوى إمام ميتا) حاضر كان أو غائبا (ومأموم آخر) كذلك (جاز) لأن اختلاف نيتيها لا يضر كالأول في ظهر بعض وهذا أعم من قوله ولو نوى الإمام صلاة غائب والمأموم صلاة حاضر أو عكس جاز (والأولى بإمامتها) أي صلاة الميت من يأتي وإن أوصى بها لغيره لأنها حقه فلا تنفذ وصيته بإسقاطها كالإرث وما ورد مما يخالفه محمول على أن الولي أجاز الوصية فالأولى (أب فأبوه) وإن علا (فابن فابنه) وإن سفل (فباقي العصبه) من النسب والولاء والامامة (بترتيب الإرث) في غير نحو ابني عم أحدهما أخ لأم كإسائي فيقدم الأخ الشقيق ثم الأخ لأب ثم ابن الأخ الشقيق ثم ابن الأخ للأب وهكذا ثم المعتق ثم عصبته ثم معتق المعتق ثم عصبته وهكذا ثم الإمام أو نائبه عند انتظام بيت المال (فذورحم) والمراد به هنا ما يشمل الأخ للأم فيقدم منهم أبو الأم ثم الأخ للأم ثم الأخ للأم وقولي فأبوه أولى من قوله ثم الجد (وقدم حر) عدل (على عبد أقرب) منه ولو ألقه وأسنى وأوقىها لأنه أليق بالإمامة لأنها ولاية فعلم أنه لاحق فيها للزوج وللأمرأة وظاهر أن محله إذا وجد مع الزوج غير الأجانب ومع المرأة ذكر أو خنثى فيما يظهر وإلا فالزوج مقدم على الأجانب والمرأة تصلى وتقدم بترتيب الذكر ويقدم العبد القريب على الحر الأجنبي كما أفهمه التقييد بالأقرب والعبد البالغ على الحر الصبي وشرط التقدم أن لا يكون قاتلا كافي الغسل (فلواستويا) أي اثنان في درجة كابنين أو أخوين (قدم الأسن) في الاسلام (العدل على الأقفه) منه عكس سائر الصلوات لأن الغرض هنا الدعاء ودعاء الأسن أقرب إلى الإجابة وسائر الصلوات محتاجة إلى الفقه لكثرة وقوع الحوادث فيها نعم لو كان أحد المستويين ذارحم كابني عم أحدهما أخ لأم قدم وإن كان الآخر أسن كما اقتضاه نص البيهقي وكلام الروضة والحق أن هذين لم يستويا أما غير العدل من فاسق ومبتدع فلاحق له في الامامة قال في المجموع فإن استويا في السن قدم الأقفه والأقرأ والأورع بالترتيب السابق في سائر الصلوات (ويقف) ندبا (غير مأموم) من إمام ومنفرد (عند رأس ذكر وعجز غيره) من أنثى وخنثى للاتباع في غير الخنثى رواه الترمذي وحسنه في الذكر والشيخان في الأنثى وقياسا على الأنثى في الخنثى وحكمة الخالفة البالغة في ستر غير الذكور وتعبيري بما ذكرنا أولى من قوله ويقف عند رأس الرجل وعجزها (وتجوز على جنائز صلاة) واحد برضا أو لياها لأن الغرض منها الدعاء والجمع فيه ممكن والأولى إفراد كل صلاة إن أمكن وعلى الجمع إن حضرت دفعة أقرع بين الأولياء وقدم إلى الإمام الرجل ثم الصبي ثم الخنثى ثم المرأة فإن كانوا ذكور أو إناثا أو خنثا قدم إليه أفضايم بالورع ونحوه مما يرغب في الصلاة عليه بالبحرية لا لقطع الرقب بالموت أو مرتبة قدم ولي السابقة ذكرنا كان ميتة أو أنثى أو خنثى وقدم إليه الأسبق من الذكور والإناث أو الخنثا وإن كان المتأخرا أفضل فلوسبقت أنثى ثم حضر رجل أو صبي أخرت عنه ومثلها الخنثى ولو حضر خنثا معاً أو مرتبين جعلوا صفوا واحدا عن يمينه رأس كل منهم عند رجل الآخر لئلا تتقدم أنثى على ذكر (ولو وجد جزء ميت مسلم) غير شهيد (صلى عليه) بعد غسله وستر بخرقه ودفن كالميت الحاضر وإن كان الجزء ظفرا أو شعرا فقد صلى الصحابة على يد عبد الرحمن بن عتاب بن أسيد وقد ألقاها طائر نسر بمكة في وقفة الجمل وقد عرفوها بخاتمته رواه الشافعي بلاغا لكن قال في العدة لا يصلى على الشعرة الواحدة والأوجه خلافه (بقصد الجملة) من زيادتي فلا تجوز الصلاة عليه لا بقصد الجملة لأنها في الحقيقة صلاة على غائب وإن اشترط هنا حضور الجزء وبقية ما يشترط في صلاة الميت الحاضر ويشترط انفصاله من ميت ليخرج المنفصل من حى إذا وجد بعد موته فلا يصلى عليه وتسنى مواراته محرقة ودفنه نعم لو أبين منه فمات حالا كان حكم الكل واحدا يجب غسله وتسكيتة والصلاة عليه ودفنه وتعبيري بالجزء أعم من تعبيره بالعضو (والسقط) بثليث السنين والعكس

لا إعادتها ولا تؤخر لغير
ولي ولو نوى إمام ميتا
ومأموم آخر جاز
والأولى بإمامتها أب فأبوه
فابن فابنه فباقي العصبه
بترتيب الإرث فذورحم
وقدم حر على عبد
أقرب، فلواستويا قدم
الأسن العدل على
الأقفه ويقف غير
مأموم عند رأس ذكر
وعجز غيره وتجوز على
جنائز صلاة ولو وجد
جزء ميت مسلم صلى
عليه بقصد الجملة .
والسقط

أفصح (إن علمت حياته) بصياح أو غيره (أو ظهرت أمارتها) كاختلاج أو تحرك (ككبير) فيغسل ويكفن ويصلى عليه ويدفن لتيقن حياته وموته بعدها في الأولى والظهور أمارتها في الثانية ولحبر الطفل يصلى عليه رواه الترمذى وحسنه وتعيرى علمت حياته أعم من قوله استهل أو بكى (وإلا) أى وإن لم تعلم حياته ولم تظهر أمارتها (وجب تجهيزه بالصلاة) عليه (إن ظهر خلقه) وفارقت الصلاة غيرها بأنه أوسع بابا منها بدليل أن آدمى يغسل ويكفن ويدفن ولا يصلى عليه وذكر حكم غير الصلاة في هذه وفي الثانية التي قبلها من زيادتي (وإلا) أى وإن لم يظهر خلقه (سن ستره بخرقة ودفنه) دون غيرها وذكر هذا من زيادتي والعبارة فيما ذكر بظهور خلق آدمى وعدم ظهوره فتعير الأصل بيلوغ أربعة أشهر وعدم بلوغها جرى على الغالب من ظهور خلق آدمى عندها وعبر عنه بعضهم بزمن إمكان نفخ الروح وعدمه وبعضهم بالخطيط وعدمه وكلها وإن تقاربت فالعبارة بما قلنا (وحرمة غسل شهيد) ولو جنباً أو نحوه (وصلاة عليه) لحبر البخارى عن جابر أن النبي ﷺ أمر في قتلى أحد بدفنه بمائهم ولم يغسلوا ولم يصل عليهم وفي لفظ ولم يصل عليهم بفتح اللام . والحكمة في ذلك إبقاء أثر الشهادة عليهم وأما خبر أنه ﷺ خرج فضلى على قتلى أحد صلاته على الميت فالمراد جمعاً بين الأدلة دعا لهم كدعائه للميت كقوله تعالى وصل عليهم وسمى شهيداً لشهادة الله ورسوله له بالجنة وقيل لأنه يشهد الجنة وقيل غير ذلك (وهو) أى الشهيد الذى لا يغسل ولا يصلى عليه (من لم يبق فيه حياة مستقرة) الصادق بن مات ولو امرأة أو رقيقاً أو صبيّاً أو مجنوناً (قبل انقضاء حرب كافر بسببها) أى الحرب كأن قتله كافر أو أصابه سلاح مسلم خطأ أو عاد إليه سلاحه أو رحت دابته أو سقط عنها أو تردى حال قتاله في بئر أو انكشف عنه الحرب ولم يعلم سبب قتله وإن لم يكن عليه أثر لأن الظاهر أن موته بسبب الحرب بخلاف من مات بعد انقضائها وفيه حياة مستقرة بجرأحة فيه وإن قطع بموته منها أو قبل انقضائها لا بسبب حرب الكافر كأن مات بمرض فجأة أو في قتال بغاة فليس بشهيد ويعتبر في قتال الكافر كونه مباحاً وهو ظاهر أما الشهيد العارى عما ذكر كالغريق والمبطون والمطعون والميت عشقاً والميتة طلقاً والمقتول في غير القتال ظمناً فيغسل ويصلى عليه وتعيرى بما ذكر أعمن قوله من مات في قتال الكفار (ويجب غسل نجس) أصابه (غير دم شهادة) وإن أدى ذلك إلى زوال دمها لأنه ليس من أثر عبادة بخلاف دمها تحرم إزالته لإطلاق النهى عن غسل شهيداً لأنه أثر عبادة (وسن تكفينه في ثيابه التي مات فيها) لحبر أبى داود بإسناد حسن عن جابر قال رمى رجل بسهم في صدره أو في حلقه مات فأدرج في ثيابه كما هو ونحن مع النبي صلى الله عليه وسلم سواء في ذلك ثيابه الملطخة بالدم وغيرها لكن الملطخة أولى وكره في المجموع فتقييد الأصل ككثير الملطخة بيان للاكمل وهذا في ثياب اعتيد لبسها غالباً أما ثياب الحرب كدرع ونحوها فمألأ يعتاد لبسها غالباً تخف وجلد وفروة وجبة محشوة فيندب نزعها كسائر الموتى وذكر السنن في هذه الوجوب في التي قبلها من زيادتي (فإن لم تكفه) أى ثيابه (تمت) ندباً إن سترت العورة وإلا فوجوباً .

﴿فصل﴾ في دفن الميت وما يتعلق به (أقل القبر حفرة تمنع) بعد دمها (رائحة) أى ظهورها منه فتؤذى الحى (وسبعا) أى نبشه لها فيأكل الميت فتنتهك حرمة قال الرافعى والغرض من ذكرهما إن كانا متلازمين بيان فائدة الدفن وإلا فبيان وجوب رعايتهما فلا يكفي أحدهما وخرج بالحفرة مالم يوضع الميت على وجه الأرض وجعل عليه ما يمنع ذلك حيث لم يتعذر الحفر (وسن أن يوسع ويعمق قائمة وبسطة) بأن يقوم رجل معتدل باسطة يديه مرفوعتين لقوله صلى الله عليه وسلم في قتلى أحد احفروا أو وسعوا وأعمقوا رواه الترمذى وقال حسن صحيح وأوصى عمر رضى الله عنه أن يعمل قبره قائمة وبسطة وهما أربعة أذرع ونصف خلافاً للرافعى في قوله إنها ثلاث ونصف (ولحد) بفتح اللام وضمها وهو أن يحفر في أسفل جانب القبر القبلى قدر ما يسع الميت (فى) أرض (صلبة أفضل من شق) بفتح المعجمة وهو أن يحفر فى وسط أرض القبر كالنهر وتبنى

إن علمت حياته أو ظهرت أمارتها ككبير وإلا وجب تجهيزه بلا صلاة إن ظهر خلقه وإلا سن ستره بخرقة ودفنه . وحرمة غسل شهيد وصلاة عليه وهو من لم يبق فيه حياة مستقرة قبل انقضاء حرب كافر بسببها ويجب غسل نجس غير دم شهادة وسن تكفينه في ثيابه التي مات فيها فإن لم تكفه تمت . ﴿فصل﴾ أقل القبر حفرة تمنع رائحة وسبعا وسن أن يوسع ويعمق قائمة وبسطة ولحد فى صلبة أفضل من شق

حاقته بالبن أو غيره ويوضع الميت بينهما ويسقف عليه بالبن أو غيره وروى مسلم عن سعد بن أبي وقاص أنه قال في مرض موته الحدوا لي لحدا وانصبوا على اللبن نصبا كما صنع برسول الله ﷺ وخرج بالصلبة الرخوة فالشق فيها أفضل خشية الانهيار ويسن أن يوسع كل منهما ويتأكد ذلك عند رأسه ورجليه وأن يرفع السقف قليلا بحيث لا يمس الميت (و) أن (يوضع رأسه عند رجل القبر) أي مؤخره الذي سيصير عند أسفل رجل الميت (و) أن (يسلم من قبل رأسه برفق) لما روى أبو داود بإسناد صحيح أن عبد الله بن يزيد الخطمي الصحابي صلى على جنازة الحارث ثم أدخله القبر من قبل رجل القبر وقال هذا من السنة ولما روى الشافعي والبيهقي بإسناد صحيح عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ سلم من قبل رأسه (و) أن (يدخله) القبر (الأحق بالصلاة عليه درجة) فلا يدخله ولو أتى إلا الرجال مقى وجدوا الضعف غيرهم عن ذلك غالبا والخبر البخاري أنه ﷺ أمر أباطلة أن ينزل في قبر بنت له صلى الله عليه وسلم واسمها أم كلثوم ووقع في المجموع تبعا لروا الخبر أنها رقيقة ورده البخاري في تاريخه الأوسط بأنه ﷺ لم يشهد موت رقيقة ولا دفنها أي لأنه كان يدر ومعلوم أنه كان لها محارم من النساء كفاطمة نعم يسن لمن كان في المجموع أن يلين حمل المرأة من مغتسلها إلى النعش وتسليمها إلى من في القبر وحل ثيابها فيه وخرج زيادتي درجة الأحق بالصلاة صفة وقد عرف في الفصل (لكن الأحق في أثنى زوج) وإن لم يكن له حق في الصلاة لأن منظوره أكثر (محرم) الأقرب فالأقرب (فعبدها) لأنه كالمحرم في النظر ونحوه (فمسوح فمحبوب فخصي) لضعف شهوتهم وورثوا كذلك لنفائسهم فيها (فعبدة) لا محرمية لهم كبنى عم ومعتق وعصبته بترتيبهم في الصلاة (فذورحم) كذلك كبنى خال وبنى عمه (فأجنبي صالح) فإن استوى اثنان في الدرجة والفضيلة وتنازعا أقرع كما مرت الإشارة إليه وقولي محرم إلى آخره من زيادتي (و) سن (كونه) أي المدخل له القبر (وترا) واحدا فأكثر بحسب الحاجة كما فعل برسول الله ﷺ فقد روى ابن حبان أن الدافين له كانوا ثلاثة وأبو داود أنهم كانوا خمسة (و) سن (ستر القبر بثوب) عند الدفن لأنه ربما ينكشف من الميت شيء فيظهر ما يطلب إخفاؤه (وهو لغير ذكر) من أنثى وخنى (آ كد) احتياطا والتصريح بهذا من زيادتي (و) أن (يقول) مدخله (بسم الله وعلى ملة رسول الله ﷺ) للاتباع ولأنه روى به رواها الترمذي وحسنهما وفي رواية على سنة رسول الله ﷺ (و) أن (يوضع في القبر على يمينه) كما في الاضطجاع عند النوم وتعبيرى بالمجموع بالقبر أعم من تعبيره بالحد (ويوجهه) للقبلة (وجوبا) تنزيلا له منزلة المصلى فلو وجهه لغيرها نبش كسيأتى أولها على يساره كره ولم ينبش والتصريح بالوجوب من زيادتي (و) أن (يسند وجهه) ورجلاه (إلى جداره) أي القبر (وظهره بنحو لبنة) كحجر حتى لا ينكس ولا يستلقى ويرفع رأسه بنحو لبنة ويفضى بخده الأيمن إليه أو إلى التراب (و) أن (يسد فتحته) بفتح الفاء وسكون التاء (بنحو لبن) كطين بأن يبنى بذلك ثم تسد فرجه بكسر لبن وطين أو نحوها لأن ذلك أبلغ في صيانة الميت من النبش ومن منع التراب والهوام ونحوه من زيادتي (وكره) أن يجعل له (فرش ومخدة) بكسر الميم (وصندوق لم يحتج إليه) لأن في ذلك إضاعة مال أما إذا احتج إلى صندوق لنداء أو نحوها كرخاوة في الأرض فلا يكره ولا تنفذ وصيته به إلا حينئذ (وجاز) بلا كراهة (دفنه ليلا) مطلقا (ووقت كراهة صلاة لم يتحره) بالإجماع بخلاف ما إذا تحراه فلا يجوز وعليه حمل خبر مسلم عن عقبة بن عامر ثلاث ساعات نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الصلاة فيهن وأن تقبر فيهن موتانا وذكروا وقت الاستواء والطلوع والغروب (والسنة) للدفن (غيرها) أي غير الليل وغير وقت الكراهة وتعبيرى بهذا الموافق لعبارة الروضة أولى من قوله وغيرهما أفضل وإن أول أفضل بمعنى فاضل (ودفن بمقبرة أفضل) منه بغيرها لينال الميت دعاء المارين والزائرين (وكره مبيت بها) لما فيه من

ويوضع رأسه عند
رجل القبر ويسلم من
قبل رأسه برفق ويدخله
الأحق بالصلاة عليه
درجة لكن الأحق في
أنثى زوج فمحرم
فعبدها فمسوح
فمحبوب فخصي فعبدة
فذورحم فأجنبي صالح
وكونه وترا وستر القبر
بثوب وهو لغير ذكر
آ كد ويقول بسم الله
وعلى ملة رسول الله
صلى الله عليه وسلم
ويوضع في القبر على
يمينه ويوجه وجوبا
ويسند وجهه إلى
جداره وظهره بنحو
لبنة ويسد فتحته بنحو
لبن وكره فرش ومخدة
وصندوق لم يحتج إليه
وجاز دفنه ليلا ووقت
كراهة صلاة لم يتحره
والسنة غيرهما ودفن
بمقبرة أفضل وكره
مبيت بها

الوحشة (ودفن اثنين من جنس) ذكرين أو اثنين ابتداء (بقبر) بمحل واحد (إلا ضرورة) كثرة الموتي لوباء أو غيره (فيقدم) في دفنها إلى جدار القبر (أفضلهما) لأنه ﷺ كان يجمع بين الرجلين من قتلى أحد في ثوب واحد ثم يقول أيهم أكثر أخذنا للقرآن فإذا أشير إلى أحدهما قدمه في اللحد (لا فرع) فلا يقدم (على أصل) من جنسه فيقدم الأب على الابن وإن كان أفضل منه لحمة الأبوة والأم على البنت وإن كان أفضل منها لحمة الأمومة مع التساوي في الأنوثة بخلاف ما إذا كان من غير جنسه فيقدم الابن على أمه لفضيلة الذكورة (ولا يصح على رجل) بل يقدم الرجل عليه وإن كان أفضل منه والتصريح بكراهة الدفن مع قولي من جنس وقولي لا فرع إلى آخره من زيادتي وخرج بالجنس ما لو كان من جنسين حقيقة كذكر وأنثى أو احتمالا كخنتين فإن كان بينهما محرمة أو زوجية أو سيدة كره دفنهما بقبر وإلا حرم بلاناً كضرورة وحيث جمع بين اثنين جعل بينهما حاجز من تراب وقدم من جنسين الذكر ثم الخنثى ثم المرأة وتقدم بعض ذلك (وسن لمن دنا) من القبر بأن كان على شفيره كما عبره الشافعي (ثلاث حثيات تراب) بيديه جميعاً لأنه ﷺ حثا من قبل رأس الميت ثلاثاً رواه البيهقي وغيره باستناد جيد ويسن أن يقول مع الأولى منها خلقناكم ومع الثانية وفيها نعيدكم ومع الثالثة ومنها نخرجكم تارة أخرى (ف) سن (أن يمال) عليه (بمساح) أو مافي معناها إسراعاً بتكميل الدفن ويسن أن لا يزداد على تراب القبر لثلاث أعظم شخصه (فتمكث جماعة) عنده ساعة (يسألون له التثبيت) للاتباع رواه أبو داود والحاكم وصحح إسناده (و) أن (يرفع القبر شبرا) تقريباً ليعرف فيزار ويحترم ولأن قبره ﷺ رفع نحو شبر رواه ابن حبان في صحيحه فإن لم يرتفع ترابه شبرا فالأوجه أن يزداد وخرج زيادتي (بدارنا) ما لو مات مسلم بدار الكفار فلا يرفع قبره بل يخفي لثلاث تعرضوا له إذا رجع المسلمون وألحق بها الأذرعى الأمكنة التي يخاف نبشها لسرقة كفنهم أو لعلاداة أولئحوها (وتسطيحه أولى من تسنيمه) كما فعل بقبره ﷺ وقبرى صاحبيه رواه أبو داود بإسناد صحيح (وكره جلوس ووطء عليه) للنهي عنها رواه في الأول مسلم وفي الثاني الترمذي وقال حسن صحيح وفي معناها الاتسكاء عليه والاستناد إليه وبهما صرح في الروضة (بلا حاجة) من زيادتي مع التصريح بالكراهة فإن كان الحاجة بأن لا يصل إلى ميتة أو لا يتمكن من الحفر إلا بوطئه فلا كراهة (و) كره (تجسيصه) أي تبليصه بالحص وهو الجبس وقيل الجير والمراد هنا ما أو أحدها (وكتابة) عليه سواء كتب اسم صاحبه أم غيره في لوح عند رأسه أم في غيره (وبناء عليه) كقبة أو بيت للنهي عن الثلاثة رواه فيها الترمذي وقال حسن صحيح وفي الأول والثالث مسلم وخرج بتجسيصه تطيينه خلافاً للإمام والغزالي (وحرّم) أي البناء (ب) مقبرة (مسبلة) بأن جرت عادة أهل البلد بالدفن فيها كالكواكب موقوفة ولأن البناء يتأيد بعد انمحاق الميت فلو بنى فيها هدم البناء كما صرح به في الأصل بخلاف ما لو بنى في مملكة والتصريح بالتجريم من زيادتي وصرح به في المجموع (وسن رشه) أي القبر (بماء) لأنه صلى الله عليه وسلم فعل ذلك بقبر سعد بن معاذ رواه ابن ماجه وأمر به في قبر عثمان بن مظعون رواه البراء والعن فيه التفاؤل بتبريد المضجع وحفظ التراب ويكره رشه بماء الورد (ووضع حصي) عليه لأنه صلى الله عليه وسلم فعل ذلك بقبر ابنه إبراهيم رواه الشافعي وسن أيضاً وضع الجريد والريحان ونحوها (و) وضع (حجر أو خشبة عند رأسه وجمع أهله بموضع) واحداً من المقبرة لأنه صلى الله عليه وسلم وضع حجراً أي صخرة عند رأس عثمان بن مظعون وقال أعلم بها قبر أخي وأدفن إليه من مات من أهلي رواه أبو داود بإسناد جيد وتعبري بأهله أعم من تعبيره بأقاربه (وزيارة قبور) أي قبور المسلمين (لرجل) لحبر مسلم كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها أما زيارة قبور الكفار فمباحة وقيل محرمة (ولغيره) أي غير الرجل من أنثى وخنثى (مكروهة) لقلة صبر الأنثى وكثرة جزعها وألحق بها الخنثى احتياطاً وذكر حكمه من زيادتي

ودفن اثنين من جنسه
بقبر إلا ضرورة فيقدم
أفضلهما لا فرع على
أصل ولا يصح على رجل
وسن لمن دنا ثلاث
حثيات تراب فإن يمال
بمساح فتمكث جماعة
يسألون له التثبيت
ويرفع القبر شبرا بدارنا
وتسطيحه أولى من
تسنيمه، وكره جلوس
ووطء عليه بلا حاجة
وتجسيصه وكتابة وبناء
عليه وحرّم بمسبلة وسن
رشه بماء ووضع حصي
عليه وحجر أو خشبة
عند رأسه وجمع أهله
بموضع وزيارة قبور
لرجل ولغيره مكروهة

وهذا في زيارة قبر غير النبي ﷺ أما زيارة قبره فتنس لهما كالرجل كما اقتضاه إطلاقهم في الحج ومثله قبور
سائر الأنبياء والعلماء والأولياء (وأن يسلم زائر) فيقول السلام عليكم دار قوم مؤمنين وإنا إن شاء
الله بكم لاحقون رواه مسلم زاد أبو داود اللهم لاتحرمنا أجرهم ولا تفتنا بعدهم وأما قوله ﷺ عليك
السلام تحية الموتي فنظرا لعرف العرب حيث كان من عاداتهم إذا سلموا على قبر يقولون عليك السلام (و)
أن (يقرا) من القرآن ماتيسر (ويدعو) له بعد توجهه إلى القبلة لأن الدعاء ينفع الميت وهو عقب القراءة
أقرب إلى الإجابة (و) أن (يقرب) من قبره (كقربه منه) في زيارته (حيا) احترامه (وحرمة) قبل
دفنه من محل موته (إلى) محل (أبعد من مقبرة محل موته) ليدفن فيه وهذا أولى من قوله ويحرم نقله إلى بلد
آخر (إلا من يقرب مكة والمدينة وإيليا) أي بيت المقدس فلا يحرم نقله إليها بل تختار لفضل الدفن فيها (و)
حرم (نبشه) قبل البلى عند أهل الخبرة بتلك الأرض (بعد دفنه) لنقل وغيره كتكفين وصلاة عليه
لأن فيه هتكاً لحرمة (إلا لضرورة كدفن بلا طهر) من غسل أو تيمم وهو ممن يجب طهره (أو) بلا (توجيه)
له إلى القبلة (ولم يتغير) فيها فيجب نبشه تداركا لطهره الواجب وليوجه إلى القبلة وقول لم يتغير من
زيادتي (أو) كدفن (في مغصوب) من أرض أو ثوب ووجد ما يدفن أو يكفن فيه الميت فيجب نبشه وإن
تغير ليرد كل صاحبه ما لم يرض ببقائه (أو وقع فيه مال) خاتم أو غيره فيجب نبشه وإن تغير لأخذه سواء أطلبه
مالك أم لا كما اقتضاه كلام الروضة والمجموع وقيد صاحب المذهب ومن تبعه بالطلب كما قيد به الأصحاب
مسئلة الابتلاع الآتية وقد فرقت بينهما في شرح الروض ولو بلغ مال لنفسه ومات لم ينش أو مال غيره وطلبه
مالك نبش وشق جوفه وأخرج منه ورد لصاحبه ولو ضمنه الورثة كما نقله في المجموع عن إطلاق الأصحاب
رأى أنه على ما في العدة من أن الورثة إذا ضمنوا لم يشق ويؤيده ما اقتضاه كلامهم من أنه يشق حيث لا ضمان
وله تركه وفي نقل الروياني عن الأصحاب ما يوافق ما فيها تجوز ما بعد البلى فلا يحرم نبشه بل تحرم عمارته
وتسوية التراب عليه لثلاثين من الناس من الدفن فيه لظنهم عدم البلى واستثنى قبور الصحابة والعلماء والأولياء
(وسن تعزية نحو أهله) كصهر وصديق وهي الأمر بالصبر والحمل عليه بوعدا لأجر والتحذير من الوزر
بالجزع والدعاء للميت بالمغفرة وللصواب بحجر المصيبة لأنه ﷺ مر على امرأة تبكي على صبي لها فقال
لها اتقي الله واصبري ثم قال إنما الصبر أرى الكامل عند الصدمة الأولى رواه الشيخان ولأن أسامة بن زيد قال
أرسلت إحدى بنات النبي ﷺ تدعوه وتخبره أن ابنها في الموت فقال للرسول ارجع إليها فأخبرها
أن الله ما أخذ وله ما أعطى وكل شيء عنده بأجل مسمى فصرها فلتصبر ولتحتسب وتقيدي بنحو أهله من
زيادتي وسن أن يعمهم بها حتى الصغار والنساء إلا الشابة فلا يعزها إلا محارمها ونحوهم (و) هي (بعد دفنه)
أولى (منها قبله) لاشتغال أهل الميت بتجهيزه قبله قال في الروضة إلا أن يرى من أهله جزعا شديدا فيختار تقديمها
ليصبرهم وذكر الأولوية من زيادتي (ثلاثة أيام تقريبا) من الموت لحاضر ومن القدوم أو بلوغ الخبر
لغائب فتكره التعزية بعدها إذا الغرض منها تسكين قلب المصاب والغالب سكونه فيها فلا يجد حزنه (فيعزى
مسلم بمسلم) بأن يقال له (أعظم الله أجرك) أي جعله عظيما (وأحسن عزاءك) بالمدح جعله حسنا (وغفر
لميتك) وبكافر أعظم الله أجرك) مع قوله (وصبرك) أو أخلف عليك أو جبر مصيبتك أو نحوه كافي الروضة
كأصلها نعم لو كان الميت ممن لا يخلف بدله كآب فليقل بدل أخلف عليك خلف عليك أي كان الله خليفة
عليك نقله الشيخ أبو حامد عن الشافعي (و) يعزى (كافر محترم بمسلم) بأن يقال له (غفر الله لميتك
وأحسن عزاءك) وخرج زيادتي محترم الحربي والمراد فلا يعزى إلا أن يرجى إسلامهما والمسلم تعزية
كافر محترم بمثله فيقول أخلف الله عليك ولا تنقص عددك (و) جاز بكاء عليه أي على الميت قبل موته وبعده
لأنه ﷺ بكى على ولده إبراهيم قبل موته وقال إن العين تدمع والقلب يحزن ولا تقول إلا

وأن يسلم زائر ويقرا
ويدعو ويقرب كقربه
منه حيا وحرمة نقله إلى
أبعد من مقبرة محل
موته إلا من يقرب مكة
والمدينة وإيليا ونبشه
بعد دفنه إلا لضرورة
كدفن بلا طهر أو
توجيه ولم يتغير أو في
مغصوب أو وقع فيه مال
وسن تعزية نحو أهله
وبعد دفنه أولى ثلاثة
أيام تقريبا فيعزى
مسلم بمسلم : أعظم الله
أجرك وأحسن عزاءك
وغفر لميتك وبكافر
أعظم الله أجرك وصبرك
وكافر محترم بمسلم : غفر
الله لميتك وأحسن
عزاءك وجاز بكاء عليه

ما رضى ربنا وإنا بفراقك يا إبراهيم لمحزونون وبكى على قبر بنت له وزار قبر أمه فبكى وأبكى من حوله روى الأول الشيخان والثاني البخاري والثالث مسلم والباء عليه بعد الموت خلاف الأولى لأنه حينئذ يكون أسفا على مفات تعلقه في المجموع عن الجمهور بل نقل في الأذكار عن الشافعي والأصحاب أنه مكره لغيره فإذا وجبت فلا تبكين باكية قالوا ما الوجوب يارسول الله قال الموت رواه الشافعي وغيره بأسانيد صحيحة (لاندب) وهو عد محاسنه فلا يجوز كأن يقال واكفاه واجبلناه واسنداه وقل عددها مع البكاء وجزم به في المجموع (و) لا (نوح) وهو رفع الصوت بالندب (و) لا (جزع بنحو ضرب صدر) كضرب خد وشق جيب قال صلى الله عليه وسلم النائحة إذا لم تنب قبل موتها تقام يوم القيامة وعليها سربال من قطران ودرع من جرب رواه مسلم وقال صلى الله عليه وسلم ليس منا من ضرب الحدود وشق الجيوب ودعا بدعوى الجاهلية وفي رواية مسلم في كتاب الجهاد بلفظ أوبدل الواو والسربال القميص كالدرع والقطران بفتح القاف مع كسر الطاء وسكونها وبكسرها مع سكون الطاء دهن شجر يطلى به الإبل الجربى ويسرج به وهو أبلغ في اشتعال النار بالنائحة (وسن لنحو جيران أهله) كأقاربه البعداء ولو كانوا يبلد وهو بآخر (تهيئة طعام يشبعهم يوما وليلة) لشغلهم بالحزن عنه (وأن يلح عليهم في أكل) لئلا يضعفوا بتركه ونحوهنا وفيما بعده من زيادتي (وحرمت) أي تهيتته (لنحو نائحة) كنادبة لأنها إغاة على معصية والأصل فيا قبله قوله صلى الله عليه وسلم لما جاء خبر قتل جعفر بن أبي طالب في غزوة مؤتة اصنعوا لآل جعفر طعاما فقد جاءهم ما يشغلهم رواه أبو داود وغيره وحسنه الترمذي ومؤتة بضم الميم وسكون الهمزة موضع معروف عند السركوك والله أعلم .

﴿كتاب الزكاة﴾

هي لغة التطهير والنماء وغيرها ، وشرعا اسم لما يخرج عن مال أو بدن على وجه مخصوص . والأصل في وجوبها قبل الإجماع آيات كقوله تعالى « وآتوا الزكاة » وقوله « خذ من أموالهم صدقة » وأخبار تكبر « بنى الإسلام على خمس » وهي أنواع تأتي في أبواب .

﴿باب زكاة الماشية﴾

بدءوا بها وبالإبل منها للبداء بالإبل في خبر أنس الآتي لأنها أكثر أموال العرب (تجب) أي الزكاة (فيها) أي في الماشية (بشروط) أربعة أحدها (كونها نعما) قال الفقهاء واللغويون أي إبلا وبقرًا وغنما ذكورا كانت أو إناثا فلا زكاة في غيرها من الحيوانات نخيل ورفيق ومتولد بين زكوى وغيره لغير الشيخين ليس على المسلم في عبده ولا فرسه صدقة وغيرها مما ذكر مثلها مع أن الأصل عدم الوجوب (و) ثانيا كونها (نصابا) وقدره يعلم مما يأتي (وأوله في إبل خمس ففي كل خمس) منها (إلى عشرين شاة ولو ذكرا) لصدق الشاة به (ويجزي) عنها وعمافوقها (بغير الزكاة) وإن لم يساو قيمة الشاة لأنه يجزي عن خمس وعشرين فعما دونها أولى وأفادت إضافته إلى الزكاة اعتبار كونها بنت بنت محاض فافوقها كما في المجموع (و) في (خمس وعشرين بنت محاض لها سنة و) في (ست وثلاثين بنت لبون لها سنتان و) في (ست وأربعين حقة لها ثلاث) من السنين (و) في (إحدى وستين جذعة لها أربع) من السنين (و) في (ست وسبعين بنتا لبون و) في (إحدى وتسعين حقتان و) في (مائة وإحدى وعشرين ثلاث بنات لبون وبتسع ثم كل عشر يتغير الواجب ففي كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة) وذلك لخبر أبي بكر رضي الله عنه بذلك في كتاب لأنس بالصدقة التي فرضها رسول الله ﷺ على المسلمين رواه البخاري عن أنس ومن لفظه فإذا زادت على عشرين ومائة ففي كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة والمراد زادت واحدة لأقل كما صرح بها في رواية لأبي داود بلفظ فإذا كانت إحدى وعشرين ومائة ففيها ثلاث بنات لبون فهي مقيدة لخبر أنس وبها مع كون المتبادر من الزيادة فيه واحدة أخذ أئمتنا في عدم اعتبار بعضها لكنها

لاندب ونوح وجزع
بنحو ضرب صدر ؛
وسن لنحو جيران
أهله تهية طعام
يشبعهم يوما وليلة وأن
يلح عليهم في أكل
وحرمت لنحو نائحة .
﴿كتاب الزكاة﴾
﴿باب زكاة الماشية﴾
تجب فيها بشروط
كونها نعما ونصابا وأوله
في إبل خمس ففي كل
خمس إلى عشرين شاة
ولو ذكر أو يجزي بغير
الزكاة وخمس وعشرين
بنت محاض لها سنة
وست وثلاثين بنت
لبون لها سنتان وست
وأربعين حقة لها ثلاث
وإحدى وستين جذعة
لها أربع وست وسبعين
بنتا لبون وإحدى
وتسعين حقتان ومائة
وإحدى وعشرين
ثلاث بنات لبون وبتسع
ثم كل عشر يتغير
الواجب ففي كل أربعين
بنت لبون وفي كل
خمسين حقة

معارضة لهدلالتها على أن الواحدة يتعلق بها الواجب ودلالته على خلافه فالمتجه لصحة ما فيه ولدفع المعارضة حمل قوله ففي كل أربعين على أن معناه في صورة مائة وإحدى وعشرين ثلثا وإنما ترك ذلك تغليباً لبقية الصور عليها مع العلم بأن ما يتغير به الواجب يتعلق به كالعاشرة ففي مائة وثلثين بنتا لبون وحقه في مائة وأربعين حقتان وبنت لبون وفي مائة وخمسين ثلاث حقائق وهكذا للواحدة الزائدة على المائة والعشرين قسط من الواجب فيسقط بموتها بين تمام الحول والتمسك من الإخراج جزء من مائة وإحدى وعشرين جزءاً من ثلاث بنات لبون وما بين النصب عفو ويسمى وقصلاً يتعلق به الواجب على الأصح فلو كان له تسع من الإبل فتلف منها أربع بعد الحول قبل التمسك وجبت شاة وسميت الأولى من المخرجات من الإبل بنت مخاض لأن أمها أن لها أن تحمل مرة ثانية فتكون في المخاض أي الحوامل والثانية بنت لبون لأن أمها أن لها أن تلد ثانياً فتكون ذات لبن والثالثة حقة لأنها استجقت أن يطررها الفحل أو أن تركب ويحمل عليها والرابعة جذعة لأنها أجدعت مقدم أسنانها أي أسقطته واعتبر في الجميع الأنوثة لما فيها من رفق الدر والنسل وزدت وبتسع ثم كل عشر يتغير الواجب لدفع ما اقتضته عبارة الأصل من أنه يتغير بما دونهما وليس مراداً (و) أوله (في بقر ثلاثون ففي كل ثلاثين تباع له سنة) سمى بذلك لأنه يتبع أمه في المرعى (و) في (كل أربعين مسنة لها سنتان) سميت بذلك لتكامل أسنانها وذلك لما روى الترمذي وغيره عن معاذ قال بعثنى رسول الله ﷺ إلى اليمن فأمرني أن آخذ من كل أربعين بقرة مسنة ومن كل ثلاثين تبيعاً وصحبه الحاكم وغيره والبقرة تقال للذكر والأنثى (و) أوله (في غنم أربعون) شاة (فيها شاة وفي مائة وإحدى وعشرين شاتان و) (في مائتين وواحدة ثلاث) من الشياه (و) في (أربع مائة أربع ثم) في (كل مائة شاة) روى البخاري ذلك عن أنس في كتاب أبي بكر السابق (والشاة) المخرجة عما ذكر (جذعة ضأن لها سنة) وإن لم تجزع (أو أجدعت) من زيادتي وإن لم يتم لها سنة كما ذكره الرافعي في الأضحية (أو ثنية معز لها سنتان) فيخير بينهما ومن ذلك يؤخذ أن شرط أجزاء الذكر في الإبل وفيما يأتي أن يكون جذعاً أو ثنياً ويعتبر في المخرج عن الإبل من الشياه كونه صحيحاً كاملاً وإن كانت الإبل معيبة والشاة المخرجة عما ذكر تكون (من غنم البلد أو مثلها) أو خير منها قيمة كما فهم بالأولى وشمول كلاً من الشاة والغنم مع التقييد بالثلثية في غنم غير البلد من زيادتي (فإن عدم بنت مخاض) ولو شرعاً كأن كانت مغصوبة أو مروهنة (أو تعيبت فابن لبون أو حق) يخرج عنها وإن كان أقل قيمة منها ولا يكاف تحصيلها وإن لم يكن عنده ابن لبون أو حق بل يحصل ما شاء منها وكابن لبون ولد لبون خنثى وحق خنثى أما غير بنت المخاض كبنت لبون عدمها فلا يؤخذ عنها حق كما لا يؤخذ عنها ابن لبون ولأن زيادة السن في ابن اللبون فيما ذكر توجب اختصاصه عنها بقوة ورود الماء والشجر والامتناع من صغار السباع بخلافها في الحق لا توجب اختصاصه عن بنت اللبون بهذه القوة بل هي موجودة فيهما فلا يلزم من جبرها ثم جبرها هنا والتصريح بذلك الشرط في الحق من زيادتي (ولا يكاف) حيث كانت إبله مهزيلة أن يخرج بنت مخاض (كريمة) لقوله ﷺ لمعاذ حين بعثه عاملاً إليك وكرائم أموالهم رواه الشيخان (لكن تمنع) الكريمة عنده (ابن لبون وحقاً) وهو من زيادتي لوجود بنت مخاض عنده (ولو اتفق) في إبل أو بقر (فرضان) في نصاب واحد (وجب) فيها (الأغبط) منهما أي الأنفع للمستحقين ففي مائتي بعير أو مائة وعشرين بقرة يجب فيها الأغبط من أربع حقائق وخمس بنات لبون أو ثلاث مسنات وأربعة أتربة (إن وجدا بماله) بصفة الأجزاء لأن كلا منهما فرضهما فإذا اجتمعا روعي ما فيه حظ المستحقين إذ لا مشقة في تحصيله (وأجزاء غيره) أي غير الأغبط (بلا تقصير) من المالك أو الساعي للعذر (وجبر التفاوت) لنقص حق المستحقين (بنقد للبلد) (أو جزء من الأغبط) لا من المأخوذ فلو كانت قيمة الحقائق أربع مائة وقيمة بنات اللبون أربع مائة وخمسين وقد أخذ الحقائق فالجبر بخمسين أو بخمسة أتساع

وفي بقر ثلاثون، ففي كل ثلاثين تباع له سنة وكل أربعين مسنة لها سنتان . وفي غنم أربعون ففيها شاة ومائة وإحدى وعشرين شاتان ومائتين وواحدة ثلاث وأربع مائة أربع ثم كل مائة شاة والشاة جذعة ضأن لها سنة وأجدعت أو ثنية معز لها سنتان من غنم البلد أو مثلها فإن عدم بنت مخاض أو تعيبت فابن لبون أو حق ولا يكاف كريمة لكن تمنع ابن لبون وحقاً ولو اتفق فرضان وجب الأغبط إن وجدا بماله وأجزاء غيره بلا تقصير وجبر التفاوت بنقد أو جزء من الأغبط

بنت لبون لا بنصف حقة لأن التفاوت خمسون وقيمة كل بنت لبون تسعون وجاز دفع التقدم كونه من غير
جنس الواجب وتمكنه من شراء جزئه لدفع ضرر المشاركة وقولي من الأغبط من زيادتي امام التقصير من
المالك بأن دلس أو من الساعى بأن لم يجتهد وإن ظن أنه الأغبط فلا يجزى (وإن وجد أحدهما) بماله
(أخذ) وإن وجد شيء من الآخر إذ الناقص كالمعوم (وإلا) أى وإن لم يوجد أو أحدهما بماله بصفة
الاجزاء بأن لم يوجد شيء منهما أو وجد بعض كل منهما أو بعض أحدهما أو وجدا أو أحدهما لا بصفة
الاجزاء (فله تحصيل ماشاء) منهما كلا أو بعضهما بشرأ أو غيره ولو غير أغبط لما في تعين الأغبط من
المشقة في تحصيله وله كما يعلم بما يأتى أن يصعد أو ينزل مع الجبران فى الإبل فله فى المائتي بعير فيما إذا لم يوجد
شيء من الحقائق وبنات اللبون أن يجعل الحقائق أصلا ويصعد إلى أربع جذاع فيخرجها ويأخذ أربع
جبرانات وأن يجعل بنات اللبون أصلا وينزل إلى خمس بنات مخاض فيخرجها مع خمس جبرانات وفيما إذا
وجد بعض كل منهما كثلث حقائق وأربع بنات لبون أن يجعل الحقائق أصلا فيدفعها مع بنت لبون
وجبران أو يجعل بنات اللبون أصلا فيدفعها مع حقة ويأخذ جبران له دفع حقة مع ثلاث بنات لبون وثلاث
جبرانات وله فيما إذا وجد بعض أحدهما حقة دفعها مع ثلاث جذاع وأخذ ثلاث جبرانات وله دفع خمس
بنات مخاض مع دفع خمس جبرانات (ولمن عدم واجبا من إبل) ولوجدة فى ماله (أن يصعد) درجة (ويأخذ
جبرانا وإبله سليمة أو ينزل) درجة (ويعطيه) أى الجبران كما جاء ذلك فى خبر أنس السابق فالحيرة فى الصعود
والنزول للمالك لأنها شرعا تخفيفا عليه وخرج بمن عدم الواجب من وجده فى ماله فليس له نزول مطلقا ولا
صعود إلا أن لا يطلب جبرانا لأنه زاد خيرا وهو معلوم بما يأتى وبالإبل غير هافلا يأتى فيه ذلك وبالسليمة المعيبة
فلا يصعد بالجبران لأن واجبها معيب والجبران للتفاوت بين السليمين وهو فوق التفاوت بين المعيبين بخلاف
نزوله مع إعطاء الجبران فائز لتبرعه بالزيادة (وهو) أى الجبران (شاتان) بالصفة السابقة فى الشاة المخرجة
عن خمس من الإبل (أو عشرون درهما) نقرة خالصة (بخيرة الدافع) ساعيا كان أو مالا كالظاهر خبر أنس
وعلى الساعى رعاية مصلحة المستحقين فى الدفع والأخذ (وله صعود) درجتين فأكثر (ونزول درجتين
فأكثر مع تعدد الجبران) كأن يعطى بدل بنت مخاض عدمها مع بنت اللبون حقة ويأخذ جبرانين أو يعطى
بدل حقة عدمها مع بنت اللبون بنت مخاض ويدفع جبرانين هذا (عند عدم القربى فى غير جهة المخرجة) بخلاف
ما إذا وجدها للاستغناء عن زيادة الجبران بدفع الواجب من القربى فإن كانت القربى فى غير جهة المخرجة
كأن لزمه بنت لبون عدمها مع الحقة ووجد بنت مخاض لم يلزمه إخراجها مع جبران بل يجوز له إخراج جذعة
مع أخذ جبرانين لأن بنت المخاض وإن كانت أقرب إلى بنت اللبون ليست فى جهة الجذعة وقولي فأكثر مع
التقييد بجهة المخرجة من زيادتي (ولا يبيع جبران) فلا يجزى شاة وعشرة دراهم لجبران واحد لأن الخبر
يقتضى التخيير بين شاتين وعشرين درهما فلا يجوز خصلة ثالثة كما فى الكفارة فلا يجوز أن يطعم خمسة
ويكسو خمسة (إلا للمالك رضى) بذلك فيجزى لأن الجبران حقه فله إسقاطه وهذا من زيادتي وأما الجبرانان
فيجوز تبعضهما فيجزى شاتان وعشرون درهما لجبرانين كالكفاريتين (ويجزى) فى إخراج الزكاة
(نوع عن) نوع (آخر) كضأن عن معز وعكسه من الغنم وأرحية عن مهيبة وعكسه من الإبل وعراب
عن جواميس وعكسه من البقر (برعاية القيمة) كأن تساوى ثنية المعز فى القيمة جذعة الضأن لاتحاد الجنس
سواء اتخذ نوع ماشيته أم اختلف (فى ثلاثين عنزا) وهى أثني المعز (وعشر نعجات) من الضأن (عنزا) ونعجة
بقيمة ثلاثة أرباع عنز وربع نعجة) فلو كانت قيمة عنز مجزئة دينار أو نعجة مجزئة دينارين لزم عنزا أو نعجة قيمتها
دينار وربع (وفى عكسه) أى المثال المذكور (عكسه) أى الواجب فالواجب فيه نعجة أو عنز بقيمة ثلاثة أرباع
نعجة وربع عنز والتصریح بهذا من زيادتي (ولا يؤخذ ناقص) من ذكر ومعيب وصغير (فى غير مامر) من

وإن وجد أحدهما أخذ
وإلا فله تحصيل ماشاء
ولمن عدم واجبا من
إبل أن يصعد ويأخذ
جبرانا وإبله سليمة أو
ينزل ويعطيه وهو
شاتان أو عشرون درهما
بخيرة الدافع وله صعود
ونزول درجتين فأكثر
مع تعدد الجبران عند
عدم القربى فى جهة
المخرجة ولا يبيع جبران
إلا للمالك رضى ويجزى
نوع عن آخر برعاية
القيمة فى ثلاثين
عنزا وعشر نعجات عنز
أو نعجة بقيمة ثلاثة
أرباع عنز وربع نعجة
وفى عكسه عكسه ولا
يؤخذ ناقص فى غير مامر

جواز أخذ ابن اللبون أو الحق أو الذكر من الشياه في الإبل أو التبيع في البقر أو النوع الأردل عن الأجود بشرطه (إلا من مثله) بأن تمحضت ماشيته ذكورا أو كانت ناقصة بعيب أو صغر فيؤخذ في ست وثلاثين من الإبل ابن لبون أكثر قيمة من ابن لبون يؤخذ في خمس وعشرين منها لثلايسوى بين النصابين ويعرف ذلك بالتقويم والنسبة فإذا كانت قيمة المأخوذ في خمس وعشرين خمسين درهما تكون قيمة المأخوذ في ستة وثلاثين اثنين وسبعين درهما بنسبة زيادة الجملة الثانية على الجملة الأولى وهي خمسان وخمس خمس ويؤخذ في خمس وعشرين معيبة من الإبل معيبة متوسطة وفي ست وثلاثين فصيلة تفصيل فوق المأخوذ في خمس وعشرين وفي ست وأربعين تفصيل فوق المأخوذ في ست وثلاثين وعلى هذا القياس (فإن اختلف ماله نقصا) وكلا واتخذ نوعا (فكامل) يخرج به (برعاية القيمة وإن لم يوف تم بناقص) وقولى فإن اختلف إلى آخره من زيادتي والمراد بالنقص ما يثبت رد للبيع وخرج به ما لو اختلف ماله صفة فقط فالواجب الأغبط (ولا) يؤخذ (خيار) كحامل وأكولة وهي المسمنة للأكل وربى وهي الحديثة العهد بالنسب بأن يمضى لها من ولادتها نصف شهر كما قاله الأزهرى أو شهران كما نقله الجوهرى (إلا برضا مالكيها) بأخذها نعم إن كانت كلها خيارا أخذ الخيار منها إلا الحوامل فلا تؤخذ منها حامل كما نقله الإمام واستحسنه (و) نالها (مضى حول في ملكه) لخبر لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول رواد أبو داود وغيره وهو وإن كان ضعيفا محجوب بآثار صحيحة عن أبي بكر وعمر وعثمان وعلى رضى الله عنهم وغيرهم (و) لكن (لناتج نصاب) بقيد زده بقولى (ملكه بملكه) أى بسبب ملك النصاب (حول النصاب) وإن ماتت الأمهات وذلك بأن بلغت به نصابا كمائة وعشرين من الغنم نتج منها واحدة فتجب شاتان فإن لم تبلغ به نصابا كمائة نتج منها عشرون فلا أثر له والأصل في ذلك ما رواه مالك في الموطأ عن عمر رضى الله عنه أنه قال لساعيه اعتمد عليهم بالسخلة وهي تقع على الذكر والأنثى وأيضا المعنى في اشتراط الحول أن يحصل النماء والناتج نماء عظيم فيتبع الأصول في الحول أما ما نتج من دون نصاب وبلغ به نصابا فيبتدأ حوله من حين بلوغه وعلم بما ذكر أنه لو زال ملكه عن النصاب أو بعضه ثم عاد بشراء أو غيره ولو بمثله كإبل بإبل استؤنف الحول بما فعله وإن قصد به القرار من الزكاة وهو مكروه عند قصد القرار وأنه لا يضم إلى ما عنده في الحول ما ملكه بشراء أو غيره كهيئة وإرث ووصية لأنه ليس في معنى الناتج المذكور وإنما ضم إليه في النصاب لأنه بالكثرة فيه بلغ حدا يحتل المواسة فلو ملك ثلاثين بقرة ستة أشهر ثم اشترى عشرة فعليه عند تمام الحول الأول للثلاثين يتبع ولكل حول بعده ثلاثة أرباع مسنة وعند تمام كل حول للعشرة ربع مسنة وأنه لو انقص الناتج بعد الحول لم يكن حول النصاب حوله لتقرر واجب أصله ولأن الحول الثانى أولى به (فلو ادعى) المالك (الناتج بعده) أى بعد الحول (صدق) لأن الأصل عدم وجوده قبله (فان اتهم) أى اتهمه الساعى (سن تخليفه) والتصريح بسن تخليفه من زيادتي (و) رابعها (إسامة مالك لها كل الحول) لقوله في خبر أنس وفي صدقة الغنم في سائمتها إذا كانت أربعين إلى عشرين ومائة شاة دل بمفهومه على نفى الزكاة في معلوفة الغنم وقيس بهام معلوفة الإبل والبقر واختصت السائمة بالزكاة لتوفر مؤتمتها بالرعى في كلاً مباح أو مملوك قيمته يسيرة لا يعد مثلها كلفة في مقابلة نمائها (لكن لو علفها قدرا تعيش بدونها بلا ضرر بين ولم يقصد به قطع سوم لم يضر) أما لو سامت بنفسها أو أسامها غير مالكيها كغاصب أو اعتلفت سائمة أو علفت معظم الحول أو قدر الاتعيش بدونها أو تعيش لكن بضرر بين أو بلا ضرر بين لكن قصد به قطع سوم أو ورثها وتم حولها ولم يعلم فلا زكاة لفقد إسامة المالك المذكورة والماشية تصبر عن العلف يوما أو يومين لثلاثة وتعيرى بإسامة المالك لها أولى من قوله وكونها سائمة وقوله ولم يقصد به قطع سوم من زيادتي (ولا زكاة في عوامل) في حرث أو نحوه لاقتنائها للاسمعال لالنماء كشياب البدن ومتاع الدار (وتؤخذ زكاة سائمة عند دور ودها ماء) لأنها أقرب إلى الضبط حينئذ فلا يكلفهم الساعى ردها إلى البلد كما لا يلزمه أن يتبع

إلا من مثله فإن اختلف
ماله نقصا فكامل
برعاية القيمة وإن لم
يوف تم بناقص ولا
خيار إلا برضا مالكيها
ومضى حول في ملكه
ولناتج نصاب ملكه
بملكه حول النصاب
فلو ادعى الناتج بعده
صدق فإن اتهم سن
تخليفه وإسامة مالك
لها كل الحول لكن
لو علفها قدرا تعيش
بدونها بلا ضرر بين ولم
يقصد به قطع سوم لم
يضر ولا زكاة في عوامل
وتؤخذ زكاة سائمة
عند ورودها ماء

المراعى (وإلا) أى وإن لم ترد الماء بأن اكتفت بالسكلا في وقت الربيع (ف) عند (بيوت أهلها) وأفنيهم وذلك
لحجر البهيقي تؤخذ صدقات أهل البادية على مياههم وأفنيهم وهو منزل على ما قلنا (ويصدق مخرجها في عددها
إن كان ثقة وإلا فتعدو الأسهل) عددها (عند مضيق) تمر به واحدة واحدة ويبدل من المالك والساعى أو
نائبهما قضيب يشيران به إلى كل واحدة أو يصبيان به ظهرها لأن ذلك أبعد عن الغلط فإن اختلفا بعد
العد وكان الواجب يختلف به أعاد العد وتعبى بالخروج أعم من تعبى بالمالك وقولى والأسهل من زيادتي
(ولو اشترك اثنان) مثلا (من أهل زكاة في نصاب أو فى أقل) منه (ولأحدهما نصاب) ولو فى غير ماشية من نقد
أو غيره (زكيا كواحد) لقوله فى خبر أنس ولا يجمع بين متفرق ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة نهى
نالك عن التفريق وعن الجمع خشية وجوبها أو كثرتها ونهى الساعى عنهما خشية سقوطها أو قلتها والخبر
ظاهر فى خلطة الجوار الآتية ومثلها خلطة الشيوع بل أولى وعلم من اعتبار النصاب اعتبار اتحاد الجنس وإن
اختلف نوعه ومن التشبيه اعتبار الحول من سنة ودونها كافى التمر والحلب ويعتبر ابتداء حول الخلطة
منها وأفادت زيادتي أو فى أقل ولأحدهما نصاب أن الشر كى فيما دون نصاب تؤثر إذا ملك أحدهما نصابا كأن
اشتركا فى عشرين شاة مناصفة وانفرد أحدهما بثلاثين فيلزمه أربعة أخماس شاة والآخر خمس شاة
بخلاف ما إذا لم يكن لأحدهما نصاب وإن بلغه مجموع المالكين كأن انفرد كل منهما بتسعة عشر شاة واشتركا فى
ثنتين (كألو خلطا جوارا) بكسر الجيم أفصح من ضمها (واتخذ مشرب) أى موضع شرب الماشية (ومسرح)
أى الموضع الذى تجتمع فيه ثم تساق إلى الرعى (ومراح) بضم الميم أى ماؤها ليلا (وراع) لها (وفحل)
نوع) بخلاف فحل أكثر من نوع فلا يضر اختلافه للضرورة ومعنى اتحاده أن يكون مرسلا فى الماشية
وإن كان ملكا لأحدهما أو معارلا له أو لها وتقيد اتحاد الفحل بنوع من زيادتي (ومحلب) بفتح الميم أى
مكان الحلب بفتح اللام يقال للبن وللصدر وهو المراد هنا وحكى سكنونها (وناطور) بمهمله وحكى إعجامها
أى حافظ الشجر والزرع (وجرين) أى موضع تجفيف التمر وتخليص الحب (ودكان) ومكان حفظ
ونحوها) كمرعى وطريقه ونهر يسقى منه وحرث وميزان ووزان ومكيال وكيل وليس المراد أن ما يعتبر
اتحاده يعتبر كونه واحدا بالذات بل أن لا يختص مال واحد منهما به فلا يضر التعدد حينئذ (لاحالب) فلا
يشترط اتحاد كجاز الغنم (ولا إناء) يحلب فيه كآلة الجزء والتصريح بهذين من زيادتي (ولا) نية خلطة
لأن خفة المؤنة باتحاد المرافق لا تختلف بالقصد وعدمه وإنما اشترط الاتحاد فيما مر ليجمع المالكين كالمال
الواحد ولتخف المؤنة على المحسن بالزكاة فلو افرق المالكين فيما شرط الاتحاد فيه زمانا طويلا مطلقا أو
يسيرا يقصد من المالكين أو أحدهما أو بتقرير للتفرق ضر وخرج بأهل الزكاة غيره كذمى ومكاتب.

﴿باب زكاة النابت﴾

(تختص بقوت اختيارا من رطب وعنب وحب كبر وأرز) بفتح الهمزة وضم الراء وتشديد الزاى فى
أشهر اللغات (وعدس) ودره وحمص وبقلاء لأمره عليه السلام أن يخرص العنب كما يخرص النخل وتؤخذ زكاته
زبيبا كما تؤخذ زكاة النخل مما رواه الترمذى وابن حبان وغيرهما ولقوله عليه السلام لأبى موسى الأشعرى
ولمعاذ حين بعثهما إلى اليمن لا تأخذ الصدقة إلا من هذه الأربعة الشعير والحنطة والتمر والزبيب رواه
الحاكم وقال صحيح الإسناد وقيس بما ذكره ما فى معناه والحصر فى الثانى إضافي لخبر الحاكم وقال صحيح
الإسناد عن معاذ أنه عليه السلام قال فيما سقت السماء والسيلى والبعل الشر وفيما سقى بالنضح نصف العشر
وإنما يكون ذلك فى التمر والحنطة والحبوب فأما القناء والبطيخ والرمال والقضب ففغو عفا عنه رسول الله
عليه السلام سواء أزرع ذلك قصدا أو نبت اتفاقا والقضب بسكون المعجمة الرطب بفتح الراء وسكون
الطاء وخرج بالقوت غيره كخوخ ومشمش وتين وجوز ولوز وتفاع وزيتون ومسم وزعفران

وإلا فيوت أهلها
ويصدق مخرجها في
عددها إن كان ثقة والا
فتعد والأسهل عند
مضيق ولو اشترك اثنان
من أهل زكاة في نصاب
أوفى أقل ولأحدهما
نصاب زكيا كواحد
كما لو خلطا جوارا
واتخذ مشرب ومسرح
ومراح وراع وفحل
نوع ومحلب وناطور
وجرين ودكان ومكان
حفظ ونحوها للاحالب
وإناء ونية خلطة.

﴿باب زكاة النابت﴾
تختص بقوت اختيارا
من رطب وعنب وحب
كبر وأرز وعدس

وبالاختيار ما يقتات ضرورة كحب حنظل وغاسول وترمس فلا تجب الزكاة في شيء منها (ونصابه) أي القوت الذي تجب فيه الزكاة (خمس أوسق) فلا زكاة فيما دونها لخبر الشيخين ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة (وهي بالرطل البغدادي ألف وستمائة) من الأبطال لأن الوسق ستون صاعا والصاع أربعة أمداد والمدر رطل وثلاث بالبغدادي وقدرت به لأنه الرطل الشرعي (وهو مائة وثمانية وعشرون درهما وأربعة أسباع درهم وبالمشقي) وهو ستائة درهم (ثلاثمائة واثنان وأربعون) رطلا (وستة أسباع) من رطل بناء على ما صححه النووي من أن رطل بغداد ما ذكر خلافا لما صححه الرافعي من أنها بالمشقي ثلاثمائة وستة وأربعون رطلا وثلثان بناء على ما صححه من أن رطل بغداد مائة وثلثون درهما فعليه إذا ضربتها في ألف وستمائة رطل مقدار الخمسة أوسق تبلغ مائتي ألف درهم وثمانية آلاف يقسم ذلك على ستائة يخرج ما ذكره وطى ما صححه النووي تضرب ما سقط من كل رطل وهو درهم وثلاثة أسباع درهم في ألف وستائة يبلغ ألفي درهم ومائتي درهم وخمسة وثمانين درهما وخمسة أسباع درهم يسقط ذلك من مبلغ الضرب الأول يبقى مائتا ألف وخمسة آلاف وسبع مائة وأربعة عشر درهما وسبع درهما وإذا قسم ذلك على ستائة خرج ما صححه لأن مائتي ألف وخمسة آلاف ومائتي درهم في مقابلة ثلاثمائة واثنين وأربعين رطلا والباقي وهو خمس مائة وأربعة عشر درهما وسبع درهما في مقابلة ستة أسباع رطل لأن سبع الستمائة خمسة وثمانون وخمسة أسباع والنصاب المذكور تحديداً والعبارة فيه بالكيل وإنما قدر بالوزن استظهاراً والمعتبر في الوزن من كل نوع الوسط فإنه يشتمل على الخفيف والريز (ويعتبر) في قدر النصاب غير الحب من رطب وعنب حالة كونه (جافاً إن تجفف غير رديء وإلا فطبا) يعتبر (ويقطع بإذن) من الإمام وتخرج الزكاة منه (كما لو ضر أصله) لا متصاه ماء لعطش فإنه يعتبر رطباً ويقطع بالإذن ويؤخذ الواجب رطباً وقولى ويقطع إلى آخره مع التقيد بغير الرديء من زيادتي (و) يعتبر فيما ذكر (الحب) حالة كونه (مصفي) من تبنة بخلاف ما يؤكل قشره معه كذرة فيدخل في الحساب وإن أزيل شعها كما يقشر البر ولا تدخل قشرة الباقلا السفلى على ما في الروضة كأصنافها عن العدة لكن استغفر به في المجموع قال الأذرعي وهو كما قال والوجه ترجيح الدخول أو الجزم به (وما دخر في قشره) ولم يؤكل معه (من أرز وعلس) بفتح العين واللام نوع من البر (فقشرة أوسق غالباً) نصابه اعتباراً لقشره الذي ادخاره فيه أصله وأبقى بالنصف وقد يكون خالصها من ذلك دون خمسة أوسق فلا زكاة فيها أو خالص مادونها خمسة أوسق فهو نصاب وذلك ما احتزرت عنه زيادتي غالباً وتعبيري بما ذكره أولى من قوله كأرز وعلس لسلامته من إيهام أنه بقي شيء من الجبوب يدخر في قشره وليس كذلك (ويكمل) في نصاب (نوع بأخر كبر بعلس) لأنه نوع منه كما مر وهو قوت صنعاء اليمن وخروج بالنوع الجنس فلا يكمل بأخر كبر أو شعير بسلت بضم السين وسكون اللام فهو جنس مستقل لا بر ولا شعير فإنه حب يشبه البر في اللون والنعومة والشعير في برودة الطبع فلما كتسب من تركيب الشبهين وصفاً انفرد به وصار أصلاً برأسه (ويخرج من كل) من النوعين (بقسطه فإن عسر) إخراجها لكثرة الأنواع وقلة مقدار كل نوع منها (فوسط) منها يخرجها لا أعلاها ولا أدناها رعاية للجانبين ولو تكلف وأخرج من كل نوع قسطه جاز بل هو الأفضل (ولا يضم ثمرة عام وزرعها إلى) ثمرة عام (آخر) في كمال النصاب وإن أطلع ثمرة العام الثاني قبل جذاذ ثمرة الأول (ويضم بعض كل) منها (إلى بعض) وإن اختلف إدراكه لاختلاف أنواعه أو بلاده حرارة أو برودة كنبج وتهامة قهامة حارة يسرع إدراك الثمر بها بخلاف مجدبردها (إن اتحد في العام قطع) للثمر وللزراع وإن لم يقع الإطلاعان في الثمر والزراعتان في الزرع في عام لأن القطع هو المقصود وعنده يستقر الوجوب ويستثنى مما ذكره مالوا ثم نخل مرتين في عام فلا ضم بل هما كشمرة عامين وذكر اتحاد القطع في الثمر من زيادتي وبه صرح في الحاوي الصغير وهو الموافق لا اعتبار اتحاد حصاذا للزراع في العام وإن اعتبر ابن المقرئ اتحاد

ونصابه خمسة أوسق
وهي بالرطل البغدادي
ألف وستمائة وهو مائة
وثمانية وعشرون درهما
وأربعة أسباع درهم،
وبالمشقي ثلاثمائة
واثنان وأربعون وستة
أسباع، ويعتبر جافاً إن
تجفف غير رديء وإلا
فطبا فيقطع بإذن كما
لوضر أصله والحب مصفي
وما ادخر في قشره من
أرز وعلس فقشرة
أوسق غالباً ويكمل
نوع بأخر كبر بعلس
ويخرج من كل بقسطه
فإن عسر فوسط ولا
يضم ثمرة عام وزرعها إلى
آخر ويضم بعض كل
إلى بعض إن اتحد
في العام قطع.

إطلاع الثمر فيه وما تقرر من اعتبار اتحاد قطع الزرع فيه هو ما صححه الشيخان ونقلاه عن الأكثرين لكن قال الأسنوي إنه نقل باطل ولم أر من صححه فضلا عن عزوه إلى الأكثرين بل صحح كثير من اعتبار اتحاد الزرع في العام ويجاب بأن ذلك لا يقدح في ثقل الشيخين لأن من حفظ حجة على من لم يحفظ (وفيما شرب) من ثمر وزرع (بعروقه) لقربه من الماء وهو البعل (أو بنحو مطر) كثر وقناة حفرت منه وإن احتاجت إلى مؤنة (عشر وفيما شرب) منها (بنضح) من نخونهر بخيوان ويسمى الذكر ناضحا والأنثى ناضجة ويسمى هذا الحيوان أيضا سانية (أو نحوه) كدولاب بضم أوله وقد يفتح وهو ما يديره الحيوان وكنا عورة وهو ما يديره الماء وكاء ملىكه ولوهية لعظم المنه فيها أو غصبه لجوب ضمانه (نصفه) أي نصف العشر والفرق ثقل المؤنة في هذا وخفها في الأول والأصل فيهما خبر البخاري فباسقت السماء والعيون أو كان عثريا العشر وفيما سقى بالنضح نصف العشر وخبر الحاكم السابق والعثري بفتح المثناة وقيل بإسكانها ما سقى بالسيل الجارى إليه في حفرة وتسمى الحفرة عاثوراء لتعثر الماربها إذا لم يعلمها وتسمى بنحو في الموضعين أعم مما عبر به فيهما (وفيما شرب بهما) أي بالنوعين كطرونضح (يقسط باعتبار المدة) أي مدة عيش الثمر والزرع ونمائهما لا بأكثرهما ولا بعدد السقيات فلو كانت المدة من يوم الزرع مثلا إلى يوم الإدراك ثمانية أشهر واحتاج في أربعة منها إلى سقية فسقى بالمطر وفي الأربعة الأخرى إلى سقيتين فسقى بالنضح وجب ثلاثة أرباع العشر وكذا لوجهنا المقدار من نفع كل منهما باعتبار المدة أخذنا بالأسوأ واحتاج في ستة منها إلى سقيتين فسقى بماء السماء وفي شهرين إلى ثلاث سقيات فسقى بالنضح وجب ثلاثة أرباع العشر وربع نصف العشر ولو اختلف المالك والساعي في أنه سقى بماذا صدق المالك لأن الأصل عدم وجوب الزيادة عليه فإن اتهمه الساعي حلفه ندبا ولو كان له زرع أو ثمر مسقى بمطر وآخر مسقى بنضح ولم يبلغ واحد منهما نصابا بضم أحدهما إلى الآخر تمام النصاب وإن اختلف قدر الواجب وهو العشر في الأول ونصفه في الثاني [فرع] لو علمنا أن أحدهما أكثر وجهنا عنه فالواجب ينقص عن العشر ويزيد على نصف العشر فيؤخذ اليقين إلى أن يعلم الحال قاله الماوردي وتعبيرى بالمدة أعم من تعبيرة بعيش الزرع ونمائهما (وتجب) الزكاة فيما ذكر (يبدو صلاح ثمر) لأنه حينئذ ثمرة كاملة وهو قبل ذلك بلع وحصرم (واشتداد حب) لأنه حينئذ طعام وهو قبل ذلك بقل ولا يشترط تمام الصلاح والاشتداد ولا يبدو صلاح الجميع واشتداده كآذنته بقولي (أو بعضهما) وسيأتى في باب الأصون والثمار بيان يبدو صلاح الثمر وليس المراد بوجوب الزكاة بما ذكر وجوب إخراجها في الحال بل انعقاد سبب وجوبه ولو أخرج في الحال الرطب والعنب مما يتتبع ويتربب غير ردى لم يجزه ولو أخذه الساعي لم يقع الموقع ومؤنة جذاذ الثمر وتخفيفه وحصاد الحب وتصفيته من خالص مال المالك لا يحسب شيء منها من مال الزكاة (وسن خرص) أي حزر (كل ثمر) فيه زكاة إذا (بدا صلاحه على مالكة) للأثر به في الخبر السابق أول الباب فيطوف الخارص بكل شجرة ويقدر ثمرتها أو ثمرة كل النوع رطباً ثم يابساً (لتضمنين) أي لنقل الحق من العين إلى الذمة تراء أو زبينا ليخرجه بعد جفافه (وشرط) في الحرص المذكور (عالم به) واحداً كان أو أكثر لأن الجاهل بالشيء ليس من أهل الاجتهاد فيه وهذا من زيادتي (أهل للشهادات) كلها من عدالة وحرية وذكورة وغيرها مما يأتى لأن الحرص ولاية فلا يصح لها من ليس أهلاً للشهادات واكتفى بالواحد لأن الحرص ينشأ عن اجتهاد فكان كالحاكم والخبر أبى داود وغيره باسناد حسن أنه عليه السلام كان يبعث عبد الله بن رواحة خارصاً أول ما تطيب الثمرة (و) شرط (تضمنين) من الإمام ونائبه أي تضمنين الحق (لخرج) من مالك أو نائبه وخرج بالثمرة الزرع فلا خرص فيه لاستتار حبه ولأنه لا يؤكل غالباً رطباً بخلاف الثمر ويبدو صلاحه ما قبله لأن الحرص لا يأتى فيه إلا لاحق للمستحقين فيه ولا ينضبط المقدار لكثرة العاهات قبل بدو الصلاح وأفاد ذكر كل أنه لا يترك للمالك

وفيما شرب بعروقه أو بنحو مطر عشر ، وفيما شرب بنضح أو نحوه نصفه وفيما شرب بهما يقسط باعتبار المدة ، وتجب يبدو صلاح ثمر واشتداد حب أو بعضهما وسن خرص كل ثمر بدا صلاحه على مالكة لتضمنين وشرط عالم به أهل للشهادات وتضمنين لخرج .

شيئا خلافا لقول قديم إنه يبقى له نخلة أو نخلات يأكلها أهله لحبر ورد فيه وأجاب عنه الشافعي في الجديد بحمله على أنه يترك له ذلك من الزكاة لا من الخروس ليفرقه بنفسه على فقراء أقاربهم وجيرانه لطمعهم في ذلك منه قال الماوردي ولا دخل للخرس في نخيل البصرة لكثرتها وإباحة أهلها الأكل منها للمجتاز وكلام الأصحاب يخالفه (وقبول) للتضمنين كأن يقول له ضمنك حق المستحقين من الرطب بكذا فيقبل (فله) أي للمالك حينئذ (تصرف في الجميع) أي جميع ما خرص يباع وغيره لا تقطاع التعلق عن العين فإن اتفق الخرس أو التضمنين أو القبول لم ينفذ تصرفه في الجميع بل فيما عدا الواجب شائعا لبقاء الحق في العين لا ميعنا فلا يجوز له أكل شيء منه (ولو ادعى تلفا) له أو لبعضه (فكوديع) فإن ادعى تلفه مطلقا أو بسبب خفي كسرقة أو ظاهر كبر دونهم عرف دون عمومهم صدق يمينه أو عرف مع عمومهم فكذلك إن اتهم وإلا صدق بلا عين فإن لم يعرف الظاهر طوبى بيينة به لا مكانها ثم يصدق يمينه في التلف به ولو ادعى تلفه بحريق في الجرين مثلا وعلنا أنه لم يقع في الجرين حريق لم يبال بكلامه (لكن اليمين) هنا (سنة) بخلافها في الوديع فإنها واجبة وهذا مع حكم الإطلاق والتقيد بالاتهام من زيادتي (أو) ادعى (حيف خالص) فيما خرصه (أو غلطه) فيه (عما يبعد لم يصدق) إلا يمينه كالأدعي حيف حاكم أو كذب شاهد (ويحط في الثانية) القدر (المحتمل) بفتح الميم لاحتماله وهذا من زيادتي (أو) ادعى غلطه (به) أي بالاحتمال (بعد تلف) للخروس (صدق يمينه) ندبا (إن اتهم) وإلا صدق بلا عين فإن لم يتلف أعيد كي له وعمل به ولو ادعى غلطه ولم يبين قدرا لم تسمع دعواه وقولي بعد تلف مع قولي يمينه إن اتهم من زيادتي .

﴿ باب زكاة النقد ﴾

ولو غير مضر وبالأصل فيها مع ما يأتي آية والذين يكتزون الذهب والفضة فسرت بذلك (يجب في عشرين مثقالا ذهبا و) في (مائتي درهم فضة فأكثر) من ذلك (بوزن مكة بعد حول ربع عشر) لخبز أبي داود وغيره بإسناد صحيح أو حسن كما في المجموع ليس في أقل من عشرين دينارا شيء وفي عشرين نصف دينار وخبر الشيخين ليس فيما دون خمس أواق من الورق صدقة وروى البخاري في خبر أنس السابق في زكاة الحيوان وفي الرقعة ربع العشر والرقعة والورق الفضة والماء عوض من الواو والأوقية بضم المعزة وتزيد الياء على الأشهر أربعون درهما واعتبار الحول ووزن مكة رواها أبو داود وغيره والمعنى في ذلك أن الذهب والفضة معدان للنماء كالماشية في السائمة وبما ذكر علم أن نصاب الذهب عشرين دينارا ونصاب الفضة مائتا درهم فضة وأنه لا وقص في ذلك كالمعشرات لإمكان التجزؤ بلا ضرر بخلاف الماشية وأنه لا زكاة فيما دون النصاب وإن تم في بعض الموازين ولا في معشوش حتى يبلغ خالصه نصابا فيخرج زكاته خالصا أو معشوشا خالصا قدرها لكن يتعين على الولي إخراج الخالص حفظا للنحاس ولا في سائر الجواهر كلؤلؤ وياقوت وفير وزج لعدم ورود الزكاة فيها ولأنها معدة للاستعمال كالماشية العاملة ولا قبل الحول والدرهم ستة دنانق والدانق سدس درهم وهو ثمان جبات وخمساجبة فالدرهم خمسون حبة وخمساجبة ومتى زيد على الدرهم ثلاثة أسباعه كان مثقالا ومتى نقص من المثقال ثلاثة أعشاره كان درهما فكل عشرة دراهم سبعة مثاقيل ووزن نصاب الذهب بالأشرفي خمسة وعشرون وسبعان وتسع وقولي فأكثر من زيادتي (ولو اختلط إناء منهما) بأن سبكهما وصنع منهما الإناء (وجهل) أكثرهما (زكي كلا) منهما بفرضه (الأكثر) إن احتاط فإذا كان وزنه ألفا من أحدهما ستمائة ومن الآخر أربع مائة زكي ستمائة ذهبا وستمائة فضة ولا يجوز فرض كله ذهبا لأن أحد الجنس لا يجزى عن الآخر وإن كان أعلى منه كالمرة الإشارة إليه (أو ميز) بينهما بالنار أو بالماء كأن يضع فيه ألفا ذهبا ويعلم ارتفاعه ثم ألفا فضة ويعلمه ثم يضع فيه المخلوط فإلى أيهما كان ارتفاعه أقرب فالأكثر منه قال في البسيط ويحصل ذلك بسبك قدر يسير إذا تساوت أجزاؤه

وقبول فله تصرف في
الجميع ولو ادعى تلفا
فكوديع لكن اليمين
سنة أو حيف خالص أو
غلطه بما يبعد لم يصدق
ويحط في الثانية المحتمل
أو به بعد تلف صدق
يمينه إن اتهم .

﴿ باب زكاة النقد ﴾

يجب في عشرين مثقالا
ذهبا ومائتي درهم فضة
فأكثر بوزن مكة بعد
حول ربع عشر ولو
اختلط إناء منهما وجهل
زكي كلا الأكثر أو ميز

(ويزكى) بما ذكر (محرم) كآنية (ومكروه) كضبة فضة صغيرة لزينة حليا كان أو غيره وذكر
المكروه من زيادتي (لاحلى مباح) كسوار لمرأة بقيد ين زنتها بقولي (علمه) المالك (ولم ينو كزنه)
فلا يزكى لأن زكاة الذهب والفضة تناط بالاستغناء عن الانتفاع بهما لا بجوهرهما إذ لا غرض في ذاتهما
ولأنه معد لاستعمال مباح كعوامل الماشية (ولو انكسر إن قصد إصلاحه) بقيد زدني بقولي (وأمكن
بلا صوغ) له بأن أمكن بالحام لبقاء صورته وقصد إصلاحه فإن لم يقصد إصلاحه بل قصد جعله تبرا أو دزها
أو كزنه أو لم يقصد شيئا على مارجحه في الروضة وللشرح الصغير أو أخرج انكساره إلى صوغ وجبت
زكاته ويعتقد حوله من حين انكساره لأنه غير مستعمل ولا معد لاستعمال وأخرج بقولي علمه مالوورث
حليا مباحا ولم يعلمه حتى مضى عام وجبت زكاته لأنه لم ينو إمساكه لاستعمال مباح قاله الروياني وذكر عن
والده لاحتمال وجه فيه إقامة لنية مورثة مقام نيته وبقولي ولم ينو كزنه مالو نواه فتجب زكاته أيضا (ومما
يحرم سوار) بكسر السين أكثر من ضمها (وخلخال) بفتح الخاء (لبس رجل وخنثى) بأن قصد ذلك
باتخاذها فيها محرمان بالقصد بخلاف اتخاذها للبس غيرها من امرأة وصبي أو لإعارتهما أو إيجارتهما
لمن له استعمالهما أو لا قصد شيء أو بقصد كزنها وإن وجبت الزكاة في الأخيرة كما علم بمأمر (وحرم عليهما
أصبع) من ذهب أو فضة فاليد بطريق الأولى (وحلى ذهب وسن وخاتم منه) أى من الذهب قال صلى الله عليه وسلم
أحل الذهب والحلير لأناب أمي وحرم على ذكورها صححه الترمذي وألحق بالذكور الخنثى احتياطا
(لا أنف وأتملة) بتثنية الهمزة والميم (وسن) أى لا يحرم اتخاذها من ذهب على مقطوعها وإن
أمكن اتخاذها من الفضة الجائزة لذلك بالأولى لأنه لا تصدأ غالبا ولا يفسد اللبنت ولأن عرفة بن أسعد
قطع أنفه يوم الكلاب بضم الكاف اسم لما كانت الواقعة عنده في الجاهلية فاتخذ أنفا من ورق فأثنى عليه
فأمره النبي صلى الله عليه وسلم فاتخذ أنفا من ذهب رواه الترمذي وحسنه وابن حبان وصححه وقيس بالأنف السن
وإن تعددت والأتملة ولواكل أصبع والفرق بينهما وبين الأصبع واليد أنها تعمل بخلافهما فلا
يجوز اتخاذها من ذهب ولا فضة كما مر (وخاتم فضة) لأنه صلى الله عليه وسلم اتخذ خاتما من فضة رواه الشيخان
وذكر حكم الخنثى فيما ذكر من زيادتي (و) يحل (لرجل منها) أى من الفضة (حلية) أى تحلية
(آلة حرب بلا سرف) فيها (كسيف ورمح) وخف وأطراف سهام لأنها تغيظ الكفار أمامع السرف فيها
فتحرم لما فيه من زيادة الخيلاء (لا) حلية (مالا يلبسه كسرج والجام) وركاب لأنه غير ملبوس له كالأتملة
وأخرج بالفضة الذهب فلا يحل منه لمن ذكر شيء من ذلك لما فيه من زيادة الخيلاء وبالرجل في الثانية المرأة
والخنثى فلا يحل لها شيء من ذلك لما فيه من التشبيه بالرجال وهو حرام على المرأة وكعكسه وإن جاز لها المحاربة
بآلة الحرب في الجملة وألحق بها الخنثى احتياطا وظاهر من حل تحلية ما ذكر أو تحريمه حل استعماله وتحريمه
محلى لكن إن تعينت الحرب على المرأة والخنثى ولم يجدا غيره حل استعماله (ولا امرأة) في غير آلة الحرب
(لبس) أنواع (حليهما) أى الذهب والفضة كطوق وخاتم وسوار ونعل وكقلادة من دراهم ودينارين معراة
قطعا ومثقوبة على الأصح في المجموع لدخولها في اسم الحلى ورد به تصحيح الرافعي تحريمها وإن اتبعه
في الروضة وقد يقال بكراهتها خروجها من الخلاف فعلى التحريم والكراهة تجب زكاتها وعلى الإباحة
لا تجب وإن رعم الاسنوي أنها تجب (ومانسج بهما) من الثياب كالحلى لأن ذلك من جنسه (إلا إن بالغت في
سرف) في شيء من ذلك كخلخال وزنه مائة مثقال فلا يحل لها لأن مقتضى الإباحة الحلى لها التزين للرجال
المحرك للشهوة الداعى لكثرة النسل ولا زينه في مثل ذلك بل تنفر منه النفس لاستبشاعه فإن أسرفت بلا
مبالغة لم يحرم لكنه يكره فتجب فيه الزكاة وفارق ما سرفى آلة الحرب حيث لم يقتضيه عدم المبالغة بأن
الأصل في الذهب والفضة حلها للمرأة بخلافهما لغيرها فاعتقظ لها قليل السرف وكالمرأة الطفل في ذلك

ويزكى محرم ومكروه
لاحلى مباح علمه ولم
ينو كزنه ولو انكسر
إن قصد إصلاحه وأمكن
بلا صوغ ومما يحرم
سوار وخلخال للبس
رجل وخنثى وحرم
عليهما أصبع وحلى
ذهب وسن وخاتم
منه لأنف وأتملة وسن
وخاتم فضة ولرجل منها
حلية آلة حرب بلا
سرف كسيف ورمح لا
مالا يلبسه كسرج والجام
ولا امرأة لبس حليهما
ومانسج بهما إلا إن
بالغت في سرف .

لكن لا يقيد بغير آلة الحرب فيما يظهر وخرج بالمرأة الرجل والخنثى فيحرم عليها لبس حلى الذهب والفضة على مامر وكذا مانسج بهما إلا إن فاجأتهما الحرب ولم يجدا غيره وتعينت على الخنثى (ولكل) من المرأة وغيرها (تحلية مصحف بفضة) إكراماً له (ولها) دون غيرها تحليته (بذهب) لعموم خبر أحل الذهب والحرير لأنثى أمتى وحرم على ذكورها وفي فتاوى الغزالي أن من كتب القرآن بالذهب فقد أحسن ولا زكاة عليه .

[تنبيه] قال في المجموع نقلاً عن جمع وحيث حررنا الذهب المراد به إذا لم يصدأ فإن صدأ بحيث لا يبين لم يحرم .

﴿ باب زكاة المعدن والركاز والتجارة ﴾

(من استخرج) من أهل الزكاة (نصاب ذهب أو فضة) فأكثر (من معدن) أى مكان خلقه الله فيه موات أو ملك له ويسمى به المستخرج أيضاً كما في الترجمة (لزمه ربع عشره) خبر وفي الرقة ربع العشر والخبر الحاكم في صحيحه أنه عليه السلام أخذ من المعادن القبلية الصدقة (حالا) فلا يعتبر الحول لأنه إنما يعتبر للتمكن من تنمية المال والمستخرج من معدن نماء في نفسه واعتبر النصاب لأن مادونه لا يحتمل المواصلة كافي سائر الأموال الزكوية (ويضم بعض نيله لبعض إن اتحد معدن واتصل عمل أو قطعه لعذر) كمرض وسفرو إصلاح آلة وإن طال الزمن عرفاً أو زال الأول عن ملكه وقولاً إن اتحد معدن من زيادتي (وإلا) بأن تعدد المعدن أو قطع العمل بالأعذر (فلا يضم) نيلاً (أول لثاني في إكمال نصاب) وإن قصر الزمن لعدم الاتحاد في الأول ولإعراضه في الثاني (ويضم ثانياً لملكه) من جنسه أو من عرض تجارة يقوم به ولو من غير المعدن كإرث في إكماله فإن كمل به النصاب زكى الثاني فلو استخرج تسعة عشر مثقالاً بالأول ومثقالاً بالثاني فلا زكاة في التسعة عشر وتجب في المثقال كالتجب فيه لو كان ماله التسعة عشر من غير المعدن وخرج بالفضة والذهب غيرها كحديد ونحاس وباقوت وكل فلا زكاة فيه وبقولي لثاني غيره بما يملكه فيضم إليه نظير مامر ووقت وجوب إخراج زكاة المعدن عقب تخليصه وتنقيته ومؤنة ذلك على المالك وتعتبرى بما يملكه أعم من تغييره بالأول (وفي ركاز) بمعنى مركز ككتاب بمعنى مكتوب (من ذلك) أى من نصاب ذهب أو فضة فأكثر ولو بضمه إلى ماله كمامر (خمس) رواء الشيخان وفارق وجوب ربع العشر في المعدن بعدم المؤنة أو خفتها (حالا) فلا يعتبر الحول للمامر في المعدن (يصرف) أى الخمس (ك معدن) أى زكاته (مصرف الزكاة) لأنه حق واجب في الاستفادة من الأرض فأشبهه الواجب في الثمار والزرع وقولي ك معدن من زيادتي (وهو) أى الركاز (دفين) هو أولى من قوله موجود (جاهلي فإن وجده) من هو أهل للزكاة (بموات أو ملك أحياء زكاه) وفي معنى الموات القلاع والقبور الجاهلية (أو وجد بمسجد أو شارع) أو وجد دفين (إسلامي) بأن وجد عليه شيء من القرآن أو اسم ملك من ملوك الإسلام (وعلم مالكة) في الثالثة (فله) فيجب رده عليه وذكرك هذا في وجدانه في مسجد أو شارع من زيادتي (أو جهل) أى المالك في الثلاثة (فلقطة) فيعرفه الواجد سنة ثم له أن يتملكه إن لم يظهر مالكة (كما) يكون لقطة (لوجهل حال الدفين) أى لم يعرف أنه جاهلي أو إسلامي بأن كان مما يضرب مثله في الجاهلية والإسلام ومما لا أثر عليه كالنبر والحي (أو) وجد (بملك شخص فله) أى للشخص (إن ادعاه) يأخذه بلايين كأمتعة الدار (وإلا) أى وإن لم يدعه (فلن ملك منه وهكذا) حتى ينتهي الأمر (إلى المحي) للأرض فيكون له وإن لم يدعه لأنه بالإحياء ملك ما في الأرض وبالببيع لم يزل ملكه عنه فانه مدفون منقول فإن كان المحي أو من تلقى الملك عنه ميتاً فورثته قائمون مقامه فإن قال بعضهم هو لمورثاؤا به بعضهم سلم نصيب المدعى إليه وسلمك بالباقي ما ذكر فإن أيس من مالكة تصدق به الإمام أو من هو في يده (ولو ادعاه اثنان) وقد وجد في ملك غيرهما (فلن صدقه المالك) فيسلمه له وهذا من زيادتي (أو) ادعاه (بائع ومشتري أو مكر ومكتر أو مستعير) وقال كل مهمل هو لى وأنادفتته (حلف ذو اليد)

ولكل تحلية مصحف بفضة ولها بذهب .

﴿ باب زكاة المعدن

والركاز والتجارة ﴾

من استخرج نصاب

ذهب أو فضة من معدن

لزمه ربع عشره حالا

ويضم بعض نيله لبعض إن

اتحد معدن واتصل عمل

أو قطعه لعذر وإلا فلا

يضم أول لثاني في إكمال

نصاب ويضم ثانياً لما

ملكه وفي ركاز من

ذلك خمس حالاً يصرف

ك معدن مصرف الزكاة

وهو دفين جاهلي فإن

وجده بموات أو ملك

أحياء زكاه أو وجد

بمسجد أو شارع

إسلامي وعلم مالكة فله

أو جهل فللقطة كما

لوجهل حال الدفين

أو بملك شخص فله

إن ادعاه وإلا فلن

ملك منه وهكذا إلى

المحي ولو ادعاه اثنان

فلن صدقه المالك

أو بائع ومشتري أو مكر

ومكتر أو مستعير

حلف ذو اليد

من المدعين في الثلاث ليصدق كالتنازع في متاع الدار بقيد زدته بقولي (إن أمكن) صدقه ولو على بعد فإن لم يمكن لكون مثل ذلك لا يمكن دفعه في مدة يده لم يصدق ولو وقع التنازع بعد عود الملك إلى البائع أو المكري أو المير فإن قال كل منها دفنته بعد عود الملك إلى صدق يمينه إن أمكن ذلك وإن قال دفنته قبل خروجه من يدي صدق المشتري والمكثري والمستعير على الأصح لأن الملك سلم له حصول السكنى في يده فیده تنسخ اليد السابقة (و) الواجب (فيما ملك بمعاوضة) مقرونة (ببنية تجارة) وإن لم يحدد لها في كل تصرف (كشراء وإصدار) وهبة بثواب واكتراء لا كإقالة ورد بعيب وهبة بلا ثواب واحتطاب لا لتفاء المعاوضة (ربيع عشر قيمته) أمّا أنه ربع عشر فكم في الذهب والفضة لأنه يقوم بها وأما أنه من القيمة فلائها متعلقة فلا يجوز إخراجها من عين العرض (مالم بنو القنية) فإن نوى لها انقطع الحول فيحتاج إلى تجديد النية مقرونة بتصرف والأصل في زكاة التجارة خبر الحاكم بسنادين صحيحين على شرط الشيخين في الإبل صدقتها وفي البقر صدقتها وفي الغنم صدقتها وفي البز صدقتها وهو يقال لأمتعة البراز وللسلاح وليس فيه زكاة عين فصدقتها زكاة تجارة وهي تقلب المال بمعاوضة لغرض الربح وكلامهم يشمل مالمك باقتراض بنية التجارة فتسكني نيتها لكن في التهمة أنها لا تكفي لأن القرض ليس مقصوده التجارة بل الإرفاق وإنما تجب زكاة التجارة (بشرط حول ونصاب) كغيرها (معتبراً) أي النصاب (بآخره) أي بآخر الحول لا بطريقه ولا بجميعة لأن الاعتبار بالقيمة وتغير مراعاتها كل وقت لا اضطراب الأسعار انخفاضاً وارتفاعاً واكتفي باعتبارها آخر الحول لأنه وقت الوجوب (فلورد) مال التجارة (في أثنائه) أي الحول (إلى نقد) كأن يبيع به وكان بما (يقوم به آخره) أي آخر الحول (وهو دون نصاب واشترى به عرض ابتدئ حوله) أي العرض (من) حين شرائه لتحقيق نقص النصاب بالتنضيض بخلافه قبله فانه مظنون أما لو باعه بعرض أو بنقد لا يقوم به آخر الحول كأن باعه بدراهم والحال يقتضي التقويم بدنانير أو بنقد يقوم به وهو نصاب فحوله باق وقولي يقوم به إلى آخره من زيادتي (ولو تم) أي حول مال التجارة (وقيمته دون نصاب) بقيد زدته بقولي (وليس معه ما يكمل به) النصاب (ابتدئ حول) فإن كان معه ما يكمل به فإن ملكه من أول الحول زكاه آخره كالوكان معه مائة درهم فابتاع بخمسين منها عرضاً للتجارة وبقي في ملكه خمسون وبلغت قيمة العرض آخر الحول مائة وخمسين فيضم لما عنده وتجب زكاة الجميع وإن ملكه في أثنائه كالوابتاع بالمائة ثم ملك خمسين زكى الجميع إذا تم حول الخمسين (وإذا ملكه) أي مال التجارة (بعين نقد نصاب أو دونه وفي ملكه باقية) كأن اشتراه بعين عشرين مثقالاً بعين عشرة وفي ملكه عشرة أخرى (بني على حوله) أي حول النقد (وإلا) بأن اشتراه بنقد في الذمة وإن نقده في الثمن أو بعرضه قية ولو سائمة أو بنقد دون نصاب وليس في ملكه باقية (فحوله) (من) حين (ملكه) وفارقت الأولى ما لو اشتراه بعين النقد بأن النقد لا يتعين صرفه للشراء فيها بخلافه في تلك والتقيد بالعين مع قولي أو دونه وفي ملكه باقية من زيادتي (ويضم ربح) حاصل في أثنائه الحول ولو من عين العرض كولد وثمر (لأصل في الحول إن لم ينض) بكسر النون بقيد زدته بقولي (بما يقوم به) الآتي بيانه فلو اشترى عرضاً بمائتي درهم فصارت قيمته في الحول ولو قبل آخره بلحظة ثلاثمائة أو نص فيه بها وهي مما لا يقوم به زكاه آخره أما إذا نض أي صار ناضاً دراهم أو دنانير بما يقوم به وأمسكه إلى آخر الحول فلا يضم إلى الأصل بل يزكى الأصل بحوله ويفرد الربح بحول كأن اشترى عرضاً بمائتي درهم وباعه بعد ستة أشهر بثلاثمائة وأمسكها إلى آخر الحول أو اشترى بها عرضاً يساوي ثلاثمائة آخر الحول فيخرج زكاة مائتين فإذا مضت ستة أشهر زكى المائة (وإذا ملكه) أي مال التجارة (بنقد) ولو في ذمته أو غير نقد البلد الغالب أو دون نصاب (قوم به) لأنه أصل ما يده وأقرب إليه من نقد البلد فلم يبلغ به نصاباً لم تجب الزكاة وإن بلغ بعيره (أو) ملكه (بغيره) أي بغير نقد كعرض ونكاح وخلع (فبغالب نقد البلد)

إن أمكن والواجب فيما ملك بمعاوضة بنية تجارة كشراء وإصدار ربع عشر قيمته مالم ينو القنية بشرط حول ونصاب معتبراً بآخره فلورد في أثنائه إلى نقد يقوم به آخره وهو دون نصاب واشترى به عرض ابتدئ حوله من شرائه ولو تم وقيمته دون نصاب وليس معه ما يكمل به ابتدئ حول وإذا ملكه بعين نقد نصاب أو دونه وفي ملكه باقية بني على حوله وإلا فمن ملكه ويضم ربح لأصل في الحول إن لم ينض بما يقوم به وإذا ملكه بنقد قوم به أو بغيره فبغالب نقد البلد

يقوم فلو حال الحول بمحل لا نقد فيه كبلدي تعامل فيه بفلوس أو نحوها اعتبر أقرب بلاديه وقولي أو غيره أعم من قوله بعرض (أو) ملكه (يهما) أى بنقد وغيره (قوم) مقابل النقد به والباقي بالغالب) من نقد البلد (فان غلب نقدان) على التساوي (وبلغ) أى مال التجارة (نصاباً بأحدهما) دون الآخر (قوم) مالها في الثانية وما قابل غير النقد في الثالثة (به) لتحقيق تمام النصاب بأحد النقيدين وبهذا فارق ما مر من أنه لا زكاة فيما لو تم النصاب في ميزان دون آخر أو بنقد لا يقوم به دون نقد يقوم به (أو) بلغ نصاباً (يهما) أى بكل منهما (خير) المالك كافي شاتي الجبران ودرأهمه وهذا ما صححه في أصل الروضة ونقل الرافعي تصحيحه عن العراقيين والرويانى وبه الفتوى كافي المصنفات وخالف في المنهاج كأصله فصيح أنه يتعين الأنفع للمستحقين ونقل الرافعي تصحيحه عن مقتضى إيراد الإمام والبعوي وقولي فإن غلب نقدان إلى آخره من زيادتي في الثالثة (وتجب فطرة رقيق تجارة مع زكاتها) لاختلاف سببهما (ولو كان) أى مال التجارة (مما تجب الزكاة في عينه) كسائمة وعمر (وكل) بثلاث الميم (نصاب إحدى الزكاتين) من عين وتجارة دون نصاب الأخرى كأربعين شاة لا تبلغ قيمتها نصاباً آخر الحول أو تسع وثلاثين فأقل قيمتها نصاب (وجبت) زكاة ما كمل نصابه (أو) كمل (نصابهما فزكاة العين) تقدم في الوجوب على زكاة التجارة لقوتها للاتفاق عليها بخلاف زكاة التجارة فعلم أنه لا يجتمع الزكاتان ولا خلاف فيه كافي المجموع فلو كان مع ما فيه زكاة عين ما لا زكاة في عينه كأن اشترى شجرة للتجارة فبدأ قبل حوله صلاح ثم وجب مع تقديم زكاة العين عن الشمر زكاة الشجر عند تمام حوله وقولي مما تجب الزكاة في عينه أعم من قوله سائمة (فاوسبق حول) زكاة (التجارة حول زكاة العين) كأن اشترى بماله بعد ستة أشهر نصاب سائمة أو اشترى به معلوفة للتجارة ثم أسامها بعد ستة أشهر (زكاتها) أى التجارة أى مالها تمام حولها ولثلا يبطل بعض حولها (وافتح) من تمامه (حولاً لزكاة العين أبداً) فتجب في بقية الأحوال (وزكاة مال قراض على مالكة) وإن ظهر فيه ربح لأنه ملكه إذا تعامل إنما يملك حصته بالقسمة بالظهور كأن العامل في الجمالة إنما يستحق الجعل بفراغه من العمل (فان أخرجها) من غيره فذلك أو (منه حسبت من الربح) كما مؤن التي تلزم للمال من أجرة الدلال والكيال وغيرها).

﴿ باب زكاة الفطر ﴾

الأصل في وجوبها قبل الإجماع خبر ابن عمر فرض رسول الله ﷺ زكاة الفطر من رمضان على الناس صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير على كل حر أو عبد ذكر أو أنثى من المسلمين . وخبر أبي سعيد كنا نخرج زكاة الفطر إذ كان فينا رسول الله ﷺ صاعاً من طعام أو صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير أو صاعاً من زبيب أو صاعاً من أقط فلا زال أخرجه كما كنت أخرجه ما عشت رواها الشيخان (تجب) زكاة الفطر (بأول ليلة وآخر ما قبله) أى بإدراك آخر جزء من رمضان وهو من زيادتي وأول جزء من شوال لإضافتها إلى الفطر في الخبرين السابقين (على حر ومبعض بقسطه) من الحرية بقيد زدته بقولي (حيث لا مهايأة) بينه وبين مالك بعضه فإن كانت مهايأة اختصت الفطرة بمن وقع زمن وجوبها في نوبته ومثله في ذلك الرقيق المشترك وخرج بالحر والمبعض الرقيق لأن غير المكاتب لا يملك شيئاً وفطرته على سيده كما سيأتي والمكاتب ملكه ضعيف فلا فطرة عليه ولا على سيده عنه لتزوله معه منزلة الأجنبي (عن مسلم يؤنه) من نفسه ومن غيره من زوجته وقريب ورقيق (حينئذ) أى حين وجوبها وإن طرأ مسقط للنفقة أو غيبة أو غصب سواء كان المخرج عن غيره مسلماً أم كافراً ووجوب فطرة زوجة الكافر عليه من زيادتي وصورته أن تسلم تحته ويدخل وقت الوجوب وهو متخلف فهي واجبة عليه عنها لأنها تجب ابتداء على المؤدى عنه ثم يتحملها عنه المؤدى وبما تقرر علم أن الفطرة لا تجب لمن حدث بعد الوجوب كولد ورقيق لهدم وجوده وقت الوجوب وأن الكافر لا تجب عليه فطرة نفسه لقوله في الخبر السابق من المسلمين ولأنها طهرة والكافر ليس من أهلها

أوبهما قوم مقابل
النقد به والباقي بالغالب
فان غلب نقدان وبلغ
نصاباً بأحدهما قوم به
أوبهما خير وتجب
فطرة رقيق تجارة مع
زكاتها ولو كان مما تجب
الزكاة في عينه وكل
نصاب إحدى الزكاتين
وجبت أو نصابهما
فزكاة العين فلو سبق
حول التجارة زكاتها
وافتح حولاً لزكاة
العين أبداً وزكاة مال
قراض على مالكة فإن
أخرجها منه حسبت
من الربح .

﴿ باب زكاة الفطر ﴾
تجب بأول ليلته وآخر
ما قبله على حر ومبعض
بقسطه حيث لا مهايأة
عن مسلم يؤنه حينئذ

نعم وجوب فطرة المرتد ومن عليه مؤنته موقوف على عوده إلى الإسلام (لا عن حليلة أبيه) فلا يلزمه فطرتها وإن لزمه نفقتها للزوم الإعفاف الآتي في بابه ولأن النفقة لازمة للأب مع إعساره فتحملها الولد بخلاف الفطرة وتعبيري بما ذكر أعظم من قوله ولا لابن فطرة زوجة أبيه (ولا) عن (رقيق بيت مال ومسجد وورقي موقوف) ولو على معين وهذا من زيادتي (وسن إخراجها قبل صلاة عيد) بأن تخرج قبلها في يومه لأنه صلى الله عليه وسلم أمر بركاة الفطر أن تؤدي قبل خروج الناس إلى الصلاة وتعبيري بذلك أولى من قوله ويسن أن لا تؤخر عن صلاته الصادق بإخراجها مع الصلاة مع أنه غير مراد وتعبيرهم بالصلاة جرى على الغالب من فعلها أول النهار فإن أخرت سن الأداء أول النهار للتوسعة على المستحقين وأما تعجيلها قبل وقت وجوبها فسيأتي في الباب الآتي (وحرم تأخيره عن يومه) أي يوم العيد بلا عذر كغيبه ماله والمستحقين لأن القصد إغناؤهم عن الطلب فيه (ولا فطرة على معسر) وقت الوجوب وإن أيسر بعده (وهو من لم يفضل عن قوته وقوت محومه يومه وليلتها) عن (ما يليق بهما من ملابس ومسكن وخادم يحتاجها ابتداء وعن دينه) ولو مؤجلا وإن رضى صاحبه بالتأخير (ما يخرجها) في الفطرة بخلاف من فضل عنه ذلك وخارج باللائق بهما بما ذكر غيره فلو كان نفيسا يمكن إبداله باللائق بهما ويخرج التفاوت لزمه ذلك كما ذكره الرافعي في الحج وبالأبتداء ما لو ثبتت الفطرة في ذمة إنسان فإنه يبيع فيها مسكنه وخادمه لاملبسه لأنها حينئذ التحقت بالديون وقولي ما يليق بهما مع ذكر الملابس والتقيد بالحاجة في المسكن وذكر الأبتداء والدين من زيادتي وقد بسطت الكلام على مسألة الدين في شرح الروض والمعمد فيه ما قلنا وبه جزم النووي في نكته ونقله عن الأصحاب والمراد بحاجة الخادم أن يحتاجه لخدمته أو خدمة محومه لا لعمله في أرضه أو ماشيته ذكره في المجموع (ولو كان الزوج معسرا) حرا كان أو عبدا (لزم سيد) الزوجة (الأمة فطرتها إلا الحرة) فلا تلزمها ولا زوجها لا تنفء يساره والفرق كال تسليم الحرة نفسها بخلاف الأمة لاستخدام السيد لها وقيل تجب على الحرة الموسرة وعليه لو أخرجتها ثم أيسر الزوج لم ترجع عليه وظاهر مآمر أن الكلام في زوجة على زوجها مؤنتها فلو كانت ناشئة لزمها فطرة نفسها (ومن أيسر ببعض صاع لزمه) إخراجها محافظة على الواجب بقدر الإمكان ويخالف الكفارة لأنها تتبعض ولأن لها بدلا بخلاف الفطرة فيهما (أو) أيسر ببعض (صيعان قدم) وجوبا (نفسه) لخير مسلم ابداً بنفسك فتصدق عليها فإن فضل شيء فلا هلك فإن فضل شيء فلذبي قرباتك (فزوجته) لأن نفقتها أكد لانها معاوضة لا تسقط بعض الزمان (فولده الصغير) لأن نفقته ثابتة بالنص والإجماع (فأباه) وإن علا ولومن قبل الأم (فأمه) كذلك عكس ما في النفقات لأن النفقة للحاجة والأم أحوج وأما الفطرة فالتطهير والشرف والأب أولى بهذا فانه منسوب اليه ويشرف بشرفه وفيه كلام ذكرته في شرح الروض (فولده الكبير) ثم الرقيق لأن الحر أشرف منه وعلاقته لازمة بخلاف الملك فان استوى جماعة في درجة تخير (وهي) أي فطرة الواحد (صاع) وهو ستمائة درهم وخمسة وثمانون درهما وأربعة أسباع درهم) لما مر في زكاة النابت من أن رطل بغداد مائة درهم وثمانية وعشرون درهما وأربعة أسباع درهم والعبرة فيه بالكيل وإنما قدر بالوزن استظهارا كما مر نظيره ثم مع بيان أنه أربعة أمداد وأن المد رطل وثلث وسيأتي مقداره بالدرهم في النفقات فالصاع بالوزن خمسة أرتال وثلث وبالكيل المصري قدحان وقضيته اعتبار الوزن مع الكيل وأنه تحديد وهو المشهور لسكن قال في الروضة إنه قد يشكل ضبط الصاع بالأرطال فانه يختلف قدره ووزنا باختلاف الحبوب والصواب ما قاله الدارمي أن الاعتماد على الكيل بالصاع النبوي دون الوزن فان فقد أخرج قدره لا يتيقن أنه لا ينقص عنه وعلى هذا التقدير بالوزن تقرب انتهى (وجنسه) أي الصاع (قوت سليم) لا معيب (معشر) أي ما يجب فيه العشر أو نصفه (وأقط) بفتح الهمزة وكسر القاف على الأشهر : لبن

لا عن حليلة أبيه ولا رقيق بيت مال و مسجد وورقي موقوف وسن إخراجها قبل صلاة عيد وحرم تأخيره عن يومه. ولا فطرة على معسر وهو من لم يفضل عن قوته وقوت محومه وليلتها وما يليق بهما من ملابس ومسكن وخادم يحتاجها ابتداء وعن دينه ما يخرجها ولو كان الزوج معسرا لزم سيد الأمة فطرتها إلا الحرة، ومن أيسر ببعض صاع لزمه أو صيعان قدم نفسه فزوجته فولده الصغير فأباه فأمه فالكبير . وهي صاع وهو ستمائة درهم وخمسة وثمانون درهما وخمسة أسباع درهم ، وجنسه قوت سليم معشر وأقط

وبخه وتجب من
غالب قوت محل
المؤدى عنه فان كان
به اقوات لا غالب فيها
خير والأفضل أعلاها
ويجزى أعلى عن
أدنى والعبرة بزيادة
الاقتيات فالبرخير من
التمر والأرز والشعير
وهو خير من التمر والتمر
خير من الزبيب وله أن
يخرج عن واحد من
قوت وعن آخر أعلى
منه ولا يعض الصاع
من جنسين عن واحد
والأصل أن يخرج من
ماله زكاة موليه الغنى
ولو اشترك موسران
أو موسر ومعر في
رقيق لزم كل موسر
قدر حصته .

باب : من تلزمه
زكاة المال وما تجب فيه
تلزم مسلما حرا
أو مبعضا وتوقف
في مرتد وتجب في مال
محجور ومغضوب
وضال ومحجود وغائب
ومملوك بعقد قبل قبضه
ودين لازم من نقد
وعرض تجارة وغنيمة
قبل قسمة إن تملكها
الغانعون ثم مضى حول
وهي صنف زكوى
وبلغ بدون الخمس
نصابا أو ببلغة نصيب كل

يابس غير منزوع الزبد لخبر أبي سعيد السابق (ونحوه) أى الأقط من لبن وجبن لم ينزع زبدها وهذا من
زيادتي ولا يجزى لحم ونخض ومصل وسمن وجبن منزوع الزبد لا تنفقاء الاقتيات به عادة ولا يملح من أقط
عاب كثرة الملح جوهره بخلاف ظاهر الملح فيجزى لكن لا يحسب الملح فيخرج قدرا يكون محض
الأقط منه صاعا (ويجب) الصاع (من قوت محل المؤدى عنه) كسمن المبيع ولتشوف النفوس إليه ويختلف
ذلك باختلاف النواحي فأوفي الخبرين السابقين للتنويع للتخيير فلو كان المؤدى بمحل آخر اعتبر بقوت
محل المؤدى عنه بناء على الأصح من أن الفطرة تجب أو لا عليه ثم يتحملها عنه المؤدى فإن لم يعرف محله كعبد
أبق فيحتمل كقوله جماعة استثناء هذه أو يخرج فطرته من قوت آخر محل عهد وصوله إليه لأن الأصل أنه
فيه أو يخرج للحاكم لأن له نقل الزكاة فإن لم يكن قوت المحل مجزئا اعتبر أقرب المحال إليه وإن كان بقربه
محلان متساويان قربا تخير بينهما وتعبيرى بالمحل أعم من تعبيره بالبلد (فإن كان به) أى بالمحل (اقوات لا غالب
فيها خير) بينها (والأفضل أعلاها) اقتياتا وإن كان فيه غالب تعين والعبرة بغالب قوت السنة لا وقت الوجوب
(ويجزى) قوت (أعلى عن) قوت (أدنى) لأنه زيد فيه خير لا عكسه لنقصه عن الحق (والعبرة) في الأعلى
والأدنى (بزيادة الاقتيات) لا بالقيمة (فالبر) لكونه أنفع اقتياتا (خير من التمر والأرز) (والزبيب) (والشعير)
وذكره من زيادتي (وهو خير من التمر والتمر) (خير) (من الزبيب) لذلك وظاهر أن الشعير خير من الأرز
وأن الأرز خير من التمر (وله أن يخرج عن واحد من قوت) واجب (وعن آخر) من قوت (أعلى منه)
ويجوز أن يخرج لأحد جبرائيلين شاتين وللاخر عشرين درهما (ولا يعض الصاع) بقيد زدتها بقولي
(من جنسين عن واحد) وإن كان أحدهما أعلى كما لا يجزى في كفارة اليمين أن يكسو خمسة ويطعم خمسة
ويجوز تبعيته من نوعين ومن جنسين عن اثنين كأن ملك واحد نصفين من عبيدين فيجوز أن يخرج
نصف صاع عن أحد النصفين من الواجب ونصفا عن الثاني من جنس أعلى منه (والأصل أن يخرج من ماله
زكاة موليه الغنى) لأنه يستقل بتمليكك بخلاف غير موليه كولد رشيد وأجنبي لا يجوز إخراجها عنه إلا بإذنه
وتعبيرى بما ذكر أعظم من تعبيره بفطرة ولده الصغير (ولو اشترك موسران أو موسر ومعر في رقيق لزم
كل موسر قدر حصته) لامن واجبه كواقع له في الأصل وغيره بل من قوت محل الرقيق كما علم مما مر
وصرح به في المجموع تبعا للرافعى بناء على ما مر من أن الأصح أنها تجب ابتداء على المؤدى عنه ثم
يتحملها عنه المؤدى وتعبيرى بالرقيق وبقدر حصته أعم من تعبيره بالعبد ونصف صاع .

باب من تلزمه زكاة المال وما تجب فيه مما اتصف بوصف كعصوب وضال
(تلزم) زكاة المال (مسلم) لقوله في الخبر السابق في زكاة الماشية فرض على المسلمين فلا تجب على كافر
أصل بالمعنى السابق في الصلاة (حرا أو مبعضا) ملك يبعثه الحر نصابا فلا تجب على رقيق ولو مكاتباً لأنه لا يملك
شيئا أو يملك ملكا ضعيفا بخلاف من ملك يبعثه الحر نصاباً لأنه تام الملك له (وتوقف في مرتد) لزمته في رده
كملكه إن عاد إلى الإسلام لزمه أدائها لليمين بقاء ملكه وإفلا (وتجب في مال محجور) عليه لشمول الخبر
المشار إليه آنفاً لماله والمخاطب بالإخراج منه وليه ولا تجب في مال وقف لجنين إذ لا وثوق بوجوده وحياته
وقولي محجور أعم من قوله الصبي والمجنون لشموله السفه (و) في (مغضوب وضال ومحجود) من عين أو دين
(وغائب) وإن تعذر أخذه (ومملوك بعقد قبل قبضه) لأنها ملكت ملكا تاما (و) في (دين لازم من نقد
وعرض تجارة) لعموم الأدلة بخلاف غير اللازم كالكتابة لأن الملك غير تام فيه إذ للعبد إسقاطه متى شاء
وبخلاف اللازم من ماشية ومعر لأن شرط الزكاة في الماشية السوم وما في الذمة لا يسام وفي العشر الزهو
في ملكه ولم يوجد (و) في (غنيمة قبل قسمة إن تملكها الغانعون ثم مضى حول وهي صنف زكوى وبلغ
بدون الخمس نصابا أو ببلغة نصيب كل) مهم فإن لم يملكها الغانعون أو لم يعض حول أو مضى والغنيمة

أصناف أو صنف غير زكوى أو زكوى ولم يبلغ نصاباً أو بلغه الخمس فلا زكاة فيه لعدم الملك أو ضعفه في الأولى لسقوطه بالإعراض وعدم الحول في الثانية وعدم علم كل منهم ماذا يصيبه وكم نصيبه في الثالثة وعدم المال الزكوى في الرابعة وعدم بلوغه نصاباً في الخامسة وعدم ثبوت الخلط في السادسة لأنها لا تثبت مع أهل الخمس إذ لا زكاة فيه لأنه لغير معين (ولا يمنع دين) ولو حجبته (وجوبها) ولو في المال الباطن لإطلاق الأدلة نعم لو عين الحاكم لكل من غرماء الفلاس شيئاً من ماله ومكسبهم من أخذه فحال الحول قبل أخذه فلا زكاة عليه لضعف ملكه (ولو اجتمع زكاة ودين آدمى في تركه) بأن مات قبل أدائها وضاعت التركة عنها (قدمت) على الدين تقدم الدين لله وفي خبر الصحيحين فدين الله أحق بالقضاء وكالزكاة سائر حقوق الله تعالى كحج وكفارة نعم الجزية ودين آدمى مستويان مع أنها حق لله تعالى وخرج بدين آدمى دين الله ككفارة وحج فالوجه كما قال السبكي أن يقال إن كان النصاب موجوداً قدمت الزكاة وإلا فيستويان وبالتركة ما لو اجتمعا على حي فإنه إن كان محجوراً عليه قدم حق آدمى جزماً كما قاله الرافعي في باب كفارة اليمين وإلا قدمت جزماً كما قاله الرافعي هنا.

باب أداء زكاة المال

هو أولى من تعبيره بفصل لعدم اندراجها في ترجمة الباب قبله (يجب) أي أدائها (فورا) لأن حاجة المستحقين إليها ناجزة (إذا تمكن) من الأداء كسائر الواجبات ويحصل التمكن (بمحضور مال) غائب سائر أوقاف عسر الوصول له أو مال مغصوب أو محجود أو دين مؤجل أو حال تعذراً أخذه (و) حضور (أخذ) للزكاة من إمام أو سماع أو مستحق فهو أعم من تعبيره بالأصناف (وبجفاف) ثمر (وتنقية) لحب وتبر ومعدن (و) خلو مالك من مهم (ديني أو دنيوي كصلاة وأكل وهذه الثلاثة من زيادتي) (وبقدرة على غائب قار) بأن سهل الوصول له (أو) على استيفاء دين (حال) بأن كان على ملىء حاضر باذل أو على جاحد وبه حجة وقولي قار من زيادتي (و) بزوال حجب فلس (لأن الحجب به مانع من التصرف فلا أداء) إنما يجب على الزكي إذا تمكن (وتقرر) أجره قبضت) فلو أجرد داراً أربع سنين بمائة دينار وقبضها لم يلزمه كل سنة إلا إخراج حصة ما تقرر منها فإن الملك فيها ضعيف لتعرضه للزوال بتلف العين المؤجرة فعلم أنه يحرم عليه التأخير بعد التمكن وتقرر الأجرة نعم له التأخير لا بتظار قريب أو جار أو أحوج أو أفضل إن لم يشتد ضرر الحاضرين لكن لو تلف المال حينئذ ضمن (لا صدق) فلا يشترط تقرر به تشطير أو موت أو ووطء وفارق الأجرة بأنهما مستحقان في مقابلة المنافع ففوتاهما يفسخ العقد كما مر الإشارة إليه بخلاف الصداق ولهذا لا يسقط بموت الزوجة قبل الدخول وإن لم تسلم المنافع للزوج وتشطيره إنما يثبت بتصرف الزوج بطلاق ونحوه أما زكاة الفطر فتوسعة بلبلة العيد ويومه كما مر في بابها (فإن آخر) أدائها بعد التمكن (وتلف المال) كله أو بعضه (ضمن) بأن يؤدي ما كان يؤديه قبل التلف لتقصيره بحبس الحق عن مستحقه وإن تلف قبل التمكن فلا ضمان لا تفتاء بتقصيره بخلاف ما لو أتلفه فإنه يضمن لتقصيره بإتلافه (وله) ولو بوكيله (أدائها) عن المال الباطن وهو نقد وعرض وركاز والظاهر وهو ماشية وزرع وثمر ومعدن (لمستحقها إلا إن طلبها إمام عن) مال (ظاهر) فيجب أدائها له وليس له طلبها عن الباطن إلا إذا علم أن المالك لا يركي فعلياً أن يقول له أدائها وإلا فادفعها إلى وذكر الاستثناء من زيادتي وألحقوا بزكاة المال الباطن زكاة الفطر (و) له أدائها بنفسه أو وكيله (لإمام) لأنه صلى الله عليه وسلم والخلفاء بعده كانوا يعمون السعاة لأخذ الزكوات (وهو) أي أدائها له (أفضل) من تفريقها بنفسه أو وكيله لأنه أعرف بالمستحقين (إن كان عادلاً) فيها وإلا فتفريقه بنفسه أو وكيله أفضل من الأداء له وتفريقه بنفسه أفضل من تفريقه بوكيله (وتجب نية) في الزكاة (كهذا زكاة أو فرض صدقة) أو صدقة مالى المفروضة وتمثيلي بزكاة أولى من تمثيله بفرض زكاة مالى لأن نية الفرض كالمال ليست بشرط لأن الزكاة لا تقع إلا فرضاً وبه فارق ما لو نوى صلاة الظهر (ولا يكفي فرض

ولا يمنع دين وجوبها ولو اجتمع زكاة ودين آدمى في تركه قدمت

باب أداء زكاة المال

تجب فوراً إذا تمكن بحضور مال وأخذ وبجفاف وتنقية وخلو مالك من مهم وبقدرة على غائب قار أو حال وبزوال حجب فلس وتقررت أجرة قبضت لا صدق فإن آخر وتلف المال ضمن وله أدائها لمستحقها إلا إن طلبها إمام عن ظاهر وإمام وهو أفضل إن كان عادلاً وتجب نية كهذا زكاة أو فرض صدقة ولا يكفي فرض

(مالى) لأنه يكون كفارة ونذرا (ولا صدقة مالى) لأنها لا تكون نافلة (ولا يجب) فى النية (تعيين مال) مزكى عند الإخراج فلو ملك من الدراهم نصابا حاضرا ونصبا غائبا فأخرج خمسة دراهم بنية الزكاة مطلقا ثم بان تلف الغائب فله جعل المخرج عن الحاضر (فإن عينه لم يقع) أى المخرج (عن غيره) فلو كان نوى المخرج فى المثال عن الغائب لم يكن له صرفه إلى الحاضر فإن نوى مع ذلك أنه إن بان للنوى تالفا فعن غيره فبان تالفا وقع عن غيره والمراد الغائب عن مجلسه لاعتن البلد بناء على منع نقل الزكاة وهو المعتمد الآتى فى كتاب قسم الزكاة (وتلزم) أى النية (الولى عن محجوره) فلو دفع بلانية لم يقع الموقع وعليه الضمان وظاهر أن لولى السفينة مع ذلك أن يفرض النية له كغيره وتعبيرى بالمحجور أعم من تعبيره بالصى والمجنون (وتسكفى) أى النية (عند عزلها) عن المال (وبعده) وهذا من زيادتى (وعند دفعها لإمام أو وكيل والأفضل) لهما (أن ينويا عند تفريق أيضا) على المستحقين وذكر الأفضلية فى حق الإمام من زيادتى وكذا قولى (وله أن يوكل فيها) أى فى النية (ولا تسكفى نية إمام) عن الزكى (بلا إذن) منه كغيره (إلا عن تمتع) من أدائها فتسكفى (وتلزمه) إقامة لها مقام نية الزكى وقولى بلا إذن من زيادتى .

باب تعجيل الزكاة وما يذكر معه

هو أولى من تعبيره بفصل لما مر فى الباب قبله (صح تعجيلها) فى مال حولى (لعم فمما انعقد حوله) بأن ملك نصابا أو ابتاع عرض تجارة ولو بدون نصاب كأن ابتاع عرضا لها لا يساوى مائتين فعجل زكاتها وحال الحول وهو يساويها أو ابتاع عرضا يساويها فعجل زكاة أربعائة وحال الحول وهو يساويها فيجزئ به المعجل وإن لم يساو المال فى صورة التجارة الأولى نصابا عند الابتاع بناء على ما مر من أن اعتبار النصاب فيها بآخر الحول وكلام الأصل يقتضى المنع فى هذه الصورة وليس مراد ما خرج بالعام ما فوقه فلا يصح تعجيلها له لأن زكاته لم ينقصد حولها والتعجيل قبل انعقاد الحول لا يجوز كالتعجيل قبل كمال النصاب فى الزكاة العينية فما عجل لعامين يجزى للأول فقط وأما خبر البيهقي أنه عليه السلام تسلف من العباس صدقة عامين فأجيب عنه بانقطاعه وباحتمال أنه تسلف فى عامين وصحح الأسنوى وغيره صحة تعجيلها لهما وعزوه للنص والأكثرين وعليه فهو مقيد بما إذا بقى بعد التعجيل نصاب كتعجيل شاتين من ثنتين وأربعين شاة وخرج بانعقاد الحول مالا ينقصد كالمال دون نصاب من غير عرض تجارة كأن ملك مائة درهم فعجل خمسة دراهم فلا يصح تعجيلها لفقد سبب وجوبها (و) صح تعجيلها (لفطرة فى رمضان) ولوفى أوله لأنها تجب بالفطر من رمضان فهو سبب آخرها أما قبله فلا يصح لأنه تقديم على السببين (لا) تعجيلها (لنابت) من ثمر وحب (قبل) وقت (وجوبها) وهو بدو الصلاح واشتداد الحب كما مر إذ لا يعرف قدره تحقيا ولا تخمينا أما بعده فيصح قبل الجفاف والتصفية (وشرط) لإجزاء المعجل (كون المالك والمستحق أهلا) لوجوب تلك الزكاة ولأخذها (وقت وجوبها) هو أعم من تعبيره بآخر الحول فلو كان أحدهما ميتا أو المستحق مرتدا أو المال تالفا وقت الوجوب أو بيع فى الحول وليس مال تجارة لم يجز المعجل ولا يضر تلف المعجل ولا يرد مالو عجل بنت مخاض عن خمس وعشرين فتوالدت قبل الحول وبلغت ستا وثلاثين حيث لم تجز المعجلة وإن صارت بنت لبون مع وجود الشرط للمذكور بل يستردها ويعيدها أو يدفع غيرها وذلك لأنه لا يلزم من جود الشرط وجود المشرط (ولا يضر غناه بها) ولو مع غيرها لأنه إنما أعطى ليستغنى فلا يكون ما هو المقصود مانعا من الإجزاء ويضر غناه بغيرها كزكاة واجبة أو معجلة أخذها بعد أخرى وقد استغنى بها (وإذا لم يجز المعجل) لانتفاء شرط مما ذكر (استرده) إن بقى (أو بدله) من مثل أو قيمة إن تلف (والعبرة بقيمة وقت قبض) لا وقت تلف لأن ما زاد حصل فى ملك القابض فلا يضمه ويسترد ذلك (بلا زيادة منفصلة) كلبن وولد بخلاف المتصلة كسمن وكبر (ولا أرش نقص صفة) كمرض إن (حدثا قبل سبب الرد) لحدوثهما فى ملك القابض فلا

مالى ولا صدقة مالى ولا يجب تعيين مال فان عينه لم يقع عن غيره وتلزم الولى عن محجوره وتسكفى عند عزلها وبعده وعند دفعها لإمام أو وكيل والأفضل أن ينويا عند تفريق أيضا ، وله أن يوكل فيها ولا تسكفى نية إمام بلا إذن إلا عن تمتع وتلزمه .

باب تعجيل الزكاة صح تعجيلها لعام فيما انعقد حوله ولفطرة فى رمضان للنابت قبل وجوبها وشرط كون المالك والمستحق أهلا وقت وجوبها ولا يضر غناه بها وإن لم يجز للمعجل استرده أو بدله والعبرة بقيمة وقت قبض بلا زيادة منفصلة ولا أرش نقص صفة حدثا قبل سبب الرد

يضمنها نعم لو كان القابض غير مستحق حال القبض استردا وهو ظاهر وخرج بنقص الصفة نقص العين
 كمن عجل بعيرين قتل أحدهما فإنه يسترد الباقي وقيمة التالف وبحدوث الأمرين قبل السبب ما لو حدثا
 بعده أو معه فإنه يستردهما وقولي صفة إلى آخره من زيادتي وإنما يسترد (إن علم قابض بالتعجيل) بشرط كأن
 شرط استرداد المانع بعرض أو بدونه كمنهز كآتي المعجلة للعلم بالتعجيل فيها وقد بطل وعملا بالشرط في الأولى
 فإن لم يوجد شيء من ذلك لم يسترد بل تقع نفلا (وحلف قابض) أو وارثه (في) اختلافها في (مثبت
 استرداد) وهو واحد مما ذكر فيصدق لأن الأصل عدمه (والزكاة تتعلق بالمال) الذي تجب فيه (تعلق
 شركة) بقدرها بدليل أنه لو امتنع من إخراجها أخذها الإمام منه قهرا كما يقسم المال المشترك قهرا إذا
 امتنع بعض الشركاء من قسمته وإنما جاز إخراجها من غيره لبناء أمرها على المساهلة والإرفاق والواجب
 إن كان من غير جنس المال كشاة واجبة في الأبل ملك المستحقون بقدر قيمتها من الأبل أو من جنسه كشاة
 من أربعين شاة فهل الواجب شاة أو جزء من كل شاة وجهان أرجحها الثاني كما يؤخذ من قولي (فلو باعه)
 أي ما تعلق به الزكاة (أو بعضه قبل إخراجها بطل في قدرها) وإن أبقى في الثانية قدرها لأن حق المستحقين
 شائع فأى قدر باعه كان حقه وحقهم نعم لو استثنى قدر الزكاة كبعتك هذا إلا قدر الزكاة صح البيع كما
 جزم به الشيخان في بابه في زكاة الثمار لكن شرط الماوردي والرويانى ذكره أهو عشر أو نصفه وظاهر أن
 محله فيمن جهله (لا) إن باع (مال تجارة بلا محابة) فلا تبطل لأن متعلق الزكاة القيمة وهي لافوت
 بالبيع وقولي أو بعضه مع قولي لا مال إلى آخره من زيادتي .

﴿ كتاب الصوم ﴾

هو لغة الامساك وشرعا إمساك عن المفطر على وجه مخصوص . والأصل في وجوبه قبل الاجتماع مع ما يأتي
 آية كتب عليكم الصيام وخبر بنى الاسلام على خمس (يجب صوم رمضان بكامل ثلاثين) يوما (أو
 رؤية الهلال) في حق من رآه وإن كان فاسقا (أو ثبوتها) في حق من لم يره (بعدل شهادة) لخبر البخارى
 صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته فإن غم عليكم فأكملوا عدة شعبان ثلاثين ولقول ابن عمر أخبرني النبي
 ﷺ أني رأيت الهلال فصام وأمر الناس بصيامه رواه أبو داود وصححه ابن حبان ولما روى
 الترمذى وغيره أن أعرابيا شهد عند النبي ﷺ برؤيته فأمر الناس بصيامه . والمعنى في ثبوته بالواحد
 الاحتياط للصوم وخرج بعدل الشهادة غير العدل وعدل الرواية فلا يكفي فاسق وعبد وامرأة وصح
 في المجموع أنه لا يشترط العدالة الباطنة وهي التي يرجع فيها إلى قول الزكيين واستشكل بأن الصحيح
 أنها شهادة لا رواية ويحجب بأنه اغتفر فيه ذلك كما اغتفر فيه الاكتفاء بعدل للاحتياط وهي شهادة حسبة
 قالت طائفة منهم بغوى ويجب الصوم أيضا على من أخبره موثوق به بالرؤية إذا اعتقد صدقه وإن
 لم يذكره عند القاضي ويكفي في الشهادة أشهد أني رأيت الهلال خلافا لابن أبي الدم ومحل ثبوت رمضان
 بعدل في الصوم وثوابه كصلاة التراويح لا في غيرها كدين مؤجل به ووقوع طلاق وعق معلقين به قال
 الأسنوى إلا أن يتعلق بالشاهد لا عترافه قال وما صححه من ثبوته بعدل خلاف مذهب الشافعى فإنه يرجع
 عنه في الأم وقال لا يجوز فيه إلا شاهدان وأجيب بأن رجوعه إنما كان بالقياس لما لم يثبت عنده في ذلك خبر
 كما يدل له كلامه في مختصر الزنى وقد ثبت أنه ﷺ قبل شهادة كل من ابن عمر والأعرابي وحده
 (وإذا صمنا بها) أي برؤية عدل أو عدلين كما فهم بالأولى (ثلاثين أفطروا) وإن لم تر الهلال بعدها ولم يكن
 غيم لأن الشهر يتم بمضى ثلاثين ولا يرد لزوم الإفطار بواحد لأن الشيء يثبت ضمنا بما لا يثبت به مقصودا
 (وإن روى) الهلال (بمحل لزوم حكمه محلا قريبا) منه (وهو) يحصل (باتحاد المطلق) بخلاف البعيد عنه
 وهو يحصل باختلاف المطامع أو بالشك فيه كما صرح به في الروضة كأصلها بالإمسافة القصير خلافا للرافعى قياسا

إن علم قابض بالتعجيل
 وحلف قابض في مثبت
 استرداد الزكاة
 تتعلق بالمال تعلق
 شركة ولو باعه أو بعضه
 قبل إخراجها بطل في
 قدرها لا مال تجارة
 بلا محابة .

﴿ كتاب الصوم ﴾
 يجب صوم رمضان
 بكامل شعبان ثلاثين
 أو رؤية الهلال أو
 ثبوتها بعدل شهادة
 وإذا صمنا بها ثلاثين
 أفطروا وإن روى بمحل
 لزوم حكمه محلا قريبا
 وهو باتحاد المطلق

على طلوع الفجر والشمس وغروبهما ولأن أمر الهلال لا تعلق له بمسافة القصر لكن قال الإمام اعتبار المطالع بحوج إلى حساب وتحكيم المنجمين وقواعد الشرع تأتي ذلك بخلاف مسافة القصر التي علق بها الشارع كثيرا من الأحكام والأمر كما قال الإمام وتعبيرى بمحل هنا وفيما يأتي أهم من تعبيره بالبلد (فلو سافر إلى) محل (بعيد من محل رؤية) من صام به (وافق أهله في الصوم آخر أفلو عيد) قبل سفره (ثم أدر كم) بعده (أمسك) معهم وإن تم العدد ثلاثين لأنه صار منهم (أو بعكسه) بأن سافر من البعيد إلى محل الرؤية (عيد) معهم سواء أصام ثمانية وعشرين بأن كان رمضان عندهم ناقصا فوقع عيده معهم تسعة وعشرين من صومه أم صام تسعة وعشرين بأن كان رمضان تاما عندهم (وقضى يوما إن صام ثمانية وعشرين) يوما لأن الشهر لا يكون كذلك فإن صام تسعة وعشرين فلا قضاء لأن الشهر يكون كذلك (ولا أثر لرؤيته) أي الهلال (نهارا) فلو رؤى فيه يوم الثلاثين ولو قبل الزوال لم يفطر إن كان في ثلاثي رمضان ولا يمكس إن كان في ثلاثي شعبان فعن شقيق بن سلمة جاءنا كتاب عمر بن الخطابين: إن الأهلة بعضها أكبر من بعض فإذا رأيتم الهلال نهارا فلا تفطروا حتى يشهد شاهدان أنهما رأياه بالأمس رواه الدار قطنى والبيهقى بإسناد صحيح وخاتمين بخاء معجمة ونون ثم قاف مكسورتين. بلدة بالعراق قرية من بغداد، وقولى إن صام إلى آخره من زيادنى.

﴿فصل﴾ في أركان الصوم (أركانه) ثلاثة وعبر عنها الأصل بالشروط فتسميتى لها أركانا كمنظاره الآتية في غير الحج والعمرة من زيادنى أحدها (نية لكل يوم) كغيره من العبادات والتصريح باعتبارها كل يوم من زيادنى (ويجب لفرضه) ولو نذر أو قضاء أو كفارة أو كان النوى صيبا (تبييتها) ولو من أول الليل لحبر من لم يبيت الصيام قبل الفجر فلا صيام له رواه الدار قطنى وغيره وصححوه وهو محمول على الفرض بقرينة خبر عائشة الآتى (وتعيينه) أى الفرض قال فى المجموع وينبغى اشتراط التعيين فى الصوم الراتب كعرفة وعاشوراء وأيام البيض وستة من شوال كرواتب الصلاة وأوجب بأن الصوم فى الأيام المذكورة منصرف إليها بل لو نوى به غير ما حصلت أيضا كتحية المسجد لأن المقصود وجوب صوم فيها (وتصح) النية (وإن أتى بمناف) للصوم كأن جامع أو استقاء (أو نام أو انقطع نحو حيض) كنفاس (بعدها ليل أو تم فيه) فى صورة الانقطاع (أكثره) أى نحو الحيض (أو قدر العادة) فلا يجب تجديدها لعدم منافاة شىء من ذلك لها ولأن الظاهر فى صورة الانقطاع استمرار العادة فإن لم يتم لها ما ذكر لم يصح صومها لأنها لم تجز بالنية ولم تنم على أصل وتعبيرى بمناف أهم من تعبيره بالأكل والجماع ونحو من زيادنى (وتصح) النية (لنفل قبل زوال) فقد دخل عليه السلام على عائشة ذات يوم فقال هل عندكم شىء قالت لا قال فأنى إذا أصوم قالت ودخل على يوما آخر فقال أعندكم شىء قلت نعم قال إذا أظطر وإن كنت فرضت الصوم رواه الدار قطنى والبيهقى وقال إسناده صحيح وفى رواية للأول وقال إسنادها صحيح هل عندكم من غداء وهو بفتح الغين اسم لما يؤكل قبل الزوال والعشاء اسم لما يؤكل بعده (إن لم يسبقها مناف) للصوم كأكل وجماع وكفروحيض ونفاس وجنون فلا يصح الصوم (وكالها) أى النية فى رمضان (أن ينوى صوم غد عن أداء فرض رمضان هذه السنة لله تعالى) بإضافة رمضان وذلك للتمييز عن أضدادها قال فى الروضة كأصلها ولفظ الغدا شهر فى كلامهم فى تفسير التعيين وهو فى الحقيقة ليس من حد التعيين وإنما وقع ذلك من نظرهم إلى التبييت وبما تقرر علم أنه لا تجب نية الغد ولا الأداء ولا الإضافة إلى الله تعالى ولا الفرضية ولا السنة وهو كذلك فى غير نية الفرضية وفيها على ما صححه فى المجموع تبعا للأكثرين لكن مقتضى كلام الأصل والروضة كأصلها أنها تجب كما فى الصلاة وفرق فى المجموع بينهما بأن صوم رمضان من البالغ لا يقع إلا فرضا بخلاف الصلاة فإن العادة نقل وفيه كلام ذكرته مع جوابه فى شرح الروض (ولو نوى ليلة الثلاثين صوم غد عن رمضان) سواء قال إن كان منه أم لا (فكان منه) وصامه (صح) ووقع عنه (فى آخره) لأن الأصل بقاؤه ولا أثر لتردد يبقى بعد حكم

فلو سافر إلى بعيد من
محل رؤية وافق أهله
فى الصوم آخر أفلو
عيد ثم أدر كم أمسك
أو بعكسه عيد وقضى
يوما إن صام ثمانية
وعشرين ولا أثر
لرؤيته نهارا.

﴿فصل﴾ أركانه نية
لكل يوم ويجب لفرضه
تبييتها وتعيينه وتصح
وإن أتى بمناف أو نام
أو انقطع نحو حيض
بعدها ليل أو تم فيه
أكثره أو قدر العادة
وتصح لنفل قبل زوال
إن لم يسبقها مناف
وكالها أن ينوى صوم
غد عن أداء فرض
رمضان هذه السنة
لله تعالى ولو نوى ليلة
الثلاثين صوم غد عن
رمضان فكان منه
صح فى آخره.

القاضي بشهادة عدل للاستناد إلى ظن معتمد (لا) في (أوله) لا تتفاء الأصل مع عدم جزمه بالنية (إلا إن ظن أنه منه بقول من يثق به) كعبد وامرأة ومراهق وفاسق فيصح ويقع عنه لجزمه بالنية وتعبيرى بما ذكر أولى من تعبيره بما ذكره قال في المجموع فلونوى صوم غد فلا إن كان من شعبان وإلا فن رمضان ولا أمارة فبان من شعبان صح صومه فلا لأن الأصل بقاءه وإن بان من رمضان لم يصح فرضا ولا نفلا (ولو اشتبهه) رمضان عليه (صام بتحر فإن وقع فيه فأداء) وهذا من زيادتي (أو بعده قضاء فيتم عدده) إن نقص عنه ما صامه (أو قبله وأدركه صامه وإلا قضاء) وجوباً فيهما [تنبيه] لو وقع في رمضان السنة القابلة وقع عنها لأعن القضاء (و) ثانيها (ترك جماع واستقاء غير جاهل معذور ذا كرا) للصوم (مختاراً) فصوم من جامع أو تقاياذا كرا مختاراً عالماً بتحريره أو جاهلاً غير معذور باطل للجماع في الأول ولخبر ابن حبان وغيره ومصححوه من ذرعه الشيء أى غلبه وهو صائم فليس عليه قضاء ومن استقاء فليقض في الثاني فلا يسطل بذلك ناسياً ولا مكرها ولا جاهلاً معذوراً بأن قرب عهده بالإسلام أو نشأ بعيداً عن العلماء ولا بغلبة الشيء والاستقاء مفطرة وإن علم أنه لم يرجع شيء منها إلى جوفه بها فهي مفطرة لعينها لا لعود شيء من الشيء والتقييد بغير الجاهل المعذور في الجماع والاستقاء مع التقييد بالذاكر والمختار في الاستقاء من زيادتي (لا) ترك (قلع نخامة ومجها) فلا يجب فلا يفطر بهما لأن الحاجة إليهما مما تتكرر (ولو نزلت) من دماغه وحصلت (في حد ظاهر فم جفرت) إلى الجوف (بنفسها وقدر على مجها أفطر) لتقصيره بخلاف ما إذا عجز عنه (و) ترك (وصول عين) لا يرجع وطعم من ظاهر (من منفذ مفتوح جوف من مر) أى غير جاهل معذور ذا كرا مختاراً وإن لم يكن في الجوف قوة تحيل الغذاء والدواء كخلق ودماغ وباطن أذن وإحليل وبطن ومثانة بثلاثة وهي جمع البول وقول من مر من زيادتي على الأصل (فلا يضر وصول دهن أو كحل بثرب مسام) جوفه كما لا يضر اغتساله بالماء وإن وجد له أثراً يباطنه بجامع أن الواصل إليه ليس من منفذ وإنما هو من المسام جمع سم بثلاث السين والفتح أفصح قال الجوهرى ومسام الجسد ثقبه (أو) وصول (ريق طاهر صرف من معدنه) جوفه ولو بعد جمعه أو إخراج لسانه وعليه ريق إذ لا يمكن التحرز منه بخلاف وصوله متنجساً أو مختلطاً بغيره أو بعد إخراج راحه لاسانه (أو) وصول (ذباب أو بعوض أو غبار طريق أو غلبة دقيق جوفه) لسر التحرز عنه أو لعدم تعمده وكذا لو وصلت عين جوفه ناسياً أو عاجزاً عن ردها أو مكرها أو جاهلاً معذوراً كما علم من التقييد بمن مر ولو فتح فاه عمد حتى دخل الغبار جوفه لم يفطر على الأصح وكذا لو خرجت مقعدة المبسور فأعادها (لا سبق ماء إليه بمكروه كمالغة مضمضة أو استنشاق) ومرة رابعة فيضر للنهي عنه بخلافه إذا لم يبلغ أو بالغ لغسل نجاسة لأنه تولد من مأمور به بغير اختياره واقتصر الأصل على المبالغة فتعبرى بما ذكر أعم (و) ترك (استمنائه) أى من مر (ولو بنحو لمس) كقبلة (بلا حائل) لأنه يفطر بالايلاج بلا إزال أو بلا إزال بنوع شهوة أولى بخلاف ما لو كان ذلك بحائل وتقييد بمن مر المعبر عنه بالضمير مع التقييد بعدم الحائل من زيادتي (لا ينظر وفكر) ولو بشهوة لأنه إنزال بغير مباشرة كاحتلام ولا بالإزال من أحد فرجى المشكل (وحرم نحو لمس) كقبلة وعليها اقتصر الأصل (إن حرك شهوة) خوف الإزال (وإلا فتركه أولى) إذ يسن للصائم ترك الشهوات وإنما لم يحرك لضعف احتمال أدائه إلى الإزال (وحل إفطار بتحر) بور وغيره كافي أوقات الصلوات لا بغير تحر ولو بطن لأن الأصل بقاء النهار (واليقين) كأن يعاين الغروب (أحوط) ليأمن الغلط (و) حل (تسحر ولو بشك في بقاء ليل) لأن الأصل بقاءه فيصح الصوم مع الأكل بذلك إن لم يبين غلط (فلو أفطر أو تسحر بتحر وبان غلطه بطل صومه) إذ لا عبرة بالظن البين خطؤه (أو) أفطر أو تسحر (بلا تحرو لم يبين الحال صح في تسحره) لا في إفطاره لأن الأصل بقاء الليل في الأولى والنهار في الثانية فإن بان الصواب فيها صح صومهما أو الغلط فيهما لم يصح وقولى بلا تحر لشموله الشك والظن بلا تحر

لا أوله إلا إن ظن أنه منه بقول من يثق به ولو اشتبهه صام بتحر فإن وقع فيه فأداء أو بعده قضاء فيتم عدده أو قبله وأدركه صامه وإلا قضاء وترك جماع واستقاء غير جاهل معذور ذا كرا مختاراً لا قلع نخامة ومجها ولو نزلت في حد ظاهر فم جفرت بنفسها وقدر على مجها أفطر ووصول عين من منفذ مفتوح جوف من مر فلا يضر وصول دهن أو كحل بثرب مسام أو ريق طاهر صرف من معدنه أو ذباب أو بعوض أو غبار طريق أو غلبة دقيق جوفه لا سبق ماء إليه بمكروه كمالغة مضمضة أو استنشاق واستمنائه ولو بنحو لمس بلا حائل لا ينظر وفكر وحرم نحو لمس إن حرك شهوة وإلا فتركه أولى وحل إفطار بتحر واليقين أحوط وتسحر ولو بشك في بقاء ليل فلو أفطر أو تسحر بتحر وبان غلطه بطل صومه أو بلا تحرو لم يبين الحال صح في تسحره

أعم من قوله بلاطن في الأولى (ولو طلع فجر وفي فيه طعام فلم يبلع شيئاً منه) بأن طرحه أو أمسكه فيه صح صومه وإن سبق إلى جوفه منه شيء في الأولى لأنه لو جعله في فيه نهاراً لم يفطر فبالأولى إذا جعله فيه ليلاً ما إذا بلغ شيئاً منه فيفطر وقولى فلم يبلع شيئاً منه أولى من قوله فلفظه لرفع إيهام أنه لو أمسكه فيه يفطر وليس كذلك (أو كان) طلوع الفجر (مجامعاً فنزع حالاً صح صومه) وإن أنزل لتولده من مباشرة مباحة فإن مكث لم يصح صومه وإن لم يعلم بطلوعه إلا بعد المكث فنزع حين علم ولم يبق من الليل إلا ما يسع الإيلاج لا النزع فعن ابن خيران منع الإيلاج وعن غيره جوازه (و) ثالثها (صائم) والتصريح به تبعاً لجماعة من زيادتي (وشرطه إسلام وعقل ونقاء) عن نحو حيض (كل اليوم) فلا يصح صوم من اتصف بضد شيء منها في بعضه كالصلاة (ولا يضر نومه) أى نوم كل اليوم (و) لا (إغماء أو سكر بعضه) بخلاف إغماء أو سكر كله لأن الإغماء والسكر يخرجان الشخص عن أهلية الخطاب بخلاف النوم إذ يجب قضاء الصلاة الفائتة به دون الفائتة بالإغماء والسكر في الجملة وذكر السكر من زيادتي فمن شرب مسكراً ليلاً وصح في بعض النهار صح صومه (وشرط الصوم) أى صحته (الأيام) أى وقوعه فيها (غير) يوم (عيد) أى عيد فطر وعيد أضحى للنبي عن صيامها في خبر الصحيحين (و) أيام (تشریق) ولو كان صومها لمتنع وهي ثلاثة بعد الأضحى للنبي عن صومها في خبر أبي داود بإسناد صحيح (و) يوم (شك) لقول عمار بن ياسر من صام يوم الشك فقد عصى أبا القاسم عليه السلام رواه الترمذى وغيره وصححه وقال الأسنوى المنصوص المعروف الذى عليه الأكثرون الكراهة لا التحريم (بلا سبب) يقتضى صومه أما بسبب يقتضيه كقضاء ونذر وورد فيصح صومه كظن من الصلاة في الأوقات المكرهة وخبر الصحيحين لا تقدموا رمضان بصوم يوم أو يومين إلا رجل كان يصوم صوماً فليصمه كأن اعتاد صوم الدهر أو صوم يوم وإفطار يوم وقيس بالورد الباقي بجامع السبب (وهو) أى يوم الشك (يوم الثلاثين من شعبان إذا تحدث الناس برؤيته) ولم يشهد بها أحد (أو شهد بها عدد يرد) في شهادته كصبيان أو نساء أو عبيد أو فسقة وظن صدقهم وإنما لم يصح صومه عن رمضان لأنه لم يتبين كونه منه نعم من اعتقد صدق من قال إنه رآه ممن ذكر يصح منه صومه بل يجب عليه وتقديم في السلام على النية صحة نية طان ذلك ووقوع الصوم عن رمضان إذا تبين كونه منه واعتبروا هنا العدد بمن رأى بخلافه فيما احتياطاً للعبادة فيهما أما إذا لم يتحدث الناس برؤيته ولم يشهد بها أحد أو شهد بها واحد ممن ذكر فليس اليوم يوم شك بل هو من شعبان وإن أطبق التقييم لخبر فإن غم عليكم [فرع] إذا انتصف شعبان حرم الصوم بلا سبب إن لم يصله بمقابله على الصحيح في المجموع وغيره (وسن تسحر وتأخيره وتعجيل فطر) لخبر الصحيحين تسحروا فإن في السحور بركة ولا تزال الناس بخير ما عجلوا الفطر زاد الإمام أحمد وأخروا السحور (إن تيقن) بقاء الليل في الأوائل ودخوله في الثالثة وإلا فلا أفضل ترك ذلك بل يحرم التعجيل إن لم يتحر كما علم مما مر وجعل التسحر سنة مستقلة مع تقييده بالتيقن من زيادتي (و) سن (فطر بتمر فماء) لخبر إذا كان أحدكم صائماً فليفطر على التمر فإن لم يجد التمر فعلى الماء فإنه طهور رواه الترمذى وغيره وصححه فإن كان ثم رطب قدم على التمر للتابع رواه الترمذى وحسنه وجعل الفطر بما ذكر سنة مستقلة من زيادتي (و) سن من حيث الصوم (ترك خفش) ككذب وغيبة وعليهما اقتصر الأصل لخبر البخارى من لم يدع قول الزور والعمل به فليس لله حاجة أن يدع طعامه وشرابه (و) ترك (شهوة) لا تبطل الصوم كشم الرياحين والنظر إليها لما فيها من الترفه الذى لا يناسب حكمة الصوم (و) ترك (نحو حجم) كقصده لأن ذلك يضعفه ونحو من زيادتي (و) ترك (ذوق) لطعام أو غيره خوف وصوله حلقه وتقييده الأصل بذوق الطعام جرى على الغالب (و) ترك (علك) بفتح العين لأنه يجمع الريق فإن باعه أفطر في وجهه وإن ألقاه عطشه وهو مكروه كافي المجموع (و) سن (أن يغتسل عن حدثاً كبيراً) ليسكون على طهر من

ولو طلع فجر وفي فيه
طعام فلم يبلع شيئاً منه
أو كان مجامعاً فنزع حالاً
صح صومه . وصائم
وشرطه إسلام وعقل
ونقاء كل اليوم ولا يضر
نومه وإغماء أو سكر
بعضه وشرط الصوم
الأيام غير عيد وتشریق
وشك بلا سبب وهو
يوم الثلاثين من شعبان
إذا تحدث الناس
برؤيته أو شهد بها
عدد يرد؟ وسن تسحر
وتأخيره وتعجيل فطر
وإن تيقن وفطر بتمر
فماء وترك خفش وشهوة
ونحو حجم وذوق
وعلك وأن يغتسل عن
حدث أكبر ليلاً

أول الصوم وتعبيري بذلك أعم من تعبيره بالجنابة (و) أن (يقول عقب) هو أولى من قوله عند (فطره : اللهم لك صمت وعلى رزقك أفطرت) لأنه عليه السلام كان يقول ذلك رواه أبو داود بسناد حسن لكنه مرسل (و) أن (يكثر في رمضان صدقة وتلاوة) لقرآن (واعتكافا لاسيما) في (العشر الأخير) منه للاتباع في ذلك رواه الشيخان وروى مسلم أنه عليه السلام كان يجتهد في العشر الأواخر ما لا يجتهد في غيره .

ويقول عقب فطره :

اللهم لك صمت وعلى رزقك أفطرت ويكثر في رمضان صدقة وتلاوة واعتكافا لاسيما العشر الأخير .

فصل في شروط وجوب صوم رمضان وما يبيح ترك صومه (شرط وجوبه إسلام) ولوفيا مضى وهو من زيادتي (وتكليف) كافي الصلاة فيها (وإطاعة) له وصحة وإقامة أخذنا مما يأتي فلا يجب على كافر بالمعنى السابق في الصلاة ولا على صبي ومجنون ومغمى عليه وسكران ولا على من لا يطيقه حسا أو شرعا لكبر أو مرض لا يرجى برؤه أو حيض أو نحوه ولا على مريض ومسافر بقيد العلم بما يأتي ووجوبه عليهم ما على السكران والمغمى عليه والحائض ونحوها عند من عبر بوجوبه عليهم وجوب انعقاد سبب كاتفر ذلك في الأصول لوجوب القضاء عليهم كإسائتي ومن ألحق بهم المرتبة في ذلك فقد سهف فإن وجوبه عليه وجوب تكليف كما مرت الإشارة إليه (ويباح تركه) بنية الترخص (لمرض يضر معه صوم) ضررا يبيح التيمم وإن طرأ على الصوم لآية فمن كان منكم مريضا ثم المرض إن كان مطبقا فله ترك النية أو متقطعا فإن كان يوجد وقت الشروع فله تركها أو الإفاة إن عاد واحتاج إلى الإفطار أفطر (وسفر قصر) فإن تضرر به فالفطر أفضل وإلا فالصوم أفضل كما مر في صلاة المسافر (لا إن طرأ) السفر على الصوم (أو زالا) أي المرض والسفر عن صائم فلا يباح تركه تعليلا لحكم الحضر في الأولى وزوال العذر في غيرها (ويجب قضاء ما فات ولو بعذر) كمرض وسفر للآية السابقة إذ تقديرها فأفطر فعدة من أيام أخر وكحيز ونحوه كما مر في بابه وردة وسكر وإغماء وترك نية ولو نسيانا بخلاف ما فات من الصلاة بالإغماء كما مر في بابها المشقة تكررها وبخلاف الأكل ناميا لأن النية من باب المأمورات والأكل من باب المنهيات والنسيان إنما يؤثر في الثاني وتعبيري بما ذكر أعم مما عبر به (لا بكفر أصلي) أي لا يجب قضاء ما فات به بعد الإسلام ترغيبا فيه (و) لا (صبا) لا (جنون) بقيد زده بقولي (في غير ردة وسكر) لعدم موجب القضاء أما ما فات به في زمن الردة أو السكر فيقضيه وتقدم في الصلاة نظير ذلك مع زيادة (كالأصل) (الصبي نهارا) (صائما) فإنه لا قضاء عليه (ويجب إتمامه) لأنه صار من أهل الوجوب (أو) بلغ فيه (مفطرا أو أفاق) فيه المجنون (أو أسلم) فيه الكافر فإنه لا قضاء عليهم لأن ما أدركوه منه لا يمكنهم صومه فصار كمن أدرك من أول وقت الصلاة قدر ركة ثم طرأ مانع (وسن لهم ولمريض ومسافر زال عذرهما) حالة كونهما (مفطرين) كأن ترك النية ليلا (إمساك) لبقية النهار (في رمضان) خروجا من الخلاف وإنما لم يلزمهم الإمساك لعدم التزامهم الصوم والإمساك تبع ولأن غير الكافر أفطر بعذر وذكر السنة من زيادتي (ويلزم) أي الإمساك في رمضان (من أخطأ بفطره) كأن أفطر بلا عذر أو نسي النية أو ظن بقاء الليل فبان خلافه أو أفطر يوم شك وبأن أنه من رمضان لحزمة الوقت ولأن نسيان النية يشعر بترك الاهتمام بأمر العبادة فهو ضرب تقصير ولأن صوم يوم الشك كان واجبا على من أفطر فيه إلا أنه جهله وبه فارق المسافر فإنه يباح له الإفطار مع علمه وتعبيري بما ذكر أعم مما عبر به وخرج بمرضان غيره فلا إمساك فيه كعذر وقضاء لأن وجوب الصوم في رمضان بطريق الأصالة ولهذا لا يقبل غيره بخلاف أيام غيره ثم الممسك ليس في صوم شرعي وإن أثيب عليه فلو ارتكب فيه محظورا لم يلزمه سوى الآثم .

فصل في شروط وجوبه إسلام وتكليف وإطاعة ويباح تركه لمرض يضر معه صوم وسفر قصر لا إن طرأ أو زالا ويجب قضاء ما فات ولو بعذر لا بكفر أصلي وصبا وجنون في غير ردة وسكر كالأصل صائما ويجب إتمامه أو مفطرا أو أفاق أو أسلم وسن لهم ولمريض ومسافر زال عذرهما مفطرين إمساك في رمضان ويلزم من أخطأ بفطره

فصل من فاته صوم واجب فمات قبل تمكنه من قضائه فلا تدارك ولا إثم إن فات بعذر

فصل في فدية فوت الصوم الواجب (من فاته) من الأحرار (صوم واجب) ولو نذر أو كفارة (فمات قبل تمكنه من قضائه فلا تدارك) للثالث (ولا إثم) بقيد زده بقولي (إن فات بعذر) كمرض استمر إلى

الموت فإن فات بلا عذر أثم ووجب تداركه بما سيأتي (أو) مات (بعده) سواء أفاته بعذر أم بغيره (أخرج من تركته لكل يوم) فات صومه (مد) وهو رطل وثلاث كرام وبالكيل المصري نصف قدح والأصل في ذلك خبر من مات وعليه صيام شهر فليطعم عنه مكان كل يوم مسكينا رواه الترمذي وصحح وقفه على ابن عمر (من جنس فطرة) حمل على الغالب بجامع أن كلامهم ما طعام واجب شرعا فلا يجزئ نحو دقيق وسويق (أو صام عنه قريبه) وإن لم يكن عاصيا ولا وارثا (مطلقا) عن التقيد بإذن (أو أجنبي بإذن) منه بأن أوصى به أو من قريبه بأجرة أو دونها كالحج ولحبر الصحيحين من مات وعليه صيام صام عنه وليه ولحبر مسلم أنه عليه السلام قال لامرأة قالت له إن أمي ماتت وعليها صوم نذر أفأصوم عنها قال صومي عن أمك بخلافه فلا إذن لأنه ليس في معنى ما ورد به الخبر ، وظاهر أنه لو مات مرتدا لم يصم عنه وقولي بإذن أهم من قوله بإذن الولي (لا من مات وعليه صلاة أو اعتكاف) فلا يفعل عنه ولا فدية له لعدم ورودها نعم لو نذر أن يعتكف صائما اعتكف عنه وليه صائما قاله في التهذيب (ويجب المد) لكل يوم (بلا قضاء على من أفطر) فيه (لعذر لا يرجي زواله) ككبر ومرض لا يرجي برؤه الآية وعلى الذين يطيقونه المراد لا يطيقونه أو يطيقونه في الشباب ثم يعجزون عنه في الكبر وروى البخاري أن ابن عباس وعائشة كانا يقرآن وعلى الذين يطوقونه ومعناه يكفون الصوم فلا يطيقونه وقولي لعذر إلى آخره أهم من قوله لكبر (وبقضاء على غير متحيرة أفطر) إما لإتقاز آدمي معصوم (مشرف على هلاك) بفرق أو غيره ولم يمكن تخليصه إلا بفطر (أو لحوف ذات ولد) حامل أو مريض (عليه) ولو كان في الموضع من غير هال لأنه فطر ارتفق به شخصان وأخذ في الثانية بقسميها من الآية السابقة قال ابن عباس إنها لم تنسخ في حقهما رواه البيهقي عنه بخلاف ما لو خافا على أنفسهما وحدهما أو مع ولديهما وبخلاف من أفطر متعديا أو لإتقاز نحو مال مشرف على هلاك وبخلاف المتحيرة إذا أفطرت لشيء مما ذكر فلا تجب الفدية للشك في الأخيرة وقياسا على المريض المرجو برؤه في الأولين ولأن ذلك ليس في معنى فطر ارتفق به شخصان في الثالثة ولا في معنى الآدمي في الرابعة والتقييد بالآدمي وبغير المتحيرة من زيادتي (كمن أقر قضاء رمضان مع تمكنه) منه (حتى دخل) رمضان (آخر) فإن عليه مع القضاء المد لأن ستة من الصحابة أفتوا بذلك ولا يخالف لهم (ويتكرر) المد (بتكرار السنين) لأن الحقوق المالية لا تتداخل بخلاف في الكبر ونحوه لعدم التقصير (فلو أقر القضاء المذكور) أي قضاء رمضان مع تمكنه حتى دخل آخر (فإن أخرج عنه من تركته لكل يوم مدان) مدلفوات ومدللتأخير لأن كلامهما موجب عند الأفراد فكذا عند الاجتماع هذا (إن لم يصم عنه) وإلا وجب مد واحد للتأخير وهذا من زيادتي (والمد) أي ومصرف الأمداد (فقير ومسكين) لأن المسكين ذكر في الآية والخبر والفقير أسوأ حالاً منه ولا يجب الجمع بينهما (وله صرف أمداد لواحد) لأن كل يوم عبادة مستقلة فالأمداد بمنزلة الكفارات بخلاف صرف مدلتين لا يجوز (ويجب مع قضاء كفارة) يأتي بيانها في بابها (على واطيء يفساد صومه يوما من رمضان) وإن انفرد بالرؤية (بوطء أثم به للصوم) أي لأجله (ولاشبهة) لخبر الصحيحين عن أبي هريرة «جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال هلك قال وما هلك قال وقعت امرأتي في رمضان قال هل تجد ما تعتق رقبة قال لا قال فهل تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين قال لا قال فهل تجد ما تطعم ستين مسكينا قال لا قال ثم جلس فأتى النبي صلى الله عليه وسلم بعرق فيه تمر فقال تصدق بهذا فقال على أقفر منا يا رسول الله فوالله ما بين لاتبها أهل بيت أحوج إليه منا فضحك صلى الله عليه وسلم حتى بدت أنيابها ثم قال اذهب فأطعمهم أهلك» وفي رواية للبخاري فأعتق رقبة فصم شهرين فأطعم ستين مسكينا بالأمر وفي رواية لأبي داود فأتى بعرق تمر قدر خمسة عشر صاعا . والعرق بفتح العين والراء مكمل ينسج من خوص النخل وتعبيري بالواطيء أعظم من تعبيري بالزوج وإضافة الصوم إليه مع قولي ولا شبهة من زيادتي فمن أدرك الفجر مجامعا

أوبعده أخرج من تركته لكل يوم مد من جنس فطرة أو صام عنه قريبه مطلقا أو أجنبي بإذن لا من مات وعليه صلاة أو اعتكاف ويجب المد بلا قضاء على من أفطر لعذر لا يرجي زواله وبقضاء على غير متحيرة أفطر لإتقاز آدمي مشرف على هلاك أو لحوف ذات ولد عليه كمن أقر قضاء رمضان مع تمكنه حتى دخل آخر ويتكرر بتكرار السنين فلو أقر القضاء المذكور فمات أخرج عنه من تركته لكل يوم مدان لمن لم يصم عنه والمصرف فقير ومسكين ، وله صرف أمداد لواحد ويجب مع قضاء كفارة على واطيء بفساد صومه يوما من رمضان بوطء أثم به للصوم ولا شبهة

فاستدام علما تلزمه الكفارة لأن جماعه وإن لم يفسد صومه هو في معنى ما يفسده فكأنه انعقد ثم فسد على أن السبكي اختار أنه انعقد ثم فسد (فلا تجب على موطوء) لأن الخطاب بها في الخبر المذكور هو الفاعل (و) لاعلى (نحو ناس) من مكروه وجاهل ومأمور بالإمساك لأن وطأه لا يفسد صوما ولا على من وطىء بلا عذر ثم جن أو مات في اليوم لأنه بان أنه لم يفسد صوم يوم (و) لاعلى (مفسد غير صوم) كصلاة (أو صوم غيره) ولو في رمضان كأن وطىء مسافر أو نحوه أمراً أنه ففسد صومها (أو صومه في غير رمضان) كندرك قضاء لأن النص ورد في صوم رمضان كمار وهو مخصوص بفضائل لا يشرك فيها غيره (أو) مفسد له ولو في رمضان (بغير وطء) كأكل واستعناء لأن النص ورد في الوطء وماعده ليس في معناه (و) لاعلى (من ظن) وقت الوطء (ليلاً) أي بقاءه أو دخوله (أو شك فيه فبان نهاراً أو أكل ناسياً وظن أنه أفطر به ثم وطىء) عامداً أو كان صبياً لسقوط الكفارة بالشبهة في الجميع ولعدم الإثم فيما عدا ظن دخول الليل بلا تحريم أو الشك فيه (و) لاعلى (مسافر وطىء زناً أو لم ينو تركها) لأنه لم يأتهم به للصوم بل للزنا أو للصوم مع عدم نية الترخص ولأن الإفطار مباح له فيصير شبهة في درء الكفارة وذكر الشك الفرع على قولي ولا شبهة من زيادتي (وتتكرر) الكفارة (بتكرار الإفساد) فلو وطىء في يومين لزمه كفارتان سواء أ كفر عن الأول قبل الثاني أم لا لأن كل يوم عبادة مستقلة فلا تتداخل كفارتها كحجتين وطىء فيهما بخلاف من وطىء مرتين في يوم ليس عليه إلا كفارة للوطء الأول لأن الثاني لم يفسد صوما (وحدث سفر أو مرض) أوردته (بعدوطء لا يسقطها) أي الكفارة لأنه هتك حرمة الصوم بما فعل .

باب صوم التطوع

الأصل فيه خبر الصحيحين من صام يوماً في سبيل الله باعد الله وجهه عن النار سبعين خريفاً (من صوم) يوم (عرفة) وهو تاسع ذى الحجة بقيد زدته بقولي (لغير مسافر وحاج) بخلاف المسافر فإنه يسن له فطره وبخلاف الحاج فإنه إن عرف أنه يصل عرفة ليلاً وكان مقيماً سن صومه وإلا سن فطره وإن لم يضعفه الصوم عن الدعاء وأعمال الحج والأحوط صوم الثامن مع عرفة (و) يوم (عاشوراء) وهو عاشوراء المحرم (وتاسوعاء) وهو تاسع قال عليه السلام صيام يوم عرفة أحسن على الله أن يكفر السنة التي قبله والسنة التي بعده وصيام يوم عاشوراء أحسن على الله أن يكفر السنة التي قبله ، وقال لئن بقيت إلى قابل لأصومن التاسع فمات قبله رواها مسلم ويسن مع صومهما صوم الحادي عشر كائن عليه (واثنين وخميس) لأنه عليه السلام كان يتجرى صومهما وقال تعرض الأعمال يوم الاثنين والخميس فأحب أن يعرض عملي وأنا صائم رواها الترمذي وغيره (وأيام) ليال (بيض) وهو الثالث عشر وتاليه لأنه صلى الله عليه وسلم أمر بصيامها رواه ابن حبان وغيره والأحوط صوم الثاني عشر معها ووصفت الليالي بالبيض لأنها تبيض بطلوع القمر من أولها إلى آخرها وسن صوم أيام السود وهي الثامن والعشرون وتاليه وقياس ما مر صوم السابع والعشرين معها (وسنة من شوال) لخبر مسلم من صام رمضان ثم أتبعه ستاً من شوال كان كصيام الدهر وخبر النسائي صيام شهر رمضان بعشرة أشهر وصيام ستة أيام أي من شوال بشهرين فذلك صيام السنة أي كصيامها فرضاً وإلا فلا يختص ذلك بما ذكر لأن الحسنة بعشر أمثالها (واتصالها) بيوم العيد (أفضل) مبادرة للعبادة وتعبيري باتصالها أولى من تعبيره بتتابعها لتشموله الإتيان بها متتابعة وعقب العيد (و) سن صوم (دهر غير عيد وتشريق) إن لم يخف به ضرراً أو فوت حق) لأنه عليه السلام قال من صام الدهر ضيقت عليه جهنم هكذا وعقد تسعين رواه البيهقي ومعنى ضيقت عليه أي عنه فلم يدخلها أولاً يكون له فيها موضع (وإلا) بأن خاف به ذلك (كره) وعليه حمل خبر مسلم لا صام من صام الأبد (كإفراد) صوم (جمعة أو سبت أو أحد) بالصوم فإنه يكره (بلا سبب) لخبر الشيخين لا يصم أحدكم يوم الجمعة إلا أن يصوم يوماً قبله ويوماً بعده

فلا تجب على موطوء ونحو ناس ومفسد غير صوم أو صوم غيره أو صومه في غير رمضان أو بغير وطء ومن ظن ليلاً أو شك فيه فبان نهاراً وأكل ناسياً وظن أنه أفطر به ثم وطىء ومسافر وطىء زناً أو لم ينو تركها . وتتكرر بتكرار الإفساد وحدث سفر أو مرض بعدوطء لا يسقطها .

باب صوم التطوع سن صوم عرفة لغير مسافر وحاج وعاشوراء وتاسوعاء واثنين وخميس وأيام بيض وستة من شوال واتصالها أفضل ودهر غير عيد وتشريق وإن لم يخف ضرراً أو فوت حق وإلا كره كإفراد جمعة أو سبت أو أحد بلا سبب

وقطع نفل غير نسك بلا عذر ولا يجب قضاؤه وحرم قطع فرض عيني ﴿كتاب الاعتكاف﴾ من كل وقت وفي عشر رمضان الأخير أفضل

[مسئلة : في الاعتكاف وأحكام المساجد] قال جماعة الاعتكاف من الشرائع القديمة لقوله تعالى وعهدنا إلى إبراهيم وإسماعيل الآية وهذا بالنسبة لمطلق لبث في المسجد وإلا فهو بشرائطه المعلومة من خصوص شريعتنا وهو من السنن المؤكدة في حق الذكور وكذا الإناث إن شرع لهم حضور الجماعات وإلا كره وفي كل وقت ولوأوقات الكراهة وإن تجرأها وفي رمضان أكد لأسيا العشر الأخير فقد كان عليه السلام إذا دخل العشر الأخير أحيا الليل وأيقظ أهله وشد البئرز أي اعتزل النساء طلبا ليلية القدر التي العمل فيها خير من العمل في ألف شهر ليس فيها ليلة القدر وهي التي يفرق فيها كل أمر حكيم على ما هو الراجح وهي من خصائص هذه الأمة وباقية إلى قرب يوم القيامة وما ورد من أنها رفعت يعني علم عينها والأكثر على أنها في رمضان (١٢٥) وقيل دائرة في السنة وعليه

الإمام مالك رضي الله عنه وأنها في العشر الأخير وقيل دائرة في الشهر وعليه الزركشي وقيل ليلة السابع عشر أو التاسع عشر كما حكاها في شرح الروض والأصح أنها تلزم ليلة من ليالي العشر بعينها كما ذهب إليه الإمام الشافعي رضي الله عنه فقد مال إلى أن أرجى ليالي العشر الأوتار وأرجى الأوتار ليلة الحادى أو الثالث والعشرين ، ولا يقال ذلك إلا على أنها لا تنتقل وقيل إنها تنتقل في ليالي العشر ورجحه الشيخ النووي رحمه الله جمعا بين الأحاديث الواردة في تعيينها وعلى هذا فقيل

بعده وخبر لا تصوموا يوم السبت إلا فيما اقترض عليكم رواه الترمذى وحسنه والحاكم وصححه على شرط الشيخين ولأن اليهود تعظم يوم السبت والنصارى يوم الأحد فلو جمعها أو اثنين منها لم يكره لأن المجموع لم يعظم أحدا ما إذا صامه بسبب كأن اعتاد صوم يوم وفطر يوم فوافق صومه يوما منها فلا كراهة كما في صوم يوم الشك وخبر مسلم لا تخصوا يوم الجمعة بصيام من بين الأيام إلا أن يكون في صوم يصومه أحدكم وقيس بالجمعة الباقي وقولى أو أحد بلا سبب من زيادتي (و) كقطع نفل غير نسك (حج أو عمرة) (بلا عذر) فإنه يكره لقوله تعالى ولا تبطلوا أعمالكم أما بعذر كمساعدة ضيف في الأكل إذا عجز عليه امتناع مضيفه منه أو عكسه فلا يكره لخبر الصائم المتطوع أمير نفسه إن شاء صام وإن شاء أفطر رواه الحاكم وقال صحيح الإسناد وقيس بالصوم غيره من النفل أما نفل النسك فيحرم قطعه كما يأتي في باب الخالفة غيره في لزوم الإتمام والكفارة بإفساده بجماع (ولا يجب قضاؤه) إن قطعه لأن أمهاني كانت صائمة صوم تطوع خيرا النبي ﷺ بين أن تفطر بلا قضاء وبين أن تبصومها رواه أبو داود وقيس بالصوم غيره وذكرك كراهة القطع مع قولى غير نسك بلا عذر من زيادتي والأصل اقتصر على جواز قطع الصوم والصلاة (وحرم قطع فرض عيني) ولو غير فوري كأن لم يتعد تركه لتلبسه بفرض وخرج بالعينى فرض الكفاية فالأصح كما قال الغزالي وغيره أنه لا يحرم قطعه إلا الجهاد وصلاة الجنازة والحج والعمرة وقيل يحرم كالعينى وإن لم يحرم قطع تعلم العلم على من أنس النجاسة فيه من نفسه لأن كل مسألة مطلوبة برأسها منقطعة عن غيرها ولا قطع صلاة الجماعة على قولنا إنها فرض كفاية لأنه وقع في صفة لا أصل والصفة يغتفر فيها ما لا يغتفر في الأصل ولا يخفى بعد هذا القول وإن صححه التاج السبكي تبعالما صححه ابن الرفعة في المطالب في باب الودعية وأشار فيه في باب اللقيط إلى أن عدم حرمة بحث الإمام جرى عليه الغزالي والحاوى ومن تبعهما وبما تقرّر علم أن تعبيرى بفرض عيني أولى من تعبيره بقضاء ﴿فرع﴾ لا تصوم المرأة تطوعا وزوجها حاضر إلا بإذنه لخبر الصحيحين لا يحل للمرأة أن تصوم وزوجها شاهد إلا بإذنه ﴿كتاب الاعتكاف﴾

هو إفادة البت. وشرعا البت بمسجد من شخص مخصوص بنية والأصل فيه قبل الإجماع آية ولا تبشروهن وقوله تعالى وعهدنا إلى إبراهيم وإسماعيل أن تطهرا بيتى للطائفين والعاكفين والاتباع رواه الشيخان (من) الاعتكاف (كل وقت) لإطلاق الأدلة (وفي عشر رمضان الأخير أفضل) منه في غيره لمواظبته صلى الله عليه وسلم

تنتقل كل سنة إلى ليلة ما من ليالي العشر وقيل لا بقيد كل سنة لجواز توالي عامين فأكثر في ليلة واحدة كما أشار إليه في التحفة بقوله فعام أو أعوام من شفع إلى وتروعا أو أعوام من وتروى شفع وقيل غير ذلك فقد حكوا فيها نحو ثلاثين قولوا وقالوا لا يختلف العشر بكمال الشهر ونقصه بل هو كما سيأتى ما بعد العشر من مطلقا إلا أن الأحوط أن يعتكف من ليلة العشرين لاحتمال أنها ليلة القدر وأن الشهر ناقص فتدبر وعلامتها طلوع الشمس صبيحتها إلى الارتفاع بيضاء بلا كثير شعاع قيل لعلبة أنوار الملائكة المنزل ليلتها وقيل كما في شرح الروض إن ذلك شيء يخلق الله تعالى علامة عليها وفائدة معرفة العلامة بعد فوت الليلة الاجتهاد في يومها فإنه مطلوب كافي ليلتها وكذا استفادة معرفتها بعد في باقى الأعوام بناء على أنها لا تنتقل قال الشيخ النووي رحمه الله لا ينال فضلها إلا من علمها قال الزركشي مراده من يتقن موافقتها بأن أحيا الشهر وإن لم يعلم عينها وقال حجر مراده فضلها الكامل فإنه خاص بمن علم عينها لا متياز به بفضيلة الرؤية التي هي من الأسرار ولذا ليس لمن

ليلة القدر وميل الشافعي رحمه الله إلى أنها ليلة حاد أو ثالث وعشرين . وأركانها نية ، ويجب .

رأها كتمها (فصل) أركان الاعتكاف نية ولبث ومعتكف ومسجد وشرط في النية الاستقرار عندها وإن مشى بعد بشرط أن يتردد كذا قيل والراجح أن النية إنما تكون حين يشرع في التردد لأنه أول العبادة فينوي حينئذ وتصح ولو ماشيا كما اعتمده ع ش وشرط في نية المنذور بناء على أنه يسلك بالنذر مسلك واجب الشرع التعرض للنذر ليميز عن النفل ويكفي التعرض للفرض وإن لم يبين السبب لأن الفرضية في الاعتكاف لا تكون بغير النذر بخلافها في الصلاة والصوم قالوا لا تبطل نية الاعتكاف برفضها ولا الاعتكاف بنية قطعه كما في الصوم نهارا . وشرط في اللبث أن يكون قدرا يسمى عكوفاً بأن يلبث ولو مترددا بالمسجد فوق الطمانينة فلا يكفي لبث قدرها ولا العبور وإن طال زمنه لأن هذا لا يسمى عكوفاً وقيل يكفي أقل زمن ولو عابراً قال في العباب ينبغي تقليد هذا القول ليحوز الفضيلة كما دخل وإلا كان آثماً بتلبسه بعبادة فاسدة ومع هذا فيسن أن يكون الاعتكاف يوماً وليلة لأقل وأن يصوم أيام الاعتكاف خروجاً من خلاف من أوجب ذلك كأبي حنيفة ومالك رضي الله عنهما وكذا يسن أن يشغل زمان الاعتكاف بنحو صلاة وقراءة وذكر وتعليم علم نافع وتعلمه من كل ما ينور القلب بخلاف نحو خياطة وكتابة ولولعلم من كل ما لا تنوير فيه خروجاً من خلاف من اشترط ذلك كالإمام مالك رضي الله عنه [تنبيه] ذكروا لنية الاعتكاف مندوراً أو نفلاً ثلاث مراتب الأولى أن ينوي الاعتكاف بالتقدير مدة فتكفيه هذه النية وإن طال مكثه نعم يقع في المنذور ما زاد عن أقل الاعتكاف تفليهاً على الركوع إذا طوله واعتمد ع ش وقوع الكل فرضاً وفرق بان الشارع جعل لأقل الركوع مقداراً معلوماً لم يجعل ذلك لأقل الاعتكاف ولذا رجعوا فيه للعرف كما مر وظاهر أن هذا ما لم يزد في النية مادامت ما كذا وإلا فلا خلاف في وقوع الكل (١٢٦) فرضاً وإذا خرج في هذه المرتبة من المسجد ولو للتبرز بلا عزم عود وعاد

على الاعتكاف فيه كما مر في خبر الشيخين وقالوا في حكمته (ليلة) أي لطلب ليلة (القدر) التي هي كما قال تعالى : خير من ألف شهر أي العمل فيها خير من العمل في ألف شهر ليس فيها ليلة القدر قال عليه السلام من قام ليلة القدر إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه رواه الشيخان وهي في العشر المذكور (وميل الشافعي رحمه الله إلى أنها ليلة حاد أو ثالث وعشرين) منه دل للأول خبر الشيخان للثاني خبر مسلم فكل ليلة منه عند الشافعي محتملة لها لكن أرجأها إلى اليتروا جامن ليالي التورما نقلناه عنه فذهب أنها تلزم ليلة بعينها وقال المزني وابن خزيمة وغيرهما إنها تنقل كل سنة إلى ليلة جمعا بين الأخبار قال في الروضة وهو قوي واختاره في المجموع والفتاوى وكلام الشافعي في الجمع بين الأحاديث يقتضيه ، وعلاقتها طلوع الشمس صبيحتها بيضاء ليس فيها كثير شعاع (وأركانها) أربعة أحدها (نية) كغيره من العبادات (وتجب

ولو فوراً جدد النية إن أراد الاعتكاف لأن ماضى عبادة تامة قد انتهت وهذا اعتكاف جديد فإن عزم قبل الخروج على العود أي للاعتكاف ولو مع غيره بأن يلاحظ ذلك فلا يكفي الإطلاق وعاد ولو

لمسجد آخر وإن طال الزمن لم يجدد النية وكفته هذه العزيمة إن لم يرفضها قبل العود فيما يظهر وتكرر بتكرر نية الخروج وانظر إذا كان الاعتكاف مندوراً هل يقع ما بعد العود مندوراً أيضاً على قياس ما مر عن ع ش فيما إذا طوله أو يفرق بتخلل الخروج أو يفصل كما هو الظاهر بين أن يلاحظ عند العزم وصف النذر أو لا حرره وانظر أيضاً إذا عزم على الخروج للحاجة أو الحاجة لا تقصد أو محرمة أو منافية للاعتكاف هل يكون كشرط الخروج لذلك كما هو الظاهر فيلغو كما يأتي فحرره وانظر إذا عزم عند النية أو بعدها قبل إرادة الخروج على أنه إذا خرج يعود هل لا عبرة بهذا العزم كما هو الظاهر لو وقع قبل وقته فإذا خرج غافلاً عنه وعاد جدد النية راجعاً في بعض العبارات ما يفيد خلاف ذلك وقد استشكل الشيخان كفاية العزم بأن اقتران النية بأول العبادة شرط فكيف يحصل الاكتفاء بالعزم السابق على العود ثم أجاب الشيخ النووي رحمه الله بأن العزم هنا نية زيادة وقد وجد قبل الخروج فصار كمن نوى ركعتين ثم نوى قبل السلام زيادة قال سم قد يفرق باتصال الزيادة بالمزيد عليه في مسألة الصلاة ثم أجاب بما حاصله أن الزيادة هنا متصلة حكماً فان الخروج مع العزم المذكور يبقى معه حكم الاعتكاف حتى لو أتى بما ينافية كالجماع بطل الحكم ولغت العزيمة فاذا عاد جدد النية وخالف الشيخ زى فقال لا يجددها لأن الحكم لا يبقى مع الخروج والباقي إنما هو العزم والعزم لا ينافية للجماع كافي نية الصوم ليلاً فإنه إذا نوى ثم جامع قبل الفجر لا يجددها فكذا هنا وفيه أن نية الصوم ليلاً تصح حال الجماع كما هو منصوص فاذا طرأ عليها الجماع لا يبطلها ولا كذلك هنا على أن العزم الذي لا ينافية للجماع في باب الاعتكاف هو العزم من حيث كونه عزمًا أما من حيث قيامه مقام النية وهو المراد هنا كما مر وهو المعنى بالحكم في كلامهم فكالنية ينافية ما ينافي الاعتكاف من الجماع وغيره فتدبر وظاهر أن الزيادة على ما قاله زى تكون متصلة من حيث العزم وهذا أيضاً كاف في الجواب عن الفرق . فإن قيل مسألة الصلاة مخصوصة بالنفل المطلق بخلاف مسألة الاعتكاف لشمولها للفرض قلنا المقصود القياس من

نية فرضية في نذره وإن أطلقه كفته نيته لكن لو خرج بلا عزم عود وعاد جدد ولو قيد بمدة وخرج لغير تبرز وعاد جدد لإن نذر
بمدة متتابعة فخرج لعذر لا يقطع التتابع وعاد

حيث كفاية العزم وهذا لا يختلف بالفرض والنفل ﴿ تنبيه ﴾ يعتبر في الخروج القاطع للاعتكاف الاعتماد على خصوص ما أخرجه
قط فلا أثر لخروج رأسه ويديه ورجليه وهو جالس ولا خروج إحدى رجليه معتمدا عليهما معا لأن هذا لا يسمى من الداخل خروجا
كما لا يسمى من الخارج دخولا فلا يحنث به من حلف لا يدخل الدار بخلاف ما إذا اعتمد على الخارجية فقط فإنه يسمى خروجا كما يسمى
ادخلها معتمدا عليها فقط دخولا فيحنث به من حلف لا يدخل الدار ويؤخذ من هذا كقوله سم أن من نوى الاعتكاف وإحدى رجليه
بالمسجد معتمدا عليها فقط يصح اعتكافه سواء كان داخل المسجد أو خارجه فإن اعتمد عليهما معا لم يصح للثاني جزما وفي صحته للأول
خلاف قيل لا يصح له أيضا لأنه يشبه الاعتكاف في الشارع والراجح الصحة لأنه يسمى داخلها هو خالص المسجدية وإنما جزموا ببقاء
الاعتكاف فيما إذا أخرج المعتكف إحدى رجليه معتمدا عليهما معا مع وجود هذا الشبه فيه لأن هذا دوام على أن بعضهم قال فيه
باقطاع الاعتكاف نظرا للشبه المذكور وقد علمت دفعه . المرتبة الثانية التقدير بمدة غير مشروط بتابعها وغير معينة باسم أو إشارة
وذلك كيوم أو يومين أو أسبوع أو عشر أو شهر فيعتكف ذلك متتابعاً أو مفارقاً لعدم التزام التتابع نعم اليوم لا يفرق نظرا للفظه كياتي
وتدخل الليالي حتى الليلة الأولى في الأسبوع والعشر والشهر ولا تخرج إلا بالتخصيص لأنها من المسمى بخلافها في اليوم والأيام فلا تدخل إلا
بالتخصيص أو النية فإن لم ينص عليها ولم ينوها واعتكف صار بغروب الشمس غير معتكف وبطلوع الفجر معتكفا بلا تجديد نية لأنه
في الليل كالمعتكف حتى لو أتى فيه بما ينافي الاعتكاف أو خرج لغير التبرز جدد النية ويكفي في الشهر الشهر الناقص إن اعتكف من أول
ليلة منه وإلا كمله ثلاثين يوما وليلة ﴿ تنبيه ﴾ إذا خرج في هذه المرتبة للتبرز لم ينقطع (١٢٧) اعتكافه لأن التبرز لا يدمنه

فالخروج له كالمستثنى
من المدة المقدرة وبهذا
فارق الخروج في المرتبة
الأولى فإنه لا مدة فيها
مقدرة حتى يجعل
الخروج كالمستثنى منها
فإذا عاد ولو بعد أن طال

نية فرضية في نذره) لتمييز عن النفل والتصرح بوجوبها من زيادتي (وإن أطلقه) أي الاعتكاف بأن
لم يقدر له مدة (كفته نيته) وإن طال مكثه (لكن لو خرج) من المسجد بقيد زده بقولي (بلا عزم عود وعاد
جدد) ها لزوما سواء أخرج لتبرز أم لغيره لأن ماضى عبادة تامة فإن عزم على العود كانت هذه العزيمة
قائمة مقام النية (ولو قيد بمدة) كيوم أو شهر (وخرج لغير تبرز وعاد جدد) النية أيضا وإن لم يطل الزمن
لقطعه الاعتكاف بخلاف خروجه للتبرز فإنه لا يجب تجديدها وإن طال الزمن لأنه لا يدمنه فهو كالمستثنى
عند النية (لأن نذر مدة متتابعة فخرج لعذر لا يقطع التتابع وعاد) فلا يلزم تجديد سواء أخرج لتبرز

الزمن ولم يعزم على العود لم يجدد النية وحسب الزمن من المدة ما لم يكن عزم على عدم العود أو طول الزمن عن الحاجة أو أتى بما ينافي
الاعتكاف وإلا انقطع حكمه فإذا عاد جدد النية وقضى الزمن بانيا على ما اعتكفه نعم يستأنف اليوم لما علمت أنه لا يفرق وإذا خرج لغير
التبرز انقطع اعتكافه إذ لا ضرورة في هذا الخروج ولا مقتضى لبقاء حكم الاعتكاف لجواز تفريقه كإم وبهذا فارق مرتبة التتابع
الآتية فإذا عاد ولو فوراً جدد النية وقضى زمن الخروج بانيا على ما اعتكفه ويستأنف في صورة اليوم كما علمت وشمل الخروج لغير التبرز
الخروج لنحو كل وغسل جنابة غير مفطرة وأذان راتب من كل ما يطلب الخروج له ولا يطول زمنه عادة وهذا ما عليه الشيخان خلافا
للأسنوي وصاحب الباب حيث ألحقا المذكورات بالتبرز قالاً لأنها مما لا يدمنه كالتبرز ولذا ألحقته بالمرتبة الآتية وضعفوه بأن كل
أحد من الناس يعلم عند النية أنه لا بد له من التبرز ولا كذلك المذكورات وإنما ألحقته بالمرتبة الآتية لضرورة بقاء التتابع للتوسع فيما
لا يقطعه ترغيباً فيه وانظر هل يلحق بإخراج الريح بالتبرز لأنه ضروري أو يبنى على الخلاف المذكور لأنه قد يغفل عنه عند النية حرره ففي
العبارة ما يفيد أنه كالتبرز ﴿ تنبيه ﴾ ظاهر كلامهم أنه لو خرج لغير التبرز عازماً على العود لا يكفيه هذا العزم فإذا عاد جدد النية وبه أفق مر
لكن قال الشيخ ابن عبدالحق بكفايته وتبعه بعض الحواشي قياساً على المرتبة الأولى بالأولى فإن ما بعد العود فيها اعتكاف جديد وقد
اكتفوا فيه بالعزم قبل الأولى ما إذا كان ما بعد العود بقية لما قدره وقد يفرق بأن العزم هنا ليس عزمًا على ابتداء زيادة حتى يكون كالعزم
في مسئلة الصلاة التي قاس عليها الشيخ النووي كما مر والأولوية بإماتكون بعد صحة القياس فتدبر . المرتبة الثالثة التقدير بمدة مشروط
بتابعها معينة باسم أو إشارة أم لا أو غير مشروط بتابعها وهي معينة كذلك في الصور الخمس يلزمه التتابع في الأداء وكذا في قضاء ما شرط
تابعه فإذا خرج مما لا يقطع التتابع مما ياتي وعاد لم يجدد النية وإن طال الزمن ولم يعزم على العود بشرطه المار ويحتمل أنه لا أثر هنا للعزم على
عدم العود نظرا لبقاء التتابع فحرره ثم إن كان ما خرج له لا يطول زمنه عادة ولا ينافي الاعتكاف كالتبرز وإخراج الريح والأكل وغسل

ومسجد والجامع أولى ولوعين في نذره مسجد مكة أو المدينة أو الأقصى تعين ويقوم الأول مقام الآخرين والثاني مقام الثالث

الجنابة غير المفطرة والأذان الراتب وأداء شهادة وإقامة حد على ما يأتي لم يقض زمنه لقصره وإن اتفق طوله أو طال مجموعه وإن كان مما يطول أو ينافي الاعتكاف كالعدة لا بسببها والجنون والسكر والإغماء بلا تعد والحيض الذي لا تخلو المدة عنه بمعنى أنها عرضة لطوره كأكثر من خمسة عشر يوما قضى زمنه متتابعاً فيما شرط فيه التتابع دون المدة المعينة التي لم يشرط فيها التتابع فيجوز في قضائها التفريق لأن التتابع فيها للتعين في الأداء وقد فات وإذا خرج عامداً عالماً مختاراً لا لعذر أو لعذر يقطع الخروج له التتابع كالعدة بسببها بأن طلقت من فوض إليها الطلاق نفسها أولاً بسببها وقد أذنت في الاعتكاف أو إقامته وكعبادة الرضى وصلاة الجنابة أو طراً ما يقطع التتابع كالحيض الذي تخلوعه المدة بمعنى أنها ليست عرضة لطوره وخمسة عشر اعتكافاً في زمن الطهر والجنون والإغماء والسكر بعد بطل اعتكافه بمعنى انقطع لاهبوطه بالكيفية لبقاء ثواب ما اعتكفه واستأنف ما شرط فيه التتابع متتابعاً وبني فيما لم يشرط فيه التتابع مع جواز التفريق كذا قالوا لكن استوجه سم في المدة المعينة المشروط متابعتها عدم وجوب استئنافها لأن ما اعتكفه فيها مقصود بمقتضى التعيين فلا يلغى وقد يقال فوات الملتزم يقتضي الاستئناف أما المعينة التي لم يشرط فيها التتابع فلا استئناف ولا تتابع في قضائها جزماً وإذا فسد القضاء المتتابع استأنف كل المدة متتابعة على ما عليه الجمهور واستأنف ما يقتضيه فقط على ما عليه سم وإذا خرج لا لعذر أو لعذر يقطع الخروج له التتابع ناسياً للاعتكاف أو جاهلاً بحكمه أو مكرهاً بغير حق لم ينقطع اعتكافه لكن يقضى زمن الخروج وإن قل وإذا عاد جدد النية وبني على ما سبق والإكراه بحق كافي إكراه نحو الزوجة إذا اعتكفت بغير إذن كإكراه ^{﴿ تنبيه ﴾} يصح في هذه المرتبة أن يشرط عند النذر أو نية النفل الخروج لعارض جائز ولو

(١٢٨)

أما لغيره لشمول النية جميع المدة ولا يجوز اعتكاف المرأة والرقيق إلا بإذن الزوج والسيد (و) ثانيها (مسجد) للتتابع رواه الشيخان فلا يصح في غيره ولو هي الصلاة (والجامع أولى) من بقية المساجد لكثرة الجماعة فيه ولثلايتها إلى الخروج للجمعة وخروجاً من خلاف من أوجبه بل نذر مدة متتابعة فيها يوم جمعة وكان ممن تلزمه الجمعة ولم يشرط الخروج لها وجب الجامع لأن خروجها يبطل متابعتها (ولو عين) الناذر (في نذره مسجد مكة أو المدينة أو الأقصى تعين) فلا يقوم غيرها مقامها لمزيد فضلها قال صلى الله عليه وسلم لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد مسجدي هذا والمسجد الحرام والمسجد الأقصى رواه الشيخان (ويقوم الأول) وهو مسجد مكة (مقام الآخرين) لمزيد فضله عليهما وتعلق النسك به (و) يقوم (الثاني) وهو مسجد المدينة (مقام الثالث) لمزيد فضله عليه قال صلى الله عليه وسلم صلاة في مسجدي هذا

الذي لا تخلو عنه المدة
عاماً ككل مشغل
يعرض لي أو خاصاً
فيخرج لما شرطه فقط
وإن كان غيره أهم وإذا
عاد لا يجد النية وكذا
لا يقضى زمن الخروج
في صورة المدة المعينة
لأنه بالشرط صار كأنه

استثناء منها بخلاف المطلقة المشروط متابعتها فإنه يجب فيها القضاء ويكون فائدة الشرط

أفضل

انقطاع عدم التتابع فقط فإن كان ما شرطه لا يقطع التتابع وإن لم يشرط الشرط لبيان الواقع ونقل سم عن الشيخ عميرة عدم وجوب القضاء في ذلك كالمعينة فرار من إلغاء الشرط هذا إذا كان المشروط الخروج للعارض كمر فإن استثنى الزم من كأن قال إلزام من الخروج لكذا فلا قضاء في المدين وكذا إذا كان المشروط قطع الاعتكاف كأن قال إلا أتى أخرج منه أي أقطعه لكذا فله عند عروضة قطع الاعتكاف ولا يلزمه العود كإنبه عليه في الروض وكذا الحكم فيما إذا نذر صلاة أو صوماً أو حجاً أو صدقة وشرط الخروج منها لعارض بشرطه المار كأن يقول عند نذر الصدقة إلا إن احتجتها فله عند عروض العارض قطع ذلك ولو قرب من الفراغ منه ولا يعود له وله في نذر الصدقة صرفها عند الاحتياج في حاجته لا في نحو التوسع كإنبه عليه في شرح الروض فتدبر فإن شرط الخروج للعارض كأن قال إلا أن يبدو لي الخروج أو لعارض محرم كالسرقة أو غير مقصود كالنذر أو منافق قطع للتتابع كإجماع الفطر والحيض الذي تخلوعه المدة لغا الشرط والنذر والنية وقيل يلغو الشرط فقط ^{﴿ تنبيه ﴾} قالوا يلزم في الشرط المذكور أن يكون باللفظ فلا يكفي بالنية لما أنه كاستثناء كإنبه عليه والنظر هل يعمل بالشرط المذكور في المرتبة الأولى والثانية أيضاً وتكون فائدته عدم تجديد النية وكذا عدم القضاء في المرتبة الثانية حرره وقالوا أيضاً إذا نذر الاعتكاف والترم فيه الصوم أو كونه في إحدى المساجد الثلاثة أو تقدير المدة أو تعيينها لزمه ما التزم إن كان الالتزام باللفظ فإن كان بالنية فلا لأن النذر لا ينعقد بالنية فكذا متعلقه نعم إن قدر باللفظ أياماً ونوى تعيينها لزمه أو متابعتها ما يريدها به توالي الاعتكاف لا توالي الأيام ولا مطلقاً كإنبه عليه في شرح الروض لزمته الليالي المتخللة دون الليالي الأولى إذ لا دخل لها في التتابع ودون التتابع لأنه ليس من جنس الزمن بخلاف الليالي وإنما لزم التتابع فيما إذا حلف لا يكلمه عشرة ونوى متتابعة لأن المهرج الذي هو مقتضى

ولبت قدر يسمى عكوفاً . ومعتكف وشرطه إسلام وعقل وخلو عن حدث أكبر وينقطع كتابه بردة وسكرو ونحو حيض تخلو مدة اعتكاف عنه غالباً وجنابة مفطرة لا غير مفطرة إن بادر بطهره .

اليمين لا يتحقق بدونه ومن ثم قيل يحمل الإطلاق عليه إذا علمت هذا تعلم أنه إذا نذر أن يعتكف ونوى عشرة أيام أو عشرة معينة أو عشرة متتابعة لم يلزمه سوى أصل الاعتكاف ويكون من المرتبة الأولى وإذا نذر أن يعتكف عشرة أيام ونوى متابعتها بالمعنى المتقدم لزمه الليالي المتخللة دون التتابع ودون الليلة الأولى ويكون من المرتبة الثانية أو نوى تعيينها لزمه ويكون من المرتبة الثالثة فإن كان الاعتكاف نقلاً ونوى عند نيته شيئاً مما مرصع وعمل ندباً بمقتضى مانواه إذا لا مانع حينئذ وقالوا إذا نذر اعتكاف يوم قدوم زيد قد قدم ليلاً أو ميتاً أو مكرهاً أو الناذر غير قابل للاعتكاف كحائض لم يلزمه شيء وإن قدم نهاراً حياً مختاراً ولا مانع بالناذر لزمه اعتكاف بقية اليوم فقط على الرجح فإذا فاتت ولو بعد قضاءها فقط وقيل يلزمه يوم فيعتكف من أول يوم يظن قدومه فيه فإن اعتكف من حين قدومه كمل البقية يوماً فإن فاتت قضى يوماً وإذا نذر اعتكاف العشر الأخير ومثله كما في العباب والروض العشر الأخير دخلت الليالي كإمارة وكفاه أن يعتكف من ليلة الحادى والعشرين وإن نقص الشهر ولا يلزمه قضاء ما نقص لأن مسمى العشر مابعد العشرين لكن الأفضل أن يعتكف من ليلة العشرين فإن نقص الشهر وقع الكل فرضاً وإن تبين كماله آتية وجوباً ووقع يوم العشرين وليته نقلاً وإذا نذر اعتكاف عشرة من آخره أو العشرة من آخره دخلت الليالي هنا أيضاً لكن لا يكفي ذلك مع النقص عن عشرة لأنه جرد القصد إليها فإذا اعتكف من ليلة الحادى والعشرين ونقص الشهر قضى يوماً ليلة وإذا اعتكف من ليلة العشرين وتبين كمال الشهر آتية لتقع العشرة من آخره ووقع يوم العشرين وليته نقلاً هذا إن كان النذر (١٢٩) والباقي من الشهر يسع العشرة على احتمال

نقصه كأن وقع النذر يوم التاسع عشر فإن وقع ليلة العشرين واعتكف من حينئذ فما بعد ونقص الشهر فيحتمل أن يقال يجب إتمام العشرة من الشهر التالى ويلغى التقيد بآخر الشهر ويحتمل أن يقال بالاكتماء

أفضل من ألف صلاة فيما سواه إلا المسجد الحرام وصلاة في المسجد الحرام أفضل من مائة صلاة في مسجدى رواء الإمام أحمد وصححه ابن ماجه فلم أنه لا يقوم الأخيران مقام الأول والثالث مقام الثانى وأنه لو عين مسجداً غير الثلاثة لم يعين ولو عين زمن الاعتكاف في نذره تعين (و) ثالثها (لبت قدر يسمى عكوفاً) أى إقامة ولو بلا سكن بحيث يكون زمنها فوق زمن الطمأنينة في الركوع ونحوه فيكفي التردد فيه لا المرور بلا لبت ولو نذر اعتكافاً مطلقاً كفاه لحظة (و) رابعها (معتكف وشرطه إسلام وعقل وخلو عن حدث أكبر) فلا يصح اعتكاف من اتصف بضد شيء منها لعدم صحة نية الكافر ومن لا عقل له وحرمة مكث من به حدث أكبر بالمسجد وتعبيرى بخلوع عن حدث أكبر أعظم من قوله والنقاء من الحيض والجنابة (وينقطع) الاعتكاف (كتابته بردة وسكرو ونحو حيض تخلو مدة اعتكاف عنه غالباً) بخلاف ما لا تخلو عنه غالباً كسهر (وجنابة مفطرة) للصائم أو غير مفطرة ولم يبادر بطهره وإن طرأ شيء من ذلك خارج المسجد لتبرز أو نحوه لمنافاة كل منها العبادة البدنية (لا) بجنابة (غير مفطرة إن بادر بطهره) بخلاف ما إذا لم يبادر

(١٧) - (فتح الوهاب) - أول) بما اعتكفه مع النقص ويلغى التقيد بالعشرة ويبعد أن يقال بإلقاء النذر لأن اليسر لا يستقط بالمعسور وفرو إذا نذر اعتكاف يوم مبهم لم تكف عنه ليلة ولو أطول الليالي وعكسه لاختلاف الاسم ويلزم أن يعتكف ذلك متصلاً فلا يصح فيه التفريق على الرجح نعم إذا اعتكف من أثناء النهار إلى مثله أجزاء على الرجح لحصول اتصال بالبيتوتة بشرط أن لا يأتى فيها بما ينأى الاعتكاف كذا في الروض وظاهره وإن لم يعتكف الليلة ونقل سم عن ممر اشتراط اعتكافها بنية مستقلة وظاهره ولو نواها نقلاً فخره ومقابل الرجح في الأول جواز التفريق فله أن يفرق مقدار يوم ولو أقصر الأيام على أيام وليس له أن يقتصر من يوم على مقدار يوم لأن هذا تبعض لا تفريق ومقابل الرجح في الثانى يمنع الاتصال بالبيتوتة وإن اعتكفها لأن الليلة ليست من جنس اليوم فيحصل بها التفريق فلا بد من يوم من الفجر إلى الغروب وعلى هذا جرى الشيخان ورجحه شيخ الإسلام كم وكما قالوا نعم إن نذر أن يعتكف يوماً من الزوال مثلاً إلى مثله لزمه ذلك قطعاً ولا يكفي غيره ونظر فيه الشيخ النووى بأن التزم يوم وليس الليلة منه فلا يمتنع أن يعتكف يوماً متتابعاً ويجعل فائدة القيد المذكور القطع بجواز التفريق لا غير وإن نذر يوماً معيناً باسم أو إشارة تعين فلا يكفي عنه غيره ولو أطول فإن فات قضاءه في يوم ويتمه ولو أطول ويكفيه ولو أقصر كما في الصوم فإن قضاء ليلة كمل مما بعدها ان كانت أقصر فإن كانت أطول فيحتمل لزوم إتمامها كالיום ويحتمل جواز الاقتصار منها على قدر اليوم المقضى ويفرق باختلاف الجنس كذا تردد الرشيدى على ممر ولو نذر تفريق أيام الاعتكاف كفاه التتابع لأنه أفضل وفارق الصوم حيث لا يكفي فيه أحدهما عن الآخر بأن الشارع اعتبر في الصوم التفريق مرة والتتابع مرة ففى كل خصوصية فلا يقوم أحدهما مقام الآخر حتى لو نذر صوم عشرة مفارقة فصامها متتابعه ووقع

ولا جنون وإغماء ويجب خروج من به حدث أكبر من مسجد تغذر طهره فيه بلا مكث ويحسب زمن إغماء فقط ولا يضر
تزين وفطر ولو نذر اعتكاف يوم هو فيه صائم لزمه أو أن يعتكف صائما أو عكسه لزمه

عن النذر خمسة بخلاف الاعتكاف نعم إذا نذر معه صوما مفرقا لزمه التفريق في الاعتكاف أيضا تبع للزوم جمعها كما يأتي . فإن قيل إذا نذر
تفريق أيام الاعتكاف فصامها متواليه لا يكون ذلك تابعا بل هو تفريق لتخلل الليالي الخارجة عن النذر فكيف يقال يكفي التتابع عن
التفريق . قلنا يفرض ذلك فيما إذا نوى عند نذر الأيام دخول الليالي فانها كالمصير مندورة وفيما إذا نوى اعتكاف الليالي بنية مستقلة بناء
على ما مر عن مر من حصول الاتصال والتتابع بذلك . فان قيل هل يصح أن يفرض ذلك فيما إذا نوى الأيام والليالي بنية واحدة ويكون
ذلك نظير ما قالوه في باب النذر لو نذر ركعتين فصلي أربعين بنية واحدة أجزأه عن النذر . قلنا لا يصح هذا لأن غير المنذور لا يجمع مع المنذور
بنية واحدة ومسألة الصلاة المذكورة مبنية كما قال الشيخ النووي رحمه الله على القول بأنه يسلك بالنذر مسلك جائز الشرع ومنه عدم وجوب
التعرض في النية للنذر فلا محذور على فرض جريانها على القول الآخر في فرق بأن الزيادة فيها لما كانت من الجنس جعل كأنه نذر أصل الصلاة
فيكفيه مطلق عدد ولا كذلك الزيادة هنا فتدبر ولو نذر اعتكاف يوم العيد صائما صح فيه اعتكفه ولا يقضى الصوم ولو نذر اعتكاف
رمضان ففاته الاعتكاف فيه قضاءه ولو مفرقا ولا يجب الصوم ولو نذر أن يعتكف يوما هو فيه صائما لم يكن الصوم مندورا بل شرطاً لصحة
الاعتكاف المنذور فيلزمه أن يعتكف يوما من الفجر يكون فيه صائما فراضاً ونفلايت نيته لتقع نية الاعتكاف جازمة بخلاف ما إذا لم
يبينها ونوى قبل الزوال فانه (١٣٠) وإن تبين أنه من الفجر صائما لا يكون عند نية الاعتكاف جازما بالصحة لعدم الوثوق

بالصوم وإن عزم عليه
كما قاله ح ل ولو نذر
أن يعتكف صائما أو
عكسه لزمه بالنذر لأن
الحال قيد في عاملها وقد
الترم القيد من حيث
هو مقيد كما يقتضيه
إطلاق اللفظ حيث
لانية تخالف فلزم القيد
أيضا وبهذا فارق ما قبله
فلا يكفي عن النذر

(ولا جنون وإغماء) للعذر وقولي لا غير مفطرة أعم من قوله ولو جامع ناسيا فكجاء الصائم وقولي نحو
إن بادر من زيادتي (ويجب خروج من به حدث أكبر من مسجد) لأن مكثه به معصية إن (تغذر طهره فيه
بلا مكث) وإلا فلا يجب خروجه بل يجوز ويلزمه أن يبادر به كيلا يطل تتابع اعتكافه وتعبيري بما ذكر
أعم من تعبيره بالحيض والجنابة والغسل وقولي بلا مكث من زيادتي (ويحسب) من الاعتكاف (زمن
إغماء) كالنوم (فقط) أي دون غيره مما مر وإن لم يقطع الاعتكاف بجنون ونحو حيض لا تخلو المدة
عنه غالبا لمنافاته له (ولا يضر تزين) بطيب ولبس ثياب وزجيل شعر (وفطر) بل يصح اعتكاف الليل
وحده بناء على أنه لا يشترط فيه الصوم وهو مانص عليه الشافعي في الجديد لحبر ليس على المعتكف صيام
إلا أن يجعله على نفسه رواء الحاكم وقال صحيح على شرط مسلم (ولو نذر اعتكاف يوم هو فيه صائما لزمه)
الاعتكاف يوم صومه سواء كان صائما عن رمضان أم غيره وليس له أفراد أحدهما عن الآخر (أو أن
يعتكف صائما أو عكسه) أي أو أن يصوم معتكفا (لزمه) أي الاعتكاف والصوم لأنه الترمهما لأن الحال

قيد

اعتكاف يوم من رمضان مثلاً خلافا لقول سم ليس في الصيغة ما يمنعه

يعني أنه كالمسألة قبله وقد علمت الفرق ولزم جمعها لأنه قرب وقد التزمه بالنذر فلزم كالمسألة كذا فانه يلزمه أن يصلي
ولو ركعتين لأقل بالسورة المعينة في خصوص القيام ولو في ركعة فكذا هنا يلزمه أن يصوم عن النذر يوما ويعتكف فيه عن النذر ولو لحظة
حتى في صورة العكس خلافا للشيخ الجوهرى حيث أوجب فيها اعتكاف يوم الصوم ليصدق أنه صام معتكفا وفيه أن هذا يصدق ولو مع
اعتكاف اللحظة بل كذلك الحكم لو نذر أن يصوم يوما معتكفا بخلاف ما إذا نذر أن يعتكف يوما صائما فانه يلزمه اعتكاف يوم الصوم
جزما للتخصيص فيه على اليوم وفارق ما قبله بأن اليوم فيه ضروري فالتخصيص عليه كالتخصيص فان اعتكف عن النذر وهو غير صائم عن
النذر أو عكسه لم ينعقد وإذا بطل أحدهما لم يقع الآخر عن النذر بل قال في شرح العباب إذا بطل الصوم بطل الاعتكاف أي لا العكس إذ ليس
من المفطرات بطلان الاعتكاف ولو نذر أن يعتكف أو يصوم مصليا أو محرما بالصلاة كافي الروضة أو عكسه لزمه ما دون الجمع لعدم التناسب
هنا بخلافه قبل فان الاعتكاف والصوم من قبيل الكف فتناسبا بخلاف الصلاة معها فانها أفعال مباشرة، ويؤخذ من هذا كما أنه عليه
سم أنه إذا نذر أن يعتكف أو يصوم قارئا أو متوضئا أو حاجا أو معتبرا أو عكسه لزمه ما دون الجمع لما أن القراءة والوضوء والنسك أفعال
مباشرة نعم إن أراد بمتوضئا المعنى الحاصل بالمصدر لزمه أن يعتكف أو يصوم وهو متطهر عن الحدث ولو لحظة ولا يكون الوضوء بالمعنى
المصدرى حينئذ مندورا فتدبر وإن لم يلزم القرآن بنذر مع تناسب الحج والعمرة لأن التفريق بينهما بالإفراد أو التمتع أفضل ويلزمه دم القرآن
لالتزامه بالنذر وكذا دم التمتع إن عدل إليه ولا يلزمه دم العدول عن المنذور لأنه عدل إلى الأفضل مع كونه من الجنس وبهذا فارق ما إذا عدل

وجمعهما (فصل) نذر مدة وشرط تتابعها لزمه أداء وقضاء أو يوماً لم يجز تفريقه ولو شرط مع تتابع خروجها لعارض مباح مقصود غير مناف صح عن المشي المنذور في النسك إلى الركوب فإنه يلزمه دم العدول مع كون الركوب في النذر أفضل لأنه ليس من جنس ما عدل عنه ولو نذر اعتكاف أيام مصلية أو معتمراً أو حاجاً لزمه في الصلاة لكل يوم ركعتان ولا يجمع بين صلاة يومين فأكثر بتسليمة واحدة لأن صلاة كل يوم نذر مستقل وله جمع الكل في يوم بتسليمات بقدرها ولزمه في الاعتماد لكل يوم عمرة ويجوز جمعها في يوم بتحلات بقدرها ولزمه في الحج حجة واحدة لعدم إمكان تكرره في أيام الاعتكاف حتى يلزم حجات بعددها كذا أفاده سم وشرط في الاعتكاف إسلام وتميز وخلو عن حدث أو كبر وكذا عن نحو استحاضة من كل ما لا يؤمن معه تنجيس المسجد على الرجوع وقيل يصح الاعتكاف مع الائمه كالاكتكاف فيما وقف على غيره وقد يجاب بأنه بالحدث الأكبر شبه فلا يصح اعتكاف من اتصف بضد شيء من ذلك لعدم محبة الكافرو من لا تميز له الجنون أو سكر أو إغماء ولو بالاعتكاف والحكمة مكث من به حدث أكبر أو نحو استحاضة بالمسجد وإن كانت الحرمة في الثاني من خوف التنجيس ويصح اعتكاف الزوجة والعبد بلا إذن ويأثم إن كان الزوج والسيد غائبين وإن كان الاعتكاف تطوعاً لمصلحة قطع العبادة ولهما إخراجهما من تطوع وإن أذنايه لأنه لا يلزم بالشروع ولهما منعها من الشروع في منذور التزامه بلا إذن أو يلزم من غير معين لا إخراجهما بعد الشروع فيه بإذن في الالتزام والشروع وإن لم يكن الاعتكاف متتابعاً أو باذن في الالتزام فقط وكان زمن الاعتكاف معيناً أو بإذن في الشروع فقط وكان الاعتكاف متتابعاً وإن لم يكن زمنه معيناً ويجوز اعتكاف (١٣١) مكاتب كتابة صحبة بلا إذن

إن لم يخل بكسبه لقلة زمن الاعتكاف أو مكان كسبه في المسجد وكذا يجوز اعتكاف عبد نذر اعتكاف زمن معين بإذن سيده ثم ملكه غيره فيجوز بلا إذن من السيد الجديد لسبق النذر على ملكه نعم يتخير إن جهل الحال وكذا المرأة إذا تزوجت بعد

قيد في عاملها ومبينة لمصلحة صاحبها بخلاف الصفة فإنها مخصصة لموصوفها (و) لزمه (جمعها) لأنه قرينة فلزم بالنذر كما لو نذر أن يصلي بسورة كذا ، وفارق ما لو نذر أن يعتكف مصلية أو عكسه حيث لا يلزم جمعها بأن الصوم يناسب الاعتكاف لا اشتراكهما في الكف والصلاة أفعال مباشرة لا تناسب الاعتكاف ولو نذر القران بين حج وعمرة فله تفريقهما وهو أفضل .

(فصل) في الاعتكاف المنذور ولو (نذر مدة) ولو غير معينة (وشرط تتابعها) كلاله على اعتكاف شهر أو شهر كذا متتابعاً (لزمه) تتابعها (أداء) مطلقاً (وقضاء) في المعينة لا التزامه إياه لفظاً فإن لم يشرطه لم يلزمه إلا في أداء المعينة وإن نواه لا يلزمه كالأصل الاعتكاف بقلبه ولو شرط التفريق خرج عن العهدة بالتتابع لأنه أفضل (أو) نذر (يوماً لم يجز تفريقه) لأن المفهوم من لفظ اليوم المتصل نعم لو دخل في أثناء يوم واستمر إلى مثله من اليوم الثاني فعن الأكثرين الإجزاء وعن أبي إسحاق خلافه قال الشيخان وهو الوجه فعليه الاستثناء (ولو شرط مع تتابع خروجها لعارض) بقيود زدتها بقولي (مباح) كلقاء سلطان (مقصود غير مناف) للاعتكاف (صح) الشرط لأن الاعتكاف إنما يلزم بالالتزام فيجب بحسب ما التزم بخلاف

التزامها اعتكاف زمن معين فيحل بدون إذن من الزوج والمبعض كالقن لافي نوبته حيث كانت مهياًة فانه فيها كالحرم نعم لو كان الاعتكاف منذور أو التوبة لا تسعه وكان النذر بغير إذن السيد قبل المهياًة أو بعدها في نوبة السيد أو في نوبته وهي لا تسع كما هو القرض اتجه كما قاله سم المنع بغير إذن السيد نعم إن لم يكن الاعتكاف متتابعاً فله وإن لم يأذن السيد أن يعتكف في نوبته بقدرها [تنبيه] ينقطع الاعتكاف بردة وبحيض تخلو عنه المدة بخلاف ما لا تخلو عنه كامر وبجناية مفطرة بخلاف غير المفطرة كالاختلام لكن يبادر بالظهر للانقطاع الاعتكاف بالتأخير وبسكر أو إغماء أو جنون بتعد بخلافها بالاعتداء وإن أخر جوا من المسجد للتعهد إن شق بالمسجد وإلا انقطع الاعتكاف بالخروج وقال سم لا ينقطع في خروج الجنون وإن سهل تعهده بالمسجد وبخروج لمرض خف أو تعدي به أو سهل تعهده بالمسجد وبخروج لعيادة مريض أو زيارة قادم أو صلاة جنازة أو نحو ذلك مما لم ينصوا على استثنائه لا بالخروج لعدة توجب الخروج ولم تكن بسببها ولا بالخروج لأداء شهادة تعينت أداءاً وتحمل أو أداء فقط وتحمل قبل الاعتكاف ولا بالخروج لإقامة حد أو تعزير ثبت لا باقراره ولم يأت بموجبه حال الاعتكاف ولا بالخروج لتبرؤ أو إخراج ربح وإن لم يصل لحالة الضرورة أولاً كل والمسجد مطروق ولا يليق به أولاً كل فيه بخلاف الشرب مع إمكانه بالمسجد لأنه لا يستحي منه وبخلاف المسجد غير المطروق أولاً كل في المسجد ولا إزالة نجاسة ولو معفو عنها أو لفعل جنابة غير مفطرة ويبادر بالطهر كامر وإن تطهر بالمسجد ويحرم الطهر فيه إن سهل في غيره لحرمة المسكن فإن أمكن بالامكث تخيير بين الطهر فيه وخارجه ولا يتعين أحدهما على الرجوع قيل يتعين الطهر فيه إذا لضرورة حينئذ بالخروج وقيل يتعين خارجه صواباً فالمسجد عن انصباب الماء المستعمل فيه لحرمة نضجه به . وأجيب بأنه غير مقصود بالتمسك والواجزوا الوضوء فيه بل قيل بعدم

ولا يجب تدارك زمنه إن عين مدة وينقطع التتابع بخروجه بلا عذر للتبرز ولو بدار له لم يفحش بعدها ولاله أخرى أقرب أو فحش ولم يجد بطريقة لائقا ،

حرمة النضح قياسا على جواز غسل اليدين فيه حيث لا تقدير وقد يفرق كافي شرح الروض بأنه لا حاجة في النضح بخلاف غسل اليدين هذا إن لم يكن مستجمرا أو لا تعين الخروج لحرمة إزالة النجاسة في المسجد وإن لم تنجسه ولو في إناء ولو معفو عنها دأما وغيره احتراماً له وظاهره وإن لم تقصد الإزالة ويفارق ما قبله بغلظ أمر النجاسة ويظهر أن معفوات الدماء تتوقف حرمة إزالتها على قصد يفرق بالتوسع في باب الدماء ولذا جازت الحجامة في المسجد في إناء دون البول كما يأتي ولا بالخروج لأذان مؤذن راتب ولو متبرعا إلى منارة منفصلة عن المسجد قريبة منه اعتيد الأذان عليها لا يحصل الشعار بغيرها ومثل المنارة غيرها مما اعتيد الأذان عليه ومثل الأذان غيره مما اعتيد فعله كالتسبيح أو آخر الليل وما يفعل يوم الجمعة من السلام وقرأة سورة السجدة والعشور بخلاف خروج غير الراتب أو غير ما اعتيد ولبعيد عرفاً وكان يحصل الشعار بالأذان على نحو سطح الجامع الذي هو فيه كقوله الأذرعى وانظر إذا حصل الشعار بمنفصل أقرب مما اعتيد هل يتعين الأقرب أم لا إلف ما اعتيد حرره وأما المنارة المتصلة بالمسجد بأن كان بابها فيه أو في رحبته المعدودة منه بأن لا يتعين حدوثها ولا أنها غير مسجد فهي منه وإن خرجت عن منتهى بخلاف الخلوة الخارجية منه فيقطع الاعتكاف بدخولها . واعلم أنه إذا خرج لشيء مما ذكر لا يكلف الإسراع بل عشى على سجيته لا دونها إلا لعذر وله حال الخروج لشيء مما ذكر كقوله حجر وإنما فرضه في شرح المنهج في الخروج للتبرز نظرا لمسئلة الدار الآتية أن يتوضأ ولو نجاها وأن يعود مريضاً ونور قدامه ولو (١٣٢) مع انتظار للأذان وأن يصلى على جنازة لا ينتظرها إن لم يطل الزمان عرفاً بأن لا يزيد على أقل

ما يجزى في صلاة الجنازة غير العارض كأن قال إلا أن يبدؤى وبخلاف العارض المحرم كسرقه وغير المقصود كتنزهه والنافي للاعتكاف كجماع فانه لا يصح الشرط بل ينقصد نذره نعم إن كان النافي لا يقطع التتابع كحوض لا تخلو عنه مدة الاعتكاف غالباً صح شرط الخروج له (ولا يجب تدارك زمنه) أى العارض المذكور (إن عين مدة) كهذا الشهر لأن النذر في الحقيقة لما عداه فان لم يعينها كشهري وجب تداركه لتمام المدة ويكون فائدة الشرط تنزيل ذلك العارض منزلة قضاء الحاجة في أن التتابع لا يقطع به قال في المجموع ولو نذرا اعتكاف يوم فاعتكف ليلة أو بالعكس فان عين زمنه وفاته كفى لأنه قضاء وإلا فلا (وينقطع التتابع) زيادة على ما مر (بخروجه) من المسجد (بلا عذر) من الأعداء الآتية بخلاف خروج بعضه كراش ويدور رجل لم يعتمد عليها ويدين ورجلين لم يعتمد عليهما كأن كان قاعداً (لا) بخروجه (لتبرز ولو بدار له لم يفحش بعدها) عن المسجد (ولا له) دار (أخرى أقرب) منها (أو فحش) بعدها (ولم يجد بطريقة) مكاناً (لائقا) به فلا ينقطع التتابع به فلا يجب تبرزه في غير داره كسقاية المسجد ودار صديقه المجاورة له للشقة

ما يجزى في صلاة الجنازة ولم يعدل عن طريقه قال سم انظر إذا كان الباب بمنة أو يسره هل يعدل الدخول منه عدولا حرره قالوا وفعل هذه المذكورات أفضل من الترك على الراجح وإن كان في الترك مسارعة للعود للاعتكاف ولا يخرج لها استقلالاً نعم

قال سم يسن قطع الاعتكاف النفل لعيادة مريض قريب أو جار لا مطلقاً وله في الخروج للتبرز أن يتبرز بدار له لم يفحش بعدها ولاله دار أخرى أقرب منها أو فحش بعدها ولم يجد بطريقة مكاناً لائقا فلا يجب تبرزه بغير داره كدار صديقه الأقرب من داره لعظم المنفعة وكسقاية المسجد إن لم تلق به إلا كلفها كما يكلف المكان اللائق عند فحش البعد ولو كان لغيره ولا نظر للمنة لضعفها عند فحش البعد وضابط الفحش أن يذهب أكثر الوقت أى وقت الاعتكاف مندوراً أو نفلوا وإن اقتصر بعضهم على المنذور في التردد إلى الدار ويعتبر ذلك يوماً فيوماً كقوله حجر وقال زى وغيره يعتبر بحملة الوقت وعليه فلا يعرف الحال إلا بتمام المدة فتدبر هذا ما يتعلق بما يقطع الاعتكاف وما لا يقطعه أما ما يتعلق بالقضاء فقد مررت الإشارة إليه وحاصله أن يقال يقضى زمن ما ينافي الاعتكاف ولا يقطع تنابعه كالحيض الذى تخلو عنه المدة والجنون بالاتحاد والجنابة غير المفطرة وإن لم يفارقوا المسجد ويقيم ذو الجنابة للسكينة في المسجد لتعذر الطهر فيه وخارجه وكالإغماء والسكر بالاتحاد إذا خرجا لمشقة التعهد في المسجد فيقضى زمن الخروج فان لم يخرجاه اعتكافاً وان لم يفقلا أن وصفهما لا ينافي دوام الاعتكاف كالنوم بخلاف الجنون وفارق الإغماء في الصوم حيث اشترط فيه إفاقته لحظة بالهار بأن زمن النية ههنا من اعتكاف ولا إغماء فيه بخلاف زمن النية في الصوم إذا فاتت ليلاً وكذا يقضى زمن الخروج لما ينافي الاعتكاف ولا يقطع الخروج له التتابع إن طال كعدة توجب الخروج وليست بسببها فان لم يطل كافي الخروج لنحو تبرز مما مر لم يقض وكذا من ما شرط الخروج له في صورة المدة المعينة على ما سبق فتدبر وشرط في الشيء أن يكون خالص المسجدية فلا يصح في المسجد المشاع كما لا يغتفر فيه تباعده المأموم عن الإمام بأكثر من ثلاثمائة ذراع وإن سئل فيه التحية وحرم مكث الجنب فيه نظر الجزء المسجدية ويجب قسمته فوراً إن كانت إفرازا ولو ممر نحو سجادة بأرض له الانتفاع بها وقفها مسجد أصح وثبت لها جميع أحكام المسجد وإن قلعت بعد على الراجح وشمل المسجد سطحه وجداره ورحبته المعدودة منه وورشته ولو بهوا

أوعاد مريضاً بطريقه ما لم يعدل أو يطل وقوفه ولا لمرض يحوج لخروج أو لنسيان أو لأذان راتب أو منارة للمسجد منفصلة قريبة أولئحوها ويجب قضاء زمن خروج لعذر إلا زمن نحو تبرز .

الشارع وأغصان شجرة بهواء المسجد ولو كانت الشجرة خارجه بخلاف عكسه على الراجح كالوقوف بعرفة وفارق الروشن بأنه جزء من المسجد ولو عين للاعتكاف مسجداً غير المساجد الثلاثة لم يتعين لسكنه أولى حتى من المسجد الجامع إن لم يحتج للخروج للجمعة فإن لم يعين مسجداً فالجامع أولى ولو أقل جماعة من المسجد غير الجامع وإن لم يكن في المدة يوم جمعة بل وإن لم يكن من أهلها خروجا من خلاف من أوجب الجامع مطلقاً بل لو نذر مدة فيها يوم جمعة وكانت تقام في مسجد ولم يشرط الخروج لها وجب الجامع اتفاقاً لأن الخروج لها حينئذ يقطع التتابع لتقصيره بترك الاعتكاف في الجامع فإن كانت تقام في أبنية غير مساجد خرج لها وإن لم يشرطه لا تتفاء التقصير لسكن لا يكره في الخروج لأنه يذهب لغير مسجد وإذا فرغ من الجمعة عاد فوراً ولا تأخر للسكن بخلاف ما إذا كانت تقام في مسجد وشرط الخروج لها فإنه يكره ندباً ولا يلزمه العود فوراً بل لو قيل بامتناع العود لم يبعد إذ لا حاجة للعود إلا أن يقال ألف المعتاد (١٣٣) يسوغ العود وإذا مرق في ذهابه للجمعة

بما تقام فيه الجمعة لم يذهب لأبعد منه إلا إن كانت جمعة أسبق قال في الباب أو كانت عادته الصلاة فيه ولم يرتضه شراره فراجع وإذا عين في نذره أحد المساجد الثلاثة تعين بمعنى أن غير الثلاثة لا يقوم مقامها وإلا فمسجد مكة وهو الكعبة وما حولها من سائر أجزاء المسجد لا خصوص المطاف حتى لو عين المطاف أو جوف الكعبة لم يتعين على الراجح يقوم مقام مسجد المدينة والمسجد الأقصى . ومسجد المدينة وهو ما كان في زمنه صلى الله عليه وسلم وقدره

في الأول والمثني في الثاني أما إذا كان له أخرى أقرب منها أو خشي بعدها ووجد بطريقه مكاناً لا ثقابه فينقطع التتابع بذلك لاعتنائه بالأقرب في الأولى واحتمال أن يأتيه البول في رجوعه في الثانية فيبقى طول يومه في الذهاب والرجوع ولا يكلف في خروجه لذلك الإسراع بل يعشى على سجيته المعهودة وإذا فرغ منه واستنجى فله أن يتوضأ خارج المسجد لأنه يقع تابعاً لذلك بخلاف ما لو خرج له مع إمكانية في المسجد فلا يجوز وضبط البغوى الفحش بأن يذهب أكثر الوقت في التردد إلى الدار وقولاً ولله أخرى أقرب مع ولم يجد بطريقه لا ثقاً من زيادتي (أوعاد مريضاً) أو زار قادماً (بطريقه) للتبرز (ما لم يعدل) عن طريقه (و) لم (يطل وقوفه) فإن طال أو عدل انقطع بذلك تتابعه (ولا) بخروجه (لمرض) ولو جنونا أو إغماء (يحوج لخروج) بأن يشق معه المقام في المسجد لحاجة فرش وخادم وتردد طبيب أو بأن يخاف منه تلويث المسجد كإسهال وإدراج بول بخلاف مرض لا يحوج إلى الخروج كصداع وحصى خفيفة فينقطع التتابع بالخروج له وفي معنى المرض الخوف من لص أو حريق (أو) بخروجه (لنسيان) لاعتكافه وإن طال زمنه (أولاً) مؤذن (راتب) إلى منارة للمسجد منفصلة (عنه) قرية (منه) لأنها مبنية له معدودة من توابعه وقد ألف صعودها للأذان وألف الناس صوتها بخلاف خروج غير الراتب له وخروج الراتب لغيره أو له لكن إلى منارة ليست للمسجد أو له لكن بعيدة عنه أما المتصلة به بأن يكون بابها فيه فلا يضر صعود فيها ولو لغير الأذان لأنه لا يسمى خارجاً سواء أخرجت عن سمت المسجد أم لا فهي وإن خرجت عن سمتها في حكمه وقولاً للمسجد مع قرية من زيادتي (أولئحوها) من الأعذار كأكل وشهادة تعينت وإكراه بغير حق وحد ثبت بيينة وهذا من زيادتي (ويجب) في اعتكاف مندور متتابع (قضاء زمن خروج) من المسجد (لعذر) لا يقطع التتابع كزمن حيض ونفاس وجنابة غير مفطرة بشرطها السابق لأنه غير معتكف فيه (إلا زمن نحو تبرز) مما يطلب الخروج له ولم يطل زمنه عادة كأكل وغسل جنابة وأذان مؤذن راتب فلا يجب قضاؤه لأنه مستثنى إذ لا بد منه ولأنه معتكف فيه بخلاف ما يطول زمنه كمرض وعدة وحيض ونفاس وتقدم أن الزمن المصروف إلى ما شرط من عارض في مدة معينة لا يجب تداركه ونحو من زيادتي .

بمائة ذراع يقوم مقام الأقصى وذلك لأنها مرتبة في الفضل هكذا فقد ورد أن الصلاة بمسجد مكة أفضل من مائة صلاة بمسجد المدينة وبمسجد المدينة أفضل من الصلاتين بالمسجد الأقصى وبالمسجد الأقصى أفضل من خمسمائة صلاة بغير المساجد الثلاث من باقي المساجد أى حتى مساجد الحرم ومسجد بقاء وعلى ما هو الراجح على هذا فالصلاة بمسجد مكة أفضل من مائة ألف بباقي المساجد وهذا ما عليه من وقال حجر الصلاة بمسجد مكة بمائة ألف ألف صلاة مكررة ثلاثاً بباقي المساجد ووجهه كافي التحفة أنه ورد أيضاً أن الصلاة بمسجد مكة بمائة ألف صلاة بمسجد المدينة وبمسجد المدينة بألف صلاة بالأقصى وبألف صلاة بباقي المساجد على هذا فيلزم ما قاله حجر ويلزم أن الصلاة بمسجد المدينة بألف ألف صلاة في باقي المساجد والمراد بالصلاة ذكر ما يطلب فعله في المساجد وهو المكتوبات والنوافل التي تشرع فيها الجماعة وإن صليت فرادى كما قاله مروكنا صلاة الضحى والتحية بخلاف ما عدا ذلك من الصلوات ولو مندورة في جوف الكعبة ففعله في بيته أفضل وانظره لا قيل فيه أيضاً بالمضاعفة لإطلاق الأحاديث وإن كان فعله بالمنزل أفضل إذ لا تنافي حرره ومثل الصلاة في هذه المضاعفة غير هامن القرب التي تتعلق بالمساجد كالاكتكاف بخلاف نحو الصوم فإنه إذا نذره في مسجد ولو أحد المساجد الثلاث جاز أن يصوم

﴿ كتاب الحج والعمرة ﴾ يجب كل مرة تراخ بشرطه وشرط إسلام لصحة فلولي مال إحرام عن صغير ومجنون ومع تمييز لمباشرة فلمميز إحرام بإذن وليه ومع بلوغ وحرية لوقوع عن فرض إسلام فيجزى من فقير لا صغير ورقيق ،

في غير مسجد كالصلاة التي لا تطلب في المساجد كما مر بخلاف ما تطلب في المساجد مما مر فإنها إذا نذر هافي مسجد تعينت المسجدية ولا يتعين ماعينه إلا إن كان أحد المساجد الثلاث على ما علمت [خاتمة] يسن لمن بالمسجد ولو غير معتكف أن يترك الحديث الباطح لما ورد أنه يأكل الحسنات كما تأكل النار الحطب وأن يترك الصنائع فيه كالخياطة والكتابة بل يكره إلا كشار منها إلا كتابة العلم ويكره الاحتراف بها وإن قل إلا الحاجة كالمعاوضة بنحو البيع والشراء بل يحرم اتخاذه كالحانوت لما في ذلك من الازراء وإذا شغل بقعة منه بما يضيق على المصلين أولا يعتاد وضعه في (١٣٤) المساجد لزمه أجره ماشغله تصرف في مصالحه بل إذا أغلقه على ذلك لزمه

﴿ كتاب الحج ﴾

هو لغة القصد وشرعاً قصد الكعبة للنسك الآتي بيانه (والعمرة) هي لغة الزيارة وشرعاً قصد الكعبة للنسك الآتي بيانه وذكراً في الترجمة من زيادتي (يجب كل) منها لقوله تعالى والله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً وقوله تعالى وأتوا الحج والعمرة لله أي أتوا بهما تامين في العمر (مرة) واحدة بأصل الشرع لحبر مسلم عن أبي هريرة خطبنا النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا أيها الناس قد فرض الله عليكم الحج فحجوا فقال رجل يا نبي الله أكل عام فسكت حتى قالها ثلاثاً فقال النبي صلى الله عليه وسلم لو قلت نعم لوجبت ولما استطعتم ولحبر الدارقطني بإسناد صحيح عن سراقه قلت يا رسول الله عمر تناهذه لعامنا هذا أم لا بد فقال لا بل للأبد (تراخ بشرطه) وهو أن يعزم على الفعل بعد وأن لا يتضييق بنذر أو خوف غضب أو قضاء نسك وقول مرة إلى آخره من زيادتي (وشرط إسلام) فقط (لصحة) مطلقاً أي صحة كل منها فلا يصح من كافر أصلي أو مرتد لعدم أهليته للعبادة ولا يشترط فيه تكليف (فلولي مال) ولو بما ذونه ان لم يؤد نسكه أو أحرم به (إحرام عن صغير) ولو بميز أو إن قيد الأصل بغيره لحبر مسلم عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم لقي ركبا بالروحاء ففرغت امرأة فأخذت بعضد صبي صغير فأخرجته من محفها فقالت يا رسول الله هل لهذا حج فقال نعم ولك أجر (و) عن (مجنون) قياساً على الصغير وخرج زيادتي مال غير ولي المال كالأخ والعمة فلا يحرم عمن ذكر وصفه إحرامه عنه أن ينوي جعله محرماً فيصير من أحرم عنه محرماً بذلك ولا يشترط حضوره ومواجهته ويطوف الولي بغير المميز ويصلي عنه ركعتي الطواف ويسعى به ويحضره المواقف ولا يكفي حضوره بدونه ويناوله الأحجار فيرميها إن قدر وإلا رمى عنه من لا رمى عليه والمميز يطوف ويصلي ويسعى ويحضر المواقف ويرمي الأحجار بنفسه وخرج بمن ذكر المغمى عليه فلا يحرم عنه غيره لأنه ليس بزائل العقل وبرؤه مرجوع على القرب (و) شرط إسلام (مع تمييز) ولومن صغيراً ورقيق (لمباشرة) كما في سائر العبادات (فلمميز إحرام بإذن وليه) من أب ثم جد ثم وصى ثم حاكم أو قه لا كافراً ولا غير مميز ولا مميز لم يأذنه وليه والتقييد بإذن الولي من زيادتي (و) شرط إسلام وتمييز (مع بلوغ وحرية لوقوع عن فرض إسلام) من حج أو عمرة ولو غير مستطيع وتعبيري بفرض إسلام أعم من تعبيره بحجة الإسلام (فيجزى) ذلك (من فقير) لسكال حاله فهو كما لو تكلف مريض المشقة وحضر الجمعة (لا) من (صغير ورقيق) إن كمال

أجره جميعه ولو لمه جوراً بخلاف مجرد الاغلاق ففيه الاثم فقط لتعطيله وكذا الحكم في المدارس والربط والمقابر الموقوفة ونصوا على منع من أراد أن يفتح من داره باباً إلى المسجد أن أدى إلى خرق جدار المسجد وإلا فلا مانع حيث كان الغرض خصوص التوصل للمسجد لا عموم الاستطراق المؤدى لجعل المسجد طريقاً ومن ثم قيد الزركشي بالخوفا فلم يمنع الجيران من نشر نحو الثياب على سطح المسجد فإن فعلوا لزمهم الأجرة لأنه لما لا يعتاد لغير المجاورين بالمسجد ويمنعون أيضاً من

جعل المسجد طريقاً إلا إن دعت الحاجة وتقدر بقدرها ويحرم تقذير المساجد ونحوها ولو بطاهر وادخال النجاسة فيها وإن أمن التنجيس إلا الحاجة كافي إدخال النعال مع أمن سقوط شيء منها ولو بإسبا وتجاوز الحجامة فيه في إناء مع الكراهة لا البول ولا إزالة النجاسة فيه في إناء ولو كانت النجاسة معفوا عنها ولو دما لما في ذلك من الازراء وبهذا فارقت الحجامة فإن الغرض منها التداوى فلا إزاراء فيها ولا بأس بترجيل الشعر فيه ولا الحلق إن أمن سقوط شيء منه ولا كره مراعاة لمن قال بنجاسة الشعر المنفصل ولا بالأكل فيه ولا بغسل اليد حيث لا تقذير وينبغي أن يكون الأكل على نحو مسفرة وغسل اليد في نحو طست وأن يكونا بحيث لا يراه الناس ولا بالتزين فيه ولا التطيب ولا التزويج ولا التزوج ولو معتكفا والله أعلم [مسألة] يلزم البعض عن زوجته وولده ورقية فطرة كاملة مطلقاً ويلزمه عن نفسه بقسط ما فيه من الحرية والباقي على السيد هذا إن لم تكن مهياًة وإلا فهي كلمة على ذى النوبة إن جمعت السببين وإلا اشتركا فيها مانصة وقيل على من وقع السبب الأخير في نوبته وقيل بقدر الرق والحرية كأن لا مهياًة وقيل لا وجوب .

بعده لحبر أيماصي حج ثم بلغ فعليه حجة أخرى وأيام عبد حج ثم عتق فعليه حجة أخرى رواه البيهقي بإسناد جيد كما في المجموع ولتقص حالها فإن كلا قبل الوقوف أو طواف العمرة أو في أثنائه أجزأها وعاد السعي (و) شرطت المذكورات (مع استطاعة لوجوب) فلا يجب ذلك على كافر أصلي وجوب مطالبة به في الدنيا فإن أسلم وهو معسر بعد استطاعته في الكفر فلا أثر لها بخلاف المرتد فإن النسك يستقر في ذمته باستطاعته في الرد ولا على غير محيز كسائر العبادات ولا على صبي محيز لعدم بلوغه ولا على من فيه رق لأن منافعه مستحقة لسيده فليس مستطيعا ولا فرض على غير المستطيع لمفهوم الآية فالمراتب المذكورة أربع الصحة المطلقة وصحة للبشارة والوقوع عن فرض الإسلام والوجوب (وهي) أي الاستطاعة (نوعان) أحدهما (استطاعة بنفسه وشروطها) سبعة أحدها (وجود مؤنته سفرا) كزاد أو وعيته وأجرة خفارة ذهابا وإيابا وإن لم يكن له يبلده أهل وعشيرة (إلا إن قصر سفره وكان يكتسب في يوم كفاية أيام) فلا يشترط وجود ذلك بل يلزمه النسك لقلة المشقة حينئذ بخلاف ما إذا طال سفره أو قصر وكان يكتسب في اليوم ما لا يفي بأيام الحج لأنه قد ينقطع فيها عن كسبه لعارض وبتقدير أن لا ينقطع في الأول فالجمع بين تعب السفر والكسب تعظم فيه المشقة وقدر في المجموع أيام الحج بما بين زوال سابع ذى الحجة وزوال ثالث عشره وهو في حق من لم ينفر النفر الأول (و) ثانيها (وجود من بينه وبين مكة مرحلتان أو) دونهما (ضعف عن مشي) بأن يعجز عنه أو يناله به مشقة شديدة (راحلة مع شق محمل) بفتح الميم الأولى وكسر الثانية وقيل عكسه في حق رجل اشتد ضرره بالراحلة وفي حق امرأة وخنى وإن لم يتضرر بها لأنه أستر وأحوط (لا في) حق (رجل لم يشتد ضرره بها) فلا يشترط وجود الشق وإطلاق اشتراطه في المرأة والخنى أولى من تقييده له بالمشقة (و) مع تعديل (محلس) في الشق الآخر لتعذر ركوب شق لا يعادله شيء فإن لم يجد له لم يلزمه النسك قال جماعة إلا أن تكون العادة جارية في مثله بالمعادلة بالأثقال واستطاع ذلك فلا يعدل زومه ولو لحقه مشقة شديدة في ركوب المحمل اعتبر في حقه الكنيسة وهو أعواد مرتفعة من جوانب المحمل عليها ستر يدفع الحر والبرد أما من قصر سفره وقوى على المشي فلا يعتبر في حقه الراحلة وما يتعلق بها وأما القادر عليه في سفر القصر فيسن له ذلك وإن لم يلزمه (وشرط كونه) أي ما ذكر من مؤنة وغيرها (فاضلا عن مؤنة عياله) ذهابا وإيابا (وغيرها مما ذكر) (في الفطرة) من دين وما يليق به من ملابس ومسكن وخادم يحتاجها زماته ومنصبه لأن ذلك ناجز والنسك على التراخي وعن كتب الفقيه إلا أن يكون له من تصديف واحد نسختان فيبيع إحداها وعن خيل الجندي وسلاحه المحتاج إليهما وهذا بخلاف في الفطرة وما زده ثم غير الدين من زيادتي هنا (لا عن مال تجارة) بل يلزمه صرفه في مؤنة نسكه كما يلزم صرفه في دينه وفارق المسكن والخادم لأنهما يحتاج إليهما في الحال وهو إنما يتخذ ذخيرة للمستقبل وبما تقرر علم أن الحاجة للنكاح لا تمنع الوجوب لكن الأفضل لحائض العنت تقديم النكاح ولغيره تقديم النسك (و) ثالثها (أمن طريق) ولو ظنا بحسب ما يليق به (نفسا وبضعا) والتصریح به من زيادتي (ومالا) ولو يسيرا فلو خاف سبعا أو عدوا أو رصديا وهو من يرصد أي يرقب من يمر ليأخذ منه شيئا ولا طريق له غيره لم يلزمه نسك ويكره بذل المال لهم لأنه يحرضهم على التعرض للنساء سواء كانوا مسلمين أو كفارا لكن ان كانوا كفارا وأطاع الخائفون مقاومتهم سن لهم أن يخرجوا للنسك ويقاتلهم لينالوا ثواب النسك والجهاد (ويلزمه ركوب بحر تعين) طريقا (و غلبت سلامة) في ركوبه كسلوك طريق البر عند غلبة السلامة وقولي تعين من زيادتي (و) رابعها (وجود ماء وزاد بمحال يعتاد حملها منها بضمن مثل) وهو القدر اللائق به (زمانا ومكانا) فإن كانا لا يوجدان بها أو وجدان بأكثر من ثمن المثل لم يجب النسك لعظم تحمل المؤنة (و) وجود (علف دابة كل مرحلة) لأن المؤنة تعظم بحمله

ومع استطاعة لوجوب
وهي نوعان استطاعة
بنفسه وشروطها وجود
مؤنته سفرا إلا إن قصر
سفره وكان يكتسب في
يوم كفاية أيام وجود
من بينه وبين مكة
مرحلتان أو ضعف عن
مشي راحلة مع شق
محمل لا في رجل لم يشتد
ضرره بها أو عدل بمجلس
وشرط كونه فاضلا عن
مؤنة عياله وغيرها مما
في الفطرة لا عن مال
تجارة وأمن طريق
نفسا وبضعا وما لا يلزم
ركوب بحر تعين وغلبت
سلامة. ووجود ماء وزاد
بمحال يعتاد حملها منها
بضمن مثل زمانا ومكانا
وعلف دابة كل مرحلة

لكثرته وفي المجموع ينبغي اعتبار العادة فيه كالياء (و) خامسها (خروج نحو زوج امرأة) كحرمها وعندها ومحسوس (أو نسوة ثقات) ثنتين فأكثر ولو بلا محرم لإحداهن (معها) لتأمن على نفسها ولحبر الصحيحين لا تسافر المرأة يومين إلا ومع زوجها أو محرم وفي رواية فيهما لا تسافر المرأة إلا مع ذي محرم ويكفي في الجواز لفرضها امرأة واحدة وسفرها وحدها إن أمنت ونحو من زيادتي (ولو) كان خروج من ذكر (بأجرة) فإنه يشترط في لزوم النسك لها قدرتها على أجرته فيلزمها أجرته إذا لم يخرج إلا بها لأنها من أهبة سفرها وتعبيري بما ذكر أعظم من قوله ويلزمها أجرة المحرم (كقائد أعمى) فإنه يشترط خروجه معه ولو بأجرة (و) سادسها (ثبوت على مركوب) ولو في محمل (بلا ضرر شديد) فمن لم يثبت عليه أصلا أو ثبت بضرر شديد أرض أو غيره لا يلزمه نسك بنفسه وتعبيري بمركوب أعم من تعبيره بالراحلة (و) سابعها وهو من زيادتي (زمن يسع سيرا معهود النسك) كما نقله الرافعي وقال السبكي إن نص الشافعي أيضا يشهد له (ولا يدفع لاستقراره لا لوجوبه فقد صوب النووي ما قاله الرافعي وقال السبكي إن نص الشافعي أيضا يشهد له (ولا يدفع مال المحجور) عليه (بسفه) لتبذيره (بل يصحبه ولي) بنفسه أو نائبه لينفق عليه بالمعروف والظاهر أن أجرته كأجرة من يخرج مع المرأة (و) النوع الثاني (استطاعة غيره فتجب إجابة عن ميت) غير مرتد (عليه نسك من تركته) كما يقضى منه أدنيه فلم يكن له تركه سن لو ارثه أن يفعله عنه فلو فعله عنه أجني جاز ولو بلا إذن كما يقضى ديونه بلا إذن ذلك في المجموع (و) عن (معصوب) بضاد معجمة أي عاجز عن النسك بنفسه لكبر أو غيره كمسقة شديدة (بينه وبين مكة مرحلتان) فأكثر إما (بأجرة مثل فضلت عمامر) في النوع الأول (غير مؤنة عياله سفرا) لأنه إذا لم يفارقهم يمكنه تحصيل مؤنتهم فلو امتنع من الإجابة أو الاستئجار لم يجزه الحاح عليه ولا ينيب ولا يستأجر عنه لأن مبنى النسك على التراخي ولأنه لاحق فيه للغير بخلاف الزكاة وخروج بسفرا مؤنة يوم الاستئجار فيعتبر كونها فاضلة عمامر وقولي بأجرة مثل أي ولو أجرة ماش فيلزمه ذلك بقدرته عليها إذا لم يشق عليه في مشى الأجير بخلاف مشى نفسه (أو) بوجود (مطيع لنسك) بعضا كان من أصل أو فرع أو أجنبيا بدأه بذلك أم لا فيجب سؤاله إذا توسم فيه الطاعة (بشرطه) من كونه غير معصوب موثوقا به أدى فرضه وكون بعضه غير ماش ولا معولا على الكسب أو السؤال إلا أن يكسب في يوم كفاية أيام وسفره دون مرحلتين (لا) بوجود (مطيع بمال) للأجرة فلا تجب الإجابة به لعظم المنة بخلاف المنة في بذل الطاعة بنسك بدليل أن الإنسان يستكف عن الاستعانة بمال غيره ولا يستكف عن الاستعانة يده في الأشغال وقولي بينه وبين مكة مرحلتان مع قولي بشرطه من زيادتي وتعبيري بما ذكر أعظم من تعبيره بما ذكره .

﴿ باب المواقيت ﴾

لنسك زمانا ومكانا (زمانها الحج) أي للاحرام به (من) أول (شوال إلى فجر) عيد (نحر فلو أحرم) به أو مطلقا (حلال في غيره انعقد) إحرامه بذلك (عمرة) لأن الاحرام شديد التعلق والزموم فإذا لم يقبل الوقت ما أحرم به انصرف إلى ما يقبله وهو العمرة ويسقط بعملها عمرة الإسلام وسواء العالم بالحال والجاهل به وخرج زيادتي حلال ما لو أحرم بذلك محرم بعمرة في غيره فإن إحرامه يلغو إذا لم يعقد حجا في غير أشهره ولا عمرة لأن العمرة لا تدخل على العمر (و) زمانها (لها) أي للعمرة أي للاحرام بها (الأبد) لوروده في أوقات مختلفة في الصحيحين (لالحاج قبل نفر) لأن بقاء حكم الإحرام كبقائه ولا امتناع إدخال العمرة على الحج إن كان قبل تحلله ولعجزه عن التشاغل بعملها إن كان بعده وهذا من زيادتي (ومكانها) أي المواقيت (لها) أي للعمرة (لن يحرم حل) أي طرفه فيخرج إليه من أي جهة شاء ويحرم بها خبر الصحيحين أنه عليه السلام أرسل عائشة بعد قضاء الحج إلى التعميم فاعتمرت منه والتعميم أقرب أطراف الحل إلى مكة فلم يكن الخروج واجبا لما أمرها به لضيق الوقت برحيل الحاج (وأفضله) أي الحل بقاءه للاحرام بالعمرة

وخروج نحو زوج امرأة أو نسوة ثقات معها ولو بأجرة كقائد أعمى وثبوت على مركوب بلا ضرر شديد وزمن يسع سيرا معهودا لنسك ولا يدفع مال المحجور بسفه بل يصحبه ولي واستطاعة غيره فتجب إجابة عن ميت عليه نسك من تركته ومعصوب بينه وبين مكة مرحلتان بأجرة مثل فضلت عمامر غير مؤنة عياله سفرا أو بمطيع لنسك بشرطه لا بمطيع بمال .

﴿ باب المواقيت ﴾

زمانها لحج من شوال إلى فجر نحر فلو أحرم حلال في غيره انعقد عمرة ولها الأبد للحاج قبل نفر ومكانها لها لمن يحرم حل وأفضله

(الجعرانة) باسكان العين وتخفيف الراء على الأفصح للاتباع رواه الشيخان وهى فى طريق الطائف على ستة فراسخ من مكة (فالتنعيم) لأمره ﷺ عائشة بالاعتار منه وهو المكان الذى عند المساجد المعروفة بمساجد عائشة بينه وبين مكة فرسخ (فالحديبية) بتخفيف الياء على الأفصح بئر بين طريقى حدة والمدينة فى منعطف بين جبلين على ستة فراسخ من مكة وذلك لأنه ﷺ بعد إحرامه بالعمرة بنى الحليفة عام الحديبية هم بالدخول إلى مكة من الحديبية فصدته المشركون عنها فقدم الشافعى ما فعله ثم ما أمر به ثم ما هم به فقول الغزالي إنه هم منهم بالإحرام من الحديبية مردود (فإن لم يخرج) إلى الحل (وأتى بها) أى بالعمرة (أجزأته) عن عمرته إذ لا مانع (وعليه دم) لإساءته بترك الإحرام من الميقات (فإن خرج) إليه (بعد إحرامه فقط) أى من غير شروعه فى شئ من أعمالها (فلا دم) عليه لأنه قطع المسافة من الميقات محرماً وأدى الناسك كلها بعده فكان كالوأحرم بهامنه وتعبيرى بذلك أولى من قوله سقط الدم لإيهامه أنه وجب ثم سقط وهو وجه مرجوح وقولى فقط من زيادتي (و) مكانيها (لحج) ولو بقران (لمن بمكة) من أهلها وغيرهم (هى) أى مكة (ولنسك) من حج أو عمرة (لمتوجه من المدينة ذو الحليفة) مسكان على نحو عشر مراحل من مكة وستة أميال من المدينة وهو العروف الآن بأيار على (ومن الشام ومصر والمغرب الحجة) قرية كبيرة بين مكة والمدينة قيل على نحو ثلاث مراحل من مكة والمعروف المشاهد ما قاله الرافعى أنها على خمسين فرسخاً منها وهى الآن خراب (ومن تهامة اليمن يلم) ويقال له ألم جبل من جبال تهامة على ليلتين من مكة (ومن نجد اليمن والحجاز قرن) باسكان الراء مسكان بينه وبين مكة مرحلتان (ومن المشرق) العراق وغيره (ذات عرق) على مرحلتين من مكة أيضاً وذلك لخبر الشيخين عن ابن عباس قال وقت رسول الله ﷺ لأهل المدينة ذا الحليفة ولأهل الشام الحجة ولأهل نجد قرناً ولأهل اليمن يلم وقال هن لمن ولن أتى عليهن من غير أهلن ممن أراد الحج والعمرة ومن كان دون ذلك فمن حيث أنشأ حتى أهل مكة من مكة وروى الشافعى فى الأم عن عائشة أن رسول الله ﷺ وقت لأهل المدينة ذا الحليفة ولأهل الشام والمغرب الحجة وروى أبو داود وغيره بإسناد صحيح كافى المجموع عن عائشة أن النبى ﷺ وقت لأهل العراق ذات عرق هذا إن لم ينب من ذكر عن غيره وإلا فيمقاته ميقات منييه أو ما قيد به من أبعد كما يعلم من كتاب الوصية (والأفضل لمن فوق ميقات إحرام منه) لا من ديرة أهله (ومن أوله) وهو الطرف الأبعد لمن وسطه أو آخره ليقطع الباقي محرماً نعم يستثنى منه ذو الحليفة فالأفضل كما قال السبكي أن يحرم من المسجد الذى أحرم منه النبى ﷺ والتصریح بالتقييد بمن فوق من زيادتي (و) مكانيها لنسك (لمن لا ميقات بطريقه إن حاذاه) بذال معجزة أى سامته يمينه أو يساره (محاذته) فى بركان أو بحر فإن أشكل عليه ذلك تحرى (أو) حاذى (ميقاتين) كأن كان طريقه بينهما (محاذاة أقربهما إليه) وإن كان الآخر أبعد إلى مكة إذ لو كان أمامه ميقات قانه ميقاته وإن حاذى ميقاتاً أبعد فكذلك هو بقربه فإن استويا فى القرب إليه أحرم من محاذاة أبعدهما من مكة وإن حاذى الأقرب إليها أولاً وتعبيرى بأقربهما إليه أولى من تعبيره بأحدهما أى إلى مكة لاحتياجه إلى التقييد بما إذا استوت مسافتهما إليه لأنها إذا تفاوتت أحرم من محاذاة أقربهما إليه وإن كان أقرب إلى مكة فى الأصح (وإلا) أى وإن لم يحاذيها (ف) مكانيها لنسك (مرحلتان من مكة) إذ لا ميقات أقل مسافة من هذا القدر (و) مكانيها لنسك (لمن دون ميقات لم يجاوزه) حالة كونه (مريد نسك) بأن لم يجاوزه وهو من مسكنه بين مكة والميقات أو جاوزه غير مريد نسك (ثم أراد محله) لقوله فى الخبر السابق ومن كان دون ذلك فمن حيث أنشأ وظاهر مما مر أن محل ذلك فى مريد العمرة إذا لم يكن بالحرم (ومن جاوز ميقاته) سواء كان ممن دون ميقات أو من غيره فهو أعم من قوله وإن بلغه (مريد نسك بلا إحرام لزمه عود) إليه أو إلى ميقات مثله مسافة محرماً

الجعرانة فالتنعيم
فالحديبية فإن لم يخرج
وأتى بها أجزأته وعليه
دم فإن خرج بعد
إحرامه فقط فلا دم .
ولحج لمن بمكة هى .
ولنسك لمتوجه من
المدينة ذو الحليفة
ومن الشام ومصر
والمغرب الحجة . ومن
تهامة اليمن يلم .
ومن نجد اليمن
والحجاز قرن . ومن
المشرق ذات عرق
والأفضل لمن فوق
ميقات إحرام منه
ومن أوله لمن لا ميقات
بطريقه إن حاذاه
محاذاة أو ميقاتين
محاذاته أقربهما إليه
والا فمرحلتان من
مكة ومن دون ميقات
لم يجاوزه مريد نسك
ثم أراد محله ومن جاوز
ميقاته مريد نسك
بلا إحرام لزمه عود

أو ليحرم منه (إلا عذر) كضيق وقته عن العود إليه أو خوف طريق أو انقطاع عن رقعة أو مرض شاق فلا يلزمه العود وتعبيرى بذلك أعم من قوله لزمه العود ليحرم منه إلا إذا ضاق الوقت أو كان الطريق مخوفاً (فإن لم يعد) إلى ذلك لعذر أو غيره وقد أحرم بعمره مطلقاً أو بحج في تلك السنة (أو عاد) إليه بعد (تلبسه بعمل نسك) ركنا كان كالوقوف أو سنة كطواف القدوم (لزمه مع الإثم) للمجاوزة (دم) لإساءته في الأولى بترك الإحرام من الليقات ولتأدى النسك في الثانية بإحرام ناقص ولا فرق في لزوم الدم للمجاوز بين كونه عالماً بالحكم ذا كراهة أو كونه ناسياً أو جاهلاً به فلا إثم على الناسي والجاهل أما إذا عاد إليه قبل تلبسه بما ذكر فلا دم عليه مطلقاً ولا إثم بالمجاوزة إن نوى العود .

﴿باب الإحرام﴾

أى الدخول في النسك بنية ولو بالتلبية (الأفضل تعيين) للنسك ليعرف ما دخل فيه (بأن ينوى حجا أو عمرة أو كليهما) فلو أحرم بمحيتين أو عمرتين انعقدت واحدة فعلم أنه يتعقد مطلقاً بالأيدي في النية على الإحرام روى مسلم عن عائشة قالت : خرجنا مع رسول الله ﷺ فقال من أراد منكم أن يهل بحج وعمره فليفعل ومن أراد أن يهل بحج فليفعل ومن أراد أن يهل بعمره فليفعل وروى الشافعي أنه عليه السلام خرج هو وأصحابه مهلين ينتظرون القضاء أى نزول الوحي فأمر من لا هدى معه أن يجعل إحرامه عمرة ومن معه هدى أن يجعله حجا (فإن أطلق) إحرامه (في أشهر حج صرفه بنية لما شاء) من حج وعمرة وكليهما إن صلح الوقت لها (ثم) بعد النية (أتى بعمله) أى ما شاء فلا يجزئ العمل قبل النية فإن لم يصلح الوقت لها بأن فات وقت الحج صرفه للعمرة قاله الرويانى قال في المهبآت ولو ضاق فالمتجه وهو مقتضى كلام الرافعى أن له صرفه لما شاء ويكون كمن أحرم بالحج حينئذ أما إذا أطلق في غير أشهر الحج فيتعقد عمرة كالمصرف فلا يصرفه إلى حج في أشهر (وله أن يحرم كاحرام زيد) روى البخارى عن أبى موسى أنه عليه السلام قال له بم أهلت فقلت لبيت باهلال كإهلال النبي ﷺ قال قد أحسنت طف بالبيت سبعا وبالصفاء والروة وأحل (فينعقد) إحرامه (مطلقاً إن لم يصح إحرام زيد) بأن لم يكن زيد محرماً وكان إحراماً فاسداً ولت الإضافة إليه وإن علم عدم إحرامه بخلاف ما لو قال كان زيد محرماً فقد أحرمت لا يتعقد لما فيه من تعليق أصل الإحرام (وإلا) بأن صح إحرام زيد (فينعقد) إحرامه (كاحرامه) معيناً ومطلقاً ويتخير في المطلق كما يتخير ولا يلزمه الصرف إلى ما يصرفه إليه زيد وإن عين زيد قبل إحرامه انعقد إحرامه مطلقاً وتعبيرى بالصحة وعدمها أولى مما عبر به (فان تعذر معرفة إحرامه) بموت أو جنون أو غيره فتعبيرى بذلك أعم من قوله فان تعذر معرفة إحرامه بموته (نوى قرانا) كالوشك في إحرام نفسه هل قرن أو أحرم بأحد النسكين (ثم أتى بعمله) أى القرآن ليتحقق الخروج عما شرع فيه ولا يبرأ من العمرة لاحتمال أنه أحرم بالحج ويتمتع ادخالها عليه ويفى عن نية القرآن نية الحج كافي الروضة كأصلها (و) سن (نطق بنية فتلبية) فيقول بقلبه ولسانه نويت الحج وأحرمت به لله تعالى لييك اللهم لييك إلى آخره لحرم مسلم إذا توجهت إلى منى فأهلوا بالحج والإهلال رفع الصوت بالتلبية ولا يسن ذكر ما أحرم به في غير التلبية الأولى لأن إخفاء العبادة أفضل وتعبيرى بما ذكر أولى من قوله المحرم بنوى ويلبى (لا في طواف) ولو طواف قدوم (وسعى) بعده أى لا يسن فيها تلبية لأن فيهما أذكاراً خاصة وأما قيد الأصل بطواف القدوم لذكره الخلاف فيه وذكروا السعى من زيادته (و) سن (طهر) أى غسل أو تيمم بشرطه ولو في حيض أو نحوه (لا إحرام) للاتباع في الغسل رواه الترمذى وحسنه وقيس بالغسل التيمم هنا وفيما يأتي (وللدخول مكة) ولو حلالاً (وبذى طوى) بفتح الطاء أفصح من ضمها وكسرهما (لما ربهما أفضل) من طهره بغيرها للاتباع رواه الشيخان فان لم يمر بها سن طهره من مثل مسافتها واستثنى الماوردى من خرج من مكة فأحرم بعمره من مكان قريب كالتمتع واغتسل

اللعذر فان لم يعد أو عاد بعد تلبسه بعمل نسك لزمه مع الإثم دم
﴿باب الإحرام﴾
الأفضل تعيين بأن ينوى حجا أو عمرة أو كليهما فان أطلق في أشهر حج صرفه بنية لما شاء ثم أتى بعمله وله أن يحرم كإحرام زيد فيتعقد مطلقاً إن لم يصح إحرام زيد والا فكاحرامه فان تعذر معرفة إحرامه نوى قراناً ثم أتى بعمله وسن نطق بنية فتلبية لافي طواف وسعى وطهر لإحرام ولدخول مكة وبذى طوى لما ربهما أفضل

للاحرام فلا يسن له الغسل لقرب عهده به قال ابن الرفعة ويظهر مثله في الحج وسن الطهر أيضا لدخول المدينة والحرم (ولو قوف بعرفة) عشية (وبعد دفعة غداة نحر ولرمي) أيام (تشریق) لأن هذه مواطن يجتمع لها الناس فسن الطهر لها قطعاً للروائح الكريهة بالغسل للمحق به التيمم والقربة وخرج برمي التشریق يوم النحر فلا يسن له اكتفاء بطهر العيد وسن أن يتأهب للاحرام بحلق عانة وتنظيف إبط وقص شارب وتقليم ظفر وينبغي تقديمه على الطهر كما في الميت وذكر التيمم في غير الإحرام من زيادتي (و) سن (تطيب بدن ولو بما له جرم) ولو امرأة بعد الطهر (لإحرام) للاتباع روى الشيخان عن عائشة قالت كنت أطيّب رسول الله ﷺ لإحرامه قبل أن يحرم وحله قبل أن يطوف بالبيت (وحل) تطيب لإحرام (في ثوب واستدامته) أي الطيب في بدن أو ثوب بعد الإحرام لما روى الشيخان عن عائشة قالت كآني أنظر إلى ويص الطيب أي يريقه في مفرق رسول الله ﷺ وهو محرم وخرج باستدامته ما يعلم مما يأتي في باب ما حرم بالإحرام من أنه لو أخذ الطيب من بدنه أو ثوبه ثم رده إليه أو نزع ثوبه المطيب ثم لبسه لم يمتد فدية فلو لم تكن رائحته موجودة في ثوبه فإن كان بحيث لو ألقى عليه ماء ظهرت رائحته امتنع لبسه وإلا فلا وذكر حل تطيب الثوب هو ما صححه في الروضة كأصلها ونقل في المجموع الاتفاق عليه ووقع في الأصل تصحيح أنه يسن كالبدن (وسن خضب يدي امرأته) أي للاحرام إلى الكوعين بالحناء لأنهما قد ينكشفان ومسح وجهها بشيء منه لأنها مؤمر بكشفه فلتستر لون البشرة بلون الحناء أما بعد الإحرام فيكره ذلك لها لأنه زينة للمحرم والقصد أن يكون أشعث أغبر فإن فعلته فلا فدية وخرج بالمرأة الرجل والخنثى فلا يسن لها الخضب بل يحرم (ويجب تجرد رجله) أي للاحرام (عن محيط) بضم الميم وبحاء مهملة لينتفي عنه لبسه في الإحرام الذي هو محرم عليه كما سيأتي والتصريح بالوجوب من زيادتي وبه صرح الرافعي والنووي في مجموعهما لكن صرح في مناسكه بسنه واستحسنه السبكي وغيره تبعاً له لوجب الطبري واعتراضاً الأول بأن سبب الوجوب وهو الإحرام لم يحصل ولا يصح بالتزنع بعد الإحرام وأيد الثاني بشيئين ذكرتهما في شرح الروض مع الجواب عنهما. وأما الاعتراض فجوابه أن التجرد في الإحرام واجب ولا يتم إلا بالتجرد قبله فوجب كالسعي إلى الجمعة قبل وقته على بعيد الدار وقولي محيط أعني من قوله محيط الثياب لشموله الحشف والبدن والمنسوج (وسن لبسه إزاراً ورداءً أبيضين) جديدين وإلا فمغسولين (ونعلين) لغيره لا يجرم أحدهم في إزار وورداء ونعلين رواه أبو عوانة في صحيحه وخرج بالرجل المرأة والخنثى إذ لا نزع عليهم في غير الوجه (و) سن (صلاة ركعتين) في غير وقت الكراهة كما علم من محله (لإحرام) لكل من الرجل وغيره للاتباع رواه الشيخان مع خبر البسوا من ثيابكم البياض وتغني عن الركعتين فريضة ونافلة أخرى ويسن أن يقرأ في الركعة الأولى سورة الكافرون وفي الثانية سورة الإخلاص وقولي لإحرام من زيادتي (والأفضل أن يحرم) الشخص (إذا توجه لطريقه) راكباً أو ماشياً للاتباع في الأول رواه الشيخان وخبر مسلم عن جابر أمرنا رسول الله ﷺ لما أهلكنا أن نحرم إذا توجهنا فيه وفي الثاني نعم لو خطب إمام مكة بها يوم السابع فالأفضل له أن يخطب محرماً فيتقدم إحرامه سيره يوم قاله الماوردي (وسن إكثار تلبية ورفع رجل) صوته (بها) بحيث لا يضر نفسه (في دوام إحرامه) فيهما للاتباع في الأول رواه مسلم وللاثر به في الثاني رواه الترمذي وقال حسن صحيح (و) ذلك (عند تغاير أحوال) كركوب ونزول وصعود وهبوط واختلاط رققة وفراغ صلاة وإقبال ليل أو نهار أو وقت سحر (آكد) وخرج بدوام إحرامه ابتداءً فلا يسن الرفع بل يسمع نفسه فقط ونقله في المجموع عن الجويني وأقره والتقيد بالرجل من زيادتي فلا يسن للمرأة والخنثى رفع صوتهما بأن يسمعا غيرهما بل يكره لهما رفعه وفرق بينهما وبين أذانهما حيث حرم فيه ذلك بالأصغاء إلى الأذان واشتغال كل أحد بتلييته عن مسمع تلبية غيره وظاهر أن التلبية كغيرها من الأذكار تكره في مواضع النجاسة تنزيهاً

ولو قوف بعرفة وبعد دفعة
غداة نحر ولرمي
تشریق وتطيب بدن
ولو بما له جرم لإحرام
وحل في ثوب واستدامته
وسن خضب يدي
امرأة له ويجب تجرد
رجل له عن محيط
وسن لبسه إزاراً
ورداء أبيضين ونعلين
وصلاة ركعتين لإحرام
والأفضل أن يحرم
إذا توجه لطريقه
وسن إكثار تلبية
ورفع رجل به في دوام
إحرامه وعند تغاير
أحوال آكد.

لذكر الله تعالى (ولفظها ليك اللهم ليك إلى آخره) أى ليك لا شريك لك ليك إن الحمد والنعمة لك
والملك لا شريك لك للاتباع رواه الشيخان ومن تكريره ثلاثا ، ومعنى ليك أنا مقيم على طاعتك وزاد
الأزهري إقامة بعد إقامة وإجابة بعد إجابة وهو مثنى أريد به التكثير وسقطت نونه للإضافة (و سن
(لمن رأى ما يعجبه أو يكرهه) أن يقول (ليك إن العيش عيش الآخرة) قاله عليه السلام حين وقف بعرفات
ورأى جمع المسلمين رواه الشافعي وغيره عن مجاهد مرسلًا وقاله عليه السلام في أشد أحواله في حفر
الحندي رواه الشافعي أيضا ومعناه أن الحياة المطلوبة الهنيئة الدائمة هي حياة الدار الآخرة وقولى أو
يكرهه من زيادنى (ثم) بعد فراغه من تلبيته (يصلى) ويسلم (على النبي عليه السلام ويسأل الله) تعالى (الجنة
ورضوانه ويستعين) به (من النار) للاتباع رواه الشافعي وغيره قال فى المجموع وضعفه الجمهور ويكون
صوته بذلك أخفض من صوت التلبية بحيث يتميزان .

﴿ باب صفة النسك ﴾

(الأفضل) لمحرم بحج ولو قارنا (دخوله مكة قبل وقوف) بعرفة اقتداء به عليه السلام وبأصحابه ولكثرة ما يحصل
له من السنن الآتية (و) الأفضل دخولها (من ثنية كداء) وإن لم تكن بطريقه خلافا لما نقله الرافعي عن
الأصحاب واقتضاه كلام الأصل للاتباع رواه مسلم ولفظه كان يدخل مكة من الثنية العليا ويخرج من السفلى
والعليا تسمى ثنية كداء بالفتح والمد والتوين والسفلى ثنية كداء بالضم والقصر والتوين وهى عند
جبل قعيقعان والثنية الطريق الضيق بين الجبلين واختصت العليا بالدخول والسفلى بالخروج لأن الداخل
يقصد مكانا على المقدار والخارج عكسه وقضيته التسوية فى ذلك بين المحرم وغيره (وأن يقول عند لقاء
الكعبة رافعا يديه واقفا اللهم زد هذا البيت) أى الكعبة (تشريفا إلى آخره) أى وتعظيما وتكريما ومهابة
وزد من شرفه وعظمته بمن حجه أو اعتمره تشريفا وتكريما وتعظيما وبرا للاتباع رواه الشافعي والبيهقي
وقال إنه منقطع (اللهم أنت السلام إلى آخره) أى ومنك السلام فخيرنا بالسلام قاله عمر رضى الله عنه
رواه عنه البيهقي قال فى المجموع وإسناده ليس بقوى ومعنى السلام الأول ذو السلامة من النقائص والثانى
والثالث السلامة من الآفات وقولى عند لقاء أعم من قوله إذا أبصر وقولى رافعا يديه واقفا من زيادنى
(فيدخل) هو أولى من قوله ثم يدخل (المسجد) الحرام (من باب بنى شيبة) وإن لم يكن بطريقه للاتباع رواه
البيهقي بإسناد صحيح ولأن باب بنى شيبة من جهة الكعبة والحجر الأسود وأن يخرج من باب بنى سهم
إذا خرج إلى بلده ويسمى اليوم ياب العمرة (و) أن (يبدأ بطواف قدوم) للاتباع رواه الشيخان والمعنى
فيه أن الطواف تحية فيسن أن يبدأ به بقيد زدته بقولى (إلا لعذر) كإقامة جماعة وضيق وقت صلاة وتذكر
فائتة فيقدم على الطواف ولو كان فى أثناء لأنه يفوت والطواف لا يفوت ولا يفوت بالجلوس ولا بالتأخير
نعم يفوت بالوقوف بعرفة كما يعلم مما يأتى وكما يسمى طواف القدوم يسمى طواف القادم وطواف الورود
وطواف الوارد وطواف التحية (ويختص به) أى بطواف القدوم (حلال) هو من زيادنى (وحاج دخل
مكة قبل وقوف) فلا يطلب من الداخل بعده ولا من المعتمر لدخول وقت الطواف المفروض عليها فلا
يصح قبل أدائه أن يتطوعا بطوافه قياسا على أصل النسك (ومن قصد الحرم) هو أعم من قوله مكة
(لالنسك) بل لنحو زيارة أو تجارة (سن) له (إحرام به) أى بنسك كتحية المسجد لداخله سواء
تكرر دخوله كخطاب أم لا كرَسُول قال فى المجموع ويكره تركه .

﴿ فصل ﴾ فيما يطلب فى الطواف من واجبات وسنن (بأنواعه ثمانية أحدها وثانيها) (ستر)
لعورة (وطهر) عن حدث أصغر وأكبر وعن نجس كما فى الصلاة ولحجر الطواف بالبيت صلاة (فلو
زالا) بأن عرى أو أحدث أو تنجس ثوبه أو بدنه أو موطئه بنجس غير معفو عنه (فيه) أى فى طوافه

ولفظها : ليك اللهم
ليك الخ . ولمن رأى
ما يعجبه أو يكرهه ليك إن
العيش عيش الآخرة ثم
يصلى ويسلم على النبي صلى
الله عليه وسلم ويسأل
الله الجنة ورضوانه
ويستعين به من النار
﴿ باب صفة النسك ﴾
الأفضل دخول مكة قبل
وقوف ومن ثنية كداء
وأن يقول عند لقاء
الكعبة رافعا يديه واقفا
الله زد هذا البيت
تشريفا إلى آخره اللهم
أنت السلام إلى آخره
فيدخل المسجد من
باب بنى شيبة ويبدأ
بطواف قدوم إلا لعذر
ويختص به حلال
وحاج دخل مكة قبل
وقوف ومن قصد الحرم
لالنسك من إحرام به
﴿ فصل ﴾ واجبات
الطواف ستر وطهر
فلو زالا فيه ،

(جدد) الستر والطهر (وبنى) على طوافه وإن تعمد ذلك بخلاف الصلاة إذ يحتمل فيه ما لا يحتمل فيها كثير الفعل والكلام سواء أطال الفصل أم قصر لعدم اشتراط الولا فيه كالوضوء لأن كلاهما عبادة يجوز أن يتخللها ما ليس منها بخلاف الصلاة لكن بسن الاستئناف خروج من خلاف من أوجبه ومحل اشتراط الستر والطهر مع القدرة أمام العجز في المهمات جواز الطواف بدونهما إلا طواف الركن فالقياس منعه للمتميم والمتنجس وإنما فعات الصلاة كذلك لحزمة الوقت وهو مفقود هنا لأن الطواف لا آخر لوقته انتهى وفي جواز فعله فيما ذكر بدونهما مطلقا نظرو قولي فلوزال الى آخره أولى من قول الأصل فلوا حدث فيه توضحا وبني (و) ثالثها (جعل البيت عن يساره) بقيد زده بقولي (مارا تلقاء وجهه) فيجب كونه خارجا بكل بدنه عنه حتى عن شاذروانه وحجبه للاتباع مع خبر مسلم خذوا عني مناسككم فلو خالف شيئا من ذلك كأن استقبل البيت أو استدبره أو جعله عن يمينه أو عن يساره ورجع القهقري نحو الركن اليماني لم يصح طوافه لما بذته ما ورد الشرع به والحجر بكسر الحاء ويسمى خطيما المحوط بين الركنين الشاميين بمحدار قصير بينه وبين كل من الركنين فتحة (و) رابعها (بدؤه بالحجر الأسود محاذياله أو لجزئه) في مروره (بيدنه) للاتباع ويسن كما قال النووي أن يتوجه البيت أول طوافه ويقف على جانب الحجر الذي لجهة الركن اليماني بحيث يصير كل الحجر عن يمينه ومنكب الأيمن عند طرف الحجر ثم يمر متوجها له فاذا جاوزه انقل وجعل البيت عن يساره وهذا مستثنى من وجوب جعل البيت عن يساره (فلو بدأ بغيره) كأن بدأ بالباب (لم يحسب) ما طافه فاذا انتهى إليه ابتداء منه ولو أزيل الحجر والعياذ بالله تعالى وجب محاذاة محله ويسن حينئذ استلام محله وتقبيله والسجود عليه وقولي أو لجزئه من زيادتي (و) خامسها (كونه سبعا) ولو في الأوقات المنهي عن الصلاة فيها ما شيا أو راكبا أو زاحفا بعذر أو غيره فلو ترك من السبع شيئا وإن قل لم يحجزه (و) سادسها كونه (في المسجد) وإن وسع أو كان الطواف على السطح ولو مرتفعا عن البيت أو حال حائل بين الطائف والبيت كالسقاية والسواري (و) سابعها (نتية) أي الطواف (إن استقل) بأن لم يشمله نسك كسائر العبادات (و) ثامنها (عدم صرفه) لغيره كطلب غريم كما في الصلاة فإن صرفه انقطع لا إن نام فيه على هيئة لاتنقض الوضوء وهذا والذي قبله من زيادتي (وسنته أن يمشى في كاه) ولو امرأة إلا لعذر كمرض للاتباع رواه مسلم ولأن المشي أشبه بالتواضع والأدب ويكره بلا عذر الزحف لا الركوب لكنه خلاف الأولى كما نقله في المجموع عن الجمهور وفي غيره عن الأصحاب ومحمده ونصه في الأم على الكراهة يحمله على الكراهة غير الشديدة التي عبر عنها المتأخرون بخلاف الأولى (و) أن (يستلم الحجر) الأسود بيده (أول طوافه) (و) أن (يقبله ويسجد عليه) للاتباع رواه في الأولين الشيخان وفي الثالث البيهقي وإنما تسن الثلاثة للمرأة إذا خلا اللطاف ليلا أو نهارا وإن خصه ابن الرفعة بالليل والحنثي كالمرأة (فإن عجز) عن الأخيرين أو الأخير (استلم) بلاتقبيل في الأولى وبه في الثانية (بيده) اليماني فإن عجز فباليسرى على الأقرب كما قاله الزركشي (ف) أن عجز عن استلامه بيده استلمه (بنحو عود) كخشبة وتعبيري بذلك أولى من اقتصاره على استلم (ثم قبل) ما استلمه به وهذا من زيادتي (ف) أن عجز عن استلامه بيده وبغيرها (أشار) إليه (بيده) اليماني (فما فيها) من زيادتي ثم قبل ما أشار به لخبر البخاري أنه عليه السلام طاف على بعير فكلما أتى الركن أشار إليه بشيء عنده وكبر ولا يشير بالفم إلى التقبيل ويسن ثلث ما ذكر من الاستلام وما بعده في كل طوفة وتخفيف القبلة بحيث لا يظهر لها صوت (و) أن (يستلم) الركن (اليماني) ويقبل يده بعد استلامه بها للاتباع رواه الشيخان فإن عجز عن استلامه أشار إليه فلم أنه لا يسن استلام غير ما ذكر ولا تقبيل غير الحجر من الأركان فإن خالف لم يكره بل نص الشافعي على أن التقبيل حسن (و) أن (يقول) عند استلامه (أول طوافه) بسم الله والله أكبر اللهم أطوف (إيماننا بك الى آخره) أي وتصديقا بكتابك ووفاء بهدك واتباعا لسنة

جدد وبني وجعله
البيت عن يساره مارا
تلقاء وجهه وبدؤه
بالحجر الأسود محاذيا
له أو لجزئه بيده فلو بدأ
بغيره لم يحسب وكونه
سبعا وفي المسجد ونيتة
إن استقل وعدم
صرفه وسن أن يمشى
في كله ويستلم الحجر
أول طوافه ويقبله
ويسجد عليه فإن عجز
استلم بيده فنحو عود
ثم قبل فأشار بيده فبا
فيها ويستلم اليماني
ويقول أول طوافه :
بسم الله والله أكبر
اللهم إيماننا بك الخ

وقبالة الباب : اللهم إن البيت بيتك الحويين اليانين : ربنا آتانا في الدنيا حسنة الآية ويدعو عما شاء ومأثوره أفضل قراءة
 فقير مأثوره ويراعى ذلك كل (١٤٢) طوفة ويرمل ذكر في الثلاث الأول من طواف بعده سعى مطلوب بأن يسرع مشيه

مقار باخطاه ويقول فيه
 اللهم اجعله حجابمورا
 الحويض طبع في طواف
 فيه رمل وفي سعى بأن
 يجعل وسط رداءه تحت
 منكبه الأيمن وطرفيه
 على الأيسر ويقرب من
 البيت فلو فات رمل بقرب
 وأمن لمس نساء ولم يرج
 فرجة بعد ويوالى كل
 طوافه ويصلى بعده
 ركعتين وخلف المقام
 أولى في الحجر في المسجد
 في الحرم فحيث شاء
 بسورتي الكافرون
 والإخلاص ويحجر ليلا
 ولو حمل شخص محرما

[مسألة : الحمل في
 الطواف] اعلم أن جعل
 صور مسألة الحمل في
 الطواف ألفا وأربعة
 وعشرين مبنى على أن
 صور كل من الحامل
 والمحمول اثنان وثلاثون
 بأن يقال الحامل حلال
 أو محرم دخل وقت
 طوافها أم لا طافا أم لا
 وطى كل من الثمانية
 نوى الحامل نفسه أو
 محموله أو كليهما أو أطلق
 فهذه اثنان وثلاثون
 في الحامل ومثلها في

نيك محمد ﷺ اتباعا للسلف والخلف (و) أن يقول (قبالة الباب اللهم إن البيت بيتك الى آخره)
 أى والحرم حرمك والأمن أمنك وهذا مقام العائذ بك من النار ويشير إلى مقام إبراهيم (وين اليانين
 ربنا آتانا في الدنيا حسنة الآية) للاتباع رواه أبو داود ووقع في المنهاج كالروضة اللهم بدل ربنا (و) أن
 (يدعو بما شاء ومأثوره) أى الدعاء فيه أى من قوله (أفضل قراءة) فيه (فقير مأثوره) ويسن له (الاسرار
 بذلك لأنه أجمع للخشوع) (و) أن (يراعى ذلك) أى الاستلام وما بعده (كل طوفة) اغتناما للثواب لكنه في
 الأولى أكد وشمول ذلك لاستلام اليانين وما بعده من زيادتي (و) أن (يرمل ذكر في) الطوفات (الثلاثة
 الأول من طواف بعده سعى) بقيد زده بقول (مطلوب) بأن يكون بعد طواف قدوم أو ركن ولم يسع بعد الأول
 فلو سعى بعده لم يرمل في طواف افاضة والرمل يسمى خيبا (بأن يسرع مشيه مقار باخطاه) ويمشى في البقية
 على هيئته للاتباع رواه مسلم فإن طاف راكبا أو محمولا حرك الدابة ورمل به الحامل ولو ترك الرمل في الثلاثة
 الأول لا يقضيه في الأربع الباقية لأن هيئتها السكنية فلا تفسر (و) أن (يقول فيه) أى في الرمل (الله
 اجعله) أى ما أنا فيه من العمل (حجابمورا) أى لم يخالطه ذنب (إلى آخره) أى وذنبنا مغفورا وسعيا
 مشكورا للاتباع ويقول في الأربعة الباقية كافي التنبيه وغيره : رب اغفروا رحم وتجاوز عما تعلم إنك أنت
 الأعز الأكرم ربنا آتانا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار قال الأسنوى والناسب للمعتمر
 أن يقول عمرة مبرورة ويحتمل الاطلاق مراعاة للحديث ويقصد المعنى اللغوى وهو القصد (و) أن
 (يضطبع) أى الذكر (في طواف فيه رمل) للاتباع رواه أبو داود بأسناد صحيح كافي المجموع (وفي سعى)
 قياسا على الطواف بجامع قطع مسافة مأمور بتكريرها سبعا وذلك (بأن يجعل وسط رداءه تحت منكبه
 الأيمن وطرفيه على) منكبه (الأيسر) كدأب أهل الشطارة والاضطباع مأخوذ من الضبع بسكون
 الواحدة وهو العضد وخرج بالطواف والسعى ركعتا الطواف فلا يسن فيهما الاضطباع بل يكره (و) أن
 (يقرب) الذكر في طوافه (من البيت) تبركا ولأنه أيسر في الاستلام والتقييل نعم إن تأذى أو آذى غيره
 بنحو زحمة فالبعد أولى (فلو فات رمل بقرب) لنحو زحمة (وأمن لمس نساء ولم يرج فرجة) يرمل فيها لو انتظر
 (بعد) للرمل لأنه يتعلق بنفس العبادة والقرب يتعلق بمكانها فإن خاف لمس نساء فالقرب بل رمل أولى من
 البعد مع الرمل تحرزا عن ملامسة من المؤدية إلى انتقاض الطهر ولو خاف مع القرب أيضا لمسه فترك
 الرمل أولى وإذا تركه سن أن يتحرك في مشيه ويرى أنه لو أمكنه لرمل وكذا في العدو في السعى الآتي بيانه وإن
 رجاء الفرجة المذكورة سن له انتظارها وخرج بالذكر الآتي والخثى فلا يسن لها شيء من الثلاثة المذكورة
 بل يسن لها في الأخيرة حاشية المطاف بحيث لا يختلطان بالرجال إلا عند خلو المطاف فيسن لها القرب
 وذكر حكم الخثى مع قولى ولم يرج فرجة من زيادتي (و) أن (يوالى كل) من الذكر وغيره (طوافه)
 خروجا من الخلاف في وجوبه (و) أن (يصلى بعده ركعتين) فعلهما (خلف المقام أولى) للاتباع رواه
 الشيخان وذكر الأولوية من زيادتي وكذا قولى (و) إن لم يفعلهما خلف المقام فعلهما (في الحجر في المسجد
 في الحرم فحيث شاء) متى شاء ولا يفوتان إلا بموته ويأتى فيهما (بسورتي الكافرون والإخلاص) للاتباع
 رواه مسلم ولما في قراءتهما من الاخلاص المناسب لما هنا لأن المشركين كانوا يعبدون الأصنام ثم (و) أن
 (يحجر) بهما (ليلا) مع ما ألحق به من الفجر إلى طلوع الشمس ويسر فيما عدا ذلك كالسكوف ويحزى
 عن الركعتين فريضة وناقلة أخرى (ولو حمل شخص) حلال أو محرم طاف عن نفسه أو لم يطف (محرما)

المحمول فإذا ضرب أحدهما في الآخر بلغ الحاصل مامر ولا يخفى ما في هذا فإنه لا يقال في الحلال
 والمحرم طافا قبل الوقت لعدم الصحة ولا يقال طاف في الوقت أم لا لعدم فائدة التقسيم فإن الحلال إذا دخل مكة وقتلنا يسن له طواف

لم يطف عن نفسه ودخل وقت طوافه وطاف به ولم ينو له نفسه أولها وقع للمحمول إلا إن أطلق وكان كالمحمول فله وسن أن يستلم الحجر بعد طوافه وصلاته ثم يخرج من باب الصفا للسعي وشرطه أن يبدأ بالصفا ويحتم بالروة ويسعى سبعاً بها من كل للأخرى في السعي مرة وبعد طواف ركن أو قدوم ولا يتخللها الوقوف ولا تسن إعادة سعي وسن للذكر أن يرقى على الصفا والروة قامة

القدوم بناء على أنه لا يختص بالحرم وهو الراجح فحمل بعد أن طاف للقدوم أو قبله شخصاً وطاف به ولم ينو الطواف لم يقع له في صورتين لعدم النية بخلاف ما لو كان محرماً فإنه يقع له في الصورة الثانية وإن لم ينو لأن نية الإحرام تشمل ما عدا طواف الوداع ولا يقال في المحمول نوى الحامل أو كليهما إذا فعله حتى إنه ينويه لغيره فتسقط هذه الصورة وتبقى الصور الصحيحة هكذا حلال محرم دخل وقت طوافه وطاف محرم دخل وقت طوافه ولم يطف محرم لم يطف لعدم دخول الوقت ويصدق به قول الشارح أولم يطف فهذه أربعة في كل من الحامل والمحمول فإذا ضربت أربعة الحامل في صورتين الأربعة حصل ستة عشر وإذا ضربت أربعة المحمول في صورتين نيتي الباقيتين حصل ثمانية فاضربها في الستة عشر يحصل مائة وثمانية وعشرون وحاصل حكمها أنه إذا نوى الحامل نفسه أو كليهما أو أطلق وهو محرم دخل وقت طوافه ولم يطف وقع الطواف للحامل لأنه الطائف ولم يصرفه (١٤٣) عن نفسه وذلك في اثنتين وسبعين صورة

وإذا نوى الحامل المحمول أو أطلق وليس عليه طواف وقع الطواف للمحمول إن نواه أو أطلق وهو محرم عليه طواف لأنه حج كطائف على دابة وذلك في خمس وثلاثين صورة فإن أطلق المحمول وليس عليه طواف وقع الطواف لغوا لعدم النية وما في معناها وذلك في إحدى وعشرين صورة وعلى هذا ينزل كلام المصنف إلا أنه تبعاً لأصله لم يذكر الحلال في المحمول حيث قيده بالحرم نظراً لكون الباب

بقيد زدته بقولي (لم يطف عن نفسه ودخل وقت طوافه وطاف به) بقيد زدته في الأولين بقولي (ولم ينو له نفسه أولها) بأن نواه للمحمول أو أطلق (وقع) الطواف (للمحمول) لأنه كراكب دابة وعملاً بنية الحامل وإنما لم يقع للحامل المحرم إذا دخل وقت طوافه ونوى المحمول لأنه نصره عن نفسه (إلا إن أطلق وكان كالمحمول) في كونه محرم لم يطف عن نفسه ودخل وقت طوافه (فوقع) له لأنه الطائف ولم يصرفه عن نفسه فإن طاف المحمول عن نفسه أو لم يدخل وقت طوافه لم يقع له إن لم ينو له نفسه وإلا فكأن لو لم يطف ودخل وقت طوافه وإن نواه الحامل لنفسه أو لم يقع له وإن نواه محموله لنفسه أو لم يطف عنها عملاً بنية في الجميع ولأنه الطائف ولم يصرفه عن نفسه فيما إذا لم يطف ودخل وقت طوافه وإفادة حكم الإطلاق فيمن لم يطف من زيادتي (وسن) لكل بشرطه في الأنتى والختنى (أن يستلم الحجر بعد طوافه وصلاته ثم يخرج من باب الصفا) وهو الباب الذي بين الركنين اليمانيين (للسعي) بين الصفا والروة وللاتباع رواه مسلم (وشرطه أن يبدأ بالصفا) بالقصر طرف جبل أبي قبيس (ويحتم بالروة) والتصرح به من زيادتي فلو عكس لم تحسب الروة الأولى (و) أن يسعى سبعاً بها من كل (منهما) (لأخرى في السعي مرة) للاتباع وقال ﷺ ابدأ بما بدأ الله به رواه مسلم ورواه النسائي بلفظ فابدءوا بما بدأ الله به (و) أن يسعى (بعد طواف ركن أو قدوم) (و) أن (لا يتخللها) أي السعي وطواف القدوم (الوقوف) بعرفة بأن يسعى قبله للاتباع مع خبر خذوا عني مناسككم فإن تخللها الوقوف امتنع السعي إلا بعد طواف الفرض فيمتنع أن يسعى بعد طواف نقل مع إمكانه بعد طواف فرض (ولا تسن إعادة سعي) لأنه لم يرد وتعبيري بذلك أولى مما ذكره (وسن للذكر أن يرقى على الصفا والروة قامة) أي قدرها لأنه ﷺ رقى على كل منهما حتى رأى البيت رواه مسلم وخارج زيادتي الذكر الأنتى والختنى فلا يسن لهما الرقى إلا إن خلا المحل عن الرجال غير

في النسك وأن الناسك يصح طوافه ولو محملاً وإما ذكره في الحامل ليعلم حكم باقي الصور بالمقايسة كما نبه عليه ابن النقيب حيث قال يعلم من هذا أنه لو حمل حلالاً حلالاً ونوى وقع للحامل وقيل لها على قياس ما قالوه في حمله المحرم فعلى ما صنعه المصنف تكون الصور ستة وتسعين حاصلة من ضرب الستة عشر التي في الحامل في ستة في المحمول وحاصل حكمها أن الطواف يقع للحامل في أربعة وخمسين وللمحمول في ثمانية وعشرين ويلغو في أربعة وعشرين المصنف ذلك بقوله ولو حمل شخص الخ فإن منطوق هذا يصدق بستة عشر حاصلة من ضرب أربعة الحامل في صورتين ما إذا نوى الحامل المحمول أو أطلق ثم ضرب الثمانية في صورتين ما إذا نوى المحمول نفسه أو أطلق الصادق بها إطلاق النطوق فيقع الطواف للحامل في الستين وهو ما إذا أطلق الحامل المحرم وعليه طواف سواء نوى المحمول نفسه أو أطلق فها تان صورتان يقع فيهما الطواف للحامل وفي الأربعة عشر الباقية بعد الاستثناء يقع فيها الطواف للمحمول وقول الشارح فإن طاف المحمول عن نفسه أو لم يدخل وقت طوافه هاتان صورتان مفهوم القيد الأول في كلام المصنف فإذا ضربتهما في أربعة الحامل ثم الثمانية فيما إذا نوى الحامل المحمول أو أطلق ثم الستة عشر فيما إذا نوى المحمول نفسه أو أطلق حصل اثنتان وثلاثون ففما إذا أطلق هذا المحمول لا يقع له الطواف كما قاله الشارح بل يقع للحامل المطلق الذي عليه طواف في كلا صورتين المحمول وتصور الثانية بما إذا كان الحامل معتمراً والمحمول حاجلاً يدخل

ويقول كل : الله أكبر ثلاثا والله الحمد إلى آخره ثم يدعو بما شاء ويثلث الذكر والدعاء ويمشي أول السعي وآخره ويدعو الذكر في الوسط ومحلها معروف .

(فصل) سن للامام أن يخطب بمكة سابع الحجة بعد ظهر أو جمعة خطبة يأمر فيها بالدخول إلى منى .

وقت طوافه ويلغو الطواف في الأربعة عشر الباقية وفيما إذا نوى المحمول نفسه يقع له أربعة عشر وللحامل في الصورتين المذكورتين وهذا ما أشار له الشارح بقوله وإلا فكما لو لم يطف ودخل وقت طوافه فله در هذا الإمام حيث لم يقل وإلا وقع له وإن كان أخصر لأنه اختصار محل لاقتضائه أنه يقع للمحمول في الستة عشر وليس كذلك وقوله وإن نواه الحامل لنفسه أو لم يلقه هاتان الصورتان مفهوم القيد الثاني فإذا ضربتهما في أربعة الحامل ثم الثمانية في ستة المحمول حصل ثمانية وأربعون يقع فيها الطواف للحامل دون المحمول وإن نوى نفسه أو أطلق عليه طواف كما قاله الشارح ردا على القول بأن الطواف حينئذ يقع لهما وكذا إذا أطلقا وعليهما طواف أو نوى المحمول نفسه لأن الحامل دار (١٤٤) والمحمول دير به وقد نويّا حقيقة أو حكما فيقع لهما كما لو جره

وهو على الأرض ورد بأن طواف كل منهما في مسألة الجر منفصل عن طواف الآخر فأمكن أن يقع لهما بشرطه بخلافه في مسألة الحمل . واعلم أن الأحكام المذكورة لا تختلف بتعدد الحامل فإذا حمل اثنان شخصا ونواه أحدهما ونوى الآخر نفسه أو أطلق وعليه طواف وقع له ولا يقع للمحمول لأن الدوران به واقع منهما فلا ينصرف إليه بصرف أحدهما .

المحرم فيما يظهر كانه عليه وعلى الخنثى الأسنوى والواجب على من لم يرق أن يلصق عقبه بأصل ما يذهب منه ورؤوس أصابع رجليه بما يذهب إليه من الصفا والمروة (و) أن (يقول كل) من الذكرو والراقي وغيرهما (الله أكبر ثلاثا والله الحمد إلى آخره) أى الله أكبر على ما هدانا والمحدثه على ما أولانا لإياله وإلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد يحيى ويميت بيده الخير وهو على كل شئ قدير (ثم يدعو بما شاء) دينا ودنيا (و) أن (يثلث الذكر والدعاء) للاتباع في ذلك رواه مسلم بزيادة بعض ألفاظ ونقص بعضها وتعبيرى بكل إلى آخره أعم من قوله فإذا رقى إلى آخره (و) أن (يمشي) على هيئته (أول السعي وآخره) (و) أن (يدعو الذكر) أى يسعى سعيا شديدا (في الوسط) للاتباع في ذلك رواه مسلم (ومحلها) أى المشى والعدو (معروف) ثم يمشي حتى يبقى بينه وبين الميل الأخضر المعلق بركن المسجد على يساره قدر ستة أذرع فيعدو حتى يتوسط بين الميلىن الأخضرين اللذين أحدهما في ركن المسجد والآخر متصل بجدار العباس رضى الله عنه فيمشى حتى ينتهى إلى المروة فإذا عاد منها إلى الصفا مشى في محل مشيه وسعى في محل سعيه أولا وخرج زيادى الذكر الأنثى والخنثى فلا يعدوان ويسن أن يقول كل منهما في سعيه رب اغفر وارحم وتجاوز عما تعلم إنك أنت الأعز الأكرم وأن يوالى بين مرات السعي وبينه وبين الطواف ولا يشترط فيه الطهر ولا ستر ويجوز فعله راكبا ويكره للساعى أن يقف في سعيه لحديث أو غيره .

(فصل) في الوقوف بعرفة مع ما يذكره (سن للامام أن يخطب) ولونائبه (بمكة سابع) ذى (الحجة) بكسر الحاء أفصح من فتحها المسمى يوم الزينة لتزيينهم فيه هوادجهم (بعد) صلاة (ظهر أو جمعة) إن كان يومها (خطبة) فردة (بأمر) هم (فيها بالدخول) يوم الثامن المسمى يوم التروية لأنهم يتروون فيه الماء (إلى منى) ويسمى التاسع يوم عرفة والعاشر يوم النحر والحادى عشر يوم القر لاستقرارهم

[تنبيه] قد استشكلوا وقوع

فيه

الطواف للمحمول فيما إذا نواه له الحامل وعليه طواف بما إذا كان على شخص طواف إفاضة أو نذر فنواه عن طواف آخر عن نفسه أو غيره فإنه لا ينصرف بل يقع عما عليه . وأجاب الشيخ ابن المقرئ ووضحه شيخ الاسلام بما حاصله أن الحامل بنية المحمول صير نفسه آلة لطوافه فانصرف فعله إليه ولا كذلك النواوى غير ما عليه فإنه لم يجعل نفسه آلة لغيره وإنما أتى بطواف ناويا صرفه لطواف آخر له أو لغيره فلم ينصرف فإن قيل إذا نوى الحامل نحو إدراك الغريم هل تنتفى الآلية ولا يقع الطواف للمحمول مطلقا أم لا ويكون كالعادة قلنا استظهر سم الأول وفرق بأن الدابة فعلها غير مصروف فأمكن أنها آلة ولا كذلك من نوى إدراك الغريم فإن فعله مصروف فتدبر والله أعلم . واعلم أن جميع ما تقدم إنما هو فيما إذا اجتمع في كل من الحامل والمحمول شروط الطواف من نحو الستر والطهر وإلا فالعبرة بمن استجمعها بشرطه بأن ينوى أو يكون عليه طواف دخل وقته .

فيه بنى والثاني عشر يوم النفر الأول والثالث عشر يوم النفر الثاني (ويعلمهم) فيها (للمناسك) الى الخطبة الآتية في مسجد ابراهيم ويأمر فيها أيضا المتمتعين والسكّين بطواف الوداع قبل خروجهم وبعد إحرامهم وهذا الطواف مسنون وقولى أوجعة من زيادتي (و) أن (يخرجهم من غد) بقيدزته بقولى (بعدصبح) أى صلاته نعم ان كان يوم جمعة خرجهم قبل الفجر إن لم تتم الجمعة ولم يمكنهم إقامتها بنى كما عرف في بابها (إلى منى) فيصلون بها الظهر وما بعدها للاتباع رواه مسلم (و) أن (يبيتوا بها) أن (يقصدوا عرفة إذا أشرفت) هو أولى من قوله طلعت (الشمس) بقيدزته بقولى (على ثبير) وهو جبل كبير بمزدلفة على عيين الذهاب الى عرفة ما رين بطريق ضب وهو من مزدلفة (و) أن (يقيموا بقرىها بنمرة الى الزوال) وقولى (ثم يذهب بهم الى مسجد ابراهيم) من زيادتي وصدره من عرنة وآخره من عرفة ويميز بينهما صخرات كبار فرشت هناك (فيخطب) بهم فيه (خطبتين) يبين لهم فى أولها ما أمامهم من المناسك الى خطبة يوم النحر ويحرضهم على إكثار الدعاء وتهليل في المواقف ويخففها ويجلس بعد فراغها بقدر سورة الإخلاص ثم يقوم الى الثانية ويأخذ المؤذن فى الأذان ويخففها بحيث يفرغ منها مع فراغ المؤذن من الأذان (ثم يجمع بهم) بعد الخطبتين (العصرين تقديمًا) للاتباع رواه مسلم والتصريح بأنه جمع تقديم من زيادتي والجمع للسفر لا للنسك ويقصرها أيضا للسافر بخلاف السكى (و) أن (يقفوا بعرفة) إلى الغروب للاتباع رواه مسلم قال فى الروضة وبين هذا المسجد وموقف النبي ﷺ بالصخرات نحو ميل (و) أن (يكثروا الذكر) من تهليل أو غيره (والدعاء الى الغروب) روى الترمذى خبر أفضل الدعاء دعاء يوم عرفة وأفضل ما قلت أنا والنيبون من قبل لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شئ قدير وزاد البهقي اللهم اجعل فى قلبى نورا وفى سمعى نورا وفى بصرى نورا اللهم اشرح لى صدرى ويسر لى أمري وذكري إلا كثار فى الدعاء والذكر غير التهليل من زيادتي (ثم) بعد الغروب (يقصدوا مزدلفة ويجمع بها المغرب والعشاء تأخيرًا) للاتباع رواه الشيخان نعم إن خشى فوت وقت الاختيار للعشاء جمع بهم فى الطريق والجمع للسفر لا للنسك كما مر نظيره ويذهبون بسكينة ووقار فمن وجد فرجة أسرع (وواجب الوقوف) بعرفة (حضوره) أى المحرم (وهو أهل للعبادة) ولو نائمًا أو مارا فى طلب آبق أو نحوه (بعرفة) أى بجزء منها (بين زوال وفجر) يوم (نحر) للاتباع رواه مسلم وفى خبره وعرفة كلها موقف ولخبر الحج عرفة من جاء ليلة جمع قبل طلوع الفجر فقد أدرك الحج رواه أبو داود وغيره بأسانيد صحيحة كما فى المجموع وليلة جمع هى ليلة المزدلفة وخرج بالأهل غيره كغنى عليه وسكران ومجنون فلا يجزئهم لأنهم ليسوا أهلا للعبادة لكن يقع حجهم نفلا كما صرح به الشيخان فى المجنون كحج الصبي غير المميز ولا ينافيه قول الشافعى فى المغنى عليه فاته الحج لصحة حمله على فوات الحج الواجب (ولو فارقها) أى عرفة (قبل غروب ولم يعد) اليها (سن) له (دم) خروجًا من خلاف من أوجبه لأن عاد اليها ولو ليلا لأنه أتى بما يسن له وهو الجمع بين الليل والنهار فى الموقف (ولو وقفوا) اليوم (العاشر غلطا ولم يقلوا) على خلاف العادة فى الحج لظنهم أنه التاسع بأن غم عليهم هلال ذى الحجة فأكملوا القعدة ثلاثين ثم بان أن الهلال أهل ليلة الثلاثين (أجزاءهم) وقوفهم سواء أبان لهم ذلك فى العاشر أم بعده فلا قضاء عليهم إذ لو كفوا به لم يأمنوا وقوع مثل ذلك فيه ولأن فيه مشقة عامة بخلاف ما إذا قلوا وليس من الغلط المراد لهم ما إذا وقع ذلك بسبب حساب كما ذكره الرافعى وخرج بالعاشر مالو وقفوا الحادى عشر أو الثامن غلطا فلا يجزئهم لندرة الغلط فيهما ولأن تأخير العبادة عن وقتها أقرب الى الاحتساب من تقديمها عليه فى الثانى .

﴿فصل﴾ فى البيت بمزدلفة والدفع منها وفيما يذكر معهما (يجب) بعد الدفع من عرفة (مبيت) أى مكث (لحظة) ولو بلا نوم (بمزدلفة) للاتباع العلوم من الأخبار الصحيحة والتصريح بالوجوب وبالاكتفاء

ويعلمهم المناسك ويخرج بهم من غد بعد صبح الى منى ويبيتوا بها ويقصدوا عرفة إذا أشرفت الشمس على تبير ويقوموا بقرىها بنمرة الى الزوال ثم يذهب بهم الى مسجد ابراهيم فيخطب خطبتين ثم يجمع بهم العصرين تقديمًا ويقفوا بعرفة ويكثروا الذكر والدعاء الى الغروب ثم يقصدوا مزدلفة ويجمعونها بالمغرب والعشاء تأخيرًا وواجب الوقوف حضوره وهو أهل للعبادة بعرفة بين زوال وفجر نحر ولو فارقها قبل غروب ولم يعدن دم ولو وقفوا العاشر غلطا ولم يقلوا أجزاءهم .

﴿فصل﴾ يجب مبيت لحظة بمزدلفة

من نصف ثان فمن لم يكن بهافيه ولم يعد فيه لزمه دم وسن أن يأخذوا منها حصى رمى نحره ويقدم نساء وضعفة بعد نصف الى منى ويبقى غيرها حتى يصلوا الصبح بغسل ثم يقصدوا (١٤٦) منى فاذا بلغوا المشعر الحرام استقبلوه ووقفوا وهو أفضل وذكر واودعوا إلى إسفار

بلحظة من زيادتي فالمعتبر الحصول فيها لحظة (من نصف ثان) من الليل لالكونه يسمى ميبتا إذا الأمر بالمبيت لم يرد هنا بل لأنهم لا يصلونها حتى يعصى نحرور بع الليل ويجوز الدفع منها بعد نصفه وبقية المناسك كثيرة شاقة فسومح في التخفيف لأجلها (فمن لم يكن بهافيه) أى في النصف الثانى بأن لم يبت بها أبواب لكن نحر قبله أى النصف (ولم يعد) اليها (فيه لزمه دم) كما نص عليه في الأم وصححه في الروضة كأصلها لتركه الواجب وإن اقتضى كلام الأصل عدم لزومه نعم إن تركه لعذر كان خاف أو انتهى إلى عرفة ليلة النحر واشتغل بالوقوف عن المبيت أو أفاض من عرفة الى مكة وطاف للركن ففاته المبيت لم يلزمه شيء (وسن أن يأخذوا منها حصى رمى) يوم (نحر) قال الجمهور ليلا وقال البغوى بعد صلاة الصبح روى البيهقي وغيره باسناد صحيح على شرط مسلم كافي المجموع عن الفضل بن عباس أن رسول الله ﷺ قال له غداة يوم النحر التقط لى حصى قال فلقطت له حصيات مثل حصى الحذف والتصريح بسن أخذها مع التقييد برمى يوم النحر من زيادتي فالأخذ سبع حصيات لاسبعون (و) أن (يقدم نساء وضعفة بعد نصف) من الليل (الى منى) ليرموا قبل الزحمة ولما في الصحيحين عن عائشة أن سودة أفاضت في النصف الأخير من مزدلفة باذن النبي ﷺ ولم يأمرها بالدم ولا النحر الذين كانوا معها وفيهما عن ابن عباس قال أنا نحن قدم النبي ﷺ ليلة المزدلفة في ضعة أهله (و) أن (يبقى غيرهم حتى يصلوا الصبح بغسل) بهما للاتباع رواه الشيخان ويتأكد طلب التغليس هنا على بقية الأيام لخبر الشيخين ولتسع الوقت لما بين أيديهم من أعمال يوم النحر (ثم يقصدوا منى) وشعارهم مع من تقدم من النساء والضعفة التلبية قال القفال مع التكبير (فاذا بلغوا المشعر الحرام) وهو جبل في آخر مزدلفة يقال له قزح (استقبلوا القبلة لأنها أشرف الجهات وهذا من زيادتي (ووقفوا) عنده (وهو) أى وقوفهم به (أفضل) من وقوفهم بغيره من مزدلفة ومن مرورهم به بلاوقوف وهذا من زيادتي (وذكروا) الله تعالى (ودعوا الى إسفار) للاتباع رواه مسلم وقولى وذكروا من زيادتي كأن يقولوا الله أكبر ثلاثا لا إله إلا الله والله أكبر الله أكبر والله الحمد (ثم يسيروا) بسكينة فاذا وجدوا فرجة أسرعوا وإذا بلغوا وادى محسر أسرع المشاى وحرك الراكب دابته وذلك قدر رمية حجر حتى يقطعوا عرض الوادى (ويدخلوا منى بعد طلوع شمس فيرمى كل) منهم حينئذ (سبع حصيات الى جمرة العقبة) للاتباع رواه مسلم (ويقطع التلبية عند ابتداء نحرور منى) مما له دخل في التحلل لأخذه في أسباب التحلل كما أن المعتبر يفعل ذلك عند ابتداء طوافه ونحو من زيادتي (ويكبر) بدل التلبية (مع كل رمية) للاتباع رواه مسلم وهذا الرمي تحية منى فلا يبدأ فيها بغيره ويأد بالرمي كما أفادته الفاء حتى إن السنة للراكب أن لا ينزل للرمى والسنة للراعى الى الجمرة أو يستقبلها (و) مع (حلق وعقبه) لفعل السلف وهذا من زيادتي (ويدبح من معه هدى) تقربا (ويحلق) للآية الآتية وللاتباع رواه مسلم (أو يقصر) للآية ولأنه في معنى الحلق (والحلق أفضل للذكر والتقصير) أفضل (لغيره) من أنثى وخنثى قال تعالى محلقين رؤوسكم ومقصرين إذا العرب تبدأ بالأنعم والأفضل ، وروى الشيخان خبر اللهم ارحم المحلقين فقالوا يارسول الله والتقصرين فقال اللهم ارحم المحلقين قال في الرابعة والمقصرين وروى أبو داود بإسناد حسن كافي المجموع ليس على النساء حلق وإنما على النساء التقصير وإزالة الشعر في وقته وهى نسك لا استباحة محظور الخنثى وذكر حكمه من زيادتي والمراد من الحلق والتقصير إزالة الشعر في وقته وهى نسك لا استباحة محظور كما علم من الأفضلية هنا ومن عده ركنا فيما يأتى ويدل له الدعاء لفاعله بالرحمة في الخبر السابق في ثاب

ثم يسيروا ويدخلوا منى بعد طلوع شمس فيرمى كل سبع حصيات الى جمرة العقبة ويقطع التلبية عند ابتداء نحرور رمى ويكبر مع كل رمية وحلق وعقبه ويدبح من معه هدى ويحلق أو يقصر والحلق أفضل للذكر والتقصير لغيره

[مسئلة] قد غلبوا في إحرام الخنثى أحكام الأنثى احتياطا في الستة عن الأجانب فأوجبوا عليه كشف الوجه للإحرام وستر الرأس عند وجود أجنبي فإن كشفهما أثم بكشف الرأس ولا فدية لعدم الوجوب وإن ستر الوجه وكشف الرأس أثم بهما ولا فدية للشك في الوجوب وإن سترها أثم بستر الوجه ووجبت الفدية لتحقق الوجوب واختلفوا في لبس المحيط فجوزوه الجمهور لأنه مأثور بالستر فلا فرق بين المحيط وغيره وإن استحب الاحتياط ومنعه السلى وعلل بأن لبسه المحيط دائر بين الحظر والإباحة

والمحل على الحظر أحوط ومقصود الستة يحصل بدون المحيط واستحسنه الأذرعى

ولا يخفى أن هذا إنما هو من حيث الإباحة والحظر أما من حيث الفدية فالمدار على يقين الوجوب فاذا لبس المحيط وستر الوجه فالقياس وجوب الفدية كما إذا ستر الوجه والرأس وكذا إذا لبس القفازين وإن كشف الوجه اه فحرمه والله أعلم .

عليه [تنبيه] يستثنى من أفضلية الحلق ما لو اعتمر قبل الحج في وقت لو حلق فيه جاء يوم النحر ولو لم يسود رأسه من الشعر فالتقصير له أفضل (وأقله) أى كل من الحلق والتقصير (ثلاث شعرات) أى إزالته (من) شعر (رأس) ولو مسترسلة عنه أو متفرقة لوجوب الفدية على المحرم بإزالته المحرمة واكتفاء بمسمى الجمع المأخوذ من قوله تعالى محلقين رؤوسكم أى شعرها وقول من رأس من زيادتي (وسن لمن لا شعر برأسه إمرار موسى عليه) تشبها بالحالقين (ويدخل مكة ويطوف للركن) للاتباع رواه مسلم وكما يسمى طواف الركن يسمى طواف الإفاضة وطواف الزيارة وطواف الفرض وطواف الصدر بفتح الدال (فيسعى إن لم يكن يسعى) بعد طواف القدوم كما هو وسيأتي أن السعى ركن وتعبيرى بالفاء أولى من تعبيره بالواو (فيعود إلى منى) ليبيت بها (وسن ترتيب أعمال) يوم (نحر) بليته من رمى وذبح وحلق أو تقصير وطواف (كاذكر) ولا يجب روى مسلم أن رجلا جاء إلى النبي ﷺ فقال يا رسول الله إني حلقت قبل أن أرمى فقال ارم ولا حرج وأناه آخر فقال إني أفضت إلى البيت قبل أن أرمى فقال ارم ولا حرج وروى الشيخان أنه ﷺ ما سئل عن شيء في ذلك اليوم قدم ولا أخر إلا قال افعل ولا حرج (ويدخل وقتها لا الذبح) للهدى تقربا (بنصف ليلة نحر) بقيد زده بقول (لمن وقف قبله) روى أبو داود بإسناد صحيح على شرط مسلم كما في المجموع أنه ﷺ أرسل أم سلمة ليلة النحر فرمت قبل الفجر ثم أفاضت وقيس بذلك الباقي منها (ويبقى وقت الرمي الاختياري إلى آخر يومه) أى النحر روى البخارى أن رجلا قال للنبي ﷺ إني رميت بعد ما أمسيت قال لا حرج والمساء من بعد الزوال وخرج زيادتي الاختياري وقت الجواز فيمتد إلى آخر أيام التشريق كما يعلم مما سيأتي وقد صرح الرافعي بأن وقت الفضيلة لرمي يوم النحر ينتهي بالزوال فيكون لرميه ثلاثة أوقات وقت فضيلة وقت اختيار وقت جواز (ولا آخر لوقت الحلق) أو التقصير (والطواف) التبع بالسعى إن لم يفعل لأن الأصل عدم التأقيت (وسيأتي وقت الذبح) للهدى تقربا وغيره في باب ما حرم بالاحرام (وحل باثنين من رمى) يوم (نحر) وحلق أو تقصير (وطواف) متبوع بسعى إن لم يفعل من محرمات الاحرام (غير نكاح ووطء ومقدماته) من لبس وحلق أو تقصير وقلم وصيد وطيب ودهن وستر رأس الذكر ووجه غيره كلبسائى بخلاف الثلاثة لخبر إذا رميت الحجر فقد حل لكم كل شيء إلا النساء وروى إذا رميت وحلقتم ولحبر الصحيحين لا ينكح المحرم ولا ينكح فتعبرى بذلك أهم من قوله وحل به اللبس والحلق والقلم وكذا الصيد (و) حل (بالثالث الباقي) من المحرمات وهو الثلاثة المذكورة ومن فاته الرمي ولزمه بدله من دم أو صوم توقف التحلل على الاتيان بيده هذا في تحلل الحج أما العمرة فلها تحلل واحد والحكمة في ذلك أن الحج يطول زمنه وتكثر أفعاله بخلاف العمرة فأيسح بعض محرماته في وقت وبعضها في آخر .

﴿فصل﴾ في البيت بمنى ليالى أيام التشريق الثلاثة وهى التى عقب يوم العيد وفيما يذكر معه (يجب مبيت بمنى ليالى) أيام (تشريق) للاتباع المعلوم من الأخبار الصحيحة مع خبر خذوا عنى مناسككم (معظم ليل) كما لو حلف لا يبيت بمكان لا يحنث إلا بمبيت معظم الليل وإنما اكتفى بلحظة من نصفه الثانى بمزدلفة كما مر لما تقدم ثم والتصريح بمبيت الليلة الثالثة وبالوجوب مع قول معظم ليل من زيادتي (و) يجب (رمي كل يوم) من أيام التشريق (بعد الزوال إلى الجمرات) الثلاث وإن كان الرامى فيها والأولى منها تلى مسجدا الخفيف وهى الكبرى والثانية الوسطى والثالثة جرة العقبة وليست من منى بل منى تنتهى إليها (فإن نفر) ولو انفصل من منى بعد الغروب أو عاود لشغل (في) اليوم (الثانى بعد رميه) وبات الليلتين قبله أو ترك مبيتها لعذر (جاز وسقط مبيت) الليلة (الثالثة ورمى يومها) قال تعالى فمن تعجل في يومين فلا إثم عليه ويخطف الامام بمنى بعد صلاة الظهر يوم النحر خطبة يعلمهم فيها رمى أيام التشريق وحكم المبيت وغيرها وثانى أيام

وأقله ثلاث شعرات
من رأس وسن لمن
لا شعر برأسه إمرار
موسى عليه ويدخل
مكة ويطوف للركن
فيسعى إن لم يكن يسعى
فيعود إلى منى وسن
ترتيب أعمال نحر كما
ذكر ويدخل وقتها
لا الذبح بنصف ليلة نحر
لمن وقف قبله ويبقى
وقت الرمي الاختياري
إلى آخر يومه ولا آخر
لوقت الحلق والطواف
وسيأتي وقت الذبح
وحل باثنين من رمى
نحر وحلق وطواف غير
نكاح ووطء ومقدماته
وبالثالث الباقي .

﴿فصل﴾ يجب مبيت
بمنى ليالى أيام
ليل ورمى كل يوم بعد
زوال إلى الجمرات فإن
نفر في الثانى بعد رميه
جاز وسقط مبيت الثالثة
ورمى يومها

التشريق بعد صلاة الظهر خطبة يعلمهم فيها جواز التفريغ فيه وغير ذلك ويودعهم (وشرط الرمي) أي لصحته
 (ترتيب) للجمرات بأن يرمى أولا إلى الجمرة التي تلي مسجد الخيف ثم إلى الوسطى ثم إلى جمرة العقبة للاتباع
 رواه البخاري (وكونه سبعا) من المرات لذلك فلورمي سبع حصيات مرة واحدة أو حصاتين كذلك إحداها
 يمينه والأخرى يساره لم يحسب إلا واحدة ولورمي حصاة واحدة سبع مرات كفي ولا يكفي وضع الحصاة
 في الرمي لأنه لا يسمى رميا لأنه خلاف الوارد (و) كونه (يبد) لأنه الوارد وهذا من زيادتي فلا يكفي الرمي
 بغيرها كقوس ورجل (و) كونه (بحجر) لذكر الحصى في الأخبار وهو من الحجر فيجزي بأنواعه
 ولو مما يتخذ منه الفصوص كياقوت وعقيق وبلور لا غيره كلؤلؤ وإمّند وجص وجوهر منطبع كذهب
 وفضة وحديد (وقصد الرمي) من زيادتي فلورمي إلى غيره كأن رمي في الهواء فسقط في الرمي لم يحسب
 (وتحقق إصابته) بالحجر وإن لم يبق فيه كأن تدرج وخرج منه فلو شك في إصابته لم يحسب (وسن أن يرمى
 بقدر حصي الخذف) بمجمعتين لخبر مسلم عليكم بحصى الخذف وهو دون الأعملة طولاً وعرضاً بقدر الباقلا
 (ومن عجز) عن الرمي لعله لا يرجي زوالها قبل فوات وقت الرمي (أناب) من يرمى عنه ولا يمنع زوالها بعده
 من الاعتداد به ولا يصح رميه عنه إلا بعد رميه عن نفسه وإلا وقع عنها وظاهر أن ما ذكر من اشتراط كونه
 سبعا إلى هنا يأتي في رمي يوم النحر (ولو ترك رميا) من رمي يوم النحر وأيام التشريق عمدا أو سهوا وهذا
 أعم من قوله وإذا ترك رمي يوم (تداركه في باقي التشريق) أي أيامه ولياليه فهو أعم من تعبيره بباقي الأيام (أداء)
 بالنص في الرعاء وأهل السقاية وبالقياس في غيرهم وقولي أداء من زيادتي وإنما وقع أداء لأنه لو وقع قضاء
 لما دخله التدارك كالوقوف بعد فوته ويجب الترتيب بينه وبين رمي ما بعده فإن خالف في رمي الأيام وقع عن
 المتروك ويجوز رمي المتروك قبل الزوال وليلا كما علم بقول الأصل أول الفصل ويدخل رمي التشريق بزوال
 الشمس ويخرج بغروبها اقتصار على وقت الاختيار (إلا) أي وإن لم يتداركه (لزم دم) ترك رمي (ثلاث
 رميات) فأكثر ولو في الأيام الأربعة لأن الرمي فيها كاشيء الواحد وإن كان رمي كل يوم عبادة رأسها وفي
 الرمية الأخيرة من اليوم الأخير مد طعام وفي الأخيرتين منه مدان وفي ترك مبيت ليالي التشريق كلها دم
 واحد وفي ليلة مدو في ليلتين مدان إن لم ينفر قبل الثالثة وإلا وجب دم تركه جنس المبيت هذا كله في غير
 العذورين أمّا أهل السقاية ورعاء الابل أو غيرها فلم يترك المبيت ليالي منى بلام (ويجب على غير
 نحو حائض) كنفساء (طواف وداع) ويسمى بالصدر أيضا (بفراق مكة) ولو مكيا أو غير حاج ومعتمر
 أو فارقها بسفر قصير كما في المجموع للاتباع رواه البخاري وخبر مسلم لا ينفرن أحد حتى يكون آخر عهده بالبيت
 أي الطواف بالبيت كما رواه أبو داود وما ذكرته من وجوب طواف الوداع على غير الحاج والمعتمر هو
 ما رجحه في الروضة وأصلها بناء على أنه ليس من المناسك والمعتمد ما بينته في شرح الزواجر أنه منها فلا يجب
 على من ذكره أعلم أنه لا وداع على من خرج لغير منزله بقصد الرجوع وكان سفره قصيرا لكن خرج للعمرة
 ولا على محرم خرج إلى منى وأن الحاج إذا أراد الانصراف من منى فعليه الوداع كما في المجموع أما نحو
 الحائض فلا طواف عليها لخبر الشيخين عن ابن عباس أنه قال أمر الناس أن يكون آخر عهدهم بالبيت إلا أنه
 خفف عن المرأة الحائض وقيس بها النفساء فلو طهرت قبل مفارقة مكة لزمها العود والطواف أو بعدها فلا
 ونحو من زيادتي (ويجبر تركه) بمن وجب عليه (بدم) لتركه نسكا واجبا واستثنى منه البلقيني تبعا للروائي
 المتحيرة (فإن عاد) بعد فراقه بلا طواف (قبل مسافة قصر وطاف فلا دم) عليه لأنه في حكم المقيم وكما
 لو جاوز الميقات غير محرم ثم عاد إليه وقولي وطاف من زيادتي وقولي فلا دم أولى من قوله سقط الدم (وإن
 مكث بعده) أي بعد الطواف ولو ناسيا أو جاهلا بقيد زده بقولي (للاصلاة أقيمت أو شغل سفر) كشراء
 زاد وشد رحل (أعاد) الطواف بخلاف ما إذا مكث لشيء من ذلك (وسن شرب ماء زمزم) ولو لغير

وشرط الرمي ترتيب
 وكونه سبعا ويبد
 وبحجر وقصد الرمي
 وتحقق إصابته وسن
 أن يرمى بقدر حصي
 الخذف ومن عجز
 أناب ولو ترك رميا
 تداركه في باقي
 تشريق أداء وإلا لزمه
 دم ثلاث رميات
 ويجب على غير نحو
 حائض طواف وداع
 بفراق مكة ويجبر تركه
 بدم فإن عاد قبل مسافة
 قصر وطاف فلا دم وإن
 مكث بعده لا لصلاة
 أقيمت أو شغل سفر
 أعاد وسن شرب ماء
 زمزم

حاج ومعتمر للاتباع رواه الشيخان وأن يتصلح منه وأن يستقبل القبلة عند شربه (وزيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم) ولولغير حاج ومعتمر وإن أوهم كلام الأصل فيه وفي قبله خلافه وذلك لخبر ما بين قبري ومنبري روضة من رياض الجنة ومنبري على حوضي ، وخبر لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد المسجد الحرام والمسجد الأقصى ومسجدي هذراهما الشيخان ومن لمن قصد المدينة الشريفة لزيارته أن يكثر في طريقه من الصلاة والسلام عليه صلى الله عليه وسلم فإذا رأى حرم المدينة وأشجارها زاد في ذلك وسأل الله أن ينفعه بهذه الزيارة ويتقبلها منه ويغتسل قبل دخوله ويلبس أنظف ثيابه فإذا دخل المسجد قصد الروضة وهي بين قبره ومنبره كأمروصلي تحية المسجد بجانب المنبر وشكر الله تعالى بعد فراغها على هذه النعمة ثم وقف مستدبر القبلة مستقبل رأس القبر الشريف ويعبد منه نحو أربعة أذرع ناظرا لأسفل ما يستقبله فارغ القلب من علق الدنيا ويسلم بلا رفع صوت وأقله السلام عليك يا رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم يتأخر صوب يمينه قدر ذراع فيسلم على أبي بكر ثم يتأخر قدر ذراع فيسلم على عمر رضي الله عنهما ثم يرجع إلى موقفه الأول قبالة وجه النبي صلى الله عليه وسلم ويتوسل به في حق نفسه ويستشفع به إلى ربه ثم يستقبل القبلة ويدعو بما شاء لنفسه وللمسلمين وإذا أراد السفر ودع المسجد ركعتين وأتى القبر الشريف وأعاد نحو السلام الأول .

(فصل في أركان الحج والعمرة ويان أوجه أدائهما مع ما يتعلق بذلك (أركان الحج) ستة (أحرام) به أي نية الدخول فيه لخبر إنما الأعمال بالنيات (ووقوف) بعرفة لخبر الحج عرفة (وطواف) لقوله تعالى وليطوفوا بالبيت العتيق (وسعى) لما روى الدارقطني وغيره بإسناد حسن كما في المجموع أنه صلى الله عليه وسلم استقبل القبلة في السعي وقال يا أيها الناس اسعوا فإن السعي قد كتب عليكم (وحلق أو تقصير) لتوقف التحلل عليه مع عدم جبره بدم كالطواف والمراد إزالة الشعر كما مر (وترتيب المعظم) بأن يقدم الإحرام على الجميع والوقوف على طواف الركن والحلق أو التقصير والطواف على السعي إن لم يفعل بعد طواف القدوم ودليله الاتباع مع خبر خذوا عني مناسككم وقدمه في الروضة كأصلها ركنا وفي المجموع شرط الأول أنسب بما في الصلاة وقول أو تقصير إلى آخره من زيادتي (ولا تجبر) أي الأركان أي لا تدخل للجبر فيها وتقدم ما يجبر بدم ويسمى بعضها وغيرهما يسمى هيئة (وغير الوقوف) من الستة (أركان للعمرة) لشمول الأدلة لها وظاهر أن الحلق أو التقصير يجب تأخيرهما عن سعيهما فالترتيب فيها مطلق (ويؤديان) أي الحج والعمرة على ثلاثة أوجه لأنه إما أن يحرم بهما معا أو يبدأ بحج أو بعمره قالت عائشة رضي الله عنها خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام حجة الوداع فنامن أهل بحج ومنامن أهل بعمره ومنامن أهل بحج وبعمره رواه الشيخان أحدها أن يؤديا (بافراد بأن يحج ثم يعتمر) بأن يحرم بعد فواغاه من الحج بالعمرة ويأتي بعملها (و) ثانيها (بتمتع بأن يعكس) بأن يعتمر ولو من غير ميقات بلده ثم يحج سواء أحرم بالحج من مكة أم من ميقات أحرم بالعمرة منه أم من مثل مسافته أو من ميقات أقرب منه وإن أوهم كلام الأصل اشتراط كونه من مكة أو من ميقات عمرته وتكون العمرة من ميقات بلده وسمى الآتي بذلك متمتعاً لتمتعهم بمحظورات الإحرام بين النسكين أو لتمتعهم بسقوط العود للميقات عنه (و) ثالثها (بقران بأن يحرم بهما) معافي أشهر حج (أو بعمره) ولو قبل أشهره (ثم يحج) في أشهره (قبل شروع في طواف ثم يعمل عمله) أي الحج فيهما فيحصلان أما الأول فلخبر عائشة السابق وأما الثاني فلما روى مسلم أن عائشة أحرمت بعمره فدخل عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم فوجدها تبكي فقال ما شأنك قالت حضت وقد حل الناس ولم أحلل ولم أطف بالبيت فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم أهلي بالحج ففعلت ووقفت للمواقف حتى إذا طهرت طافت بالبيت وبالصفا والمروة فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم قد حللت من حجك وعمرتك جميعا وخرج زيادتي قبل الشروع ما إذا شرع في الطواف فلا يصح إحرامه بالحج لاتصال إحرام العمرة بمقصوده وهو أعظم أفعاله فيقع عنها ولا

وزيارة قبر النبي صلى

الله عليه وسلم .

(فصل) أركان الحج

احرام ووقوف وطواف

وسعی وخلق أو تقصیر

وترتيب المعظم ولا تحب

وغير الوقوف أركان

للعمرة ويؤديان بإفراد

بأن يحج ثم يعتمر وبتمتع

بأن يعكس وبقرا أن

يحرم بهما أو بعمره

ثم يحج قبل شروع في

طواف ثم يعمل عمله

وَيَمْتَنِعُ عَكْسُهُ وَأَفْضَلُهَا إِفْرَادُ إِنْ اعْتَمَرَ عَامَهُ ثُمَّ مَتَعَ وَطَى التَّمَتُّعَ وَالْقَارْنَ دَمَ إِنْ لَمْ يَكُنْ نَامِنَ حَاضِرِي الْحَرَمِ وَهُمْ مِنْ دُونِ مَرَحِلَتَيْنِ مِنْهُ
وَاعْتَمَرَ التَّمَتُّعَ فِي أَشْهُرِ حِجِّ عَامِهِ (١٥٠) وَلَمْ يَعْدِلْ إِحْرَامَ الْحَجِّ إِلَى مِيقَاتٍ وَوَقْتُ وَجُوبِ الدَّمِ عَلَيْهِ إِحْرَامُهُ بِالْحَجِّ وَالْأَفْضَلُ ذَبْحُهُ يَوْمَ نَحْرٍ فَإِنْ
عَجَزَ بِحَرَمِ صَامٍ قَبْلَ نَحْرِ
ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ تَسَنُّ قَبْلَ
عَرَفَةَ وَسَبْعَةَ فِي وَطْنِهِ .

يَنْصَرَفُ بَعْدَ ذَلِكَ إِلَى غَيْرِهَا وَتَقْيِيدُ الْأَصْلِ الْإِحْرَامِ بِهَا بِكَوْنِهِ مِنَ الْمِيقَاتِ وَالْإِحْرَامُ بِالْعُمْرَةِ بِكَوْنِهِ فِي
أَشْهُرِ الْحَجِّ اقْتِصَارًا عَلَى الْأَفْضَلِ (وَيَمْتَنِعُ عَكْسُهُ) بَأَنْ يَحْرُمَ بِحِجٍّ وَلَوْ فِي أَشْهُرِهِ ثُمَّ بَعْمَرَةٍ قَبْلَ طَوَافٍ لِأَنَّهُ
لَا يَسْتَفِيدُ بِهِ شَيْئًا بخلاف إدخال الحج على العمرة فإنه يستفيد به الوقوف والرمي والمبيت (وأفضلها) أي هذه
الأوجه (إفراد) بقيد زنته بقولي (إن اعتمر عامه) فلما أخرت عنه العمرة كان الإفراد مفضولاً لأن تأخيرها
عنه مكروه (ثم تمتع) أفضل من القرآن على خلاف في أفضلية ما ذكر ومنشأ الخلاف اختلاف الرواة في
إحرامه ﷺ روى الشيخان أنه صلى الله عليه وسلم أفرد الحج ، وروى أنه أحرم متمتعاً ورجح الأول
بأن رواه أكثر وبأن جابر منهم أقدم بحجة وأشد عناية بضبط المناسك وبأنه ﷺ اختاره أولاً كما
بينته مع فوائد في شرح الروض وأما ترجيح التمتع على القرآن فلأن أفعال النسكين فيه أكمل منها في
القرآن (وطى) كل من (التمتع والقارن دم) قال تعالى فمن تمتع بالعمرة إلى الحج فما استيسر من الهدى
وروى الشيخان عن عائشة رضي الله عنها أنه ﷺ ذبح عن نسائه البقر يوم النحر قالت وكن قارنات
(إن لم يكن نامن حاضري الحرم) لقوله تعالى في التمتع ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام
وقيس به القارن فلا دم على حاضريه (وهم من) مساكينهم (دون مرحلتين منه) أي من الحرم لقربهم منه
والقريب من الشيء يقال إنه حاضره قال تعالى واستلهم عن القرية التي كانت حاضرة البحر أي قرية من
والمنى في ذلك أنهم لم يرجعوا ميقاتا كما أوضحته في شرح الروض فمن جاوز الميقات من الآفاقين ولو غير
مريد نسكا ثم بداله فأحرم بالعمرة قرب دخول مكة أو عقب دخولها لزمه دم التمتع لأنه ليس من الحاضرين
لعدم الاستيطان وقول الروضة كأصلها في دون المرحلتين من جاوز الميقات مريد النسك ثم أحرم بعمرة
لا يلزمه دم التمتع محمول على من استوطن ولا يضر التقييد بالمريد لأن غيره مفهوم بالمواقفة ومن إطلاق
المسجد الحرام على جميع الحرم كما هنا قوله تعالى فلا يقربوا المسجد الحرام بعد عامهم هذا وعبر في المحرر
بدل الحرم بمكة قال الأسنوي والفتوى على ما فيه فقد نقله صاحب التقريب عن نص الإمام ثم قال وأيده
الشافعي بأن اعتبار ذلك من الحرم يؤدي إلى إدخال البعيد عن مكة وإخراج القريب لاختلاف المواقيت
وعطفت على مدخول إن قولي (واعتمر التمتع في أشهر حج عامه) فلوقعت العمرة قبل أشهره أو فيها والحج
في عام قابل فلا دم وكذا لو أحرم بها في غير أشهره وأتى بجميع أفعالها في أشهره ثم حج (ولم يعد لإحرام الحج
إلى ميقات) ولو أقرب لمكة من ميقات عمرته أو إلى مثل مسافة ميقاتها فلوعاد إليه وأحرم بالحج فلا دم لا تفاء
بتمتع وتوفيه وكذا لو أحرم به من مكة أو دخلها القارن قبل يوم عرفته ثم عاد كل منها إلى ميقات (ووقت وجوب
الدَّم عليه) أي على التمتع (إحرامه بالحج) لأنه حينئذ يصير متمتعاً بالعمرة إلى الحج ووقت جوازه بعد
الفراغ من العمرة وقبل الإحرام بالحج ولا يتأقذ ذبحه كسائر دماء الجبرانات بوقت (و) لكن (الأفضل
ذبحه يوم نحر) للاتباع وخروجه من خلاف من أوجبه فيه (فإن عجز) عنه حساً أو شرعاً (بحرم صام) بدله
وجوباً (قبل) يوم (نحر) من زيادتي (ثلاثة أيام تسن قبل) يوم (عرفة) لأنه يسن للحاج فطره ولا يجوز
صوم شيء منها يوم النحر ولا في أيام التشريق كما مر ذلك في باب ولا يجوز تقديمه على الإحرام بالحج لأنها عبادة
بدنية فلا تقدم على وقتها (وسبعة في وطنه) قال تعالى فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا
رجعتم وأمر ﷺ بذلك كما رواه الشيخان فلا يجوز صومها في الطريق فإن توطن مكة مثلاً

الشيء بمجاوزة الميقات فإن كان التمتع من حاضري الحرم فلا دم عليه لأنه إن كان مكياً فلم يرجع ميقاتا أصلاً وإن كان خارجاً ولو
عن مكة فلم يرجع ميقاتا عاماً وإعارج ميقاتا خاصاً به ورجعه لا يوجب الدَّم هذا حكم التمتع ويقاس عليه القارن قياساً ولو يافى وجوب
الدَّم وكذا في عدم وجوبه لأنه فرع التمتع في الوجوب فإذا لم يجب في الأصل لزم أن لا يجب في الفرع كذا أفاده في شرح الروض والله أعلم

ولو بعد فراغة من الحج صام بها كما شمله كلامي دون كلامه (ولو فاتة الثلاثة) في الحج (لزمه أن يفرق في قضائها بينها وبين السبعة) بقيد زدته بقولي (بقدر تفريق الأداء) وهو أربعة أيام مع مدة إمكان سيره إلى وطنه على العادة البالغة إن رجع إليه وذلك لأنه تفريق واجب في الأداء يتعلق بالفعل وهو النسك والرجوع فلا يسقط بالقوت كترتيب أفعال الصلاة (ومن تتابع كل) من الثلاثة والسبعة أداء وقضاء مبادرة للعبادة .

﴿باب ما حرم بالإحرام﴾

الأصل فيه مع ما يأتي أخبار تكبر الصحيحين عن ابن عمر أن رجلاً سأل النبي ﷺ ما يلبس المحرم من الثياب فقال لا يلبس القمص ولا العمامة ولا السراويلات ولا البرانس ولا الخفاف إلا أحد لا يجدن عليهما فليلبس الخفين وليقطعهما أسفل من الكعبين ولا يلبس من الثياب شيئاً مسه زعفران أو ورس زاد البخاري ولا تنتقب المرأة ولا تلبس القفازين وتكبر البيهقي بأسناد صحيح نهى النبي ﷺ عن لبس القميص والأقيية والسراويلات والخفين إلا أن لا يجدن عليهما (حرم به) أي بالإحرام (على رجل ستر بعض رأسه بما يعد ساتراً) من مخيط أو غيره كقلنسوة وخرقة وعصابة وطبن ثخين بخلاف ما لا يعد ساتراً كاستغلاله بمحمل وإن مسه وحمله قفلاً وعدلاً وانغمسه في ماء وتغطيته رأسه بكفه أو كف غيره نعم إن قصد بمحمل القففة ونحوها الستر حرم كما اقتضاه كلام الفوراني وغيره (ولبس محيط) بضم الميم ومحملة أي لبسه على ما يعتاد فيه ولو بعضه (مخياطة) كقميص (أو نسج) كزرد (أو عقد) كجبة لبد (في باقي بدنه ونحوه) كلحيته بأن جعلها في خريطة لما من بخلاف غير المخيط المذكور كإزار ورداء ويجوز أن يعقد إزاره ويشد خيطه عليه ليثبت وأن يجعله مثل الحزمة ويدخل فيها التسكة إحكاماً وأن يغرز طرف رداءه في طرف إزاره لا خل رداءه بنحو مسلة ولا ربط طرف بأخر بنحو خيط ولا ربط شرج بعري وقولي ونحوه من زيادتي (و) حرم به (على امرأة) حرة أو غيرها (ستر بعض وجهها) بما يعد ساتراً وعلى الحرة أن تستر منه ما لا يتأتى ستر جميع رأسها إلا به لا يقال لم لا عكس ذلك بأن تكشف من رأسها ما لا يتأتى كشف وجهها إلا به لأننا نقول الستر أحوط من الكشف (ولبس قفاز) وهو ما يعمل لليد ويحشى بقطن ويزر على الساعد لقيها البرد فلها لبس المحيط في الرأس وغيرها وأن تسدل على وجهها ثوباً متجافياً عنه بخشبة أو نحوها فإن وقعت فأصاب الثوب وجهها بغير اختيارها ورفقته حالاً فلا فدية أو عمد أو استدامه وجبت وليس للخنثى ستر الوجه مع الرأس أو بدونه ولا كشفهما فلو سترها لزمته الفدية لستره ما ليس له ستره إلا إن ستر الوجه أو كشفها وإن أثم فيهما وقد بسط الكلام على ذلك في شرح الروض وعلى الولي منع الصبي من محرمات الإحرام وإذا وجبت فدية فهي على الولي نعم إن طيبه أجنبي فعليه (إلا الحاجة) فلا يحرم على من ذكر ستر أو لبس ما منع منه لعدم وجدان غيره أو لدواة أو حر أو برد ونحوها نعم لا يلبس القميص لفقد الرداء بل يرتدي به وتجب بما ذكر الفدية كما تجب به بلا حاجة نعم لا تجب فيما إذا لبس الرجل من المحيط لعدم وجدان غير سر أو لبس لا يتأتى إلا بستره أو خفين قطعاً من أسفل الكعبين وقولي إلا الحاجة أعم من قوله إلا إذا لم يجد غيره في لبس غير القفاز ومن زيادتي في لبسه (و) حرم به (على كل) من الرجل وغيره (تطيب) منه (لبدنه) ولو باطناً بنحو أكل (أو ملبوسه) ولو نعلًا وهو أعم من قوله أو ثوبه (بما تقصده راحته) الطيبة ولو مع غيرها كمسك وعود وكافور لما مر أول الباب ففيه فدية وقولي بما إلى آخره من زيادتي وخرج تطيبه تطيب غيره له بغير إذنه وقدرته على دفعه ومالوا لقت عليه الريح طيباً وشم ماء الورد وحمل الطيب في كيس مربوط وبما بعده ما لا تقصده راحته وإن كانت طيبة كقرنفل وأترج وشيح وعصفور فلا يحرم عليه شيء من ذلك فلا فدية فيه لكن تلزمه المبادرة إلى إزالته في صورتى تطيب غيره وإلقاء الريح عند نزول عذره فإن أخر وجبت الفدية ويعتبر مع ما ذكر عقل الالسكران

ولو فاتة الثلاثة لزمه أن يفرق في قضائها بينها وبين السبعة بقدر تفريق الأداء ومن تتابع كل .

﴿باب ما حرم بالإحرام﴾
حرم به على رجل ستر بعض رأسه بما يعد ساتراً ولبس محيط بخياطة أو نسج أو عقد في باقي بدنه ونحوه وعلى امرأة ستر بعض وجهها ولبس قفاز إلا الحاجة وعلى كل تطيب لبده أو ملبوسه بما تقصده راحته

واختيار وعلم بالتحريم والإحرام كما تعتبر الثلاثة في سائر محرمات الإحرام ويعتبر مع العلم بالتحريم والإحرام هنا العلم بأن المسوس طيب يعلق (ولا يكره غسله) أى كل من بدنه أو ملبوسه (بنحو خطمي) كسدر فلا يحرم وإنما يسن تركه لأنه لازمة لإزالة الأوساخ للترزين والتنمية ونحو من زيادتي (و) حرم به على كل (دهن شعر رأسه أو لحيته) بدهن ولو غير مطيب كزيت ومن ودهن لوز لما فيه من الترزين لما في الخبر المحرم أشعث أغبر أى شأنه المأمور به ذلك ففى ذلك الفدية والظاهر كما قال المحب الطبري التحريم في بقية شعور الوجه كحاجب وشارب وعنفقة وخرج بما ذكر سائر البدن ورأس أقرع وأصلع وذقن أمرد فلا يحرم دهنها بما لا طيب فيه لأنه لا يقصد به ترزينها بخلاف الرأس المخلوق يحرم دهنه بذلك لتأثيره في تحسين شعره الذي يثبت بعد (و) حرم به على كل (إزالة شعره) من رأسه وغيره (أو ظفره) من يد أو رجل قال تعالى ولا تحلقوا رؤوسكم حتى يبلغ الهدى محله وقيس بما في الآية الباقي بجامع الترفه والمراد من ذلك الجنس الصادق بالواحدة فأكثر وبعضها (إلا العذر) بكثرة قمل أو بتداو الجراحة أو بتأذ كآن تأذى بشعر نبت بعينه أو غطاها أو بكسر ظفره فلا يحرم الإزالة بل ولا تلزمه الفدية في التأذى بما ذكر كالاتزم الغمى عليه والمجنون والصبي غير المميز (وفي) إزالة (شعرة) واحدة (أو ظفر) واحد أو بعض شيء منها (مد) من طعام (و) في (اثنين) من كل منها (مدان) لعسر تبعض الدم فعدل إلى الطعام لأن الشرع عدل الحيوان به في جزاء الصيد وغيره والشعرة الواحدة بل بعضها هي النهاية في القلة والمد أقل ما وجب في الكفارات فقبولت به وذكر حكم الظفر في هذه وفي العذر من زيادتي هذا (إن اختار دما) فإن اختار الطعام ففى واحد منها صاع وفي اثنين صاعان أو الصوم ففى واحد صوم يوم وفي اثنين صوم يومين والتقييد بهذا من زيادتي (وفي) إزالة (ثلاثة) فأكثر من كل منها ولو بعذر (ولاء) من زيادتي بأن يتحد المكان والزمان عرفا (فدية) أما في الحلق بعذر فلا يفتن كان منكم مريضا أو به أذى من رأسه أى خلق شعر رأسه فقديته وأما غيره فبالأولى وقيس بالحلق غيره وسيأتى أن هذه الفدية بخيرة والشعر يصدق بالثلاث وقيس بها الأظفار ولا يعتبر جميعه بالإجماع ولو حلق شعر رأسه ولو مع شعر باقي بدنه ولا تلزمه فدية واحدة لأنه يعد فعلا واحدا والفدية على المخلوق ولو بلا إذن منه إن أطاق الامتناع منه لتفريطه فيما عليه حفظه ولإضافة الفعل اليه فيما إذا أذن للحالق أو سكنت بدليل الحنث به ولأنهما وإن اشتركا في الحرمة في هذه فقد انفردا بالمخلوق بالترفة ولا يشكل هذا بقولهم المباشر مقدم على الأمر لأن ذلك محله إذا لم يعد نفعه على الأمر بخلاف ما إذا عاد كما لو غصب شاة وأمر قصابا بذبحها لم يضمنها إلا الغاصب (و) حرم به على كل (وطء) بشر وطء التي أشرت إليها فيما مر قال تعالى فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج أى فلا ترفثوا ولا تفسقوا والرفث مفسر بالجماع (ومقدماته بشهوة) كما في الاعتكاف وهذا من زيادتي وعليه دم لكنه يسقط عنه إن جامع عقبه لدخوله في بدنة الجماع وكالمقدمات استمناؤه بعضوه كيده لكن إنما يلزمه الدم إن أنزل (ويفسد به) أى بالوطء المذكور من غير الحنثي (حج) للنهي عنه في الآية والأصل في النهي اقتضاء الفساد (قبل التحليلين) لا بينهما كسائر المحرمات (و) تفسد به (عمرة) بقيد زده بقول (مفردة) كالحج وغير المفردة تابعة للحج صحة وفساد (وتجب به) أى بالوطء المفسد (بدنة) بصفة الأضحية وإن كان النسك نفلا (على الرجل) روى ذلك مالك في الموطأ عن جمع من الصحابة ولا يخالف لهم والبدنة المرادة الواحدة من الإبل ذكرها كان أو أنثى فإن عجز ببقرة فإن عجز فسميع شياء ثم يقوم البدنة ويتصدق بقيمتها طعاما ثم يصوم عن كل مد يوم ما خرج بزيادتي على الرجل المرأة فلا شيء عليهما غير الاثم (و) يجب به (مضى) فى فاسدها أى الحج والعمرة لقوله تعالى وآتوا الحج والعمرة لله وغير النسك من العبادات لا يتم فاسدها للخروج منه بالفساد (و) يجب عليه (إعادة فورا) وإن كان نسكه نفلا لأنه وإن كان وقتا موسعا تضيق عليه بالشرع فيه والنفل من ذلك يصير بالشرع

ولا يكره غسله بنحو
خطمي ودهن شعر
رأسه أو لحيته وإزالة
شعره أو ظفره إلا العذر
وفي شعرة أو ظفر مد
واثنين مدان إن اختار
دما وفي ثلاثة ولا فدية
ووطء ومقدماته بشهوة
ويفسد به حج قبل
التحللين وعمرة مفردة
وتجب به بدنة على
الرجل ومضى في
فاسدها وإعادة فورا

فيه فرضاً أى واجب الاتمام كالفرض بخلاف غيره من النفل فان كان الفاسد عمرة فاعادتها فوراً ظاهر أو
 حجباً فيتصور في سنة الفساد بأن يحصر بعدا لجامع أو قبله ويتعذر المضي فيتجلل ثم يزول الحصر والوقت باق
 فإن لم يحصر أعاد من قابل وعبر الأصل وغيره هنا وفيما يأتي بالقضاء وهو محمول على معناه اللغوي لأنه وقع في
 وقته كالصلاة إذا فسدت وأعيدت في وقتها وتقع الاعادة عن الفاسد ويتأدى بهما ما كان يتأدى بالأداء لولا
 الفساد من فرض الاسلام أو غيره ولو أفسدها بوطء لزمه بدنة أيضاً لإعادة عنها بل عن الأصل ويلزمه أن
 يحرم في الاعادة مما أحرم منه في الأداء من ميقات أو قبله فان كان جاوز الميقات ولو غير مر يد للنسك لزمه في
 الاعادة الاحرام منه نعم إن كان سلك فيها غير طريق الأداء أحرم من قدر مسافة الاحرام في الأداء إن لم يكن
 جاوز فيه الميقات غير محرم وإلا أحرم من قدر مسافة الميقات ولا يلزمه أن يحرم في مثل الزمن الذي أحرم فيه
 بالأداء (و) حرم به (تعرض) ولو بوضع يد بشرء أو وديعة أو غيرها (ل) بكل صيد (ما كول برى وحشى)
 قال تعالى وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرماً أى أخذه مستأنساً كان أو لا مملوكاً أو لا بخلاف غير الماء كول
 وإن كان برى أو وحشياً فلا يحرم التعرض له بل منه ما فيه أذى كمنرونس فيسن قتله ومنه ما فيه نفع وضرر
 كفهردوصقر فلا يسن قتله لنفعه ولا يكره قتله لضرره ومنه ما لا يظهر فيه نفع ولا ضرر كسرطان ورحمة فيكره
 قتله وبخلاف البحرى وإن كان البحر في الحرم وهو ما لا يعيش إلا في البحر وما يعيش فيه وفي البر كالبرى
 وبخلاف الإنسى وإن توحش لأن الأصل حله ولا معارض (و) لكل (متولد منه) أى من الماء كول المذكور
 (ومن غيره) احتياطاً ويصدق غيره عقلاً بغير الماء كول من بحرى أو برى وحشى أو إنسى وبالماء كول من
 بحرى أو إنسى كمتولد من ضبع وشفدع أو ذئب أو حمار إنسى وكتولد من ضبع وحوث أو شاة بخلاف المتولد
 من حمار وفرس أهليين ومن ذئب وشاة ونحو ذلك لا يحرم التعرض له (كحلال) ولو كافراً تعرض لذلك وهما
 أو أحدهما أو الآلة كلا أو بعضاً (بحرم) فانه يحرم لحبر الصحيحين قال رسول الله ﷺ يوم فتح مكة
 إن هذا البلد حرام بحرمته الله تعالى لا يعصده شجره ولا ينفر صيده وقيس بمكة باقى الحرم نعم لا يحرم عليه
 فيه التعرض لصيد مملوك لأنه صيد حل وتعبيره بالتعرض له الشامل للتعرض لجزئه كشعره وبيضه
 أى غير مذر ولو بإعائته غيره أعم من تعبيرى باصطياده وأما المذر فلا يحرم التعرض له ولا يضمن إلا أن يكون
 بيض نعام (فان تلف) مات تعرض له من ذلك (ضمنه) بما يأتى قال تعالى لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم ومن
 قتله منكم متعمداً فجزاء مثل ما قتل من النعم وقيس بالمحرم الحلال المذكور بجامع حرمة التعرض وتعبيرى
 بالتلف أعم من تعبيره بالانلاف فيضمن كل من المحرم والحلال في غير ما استثنى فيه ما تلف في يده ولو وديعة
 كالغاصب لحرمه إمساكه ولو أحرم من في ملكه صيد زال ملكه عنه ولزمه إرساله وإن تحلل ولا يمكن المحرم
 من صيده ويلزمه إرساله وما أخذه من الصيد بشرء لا يملكه لعدم صحته شرائه ويلزمه رده الى مالكه وبقاس
 بالمحرم الحلال المذكور في عدم ملكه ما يصيده ثم لا فرق في الضمان بين العامل والخطأ والجاهل والناسى
 للاحرام والمتعمد في الآية خرج مخرج الغالب فلا مفهم له نعم لو صال عليه صيد فقتله دفعاً أو جن فقتل
 صيداً أو عم الجراد الطريق ولم يجرد بدمان وطئه فوطئه فمات أو كسر بيضة فيها فرخ له روح فطار وسلم
 أو خلص صيداً من فم سبع مثلاً وأخذ له ليدأويه أو يتعهده فمات في يده فلا ضمان ثم الصيد ضربان ماله
 مثل في الصورة تقريباً فيضمن به وماله مثل له فيضمن بالقيمة إن لم يكن فيه ثقل ومن الأول ما فيه ثقل بعضه
 عن النبي ﷺ وبعضه عن السلف كما بينته في شرح الروض فيتبع (في نعامة) ذكر وأنثى (بدنة)
 كذلك لا بقرة ولا شياه (و) في (واحد من بقر وحش وحماره بقرة و) في (ظبي تيس) هذا من
 زيادتي (و) في (ظبية عنز) وهى أنثى العز التى تم لها سنة (و) في (غزال معز صغير) ففي الذكر جدى
 وفي الأنثى عناق وقولى وظبية الى آخره أولى من قوله وفي الغزال عنز لأن الغزال ولد الظبية الى طلوع قرنيه

وتعرض لما كول برى
 وحشى ومتولد منه
 ومن غيره كحلال يحرم
 فإن تلف ضمنه ففي
 نعامة بدنة وواحد من
 بقر وحش وحماره بقرة
 وظبي تيس وظبية عنز
 وغزال معز صغير

ثم هو بعد ذلك ظي أو ظبية (و) في (أرنب) ذكر أو أنثى (عناق) وهي أنثى العنز إذا قويت ما لم تبلغ سنة ذكره النووي في تحريره وغيره (و) في (ربوع) وسياق تفسيره وتفسير الأرنب في الأطعمة (وور) باسكان الباء أى في كل منهما (جفرة) وهي أنثى العنز إذا بلغت أربعة أشهر وفصلت عن أمها والذكر جفر مسمى به لأنه جفر جنباه أى عظمًا لكن يجب كقوله الشيخان أن يكون المراد بالجفرة هنا مادون العناق إذا الأرنب خير من الربوع وذكر الوبر من زيادتي وهو جمع وبرة وهي دويبة أصغر من السنور كحلاء اللون لا ذنب لها ذكره الجوهري (و) في (حمام) وهو ماعب وهدر كهام (شاة) بحكم الصحابة وهذا من زيادتي (وما لا نقل فيه) من الصيد (بحكم بمثله) من النعم (عدلان) قال تعالى يحكم به ذوا عدل منكم ويعتبر كما في الروضة كأصلها كونهما ققيهن فطينين واعتبار ذلك على سبيل الوجوب لكن الفقه محمول على الفقه الخاص بما يحكم به هنا وما في المجموع من أن الفقه مستحب محمول على زيادته ويجزى فداء الذكر بالأنثى وعكسه والمعيب بالمعيب إن اتحد جنس العيب (كقيمة ما لا مثل له منه) أى مما لا نقل فيه كجراد وعصافير فإنه يحكم به عدلان عملاً بالأصل في المتقومات وقد حكمت الصحابة بها في الجراد وكلام الأصل لا يفيد هذا إلا بعناية وخرج زيادتي منه ما لا مثل له مما فيه نقل كالحمام فيتبع فيه النقل كما مر (وحرم) ولو على حلال (تعرض) بقطع أو قلع (لنابت حرمة مما لا يستتبت) بالبناء للمفعول أى لا يستتبت به الناس بأن يفتت بنفسه (ومن شجر) وإن استتبت لقوله في الخبر السابق ولا يعصد شجره أى لا يقطع ولا يختلخله وهو بالقصر الحشيش الرطب أى لا ينزع بقلع ولا قطع وقيس بما ذكر في الخبر غيره مما ذكر وخرج بالنابت اليابس فيجوز التعرض له نعم الحشيش منه محرم قلعه إن لم يمت لا قطعه وبالحرمة ثابت الحل فيجوز التعرض له ولو بعد غرسه في الحرم بخلاف عكسه عملاً بالأصل فيهما وبما لا يستتبت من غير الشجر ما يستتبت منه كبر وشعر فلما لسه التعرض له وقولي ومن شجر أولى من قوله والمستتبت كغيره (لاأخذه) أى النابت المذكور قطعاً أو قلعاً (لا) ملف (بهايم و) لا (لدواء) فلا يحرم للحاجة إليه كالإذخر الآتي بيانه وفي معنى الدواء ما يتغذى به كرجلة وبقلة ويمتنع أخذه لبيعته ولولن يعلف به دوابه (ولاأخذ إذخر) بذلك معجزة لما في الخبر السابق قال العباس يارسول الله إلا الإذخر فإنه لقينهم ويوتهم فقال ﷺ إلا الإذخر ومعنى كونه لبيوتهم أنهم يسقفونها به فوق الحشب والقين الحداد (و) لاأخذ (مؤذ) كشجر ذي شوك ويجوز أخذ ورق الشجر بلا خبط وأخذ ثمره وعود سواك ونحوه وتعبيرى بالمؤذى أولى من تعبيرة بالشوك (ويضمن) أى النابت المذكور (به) أى بالتعرض له قياساً على الصيد بجامع المنع من الاتلاف لحرمه الحرم (ففي شجرة كبيرة) عرفاً (بقرة و) في (ماقاربت سبعها شاة) رواه الشافعي عن ابن الزبير ومثله لا يقال إلا بتوقيف ولأن الشاة من البقرة سبعها سواء أخلفت الشجرة أم لا بخلاف نظيره في الحشيش كما يأتي قال في الروضة كأصلها والبدنة في معنى البقرة ثم إن شاء ذبح ذلك وتصدق به على مساكين الحرم أو أعطاهم بقيمة طعاماً أو صام لكل مديوماً وقولي وماقاربت سبعها أولى من قوله والصغيرة فإنها لو صغرت جداً فالواجب القيمة كافي الحشيش الرطب إن لم يخلف وإلا فلا ضمان كافي سن غير المشغور (وحرمة المدينة ووج) بالرفع وهو من زيادتي واد بالطائف (كحرم مكة في حرمة) التعرض لصيدهما ونابتهما روى الشيخان خبر إن إبراهيم حرم مكة وإنى حرمت المدينة ما بين لابتيها لا يقطع شجرها زاد مسلم ولا يصاد صيدها وفي خبر أبي داود باسناد صحيح لا يختلخلها ولا ينفر صيدها وروى أبو داود الترمذي خبر إلا إن صيد وج وعضاها حرام محرم واللاتان الحرتان ثنية لابة وهي أرض ذات حجارة سود وهامرقى المدينة وغربها فحرمها ما بينهما عرضاً وما بين جبلها غير وثور طولاً (فقط) أى دون ضلعتها لأن محلها ليس محلاً للنسك وتعبيرى بما ذكر أعظم من قوله وصيد المدينة حرام ولا يضمن (وفي) جزاء صيد (مثلى

وأرنب عناق وربوع
وور جفرة وحمام شاة
وما لا نقل فيه يحكم بمثله
عدلان كقيمة ما لا مثل
له منه وحرم تعرض
لنابت حرمة مما
لا يستتبت ومن شجر
ولاأخذه لبهايم ولدواء
ولاأخذ إذخر ومؤذ
ويضمن به في شجرة
كبيرة بقر وماقاربت
سبعها شاة وحرمة المدينة
ووج كحرم مكة في
حرمة فقط وفي مثلى

ذبح مثله وتصدق به على مساكين الحرم (الشاملين لفقرائه لأن كلاً منهما يشمل الآخر عند الانفراد وذلك بأن يفرق لحمه وما يتبعه عليهم أو يملكهم جملة مذبوحاً (أو إعطاؤهم بقيمته) أى بقدر قيمة مثله (طعاماً) يحزى في الفطرة وهذا أعم من قوله يقوم المثل دراهم ويشترى بها طعاماً لهم (أو صوم) حيث كان (لكل مد يوماً) قال تعالى هديا بالغ الكعبة أو كفارة طعام مساكين أو عدل ذلك صياماً ولم يعتبروا في الصوم كونه في الحرم لأنه لا غرض للمساكين فيه لكنه في الحرم أولى لشرفه (و) في جزاء صيد (غير مثلى) بما لا يقل فيه (تصدق) عليهم (بقيمته) أى بقدرها (طعاماً أو صوم) لكل مد يوماً كالمثلى أما ما فيه نقل فظاهراً أنه كالمثلى كما أن المثلى قد يكون كغير المثلى كالحامل فانها تضمن بحامل ولا تذبح بل تقوم (فإن انكسر مد) في القسمين (صام يوماً) لأن الصوم لا يتبع بعض وهذا من زيادتي والعبرة في قيمة غير المثلى بمحل الإلتلاف وزمانه قياساً على كل متلف متقوم وفي قيمة مثل المثلى بمكة من إرادة تقويمه لأنها محل ذبحه لو أريد قال في الروضة كأصلها وهل يستبرأ في العدول إلى الطعام سعره بمحل الإلتلاف أو بمكة احتمالان للامام والظاهر منهما الثاني (وفي فدية) ارتكاب (ما يحرم) ويضمن أى ما من شأنه ذلك (غير مفسد وصيد ونابت) كخلق وقلم وتطيب وجماع ثان أو بين التحللين (ذبح) لما يحزى أضحية ويفعل فيه ما مر وإطلاق للذبح أولى من تقييده له بشاة (أو تصدق بثلاثة أصع) بالمد جمع صاع (لستة مساكين) لكل مسكين نصف صاع وأصل أصع أصوع أبدل من واوه همزة مضمومة وتقدمت على الصاد ونقلت ضميتها إليها وقلبت هي ألفاً (أو صوم ثلاثة أيام) قال تعالى فمن كان منك مريضاً أو به أذى من رأسه أى خلق فقدياً من صياماً أو صدقة أو نسك ، وروى الشيخان أنه عليه السلام قال لكعب بن عجرة أيؤذيكم هوام رأسك ؟ قال نعم قال أنسك شاة أو ضم ثلاثة أيام أو أطعم فرقا من الطعام على ستة مساكين والفرق بفتح الفاء والراء ثلاثة أصع وقيس بالخلق وبالمعدور غيرها وتعيرى بما يحرم أعم من تعبيرة بالخلق وخرج زيادتي غير مفسد وصيد ونابت الثلاثة وتقدم حكمها . والحاصل أن دم المفسد كدم الإحصار دم ترتيب وتعديل بمعنى أن الشارع أمر فيه بالتقويم والعدول إلى غيره بحسب القيمة وأن دم الصيد والنابت دم تخيير وتعديل وأن دم ما نحن فيه دم تخيير وتقدير بمعنى أن الشارع قدر ما يعدل إليه بما لا يزيد ولا ينقص (ودم ترك مأمور) كإحرام من الميقات ومبيت بمزدلفة ليلة النحر (كدم تمتع) في أنه إن عجز عنه صام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع لا شراك موجبها في ترك مأمور إذا الموجب لدم التمتع ترك الإحرام من الميقات كما مر وهذا هو الأصل في الروضة كأصلها وغيرها تبعاً لالأكثرين فهو دم ترتيب وتقدير وما في الأصل من أنه إذا عجز تصدق بقيمة الشاة طعاماً فإن عجز صام لكل مديوم مضعف والدم عليه دم ترتيب وتعديل (وكذا) أى وكدم التمتع (دم فوات) للحج وسبب في الباب الآتي وجوبه مع الإعادة (ويذبحه في حجة الإعادة) لافي عام الفوات كما أمر بذلك عمر رضي الله عنه رواه مالك وسبب في بطوله في الباب الآتي (ودم الجبران لا يختص) بذبحه (زمن) لأن الأصل عدم التخصيص ولم يرد ما يخالفه لكنه يسن أيام التضحية وينبغي كما قال السبكي وغيره وجوب المبادرة إليه إذا حرم السبب كما في الكفارة فيحمل ما أطلقوه هنا على الأجزاء أما الجواز فأحاله على ما قرره في الكفارة وتعيرى بما ذكر أعظم من قوله والدم الواجب بفعل حرام أو ترك واجب لشموله دم التمتع والقران وغيرها كالحلق بعذر وترك الجمع بين الليل والنهار في الموقف (ويختص) بذبحه (بالحرم) حيث لا حصر قال تعالى هدياً بالغ الكعبة فلو ذبح خارجاً لم يعتد به (و) يختص (صرفة كبده) من طعام (بمساكينه) أى الحرم القاطنين والطارئين والصرف إلى القاطنين أفضل وقولى وصرفه أعم من قوله وصرفه لحمه وقولى كبده من زيادتي وتجب النية عند الصرف ذكره في الروضة عن الروياني (وأفضل بقعة) من الحرم (لذبح معتمر) بقيد زدته بقولى (غير قارن) بأن كان مفرداً أو مريد تمتع

ذبح مثله وتصدق به
على مساكين الحرم أو
إعطاؤهم بقيمته طعاماً
أو صوم لكل مد يوماً
وغير مثلى تصدق
بقيمته طعاماً أو صوم
فإن انكسر مد صام
يوماً وفي فدية ما يحرم
غير مفسد وصيد
ونابت ذبح أو تصدق
بثلاثة أصع لستة
مساكين أو صوم ثلاثة
أيام ودم ترك مأمور
كدم تمتع وكذا دم
فوات ويذبحه في حجة
الإعادة ودم الجبران
لا يختص زمن ويختص
بالحرم وصرفه كبده
لمساكينه وأفضل بقعة
لذبح معتمر غير قارن

(الروة) (لذبح) (حاج) بأن كان يريد إفراد أو قارنا أو متمتعا ولو عن دم تمتعه (منى) لأنهما محل تحللها (وكذا الهدى) أى حكم الهدى الذى ساقه للمعتمر المذكور والحاج تقربا (مكانا) فى الاختصاص والأفضلية (ووقته) أى ذبح هذا الهدى (وقت أضحية) مالم يعين غيره قياسا عليها فلأخر ذبحه عن أيام التشريق فإن كان واجبا ذبحه قضاء وإلا فقد فات فإن ذبحه كانت شاة لحم ومعلوم أن الواجب يجب صرفه إلى مساكين الحرم وأنه لا بد فى وقوع النفل موقعه من صرفه إليهم أما هدى الجبران فلا يختص بزمن كحمر وكذا إذا عين لهدى التقرب غير وقت الأضحية .

﴿ باب الإحصار ﴾

يقال حصره وأحصره لكن الأشهر الأول فى حصر العدو والثانى فى حصر المرض ونحوه (والفوات) للحج وما يذبح معه فوات الحج بفوات وقوف عرفة (المحصر) عن إتمام أركان حج أو عمره بأن منعه عنه عدو مسلم أو كافر من جميع الطرق (تحلل) بما يأتى قال تعالى فإن أحصرتم أى وأردتم التحلل فما استيسر من الهدى وفى الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم تحلل بالحديبية لما صده المشركون وكان محرما بالعمرة فنحر ثم سلق وقال لأصحابه قوموا فانحروا ثم احلقوا وسواء أحصر الكل أم البعض منع من الرجوع أيضا لم لا يتم إن كان الوقت واسعا فالأفضل تأخير التحلل والإبأن كان فى حج فالأفضل تعجيله نعم قال الماوردى إن تيقن زوال الحصر فى الحج فى مدة يمكن إدراكه بعدها وفى العمرة فى مدة ثلاثة أيام امتنع التحلل ولو تمكن من المضى بقتال أو بذل مال لم يلزمه ذلك وإن قل إذ لا يجب احتمال الظلم فى أداء النسك (كنحو مريض) من فاقد نفقة وضال طريق ونحوهما إن (شرطه) أى التحلل بالعذر فى إحرامه أى أنه يتحلل إذا مرض مثلا فله التحلل بسببه لما روى الشيخان عن عائشة قالت : دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم على ضباعة بنت الزبير فقال لها أردت الحج ؟ فقالت : والله ما أجدى إلا وجة فقال حجى واشترطى وقولى اللهم محلى حيث حبستنى وقيس بالحج العمرة ولو قال إذا مرضت فأنا حلال صار حلالا بنفس المرض من غير تحلل فإن لم يشترطه فليس له التحلل بسبب ذلك لأنه لا يفيد زوال العذر بخلاف التحلل بالإحصار بل يصبر حتى يزول عذره فإن كان محرما بعمره أتمها أو بحج وفاته تحلل بعمل عمره ونحو من زيادته ويحصل التحلل لمن ذكر ولم يمكنه عمل عمره (بذبح) لما يجزئ أضحية (حيث عذر) بإحصار أو نحو مرض (خلق) لما مرع آية ولا تحلقوا رؤوسكم (بنيته) أى التحلل (فيهما) لاحتمالهما لغير التحلل (وبشرط ذبح من نحو مريض) فإن لم يشترطه تحلل بالنية والخلق فقط فإن أمكنه الوقوف أى به قبل التحلل بذلك وذكر الترتيب بين الذبح والخلق مع قرن النية بهما ومع ذكر ما يتحلل به نحو المريض ومحل تحلله من زيادته وإطلاقه للذبح أولى من تقييده بشاة وما لزم العذر ومن الدماء أو ساقه من الهدى أيا ذبحه حيث عذر أيضا (فإن عجز) عن الدم (فطعام) يجب حيث عذر (بقيمه) للدم مع الخلق والنية (فإن عجز وجب (صوم) حيث شاء (لكل مديوما) مع ذنك كفى الدم الواجب بالإفساد (وله) إذا انتقل إلى الصوم (تحلل حالا) بخلق بنية التحلل فيه فلا يتوقف التحلل على الصوم كما يتوقف على الإطعام لطول زمنه فتعظم المشقة فى الصبر على الإحرام إلى فراغه (ولو أحرمت رقيق) ولو مكاتب (أو زوجة بلا إذن) فيما أحرمت به (فلما لك أمره) من سيد أو زوج (تحليله) بأن يأمره بالتحلل لأن تقريرهما على إحرامهما يعطل عليه منافعهما التى يستحقها فلهما التحلل حينئذ فيخلق الرقيق وينوى التحلل وتتحلل الزوجة الحرة بما يتحلل به المحصر فلم أن إحرامهما بغير اذنه صحيح فإن لم يتحللا فله استيفاء منفعته منهما والإثم عليهما وإن أحرما باذنه فليس له تحليلهما وسواء فى ذلك الحج والعمرة وإن فرضه الأصل فى الحج فى إحرام الزوجة ولو أذن لهما فى العمرة فحجافله تحليلهما بخلاف عكسه وليس له تحليل رجعية ولا بآن بل له حبسهما للأعدة والمبعض كالرقيق إلا أن تكون مهايأة ويقع

الروة والحاج منى وكذا الهدى مكانا ووقته وقت أضحية .

﴿ باب الإحصار والفوات ﴾

لمحصر تحلل كنحو مريض شربه بذبح حيث عذر خلق بنيته فيهما وبشرط ذبح من نحو مريض فإن عجز فطعام بقيمته فصوم لكل مديوما وله تحلل حالا ولو أحرمت رقيق أو زوجة بلا إذن فلذلك أمره تحليله

نسكه نوبته فليس للسيد تحليله فإطلاقهم أنه كالريق جرى على الغالب (ولا إعادة على محصر) تحلل لعدم وروده ولأن القوات نشأ عن الإحصار الذي لا صنع له فيه نعم إن سلك طريقا آخر مساويا للأول أو صابر إحرامه غير متوقع زوال الإحصار ففاته الوقوف فعليه الإعادة (فإن كان) نسكه (فرضا في ذمته إن استقر) عليه كحجة الإسلام بعد السنة الأولى من سنى الإمكان وكالإعادة والنذر كما لو شرع في صلاة فرض ولم يتمها تبقى في ذمته (وإلا) أى وإن لم يستقر كحجة الإسلام في السنة الأولى من سنى الإمكان (اعتبرت استطاعة بعد) أى بعد زوال الحصر إن وجدت وجب والا فلا (وعلى من فاته وقوف) بعرفة (تحلل) لأن استدামته الاحرام كابتدائه وابتدأؤه حينئذ لا يجوز وذكروا وجوب التحلل من زيادتي ويحصل (بعمل عمرة) بأن يطوف ويسعى إن لم يكن سعى بعد طواف قدوم ويخلق فإن لم يمكنه عمل عمرة تحلل بما مر في الحصر (و) عليه (دم) وتقدم أنه كدم التمتع (وإعادة) فورا للحج الذى فاته بقوات الوقوف تطوعا كان أو فرضا كما في الانفساد والأصل في ذلك ما رواه مالك في موطئه بإسناد صحيح أن هبار بن الأسود جاء يوم النحر وعمر بن الخطاب ينجره هديه فقال يا أمير المؤمنين أخطأنا العدو كئنا نظن أن هذا اليوم يوم عرفة فقال له عمر اذهب إلى مكة فطف بالبيت أنت ومن معك واسعوا بين الصفا والمروة وانحروا هديا إن كان معكم ثم احلقوا أو قصروا ثم ارجعوا فإذا كان عام قابل فحجوا واهدوا فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع واشتد ذلك في الصحابة ولم ينكروه وإنما تجب الإعادة في قوات لم ينشأ عن حصر فإن نشأ عنه بأن أحصر فسلك طريقا آخر أطول أو أصعب من الأول أو صابر الاحرام متوقعا زوال الحصر ففاته وتحلل بعمل عمرة فلا إعادة عليه كافي الروضة كأصلها لأنه بذل ما في وسعه كمن أحصر مطلقا .

﴿ كتاب البيع ﴾

يطلق البيع على قسمين الشراء وهو تملك بشئ على وجه مخصوص والشراء تملك بذلك وعلى العقد المركب منهما وهو المرد بالترجمة وهو لغة مقابلة بشئ وشرا عاقبة مقابلة مال بمال على وجه مخصوص والأصل فيه قبل الإجماع آيات كقوله تعالى وأحل الله البيع وأخبار كخبر سئل النبي ﷺ أى الكسب أطيب ؟ فقال عمل الرجل بيده وكل بيع مبرور أى لا غش فيه ولا خيانة رواه الحاكم وصححه (أركانه) كما في المجموع ثلاثة وهى في الحقيقة ستة (عاقده) بائع ومشتري (ومعقود عليه) مثنى ومثنى (وصيغة ولو كناية) وسمها الرافعى شروطا وكلام الأصل يعيل اليه فإنه صرح بشرطية الصيغة التى هى الأصل وسكت عن الآخرين والصيغة (إيجاب) وهو ما يدل على التملك السابق دلالة ظاهرة (كبعثك وملكتك واشترمتى) كذا بكذا ولومع إن شئت وإن تقدم على الإيجاب (وكجعلته لك بكذا) ناويا البيع (وقبول) وهو ما يدل على التملك السابق كذلك (كاشتريت وملكت وقبلت وإن تقدم) على الإيجاب (كبعثي) بكذا لأن البيع منوط بالرضا لخبر ابن حبان في صحيحه إنما البيع عن تراض والرضا خفي فاعتبر ما يدل عليه من اللفظ فلا يبيع بمعاطاة ويرد كل ما أخذه بها أو بدله إن تلف وقيل ينعقد بها في كل ما يعد فيه بيعا كخبز ولحم بخلاف غيره كالذوايب والعقار واختاره النووي والتصريح بأشترمتى من زيادتي ويستثنى من صحته بالكناية بيع الوكيل المشروط عليه الأشهاد فيه فلا يصح بها لأن الشهود لا يطلعون على النية فإن توفرت القرائن عليه قال الغزالي فالظاهر انعقاده ولو كتب إلى غائب ببيع أو غيره صح ويشترط قبول المكتوب اليه عند وقوفه على الكتاب ويمتد خيار مجلسه مادام في مجلس القبول ويمتد خيار الكاتب إلى انقطاع خيار المكتوب اليه فلو كتب إلى حاضر فوجهان المختار منهما تبعاً للسبكي الصحة واعتبار الصيغة جار حتى في بيع متولى الطرفين كبيع ماله من طفله وفي البيع الضمعي لكن تقدرا كأن قال أعتق عبدك عنى بكذا ففعل فإنه يعتق عن الطالب ويلزمه العوض كسبائتي في الكفارة فكأنه قال بعني وأعتقه عنى وقد أجابه (وشرط فيهما) أى في الإيجاب والقبول ولو

ولا إعادة على محصر
فإن كان فرضا في ذمته
إن استقر عليه وإلا
اعتبرت استطاعته بعد
وعلى من فاته وقوف
تحلل بعمل عمرة ودم
وإعادة .

﴿ كتاب البيع ﴾

أركانه عاقده ومعقود
عليه وصيغة ولو كناية
إيجاب كبعثك وملكتك
واشترمتى وكجعلته لك
بكذا وقبول كاشتريت
ومتلكت وقبلت وإن
تقدم كبعثي وشرط
فيهما

بكتابة أو إشارة أو خرس كما سيأتي حكمهما في كتاب الطلاق (أن لا يتخللها كلام أجنبي) عن العقد بمن يريد أن يتم العقد ولو يسيرا لأن فيه إعراضا عن القبول بخلاف اليسير في الخلع ويفرق بأن فيه من جانب الزوج شائبة تعليق ومن جانب الزوجة شائبة جعالة وكل منهما محتمل للجعالة بخلاف البيع وهذا بالنسبة لليسير من زيادتي (و) أن (لا) يتخللها (سكوت طويل) وهو ما أشعر بإعراضه عن القبول بخلاف اليسير وأن لا يتغير الأول قبل الثاني وأن يتلفظ بحيث يسمعه من يقربه وإن لم يسمعه صاحبه وبقاء الأهلية إلى وجود الشق الآخر وأن يكون القبول بمن صدر معه الخطاب فلو قبل غيره في حياته أو بعد موته قبل قبوله لم ينقصد نعم لو قبل وكيله في حياته قال ابن الرفعة يظهر صحته بناء على الأصح من وقوع الملك ابتداء للموكل قلت والأقرب خلافه كما بينته في شرح الهبة وغيره وتعبيري بما ذكر أولى من قوله وأن لا يطول الفصل بين لفظيهما (وأن يتوافقا) أي الإيجاب والقبول (معنى فلو أوجب بألف مكسرة فليل بصحيحة) أو عكسه المفهوم بالأولى أو قبل نصفه بخمسمائة (لم يصح) ولو قبل نصفه بخمسمائة ونصفه بخمسمائة صح عند المتولي إذ لا مخالفة بذكر مقتضى الإطلاق ونظر فيه الرافعي بأنه عدد الصفقة قال في المجموع والأمر كما قال الرافعي لكن الظاهر الصحة وقضية كلامهم البطالان فيما لو قبل بألف وخمسمائة وهو ما جزم به الرافعي في بابي الوكالة والخلع وفي المجموع أنه الظاهر واستغرابا ما نقله عن فتاوى القفال من الصحة (وعدم تعليق) لا يقتضيه العقد بخلاف ما يقتضيه كإمراء (و) عدم (تأقيت) وهما من زيادتي فلو قال إن مات أبي فقد بعثك هذا بكذا أو بعته بكذا شهرا لم يصح (و) شرط (في العاقد) بائعا أو مشتريا (إطلاق تصرف) فلا يصح عقد صبي ومجنون ومن حجب عليه بسفه وتعبيري بإطلاق التصرف أولى من تعبيره بالرشد وإنما يصح بيع العبد من نفسه لأن مقصوده العتق (وعدم إكراه بغير حق) فلا يصح عقد مكره في ماله بغير حق لعدم رضاه قال تعالى إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم ويصح بحق كأن توجه عليه بيع ماله لوفاء دين أو شراء مال أسلم إليه فيه فأكرهه الحاكم عليه ولو باع مال غيره بإكراهه عليه صح كتنظيره في الطلاق لأنه أبغى في الإذن (وإسلام من يشتري له) ولو بوكالة (مصحف أو نحوه) ككتب حديث أو كتب علم فيها آثار السلف (أو مسلم أو مرتد لا يعتق عليه) لما في ملك الكافر للمصحف ونحوه من الإهانة والمسلم من الإذلال وقد قال الله تعالى ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا ولبقاء علقه الإسلام في المرتد بخلاف من يعتق عليه كأييه أو ابنه فيصح لا تنفائه إذ لا له بعدم استقرار ملكه وقولي أو نحوه مع حكم المرتد من زيادتي وصرح به في المجموع بمسألة المرتد (وعدم حرابة من يشتري له عدة حرب) كسيف ورمح ونشاب وترس ودرع وخيل فلا يصح شراؤه لحربي لأنه يستعين به على قتالنا بخلاف الذمي أي في دارنا فانه في قبضتنا وبخلاف غير عدة الحرب ولو لما يتأتى منه كالحديد إذ لا يتعين جعله عدة حرب وتعبيري بها أعم من تعبيره بالسلاح وشراء البعض من ذلك كشراء الكل وسائر التملكات كالشراء ويصح بكرهه أكثر الذمي مسلما على عمل يعمله بنفسه لكنه يؤمر بإزالة الملك عن منافعه وبلا كراهة ارتهاؤه ويكرهه للمسلم بيع المصحف وشراؤه كذلك في المجموع (و) شرط (في العقود عليه) مثمن أو ثمن خمسة أمور أحدها (طهر) له (أو إمكان) لطهره (بغسل فلا يصح بيع نجس) ككلب وخمر وغيرهما مما هو نجس العين وإن أمكن طهره بالاستحالة كجلد ميتة لأنه ^{بالتحليل} نهى عن ثمن الكلب وقال إن الله حرم بيع الخمر والميتة والخنزير رواها الشيخان والمعنى في المذكورات نجاسة عينها فألحق بها باقي نجس العين وتعبيري بالمعقود عليه أعم من تعبيره بالمبيع وقولي بغسل من زيادتي (ولا) بيع (متنجس لا يمكن طهره ولو دهننا) تنجس لأنه في معنى نجس العين ولا أثر لإمكان طهر الماء القليل بالكثرة لأنه لا يمكن طهره بالتخليل (و) ثانيها (نقع) به شرعا (ولو ماء وترابا بعد منهما) ولا يخلع فيه إمكان تحصيل مثلها بلا تعب ولا مؤنة وسواء كان النفع حالا أم مالا كجشش صغير (فلا يصح بيع

أن لا يتخللها كلام أجنبي ولا سكوت طويل وأن يتوافقا معنى فلو أوجب بألف مكسرة قبل بصحيحة لم يصح ، وعدم تعاقب وتأقيت ، وفي العاقد إطلاق تصرف وعدم إكراه بغير حق وإسلام من يشتري له مصحف أو نحوه ومسلم أو مرتد لا يعتق عليه ، وعدم حرابة من يشتري له عدة حرب ، وفي المعقود عليه طهر أو إمكان بغسل فلا يصح بيع نجس ولا متنجس لا يمكن طهره ولو دهننا ونقع ولو ماء وترابا بعد منهما فلا يصح بيع

حشرات لا تنفع) وهى صغار دواب الأرض كحبة وعقرب وفأرة وخفساء إذ لا تقع فيها يقابل بالمال وإن ذكر لها منافع فى الخواص بخلاف ما ينفع منها كضرب لمنفعة أكله وعلق لمنفعة امتصاص السم (و) لا بيع (سباع لا تنفع) كأسد وذئب ونمر وما فى اقتناء الملوك لها من الهيبة والسياسة ليس من المنافع المعتبرة بخلاف ما ينفع منها كضرب للأكل وفهد للصيد وفيل للقتال (و) لا بيع (نحو حبق بر) كحبق شعير لأن ذلك لا يعد مالا وإن عد بضمه إلى غيره ونحو من زيادتى (و) آلهو) محرمة كطنبور ومزمار (و) إن تمول رضاها) أى مكسرها إذ لا تقع بها شرعا ولا يقدح فيه نفع متوقع برضاها لأنها بهيتها لا يقصد منها غير المعصية ويصح بيع إناء ذهب أو فضة (و) ثالثها (قدرة تسلمه) فى بيع غير ضمنى ليوثق بحصول العوض وتعبيرى بذلك أولى مما عبر به (فلا يصح بيع نحو ضال) كآبق ومغصوب وبغير ند (لمن لا يقدر على رده) لعجزه عن تسلمه حالا بخلاف بيعه لقادر على ذلك نعم إن احتاج فيه إلى مؤنة فى الطلب ينبغى المنع وتعبيرى بذلك أولى من اقتصار الأصل على الضال والآبق والغصوب (ولا) بيع (جزء معين ينقص فصله قيمته) أو قيمة الباقي بجزء إناء أو ثوب نفيس ينقص فصله ما ذكر للعجز عن تسلم ذلك شرعا لأن التسلم فيه لا يمكن إلا بالكسر أو القطع وفيه نقص وتضييع مال بخلاف ما لا ينقص فصله ما ذكر كجزء غليظ كرباس وذراع معين من الأرض لا تنفء المحذور ووجهه فى الثانية حصول التمييز فى الأرض بين النصيبين بالعلامة من غير ضرر قال الرافعى ولك أن تقول قد تضيق مرافق الأرض بالعلامة وتنقص القيمة فليكن الحكم فى الأرض على التفصيل فى الثوب وأجيب بأن النقص فيها يمكن تداركه بخلافه فى الثوب وبه يحجب عما اعترض به من صحة بيع أحد زوجى خف مع نقص القيمة بالتفريق وتعبيرى بجزء أعم من تعبيره بنصف قال فى المجموع وطريق من أراد شراء ذراع من ثوب حيث قلنا بمنعه أن يواطىء صاحبه على شرائه ثم يقطعه قبل الشراء ثم يشتريه فيصح بلا خلاف أما بيع الجزء الشائع من ذلك فيصح ويصير مشتركا (و) لا بيع (مرهون على ما يأتى) فى بابها من شرط كون البيع بعد القبض وبغير إذن المرمته للعجز عن تسلمه شرعا فقولى على ما يأتى أولى من قوله بغير إذن مرمته (و) لا بيع (جان تعلق برقبته مال) بقيد زدته (قبل اختيار فداء) لتعلق حق الجنى عليه به كما فى المرهون وأولى لأن الجناية تقدم على الرهن بخلاف ما إذا تعلق بها أو بجزئها فودلأنه يرجى سلامته بالعفو وبخلاف ما إذا تعلق المالك بذمته كأن اشترى شيئا فيها بغير إذن سيده وأتلفه أو تعلق بكسبه كأن تزوج وتعاقت نفقة زوجته وكسوتها بكسبه لأن البيع إنما يرد على الرقبة ولا تعلق لرب الدين بها بخلاف ما بعد اختيار الفداء فيصح ولا يشك بوضحة الرجوع عن الاختيار لأن مانع الصحة زال بانتقال الحق للذمة السيد وإن لم يلزمها مادام الجانى فى ملكه وإذا صح البيع بعد اختيار الفداء لزمه المالك الذى يفديه به فيجبر على أدائه فإن أداه فذاك وإلا ففسخ البيع وبيع فى الجناية (و) رابعها (ولاية) للعاقد عليه (فلا يصح عقد فضولى) وإن أجازه المالك لعدم ولايته على العقود عليه (ويصح بيع مال غيره) ظاهرا (إن بان) بعد البيع أنه (له) كأن باع مال مورثه ظانا حياته فبان ميتا لئلا يبين أنه مملوكه وتعبيرى بما ذكر أولى مما عبر به (و) خامسها (علم) للعاقدين به عينا وقدرها وصفة على ما يأتى بيانه حذرا من الغرر لما روى مسلم أنه عَلَيْهِ السَّلَامُ نهى عن بيع الغرر (ويصح بيع صاع من صبرة وإن جهلت صيعانها) لعلمها بقدر المبيع مع تساوى الأجزاء فلا غرر وينزل المبيع مع العلم بصيعانها على الإشاعة فإذا علم أنها عشرة أصع فالمبيع عشرها ولو تلف بعضها تلف بقدره من المبيع ومع الجهل بها على صاع منها وللبائع تسليمه من أسفلها وإن لم يكن مرثيا لأن رؤية ظاهرها كروية كلها كما يأتى ولو لم يبق منها غيره تعين (و) بيع (صبرة كذلك) أى وإن جهلت صيعانها (كل صاع بدرهم) ينصب كل ولا يضر فى مجهولة الصيعان الجهل بحملة الثمن لأنه معلوم بالتفصيل وكذا لو قال بعثك هذه الأرض أو الدار أو هذا الثوب كل ذراع بدرهم

حشرات لا تنفع وسباع
لا تنفع ونحو حبق بر وآله
لهو وإن تمول رضاها
وقدرة تسلمه فلا يصح
بيع نحو ضال لمن لا يقدر
على رده ولا جزء معين
ينقص فصله قيمته ولا
مرهون على ما يأتى ولا
جان تعلق برقبته مال قبل
اختيار فداء وولاية
فلا يصح عقد فضولى
ويصح بيع مال غيره
إن بان له وعلم ويصح
بيع صاع من صبرة وإن
جهلت صيعانها وصبرة
كذلك كل صاع بدرهم

(و) بيع صبرة (مجهولة الصيعان بمائة درهم كل صاع بدرهم إن خرجت مائة) وإلا فلا يصح لتعذر الجمع بين جملة الثمن وتفصيله (لا يبيع لأحد ثوبين) مثلاً مبهماً (ولا) يبيع (بأحدها) وإن تساوت قيمتهما (أو بملء ذا البيت برا أو زنة ذى الحصة ذهباً) وملء البيت وزنة الحصة مجهولان (أو بألف دراهم ودنانير) للجعل بعين المبيع في الأولى وبعين الثمن في الثانية وهى من زيادتي وبقدرة في الباقي فإن عين البركان قال بعثك ملء ذا البيت من ذا البرص لا مكان الأخذ قبل تلفه فلا غرر وقد بسط الكلام عليه في غير هذا الكتاب (ولو باع بنقد) مثلاً (وتم نقد غالب تعين) لأن الظاهر إرادتهما له نعم لو غلب المكسر وتفاوتت قيمته اشترط التعيين نقله الشيخان عن البيان وأقره (أو تقدان مثلاً) ولو صحيحاً ومكسراً (ولا غالب اشترط تعيين) لفظاً لأحدهما ليعلم بقيد زدته بقولى (إن اختلفت قيمتهما) فإن استوت لم يشترط تعيين ويسلم المشتري ما شاء منها (ولا يبيع غائب) بأن لم يره العاقدان أو أحدهما وإن وصف بصفة السلم للغرر ولأن الخبر ليس كالبيان (وتكفى معاينة عوض) عن العلم بقدره اكتفاء بالتخمين المصحوب بها فلو قال بعثك بهذه الصبرة وهى مجهولة صح البيع لكن يكره لأنه قد يوقع في الندم ولا يكره شراء مجهول الذرع كما في التهمة ويفرق بأن الصبرة لا تعرف تخميناً غالباً لثرا كم بعضها على بعض بخلاف المذروع (و) تكفى (رؤية قبل عقد فيما لا يغلب تغيره إلى وقته) أى العقد وذلك بأن يغلب عدم تغيره كأرض وإناء وحديد أو يحتمل التغير وعدمه سواء كحيوان نظراً للغالب في الأولى ولأصل بقاء المثل في الحالة في الثانية بخلاف ما يغلب تغيره كأطعمة يسرع فسادها نظراً للغالب ويشترط كونه ذا كرا للأوصاف عند العقد كما قاله الماوردى وغيره وتعييرى بما ذكر أولى مما عبر به (و) تكفى (رؤية بعض مبيع) إن (دل على باقيه كظاھر صبرة نحو بر) كشعير ونحوه مما لا يختلف أجزاؤه غالباً بخلاف صبرة بطيخ ورمان وسفرجل ونحوها ونحو بر من زيادتي (و) مثل (أنموذج) بضم الهمزة والميم وفتح المعجمة (لتماثل) أى متساوى الأجزاء كالحبوب ولا بد من إدخال الأنموذج في البيع وإن لم يخلطه بالباقي كما أوضحته في شرح الروض (أو) لم يدل على باقيه بل (كان صواناً) بكسر الصاد وضمها (للباقى لبقائه كقشر رمان وييض) وخشكنا (وقشرة سفلى لجوز أو لوز) فكفى رؤيته لأن صلاح باطنه في إبقائه فيه وإن لم يدل هو عليه بخلاف جوز القطن وجلد الكتاب ونحوهما فقولى لبقائه أولى من قوله خلقه وخرج بالسفلى وهى التى تكسر حالة الأكل العليا لأنها ليست من مصالح ما فى باطنه نعم إن لم تعتقد السفلى كفت رؤية العليا لأن الجميع مأكول ويجوز بيع قصب السكر في قشره الأعلى كما نقله الماوردى وجرمه ابن الرفعة لأن قشره الأسفل كباطنه لأنه قد يمص معه فصار كأنه في قشر واحد ويتسامح في قفاح الكوز فلا يشترط رؤية شيء منه كما صححه في الروضة وغيره لأن بقاءه فيه من مصلحته (وتعتبر رؤية) لغير مامر (تليق به فيعتبر في الدار رؤية البيوت والسقوف والسطوح والجدران والمستجم والبالوعة وفي البستان رؤية الأشجار والجدران ومسائل الماء وفي العبد والأمة رؤية ما عدا العورة وفي الدابة رؤية كلها لارؤية لسانهم ولأسنانهم وفي الثوب نشره ليرى الجميع ورؤية وجهى ما يختلف منه كديباج منقش وبساط بخلاف ما لا يختلف ككبراس فيكفى رؤية أحدهما وفي الكتب والورق البياض والصحف رؤية جميع الأوراق (وصح سلم أعمى) وإن عمى قبل تمييزه أى أن يسلم أو يسلم إليه بقيد زدته بقولى (بعوض فى ذمته) يعين فى المجلس ويوكل من يقبض عنه أو يقبض له رأس مال السلم والسلم فيه لأن السلم يعتمد الوصف لا الرؤية أما غيره مما يعتمد الرؤية كبيع وإجارة ورهن فلا يصح منه وإن قلنا بصحة بيع الغائب وسيله أن يوكل فيه وله أن يشتري نفسه ويؤجرها لأنه لا يحلها ولو كان رأى قبل الدمى شيئاً مما لا يتغير قبل عقده صح عقده عليه كالبلصير .

ومجهولة الصيعان بمائة درهم كل صاع بدرهم إن خرجت مائة لا يبيع لأحد ثوبين ولا بأحدها أو بملء ذا البيت برا أو زنة ذى الحصة ذهباً أو بألف دراهم ودنانير ولو باع بنقد وتم نقد غالب تعين أو تقدان ولا غالب اشترط تعيين إن اختلفت قيمتهما ولا يبيع غائب وتكفى معاينة عوض ورؤية قبل عقد فيما لا يغلب تغيره إلى وقته ورؤية بعض مبيع دل على باقيه كظاھر صبرة نحو بر وأنموذج لتماثل أو كان صواناً للباقي لبقائه كقشر رمان وييض وقشر سفلى لجوز أو لوز وتعتبر رؤية تليق وصح سلم أعمى بعوض فى ذمته

﴿ باب الربا ﴾

بالقصر وألفه بدل من واو ويكتب بهما وبالياء وهو لغة الزيادة وشرعا عقد على عوض مخصوص غير معلوم التماثل في معيار الشرع حالة العقد أو مع تأخير في البدلين أو أحدهما . والأصل في تحريمه قبل الإجماع آيات كآية وأحل الله البيع وأخبار تكبر مسلم لعن رسول الله ﷺ آكل الربا وموكله وكتبه وشاهده وهو ثلاثة أنواع ربا الفضل وهو البيع مع زيادة أحد العوضين على الآخر وربا اليد وهو البيع مع تأخير قبضهما أو قبض أحدهما وربا النساء وهو البيع لأجل . والقصد بهذا الباب بيع الربوي وما يعتبر فيه زيادة على ماسر (إنما يحرم) الربا (في نقد) أي ذهب وفضة ولو غير مضر وبين كحلي وتبر بخلاف العروض كفلوس وإن راجت وذلك لعللة الثمنية الغالبة ويعبر عنها أيضا بجوهرية الأثمان غالبا وهي منتفية عن العروض (و) في (ما قصد لطعم) بضم الطاء مصدر طعم بكسر العين أي أكل وذلك بأن يكون أظهر مقاصده الطعم وإن لم يؤكل إلا نادرا كالبلوط (تقوتا أو تفكها أو تدويا) كالتؤخذ الثلاثة من الخبر الآتي فإنه نص فيه على البر والشعير والمقصود منهما التقوت فألحق بهما ما في معناهما كالقول والأرز والذرة وعلى التمر والمقصود منه التفكه والتأدم فألحق به ما في معناه كالزبيب والتين وعلى الملح والمقصود منه الإصلاح فألحق به ما في معناه من الأدوية كالسقمونيا والزعفران وخرج بقصد مالا يقصد تناوله مما يؤكل كالجلود والعظم الرخو فلا ربا فيه والطعم ظاهر في إرادة مطعوم الآدميين وإن شاركهم فيه البهائم كثيرا فخرج ما اختص به الجن كالعظم أو البهائم كالخشيش والتبن والنوى فلا ربا في شيء من ذلك هذا ما دللت عليه نصوص الشافعي وأصحابه وبه صرح جمع وقضيته أن ما اشترك فيه الآدميون والبهائم ربوي وإن كان أكل البهائم لأغلب فقول الماوردي بالنسبة لهذه الحكم فيما اشترك فيه للأغلب محمول على ما قصد لطعم البهائم كعلف رطب قد تأكله الآدميون كالحاجة كما مثل هو به والتفكه يشمل التأدم والتحلي بخلاؤه وإنما يذكروا الدواء فيما يتناوله الطعام في الأيمان لأنه لا يتناوله في العرف المبنية هي عليه (فإذا بيع ربوي بخنسه) كبربر وذهب بذهب (شرط) في صحة البيع ثلاثة أمور (حلول وتقابض قبل تفرق) ولو بعد إجازة للعقد (ومماثلة يقينا) خرج به مالهو باع ربويا بخنسه جزافا فلا يصح وإن خرجا سواء للجهل بالمائة حالة البيع والجهل بالمائة كحقيقة المفاضلة نعم لو باع صبرة برمثلا بأخرى مكيلة أو صبرة دراهم بأخرى موازنة صح إن تساويا وإلا فلا أو علما تماثلهما ثم تباعا جزافا صح ولا يحتاج في قبضهما إلى كيل ولا وزن والمراد بالتقابض ما يعم القبض حتى لو كان العوض معينا كفي الاستقلال بالقبض ويكفي قبض مأذون العاقد وهما بالمجلس وكذا قبض وارثه بعد موته بالمجلس ولو تقابضا البعض صح فيه فقط وتعتبر المائة (بكيل في مكيل غالب عادة الحجاز في عهد النبي ﷺ وبوزن في موزونه) أي موزون غالبا لظهور أنه ﷺ اطلع على ذلك وأقره فلو أحدث الناس خلافه فلا اعتبار به (وفي غير ذلك) بأن جهل حاله أو لم يكن في عهده أو كان ولم يكن بالحجاز أو استعمل الكيل والوزن فيه سواء أو لم يستعمل فيه يعتبر (بوزن إن كان) للبيع (أكبر) جرما (من تمر) يجوز ويض إن لم يعهد الكيل بالحجاز فيما هو أكبر جرما منه وهذا من زيادتي (وإلا) بأن كان مثله كاللوز أو دونه (فبعادة بلد البيع) حالة البيع وهذا أعم من قوله وما جهل يراعى فيه عادة بلد البيع فعلم أن المكيل لا يباع بعرضه بعض وزنا وأن الوزن لا يباع بعرضه بعض كيلا ولا يضر مع الاستواء في الكيل التفاوت وزنا ولا مع الاستواء في الوزن التفاوت كيلا والأصل في الشرط السابقة خبر مسلم الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير والتمر بالتمر والملاح بالملاح مثلا بمثل سواء بسواء يدايد فإذا اختلفت هذه الأجناس فبيعوا كيف شئتم إذا كان يدايد أي مقابضة قال الرافعي ومن لازمه الحلول أي غالبا (و) إذا بيع ربوي (ب) ربوي (غير جنسه

﴿ باب الربا ﴾

إنما يحرم في نقد وما قصد لطعم تقوتا أو تفكها أو تدويا فإذا بيع ربوي بخنسه شرط حلول وتقابض قبل تفرق ومماثلة يقينا بكيل في مكيل غالب عادة الحجاز في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وبوزن في موزونه وفي غير ذلك بوزن إن كان أكبر من تمر وإلا فبعادة بلد البيع وبغير جنسه

واتحادا علة (كبر بشعير وذهب بفضة) شرط حلول وتقابض (قبل التفرق لالمائثة) كأدقة أصول مختلفة
 الجنس وخلوها وأدهانها ولحومها وألبانها) ويوضحها فيجوز فيها التفاضل ويشترط فيها الحلول والتقابض
 لأنها أجناس كأصولها فيجوز بيع دقيق البر بدقيق الشعير وخل التمر بنخل العنب متفاضلين وخرج
 بمختلفة الجنس متحدته كأدقة أنواع البر ففى جنس واحد وبما تقرع لم أنه لو بيع طعام بغيره كنفقأ وثوب
 أو غير طعام بغير طعام وليس نقدى لم يشترط شئ من الثلاثة (وتعتبر المائثة) في التمر والحلب واللحم (في غير
 العرايا) الآتى يانها في باب الأصول والثمار (بجفاف) لها إذا به يحصل الكال (فلا يباع) في غيرها من
 المذكورات (رطب برطب) بفتح الرايين (ولا بجاف) وإن لم يكن لها جفاف كقضاء وعنب لا يترب
 للجهل الآن بالمائثة وقت الجفاف والأصل في ذلك أنه صلى الله عليه وسلم سئل عن بيع الرطب بالتمر فقال أينقص
 الرطب إذا يبس فقالوا نعم ففى عن ذلك رواه الترمذى وغيره وصححه فيه إشارة إلى أن المائثة تعتبر عند
 الجفاف وألحق بالرطب فيما ذكر طرى اللحم فلا يباع بطريه ولا بقديده من جنسه وياع قديده بقديده
 بلا عظم ولا ملح يظهر في الوزن ولا يعتبر في التمر والحلب تناهى جفافهما بخلاف اللحم لأنه موزون يظهر أثره
 ويستثنى مما ذكر الزيتون فإنه لا جفاف له ويجوز بيع بعضه ببعض كما جزم به الغزالي وغيره [تنبيه] نزع
 نوى التمر والزبيب يبطل كالماء بخلاف مفلق الشمس ونحوه ويمتنع بيع بربر مبلول وإن جف (ولا تكفى)
 أى المائثة (فيما يتخذ من حب) كدقيق وخبز فلا يباع بعضه ببعض ولا حبه به للجهل بالمائثة بتفاوت
 الدقيق في النعومة والخبز في تأثير النار ويجوز بيع ذلك بالنخالة لأنها ليست ربوية (إلا في دهن وكسب
 صرف) أى خالص من دهنه كدهن سمسم وكسبه فتكفى المائثة فيهما (وتكفى) أى المائثة (في العنب
 والرطب عصيرا أو خلا) لأن ما ذكر حالات كمال فعلم أنه قد يكون للشئ حالاً كمال فأكثر فيجوز بيع
 كل من دهن السمسم وكسبه ببعضه ويبيع كل من عصير أوخل العنب أو الرطب ببعضه كما يجوز بيع كل
 من السمسم والزبيب والتمر ببعضه بخلاف خل الزبيب أو التمر لأن فيه ماء فيمتنع العلم بالمائثة وكعصير
 العنب والرطب عصير سائر الفواكه كعصير الزمان وقصب السكر والعيار في الدهن والحل والعصير
 السكيل وتعبى بما يتخذ من حب أهم من تعبى به بالدقيق والسويق والخبز وذكر الكسب وعصير الرطب
 وخله من زيادتي (وتعتبر) أى المائثة (في لبن لبن) بحاله (أو ممنا أو مخيضاً صرفاً) أى خالص من الماء ونحوه
 فيجوز بيع بعض اللبن ببعض كيلا سواء فيه الحليب وغيره مالم يغل بالنار كما يعلم مما يأتى ولا يبالى
 بكون ما يحويه السكيل من الخاثر أكثر وزناً ويجوز بيع بعض السمن ببعض وزناً إن كان جامداً
 وكيلاً إن كان مائعاً وهذا ما جزم به البغوى واستحسنه في الشرح الصغير قال الشيخان وهو توسط بين
 وجهين أطلقهما العراقيون المنصوص منهما الوزن وبه جزم ابن القري في الروض لكننه صحح في تمشيته
 التوسط ويبيع بعض الخيض الصرف ببعض أما المشوب بماء أو نحوه فلا يجوز بيعه بمثله ولا بخالص للجهل
 بالمائثة (فلا تكفى) المائثة (في باقى أحواله كخبز) وأقط ومصل وزبد لأنها لا تخلو عن مخالطة شئ فالجانب
 يخالطه الأنفحة والأقط يخالطه الملح والمصل يخالطه الدقيق والزبد لا يخلو عن قليل مخيض فلا تتحقق
 فيها المائثة فلا يباع بعض كل منها ببعض ولا يباع الزبد بالسمن ولا اللبن بما يتخذ منه كسمن ومخيض
 (ولا) تكفى (فيما أثرت فيه النار بنحو طبخ) كقلى وشى وعقد كحجم ودبس وسكر فلا يباع بعضه ببعض
 للجهل بالمائثة باختلاف تأثير النار قوة وضعفاً وخرج بنحو الطبخ الماء المغلى فيباع بمثله صرح به الإمام
 وتعبى بذلك أعم مما عبر به (ولا يضر تأثير تميز) ولو بنار (كعسل وسمن) ميزانها عن الشمع واللبن
 فيباع بعض كل منهما ببعض حينئذ لأن نار التميز لطيفة أقبل التميز فلا يجوز ذلك للجهل بالمائثة
 (وإذا جمع عقد جنسا ربويان الجانبين) وليس تابعا بالإضافة إلى المقصود (واختلف المبيع) جنسا

واتحادا علة شرط حلول
 وتقابض كأدقة أصول
 مختلفة الجنس وخلوها
 وأدهانها ولحومها
 وألبانها وتعتبر المائثة
 في غير العرايا بجفاف
 فلا يباع رطب برطب
 ولا بجاف ولا تكفى فيما
 يتخذ من حب إلا في
 دهن وكسب صرف
 وتكفى في العنب والرطب
 عصيرا أو خلا وتعتبر في
 لبن لبن أو ممنا أو مخيضاً
 صرفاً فلا تكفى في باقى
 أحواله كخبز ولا فيما
 أثرت فيه النار بنحو
 طبخ ولا يضر تأثير تميز
 كعسل وسمن وإذا جمع
 عقد جنسا ربويان من
 الجانبين واختلف المبيع

كمدعجوة ودرهم بمثلها أو بمدين أو درهمين وكجيد وردى بمثلها أو بأحدهما فباطل

[مسئلة] مدعجوة ودرهم تفسد الصفقة إن اشتملت من الطرفين على ربوى متحد الجنس معه ولو من طرف جنس آخر ولو غير ربوى أو نوع آخر أو صفة أخرى مخالفة في القيمة وذلك للمفاضلة عند التوزيع أو جهل المائلة إذ التقويم تخمين فان لم تكن الصفة مخالفة في القيمة فلا فساد إذ استواء القيمة مع اتحاد الجنس والنوع تنفي الجهالة وكذا الافساد في الخلط ان اتحد الجنس أو قل الخليط بحيث لا يظهر في المعيار لا تنفاه الجهالة في الأول واغتفارها في الثاني لمشقة الاحتراز هذا ما عليه الجمهور وقيل لافساد في اختلاف الصفة وان اختلفت القيمة لأن تفاوت الصفات في محل المسامحة ورجحه الامام والغزالي وغيرها في اختلاف النقود بالصحة والتكسير قالوا إذ ما زال الناس على المصارفة فيهما انفرادا واجتماعا من غير تكسير لا يقال يحتمل أن ذلك كان مع الاختلاط وأن المكسر لم يكن قطاعة بل نحو أنصاف وأرباع مما يسمى مكسرا وهو في حكم الصحيح لأننا نقول كيف يستدل الإمام (١٦٣) ومن تبعه بما لا يعلمون

اشتماله على المطلوب وقيل لافساد في اختلاف النوع أيضا نظرا لاتحاد الجنس بل قال الطبري وأبو الطيب والجويني والقاضي الحسين والشاشي والجرجاني والرويانى وصاحب المذهب ما محصله إذا اتحد أصول العوضين واستوت القيمة أو تماثل طرفا العقد فلا فساد وان اختلف الجنس إذ التوزيع حينئذ لا يؤدي الى محذور قالوا فيصح بيع مدعجوة وصاع حبوب بمدين أو صاعين إذا كانت الأمداد من

أونوعا أو صفة منهما أو من أحدهما بأن اشتمل أحدهما على جنسين أو نوعين أو صفتين اشتمل الآخر عليهما أو على أحدهما فقط (كمدعجوة ودرهم بمثلها أو بمدين أو درهمين) وكمدعجوة وثوب بمثلها أو بمدين (وكجيد وردى) متميزين (بمثلها أو بأحدها) وقيمة الردىء دون قيمة الجيد كما هو الغالب (فباطل) لخبر مسلم عن فضالة بن عبيد قال أتى النبي صلى الله عليه وسلم بقلادة فيها خرز وذهب تباع بتسعة دنانير فأمر النبي صلى الله عليه وسلم بالذهب الذى فى القلادة ففرغ وحده ثم قال الذهب بالذهب وزنا بوزن وفى رواية لا تباع حتى تفصل ولأن قضية اشتمال أحد طرفي العقد على مالين مختلفين توزيع ما فى الآخر عليهما اعتبار بالقيمة كما فى بيع شقص مشفوع وصيف بألف وقيمة الشقص مائة والسيف خمسون فان الشفيع يأخذ الشقص بثالث الثمن والتوزيع هنا يؤدي الى المفاضلة أو الجهل بالمائلة ففي بيع مد ودرهم بمدين إن كانت قيمة المد الذى مع الدرهم أكثر أو أقل منه لزمتم المفاضلة أو مثله لزم الجهل بالمائلة فلو كانت قيمته درهمين فالمدثلثا طرفه فيقال به ثلثا المدين أو نصف درهم فالمدثلث طرفه فيقال به ثلث المدين فتلزم المفاضلة أو مثله فالمائلة مجهولة لأنها تعتمد التقويم وهو تخمين قدي خطي وتعدد العقد هنا بتعدد البائع أو المشتري كاتحاده بخلاف تعدده بتفصيل العقد بأن جعل فى بيع مد ودرهم بمثلها المد فى مقابلة المد أو الدرهم والدرهم فى مقابلة الدرهم أو المد ولو لم يشتمل أحد جانبي العقد على شئ مما اشتمل عليه الآخر كبيع دينار ودرهم بصاع بر وصاع شعير أو بصاعى بر أو شعير وبيع دينار صحيح وآخر مكسر بصاع تمر برنى وصاع معقل أو بصاعين برنى أو معقل جاز فلهذا زدت جنسا لئلا يرد ذلك وعبرت بالمبيع بدل تعبيره بالجنس الظاهر تقديره بجنس الربوى لئلا يرد بيع نحو درهم وثوب بمثلها فإنه يتمتع مع خروجه عن الضابط لأن جنس الربوى لم يختلف بخلاف جنس المبيع وقولى ربويامن الجانبين أى ولو كان الربوى ضمنا من جانب واحد كبيع سمس بدهنه فيمطل لوجود الدهن فى جانب حقيقة وفى آخر ضمنا بخلاف ما كان ضمنا من الجانبين كبيع سمس بسمس فيصح أما إذا كان الربوى تابعا بالإضافة الى المقصود كبيع دار فيها

شجرة واحدة والصيعان من صبرة واحدة واستوت قيمة المد والصاع وبيع درهم ودينار بمثلها إذا كان الدرهمان من ضرب واحد والديناران من ضرب واحد وغلطوا من قال بخلاف ذلك وقالوا التشكيك فى مثل هذا نوع من الوسواس فان قيل هذا لا ينفك عند التوزيع عن اعتبار القيمة وقد علمت أن التقويم تخمين قلنا إنه اعتضد بما شرطوه كما اعتضد فى اختلاف الصفة باتحاد الجنس والنوع [تنبيه] أورد على أصل القاعدة أن العقد انما يقتضى مقابلة الجملة بالجملة والأجزاء الشائعة بمثلها ولا يقتضى التوزيع حتى يلزم المحذور المذكور ويجرى هذا الخلاف والترجيحات وأجيب كما قال السبكي بأن العقد يقتضى التوزيع أيضا بدليل اعتباره فيما إذا خرج بعض العوض مستحقا أورد بالعيب أو أخذ بالشفعة إذ لولا اعتباره ابتداء ما اعتبر انتهاء قاله السبكي فان قيل المقابل انتهاء لا يكون إلا شائعا بخلافه ابتداء قلنا لا محذور فى ذلك فان الجزء الشائع يقابل بالشائع وبالمعين دفعة [تنبيه] اذا بيع أحد النقيدين بمثله وكلاهما أو أحدهما مغشوش فهو من القاعدة نعم لو فرض أن الغش لا يظهر فى الميزان صح البيع اتفاقا قال السبكي ويختلف هذا بكثرة المبيع وقلته أفاده ابن النقيب فى السراج على نكت البهجة والمنهاج .

بثراء عذب بمثابة فيصح كما أوضحته في شرح الروض وغيره . واعلم أنه لا يضر اختلاط أحد النوعين بمحبات
يسيرة من الآخر بحيث لو ميز عنها لم يظهر في المكياج ولا أحد الجنس من محبات من الآخر بحيث لا يقصد
إخراجها (كبيع نحو لحم بحويان) ولو غير جنسه أو غير ما كول كأن يبيع لحم بقر بيقر أو إبل أو حمار
فإنه باطل للنهي عن ذلك رواه الترمذي مسندا وأبو داود ومرسلا وللهي عن بيع الشاة باللحم رواه الحاكم
والبيهقي وصححه إسناده وزدت نحو لإدخال الألية والطحال والقلب والكلى والرئة والكبد والشحم
والسنام والجلد الماء كول قبل دفعه إن كان مما يؤكل غالبا .

﴿ باب ﴾

فيما نهى عنه من البيوع وغيرها كالنكاح . والنهي عنها قديقضي بطلانها وهو المراد هنا وقد لا يقتضيه
وسياقي (نهى النبي ﷺ عن عصب الفحل) رواه البخاري (وهو ضرابه) أى طروقه للأثني
(ويقال ماؤه) وعليهما يقدر في الخبر مضاف ليصح النهي أى عن بدل عصب الفحل من أجرة ضرابه أو ثمن
مائه أى بذل ذلك وأخذه (فبحرم أجرته) للضراب (وثمان مائه) عملا بالأصل في النهي من التحريم والمعنى
فيه أن ماء الفحل ليس بمقوم ولا معلوم ولا مقدور على تسليمه وضرايه لتعلقه باختياره غير مقدور عليه
للمالك ولما لا الأثني أن يعطى مالك الفحل شيئا هدية وإعارته للضراب محبوبة (وعن) بيع (حبل الحبلية)
بفتح المهملة والموحدة رواه الشيخان (وهو نتاج النجاسات بأن يبيعه) أى نتاج النجاسات (أو) يبيع شيئا (بثمان
إليه) أى إلى نتاج النجاسات أى إلى أن تلد هذه الدابة ويلد ولدها فولد ولدها نتاج النجاسات وهو بكسر النون
مصدر بمعنى المفعول كما أن حبل في حبل الحبلية كذلك والحبلية جمع حابل كفاسق وفسقة ولا يقال حبل
لغير الآدمي إلا مجازا . وعدم صحة البيع في ذلك على التفسير الأول لأنه يبيع ما ليس بمالك ولا معلوم
ولا مقدور على تسليمه وعلى الثاني لأنه إلى أجل مجهول (و) عن بيع (الملاقيح) جمع ملقوحة وهى لغة
جنين الناقة خاصة وشرعا أعم من ذلك كما يؤخذ من قولى (وهى مافى البطون) من الأجنة (و) عن بيع
(المضامين) جمع مضمون كمجانين جمع مجنون أو مضمون كفاتيح ومفتاح (وهى مافى الأصلاب)
للفحول من الماء روى النهي عن بيعهما مالك مرسلا والبراز مسندا وعدم صحة بيعهما من حيث المعنى
لما علم مما مر (و) عن بيع (الملامسة) رواه الشيخان (بأن يمس) بضم الميم وكسرها (ثوبا لم يره) لكونه
مطويا أو فى ظلمة فهو أعم من قوله مطويا (ثم يشتريه على أن لا خيار له) إذا رآه (ا) كتفاء بلمسه عن رؤيته
(أو يقول إذا لمسته فقد بعته) ا) كتفاء بلمسه عن الصيغة أو يبيعه شيئا على أنه متى لمسه لزم البيع وانقطع
خيار المجلس وغيره (و) عن بيع (المنابذة) بالمعجمة رواه الشيخان (بأن يجعل المندبعا) ا) كتفاء به عن
الصيغة فيقول أحدهما أنبذ إليك ثوبى بعشرة فيأخذه الآخر أو يقول بعته هذا بكذا على أنى إذا نبذته
إليك لزم البيع وانقطع الخيار وعدم الصحة فيه وفيما قبله لعدم الرؤية أو عدم الصيغة أو للشرط الفاسد
(و) عن بيع (الحصاة) رواه مسلم (بأن يقول بعته من هذه الأنواب ماتقع) هذه الحصاة (عليه أو)
يقول (بعته ولك) مثلا (الخيار إلى رميها أو يجعلها) أى المتبايعان (الرمي بها) وعدم الصحة فيه للجهل
بالمبيع أو بوزن الخيار أو لعدم الصيغة (و) عن بيع (العربون) رواه أبو داود وغيره وهو بفتح العين
والراء وبضم العين وإسكان الراء ويقال العربان بضم العين وإسكان الراء (بأن يشتري سلعة ويعطيه نقدا)
مثلا (ليكون من الثمن إن رضىها وإلا فهدية) بالنصب وعدم صحته لاشتماله على شرط الرد والهبة إن لم يرض
السلعة (و) عن (تفريق) ولو باقالة أو رد بغير أو سهر (لا بنحو وصية وعق) كوقف (بين أمة)
وإن رضيت (وفرعها) ولو مجنوننا (حتى يمين) لخبر « من فرق بين والدته وولدها فرق الله بينه وبين أحبته
يوم القيامة » حسنه الترمذي وصححه الحاكم على شرط مسلم والأب وإن علا كالأمة فإن اجتمعما حرم التفريق

كبيع نحو لحم بحويان .

﴿ باب ﴾

نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن عصب الفحل وهو ضرابه ويقال ماؤه فنحرم أجرته وثمان مائه وعن حبل الحبلية وهو نتاج النجاسات بأن يبيعه أو بثمان مائه والملاقيح وهى مافى البطون والمضامين وهى مافى الأصلاب والملامسة بأن يمس ثوبا لم يره ثم يشتريه على أن لا خيار له إذا رآه أو يقول إذا لمسته فقد بعته والمنابذة بأن يجعل المندبعا يقول بعته من هذه الأنواب ماتقع عليه أو بعته ولك الخيار إلى رميها أو يجعلها الرمي بها والعربون بأن يشتري سلعة ويعطيه نقدا ليكون من الثمن إن رضىها وإلا فهدية وتفريق لا بنحو وصية وعق بين أمة وفرعها حتى يمين

بينه وبينها وحل بينهما وبين الأب والجد في هذا كالأب وإذا اجتمع الأب والجد للأم فهما سواء في بيع الوالد مع أمهما كان ولو كان أحدهما حراً أو مالكاً أحدهما غير مالك الآخر لم يحرم التفريق وكذا لو فرق بينهما بعد التمييز لكانت يكره أما سائر المحارم فلا يحرم التفريق بينهما والجد للأم الحق له التولي بالجد للأب والماوردي بسائر المحارم وقولي لا بنحو وصية وعق من زيادتي (فإن فرق) بينهما (بنحو بيع) كهبه وقسمة وقرض (بطل) العقد للعجز عن التسليم شرعاً بالمنع من التفريق وتعيير بنحو بيع أعم من تعييره ببيع أو هبة (و) عن (يعتني في بيعه) رَوَاهُ الترمذى وغيره وقال حسن صحيح (كبعثك) هذا (بألف) نقداً أو بألفين لسنة) فخذ بهما مشئت أو شاء وعدم الصحة فيه للجهل بالعوض (و) عن (بيع وشرط) رواه عبد الحق في أحكامه (كبيع بشرط بيع) كبعثك ذا العبد بألف على أن تبيعني دارك بكذا (أو قرض) كبعثك عبدى بألف بشرط أن تقرضني مائة والمعنى في ذلك أنه جعل الألف ورفق العقد الثاني ثمناً واشترط العقد الثاني فاسد فيبطل بعض الثمن وليس له قيمة معلومة حتى يفرض التوزيع عليه وعلى الباقي فيبطل البيع (وكيعه زرعاً أو ثوباً بشرط أن يحصده) بضم الصاد وكسر ها (أو يخيظه) لاشتمال البيع على شرط عمل فيما لا يملكه المشتري بعد ذلك فاسد (وصح بشرط خيار أو براءة من عيب أو قطع ثمر) وسأني الكلام عليها في محالها (و) بشرط (أجل ورهن وكفيل معلومين لعوض) من مبيع أو ثمن (في ذمته) للحاجة إليها في معاملة من لا يرضى إلا بها وقال تعالى إذا تدانيتم بدين إلى أجل مسمى أي ههنا فاكتموه ولا بد من كون الرهن غير المبيع فإن شرط رهنه بالثمن بطل البيع لاشتماله على شرط رهن مالم يملكه بعد والعلم في الرهن بالمشاهدة أو بالوصف بصفات السلم وفي الكفيل بالمشاهدة أو بالاسم والنسب ولا يكفي الوصف كموثر ثقة وببحث الرافعي أن الاكتفاء به أولى من الاكتفاء بمشاهدة من لا يعرف حاله وسكت عليه النووي وتعييرى بالعوض أعم من تعييره بالثمن وخرج بقيد في ذمة المعين كالمالك قال بعتك بهذه الدراهم على أن تسلمها لي وقت كذا أو ترهن بها كذا أو يضمنك بها فلان فإن العقد بهذا الشرط باطل لأنه رفق شرع لتحصيل الحق والمعين حاصل فشرط كل من الثلاثة معه واقع في غير ما شرع له وأما صحة ضمان العوض للمعين فمشرط قبضه كما سأني في محله ويشترط في الأجل أن لا يبعد بقاء الدنيا إليه فلا يصح التأجيل بنحو ألف سنة وفي تعييرى بمعلومين تغليب العاقل على غيره فهو أولى من عكسه الذي عبر فيه بقوله معينات (و) بشرط (إشهاد) لقوله تعالى وأشهدوا إذا تباعتم (وإن لم يعين الشهود) إذ لا يتفاوت الغرض فيهم لأن الحق ثبت بأي عدول كانوا بخلاف الرهن والكفيل (وبفوت رهن) بموت المشروط رهنه أو باعتاقه أو كتابته أو امتناع من رهنه أو نحوها وكفوته عدم إقباضه وتعييره قبل قبضه وظهور عيب قديم به ولو بعد قبضه (أو إشهاد) وهو من زيادتي (أو كفالة خير) من شرط له ذلك لفوت المشروط نعم لو عين في الإشهاد شهوداً أو ماتوا أو امتنعوا فلا خيار لأن غيرهم يقوم مقامهم وتعييرى بالفوت أعم مما عبر به (كشرط وصف يقصد ككون العبد كاتباً أو الدابة) من آدمى وغيره (حامل أو ذات لبن) في صحة البيع والشرط وثبوت الخيار بالفوت ووجه الصحة أن هذا الشرط يتعلق بصحة العقد وخرج يقصد وصف لا يقصد كزنا وسرقة فلا خيار بفوته (و) صح (بشرط مقتضاء كقبض ورد بعيب أو) بشرط (مالا غرض فيه ك) شرط (أن لا يأكل إلا كذا) كهريسة والشرط في الأولى صحيح لأنه تأكيدي وتنبيه على ما اعتبره الشارع وفي الثانية ملغى لأنه لا يورث تنازعا غالباً (أو) بشرط (إعتاقه) أي الرقيق المبيع (منجزاً) بقيد زدته بقولي (مطلقاً أو عن مشتري) فيصح البيع والشرط لتشوف الشارع إلى العتق (ولبائع) كغيره فيما يظهر (مطالبة) للمشتري (به) وإن قلنا الحق فيه ليس له بل لله تعالى وهو الأصح كالملتزم بالنذر لأنه لزم باشتراطه وخرج بما ذكره بشرط الولاء ولومع العتق لغير المشتري أو بشرط تدييره أو كتابته

فإن فرق بنحو بيع
بطل ويعتني في بيعه
كبعثك بألف نقداً أو
بألفين لسنة وبيع وشرط
كبيع بشرط بيع أو
قرض وكيعه زرعاً
أو ثوباً بشرط أن
يحصده أو يخيظه وصح
بشرط خيار أو براءة
من عيب أو قطع ثمر
وأجل ورهن وكفيل
معلومين لعوض في ذمة
وإشهاد وإن لم يعين
الشهود وبفوت رهن
أو إشهاد أو كفالة خير
كشرط وصف يقصد
ككون العبد كاتباً أو
الدابة حاملاً أو ذات لبن
وبشرط مقتضاء كقبض
ورد بعيب أو مالا غرض
فيه كأن لا يأكل إلا
كذا أو إعتاقه منجزاً
مطلقاً أو عن مشتري
ولبائع مطالبة به .

أو إعتاقه معلقاً أو منجزاً عن غير مشتر من بائع أو أجنبي فلا يصح أما في الأولى فلم يخالفه ما تقرّر في الشرع من أن الولاء لمن أعتق وأما في الأخيرة فلا نه ليس في معنى ما ورد به خبر بريّة المشهور وأما في البقية فلا نه لم يحصل في واحد منها ما يتشوف إليه الشارع من العتق الناجز ولا يصح بيعه لمن يعتق عليه بشرط إعتاقه لتعذر الوفاء به فإنه يعتق قبل إعتاقه كذا نقله الرافعي عن القاضي وأقره قال في المجموع وفيه نظر ويحتمل أن يصح ويكون ذلك تأكيداً للمعنى (ولا يصح بيع دابة) من آدمى وغيره (وحملها) لجعله الحمل المحبوس مبيعاً بخلاف بيعها بشرط كونها حامللاً لأنه جعل فيه الحاملية وصفاتاً باعاً (أو) بيع (أحدها) أما يبيعهادون حملها فلا نه لا يجوز إفراده بالعقد فلا يستثنى كأعضاء الحيوان وأما عكسه فلما علم محامس في بيع الملاقيح (كبيع حامل بحر) فلا يصح لأنه لا يدخل في البيع فكأنه استثنى واستشكل بصحة بيع الدار المؤجرة فإنه صحيح مع أن المنفعة لا تدخل فكأنه استثنىها ويحجب بأن الحمل أشد اتصالاً بالمنفعة بدليل جواز إفرادها بالعقد بخلافه فصح استثنائها شرعاً ودونه (ويدخل حمل دابة) مملوكاً للمالكها (في بيعها مطلقاً) عن ذكره معها ثبوتاً ونقياً تبعاً لها فإن لم يكن مملوكاً لمالكها لم يصح البيع .

﴿فصل﴾ فيما نهى عنه من البيوع نهياً لا يقتضى بطلانها وما يذكّر معها (من النهى) عنه (ملا ييطل بالنهى) عنه لمعنى اقترن به لانداته وأولاه (كبيع حاضر لباد) بأن (قدم) البادى (بما تهم حاجة) أى حاجة أهل البلد (إليه) كالطعام وإن لم يظهر يبيعه سعة بالبلد لقلته أو لعدم وجوده ورخص السعر أو لكبر البلد (ليبيعه) حالاً فيقول الحاضر أتركه لأبيعه تدريجاً (أى شيئاً فشيئاً) (بأغلى) من يبيعه حالاً فيجبه لذلك لخبر الصحيحين لا يبيع حاضر لباد زاد مسلم دعوا الناس يرزق الله بعضهم من بعض والمعنى في النهى عن ذلك ما يؤدى إليه من التصديق على الناس بخلاف ما لو بدأه البادى بذلك بأن قال له أتركه عندك لبيعه تدريجاً أو اتنى عموم الحاجة إليه كأن لم يحتج إليه إلا نادراً أو عمت وقصد البادى بيعه تدريجاً ففسأله الحاضر أن يفوضه إليه أو قصد يبيعه حالاً فقال له أتركه عندى لأبيعه كذلك فلا يحرم لأنه لم يضرب بالناس ولا سبيل إلى منع المالك منه لما فيه من الأضرار به والنهى في ذلك وفيما يأتى في بقية الفصل للتحريم فيما ثم بار تكابه العالم به ويصح البيع لما مر قال في الروضة قال القفال والأثم على البلدى دون البدوى ولا خيار للمشتري انتهى والبادى ساكن البادية والحاضر ساكن الحاضرة وهى المدن والقرى والريف وهو أرض فيها زرع وخصب وذلك خلاف البادية والنسبة إليها بدوى وإلى الحاضرة حضرى والتعبير بالحاضر والبادى جرى على الغالب والمراد أى شخص كان ولا يتقيد ذلك بكون القادم غريباً ولا بكون للتاع عند الحاضر وإن قيد بها الأصل (وتلقى ركباً) بأن (اشترى) شخص (منهم بغير طلبهم) هو من زيادتى (متاعاً قبل قدومهم) البلد مثلاً (ومعرتهم بالسعر) للشعر ذلك بأنه اشترى بدون السعر المقتضى ذلك للغبن وإن لم يقصد التلقى كأن خرج لنحو صيد فراهم واشترى منهم وما عبرت به أعم مما عبر به (وخيراً) فوراً (إن عرفوا الغبن) لخبر الصحيحين لا تلقوا الركبان للبيع وفي رواية للبخارى لا تلقوا السلع حتى يهبط بها إلى الأسواق فمن تلقاها فصاحب السلعة بالخيار أما كونه على الفور فقياساً على خيار العيب والمعنى في ذلك احتمال غبنهم سواء أخبر المشتري كاذباً أم لم يخبر فإن اشتراه منهم بطلبهم أو بغير طلبهم لكن بعد قدومهم أو قبله وبعد معرفتهم بالسعر أو قبلها واشترابه أو بآكثر فلا تحريم لا لتفاء التغيريرون ولا خيار لا لتفاء المعنى السابق ولولم يعرفوا الغبن حتى رخص السعر وعاد إلى ما باعوا به فهل يستمر الخيار وجهان منشؤها اعتبار الابتداء أو الانتهاء وكلام الشاشي يقتضى عدم استمراره والأوجه استمراره وهو ظاهر الخبر ومال إليه الأسنوى في شرح المنهاج والركبان جمع ركاب والتعبير به جرى على الغالب والمراد القادم ولو واحداً أو ماشياً (وسوم على سوم) أى سوم غيره لخبر الصحيحين لا يسوم الرجل على سوم أخيه وهو خبر بمعنى النهى والمعنى فيه الإيذاء

ولا يصح بيع دابة وحملها
أو أحدها كبيع حامل
بحر ويدخل حمل دابة
في بيعها مطلقاً .
﴿فصل﴾ من النهى
ملا ييطل بالنهى كبيع
حاضر لباد قدم بما تهم
حاجة إليه لبيعه حالاً
فيقول الحاضر أتركه
لأبيعه تدريجاً بأغلى
وتلقى ركباً اشترى
منهم بغير طلبهم متاعاً
قبل قدومهم ومعرتهم
بالسعر وخيروا إن
عرفوا الغبن وسوم
على سوم .

بعد تقرر ثمن وبيع على بيع وشراء على شراء ومن خيار بغير إذن ونجش بأن يزيد في ثمن ليغر ولا خيار وبيع نحو رطب
لنخذه مسكرا . (فصل) باع حلا وحرا ما صح في الحل بخصته من المسمى باعتبار قيمتها وخير مشتر جهل أو نحو عبديه قتلها أحدهما
قبل قبضه لم يفسخ ،

[مسئلة] العقدان الجائزان كالشركة والقراض يصح جمعهما في عقد واحد جزما لا اتفاقا أحكامهما (١٦٧) كما قال الشارح وعدم

وذكر الرجل والأخ ليس للتقيد بل الأول لأنه الغالب والثاني للرقعة والعطف عليه وسرعة امتثاله فغيرهما
مثلهما وإنما يحرم ذلك (بعد تقرر ثمن) بالتراضي به صريحا بأن يقول لمن أخذ شيئا ليشتريه بكذارده حتى
أبيعك خير أمنه بهذا الثمن أو بأقل منه أو مثله بأقل أو يقول لمالكه استرده لأشتره منك بأكثر وخرج
بالتقرر ما يطاف به على من يزيده فلا يحرم ذلك (وبيع على بيع) أي بيع غيره من خيار بغير إذن له كأن
يأمر المشتري بالفسخ لبيع مثله المبيع بأقل من ثمنه أو خيرا منه بمثل ثمنه أو أقل (وشراء على شراء) أي شراء
غيره (ومن خيار) أي خيار مجلس أو شرط أو عيب فهو أعم من قوله قبل لزومه (بغير إذن) له من ذلك الغير
كأن يأمر البائع بالفسخ ليشتريه بأكثر من ثمنه لخبر الصحيحين لا يبيع بعضكم على بيع بعض زاد النسائي حتى
يبتاع أو يذرو في معناه الشراء على الشراء والمعنى في ذلك الإيذاء فقول في زمن خيار إلى آخره قيد في المسألتين
وخرج زمن الخيار وهو من زيادتي في الثانية ما لو وقع ذلك في غيره وزيادتي بغير إذن مالو أذن البائع
في البيع على بيعه أو المشتري في الشراء على شرائه فلا تحريم (ونجش) لأنه ينها عنه رواه الشيخان (بأن
يزيد في ثمن) للسلعة المعروضة للبيع لا للرغبة في شرائها بل (ليغر) غيره فيشتريها ولو كان التغير بالزيادة
ليساوى الثمن القيمة والمعنى في تحريمه الإيذاء (ولا خيار) للمشتري لتفريطه (وبيع نحو رطب) كعنب
(لنخذه مسكرا) بأن يعلم منه ذلك أو يظنه فإن شك فيه أو توهمه منه فليبيع له مكروه وإنما حرم أو كره
لأنه سبب لمعصية محقة أو مظنونة أو لمعصية مشكوك فيها أو متوهمة وتعميري بما ذكر أعم وأولى من
قوله وبيع الرطب والعنب لعاصر الخمر .

(فصل) في تفريق الصفقة وتعددتها . وتفرقها ثلاثة أقسام لأنه إما في الابتداء أو في الدوام أو في اختلاف
الأحكام وقد بينتها بهذا الترتيب فقلت لو (باع) في صفقة واحدة (حلا وحرا) نكل وخمر أو عبده
وحر أو عبده وعبده أو مشترك بغير إذن الغير والشريك (صح) البيع (في الحل) من الحل وعبده وحصته
من المشترك وبطل في غيره إعطاء لكل منهما حكمه وقيل يبطل فيهما قال الربيع وإليه رجع الشافعي
آخر فلا إذن له شريكه في البيع صح بيع الجميع بخلاف مالو أذن مالك العبد فانه لا يصح بيع العبد للجهل
بما يخص كلا منهما عند العقد (بخصته من المسمى باعتبار قيمتهما) سواء أعلم الحال أم جهل وأجاز البيع
لأن الثمن في مقابلة ثمنهما ويقدر الخمر حلا والحر قيقا فإذا كانت قيمتهما ثلاثمائة والمسمى مائة وخمسين وقيمة
المالوك مائة فخصته من المسمى خمسون وخرج يباع مالو استعار شيئا ليرهنه بدين فزاد عليه ومالو أجر الرهن
الرهنون مدة تزيد على محل الدين فيبطل في الجميع ويستثنى من الصحة مالو فاضل في الربوي أو زاد في خيار
الشرط أو في العرايا على القدر الجائز فيبطل في الجميع وظاهر أن محل الصحة إذا كان الحرام معلوما ليتأتى
التقسيم (وخير) فورا (مشتري جهل) الحال بين الفسخ والإجازة لتبعض الصفقة عليه فإن علم الحال فلا خيار
له كما لو اشترى معييا يعلم عيبه أما البائع فلا خيار له وإن لم يجب له إلا الحصة لتعديه حيث باع ما لا يملكه
وطعم في ثمنه (أو) باع (نحو عبديه قتلها أحدهما قبل قبضه) انفسخ البيع فيه كما هو معلوم (ولم يفسخ

تنافيهما وفي اللازمين
كالبيع والسلم خلاف
لاختلاف أحكامهما
كما بينه الشارح فقيل
بعدم الصحة لما قد
يعرض من موجبات
التوزيع المؤدى للجهل
العوض عند العقد
وقيل هو الراجح
بالصحة قياسا على بيع
ثوب وشقص مشفوع
فانهم لم ينظروا فيه
لعروض الأخذ بالشفعة
الموجب للتوزيع
المذكور والاختلافان
جوازا ولزوما كالسلم
والجمالة وكالبيع
والجمالة لا يصح
جمعهما جزما ، قيل
لأن العقد الواحد
لا يتصف بالجواز واللزوم
معاً وفيه كما قال سم في
حواشي البهجة أنه
يصح الاتصاف إذا
اختلفت الجهة ومن ثم
رجحوا تقيد بطلان
الجمع بما إذا تنافى
الأحكام كما في المثال الأول
لاشترط قبض رأس
مال السلم في المجلس

بخلاف الجمالة وكما في المثال الثاني إذا كان البيع في الربويات بعضها يبيع بعض فإن خلت الأحكام عن التنافي صح الجمع وأورد سم على
اقتضاء التنافي المذكور البطلان صحة الجمع بين السلم والبيع كما مر مع أنه يشترط قبض رأس مال السلم في المجلس بخلاف البيع
ثم قال إلا أن تجعل علة البطلان مركبة من اختلاف العقدين جوازا ولزوما مع تنافي أحكامهما اهتصرف وبهذا تعلم أن ما قاله
سم في حواشي المنهج من أن في الجمع بين البيع والسلم تنافيا ليس المراد به الإيراد على الحكم كما قد يتوهم .

في الآخر) وإن لم يقبضه (بل يتخير مشتر) بين الفسخ والإجازة (فإن أجازها لحصة) من المسمى باعتبار قيمتهما الآن الثمن قد توزع عليهما في الابتداء ونحو من زيادتي (ولو جمع) عقد (عقدين لازمين أو جائزين) وإن اختلف حكمهما (كإجارة وبيع أو) إجارة (وسلم أو شركة وقراض صحا وتوزع المسمى على قيمتهما) أي قيمة المؤجر من حيث الأجرة وقيمة المبيع أو المسلم فيه ولا يؤثر ما قد يعرض لاختلاف حكمهما باختلاف أسباب الفسخ والانسحاق المحوجين إلى التوزيع المستلزم للجعل عند العقد بما يخص كلا منهما من العوض لأنه لا محذور في ذلك ألا ترى أنه يجوز بيع ثوب وشقص من دار في صفقة وإن اختلفا في الشفعة واحتيج إلى التوزيع المستلزم لما ذكر وحذف قوله مختلfi الحكم لأنه ليس بقيد لأن غيرها كذلك في الحكم وقد مثلت له من زيادتي بالشركة والقراض وخرج زيادتي لازمين أو جائزين ما لو كان أحدهما لازما والآخر جائزا كبيع وجعالة فإنه لا يصح لأنه لا يمكن الجمع بينهما وبيان اختلاف الأحكام فيها اختلفت أحكامه مما ذكر أن الإجارة تقتضي التأقيت والبيع والسلم يقتضيان عدمه والسلم يقتضي قبض رأس المال في المجلس بخلاف غيره (ويتعدد أي العقد) بتفصيل ثمن) كبعثك ذا بكذا وذا بكذا فيقبل فيهما وله رد أحدهما بالعيب (ويتعدد عاقد) موجب أو قابل كبعثك ذا بكذا فيقبل منهما وله رد نصيب أحدهما بالعيب وكبعثك ذا بكذا فيقبلان ولأحدهما رد نصيبه بالعيب (ولو كان) العاقد (وكيلا) بقيد زدته بقولي (لا في رهن وشفعة) فالعبرة في اتخاذ الصفقة وتعددتها في غيرها بالوكيل لتعلق أحكام العقد به كروية المبيع وثبوت خيار المجلس ولو خرج ما اشتراه من وكيل اثنين أو من وكلي واحد معيا فله رد نصيب أحدهما في الصورة الثانية دون الأولى ولو خرج ما اشتراه وكيل اثنين أو وكلي واحد معيا فللموكل الواحد رد نصيب أحدهما وليس لأحد الموكلين رد نصيبه أما في الرهن والشفعة فالعبرة بالموكل لا بالوكيل اعتبارا باتحاد الدين والملك وعدمه فلو وكل اثنان واحدا في رهن عبدهما عند زيد بماله عليهما من الدين ثم قضى أحدهما دينه انقك نصيبه وتعييرى بالعاقد أعم من تعبيره بالبائع والمشتري .

باب الخيار

هو شامل لخيار المجلس وخيار الشرط وخيار العيب وستأتي الثلاثة (ثبت خيار مجلس في كل بيع وإن استعقب عتقا) كشراء بعضه بناء على الأصح من أن الملك في زمن خيار المتبايعين موقوف فلا يحكم بعتقه حتى يلزم العقد وذلك (كربوى وسلم) وتولية وتشريك وصلاح معاوضة على غير منفعة أو دم عمد وهبة بثواب خلافا لظاهر ما في الأصل قال عليه السلام البيعان بالخيار ما لم يتفرقا أو يقول أحدهما للآخر اختر رواء الشيخان. ويقول قال في المجموع منصوب بأو بتقدير إلا أن أو إلى أن ولو كان معطوفا لجزمه فقال أو يقل (لا) في (بيع عبد منه و) لا (بيع ضمعي) لأن مقصودهما العتق (و) لا في (قسمة غير رد و) لا في (حوالة) وإن جعلنا بيعا لعدم تبادلها فيه وقولي لا بيع إلى آخره من زيادتي وخرج بما ذكر غير البيع كإبراء وصلاح حطيطة ونكاح وهبة بلا ثواب وشفعة ومساقاة وصداق وشركة وقراض ورهن وكتابة وإجارة ولو في الذمة فلا خيار فيها لأنها لا تسمى بيعا والخبر إنما ورد في البيع ولأن المنفعة في الإجارة تفوت بمضى الزمن فالزمن العقد لثلا يتلف جزء من الموقوف دعيه لا في مقابلة العوض وخالف التفتال وطائفة فقالوا بثبوت الخيار في الواردة على الذمة كالسلم ووقع للنووي في تصحيحه تصحيح ثبوته في المقدرة بمدة (وسقط خيار من اختار لزومه) أي البيع منهما كأن يقول اختر نالزومه أو أمضيناه أو ألزمناه أو أجزناه فيسقط خيارها أو من أحدهما كأن يقول اخترت لزومه فيسقط خياره ويبقى خيار الآخر ولو لمشتريان نعم لو كان المبيع من يعتق عليه سقط خياره حينئذ أيضا للحكم بعتق المبيع ولو قال أحدهما للآخر اختر أو خيرتك سقط خياره لتضمنه الرضا للزوم وبقي خيار الآخر ولو اختار أحدهما لزوم البيع والآخر فسخه قدم الفسخ وإن

في الآخر بل يتخير
مشترا فان أجازها لحصة
ولو جمع عقدين لازمين
أو جائزين كإجارة وبيع
أو وسالم أو شركة
وقراض صحا وتوزع
المسمى على قيمتهما
ويتعدد بتفصيل ثمن
ويتعدد عاقد ولو كان
وكيلا لا في رهن وشفعة
باب الخيار

ثبت خيار مجلس في
كل بيع وإن استعقب
عتقا كربوى وسلم
لا بيع عبد منه وبيع
ضمني وقسمة غير رد
وحوالة وسقط خيار
من اختار لزومه

وكل بفرقة بدن عرفا طوعا فيبقى ولو طال مكثهما أو تماشيا منازل ولومات أو جن انتقل لوارثه أو وليه وحلف نافي فرقة أو فسخ قبلها .
(فصل) لهما شرط خيار فيما فيه خيار مجلس إلا فيما يعتق لمشتري أو ربوي وسلم .

[مسئلة : في تصرف من له الخيار] وحاصله أنه إذا انفرد البائع بالخيار فتصرفه في المبيع بوطء في قبل لمن تحل أو بوقف أو بإجارة أو بتزويج ولولد كرا أو بعق ولول للبعض أو لحمل موجود عند العتق أو برهن بعد القبض أو بهبة كذلك ولول للفرع أو ببيع بعد لزومه من جهة البائع وإن بقي خيار المشتري نافذ وفسخ ولا مهر ويثبت الاستيلاد إيا قبل القبض أو قبل اللزوم من جهة البائع فلا يفسخ بل الأمر موقوف فان لزم أحدهما انفسخ الآخر وإن فسخ أحدهما بقي الآخر بوصفه وفي الثمن باطل إلا بالعق فانه إجارة وتصرف المشتري في المبيع المذكور باطل إلا إن أذن البائع فانه حينئذ إزام للعقد وإن حرم الوطء وفي الثمن بغير العتق (١٦٩) والإيلاد باطل لثلا يطل خيار

صاحبه وبهما موقوف
 ان فسخ البيع تبين
 نفوذها وان تم تبين
 عدم نفوذها لو وقعها
 في ملك ضعيف قد زال
 وإذا انفرد المشتري
 بالخيار فتصرفه في
 المبيع بما تقدم نافذ
 وإجارة على نظير ما مر
 فقبل القبض في مسئلة
 الرهن والهبة وقبل
 اللزوم من جهة البائع
 في مسئلة البيع لا يكون
 الثاني إجارة للأول بل
 الأمر موقوف فاذا لزم
 الثاني لزم الأول دون
 العكس وإذا فسخ
 الأول انفسخ الثاني
 دون العكس وفي الثمن
 باطل إلا بالعق فانه
 فسخ وتصرف البائع
 في المبيع المذكور باطل
 إلا إن أذن له المشتري

تأخر عن الإجارة لأن إثبات الخيار إنما قصده التمكن من الفسخ دون الإجارة لأصالتها (و) سقط خيار (كل) منهما (بفرقة بدن) منهما أو من أحدهما عن مجلس العقد للخبر السابق (عرفا) فما يعده الناس فرقة يلزم به العقد وما لا فلا ، فإن كانا في دار صغيرة فالفرقة بأن يخرج أحدهما منها أو يصعد سطحها أو كبيرة فإن ينتقل أحدهما من صحنها إلى صفتها أو بيت من بيوتها أو في صحراء أو سوق فإن يولى أحدهما ظهره ويمشي قليلا (طوعا) من زيادتي فمن اختار أو فارق مكرها لم يقطع خياره وإن لم يسدقه في الثانية فإن لم يخرج معه الآخر فيها بطل خياره إلا أن منع من الخروج معه ولو هرب أحدهما ولم يتبعه الآخر بطل خياره كالهارب وإن لم يتمكن من أن يتبعه لتمكنه من الفسخ بالقول مع كون الهارب فارق مختارا وإذا ثبت خيار المجلس (فيبقى ولو طال مكثهما أو تماشيا منازل) وإن زادت المدة على ثلاثة أيام للخبر السابق (ولومات) العاقد (أو جن) أو أغنى عليه في المجلس (انتقل) الخيار (لوارثه أو وليه) من حاكم أو غيره كخيار الشرط والعيب وفي معنى من ذكر موكل العاقد وسيدته يفعل الولي ما فيه المصلحة من الفسخ والإجارة فان كانا في المجلس فظاهر أو غائبين عنه وبلغهما الخبر امتد الخيار لهما امتداد مجلس بلوغ الخبر (وحلف نافي) فرقة أو فسخ قبلها أي قبل الفرقة بأن جا أمعا وادعى أحدهما فرقة وأنكرها الآخر ليفسخ أو اتفقا عليها وادعى أحدهما ففسخا قبلها وأنكر الآخر فيصدق النافي لموافقته الأصل وذك التحليف من زيادتي .
(فصل) في خيار الشرط . (لهما) أي للعاقدين وهذا أولى من قوله لهما ولأحدهما (شرط خيار) لهما أو لأحدهما سواء أشرطا إيقاع أثره منهما أم من أحدهما أم من أجنبي كالعبد المبيع وسواء أشرطا ذلك من واحد أم من اثنين مثلا ولو على أن يوقعه أحدهما لأحد الشارطين والآخر لآخر وليس لشارطه للأجنبي خيار إلا أن يموت الأجنبي في زمن الخيار وليس لو كيل أحدهما شرطه للآخر ولا لأجنبي بغير إذن موكله وله شرطه لموكله ولنفسه (في) كل (ما) أي يبيع (فيه خيار مجلس إلا فيما يعتق) فيه المبيع فلا يجوز شرطه (لمشتري) للمنافاة وهذا من زيادتي (أو) في (ربوي وسلم) فلا يجوز شرطه فيها لأحد لا شرط القبض فيهما في المجلس وما شرط فيه ذلك لا يَحْتَمَلُ الأجل فأولى أن لا يَحْتَمَلُ الخيار لأنه أعظم غررا منه لمنعه الملك ولزومه واستثنى النووي مع ذلك ما يخاف فساد مدة الخيار فلا يجوز شرطه لأحد وهو ظاهر واستثنى الجوزي المصراة فقال لا يجوز اشتراط خيار الثلاث فيها للبائع لأنه يمنع الحلب وتركه مضر بالبهيمة حكاه عنه

(٢٢) - (فتح الوهاب) - (أول)
 موقوف إن لزم البيع تبين النفوذ وإن فسخ تبين عدمه لما مر وإن تخير اقتصر البائع في المبيع والمشتري في الثمن فسخ و نافذ وإن لم يأذن أحدهما للآخر وتصرف البائع في الثمن والمشتري في المبيع إجارة وكذا نافذ إن أذن أحدهما للآخر والا وقف العتق والإيلاد وبطل غيرها والتصرف هنا على قياسه فيما قبل إلا في مسائل الرهن والهبة والبيع إذا لم تتصل باللزوم فانها حينئذ تلغو لأنها لم تقع في ملك لا حقيقة ولا تقديرا . واعلم أن تطبيق المشتري في زمن الخيار لزوجه التي اشتراها ورجعتها لها ليسا فسخا وبطلان إن انفرد بالخيار وإن فسخ البيع وبوقفان إن تخيرا ، فان انفرد البائع بالخيار وقفت الرجعة ونفذ الطلاق ، وإن تم البيع لأنه صادف محلا ، وأما لم تكن الرجعة كذلك لأنه محتاط لها .

في المطلب ، وإنما يجوز شرطه (مدة معلومة) متصلة بالشرط متوالية (ثلاثة) من الأيام (فأقل) بخلاف ما لو أطلق أو قدر بمدة مجهولة أو زائدة على الثلاثة وذلك لخبر الصحيحين عن ابن عمر قال ذكر رجل لرسول الله ﷺ أنه يخدع في البيع فقال له من بايعت فقل لا خلافة رواه البيهقي بإسناد حسن بالفظ إذا بايعت فقل لا خلافة ثم أنت بالخيار في كل سلعة ابتعتها ثلاث ليال وفي رواية للدارقطني عن عمر فجعل له رسول الله ﷺ عهدة ثلاثة أيام . وخلافة بكسر المعجمة وبالوحد : الغبن والخديعة قال في الروضة كأصلها اشترى في الشرع أن قوله لا خلافة عبارة عن اشتراط الخيار ثلاثة أيام والواقعة في الخبر الاشتراط من المشتري وقيس به الاشتراط من البائع ويصدق ذلك بالاشتراط منهما معا وبكل حال لا بد من اجتماعهما عليه كما عرف بمأمر وتحسب المدة المشروطة (من) حين (الشرط) للخيار سواء أشرط في العقد أم في مجلسه فهذا أعم من قوله من العقد ولو شرط في العقد الخيار من الغد بطل العقد وإلا أدى إلى جوازه بعد لزومه ولو شرط لأحد العاقلين يوم وللا آخر يومان أو ثلاثة جاز (والمالك) في المبيع مع توافقه من فوائده كنفوذ عتق وحل وطاء (فيها) أي في مدة الخيار (لمن انقضى الخيار) من بائع ومشتري (وإلا) بأن كان الخيار لهما (فوقوف فإن تم البيع بأن أنه) أي المالك فيأذرك (لمشتري من) حين (العقد والافلأبع) وكأنه لم يخرج عن ملكه ولا فرق فيه بين خيار الشرط وخيار المجلس وكونه لأحدهما بأن يختار الآخر لزوم العقد وحيث حكم بملك المبيع لأحدهما حكم بملك الثمن للآخر وحيث وقف وقف ملك الثمن وتعبير بالملك لشموله ملك المبيع وتوافقه أولى من تغييره بملك المبيع (ويحصل الفسخ) للعقد في مدة الخيار (بنحو فسخت) البيع كرفعه واسترجعت المبيع (والإجازة) فيها (بنحو أجزت) البيع كأمضيته أو لزمته (والتصرف) فيها (كوطء وإعتاق وبيع وإجارة وتزويج ووقف) للمبيع (من بائع) والخيار له أولهما (فسخ) للمبيع لإشعاره بعدم البقاء عليه وصح ذلك عنه أيضا لكن لا يجوز ووطؤه إلا أن كان الخيار له (ومن مشتري) والخيار له أولهما (إجازة) للشراء لإشعاره بالبقاء عليه والاعتاق نافذ منه إن كان الخيار له أو أذن له البائع وغير نافذ إن كان للبائع وموقوف إن كان لهما ولم يأذن له البائع ووطؤه حلال إن كان الخيار له والافحرام وقول الأسنوي أنه حلال إن أذن له البائع مبنى على أن مجرد الاذن في التصرف إجازة وهو بحث للنووي والمنقول خلافه والبقية صحيحة إن كان الخيار له أو أذن له البائع والافلا وظاهر أن الوطاء إنما يكون فسحا أو إجازة إذا كان الموطوء أنق لا ذكرا ولا خنثى فإن بانت أنوثته ولو بإخباره تعلق الحكم بذلك الوطاء وتعبير بالتصرف مع تمثلي بما ذكر أعمر مما عبر به (لاعرض) للمبيع (على بيع وأذن فيه) في مدة الخيار فليسا فسحا ولا إجازة للبيع لعدم إشعارها من البائع بعدم البقاء عليه ومن المشتري بالبقاء عليه لاحتمالهما في التردد في الفسخ والإجازة وتعبير بالاذن لشموله الاذن للمشتري ليبيع عن نفسه أعم من تغييره بالتوكيل .

مدة معلومة ثلاثة فأقل
من الشرط والمالك فيها
لمن انقضى الخيار وإلا
فموقوف فإن تم البيع
بأن أنه لمشتري من العقد
وإلا فللبائع ويحصل
الفسخ بنحو فسخت
والإجازة بنحو أجزت
والتصرف كوطء
وإعتاق وبيع وإجارة
وتزويج ووقف من بائع
فسخ ومن مشتري إجازة
لاعرض على بيع وأذن
فيه .

فصل في المشتري جاهل
خيار بتغيير فعلي وهو
حرام كتصيرية وتحمير
وجهه وتسويد شعره
وتجميعه ،

فصل في خيار العيب وما يذكر معه . (لمشتري) بقيد زده بقولي (جاهل) بما يأتي (خيار بتغيير فعلي وهو حرام) للتدليس والضرر (كتصيرية) لحيوان ولو غير مأكول وهي أن يترك حلبه قصدا مدة قبل بيعه ليوم المشتري كثرة اللبن . والأصل في تحريمها خبر الصحيحين لا تصرفوا الإبل والغنم فمن ابتاعها بعد ذلك أي بعد النهي فهو بخير النظرين بعد أن يحلبها إن رضيها أمسكها وإن سخطها ردها وصاعا من تمر وقيس بالإبل والغنم غيرها بما جماع التدليس وتصروا بوزن تركوا من صرى الماء في الحوض جمعه فلولم يقصد التصيرية لنسيان أو نحوه ففي ثبوت الخيار وجهان في الشرحين والروضة أحدهما المنع وبه جزم الغزالي والحاوي الصغير لعدم التدليس وأصحهما عند القاضي والغوي ثبوته لحصول الضرر ورجحه الأذرعى وقال أنه قضية نص الأم (وتحمير وجهه وتسويد شعره وتجميعه) الدال على قوة البدن وهو ما فيه

التواء وانقباض لأمفلل السودان (وحبس ماء قناة أو) ماء (رحي أرسل) كل منهما (عند البيع)
وتعيرى بالتعير الفعلي مع تمثلي له بما ذكر أعمر مما عير به (لا لطلخ ثوبه) أى الرقيق (بمداد) تخيلا لكتابته
فأخلف فلا خيار فيه إذ ليس فيه كبير غرر لتقصير المشتري بعدم امتحانه والسؤال عنه (وبظهور عيب)
بقيد زدته بقولى (باق) بأن لم يزل قبل الفسخ (ينقص) بفتح الياء وضم القاف أفصح من ضم الياء وكسر
القاف المشددة (العين نقصا يفوت به غرض صحيح أو) تنقص (قيمتها وغلب في جنسها) أى العين (عدمه)
إذ الغالب في الأعيان السلامة وخرج بالقيد الأول مالو زال العيب قبل الفسخ وبالثاني قطع أصبح زائفة
وفلقة يسيرة من خفذاً وساق لا يورث شدينا ولا يفوت غرضاً فلا خيار بهما وبالثالث مالا يغلب فيه ما ذكر
كقطع سن في الكبر وثوبه فى أو انها فى الأمة فلا خيار به وإن نقصت القيمة به وذلك (نخصاء) بالمدح لحيوان
لنقصه الموت للغرض من الفحل فإنه يصلح لما لا يصلح له الخصى وإن زادت قيمته باعتبار آخر رقيقاً كان
الحيوان أو بهيمة فقولى نخصاء أعمر من قوله نخصاء رقيق (وجماح) منه بالكسر أى امتناعه على رابكه
(وعض) ورمح لنقص القيمة بذلك (وزنا وسرقة وإباق) من رقيق أى بكل منها وإن لم تتكرر تاب عنه أو لم
يتب لذلك ذكره كان أو أنثى صغيراً أو كبيراً خلافاً للهروى فى الصغير (وبخر) منه وهو الناشئ من تغير المعدة
لما مر ذكره كان أو أنثى أما تغير الفم فلقح الأسنان فلا نزواله بالتنظيف (وصنان) منه إن خالف العادة بأن
يكون مستحكماً لما مر ذكره كان أو أنثى أما الصنان لعارض عرق أو حركة عنيفة أو اجتماع وسخ فلا
(وبول) منه (بفراش) إن خالف العادة بأن اعتاده فى غير أوانه لما مر ذكره كان أو أنثى فقولى من زيادتي
(إن خالف العادة) راجع للمسئلتين سواء (أحدث) العيب (قبل القبض) للمبيع بأن فارق العقد
أم حدث بعده قبل القبض لأن المبيع حينئذ من ضمان البائع (أو) حدث (بعده) أى القبض
(واستند لسبب متقدم) على القبض (كقطعه) أى المبيع العبد أو الأمة (بخناية سابقة) على القبض
جهلها المشتري لأنه لتقدم سببه كالتقدم فإن كان عالماً به فلا خيار له ولا أرش (ويضمنه) أى المبيع (البائع)
بجميع الثمن (بقتله برده) مثلاً (سابقة) على قبضه جهلها المشتري لأن قتله لتقدم سببه كالتقدم فيفسخ
المبيع فيه قبيل القتل فإن كان المشتري عالماً بها فلا شيء له (لا بموته بعرض سابق) على قبض جهلها المشتري
فلا يضمنه البائع لأن المرض يزداد شيئاً فشيئاً إلى الموت فلم يحصل بالسابق وللمشتري أرش المرض وهو ما بين
قيمة المبيع صحيحاً ومريضاً من الثمن فإن كان المشتري عالماً به فلا شيء له ويتفرع على مسئلتى الرد والمرض
مؤنة التجيز فهى على البائع فى تلك وعلى المشتري فى هذه (ولو باع) حيواناً أو غيره (بشرط براءته من
العيوب) فى المبيع (برى عن عيب باطن بحيوان موجود) فيه (حال العقد جهله) بخلاف غير العيب
الذكر فلا يبرأ عن عيب فى غير الحيوان ولا فيه لكن حدث بعد البيع وقبل القبض مطلقاً لانصراف
الشرط إلى ما كان موجوداً عند العقد ولا عن عيب ظاهر فى الحيوان علمه البائع أولاً ، ولا عن عيب باطن فى
الحيوان علمه والأصل فى ذلك ما رواه البيهقي وصححه أن ابن عمر باع عبداً له بثمانمائة درهم بالبراءة فقال له
المشتري به دألم تسمه لى فاختصا إلى عثمان فقضى على ابن عمر أن يحلف لقد باعه العبد وما به دألم يعلمه فأبى
أن يحلف وارجع العبد فباعه بألف وخمسمائة ، دل قضاء عثمان على البراءة فى صورة الحيوان المذكورة
وقد وافق اجتهاده فيها اجتهاد الشافعى رضى الله عنه وقال الحيوان يتغذى فى الصحة والسقم وتحول
طباعه فقلما ينفك عن عيب خفى أو ظاهر أى فيحتاج البائع فيه إلى شرط البراءة ليشق بلزوم البيع فيما
لا يعلمه من الخفى دون ما يعلمه مطلقاً فى حيوان أو غيره لتبليسه فيه وما لا يعلمه من الظاهر فيهما لتدرة
خفائه عليه أو من الخفى فى غير الحيوان كالجوز واللوز إذ الغالب عدم تغيره بخلاف الحيوان والمبيع
مع الشرط المذكور صحيح مطلقاً كما علم من باب الناهى لأنه شرط يؤكد العقد ويوافق ظاهر الحال

وحبس ماء قناة أو رحي
أرسل عند البيع لا لطلخ
ثوبه بمداد وبظهور
عيب باق ينقص العين
نقصا يفوت به غرض
صحيح أو قيمتها وغلب
فى جنسها عدمه نخصاء
وجماح وعض وزنا
وسرقة وإباق وبخر
وصنان وبول بفراش
إن خالف العادة أحدث
قبل القبض أو بعده
واستند لسبب متقدم
كقطعه بخناية سابقة
ويضمنه البائع بقتله
بردة سابقة لا بموته
بمرض سابق ولو باع
بشرط براءته من
العيوب برى عن
عيب باطن بحيوان
موجود حال العقد
جهله .

ولو شرط البراءة عما يحدث لم يصح ولتلف بعد قبضه مبيع غير ربوي يبيع بجنسه ثم علم عيبا فله أورش وهو جزء من ثمنه نسبتة إليه كنسبة ما نقص العيب من القيمة لو كان سليما إليها ولورده وقد تلف الثمن أخذ بدله ويعتبر أقل قيمتهما من يبيع إلى قبض .

[مسئلة] قال الحلبي في توجيه أقل القيم إن القيمة إن كانت يوم البيع أقل أى كأن تكون يوم البيع معيبا سباعين وسليما ثمانين ويوم القبض معيبا تسعين وسليما مائة فما زاد حدث في ملك المشتري فلا تضره بحسبانه عليه بأن ننسب الأكثر للأكثر ونأخذ بمقتضاه وهو هنا العشر بل نلغيه وننسب الأقل للأقل ونأخذ بمقتضاه وهو الثمن وإن كانت يوم القبض أقل أى كما في عكس المثال فأنقص من ضمان البائع أى فلا تضر المشتري بالغاء نقص من ضمان البائع بل نحسبه ونأخذ بمقتضاه وهو الثمن فعلم أن المقصود من نسبة الأقل للأقل كما قاله سم عدم إضرار المشتري بحسبان زيادة حدثت في ملكه أو إلغاء نقص من ضمان البائع لا عدم ضرره مطلقا وإلا فتلكت النسبة قد تؤدي إلى ضرره كما إذا كانت القيمة في أحد الوقتين معيبا سباعين وسليما ثمانين وفي الوقت الآخر تسعين ومائة وعشرين فإن النقص في الأول ثمن وفي الثاني (١٧٢) ربع فالأخذ بالأول يضره لكن لا من الحيثية السابقة بل من عكسها وهو إلغاء

وهو السلامة من العيوب (ولو شرط البراءة عما يحدث) منها قبل القبض ولومع الوجود منها (لم يصح) الشرط لأنه إسقاط للشيء قبل ثبوته فلا يبرأ من ذلك ولو شرط البراءة عن عيب عينه فإن كان مما لا يعين كزنا أو سرقة أو إباحة برى منه لأن ذكرها إعلام بها وإن كان مما يعين كبرص فإن أراه إياه فكذلك وإلا فلا يبرأ منه لتفاوت الأغراض باختلاف قدر محله (ولو تلف بعد قبضه) أى المشتري (مبيع) بقيد زده بقولي (غير ربوي يبيع بجنسه) حسيا كان التلف أو شرعيا كأن أعتقه أو وقفه أو استولد الأمة (ثم علم عيبا به فله أورش) لتعذر الرد بفوات المبيع وصمى المأخوذ أرشا لتعلقه بالأورش وهو الخصومة فلواشترى من يعتق عليه أو غيره بشرط العتق وأعتقه ثم علم بعيبه استحق الأورش كما رجحه السبكي من وجهين لا ترجيح فيهما في الروضة كأصلها أما الربوي المذكور كحلى ذهب يبيع بوزنه ذهبيا فإن معيبا بعد تلفه فلا أورش فيه وإلا لنقص الثمن فيصير الباقي منه مقابلا بأكثر منه وذلك ربا (وهو) أى الأورش (جزء من ثمنه) أى المبيع (بنسبته إليه) أى نسبة الجزء إلى الثمن (كنسبة ما نقص العيب من القيمة لو كان) المبيع (سليما إليها) فلو كانت قيمته بلا عيب مائة وبه تسعين فنسبة النقص إلى القيمة عشر فالأورش عشر الثمن وإنما كان الرجوع بجزء من الثمن لأن المبيع مضمون على البائع بالثمن فيكون جزؤه مضمونا عليه بجزء من الثمن فإن كان قبضه رد جزأه وإلا سقط عن المشتري طلبه (ولورده) المشتري بعيب) وقد تلف الثمن (حسا أو شرعا كأن أعتقه أو تعلق به حق لازم كرهن وشفعة) (أخذ بدله) من مثل أو قيمة (ويعتبر أقل قيمتهما) أى المبيع والثمن المتقويمين (من) وقت (بيع إلى) وقت (قبض) لأن قيمتهما إن كانت وقت البيع أقل فالزيادة في المبيع حدثت في ملك المشتري وفي الثمن حدثت في ملك البائع أو كانت وقت القبض أو بين الوقتين أقل فالتقص في المبيع من ضمان البائع وفي الثمن من ضمان المشتري فلا يدخل في

زيادة حدثت في ملكه إن كان الأقل يوم العقد أو حسان نقص من ضمان البائع إن كان الأقل يوم القبض وهو ليس بمحظور وإنما لم يراع جانب المشتري دائما بنسبة الأقل تارة والأكثر أخرى أو بنسبة الأقل للأكثر دائما فإنه أنفع بل هو الأنفع على الإطلاق لمخالفة ذلك للقياس من اعتبار ما نقصه العيب يقينا وهو ما بين أقل القيم دون ما زاد عليه لاحتمال أنه من تفاوت الرغبات فإن

قل قد يكون التيقن في نسبة الأكثر وذلك عند اتحاد قيمة السلامة

واختلاف قيم العيب ومع ذلك لم يؤخذ به بل أخذ بالمجتمع ونسب الأقل . قلنا إن ما يؤخذ بالمتيقن في ذلك لما يلزم عليه من أحد المحذورين السابقين كما لا يخفى فتحصل أنه لا يؤخذ بالمتيقن وإن أضر المشتري ما لم يكن ضرره من الحيثية السابقة وإلا أخذ بالمجتمع . واعلم أن صور المقام باعتبار قيمة الوسط ستة عشر مندرجة تحت أربعة أحوال : الحالة الأولى أن تتحدد قيم السلامة وتتحدد قيم العيب وحكمها ظاهر . الثانية أن تتحدد قيمة السلامة وتختلف قيم العيب والأقل يوم العقد أو ما بينهما وحكمها أن ينسب أقل قيم العيب لقيمة السلامة وفي ذلك الأخذ بالمتيقن كما علمت . الحالة الثالثة عكس الثانية بأن تختلف قيمة السلامة وتتحدد قيمة العيب كذلك وحكمها أن تنسب قيمة العيب لأقل قيمة السلامة وفي ذلك الأخذ بالمتيقن مع ضرر المشتري لا تنفاه المحذور فهذه سبع صور . الحالة الرابعة أن يختلف كل من القيمتين وتحتها تسع صور حاصلة من ضرب ثلاثة قيم العيب في ثلاثة قيم السلامة وحكمها أن ينسب أقل قيم العيب لأقل قيم السلامة وفي جميعها الأخذ بالمتيقن مع نفع المشتري تارة ومع ضرره لا تنفاه المحذور تارة أخرى وقوله في المنهج فلا يدخل أى المذكور من الزيادة والتقص في التقويم أى بأن تحسب الزيادة ويلغى النقص .

التقويم

التقويم وذكر ذلك في الثمن من زيادتي (ولو ملكه) أى المبيع (غيره) بعوض أو بدونه (فعل) هو (عيا فلا أُرش) لأنه لا يقدى عودله (فإن عاد) برد بعيب أو غيره كإقالة وهبة وشراء (فله رده) لزوال المانع وكتملكه رهنه وغصبه ونحوهما (والرد) بالعيب ولو بتصرية (فوري) فيمطل بالتأخير بلا عذر وأما خبر مسلم من اشترى مصراة فهو بالخيار ثلاثة أيام فحمل على الغالب من أن التصرية لا تظهر إلا بثلاثة أيام لإحالة نقص اللبن قبل تمامها على اختلاف العلف أو المأوى أو غير ذلك ويعتبر الفور (عادة فلا يضر نحو صلاة وأكل دخل وقتها) كقضاء حاجته وتكميل لذلك أو الليل وقيد ابن الرفعة كون الليل عذرا بكلفة السير فيه وأفهمه كلام المتولي ولا بأس بلبس ثوبه وإغلاق بابه ولا يكلف العدو في المشي والركض في الركوب ليرد وتعبيري بما ذكرنا من أن ما عبر به وظاهر أن الكلام في بيع الأعيان بخلاف ما في الدمة لأن المقبوض عنه لا يملك إلا بالرضا ولأنه غير معقود عليه ويعذر في تأخيره بحمله إن قرب عهده بالإسلام أو نشأ بعيدا عن العلماء وبجمل فوريته إن خفي عليه (فرده) أى المشتري (ولو بوكيه) على البائع أو موكله أو وكيله أو وليه أو وارثه فتعبرى بما ذكرنا أعم مما عبر به (أو يرفع الأمر لحاكم) ليفصله إن كان بالبلد ويرد عليه (وهو آكد) في الرد (في حاضر) بالبلد ما يرد عليه لأنه ربما أحوجه إلى الرفع (وواجب في غائب) عنها بأن يدعى رافع الأمر شراء ذلك الشيء من فلان الغائب بثمن معلوم قبضه ثم ظهر العيب وأنه فسخ البيع وقيم البينة بذلك ويحلفه أن الأمر جرى كذلك ويحكم بالرد على البائع الغائب ويبقى الثمن ديناً عليه ويأخذ المبيع ويضعه عند عدل ويقضى الدين من مال الغائب فإن لم تجده سوى المبيع باعه فيه ولا ينافى ذلك ما ذكره الشيخان في باب المبيع قبل القبض عن صاحب التتمة وأقره أن للمشتري بعد فسخه بالعيب حبس البيع إلى استرجاع ثمنه من البائع لأن القاضي ليس بخصم فيؤتمن بخلاف البائع (وعليه) أى المشتري (إشهاد) لعدلين أو عدل (بفسخ في طريقه) إلى الردود عليه أوحاكم (أو) حال (توكيله أو عذره) كعرض وغيبة عن بلد الردود عليه وخوف من عدو وقد عجز عن التوكيل في الثلاث وعن المضى إلى الردود عليه والرفع إلى الحاكم أيضا في الغيبة احتياطا ولأن الترك يؤذن بالإعراض وقولى أو توكيله أو عذره من زيادتي (فإن عجز) عن الإشهاد بالفسخ (لم يلزمه تلفظ به) أى بالفسخ اذ يبعد لزومه من غير سامع فيؤخره إلى أن يأتي به عند الردود عليه أو الحاكم (و) عليه (ترك استعماله) ترك (ركوب ماعسر سوقه وقوده) فلو علم العيب وهو راكب فاستدامه فكأبتدائه بخلاف ما لو علم عيب الثوب في الطريق وهو لا يسهل لا يلزم نزع لأنه غير معهود وقال الأسنوى ويتعين تصويره في ذوى الهيئات ومثله النزول عن الدابة انتهى (فلو استخدم رقيقا) كقوله اسقنى أو ناولى الثوب أو أغلق الباب (أو ترك على دابة سرجا أو كافا) بكسر الهمزة أشهر من ضمها وهو ماتحت البرذعة وقيل نفسها وقيل ما فوقها (فلارد ولا أُرش) لإشعار ذلك بالرضا بالعيب بخلاف ترك نحو لجام (ولو حدث عنده عيب) واطاع على عيب قديم (سقط الرد القهرى) لإضراره بالبائع (ثم إن رضى به) أى بالعيب (البائع رده عليه) المشتري بالأرث للحادث (أو قنع به) بالأرث للقديم (وإلا) أى وإن لم يرض به البائع (فإن اتفقا) بقيد زده بقولى (في غير الربوى) السابق (على فسخ أو إجازة مع أرش) للحادث أو القديم بأن يغرم المشتري للبائع أرش الحادث ويفسخ أو يغرم البائع للمشتري أرش القديم ولا يفسخ فذاك ظاهر (والا) بأن طلب أحدهما الفسخ مع أرش الحادث والآخر الإجازة مع أرش القديم (أجيب طالبا) سواء كان الطالب المشتري أم البائع لما فيه من تقرير العقد أما الربوى فيتعين فيه الفسخ مع أرش الحادث (وعليه) أى المشتري (إعلام بائع فوراً بالحادث) مع القديم ليختار ما تقدم من أخذ المبيع أو تركه أو إعطاء الأرث (فإن أخرج) إعلامه (بلاعذر فلارد) له به (ولا أُرش) منه لإشعار التأخير بالرضا به نعم لو كان الحادث قريب الزوال غالبا كرمد وحمى عذر على أحد قولين في انتظار

ولو ملكه غيره فعلم عيا
فلا أُرش فإن عاد فله
رده والرد فورى عادة
فلا يضر نحو صلاة
وأكل دخل وقتها
فيرده ولو بوكيه أو
يرفع الأمر لحاكم وهو
آكد في حاضر وواجب
في غائب وعليه إشهاد
بفسخ في طريقه أو
توكيله أو عذره فإن عجز
لم يلزمه تلفظ به وترك
استعمال لاركوب
ما عسر سوقه وقوده فلو
استخدم رقيقا أو ترك
على دابة سرجا أو كافا
فلارد ولا أُرش ولو
حدث عنده عيب سقط
الرد القهرى ثم إن رضى
به البائع رده عليه أو
قنع به وإلا فإن اتفقا
في غير الربوى على فسخ
أو إجازة مع أرش وإلا
أجيب طالبا وعليه
إعلام بائع فوراً بالحادث
فإن أخرج بلا عذر فلارد
ولا أُرش

زواله ليرد المبيع سالما من الحادث وهذا ما جزم به في الأنوار وقد يؤخذ من كلام الشرح الصغير ترخيص المنع ولوزال الحادث قبل علمه بالقديم فله الرد أو بعد أخذ أرش القديم أو قبله بعد القضاء بالأرش فلارد ولو تراصيا بغير قضاء فله الرد ولو زال القديم قبل أخذ أرشه لم يأخذه أو بعد أخذه رده (ولو حدث عيب لا يعرف القديم بدونه ككسر بيض نعام وجوز وتقوير بطيخ) بكسر الباء أشهر من فتحها (مدود بعضه) بكسر الواو (رد) ماذ كره بالعيب القديم (ولا أرش) عليه للحادث لأنه معذور فيه والتقيد في البيض بالنعام وفي المدود بالعيب من زيادتي وخرج بالأول بيض غير النعام فلارد لتبين بطلان البيع لوروده على غير متقوم وبالثاني المدود كله فكذلك فإن أمكن معرفة القديم بأقل مما أحدثه كتقوير بطيخ حامض يمكن معرفة حموضته بغرز شيء فيه وكتقوير كبير يستغنى عنه بصغير سقط الرد القهري كسائر العيوب الحادثة (وليرد مع المصرة الماء كولة صاع تمر) بدل اللبن المحلوب (وإن قل اللبن) لحبر الصحيحين السابق وإن اشتراها بصاع أو أقل أوردتها بعيب آخر هذا (إن لم يتفقا على) رد (غير الصاع) من اللبن أو غيره سواء تلف اللبن أم لا بخلاف ما إذا لم تحلب أو اتفقا على الرد وتعبيرى بذلك أعم وأولى مما عبر به والعبرة في التعر بالموسط من تمر البلد فإن فقد قيمته بأقرب بلد التمر اليه وقيل بالمدينة الشريفة وعلى نقله عن الماوردي اقتصر في الروضة كأصلها وعلى مقتضاه جريت في شرح البهجة الكبير والمماوردى لم يرجح شيئا بل حكى الوجهين بلاتر جرح قال السبكي وغيره والأول أصح أخذ من كلام الشافعي ثم العبرة بقيمته وقت الرد وخرج بالماء كولة غيرها كأمة وأتان فلا يرد معهما شيئا لأن لبن الأمة لا يعتاض عنه غالبا ولبن الأتان نجس أما رد غير المصرة بعد الحلب فكالمصرة على كلام ذكرته في شرح الروض [فروع] (لا يرد) قهرا (بعيب بعض ما يبيع صفقة) وإن لم ينقص البعض برده فلو اشترى عبيدين معينين أو سليما ومعييا صفقة فليس له رد أحدهما قهرا لما فيه من تفريق الصفقة وله ردهما لا تنفاد ذلك فعلم أن له رد البعض فيما إذا تعددت الصفقة بتعدد البائع أو المشتري أو بتفصيل الثمن وأنه لارد إن لم تتعدد فيما لا ينقص بالتبعض كالحبوب وهو ما اقتضاه كلام ابن المقرئ وغيره من وجهين أطلقتهما في الروضة كأصلها وأمانته في الأم والبويطى على جواز ذلك فمحمول على تراضى المتعاقدين به وتعبيرى بما ذكرناولى من تعبيرة بعبدین (ولو اختلفا في قدم عيب) يمكن حدوثه (حلف بائع) فيصدق لموافقته للأصل من استمرار العقد وأما حلف لاحتمال صدق المشتري نعم لو ادعى قدم عيبين فأقر البائع بقدم أحدهما وادعى حدوث الآخر فالمصدق المشتري يمينه لأن الرد ثبت باقرار البائع بأحدهما فلا يبطل بالشك ويحلف (كجوابه) على القاعدة الآتية في كتاب الدعوى واليمينات فإن قال في جوابه ليس له الرد على بالعيب الذى ذكره أو لا يلزم معنى قبوله أو ما أقبضته وبهذا العيب أو ما أقبضته إلا سليما من العيب حلف على ذلك ليطابق الحلف الجواب ولا يكلف في الأولين التعرض لعدم العيب وقت القبض لجواز أن يكون المشتري علم العيب ورضى به ولو نطق البائع بذلك كلف البيعة عليه ولا يكفي في الجواب والحلف ما علمت بهذا العيب عندى وله الحلف على البت اعتمادا على ظاهر السلامة إذا لم يعلم أو يظن خلافه وتصديقه فيما ذكر بالنسبة لمنع الرد لا لتغريم أرش فلو حلف ثم جرى فسخ بتحالف فطالب بأرش الحادث لم يجب اليه لأن يمينه وإن صلحت للدفع عنه لا تصلح لشغل ذمة المشتري بل للمشتري أن يحلف الآن أنه ليس بحادث كفى الوسيط تبعا للقاضى والإمام فإن لم يمكن حدوث العيب عند المشتري كشين الشجة المندملة والبيع أمس صدق المشتري بلا يمين ولو لم يمكن تقدمه كجرح طرى والبيع والقبض من سنة صدق البائع بلا يمين (وزيادة) في المبيع أو الثمن (متصلة كسمن) وتعلم صنعة وكبر شجرة (تتبعه) في الرد إذ لا يمكن إفرادها (كحمل قارن يباع) فإنه يتبع أمه في الرد وإن انفصل ان كان له الرد بأن تنقص أمه بالولادة أو كان جاهلا بالحمل وذلك بناء على أن الحمل يعلم ويقابل بقسط من الثمن فإن نقصت بها وكان عالما بالحمل لم يرد لها بل له الأرش كما علم مامر وخرج بالمقارن

ولو حدث عيب لا يعرف القديم بدونه ككسر بيض نعام وجوز وتقوير بطيخ مدود بعضه ولا أرش وليرد مع المصرة الماء كولة صاع تمر وان قل اللبن إذا لم يتفقا على غير الصاع .

[فروع] لا يرد بعيب بعض ما يبيع صفقة ولو اختلفا في قدم عيب حلف بائع كجوابه وزيادة متصلة كسمن تتبعه كحمل قارن يباع

الحادث في ملك المشتري فلا يتبع في الرد بل هو له يأخذه إذا انفصل (و) زيادة (منفصلة كولد وأجرة وثمرة) لا تمنع رداً بالعيب عملاً بمقتضى العيب نعم ولد الأمة الذي لم يمين يمنع الرد لحرمة التفريق بينهما كما مر في باب الناهي (كاستخدام) للبيع من مشتري أو غيره أو للثمن من بائع أو غيره (ووطء) بغير زنا منها قبل القبض أو بعده فأنهما لا يمنعان الرد (وهي) أي الزيادة المنفصلة (لمن) حدثت في ملكه (من مشتري أو بائع وإن رد قبل القبض لأنها فرع ملكه ولأن الفسخ يرفع العقد من حينه لا من أصله وتعتبر بذلك أعم من قوله للمشتري (وزوال بكرة) للأمة المبيعة من مشتري أو غيره ولو بوثبة فهو أعم من قوله وافتراض البكر (عيب) بها فإن حدث بعد قبضها ولم يستند لسبب متقدم جهله للمشتري منع الرد أو قبله فإن كان من المشتري فلا رد له بالعيب واستقر عليه من الثمن بقدر ما نقص من قيمتها فإن قبضها لزمه الثمن بكامله وإن تلفت قبل قبضها لزمه قدر النقص من الثمن أو إن كان من غيره وأجاز هو البيع فله الرد بالعيب ثم إن كان زوالها من البائع أو بآفة أو بزواج سابق فهدر أو من أجنبي فعليه الأرض إن زالت بلاوطء أو بوطء زنا منها وإلا لزمه مهر بكر مثلها بلا أفراد أرض ويكون للمشتري لكنه إن رد بالعيب سقط منه قدر الأرض للبائع وما ذكر من وجوب مهر بكرها لا يخالف ما في الغصب والديات من وجوب مهر ثبت وأرض بكرة لأن ملك المالك هنا ضعيف فلا يحتمل شيئين بخلافه ثم ولهذا لم يفرقوا بين الحرية والأمة ولا ما في آخر البيوع المنهي عنها في المبيعة بيعاً فاسداً من وجوب مهر بكر وأرض لوجود المقدار المختلف في حصول الملك به ثم كما في النكاح الفاسد بخلافه فيما ذكر.

باب في حكم المبيع ونحوه

قبل القبض وبعده والتصرف في ماله تحت يد غيره مع ما يتعلق بهما (المبيع قبل قبضه من ضمان بائع) بمعنى انقضاء البيع أو إتلاف بائع وثبوت الخيار بتعييه أو تعيب بائع أو أجنبي وإتلاف أجنبي كما يأتي (وإن أبرأه) منه (مشتري) لأنه إبراء عما لم يجب (فإن تلف) بآفة (أو أتلفه بائع انفسخ) البيع لتعذر قبضه فيسقط الثمن عن المشتري وينتقل الملك في المبيع للبائع قبيل التلف وكالتلف وقوع درة في بحر وانفلات طير أو صيد متوحش وانقلاب العصير خمر أو اختلاط متقوم بآخرو لم يتميز أما غصب المبيع أو إبقائه أو جحد البائع له فثبت للخيار وأما غرق الأرض أو وقوع صخرة عليها لا يمكن رفعها فرجح الشيخان هنا أنه تعيب وفي الإجازة أنه تلف والفرق لا شيء (وإتلاف مشتري) له بغير حق (قبض) له (وإن جهل) أنه المبيع كأكل المالك طعامه المغسوب ضيفاً للغاصب ولو جاهلاً بأنه طعامه فإن الغاصب يبرأ بذلك أما إتلافه له بحق كصياله وقود وكرده والمشتري الإمام فليس بقبض وفي معنى إتلافه ما لو اشترى أمة فأحبها أبوه وما لو اشترى السيد من مكاتبه أو الوارث من مورثه شيئاً ثم عجز المكاتب أو مات المورث (وخير) مشتري (بإتلاف أجنبي) بين الإجازة والفسخ لفوات غرضه في العين (فإن أجاز) البيع (غرمه) البديل (أو فسخ غرمه البائع) إياه فلا يفسخ البيع بإتلاف الأجنبي لقيام البديل مقام المبيع وهذا الخيار على التراخي كما اقتضاه كلام القفال لكن نظريه القاضي وإتلاف أعجمي وغير مميز بأمريغهما كإتلافه ومحل الخيار في غير الربوي وفيما إذا كان الأجنبي أهلاً للالتزام ولم يكن إتلافه بحق وإلا فيفسخ البيع (ولو تعيب) المبيع بآفة قبل قبضه (أو عيبه بائع فرضيه مشتري) فيهما (أو عيبه مشتري أخذه بالثمن) ولا أرض لقدرة على الفسخ في الأولين وحصول العيب بفعله في الثالثة (أو عيبه) أجنبي أهل للالتزام بغير حق (خير المشتري) بين الإجازة والفسخ (فإن أجاز) البيع (وقبض) المبيع (غرمه الأرض) وإن فسخ غرمه البائع إياه وخرج بزيادتي وقبض ماله أجاز ولم يقبض فلا تغريم لجواز تلفه فيفسخ البيع والمراد بالأرض في الرقيق ما يأتي في الديات وفي غيره ما نقص من قيمته ففي يد الرقيق نصف قيمته لا ما نقص منها (ولا يصح تصرف ولومع بائع بنحو بيع ورهن) كهيبة وكتابة وإجازة

ومنفصلة كولد وأجرة
لا تمنع رداً كاستخدام
ووطء ثيب وهي لمن
حدثت في ملكه وزوال
بكرة عيب.

باب

المبيع قبل قبضه من ضمان
بائع وإن أبرأه مشتري
فإن تلف أو أتلفه انفسخ
وإتلاف مشتري قبض
وإن جهل وخير بإتلاف
أجنبي فإن أجاز غرمه
أو فسخ غرمه البائع
ولو تعيب أو عيبه بائع
فرضيه مشتري أو عيبه
مشتري أخذه بالثمن أو
أجنبي خير فإن أجاز
وقبض غرمه الأرض
ولا يصح تصرف ولومع
بائع بنحو بيع ورهن

(فما لم يقبض وضمن بعقد) كبيع وثمان وصدائق معينات للنهي عن بيع المبيع قبل قبضه في الصحيحين وغيرهما ولضعف الملك ومحل منع بيع المبيع أو الثمن من البائع أو المشتري إذا لم يكن بعين المقابل أو مثله إن تلف أو كان في الذمة وإلا فهو إقالة بلفظ البيع فيصح ومحل منع رهنه منه إذا رهن بالمقابل وكان له حق الحبس وإلا جاز على الأصح المنصوص (ويصح) تصرف فيه (بنحو إعتاق ووصية) كإيلاد وتدير وتزويج ووقف وقسمة وإباحة طعام للفقراء اشتراء جزافا لتشوف الشارع إلى العتق ولعدم توقفه على القدرة بدليل صحة إعتاق الآبق ويكون به المشتري قابضا وفي معناه البقية لكن لا يكون قابضا بالوصية ولا بالتدبير ولا بالتزويج ولا بالقسمة ولا بإباحة الطعام للفقراء إن لم يقبضوه ولا يجوز إعتاقه على مال ولا عن كفارة الغير ولم يذكر والدلك قاعدة وتعبيري بما ذكر أعظم من تعبيري بما ذكره (وله تصرف فيما له يدي غيره مما لا يضمن بعقد كوديعة) وقراض ومرهون بعد انفكاكه وموروث كان للمورث تصرف فيه وبقا بيد وليه بعد رشده (ومأخوذ بسوم) وهو ما يأخذه من يريد الشراء ليتأمله أيعجبه أم لا ومعاد مملوك بفسخ لتام الملك في المذكورات ومحل في المملوك بفسخ بعد رد ثمنه لمشتريه وإلا فلا يصح بيعه لأن له حبسه إلى استرداد الثمن ولو اكترى صباغا أو قصارا العمل في ثوب وسامه فليس له تصرف فيه قبل العمل وكذا بعده إن لم يكن سلم الأجرة وتعبيري بما ذكر أعظم مما عبر به (وصح استبدال ولو في صلح عن دين غير مضمن) (يقيد زنه بقولي) (غير دين) كضمن في الذمة ودين (قرض وإتلاف) لخبر ابن عمر كنت أبيع الإبل بالدنانير وأخذ مكانها الدراهم وأبيع بالدراهم وأخذ مكانها الدنانير فأنت رسول الله ﷺ فسألته عن ذلك فقال لا بأس إذا تفرقتا وليس بينكما شيء رواه أبو داود وغيره وصححه الحاكم على شرط مسلم والضمن النقديان لم يكن أو كانا نقدين فهو ما اتصلت به الباء والضمن مقابله أما الدين المضمن كالمسلم فيه فلا يصح استبداله بما لا يضمن إقالة لعدم استقراره فانه معرض بانقطاعه للانفساخ والفسخ ولأن عينه تقصد بخلاف الثمن المذكور ونحوه وتعبيري بالضمن وبدن الإتلاف أعظم من تعبيري بالمسلم فيه وبقيمة التلف (كبيعه) أي الدين غير المضمن (لغير من هو) (عليه) بغير دين (كأن باع) لعمره (مائة له على زيد بمائة) فانه صحيح كما رجحه في الروضة هنا وفي أصلها آخر الخلع كبيعه ممن هو عليه وهو الاستبدال السابق ورجح في الأصل البطلان لعجزه عن تسليمه والأول محكي عن النص واختاره السبكي قال ابن الرفعة ويشترط كون المديون مليئا مقر أو أن يكون الدين حالا مستقرا (وشروط) لسكل من الاستبدال وبيع الدين لغير من هو عليه (في متفق على الربا) كدراهم عن دنانير أو عكسه (قبض) للبذل في الأول وللعوضين في الثاني (في المجلس) حذر من الربا فلا يشترط تعيين ذلك في العقد كما لو تصارفا في الذمة (و) شرط (في غيرها) أي غير متفق على الربا كثوب عن دراهم (تعيين) لذلك (فيه) أي في المجلس (فقط) أي لا قبضه فيه كالمال باع ثوبا بدراهم في الذمة لا يشترط قبض الثوب في المجلس وهذا مقتضى كلام الأكرهين في بيع الدين لغير من هو عليه وبه صرح ابن الصباغ وإطلاق الشيخين كالبعوى اشتراط القبض فيه محمول على متفق على الربا وخارج بغير دين فيما ذكر الدين أي الثابت قبل كأن استبدل عن دينه ديناً آخر أو كان لهما دينان على ثالث فباع أحدهما الآخر دينه بدينه فلا يصح سواء اتحد الجنس أم لا للنهي عن بيع الكالئ بالكالئ رواه الحاكم وقال على شرط مسلم وفسر ببيع الدين بالدين كما ورد التصريح به في رواية البيهقي والتصريح بامتناع التعيين في غير الصلح من زيادتي ولا يجوز استبدال المؤجل عن الحال ويجوز عكسه وكأن صاحب المؤجل عجله (وقبض غير منقول) من أرض وضياح وشجر وثمره مبيعة عليها قبل أو أن الجذاذ فتعبري بذلك أعم من قوله وقبض العقار (بتخليته لمشتري) بأن يمكنه منه البائع ويسلمه المفتاح (وتفريغه من متاع غيره) أي غير المشتري نظرا للعرف في ذلك لعدم ما يضبطه شرعا أولغة فان جمع الأمتعة التي في الدار البيعة بمحل منها وخلي

فيما لم يقبض وضمن
بعقد ويصح بنحو
إعتاق ووصية وله
تصرف فيما له يدي غيره
مما لا يضمن بعقد
كوديعة ومأخوذ بسوم
وصح استبدال ولو في
صلح عن دين غير
مضمن بغير دين قرض
وإتلاف كبيعة لغير من
هو عليه كأن باع مائة
له على زيد بمائة وشرط
في متفق على ربا قبض
في المجلس وفي غيرها
تعيين فيه فقط وقبض
غير منقول بتخليته
لمشتري وتفريغه من
متاع غيره .

بين المشتري وبينها فماسوى المحل مقبوض فإن نقل الأمتعة منه إلى محل آخر صار قابضا للجملة وتعبرى
بمتاع غيره أولى من تعبيره بأمتعة البائع (و) قبض (منقول) من سفينة أو حيوان أو غيرها (بنقله) مع
تفريغ السفينة المشحونة بالأمتعة نظرا للعرف فيه وروى الشيخان عن ابن عمر كنا نشترى الطعام جزافا
فتأنا رسول الله ﷺ أن نبيعه حتى ننقله وقيس بالطعام غيره هذا إن نقله (لما) أى لحيز (لا يختص
بائع به) كشارع أو دار للمشتري (أو) يختص به لكن نقله (بإذنه) في النقل للقبض (فيكون) مع حصول
القبض به (معيرا له) أى للحيز الذى أذن في النقل إليه للقبض فإن لم يأذن إلا في النقل لم يحصل القبض
المفيد للتصرف وإن حصل لضمان اليد ولا يكون معيرا للحيز وكنقله بإذنه نقله إلى متاع مملوك له أو معار
في حيز يختص بالبائع به قاله القاضى ويمكن دخوله في قولى مالا يختص بائع به لصدقه بالمتاع فإن كان المنقول
خفيفا فقبضه بتناوله باليد ووضع البائع المبيع بين يدي المشتري قبض نعم إن وضعه بغير أمره فخرج
مستحقا لم يضمه وقبض الجزء الشائع بقبض الجميع والزائد أمانة بيد القابض (وشرطى غائب) عن
محل العقد مع إذن البائع في القبض إن كان له حق الحبس (مضى زمن يمكن فيه قبضه) بأن يمكن فيه
المضى إليه والنقل في المنقول والتخلى والتفريغ في غيره لأن الحضور الذى كنا نوجهه لولا المشقة لا يتأتى
إلا بهذا الزمن فلما أسقطناه لمعنى ليس موجودا في الزمن بقى اعتبار الزمن نعم إن كان المبيع بيد غير
المشتري اشترط نقله أو تخليته أيضا وتعبرى بما ذكر أولى من قوله يمكن فيه المضى إليه فإن كان المبيع
حاضرا منقولاً أو غيره ولا أمتعة فيه لغير المشتري وهو بيده اعتبر في قبضه مضى زمن يمكن فيه النقل أو التخلى
ولا يحتاج فيه إلى إذن البائع إلا إن كان له حق الحبس هذا كله فيما يبيع بلا تقدير بكيل أو غيره فإن يبيع بتقدير
فسيأتى وشرطى المقبوض كونه مرميا للقابض وإلا فكاليبيع كاتقله الزركشى عن الإمام .

[فروع] (له) أى المشتري (استقلال بقبض) للمبيع (إن كان الثمن مؤجلا) وإن حل (أو) كان حالا
كله أو بعضه (سلم الحال) المستحقه فإن لم يسلمه بأن لم يسلم شيئا منه أو سلم بعضه لم يستقل بقبضه فإن استقل به
لزمه رده لأن البائع يستحق حبسه ولا ينفذ تصرفه فيه لكنه يدخل في ضمانه ليطالب به إن خرج مستحقا
وليسستقر ثمنه عليه وقولى أو سلم الحال أولى من قوله أو سلمه أى الثمن (وشرطى قبض ما يبيع مقدرا
مع مامر نحو ذرع) بإعجام الذال من كيل ووزن وعد بأن يبيع ذراعا إن كان يذرعه أو كيلا إن كان يكال
أو وزنا إن كان يوزن أو عدا إن كان يعدو الأصل في ذلك خبر مسلم من اتباع طعاما فلا يبعه حتى يكتاله دل
على أنه لا يحصل فيه القبض إلا بالكيل مثاله بعثك هذه الصبرة كل صاع بدرهم أو بعثكها بعشرة على أنها
عشرة أصح ثم إن اتفقا على كيال مثلا فذاك وإلا نصب الحاكم أمينا يتولاه فلو قبض ماذكر جزافا لم يصح
القبض لكن يدخل المقبوض في ضمانه (ولو كان له) أى لبكر (طعام) مثلا (مقدر على زيد) كهشرة أصع
(ولعمرو عليه مثله فليكتل لنفسه) من زيد (ثم) يكتل (لعمرو) ليكون القبض والاقباض صحيحين
(ويكفى استدامته في) نحو (المكيال) هذا من زيادتى (فلو قال) بكر لعمرو (اقبض منه) أى من زيد
(مالى عليه لك ففعل ففسد القبض) بقيد زده بقولى (له) لاتحاد القابض والمقبض وما قبضه مضمون عليه
ولا يلزمه رده لافعه بل يقبله المقبوض له للقابض وأما قبضه لبكر فصحيح تبرأ به ذمة زيد لإذنه في القبض
منه (ولكل) من العاقلين بشمن معين أو فى النمة وهو حال (حبس عوضه حتى يقبض مقابله إن خاف فوته)
بهرب أو غيره وهذا أعم من قوله وللبيع حبس مبيعه حتى يقبض ثمنه لما فى إجباره على تسليم عوضه قبل
قبضه مقابله حيثئذ من الضرر الظاهر (وإلا) بأن لم يخف فوته (فان تنازعا) فى الابتداء بالتسليم فقال كل
منهما لا أسلم عوضى حتى يسلمنى عوضه (أجبرا) بالزام الحاكم كلا منهما باحضار عوضه إليه أو إلى عدل فاذا
فعل سلم الثمن للبائع والمبيع للمشتري يبدأ بأيهما شاء هذا (إن عين الثمن) كالمبيع (وإلا) بأن كان

ومنقول بنقله لما
لا يختص بائع به أو بإذنه
فيكون معير له وشرط
فى غائب مضى زمن
يمكن فيه قبضه .
[فروع] له استقلال
بقبض إن كان
الثن مؤجلا أو سلم
الحال وشرطى قبض
ما يبيع مقدرا مع مامر
نحو ذرع ولو كان له
طعام مقدر على زيد
ولعمرو عليه مثله
فليكتل لنفسه ثم لعمرو
ويكفى استدامته فى نحو
المكيال فلو قال اقبض
منه مالى عليه لك ففعل
فسد القبض له ولكل
حبس عوضه حتى
يقبض مقابله إن خاف
فوته وإلا فان تنازعا
أجبر إن عين الثمن وإلا

في التهمة (فبائع) يجبر على الابتداء بالتسليم لرضاه بتعلق حقه بالتدعة (فإذا أسلم) بإجبار أو يدونه (أجبر مشتر) على تسليمه (إن حضر الثمن) مجلس العقد (وإلا فإن أعسر) به (فلبائع فسخ) بالفلس وأخذ المبيع بشرط حجر الحاكم كالمسياتي في بابه (أو أيسر فإن لم يكن ماله بمسافة قصر حجر عليه في أمواله) كلها (حق يسلم) الثمن لثلاثا يتصرف فيها بما يمتلحق البائع (وإلا) بأن كان ماله بمسافة قصر (فلبائع فسخ) وأخذ المبيع لتعذر تحصيل الثمن كالإفلاس به فلا يكاف الصبر إلى إحضار المال لتضرره بذلك (فإن صبر) إلى إحضاره (فالحجر) يضرب على المشتري في أمواله لما مروء محل الحجر في هذا وما قبله إذا لم يكن محجورا عليه بفلس وإلا فلا حجر أما الثمن المؤجل فليس للبائع حبس المبيع به لرضاه بتأخير ولو حل قبل التسليم فلا حبس له أيضا.

﴿باب التولية﴾

أصلها تقليد العمل ثم استعملت فيما يأتي (والإشراك) مصدر أشركه أي صيره شريكا (والمرابحة) من الربح وهو الزيادة (والمحاطة) من الخط وهو النقص وذكرها في الترجمة من زيادتي لو (قال مشتر لغيره) من عالم بثمن ما اشتراه أو جاهل به وعلم به قبل قوله كما يعلم ذلك بما يأتي (وليتك) هذا (العقد قبل) كقوله قبلته أو توليته (فهو بيع بالثمن الأول) أي مثله في المثلي وبقيمته في العرض مع ذكره به مطلقا بأن انتقل إليه (وإن لم يذكر) أي الثمن في عقد التولية فيشترط فيها ما عدا ذكره من شروط البيع حتى علم المتعاقدين ويثبت لها جميع أحكامه حتى الشفعة في شقص مشفوع عفا عنه الشفع في العقد الأول (ولو حط عنه) أي عن المولى (كله) أي كل الثمن (بعد لزوم تولية أو بعضه) ولو بعد التولية (انحط عن التولية) لأن خاصة التولية النزول على الثمن الأول وخرج زيادتي كله بعد لزوم تولية ماله وحط كله قبل لزومها سواء أخط قبلها أم بعدها وقبل لزومها فلا تصح التولية لأنها حينئذ يبيع بلا ثمن سواء في ذلك الخط من البائع أو وارثه أو وكيله ومن اقتصر على البائع جرى على الغالب (وإشراك) في المشتري (ببعض مبين كتولية) في شرطها وحكمها كقوله أشركتك فيه بالنصف فيلزمه نصف مثل الثمن فإن قال أشركتك في النصف كان له الربع إلا أن يقول بنصف الثمن فيتعين النصف كما صرح به النووي في نكته فلم يبين البعض كقوله أشركتك في شيء لزيد وعمر وقضية كلام كثير أنه لا يشترط ذكر العقد لكن قال الإمام وغيره يشترط ذكره بأن يقول أشركتك في بيع هذا أو في هذا العقد ولا يكفي أشركتك في هذا ونقله صاحب الأنوار وأقره وعليه أشركتك في هذا كناية (وصح بيع مرابحة كبت) أي كقول من اشترى شيئا بمائة لغيره بعتك (بما اشتريت) أي مثله (وربح درهم لسلك) أو في كل (عشرة أو ربح ده يارده) هو بالفارسية بمعنى ما قبله فكأنه قال بمائة وعشرة فيقبله المخاطب وده اسم لعمرو ويأزده اسم لأحد عشر (وصح بيع) (محاطة) وتسمى مواضعة (كبت) أي كقول من ذكر لغيره بعتك (بما اشتريت وحطده يارده) فيقبل (ويحط من كل واحد عشر واحد ويدخل في بعت بما اشتريت ثمنه فقط وبما قام على ثمنه ومؤن استرباح كأجرة كيال ودلال وحارس وقصار وقيمة صبغ لا أجرة عمله وعمل متطوع به.

فبائع فإذا أسلم أجبر
مشتري إن حضر الثمن
وإلا فإن أعسر فلبائع
فسخ أو أيسر فإن لم
يكن ماله بمسافة قصر
حجر عليه في أمواله
حتى يسلم وإلا فلبائع
فسخ فإن صبر فالحجر .
﴿باب التولية والإشراك
والمرابحة والمحاطة﴾
قال مشتر لغيره وليتك
العقد قبل فهو بيع بالثمن
الأول وإن لم يذكر ولو
حط عنه كله بعد لزوم
تولية أو بعضه انحط
عن التولية وإشراك
ببعض مبين كتولية
فلو أطلق صح مناصفة
وصح بيع مرابحة
كبت بما اشتريت
وربح درهم لكل
عشرة أو ربح ده يارده
ومحاطة كبت بما
اشتريت وحطده يارده
ويحط من كل أحد
عشر واحد ويدخل
في بعت بما اشتريت
ثمنه فقط وبما قام على
ثمنه ومؤن استرباح
كأجرة كيال ودلال
وحارس وقصار وقيمة
صبغ لا أجرة عمله
وعمل متطوع به .

كذا وفي معنى أجرة عمله أجرة مستحقة بملك أو غيره كمكثري (وليعلما) أى المتبايعان وجوبا (ثمنه) أى المبيع في نحو بعث بما اشتريت (أو ما قام به) في بعث بما قام على فلو جعله أحدهما لم يصح المبيع (وليصدق بائع) وجوبا (في إخباره) بقدر ما استقر عليه العقد أو ما قام به المبيع عليه وبصفته كصحة وتكسير وخلوص وغش وبقدر أجل وبشراء بعرض قيمته كذا وبعبء حادث وقديم وإن اقتصر الأصل على الحادث وبغبن وشراء من موليه وبأنه اشتراه بدين من محاطل أو معسر إن كان البائع كذلك لأن المشتري يعتمد أمانته فيما يجربه من ذلك لا اعتماد نظره في خبر مصادق بذلك ولأن الأغراض تختلف بذلك لأن الأجل يقابله قسط من الثمن والعرض يشدد في البيع به فوق ما يشدد في البيع بالنقد والعيب الحادث تنقص القيمة به عما كان حين شرائه واختلاف الغرض بالقديم وبالبقية ظاهر فلو ترك الإخبار بشيء من ذلك فالبيع صحيح لكن للمشتري الخيار لتدليس البائع عليه بترك ما وجب عليه وستأتى الإشارة إلى ذلك وإطلاق الإخبار أولى من تقييده بما قال (فلو أخبر) بأنه اشتراه (بمائة) وباعه مرا بحة أى بما اشتراه وربح درهم لكل عشرة كامر (فبان) أنه اشتراه (بأقل) بحجة أو إقرار (سقط الزائد وربحه) لكذبه (ولا خيار) بذلك لهما أما البائع فلتدليسه وأما المشتري وهو ما اقتصر عليه الأصل فلا أنه إذا رضى بالأكثر فبالأقل أولى (أو) أخبر بمائة (فأخبر) ثانيا (بأزيد وزعم غلطا) في إخباره أولا بالنقص (فإن صدقه) المشتري (صح) البيع (كلو غلط بالزيادة ولا تثبت له الزيادة وله الخيار للمشتري) (وإلا) بأن كذبه المشتري (فإن لم يبين) أى البائع (لغلطه) وجها (محتملا) بفتح الميم (لم يقبل قوله ولا بينته) إن أقامها عليه لتكذيب قوله الأول لهما (وإلا) بأن بين لغلطه وجها محتملا كقوله راجعت جريدتي فغلطت من عن متاع إلى غيره أو جاء في كتاب مزور من وكيلي أن الثمن كذا (سمعت) أى بينته بأن الثمن أزيد وقيل لا تسمع لتكذيب قوله الأول لهما قال في المطلب وهذا هو المشهور في المذهب والنصوص عليه (وله تخليف مشتر فيهما) أى فيما إذا لم يبين وما إذا بين (أنه لا يعرف) ذلك لأنه قد يقر عند عرض اليمين عليه فإن حلف أمضى العقد على ما حلف عليه وإن سئل عن اليمين ردت على البائع بناء على أن اليمين الردودة كالأقرار وهو الأظهر فيحلف أن ثمنه الأزيد والمشتري الخيار حينئذ بين إمضاء العقد بما حلف عليه وبين فسخه قال في الروضة وأصلها كذا أطلقوه ومقتضى قولنا في أن اليمين الردودة كالأقرار أن يعود فيه ما ذكرنا في حالة التصديق أى فلا خيار للمشتري قال في الأنوار وهو الحق قال وما ذكره من إطلاقهم غير مسلم فإن المتولى والإمام والغزالي أوردوا أنه كالتصديق .

﴿باب بيع (الأصول)﴾

وهى الشجر والأرض (و) بيع (الثمار) جمع ثمرة مع ما يأتي (يدخل في بيع أرض أو ساحة أو بقعة أو عرصة) مطلقا (لا في رهنها ما فيها من بناء وشجر وأصول بقل يحجز) مرة بعد أخرى (أو تؤخذ ثمرة مرة بعد أخرى) ولو بقيت أصوله دون سنتين خلافا لما يوهه كلام الأصل فالأول (كفت) بمشاة وهو علف البهائم ويسمى بالقرط والرطبة والقصفصة بكسر الفاءين وبالمهملتين والقضب بمعجمة وقيل بمهملة ونعناع (و) الثاني نحو (بنفسج) ورجس وقتاء وبطيخ وذلك لأن هذه المذكورات للثبات والدوام في الأرض فتتبعها في البيع بخلاف رهنها لا يدخل فيه شيء من ذلك والفرق أن البيع قوى ينقل الملك فيستتبع بخلاف الرهن ويؤخذ منه أن جميع ما ينقل الملك من نحو هبة ووقف كالبيع وأن ما لا ينقله من نحو إقرار وعارية كالرهن ومن التعليل السابق تقييد الشجر بالرطب فيخرج اليابس وبه صرح ابن الرافة وغيره تفقها وهو قياس ما يأتي من أن الشجرة لا تتناول غصنا يابساً وعلى دخول أصل البقل في البيع فكل من الثمرة والجذدة الظاهرتين عند البيع للبائع فليشترط عليه قطعها لأنها تزيد ويشتبه البيع بغيره سواء أبلغ ما ظهر أو أن الجذدة أم لا قال في التثمة إلا القصب الفارسي فلا يكلف قطعه إلا أن يكون ما ظهر قدرا

وليعلما ثمنه أو ما قام به
وليصدق بائع في إخباره
فلو أخبر بمائة فبان
بأقل سقط الزائد وربحه
ولا خيار أو فأخبر بأزيد
وزعم غلطا فإن صدقه
صح وإلا فإن لم يبين
لغلطه محتملا لم يقبل
قوله ولا بينته ولا سمعت
وله تخليف مشتر فيهما
أنه لا يعرف .

﴿باب الأصول والثمار﴾

يدخل في بيع أرض أو
ساحة أو بقعة أو عرصة
لا في رهنها ما فيها من
بناء وشجر وأصول
بقل يحجز أو تؤخذ ثمرة
مرة بعد أخرى كفت
وبنفسج

ينتفع به وسكت عليه الشيخان والسبكي فيه نظرد كرتة مع الجواب عنه في شرح الروض وقولى أو غرصة من زيادتي وعلم مما تقرر أن ما يؤخذ دفعة واحدة كبر وجزر وفجل لا يدخله فيما ذكر لأنه ليس للشبات والدوام فهو كالتقولات في الدار (وخير مشتر في بيع أرض فيها زرع لا يدخل) فيها (إن جهله وتضرر) به لتأخير انتفاعه بالأرض فإن علمه أو لم يتضرر به كأن تركه البائع له وعليه القبول أو قال أفرغ الأرض وقصر زمن التفريغ بحيث لا يقابل بأجرة فلا خيار له لانتفاء ضرره وقولى وتضرر مع التصريح بل يدخل من زيادتي (وصح قبضها مشغولة) بالزرع فتدخل في ضمان المشتري بالتخلية لوجود التسليم في عين المبيع وفارق نظيره في الأمتعة المشحونة بها الدار المبيعة حيث تمتع من قبضها بأن تفريغ الدار متأت في الحال بخلاف الأرض (ولأجرة له مدة بقائه) أى الزرع لأنه رضى بتلف المنفعة تلك المدة فأشبهه مالموا بقاء دارا مشحونة بأمتعة لا أجرة له مدة التفريغ ويقت ذلك إلى أوان الحصاد أو القلع نعم إن شرط القلع فأخر وجبت الأجرة لتركه الوفاء الواجب عليه وبما ذكر علم ما صرح به الأصل أنه يصح بيع الأرض مشغولة بما ذكر كالموا بقاء دارا مشحونة بأمتعة (وبذر) بذال معجمة (كتابته) فدخل في بيع الأرض بذر ما يدخل فيها دون بذر ما لا يدخل فيها وخير المشتري إن جهله وتضرر به وصح قبضها مشغولة به ولأجرة له مدة بقائه (ولو باع أرضا مع بذر أوزرع لا يفرد ببيع) كبر لم يكن يكون في سنبله (بطل) البيع (في الجمع) للجهل بأحد المقصودين وتعذر التوزيع نعم إن دخل فيها عند الإطلاق بأن كان دائم النبات صح البيع في السكك وكان ذكره تأكيداً كما قاله المتولى وغيره وإن فرضوه في البذر واستشكل فيما إذا لم يره قبل البيع ببيع الجارية مع حملها ويحجب بأن الحمل غير متحقق الوجود بخلاف ما هنا فاعتذر فيه مالا يغتفر في الحمل (ويدخل في بيعها) أى الأرض (حجارة ثابتة فيها) مخلوقة كانت أو مبنية لأنها من أجزائها وقولى ثابتة أعم من قوله مخلوقة (لامدفونة) فيها كالسكنوز فلا تدخل فيها كبيع دار فيها أمتعة (وخير مشتر إن جهل) الحال (وضر قلعه) ولم يتركها له (أو) تركها له (وضر تركها) لوجود الضرر وقولى ولم يتركها إلى آخره من زيادتي (وإلا) إن علم الحال أو جهله ولم يضر قلعه أو تركها له البائع ولم يضر تركها (فلا) خيار له لعله بالحال في الأولى وانتفاء الضرر في الباقي نعم إن علمها وجهل ضرر قلعه أو ضرر تركها وكان لا يزول بالقلع فله الخيار كما صرح به الشيخان في الأولى والمتولى في الثانية (وطى بائع) حينئذ (تفريغ) للأرض من الحجارة بأن يقلعها وينقلها منها (وتسوية) للحفر الحاصلة بالقلع قال في المطالب بأن يعيد التراب المزال بالقلع من فوق الحجارة مكانه أى وإن لم يستو و ذكر التسوية فيما إذا علم المشتري أو لم يضر القلع من زيادتي (وكذا) عليه (أجرة) مثل (مدة التفريغ) الواقع (بعد قبض) لاقبله (حيث خير مشتر) لأن التفريغ الموقوف للمنفعة مدته جناية من البائع وهى مضمونة عليه بعد القبض لاقبله قال البلقيني فلو باع البائع الأحجار بطريقه فهل يحل المشتري محل البائع أو تلزمه الأجرة مطلقاً لأنه أجنبي عن البيع لم أقف فيه على نقل والأصح الثاني فإن لم يخير فلا أجرة له وإن طالت مدة التفريغ ولو بعد القبض وكزوم الأجرة لزوم الأرض لو بقي في الأرض بعد التسوية عيب بها قاله الشيخان واستبعده السبكي وتعميري بالتفريغ أولى من تعبيرة بالنقل (ويدخل في بيع بستان وقرية أرض وشجر وبناء فيها ودار هذه ومثبت فيها للبقاء وتابع له كأبواب منصوبة وحلقها وإجانات ورف وسلم مثبتات وحجرى رحا ومفتاح غلق مثبت

وخير مشتر في بيع أرض فيها زرع لا يدخل إن جهله وتضرر وصح قبضها مشغولة ولأجرة له مدة بقائه وبذر كتابته ولو باع أرضا مع بذر أو زرع لا يفرد ببيع بطل في الجميع ويدخل في بيعها حجارة ثابتة فيها لادمفونة وخير مشتر إن جهل وضر قلعه ولم يتركها له بائع أو ضرر تركها والا فلا وعلى بائع تفريغ وتسوية وكذا أجرة مدة التفريغ بعد قبض حيث خير مشتر ويدخل في بيع بستان وقرية أرض وشجر وبناء فيها ودار هذه ومثبت فيها للبقاء وتابع له كأبواب منصوبة وحلقها وإجانات ورف وسلم مثبتات وحجرى رحا ومفتاح غلق مثبت

البيع وذكر دخول شجر القرية والدار مع تقييد الإجازات بالإثبات من زيادتي (لامنقول كدلو وبكرة) بفتح الكاف وإسكانها مفرد بكر بفتحها (وسرير) وحمام خشب فلا يدخل في بيع الدار لأن اسمها لا يتناولها (و) يدخل (في) بيع (دابة نعلها) لاتصاله بها إلا أن يكون من نحو فضة كبرة البعير (لا) في بيع (رقيق) عبد أو أمة (ثيابه) وإن كانت سائرة العورة فلا تدخل كالأيدخل سرج الدابة في بيعها (و) يدخل (في) بيع (شجرة) بقيد زدته بقولي (رطبة) ولومع الأرض بالتصريح أو تبعا (أغصانها الرطبة وورقها) ولو يابسا أو ورق توت مطلقا كان البيع أو بشرط قلع أو قطع أو إبقاء لأن ذلك يعد منها بخلاف أغصانها اليابسة لا تدخل في بيعها لأن العادة فيها القطع كالثمرة (وكذا) تدخل (عروقها) ولو يابسة بقيد زدته بقولي (إن لم يشترط قطع) وإلا فلا تدخل عملا بالشرط (لامغرسها) بكسر الراء أى موضع غرسها فلا يدخل في بيعها لأن اسمها لا يتناولها (و) لكن المشتري (ينتفع به ما بقيت) أى الشجرة تبعالها (ولو أطلق بيع) شجرة (يابسة) لزم مشتريها (قلعها) للعادة فلو شرط قلعها أو قطعها لزم الوفاء به أو بقاؤها بطل البيع وبما تقرر علم أن بيع الشجرة اليابسة يدخل فيه أغصانها وورقها مطلقا وعروقها إن أطلق أو شرط القلع وأن المشتري لا ينتفع بمغرسها (وثمره شجر) هو أعم من قوله نخل (مبيع إن شرطت لأحدها) أى المتبايعين (فهى) (له) عملا بالشرط ظهرت الثمرة أم لا (وإلا) بأن سكنت عن شرطها لواحد منهما (فإن ظهر) منها (شئ) بتأثير في ثمرة نخل أو بدونه في ثمرة لا نور لها كتوت أو لها نور وتائر كشمش (فهى) كلها (لبائع) كفى ظهور كلها المفهوم بالأولى ولعسر أفراد المشاركة (وإلا) بأن لم يكن ظهور بالوجه المذكور (فهى) كلها (لمشتري) لما مر ولخبر الصحيحين من باع تخلقا قد أبرت فثمرتها للبائع إلا أن يشترط المبتاع وقيس بما فيه غيره ومفهومه أنها إذا لم تؤثر تكون الثمرة للمشتري إلا أن يشترطها البائع وكونها في الأول للبائع صادق بأن تشترط له أو يسكت عن ذلك وكونها في الثاني للمشتري وصادق بمثل ذلك وألحق تأيير بعضها تأيير كلها بتبعية غير المؤثر للمؤثر لما في تتبع ذلك من العسر والتأثير ويسمى التلقيح وتشقيق طلع الإناث وذرع طلع الذكور فيه ليجيء رطبها أجردا لم يؤثر والمراد هنا تشقيق الطلع مطلقا ليشمل ما تأير بنفسه وطلع الذكور والعادة الاكتفاء بتأثير البعض والباقي يتشقق بنفسه وينبث ريح الذكور إليه وقد لا يؤثر شئ ويتشقق السكل وحكمه كالمؤثر اعتبارا بظهور المقصود (وإنما تكون) أى الثمرة كلها فيما ذكر (لبائع إن اتحد حمل وبستان وجنس وعقد وإلا) بأن تعدد الحمل في العام غالبا كتين وورد أو اختلف شئ من البقية بأن اشترى في عقد بساتين من نخل مثلا أو تخلوا وعنبا في بستان واحد أو في عقدين نخلا مثلا والظاهر من ذلك في إحداها وغيره في الآخر (فلسكل) من الظاهر وغيره (حكمه) فالظاهر للبائع وغيره للمشتري لا تقطاع التبعية واختلاف زمن الظهور باختلاف ذلك وانتفاء عسر الأفراد بخلاف اختلاف النوع نعم لو باع نخلة وبقي ثمرها لم يخرج طلع آخر فانه للبائع كما صرح به الشيخان قالوا لأنه من ثمرة العام. قلت وإلحاقا للنادر بالأعم الأغلب واعلم أنهم ماسوي بين العنب والتين في حكمه السابق نقلا عن التهذيب وتوقفاه فيهما أسوة في التوقف في العنب ولهذا لم يذكره الروايان وغيره مع التين وهو الموافق للواقع من أنه لا يحمل في العام مرتين ولعل العنب نوعان نوع يحمل مرة ونوع يحمل مرتين وذكر حكم ظهور البعض في غير النخل مع ذكر اتحاد الحمل والجنس من زيادتي (وإذا بقيت ثمرة له) أى للبائع بشرط أو غيره كالممر (فان شرط قطعها لزمها وإلا) بأن شرط الإبقاء أو أطلق (فله تركها إليه) أى إلى القطع أى زمنه للعادة وإذا جاء زمن الجذاذ لم يمكن من أخذ الثمرة على التدريج ولا من تأخيرها إلى نهاية النضج ولو كانت من نوع يعتاد قطعه قبل النضج كلف القطع على العادة ولو تعذر سقى الثمرة لا تقطاع الماء وعظم ضرر الشجر بإبقائها فليس له إبقاؤها وكذا لو أصابها آفة ولا فائدة في تركها على أحد قولين أطلقهما الشيخان وإليه ميل ابن الرفعة (ولكل) من المتبايعين في الإبقاء (سقى) إن (لم يضر الآخر) وهذا أعم من قوله إن انتفع به شجر وثمر

لامنقول كدلو وبكرة
وسرير وفي دابة نعلها
لارقيق ثيابه وفي
شجرة رطبة أغصانها
الرطبة وورقها وكذا
عروقها إن لم يشترط
قطع لامغرسها وينتفع
به ما بقيت ولو أطلق
بيع يابسة لزم مشتريها
قلعها وثمره شجر
مبيع إن شرطت
لأحدها فله وإلا فان
ظهر شئ فهى لبائع
والافمشتري إنما تكون
لبائع إن اتحد حمل
وبستان وجنس وعقد
وإلا فلكل حكمه وإذا
بيعت ثمرة له فان شرط
قطعها لزمه وإلا فله
تركها إليه ولكل سقى
لم يضر الآخر

(وإن ضرهما حرم إلا برضاها) لأن الحق لهما لا يعدوهما (أو) ضر (أحدهما وتنازعا) أى المتبايعان في السقي (فسخ) العقد أى فسخه الحاكم لتعذر إمضائه إلا باضرار بأحدهما فإن سامح المتضرر فلا يفسخ كما فهم من قولي وتنازعا وصرح به الأصل أيضا حالاً لأنه متى سامح المتضرر فلا منازعة (ولو امتص ثمر رطوبة شجر لزم البائع قطع) للشجر (أو سقى) للشجر دفعا لضرر المشتري .

﴿فصل﴾ في بيان بيع الثمر والزرع وبدو صلاحهما (جاء بيع ثمر إن بدا صلاحه) وسيأتى تفسيره (مطلقاً) أى من غير شرط (وبشرط قطعه أو إبقائه) لخبر الشيخين واللفظ لمسلم لا تتبعوا الثمر حتى يبدو صلاحه أى فيجوز بعد بدوه وهو صادق بكل من الأحوال الثلاثة والمعنى الفارق بينهما أمن العاهة بعده غالباً وقبله تسرع إليه لضعفه فيفوت متلقه الثمن وبه يشعر قوله عليه السلام أرأيت إن منع الله الثمرة فبم يستحل أحدكم مال أخيه (وإلا) أى وإن لم يبد صلاحه (فإن بيع وحده) أى دون أصله (لم يحز) للخبر المذكور (إلا بشرط قطعه) فيجوز إجماعاً بشرطه السابقة في البيع من كونه مريضاً منتفعا به إلى غير ذلك (وإن كان أصله لمشتري) فيجب شرط القطع لعموم الخبر والمعنى (لكن لا يلزمه وفاء) به في هذه إذ لا معنى لتكليفه قطع ثمرة عن أصله على أنه صحيح في الروضة في باب المساقاة صحة بيعه له بلا شرط لأنها يجتمعان في ملك شخص واحد فأشبهه ما لو اشتراها معا ولو باع ثمرة على شجرة مقطوعة لم يجب شرط القطع لأنها لا تبقى عليها فيصير كشرط القطع (أو) بيع الثمر (مع أصله) بغير تفصيل (جاء لا بشرط قطعه) لأنه تابع للأصل وهو غير متعرض للعاهة أما يبيعه بشرط قطعه فلا يجوز لما فيه من الحجر عليه في ملكه وفارق جواز بيعه لما لك أصله بشرط قطعه بوجود التبعية هنا لشمول العقد لهما وانتفاؤها ثم فإن فصل كبعثك الأصل بدينار والثمرة بنصفه لم يصح بيع الثمرة إلا بشرط القطع لاتفاء التبعية وتعبيرى بالأصل أهم من تعبيرة بالشجر لشموله بيع البطيخ ونحوه وإن خالف الإمام والغزالي حيث قالوا بوجوب شرط القطع مطلقاً في البطيخ ونحوه لتعرض أصله للعاهة (وجاز بيع زرع) ولو بقلا (بالأوجه السابقة) في الثمرة وباشتراط القلع كما يعلم مما يأتى (إن بدا صلاحه وإلا) يجوز بيعه (مع أرضه أو بشرط قطعه) كتنظيره في الثمر (أو قلعه) لا مطلقاً ولو بشرط إبقائه وتعبيرى بالأوجه السابقة ويبدو الصلاح أعم مما عبر به وعدم اشتراط القطع أو القلع في بيع بقل بدا صلاحه صرح به ابن الرفعة ناقلاً له عن القاضي والمأوردى وظاهر نص الأم وحمل إطلاق من أطلق كالأصل اشتراط ذلك في بيع الزرع الأخضر على ما لم يبد صلاحه وقولى أو قلعه من زيادتي وظاهرهما مر فى الثمر أنه لا يجوز بيع الزرع مع الأرض بشرط القطع أو القلع وما مر فى البيع أنه لا يصح بيع حب مستتر فى سنبلة الذى ليس من مصالحه وأنه لا يضر كم لا يزال إلا لأكل وأن ماله كان يصح بيعه فى الحكم الأسفل دون الأعلى (وبدو صلاح مامر) من ثمر وغيره (بلوغه صفة يطلب فيها غالباً) وعلامته فى الثمر المأكول والمتلون أخذه فى حمرة أو سواد أو صفرة كبلح وغناب ومشمش وإجاص بكسر الهمزة وتشديد الجيم وفى غير المتلون منه كالغلب الأبيض لينه وتمويه وهو صفاؤه وجريان الماء فيه وفى نحو القثاء إن تجنى غالباً للأكل وفى الزرع اشتداده بأن يتهيأ لما هو المقصود منه وفى الورد انفتاحه فتعبرى بما ذكر المأخوذ من الروضة كأصلها أعم وأولى من قوله ويبدو صلاح الثمر ظهور مبادئ النضج والحلاوة فيما لا يتلون وفى غيره بأن يأخذ فى الحمرة أو السواد (وبدو صلاح بعضه) وإن قل (كظهوره) فيصح بيع كله من غير شرط القطع إن اتحد بستان وجنس وعقد وإلا فكل حكمه فيشتراط القطع فيما لم يبد صلاحه دون ما بدا صلاحه وتعبيرى بما ذكر لإفادته الشرط المذكور أولى مما عبر به (وعلى بائع ما بدا صلاحه) من ثمر وغيره وأبقى (سقيه ما بقى) قبل التخلية وبعدها قدر ما ينمو به ويسلم من التلف والفساد لأن السقى من تسمة التسليم الواجب كالكيل فى الكيل فلو شرط على المشتري بطل البيع لأنه خلاف قضيته

وإن ضرهما حرم إلا برضاها أو أحدهما وتنازعا ففسخ ولو امتص ثمر رطوبة شجر لزم البائع قطع أو سقى **﴿فصل﴾** جاز بيع ثمر إن بدا صلاحه مطلقاً وبشرط قطعه أو إبقائه وإلا فإن بيع وحده لم يحز إلا بشرط قطعه وإن كان أصله لمشتري لكن لا يلزمه وفاء أو مع أصله جاز لا بشرط قطعه وجاز بيع زرع بالأوجه السابقة إن بدا صلاحه وإلا فمع أرضه أو بشرط قطعه أو قلعه وبدو صلاح مامر بلوغه صفة يطلب فيها غالباً وبدو صلاح بعضه كظهوره وعلى بائع ما بدا صلاحه سقيه ما بقى

وبما تقرر علم أن ذلك محله عند استحقاق المشتري الإبقاء فلو بيع بشرط القطع لم يلزم البائع السبق بعد التخلية (ويتصرف) فيه (مشتريه ويدخل في ضمانه بعد تخلية) وإن لم بشرط قطعه لحصول قبضه بها وأما خبر مسلم أنه صلى الله عليه وسلم أمر بوضع الجوائح فمحمول على الندب وبما ذكر علم ما صرح به الأصل أنه لو اشترى ثمرا أو زرعاً قبل بدو صلاحه بشرط قطعه ولم يقطع حتى هلك كان أولى بكونه من ضمانه مما لم بشرط قطعه بعد بدو صلاحه لتفريطه بترك القطع المشروط أما قبل التخلية فلا يتصرف فيه المشتري وهو من ضمان البائع كمنظاره (فلو تلف بترك سقى) من البائع قبل التخلية أو بعدها (انفسخ) البيع وهذا من زيادتي (أو تعيب به خير مشتر) بين الفسخ والإجازة وإن كانت الجائحة من ضمانه لأن الشرع ألزم البائع التنمية بالسقى فالتلف والتعيب بتركه كالتلف والتعيب قبل القبض (ولا يصح بيع ما) هو أعم من قوله ثمر (يغلب) تلاحقه (اختلاط حادثه بموجوده) وإن بدا صلاحه (كتين وقتاء) وبطيخ لعدم القدرة على تسليمه (إلا بشرط قطعه) عند خوف الاختلاط فيصح البيع لزوال المحذور ويصح فيما لا يغلب اختلاطه ببيع مطلقاً وبشرط قطعه أو إبقائه كما مر (فإن وقع اختلاط فيه) هو من زيادتي (أو فيما لا يغلب) اختلاطه (قبل تخلية) سواء أندر وعليه اقتصر الأصل أم تساوى الأمران أم جهل الحال (خير مشتر) دفعاً للضرر عنه (إن لم يسمح له) به (بائع) بهية أو إعراض وإلا فلا خيار له لزوال المحذور وكلام الأصل كالروضة وأصلها يقتضي تخيير المشتري أولاً حتى يجوز له المبادرة بالفسخ فإن بادر البائع وسمح سقط خياره قال في المطلب وهو مخالف لنص الشافعي والأصحاب على أن الخيار للبائع أو لأرجحه السبكي وكلاهما ظاهر في الأول ويحتمل الثاني بمعنى أن المشتري يخير إن سأل البائع ليسمح له فلم يسمح وخرج بزيادتي قبل التخلية ما لو وقع الاختلاط بعدها فلا يخير المشتري بل إن توافقا على قدر فذاك وإلا صدق صاحب اليد يمينه في قدر حق الآخر وهل اليد بعد التخلية للبائع أو للمشتري ولهما فيه أوجه وقضية كلام الرافعي ترجيح الثاني (ولا يصح بيع برقي سنبله) بر (صاف) من التبن (وهو المحاقلة ولا) بيع (رطب على نخل بتمر وهو الزابنة) للنهي عنها في الصحيحين ولعدم العلم بالمائلة فيهما ولأن المقصود من البيع في المحاقلة مستور بما ليس من صلاحه وهي مأخوذ من الحقل جمع حقلة وهي الساحة التي يزرع فيها صميت بذلك لتعلقها بزرع في حقله والمزابنة من الزبن وهو الدفع لكثرة الغبن فيها فيريد الغبون دفعه والغبن خلافه فيتدافعان وفائدة ذكر هذين الحكمين تسميتهما بما ذكر والإقعد علما بما مر (ورخص في) بيع (العرايا) جمع عرية وهي ما يفردها مالكها للأكل لأنها عريت عن حكم جميع البستان (وهي بيع رطب أو غنبل على شجر خرصاً ولو لأغنياء بتمر أو زبيب كيلاً) لأنه صلى الله عليه وسلم أرخص فيها في الرطب رواه الشيخان وقيس به الغنبل بجامع أن كلامهما زكوى يمكن خرصه ويدخره بآبسه وظاهر الخبر التسوية بين الفقراء والأغنياء وما ورد مما ظاهره تخصيص ذلك بالفقراء ضعيف وتقدير صحته فما ذكر فيه حكمة المشروعية ثم قد يعم الحكم كافي الرمل والاضطباع وكالرطب البسر بعد بدو صلاحه لأن الحاجة إليه كهي إلى الرطب ذكره الماوردي والرويانى قيل ومثله الحصرم ورد بأن الحصرم لم يبد به صلاح الغنبل وبأن الخرص لا يدخله لأنه لم يتناه كبره بخلاف البسر فيهما وقولى خرصاً من زيادتي ودخل بقولى كيلاً ما لو باع ذلك بتمر أو زبيب على شجر كيلاً بخلاف ما لو باعه به خرصاً فتقييد الأصل كغيره بالأرض جرى على الغالب وإن فهم بعضهم أنها قديمة معتبر فرتب عليه المنع في ذلك مطلقاً ولهذا لم يقيدها في الروضة وأصلها ومحل الرخصة (فيما دون خمسة أوسق) بتقدير الجفاف بمثله روى الشيخان أن النبي صلى الله عليه وسلم أرخص في بيع العرايا بخرصها فيما دون خمسة أوسق أو في خمسة أوسق شك داود بن الحصين أحد رواة فأخذ الشافعي بالأقل في أظهر قولى وظاهر أن محل الرخصة فيها إذا لم يتعلق بها حق الزكاة بأن كان الموجود دون خمسة أوسق أو خرص على المالك أما

ويتصرف مشتريه
ويدخل في ضمانه بعد
تخلية فلو تلف بترك
سقى انفسخ أو تعيب
به خير مشتر ولا يصح
بيع ما يغلب اختلاط
حادثه بموجوده كتين
وقعاء إلا بشرط قطعه
فإن وقع اختلاط فيه أو
فيما لا يغلب قبل تخلية
خير مشتر إن لم يسمح له
بائع ولا يصح بيع برقي
سنبله بصاف وهو المحاقلة
ولا رطب على نخل بتمر
وهو المزابنة ورخص
في العرايا وهي بيع
رطب أو غنبل على
شجر خرصاً ولو لأغنياء
بتمر أو زبيب كيلاً فيما
دون خمسة أوسق .

ما زاد على مادونها فلا يجوز فيه ذلك (فإن زاد) على مادونها (في صفقات) كل منها دون خمسة أو سق (جاز) سواء أ تعددت الصفقة بتعدد العقد أم بتعدد المشتري أم البائع (و شرط) في صحة بيع العرايا (تقايض) في المجلس لأنه يبيع مطعوم (بتسليم تمر أو زبيب) كيلا (وتخلية في شجر) ومعلوم أنه لا بد من المائلة فإن تلف الرطب أو العنب فذلك وإن جفف وظهر تفاوت بينه وبين التمر أو الزبيب فإن كان قدر ما يقع بين السكيلين لم يضر وإن كان أكثر فالعقد باطل وخرج بالرطب والعنب سائر الثمار كالجوز واللوز والمشمش لأنها متفرقة مستورة بالأوراق فلا يتأتى الحرص فيها وقولي أو زبيب من زيادتي ولهذا عبرت بشجر بدل تعبيره بنخل .

باب الاختلاف في كيفية العقد

هذا أهم من تعبيره باختلاف المتبايعين وكذا تعبيره بالعقد والعوض فيما يأتي أهم من تعبيره بالبيع والتمن والمبيع لو (اختلف مالكا أمر عقد) من مالكين أو نائبيهما أو واريهما أو أحدهما ونائب الآخر أو أحدهما ووارثه أو نائب أحدهما ووارث الآخر (في صفقة عقد معاوضة وقد صح كقدر عوض) من نحو مبيع أو ثمن ومدعى المشتري مثالا في المبيع أكثر أو البائع مثالا في الثمن أكثر (أو جنسه) كذهب أو فضة والتصریح به من زيادتي (أو صفته) كصالح ومكسرة (أو أجل أو قدر) كشهري أو شهريين (ولا بينة) لأحدهما (أو) لكل منهما بينة (تعارضتا) بأن لم تؤرخا بتاريخين وهو من زيادتي (تحالفا) وخرج زيادتي (غالبا) مسائل منها ما لو اختلفا في ذلك بعد القبض مع الإقالة أو التلف أو في عين نحو المبيع والتمن معا فلا تحالف بل يحلف مدعى النقص في الأولى بشقيها لأنه غارم وكل منهما على نفي دعوى صاحبه في الثانية على الأصل وعدلت عن قوله إذا اتفقا على صحة البيع إلى قولي وقد صح لأن الشرط وجود الصحة لا الاتفاق عليها ففي الروضة كأصلها لو قال بعثتك بألف فقال بل بخمسمائة وزق فخر حلف البائع على نفي سبب الفساد ثم يتحالفان (فيحلف كل منهما) (يعينا) واحدة (تجمع نفيا) لقول صاحبه (وإثباتا) لقوله فيقول البائع مثالا والله ما بعث بكندا ولقد بعثت بكندا ويقول المشتري والله ما اشتريت بكندا ولقد اشتريت بكندا أما حلف كل منهما فلخبر مسلم اليمين على المدعى عليه وكل منهما مدعى عليه كما أنه مدع وأما نفي يمين واحدة فلا لأن الدعوى واحدة ومنفي كل منهما في ضمن مثبتته فجاز التعرض في اليمين الواحدة للنفي والإثبات ولأنها أقرب لفصل الخصومة وظاهر أن الوارث إنما يحلف على نفي العلم (ويبدأ) في اليمين (بنفي) لأنه الأصل فيها (وبائع) مثالا لأن جانبه أقوى لأن المبيع يعود إليه بعد الفسخ المترتب على التحالف ولأن ملكه على الثمن قد تم بالعقد وملك المشتري على المبيع لا يتم إلا بالقبض فحل ذلك إذا كان المبيع معينا والتمن في النعمة ففي العكس يبدأ بالمشتري وفيما إذا كانا معنيين أو في النعمة يستويان فيتخير الحاكم بأن يجتهد في البداء بأيهما (ندبا) لا وجوبا لحصول المقصود بكل منهما وهذا من زيادتي (ثم) بعد تحالفهما (إن أعرضا) عن الخصومة (أو تراضيا) بما قاله أحدهما فظاهر بقاء العقد به في الثانية والإعراض عنها في الأولى وهو من زيادتي (وإلا فإن سمح أحدهما) (لآخر بما ادعاه) (أجر الآخر) وهذا من زيادتي (وإلا فسخاه أو أحدهما أو الحاكم) أي لكل منهما فسخه لأنه فسوخ لا مستدرأك الظلامة فأشبهه الفسخ بالعيب لكنهم اقتصروا في الكتابة على فسوخ الحاكم وفصولا فيه بين قبض ما ادعاه السيد من النجوم وعدم قبضه وسيأتي بيان ذلك في الكتابة (ثم) بعد الفسخ (يرد مبيع) مثالا (زيادة) له (متصلة وأرث عيب) فيه إن تعيب وهو ما نقص من قيمته كما يضمن كله بها وذكرا الزيادة المتصلة من زيادتي (فإن تلف) حسا أو شرعا كأن مات أو أوقفه أو باعها أو كاتبه (رد مثله) إن كان مثليا وهذا من زيادتي (أو قيمته حين تلف) حسا أو شرعا إن كان متقوما وإن رهنه فللبائع قيمته أو انتظار فكاكه أو أجره فله أخذه ولا ينزعه من يد المشتري حتى تنقضي المدة والمسمى للمشتري وعليه للبائع أجره مثل ما بقي منها واعتبرت قيمة المتقوم حين تلفه لا حين قبضه ولا حين العقد لأن

فإن زاد في صفقات جاز و شرط تقايض بتسليم تمر أو زبيب وتخلية في شجر .

باب الاختلاف في كيفية العقد

اختلف مالكا أمر عقد في صفقة عقد معاوضة وقد صح كقدر عوض أو جنسه أو صفته أو أجل أو قدر ولا بينة أو تعارضتا عما غالبا فيحلف كل يميناً تجمع نفيا وإثباتا ويبدأ بنفي وبائع ندبائهم إن أعرضا أو تراضيا وإلا فإن سمح أحدهما أجبر الآخر وإلا فسخاه أو أحدهما أو الحاكم ثم يرد مبيع بزيادة متصلة وأرث عيب فإن تلف رد مثله أو قيمته حين تلف .

الفسخ برفع العقد من حينه لا من أصله وهو أولى بذلك من المستام والمعار لأنه ليس مقبوضا بعقد (ولو ادعى) أحدها (بيعا والآخر هبة) كأن قال بعته بكذا فقال بل وهبته (حلف كل) منهما (على نفي دعوى الآخر ثم يرد) لزوما (مدعيها) أي الهبة (بزوائده) المتصلة والمنفصلة إذ لا ملك له فيه ظاهرا وإنما لم يتحالفا لأنهما لم يتفقا على عقد كما علم ذلك من أول الباب وإنما ذكرها ليرتب عليه رد الزوائد فإنه قد يخفى (أو) ادعى أحدهما (صحته) أي البيع (والآخر فساد) كأن ادعى اشتها له على شرط فاسد (حلف مدعيها) أي الصحة فيصدق لأن الظاهر معه وخرج زيادتي (غالبا) مسائل منها ما لو باع ذراعا من أرض معلومة الذراعان ثم ادعى إرادة ذراع معين ليفسد البيع وادعى المشتري شيوعه فيصدق البائع بيمينه وما لو اختلفا هل وقع الصلح على الإنكار أو الاعتراف فيصدق مدعى الإنكار لأنه الغالب (ولورد) المشتري (مبيعنا) هو أولى من تعبيره بالعبد (مبيعنا فأنكر البائع أنه المبيع حلف) البائع فيصدق لأن الأصل مضي العقد على السلامة فإن كان المبيع في الذمة ولو مسلما فيه بأن يقبض المشتري ولو مسلما المؤدى عمافي الذمة ثم يأتي بعيب فيقول البائع ولو مسلما إليه ليس هذا المقبوض فيحلف المشتري أن هذا هو المقبوض لأن الأصل بقاء شغل ذمة البائع ويحجب مثل ذلك في الثمن فيحلف المشتري في المعين والبائع فيما في الذمة وذكر التحليف من زيادتي .

باب

في معاملة الرقيق عبدا كان أو أمة فتعبرى به فيما يأتي أولى من تعبيره بالعبد وإن قال ابن حزم لفظ العبد يتناول الأمة (الرقيق) تصرفاته ثلاثة أقسام : ما لا ينفذ وإن أذن فيه السيد كالولايات والشهادات وما ينفذ بغير إذنه كالعبادات والطلاق والخلع وما يتوقف على إذنه كالبيع والإجارة وهو ما ذكرته بقولي (لا يصح تصرفه في مالي) هو أولى من اقتصاره على الشراء والاقتراض (بغير إذن سيده) فيه (وإن سكنت عليه) لأنه محجور عليه لحق سيده (فيرد) أي المبيع أو نحوه سواء أكان بيده أم يديده (لما سكنت) لأنه لم يخرج عن ملكه ولو أدى الثمن من مال سيده استرد أيضا (فإن تلف في يده) أي يد الرقيق (ضمنه في ذمته) لأنه ثبت برضامسته حقه ولم يأذن السيد فيه (أو) تلف في (يديده ضمن المالك أيهما شاء) لوضع يدها عليه بغير حق (و) لكن (الرقيق إنما يطالب بعد عتق) له أو لبعضه لأنه لا مال له قبل ذلك (وإن أذن له) سيده (في تجارة تصرف بحسب إذنه) بفتح السين أي بقدره فإن أذن له في نوع أو وقت أو مكان لم يتجاوز به ويستفيد بالإذن فيها هو من توابعها كنشر وطى وحمل متاع إلى حانوت ورد بيع ومخاطبة في عهدة (وإن أبق) فإنه يتصرف بحسب إذنه له ولا ينزل بذلك لأنه معصية فلا توجب الحجر وله التصرف في البلدة التي أبق إليها إلا إن خص سيده بالإذن بغيرها وظاهر أن شرط صحة تصرف الرقيق بالإذن كونه بحيث يصح تصرفه لنفسه لو كان حرا (وليس له) بالإذن فيها (نكاح ولا تبرع ولا تصرف في نفسه) رقة ومنفعة ولا في كسبه (ولا إذن) لرقيقه أو غيره (في تجارة) لأنها لا تتناول شيئا منها ولا ينفق على نفسه من مال التجارة وتعتبر بالتبرع والتصرف أعم من تعبيره بالتصدق والإجارة (ولا يعامل سيده) ببيع وشراء وإجارة وغيرها لأن تصرفه لسيده بخلاف المكاتب وسيا في الإقرار صحة أقراره بديون معاملة وغيرها (ومن عرف رقه لم يعامله) أي لم يجز أن يعامله (حتى يعلم الإذن بسمع سيده أو بيعة أو شيوع) بين الناس حفظا لماله قال السبكي وينبغي جواز عجز عدل واحد لحصول الظن به وإن كان لا يكفي عند الحاكم كالا يكفي سماعه من السيد ولا الشيوع وخرج بما ذكر قول الرقيق أنما أذن لي فلا يكفي في جواز معاملته لأنه منهم (ولو تلف في يده ما أذن) له (ثمن سلعة باعها فاستحققت) أي فخرجت مستحقة (رجع عليه) المشتري (يرد له) أي ثمنها لأنه للبائس للعقد فتعلق به العهدة فقول الأصل يرد لها أي بدل ثمنها (وله مطالبة السيد به كما يطالب بضمن ما اشتراه الرقيق) وإن كان بيد الرقيق وفاء لأن العقد له فكأنه العاقد (ولا يتعلق دين تجارته برقبته) لأنه ثبت

ولو ادعى بيعا والآخر هبة حلف كل على نفي دعوى الآخر ثم يرد مدعيها بزوائده أو صحته والآخر فساد حلف مدعيها غالبا ولو رد مبيعنا مبيعنا مبيعنا فأنكر البائع أنه المبيع حلف .

باب الرقيق

لا يصح تصرفه في مالي بغير إذن سيده وإن سكنت عليه فإذن سيده ضمن المالك أيهما شاء والرقيق إنما يطالب بعد عتق وإن أذن له في تجارة تصرف بحسب إذنه وإن أبق وليس له نكاح ولا تبرع ولا تصرف في نفسه ولا إذن في تجارة ولا يعامل سيده ومن عرف رقه لم يعامله حتى يعلم الإذن بسمع سيده أو بيعة أو شيوع ولو تلف في يده ما أذن ثمن سلعة باعها فاستحققت رجع عليه المشتري يرد له وله مطالبة السيد به كما يطالب بضمن ما اشتراه الرقيق ولا يتعلق دين تجارته برقبته

برضا مستحقه (ولا بذمة سيده) وإن أعتقه أو باعه لأنه المباشر للعقد (بل) يتعلق (بمال تجارته) أصلا وربحا (وبكسبه) باصطياد ونحوه بقيد زدته بقولي (قبل حجر) فيؤدي منهما لاقتضاء العرف والإذن ذلك ثم إن بقي بعد الأداء شيء من الدين يكون في ذمة الرقيق إلى أن يعتق فيطالب به ولا ينافي ما ذكر من أن ذلك لا يتعلق بذمة السيد مطالبته به إذ لا يلزم من المطالبة بشيء ثبوته في الذمة بدليل مطالبة القريب بنفقة قريبه والموسر بنفقة المضطر والمراد أنه يطالب ليؤدي عما في يد الرقيق لامن غيره ولو مما كسبه الرقيق بعد الحجر عليه وفائدة مطالبة السيد بذلك إذا لم يكن في يد الرقيق وفاء احتمال أنه يؤديه لأن له به علة في الجملة وإن لم يلزم ذمته فإن أداه برئت ذمة الرقيق وإلا فلا (ولا يملك) الرقيق (ولو بتملك) من سيده أو غيره لأنه ليس أهلا للملك وإضافة الملك إليه في خبر الصحيحين من باع عبدا وله مال فماله للبائع إلا أن يشترطه المبتاع للاختصاص لا للملك وتعبيرى بما ذكر أعظم من قوله ولا يملك بتملك سيده .

﴿ كتاب السلم ﴾

ويقال له السلف . والأصل فيه قبل الإجماع آية يأيتها الذين آمنوا إذا تداينتم بدين فسرهما ابن عباس بالسلم وخبر الصحيحين من أسلف في شيء فليسلف في كيل معلوم ووزن معلوم إلى أجل معلوم (هو بيع) شيء (موصوف في ذمة بلفظ سلم) لأنه بلفظ البيع يبيع لاسلم على ما صححه الشيخان لكن نقل الأسنوى فيه اضطرابا وقال الفتوى على ترجيح أنه سلم وعزاه للنص وغيره واختاره السبكي وغيره والتحقيق أنه يبيع نظرا للفظ سلم نظرا للمعنى فلا منافاة بين النص وغيره لكن الأحكام تابعة للمعنى الموافق للنص حتى يتمتع الاستبدال فيه كما مروفا للجمع وورخلافهما في الروضة كأصلها ويدل لذلك ما ذكره في إجارة الذمة من أنها إجارة ويمتنع فيها الاستبدال نظر المعنى ثم محل الخلاف إذا لم يذكر بعده لفظ السلم والإوقع سلما كما جزم به الشيخان في تفريق الصفقة (فلو أسلم في معين) كأن قال أسلمت إليك هذا الثوب في هذا العبد قبل (لم) ينعقد سلما لا انتقاء الدينية ولا يبيعا لاختلال اللفظ لأن لفظ السلم يقتضى الدينية وهذا جرى على القاعدة من ترجيح اعتبار اللفظ وقد يرجحون اعتبار المعنى إذا قوى كترجيحهم في الهبة بثواب معلوم انعقادها يبيعا (وشرط له مع شروط البيع) غير الرؤية سبعة (أمورا أحدها) وهو من زيادتي (حول رأس مال) كالربا (و) ثانيها (تسليمه) بالمجالس التفرق إذ لو تأخر لكان ذلك في معنى يبيع الكلى للكلى وإن كان رأس المال في الذمة ولأن السلم عقد غرر يجوز للحاجة فلا يضم إليه غرر آخر ولو كان رأس المال منفعة فيشترط تسليمها بالجلس (وتسليمها) بتسليم العين وإن كان المعتبر في السلم القبض الحقيقي كما سيأتي لأن ذلك هو الممكن في قبضه لأنها تابعة للعين (فلو أطلق) رأس المال في العقد كاسلمت إليك دينارا في ذمتي في كذا (ثم عين) (سلم فيه) أى في المجلس (صح) لوجود الشرط (كألو أو دعه) فيه السلم إليه (بعد قبضه المسلم) أو رده إليه عن دين فإنه يصح خلافا للروايات في الثانية لأن تصرف أحد العاقلين مع الآخر لا يستدعى لزوم الملك (لا إن أحيل به) من المسلم فلا يصح السلم (وإن قبض فيه) أى قبضه المحتال وهو السلم إليه في المجلس لأن بالحوالة يتحول الحق إلى ذمة المحال عليه فهو يؤديه عن جهة نفسه لا عن جهة المسلم نعم إن قبضه من المحال عليه أو من المسلم إليه بعد قبضه بإذنه وسلمه إليه في المجلس صح ولو أحيل على رأس المال من المسلم إليه وتفرقا قبل التسليم لم يصح السلم وإن جعلنا الحوالة قبضا لأن المعتبر هنا القبض الحقيقي ولهذا لا يكفي فيه الإبراء فإن أذن المسلم إليه للمسلم في التسليم إلى المحتال ففعل في المجلس صح وكان وكيلاعنه في القبض وعلم مما ذكرته أولا ما صرح به الأصل من أن رؤية رأس المال تكفي عن معرفة قدره (ومتى فسخ) السلم بمقتض له (وهو) أى رأس المال (باق رد) بعينه (وإن عين في المجلس) لا في العقد لأنه عين مال السلم فإن كان تالفار دبدله من مثل أو قبيحة (و) ثالثها (بيان محل) بفتح الحاء أى مكان (التسليم) للمسلم فيه (إن

ولا بذمة سيده بل بمال تجارته وبكسبه قبل حجر ولا يملك ولو بتملك .

﴿ باب السلم ﴾

هو يبيع موصوف في ذمة بلفظ سلم فلو أسلم في معين لم ينعقد وشرط له مع شروط البيع حلول رأس مال وتسليمه بتسليم العين فلو أطلق ثم سلم فيه صح كما لو أودعه بعد قبضه المسلم لا إن أحيل به وإن قبض فيه ومتى فسخ وهو باق رد وإن عين في المجلس ويان محل التسليم إن

أسلم في مؤجل بمحل لا يصلح له) أى للتسليم (أو لمحله) أى المسلم فيه (مؤنة) لتفاوت الأغراض فيما يراد من الأمكنة في ذلك أما إذا أسلم في حال أو مؤجل لكن بمحل يصلح للتسليم ولا مؤنة لمحله فلا يشترط فيه ذلك ويتعين محل العقد للتسليم وإن عينا غيره تعين والمراد بمحل العقد تلك المحلة لذلك المحل بعينه ولو عينا محلا فخرج عن صلاحية التسليم تعين أقرب محل صالح على الأقيس في الروضة وقولى في مؤجل من زيادتي (وصح) السلم (حالا ومؤجلا) بأن يصرح بهما أما المؤجل فبالنص والإجماع وأما الحال فبالأولى بعده عن الفرر ولا ينقص بالكتابة لأن الأجل فيها إنما وجب لعدم قدرة الرقيق والحلول ينافى ذلك والتأجيل يكون (بأجل يعرفانه) أى يعرفه العاقدان (أو عدلان) غيرهما أو عدد تواترولو من كفار (كإلى عيد أو جمادى ويحمل على الأول) الذى يليه في العيدين أو جماديين لتحقيق الاسم به وخرج بذلك المجهول كإلى الحصاد أو في شهر كذا فلا يصح وقولى يعرفانه أو عدلان أولى من قوله ويشترط العلم بالأجل (ومطلقه) أى السلم بأن يطلق عن الحلول والتأجيل (حال) كالتن في البيع المطلق (وإن عينا شهورا ولو غير عربية) كالفرس والروم (صح) لأنها معلومة مضبوطة (ومطلقتها هلالية) لأنها عرف الشرع وذلك بأن يقع العقد أولها (فإن انكسر شهر) منها بأن وقع العقد في أثناءه (حسب الباقي) بعده (بالأهلة وتم الأول ثلاثين) مما بعدها ولا يلغى المنكسر لثلاثتأخر ابتداء الأجل عن العقد نعم لو وقع العقد في اليوم الأخير من الشهر اكتفى بالأشهر بعده بالأهلة وإن نقص بعضها ولا يتم اليوم مما بعدها وإن نقص آخرها لأنها مضت عربية كوامل ويتم من الأخير إن كمل (و) رابعها (قدرة على تسليم) للمسلم فيه (عند وجوبه) وذلك في المسلم الحال بالعقد وفي المؤجل بحلول الأجل فلو أسلم في منقطع عند الحلول كالرطب في الشتاء لم يصح وهذا الشرط في الحقيقة من شروط البيع وإنما صرح به هنا مع الغتناء عنه بقولى مع شروط البيع ليرتب عليه ما يأتى ولأن المقصود بيان محل القدرة وهو حالة وجوب التسليم وهى تارة تقرر بالعقد لكون السلم حالا وتارة تتأخر عنه لكونه مؤجلا كما تقرر بخلاف البيع للمعين فإن المعبر اقتران القدرة فيه بالعقد مطلقا وخرج زيادتي (بلا مشقة عظيمة) مالموظن حصوله عند الوجوب لكن بمشقة عظيمة كقدر كبير من الباكورة فإنه لا يصح كما قال الشيخان إنه الأقرب إلى كلام الأكثر (ولو) كان المسلم فيه يوجد (بمحل) آخر فيصح إن (اعتيد نقله) منه (ليبع) فإن لم يعتد نقله له بأن نقل له نادرا أو لم ينقل له أصلا أو اعتيد نقله لغير البيع كالهدي لم يصح السلم فيه لعدم القدرة عليه (فلو أسلم فيما يعز) وجوده إما نقلته (كصيد بمحل عزة) أى بمحل يعز وجوده فيه (و) إما لاستقصاء وصفه الذى لا بد منه في السلم فيه مثل (لؤلؤ كبار وياقوت) وإما لندرة اجتماعه مع الصفات مثل (أمة وأختها أو ولدها لم يصح) لاستفاء الوثوق بتسليمه في الأولى ولندرة اجتماعه مع الصفات المشروطة ذكرها في الأخيرتين وخرج بالكبار الصغار فيجوز السلم فيها كيلا ووزنا وهى ما تطلب للتداوى والكبار ما تطلب للترين قال الماوردي ويجوز السلم في البلور بخلاف العقيق لاختلاف أحجاره (أو) أسلم (فيما يعز ما تطلب) كله أو بعضه (في محله) بكسر الحاء أى وقت حلوله (خير) على التراخي بين فسخه والصبر حتى يوجد فيطالب به فإن أجاز ثم بداله إن فسخه يمكن من الفسخ ولو أسقط حقه من الفسخ لم يسقط على الأصح في الروضة وعلم من تخيره أنه لا يفسخ السلم بذلك بخلاف تلف المبيع لأن المسلم فيه يتعلق بالذمة (لا قبل انقطاعه فيه) أى في المحل وإن علمه قبله أى فلا خيار له قبله إذ المبحى وقت وجوب التسليم (و) خامسها (علم بقدر) له (كيلا) فيما يكال (أو نحوه) من وزن فيما يوزن وعد فيما يعد ودرع فيما يذرع للخبر السابق مع قياس ما ليس فيه على ما فيه ومعلوم أنه لو أسلم في مذروع معدود كبسط اعتبر مع الذرع العد (وصح نحو جوز) مما جر منه بجره فأقل أى سلمه (بوزن) وإن كان في نوع يكثر اختلافه بغلط قشره ورقها وخلافه للإمام وإن تبعه الرافعى وكذا

أسلم في مؤجل بمحل
لا يصلح له أو لمحله مؤنة
وصح حالا ومؤجلا بأجل
يعرفانه أو عدلان كإلى
عيد أو جمادى ويحمل
على الأول ومطلقه حال
وإن عينا شهورا ولو
غير عربية صح
ومطلقتها هلالية فإن
انكسر شهر حسب
الباقي بالأهلة وتم الأول
ثلاثين وقدرة على
تسليم عند وجوبه بلا
مشقة عظيمة ولو بمحل
اعتيد نقله لبيع فلو أسلم
فيما يعز كصيد بمحل عزة
ولؤلؤ كبار وياقوت
وأمة وأختها أو ولدها لم
يصح أو فيما يعز ما تطلب
في محله خير لا قبل
انقطاعه فيه، وعلم بقدر
كيلا أو نحوه وصح نحو
جوز بوزن

النوى في غير شرح الوسيط (و) صح (موزون) أى سلمه (بكيل) بقيد زده بقولى (بعد) أى الكيل
 (فيه ضابطا) لأن المقصود معرفة المقدار كدقيق وما صغر جرمة تجوز ولوز وإن كان في نوع يكتر اختلافه
 بما مر بخلاف ما لا يعد الكيل فيه ضابطا كفتات مسك وعنبر لأن القدر اليسير منه مالية كثيرة والكيل
 لا يعد ضابطا فيه وكبيطيخ وباذنجان وورمان ونحوها مما كبر جرمة فيتعين فيه الوزن فلا يكفي فيه الكيل لأنه
 يتجافى في الميكال ولا العد لكثرة التفاوت فيه والجمع فيه بين العد والوزن لكل واحد مفسد لما يأتى بل
 لا يجوز السلم في البيطيخ ونحوها لأنه يحتاج إلى ذكر جرمة مع وزنها فيورث عزة الوجود وقولى يعد فيه
 ضابطا أولى مما ذكره (و) صح (مكيل) أى سلمه (بوزن) لما مر (لا بهما) أى الكيل والوزن معا فلو أسلم
 في مائة صاع برعى أن وزنها كذا لم يصح لأن ذلك يعز وجوده (ووجب فى لبن) بكسر الباء وهو الطوب غير
 المحرق (عد و سن) معه (وزن) فيقول مثلاً ألف لبنه وزن كل واحدة كذا لأنه يضرب عن اختيار فلا
 يعز وجوده والأمر في وزنه على التقريب لكن بشرط أنه يندكر طوله وعرضه وثخاثة وأنه من طين معروف
 وذكر سن الوزن من زيادتي (وفسد) السلم ولو حالا (بتعيين نحو مكيل) من ميزان وذراع وصنجة
 (غير معتاد) ككوز لأنه قد يتلف قبل قبض مافي الذمة فيؤدى إلى التنازع بخلاف ما لو قال بعتك
 مل هذا الكوز من هذه الصبرة فإنه يصح لعدم الغرر فإن كان معتاداً لم يفسد السلم ويلغو تعيينه كسائر الشروط
 التي لا غرض فيها ويقوم مثل المعين مقامه فلو شرط أن لا يبدل بطل السلم ونحو من زيادتي (و) فسد
 أيضاً بتعيين (قدر من تمر قرية قليل) لأنه قد ينقطع فلا يحصل منه شيء لا من تمر قرية كثير لأنه لا ينقطع
 غالباً وتعبيرى بالقليل والكثير في الثمر أولى من تعبيره بها في القرية إذا الثمر قد يكثر في الصغيرة دون الكبيرة
 (و) سادسها (معرفة أو صاف) للسلم فيه أى معرفتها للعاقدين وعدلين (يظهر بها اختلاف غرض
 وليس الأصل عدمها) فإن فقدت لم يصح السلم لأن البيع لا يحتمل جهل العقود عليه وهو عين فلائ
 لا يحتمله وهو دين أولى وخرج بالقييد الأول ما يتسامح بهما لذكره كالسحل والسمن في الرقيق والثاني
 وهو من زيادتي كون الرقيق قويا على العمل أو كاتباً مثلاً فإنه وصف يظهر به اختلاف غرض مع أنه
 لا يجب التعرض له لأن الأصل عدمه (و) سابعها (ذكرها في العقد بلغة يعرفانها) أى يعرفها العاقدان
 (وعدلان) غيرها ليرجع إليهما عند تنازع العاقدين فلو جهلاها أو أحدها أو غيرها لم يصح العقد
 وهذا بخلاف ما مر في الأجل من الاكتفاء بمعرفة عدلين غيرها لأن الجهل ثم راجع إلى
 الأجل وهنا إلى العقود عليه فجاز أن يحتمل ثم ما لا يحتمل هنا وليس المراد هنا ثم عدلين معينين إذ لو كان
 كذلك لم يجز لاحتمال أن يموتا أو أحدهما أو يغيبا في وقت الحفل فيتعذر معرفتها بل المراد أن يوجد أبداً
 في الغالب بمن يعرفها عدلان أو أكثر وتعبيرى بعدلين أولى من تعبيره بغير العاقدين (لا) ذكر (جودة
 ورداءة) فيما يسلم فيه فلا يشترط ذكر شيء منهما (ومطلقه) أى السلم فيه بأن لم يقيد بشيء منهما (جيد)
 للعرف وينزل على أقل درجاته وكذا لو شرط شيء منهما حيث يجوز ولو شرط ردى نوع أو أورد أجاز
 لانضباطها وطلب أردأ من المحض عناد بخلاف ما لو شرط ردى عيب لعدم انضباطه وأجوده لأن أقصاه
 غير معلوم إذا تقرر ذلك (فيصح) السلم (في منضبط وإن اختلط) بعضه ببعض مقصود أو غيره (ككتابي
 وخز) من الثياب الأول مركب من قطن وحرير والثاني من ابريسم وبر أو صوف وهما مقصودا ركانهما
 (وشهد) بفتح الشين وضمها على الأشهر مركب من عسل وشمعه خلقة فهو شبيه بالتمر وفيه النوى (وجبن
 وأقط) كل منهما فيه مع اللبن المقصود الملح والأنفحة من مصالحه (وخل تمر أو زبيب) هو يحصل من
 اختلاطها بالماء الذي هو قوامه فشهد وما بعده معطوفان على مجرور الكاف لا مجرور في (لا فيما لا ينضبط
 مقصوده كهريسة ومعجون وغالية) هى مركبة من مسك وعنبر وعود وكافور كذا في الروضة كأصلها

وموزون بكيل يعد فيه
 ضابطا ومكيل بوزن
 لا بهما ووجب فى لبن
 عدو سن وزن وفسد
 بتعيين نحو مكيل غير
 معتاد وقدر من تمر
 قرية قليل ، ومعرفة
 أو صاف يظهر بها
 اختلاف غرض وليس
 الأصل عدمها، وذكرها
 فى العقد بلغة يعرفانها
 وعدلان لاجودة
 ورداءة ومطلقه جيد
 فيصح فى منضبط وإن
 اختلط ككتابي وخز
 وشهد وجبن وأقط
 وخل تمر أو زبيب
 لا فيما لا ينضبط مقصوده
 كهريسة ومعجون
 وغالية

وفي تحرير النووي ذكر الدهن مع الأولين فقط (وخف مركب) لاشتغالها على ظهارة وبطانة وحشو والعبارة
لاتفي بذلك أقدارها وأوضاعها وخرج زيادتي مركب المفرد فيصح السلم فيه إن كان جديدا أو اتخذ من
غير جلد ولا امتنع وهذا ما حرره السبكي وغيره لكنهم أطلقوا الصحة في غير الجلد ويشهد لما قلته صحة
السلم في الثياب الخيطة الجديدة دون الملبوسة (وترياق مخلوط) فإن كان مفردا جاز السلم فيه وهو بقاء
مئنة أودال مهملة أو طاء كذلك مكسورات ومضمومات ففيه ست لغات ويقال دراق وطراق (ورؤوس
حيوان) لأنها تجمع أجناسا مقصودة ولا تنضبط بالوصف ومعظمها العظم وهو غير مقصود (ولافيا
تأثير ناره غير منضبط) هو أولى مما عبر به فلا يصح السلم في خبز ومطبوخ ومشوى لاختلاف الغرض
 باختلاف تأثير النارية وتعذر الضبط بخلاف ما ينضبط تأثير ناره كالغسل المصفي بها والسكر والفانيد
والدبس واللبا فيصح السلم فيها كمال إلى ترجيح النووي في الروضة وصرح بتصحيحه في تصحيح التنبيه
في كل ما دخلته نار لطيفة ومثل بالذكورات غير الغسل لكن كلام الرافعي يميل إلى المنع كما في الربا به جزم
صاحب الأنوار واعتمده الأسنوي ويؤيد الأول صحة السلم في الآجر كما خصه الشيخان وعليه يفرق بين
البابين بضيق باب الربا (ولا) في (مختلف) أجزاءه (كبرمة) أي قدر (وكوز وطس) بفتح الطاء وكسرهما
ويقال فيه طست (وققم ومنارة) بفتح الميم (وطنجير) بكسر الطاء الدست وفتحها النووي وقال الحريري
فتحها من لحن الناس (معمولة) كل منهم لتعذر ضبطها وخرج بمعمولة المصوبة في قالب فيصح السلم فيها
كأشمله الكلام الآتي (وجلد) لاختلاف الأجزاء في الرقة والغاظ نعم يصح السلم في قطع منه مدبوغة وزنا
(ويصح) السلم (فيما صب منها) أي المذكورات أي من أصلها المذاب (في قالب) بفتح اللام أفصح من
كسرهما (و) يصح (في أسطال) مربعة أو مدورة فاطلاقها عن تقيدها بالربعة مع تأخيرها عما صب
منها في قالب أولى مما صنعه ويصح السلم في دراهم ودنانير بغيرهما لا بمثلها ولا في أحدهما بالآخر حالا كان
أو مؤجلا (وشرط في) السلم في (رقيق ذكر نوعه كتركي) أو حبشي فإن اختلف صنف النوع وجب
ذكره كخطابي أو رومي (و) ذكر (لونه) إن اختلف كأيض أو أسود (مع وصفه) كأن يصف بياضه
بسمرة أو شقرة وسواده بصفاء أو كدورة فإن لم يختلف لون الرقيق كالزنج لم يجب ذكره (و) ذكر (سنه)
كأن ست أو سبع أو محتمل (و) ذكر (قده طولاً أو غيره) من قصر أو ربة (تقريباً) في الوصف والسن والقدر
حتى لو شرط كونه ابن سبع سنين مثلاً بلا زيادة ولا نقصان لم يجز لدوره ويعتمد قول الرقيق في الاحتلام
وكذا في السن إن كان بالغاً وإلا فقول سيده لمن ولد في الإسلام وإلا فقول النخاسين أي الدالين بظنونهم
وقولي أو غيره أولى من قوله وقصراً (و) ذكر (ذكورته أو أنوثته) وثبوتها أو بكارة (لا) ذكر (كل)
بفتح الكاف والحاء وهو أن يعلو جفون العينين سواد من غير اكتحال (وسمن) في الأمة (ونحوها)
كملاحة ودعج وهو شدة سواد العين مع سعتها وتكلم وجه وهو استدارته لتسامح الناس بإهمالها
(و) شرط (في ماشية) من إبل وبقر وغنم وخيل وبغال وحمير فهو أعم من قوله في الإبل والحيل والبغال
والحمير ذكر (تلك) أي الأمور المذكورة في الرقيق من نوع كقوله من نعم بلد كذا أو نعم بني فلان ولون
وذكورة أو أنوثة وسن كإبن مخاض أو ابن لبون (إلا وصفاً) للون (وقدا) فلا يشترط ذكرهما والتصریح
بهذا الاستثناء من زيادتي ونقل الرافعي اتفاق الأصحاب عليه في الثانية لكن جزم ابن المقرئ فيها بالاشتراط
وسبقه إليه الماوردي قال وليس للاختلاف به وجه ويسن في غير الإبل ذكر الشبيه كحمجل وأغر ولطيم
وهو ماسالت غرته في أحد شقي وجهه ولا يجوز السلم في أبلق لعدم انضباطه (و) شرط (في طير) وسمك
ولحمها (نوع وجثة) كبرا أو صغراً أي ذكر هذه الأمور وكذا ذكورة وأنوثة إن أمكن التمييز واختلف
بهما الغرض وإن عرف السن ذكره أيضاً ويذكر في الطير لونه إن لم يرد للأكل وفي السمك أنه

وخف مركب وترياق
مخلوط ورؤوس حيوان
ولا فيها تأثير ناره غير
منضبط ولا مختلف
كبرمة وكوز وطس
وققم ومنارة وطنجير
معمولة وجلد ويصح
فيما صب منها في قالب
وأسطال وشرط في
رقيق ذكر نوعه
كتركي ولونه مع وصفه
وسنه وقده طولاً أو
غيره تقريباً وذكورته
أو أنوثته لا كحل وسمن
ونحوهما وفي ماشية
تلك إلا وصفاً وقدا
وفي طير نوع وجثة

نهرى أو بحرى طرى أو مالح (وفى لحم غير صيد و طير) قديد أو طرى مالح أو غيره أن يذكر (نوع) كلحم بقر عراب أو جواميس أو لحم ضأن أو معز (وذكر خصى رضيع معلوف جذع أو ضدها) أى أنثى خفل فطيم راع ثنى ولا يكفى فى المعلوف العلف مرة أو مرات بل لا بد أن ينتهى إلى مبلغ يؤثر فى اللحم قاله الإمام وأقره الشيخان وقولى جذع من زيادى (من نخد) بإعجاب الدال (أو غيرها) ككتف أو جنب من ممين أو هزيل كما فى الروضة كأصلها عن العراقيين وتعبيرى بغيرها أعم من قوله أو كتف أو جنب وخرج بزيادى غير صيد و طير لحمها فيذكر فى لحم الصيد غير السمك ما ذكر فى غيره إن أمكن وأنه صيدهم أو أجولة أو جارحة وأنها كلب أو فهد وفى لحم الطير والسمك مامر وتعبيرى بالنوع أولى مما عبر به (ويقبل عظم للحم) معتاد لأنه بمنزلة النوى من التمر فإن شرط نزع جاز ولم يجب قبوله ويجب أيضا قبول جلد يؤكل عادة مع اللحم بكهله الجدى والسمك ولا يجب قبول الرأس والرجل من الطير والذنب من السمك إلا أن يكون عليه لحم فيجب قبوله نص عليه فى الأم ونص فى البويطى على أنه لا يجب قبول رأس السمك (و) شرط (فى ثوب) أن يذكر (جنسه) كقطن أو كتان (ونوعه) وهو من زيادى وبلده الذى ينسج فيه إن ختلف به الغرض وقديغى ذكر النوع عنه وعن الجنس (وطوله وعرضه وكذا غلظه وصفاته ونعومته أو ضدها) من دقة ورقة وخشونة والغلظ والدقة صفتان للغزل والصفافة والرقه صفتان للنسيج والأولى منهما انضمام بعض الخيوط إلى بعض والثانية عدم ذلك (ومطلقة) أى الثوب عن القصر وعدمه (خام) دون مقصور لأن القصر صفة زائدة (وصح) السلم (فى مقصور) لأن القصر وصف مقصود (و) فى (مصبوغ قبل نسجه) كالبرود لا مصبوغ بعده لأن الصبغ بعده يسد الفرج فلا تظهر معه الصفافة بخلاف ما قبله وصح فى قبض وسراويل جديدين ولو مغسولين إن ضبطا طولا وعرضا وسعة وضيقا بخلاف الملبوس مغسولا كان أو غيره لأنه لا ينضبط (و) شرط (فى تمر أو زبيب) هو من زيادى (أوجب) كبر وشعر أن يذكر (نوعه) كبرنى أو معقلى (ولونه) كأحمر أو أبيض (وبلده) كمدنى أو مكي (وجرمه) كبرا أو صغرا (وعتقه) بضم العين (وحداته) ولا يجب تقدير مدة عتقه قال الماوردى ويبين أن الجفاف على النخل أو بعد الجذاذ وشرط فى الرطب والغنم ما ذكر إلا العتق والحدأة (وفى غسل) أى غسل نخل وهو المراد عند الإطلاق أن يذكر (مكانه) كجبلى أو بلدى ويبين بلده كحجازى أو مصرى (زمانه) كصيفى أو خريفى (ولونه) كأبيض أو أصفر لتفاوت الغرض بذلك قال الماوردى ويبين مرعاه وقوته وأورقه لاعتقه أو حداته كما صرح به الأصل لأنه لا يختلف الغرض فيه بذلك بخلاف ما قبله .

(فصل) فى بيان أداء غير المسلم فيه غنوه وقت أدائه ومكانه . (صح أن يؤدى عن مسلم فيه أجود أو أردأ) منه (صفة ويجب قبول الأجود) لأن الامتناع منه عناد ولأن الجودة صفة لا يمكن فصلها فهى تابعة بخلاف ما لو أسلم إليه فى خشبة عشر أذرع فجاء بها أحد عشر ذراعا أما الأردأ فلا يجب قبوله وإن كان أجود من وجه آخر لأنه ليس حقه مع تضرره به وخرج بما ذكر أداء غير جنسه أو نوعه عنه كبر عن شعير وتمر معقلى عن تمر برنى فلا يصح لامتناع الاعتياض عن المسلم فيه كما مروى ويجب تسليم البر ونحوه ثياب من مدر وتراب ونحوها فإن كان فيه قليل من ذلك وقد أسلم كيلا جاز أو وزنا فلا وما أسلم فيه كيلا لا يجوز قبضه وزنا وبالعكس ويجب تسليم التمر جافا والرطب غير مشدخ (ولو عجل) المسلم إليه مسلما فيه (مؤجلا فلم يقبله) المسلم (لغرض صحيح ككونه) هو أولى من قوله بأن كان (حيوانا) فيحتاج إلى علف أو كونه تمرا أو لحما يريد أكلها عند المحل طريا (أو) كون الوقت (وقت نهب) فيخشى ضياعه (لم يجبر) على قبوله وإن كان للمؤدى غرض لما مر فإن لم يكن له غرض صحيح فى عدم قبوله أجبر على قبوله سواء كان للمؤدى غرض صحيح فى التعجيل فكفكرهن أو ضمان أو مجرد براءة لدمته وعليه اقتصر الأصل كالروضة وأصلها أم لا كما اقتضاه كلام الروض

وفى لحم غير صيد و طير
نوع وذكر خصى رضيع
معلوف جذع أو ضدها
من نخد أو غيرها ويقبل
عظم معتاد وفى ثوب
جنسه ونوعه وطوله
وعرضه وكذا غلظه
وصفاته ونعومته أو
ضدها ومطلقه خام وصح
فى مقصور ومصبوغ
قبل نسجه وفى تمر أو
زبيب أوجب نوعه
ولونه وبلده وجرمه
وعتقه وحداته وفى
غسل مكانه وزمانه ولونه
(فصل) صح أن يؤدى
عن مسلم فيه أجود أو
أردأ صفة ويجب قبول
الأجود ولو عجل مؤجلا
فلم يقبله لغرض صحيح
ككونه حيوانا أو
وقت نهب لم يجبر .

وهو أوجه لأن عدم قبوله له تغنت فإن أصر على عدم قبوله أخذه الحاكم له ولو أحضر المسلم فيه الحال في مكان التسليم لغرض غير البراءة أجبر المسلم على قبوله أو لغرضها أجبر على القبول أو الإبراء وقد يقال بالتخير في المؤجل والحال المحضر في غير مكان التسليم أيضا وعليه جرى صاحب الأنوار في الثاني والذي يقتضيه كلام الروضة وأصلها الإيجاب فيها على القبول فقط وعليه يفرق بأن المسلم في مسئلتنا استحق التسليم فيها لوجود زمانه ومكانه فامتناعه منه محض عناد فضيق عليه بطلب الإبراء بخلاف ذينك (ولو ظفر) المسلم (به) أي بالمسلم إليه (بعد المحل) بكسر الحاء (في غير محل التسليم) بفتحها أي مكانه المعين بالشرط أو العقد وطالبه بالمسلم فيه (ولنقله) من محل التسليم إلى محل الظفر (مؤنة) ولم يتحملها المسلم عن المسلم إليه (لم يلزمه أداء) لتضرر المسلم إليه بذلك (ولا يطالبه بقيمته) ولولا لحيولة لامتناع الاعتياض عنه كما مر فله الفسخ واسترداد رأس المال كالألقطع المسلم فيه أما إذا لم يكن لنقله مؤنة أو تحملها المسلم فيلزم المسلم إليه الأداء (وإن امتنع) المسلم (من قبوله ثم) أي في غير محل التسليم وقد أحضره فيه وكان امتناعه (لغرض) صحيح كأن كان لنقله منه إلى محل التسليم مؤنة ولم يتحملها المسلم إليه أو كان الموضع مخوفا (لم يجبر) على قبوله لتضرره بذلك فإن لم يكن له غرض صحيح أجبر على قبوله إن كان للمؤدى غرض صحيح لتحصل براءة الدمة ولو اتفق كون رأس مال المسلم بصفة المسلم فيه فأحضره وجب قبوله وتعبيرى بغرض أعم مما عبر به .

ولو ظفر به بعد المحل في غير محل التسليم ولنقله مؤنة لم يلزمه أداء ولا يطالبه بقيمته وإن امتنع من قبوله ثم لغرض لم يجبر .

﴿فصل﴾ الإقراض سنة بإيجاب كأقراضك هذا وكخذه بمثله وقبول وشروط مقرض اختيار وأهلية تبرع وإنما يقرض ما يسلم فيه إلا أمة تحمل المقرض وملك بقبضه ولمقرض رجوع لم يطل به حق لازم ويرد مثلا ولتقوم مثلا صورة

﴿فصل﴾ في القرض . يطلق اسم بمعنى الشيء المقرض ومصدر بمعنى الإقراض ويسمى سلفا (الإقراض) هو تمليك الشيء على أن يرد مثله (سنة) لأن فيه إعانة على كشف كربة وأركانه أركان البيع كما يعلم مما يأتي ويحصل (بإيجاب) صريحا كان (كأقراضك هذا) أو أسلفتك أو ملكتك بمثله (أو) كناية (كخذه بمثله وقبول) كالبيع نعم القرض الحكمي كالإتفاق على اللقيط المحتاج وإطعام الجائع وكسوة العارى لا تنفقر إلى إيجاب وقبول وأفاد قولي كأقراضك أنه لا حصر لصيغ الإيجاب فيما ذكره بقوله وصيغته أقراضك الخ (وشروط مقرض) بكسر الراء (اختيار) فلا يصح إقراض مكره كسائر عقود وهذان من زيادتي (وأهلية تبرع) فيما يقرضه لأن في الإقراض تبرعا فلا يصح إقراض الولي مال محجوره بلا ضرورة لأنه ليس أهلا للتبرع فيه نعم للقاضي إقراض مال محجوره بلا ضرورة إن كان المقرض أمينا موسرا خلافا للسبكي لكثرة أشغاله وله إقراض مال الفليس أيضا حينئذ إذا رضى الغرماء بتأخير القسمة ليجتمع المال وشروط المقرض اختيار وأهلية معاملة (وإنما يقرض ما يسلم فيه) معينا أو موصوفا لصحة ثبوته في الذمة بخلاف ما لا يسلم فيه لأن ما لا ينضبط أو ينذر وجوده يتعذر أو يتعسر رد مثله نعم يجوز إقراض نصف عقار فأقل وإقراض الخبزوزن للعموم الحاجة إليه وفي الكافي يجوز عددا (إلا أمة تحمل المقرض) فلا يجوز إقراضها له ولو غير مشتهة وإن جاز السلم فيها لأنه عقد جائز ثبت فيه الرد والاسترداد وبما يطوؤها المقرض ثم يرد لها فيشبه بإعارة الإمام للوطء بخلاف من لا يحل له وطؤها محرمة أو تمجس أو نحوه فيجوز إقراضها نعم المتجه كما قال الأنسوى وغيره المنع في نحو أخت الزوجة وعمتها وقد ذكرت حكم كون الخنثى مقرضا أو مقرضا بفتح الراء في شرح الروض واستثنى مع الأمة الرؤية لاختلافها بالمحوضة (وملك) الشيء المقرض (بقبضه) وإن لم يتصرف فيه كالموهوب (ولمقرض رجوع) فيه إن (لم يطل به حق لازم) وإن وجده مؤجرا أو معلقا عتقه بصفة أو خرج عن ملكه ثم عاد كافي أكثر نظائره ولأنه تعريم بدله عند الفوات فالمطالبة به أولى فإن بطل به حق لازم كأن وجده مرهونا أو مكتوبا أو معلقا برقبته أرش جنابة فلا رجوع فيه فإن وجد زائدا زيادة منفصلة رجع فيه دونها أو ناقصا رجع فيه مع الأرض أو أخذ مثله سليما وبما تقرر علم أن تعبيرى بما ذكر أولى من قوله مادام باقيا بحاله (ويرد) المقرض المثل (مثلا) لأنه أقرب إلى الحق (ولتقوم مثلا صورة) خبر مسلم أنه صلى الله عليه وسلم اقترض بكرا ورد رباعيا وقال إن خياركم

أحسنكم قضاء (وأداؤه) أى الشئ المقرض (صفة ومكانا كسلم فيه) أى كآدائه وهذا من زيادتي فلا يجب قبول الردى عن الجيد ولا قبول المثل في غير محل الإقراض إن كان له غرض صحيح كأن كان لنقله مؤنة ولم يتحملها المقرض أو كان الموضوع مخوفا ولا يلزم المقرض الدفع في غير محل الإقراض إلا إذا لم يكن لنقله مؤنة أو له مؤنة ويتحملها المقرض (لكن له مطالبته في غير محل الإقراض بقيمة ماله) أى لنقله (مؤنة) ولم يتحملها المقرض لجواز الاعتياض عنه بخلاف نظيره في السلم وبخلاف مالا مؤنة لنقله أو له مؤنة وتحملها المقرض وتعتبر قيمته (بمحل الإقراض) لأنه محل التملك (وقت المطالبة) لأنه وقت استحقاقها وهذا من زيادتي وإذا أخذ قيمته فهي للفيصولة لا للحيلولة حتى لو اجتمع بمحل الإقراض لم يكن للمقرض ردها وطلب المثل ولا للمقرض استردادها ودفع المثل (وفسد أى الإقراض) بشرط جرفها للمقرض (كرد زيادة) في القدر أو الصفة كرد صحيح عن مكسر (وكأجل لغرض) صحيح (كزمن نهب) بقيد زدته بعل الشرحين والروضة بقولى (والمقرض ملىء) لقول فضالة بن عبيد رضى الله عنه كل قرض جر منفعة فهو ربا ولغنى فيه أن موضوع القرض الإرفاق فإذا شرط فيه لنفسه حقا خرج عن موضوعه ففنع صحته وجعل شرط جر النفع للمقرض ضابطا للفساد مع جعل ما بعده أمثله له أولى من اقتصاره على الأمثلة (فلورد أزيد) قدرا أو صفة (بلا شرط فحسن) لما في خبر مسلم السابق إن خياركم أحسنكم قضاء ولا يكره للمقرض أخذ ذلك (أو شرط) أن يرد (أنقص) قدرا أو صفة كرد مكسر عن صحيح (أو أن يقرضه غيره أو أجلا بلا غرض) صحيح أو به والمقرض غير ملىء (لغا الشرط فقط) أى لا العقد لأن ما جره من المنفعة ليس للمقرض بل للمقرض أو لهما والمقرض معسر والعقد عقد إرفاق فكأنه زاد في الإرفاق ووعد وعدا حسنا واستشكل ذلك بأن مثله يفسد الرهن كإسياتى . ويحاج بقوة داعى القرض لأنه سنة بخلاف الرهن وتعتبرى بأقص أهم من قوله مكسرا عن صحيح (وصح) الإقراض (بشرط رهن وكفيل وإشهاد) لأنها توثيقات لا منافع زائدة فالمقرض إذا لم يوف المقرض بها القسح على قياس ما ذكر في اشتراطها في البيع وإن كان له الرجوع بلا شرط كما مر وذكر الأشهاد من زيادتي .

﴿ كتاب الرهن ﴾

هو لغة الثبوت ومنه الحالة الراهنة وشرع جعل عين مال وثيقة بدين يستوفى منها عند تعذر وفائه والأصل فيه قبل الإجماع قوله تعالى فـرهن مقبوضة قال القاضى معناه فارهنوا واقبضوا لأنه مصدر جعل جزاء للشرط بالفاء فجرى مجرى الأمر كقوله تعالى فتحرير رقبة وخبر الصحيحين أنه ﷺ رهن درعه عند يهودى يقال له أبو الشحيم على ثلاثين صاعا من شعير لأهله والوثائق بالحقوق ثلاثة شهادة ورهن و ضمان كما مر قبيل الباب فالشهادة لخوف الجحد والآخران لخوف الإفلاس (أركانه) أربعة (عاقده ومرهون ومرهون به وصيغة وشرط فيها) أى فى الصيغة (ما) مرفيها (فى البيع) وقدمريانه فى بابه وهذا من زيادتي (فان شرط فيه) أى فى الرهن (مقتضاه كتحقق مرتين به) أى بالمرهون عند تراحم الغرماء (أو) شرط فيه (مصلحة له كإشهاد) به (أو مالا غرض فيه) كأن يأكل العبد بالمرهون كذا (صح) العقد ولغا الشرط الأخير (لا) إن شرط (ما يضر أحدهما) أى المرتين والراهن (كأن لا يبيع) عند المحل والتمثيل بهذا من زيادتي (وكشرط منفعة) أى المرهون (للمرتين أو) شرط (أن تحدث زوائده) كشمع الشجرة وتاج الشاة (مرهونة) فلا يصح الرهن فى الثلاث لا خلال الشرط بالغرض منه فى الأولى ولغير قضية العقد فى الثانية ولجهالة الزوائد وعدمها فى الثالثة فإن قدرت المنفعة فى الثانية والرهن مشروط فى بيع فهو بيع وإجارة وهو جائز (و) شرط (فى العاقدة) من راهن ومرتهن (ما) مر (فى المقرض) من الاختيار وهو من زيادتي وأهلية التبرع (فلا) رهن مكره ولا يرتهن كسائر عقود ولا (يرهن ولى) أبأ كان

وأداؤه صفة ومكانا كسلم فيه لكن له مطالبته فى غير محل الإقراض بقيمة ماله مؤنة بمحل الإقراض وقت المطالبة وفسد بشرط جر نفعاً للمقرض كرد زيادة وكأجل لغرض كزمن نهب والمقرض ملىء فلورد أزيد بلا شرط فحسن أو شرط أنقص أو أن يقرضه غيره أو أجل بلا غرض لغا الشرط فقط وصح بشرط رهن وكفيل وإشهاد ﴿ كتاب الرهن ﴾ أركانه عاقده ومرهون ومرهون به وصيغة وشرط فيها ما فى البيع فان شرط فيه مقتضاه كتحقق مرتين به أو مصلحة له كإشهاد أو مالا غرض فيه صح لا ما يضر أحدهما كأن لا يبيع وكشرط منفعة لمرتين أو أن تحدث زوائده مرهونة ، وفى العاقدة ما فى المقرض فلا يرهن ولى

أوجد أو وصيا أو حاكما أو أمينه (مال محجوره) من صبي ومجنون وسفيه فهو أهم من تعبيره بالصبي والمجنون (ولا يرتهن له إلا للضرورة أو غبطة ظاهرة) فيجوز له الرهن والارتهان فيهما دون غيرها مثلها للضرورة أن يرتهن على ما يقتض الحاجة المؤنة ليوفي بما ينتظر من غلة أو حلول دين أو إنفاق متاع كاسد وأن يرتهن على ما يقرضه أو يبيعه مؤجلا للضرورة نهبا أو نحوه ومثلها للغبطة أن يرتهن ما يساوى مائة على ثمن ما اشتراه بمائة نسيئة وهو يساوى ما تثن وأن يرتهن على ثمن ما يبيعه نسيئة بغبطة كما سيحى في باب الحجر وإذا رهن فلا يرتهن إلا من أمين آمن وبما تقرر علم أن تعبيري بما يتضمن أهلية التبرع أولى من تعبيره بمطلق التصرف الذي فرع عليه قوله فلا يرتهن الولي لأنهم صرحوا بأنه مطلق التصرف في مال محجوره غير أنه لا يتبرع به وكالولي فيما ذكر المكاتب والعبد المأذون له إن أعطى مالا أو ربح (و شرط) في المرهون كونه عينا (يصح بيعها فلا يصح رهن دين ولو ممن هو عليه لأنه غير مقدور على تسليمه ولا رهن منفعة كأن يرتهن سكنى داره مدة لأن المنفعة تتلف فلا يحصل بها استيثاق ولا رهن عين لا يصح بيعها كوقف ومكاتب وأم ولد (ولو) كان (مشاعا) فيصح رهنه من الشريك وغيره ويقبض بتسليم كله كافي البيع فيكون بالتخلي في غير النقول وبالنقل في النقول ولا يجوز نقله بغير إذن الشريك فإن أبي الإذن فإن رضى المرتهن بكونه في يد الشريك جاز وناب عنه في القبض وإن تنازعا نصب الحاكم عدلا يكون في يده لها (أو) كان (أمة دون ولدها) الذي يحرم التفريق بينها وبينه (أو عكسه) أي كان المرهون ولدها دونها (ويباعان) معا حذر من التفريق بينهما المنهى عنه (عند الحاجة) إلى توفية الدين من ثمن المرهون (ويقوم المرهون) منها موصوفا بكونه حاضنا ومحضونا (ثم) يقوم (مع الآخر فالزائد) على قيمته (قيمة الآخر ويوزع الثمن عليهما) بتلك النسبة فإذا كانت قيمة المرهون مائة وقيمته مع الآخر مائة وخمسين فالنسبة بالأثلاث فيتعلق حق المرتهن بثلثي الثمن والتقويم في صورة العكس من زيادتي (ورهن جان ومردت كبيعهما) وتقدم في البيع أنه لا يصح بيع الجاني المتعلق برقبته مال بخلاف المتعلق بها قود أو بذمته مال وفي الخيار أنه يصح بيع المرتد وإذا صح رهن الجاني لا يكون به مختارا للفداء بخلاف بيعه على وجهه لأن محل الجناية باق في الرهن بخلافه في البيع (ورهن مدبر) أي معلق عتقه بموت سيده (ومعلق عتقه بصفة لم يعلم الحلول) للدين (قبلها) بأن علم حلوله بعدها أو معها أو احتمال الأمران فقط أو مع سبقه أو احتمال حلوله قبلها وبعدها أو معها (باطل) لفوات الغرض من الرهن في بعضها وللغرر في الباقي وإن كان الدين حالا في مسألة المدبر لأنها لا تسلم من الغرر بموت السيد فجأة فإن علم في مسألة المعلق بصفة الحلول قبلها أو كان الدين حالا صح رهنه وكذا في الصور المذكورة إن شرط بيعه قبل وجود الصفة كما قاله ابن أبي عصرون في المرشد فيما يصدق الاحتمالات غير الأخير ومثله البقية بل أولى وبما تقرر أن تعبيري بما ذكر أولى من تعبيره بصفة يمكن سبقها لحلول الدين لاقتضاء تعبيره بالصحة في صورتي العلم بالمقارنة واحتمال المقارنة والتأخر هذا وقد قال في الروضة القوي في الدليل صحة رهن المدبر اه واستشكل الفرق بينه وبين المعلق عتقه بصفة بناء على أن التدبير تعليق عتق بصفة على الأصح فليصح رهنها كما قاله البلقيني أو يمنع كما مال إليه السبكي وقال إنه مقتضى إطلاق النصوص اه ويمكن الفرق بأن العتق في المدبر آكد منه في المعلق بصفة بدليل أنهم اختلفوا في جواز بيعه دون المعلق بصفة وعلم بما تقرر عدم صحة رهن مالا يباع كمكاتب وأم ولد وموقوف (وصح رهن ما يسرع فساده إن أمكن تخفيفه) كرطب وعنب يتجفان (أو رهن بحال أو مؤجل يحل قبل فساده ولو احتمالا) بأن لم يعلم أنه يحل قبل الفساد أو بعده لأن الأصل عدم فساد قبل الحلول واستشكلت صورة الاحتمال بما مر من عدم صحة رهن المعلق عتقه بصفة يحتمل سبقها للحلول وتأخرها عنه ويمكن الفرق بقوة العتق وتشوف الشارع إليه (أو) يحل بعد فساده أو معه لكن (شرط بيعه) عند إشرافه على الفساد (وجعل ثمنه رهنًا) مكانه واغتفر رهنًا شرط جعل ثمنه رهنًا

مال محجوره ولا يرتهن له إلا للضرورة أو غبطة ظاهرة ، وفي المرهون كونه عينا ولو مشاعا أو أمة دون ولدها أو عكسه ويباعان عند الحاجة ويقوم المرهون ثم مع الآخر فالزائد قيمة الآخر ويوزع الثمن عليهما . ورهن جان ومردت كبيعهما ورهن مدبر ومعلق عتقه بصفة لم يعلم الحلول قبلها باطل وصح رهن ما يسرع فساده إن أمكن تخفيفه أو رهن بحال أو مؤجل يحل قبل فساده ولو احتمالا أو شرط بيعه وجعل ثمنه رهنًا .

للحاجة فلا يشكل بما يأتي من أن الإذن في بيع المرهون بشرط جعل ثمنه رهنا لا يصح (وجفف في الأولى)
 بقيد زدته بقولي (إن رهن بمؤجل لا يحل قبل فساد) ومؤنة تخفيفه على مالكة المحفف له كما قاله ابن الرفعة
 (وبيع) وجوبا (في غيرها عند خوفه) أي فساد حفظ الوثيقة وعملا بالشرط (ويكون في الأخيرة ويجعل
 في غيرها ثمنه رهنا) مكانه وذكر البيع فيما خرج بقيد الأولى مع قولي في الأخيرة ويجعل في غيرها من زيادتي
 وقولي ثمنه تنازعه يكون ويجعل وفهم مما ذكر أنه لو شرط منع بيعه قبل الفساد أو أطلق لم يصح لمنافاة الشرط
 المقصود التوثيق في الأولى وأما في الثانية فلا لأنه لا يمكن استيفاء الحق من المرهون عند المحل والبيع قبله ليس
 من مقتضيات الرهن وهذا ما صرح الأصل بتصحيحه فيها وعزاه الرافعي في الشرح الكبير إلى تصحيح
 العراقيين ومقابله يصح ويبيع عند تعرضه للفساد لأن الظاهر أنه لا يقصد إتلاف ماله وعزاه في الشرح الصغير
 إلى تصحيح الأكثرين وقال الأسنوي إن الفتوى عليه (ولا يضرط وماعرضه له) أي الفساد قبل الحلول
 (كبر ابتل) وإن تعذر تخفيفه لأن الدوام أقوى من الابتداء بل يجبر الرهن عند تعذر تخفيفه على بيعه وجعل
 ثمنه رهنا مكانه (وصح رهن معار بإذن) من مالكة لأن المقصود التوثيق وهي حاصلة به (وتعلق به) لا بذمة
 المير (الدين في شرط ذكر جنسه) أي الدين (وقدره وصفته) كقول وتأجيل وصحة وتسكير (ومرتهن)
 لاختلاف الأغراض بذلك وإذا عين شيئا من ذلك لم يجز مخالفته نعم لو عين قدرا ف رهن بدونه جاز (وبعد
 قبضه) أي المرتهن المعار (لارجوع فيه للمالك) وإلا لم يكن لهذا الرهن معنى أما قبله فله الرجوع فيه لعدم
 لزومه (ولا ضمان) على الرهن (لو تلف) المعار في يد المرتهن لأن الحق لم يسقط عن ذمته ولا على المرتهن لأنه
 أمين (وبيع) المعار (بمراجعة مالكة في) دين (حال) ابتداء أو بعد تأجيله (ثم رجع) أي المالك على الرهن
 (بتمنه) الذي يبيع به سواء أبيع بقيمته أم بأكثر أم بأقل بقدر يتعاقب الناس بمثله (و) شرط (في المرهون
 به) ليصح الرهن (كونه دينيا) ولو منفعة فلا يصح الرهن بعين ولا بمنفعتها ولو مضمونة كمنفعة ومعاراة لأنها
 لا تستوفي من عن المرهون وذلك مخالف لغرض الرهن عند البيع وفارق صحة ضمانها لتردوان اشتراك في
 التوثيق بأن ضمانها لا يجزى لم تلف إلى ضرر بخلاف الرهن بها فيجرى إلى ضرر دوام الحجر في المرهون (معلوما)
 للعاقدين قدر اوصفة هو من زيادتي فلا يصح الرهن بدين مجهول كضمانه (ثابتا) أي موجودا فلا يصح بما
 سيثبت بقرض أو غيره لأنه وثيقة حق فلا يقدم على الحق كالشهادة (لازما ولو مالا) كائن بعد اللزوم أو
 قبله فلا يصح بنجوم كتابه لأن الرهن للتوثيق والمكاتب له الفسخ متى شاء فيسقط به النجوم فلا معنى لتوثيقها
 ولا يجعل جعالة قبل الفراغ من العمل وإن شرع فيه لأن لها فسحها فيسقط به الجعل وإن لم الجعل
 بفسخه وحده أجرة مثل العمل (وصح مزج رهن بنحو بيع) كقرض (أن توسط طرف رهن وتأخر)
 الطرف (الآخر) كقوله بعتك هذا بكذا أو أقرضتك كذا أو ارتهنت به عبدك فيقول الآخر ابتعت أو اقترضت
 ورهنت لأن شرط الرهن في ذلك جائز فمن جهه أولى لأن التوثيق فيه أكد لأنه قد لا يفي بالشرط واعتقر
 تقدم أحد طرفيه على ثبوت الدين لحاجة التوثيق قال القاضي في صورة البيع ويقدر وجوب الثمن
 وانعقاد الرهن عقبه كالمو قال أعتق عبدك على كذا فأعتقه عنه فإنه يقدر الملك له ثم يعتق عليه لاقتضاء
 العتق تقدم الملك وتعيرى بما ذكر أعظم مما ذكره (و) صح (زيادة رهن) على رهن (بدين) واحد
 لأنه زيادة توثيق فهو كالمزج رهنهما به معا (لا عكسه) أي زيادة دين على دين رهن واحد وإن وفيهما فلا
 يصح كالمزج رهنه عند غير المرتهن وفارق ما قبله بأن هذا شغل مشغول وذلك شغل فارغ نعم يجوز بالعكس
 فيألو جنى المرهون ففداه المرتهن بإذن الراهن ليكون رهنا بالدين والفداء وفيما لو أنفق المرتهن عليه
 بشرطه ليكون رهنا بالدين والنفقة (ولا يلزم) الراهن (إلا قبضه) بما مرفى باب البيع قبل قبضه من ضمان
 بائع (بإذن) من الراهن (أو قباض) منه من زيادتي ومعلوم أن محل ذلك إذا لم يعرض مانع فلو أذن أو

وجفف في الأولى إن
 رهن بمؤجل لا يحل قبل
 فساد وبيع في غيرها
 عند خوفه ويكون في
 الأخيرة ويجعل في
 غيرها ثمنه رهنا ولا
 يضرطو ماعرضه له
 كبر ابتل وصح رهن
 معار بإذن وتعلق به
 الدين في شرط ذكر
 جنسه وقدره وصفته
 ومرتهن وبعد قبضه
 لارجوع فيه للمالك ولا
 ضمان لو تلف وبيع بمراجعة
 مالكة في حال ثم رجع
 بتمنه وفي المرهون به
 كونه دينيا معلوما ثابتا
 لازما ولو مالا وصح
 مزج رهن بنحو بيع
 إن توسط طرف رهن
 وتأخر الآخر وزيادة
 رهن بدين لا عكسه ولا
 يلزم إلا قبضه بإذن أو
 قباض .

أقبض فجن أو أغمى عليه لم يجز قبضه والزوج إنما هو في حق الراهن والقبض والإذن أو الإقباض إنما يكون (من يصح عقده) للرهن فلا يصح شيء منها من غيره كصبي ومجنون ومحجور سفه ومكره (وله) أى للعاقدة (إنابة غيره) فيه كالعقد (لا) إنابة (مقبض) من راهن أو نائبه لئلا يؤدي إلى اتحاد القابض والمقبض فلو أذن الراهن لغيره في الإقباض امتنعت إنابته في القبض بخلاف ما لو أذن له في الرهن فقط فتعبري بالمقبض أولى من تعبيره بالراهن (و) لا إنابة (رقيقه) أى المقبض ولو كان رقيقه مأذونا له لأن يده كيده (إلا مكاتبه) فتصح إنابته لاستقلاله باليد والتصرف كالأجنبي ومثله ببعض بينه وبين سيده مهايأة ووقعت الإنابة في نوبته (ولا يلزم رهن ما يدعيه منه) كمودع ومغصوب ومعار (إلا بعض زمن إمكان قبضه) أى المرهون (وإذنه) أى الراهن (فيه) أى في قبضه لأن اليد كانت عن غير جهة الرهن ولم يقع تعرض للقبض عنه والمراد بعض ذلك مضيئه من الإذن (ويبرأ به عن ضمان يدايداعه لا ارتهانه) لأن الإيداع ائتمان ينافي الضمان والارتهان توثق لا ينافيه فإنه لو تعدى في المرهون صار ضمانا مع بقاء الرهن بحاله ولو تعدى في الوديعة ارتفع كونها وديعة وفي معنى ارتهانه إقراضه وتزوجه وإجارته وتوكيله وإبرأؤه عن ضمانه وتعبري في هذه والتي قبلها بما ذكر أعظم معاير به (ويحصل رجوعه) عن الرهن قبل قبضه (بتصرف يزيل ملكا كهيئة مقبوضة) لزوال محل الرهن (وبرهن كذلك) أى مقبوض لتعلق حق الغير وتقييدها بالقبض هو ما جزم به الشيخان وقضيته أن ذلك بدون قبض لا يكون رجوعا وهو موافق لتخريج الربيع لكن نقل السبكي وغيره عن النص والأصحاب أنه رجوع وصوبه الأذرعى وهو الموافق لنظيره في الوصية وعلى الأول يفرق بينهما بأن الوصية لم يوجد فيها قبول فلم يعتبر في الرجوع عنها القبض بخلاف الرهن (وكتابة وتدير وإجبال) لأن مقصودها العتق وهو مناف للرهن (لا بوطء وتزويج) لعدم منافاتهما (وموت عاقد) من راهن أو مرتين (وجنونه) وإغمائه لأن مصيره إلى الزوم فلا يرتفع بذلك كالبيع في زمن الخيار فيقوم في الموت ورثة الراهن والمرتحن مقامهما في الإقباض والقبض وفي غيره من ينظر في أمر المجنون والمغمى عليه (وتخمر) العسير كتحمره بعد قبضه المفهوم بالأولى ولأن حكم الرهن وإن ارتفع بالتخمر عاد بانقلاب الحجر خلا (وإباق) لرقيق إلحاقا له بالتخمر (وليس لراهن مقبض رهن) لئلا يزاحم المرتحن (و) لا (وطء) لخوف الإجبال فيمن تحبل وحسما للباب في غيرها (و) لا (تصرف يزيل ملكا) كوقوف لأنه يزيل الرهن (أو ينقصه كتزويج) وكإجارة والدين حال أو محل قبل انقضاء مدتها لأن ذلك ينقص القيمة ويقلل الرغبة فإن كان الدين محل بعد مدة الإجارة أو مع فراغها جازت الإجارة ويجوز التصرف المذكور مع المرتحن ومع غيره باذنه كإسيان (ولا ينفذ) بمعجزة شيء من هذه التصرفات لضرر المرتحن به (إلا إعتاق موسر وإيلاده) فينفذان تشديها لهما بسراية إعتاق أحد الشريكين نصيبه إلى نصيب الآخر لقوة العتق حالا أو مآلا مع بقاء حق الوثيقة بغرم القيمة كما يأتي نعم لا ينفذ إعتاقه عن كفارة غيره والمراد بالموسر الموسر بقيمة الرهون فإن أيسر بيعها نفذ فيما أيسر بقيمتها (ويغرم قيمته وقت إعتاقه وإجباله) وتسكون (رهنا) مكانه بغير عقد لقيام مقامه وقبل الغرم ينبغي أن يحكم بأنها رهونة كالأرض في ذمة الجاني وخرج بالموسر المعسر فلا ينفذ منه إعتاق ولا إيلاد وذكر الغرم في الإيلاد من زيادتي (والولد) الحاصل من وطء الراهن (حرم) نسبي ولا يغرم قيمته ولا حد ولا مهر عليه لكن يغرم أرض المكارة ويكون رهنا (وإذا لم ينفذ) أى الاعتاق والإيلاد (فانفك) الرهن من غير بيع (نفذ الإيلاد) لا الاعتاق لأن الاعتاق قول يقتضي العتق في الحال فإذا رد لغاؤ الإيلاد فعل لا يمكن رده وإنما منع حكمه في الحال لحق الغير فاذا زال الحق ثبت حكمه فإن انفك ببيع لم ينفذ الإيلاد إلا إن ملك الأمة (فلومات بالولادة) وهو معسر حال الإيلاد ثم أيسر (عزم قيمتها) وقت

من يصح عقده وله إنابة
غيره لا مقبض ورقيقه
الإمكاتبه ولا يلزم رهن
ما يدعيه منه إلا بعض
زمن إمكان قبضه وإذنه
فيه ويبرأ به عن ضمان
يدايداعه لا ارتهانه
ويحصل رجوع قبل
قبضه بتصرف يزيل
ملكاً كهيئة مقبوضة
وبرهن كذلك وكتابة
وتدبير وإجبال لا بوطء
وتزويج وموت عاقد
وجنونه وتخمر وإباق
وليس لراهن مقبض
رهن ووطء وتصرف
يزيل ملكاً أو ينقصه
كتزويج ولا ينفذ إلا
إعتاق موسر وإيلاده
ويغرم قيمته وقت
إعتاقه وإجباله رهنا
والولد حرم وإذا لم ينفذ
فانفك نفذ الإيلاد فلو
ماتت بالولادة غرم
قيمتها

الإحبال وكانت (رهنا) مكانها لأنه تسبب في إهلا كها بالإحبال بغير استحقاق (ولو علق) علق المرهون (بصفة فوجدت قبل الفك) للرهن (فكإعتاق) فينفذ العتق من الموصر ويترتب عليه مامر فيه لأن التعليق مع وجود الصفة كالتهجين (وإلا) بأن وجدت بعد الفك أو معه وهو من زيادتي (نفذ) العتق من موصر وغيره إذ لا يبطل بذلك حق المرتهن (وله) أي للرهن (انتفاع) بالمرهون (لا ينقصه) كركوب وسكني) خبر البخاري الظاهر يركب بنفخته إذا كان مرهونا (لا بناء وغرس) لأنهما ينقصان قيمة الأرض نعم لو كان الدين مؤجلا وقال أنا أطلع عند الأجل فله ذلك وحكم البناء والغرس مع ما قبلهما وإن علم بمامر أعيد ليبنى عليه ما يأتي (فإن فعل) ذلك (لم يقطع قبل الحلول) لأجل (بل) يقطع (بعده) إن لم تف الأرض) أي قيمتها (بالدين وزادت به) أي بقطع ذلك ولم يأذن الرهن في بيعه مع الأرض ولم يحجر عليه لتعلق الحق المرتهن بأرض فارغة فان وقت الأرض بالدين أو لم تزد بالقطع أو أذن الرهن فيما ذكر أو حجر عليه لم يقطع بل يباع مع الأرض ويوزع الثمن عليهما ويحسب النقص على البناء والغراس (ثم إن أمكن بلا استرداد) للمرهون (انتفاع يريده) الرهن منه كأن يكون عبدا يخطو وأراد منه الحياطة (لم يسترد) لأن اليد للمرتحن كسائتي وقولي يريده من زيادتي (وإلا) أي وإن لم يمكن الانتفاع بلا استرداد (فيسترد) كأن يكون دارا يسكنها أو دابة يركبها أو عبدا يخدمه ويرد الدابة والعبد إلى المرتحن ليلا وشرط استرداده الأمة أمن غشيانها ككونه محرما لها أو ثقة وله أهل (ويشهد) عليه المرتحن بالاسترداد للانتفاع شاهدين في كل استرداد (إن اتهمه) فإن وثق به فلا حاجة إلى الإشهاد (وله باذن مرتحن ما منعناه) من تصرف وانتفاع فيحل الوطء فإن لم يحل فالرهن بحاله وإن أحبل أو أعتق أو باع نفذت وبطل الرهن (لا يبيعه بشرط تعجيل مؤجل) من ثمنه وعليه اقتصر الأصل أو غيره (أو) بشرط (رهن ثمنه) وإن كان الدين حالا فلا يصح البيع لفساد الاذن بفساد الشرط ووجهوا فساد الشرط في الثانية بحالة الثمن عند الاذن (وله) أي للمرتحن (رجوع) عن الاذن (قبل تصرف رهن) كما للموكل الرجوع قبل تصرف الوكيل وله الرجوع أيضا بعد تصرفه بهية أو رهن بلا قبض وبوطء بلا إحبال (فإن تصرف بعده) أي بعد رجوعه ولو جاهلا به (لغا) تصرفه كتصرف وكيل عزله موكله .

رهنا ولو علق بصفة
فوجدت قبل الفك
فكإعتاق وإلا نفذوله
انتفاع لا ينقصه كركوب
وسكني لا بناء وغراس
فإن فعل لم يقطع قبل
حلول بل بعده إن لم تف
الأرض بالدين وزادت
به ثم إن أمكن بلا
استرداد انتفاع يريده
لم يسترد وإلا فيسترد
ويشهد إن اتهمه وله
باذن مرتحن ما منعناه
لا يبيعه بشرط تعجيل
مؤجل أو رهن ثمنه وله
رجوع قبل تصرف
رهن فإن تصرف
بعده لغا .

﴿فصل﴾ فيما يترتب على لزوم الرهن (إذا لزم) الرهن (فاليد) في المرهون (للمرتحن) لأنها الركن الأعظم في التوثق وخرج زيادتي (غالبا) مالو رهن رقيقا مسلما أو مصحفا من كافر أو مسلحا من حربى فيوضع عنده من له تملكه ومالو رهن أمة فإن كانت صغيرة لا تشتهى أو كان المرتحن محرما أو ثقة من امرأة أو ممسوح أو ممن أجني عنده حليلته أو محرمة أو امرأتان تفتان وضعت عنده وإلا فمند محرم لها أو ثقة ممن مر والحثنى كالأمة لكن لا يوضع عند امرأة أجنبية وتقدم أن اليد تزال للانتفاع (ولهما) أي الرهن والمرتن (شرط وضعه) أي المرهون (عند ثالث أو اثنين) مثلا لأن كلامهما قد لا يثق بالآخر وكما يتولى الواحد الحفظ يتولى القبض أيضا كما اقتضاه كلام ابن الرفعة (ولا ينفرد) في صورة الاثنين (أحدها بحفظه) كتنظيره في الوكالة والوصية فيجعلانه في حرز لهما فان انفرد أحدهما بحفظه ضمن نصفه أو سلم أحدهما إلى الآخر ضمنا معا النصف (إلا باذن) من العاقلين فيجوز الاتفراد وتعبيرى كالروضة وأصلها بثالث أولى من تعبيره بعدل فان الفاسق كالعبد في ذلك لكن محله فيمن يتصرف لنفسه التصرف التام أما غيره كولى ووكيل وقيم ومأذون له وعامل قراض ومكاتب حيث يجوز لهم ذلك فلا بد من عدالة من يوصع المرهون عنده ذكره الأذرعى (وينقل ممن هو) أي المرهون (بيده) من مرتحن أو ثالث وإن لم يتغير حاله إلى آخر (باتفاقهما) عليه (وإن تغير حاله) بموته أو فسقه أو زيادة فسقه وعجز عن حفظه أو حدوث عداوة بينه وبين أحدهما (وتشاحا) فيه (وضعه حاكم عند عدل) يراه قطعا للزاع وتعبيرى بما ذكر

﴿فصل﴾ إذا لزم فاليد
للمرتحن غالبا ولهما
شرط وضعه عند ثالث
أو اثنين ولا ينفرد
أحدهما بحفظه إلا باذن
وينقل ممن هو بيده
باتفاقهما وإن تغير حاله
وتشاحا وضعه حاكم
عند عدل .

أعم وأولى من قوله ولومات العدل أو فسق جماله حيث يتفقان وإن تشاحا وضعه الحاكم عند عدل (ويبيعه
الراهن) ولوبائيه (بإذن مرتين) ولوبائيه (للحاجة) أي عندها بأن حل الدين ولم يوف وإنما احتيج
إلى إذن المرتين لأن له فيه حقا (ويقدم) أي المرتين (بشمته) على سائر الغرماء لأن حقه متعلق به وبالذمة
وحقهم متعلق بالذمة فقط (فإن أبي) المرتين (الإذن قال له الحاكم إذن) في بيعه (أو أبرى) دفعا للضرر
الراهن (أو) أبي (الراهن يبيعه أئزمه الحاكم به) أي يبيعه (أو يوفاء) بحبس أو غيره (فإن أصر) أحدها
على الإباء (باعه الحاكم) عليه وقضى الدين من ثمنه (ولمرتني يبيعه) في الدين (بإذن راهن وحضرته) بخلافه
في غيبته لأنه يبيعه لغرض نفسه فيهم في الاستعجال وترك النظر في الغيبة دون الحضور نعم إن كان الدين
مؤجلا أو قال به بكذا صح البيع لا تنفأ التهمة (وللثالث يبيعه) عند المحل (إن شرطاه وإن لم يراجع
الراهن) في البيع لأن الأصل دوام الإذن أما المرتين فقال العراقيون يشترط مراجعته قطعا فربما أمهل
أو أبرأ وقال الإمام لا خلاف أنه لا يراجع لأن غرضه توفية الحق والعمد الأول لأن إذنه في البيع قبل القبض
لا يصح بخلاف الراهن وينعزل الثالث بعزل الراهن لا المرتين لأنه وكيله في البيع وإذن المرتين شرط
في صحته ويكون يبيع الثالث له (بشمن مثله حالا من نقد بلده) كالوكيل فإن أدخل بشي منها لم يصح البيع
لكن لا يضر النقص عن ثمن المثل بما يتغابن به الناس لأنهم يتسامحون فيه وفي معنى الثالث الراهن والمرتين
كأجته الأسنوي ولورأى الحاكم يبيعه بجنس الدين من غير نقد البلد جاز (فإن زاد) في الثمن (راغب قبل
لزومه) أي البيع واستقرت الزيادة (فليبيعه) بالزائد وإن لم يفسخ البيع الأول ويكون الثاني
فسخا له (وإلا) أي وإن لم يبيعه بعد تمكنه من بيعه (انفسخ) وهذا من زيادتي ولورجع الراغب
عن الزيادة بعد التمكن من بيعه واشترط يبيع جديد وقول فليبيعه أولى من قوله فليفسخ وليبيعه فإنه قد يفسخ
فيرجع الراغب فإن زيد بعد الزوم فلا أثر للزيادة (والثمن عنده من ضمان الراهن) حتى يقبضه المرتين
لأنه ملكه والثالث أمينه فالتلف في يده يكون من ضمان المالك فإن ادعى الثالث تلفه صدق بيمينه أو
تسليمه إلى المرتين فأنكر صدق بيمينه فإذا حلف أخذ حقه من الراهن ورجع الراهن على الثالث وإن
كان إذن له في التسليم (فان تلف) الثمن (في يده ثم استحق الرهون رجع المشتري عليه أو على الراهن
والقرار عليه) فيرجع الثالث الغارم عليه فإن كان الأذن له في البيع الحاكم لنحو غيبة الراهن أو موته
رجع المشتري في مال الراهن ولا يكون الثالث طريقا في الضمان لأنه نائب الحاكم وهو لا يضمن ولو تلف
الثمن في يده بتفريط فمقتضى تصوير الإمام قصر الضمان عليه قال السبكي وهو الأقرب وإن اقتضى
إطلاق غيره خلافه وفي معنى الثالث فيما ذكر المرتين (وعليه) أي الراهن المالك (مؤنة مرهون)
كنفقة رقيق وكسوته وعلف دابة وأجرة سقى أشجار وجزا ذنمار وتجفيفها وردأبق ومكان حفظ فيجبره
عليها لحق المرتين (ولا يمنع) الراهن (من مصلحته) أي المرهون (كفصد وحجم) ومعالجة بأدوية عند
الحاجة إليها حفظا للمسكة ولا يجبر عليها (وهو أمانة بيد المرتين) لخبر الرهن من رهنه أي من ضمانه رواه
ابن حبان والحاكم وقال على شرط الشيخين فلا يسقط بتلفه شيء من دينه كموت السكفيل بجامع التوثيق
ولا يضمنه المرتين إلا إذا تعدى فيه أو امتنع من رده بعد البراءة من الدين (وأصل فاسد كل عقد) صدر (من
رشيد كصحيحة في ضمان) وعدمه لأنه إن اقتضى صحيحه الضمان ففاسده أولى أو عدمه ففاسده كذلك لأن
واضع اليد أثبتها باذن المالك ولم يلتزم بالعقد ضمانا فالقبوض بفاسد بيع أو إعارة مضمون وبفاسد رهن
أو هبة غير مضمون وخرج زيادتي من رشيد مالو صدر من غيره مالا يقتضى صحيحه الضمان فإنه مضمون
ونتهت زيادتي أصل تبعا للأصحاب على أنه قد يخرج عن ذلك مسائل فمن الأول مالو قال قارضتك على أن الربح
كله فهو قراض فاسد ولا يستحق العامل أجره ومالو قال ساقيتك على أن الثمرة كلها لي فهو فاسد ولا يستحق

ويبيعه الراهن بإذن
مرتين للحاجة ويقدم
بشمته فإن أبي الإذن قال له
الحاكم إذن أو أبرى
أو الراهن يبيعه أئزمه
الحاكم به أو يوفاء فإن
أصر باعه الحاكم
ولمرتني يبيعه بإذن
راهن وحضرته وللثالث
يبيعه إن شرطاه وإن لم
يرجع الراهن بشمن مثله
حالا من نقد بلده فإن
زاد راغب قبل لزومه
فليبيعه وإلا انفسخ والثمن
عنده من ضمان الراهن
فإن تلف في يده ثم
استحق الرهون رجع
المشتري عليه أو على
الراهن والقرار عليه
وعليه مؤنة المرهون
ولا يمنع من مصلحته
كفصد وحجم وهو أمانة
بيد المرتين وأصل
فاسد كل عقد من رشيد
كصحيحة في ضمان

العامل أجرة وما لو صدر عقد الذمة من غير الإمام فهو فاسد ولا جزية فيه على الذمي ومن الثاني الشركة فإنه يضمن كل من الشريكين عمل الآخر مع محتها ويضمنه مع فسادها وما لو صدر الرهن أو الإجارة من متعد كغاصب فتلفت العين في يد المرتهن أو المستأجر فللمالك تضمينه وإن كان القرار على المتعدي مع أنه لا ضمان في صحيح الرهن والإجارة (وشرط كونه) أي المرهون (مبيعا عند محل) بكسر الحاء أي وقت الحلول (مفسد) للرهن لتأقيته وللبيع لتعليقه (وهو) أي المرهون بهذا الشرط (قبله) أي قبل الحل (أمانة) لأنه مقبوض بحكم الرهن الفاسد وبعده مضمون لأنه مقبوض بحكم الشراء الفاسد فإن قال رهنك وإذا لم أقض عند الحلول فهو مبيع منك فسد البيع قال السبكي لا الرهن فيما يظهر لأنه لم يشترط فيه شيئا وكلام الروياني يقتضيه (وحلف) أي المرتهن فيصدق (في دعوى تلف) لم يذكر سببه كالمكترى فإن ذكر سببه ففيه التفصيل الآتي في الوديعة والمراد أنه لا يضمن وإلا فالتعدي كالغاصب يصدق يمينه في ذلك (لا) في دعوى (رد) إلى الراهن لأنه قبضه لغرض نفسه كالمستعير (ولو وطئ) المرتهن المرهونة بشبهة أو بدونها (لزمه مهر إن عذرت) كأن أكرهها أو جهات التحريم كأعجمية لا تعقل (ثم إن كان) وطؤه (بلاشبهة) منه (حد) لأنه زان (ولا يقبل دعواه جهلا) بتحريم الوطء (والولد رقيق غير نسيب وإلا) بأن كان وطؤه بشبهة منه كأن جهل تحريره وأذن له فيه الراهن أو قرب إسلامه وأنشأ بعيدا عن العلماء (فلا) أي فلا يحدو يقبل دعواه الجهل يمينه والولد حر نسيب لا حق به للشبهة (وعليه قيمة الولد للمالكها) لتفويت الرق عليه وقولي ولو وطئ إلى آخره أعم مما ذكره (ولو أتلف مرهون فبدله) ولو قبل قبضه (رهن) مكانه بغير عقد ويجعل بعد قبضه في يده من كان الأصل في يده من المرتهن أو الثالث وتعييرى بما ذكر أولى من قوله ولو أتلف المرهون وقبض بدله صار رهنه لما عرفت أنه يكون رهنه قبل قبضه وإن كان ديننا كارجحه في الروضة لأن الدين إنما يمنع رهنه ابتداء (والخصم فيه) أي في البذل (المالك) رهنه كان أو ميعرا للمرهون لأنه المالك للرقبة والمنفعة بخلاف المرتهن وإن تعلق حقه بما في الذمة وله إذا خصم المالك حضور خصومه لتعلق حقه بالبذل وتعييرى في الموضوعين بالمالك أولى من تعييره بالراهن (فلو وجب قصاص) في المرهون المتلف (واقترض) أي المالك له أو عفا بالمال (فات الرهن) فيما جنى عليه لقوات محله بالبذل (أو) وجب (مال) بعفوه عن قصاص بمال أو كون الجناية خطأ أو شبه عمد أو عمدا يوجب مالا لعدم المكافأة مثلا وتعييرى بذلك أعم من قوله فإن وجب مال بعفوه أو بجناية خطأ (لم يصح عفوه عنه) لحق المرتهن (ولا) يصح (إبراء المرتهن الجاني) لأنه ليس بمالك ولا يسقط بآرائه حقه من الوثيقة (وسرى رهن إلى زيادة) في المرهون (متصلة) كسمن وكبر شجرة إذ لا يمكن انفصالها بخلاف المنفصلة كشجرة وولد ويص لا تنفصل ذلك ولأنه عقد لا يزيل الملك فلا يسرى إليها كالإجارة (ودخل في رهن حامل حملها) بناء على أن الحمل يعلم فهو رهن بخلاف رهن الحائل لا يتبعها حملها الحادث فليس برهن بناء على ذلك ويتعذر بيعها حاملا لأن استثناء الحمل متعذر وتوزيع الثمن على الأم أو الحمل كذلك لأن الحمل لا تعرف قيمته قال الأسنوى كذا أطلقه الرافعي لكن نص في الأم على أن الراهن لو سأل أن تباع ويسلم الثمن كله للمرتهن كان له ذلك (ولو جنى مرهون على أجنبي قدم به) على المرتهن لأن حقه متعين في الرقبة بخلاف حق المرتهن لتعلقه بها وبالذمة (فإن اقتصر) منه المستحق (أو يبيع له) أي لحقه بأن أوجب الجناية مالا أو عفا على مال (فات الرهن) فيما اقتصر فيه أو يبيع لقوات محله نعم إن وجبت قيمته كأن كان تحت يد غاصب لم يفت الرهن بل تكون قيمته رهنه مكانه فلو عاد البيع إلى ملك الرهن لم يكن رهنه (كالتلف) المرهون بأقسه ماوية (أو جنى على سيده فاقترض) منه المستحق فيفوت الرهن لذلك (لا إن وجد) والجناية على غير أجنبي (سبب) وجوب (مال) كأن عفا عليه أو كان القتل خطأ فلا يفوت الرهن وتعييرى بذلك أعم من تعييره بعفا على مال (وإن قتل مرهون

وشرط كونه مبيعا له عند محل مفسد وهو قبله أمانة وحلف في دعوى تلف لارد ولو وطئ لزمه مهر إن عذرت ثم إن كان بلاشبهة حد ولا يقبل دعواه جهلا والولد رقيق غير نسيب وإلا فلا وعليه قيمة الولد للمالكها ولو أتلف مرهون فبدله رهن والخصم فيه المالك فلو وجب قصاص واقترض فات الرهن أو مال لم يصح عفوه عنه ولا إبراء المرتهن الجاني وسرى رهن إلى زيادة متصلة ودخل في رهن حامل حملها ولو جنى مرهون على أجنبي قدم به فان اقتصر أو يبيع له فات الرهن كالتلف أو جنى على سيده فاقترض لا إن وجد سبب مال وإن قتل مرهون

مرهونا لسيده عند آخر فاقص منه السيد (فات الرهنان) لقوات يحلها (وان وجب مال) كأن قتل خطأ أو عفى على مال (تعلق به) أى بالمال (حق مرتهن القليل) والمال متعلق برقبة القاتل (فبيع) بقيد زدته بقولى (إن لم تزد قيمته على الواجب) بالقتل (وعنه) ان لم يزد على الواجب (رهن) والاقدر الواجب منه لأنه يصير نفسه رهنا لأن حق المرتهن في ماله لا في عينه ولأنه قد يرغب فيه زيادة فيتوثق مرتهن القاتل بها فان زادت قيمة القاتل على الواجب يبيع قدره وحكم عنه مامر فان تعذر بيع بعضه أو نقص به يبيع الكل وصار الزائد رهنا عند مرتهن القاتل ولوثائق الراهن أو المرتهن على النقل فعل أو الراهن ومرتهن القليل فنقل الشيخان عن الامام أنه ليس لمرتهن القاتل طلب البيع ثم قالوا ومقتضى التوثيق به توقع زيادة راغب أن له ذلك (فان كانا) أى القاتل والقتيل (مرهونين بدين) واحد عند شخص فأكثر (أو بدينين عند شخص فان اقتص سيد) من القاتل (فات الوثيقة وإلا) بأن لم يقتص منه بل وجب مال متعلق برقبته (نقصت) أى الوثيقة (في الأولى وتنقل في الثانية لغرض) أى فائدة للمرتهن بأن يباع القاتل ويصير ثمنه رهنا مكان القليل فان لم يكن في نقلها غرض لم تنقل فلو كان أحد الدينين حالا والآخر مؤجلا أو كان أحدهما أطول أجلا من الآخر فللمرتهن التوثيق بثنى القاتل ليدل القليل فان كان حالا فالفائدة استيفاؤه من ثمن القاتل في الحال أو مؤجلا فقد توثق ويطالب بالحال وإن اتفق الدينان قدرا وحولا وتأجيلا وقيمة القليل أكثر من قيمة القاتل أو مساوية لها لم تنقل الوثيقة لعدم الفائدة وإن كانت قيمة القاتل أكثر نقل منه قدر قيمة القليل وذ كرفوات الوثيقة في صورتين مع الإطلاق عن التقييد في الأولى في النقص بشخص من زيادتي (وينفك) الرهن (بفسخ مرتهن) ولو بدون الراهن لأن الحق له وهو جائز من جهته (وببراءة من الدين) بأداء أو إبراء أو حوالة أو غيرها (لا) ببراءة من (بعضه فلا ينفك شيء) من الرهون كحق حبس المبيع وعق المالك ولأنه وثيقة لجميع أجزاء الدين كالشهادة (إلا إن تعدد عقد أو مستحق) للدين (أو مدين أو مالك معاررهن) فينفك بعضه بالقسط كأن رهن بعض عبد بدين وبقائه بآخر ثم يرى من أحدهما أو رهن عبدا من اثنين بدينهما عليه ثم يرى من دين أحدهما أو رهن اثنان من واحد بدينه عليهما ثم يرى أحدهما بماعليه أو رهن عبدا استعاره من اثنين ليرهنه ثم أدى نصف الدين وقصد فكك نصف العبد أو أطلق ثم جعله عنه وذ كر تعدد المستحق ومالك العار من زيادتي .

﴿فصل﴾ في الاختلاف في الرهن وما يتعلق به . لو (اختلفا) أى الراهن والمرتهن (في رهن تبرع) أى أصله كأن قال رهننتي كذا فأنكر (أو قدره) أى الرهن بمعنى الرهون كأن قال رهننتي الأرض بشجرها فقال بل وحدها (أو عينه) كذا العبد فقال بل الثوب (أو قدر مرهون) كالتين فقال بل بألف وهذان من زيادتي (حلف راهن) وإن كان المرهون يبدل المرتهن لأن الأصل عدم ما يدعيه المرتهن وخرج رهن التبرع الرهن المشروط في بيع بأن اختلفا في اشتراطه فيه أو اتفقا عليه واختلفا في شيء مما مر غير الأولى فيتخالفان فيه كسائر صور البيع إذا اختلفا فيه (ولو ادعى أنهما رهنا عبدها بمائة وأقبضاه وصدقه أحدهما فنصيه رهن بخمسين) مؤاخذه له باقراره (وحلف المكذب) لما مر (وتقبل شهادة المصدق) في قبضه وهو يدره رهن أو مرتهن وقال الراهن غصبته أو أقبضته عن جهة أخرى كإعارة وإجارة وإيداع (حلف) لأن الأصل عدم لزوم الرهن وعدم إذنه في القبض عن الرهن بخلاف ما لو كان يبدل المرتهن وواقعه الراهن على إذنه له في قبضه عنه لكنه قال إنك لم تقبضه عنه أو رجعت عن الإذن فيحلف المرتهن (ولو أقر) الراهن ولو في مجلس الحكم بعد الدعوى عليه (بقبضه) أى بهبض المرتهن المرهون (ثم قال إن لم يكن إقرارى عن حقيقة فله تخليفه) أى المرتهن أنه قبض المرهون (وإن لم يذكر) أى

مرهونا لسيده عند آخر فاقص منه السيد (فات الرهنان) لقوات يحلها (وان وجب مال) كأن قتل خطأ أو عفى على مال (تعلق به) أى بالمال (حق مرتهن القليل) والمال متعلق برقبة القاتل (فبيع) بقيد زدته بقولى (إن لم تزد قيمته على الواجب) بالقتل (وعنه) ان لم يزد على الواجب (رهن) والاقدر الواجب منه لأنه يصير نفسه رهنا لأن حق المرتهن في ماله لا في عينه ولأنه قد يرغب فيه زيادة فيتوثق مرتهن القاتل بها فان زادت قيمة القاتل على الواجب يبيع قدره وحكم عنه مامر فان تعذر بيع بعضه أو نقص به يبيع الكل وصار الزائد رهنا عند مرتهن القاتل ولوثائق الراهن أو المرتهن على النقل فعل أو الراهن ومرتهن القليل فنقل الشيخان عن الامام أنه ليس لمرتهن القاتل طلب البيع ثم قالوا ومقتضى التوثيق به توقع زيادة راغب أن له ذلك (فان كانا) أى القاتل والقتيل (مرهونين بدين) واحد عند شخص فأكثر (أو بدينين عند شخص فان اقتص سيد) من القاتل (فات الوثيقة وإلا) بأن لم يقتص منه بل وجب مال متعلق برقبته (نقصت) أى الوثيقة (في الأولى وتنقل في الثانية لغرض) أى فائدة للمرتهن بأن يباع القاتل ويصير ثمنه رهنا مكان القليل فان لم يكن في نقلها غرض لم تنقل فلو كان أحد الدينين حالا والآخر مؤجلا أو كان أحدهما أطول أجلا من الآخر فللمرتهن التوثيق بثنى القاتل ليدل القليل فان كان حالا فالفائدة استيفاؤه من ثمن القاتل في الحال أو مؤجلا فقد توثق ويطالب بالحال وإن اتفق الدينان قدرا وحولا وتأجيلا وقيمة القليل أكثر من قيمة القاتل أو مساوية لها لم تنقل الوثيقة لعدم الفائدة وإن كانت قيمة القاتل أكثر نقل منه قدر قيمة القليل وذ كرفوات الوثيقة في صورتين مع الإطلاق عن التقييد في الأولى في النقص بشخص من زيادتي (وينفك) الرهن (بفسخ مرتهن) ولو بدون الراهن لأن الحق له وهو جائز من جهته (وببراءة من الدين) بأداء أو إبراء أو حوالة أو غيرها (لا) ببراءة من (بعضه فلا ينفك شيء) من الرهون كحق حبس المبيع وعق المالك ولأنه وثيقة لجميع أجزاء الدين كالشهادة (إلا إن تعدد عقد أو مستحق) للدين (أو مدين أو مالك معاررهن) فينفك بعضه بالقسط كأن رهن بعض عبد بدين وبقائه بآخر ثم يرى من أحدهما أو رهن عبدا من اثنين بدينهما عليه ثم يرى من دين أحدهما أو رهن اثنان من واحد بدينه عليهما ثم يرى أحدهما بماعليه أو رهن عبدا استعاره من اثنين ليرهنه ثم أدى نصف الدين وقصد فكك نصف العبد أو أطلق ثم جعله عنه وذ كر تعدد المستحق ومالك العار من زيادتي .

الراهن لإقراره (تأويلا) كقوله ظننت حصول القبض بالقول أو شهدت على رسم القبالة لأننا علم أن الوثائق في الغالب يشهد عليها قبل تحقيق ما فيها (ولو اختلفا في جناية) عيـد (مرهون أو قال الراهن جنى قبل قبض حلف منكرو) على نفى العلم بالجناية إلا أن ينكرها الراهن في الأولى فعلى البت لأن الأصل عدمها وبقاء الرهن في الأولى وصيانة لحق المرتهن في الثانية وإذا بيع للدين في الأولى فلا شيء للمقر له ولا يلزم تسليم الثمن إلى المرتهن المقر (وإذا حلف) أى المنكر (في الثانية غرم الراهن) للمجنى عليه (الأقل من قيمته) أى المرهون (والأرض) كافي جناية أم الولد لا امتناع البيع (ولو نكل) المنكر فيهما (حلف المجنى عليه) لأن الحق له لا المقر لأنه لم يدع لنفسه شيئا (ثم) إذا حلف المجنى عليه (بيع) العبد (للجناية) لثبوتها باليمين المردودة (إن استغرقت) أى الجناية قيمته وإلا يبيع منه بقدرها ولا يكون الباقي رهنا إن كانت الجناية قبل القبض لأن اليمين المردودة كالبيعة أو كالإقرار بأنه كان جانيا في الابتداء فلا يصح رهن شيء منه وقولى ولو نكل إلى آخره من زيادتي في الأولى وإن استغرقت من زيادتي في الثانية (ولو أذن) أى المرتهن (في بيع مرهون فبيع ثم) بعد بيعه (قال رجعت قبله وقال الراهن بعده حلف المرتهن) لأن الأصل عدم رجوعه في الوقت الذى يدعيه والأصل عدم بيع الراهن في الوقت الذى يدعيه فيتعارضان ويبقى أن الأصل استمرار الرهن وذكر التحليف في هذه والتي بعدها من زيادتي (كمن عليه دينان بأحدهما وثيقة) كرهن (فأدى أحدهما ونوى دينها) أى الوثيقة فإنه يحلف فهو مصدق على المستحق القائل إنه أدى عن الدين الآخر سواء اختلفا في نية ذلك أم في لفظه لأن المؤدى أعرف بقصده وكيفية أدائه (وإن أطلق) بأن لم ينو شيئا (جعله عما شاء) منهما كافي زكاة المالين الحاضر والغائب فإن جعله عنهما قسط عليهما بالسوية بالقسط كما أوضحته في شرح الروض وتعبيرى بما ذكر أعظم من قوله ألفان بأحدهما رهن .

﴿فصل﴾ في تعلق الدين بالتركة (من مات وعليه دين) مستغرق أو غيره لله تعالى أو لآدمى (تعلق بتركته كمرهون) وإن انتقلت إلى الوارث مع وجود الدين كما يأتي لأن ذلك أحوط للميت وأقرب لبراءة ذمته ويستوى في حكم التصرف الدين المستغرق وغيره فلا ينفذ تصرف الوارث في شيء منها غير إعتاقه وإيلاده إن كان موسرا كالمرهون سواء أعلم الوارث الدين أم لا ، لأن ما تعلق بالحقوق لا يختلف بذلك نعم لو أدى بعض الورثة من الدين بقسط ما ورث منك نصيبه كافي تعدد الراهن بخلاف ما لو رهن المورث عينا ثم مات فلا ينفك شيء منها إلا بأداء الجميع والفرق أن الرهن الوضعى أقوى من الشرعى (ولا يمنع) تعلق الدين بها (إرثا) إذ ليس في الإرث المفيد للملك أكثر من تعلق الدين بالموروث تعلق رهن أو أرض وذلك لا يمنع الملك في المرهون والعبد الجاني وتقديم الدين على الإرث لإخراجه من أصل التركة في قوله تعالى من بعد وصية يوصى بها أو دين لا يمنع ذلك (فلا يتعلق) أى الدين (بزوائدها) أى التركة ككسب وتناج لأنها حدثت في ملك الوارث (ولو وارث إمساكها بالأقل من قيمتها والدين) حتى لو كان الدين أكثر من التركة وقال الوارث أنا أخذها بقيمتها وأراد الغرماء بيعها لتوقع زيادة راغب أوجب الوارث لأن الظاهر أنها لا تزيد على القيمة وهذه الصورة واردة على قول الأصل للوارث إمساكها وقضاء الدين من ماله (ولو تصرف ولادين فظهر دين) بنحو رد مبيع بعيب تلف ثمنه (ولم يسقط) أى الدين بأداء أو إبراء أو نحوه (فسخ) التصرف فعلم أنه لم يبين فساده لأنه كان جائزا له ظاهرا وتعبيرى بما ذكر أولى مما عبر به أمالوكان ثم دين خفي ثم ظهر بعد تصرفه فهو فاسد كما مررت الإشارة إليه .

﴿كتاب التفليس﴾

هو لغة النداء على الفلاس وشهره بصفة الإفلاس المأخوذ من الفلوس التى هى أخس الأموال . وشرعا جعل الحاكم المدين مملسا بمنعه من التصرف في ماله . والأصل فيه مارواه الدارقطني وصحح إسناده أن النبي

تأويلا ولو اختلفا في جناية مرهون أو قال الراهن جنى قبل قبض حلف منكرو وإذا حلف في الثانية غرم الراهن الأقل من قيمته والأرض ولو نكل حلف المجنى عليه ثم يبيع للجناية إن استغرقت ولو أذن في بيع مرهون فبيع ثم قال رجعت قبله وقال الراهن بعده حلف المرتهن كمن عليه دينان بأحدهما وثيقة فأدى أحدهما ونوى دينها وإن أطلق جعله عما شاء .

﴿فصل﴾ من مات وعليه دين تعلق بتركته كمرهون ولا يمنع إرثا فلا يتعلق بزوائدها وللوارث إمساكها بالأقل من قيمتها والدين ولو تصرف ولادين فظهر دين ولم يسقط فسخ .

﴿كتاب التفليس﴾

صلى الله عليه وسلم حجر على معاذ وباع ماله في دين كان عليه وقسمه بين غرمائه فأصابهم خمسة أسباع حقوقهم فقال لهم النبي ﷺ ايس لكم إلا ذلك (من عليه دين آدمى لازم حال زائد على ماله حجر عليه) في ماله إن استقل (أو على وليه) في مال موليه إن لم يستقل (وجوبا) فلا حجر بدين لله تعالى غير فوري كنذر مطلق وكفارة لم يعص بسببها ولا بدين غير لازم كنجوم كتابه لتمكن المدين من إسقاطه ولا بمؤجل لأنه لا يطلب به ولا بدين مساو لماله أو ناقص عنه فلا يجب الحجر في شيء من ذلك نعم لو طلبه الغرماء في المساوي أو الناقص بعد الامتناع من الأداء وجب لسكنه ليس بحجر فلس بل حجر غريب والمراد بماله ماله العيني أو الديني الذي يتيسر الأداء منه بخلاف المنافع والمغصوب والغائب ونحوها وقولي آدمى لازم مع قولي أو على وليه وجوبا من زيادتي وإنما يحجر على من ذكر (بطلبه) ولو بوكيله لأن له فيه غرضا ظاهرا (أو طلب غرمائه) ولو بنوابهم كأوليائهم لأن الحجر لحقهم (أو طلب) بعضهم ودينه كذلك أي لازم إلى آخره فإن كان لغريمه ولي خاص ولم يطلب حجر عليه الحاكم (وسن) له (اشهاد على حجره) أي المفلس مع النداء عليه ليحذر الناس معاملته والتصرح بالسنة من زيادتي (ولا يحل) دين (مؤجل بحجر) بحال بخلاف الموت لأن الذمة خربت بالموت دون الحجر (وبه) أي وبالحجر عليه بطلب أو بدونه (يتعلق حق الغرماء بماله) كالرهن عينا كان أو ديناً أو منفعة فلا تراحمهم فيه الديون الحادثة (ولا يصح تصرفه فيه بما يضرهم كوقف وهبة ولا) يصح (بيعه) ولو لغرمائه بدينهم بغير إذن القاضي لأن الحجر يثبت على العموم ومن الجائز أن يكون له غريم آخر وخرج بحق الغرماء حق الله تعالى المقيد بما مركزا ونذر وكفارة فلا يتعلق بمال المفلس كاجزم به في الروضة كأصلها في الأيمان وبتصرفه فيه تصرفه في غيره كتصرفه بيعا وشراء في ذمته فيثبت المبيع والتمن فيهما وكنكاحه وطلاقه وخلعه إن صدر من زوج واقتصاصه واسقاطه القصاص ورده بعيب أو إقالة إن كان بغبطة إذ لا ضرر على الغرماء بذلك (ويصح إقراره) في حقهم (بغبن أو جناية) ولو بعد الحجر (أو بدين أسند وجوبه لما قبل الحجر) كما يصح في حقه وكإقرار الرض بدين يزاحم به الغرماء فإن أسند وجوبه لما بعد الحجر وقيد بمعاملة أو لم يقيد بها ولا بغيرها ولم يسند وجوبه لما قبل الحجر ولا لما بعده لم يقبل إقراره في حقهم فلا يزاحمهم المقر له في الثلاث لتقصيره بمعاملته في الأولى ولتنزيله على أقل الراتب وهو دين المعاملة في الثانية ولأن الأصل في كل حادث تقديره بأقرب زمن في الثالثة وقيد به في الروضة بما إذا تعذرت مراجعة المقر قال فإن أمكنت فينبغي أن يراجع لأنه يقبل إقراره انتهى ويتجه مثله في الثانية [تنبيه] أفتى ابن الصلاح بأنه لو أقر بدين وجب بعد الحجر واعترف بقدرته على وفائه قبل وبطل ثبوت اعساره أي لأن قدرته على وفائه شرعا تستلزم قدرته على وفاء بقية الديون (ويتعدى الحجر لما حدث بعده بكسب كاصطياد) وهذا أعم من قوله حدث بعده باصطياد (ووصية وشراء) نظرا لمقصود الحجر المتقضى شموله للحادث أيضا نعم إن وهب له بعضه أو أوصى له به وتم العقد فانه يعتق عليه ولا يتعلق للغرماء به (ولبائع) إن (جهل) الحال الفسخ والتعلق بماله ككسائي و (أن يزاحم) الغرماء بتمنه وإن وجد ماله بخلاف العالم لتقصيره .

(فصل) فيما يفعل في مال المحجور عليه بالفلس من بيع وقسمة وغيرها (بيادرقاض يبيع ماله ولو مركوبه ومسكنه وخادمه بحضرة مع غرمائه في سوقه وقسم ثمنه ندبا

من عليه دين آدمى لازم حال زائد على ماله حجر عليه أو على وليه وجوبا بطلبه أو طلب غرمائه أو بعضهم ودينه كذلك وسن إشهاد على حجره ولا يحل مؤجل بحجر وبه يتعلق حق الغرماء بماله فلا يصح تصرفه فيه بما يضرهم كوقف وهبة ولا يبيع ويصح إقراره بغبن أو جناية أو بدين أسند وجوبه لما قبل الحجر ويتعدى الحجر لما حدث بعده بكسب كاصطياد ووصية وشراء ولبائع جهل أن يزاحم .

(فصل) بيادرقاض يبيع ماله ولو مركوبه ومسكنه وخادمه بحضرة مع غرمائه في سوقه وقسم ثمنه ندبا

الاكتفاء باليدويؤيد الأول أن الشر كاء لو طلبوا من الحاكم قسمة شيء بأيديهم لم يجزهم حتى يثبت ملكهم
 (بشمن مثله حالاً من قد بلد محله) أي البيع لأنه أسرع إلى قضاء الحق (وجوبا) في ذلك وهو من زيادتي نعم
 إن رأى القاضي البيع بمثل ديون الغرماء أو رضوا مع الفليس بشمن مؤجل أو بغير نقد المحل جاز (وليقدم)
 في البيع (ما يخاف فساداً) لئلا يضيع (فما تعلق به حق) كرهون وهذا من زيادتي (خيوانا) حاجته إلى
 النفقة وكونه عرضة للإهلاك (فمنقولاً فعقارا) بفتح العين أشهر من ضمها لأن المنقول يخشى عليه السرقة
 ونحوها بخلاف العقار وقال السبكي الأحسن تقديم ما تعلق به حق ثم غيره ويقدم منهما ما يخاف فساداً قال
 الأذرعى والظاهر أن الترتيب في غير ما يخاف فساداً وغير الحيوان مندوب لا واجب (ثم إن كان النقد)
 الذي يبيع به (غير دينهم) جنساً أو نوعاً (اشترى) لهم (إن لم يرضوا بالنقد) لأنه واجبه (وإلا) بأن رضوا به
 (صرف لهم إلا في نحو سلم) مما يمنع الاعتياض فيه كمبيع في الذمة فلا يجوز صرفه لهم ونحو من زيادتي
 (ولا يسلم) القاضي (مبيعاً قبل قبض عنه) احتياطاً لأنه يتصرف عن غيره فإن خالف ضمن كذا في الروضة
 وأصلها وينبغي كما قاله السبكي أن محله إذا فعله جاهلاً أو معتقداً تخريبه فإن فعله باجتهاد أو تقليد صحيح
 فلا ضمان (وما قبض قسمه بين الغرماء) بنسبة ديونهم على التدريج لتبرأ منه ذمة الفليس ويصل إليه المستحق
 بل إن طلب الغرماء القسمة وجبت (فإن عسر) قسمه لقلة وكثرة الديون (آخر) قسمه ليجمع ما يسيل
 قسمه فإن أبو التآخير بل طلبوا قسمه في النهاية يجهلهم ونقله السبكي عن العراقيين وقال الشيخان الظاهر
 خلافه ونقله غيرهما عن الماوردي وغيره قال السبكي بل الظاهر ما في النهاية لأن الحق لهم فلا يجوز التأخير
 عند الطلب إلا أن تظهر مصلحة في التأخير ولعل هذا مراد الشيخين (ولا يكلفون) عند القسمة (إثبات أن)
 هو أهم من قوله بينة بأن (لا غريم غيرهم) لأن الحجر يشتهر ولو كان ثم غريب لظهر وطلب حقه (فلو قسم
 فظهر غريم أو حدث دين سبق سببه الحجر) كأن استحق مبيع مفلس قبل حجره وثنه المقبوض تالف
 (شارك) الغريم في الصورتين الغرماء (بالحصة) فلا تنقض القسمة لحصول المقصود بذلك مع وجود السوغم
 ظاهراً وفارق تقضها فيما لو ظهر بعد قسمة التركة وارث بأن حق الوارث في عين المال بخلاف حق الغريم
 فإنه في قيمته فلو قسم مال الفليس وهو خمسة عشر على غريمين لأحدهما عشرون وللآخر عشرة وأخذ
 الأول عشرة والثاني خمسة ثم ظهر غريم له ثلاثون رجع على كل منهما بنصف ما أخذ هذا إذا أيسر الغرماء
 كلهم فلو أيسر بعضهم جعل كالمعدوم وشارك الغريم الباقيين فإن أيسر رجعوا عليه بالحصة كما أوضحته
 في شرح الروض وتعبيرى بما ذكر أعظم من اقتصاره على ما مثلت به في الشرح (ولو استحق مبيع قاض)
 وثنه المقبوض تالف (قدم مشتر) يبدل ثمنه إذ لو حاصص الغرماء به لأدى إلى رغبة الناس عن شراء مال
 الفليس أما غير التالف فيرد (ويعون) أي القاضي من مال الفليس (مونه) من نفسه وزوجاته إلا أن
 نكحهن قبل الحجر ومما ليك كأمهات أولاده وأقاربه وإن حدثوا بعده وتعبيرى بذلك أعظم من قوله ينفق
 على من عليه نفقته (حتى يمضي يوم قسم ماله بليته) التي بعده أو ليلة قسم ماله يومها الذي بعدها ما لم يتعلق
 به حق آخر كرهن وجناية وذلك لخبر أبدأ بنفسك ثم بمن تعول وينفق عليهم يوماً بيوم نفقة العسر
 ويكسوهم بالمعروف وإنما استمر ذلك إلى القسم لأنه موسر ما لم يزل ملكه وقول بليته من زيادتي (إلا أن)
 يقتنى بكسب) لائق به فلا يعونه منه ويصرف كسبه إلى ذلك إلا أن يفضل منه شيء فيرد إلى المال وإن نقص
 كمل منه فإن قصر ولم يكتسب فقسمة كلامهم أنه يعونه من ماله واختاره الأسنوى وقضية كلام التولى
 خلافه واختاره السبكي (ويترك) من ماله (لمونه دست ثوب لائق) به من قميص وسراويل وعمامة وكذا
 ما يلبس محتافاً يظهر ومداس وخف وطيلسان ودراعة فوق القميص ويزاد في الشتاء جبة أو نحوها
 والمرأة مقنعة وغيرهما يلبس بها ولا يترك له فرش وبسط لكن يسامح بالبدوا الحصر القليل القيمة ولو كان

بشمن مثله حالاً من نقد
 بلد محله وجوبا وليقدم
 ما يخاف فساداً فما تعلق
 به حق خيوانا فمنقولا
 فعقارا ثم إن كان النقد
 غير دينهم اشترى إن
 لم يرضوا وإلا صرف
 لهم إلا في نحو سلم
 ولا يسلم مبيعاً قبل قبض
 ثمنه وما قبض قسمه
 بين الغرماء فإن عسر آخر
 ولا يكلفون إثبات أن لا
 غريم غيرهم فلو قسم فظهر
 غريم أو حدث دين
 سبق سببه الحجر شارك
 بالحصة ولو استحق
 مبيع قاض قدم مشتر
 ويعون مونه حتى يمضي
 يوم قسم ماله بليته
 إلا أن يقتنى بكسب
 ويترك لمونه دست
 ثوب لائق .

يلبس قبل الإفلاس فوق ما يليق به رد إلى اللائق أو دونه تقتيرا لم يزد عليه ويترك للعالم كتبه قاله العبادي وابن الأستاذ وقال تفقهها يترك للجندی المرتزق خيله وسلاحه المحتاج اليهما بخلاف التطوع بالجهاد وكل ما يترك للمفلس إن لم يوجد في ماله اشترى له (ويلزم بعد القسم إجارة أم ولده وموقوف) هو أعم من قوله والأرض الموقوفة (عليه ببقية دين) لأن منفعة المال كالعين بدليل أنها تضمن بالنصب فليصرف بدل منفعتها للدين ويؤجران مرة بعد أخرى إلى البراءة قال الشيخان وقضيته إدامة الحجر إلى البراءة وهو كالسبب بعد (لا كسبه و) لا (إجارة نفسه) فلا يلزم منه ببقية الدين قال تعالى وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة حكيم بانظاره ولم يأمره بالكسب نعم يلزمه الكسب لدين عصى بسببه كما نقله ابن الصلاح عن محمد بن الفضل القراوي (وان أنكر غرماؤه أي المدين (إعساره فإن لم يعرف له مال حلف) فيصدق لأن الأصل العدم (وإلا) بأن عرف له مال كان لزمه بشراء أو قرض (لزمه بينة) بإعساره ويحلف معها بطلب الخصم وتغني عن بينة الإعسار بينة تلف المال وتعبيري بما ذكر أولى من تعبيره بلزوم الدين في معاملة مال إذ المعاملة ليست شرطا وشرط بينة إعساره كونها (تجبر باطنه) بطول جواره وكثرة مخالطته فان الأموال تخفى فان عرف القاضي أن الشاهد بهذه الصفة فذاك وإلا فله اعتماد قوله إنه بها (وتشهد أنه معسر لا يملك إلا ما يبق لمونه) فقيد النفي ولا تمحضه كقولها لا يملك شيئا لأنه كذب (واذا ثبت) أي إعساره عند القاضي (أمهل) حتى يوسر فلا يحبس ولا يلزم للآية السابقة بخلاف من لم يثبت إعساره نعم لا يحبس الوالد للولد ولا المكاتب للنجوم ولا من وقعت على عينه إجارة للدين إذا تعذر عمله في الحبس بل يقدم حق المكسرى (والعاجز عنها) أي عن بينة إعساره (يوكل القاضي) به (من يبحث عنه) أي عن حاله (فاذا ظن إعساره بقرائن إضافة) من أضاق الرجل أي ذهب ماله (شهد به) لئلا يتخلف في الحبس .

(فصل) في رجوع العامل للمفلس عليه بما عامله به ولم يقبض عوضه (له فسخ معاوضة محضة لم تقع بعد حجر علمه) بأن وقعت قبل الحجر أو بعده وجهله فيرجع إلى ماله ولو بلا قاض (فورا) كخيار العيب بجامع دفع الضرر (إن وجد ماله في ملك غيره) ولو تخلف ملك غيره وان صحح في الروضة خلافه وأوهمه كلام الأصل (ولم يتعلق به حق لازم والعوض حال) أصالة أو عرضا ولو بعد الحجر (وتعذر حصوله بالإفلاس) لحجر الصحيحين إذا أفلس الرجل ووجد البائع سلعته بعينها فهو أحق بها من الغرماء وقياسا على خيار المسلم بائع المسلم فيه وعلى المكسرى بانهدام الدار بجامع تعذر استيفاء الحق ولو قبض بعض العوض ففسخ فيما يقابل بعضه الآخر كإسيائي وخرج بالمعاوضة الهبة ونحوها وبالمحضة غيرها كالنكاح والخلع والصلح عن دم لأنها ليست في معنى المنصوص عليه لا لتفاء العوض في الهبة ونحوها ولتعذر استيفائه في البقية نعم للزوجة بإعسار زوجها بالمهر أو النفقة فسخ النكاح كإسيائي في بابه لكن لا يختص ذلك بالحجر وخرج بالبقية ماله وقعت المعاوضة بعد حجر علمه لتقصيره ولأن الإفلاس كالعيب فيفرق فيه بين العلم وعدمه وماله تراخي عن العلم لتقصيره وماله خرج المال عن ملكه حسا أو شرعا كتلف وبيع ووقف وماله تعلق به حق لازم لثالث كرهن مقبوض وجناية وكتابة لأنه كالحارج عن ملكه بخلاف تديره وإجارته ونحوها لأنها لا تمنع البيع فإخذه في الإجارة مسلوب المنفعة أو يضارب فان خرج عن ملكه وعاد بمعاوضة ولم يقبض الثاني العوض أيضا فهل يقدم الأول أو الثاني أو يرجع كل منهما إلى النصف فيه أوجه لم يرجع الشيخان منها شيئا ورجع ابن الرفعة منها الثاني وبه جزم الماوردي وغيره لأن المال في حقه باق في سلطنة الغريم وفي حق الأول زال ثم عاد وخرج ماله كان العوض مؤجلا حال الرجوع وماله لم يتعذر حصوله بالإفلاس كأن كان به رهن يفي به أو ضمان على مقر ولو بلا إذن أو اشترى شيئا بعين ولم يسلمها وهو ظاهر فيطالب في الأخيرة بالعين وكما قطع جنس العوض أو هرب موسر أو امتناعه من دفعه لجواز الاستبدال عنه في الأولى وامكان الاستيفاء بالسلطان في غيرها فان

ويلزم بعد القسم إجارة
أم ولد وموقوف عليه
ببقية دين لا كسبه
وإجارة نفسه وإذا أنكر
غرماؤه إعساره فان لم
يعرف له مال حلف
وإلا لزمه بينة تجبر باطنه
وتشهد أنه معسر لا يملك
إلا ما يبق لمونه وإذا
أثبت أمهل والعاجز
عنها يوكل القاضي من
يبحث عنه فإذا ظن
إعساره بقرائن إضافة
شهد به .

(فصل) له فسخ
معاوضة محضة لم تقع بعد
حجر علمه فورا إن
وجد ماله في ملك غيره
ولم يتعلق به حق لازم
والعوض حال وتعذر
حصوله بالإفلاس

وإن قدمه الغرماء
بالعوض بنحو فسخ
العقد لا يوطء وتصرف
ولو تعيب بجناية بائع
بعد قبض أو أجنبي
أخذه وضارب من ثمنه
بنسبة نقص القيمة
وإلا أخذه أو ضارب
بثمنه وله أخذ بعضه
ويضارب بحصة الباقي
فإن كان قبض بعض
الثن أخذ ما يقابل باقيه
والزيادة المتصلة لبائع
والمنفصلة لمشتري فإن
كانت ولدا أمة لم يميز
ولم يبذل البائع قيمته
يبعا وأخذ حصة الأم ولو
وجد حمل أو ثمر لم يظهر
عند بيع أو رجوع أخذه
ولو غرس أو بنى فإن
اتفق هو وغرماءه على
قلعه قلعوا أو عدمه
تملكه بقيمته أو قلعه
وغرم أرضه نقصه ولو
كان مثليا كبر فخلطه
يمثله أو بأردأ رجوع
بقدره من الخلوط
أو بأجود فلا ولو طحنه
أو قصره أو صبغه بصبغة
وزادت قيمته فالمفلس
شريك بالزيادة

فرض عجز فنادر لا عبرة به والتصريح بمحضته وقولي ولم يتعاق به حق لازم وبالشرط في مسئلة الجهل من
زيادتي (وإن قدمه الغرماء بالعوض) فله الفسخ لما في التقديم من المنه وقد يظهر غريم آخر فيزاحمه فيها
يأخذه ويحصل الفسخ (بنحو فسخ العقد) كمنقصته أو رفته والتصريح بهذا من زيادتي (لا يوطء
وتصرف) كإعتاق وبيع ووقف كافي الهبة للفرع فتعبري بتصرف أعم من اقتضاره على الإعتاق والبيع
(ولو تعيب) مبيع مثلاً (بجناية بائع) بقيد زدته بقولي (بعد قبض أو) بجناية (أجنبي أخذه وضارب من
ثمنه بنسبة نقص القيمة) إليها الذي استحقه المفلس فلو كانت قيمته سلباً مائة ومعيها تسعين رجح بعشر الثمن
(وإلا) بأن تعيب بأفة سماية أو بجناية بائع قبل قبض أو بجناية مبيع أو مشتر كتزويجه له عبداً
كان أو أمة (أخذه) ناقصاً (أو ضارب بثمنه) كأي تعيب المبيع في يد البائع فإن المشتري يأخذه ناقصاً أو
يتركه (وله أخذ بعضه) سواء أ تلف الباقي أم لا (ويضارب بحصة الباقي فإن كان) قد قبض بعض الثمن
أخذ من ماله (ما يقابل باقيه) أي باقي الثمن ويكون ما قبضه في مقابلة غير المأخوذ كالورهن عشرين بمائة
وتلف أحدهما وقد قبض خمسين فالباقي مرهون بالباقي وقولي وألا إلى آخره أعم مما ذكره (والزيادة
المتصلة) كسمن وتعلم صنعة بلا معلم (لبائع) فيرجع فيها مع الأصل (والمنفصلة) كشمرة وولد حدثا بعد
البيع (لمشتري) فلا يرجع فيها البائع من الأصل (فإن كانت) أي الزيادة المنفصلة (ولدا أمة لم يميز) هو أولى
من قوله فإن كان الولد صغيراً (ولم يبذل) بمعجزة (البائع قيمته يبعاً) معا حذراً من التفريق الممنوع منه
(وأخذ حصة الأم) من الثمن فإن بذلها أخذها (ولو وجد) للمبيع (حمل أو ثمر لم يظهر عند بيع أو
رجوع) بأن كان الحمل متصلاً بالثمر مستتراً عند البيع دون الرجوع أو عكسه (أخذه) بناءً في الحمل في الأولى
على أنه يعلم وتبعاً في البقية في الأصل لأن ذلك يتبع في البيع فكذا في الرجوع ويفرق بينه وبين نظيره
في الرهن بأن الرهن ضعيف بخلاف الفسخ لنقله الملك وفي الرد يعيب ورجوع الوالد في هبته بأن سبب
الفسخ هنا نشأ من أخذ منه بخلافه ثم والتصريح بحكم عدم ظهور الثمن عند الرجوع من زيادتي (ولو غرس)
الأرض المبيعة له (أو بنى) فيها (فإن اتفق هو وغرماءه على قلعه) أي الغراس أو البناء (قلعوا) لأن
الحق لهم لا يعدوهم وليس للبائع أن يلزمهم أخذ قيمة الغراس أو البناء ليمتلكه مع الأرض وإذا
قلع وجب تسوية الحفر من مال المفلس وإن حدث في الأرض نقص بالقلع وجب أرشه من ماله قال
الشيخ أبو حامد يضارب البائع به في المذهب والتهذيب والكفاية أنه يقدم به لأنه لتخليص ماله وهو الأوجه
(أو) اتفقوا على (عدمه) أي القلع (تملكه) أي تملك البائع الغراس أو البناء (بقيمته أو قلعه وغرم أرضه
نقصه) لأن مال المفلس مبيع كله والضرر يدفع بكل منهما فأجيب البائع لما طلبه منهما بخلاف مال الزرع
المشتري وأخذها البائع لا يتمكن من ذلك لأن للزرع أمداً ينتظر فسهل احتمال خلاف الغراس والبناء فإن
اختلفوا عمل بالمصلحة وما ذكر علم أنه ليس للبائع أخذ الأرض وإبقاء الغراس والبناء للمفلس ولو بلا أجره
وبه صرح الأصل لنقص قيمتهما بالأرض فيحصل له الضرر والرجوع إنما شرع لدفع الضرر ولا يزال الضرر
بالضرر (ولو كان) المبيع له (مثلياً كبر فخلطه بمثله أو بأردأ) منه (رجع) البائع (بقدره من الخلوط)
ويكون في الأردأ مساحاً بنقصه كمنقص العيب (أو) خلطه (بأجود) منه (فلا) يرجع البائع في الخلوط
حذراً من ضرر المفلس ويضارب بالثن نعم إن كان الأجود قليلاً جداً كقدر تفاوت السكيلين فلا وجه القطع
بالرجوع كما قاله الإمام وأقره الشيخان وتعبري بالمثل أعم من تعبيره بالحنطة (ولو طحنه) أي الحب المبيع له
(أو قصره) أي الثوب المبيع له (أو صبغه بصبغة) أو تعلم العبد صنعة بمعلم ثم حجر عليه (وزادت قيمته)
بالصناعة (فالمفلس شريك بالزيادة) سواء أبيع المبيع وعليه اقتصر الأصل في الأولين أم أخذه البائع
فلو كانت قيمته في الأولين خمسة وبلغت بذلك ستة فالمفلس سدس الثمن في صورة البيع وسدس القيمة في

صورة الأخذ وفارق نظير في سمن الدابة بعلفه بأن الطحن أو القصاره منسوب إليه بخلاف السمن فهو محض صنع الله تعالى إذ العلف يوجد كثيرا ولا يحصل السمن ولو كانت قيمته في الثالثة أربعة دراهم والصبغ درهمين وصارت قيمة الثوب مصبوغا ستة دراهم أو خمسة أو ثمانية فللمفلس ثلث الثمن أو القيمة أو خمس ذلك أو نصفه والنقص في الثانية على الصبغ كما علم لأنه هالك في الثوب والثوب قائم بحاله وهل نقول كل الثوب للبائع وكل الصبغ للمفلس أو نقول يشتركان فيهما بحسب قيمتهما لتعذر التمييز وجهان رجح منهما ابن المقرئ الأول قال السبكي ويشهد للثاني نص الشافعي في نظير المسئلة من الغصب فإن لم تزد قيمته بذلك فلا شيء للبائع وإن نقصت ولا للمفلس (أو صبغه) (بصبغ اشتراه منه) أيضا (أو من آخر) وصبغه به ثم حجر عليه (فإن لم تزد قيمتهما على) قيمة (الثوب) غير مصبوغ كأن صارت قيمته ثلاثة أو أربعة (فالصبغ مفقود) يضارب بثمنه صاحبه وصاحب الثوب واحد له فيرجع فيه ولا شيء له وإن نقصت قيمته كما مر (وإلا) بأن زادت قيمتهما على قيمته (أخذ البائع مبيعته) من الثوب أو الصبغ سواء أساوت قيمتهما بعد الصبغ قيمتهما قبله أم نقصت عنها أم زادت عليها كأن صارت قيمتهما ستة أو خمسة أو ثمانية (لكن) للمفلس شريك لهما فيما إذا اشترى الصبغ من آخر وللبائع الثوب فيما إذا اشتراه منه (بالزيادة على قيمتهما) فله في الأخيرة ربع ثمن الثوب أو قيمته مصبوغا وذكر أخذ البائع المبيع في الثانية فيما لو اشترى الصبغ من آخر مع ذكر كون المفلس شريكا فيما لو اشترى الصبغ من بائع الثوب من زيادتي وهذا كله فيما إذا زادت القيمة بسبب الصنعة كما هو المتبادر من العبارة وتقدمت الإشارة إليه فإن زادت بارتفاع السوق فالزيادة لمن ارتفع سعر سلعته .

﴿ باب الحجر ﴾

هو لغة المنع وشرعا من التصرفات المالية . والأصل فيه آية وابتلوا اليتامى وآية فإن كان الذي عليه الحق سفيهها وفسر الشافعي السفيه بالمبذر والضعيف بالصبي والكبير المختل والذي لا يستطيع أن يعمل بالمعلوب على عقله . والحجر نوعان نوع شرع لمصلحة الغير كالحجر على المفلس للغرماء والراهن للمرتهن في المرهون والمرضى للورثة في ثلثي ماله والعبد لسيده والمسكاتب لسيده والله تعالى والمرتل للمسلمين ولها أبواب تقدم بعضها وبعضها يأتي . ونوع شرع لمصلحة المحجور عليه وهو الحجر (بجنون وصبا وسفه) فالجنون يسلب (العبارة) كعبارة المعاملة والدين كالبيع والاسلام (والولاية) كولاية السكاح والإيصاء والأيتام بخلاف الأفعال فيعتبر منها التملك باحتطاب ونحوه والاتلاف فينفذ منه الاستيلاء ويثبت النسب بزناه ويغرم ما ألتفه ويستمر سلبه ذلك (إلى إفاقة) منه فينفك بلاقض بلا خلاف (والصبا) القائم بذكر أو أنثى ولو مميزا (كذلك) أي يسلب العبارة والولاية (إلا ما استثنى) من عبارة من مميز وإذن في دخول وإيصال هدية من مميز مأمون وقولي كذلك إلى آخره من زيادتي ويستمر سلبه لما ذكر (إلى بلوغ) فينفك بلاقض لأنه حجر ثبت بلاقض فلا يتوقف زواله على فك قاض كحجر الجنون وعبر الأصل ككثير يبلوغه رشيدا قال الشيخان وليس اختلافا محققا بل من عبر بالثاني أراد الإطلاق الكلى ومن عبر بالأول أراد حجر الصبا وهذا أولى لأن الصبا سبب مستقل بالحجر وكذا التبذير وأحكامها متغايرة ومن بلغ مبذرا فحكم تصرفه حكم تصرف السفيه لا حكم تصرف الصبي انتهى ومن ثم عبرت بالأول والبلوغ يحصل إما (بكمال خمس عشرة سنة) قمرية تحديدية لحجر ابن عمر رضي الله عنه عرضت على النبي ﷺ يوم أحد وأنا ابن أربع عشرة سنة فلم يحزني ولم يرني بلغت وعرضت عليه يوم الخندق وأنا ابن خمس عشرة سنة فأجازني ورآني بلغت رواه ابن حبان وأصله في الصحيحين وابتدأها من انفصال جميع الولد (أو إتمامه) الآية وإذا بلغ الأطفال منكم الحلم والحلم الاحتلام وهو لغة ما يراه النائم والمراد به هنا خروج المني في نوم أو يقظته بجماع أو غيره (وإمكانه) أي

أو بصبغ اشتراه منه
أو من آخر فإن لم
تزد قيمتهما على الثوب
فالصبغ مفقود وإلا
أخذ البائع مبيعته لكن
المفلس شريك بالزيادة
على قيمتهما .

﴿ باب الحجر ﴾

بجنون وصبا وسفه
فالجنون يسلب العبارة
والولاية إلى إفاقة والصبا
كذلك إلا ما استثنى
إلى بلوغ بكمال خمس
عشرة سنة أو إتمامه
وإمكانه

وقت إمكان الإنماء (كأن تسع سنين) قمرية بالاستقراء والظاهر أنها تقريبية كما في الحيض (أو حيض) في حق أنثى بالإجماع (وحبل أنثى أماره) أى علامة على بلوغها بالإمضاء فليس بلوغاً لأنه مسبوق بالانزال فيحكم بعد الوضع بالبلوغ قبله بستة أشهر وشئ عود ذكر كونه أماره من زيادته ولو أنثى الخنثى من ذكره وحاض من فرجه حكم ببلوغه وإن وجد أحدهما فلا عند الجمهور وجعله الإمام بلوغاً فإن ظهر خلافه غير قال الشيخان وهو الحق وقال التولي إن تكرر فنعلم وإلا فلا قال النووي وهو حسن غريب (كنت عانة كافر) بقيد زنته بقولي (خشنة) فإنه أماره على بلوغه لحبر عطية القرطبي قال كنت من سبي بنى قريظة فكانوا ينظرون من أنبت الشعر قتل ومن لم ينبت لم يقتل فكشفوا عانتى فوجدوها لم تنبت فجعلوني في السبي رواه ابن حبان والحاكم والترمذي وقال حسن صحيح وأفاد كونه أماره أنه ليس بلوغاً حقيقة ولهذا لو لم يحتلم وشهد عدلان بأن عمره دون خمس عشرة سنة لم يحكم ببلوغه إلا نبات قاله الماوردي وقضيته أنه أماره للبلوغ بالسنة وحكى ابن الرفعة فيه وجهين أحدهما هذا وثانيهما أنه أماره البلوغ بالاحتلام قال الأسنوي ويتجه أنه أماره على البلوغ بأحدهما وإنما يكون أماره في حق الخنثى إذا كان على فرجه قاله الماوردي وخرج بالكافر المسلم لسهولة مزاجته آباءه وأقاربه المسلمين ولأنه منهم بالإنبات فربما تعجله بدواء دفعاً للحجر وتشوفاً للولاية بخلاف الكافر فإنه يفضى به إلى القتل أو ضرب الجزية وهذا جرى على الأصل والغالب وإلا فالأنثى والخنثى والطفل الذى تعذرت مراجعة أقاربه المسلمين بموت أو غيره حكمهم كذلك وألحق بالكافر من جهل إسلامه ووقت إمكان نبات العانة وقت إمكان الاحتلام ويجوز النظر إلى منبت عانة من احتجنا إلى معرفة بلوغه بها للضرورة كما يعلم من كتاب النكاح وخرج بالعانة غيرها كعشر الإبط واللحية وثقل الصوت ونهود الثدي (فإن بلغ رشيداً أعطى ماله) لزوال المانع (والرشد) ابتداء (صلاح دين ومال) حتى من كافر كما فسره آية فإن آتسم منهم رشداً (بأن لا يفعل) فى الأول (محرم ما يبطل عدالة) من كبيرة أو إصرار على صغيرة ولم تغلب طاعته (ولا يندر) فى الثانى (بأن يضع مالا باحتمال غبن فاحش فى معاملة) وهو مالا يحتمل غالباً كما سيأتى فى الوكالة بخلاف اليسير كبيع ما يساوى عشرة بتسعة (أو رميه) وإن قل (فى بحر) أو نحوه (أو صرفه) وإن قل (فى محرم لا) صرفه فى (خير) كصدقة (و) لافى (نحو ملابس ومطاعم) كهدايا وشراء إماء كثيرة للتمتع وإن لم يلحق بحاله لأن المال يتخذ لينتفع ويلتذ به وقضيته أنه ليس بحرام وهو كذلك نعم إن صرفه فى ذلك بطريق الاقتراض له ولم يكن له ما يوفى به فحرام ونحو من زيادته (ويختبر رشده) أى الصبي فى الدين والمال ليعرف رشده وعدم رشده (قبل بلوغه) لآية (ابتلوا اليتامى واليتيم إنما يقع على غير البالغ) (فوق مرة) بحيث يظن رشده لأمرة لأنه قد يصيب فيها اتفاقاً أما فى الدين فبمشاهدة حاله فى العبادات بقيامه بالواجبات واجتنابه المحظورات والشبهات وأما فى المال فيختلف بمراتب الناس (ف) يختبر (ولد تاجر بمما كسة) أى مشاحة (فى معاملة) ويسلم له المال لئلا كس لا يعقد (ثم) إذا أريد العقد (يعقد وليه) ويختبر ولد (زراع بزراعة ونفقة عليها) أى لزراعة بأن ينفق على القوام بمصالح الزرع كالحرث والحصد والحفظ (والمرأة بأمر غزل وصون نحو أطعمة) كقمماش (عن نحوه) كفارة كل ذلك ونحوه على العادة فى مثله ونحو الأولى من زيادته ويختبر الخنثى بما يختبر به الذكور والأنثى (فلو فسق بعد) أى بعد بلوغه رشيداً (فلا حجر) عليه لأن الأولين لم يحجروا على الفسقة (أو بذر) بعد ذلك (حجر عليه القاضى) لا غيره وفارق ما قبله بأن التبذير يتحقق به تضييع المال بخلاف الفسق (وهو وليه) وتقيد الحجر بالقاضى من زيادته (أو جن) بعد ذلك (فوليه وليه فى صغر) وسيأتى بيانه والفرق أن التبذير لكونه سفهاً محل نظر واجتهاد فلا يهود الحجر عليه بغير قاض بخلاف الجنون (كمن بلغ غير رشيد) بجنون أو سفه باختلال صلاح الدين أو المال فإن وليه وليه فى الصغر فيتصرف فى ماله من كان يتصرف فيه قبل بلوغه

كأن تسع سنين أو
حيض وحبل أنثى
أماره كنبت عانة كافر
خشنة فإن بلغ رشيداً
أعطى ماله والرشد صلاح
دين ومال بأن لا يفعل
محرم ما يبطل عدالة ولا
يندر بأن يضع مالا
باحتمال غبن فاحش فى
معاملة أو رميه فى بحر
أو صرفه فى محرم لا خير
ونحو ملابس ومطاعم
ويختبر رشده قبل
بلوغه فوق مرة فولد
تاجر بمما كسة فى
معاملة ثم يعقد وليه
وزراع بزراعة ونفقة
عليها والمرأة بأمر غزل
وصون نحو أطعمة عن
نحو هرة فلو فسق بعد
فلا حجر أو بذر حجر
عليه القاضى وهو وليه
أو جن فوليه وليه فى
صغر كمن بلغ غير
رشيد

لفهم آية فإن أنستم منهم رشداً والإيناس هو العلم ويسمى من بلغ سفيها ولم يحجر عليه بالسفيه المهمل وهو محجور عليه شرعاً لحساو التصريح بأن وليه في الصغر من زيادتي (ولا يصح من محجور سفيه) شرعاً أو حساً (إقرار بنكاح) كما لا يصح منه إنشاؤه وهذا من زيادتي (أو بدني أو إتلاف مال) قبل الحجر أو بعده نعم يصح إقراره في الباطن فيغرم بعد فك الحجر إن كان صادقاً فيه (ولا) يصح منه (تصرف مالي) غير ما يذكر في أبوابه (كبيع) ولو بغبطة أو بإذن الولي (ولا يضمن ما قبضه من رشيد بإذنه) أو باقباضه المفهوم بالأولى (وتلف) ولو بإتلافه في غير أمانة (قبل طلب) وإن جهل حاله من عامله لتقصيره في البحث عن حاله بخلاف ما لو قبضه من غير رشيد أو من رشيد بغير إذنه وإقباضه أو تلف بعد طلبه والامتناع من رده أو تلفه في أمانة كوديعة نعم كالرشيد من سفيه بعد رشده ولم يحجر عليه القاضي وسفيه أذن له وليه في قبض دين له على غيره والتقيد بالرشيد وبالإذن وقبل الطلب من زيادتي وتعبيري بما ذكر أعظم من اقتصاره على الشراء والاقتراض (ويصح إقراره) (موجب) (عقوبة) كحد وقود وإن عفى عنه على مال لعدم تعلقه بالمال ولا تنفاء التهمة ولزوم المال في العفو يتعلق باختیار غيره لا بإقراره فيقطع في السرقة ولا يلزمه المال كالعبد وتعبيري بالعقوبة أعظم من تعبيري بالحد والقصاص (و) يصح (نفيه نسباً) لما ولدته حليلته بلعان في الزوجة وبخلفه في الأمة فتعبري بذلك أعظم من تقييده باللعان ويصح استلحاقه النسب وينفق على الولد المستلحق من بيت المال وسيعلم صحة نكاحه بإذن وليه وطلاقه وخلعه وظهاره وإيلائه من أبوابها (و) تصح (عبادته بدنية) كانت (أو مالية واجبة لكن لا يدفع المال) من زكاة وغيرها (بلا إذن) من وليه (ولا تعيين) منه المدفوع إليه لأنه تصرف مالي أما المالية المندوبة كصدقة التطوع فلا تصح منه وتقيدي المالية بالواجبة مع قول بلا إذن ولا تعيين من زيادتي وتعبيري بدفع المال أعظم من تعبيري بتفرقة الزكاة (وإذا سافر لنسك واجب) ولو بنذر أحرم به أو ليحرم به (فقد مر) حكمه في الحج وهو أن يصحب وليه بنفسه أو نائبه ما يكفي في طريقه وتعبيري بنسك أعظم من تعبيري بحج (أو) سافر لنسك (تطوع وزادت مؤنة سفره) لإتمام نسكه أو إتيانه به (على نفقته المعهودة) حضراً (فلو لم ينع) من الإتمام أو الاتيان (إن لم يكن) له (في طريقه) كسب قدر الزيادة (له مؤنة وإلا فلا ينع) (وهو) فيما إذا منعه وقد أحرم (كمحصر) فيتجمل بصوم وحلق لا بمال لأنه ممنوع منه كما مر في باب الإحصار ولو أحرم بتطوع ثم حجر عليه قبل إتمامه فهو كالواجب ذكره في الروضة وأصلها في الحج.

﴿فصل﴾ فيمن يلى الصبي مع بيان كيفية تصرفه في ماله. (ولى صبي أب فأبوه) وإن علا كولاية النكاح ويكتفي بعداتها الظاهرة لو فور شققتهما ولا يشترط إسلامها إلا أن يكون الولد مسلماً إذا كان كافراً يلى ولده الكافر لكن إن ترفعوا إلينا لم نقرهم ونلى نحن أمرهم بخلاف ولاية النكاح لأن المقصود بولاية المال الأمانة وهي في المسلمين أقوى والمقصود بولاية النكاح الموالاة وهي في الكافر أقوى (فوصى) عمن تأخر موته منها ووسايتي في الوصية أن شرط الوصي العدالة الباطنة (فقاض) بنفسه أو أهله لخبر: السلطان ولى من لا ولى له رواه الترمذي وحسنه الحاكم وصححه والمراد قاضي بلد الصبي فإن كان يبلد وماله يأخر فولى ماله قاضي بلد المال بالنظر لتصرفه فيه بالحفظ والتعهد وفعل ما فيه الصلحة إذا أشرف على الهلاك كبيعته وإجارته أما بالنظر لاستمائه فالولاية عليه لقاضي بلد الصبي كما أوضحت قبيل كتاب القسمة من شرح الروض ووقع للاسئوى عزوماً يخالف ذلك إلى الروضة وأصلها فاحذرهم وخارج عن ذكر غيرهم كالأم والأقارب بلا وصاية فالولاية لكن للعصبة لانفاق من مال الصبي في تأديبه وتعليمه وإن لم يكن لهم عليه ولاية لأنه قليل فسومح به قاله في المجموع في إحرار الولي عن الصبي ومثله المجنون ومن بلغ سفيهاً (ويتصرف) له الولي (بمصلحة) حما لقوله تعالى ولا تقربوا مال اليتيم إلا بالتى هي أحسن فيشتري له العقار وهو أولى من التجارة إذا حصل من

ولا يصح من محجور
سفيه إقرار بنكاح أو
بدني أو إتلاف مال ولا
تصرف مالي كبيع ولا
يضمن ما قبضه من
رشيد بإذنه وتلف
قبل طلب ويصح إقراره
بعقوبة ونفيه نسباً
وعبادته بدنية أو مالية
واجبة لكن لا يدفع
المال بلا إذن ولا تعيين
وإذا سافر لنسك واجب
فقد مر أو تطوع
وزادت مؤنة سفره
على نفقته المعهودة
فلو لم ينع أن لم يكن
في طريقه كسب قدر
الزيادة وهو كمحصر.
﴿فصل﴾ ولى صبي أب
فأبوه فوصى فقاض
ويتصرف بمصلحة.

ريعه الكفاية (ولو) كان تصرفه (نسيئة) أى بأجل بحسب العرف (وبعرض) فمن مصالحه أن يكون فيه ربح وأن يكون معامل الولي ثقة ومن مصالح النسيئة أن يكون بزيادة أو لحوف عليه من نحو نهب وأن يكون المعامل مليئا ثقة (وأخذ شفعة) فترك الأخذ عند عدم المصلحة فيه وإن عدمت في الترك أيضا وهذه لا يفيدها كلام الأصل (ويشهد) حتما (في بيعه نسيئة ويرتهن) كذلك بالثمن رهنا وافيا وقال ابن الرفعة يرتهن إن رآه مصلحة كافي إقراض ماله وفرق غيره بينهما بما يثبت في شرح الروض ويستثنى من وجوب الارتهان مالو باع مال ولده من نفسه نسيئة (ويبنى عقاره) هو أعم من تعبيره بدوره (بطين وأجر) أى طوب محرق لا يجبس بدل الطين لكثرة مؤنته ولا بلبن بدل الأجر لقلة بقائه وشرط ابن الصباغ في بناءه العقار أن يساوى ما صرف عليه (ولا يبيعه) أى عقاره إذ لاحظ له فيه ومثله آنية القنية كافي الكفاية عن البندنجي (إلا الحاجة) كنفقة وكسوة بأن تف غلته بهما (أو غبطة ظاهرة) بأن يرغب فيه بأكثر من ثمن مثله وهو يحد مثله ببعض ذلك الثمن أو خير امنه بكله قال ابن الرفعة وماعد العقار وآنية القنية أى ماعدامال التجارة لا يباع أيضا إلا الحاجة أو غبطة لكن يجوز لحاجة يسيرة وريح قليل لائق بخلافهما (ويزكى ماله ويمونه بمعروف) حتما فيهما وتعبيري بالمؤنة أعم من تعبيره بالإتفاق (فإن ادعى بعد كاله) يلوغ ورشده وأولى من قوله بعد بلوغه (بيعا) أو أخذًا بشفعة (بلا مصلحة على وصي أو أمين) للقاضي (أو المدعى) (أو) ادعى ذلك على (أب أو أبيه حلفا) فالعبر قولها لأنهما غير متهمين بخلاف الوصي والأمين ودعواه على المشتري من الولي كهي على الولي أما القاضي فيقبل قوله بلا تحليف ولو بعد عزله كما اعتمده السبكي آخرًا لأنه عند تصرفه نائب الشرع.

باب الصلح والتزام على الحقوق المشتركة

وهو لغة قطع النزاع وشرعاً عقد يحصل به ذلك وهو أنواع صلح بين المسلمين والمشر كين و صلح بين الإمام والبعاءة و صلح بين الزوجين عند الشقاق و صلح في المعاملة والدين وهو المراد بالأصل فيه قبل الإجماع قوله تعالى والصلح خير وخبر الصلح جائز بين المسلمين إلا صلحاً أحل حراماً أو حرم حلالاً رواه ابن حبان وصححه والكفار كالمسلمين وإنما خصهم بالذكر لا لقيادتهم إلى الأحكام غالباً ولفظه يتعدى للمتروك بمن وعن ولما خوذ بعلى والباء (شرطه) أى الصلح (بلفظه سبق خصومة) لأن لفظه يقتضيه فلو قال من غير سبقها صالحني عن دارك بكذالم يصح نعم هو كناية في البيع كما قاله الشيخان (وهو) أى الصلح قيمان أحدهما (يجرى بين متداعيين فإن كان على إقرار) وفي معناه الحجة (وجرى من عين مدعاة على غيرها) عينا كان أو دينا أو منفعة أو انتفاء أو طلاقاً أو غيرهما فهو أعم من قوله على عين أو منفعة كأن ادعى عليه داراً أو حصّة منها فأقر له بها وصالحه منها على معين من نحو عبد أو ثوب أو على دين أو ثوب. ووصف بصفات السلم (فهو) (بيع) للمدعاة من المدعى لغريمه (أو إجارة) لها بغيرها منه لغريمه أو لغيرها بها من غريمه (أو غيرها) كعالة وإعارة وسلم وخلع كأن صالحته منها على أن يطلقها طلاقاً (أو) جرى على (بعضها) أى العين المدعاة (فهيبة للباقي) منها الذي اليد فيصح بلفظ الصلح كصالحتك من الدار على بعضها كما يصح بلفظ الهبة لا بلفظ البيع لعدم الثمن (فتثبت أحكامها) أى البيع والإجارة والهبة وغيرهما لما ذكر لأنواع الصلح (أو) جرى (من دين غير) مثمن (على غيره) هو أولى من قوله على عين (فقد مر) حكمه في باب المبيع قبل قبضه وهو أنها إن اتفقا في علة الربا اشترط قبض العوض في المجلس وإلا فلا لكن إن كان العوض دينا اشترط تعيينه في المجلس (أو) من دين (على بعضه فإبراء عن باقيه) كصالحتك عن الألف الذي لى عليك على خمسمائة لصدق حد الإبراء عليه ويسمى هو والصلح على بعض العين صلح حطيطة وماعداها غير صلح الاعارة صلح معاوضة (وصح بلفظ نحو إبراء) كخط وإسقاط ووضع كأبرأتك من خمسمائة من الألف الذي لى عليك أو حططتها أو أسقطتها

ولو نسيئة وبعرض وأخذ شفعة ويشهد في بيعه نسيئة ويرتهن ويبنى عقاره بطين وآجر ولا يبيعه إلا الحاجة أو غبطة ظاهرة ويزكى ماله ويمونه بمعروف فإن ادعى بعد كاله يباع بلا مصلحة على وصي أو أمين حلف أو أب أو أبيه حلفا.

باب الصلح

شرطه بلفظه سبق خصومة وهو يجري بين متداعيين فإن كان على إقرار وجرى من عين مدعاة على غيرها فيبيع أو إجارة أو غيرها أو على بعضها فهيبة للباقي فتثبت أحكامها أو من دين على غيره فقد مر وصلى بعضه فإبراء عن باقيه وصح بلفظ نحو إبراء.

أومن حال على مؤجل مثله أو عكس لغاوصح تعجيل إلا إن ظن صحة أو من عشرة حالة على خمسة مؤجلة يرى من خمسة وبقيت خمسة حالة أو عكس لغاأو كان على غير إقرار لغاوصالحى عما تدعيه ليس إقرارا ويجرى بين مدع وأجنبي فإن صالح عن عين وقال وكلنى الغريم وهو مقر لك أو وهى لك صح ،

[مسئلة] قول المنهج ويجرى بين مدع وأجنبي الخ يمكن أن ينتظم في هذا المقام مائة وعشرون صورة أصولها أربعة لأن الصلح إما عن عين أو دين يترك للمدعى عليه أو عن عين أو دين يترك للأجنبي المصالح فإن كان عن عين ترك للمدعى عليه ينتظم فيه ثمانية وأربعون ومثلها فيما لو كان عن دين يترك للمدعى عليه واثنى عشر فيما لو كان عن عين ترك للأجنبي المصالح ومثلها فيما لو كان عن دين يترك له أى للأجنبي المصالح . بيان الثمانية والأربعين فيما لو كان عن عين ترك للمدعى عليه أن الأجنبي إما أن يصلح بعين أو دين وكل منهما له أو للمدعى عليه وعلى كل من الأربعة إما أن يقول وكلنى في الصلح معك أو يسكت عن (٢٠٩) دعوى الوكالة فهذه ثمانية وعلى

كل منها إما أن يقول هو مقر لك بها أو وهى لك أو هو محق في عدم إقراره أو مبطل فيه أو لأدرى حاله أو يسكت بأن لم يزد على قوله صالحى ، هذه ستة تضرب في الثمانية المتقدمة بثمانية وأربعين وبيانها أى الثمانية والأربعين فيما لو كان عن دين يترك للمدعى عليه هو هذا البيان بعينه وبيان الاثنى عشرة فيما لو كان عن عين ترك للأجنبي أن الصلح لا يكون إلا بعين أو دين له وأنه لا يدعى الوكالة فأحوال المصالح به حينئذ اثنان يضربان في الستة

أو وضعها عنك وصالحتك على الباقي ولا يشترط في ذلك القبول بخلاف العقد بلفظ الصلح ولا يصلح هذا بلفظ البيع كمنظيره في الصلح عن العين (أو) جرى (من حال على مؤجل مثله) جنسا وقد راوصفة (أو) عكس) أى من مؤجل على حال مثله كذلك (لغا) الصلح فلا يلزم الأجل في الأول ولا الاسقاط في الثانى لأنهما وعد من الدائن والمدين (وصح تعجيل) للمؤجل لصدور الإيفاء والاستيفاء من أهلها (إلا إن ظن صحة) للصلح فلا يصح التعجيل فيسترد ما دفعه كانه عاياه ابن الرفعة وغيره وإن وقع فيه اضطراب وهذا من زيادتي (أو) صالح (من عشرة حالة على خمسة مؤجلة يرى من خمسة وبقيت خمسة حالة) لأن إلحاق الأجل وعدلا يلزم بخلاف اسقاط بعض الدين (أو عكس) بأن صالح عن عشرة مؤجلة على خمسة حالة (لغا) الصلح لأنه ترك الخمسة في مقابلة حلول الباقي وهو لا يحل فلا يصح الترك (أو كان) الصلح (على غير إقرار) من انكار أو سكوت وذكر السكوت من زيادتي (لغا) الصلح كأن ادعى عليه دارافا أنكر أو سكوت ثم تصالحا عليها أو على بعضها أو على غير ذلك كثوب أو دين لأنه في الصلح على غير المدعى به صلح محرم للحلال إن كان المدعى صادقا لتحریم المدعى به أو بعضه عليه أو محلل للحرام إن كان كاذبا بأخذه ما لا يستحقه ويلحق بذلك الصلح على المدعى به أو بعضه فقول المنهج إن جرى على نفس المدعى صحيح وإن لم يكن في الحرر ولا غيره من كتب الشيخين والقول بأنه لا يستقيم لأن على والباء يدخلان على المأخوذ ومن وعن على التروك مردود بأن ذلك جرى على الغالب وبأن المدعى المذكور مأخوذ ومتروك باعتبارين غاية أن إلغاء الصلح في ذلك للانكار ولفساد الصيغة باتحاد العوضين وتعميرى بما ذكر أعم من اقتصاره على الصلح على المدعى به أو بعضه (و) قولى (صالحى عما تدعيه) هو أعم من قوله عن الدار التي تدعيها (ليس إقرارا) لأنه تقدير يذهب قطع الخصومة (و) القسم الثانى من الصلح (يجرى بين مدع وأجنبي فان صالح) الأجنبي (عن عين وقال) له (وكلنى الغريم) في الصلح معك عنها (وهو مقر لك) بها (أو وهى لك) وصالح لموكله صح الصلح عن الموكل وصارت العين ملكا له إن كان الأجنبي صادقا في دعواه الوكالة وإلا فهو مشراء فضولى وخرج بالعين الدين فلا يصح الصلح عنه بدين ثابت قبل ويصح بغيره ولو بلا إذن إن قال الأجنبي مامر أو قال عند عدم الإذن وهو مبطل في عدم إقراره فصالحى عنه بكذا من مالى

(٢٧) - (فتح الوهاب) - أول (المذكورة سابقا وهى قوله هو مقر لك أو وهى لك الخ باثنى عشر وبيانها أى الاثنى عشر فيما لو كان عن دين يترك للأجنبي هو هذا البيان بعينه ويمكن استخراج الصور جميعها من منطوق المتن ومفهومه ومنطوق الشارح في تقرير مفهوم المتن ومفهومه أى الشارح في تقرير مفهومه أى المتن فأشار المتن إلى صور العين التروكة للمدعى عليه منطوقا ومفهوما بقوله فإن صالح عن عين الخ فمنطوقه يصدق بثمانية منها أشار إليها بقوله وهو مقر لك أو وهى لك هذان حالان في أحوال المصالح به الأربعة بثمانية وأما البقية وهى أربعون فمقتضاه أنها لا تصح ويمكن استخراجها من تقرير الشارح لمفهوم المتن حيث قال وبقوله وكلنى الخ لأنه عند عدم دعوى الوكالة يصدق بالصور الست السابقة فتضرب في أحوال المصالح به الأربعة فمفهوم القيد الثانى يشتمل على أربعة وعشرين صورة وحيث قال وبقوله وهو مقر لك الخ فإن قوله مع عدم قوله ذلك يصدق ببقية الست وهى أربعة في أحوال المصالح به الأربعة بستة عشر اشتمل هذا المفهوم عليها تضم للأربعة والعشرين المتقدمة فقد كملت الأربعون وأشار الشارح في تقرير مفهوم قول المتن عن عين إلى صور الدين التروك للمدعى عليه بقوله وخرج بالعين الدين إلى قوله كذا من مالى فمنطوقه أى الشارح يصدق باثنين وعشرين صورة صحيحة لأن قوله

وإن صالح عنها لنفسه صح إن قال وهو مقر وإلا فشرأ مغضوب إن قال وهو مبطل وإلا لغا . (فصل) الطريق النافذ لا يتصرف فيه ببناء أو غرس ولا بما يضر مارا فلا يخرج فيه مسلم جناحا أو ساباطا إلا إذا لم يظلم ورفع بحيث يمر تحته منتصب وعليه حمولة عالية وراكب ومحمل بكنيسة على بعير إن كان ممر فرسان وقوافل وغير النافذ الحالى عن نحو مسجد يحرم إخراج

إن قال الأجنبي مامر يصدق بصورتين تضربان في حالتي الإذن أى وعدمه تضرب الأربعة في أحوال المصالح به الأربعة بستة عشر وقوله أو قال عند عدم الإذن إلى قوله بكذا من مالى يصدق باثنين لأن كذا كناية عن عين أو دين يضمن إلى الستة عشر ومفهوم قوله عند عدم الإذن أنه عند الإذن إذا قال وهو مبطل لا يشترط أن يقول بكذا من مالى فيصدق بأربعة وهى أحوال المصالح به تضم إلى الثمانية عشر تبلغ اثنين وعشرين وأما صور البطالان وهى ستة وعشرون فتؤخذ من مفهوم قوله إن قال الأجنبي مامرا أو قال الخ لأنه إذا لم يقل مامرا ولا قال وهو مبطل يصدق بثلاثة بقية الستة تضرب (٢١٠) في حالتي الإذن وعدمه تضرب الستة في أحوال المصالح به الأربعة بأربعة وعشرين

والمفهوم قوله أو قال عند عدم الإذن إلى قوله بكذا من مالى صورتان لأن قوله من مالى مفهومه أن يقول من ماله وكذا كناية عن عين أو دين تضم إلى الأربعة والعشرين تبلغ ستة وعشرين وأشار إلى صور العين المتروكة للأجنبي بقوله وإن صالح عنها لنفسه الخ فأشار بمنطوق قوله إن قال وهو مقر لك إلى قوله إن قال وهو مبطل إلى ستة منها صحيحة لأن قوله إن قال وهو مقر لك مع قول الشارح وهى لك مع قول المتن إن قال وهو مبطل ثلاث صور تضرب في حالتي المصالح به تبلغ ستة وأشار إلى الستة الثانية وإلى أنها باطله بقوله وإلا لغا حيث جعل الشارح تحت هذا ثلاثة تضرب في حالتي المصالح به بستة وأشار المتن إلى صور الدين المتروك للأجنبي بمفهوم قوله وإن صالح عنها لنفسه وأشار الشارح في تقريره إلى ستة منها صحيحة بقوله إن قال وهو مقر لك أو وهو مبطل أو وهى لك فهذه الثلاثة في حالتي المصالح به بستة ومفهوم الشارح أى مفهوم قوله إن قال وهو مقر لك الخ إذا لم يقل ذلك لا يصح الصلح وعدم قوله ما ذكر يصدق بثلاث صور وهى أن يقول هو محق في عدم إقراره أو لا أدري حاله أو يسكت بأن لم يزد على قوله صالحا حتى فهذه الثلاثة في حالتي المصالح به فعليك بالتأمل اه جمل ثم مقتضى قول الشارح ويصح بغيره ولو بلا إذن إن قال مامرا أنه يجوز أن يكون المصالح به من مال المدعى عليه في صورتى الإذن وعدمه بدليل اطلاقه هنا وتقييده فيما بعد بقوله من مالى وعليه جرى الشيخ الجمل في سرد الصور وفي الحالى ما يقتضى أنه لا بد من التقييد في صورة عدم الإذن سواء قال الأجنبي هو مبطل في عدم إقراره وهو محل اتفاق أو قال هو مقر لك أو وهى لك وهو الذى يتجه لأنه حيث لم يأذن له في الصلح لا يسوغ له الصلح الأعلى مال نفسه ويكون من قبيل قضاء الدين بغير إذن حتى لا يتوقف على إقراره هنا اندفع ما يقال إن في صورة عدم الإذن إذا قال هو مبطل في عدم إقراره صلحا على غير إقراره وهو باطل اه فعليك بمراجعة شرح الروض

إذ لا يتعذر قضاء دين الغير بغير إذنه وبقوله وقال وكفى الغريم العين مع عدم قوله ذلك فلا يصح لتعذر تمليك الغير عينا بغير إذنه وبقوله وهو مقر لك أو وهى لك العين مع عدم قوله ذلك الصادق بقوله وهو مبطل في عدم إقراره فلا يصح للمامر في الصلح على غير إقرار (وإن صالح) الأجنبي (عنها) أى عن العين (لنفسه) بعين ماله أو دين في ذمته (صح) الصلح له وإن لم تجرعه خصومة لأن الصلح ترتب على دعوى وجواب هذا (إن قال وهو مقر) لك أو وهى لك (وإلا فشرأ مغضوب) فإن قدر ولوفى ظنه على انتزاعه صح وإلا فلا هذا (إن قال وهو مبطل) في عدم إقراره (وإلا) بأن قال هو محق أو لا أعلم حاله أو لم يزد على صالحى بكذا (لغا) الصلح لعدم الاعتراف للمدعى بالملك وخرج بالعين الدين فلا يصح الصلح عنه بدين ثابت قبل ويصح بغيره إن قال وهو مقر لك أو وهو لك أو وهو مبطل بناء على مامر من صحة بيع الدين لغير من عليه وتقييدى بالعين في الموضعين مع قولى وهى لك من زيادتى .

(فصل) في التزاحم على الحقوق المشتركة (الطريق النافذ) بمعجمة ويعبر عنه بالشارع وقيل بينه وبين الطريق اجتماع واقتراق لأنه يختص بالبنیان ولا يكون إلا نافذا والطريق يكون بينان وصحراء وناظرا وغير نافذ ويذكر ويؤنث (لا يتصرف فيه) بالبناء للمفعول (ببناء) كصطبة أو غيرها (أو غرس) لشجرة وإن لم يضر ذلك لأن شغل المسكان بذلك مانع من الطروق وقد تردح المارة فيصطكون به وتعبى ببناء أعم من تعبى ببناء دكة (ولا بما يضر مارا) في ضروره لأنه حق له (فلا يخرج فيه مسلم جناحا) أى روضنا (أو ساباطا) أى سقيفة على حائطين والطريق بينهما (إلا إذا لم يظلم) الموضع (ورفعه بحيث يمر تحته منتصب وعليه) أى على رأسه (حمولة) بضم الحاء (عالية) يمر تحته (راكب ومحمل) بفتح الميم الأولى وكسر الثانية (بكنيسة) وتقدم بيانها في الحج (على بعير إن كان ممر فرسان) في الراكب (وقوافل) في المحمل لأن ذلك قد يتفق وقولى مسلم ولم يظلم مع قولى وعليه حمولة عالية ومع التصريح براكب من زيادتى وخرج بالمسلم غيره فيمتنع عليه إخراج ذلك في شارعنا مطلقا وإن جاز له استطرأقه لأنه كإعلاء بنائه على بنائنا أو أبلغ (وغير النافذ الحالى عن نحو مسجد) كرباط وبئر موقوفين على جهة عامة (يحرم إخراج) لشيء مما ذكر

(اليه) وإن لم يضر (لغير أهله ولبعضهم بلا إذن) منهم في الأولى ومن باقهم ممن بابه أبعد عن رأسه من محل الخرج أو مقابله في الثانية فلو أرادوا الرجوع بعد الإخراج بالاذن قال في المطلب في شبهه منع قلعه لأنه موضع بحق ومنع إبقائه بأجرة لأن الهواء لأجرة وله ويعتبر اذن المسكترى إن تضرر كفا في الكفاية وقولي بلا إذن أهم من قوله إلا برضا الباقين (كفتح باب أبعد من رأسه) من بابه القديم سواء أنطرق من القديم أم لا (أو) باب (أقرب) إلى رأسه (مع تطرق من القديم) فيحرم بغير إذن باقهم ممن بابه أبعد من القديم في الأولى ومما يفتح كمقابله في الثانية لتضررهم ووجه التضرر في الثانية أن زيادة الباب تورث زيادة زحمة الناس ووقوف الدواب فيتضررون به بخلاف من بابه أقرب من القديم أو مقابله في الأولى على ما في الروضة وأقرب مما يفتح في الثانية وبخلاف ما اذا لم يتطرق من القديم لأنه نقص حقه ولو كان بابه آخر الدرب فأراد تقديمه وجعل الباقي دهليزا لداره جاز (وجاز صلح بمال على فتحه) لأنه انتفاع بالأرض ثم ان قدر وامدة فهو إجارة وان أطلقوا أو شرطوا التأيد فهو بيع جزء شائع من الدرب وخرج زيادتي الخالي عن نحو مسجد مالو كان به ذلك فلا يجوز الإخراج ولا الفتح بقيد السابق عند الاضرار وان أذن الباقون ولا الصلح بمال على إخراج أو فتح باب لأن الحق في الاستطراق لجميع المسلمين (لا) صلح بمال (على إخراج) لجناح أو سباط (في نافذ أو غيره) وان صالح عليه الإمام ولم يضر المار لأن الهواء لا يفرد بالعقد وانما يتبع القرار وما لا يضر في الطريق يستحق الانسان فعله بلا عوض كالمرور وكغير النافذ مع التقييد بالمال في النافذ من زيادتي (وأهله) أي غير النافذ (من) نفذ بابه اليه (لا) من لاصقه جداره من غير نفوذ باب اليه (وتخصيص شركة كل) منهم (بما بين بابه ورأس غير النافذ) لأنه محل تردده (ولغيرهم فتح باب اليه) أي غير النافذ لاستضاءة وغيره سواء أسمره أم لا لأن له رفع جميع الجدار فبعضه أولى وقيل يمنع فتحه لأن الباب يشعر بثبوت حق الاستطراق قال في الروضة وهو أفقه وتعييرى بما ذكر أولى من قول الأصل وله فتحه إذا أسمره (لا) فتحه (لتطرق) بغير إذنهم لتضررهم بمرور الفاتح أو بمرورهم عليه ولهم بعد الفتح باذنهم الرجوع متى شاءوا ولا غرم عليهم (ولمالك فتح كوات) بفتح الكاف أشهر من ضمنها أي طاقة لاستضاءة وغيرها بل له إزالة بعض الجدار وجعل شبك مكانه (و) فتح (باب بين داريه) وان كانتا فتحتان إلى دربين أو درب وشارع لأنه تصرف مصادف للملك فهو كالوإزالة الحائط بينهما وجعلهما دارا واحدة وترك بابيهما محالهما (والجدار) الكائن (بين مالكيين) لبناءين (إن اختص به أحدهما منع الآخر ما يضر) الجدار (كوضع خشب أو بناء عليه) أو فتح كوة وغرز وتد فيه كغير الجدار ولحق الدارقطني والحاكم باسناد صحيح لا يحل مال امرئ مسلم إلا بطيب نفس منه وتعييرى بما ذكر أعظم مما عبر به (فلو رضى المالك) بوضع خشب أو بناء عليه (محجنا) أي بلا عوض (فإجارة) له الرجوع فيها قبل الوضع عليه وبعده كسائر العواري (فان رجع بعد وضع) لذلك (أبقاه بأجرة أو رفعه بأرض) لنقصه كالأرعارض للبناء قال الرافعي ولا تجيء الخصلة الثالثة فيمن أعار أرضا للبناء وهي التملك بالقيمة لأن الأرض أصل فاستتبع (أو) رضى بوضعه (بعوض فان أجز العلو) من الجدار (لوضع) عليه (فإجارة) تصح بغير تقدير مدة وتبأ بدلا للحاجة (أو باعه لذلك) أي للوضع عليه (أو) باع (حق الوضع) عليه (فهو) عقد مشوب ببيع وإجارة) لأنه عقد على منفعة تتأبد (فإذا وضع) مستحق الوضع (لم يرفع ماله الجدار) لمحجنا ولا مع إعطاء أرض لأنه مستحق الدوام وتعييرى فيما ذكر بالوضع أعم من تعبيره بالبناء (ولوانهدم) الجدار قبل وضع المستحق أو بعده (فأعاده) ماله (فالمستحق الوضع) بتلك الآلة وبمثلها لأنه استحققه وهذا أعم من قوله فلم يشتري إعادة البناء فان لم يعده لم يطالب بشيء نعم إن انهدم مهدم طوبى له ببقية حق الوضع للحيلولة مع الأرض ان كان المستحق وضع (ومتى رضى) بوضع (بناء عليه) بعوض أو بغيره (شرط بيان محله) جهة وطولا وعرضا فهو أولى مما عبر به (و) بيان (ممكة) بفتح السين أي ارتفاعه

اليه لغير أهله ولبعضهم
بلا إذن كفتح باب
أبعد من رأسه وأقرب
مع تطرق من القديم
وجاز صلح بمال على
فتحه لاعلى إخراج في
نافذ أو غيره وأهله من
نفذ بابه اليه وتخص
شركة كل بما بين بابه
ورأس غير النافذ
ولغيرهم فتح باب اليه
لا لتطرق ولمالك فتح
كوات وباب بين داريه
والجدار بين مالكيين
إن اختص به أحدهما
منع الآخر ما يضر كوضع
خشب أو بناء عليه
فلو رضى المالك محجنا
فإجارة فان رجع بعد
وضع أبقاه بأجرة أو
رفعه بأرض أو بعوض
فان أجز العلو للوضع
فإجارة أو باعه لذلك
أو حق الوضع فهو عقد
مشوب ببيع وإجارة
فإذا وضع لم يرفع ماله
الجدار ولو انهدم فأعاده
فالمستحق الوضع ومتى
رضى ببناء عليه شرط
بيان محله وممكة

(وصفته) ككونه مجوفاً أو لا مبنيًا بحجر أو طوب (وصفة سقف) محمول (عليه) ككونه خشباً أو أزجاً أي عقداً لأن الغرض يختلف بذلك وظاهر أن رؤية الآلة تغني عن وصفها (أو) رضى ببناء (على أرض) له (كفي الأول) أي بيان محل البناء ولم يجب ذكر سمكه وصفته وصفة السقف لأن الأرض تحمل كل شيء (وان اشتراكه) أي في الجدار بينهما (منع كل) منهما (ما يضر) الجدار كغرز وتدو فتح كوة (بلا رضى) كسائر الأملاك المشتركة (فله) أي لكل منهما (كأجنبي أن يستند ويسند اليه ما لا يضر) لعدم المضايقة فيه فان منع أحد الشريكين الآخر منه لم يمتنع على الأصح في الروضة (ولا يلزم شريكا عمارة) لتضرره بتكليفها (ويمنع إعادة منهدم بنقضه) المشترك بكسر النون وبضمها لأنه تصرف في ملك غيره بغير اذنه (لا) إعادته (بآلة بنفسه) فلا يمتنع منها لأن له غرضاً في الوصول إلى حقه ولا يضر الاشتراك في الأس فان له حقاً في الحمل عليه (والمعاد) بآلة نفسه (ملكه) يضع عليه ما شاء وله نقضه وإن قال له الآخر لا تنقضه وأغرم لك حصتي من القيمة لم تلزمه إجابتها كابتداء العمارة (ولو أعاداه بنقضه فمشارك) كما كان فلو شرط زيادة لأحدهما لم يصح لأنه شرط عوض من غير معوض (أو) أعاده (أحدهما) بنقضه وبآلة نفسه ليكون للآخر فيما أعيدها جزء (وشرط له الآخر) الأذن له في ذلك (زيادة) تكون في مقابلة عمله في نصيب الآخر في الأولى وفي مقابلة ذلك مع جزء من آله في الثانية (جاز) فان شرط له في الأولى سدس النقض كان له ثلثاه أو سدس العرصه ثلثاها أو سدسها فثلثاها وفي الثانية سدس العرصه في مقابلة عمله وثلث آله كان له ثلثاها قال الإمام في الأولى هذا فيما إذا شرط له سدس النقض في الحال فان شرطه بعد البناء لم يصح فان الأعيان لا تؤجل ولأن سدس الجدار قبل شخوصه معدوم ويأتي مثله في العرصه وثلث الآلة (وله صلح بمال على إجراء ماء غير غسالة في ملك غيره) أرضاً أو سطحاً (أو إلقاء ثلج في أرضه) أي أرض غيره كأن يصلح له على أن يجري ماء المطر من سطحه إلى سطح جاره لينزل الطريق أو أن يجري ماء النهر في أرض غيره ليصل إلى أرضه أو أن يلقى الثلج من سطحه إلى أرض غيره وهذا الصلح في معنى الإجارة يصح بلفظها ولا يضر الجهل بقدر ماء المطر لأنه لا يمكن معرفته لكن يشترط بيان موضع الإجراء وطوله وعرضه وعمقه ومعرفة قدر السطح الذي ينحدر منه الماء والسطح الذي ينحدر إليه مع معرفة قوته وضعفه وتقيدى بغير الغسالة في الأولى وبالأرض في الثانية من زيادتي فخرج بهما الصلح بمال على إجراء ماء الغسالة وإلقاء ماء الثلج على السطح فلا يصح لان الحاجة لا تدعو إليه وفي الثانية ضرر ظاهر (ولو تنازع عاقدان أو سقفا بين ملكيهما فان علم أنه بنى مع بناء أحدهما) كأن دخل نصف لبنات كل منهما في الآخر أو كان السقف أزجاً (فله اليد) لظهور أمارته الملك بذلك فيحلف ويحكم له بالجدار أو بالسقف إلا أن تقوم بينة بخلافه كما سيأتي وفي معنى العلم بذلك ما لو بنى ما ذكر على خشبة طرفها في بناء أحدهما أو كان على تربيع بناء أحدهما سمكا وطولا دون الآخر (وإلا) أي وإن لم يعلم ذلك بأن انفصل عن بناءهما أو اتصل به ولم يمكن احداثه أو ببناء أحدهما وأمكن احداثه عنهما أو كان له على الجدار خشب (فلهما) أي اليد لعدم المرجح (فان أقام أحدهما بينة) أنه له (أو حلف) ونكل الآخر (قضى له) به (وإلا) بأن أن أقام كل منهما بينة أو حلف للآخر على النصف الذي يسلم إليه وان كان ادعى الجميع أو نكل عن اليمين (جعل بينهما) بظاهر اليد فينتفع كل به مما يليه على العادة ويبقى الخشب الموجود على الجدار بحاله لاحتمال أنه وضع بحق وتوضح مسئلة الحلف بما ذكره في الدعاوى والبيئات أنه إن حلف من بدأ القاضي بتحليفه ونكل الآخر بعده حلف الأول اليمين الردودة ليقضى له بالجميع وإن نكل الأول ورغب الثاني في اليمين فقد اجتمع عليه يمين النفي للنصف الذي ادعاه صاحبه ويمين الاثبات للنصف الذي ادعاه هو فهل يكفيه الآن يمين واحدة يجمع فيها الاثبات والنفي أو لابد من يمين للنفي وأخرى للاثبات وجهان أحدهما الأول فيحلف إن الجميع له لاحق لصاحبه فيه أو يقول لاحق له في النصف الذي يدعيه والنصف الآخر لي

وصفته وصفة سقف
عليه أو على أرض كفي
الأول وان اشتراكه
منع كل ما يضر بلا رضى
فله كأجنبي أن يستند
ويسند اليه ما لا يضر
ولا يلزم شريكا عمارة
ويمنع إعادة منهدم
بنقضه لا بآلة بنفسه
والمعاد ملكه ولو أعاداه
بنقضه فمشارك أو أحدهما
وشرط له الآخر زيادة
جاز وله صلح بمال على
إجراء ماء غير غسالة
في ملك غيره أو إلقاء
ثلج في أرضه ولو تنازعا
جداراً أو سقفا بين
ملكيهما فان علم أنه
بنى مع بناء أحدهما
اليد أو إقامتهما فان أقام
أحدهما بينة أو حلف
قضى له والا جعل بينهما

﴿ باب الحوالة ﴾

هي بفتح الحاء أفصح من كسر هالغة التحول والانتقال وشرا عاقد يقتضى نقل دين من ذمة إلى ذمة وتطلق على انتقاله من ذمة إلى أخرى والأصل فيها قبل الإجماع خبر الصحيحين مطل الغنى ظلم وإذا أتبع أحدكم على ملىء فليتبع بإسكان التاء أى فليحتل كما رواه البيهقي (أركانها) ستة (محيل ومحتال ومحال عليه ودينان) دين للمحتال على المحيل ودين للمحيل على المحال عليه (وصيغة) وكلها تؤخذ مما يأتي (وشرط لها) أى للحوالة أى لصحتها (رضا الأولين) أى المحيل والمحتال بلفظ أو ما في معناه مما يأتي في الضمان لأتبعهما العاقدان فهى بيع دين بدين جوز للحاجة لارضا المحال عليه لأنه محل الحق فلصاحبه أن يستوفيه بغيره (وشرط) (ثبوت الدينين) ولو متقويين فلا تصح عن لادين عليه ولا على من لادين عليه وإن رضى لعدم الاعتياض إذ ليس على المحيل شئ يجعل عنه عوضا ولا على المحال عليه شئ يجعل عوضا عن حق المحتال وتصريحى باشتراط ثبوت الدينين المفيد للصورتين المذكورتين أولى من اقتضاره على الثانية وإن فهم منها الأولى بالأولى (وصحة اعتياض عنهما) اللازم لها لزومهما ولو ما لا وهو ما اقتصر عليه الأصل (كشمن) بعد اللزوم أو قبله فتصح الحوالة به وعليه لا بما لا يعتاض عنه ولا عليه كدين السلم ودين الجعالة قبل الفراغ (وتصح) الحوالة (بشئ) كمنه من جهة السيد والمحال عليه مع صحة الاعتياض عنه كما سيأتى بخلاف الحوالة عليه لأن للمكاتب إسقاطه متى شاء لعدم لزومه من جهته (وشرط) (علم بالدينين) الدين المحال به والمحال عليه (قدرا) كعشرة (وصفة) وجنسا كما فهم بالأولى كذهب وقضة وحلول وأجل وصحة وكسر وجودة ورداءة (وتساويهما) في الواقع وعند العاقلين (كذلك) أى قدرا وصفة وجنسا لأن الحوالة ليست على حقيقة المعاوضات وإنما هي معاوضة إرفاق جوزت للحاجة فاعتبر فيها الاتفاق والعلم عاذاً كما في القرض فلا تصح مع الجهل بما يحال به أو عليه كإبل الديّة ولا مع اختلافهما قدرا أو وصفة أو جنسا ولا مع الجهل بتساويهما فعلم أنه لو كان لبكر على زيد خمسة ولزيد على عمرو عشرة فأحال زيد بكرة بخمسة منها صح ولو كان بأحد الدينين توثق برهن أو ضامن لم يوثق ولم ينتقل الدين بصفة التوثق بل يسقط التوثق ويفارق عدم سقوطه بانتقاله للوارث بأن الوارث خليفة المورث فيما ثبت له من الحقوق بخلاف غيره (ويبرأ بها) أى بالحوالة (محيل) عن دين المحتال (ويسقط دينه) عن المحال عليه (ويلزم دين محتال محالا عليه) أى يصير نظيره في ذمته (فإن تعذر أخذه) منه بفلس أو غيره كجحد وموت (لم يرجع على محيل) كما لو أخذ عوضا عن الدين وتلف في يده (وإن شرط يساره) أى المحال عليه (أو جهله) فإنه لا يرجع على المحيل كمن اشترى شيئا هو مغبون فيه ولا عبرة بالشرط المذكور لأنه مقصر بترك الفحص ولو شرط الرجوع عند التعذر بشئ مما ذكر لم تصح الحوالة (ولو فسخ بيع) بعيب أو غيره كإقالة وتحالف فهو أعم من قوله بعيب (وقد أحال مشتر) بائعا (بشئ بطلت) أى الحوالة لا ارتفاع الثمن بانفساخ البيع وفرقوا بينه وبين ماله أحالها بصداقها ثم انفسخ النكاح حيث لا تبطل الحوالة بأن الصداق أثبت من غيره (لا) إن أحال (بائع به) على المشتري فلا تبطل الحوالة لتعلق الحق بثالث بخلافه في الأولى سواء أقبض المحتال المال أم لا فإن كان قبضه رجع المشتري على البائع وإلا فهل له الرجوع عليه في الحال أو لا يرجع إلا بعد القبض وجهان أحدهما الثانى (ولو أحال بائع بشئ رقيق) على المشتري (فاتفق البيعان والمحتال على حرته) مثلا (أو ثبتت بيئته) شهدت حسبة أو أقامها الرقيق أو من لم يصرح قبل من ذكر بالملك (لم تصح الحوالة) لعدم صحة البيع فيرد المحتال ما أخذه على المشتري ويبقى حقه كما كان (فإن كذبهما المحتال) في الحرية (ولا بيئته) بها (فلسكل) منهما (تحليفه على نفي العلم) بها (وبقيت) أى الحوالة فيأخذ المال من المشتري ويرجع المشتري على البائع المحيل لأنه قضى دينه بإذنه الذى تضمنته الحوالة وإن قال ظمنى المحتال بما أخذه

﴿ باب الحوالة ﴾

أركانها محيل ومحتال
ومحال عليه ودينان
وصيغة وشرط لها رضا
الأولين وثبوت الدينين
وصحة اعتياض عنهما
كشمن وتصح بنجم
كتابة وعلم بالدينين
قدرا وصفة وتساويهما
كذلك ويبرأ بها محيل
ويسقط دينه ويلزم
دين محتال محالا عليه
فإن تعذر أخذه لم يرجع
على محيل وإن شرط
يساره أو جهله ولو فسخ
بيع وقد أحال مشتر بشئ
بطلت لا بائع به ولو أحال
بائع بشئ رقيق فاتفق
البيعان والمحتال على
حرته أو ثبتت بيئته لم
تصح الحوالة فإن
كذبهما المحتال ولا بيئته
فلسكل تحليفه على نفي
العلم وبقيت

(ولو اختلفا) أي المدين والدائن في أنه (هل وكل أو أحال) بأن قال المدين وكلتك لتقبض لي فقال الدائن بل أحلتني أو قال المدين أردت بأحلتك الوكالة فقال الدائن بل أردت الحوالة أو قال أحلتك فقال بل وكلتي أو قال الدائن أردت بأحلتك الوكالة فقال بل أردت الحوالة (حلف منك الحوالة) فيصدق المدين في الأولين والدائن في الآخرين لأن الأصل بقاء الحقيين والأخيرة من الآخرين من زيادتي (لامع اتفاق منهما) (على لفظها) أي الحوالة (ولم يحتمل) لفظها (وكالة) كقوله أحلتك بالمائة التي لك على علي عمر ولا يحلف منك الحوالة لأن هذا لا يحتمل إلا حقيقتها فيحلف مدعيها وهذه من زيادتي وحيث حلف المدين اندفعت الحوالة ويانكر الدائن الوكالة انزل فليس له قبض وإن كان قبض المال قبل الحلف يرى الدافع له لأنه وكيل أو محتال ووجب تسليمه للحالف وحقه عليه باق وحيث حلف الدائن اندفعت الحوالة ويأخذ حقه من المدين ويرجع به المدين على المحال عليه كما اختاره ابن كنج وغيره .

(باب الضمان)

وهو لغة الالتزام وشرعا يقال لالتزام دين ثابت في ذمة الغير أو إحضار عين مضمونة أو بدن من يستحق حضوره ويقال للعقد الذي يحصل به ذلك ويسمى الملتزم لذلك ضامنا وزعيما وكفيل أو غير ذلك كما بينته في شرح الروض وغيره والأصل في ذلك قبل الإجماع أخبار خبر الزعيم غارم رواه الترمذي وحسنه وابن حبان وصححه وخبر الحاكم بإسناد صحيح أنه عليه السلام تحمل عن رجل عشرة دنانير (أركانها) في ضمان الذمة خمسة (مضمون عنه و) مضمون (له و) مضمون (فيه وصيغة وضامن وشرط فيه) أي الضامن (أهلية تبرع) هو أولى من تعبيره بالرشد (واختيار) هو من زيادتي فيصح الضمان من سكران وسفيه لم يحجر عليه ومحجور فلس كشرائه في الذمة وإن لم يطالب إلا بعد فك الحجر لا من صبي ومحجور وسفه ومريض مرض الموت عليه دين مستغرق ومكره ولو يكراه سيده (وصح ضمان رقيق) مكاتب أو غيره (يأذن سيده) لا بغير إذنه كنكاحه (لأله) من زيادتي أي لاضمانه لسيده لأن ما يؤدي منه ملكه ويؤخذ منه صحة ضمان المكاتب لسيده وكالرقيق المبعوض إن لم تكن مهايأة أو كانت وضمن في نوبة السيد (فان عين للأداء جهة) ككسبه ومال تجارة بيده فذلك (وإلا) بأن اقتصر على الإذن له في الضمان (فما يكسب بعد إذن) في الضمان (وما يمد مأذون) له في تجارة كما في المهر وإن اعتبر ثم كسبه بعد النكاح لا بعد الإذن فيه والفرق أن مؤن النكاح إنما تجب بعده وما يضمن ثابت قبل الضمان فلو كان عليه ديون فإن حجر عليه القاضي لم يؤد مما بيده وإلا فلا يؤدي إلا بما فضل عنها (و) شرط (في المضمون له) وهو الدائن (معرفته) أي معرفة الضامن عينه لتفاوت الناس في استيفاء الدين تشديدا وتسهيلا وأتى ابن الصلاح بأن معرفة وكيله كمعرفته وابن عبد السلام وغيره بخلافه وهو الأوجه (لارضاء) لأن الضمان محض التزام لم يوضع على قواعد المعاقبات (ولا) رضاء (المضمون عنه) وهو المدين (و) لا (معرفته) لجواز التبرع بأداء دين غيره بغير إذنه ومعرفته فيصح ضمان ميت لم يعرفه الضامن (و) شرط (في المضمون فيه) وهو الدين ولو منفعة (ثبوته) ولو باعتراف الضامن فلا يصح الضمان قبل ثبوته كنفقة الغد لأنه وثيقة له فلا يسبقه كالشهادة وبذلك علم شرط المضمون عنه وهو كونه مدينا (وصح ضمان درك) ويسمى ضمان عهدة (بعد قبض ما يضمن كأن ضمن لمشتري الثمن أو لبائع المبيع إن خرج مقابله مستحقا أو معييا أو ناقصا لنقص صفة أو صنجة) (أو صنجة) بفتح الصاد ورد وذلك للحاجة إليه وماوجه به القول بطلانه من أنه ضمان مالم يجب أحجب عنه بأنه إن خرج المقابل كما ذكر تبين وجوب رد المضمون ولا يصح قبل قبض المضمون لأنه إنما يضمن ما دخل في ضمان البائع أو المشتري ومسئلة ضمان المبيع مع نقص الصفة من زيادتي وقولي كأن أولى من قوله وهو أن لشموله ما لو ضمن بعض الثمن أو المبيع إن خرج بعض مقابله مستحقا أو معييا أو ناقصا

ولو اختلفا هل وكل أو أحال حلف منك الحوالة لامع اتفاق على لفظها ولم يحتمل وكالة .

(باب الضمان)

أركانها مضمون عنه وله وفيه وصيغة وضامن وشرط فيه أهلية تبرع واختيار وصح ضمان رقيق يأذن سيده لاله فان عين للأداء جهة وإلا فمما يكسبه بعد إذن ومما يمد مأذون وفي المضمون له معرفته لارضاء ولا رضاء المضمون عنه ومعرفته وفي المضمون فيه ثبوته وصح ضمان درك بعد قبض ما يضمن كأن ضمن لمشتري الثمن أو لبائع المبيع إن خرج مقابله مستحقا أو معييا أو ناقصا لنقص صفة أو صنجة

لنقص ما ذكر (و) شرط فيه أيضا (لزومه ولو مالا كضمن) بعد لزومه أو قبله فيصح ضمانه في مدة الخيار لأنه
 آيل إلى اللزوم بنفسه وشرط قبوله لأن يتبرع به فيخرج القود ووحيد القذف ونحوها وخرج باللازم غيره
 كدين جعالة ونجم كتابة فلا يصح ضمانه (وعلم) للضامن (به) جنسا وقدرًا وصفة وعينا فلا يصح
 ضمان مجهول بشيء منها لأنه إثبات مال في الذمة بعقد فأشبهه البيع ونحوه سواء المستقر وغيره كدين السلم
 وعن المبيع قبل قبض المبيع (إلا في أبلدية) فيصح ضمانها مع الجهل بصفاتها لأنها معلومة السن والعدد
 ولأنه قد اغتفر ذلك في إثباتها في ذمة الجاني فيعتقر في الضمان ويرجع في صفتها إلى غالب إبل البلد
 (كإبراء) في أنه يشترط فيه العلم بالمبرأ منه فلا يصح من مجهول بناء على أنه تملك المدين ما في ذمته فيشترط
 علمها به إلا في أبلدية فيصح الإبراء منها مع الجهل بصفاتها لما مر (ولو ضمن) كأن قال ضمننت ممالك
 على زيد (من درهم إلى عشرة صح) لاتقاء الغرر بذكر الغاية (في تسعة) إدخالا للطرف الأول فقط
 لأنه مبدأ الالتزام (كإقرار ونحوه) كإبراء ونذر فإن كلامهما يصح في مثل ذلك في تسعة وقولي ونحوه
 من زيادتي ومسئلة الإقرار ذكرها الأصل في بابها (وتصح كفالة عين مضمونة) بغصب أو غيره أي كفالة ردها
 إلى مالكها وهذه من زيادتي (وبدن غائب) ولو بمسافة قصر (و) بدن (من يستحق حضوره مجلس حكم)
 عند الاستعداد (لحق لله تعالى) (مالي أو) (لحق لآدمي) ولو عقوبة للحاجة إلى ذلك بخلاف عقوبة الله
 تعالى وذكر الضابط من زيادتي وإنما تصح كفالة بدن من ذكر (بإذنه) ولو بنائيه وإلغيات مقصودها
 من إحضاره لأنه لا يلزمه الحضور مع الكفيل حينئذ (ولو) كان من ذكر (صبيًا ومجنونًا) بإذن وليهما
 لأنه قد يستحق إحضارهما لإقامة الشهادة على صورتها في الاتلاف وغيره ويطلب الكفيل وليهما
 بإحضارهما عند الحاجة إليه (ومحبوسا) وإن تعذر تحصيل الغرض في الحال كما يجوز للمعسر ضمان المال
 (وميتا) قبل دفعه (ليشهد على صورته) إذا تحمل الشهادة عليه كذلك ولم يعرف اسمه ونسبه قال في المطلب
 ويظهر اشتراط إذن الوارث إذا اشترطنا إذن المكفول وظاهر أن محله فيمن يعتبر إذنه وإلا فالمعتبر إذن
 وليه (فإن كفيل) بفتح الفاء أفصح من كسرها (بدن ما عليه مال شرط لزومه لا علم به) لعدم لزومه للكفيل
 وكالبدن الجزء الشائع كشلته والجزء الذي لا يعيش بدونه كراسته (ثم إن عين محل تسليم) في الكفالة
 فذلك (وإلا) أي وإن لم يعينه (فمحلهما) يتعين كافي السلم فيهما (ويبرأ كفيل بتسليمه) أي المكفول (فيه)
 أي في محل التسليم المذكور وإن لم يطالب به لقياسه بما لزمه (بلا حائل) كمتعلب يمنع المكفول له منه
 فمع وجود الحائل لا يبرأ الكفيل فإن أتى به في غير محل التسليم لم يلزم المستحق القبول إن كان له غرض في
 الانتفاع وإلا فالظاهر كما قال الشيخان لزوم القبول فإن امتنع رفعه إلى حاكم يقض عنه فإن فقد أشهد
 شاهدين أنه سلمه (كتسليمه نفسه عن) جهة (كفيل) فإن الكفيل يبرأ به حيث لا حائل كإبراء الضامن
 بأداء الأصل فلا يكفي مجرد حصوله ولا تسليمه نفسه مع وجود حائل والتقييد في هذه بعدم الحائل من زيادتي
 ولو سلمه أجني عن جهة الكفيل يرى إن كان بإذنه أو قبله الدائن (فإن غاب لزمه إحضاره إن أمكن) بأن
 عرف محله وأمن الطريق ولا حائل ولو كان بمسافة القصر فإن لم يمكن ذلك لم يلزمه إحضاره لعجزه وتعبيره
 بأن أمكن أولى من تعبيره بما ذكره (ويمهل مدته) أي مدة إحضاره بأن يمهل مدة ذهابه وإيابه على العادة
 وظاهر أنه إن كان السفر طويلا أمهل مدة إقامة المسافر وهي ثلاثة أيام غير يومى الدخول والخروج (ثم إن)
 مضت المدة المذكورة (لم يحضره حبس) إلى أن يتعدرا حضار المكفول بموت أو غيره أو يوفى الدين
 فإن وفاه ثم حضر المكفول قال الأسنوي فالمتجه أن له الاسترداد (ولا يطالب كفيل بمال) ولا عقوبة كإفهام
 بالأولى وإن فات التسليم بموت أو غيره لأنه لم يلزمه وهذا أعوم وأولى من قوله إدامات ودفن لا يطالب الكفيل
 بالمال (ولو شرط أنه يغرمه) أي المال ولو لمع قوله وإن فات التسليم للمكفول (لم تصح) الكفالة لأن ذلك خلاف

ولزومه ولو مالا كضمن
 وعلم به إلا في أبلدية
 كإبراء ولو ضمن من
 درهم إلى عشرة صح
 في تسعة كإقرار ونحوه
 وتصح كفالة عين
 مضمونة وبدن غائب
 ومن يستحق حضوره
 مجلس الحكم لحق لله
 مالي أو لآدمي بإذنه ولو
 صبيًا ومجنونًا ومحبوسا
 وميتا ليشهد على صورته
 فإن كفيل بدن من
 عليه مال شرط لزومه
 لا علم به ثم إن عين محل
 تسليم وإلا فمحلهما ويبرأ
 كفيل بتسليمه فيه بلا
 حائل كتسليمه نفسه
 عن كفيل فإن غاب
 لزمه إحضاره إن أمكن
 ويمهل مدته ثم إن لم
 يحضره حبس ولا
 يطالب كفيل بمال ولو
 شرط أنه يغرمه لم تصح

مقتضاها (و) شرط (في الصيغة) للضمان والكفالة (لفظ) صريح أو كناية (يشعر بالتزام) لأن الرضا لا يعرف إلا به وفي معناه الكتابة مع نية وإشارة أخرى مفهومة (كضمنت دينك عليه) أي على فلان (أو) تحمّلته أو تقلدته أو تكفّلت بيده وأنا بالمال (المعهود) (أو باحضار الشخص) (المعهود) (ضامن أو كفيل) أو زعيم وكلها صرايح بخلاف دين فلان إلى ونحوه وأما ما لا يشعر بالتزام نحو أؤدى المال أو أحضر الشخص وخلا عن قرينة فليس بضمن بل وعد (ولا يصحان) أي الضمان والكفالة (بشرط براءة أصيل) لخالفته مقتضاها والتصرّح بالثانية من زيادتي (ولا بتعليق) نحو إذا جاء الغد فقد ضمننت ماعلى فلان أو كفّلت بدنه (ولا توقيت) نحو أنا ضامن ماعلى فلان أو كفيل بيده إلى شهر فإذا مضى برئت وهذه بالنسبة للضمان من زيادتي (ولو كفّلت) بدن غيره (وأجل احضار) له (ب) أجل (معلوم صح) للحاجة نحو أنا كفيل بفلان أحضره بعد شهر (كضمان حالا مؤجلابه) أي بأجل معلوم فإنه يصح ويثبت الأجل في حق الضامن (وعكسه) أي ضمان المؤجل حالا وذلك لأن الضمان تبرع فيحتمل فيه اختلاف الدينين في الصفة للحاجة (ولا يلزم) الضامن (تعجيل) للمضمون وإن التزمه حالا كالأصل ولو ضمن المؤجل إلى شهر مؤجلا إلى شهرين فهو كضمان الحال مؤجلا أو عكسه فكضمان المؤجل حالا (ولمستحق) للدين سواء أكان هو المضمون له أم وارثه (مطالبة ضامن وأصيل) بالدين بأن يطالبهما جميعا أو يطالب أيهما شاء بالجميع أو يطالب أحدهما ببعضه والآخر ببقائه أما الضامن فلخبر الزعيم غارم وأما الأصيل فلأن الدين باق عليه (ولو برى) أي الأصيل من الدين بأداء أو إبراء أو غير ذلك فهو أعم من قوله ولو أبرأ الأصيل (برى ضامن) منه لسقوطه (ولا عكس في إبراء) أي ولو برى الضامن ببراء الأصيل لأنه اسقاط للوثيقة فلا يسقط به الدين كفك الرهن بخلاف مالو برى بغير إبراء كأداء (ولومات أحدها) والدين مؤجل (حل عليه) لأن ذمته خربت دون الحى فلا يحل عليه لأنه قد ترقى بالأجل فإن كان الميث الأصيل للضامن أن يطالب المستحق بأخذ الدين من تركته أو إبرائه هو لأن التركة قد تملك فلا يجد مرجعا إذا غرم وإن كان الميث الضامن وأخذ المستحق الدين من تركته لم يكن لورثته الرجوع على المضمون عنه الإذن في الضمان قبل حلول الأجل (ولضامن بإذن مطالبة أصيل بتخليصه بأداء إن طوّل) كما أنه يغرمه إن غرم بخلاف ما إذا لم يطالب لأنه لم يتوجه إليه خطاب ولم يغرم شيئا ولا يحبس الأصيل وإن حبس ولا يرسم عليه (و) له إذا غرم من غير سهم الغارمين (رجوع عليه) أي على الأصيل وإن لم يأذن في الأداء لأنه أذن له في سببه بخلاف مالو أذن له في الأداء دون الضمان لا رجوع له لأن الأداء سببه الضمان ولم يأذن فيه نعم إن أذن في الأداء بشرط الرجوع رجع ولو ادعى على زيد وغائب ألفاوها متضامنان بالإذن وأقام بذلك بينة وأخذ الألف من زيد فإن لم يكذب البينة رجع على الغائب بنصفها وإلا فلا لأنه مظلوم بزعمه فلا يرجع على غير ظالمه ويقوم مقام الإذن والضمان أداء الأب والجددين محجورهما بنية الرجوع كما قاله القفال وغيره (ولو صالح عن الدين) للمضمون (بما دونه) كأن صالح عن مائة ببعضها أو بثوب قيمته دونها (لم يرجع إلّا بما غرم) لأنه الذي بذله نعم لو ضمن ذى لدنى ديناً على مسلم ثم تصالحا على خمر لم يرجع وإن قلنا بالرجوع وهو سقوط الدين لتعلقها بالمسلم ولا قيمة للخمر عنده وحوالة الضامن المضمون له كالأداء في ثبوت الرجوع وعدمه كافي الروضة وأصلها وخرج بصالح مالو باعه الثوب بمائة أو بالمائة المضمونة فإنه يرجع بها لا بقيمة الثوب وتعبيرى بما دونه أعم مما عر به (ومن أدى دين غيره باذن ولا ضمان رجع) وإن لم بشرط الرجوع للعرف بخلاف ما إذا أداه بلا إذن لأنه متبرع وفارق مالو وضع طعامه في فم مضطر بلا إذن قهرا أو وهو مغمى عليه حيث يرجع عليه لأن عليه استنقاذ مهبته (ثم إنما يرجع مؤد) ولو ضامنا (إذا أشهد بأداء ولورجلا ليحلف معه) لأن ذلك حجة وإن بان فسق الشاهد (أو أدى بحضرة مدين) ولو مع تكذيب الدائن لعلم المدين بالأداء وهو مقصر ترك

وفي الصيغة لفظ يشعر بالتزام كضمنت دينك عليه أو تحمّلته أو تقلدته أو تكفّلت بيده أو أنا بالمال أو باحضار الشخص ضامن أو كفيل ولا يصحان بشرط براءة أصيل ولا بتعليق ولا توقيت ولو كفّلت وأجل إحضارا بمعلوم صح كضمان حال مؤجلابه وعكسه ولا يلزم تعجيل ولمستحق مطالبة ضامن وأصيل ولو برى برى ضامن ولا عكس في إبراء ولو مات أحدهما حل عليه ولضامن بإذن مطالبة أصيل بتخليصه بأداء إن طوّل ورجوع عليه ولو صالح عن الدين بما دونه لم يرجع إلّا بما غرم ومن أدى دين غيره باذن ولا ضمان رجع ثم إنما يرجع مؤد إذا أشهد بأداء ولورجلا ليحلف معه أو أدى بحضرة مدين.

الإشهاد (أو) في غيبته لكن (صدقه دائن) لسقوط الطلب باقراره الذي هو أقوى من البينة أما إذا أدى في غيبته بلا إشهاد ولم يصدقه الدائن فلار جوع له وإن صدقه المدين لأنه لم ينتفع بأدائه لبقاء طلب الحق وذكر هذه والتي قبلها بالنسبة للمؤدى بلا ضمان من زيادتي ولو أذن المدين للمؤدى في ترك الإشهاد فتركه وصدق على الأداء رجع .

﴿ كتاب الشركة ﴾

بكسر الشين وإسكان الراء وبفتح الشين مع كسر الراء واسكانها وهي لغة الاختلاط وشرعاً ثبوت الحق في شيء لاثنين فأكثر على جهة الشيوخ هذا والأولى أن يقال هي عقد يقتضى ثبوت ذلك والأصل فيها قبل الاجتماع خبر السائب بن يزيد أنه كان شريك النبي صلى الله عليه وسلم قبل المبعث وافتخر بشركته بعد المبعث وخبر يقول الله أنا ثالث الشريكين ما لم يخن أحدهما صاحبه فإذا خانه خرجت من بينهما رواهما أبو داود والحاكم وصحح إسنادهما (هي) أنواع أربعة (شركة أبدان بأن يشتركا) أى اثنان (ليكون بينهما كسبهما) يبدنهما متساويا كان أو متفاوتا مع اتفاق الحرفة نكياطين أو اختلافهما نكياط ورفاء (و) شركة (مفاوضة) بفتح الوار من تفاوضا في الحديث شرعاً فيه جميعاً وذلك بأن يشتركا (ليكون بينهما كسبهما) يبدنهما أو ما هما متساويا كان أو متفاوتا (وعليهما ما يفرم) بسبب غصب أو غيره (و) شركة (وجوه) بأن يشتركا (ليكون بينهما) بتساو أو تفاوت (ربح ما يشترياه) بمؤجل أو حال (لهما) ثم يبيعانه وتعييرى بذلك أعم مما عبر به (و) شركة (عنان) بكسر العين على المشهور من عن الشيء ظهر أو من عنان الدابة (وهي الصحيحة) دون الثلاثة الباقية فباطلة لأنها شركة في غير مال كالشركة في احتطاب واصطياد ولكثرة الفرر فيها لا سيما شركة المفاوضة نعم إن نوي بالمفاوضة وفيها مال شركة العنان محت (وأركانها) أى شركة العنان خمسة (عاقدان ومعقود عليه وعمل وصيغة وشرط فيها) أى الصيغة (لفظ) صريح أو كناية (يشعر بإذن) وفي معناه ماصر في الضمان والمعنى بإذن لمن يتصرف من كل منهما أو من أحدهما (في تجارة) فلا يكفي فيه اشتراكنا لقصور اللفظ عنه لاحتمال أن يكون إخبارا عن حصول الشركة وتعييرى بالتجارة أولى من تعبيره بالتصرف (و) شرط (في العاقدين أهلية توكيل وتوكل) لأن كلامهما وكيل وكيل عن الآخر فإن كان أحدهما هو المتصرف فيه أهلية التوكل وفي الآخر أهلية التوكيل فقط حتى يجوز كونه أعمى كما قاله في المطلب (وفي المعقود عليه كونه مثليا) نقدا أو غيره ولو دراهم مغشوشة استمر في البلدر واجها فلا تصح في متقوم غير ما يأتي إذ لا يتحقق فيه ما ذكر بقولي (خلط) بعضه ببعض (قبل عقد بحيث لا يتميز) ليتحقق معنى الشركة فلا يكفي الخلط بعد العقد ولو بمجلسه فيعاد العقد ولا خلط لا يمنع التمييز تكلط دراهم بدنانير أو مكسرة بصحاح وقولي قبل عقد من زيادتي (أو) كونه (مشاعا) ولو متقوما كأن ورثاه أو اشترياه أو باع أحدهما بعض عرضه ببعض عرض الآخر كنصف بنصف أو ثلث بثلثين لأن المقصود بالخلط حاصل بل ذلك أبلغ من الخلط وظاهر أنه لا بد أن يكون الإذن بعد القبض فيما اشترياه والتقابض فيما بعده (لا تساو) للدين قدر فلا يشترط إذلا محذور في تفاوتهما إذ الربح والخسر على قدرهما (ولا علم بنسبة) أى بقدرها بينهما هو النصف أم غيره (عند عقد) إذا تمكن معرفتها بعد مراجعة حساب أو غيره فلهما التصرف قبل العلم لأن الحق لا يعدوهما فان لم يمكن معرفتها بعد لم يصح العقد فالشرط العلم بالنسبة ولو بعد العقد فلو جهلا القدر وعلمتا النسبة كأن وضع أحدهما دراهم في كفة ميزان ووضع الآخر مقابلهما مثلها وخطا صحت (و) شرط (في العمل مصلحة بحال وتقبل) نظر اللعرب (فلا يبيع شمن مثل وشمن راغب بأزيد) ولا يبيع نسيئة ولا يغير تقبله البيع ولا يتصرف بغير فاحش (ولا يسافر به ولا يبيعه) بضم أوله وسكون ثانيه أى يدفعه لمن يعمل فيه متبرعا (بلا إذن) في الجميع فان سافر به أو أبعده بلا إذن ضمن أو باع بشئ ومن

البقية بلا إذن صح في نصيه فقط وانفسخت الشركة في المبيع وصار مشتركا بين المشتري والشريك
وتعبري بمصلحة أولى من قوله بلا ضرر لاقتضائه جواز البيع بشمن المثل مع راغب زيادة ومن قول المحرر
بعبطة لاقتضائه المنع من شراء ما يتوقع ربحه إذا الغبطة إنما هي تصرف فيما فيه ربح عاجل له بال (ولكل)
من الشريكين (فسخها) أي الشركة متى شاء كالوكالة (وينعزلان) عن التصرف (بما ينعزل به الوكيل)
كموت أحدهما وجنونه وإغمائه وغيرها مما يأتي في الوكالة واستثنى في البحر إغماء لا يسقط به فرض صلاة
فلا فسخ به لأنه خفيف قاله ابن الرفعة وتعبري بما ذكر أعظم وأولى من قوله وينعزلان بفسخهما وتفسخ
بموت أحدهما وجنونه وإغمائه (لا عازل) فلا ينعزل (بعزله للآخر) فيتصرف في نصيب المعزول
فإن أراد الآخر عزله فليعزله (والربح والخسر بقدر المالكين) باعتبار القيمة لا الأجزاء (وإن) تفاوت
الشريكان في العمل أو (شرطا خلافة) بأن شرطا التساوى فيهما مع التفاوت في المال أو عكسه
أو شرطا بقدر العاملين عملا بقضية الشركة (وتفسد) أي الشركة (به) أي بشرط خلافة لخالفته ذلك
موضوعها (فلسكل) منها (على الآخر أجرة عمله له) كما في القراض الفاسد نعم لو تساوى في المال
وشرطا الأقل للأكثر عمل لم يرجع بالزائد لأنه عمل متبرعا (ونفذ التصرف) منها (للأذن) والشريك
كمودع) في أنه أمين فيصدق يمينه في الرد إلى شريكه وفي الخسر والتلف ويأتي هنا في دعوى التلف
ما يأتي ثم وسيأتي بيانه وتعبري بما ذكر أولى مما عبر به (وحلف) الشريك فيصدق (في) قوله
(اشتريته) لي أو للشركة (أو أن ما يدي لي أو للشركة) لأنه أعلم بقصده في الأولى وعملا باليد في الثانية
بقسمها (لا في) قوله (اقتسمنا وصار) ما يدي (لي) مع قول الآخر لا بل هو مشترك فالمصدق النكر
لأن الأصل عدم القسمة وذكر التحليف من زيادتي .

﴿كتاب الوكالة﴾

هي بفتح الواو وكسرهما لغة التفويض والحفظ وشرعا تفويض شخص أمره إلى آخر فيما يقبل النيابة
ليفعله في حياته والأصل فيها قبل الإجماع قوله تعالى فابعثوا حكاما من أهلها الآية وخبر الصحيحين أنه صلى
الله عليه وسلم بعث السعاة لأخذ الزكاة والحاجة داعية إليها فهي جائزة بل قال القاضي وغيره إنها مندوب
إليها لقوله تعالى وتعاونوا على البر والتقوى (أركانها) أربعة (موكل ووكيل وموكل فيه وصيغة وشرط
في الموكل صحة مباشرته الموكل فيه) وهو التصرف المأذون فيه وإلا فلا يصح توكيله لأنه إذا لم يقدر على
التصرف بنفسه فبنائبه أولى (غالبا) هو ونظيره الآتي أولى مما عبر به وما استثنى من الطرد
كظافر بحقه فلا يوكل في كسر الباب وأخذ حقه وكوكيل قادر وعبد مأذون له وسفيه مأذون له في نكاح
ومن العكس كالأعمى يوكل في تصرف وإن لم تصح مباشرته له بالضرورة وهذا مذكور في الأصل ومكحرم
يوكل حلالا في النكاح بعد التحلل أو يطلق ومكحرم يوكله حلالا في التوكيل فيه (فيصح توكيل ولي) عن
نفسه أو مولى في حق مولى من صبي ومجنون وسفيه كأب وجد في التزويج والمال ووصي وقيم في المال
فعلم أنه لا يصح توكيل صبي ومجنون ومغنى عليه وأنه يصح توكيل السفیه بما يستقبل به من التصرف وأنه
لا يصح توكيل المرأة في نكاح ولا المحرم فيه غير ما مر لعدم صحة مباشرتهما ولو أذنت لوليها بصيغة التوكيل
كوكلتك في تزويجي صح كافي البيان عن النص وصوبه في الروضة وتعبري بما ذكر أعظم من قوله توكيل
الولي في حق الطفل (و) شرط (في الوكيل صحة مباشرته التصرف) المأذون فيه (لنفسه) وإلا فلا يصح
توكله لأنه إذا لم يقدر على التصرف لنفسه فغيره أولى فلا يصح توكيل صبي ومجنون ومغنى عليه ولا توكيل
امرأة في نكاح ولا محرم ليعقده في إحرامه وخرج بقولي (غالبا) ما استثنى كالمرأة فتتوكل في طلاق غيرها
والسفيه والعبد وهو مذكور في الأصل فيتوكلان في قبول النكاح بغير إذن الوالي والسيد لا في إيجابه والصبي

ولكل فسخها وينعزلان
بما ينعزل به الوكيل
لا عازل بعزله للآخر
والربح والخسر بقدر
المالكين وإن شرطا
خلافة وتفسد به فلكل
على الآخر أجرة عمله له
ونفذ التصرف والشريك
كمودع وحلف
في اشتريته أو أن ما يدي
لي أو للشركة لا
في اقتسمنا وصار لي .
﴿كتاب الوكالة﴾
أركانها موكل ووكيل
وموكل فيه وصيغة ،
وشرط في الموكل صحة
مباشرته الموكل فيه
غالبا فيصح توكيل ولي
وفي الوكيل صحة
مباشرته التصرف لنفسه
غالبا

المأمون فيتوكل في الإذن في دخول وإيصال هدية وإن لم تصح مباشرة له بالإذن وهو مذكور في الأصل (و) شرط فيه (تعيينه) فلو قال لاثنين وكلت أحدهما كذا لم يصح وهذا من زيادتي نعم لو قال وكلتك في بيع كذا مثلاً وكل مسلم صح فيما يظهر وعليه العمل (و) شرط (في الموكل فيه أن يملكه الموكل) حين التوكيل (فلا يصح) التوكيل (في بيع ما يملكه وطلاق من سينكحها) لأنه إذا لم يباشر ذلك بنفسه فكيف يستنيب غيره (إلا تبعاً) من زيادتي فيصح التوكيل ببيع ما لا يملكه تبعاً للموكل كما نقل عن الشيخ أبي حامد وغيره وبيع عين يملكها وأن يشتري له بشئها كذا على الأشهر في المطلب وقياس ذلك صحة توكيله بطلاق من سينكحها تبعاً لمكوته ونقل ابن الصلاح أنه يصح التوكيل ببيع ثمرة شجرة قبل إثمارها ويوجه بأنه مالك لأصلها (وأن يقبل نيابة فيصح) التوكيل (في) كل (عقد) كبيع وهبة (و) كل (فسخ) كإقالة ورد ببيع (وقبض وإقباض) لدين وعليه اقتصر الأصل ولعين مضمونة وغير مضمونة على ما جزم به في الأنوار قال لكن إقباض الغير مالها بغير إذنه مضمن والقرار على الثاني وقال المتولي وغيره لا يصح التوكيل في إقباضها إذ ليس له دفعها لغير مالها وقضية كلام الجوزي أنه يصح إن وكل أحداً من عياله للعرف (وخصومة) من دعوى وجواب رضى الخصم أم لا (وتملك مباح) كإحياء واصطياد لأن ذلك أحد أسباب الملك كالشراء فيملكه الموكل إذا قصد الوكيل له (واستيفاء عقوبة) لآدمي وعليه اقتصر الأصل والله كقود وحذقذف وحذنا وشرب ولو في غيبة الموكل (لا) في (إقرار) أى لا يصح التوكيل فيه بأن يقول لغيره وكلتك لتقرعني لقان بكذا فيقول الوكيل أقررت عنه بكذا أو جعلته مقراً بكذا لأنه إخبار عن حق فلا يقبل التوكيل كالشهادة لكن الموكل يكون مقراً بالتوكيل على الأصح في الروضة لإشعاره بثبوت الحق عليه (و) لافي (التقاط) كافي الاغتنام تغليبا لشأبه الولاية على شأبه الاكتساب وهذا من زيادتي (و) لافي (عبادة) كصلاة وطهارة حدث لأن مباشرها مقصود بعينه ابتلاء (إلا في نسك) من حج أو عمرة ويندرج فيه توابعه كركعتي الطواف (ودفع نحو زكاة) ككفارة (ودفع نحو أضحية) كعقيقة لما ذكر في أبوابها وتعبيرى بالنسك أعم من تعبيره بالحج ونحوه في الموضوعين من زيادتي (ولا) في (شهادة) إلحاقاً لها بالعبادة لا اعتبار لفظها مع عدم توقفها على قبول وهذا غير تحملها الجائز باستراء أو نحوه كإسائي يانه (و) لافي (نحو ظهار) كقتل وقذف لأن حكمها يختص بمرتبتها ولأن القلب في الظهار معنى اليمين لتعلقه بألفاظ وخصائص كاليمين وصورته أن يقول أنت على موكلتي كظهر أمه أو جعلت موكلتي مظاهراً منك (و) لافي نحو (يمين) كإيلاء ولعان ونذير وتديرو تعليق طلاق وعقوبة إلحاقاً لليمين بالعبادة لتعلق حكمها بتعظيم الله تعالى وإن كانت بالله وفي معناها البقية ونحوه من زيادتي (وأن يكون) الموكل فيه (معلوماً ولو بوجه ك) وكلتك في (بيع أموال) وعقوبة أرقائي وإن لم تكن أمواله وأرقاؤه معلومة لقلة الفرر فيه (لا) في (نحو كل أموري) ككل قليل وكثير أو فوضت إليك كل شيء أو يبيع بعض مالى لأن في ذلك غرراً عظيماً لا ضرورة إلى احتماله بخلاف ما لو قال أبرئ فلاناً عن شيء من مالى فيصح ويبرئ عنه أقل شيء منه صرح به المتولي وغيره وقضية كلامهم عدم الصحة في نحو كل أموري وإن كان تابعاً لمعين وقد يفرق بينه وبين ما زدته فيما مر لأن التابع ثم معين بخلافه هنا لكان الأوفق بما مر من الصحة في قولي وكلتك في بيع كذا وكل مسلم صحة ذلك وهو الظاهر (ويجب في) توكيله في (شراء عبد بمان نوعه) كتركى وهندى وبيان صنفه إن اختلف النوع اختلافاً ظاهراً (و) في شراء (دار بمان محلة) أى الحارة (وسكة) بكسر السين أى الزقاق تقليلاً للغرر وبيان البلدي يؤخذ من بيان المحلة (لا) بمان (ثمان) في السائلين فلا يجب لأن غرض الموكل قد يتعلق بواحد من ذلك نفيساً كان أو خسيساً ثم محل بمان ما ذكر إذا لم يقصد التجارة وإلا فلا يجب بمان شيء من ذلك بل يكفي اشتريه هذا ما شئت من العروض أو ماراته مصلحة (و) شرط (في الصيغة لفظ موكل) ولو بنائبه (يشعر برضاه) وفي معناه مامر

وتعيينه، وفي الموكل فيه
أن يملكه الموكل فلا
يصح في بيع ما يملكه
وطلاق من سينكحها
إلا تبعاً وأن يقبل نيابة
فيصح في عقد وفسخ
وقبض وإقباض وخصومة
وتملك مباح واستيفاء
عقوبة لا إقرار والتقاط
وعبادة إلا في نسك
ودفع نحو زكاة وذبح
نحو أضحية ولا شهادة
ونحو ظهار ويمين وأن
يكون معلوماً ولو بوجه
كبيع أموال وعقوبة
أرقائي لا نحو كل أموري
ويجب في شراء عبد
بيان نوعه ودار بمان
محلة وسكة لا ثمن وفي
الصيغة لفظ موكل
يشعر برضاه .

في الضمان (كوكلتك) في كذا (أوبع) كذا كسائر العقود والأول إيجاب والثاني قائم مقامه أما الوكيل فلا يشترط قبوله لفظاً أو نحوه إلحاقاً للوكيل بالإباحة أما قبوله معنى وهو عدم رد الوكالة فلا بد منه فلو رد فقال لا أقبل أولاً أو لا أفعل بطلت ولا يشترط في القبول هنا الفور ولا المجلس (وصح تأقيتها) أي الوكالة نحوه وكلتك في كذا إلى رجب وهذا من زيادتي (و) صح (تعليق) لتصرف نحو وكلتك الآن في بيع كذا ولا تبعه حتى يجيء رجب لأنه إنما علق التصرف فليس له بيعه قبل مجيئه (لا) تعليق (لها) نحو إذا جاء رجب فقد وكلتك في كذا فلا يصح كسائر العقود لكن ينفذ تصرفه بعد وجود العلق عليه للإذن فيه (ولا) تعليق (لعزل) لفساده كتعليق الوكالة (ولو قال وكلتك) في كذا (ومتى عزلت فأنت وكيلي صحت) حالاً لأن الإذن قد وجد منجزاً (فإن عزله لم يصروكلاً) لفساد التعليق (ونفذ تصرفه) لما مر وهذا من زيادتي .

﴿فصل﴾ فيما يجب على الوكيل في الوكالة المطلقة والمقيدة بالبيع بأجل وما يذكر معها (الوكيل بالبيع مطلقاً) أي توكيلاً غير مقيد بشيء (كالشريك) فيما مر (فلا يبيع بضمن مثل وثم راغب بأزيد) ولا يبيع بنسيئة ولا يغير نقد ببلد البيع نعم إن سافر بما وكل في بيعه إلى بلد بلا إذن وباعه فيها اعتبر نقد ببلد حقه أن يبيع فيها به (و) لا (بغبن فاحش) بأن لا يحتمل غالباً بخلاف اليسير وهو ما يحتمل غالباً فيعقر فيبيع ميسراً ويؤخره عشرة بتسعة محتمل وبثمانية غير محتمل وقولي كالشريك إلى آخره أولى مما عبر به (فلو خالف) فباع على أحدهذه الأنواع (وسلم) المبيع (ضمن) قيمته يوم التسليم ولو مثلياً تعديه بتسليمه يبيع فاسد فيسترده إن بق وله بيعه بالإذن السابق ولا يضمن عنه وإن تلف المبيع غرم الموكل بدله من شاء من الوكيل والمشتري والقرار عليه ثم على ما فهم من أنه يلزمه البيع بنقد البلد لو كان بالبلد نقد إن لزمه البيع بأغلبهما فإن استويا في المعاملة باع بأغلبهما للموكل فإن استويا تخير بينهما فإن باع بهما قال الإمام فيه تردد للاختباب والمذهب الجواز (ولو وكله ليبيع مؤجلاً) وإن أطلق الأجل (وحمل مطلق أجل على عرف) في المبيع بين الناس فإن لم يكن عرف راعى الوكيل الأنفع للموكل ويشترط الإشهاد وحيث قدر الأجل اتبع الوكيل ما قدره الموكل فإن باع بحال أو نقص عن الأجل كان باع إلى شهر ما قال الموكل به إلى شهرين صح البيع إن لم ينه الموكل ولم يكن عليه فيه ضرر كنقص ثمن أو خوف أو مؤنة حفظ وينبغي كما قال الأسنوي حمله على ما إذا لم يعين المشتري وإلا فلا يصح لظهور قصد المحاباة كما يؤخذ مما يأتي في تقدير الثمن [فرع] لو قال لوكيله بيع هذا بكم شئت فله يبيعه بغبن فاحش لا بنسيئة ولا بغير نقد البلد أو بما شئت أو بما تراه فله يبيعه بغير نقد البلد لا بغبن وإلا بنسيئة أو كيف شئت فله يبيعه بنسيئة لا بغبن فاحش ولا بغير نقد البلد أو بما عزوهان فله يبيعه بعرض وغبن لا بنسيئة (ولا يبيع) الوكيل بالمبيع (لنفسه وموليه) وإن أذن له في ذلك لأنه متهم في ذلك بخلاف غيرها كأبيه وولده الرشيد وتعميرى بموليه أهم من قوله وولده الصغير (وله قبض ثمن) بقيد زده بقولي (حال ثم يسلم المبيع) المعين إن تسامه لأنها من مقتضيات البيع (فإن سلم) المبيع (قبله) أي قبل قبض الثمن (ضمن) قيمته وإن كان الثمن أكثر منها فاذا غرمها ثم قبض الثمن دفعه إلى الموكل واسترد ما غرم أما الثمن المؤجل فله فيه تسليم المبيع وليس له قبض الثمن إذا حل إلا بإذن جديد (وليس لوكيل براءة شراء معيب) لاقتضاء الإطلاق عرفاً فالسليم (فإن اشتراه) بضمن في الذمة أو بعين مال الموكل فهو أعم من قوله فإن اشتراه في الذمة (جاهلاً) بعينه (وقع) الشراء (للموكل) وإن لم يسأله المبيع الثمن كالأشراء بنفسه جاهلاً ولم تكنه من التدارك بالرد بلا ضرر عليه فيه مع أن الوكيل لا ينسب إلى مخالفة لجهله والضرر لاحق به (ولكل) منهما (والشراء) للمعيب بضمن (في الذمة) بالبيع (فإنه) المالك (وأما الوكيل) فلا أنه لو لم يكن له رد فربما لا يرضى به الموكل فيتعذر الرد لأنه فوري ويبيع الشراء له فيتضرر به (لا إن رضى) به (موكل أو اشترى بعين ماله فلا يرد ووكيل

كوكلتك أو بيع وصح تأقيتها وتعليق لهما ولا لعزل ولو قال وكلتك ومتى عزلت فأنت وكيل صحت فإن عزله لم يصروكلاً ونفذ تصرفه ﴿فصل﴾ الوكيل بالبيع مطلقاً كالشريك فلا يبيع بضمن مثل وثم راغب بأزيد وبغبن فاحش ولو خالف وسلم ضمن ولو وكله ليبيع مؤجلاً صح وحمل مطلقاً أجل على عرف ولا يبيع لنفسه وموليه وله قبض ثمن حال ثم يسلم المبيع فإن سلم قبله ضمن وليس لوكيل براءة شراء معيب فإن اشتراه جاهلاً وقع للموكل والكل والشراء في الذمة لا إن رضى موكل أو اشترى بعين ماله فلا يرد ووكيل

اشرأه بعين مال الموكل لم يصح الشراء أو في الذمة وقع له لا للموكل وان ساوى المبيع الثمن (ولو كيل توكيل بلا إذن فيما لا يتأتى منه) لكونه لا يليق به أو كونه عاجزا عنه عملا بالعرف لأن التفويض لمثل هذا لا يقصد منه عنه فلا يوكل العاجز إلا في القدر الذي عجز عنه ولا يوكل الوكيل فيما ذكر عن نفسه بل عن موكله ولو وكله فيما يطيقه فعجز عنه لمرض أو غيره لم يوكل فيه وقضية التعليل المذكور امتناع التوكيل عند جهل الموكل بحاله وهو كما قال الأسنوي ظاهر أما ما يتأتى منه فلا يصح التوكيل فيه إلا لعياله على ما اقتضاه كلام الجوري (وإذا وكل بإذنه فالثاني وكيل الموكل فلا يعزله الوكيل) وإن فسق لأن الموكل أذن له في التوكيل لافي العزل سواء قال وكل عني أو أطلق (فان قال وكل عنك) ففعل (ف) الثاني (وكيل الوكيل) لأنه مقتضى الاذن (فينعزل بعزل) من أحد الثلاثة (وانعزال) بما ينعزل به الوكيل وسيأتي بيانه في فصل الوكالة جائزة فتعبري بذلك أعم من قوله بعزله وانعزاله (وحيث جازله) أي للوكيل (توكيل فليوكل) وجوبا (أميना) رعاية لمصلحة الموكل (الإين عين له) الموكل المالك (غيره) أي غير أمين فيتبع تعيينه لأن الحق له .

(فصل) فيما يجب على الوكيل في الوكالة المقيدة بغير أجل وما يتبعها لو (أمره ببيع لمعين) من الناس (أوبه) أي بعين من الأموال والتصريح به من زيادتي (أوفيه) أي في معين من زمان أو مكان نحو بيع لزيد بالدينار الذي بيده في يوم كذا في سوق كذا (تعين) ذلك وإن لم يتعلق به غرض عملا بالإذن فلو باع لوكيل المعين لم يصح كما في الروضة عن البيان وفي غيرها عن الأصحاب وقياسه عدم الصحة فيما لو قال بيع من وكيل زيد فباع من زيد وانما تعين المكان إذ لم يقدر الثمن أو نهاه عن غيره والاجاز البيع به في غيره كما نقله في الروضة عن جمع وأقره (فلو أمره) بالبيع (بمائة لم يبيع بأقل) منها وإن قل (ولا بأزيد) منها (إن نهاه) عن الزيادة المخالفة (أو عين مشتريا) لأنه ربما قصد إرفاقه والثانية من زيادتي فان لم ينهه ولم يعين المشتري فله البيع بأزيد لأنه حصل غرضه وزاد خيرا ولا مانع بل إن كان ثم راغب بزيادة لم يجز البيع بدونها كما مر فلو وجده في زمن الخيار لزمه الفسخ فان لم يفعل انفسخ البيع (أو) أمره (بشراء شاة موصوفة) بما مر في التوكيل بشراء عبد (بدينار فاشترى به شاتين بالصفة وسأوته إحداهما) وان لم تسأوه الأخرى (وقع للموكل) لأنه حصل غرضه وزاد خيرا وإن لم تسأوه واحدة منهما لم يقع له وان زادت قيمتهما على الدينار لفوات ما واكل فيه وتعيبري بما ذكر أولى مما عبر به (ومتى خالفه في بيع ماله) كأن أمره ببيع عبد فباع آخر (أو) في (شراء بعينه) كأن أمره بشراء ثوب بهذا الدينار فاشتراه بآخر أو أمره بالشراء في الذمة فاشترى بالمعين (لغا) أي التصرف لأن الموكل لم يأذن فيه ولأنه في الأخيرة من الثانية قد قصد شراء ما واكل فيه على وجه يسلم له وإن تلف المعين (أو) خالف في (شراء في ذمة) كأن أمره بشراء ثوب بخمسة فاشتراه بعشرة أو أمره بالشراء بعين هذا الدينار فاشترى في الذمة (وقع) الشراء (للوكيل وان سمي الموكل) بقلبه أو لفظه ولغت التسمية للمخالفة في الإذن ولأنه في الثانية أمره بعقد ينفسخ بتلف المعين فأتى بما لا ينفسخ بتلفه ويطلب بغيره ولو قال اشتر بهذا الدينار كذا لم يتعين الشراء بعينه بل يتخير بين الشراء بعينه وفي الذمة (ولا يصح إيجاب بيعت موكلك) وان لم يخالف الإذن اذ لم يجز بين المتبايعين مخاطبة (والوكيل) ولو جعل (أمين) فلا يضمن ما تلف في يده بل اتعد ويصدق بيمينه في دعوى التلف والرد على الموكل لأنه اتهمته بخلاف دعوى الرد على غير الموكل كرهوله (فان تعدى) كأن ركب الدابة أوليس الثوب (ضمن) كسائر الأئمة (ولا ينعزل) بالتعدى لأن الوكالة إذن في التصرف والأمانة حكم يترتب عليها ولا يلزم من ارتفاعه بطلان الإذن بخلاف الوديعة لأنها محض ائتمان فان باع وسلم المبيع زال الضمان عنه ولا يضمن الثمن ولورد للبيع يعيب عليه عاد الضمان (وأحكام عقده) أي الوكيل (كرؤية) للمبيع (ومفارقة مجلس وتقابض فيه تتعلق به) لا بالموكل لأنه العاقد حقيقة حتى إن له الفسخ بالخيار وان أجاز الموكل (ولبايع

ولو كيل توكيل بلا إذن
فما لا يتأتى منه وإذا
وكل بإذنه فالثاني وكيل
الموكل فلا يعزله الوكيل
فان قال وكل عنك
فوكيل الوكيل فينعزل
بعزل وانعزال وحيث
جاز له توكيل فليوكل
أميना إلا إن عين له غيره .
(فصل) أمره ببيع
لمعين أوبه أوفيه تعين
فلو أمره بمائة لم يبيع
بأقل ولا بأزيد إن
نهاه أو عين مشتريا أو
يشراء شاة موصوفة
بدينار فاشترى به
شاتين بالصفة وسأوته
إحداهما وقع للموكل
ومتى خالفه في بيع
ماله أو شراء بعينه لغا
أو شراء في ذمة وقع
للوكيل وان سمي
الموكل ولا يصح إيجاب
بيعت موكلك والوكيل
أمين فان تعدى ضمن
ولا ينعزل وأحكام
عقده كروية ومفارقة
مجلس وتقابض فيه
تتعلق به ولبايع

مطالبته بضمن إن قبضه

وإلا فلا إن كان معينا والاطالبه إن لم يعترف بوكالته وإلا طالب كلا والوكيل كضامن ولو تلف بضمن قبضه واستحق مبيع طالبه مشتر والقرار على الموكل .

(فصل في الوكالة جائزة) فترتفع حالا بعزل أحدهما وبتمعه إنكارها بلا غرض وبزوال شرطه وملك موكل ولو اختلفا فيها أو قال قبل تسليمه المبيع أو بعده بحق قبضت الثمن وتلف أو قال أثبت بالتصرف فأنكر الموكل حلف ولو اشترى أمة بعشرين وزعم أن الموكل أمره فقال بل بعشرة وحلف فان اشتراها بعين مال الموكل وسماه في عقد بطل أو بعده أو اشتراها في ذمة وسماه كإمر وصدقه البائع فكذلك والواقع للوكيل وحلف البائع على نفي العلم إن كذبه أو سكت وقد اشتراها بالعين وسماه بعد العقد وسن لقاض حينئذ رفق بالبائع في هذه وبالموكل مطلقا لبيعها للوكيل ولو

بتعليق

مطالبته أي الوكيل كالموكل (بضمن إن قبضه) من الموكل سواء اشترى بعينه أم في الذمة (وإلا) بأن لم يقبض منه (فلا) يطالبه (إن كان معينا) لأنه ليس في يده (والا) بأن كان في الذمة (طالبه) به (إن لم يعترف بوكالته) بأن أنكرها أو قال لا أعرفها (والا) بأن اعترف بها (طالب كلا) منهما به (والوكيل كضامن) والموكل كأصيل فاذا غرم رجع بما غرمه على الموكل (ولوتلف بضمن قبضه واستحق مبيع طالبه مشتر) بيد الثمن سواء اعترف المشتري بالوكالة أم لا (والقرار على الموكل) فيرجع عليه الوكيل بما غرمه لأنه غره وبذلك علم ما صرح به الأصل أن للمشتري مطالبة الموكل ابتداء وإطلاق تلف الثمن الذي بنصه أولى من تقييد الأصل بكونه في يده .

(فصل في حكم الوكالة وارتفاعها وغيرها) ولو جعل (جائزة) أي غير لازمة من جانب الموكل والوكيل (فترتفع حالا) أي من غير توقف على علم الغائب منهما بسبب ارتفاعها (بعزل أحدهما) بأن يعزل الوكيل نفسه أو يعزله الموكل سواء كان بلفظ العزل أم لا كفسخت الوكالة أو أبطلتها أو رفعها (وبتمعه إنكارها بلا غرض) له فيه بخلاف إنكارها لسيانها أو لغرض كإخفاؤها من ظالم وذكر إنكار الموكل من زيادتي (وبزوال شرطه) السابق أول الباب فيعزل بطرو ورق وحجر بسفه أو فلس عما لا ينفذ ممن اتصف بها فتعبري بذلك أعم من اقتصار الأصل على الموت والجنون والإغماء (و) بزوال (ملك موكل) عن محل التصرف أو منفعه كبيع ووقف لزوال الولاية وإيجار ما وكن في بيعه ومثله تزويجه ورهنه مع قبض لإشعارها بالندم على التصرف بخلاف نحو العرض على البيع وتعبري بذلك أعم من تعبيره بخروج محل التصرف عن ملك الموكل (ولو اختلفا فيها) أي في أصلها كأن قال وكلتني في كذا فأنكره أو وصفها كأن قال وكلتني في البيع نسيئة أو بالشراء بعشرين فقال بل نقدا أو بعشرة (أو قال) الوكيل (قبل تسليمه للبيع أو بعده بحق) وهو من زيادتي كأن سلمه وقد أذن له الموكل في تسليمه قبل قبض الثمن (قبضت الثمن وتلف أو قال أثبت بالتصرف) المأذون فيه من بيع أو غيره (فأنكر الموكل) القبض أو الإتيان بالتصرف (حلف) الموكل فيصدق لأن الأصل عدم الإذن فيما قاله الوكيل في الأولى بقسميها وبقاء حقه في الثانية وعدم التصرف في الثالثة نعم لو قال فيها قضيت الدين مثلا وصدقه المستحق صدق الوكيل يمينه أما لو كان التسليم بغير حق بأن كان الثمن حالا ولم يأذن له في التسليم قبل قبضه وقال بعد التسليم قبضت الثمن وتلف وأنكر الموكل فالمصدق الوكيل لأن الموكل يدعي خيانتته بتسليمه المبيع قبل القبض والأصل عدمها (ولو اشترى أمة بعشرين) دينارا مثلا (وزعم أن الموكل أمره) بذلك (فقال بل) أذنت (بعشرة وحلف) على ذلك (فان اشتراها بعين مال الموكل وسماه في عقد) بأن قال اشتريتها لفلان والمال له (بطل) الشراء لأنه شراء بمال الغير بغير إذنه (أو) سماه (بعده) بأن قال ذلك (أو اشتراها في ذمة وسماه كإمر) أي في العقد أو بعده (وصدقه البائع) فيما سماه في الصورتين (فكذلك) يبطل لاتفاقهما على أن الشراء للمسمى وقد ثبت يمينه أنه لم يأذن فيه بالثمن المذكور وكالتصديق الحجة (وإلا) بأن لم يسمه فيما ذكر بل نواه مطلقا أو سماه فيه والشراء في الذمة أو بعد العقد والشراء بعين مال الموكل وكذبه البائع أو سكت (وقع) الشراء (للوكيل) ظاهر وألغت التسمية وسلم الثمن المعين للبائع وغرم بدله للموكل (وحلف البائع على نفي العلم) بالوكالة ويكون المال للموكل (إن كذبه أو سكت وقد اشتراها بالعين وسماه بعد العقد) وذكر حلف البائع في الثانية مع ذكر وقوع الشراء بالعين للوكيل فيما لو سماه بعد العقد مع سكوت البائع أو لم يسمه من زيادتي (وسن لقاض حينئذ) أي حين وقع الشراء للوكيل (رفق بالبائع في هذه) أي في مسألة حلفه (و) رفق (بالموكل مطلقا لبيعها للوكيل ولو بتعليق) كأن يقول له البائع إن لم يكن موكلك أمرك بشراء الأمة بعشرين فقد بعثتها بها ويقول الموكل إن كنت أمرتك بشراء الأمة إلى آخره فيقبل هو لتحل

له باطنا ويغفر هذا التعليق في البيع بتقدير كذب الوكيل وصدة للضرورة فإن لم يجب من رفق به إلى ما ذكر
أولم يسأله القاضي فإن كان الوكيل كاذبا لم يحل له تصرف في الأمة بوطء ولا غيره إن كان الشراء بعين مال
الموكل لبطالانه باطنا وإن كان في الذمة حل ذلك لصحته باطنا أيضا وإن كان صادقا فهي للموكل باطنا وعليه
للكيل الثمن وهو لا يؤديه وقد ظفر الوكيل بغير جنس حقه وهو الأمة فله بيعها وأخذ حقه من ثمنها وذكر
التولي كما في الروضة وأصلها أن له ذلك أيضا فيما إذا كان كاذبا والشراء بعين مال الموكل لتعذر رجوعه على
البائع بحلفه وذكر سن الرفق بالبائع من زيادتي (ولو قال قضيت الدين فأنكر مستحقه حلف) مستحقه
فيصدق لأن الأصل عدم قضائه ولأن الموكل لو ادعى القضاء لم يصدق ولا يصدق الوكيل على الموكل في ذلك
إلا بحجة لأنه وكله في الدفع إلى من لم يأتنه فكان من حقه الإشهاد عليه كما علم من قولي فيما مر أو قال أتيت
بالتصرف إلى آخره ومحل إذالم يكن ذلك بحضرته وإلا صدق الوكيل لنسبة التقصير حينئذ للموكل بتركه
الإشهاد وهذا بخلاف ماله وكله بقبض حقه من زيد فادعى زيد دفعه له وصدة الموكل وأنكره الوكيل
فإنه يصدق على موكله وسيأتي في الوصية أن قيم اليتيم ووصيه لا يقبل دعواه ما دفع المال إليه بعد رشده
(ولمن لا يصدق في أداء) كمتغير وغاصب ومدين (تأخيره لإشهاد به) أي بالأداء لأنه لا يكتفى فيه بيمينه بخلاف
من يصدق فيه كوكيل ووديع (ومن ادعى أنه وكيل بقبض ماعلى زيد لم يجب دفعه له إلا بيمينه) بوكالته
لاحتمال إنكار الموكل لها (و) لكن (يجوز) دفعه (إن صدقه) في دعواه لأنه محقق عنده (أو) ادعى (أنه محتال
به أو) أنه (وارث له) أو وصى أو موصى له منه (وصدقه وجب) دفعه له لاعترافه بانتقال المال إليه ومثل
ماعلى زيد في غير مسألة المحتال ما عنده لكنه لا يجوز له دفع العين لمدعى الوكالة بلا يمينه وإن صدقه لما
فيه من التصرف في ملك الغير بغير إذنه ولهذا التفصيل حذف عند وعين من كلام الأصل .

✽ كتاب الإقرار ✽

هو لغة الإثبات من قرأ الشيء أي ثبت وشرعا إخبار الشخص بحق عليه ويسمى اعترافا أيضا والأصل فيه قبل
الإجماع آيات كقوله تعالى كونوا قوامين بالقسط شهداء لله ولو على أنفسكم وفست شهادة المرء على نفسه
بالإقرار وأخبار تكبر الصحيحين أغديا أنيس إلى امرأة هذا فإن اعترفت فارجهما والقياس جوازها لأنها إذا قبلنا
الشهادة بالإقرار فلا نقبل الإقرار أولى (أركانها) أربعة (مقر ومقر له و) مقر (به وصيغة وشرط فيها)
أي في الصيغة (لفظ يشعر بالتزام) بحق وفي معناه ما مر في الضمان (كقوله لزيد على أو عندى كذا) وخرج
بزيادتي على أو عندى ماله وحده فلا يكون إقرار إلا إن كان المقر به معينا كهذا الثوب فيكون إقرارا (وعلى
أو في ذمتي للدين) لأنه المفهوم من ذلك وهذا عند الإطلاق لما سيأتي أنه يقبل التفسير في على بالوديعة ومثل
على قبلى كما في التهذيب ونص عليه في الأم (ومعنى أو عندى للعين) فلو ادعى أنها وديعة وأنما تلفت أو أنه ردها
صدق بيمينه وتعبيرى بأوفى الموضعين أولى من تعبيره بالواو فيها (وجواب لى عليك ألف أو أليس لى عليك
ألف بلى أو نعم أو صدقت أو أنا مقر به أو نحوها) كأبرأتني منه أو قبضته (إقرار) لأنه المفهوم من ذلك
(جواب أقض الألف الذى لى عليك بنعم أو) بقوله (أقضى غدا أو أمهلنى أو حتى أفتح الكيس أو جد)
أي المفتاح مثلا (أو نحوها) كما بعث من يأخذه أو أقعد حتى تأخذه فإنه إقرار (لا) جواب ذلك (بزنه أو خذه
أو أختم عليه أو أجلسه فى كيسك أو أنا مقر أو أقربه أو نحوها) كهى صحاح أورومية فليس إقرارا بالألف
بل ما عدا الخامس والسادس ليس إقرارا أصلا لأنه يذكر للاستهزاء والخامس محتمل للإقرار لغير الألف
كوحداية الله سبحانه وتعالى والسادس للوعد بالإقرار به بعد بخلاف لأنكر ما تدعيه فإنه إقرار وقولى
وجواب إلى آخره أعم مما ذكره (و) شرط فى (المقر إطلاق تصرف واختيار) ولو من كافر أو فاسق (فلا
يصح) إقرار (من صبي ومجنون) ومغمى عليه (ومكره) بغير حق كسائر عقودهم (فان ادعى) الصبي

ولو قال قضيت الدين
فأنكر مستحقه حلف
ولمن لا يصدق فى أداء
تأخيره لإشهاد به ومن
ادعى أنه وكيل بقبض
ماعلى زيد لم يجب دفعه
إلا بيمينه ويجوز إن
صدقه أو أنه محتال به أو
وارث له وصدقه وجب
كتاب الإقرار
أركانها مقر ومقر له وبه
وصيغة وشرط فيها لفظ
يشعر بالتزام كقوله لزيد
على أو عندى كذا وعلى أو
فى ذمتى للدين ومعنى أو
عندى للعين وجواب
لى عليك ألف أو أليس
لى عليك ألف بلى
أو نعم أو صدقت أو أنا
مقر به أو نحوها إقرار
جواب أقض الألف الذى
لى عليك بنعم أو أقضى
غدا أو أمهلنى أو حتى
أقعد أو أفتح الكيس
أو أجد أو نحوها لا بزنه
أو خذه أو أختم عليه
أو أجلسه فى كيسك أو
أنا مقر به أو أقربه
أو نحوها وفى المقر
إطلاق تصرف واختيار
فلا يصح من صبي
ومجنون ومكره فان
ادعى

(بلوغا بإمضاء) هو أعم من تعبيره باحتلام (ممكن) بأن استكمل تسع سنين كإقرار في الحجر (صدق) في ذلك (ولا يخلف) عليه وإن فرض ذلك في خصومة ييطان تصرفه مثلا لأن ذلك لا يعرف إلا منه ولأنه إن كان صادقا فلا حاجة إلى عين وإلا فلا فائدة فيها لأن عين الصبي غير منعقدة وإذا لم يخلف فبلغ مبلغا يقطع فيه بيلوغه قال الإمام فالظاهر أيضا أنه لا يخلف لانتفاء الخصومة وكالإمضاء في ذلك الحيض (أو) ادعاء (بسن كلف بينة) عليه وإن كان غريبا لإمكانها (والسفيه والمفلس مر حكمهما) أى حكم إقرارهما في بابي الحجر والمفلس (وقبل إقرار رقيق بموجب عقوبة) بكسر الجيم كقتل وزنا وسرقة لبعده عن التهمة فيه فإن كل نفس مجبولة على حب الحياة والاحتراز عن الإيلام ويضمن مال السرقة في ذمته تالفا كان أو باقيا في يده أو يدسيده إذا لم يصدق فيه ولو أقر بموجب قود وعفى عنه على مال يتعلق برقبته ولو كذبه سيده (و) قبل إقراره (بدين جنائية) وإن أوجبت عقوبة جنائية خطأ وإتلاف مال عمدا أو خطأ (ويتعلق بذمته فقط) أى دون رقبته (إن لم يصدق سيده) في ذلك بأن كذبه أو سكنت فهو أعم من تعبيره بكذبه فيتبع به إذا عتق وإذا صدقته يتعلق برقبته فيباع فيه إلا أن يفديه السيد بأقل الأمور من قيمته وقدر الدين وإذا بيع وبقي شيء من الدين لا يتبع به إذا عتق وتعبيرى بما ذكر أعظم من قوله لا توجب عقوبة (وقبل) الإقرار (عليه) أى على سيده (بدين) معاملة (تجارة أذن له فيها) ويؤدى من كسبه وما يسيده كإقراره في بابه وتعبيرى بتجارة أولى من تعبيره بمعاملة وخرج بها إقراره بما لا يتعلق بها كالقرض فلا يقبل على السيد ولو أقر بعد حجر السيد عليه بدين معاملة أضافه إلى حال الإذن لم يقبل إضافة لعجزه عن الإنشاء فلو أطلق الإقرار بالدين لم ينزل على دين التجارة وهو ظاهر إن تعذر مراجعته كمنظيره في إقرار المفلس وإن لم يكن مأذونا له في التجارة لم يقبل إقراره على سيده فيتعلق ما أقر به بذمته فيتبع به بعد عتقه صدقه السيد أو كذبه هذا كله في غير المكاتب أما المكاتب فيصح إقراره مطلقا كالحر (و) قبل (إقرار مريض ولو لوارث) بدين وعين لأنه انتهى إلى حالة يصدق فيها الكذب ويتوب فيها العاصي فالظاهر أنه لا يقر إلا بالتحقيق (ولا يقدم) فيما لو أقر في صحته بدين وفي مرضه لا خبر بآخر أو أقر في أحدهما بدين وأقر وارثه بآخر (إقرار صحته) على إقرار مرض (ولا) إقرار (مورث) على إقرار وارث بل يتساويان كما لو أقر بهما في الصحة والمرض وإقرار وارثه كإقراره فكأنه أقر بالدينين (و) شرط (في المقر له أهلية استحقاق) للمقر به لأن الإقرار بدونه كذب (فلا يصح إقرار الدابة) لأنها ليست أهلا لذلك (فإن قال) على (بسببها فلان) كذا (صح) حملا على أنه جنى عليها أو أكرها واستعملها تعديا وتعبيرى بفلان أعم من تعبيره بمالكهما مع أنه لو لم يذ كر شيئا منها صح وعمل بديانته كصحته الإقرار (كحمل هند وإن أسند لجهة لا يمكن في حقه) كقوله أقرضانيه أو باعني به شيئا ويلغو الأسناد المذكور وهذا ما صححه الرافعي في شرحه وقواه السبكي وما وقع في الأصل واستدرك في الروضة على الرافعي من أنه لغو فهمه من قول الحر وإن أسنده إلى جهة لا يمكن في صفة فهو لغو وهو كما قال صاحب الأنوار والأذرع وغيرهما هم بل الضمير في فهو للأسناد بقرينة كلام الشرحين وأما الإقرار فصحيح (و) شرط فيه أيضا (عدم تكذيبه) للمقر فلو كذبه في إقراره له بمال ترك في يد المقر لأن يده تشعر بالملك ظاهرا وسقط إقراره بمعاوضة الانكار حتى لو رجع بعد التكذيب قبل رجوعه سواء أقال غلطت في الإقرار أم تعمدت الكذب ولو رجع المقر له عن التكذيب لم يقبل فلا يعطى إلا بإقرار جديد وشرط أيضا كون المقر له معينا تعيينا يتوقع معه طلب كما أشرت إليه كالأصل بالتعبير بهند فلو قال على مال لرجل من أهل البلد لم يصح بخلاف ما لو قال على مال لأحد هؤلاء الثلاثة مثلا (و) شرط (في المقر به أن لا يكون) ملكا (للمقر) حين يقر (فقوله داري أو ديني) الذي لى عليك (لعمرو ولغو) لأن الإضافة إليه تقتضى الملك له فينافى الإقرار لغيره إذ هو أخبار بحق سابق عليه ويحمل كلامه على الوعد بالهبة قال البغوى فإن أراد به الإقرار قبل منه ولو قال مسكني أو ملبوسي لزيد فهو إقرار لأنه قد يسكن ويلبس ملك

بلوغا بإمضاء ممكن صدق
ولا يخلف أو بسن كلف
بينه والسفيه والمفلس
مر حكمهما وقبل
إقرار رقيق بموجب
عقوبة وبدين جنائية
ويتعلق بذمته فقط
إن لم يصدق سيده وقبل
عليه بدين تجارة أذن
له فيها وإقرار مريض
ولو لوارث ولا يقدم
إقرار صحة ولا مورث
وفى المقر له أهلية
استحقاق فلا يصح
لدابة فإن قال بسببها
لفلان صح كحمل هند
وإن أسند لجهة لا يمكن
في حقه وعدم تكذيبه
وفى المقر به أن لا يكون
للمقر فقوله داري
أو ديني لغو

لا هذا لفلان وكان لي
إلى أن أقررت به وأن
يكون بيده ولوماً لا فلو
أقر بحرية شخص ثم اشتراه
حكم بها وكان اشتراؤه
افتداء من جهته ويبيع
من جهة البائع فله الخيار
وصح بمجهول فلو قال على
شيء أو كذا قبل تفسيره
بغير عيادة ورد سلام
ونجس لا يقتني ولو أقر
بمال وإن وصفه بنحو
عظم قبل تفسيره بما
قل منه وبمستولدة ولو
قال شيء شيء أو كذا
كذا لزمه شيء أو شيء
وشيء أو كذا وكذا
فشيئان أو كذا درهم
برفع أو نصب أو جر
أو سكون أو كذا كذا
درهم بها أو كذا كذا
درهم بلا نصب فدرهم
أوبه فدرهم أو ألف
ودرهم قبل تفسير ألف
بغير الدرهم أو خمسة
وعشرون درهماً فالكل
دراهم أو الدراهم التي
أقررت بها ناقصة الوزن
أو مغشوشة فإن كانت
دراهم البلد كذلك
أو وصله قبل أو درهم في
عشرة فإن أراد معية
فأحد عشر أو حساباً
عرفه فعشرة وإلا فدرهم.
(فصل) لو قال عندي
سيف أو خف

غيره (لا قوله (هذا لفلان وكان) ملكاً (لي إلى أن أقررت) به فليس لغوا اعتباراً بأوله وكذا لو عكس فقال
هذا ملكي هذا لفلان إذ غايته أنه إقرار بعد إنكار صرح به الإمام وغيره بخلاف داري التي هي ملكي لفلان
(وأن يكون بيده ولوماً لا) ليسلم بالإقرار للمقر له حينئذ فلو لم يكن بيده حالاً ثم صار بها عمل بمقتضى إقراره
بأن يسلم للمقر له حينئذ (فلو أقر بحرية شخص) يبد غير (ثم اشتراه حكم بها) فترفع يده عنه مؤاخذه له
بإقراره السابق (وكان اشتراؤه افتداء) له (من جهته) لا عترافه بحريته المانعة من شرائه (ويبيعاً من جهة
البائع فله) لا للمشتري (الخيار) أي خيار المجلس وخيار الشرط وخيار العيب فتعبري بذلك أعم من تعبيره
بالخيارين وسواء أقال في صيغة إقراره هو حر الأصل أم اعتقه هو أو غيره وإن أومهم كلام الأصل تخصيص
كون ذلك بيعاً من جهة البائع بالشق الثاني (وصح) الإقرار (بمجهول) كشيء أو كذا فيطلب من المقر
تفسيره (فلو قال) له (على شيء أو كذا قبل تفسيره بغير عيادة) لمريض (وردد سلام ونجس لا يقتني) تخزير
سواء كان مالاً وإن لم يتمول كفلس وحباً برأماً لا كقود وحق شفعة وحق ذف وزبل لصديق كل منها بالشيء
مع كونه محترماً فتعبري بما ذكر أعم مما عر به أمناً تفسيره بشيء من الثلاثة المذكورة فلا يقبل لبعده فهمها
في معرض الإقرار إذ لا مطالبة بها نعم يقبل تفسير الحق بالأولين منها وخرج بعلى عندي فيقبل تفسيره بنجس
لا يقتني لا بما قبله (ولو أقر بمال وإن وصفه بنحو عظم) كقوله مال عظيم أو كبير أو كثير (قبل تفسيره بما
قل منه) أي من المال وإن لم يتمول كحبة رويكون وصفه بالعظم ونحوه من حيث إنهم غاصبه وكفر مستحل
قال الشافعي أصل ما أنبى عليه الإقرار أن أزم اليقين وأطرح الشك ولا أستعمل الغلبة (وبمستولدة) لأنها
ينفع بها وتؤجر وإن كانت لا تباع وخرج بمنه تفسير ذلك بالنجس وإن حل اقتناؤه بملك مائة فلا يقبل إذ
لا يصدق عليه اسم المال (ولو قال) له على أو عندي (شيء شيء أو كذا كذا لزمه شيء) لأن الثاني تأكيد
(أو) قال (شيء شيء أو كذا كذا فشيئان) يلزمه لا اقتضاء العطف الغايرة (أو) قال (كذا درهم برفع)
بدلاً وعطف بيان (أو نصب) تمييزاً (أو جر) لحناً (أو سكون) وقفاً (أو كذا كذا درهم بها) أي بالأحوال
الأربعة (أو) قال (كذا كذا درهم بلا نصب فدرهم) يلزمه لأن كذا مبهم وقد فسر بدرهم في الأولى
والثانية وتخص الثانية باحتمال التأكيد والدرهم في الثالثة لا يصلح للتمييز (أوبه) أي بالنصب بأن قال كذا
وكذا درهماً (فدرهمان) يلزمه لأن التمييز وصف في المعنى فيعود إلى الجميع ومسئلة السكون من زيادتي
(أو) قال (ألف ودرهم قبل تفسير ألف بغير الدرهم) كألف فلس لأن العطف للزيادة لا للتفسير نعم لو قال
ألف ودرهم فضة كان ألفاً أيضاً فضة للعادة قاله القاضي بخلاف ما لو قال له على ألف وفضة فخطئة فان ألف
مبهمة إذ لا يقال ألف خطئة ولو قال له على ألف درهم برفعها وتوניהما أو توين الأول فقط فيما يظهر فله
تفسير ألف بمالاتنقص قيمته عن درهم وكأنه قال ألف مما قيمته ألف منه درهم (أو) قال (خمس
وعشرون درهماً فالكل دراهم) لما أمر أن التمييز وصف (أو) قال (الدراهم التي أقررت بها ناقصة الوزن
أو مغشوشة فإن كانت دراهم البلد) الذي أقر فيه (كذلك) أي ناقصة الوزن أو مغشوشة (أو) لم تكن
كذلك بأن كانت تامة أو خالصة (ووصله) أي قوله المذكور بالاقرار (قبل) قوله فيها وإن فصله عنه
في الأولى حملاً على نقد البلد فيها وكالاتثناء في الثانية ولو فسر الدراهم بغير سكة البلد أو بنجس رديء
قبل ويخالف البيع لأن الغالب في المعاملة قصد ما يروج في البلد والإقرار إخبار بحق سابق (أو) قال له
طى (درهم في عشرة فإذا أراد معية) أي معناها (فأحد عشر) درهماً تلزمه لورود في بمعنى مع كافي قوله
نألى ادخلوا في أم أي معهم (أو) أراد (حساباً) بقيد زدت بقولي (عرفه فعشرة) لأنها موجبة (وإلا)
بأن أراد ظرفاً أو حساباً لم يعرفه أو أطلق (فدرهم) يلزمه لأنه المتيقن.

(فصل) في بيان أنواع من الإقرار مع بيان صحة الاستثناء (لو قال عندي سيف) في ظرف (أو خف

في ظرف أو بعد عليه ثوب لم يلزمه الظرف والثوب) أخذ باليقين (أو عكسه) بأن قال له عندي ظرف فيه سيف أو فيه خف أو ثوب على عبدوه من زيادتي (لزمه) أي الظرف في الأولين والثوب في الأخيرة (فقط) لذلك (أو) له عندي (دابة بسرجه أو ثوب مطرز) بتشديد الراء (لزمه السكل) لأن الباء بمعنى مع والطرز جزء من الثوب (أو) قال له (في ميراث أبي ألف فاقرار أبيه بدين أو) قال له في (ميراثي من أبي) ألف (فوعده هبة) إن لم يرد به إقرار لأنه أضاف الميراث إلى نفسه ثم جعل لغيره جزءا منه وذلك لا يكون إلا هبة بخلافه فيما قبلها (أو) قال له (على درهم درهم لزمه درهم) ولو كرره ألف مرة (أو) درهم (ودرهم فدرهم) يلزمه لما مر في كذا وكذا وكذا (أو) درهم (ودرهم ودرهم فثلاثة) تلزمه (إلا إن نوى بالثالث تأكيد الثاني فدرهم) يلزمه فشمع المستثنى منه ما لو نوى بالثاني أو بالثالث استثناء فأتى أكيد الأول وأطلق فيلزمه الثلاثة عملا بنيته في الأولى وبظاهر اللفظ في الثالثة ولا متناع التأكيد في الثانية لزيادة المؤكد على المؤكد بالعاطف وللفاصل في التأكيد بالثالث (ومتى أقر بهم كثوب) وشيء (وطول ببيانه) ولم تمكن معرفته بغير مراجعته (فأبى حبس) حتى يبين لامتناعه من أداء الواجب عليه فان مات قبل البيان طوب به الوارث ووقف جميع التركة فان أمكن معرفته بغير مراجعته كقوله له على زنة هذه الصنجة أو قدر ما باع به فلان فرس لم يحبس (ولو بين) بما يقبل (وكذبه المقر له) في أنه حقه (فليبين) أي المقر له جنس حقه وقدره وصفته (وليدع به ويحلف المقر على نفيه) ثم إن كان ما بين به من جنس المدعى به كأن بين بمائة درهم وادعى المقر له بمائتي درهم فان صدقه على إرادة المائة أثبتت وحلف المقر على نفي الزيادة وإن كذبه بأن قال له بل أردت مائتين حلف أنه لم يردوها وأنه لا يلزمه إلا المائة وإن لم يكن من جنسه كأن بين بمائة درهم فادعى بخمسين دينارا فان صدقه على إرادة المائة أو كذبه في إرادتها بأن قال له إنما أردت الخمسين وواقفه على أن المائة عليه ثبتت لانفاقهما عليها وإن لم يوافقهما عليها فيها بطل الإقرار بها وكان في الصور الأربع مدعىا للخمسين فيحلف المقر على نفيها في الأربع وعلى نفي إرادتها أيضا في صورتى التكذيب وكر التحليف من زيادتي (ولو أقر) له (بألف) مرة (وبألف) مرة أخرى (فألف) تلزمه فقط لأن الإقرار بخبر وتعدده لا يقتضى تعدد الخبر به (ولو اختلف قدر) كأن أقر بألف ثم بخمسمائة أو عكس (فالأكثر) يلزمه فقط لجواز الإقرار ببعض الشيء بعد الإقرار بأكمله أو قبله (فلو تعذر جمع) بين الإقرارين كأن وصف القدرين بصفتين كصباح ومكسرة أو أسندهما إلى جهتين كبيع وقرض أو قال قبضت يوم السبت عشرة ثم قال قبضت يوم الأحد عشرة (لزمه) أي القدران فلو قيد أحدهما وأطلق الآخر حمل المطلق على المقيد (ولو قال له على ألف قضيتي أو لا تلزم أو من ثمن نحو خمر) بمالا قيمة له كزبد (لزمه) الألف عملا بأول كلامه بخلاف ما لو قال له من ثمن خمر على ألف لم يلزمه شيء كافي الروضة وأصلها وتعبيري بنحو خمر أعم من تعبيري بخمر أو كلب (أو) قال له على ألف (من ثمن عبد لم أقبضه قبل) قوله لم أقبضه لأنه لا يرفع ما قبله سواء أقاله متصلا به أم منفصلا عنه ولا يلزمه تسليم الألف إلا بعد قبض العبد بخلاف قوله من ثمن عبد لا يقبل إلا متصلا (أو علق) الإقرار كقوله له على ألف إن شاء الله أو إن شاء زيد أو إذا جاء رأس الشهر ونوى التعليق قبل فراغ الصيغة كما يؤخذ مما يأتي في الاستثناء (فلا شيء) عليه لأنه لم يجزم بالإقرار وتعبيري بذلك أعم من قوله ولو قال إن شاء الله لم يلزمه شيء (وحلف مقر) فيصدق يمينه (في) قوله له (على أو عندي أو معنى ألف وفسره) ولو منفصلا (بوديعة فقال) المقر له (لى عليك ألف آخر) دينا وهو الذي أردته باقرارك فيحلف أنه ليس له عليه ألف آخر وإنه لم يرد باقراره الإهذه ولا ينافيه ذكر على التي للوجوب لاحتمال إرادة الوجوب في حفظ الوديعة (و) حلف (في دعواه تلفا أو ردا) له كائنين (بعده) أي بعد تفسيره المذكور لأن ذلك شأن الوديعة بخلافها قبله لأن التالف والمردود لا يكونان عليه ولا عنده ولا معه والتقيد بالبعدية في عندي ومعنى من

في ظرف أو بعد عليه ثوب لم يلزمه الظرف والثوب أو عكسه لزمه فقط أو دابة بسرجه أو ثوب مطرز لزمه السكل أو في ميراث أبي ألف فاقرار على أبيه بدين أو ميراثي من أبي فوعده هبة أو على درهم درهم لزمه درهم أو درهم درهم فثلاثة إلا إن نوى بالثالث تأكيد الثاني فدرهمان ومتى أقر بهم كثوب وطول ببيانه فأبى حبس ولو بين وكذبه المقر له فليبين وليدع ويحلف المقر على نفيه ولو أقر بألف وبألف فألف ولو اختلف قدر فألا أكثر فلو تعذر جمع لزمه ولو قال له على ألف قضيتي أو لا تلزم أو من ثمن نحو خمر لزمه أو من ثمن عبد لم أقبضه قبل أو علق فلا شيء وحلف مقر في على أو عندي أو معنى ألف وفسره بوديعة فقال لى عليك ألف آخر وفي دعواه تلفا أو ردا بعده

زيادتي (و) حلف (مقرله في قوله) أي المقرله على ألف (في ذمتي أودينا) وفسره بوديعة فقال لي عليك ألف آخر فيحلف أن له عليه ألفا آخر لأن العين لا تكون في الذمة ولا دينا (ولو أقر بيع أو هبة وقبض فيها فادعى) هو أولى من قوله ثم ادعى (فساده لم يقبل) في دعواه فساده وإن قال أقررت لظني الصحة لأن الاسم عند الإطلاق يحمل على الصحيح (وله تحليف المقرله) أنه لم يكن فاسدا (فإن نكل) عن الحلف (حلف المقر) أنه كان فاسدا (وبطل) أي البيع أو الهبة لأن اليمين المردودة كالإقرار وكالبينة وكل منهما يفيد صدق المقر وقولي وبطل أولى من قوله وبري (أوقال هذا لزيد بل لعمر أو غصبته من زيد بل من عمرو وسلم لزيد وغرم) المقر (بدله لعمر) لأنه حال بينه وبينه بالإقرار الأول وتعبيري بذلك أعم مما عبر به ولو قال غصبته من زيدو الملك فيه لعمر وسلم لزيد لأنه اعترف له باليد ولا يغرم لعمر وشيئا لجواز أن يكون الملك فيه لعمر ويكون في يد زيد بأجارة أو غيرهما وكبل ثم كفي الوسيط في باب الشك في الطلاق ومثلها الفاء (وصح استثناء) لو روده في الكتاب والسنة وكلام العرب إن (نواه قبل فراغ الإقرار) لأن الكلام إنما يعتبر بتمامه فلا يشترط من أوله ولا يكفي بعد الفراغ وإلا لزم رفع الإقرار بعد لزومه وهذا من زيادتي (واتصل) بالمستثنى منه عرفا فلا يضر سكتة تنفس وعي وتذكروا تقاطع صوت بخلاف الفصل بسكوت طويل وكلام أخني ولو يسيرا (ولم يستغرق) أي المستثنى المستثنى منه فإن استغرقه نحو له على عشرة إلا عشرة لم يصح فيلزمه عشرة (ولا يجمع) مفرق (في استغراق) لا في المستثنى منه ولا في المستثنى ولا فيهما وهذا من زيادتي فلو قال له على درهم ودرهم ودرهم إلا درهما لزمه ثلاثة دراهم ولو قال ثلاثة إلا درهمين ودرهما لزمه درهم لأن المستثنى إذا لم يجمع مفرقه لم يبلغ إلا ما يحصل به الاستغراق وهو درهم فيبقى الدرهمان مستثنين ولو قال له على ثلاثة دراهم إلا درهما ودرهما ودرهما لزمه درهم لأن الاستغراق إنما حصل بالآخر ولو قال له على ثلاثة دراهم إلا درهما ودرهما لزمه درهم لجواز الجمع هنا إذ لا استغراق (وهو) أي الاستثناء (من إثبات نفى وعكسه) أي من نفى إثبات كاذكره في الطلاق (فلو قال له على عشرة إلا تسعة إلا ثمانية لزمه تسعة) لأن المعنى إلا تسعة لا تلزم إلا ثمانية تلزم فتلزم الثمانية والواحد الباقي من العشرة ومن طرق بيانه أيضا أن يجمع كل من مثبت والنفي ويسقط النفي منه والباقي هو المقر به فالعشرة والثمانية في المثال مثبتان ومجموعهما ثمانية عشر والتسعة منفية فإذا أسقطتهما من الثمانية عشر بقي تسعة وهو المقر به ولو قال ليس له على شيء إلا خمسة لزمته وأليس له على عشرة إلا خمسة لم يلزمه شيء لأن عشرة إلا خمسة هو خمسة فكأنه قال ليس له على خمسة (وصح) الاستثناء (من غير جنسه) أي المستثنى منه ويسمى استثناء منقطعا (كألف درهم إلا ثوبان بين ثوب قيمته دون ألف) فإن بين ثوب قيمته ألف فالبيان لغو ويبطل الاستثناء لأنه بين ما أراده به فكأنه تلفظه (وصح) الاستثناء (من معين) كغيره (كهذه الدار له إلا هذا البيت أو هؤلاء العبيد له إلا واحدا وحلف في بيانه) أي الواحد لأنه أعرف بمراده حتى لو ماتوا بقتل أو بدونه إلا واحدا وزعم أنه المستثنى صدق بيمينه أنه الذي أراده بالاستثناء لاحتمال ما ادعاه.

﴿فصل﴾ في الإقرار بالنسب . لو (أقر) من يصح إقراره (بنسب فإن أحقه بنفسه) كأن قال هذا ابني (شرط) فيه (إمكان) بأن لا يكذب الحس والشرع بأن يكون دونه في السن بزم من يمكن فيه كونه ابنه وبأن لا يكون معروف النسب بغيره (وتصديق مستلحق) بفتح الحاء (أهل له) أي للتصديق بأن يكون حيا غير صبي ومجنون لأن له حقا في نسبه فإن لم يصدقه بأن كذبه وعليه اقتصر الأصل أو سكت لم يثبت نسبه إلا ببينة فإن لم تكن بيينة حلفه فان حلف سقطت دعواه وإن نكل حلف المدعى وثبت نسبه ولو تصادقا ثم رجعا لم يسقط النسب كما قاله الشيخ أبو حامد وصححه جمع وقال ابن أبي هريرة يسقط وشرط أيضا أن لا يكون المستلحق منفيا بلعان عن فراش نكاح صحيح فان كان كذلك لم يصح لغير النافي استلحاقه وخرج بالأهل غيره كصبي

ومقرله في قوله في ذمتي
أودينا ولو أقر بيع
أو هبة وقبض فيها فادعى
فساده لم يقبل وله تحليف
المقرله فان نكل حلف
المقر وبطل أوقال هذا
لزيد بل لعمر أو غصبته
من زيد بل من عمرو وسلم
لزيد وغرم بدله لعمر
وصح استثناء نواه قبل
فراغ الإقرار واتصل
ولم يستغرق ولا يجمع
في استغراق ، وهو من
إثبات نفى وعكسه فلو
قال له على عشرة إلا
تسعة إلا ثمانية لزمه
تسعة وصح من غير
جنسه كألف درهم إلا
ثوبان بين ثوب قيمته
دون ألف وصح من
معين كهذه الدار له إلا
هذا البيت أو هؤلاء
العبيد له إلا واحدا
وحلف في بيانه .

﴿فصل﴾ أقر بنسب
فإن أحقه بنفسه شرط
إمكان وتصديق
مستلحق أهل له .

وميت ولو كبيرا فلا يشترط تصديقه بل لو بلغ الصبي بعد استلحاقه فكذب المستلحق له لم يبطل نسبه كما صرح به الأصل لأن النسب يختاط له فلا يبطل بعد ثبوته وقضية ثبوت نسبه منه بما ذكر أنه يرثه وإن استلحقه ميتا وبه صرح الأصل ولا نظر إلى التهمة لأن الإرث فرع النسب وقد ثبت (ولو استلحق اثنان أهلا) للتصديق هو أولى من قوله بالغا (لحق من صدقه) منهما فإن لم يصدق واحد منهما أو صدقها عرض على القائف كما سيأتي قيل كتاب الاعتاق وخرج بالأهل غيره وسيأتي في اللقيط [فرع] لو استلحق شخص عبد غيره أو عتيقه لم يلحقه إن كان صغيرا أو مجنونا محافظة على حق الولاء للسيد وإلا لحقه إن صدقه (وأتمه إن كانت فراشا) له أو لزوج (فولدها لصاحبه) أي الفراش وإن لم يستلحقه لغير الصحيحين أنه عليه السلام قال الولد للفراش (وإلا فإن قال هذا ولدى) ولو مع قوله ولدت في ملكي (ثبت نسبه) بشرطه (لا بإلاد) منها لاحتمال أنه أحبلها بنكاح أو شبهة ثم ملكها (أو) قال هذا ولدى (وعلفت به في ملكي ثبنا) أي النسب والإيلاد لا تقطع الاحتمال (وإن ألحقه) أي النسب (بغيره) ممن يتعدى النسب منه إليه (كهذا أخي أو عمي شرط) فيه (مع ما مكر كون الملحق به رجلا) من زيادتي كالأب والجد بخلاف المرأة لأن استلحاقها لا يقبل كما سيأتي فبالأولى استلحاق وارثها وكونه (ميتا) بخلاف الحي ولو مجنونا لاستحالة ثبوت نسب الأصل مع وجوده بإقرار غيره (وإن نفاه) الميت فيجوز إلحاقه به بعد نفاه كالأصل استلحقه هو بعد أن نفاه بلعان أو غيره (وكون المقر لا ولاء عليه) هذا من زيادتي فلو أقر من عليه ولاء بأب أو أخ لم يقبل لتضرر من له الولاء بذلك بخلاف مالهو ألحق النسب بنفسه كأن أقر بآب لأنه لا يمكن ثبوت نسبه منه ولم يقر إلا بينة ونحو الأب والأخ يمكن ثبوت نسبه من جهة أبيه (وكونه وارثا) ولو عا ما بخلاف غيره كقاتل ورقيق (حائزا) لتركه الملحق به واحدا كان أو أكثر كابنين أقرا بثالث فيثبت نسبه ويرث منها ويرثان منه (فلو أقر أحد حائزين بثالث دون الآخر) بأن أنكر أو سكت (لم يشارك المقر) في حصته بقيد زده بقولي (ظاهرا) لعدم ثبوت نسبه أما باطنا فيشاركه فيها فإن كان المقر صادقا فعليه أن يشاركه فيها بثبنا فقول الأصل إن المستلحق لا يرث ولا يشارك المقر في حصته محمول على ما ذكرته إذ لو أقر حائز بأخ ورث وشاركه ظاهرا (فإن مات الآخر) الذي لم يقر (ولم يرثه إلا المقر ثبت النسب) لأن جميع الميراث صار له (أو) أقر (ابن حائز بأخ) مجهول (فأنكر) الأخ المجهول (نسبه) أي المقر (لم يؤثر) فيه إنكاره لأنه لو أثر فيه لبطل نسب المجهول الثابت بقول المقر فإنه لم يثبت بقول المقر إلا لكونه حائزا ولو بطل نسب المجهول لثبت نسب المقر وذلك دور حكمي (ولو أقر بمن يحجبه كأخ أو بآب) لميت (ثبت النسب) للابن لأن الوارث الحائز في الظاهر قد استلحقه (لا الإرث) له للدور الحكمي وهو أن يلزم من إثبات الشيء نفاه وهنا يلزم من إرث الابن عدم إرثه فإنه لو ورث لحجب الأخ فيخرج عن كونه وارثا فلم يصح إقراره .

﴿ كتاب العارية ﴾

بتشديد الياء وقد تخفف وهي اسم لما يعار ولعقدها من عار إذا ذهب وجاء بسرعة وقيل من التعاور وهو التناوب . والأصل فيها قبل الإجماع قوله تعالى ويمنعون الماعون فسره جمهور المفسرين بما يستعيره الجيران بعضهم من بعض وخبر الصحيحين أنه عليه السلام استعار فرسا من أبي طاحه فركبه والحاجة داعية إليها وهي مستحبة وقد تجب كإعارة الثوب لدفع حر أو برد وقد تحرم كإعارة الأمة من أجنبي وقد تكره كإعارة العبد المسلم من كافر كما سيأتي (أركانها) أربعة (مستعير ومعار وصيغة ومعير وشرط فيه ما) صر في (مقرض) من اختيار وهو من زيادتي وصحة تبرع لأن الإعارة تبرع باباحة المنفعة فلا تصح من مكروه وصبي ومجنون ومكاتب بغير إذن سيده ومجور وسفاهة وفلس (وملكه المنفعة) وإن لم يكن ماله كاللعين لأن الإعارة إنما ترد على المنفعة دون العين (كمسكتر لا مستعير) لأنه غير مالك للمنفعة وإنما أيسح له الانتفاع فلا يملك نقل

ولو استلحق اثنان أهلا
لحق من صدقه وأتمه
إن كانت فراشا فولدها
لصاحبه وإلا فإن قال
هذا ولدى ثبت نسبه
لا بإلاد أو علفت به
في ملكي ثبنا وإن ألحقه
بغيره كهذا أخي أو عمي
شرط مع ما مكر كون
الملحق به رجلا ميتا وإن
نفاه وكون المقر لا ولاء
عليه وكونه وارثا حائزا
فلو أقر أحد حائزين
بثالث دون الآخر لم
يشارك المقر ظاهرا فإن
مات الآخر ولم يرثه إلا المقر
ثبت النسب أو ابن حائز
بأخ فأنكر نسبه لم يؤثر
ولو أقر بمن يحجبه كأخ
أقر بآب ثبت النسب
لا الإرث .

﴿ كتاب العارية ﴾

أركانها مستعير ومعار
وصيغة ومعير وشرط فيه
ما في مقرض وملكه
المنفعة كمسكتر لا مستعير

الإباحة كما أن الضيف لا يبيع لغيره ما قدم له فإن أعار بإذن المالك صح وهو باق على إعارته إن لم يسم الثاني (و) شرط (في المستعير تعيين وإطلاق تصرف) وهما من زيادتي فلا يصح لغير معين كأن قال أعرت أحدا كما ولا لهيعة ولا لصبي ومجنون وسفيه إلا بقدر أوليهم إذا لم تكن العارية مضمنة كأن استعار من مستأجر (وله) أي للمستعير (إنابة من استوفى له) المنفعة لأن الانتفاع راجع إليه (و) شرط (في المعار انتفاع) به بأن يستفيد المستعير منفعته وهو الأكثر أو عيناً منه كالأستعار شاة مثلاً ليأخذ دجراً ونسلها أو شجرة ليأخذ ثمرها فلا يعار ما لا ينتفع به كحمار زمن (مباح) فلا تصح إعارة ما يحرم الانتفاع به كآلة لهو وفرس وسلاح لحربي وكأمة مشتهاة لخدمة رجل غير نحو محرم لها من يحرم نظره إليها خوفاً الفتنة أما غير المشتهاة لصغير أو قبح فصصح في الروضة صحة إعارتها وفي الشرح الصغير منعها وقال الأسنوي المتجه الصحة في الصغيرة دون القبيحة اهـ والقبيحة الكبيرة غير المشتهاة والخفي يحتاط فيه معاراً ومستعيراً وتعيرى بمباح أولى من قوله ويجوز إعارة جارية لخدمة امرأة أو محرم وشرط فيه أن يكون الانتفاع به (مع بقائه) فلا يعار المعلوم ونحوه لأن الانتفاع به إنما هو باستهلاكه فاتفق المعنى المقصود من الإعارة وبما ذكر علم أنه لا يشترط تعيين المعار فلو قال أعرتني دابة فقال خدما شئت من دوابي صحت (وتكره) كراهة تنزيه (استعارة وإعارة فرع أصله لخدمة و) استعارة وإعارة (كافر مسلماً) صيانة لها عن الإذلال والأولى مع ذكر كراهة الاستعارة في الثانية من زيادتي فإن قصد باستعارة أصله للخدمة رفعه فلا كراهة بل يستحب كما قال القاضي أبو الطيب وغيره وكذا لا تكره إعارة الأصل نفسه لفرعه ولا استعارة فرعه إياه منه (و) شرط (في الصيغة لفظ يشعر بالإذن في الانتفاع كأعرتك أو بطلبه كأعرتني مع لفظ الآخر أو فعله) وإن تأخر أحدهما عن الآخر كافي الإباحة وفي معنى اللفظ ما مر في الضمان (و) قوله (أعرتك) أي فرسى مثلاً (لتعلمه) بلفظك (أو لتعيرني فرسك إجارة) لا إعارة نظراً إلى المعنى (فاسدة) لجهة المدة والعوض فيجب فيها أجره المثل بعد القبض ومضى زمن مثله أجره ولا تضمن العين كما يعلم ذلك من كتاب الإجارة وقضية التعليل أنه لو قال أعرتك شهراً من الآن لتعلمه كل يوم بدرهم أو لتعيرني فرسك هذا شهراً من الآن كانت إجارة صحيحة (ومؤنة رده) أي المعار (على مستعير) من مالك أو من نحو مكرت أن رده عليه فإن رد على المالك فالمؤنة عليه كاللورد عليه المكترى وخرج بمؤنة رده مؤنته فتلزم المالك لأنها من حقوق الملك وخالف القاضي فقال إنها على المستعير (فإن تلف) كله أو بعضه عند المستعير (لا باستعمال مأذون) فيه ولو بلا تقصير (ضمنه) بدلاً أو أورشاً لحجر على اليد ما أخذت حتى تؤديه رواه أبو داود والحاكم وصححه على شرط البخاري ويضمن التالف بالقيمة وإن كان مثلياً كخشب وحجر على ما جزم به في الأنوار واقتضاه كلام جمع وقال ابن أبي عصرون يضمن المثل بالمثل وجري عليه السبكي وهو الأوجه أما تلفه بالاستعمال المأذون فيه فلا ضمان للإذن فيه (لا مستعير من نحو مكرت) كموصى له بمنفعة فلا ضمان عليه لأنه نائبه وهو لا يضمن فكذا هو بخلاف المستعير من مستأجر إجارة فاسدة لأن معيره ضامن كما جزم به بغوى وعلله بأنه فعل ماليس له قال والقرار على المستعير ولا يقال حكم الفاسدة حكم الصحيحة في كل ما تقتضيه بل في سقوط الضمان بما تناوله الإذن فقط ونحو من زيادتي (كتالف في شغل مالك) تحت يد غيره كأن تسلم منه دابته ليروضها له أو يقضى له عليها حاجة فانه لا ضمان عليه لأنه نائبه (وله) أي للمستعير (انتفاع مأذون) فيه (ومثله) ودونه المفهوم بالأولى (ضرراً إلا إن نهى) العير عن غير ماعينه فلا يفعله اتباعاً لنهي (ف) المستعير (لزراعة بر) بلانهي (يزرعه وشعيراً) وفولا لا نحو ذرة لأن ضررها في الأرض دون ضرر البر وضرر نحو الذرة فوقه (لا عكسه) أي والمستعير لزراعة شعير أو فول لا يزرع بر الماعلم (و) المستعير (لبناء أو غرس يزرع لا عكسه) أي والمستعير لزراعة لا يبنئ ولا يغرس لأن ضررها أكثر (و) المستعير (لبناء لا يغرس وعكسه) أي والمستعير لغرس لا يبنئ

وفي المستعير تعيين وإطلاق تصرف وله إنابة من يستوفى له وفي المعار انتفاع مباح مع بقائه وتكره استعارة وإعارة فرع أصله للخدمة وكافر مسلماً وفي الصيغة لفظ يشعر بالإذن في الانتفاع كأعرتك أو بطلبه كأعرتني مع لفظ الآخر أو فعله وأعرتك لتعلمه أو لتعيرني فرسك إجارة فاسدة ومؤنة رده على مستعير فإن تلف لا باستعمال مأذون ضمنه لا مستعير من نحو مكرت كتالف في شغل مالك وله انتفاع مأذون ومثله ضرراً إلا إن نهى فلزراعة بر يزرعه وشعيراً لا عكسه ولبناء أو غرس يزرع لا عكسه ولبناء لا يغرس وعكسه

لاختلاف جنس الضرر إذ ضرر البناء في ظاهر الأرض أكثر وضرر الغراس في باطنها أكثر لا انتشار عروقه (وان أطلق الزراعة) أي الإذن فيها أو ععمه فيها (صح) عقدا لإعارة (وزرع) المستعير (ماشاء) لإطلاق اللفظ قال الشيخان في الأولى ولو قيل لا يزرع إلا أقل الأنواع ضررا لكان مذهبا وقال الأذرعى يزرع ما اعتيد زرعها هناك ولو نادرا ومنع البلقيني بحث الشيخين لأن المطلقات إنما تنزل على الأقل إذا كانت بحيث لو صرح به لصح وهذا ليس كذلك لأنه لا يوقف على حد أقل الأنواع ضررا فيؤدي إلى النزاع والعقود تصان عن ذلك (لا) إن أطلق (إعارة) شيء (متعدد جهة) كأرض تصلح للزراعة وغيرها فلا يصح العقد (بل يعين) جهة المنفعة من زرع أو غيره (أو يعمم) الانتفاع كقوله انتفع به كيف شئت أو أفعله ما بدا لك وينتفع في الشق الثاني وهو من زيادتي ماشاء كفي الإجارة وقيل بما هو العادة ثم وبه جزم ابن المقرئ فان لم تصلح الجهة واحدة كبساط لا يصلح إلا للغراس لم يحتج في إعارته إلى تعيين جهة المنفعة وتعبيرى بما ذكره أولى من تعبيرة بما ذكره . [تمة] لو استعار للبناء أو للغراس لم يكن له ذلك إلا مرة واحدة فلو قلع ما بناه أو غرسه لم يكن له إعادته إلا باذن جديد إلا إذا صرح له بالتجديد مرة بعد أخرى .

وان أطلق الزراعة صح
وزرع ماشاء لإعارة
متعدد جهة بل يعين
أو يعمم .

فصل في بيان أن العارية غير لازمة وفيما للمعير وعليه بعد الرد في عارية الأرض وغير ذلك (لكل) من المعير والمستعير (رجوع) في العارية مطلقة كانت أو مؤقتة فهي جائزة من الطرفين فتتفسخ بما تتفسخ به الوكالة من موت أحدهما وغيره لكن (بشرط في بعض) من الصور (كدفن) الميت (أو) أنه (أنما يرجع) بعد الحفر (قبل المواراة) له ولو بعد الوضع في القبر وان اقتضى كلام الشرح الصغير خلافه (أو بعد اندراس) لأثره إلا عجب الذنب بحافظة على حرمة وصورته في الثانية إذا أذن المعير في تكرار الدفن والا فقد انتهت العارية وإذا رجع قبل المواراة غرم لولى الميت مؤنة حفره ولا يلزم المستعير الطم وكطرح مال في سفينة باللجة فإنه إنما يرجع بعد أن تصل إلى الشط وبذلك علم أن تعبيري بما ذكر أعظم وأولى مما ذكره (وان) أعار لبناء أو غرس ولو إلى مدة ثم رجع) بعد أن بنى المستعير أو غرس (فان شرط) عليه (قلعه) أي البناء أو الغراس هو أعم من قوله شرط القلع مجانا (لزمه) قلعه عملا بالشروط كما في تسوية الأرض فان امتنع قلعه المعير (والا) أي وان لم يشرط القلع (فان اختاره) المستعير (قلع مجانا ولزمه تسوية الأرض) لأنه قلع باختياره ولو امتنع منه لم يجبر عليه فيلزمه إذا قلعه ردها إلى ما كانت عليه وظاهر أن محل إيجاب التسوية في الحفر الحاصلة بالقلع دون الحاصلة بالبناء أو الغرس لحدوثها بالاستعمال به عليه السبكي وغيره (والا) أي وان لم يختار قلعه (خير معير بين) ثلاث خصال من (تملكه) بعقد (بقيمته) مستحق القلع حين التملك (وقلعه) ضمان (أرض) لقصده وهو قدر التفاوت بين قيمته قائما ومقلوعا (وبقيته بأجرة) كنظائره من الشفعة وغيرها وفاقا للإمام والغزالي وصاحب الحاوي الصغير والأنوار وغيرهم ولتقتضى كلام الروضة وأصلها في الصلح وغيره خلافا لما فيها هنا من تخصيص التخيير بالأولين ولما في المنهاج وأصله من تخصيصه بالآخرين وإذا اختار ماله اختياره لزم المستعير موافقته فان أبي كلف تفريغ الأرض مجانا ومحل ما ذكر إذا كان في القلع نقص وكان المعير غير شريك ولم يكن على الغراس ثم لم يبد صلاحه والافيتعين القلع في الأول والتبقيية بأجرة الثلث في الثاني وتأخير التخيير إلى بعد الجذاذ وكفى الزرع في الثالث لأن له أمدا ينتظر وفيما لو وقف البناء أو الغراس أو الأرض كلام ذكرته في شرح الروض (فان لم يختار) أي المعير شيئا مما مر (ترك حتى يختار أحدهما) ماله اختياره لتقطع الخصومة فليس للمعير أن يقلع مجانا وان لم يعطه المستعير أجرة لتقصيره بترك الاختيار وتعبيري بما ذكر أولى من قوله حتى يختار (ولمعير) زمن الترك (دخولها) أي الأرض (وانتفاع بها) لأنها ملكه وله استغلال بالبناء والغراس (ولمستعير دخولها لإصلاح) بترميم بناء وسقي غراس وغيرها صيانة للملكة عن الضياع نعم إن تعطل نفعها على مالها بدخولها

فصل لكل رجوع
بشرط في بعض كدفن
فإنما يرجع قبل المواراة
أو بعد اندراس وان
أعار لبناء أو غرس ولو
إلى مدة ثم رجع فان
شرط قلعه لزمه والافان
اختاره قلع مجانا ولزمه
تسوية الأرض والا
خير معير بين تملكه
بقيمته وقلعه بأرض
وتبقيته بأجرة فان لم
يختار تركا حتى يختار
أحدهما ولمعير دخولها
وانتفاع بها ولمستعير
دخولها لإصلاح

لا يمكن من دخولها إلا بأجرة أمدخوله لها غير ذلك كتنزه فمتنع عليه (ولكل) منها مجتمعين ومنفردين (بيع ملكه) بمن شاء كسائر أملاكه حتى لو باعها لملكها شمن واحد صح للضرورة ووزع الثمن عليهما ولا يؤثر في بيع المستعير تمكن المير من تملكه ماله كتمكن الشفيع من تملك الشقص وللمشتري الخيار إن جهل وله حكم من باعه من معير ومستعير فيما مر لها (وإذا رجع قبل إدراك زرع) بقيد زدته بقولي (لم يعد قلعه) قبل إدراكه ونقص (لزمه ببقية إليه) أي إلى قلعه لأن له أمدا ينتظر بخلاف البناء والغراس (بأجرة) لأن الإباحة انقطعت بالرجوع فإن اعتيد قلعه قبل إدراكه أو لم ينقص أجبر على قلعه (ولو عين مدة ولم يدرك فيها لتقصير) من المستعير إماما تخير الزراعة وعليه اقتصر الأصل أو بها كأن علا الأرض سيل أو تلج أو نحوه مما لا يمكن معه الزرع ثم زرع بعد زواله وهو لا يدرك في المدة (قلع) أي المير (مجانا) بخلاف ما إذا تأخر إدراكه لا لتقصيره بل لنحو حر أو برد أو مطر (كما لو حمل نحو سيل) كهواء (بذرا) بمعجمة (إلى أرضه فنبت) فيها فقلعه مجانا لأنه لم يأذن فيه فعلم أنه باق على ملك ماله ومحل إذا لم يعرض عنه وإلا فقد صار ملكا للمالك الأرض ويلزم مالك البذر إن قلع باختياره تسوية الحفر الحاصلة بالقلع دون الأجرة للمدة التي قبل القلع كاجزم به ابن الرفعة لعدم الفعل منه ونحو من زيادتي (ولو قال من يده عين) كدابة وأرض (أعرتني فقال) له (مالكها بل أجرتك أو غصبتني) بقيد زدته بقولي (ومضت مدة لها أجرة صدق) أي المالك كالأكل طعام غيره وقال كنت أبحثه لي وأنكر المالك ولأنه إنما يؤذن في الانتفاع غالبا بمقابل في الأولى والأصل عدم الإذن في الثانية والتصديق يكون يمينه إن بقيت العين فيحلف أنه ما أعاره وأنه أجره أو غصبه وله أجرة المثل فإن تلفت في الأولى بغير الاستعمال فمدعى الإعاره مقر بالقيمة لمنكرها يدعى الأجرة فيعطى الأجرة بلا يمين إلا إذا زادت على القيمة فيحلف للزائد ما إذا لم تمض مدة لها أجرة والعين باقية فيصدق من يده العين يمينه في الأولى ولا معنى لهذا الاختلاف في الثانية أو العين تالفة في الأولى فهو مقر بالقيمة لمنكرها (فإن تلفت) العين قبل ردها (في الثانية) بغير الاستعمال وإن لم تمض مدة لها أجرة (أخذ) منه (قيمة وقت تلف بلا يمين) لأنه مقر له بها إذ العار يضمن بقيته وقت تلفه والغصب بأقصى قيمه من وقت غصبه إلى وقت تلفه كما سيأتي في بابه (فإن كانت) قيمته وقت تلفه (دون أقصى قيمه حلف) وجوبا (للزائد) أنه يستحقه لأن عريمه ينكره ويحلف للأجرة مطلقا إن مضت مدة لها أجرة.

كتاب الغصب

الأصل في تحريره قبل الإجماع آيات كقوله تعالى لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل أي لا يأكل بعضكم مال بعض بالباطل وأخبار نجر إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام رواه الشيخان (وهو) لغة أخذ الشيء ظلما وقيل أخذه ظلما جهارا وشرعا (استيلاء على حق غير) ولو منفعة كاقامة من قعد بمسجد أو سوق أو غير مال ككلب نافع وزبل (بالحق) كما عبره في الروضة بدل قوله كما أفعى عدوانا فدخل فيه ما لو أخذ مال غيره يظنه ماله فإنه غصب وإن لم يكن فيه إثم وقول الرافعي في هذه حكم الغصب لا حقيقته ممنوع وهو ناظر إلى أن الغصب يقتضي الاثم مطلقا وليس مراد. وإن كان غالبا والغصب (كركوبه دابة غيره وجلسه على فراشه) وإن لم ينقلها ولم يقصد الاستيلاء (وازعاجه) له (عن داره) بأن أخرجه منها وإن لم يدخلها ولم يقصد الاستيلاء (ودخلها) وليس المالك فيها (بقصد استيلاء) عليها وإن كان ضعيفا (فإن كان المالك فيها ولم يزججه فغاصب لنصفها) لاستيلائه مع المالك عليها هذا (إن عد مستوليا) على مالها فإن لم يعد مستوليا عليه لضعفه فلا يكون غاصبا لشيء منها وكذا لو دخلها لا بقصد استيلاء كان دخلها ينظر هل تصلح له أو ليتخذ مثلها (ولو منع المالك بيتا منها) دون باقيها (فغاصب له فقط) أي دون باقيها لقصد الاستيلاء عليه (وعلى الغاصب رد) للمغصوب وإن لم يكن متمولا سواء كان مالا كحبة برأ أم لا

ولكل بيع ملكه وإذا رجع قبل ادراك زرع لم يعد قلعه لزمه ببقية إليه بأجرة ولو عين مدة ولم يدرك فيها لتقصير قلع مجانا كالأكل نحو سيل بذرا إلى أرضه فنبت ولو قال من يده عين أعرتني فقال مالكها أجرتك أو غصبتني ومضت مدة لها أجرة صدق فإن تلفت في الثانية أخذ قيمة وقت تلف بلا يمين فإن كانت دون أقصى قيمة حلف للزائد.

كتاب الغصب

هو استيلاء على حق غير بلا حق كركوبه دابة غيره وجلسه على فراشه وإزعاجه عن داره ودخوله لها بقصد استيلاء فإن كان المالك فيها ولم يزججه فغاصب لنصفها إن عد مستوليا ولو منع المالك بيتا منها فغاصب له فقط وعلى الغاصب رد

ضمان متمول تلف كما
لو أتلفه بيد مالكة أو
فتح زقامطروحا وخرج
ما فيه بالفتح أو منصوبا
فسقط به وخرج ما فيه
أو بابا عن غير مجز كطير
فذهب حالا وضمن
أخذ مغضوب والقرار
عليه إن تلف عنده
إلا إن جهل ويده أمينة
بالاتهاب كوديعة فعكسه
ومتى أتلّف فالقرار
عليه وإن حمله الغاصب
عليه لغرضه كأن قدم
له طعاما فأكله فلو
قدمه للمالكه فأكله برى
﴿فصل﴾ يضمن
مغضوب متقوم تلف
بأقصى قيمة من غصب
إلى تلف وأبعاضه بما
نقص منه إلا إن تلفت
من رقيق ولها مقدر من
حرفاً أكثر الأمرين

ككلب نافع وزبل وخمر محترمة لخبر «على اليد ما أخذت حتى تؤديه» (وضمان متمول تلف) بأن
إتلاف بخلاف غير المتمول كحبة بر وكلب وزبل فلا ضمان فيه وكذا لو كان التالف غير محترم كمر تدومائل أو
الغاصب غير أهل للضمان كحربي والتقييد بالتمول لهما وفيما يأتي من زيادتي واستطردوا ههنا مسائل يقع
فيها الضمان بالغصب بمباشرة أو بسبب فتبعهم كالأصل بقولي (كالو أتلّفه) أي أتلّف شخص متمولا (يد
مالكة أو فتح زقامطروحا) على أرض (خرج ما فيه بالفتح) وتلف (أو منصوباً فاسقط به وخرج ما فيه
بذلك وتلف) (أو فتح) (بابا عن غير مجز كطير) وعبد مجنون وهذا أعم وأولى من قوله ولو فتح قفصا عن طائر
إلى آخره (فذهب حالا) وإن لم يهجمه فإنه يضمنه لأن الإتلاف فعله وخرج ذلك المؤدى إلى ضياعه ناشئ
عن فعله بخلاف مالو كان المتلف غير متمول سواء أكان مالا كحبة برأم لا ككلب وزبل ومنه غير المحترم
ومالو كان الفاعل غير أهل للضمان نظير ما مر وبخلاف مالو كان مافي الزرق المطروح أو المنصوب جامدا وخرج
بتقريب نار إليه فالضمان على المقرب وبخلاف مالو سقط الزق بعروض ريح أو نحوه فخرج ما فيه وفرق بينه
وبين مالو طلعت عليه الشمس فأذاخته وخرج حيث يضمنه الفاتح بأن طلوع الشمس محقق فقد يقصده الفاتح
ولا كذلك الريح وبخلاف مالو مكث غير المميز ثم ذهب فلا يضمنه الفاتح لأن ضياعه لم ينشأ عن فعله لأن
ذهابه بعد مكثه يشعر باختياره (وضمن أخذ مغضوب) من الغاصب وإن جهل الغصب وكانت يده أمينة بعد
لأصله والجهل وإن أسقط الائتم لا يسقط الضمان نعم لا ضمان على الحاكم ونائبه إذا أخذه لمصلحة ولا على
من انتزعه ليرده على مالكة إن كان الغاصب حرييا أو عبدا للمغضوب منه ولا على من تزوج المغضوب منه
الغاصب جاهلا بالحال (والقرار عليه) أي على أخذه (إن تلف عنده) كغاصب من غاصب فيطالب بكل
ما يطالب به الأول ولا يرجع على الأول إن غرم ويرجع عليه الأول إن غرم إلا إذا كانت القيمة في يد الأول
أكثر فيطالب بالزائد الأول فقط (إلا إن جهل) الحال (ويده) في أصلها (أمينة بالاتهاب كوديعة) وقرا
(فعكسه) أي فالقرار على الغاصب لا عليه لأن يده نائبة عن يد الغاصب فإن غرم الغاصب لم يرجع عليه
وإن غرم هو يرجع على الغاصب ومثله مالو مال المغضوب على شخص فأتلّفه وخرج زيادتي بالاتهاب
المتهب فالقرار عليه وإن كانت يده أمينة لأنه أخذ للتملك (ومتى أتلّف) الآخذ من الغاصب (فالقرار
عليه وإن) كانت يده أمينة أو (حملة الغاصب عليه لا لغرضه) أي الغاصب (كأن قدم له طعاما) مغضوبا
(فأكله) لأن المباشرة مقدمة على السبب لكن إن قال له هو ملكي وغرم لم يرجع على المتلف لا اعتراض
ظالمه غيره وقولي لا لغرضه أعم مما عبر به وخرج به مالو كان لغرضه كأن أمره ببيع الشاة وقطع الثوب
ففعل جاهلا فالقرار على الغاصب (فلو قدمه) الغاصب (للمالكه فأكله برى) ولو كان المغضوب
رقيقا فقال الغاصب للمالكه أعتقه فأعتقه جاهلا نفذ العتق وبرى الغاصب .

﴿فصل﴾ في بيان حكم الغصب وما يضمن به المغضوب وغيره (يضمن مغضوب متقوم تلف) بأن
أو بدونه حيوانا كان أو غيره ولو مكاتباً ومستولدة (بأقصى قيمة من) حين (غصب إلى) حين (تلف) وإن
زاد على دية الحر لتوجه الرد عليه حال الزيادة فيضمن الزائد والعبرة في ذلك بتقدم مكان التلف إن لم ينقله ولا
فيتجه كافي الكفاية اعتبار تقدماً أكثر الأمكنة الآتي بيانها (و) يضمن (أبعاضه بما نقص منه) أي من
الأقصى (إلا إن تلفت) بأن أتلّفها الغاصب أو غيره (من رقيق ولها) أرش (مقدر من حر) كيد ورجل
(و) يضمن (بأكثر الأمرين) بما نقص والمقدر في يده أكثر الأمرين مما نقص ونصف قيمته لا لجنس
الشبهين فلو نقص بقطعها ثلثا قيمته لزمه النصف بالقطع والسدس بالغصب نعم إن قطعها المالك ضمن
الغاصب الزائد على النصف فقط وتعبيرى بأقصى قيمته في الحيوان وبأكثر الأمرين في الرقيق أولى من
تعبيره في الأول بالقيمة وفي الثاني بالقدر فإذا تلفت الأبعاض من الرقيق وليس مغضوبا وجب القدر فقط

سيأتي في آخر كتاب الديات (و) يضمن مغصوب (مثلي) تلف (وهو ما حصره كيل أو وزن وجاز سلمه) أي السلم فيه (كء) لم يغل (وتراب ونحاس) بضم النون أشهر من كسرهما كما مر (ومسك وقطن) وان لم ينزع حبه (ودقيق) ونخالة كما قاله ابن الصلاح (مثله) أي يضمن بمثله لآية فمن اعتدى عليكم ولأنه أقرب إلى التالف وما عد ذلك متقوم كالمدروع والمعدود وما لا يجوز السلم فيه كعجون وغالية ومعيب وأورد على التعريف البر المختلط بشعير فإنه لا يجوز السلم فيه مع أن الواجب فيه المثل لأنه أقرب إلى التالف فيخرج القدر المحقق مسهما ويوجب بأن إيجاب رد مثله لا يستلزم كونه مثليا كما في إيجاب رد مثل المتقوم في القرض وبأن امتناع السلم في جملة لا يوجب امتناعه في جزأيه الباقيين بحالهما ورد المثل إنما هو بالنظر إليهما والسلم فيهما جائز ويضمن المثلي بمثله (في أي مكان حل به المثلي) ولو تلف في مكان نقل إليه لأنه كان مطالباً برده في أي مكان حل به وإنما يضمن المثلي بمثله إذا بقي له قيمة فلو أنف ماء بمقازة مثلاً ثم اجتمع عند نهر وجبت قيمته بالمقازة ولو صار المثلي متقوماً أو مثلياً أو المتقوم مثلياً يجعل الدقيق خبزاً والسمسم شيرجاً والشاة لحماً ثم تلف ضمن بمثله إلا أن يكون الآخر أكثر قيمة فيضمن به في الثاني وبقيمته في الآخرين والمالك في الثاني مخير بين المثليين أما لو صار المتقوم متقوماً كاناء نحاس صيغ منه حلى فيجب فيه أقصى القيم كما يؤخذ بمأمر (فإن فقد) المثل حساً أو شرعاً كأن لم يوجد بمكان الغصب ولا حواله أو وجد بأكثر من ثمن مثله (ف) يضمن (بأقصى قيم المكان) الذي حل به المثلي (من) حين (غصب إلى) حين (فقد) للمثل لأن وجود المثل كبقاء العين في لزوم تسليمه فزومه ذلك كفاي المتقوم ولا نظر إلى ما بعد الفقد كما لا نظر إلى ما بعد تلف المتقوم وصورة المسئلة إذا لم يكن المثل مفقوداً عند التلف كما صورته المحرروا لا ضمن بالأكثر من الغصب إلى التلف وتعبيري في هذا وفيما قبله أعم مما عبر به (ولو نقل المغصوب) ولو متقوماً لمكان آخر (طوبل برده) إلى مكانه (وبأقصى قيمه) من الغصب إلى المطالبة (للحيولة) بينه وبين المالك إن كان بمسافة بعيدة والا فلا يطالب إلا بالرد قاله الماوردي قال الأذرعى وهذا قد يظهر فيما إذا لم يخف هرب الغاصب أو تواريه والا فالأوجه عدم التفرقة بين المسافتين ومعنى كون القيمة للحيولة أنه إذا رد إليه المغصوب ردها إن بقيت والا فبدها لأنه إنما أخذها للحيولة والصحيح أنه ملكها ملك قرض وتعبيري بما ذكرنا أولى من تعبيري بما ذكره (ولو تلف المثلي فله مطالبته بمثله في غير المكان) الذي حل به المثلي (إن لم يكن لنقله مؤنة) كتنقيد بسير (وأمن) الطريق إذ لا ضرر على واحد منها حينئذ (والا) بأن كان لنقله مؤنة أو خاف الطريق (فبأقصى قيم المكان) الذي حل به المثلي فيطالب للفيضلة سواء أقل من مكان الغصب أم لا فيطالب بالمثل ولا للغاصب تكليفه قبول المثل لما في ذلك من الضرر وقولي وأمن من زيادتي وتعبيري بما ذكرنا أولى مما ذكره ومعنى كون القيمة للفيضلة أنه إذا غرمها ثم اجتمع في المكان المذكور ليس للمالك ردها وطلب المثل ولأنه لا خراسترداد القيمة وبدل المثل (ويضمن متقوم أ تلف بلا غصب بقيمته وقت تلف) لأنه بعده معدوم وضمان الزائد في المغصوب إنما كان بالغصب ولم يوجد لها ولو أ تلف عبداً مغنياً لزمه تمام قيمته أو أمة مغنية لم يلزمه ما زاد على قيمتها بسبب الغناء على النص المختار في الروضة لأن استماعه منها محرم عند خوف الفتنة وقضيته أن العبد الأمرد كذلك (فإن تلف بسرابة جناية فبأقصى) من الجناية إلى التلف يضمن لأن إذا اعتبرنا الأقصى في الغصب ففي نفس الإتلاف أولى (ولا يراق مسكر على ذمى لم يظهره) بنحو شرب أو بيع أو هبة لأنه مقرر على الانتفاع به فإن أظهره بشئ من ذلك ولو مثله أ ريق عليه لتعديده وإطلاقاً ظاهره موافق لما في الجزية فتقيد الأصل كالروضة وأصلها بالشرب والبيع جرى على الغالب (ويرد) المسكر المذكور (عليه) لإقراره عليه فإن تلف فلا ضمان لعدم المالية كما علم بمأمر (كمحترم) أي كما يجب رد مسكر محترم (على مسلم) إذا غصب منه لأن له أمساكه ليصير خلا بخلاف غير المحترم وفسر الشيخان هنا الحرمة المحترمة بما

ومثلي وهو ما حصره
كيل أو وزن وجاز سلمه
كء و تراب ونحاس
ومسك وقطن ودقيق
بمثله في أي مكان حل به
المثلي فإن فقد فبأقصى
قيم المكان من غصب
إلى فقد ، ولو نقل
المغصوب طوبل برده
وبأقصى قيمه للحيولة
ولو تلف المثلي فله
مطالبته بمثله في غير
المكان إن لم يكن لنقله
مؤنة وأمن وإلا فبأقصى
قيم المكان ويضمن
متقوم أ تلف بلا غصب
بقيمته وقت تلف فإن
تلف بسرابة جناية
فبأقصى ولا يراق
مسكر على ذمى لم يظهره
ويرد عليه كمحترم على
مسلم

عصر لا بقصد الخيرية وفي الرهن بما عصر بقصد الخلية وتعييرى فيما ذكر بالمسكر أعم من تعييره بالخمر (ولا شيء في إبطال أصنام وآلات لهو) كظنور لأنها محرمة الاستعمال ولا حرمة لصنعها (وتفصل) في إبطالها (بلا كسر) لزوال الإثم بذلك (فإن عجز) عن تفصيلها (أبطلها كف تيسر) إبطالها بكسر أو غيره ولا يجوز إحراقها إذ لم يتعين طريقا لأن رضاها متمول محترم فمن أحرقها لزمه قيمتها مكسورة بالحد المشروع ومن جاوزه غير إحراق لزمه التفاوت بين قيمتها مكسورة بالحد المشروع وقيمتها منتبهة إلى الحد الذي أتى به وبشترك في جواز إزالة المنكر الرجل والمرأة والخنثى ولو أرقاء أو فسقة والصبي المميز ويثاب عليها كإيثاب البالغ وإنما تجب على قادر غير صبي ومجنون (ويضمن في غضب منفعه ما يؤجر) كدار وذابة بتقويتها وفواتها كأن يسكن الدار أو يركب الدابة أو لم يفعل ذلك لأن النافع متقومة كالأعيان سواء كان مع ذلك أرش نقص أم لا ويضمن بأجرة مثله سليما قبل النقص ومعييا بعده فإن تفاوتت الأجرة في المدة ضمنت كل مدة بما يقابلها وكان للغصوب صنائع وجب أجرة أعلاها إن لم يمكن جمعها وإلا فأجرة الجميع كخياطة وحراسة وتعليم قرآن (إلا حرا فتفتويت) تضمن منفعتة بأن يقهره على عمل نعم إن قهر عليه مرتدا فلا أجرة له إن مات مرتدا ما فواتها كأن يحبس حرا فلا يضمنها به لأن الحر لا يدخل تحت اليد (كبضع ونحو مسجد) كشارع ورباط فتضمن منفعتها بالتفتويت بأن يطأ البضع فيضمن بمهر المثل كإسياتى وكان يشغل المسجد ونحوه بأمتعة لا بالفوات كأن يحبس امرأة أو يمنع الناس المسجد ونحوه بلا اشغال بأمتعة لأن ذلك لا يدخل تحت اليد وخرج بما يؤجر مالا يؤجر أى ما لا تصح إجارته لكونه غير مال ككلب وخنزير أو لكونه محرما كآلات لهو أو لغير ذلك كالجوب فلا تضمن منفعتة إذ لا أجرة له وقولى ونحو مسجد من زيادتي .

(فصل) في اختلاف المالك والغاصب وضمان ما ينقص به المغصوب وما يذكر معها (يخلف غاصب) فيصدق (في تلفه) أى المغصوب إن ادعاه وأنكره المالك لأنه قد يكون صادقا ويعجز عن البينة فلو لم نصدقه لتخلد الحبس عليه فيغرم بعد حلفه بدله من مثل أو قيمة للمالك لأنه عجز عن الوصول إليه يمين الغاصب (و) (في قيمته) بعد اتفاقهما على تلفه أو بعد حلف الغاصب عليه (و) (في ثياب رقيق) مغصوب كأن قال هي لى وقال المالك بل هي لى (و) (في عيب خلق) به كأن قال كان أعمى أو أعرج خلقة وقال المالك بل حدث عندك وذلك لأن الأصل براءته من الزيادة في الأولى من هذه الثلاثة وعدم ما يدعيه المالك في الثالثة ولثبوت يده في الثانية على العبد وما عليه وخرج بالخلق الحادث كأن قال بعد تلف المغصوب كان أقطع أو سارقا وأنكر المالك فيصدق المالك يمينه لأن الأصل السلامة من ذلك فإن قال ذلك بعد رده فالمصدق الغاصب لأن الأصل براءته من الزيادة (ولورده ناقص قيمة) لرخص (فلا شيء) عليه لبقائه بحاله (ولو غضب ثوبا قيمته عشرة فصار برخص درهما ثم بلبس مثلا نصفه) أى نصف درهم (رده) وأجرته (مع خمسة) وهي قسط التالف من أقصى قيمه وهو العشرة (أو تلف) بآفة أو إتلاف (أحد خفين) أى فردى خف (مغصوبا) وحده أو مع الباقي (وقيمتها عشرة وقيمة الباقي درهان لزمه ثمانية) خمسة قيمة التالف وثلاثة أرش التفريق الحاصل بذلك (كألو تلفه) أى أحدها (بيد مالكة) والقيمة لها وللباقي ما ذكر فيلزمه ثمانية (ولو حدث) بالمغصوب (نقص يسرى لتلف كان) هو أولى من قوله بأن (جعل البر هريسة) أو الدقيق عصيدة (فكتالف) لإشرافه على التلف فيضمن بدله من مثل أو قيمة وهل يملكه الغاصب إتماما للتشبيه بالتلف أو يبقى للمالك لثلايق قطع الظلم حقه وجهان رجع منهما ابن يونس الأول وهو مقتضى كلام الإمام وصححه السبكي وإن كان المختار عنده ما استحسنته في الشرح الصغير ونسبه الإمام إلى النص من أن المالك يتخير بين جعله كالتالف وبين أخذه مع أرش عيب سار أى شأنه السراية وهو أكثر من أرش عيب واقف (ولو جنى) رقيق (مغصوب فتعلق برقبته مال فداء الغاصب) وجوبا لحصول الجناية في يده (بالأقل

ولا شيء في إبطال أصنام وآلات لهو وتفصيل بلا كسر فإن عجز أبطلها كيف تيسر ويضمن في غضب منفعه ما يؤجر إلا حرا فتفتويت كبضع ونحو مسجد .

(فصل) في خلف غاصب في تلفه وقيمته وثياب رقيق وعيب خلق ولو رده ناقص قيمة فلا شيء ولو غضب ثوبا قيمته عشرة فصار برخص درهما ثم بلبس نصفه رده مع خمسة أو تلف أحد خفين مغصوبا وقيمتها عشرة وقيمة الباقي درهان لزمه ثمانية كألو تلفه بيد مالكة ولو أحدث نقص يسرى لتلف كان جعل البر هريسة فكتالف ولو جنى مغصوب فتعلق برقبته مال فداء الغاصب بالأقل

من قيمته والمال فإن تلف في يده غرمه المالك وللمجنى عليه أخذ حقه مما أخذه المالك ثم يرجع على الغاصب كالورد فيبيع في الجناية ولو غصب أرضا فنقل ترابها رده أو مثله كما كان بطلب أو لغرضه وعليه أجرة مدة رد مع أرش نقص ولو غصب دهنًا وأغلاه فنقصت عنه رده وغرم الذاهب أو قيمته لزمه أرش أو ما غرم الذاهب مع أرش نقصه ولا يجبر ممن هص هزال ويجبر نسيان صنعة تذكرها لا تعلم أخرى ولو غصب عصيرا فتخمر ثم تخلل رده مع أرش أو خمر افتخلت (٢٣٥) أو جلد ميتة قد بغه ردها .

[مسئلة] خلط الغاصب
ما أخذه بحيث لا يتميز
قال في التحفة في باب
الغصب ما نصه وفي فتاوى
المصنف غصب من
جمع دراهم مثلاً وخلطها
بحيث لا يتميز ثم فرق
عليهم الخلو على قدر
حقهم حل لكل منهم
أخذ قدر حصته
فإن خص أحدهم
بحصته لزمه أن يقسم ما
أخذه عليه وعلى الباقي
بالنسبة إلى قدر أموالهم
وقال في باب القسمة ولا
يجوز لأحد الشرىكين
قبل القسمة أن يأخذ
حصته إلا بإذن شريكه
قال القفال أو امتناعه
من التماثل فقط بناء
على الأصح أن قسمته
إفراز وما قبض من
المشترك مشترك نعم
للحاضر أن ينفرد
بأخذ نصيبه من مدع
ثبت له منه حصته وكانهم
جعلوا غيبة شريكه
عذرا في تمكنه منه

من قيمته والمال الذي وجب بالجناية (فإن تلف) الجاني (في يده) أى الغاصب (غرمه المالك) أقصى
قيمه (وللمجنى عليه أخذ حقه مما أخذه المالك) لأنه بدل الرقة (ثم يرجع) المالك بما أخذه منه (على
الغاصب) لأنه أخذ بجناية في يده وأفاد الترتيب بتم أنه لو طلب منه المالك الأرش قبل أن يأخذ منه المجنى
عليه القيمة لم يجب إليه وبه صرح الإمام لاحتمال الإبراء نعم له مطالبة بالأداء كما يطالب به الضامن المضمون
ذكره ابن الرفعة وبما تقرّر علم ما صرح به الأصل أن للمجنى عليه أخذ حقه من الغاصب (كالورد) الجاني
لما لكه (فبيع في الجناية) فيرجع المالك بما أخذه المجنى عليه على الغاصب لما مر (ولو غصب أرضا فنقل
ترابها) بكشطه عن وجهها أو حفرها (رده) إن بقي (أو مثله) إن تلف (كما كان) قبل النقل من انبساط أو
غيره (بطلب) من مالها (أو لغرضه) أى الغاصب وإن منعه المالك من الرد كأن دخل الأرض نقص يرتفع
بالرد أو نقل التراب إلى مكان وأراد تغريفه منه فإن لم يكن طلب ولا غرض لم يرد لأنه تصرف في ملك الغير بغير
إذنه ولا غرض فلو لم يكن له غرض سوى دفع الضمان بتعثر بالحفيرة أو بنقص الأرض ومنعه المالك من
الطم فيهما وأبرأه من الضمان في الثانية امتنع عليه النظم واندفع عنه الضمان ولورد التراب ومنعه المالك
من بسطه لم يبسطه وإن كان في الأصل مبسوطا وما ذكر من أنه يرد التراب إلى مكانه إذا لم يدخل الأرض نقص
محله إذا لم يتيسر نقله إلى موات ونحوه في طريق الرد فإن تيسر قال الإمام لا يرد إلا بإذن (وعليه أجرة مدة رد)
للتراب إلى مكانه وإن كان آتيا بواجب كاتنزه أجرة ما قبله (مع أرش نقص) في الأرض بعد الرد إن كان
(ولو غصب دهنًا) كزيت (وأغلاه فنقصت عنه) دون قيمته (رده وغرم الذاهب) بأن يرد مثله ولا يجبر
نقصه بزيادة قيمته لأن له مقدار أو هو المثل فأوجبناه كالوخصى عبدافزادت قيمته فإنه يضمن قيمته (أو)
نقصت (قيمه) دون عينة (لزمه أرش أوها) أى أو نقصت العين والقيمة معا (غرم الذاهب) ورد الباقي
(مع أرش نقصه) إن نقصت قيمته كالوكان صاعا يساوى درهما فرجع بإغلائه إلى نصف صاع يساوى أقل
من نصف درهم فإن لم تنقص قيمة الباقي فلا أرش وإن لم ينقص واحد منهما فلا شئ غير الرد ولو غصب عصيرا
فأغلاه فنقصت عنه دون قيمته لم يضمن مثل الذاهب لأن الذاهب منه ما فاقه لا قيمة لها والذاهب من الدهن
دهن متقوم (ولا يجبر ممن) طار (نقص هزال) حصل قبله كأن غصب بقرة سميئة فهزلت ثم سميت عنده لأن
السمن الثانى غير الأول (ويجبر نسيان صنعة) عنده (تذكرها) عند قال ابن الرفعة أو عند المالك لأنه
لا يعد متجددا عرفا (لا تعلم) صنعة (أخرى) فلا يجبر نسيان تلك لاختلاف الأغراض (ولو غصب عصيرا
فتخمر ثم تخلل رده) للمالك لأنه عين ماله (مع أرش) لنقصه بأن كانت قيمته أنقص من قيمة العصير لحصوله
في يده فإن لم ينقص عن قيمته فلا شئ عليه غير الرد فإن تخمر ولم يتخلل ردمثله من العصير ولزم الغاصب
الإراقة قال الشيخان ولو جعلت المحترمة بيد المالك محترمة بيد الغاصب لكان جائزا وما قاله متجه (أو)
غصب (خمر افتخلت أو جلد ميتة قد بغه ردها) للمغصوب منه لأنها فرع ما اختص به فيضمنهما الغاصب .

كامتناعه وأفتى جماعة منهم المصنف في دراهم جمعت لأمر و خلطت ثم بداهم تركه بأن لأحدهم أخذ قدر حصته بغير رضاهم وخالفهم التاج
الفرارى قال الأدرعى وقوله أى المصنف بغير رضاهم يشعر بامتناعهم فالجواز حينئذ هو المعتمد كما في فتاوى القفال ويؤيده ما مر في الغيبة
إذا لفرق بينها وبين الامتناع ومثلها جهل الشريك لقول المجموع لو اختلطت دراهم أو دهن حرام بحلال فصل قدر الحرام فيصرفه
مصرفه أى من حفظ الإمام له إن توقعت معرفة صاحبه وإدخاله بيت المال إن لم تتوقع ويتصرف في قدر ماله كيف شاء وكذا لو اختلطت
دراهم أو حنطة أو غصبت وخلطت أى ولم يعلكها الغاصب لما مر ثم فيقسم الجميع بينهم وقيل يجوز الانفراد بالقسمة في التماثلات

[فصل] زيادة المصوب إن كانت أثرا كقصاره وطحن فلاشي لغاصب وأزالها إن أمكن بطلب أو لغرضه ولزمه أرش نقص أو عينا كبناء وغراس كلف القلع والأرش وإن صبغ الثوب بصبغه وأمكن فصله كلفه وإلا فإن نقصت قيمته لزمه أرش أو زادت اشتركا ولو خلط مغصوبا بغيره وأمكن تمييزه لزمه وإلا فكتالف (٢٣٦) وله أن يعطيه منه إن خلطه بمثله أو بأجود ولو غصب خشبة وبني عليها أو أدرجها

في سفينة ولم تعفن ولم يخف تلف معصوم كلف إخراجها ولو وطئ مغصوبة حدزان منها

مطابقا ثم قال في آخر هذا الباب فلو قسم بعضهم في غيبة الباقيين وأخذ قسطه فلما علموا اقروه صحت لكن من حين التقرير قاله ابن كبن فعلم من هذا أن قسمة المتقوم لا ينفرد بها أحد الشركاء وإن أذن الباقيون كما قاله الأذرعى وكذا قسمة الثلثيات لا ينفرد بها أحد الشركاء إلا إن أذن الباقيون أو غابوا أو جهلوا أو امتنعوا من القسمة فإن كانوا حاضرين ولم يأذنوا ولم يمتنعوا بأن سكتوا لم يحز الانفراد على الراجح وحينئذ فليُنظر في الحادثة إن كان المال فيهم من المتقوم لم يفز أحد الشريكين بما أخذه من الغاصب وكذا إن كان مثليا وكان الشريك حاضرا

[فصل] فيما يطرا على المصوب من زيادة وغيرها (زيادة المصوب إن كانت أثرا كقصاره) لثوب (وطحن) لبر (فلاشي لغاصب) بسببها لتعديها وبهذا فارق الفليس حيث يشارك البائع كاسر (وأزالها إن أمكن) زوالها كأن صاغ النقرة حليا أو ضرب النحاس إناء (بطلب) من المالك (أو لغرضه) أي الغاصب كأن يكون ضربه دراهم بغير إذن السلطان أو على غير عياره فيخاف التغيرير وقولي أو لغرضه من زيادتي (ولزمه) مع أجرة المثل (أرش نقص) لقيمته قبل الزيادة سواء أحصل النقص بها أم يازتها وظاهر أنه لو لم يكن له غرض في الإزالة سوى عدم لزوم الأرض ومنعه المالك منها وأبرأه منه امتنعت عليه وسقط عنه الأرش وخرج بما ذكر مالوا تنفي الطلب والغرض فيمتنع عليه الإزالة فإن زال لزمه الأرض ومالوا وجد أحدها وكان النقص لما زاد على قيمته قبل الزيادة بسببها فلا يلزمه أرش النقص (أو) كانت زيادته (عينا كبناء وغراس كلف القلع) لها من الأرض وإعادتها كما كانت (والأرش) لنقصها إن نقصت مع أجرة المثل وقولي والأرش من زيادتي (وإن صبغ) الغاصب (الثوب بصبغه) وأمكن فصله كلفه (أي الفصل كافي البناء والغرس وظاهر أن المالك إذا رضى بالبقاء في المسائلين لا يكلف الغاصب ذلك بل يحوزله (وإلا) أي وإن لم يمكن فصله (فإن) نقصت قيمته لزمه أرش) للنقص لحصوله بفعله (أوزادت) قيمته بالصبغ (اشتركا) في الثوب بالنسبة فإذا كانت قيمته قبل الصبغ عشرة وبعده خمسة عشر فلصاحبه الثلثان وللغاصب الثلث وإن كانت قيمة صبغه قبل استعماله عشرة وإن صبغه تمويها فلاشي له وليس المراد اشتراكهما على جهة الشيوع بل أحدها بثوبه والآخر بصبغه كما ذكره جمع من الأصحاب قال الأسنوي ومن فوائده أنه لو زادت قيمة أحدها فاز به صاحبه قال في الروضة كأصلها أطلق الجمهور المسئلة وفي الشامل والتمعة إن نقص لانخفاض سعر الثياب فالنقص على الثوب أو سعر الصبغ أو بسبب الصنعة فعلى الصبغ وإن زاد سعر أحدها بارتفاعه فالزيادة لصاحبه أو بسبب الصنعة فهي بينهما فيمكن تنزيل الإطلاق عليه انتهى وحكي ابن الرفعة هذا التفصيل عن القاضي حسين وأبي الطيب وغيره عن البندنجي وسليم وخرج بصيغة صبغ غيره فإن كان صبغ ثالث فالحكم كذلك أو صبغ مالك الثوب فلا يأتى فيه الاشتراك وزيادة قيمته ونقصها ما لم تزد قيمته ولم تنقص فلاشي للغاصب ولا عليه (ولو خلط مغصوبا بغيره) وأمكن تمييزه منه كبرأبيض بأحمر أو بشعير (لزمه) تمييزه وإن شق عليه (وإلا) أي وإن لم يمكن تمييزه كزيت بزيت أو بشيرج (فكتالف) سواء أخلطه بمثله أم بأجود أم بأردأ فللمالك تعريمه (وله) أي للغاصب (أن يعطيه منه) أي من المخلوط (إن خلطه) أي المصوب (بمثله أو بأجود) دون الأردأ إلا أن يرضى به ولا أرش له وقولي وله إلى آخره من زيادتي (ولو غصب خشبة) مثلا (وبني عليها وأدرجها في سفينة ولم تعفن ولم يخف) من إخراجها (تلف معصوم) من نفس أو مال أو غيرها (كلف إخراجها) وردها إلى مالِكها وأرش نقصها إن نقصت مع أجرة المثل فإن عفنت بحيث لو أخرجت منها لم يكن لها قيمة فهي كالتالفة أو خيف من إخراجها ما ذكر كأن كانت أسفل السفينة وهي في لجة البحر فيصبر المالك إلى أن يزول الخوف كأن تصل السفينة إلى الشط ويأخذ القيمة للحيولة وخرج بالمعصوم غير المعصوم كالخربي وماله والتقييد بلم تعفن في الصورتين ولم يخف تلف معصوم في الأولى من زيادتي (ولو وطئ) الغاصب أمة (مغصوبة حدزان منها) بأن كان عالما بالتجريم مختارا أو مدعيها جهله

وبعد

ولم يأذن ولم يمتنع كما هو صريح عموم قول المنهاج وغيره ولو استحق بعض المقسوم شائعا بطلت فيه وفي الباقي خلاف تفريق الصفقة قال في التحفة والأظهر منه أنه يصح ويتخير كل منهم

قول المنهاج وغيره ولو استحق بعض المقسوم شائعا بطلت فيه وفي الباقي خلاف تفريق الصفقة قال في التحفة والأظهر منه أنه

وبعد إسلامه ونشأ قريبا من العلماء (ووجب مهر) على الواطي * ولو زانيا (إن لم تكن زانية) والا فلا مهر
 إلا مهر لبغي وكان زانية مرتدة ماتت على ردتها ولو كانت بكر الزمة أرش بكاره مع مهر ثيب (ووطء مشتر منه
 أي من الغاصب) (كوطئه) في الحد والمهر وأرش البكاره فيحد الزاني ويجب على الواطي * المهر إن لم تكن
 زانية وأرش البكاره (وإن أحبلها) أي الغاصب أو المشتري منه (زنا فالولد رقيق) للسيد (غير نسيب) لأنه من
 زنا (أو بغيره فحر نسيب) للشبهة (وعليه قيمته) لتفويته رقه بظنه (وقت انفصاله حيا) للسيد لأن التقويم قبله
 غير ممكن (ويرجع) المشتري (على الغاصب بها) لأنه غره بالبيع له وخرج بزيادتي حيا مالا انفصل ميتا فان
 انفصل بلا جناية فلا قيمة عليه أو بجناية فعلى الجاني ضمانه وللمالك تضمين الغاصب والمشتري منه ويقال
 مثل ذلك في الرقيق المنفصل ميتا بجناية وفي ضمان الغاصب بلا جناية وجهان أحدهما وهو الأوجه نعم
 ثبوت اليد عليه تبعاً لأمه ومثله المشتري منه ويضمنه بقيمته وقت انفصاله لو كان حيا ويضمنه الجاني بعشر
 نية أمه كما يضمن الجنين الحر بغيره عبد أو أمة كما يعلم ذلك مما يأتي في كتاب الجناية فتضمن المالك للغاصب
 والمشتري منه بذلك وسيأتي ثم إن بدل الجنين المجني عليه تحمله العاقلة وقولي ولو وطي * إلى آخره أولى مما
 عر به (و) يرجع عليه أيضا (بأرش نقص بنائه وغراسه) إذا قلعهما المالك لأنه غره بالبيع (لا بغير
 ماتلف) عنده (أو تعيب) من المصوب (عنده) أي المشتري فلا يرجع به إذا غرمه للمالك على الغاصب
 لأن الشراء عقد ضمان وانما يرجع عليه بالثمن (أو) بغيره (منفعة استوفاه) كالسكنى والركوب والوطء
 لأنه استوفى مقابله بخلاف غرم منفعة لم يستوفها لأنه لم يتلفها ولا التزم ضمانها (وكل ماله غرمه)
 المشتري (رجع به) على الغاصب كقيمة الولد وأجرة المنفعة الفاتئة تحت يده (لو غرمه الغاصب) ابتداء
 (يرجع به) على المشتري (ومالا فيرجع) أي وكل ماله غرمه المشتري لا يرجع به على الغاصب كأجرة منفعة
 استوفاه لو غرمه الغاصب ابتداء يرجع به على المشتري نعم لو غرم قيمة العين وقت الغصب لكونها
 أكثر لم يرجع بالزائد على الأكثر من قيمته وقت قبض المشتري إلى التلف لأنه لم يدخل في ضمان المشتري
 والمالك لا يطالب به ابتداء كذا استثنى هذا ولا يستثنى لأن المشتري لا يغير الزائد فلا يصدق به الضابط
 المذكور (و) كل (من انبنت) بنون فموحدة فنون (يده على يد غاصب فكمشتري) في الضابط المذكور
 في الرجوع وعدمه .

﴿ كتاب الشفعة ﴾

يسكن الفاء وحكى ضمها وهي لغة الضم وشرعا حق تملك قهري يثبت للشريك القديم على الحادث فيما
 ملك بعوض والأصل فيها خبر البخاري عن جابر رضي الله عنه قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالشفعة فيما
 يقسم فإذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلاشفعة وفي رواية له في أرض أربيع أو حائط والمعنى فيه دفع
 ضرر مؤنة القسمة واستحداث المرافق كالمصعد والنور والبالوعة في الحصة الصائرة إليه والربع المنزل
 والحائط البستان (أركانها) ثلاثة (أخذ ومأخوذ منه ومأخوذ) والصيغة انما تجب في التملك كما سيأتي
 (وشرط فيه) أي في المأخوذ (أن يكون أرضا بتابعها) كشجر وتمر غير مؤبر وبناء وتوابعه من أبواب
 وغيرها (غير نحو ممر) كمجرى نهر (لا غنى عنه) فلاشفعة في بيت على سقف ولو مشتركا ولا في شجر أفرده
 بالبيع أو بيع مع مغرسة فقط ولا في شجر جاف شرط دخوله في بيع أرض لا تنفاء التبعية ولا في نحو ممر
 دار لا غنى عنه فلو باع داره وله شريك في ممرها الذي لا غنى عنه فلاشفعة فيه حذرا من الإضرار بالمشتري
 بخلاف ماله لو كان له غنى بأن كان للدار ممر آخر وأمكنه إحداث ممر لها إلى شارع أو نحوه وتعميري بغير
 إلى آخره أهم مما عبر به (وأن يملك بعوض كبيع ومهر وعوض خلع وصلح دم) فلاشفعة فيما لم يملك وان
 جرى سبب ملكه كالجعل قبل الفراغ من العمل ولا فيما ملك بغير عوض كإرث ووصية وهبة بلا ثواب وقيد

ووجب مهر إن لم تكن
 زانية ووطء مشترك منه
 كوطئه وإن أحبلها بزنا
 فالولد رقيق غير نسيب
 أو بغيره فحر نسيب
 وعليه قيمته وقت
 انفصاله حيا ويرجع
 على الغاصب بها وبأرش
 نقص بنائه وغراسه
 لا بغيره ماتلف أو تعيب
 عنده أو منفعة استوفاه
 وكل ماله غرمه يرجع
 به لو غرمه الغاصب لم
 يرجع به ومالا فيرجع
 ومن انبنت يده على يد
 غاصب فكمشتري .

﴿ كتاب الشفعة ﴾

أركانها أخذ ومأخوذ
 منه ومأخوذ وشرط
 فيه أي يكون أرضا
 بتابعها غير نحو ممر
 لا غنى عنه وأن يملك
 بعوض كبيع ومهر
 وعوض خلع وصلح دم

وأن لا يطل نفعه
المقصود لو قسم كطاحون
وحمام كبيرين وفي
الآخذ كونه شريكاً وفي
المأخوذ منه تأخر سبب
ملكه عن سبب ملك
الآخذ فلو ثبت خيار
لبائع لم تثبت إلا بعد
لزوم أو لمشتري فقط
ثبتت ولا يرد بعيب
رضى به الشفيع ولو
كان لمشتري حصة مشترك
مع الشفيع ولا يشترط
في ثبوتها حكم ولا حضور
ثمن ولا مشتر وشروط
في تملكها رؤية شفيع
الشقص ولفظ يشعر به
كتملك أو أخذت
بالشفعة مع قبض مشتر
الثمن أو رضاه بذمة
شفيع ولاربا أو حكم
له بها .

﴿فصل﴾ يأخذ في مثلى
بمثله ومتقوم بقيمته
وقت العقد

الأصل الملك بالزوم وهو مضر أو لا حاجة إليه لثبوت الشفعة في مدة خيار المشتري كإسباني وعدم ثبوتها
في مدة خيار البائع أو خيارها كإسباني لعدم الملك الطاريء لعدم الزوم (وأن لا يطل نفعه المقصود) منه
(لوقسم) بأن يكون بحيث ينتفع به بعد القسمة من الوجه الذي كان ينتفع به قبلها (كطاحون وحمام)
بقيد زده بقولي (كبيرين) وذلك لأن علة ثبوت الشفعة في التقسيم كإمرد دفع ضرر مؤنة القسمة والحاجة
إلى أفراد الحصة الصائرة للشريك بالمرافق وهذا الضرر حاصل قبل البيع ومن حق الراغب فيه من الشريكين
أن يخلص صاحبه منه بالبيع له فلما باع لغيره سلطه الشرع على أخذه منه بخلاف ما يطل نفعه المقصود
منه لو قسم كطاحون وحمام صغيرين وبذلك علم أن الشفعة تثبت بمالك عشر دار صغيرة إن باع شريكه قبلها
لا عكسه لأن الأول يجبر على القسمة دون الثاني (و) شرط (في الآخذ كونه شريكاً) ولو مكاتباً أو غير
عاقلاً كمسجد له شقص لم يوقف فباع شريكه يأخذ له الناظر بالشفعة فلا شفعة لغير شريك كجار (و) شرط
في المأخوذ منه (تأخر سبب ملكه عن سبب ملك الآخذ) فلو باع أحد شريكين نصيبه بشرط الخيار له
فباع الآخر نصيبه في زمن الخيار يبيع بت فالشفعة للمشتري الأول إن لم يشفع بائعه لتقدم سبب ملكه على
سبب ملك الثاني لا الثاني وإن تأخر عن ملكه ملك الأول لتأخر سبب ملكه عن سبب ملك الأول وكذا
لو باع امرتبا بشرط الخيار لهما دون المشتري سواء أجازا معا أم أحدهما قبل الآخر بخلاف ما لو اشترى
اثنان داراً أو بعضهما فلا شفعة لأحدهما على الآخر لعدم السبق وبما تقرر علم أن تعيرى بسبب الملك
أولى من تعيره كغيره بالملك (فلو ثبت) هو أعم من قوله شرط في البيع (خيار) أي خيار مجلس أو شرط
(لبائع) ولو لمع المشتري (لم تثبت) أي الشفعة (إلا بعد لزوم) البيع لثلايق قطع خيار البائع وليحصل الملك
(أو) ثبت (لمشتري فقط) في البيع (ثبتت) أي الشفعة إذ لا حق لغيره في الخيار (ولا يرد) المشتري للبيع
(بعيب) به إن (رضى به الشفيع) لأن حق الشفيع سابق عليه لثبوته بالبيع ولأن غرض المشتري وصوره
إلى الثمن وهو حاصل بأخذ الشفيع (ولو كان لمشتري حصة) في أرض كأن كانت بين ثلاثة أثلاثاً فباع أحدهم
نصيبه لأحد صاحبيه (اشترك مع الشفيع) في البيع بقدر حصته لاستوائهما في الشركة فبأخذ الشفيع
في المثال السدس لجميع المبيع كما لو كان المشتري أجنبياً (ولا يشترط في ثبوتها) أي الشفعة وهو مراد
الأصل كغيره بقوله ولا يشترط في التملك (حكم) بهما من حاكم لثبوتها بالنص (ولا حضور ثمن) كالبيع
(ولا) حضور (مشتري) ولا رضاه كالد بعيب (وشرط في تملكها رؤية شفيع انشقص) وعلمه بالثمن
كما يعلم مما يأتي كالمشتري وليس للمشتري منعه من رؤيته (و) شرط فيه أيضاً (لفظ يشعر به) أي
بالتملك وفي معناه ما مر في الضمان (كتملك أو أخذت بالشفعة مع قبض مشتر الثمن) كقبض المبيع حتى
لو امتنع المشتري من قبضه خلى الشفيع بينهما أو رفع الأمر إلى حاكم (أو) مع (رضاه بذمة) أي يكون
الثمن في ذمة (شفيع ولاربا أو) مع (حكم له بها) أي بالشفعة إذا حضر مجلسه وأثبت حقه فيها وطلبه
وخرج بزيادتي ولاربا مالوكان بالمبيع صفائح ذهب أو فضة والثمن من الآخر لم يكف الرضا بكون الثمن
في الذمة بل يعتبر التقابض كما هو معلوم من باب الربا وخرج بالثلاثة المذكورة الأشهاد بالشفعة فلا يملك
به وإن لم يرجح فيه في الروضة شيئاً وإذا تملكه بغير الأول من الثلاثة لم يكن له أن يتسلمه حتى يؤدي الثمن
فإذا لم يحضر الثمن وقت التملك أمهل ثلاثة أيام فإن لم يحضر فيها فسخ القاضي تملكه .

﴿فصل﴾ فيما يؤخذ به الشقص المشفوع وفي الاختلاف في قدر الثمن مع ما يأتي معهما (بأخذ) أي
الشفيع الشقص (في) عوض (مثلى) كنفق وحب (بمثله) إن تيسر والا بقيمته (و) في (متقوم) كعب
وثوب (بقيمته) كما في العصب وتعتبر قيمته (وقت العقد) من بيع ونكاح وخلع وغيرها لأنه وقت ثبوت
الشفعة ولأن ما زاد زاد في ملك المأخوذ منه وبذلك علم أن المأخوذ به في النكاح والخلع مهر المثل

ويجب في المتعة متعة مثلها لامهر مثلها لأنها الواجبة بالفراق والشقص عوض عنها ولو اختلفا في قدر القيمة صدق المأخوذ منه بيمينته قاله الروياني (وخير) أي الشفيع (في) عوض (مؤجل بين تعجيل) له (مع أخذ حالا) بين (صبر إلى المحل) بكسر الحاء أي الحلول (ثم أخذ) وإن حل المؤجل بموت المأخوذ منه دفعا للضرر من الجانبين لأنه لو جوز له الأخذ بالمؤجل أضر بالمأخوذ منه لاختلاف الذمم وإن أُلزم بالأخذ حالا بنظيره من الحال أضر بالشفيع لأن الأجل يقابله قسط من الثمن وعلم بذلك أن المأخوذ منه لورضى بذمة الشفيع لم يخير وهو الأصح وتعبيرى بما ذكر أعم من اقتصاره على الشراء والنكاح والحل (ولو بيع) مثلا (شقص وغيره) كثوب (أخذه) أي الشقص (بمحضته) أي بقدرها (من الثمن) باعتبار القيمة وقت البيع وقول الأصل من القيمة سبق قلم فلو كان الثمن مائتين وقيمة الشقص ثمانين وقيمة المضموم إليه عشرين أخذ الشقص بأربعة أخماس الثمن ولا خيار للمشتري بتفريق الصفقة عليه لدخوله فيها علما بالحال وبهذا فارق ما مر في البيع من امتناع إفراد المغيب بالرد (ويمتنع أخذ بمجهل ثمن) كأن اشترى بحزاف وتلف الثمن أو كان غائبا ولم يعلم قدره فيهما فتعبرى بالجهل أعم مما عبر به (فإن ادعى علم مشتر بقدره ولم يعينه لم تسمع) دعواه لأنه لم يدع حقا له (وحلف مشتر في جهله به) أي بقدره وقدا دعى الشفيع قدرا (و) في (قدره و) في (عدم الشركة) في (عدم الشراء) والتحليف في غير الأولى من زيادتي فيحلف في الأولى والثالثة على نفي علمه بذلك كما يعلم بما يأتي في الدعوى والبيانات لأن الأصل عدم علمه بالقدر وعدم الشركة ولا يحلف في الأولى أنه اشتراه بضمن مجهول لأنه قد يعلمه بعد الشراء ويحلف في الثانية أن هذا قدر الثمن لأنه أعلم بما باشره وفي الرابعة أنه ما اشتراه لأن الأصل عدمه (فإن أقر البائع) فيها (بالبيع) والشفوع بيده أو بيد المشتري وقال إنه ودعاه له أو عارية أي أو نحوها (ثبتت الشفعة) لأن إقراره يتضمن ثبوت حق المشتري وحق الشفيع فلا يطل حق الشفيع بإنكار المشتري كعكسه (وسلم الثمن له) أي للبائع (إن لم يقر بقبضه) من المشتري لأنه تلقى الملك منه (وإلا) بأن أقر بقبضه منه (ترك بيد الشفيع) كنظيره فبا مر في الإقرار (وإذا استحق) أي الثمن أي ظهر مستحقا بعد الأخذ بالشفعة (فإن كان معينا) كأن اشترى بهذه المائة (بطل البيع والشفعة) لعدم الملك (وإلا) بأن اشتراه بضمن في الذمة ودفع عما فيها فخرج المدفوع مستحقا (أبدل) المدفوع (وبقيا) أي البيع والشفعة ولو خرج رديا تخير البائع بين الرضا به والاستبدال فإن رضى به لم يلزم للمشتري الرضا بمثلته بل يأخذ من الشفيع الجيد كذا قاله البغوي قال النووي وفيه احتمال ظاهر قال البلقيني ما قاله البغوي جار على قوله فيما إذا ظهر العبد الذي باع به البائع معيا ورضى به أن على الشفيع قيمته سليما لأنه الذي اقتضاه العقد وقال الإمام إنه غلط وإنما عليه قيمته معيا كما حكا في الروضة قال الفلغلط بالمثل أولى قال والصواب في كلتا المسألتين ذكر وجهين والإصح منهما اعتبار ما ظهر وبهذا جزم ابن المقرئ في المغيب (وإن دفع الشفيع مستحقا لم تبطل) شفيعته (وإن علم) أنه مستحق لأنه لم يقصر في الطلب والأخذ سواء أخذ بمعين أم لا فإن كان معينا في العقد احتاج تملكه جديدا وتكروجه ماذ كرم مستحقا خروجه نحاسا (ولمشتري تصرف في الشقص) لأنه ملكه (ولشفيع فسحبه بأخذ) للشقص سواء كان فيه شفعة كييع أم لا كوقف وهبة لأن حقه سابق على هذا التصرف (و) له (أخذ بما فيه شفعة) من التصرف كييع لذلك ولأنه ر بما كان العوض فيه أقل أو من جنس هو أسير عليه (ولو استحقها) أي الشفعة (جمع أخذوا بقدر الحصص) لأن الشفعة من مرافق الملك فتستقدر بقدره ككسب الرقيق وهذا ما صححه الشيخان ككثير وقيل يأخذون بعدد الرؤوس واعتمده جمع من المتأخرين وقال الأسنوي إن الأول خلاف مذهب الشافعي (ولو باع أحد شريكين بعض) هو أعم من قوله نصف (حصته لرجل ثم باقيا لآخر فالشفعة في الأول) البعض (الأول للشريك القديم) لا لفراده بالحق (فإن عفا عنه) (شاركه المشتري الأول في) البعض (الثاني) لأنه صار شريكا مثله قبل البيع الثاني فإن لم يعف عنه

وخير في مؤجل بين تعجيل مع أخذ حالا وصبر إلى المحل ثم أخذ ولو بيع شقص وغيره أخذه بمحضته من الثمن ويمتنع أخذ بمجهل ثمن فإن ادعى علم مشتر بقدره ولم يعينه لم تسمع وحلف مشتر في جهله به وقدره وعدم الشركة والشراء فإن أقر البائع بالبيع ثبتت الشفعة وسلم الثمن له إن لم يقر بقبضه وإلا ترك بيد الشفيع وإذا استحق فإن كان معينا بطل البيع والشفعة وإلا أبدل وبقيا وإذا دفع الشفيع مستحقا لم تبطل وإن علم ولمشتري تصرف في الشقص ولشفيع فسحبه بأخذ وأخذ بما فيه شفعة ولو استحقها جمع أخذوا بقدر الحصص ولو باع أحد شريكين بعض حصته لرجل ثم باقيا لآخر فالشفعة في الأول للشريك القديم فإن عفا شاركه المشتري الأول في الثاني .

بل أخذه لم يشاركه فيه لزوال ملكه (ولو عفا أحد شفعين) عن حقه أو بعضه (سقط حقه) كالقود (وأخذ الآخر الكل أو تركه) فلا يقتصر على حصته لثلاث تبعض الصفقة على المشتري (أو حضر) أحدهما وغاب الآخر (آخر) الأخذ (إلى حضور الغائب) لعذره في أن لا يأخذ ما يؤخذ منه (وأخذ الكل فإذا حضر الغائب شاركه) فيه لأن الحق لهما فليس للحاضر الاقتصار على حصته لثلاث تبعض الصفقة على المشتري لو لم يأخذ الغائب وما استوفاه الحاضر من المنافع كالأجرة والثمرة لا يزاحمه فيه الغائب (وتعدد الشفعة بتعدد الصفقة أو الشقص) وهو من زيادتي فلو اشترى اثنان من واحد شقصاً واشتراه واحد من اثنين فللشفيع أخذ نصيب أحدهما وحده لاتقاء تبعض الصفقة على المشتري أو واحد شقصين من دارين فللشفيع أخذ أحدهما لأنه لا يفيض إلى تبعض شيء واحد في صفقة واحدة (وطلبها) أي الشفعة (كردعيب) في أنه فوري وما يتبعه لأنها حق ثبت لدفع الضرر في عادة ولو بوكيله بعد علمه بالبيع مثلاً بالطلب أو رفع الأمر إلى الحاكم فلا يضر نحو صلاة وأكل دخل وقتها وتبيري بما ذكر أولى مما عبر به (لا في إشهاد) على الطلب (في طريقه أو) حال (توكيله) فلا يلزمه الإشهاد والتصريح به من زيادتي ويفارق نظيره في الرد بالعيب بأن تسلط الشفع على الأخذ بالشفعة أقوى من تسلط المشتري على الرد بالعيب وبأن الإشهاد على الفسخ وهو المقصود وهنا على الطلب وهو وسيلة للمقصود ويغفر في الوسائل ما لا يغفر في المقاصد (فيلزمه لعذر) كمرض وغيبة عن بلد المشتري وقد عجز عن مضيه إليه والرفع إلى الحاكم (توكيل) وإن عجز عنه لزمه (إشهاد) وله تأخير الطلب لا انتظار إدراك الزرع وحصاده (فإن ترك مقدوره منهما) أي من التوكيل والإشهاد (أو أخر لتكذبه ثقة) ولو عبداً وامراً (أخبره بالبيع) مثلاً (أو باع حصته ولو جاهلاً بالشفعة أو) باع (بعضها علماً) بالشفعة (بطل حقه) لتقصيره في الأولين والرابعة ولزوال سبب الشفعة في الثالثة وخرج بالثقة في الثانية غيره لأن خبره غير مقبول وبالعالم في الرابعة وهو من زيادتي الجاهل لعذره وكالثقة عدد التواتر ولو من فسقة أو كفار قال ابن الرفعة وكل ذلك في الظاهر أما في الباطن فالعبرة بما يقع في نفسه من صدق وضده ولو من فاسق كما قاله الماوردي (وكذا) يبطل حقه (لو أخبر بالبيع بقدر فركه فإن بأكثر) لأنه إذا لم يرغب فيه بالأقل فبالأكثر أولى (لا) إن بان (بدونه) ولقي المشتري فسلم عليه أو بارك له (في صفقته) فلا يبطل حقه لأن الترك خبر تبين كذبه بالزيادة في الأولى والسلام سنة قبل الكلام في الثانية وقيد دعوى بالبركة ليأخذ صفقة مباركة في الثالثة وتبيري بقدر وبدونه أهم من تعبيره بألف وخمسمائة .

﴿ كتاب القراض ﴾

القراض مشتق من القرض وهو القطع سمي بذلك لأن المالك قطع للعامل قطعة من ماله يتصرف فيها وقطعة من الربح ويسمى أيضاً مضاربة كما صرح به الأصل ومقارضة الأصل فيه الإجماع والحاجة واحتج له الماوردي بقوله تعالى ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلاً من ربكم وبأنه ﷺ ضارب للحديجة بماله إلى الشام وأنفذت معه عبداً ميسرة والقراض أخذاً مما يأتي توكيل مالك بجعل ماله بيد آخر ليتجر فيه والربح مشترك بينهما وهذا أولى من قول الأصل القراض أن يدفع إليه ماله إلى آخره (أركانه) سنة (مالك وعامل وعمل ورجح وصيغة ومال وشرط فيه) (كونه نقداً) دراهم أو دنانير (خالصاً معلوماً) جنساً وقدر اوصفة معينا يبدع عامل فلا يصح على عرض ولو فلو ساوت برأ وحلياً ومنفعة لأن في القراض إغرازا إذا العمل فيه غير مضبوط والربح غير موثوق به وإنما جوز للحاجة فاختص بما يروج بكل حال وتسهل التجارة به (ولا على نقد) مغشوش (ولورائجالا تنفاه خلوصه نعم إن كان غشه مستملاً كجواز قاله الجرجاني (ولا على) مجهول) جنساً أو قدراً أو صفة ولا على غير معين كأن قارضه على مافي الذمة من دين أو غيره نعم لو قارضه على نقد في ذمته ثم عينه في المجلس صح خلافاً للبغوي وكأن قارضه على إحدى

ولو عفا أحد شفعين سقط حقه وأخذ الآخر الكل أو تركه أو حضر آخر إلى حضور الغائب وأخذ الكل فإذا حضر الغائب شاركه وتعدد الشفعة بتعدد الصفقة أو الشقص وطلبها كردعيب لا في إشهاد في طريقه أو توكيله فيلزمه لعذر توكيل في إشهاد فإن ترك مقدوره منهما أو أخر لتكذبه ثقة أخبره بالبيع أو باع حصته ولو جاهلاً بالشفعة أو بعضها علماً بطل حقه وكذا لو أخبر بالبيع بقدر فركه فإن بأكثر لا بدونه ولقي المشتري فسلم عليه أو بارك له في صفقته .

﴿ كتاب القراض ﴾

أركانه مالك وعامل وعمل ورجح وصيغة ومال وشرط فيه كونه نقداً خالصاً معلوماً معينا يبدع عامل فلا يصح على عرض ومغشوش ومجهول

صرتين ولو متساويتين نعم لو علم في المجلس عينه صح بخلاف ما لو علم فيه جنسه وقدره وضفته لا يصح على
 الأشبه في المطلب (ولا) يصح (بشرط كونه) أى المال (بغيره) أى غير العامل كالمالك ليوفى منه بمن
 ما اشتراه العامل لأنه قد لا يجده عند الحاجة وتعبيرى بغيره أعم من تعبيره بالمالك (و) شرط (في المالك
 ما) شرط (في موكل وفي العامل ما) شرط (في وكيل) لأن القراض توكيل وتوكل فيجوز أن يكون المالك
 أعمى دون العامل ولا يجوز أن يكون أحدهما سفيها ولا صبيا ولا مجنوناً ولوليهم أن يقارض لهم (وأن
 يستقل) أى العامل (بالعمل) ليتمكن من العمل متى شاء فلا يصح شرط عمل غيره معه لأن انقسام العمل
 يقتضى انقسام اليد ويصح شرط إعانة مملوك المالك له في العمل ولا يدل للمملوك لأنه مال فجعل عمله تبعاً للمالك
 ولأن ذلك لا يمنع استقلال العامل وشرطه أن يكون معلوماً برؤية أو وصف وإن شرطت نفقته عليه جاز
 (و) شرط (في العمل كونه تجارة وأن لا يضيقه) أى العمل (على العامل فلا يصح على شراء برطحنه ويخبره)
 أو غزل ينسجه (ويبيعه) لأن الطحن وماعه أعمال لا تسمى تجارة بل هى أعمال مضبوضة يستأجر عليها
 ولا يحتاج إلى القراض عليها المشتتم على جهالة العوضين للحاجة (و) لا على (شراء متاع) (معين)
 كقوله ولا تشتري هذه السلعة (و) لا على شراء نوع (نادر) يعز وجوده كقوله ولا تشتري الخيل البلق
 (و) لا على (معاملة شخص) معين كقوله ولا تتبع إلا زيداً ولا تشتري إلامنه (ولا إن أقت) بمدة كسنة سواء
 أسكت أم منعه التصرف أم البيع بعدها أم الشراء لأن المتاع والمدة المعينين قد لا يربح فيها والنادر قد لا يجده
 والشخص المعين قد لا يتأتى من جهته ربح في بيع أو شراء (فان منعه الشراء فقط بعدمدة) كقوله ولا تشتري
 بعد سنة (صح) لحصول الاسترباح بالبيع الذى له فعله بعدها ومحله كما قال الإمام أن تكون المدة يتأتى فيها
 الشراء لغرض الربح بخلاف نحو ساعة وعلم من امتناع التأقيت امتناع التعليق لأن التأقيت أسهل منه
 بدليل احتماله في الإجارة والمساقاة ويمتنع أيضاً تعليق التصرف بخلاف الوكالة لمنافاته غرض الربح وتعبيرى
 بما ذكرته أولى من تعبيره بما ذكر (و) شرط (في الربح كونه لهما) كونه (معلوماً) لهما (بجزئية) كنصف
 وثالث (فلا يصح) القراض (على أن لأحدهما) معيناً أو مبهماً (الربح) أو أن لغيرها منه شيئاً لعدم كونه
 لهما والشروط للمملوك أحدهما كالمشروط له فيصح معه في الثانية دون الأولى (أو) على أن لأحدهما
 (شركة أو نصيباً فيه) للجهل بحصة العامل (أو) على أن لأحدهما (عشرة أو ربع صنف) لعدم العلم
 بالجزئية ولأنه قد لا يربح غير العشرة أو غير ربع ذلك الصنف فيفوز أحدهما بجميع الربح (أو) على (أن
 للمالك النصف) مثلاً لأن الربح فائدة رأس المال فهو للمالك إلا ما ينسب منه للعامل ولم ينسب له شئ
 منه بخلاف ما لو قال على أن للعامل النصف مثلاً فيصح ويكون الباقي للمالك لأنه بين ما للعامل
 والباقي للمالك بحكم الأصل (وصح في) قوله (قارضتك والربح بيننا وكان نصفين) كما لو قال هذه الدار
 بين زيد وعمرو (و) شرط (في الصيغة ما) مرفيها (في البيع) بما مع أن كلامها عقدة معاوضة (كقارضتك)
 أو عاملتك في كذا على أن الربح بيننا فيقبل العامل لفظاً وتعبيرى بما ذكر أولى من قوله يشترط
 إيجاب وقبول .

﴿فصل﴾ في أحكام القراض . لو (قارض العامل آخر) ولو باذن المالك (ليشاركه في عمل وربح لم يصح)
 لأن القراض على خلاف القياس وموضوعه أن يعقده المالك والعامل فلا يعدل إلا أن يعقده عاملاً فإن
 قارضه بالاذن لينفرد بالربح والعمل صح كالمقارض المالك بنفسه أو بالاذن فلا (وتصرف الثاني بغير إذن
 المالك غضب) فيضمن ما تصرف فيه (فان اشترى بعين مال القراض لم يصح) شراؤه لأنه فصولى (أو
 في ذمة) له (فالربح) كله (للأول) من العاملين لأن الثاني وكيل عنه (وعليه للثاني أجرته) لأنه لم يعمل
 مجاناً فان عمل مجاناً كأن قال له الأول وكل الربح لى فلا أجر له وظاهر أخذ المأثبات أن الثاني إذا اشترى في

ولا بشرط كونه يبد
 غيره ، وفي المالك ما في
 موكل ، وفي العامل ما في
 وكيل وأن يستقل بالعمل
 وفي العمل كونه تجارة
 وأن لا يضيقه على العامل
 فلا يصح على شراء بر
 يطحنه ويخبره ويبيعه
 وشراء معين ونادر
 ومعاملة شخص ولا إن
 أقت فان منعه الشراء
 فقط بعد مدة صح وفي
 الربح كونه لهما ومعلوماً
 بجزئية فلا يصح على أن
 لأحدهما الربح أو شركة
 أو نصيباً فيه أو عشرة أو
 ربع صنف أو أن للمالك
 النصف وصح في قارضتك
 والربح بيننا وكان نصفين
 وفي الصيغة ما في البيع
 كقارضتك .

﴿فصل﴾ قارض العامل
 آخر ليشاركه في عمل
 وربح لم يصح وتصرف
 الثاني بغير إذن المالك
 غضب فان اشترى
 بعين مال القراض لم
 يصح أو في ذمة فالربح
 للأول وعليه للثاني
 أجرته

الذمة ونوى نفسه فالربح له ولا أجره له على الأول (ويجوز تعدد كل) من المالك والعامل فللمالك أن يقارض اثنين متفاضلا ومتساويا في المشروط لهما من الربح كأن يشترط لأحدهما نصف الربح وللآخر الربع أو يشترط لهما النصف بالسوية سواء أشرط على كل منهما مراجعة الآخر أم لا والمالكين أن يقارضا واحدا ويكون الربح بعد نصيب العامل بينهما بحسب المال فإذا شترط للعامل نصف الربح ومال أحدهما مائتان ومال الآخر مائة اقتسما النصف الآخر أثلاثا فإن شترط غير ما تقتضيه النسبة فسد العقد كما علم من قولى فيما مر كونه لهما لما فيه من شرط الربح لمن ليس بمالك ولا عامل (وإذا فسد قراض صح تصرف العامل) للاذن فيه (والربح) كله (للمالك) لأنه نماء ملكه (وعليه) له (إن لم يقل والربح لى أجرته) أى أجره مثله لأنه لم يعمل بجانا وقد فاته المسمى وكذا إذا علم الفساد كما يؤخذ من التعليل فإن قال ذلك فلا شئ عليه له لرضاه بالعمل بجانا وظاهر أنه إذا اشترى في الذمة ونوى نفسه فالربح له لأنه نماء ملكه ولا أجره له على المالك (ويتصرف) العامل (ولو بعرض) لأنه طريق الاسترباح (بمصلحة) لأن العامل في الحقيقة وكيل (لا بغبن فاحش) في بيع أو شراء والتقييد بفاحش من زيادتي (ولانسيئة) في ذلك (بلا إذن) في الغبن والنسيئة أما بالإذن فيجوز ويأتى في تقدير الأجل وإطلاقة في البيع ماصر في الوكيل ويجب الاشهاد في البيع نسيئة فإن تركه ضمن ووجه منع الشراء نسيئة أنه كما قال الرافعى قد يتلف رأس المال فتبقى العهدة متعلقة بالمالك (ولسلك) من المالك والعامل (رد بعيب إن فقدت مصلحة الإبقاء) ولو مع فقد مصلحة الرد وأرضى الآخر بالعيب لأن لسلك منهما حق في المال فإن وجدت مصلحة الإبقاء امتنع الرد وتعيرى بذلك أعم وأولى من قوله رد بعيب تقتضيه مصلحة (فان اختلفا) فيه فأراد أحدهما وأباه الآخر (عمل بالمصلحة) في ذلك لأن كلامهما له حق فإن استوى الحال في الرد والبقاء ففي المطلب يرجع إلى العامل (ولا يعامل) العامل (المالك) كأن يبيعه شيئا من مال القراض لأن المال له (ولا يشتري بأكثر من مال القراض) رأس مال وربحا ولا يعير جنسه لأن المالك لم يأذن فيه وتعيرى بذلك أولى من تعيره برأس المال (ولا) يشتري (زوج المالك) ذكر كان أو أنثى (ولامن يعتق عليه) لكونه بعضه أو أقر هو بحريته أو كان أمة مستولدة له وبيعت لكونها مرهونة (بلا إذن) منه في الثلاث أما باذنه فيجوز (فان فعل) ذلك بغير إذنه (لم يصح) الشراء في غير الأولى ولا في الزائد فيها لأنه لم يأذن فيه ولتضرره بانفساخ النكاح وتفويت المال في غيرها (إلا إن اشترى في ذمته فيقع له) أى للعامل وإن صرح بالسفارة فعلم أنه إذا اشتراه بعين مال القراض لا يصح وخرج زوج المالك ومن يعتق عليه زوج العامل ومن يعتق عليه فله شراؤها للقراض وإن ظهر ربح ولا يفسخ نكاحه ولا يعتق عليه كالوكيل يشتري زوجه ومن يعتق عليه لموكله (ولا يسافر بالمال بلا إذن) لما فيه من الخطر والتعريض للتلف فلو سافر به ضمنه أما بالإذن فيجوز لسكن لا يجوز في البحر إلا بنص عليه (ولا يموت) هو أعم من قوله ولا ينفق (منه نفسه) حضرا ولا سفر الآن له نصيبا من الربح فلا يستحق شيئا آخر فلو شرط المؤنة في العقد فسد (وعليه فعل ما يعتاد) فعلة (كطى ثوب ووزن خفيف كذهب) وملك (اكتراء لغيره وملك حصته بقسمة وللمالك ما حصل من مال قراض كثمر وتاج وكسب ومهر)

ويجوز تعدد كل وإذا فسد قراض صح تصرف العامل والربح للمالك وعليه إن لم يقل والربح لى أجرته ويتصرف ولو بعرض بمصلحة لا بغبن فاحش ولا نسيئة بلا إذن ولكل رد بعيب إن فقدت مصلحة الإبقاء فان اختلفا عمل بالمصلحة ولا يعامل المالك ولا يشتري بأكثر من مال القراض ولا زوج المالك ولا من يعتق عليه بلا إذن فان فعل لم يصح إلا أن يشتري في ذمته فيقع له ويسافر بالمال بلا إذن ولا يموت منه نفسه وعليه فعل ما يعتاد كطى ثوب ووزن خفيف كذهب وله اكتراء لغيره وملك حصته بقسمة وللمالك ما حصل من مال قراض كثمر وتاج وكسب ومهر

بما ذكر أعمر بماعبر به (ويجبر بالربح نقص) حصل (برخص أو عيب حدث) لاقتضاء العرف ذلك والثانية من زيادتي (أو) : (تلف بعضه) بأفة سماوية أو جنائية وتعذر أخذه بدله (بعد تصرف) من العامل ببيع أو شراء قياساً على ما مر فإن تلف بذلك قبله فلا يجبر به بل يحسب من رأس المال لأن العقد لم يتأكد بالعمل فإن أخذ بدل ذلك استمر القراض فيه ولكل منهما المخاصمة إن كان في المال ربح وإلا فللمالك فقط وخرج بتلف بعضه تلف كله فإن القراض يرتفع سواء أكان التلف بأفة أم بإتلاف المالك أم العامل أم أجنبي لكن يستقر نصيب العامل من الربح في الثانية ويقتضى القراض في البدل إن قبضة المالك وسلمه له أو أخذه في الرابعة وبحث الشيخان في الثالثة بعد نقلها ما ذكر فيها عن الإمام أن العامل كالأجنبي وبه صرح التتولي وفرق الأول بأن للعامل الفسخ فجعل إتلافه فسخاً كالمالك بخلاف الأجنبي .

(فصل) في بيان أن القراض جائز من الطرفين وحكم اختلاف العاقدین مع ما يأتي معها (لكل) منهما (فسخه) متى شاء (وينفسخ بما تنفسخ به الوكالة) كموت أحدهما وجنونه وإغماؤه لما مر أنه توكل وتوكل وكذا باسترجاع المال بخلاف استرجاع الموكل ما وكل في بيعه (ثم) بعد الفسخ أو الانفساخ يلزم العامل إستيفاء الدين لأنه ليس في قبضته (ورد قدر رأس المال لمثله) بأن ينضضه على صفته وإن كان قد باعه بنقد على غير صفته أو لم يكن ربحاً لأنه في عهد تهرد رأس المال كما أخذه هذا إن طلب المالك الاستيفاء أو التضيض وإلا فلا يلزمه ذلك إلا أن يكون لمجور عليه وحظه فيه وخرج رأس المال الزائد عليه فلا يلزمه تضيضه كعرض اشترك فيه اثنان لا يكلف واحد منهما بيعه وتعيرى بما ذكر أعمر وأولى بماعبر به (ولو أخذ المالك بعضه قبل) ظهور (ربح وخسر رجوع رأس المال للباقي) بعد المأخوذ لأنه لم يترك في يده غيره فصار كالأعطاه له ابتداء (أو) أخذ بعضه (بعد) ظهور (ربح فالمأخوذ ربح ورأس مال) على النسبة الحاصلة له من مجموعهما فلا يجبر بالربح خسر يقع بعده (مثاله المال مائة والربح عشرون وأخذ عشرين فسدسها) وهو ثلاثة وثلاث (من الربح) لأن الربح سدس المال (فيستقر للعامل المشروط) له (منه) وهو واحد وثلاثان إن شرط له نصف الربح حتى لو عاد ما يمينه إلى ثمانين لم يسقط ما استقر له فعلم أن باقي المأخوذ هو ستة عشر وثلثان من رأس المال فيعود إلى ثلاثة وثمانين وثلث هذا إن أخذ بغير رضا العامل أو رضاه وصرح بالإشاعة أو أطلقا فإن قصد الأخذ من رأس المال اختص به أو من الربح فكذلك لكن يملك العامل بما يده قدر حصته على الإشاعة نبه على ذلك في المطلب (أو) أخذ بعضه (بعد) ظهور (خسر فالخسر موزع على المأخوذ والباقي) فلا يلزم جبر حصته المأخوذ لوربح بعده (مثاله المال مائة والخسر عشرون وأخذ عشرين فخصتها) من الخسر (ربح الخسر) فكأنه أخذ خمسة وعشرين فيعود رأس المال إلى خمسة وسبعين حتى لو بلغ ثمانين لم يأخذ المالك الجميع بل تقسم الخمسة بينهما نصفين إن شرطاً المناصفة (وحلف عامل في عدم ربح و) في (قدره) فيصدق في ذلك لموافقته فيما نفعه للأصل (و) في (شراء له) أي للعامل وإن كان راجحاً (أو لقراض) وإن كان خاسراً لأنه مأمون (و) في (قوله) (لم تنهني عن شراء كذا) لأن الأصل عدم النهي (و) في (قدر رأس المال) لأن الأصل عدم دفع الزائد على ما قاله (و) في (دعوى تلف) لأنه مأمون فإن ذكر سببه فهو على التفصيل الآتي في الوديعة ولو تلف المال فادعى المالك أنه قرض والعامل أنه قراض فالمدعى العامل يمينه كما أفتى به ابن الصلاح بعلالبغوى لأن الأصل عدم الضمان ولو أقام بينتین في المقدم منها وجهان في الروضة بلا ترجيح أو جهها تقديم بينة المالك لأن معها زيادة علم (و) في (دعوى رد) للمال على المالك لأنه اتهمه كالمودع بخلاف نظيره في المرتهن والمستأجر لأنهما قبضا العين لمنفعة نفسها والعامل قبضها لمنفعة المالك وانتفاعه بالعمل (ولو اختلفا في) القدر (المشروط له) كأن قال شرطت لي النصف فقال المالك بل الثلث (تحالفا) كاختلاف البائعين في قدر الثمن (وله) أي للعامل بعد الفسخ

ويجبر بالربح نقص
برخص أو عيب حدث
أو تلف بعضه بعد
تصرف .

(فصل) لكل فسخه
وينفسخ بما تنفسخ
به الوكالة ثم يلزم العامل
استيفاء ورد قدر رأس
المال لمثله ولو أخذ
المالك بعضه قبل
ربح وخسر رجوع
رأس المال للباقي
أو بعد ربح فالمأخوذ
ربح ورأس مال مثاله
المال مائة والربح
عشرون وأخذ عشرين
فسدسها من الربح
فيستقر للعامل المشروط
منه أو بعد خسر فالخسر
موزع على المأخوذ
والباقي مثاله المال مائة
والخسر عشرون وأخذ
عشرين فخصتها ربع
الخسر وحلف عامل
في عدم ربح وقدره
وشراء له أو لقراض وفي
لم تنهني عن شراء كذا
وقدر رأس المال
ودعوى تلف ورد ولو
اختلفا في المشروط له
تحالفا وله

(أجرة) لعمله وللمالك الربح كما يؤخذ ذلك من باب الاختلاف في كيفية العقد ولو اختلفا في جنس رأس المال صدق العامل يمينه أوفى أنه وكيل أو مقارض صدق المالك يمينه ولا أجرة عليه للعامل .

(كتاب المساقاة)

مأخوذة من السقي المحتاج إليه فيها غالباً لأنه أنفع أعمالها وأكثرها مؤنة والأصل فيها قبل الإجماع خبر الصحيحين أنه عليه السلام عامل أهل خير وفي رواية دفع إلى يهود خير نخلاها وأرضها بشرط ما يخرج منها من ثمر أو زرع والمعنى فيها أن مالك الأشجار قد لا يحسن تعهدها أولاً يتفرغ له ومن يحسن ويتفرغ قد لا يملك أشجاراً فيحتاج ذلك إلى الاستعمال وهذا إلى العمل ولو أكثرى المالك لزمته الأجرة في الحال وقد لا يحصل له شيء من الثمار ويتهاون العامل فدعت الحاجة إلى تجويزها وهي أخذ ما يأتي معاملة الشخص غيره على شجر ليعهده بسقي وغيره والثمره لهما (أركانها) ستة (عاقدان) مالك وعامل (وعمل وثمر وصيغة ومورد وشرط فيه) أي في المورد (كونه نخلاً أو عنباً مرثياً معيناً بيد عامل مغروساً لم يبد صلاح ثمره وفي العاقدين مامر في القراض وشريك مالك كأجنبي وفي العمل أن لا يشترط على العاقد ماليس عليه كأن شرط على العامل أن يبني جداراً أو على المالك تنقية النهر وأن يقدر بزمان معلوم يشمر فيه الشجر غالباً وفي الثمر ما في للربح ولمساق في ذمته أن يساقى غيره وفي الصيغة ما في البيع كساقيتك لا تفصيل أعمال بناحية بها عرف غالب عرفاه ويحمل المطلق عليه وعلى العامل ما يحتاجه الثمر مما يتكرر كل سنة كسقي وتنقية نهر وإصلاح أجاجين وتلقيح حشيش وقضبان مضرة وتعريش جرت به عادة وحفظ الثمر وجذاذه وتخفيفه

أجرة .

(كتاب المساقاة)

أركانها عاقدان وعمل وثمر وصيغة ومورد وشرط فيه كونه نخلاً أو عنباً مرثياً معيناً بيد عامل مغروساً لم يبد صلاح ثمره وفي العاقدين مامر في القراض وشريك مالك كأجنبي وفي العمل أن لا يشترط على العاقد ماليس عليه كأن شرط على العامل أن يبني جداراً أو على المالك تنقية النهر وأن يقدر بزمان معلوم يشمر فيه الشجر غالباً وفي الثمر ما في للربح ولمساق في ذمته أن يساقى غيره وفي الصيغة ما في البيع كساقيتك لا تفصيل أعمال بناحية بها عرف غالب عرفاه ويحمل المطلق عليه وعلى العامل ما يحتاجه الثمر مما يتكرر كل سنة كسقي وتنقية نهر وإصلاح أجاجين وتلقيح حشيش وقضبان مضرة وتعريش جرت به عادة وحفظ الثمر وجذاذه وتخفيفه

عادة بأن شيئا من ذلك على المالك اتبعت (وعلى المالك ما يقصد به حفظ الأصل) أى أصل الثمر وهو الشجر (ولا يتكرر كل سنة كبناء حيطان) للبستان (وحفر نهر) له وإصلاح ما انهار من النهر لا يقتضاء العرف ذلك وعليه أيضا الأعيان وإن تكررت كل سنة كطلع التلقيح (ويملك العامل حصته) من الثمر (بالظهور) له إن عقد قبل ظهوره وهذا من زيادتي وفارق القراض حيث لا يملك فيه الربح إلا بالقسمة أو ما ألحق بها كإسكان بآن الربح وقاية لرأس المال والثمر ليس وقاية للشجر أما إذا عقد بعد ظهوره فيملكها بالعقد .

فصل في بيان أن المساقاة لازمة وحكم هرب العامل ، والزراعة ، والمخبرة (هى) أى المساقاة (لازمة) كالإجارة (فلو هرب العامل) أو عجز بمرض أو نحوه قبل الفراغ من العمل ولو قبل الشروع فيه (وتبرع غيره) من مالك أو غيره (بالعمل) بنفسه أو بماله فتعيرى بذلك أعم من قوله وأتمه المالك تبرعا (بقي حق العامل) لأن العقد لا يفسخ بذلك كالأفسخ بصرح الفسخ (وإلا) أى وإن لم يتبرع غيره ورفع الأمر إلى الحاكم (اكثرى الحاكم عليه من يعمل) بعد ثبوت المساقاة وهرب العامل مثلاً وتعدر إحصاره من ماله إن كان له مال والاكثرى يؤجل إن تأتى نعم إن كانت المساقاة على العين فالذى جزم به صاحب العين اليعنى والنسائي واستظهره غيره ما أنه لا يكثرى عليه لتمكين المالك من الفسخ (ثم) إن تعدر أكثرؤه (اقترض) عليه من المالك أو غيره ويوفى من نصيبه من الثمر (ثم) إن تعدر اقتراضه (عمل المالك) بنفسه وهذا مع ثم اقترض والإشهاد الآتى على العمل من زيادتي (أو أنفق بإشهاد) بذلك (شروط فيه رجوعاً) بأجرة عمله أو بما أنفقته فإن لم يشهد كما ذكر فلا رجوع له وإن لم يمكنه الإشهاد لأنه عذر نادر فإن عجز عن العمل والإنفاق ولم تظهر الثمرة فله الفسخ وللعامل أجرة عمله وإن ظهرت فلا فسخ وهى له ما وقولى شرط فيه رجوعاً أولى من قوله إن أراد الرجوع (ولومات المساقى في ذمته) قبل تمام عمله (وخلف تركه عمل وارثه) إما (منها) بأن يكثرى عليه لأنه حق واجب على مورثه (أو من ماله أو بنفسه) ويسلم له المشروط فلا يجبر على الاتفاق من التركة ولا يلزم المالك تمكينه من العمل بنفسه إلا إذا كان أميناً عارفاً بالأعمال فإن لم تكن تركة فاللوارث العمل ولا يلزمه وخرج زيادتي في ذمته المساقى على عينه فتفسخ بموته كالأجير المعين ولا تفسخ المساقاة بموت المالك بل تستمر ويأخذ العامل نصيبه (ونجيانة عامل) فيها (اكثرى) عليه (من ماله مشرف) إلى أن يتم العمل (فإن لم يتحفظ به فعامل) يكثرى على الخائن من ماله نعم إن كانت المساقاة على العين فظاهر أنه لا يكثرى عليه وهو قياس ما مر من أكثرى الحاكم عليه إذا هرب وقد نبه عليه الأذرعى وقولى من ماله من زيادتي في المشرف (ولو استحق الثمر) أى خرج مستحقاً كأن أوصى به (فله) أى للعامل حيث جهل الحال (على معاملته أجرة) لعمله كمن أكثرى من يعمل فيما غصبه عملاً (ولا تصح مخبرة ولو تبعاً) للمساقاة (وهى معاملة على أرض يبيع بعض ما يخرج منها والبذر من العامل) والبذر من العامل (ولا مزارعة وهى كذلك) أى معاملة على أرض يبيع بعض ما يخرج منها للمحرر أولى من تعبير الأصل بالعمل (ولا مزارعة وهى كذلك) أى معاملة على أرض يبيع بعض ما يخرج منها (ولكن البذر من المالك) للنهى عنها في خبر مسلم (فلو كان بين الشجر) نخلاً كان أو غنبا فهو أولى من قوله بين النخيل (بباض) أى أرض لازرع فيها ولا شجر وإن كثرت البياض (صحت) المزارعة عليه (مع المساقاة) على الشجر تبعاً للحاجة إلى ذلك وعليه يحمل خبر الصحيحين السابق أول الباب هذا إن (اتحد عقدوا) (عامل) بأن يكون عامل المزارعة هو عامل المساقاة وإن تعدد لأن عدم الاتحاد في كل منهما يخرج المزارعة عن كونها تابعة (وعسر) هذا هو المراد بقول الروضة وأصلها وتعدر (إفراد الشجر بالسقى) فإن تيسر ذلك لم تجز المزارعة لعدم الحاجة (وقدمت المساقاة) على المزارعة لتحصل التبعية (وإن تفاوت الجزآن المشروطان) من الثمر والزرع كأن شرط للعامل نصف الثمر وربيع الزرع فإن المزارعة تصح تبعاً ومتى فقد شرط من الشروط المذكورة لم تصح المزارعة وإنما لم تصح المخبرة تبعاً كالمزارعة لعدم

وعلى المالك ما يقصد به حفظ الأصل ولا يتكرر كل سنة كبناء حيطان وحفر نهر ويملك العامل حصته بالظهور .

فصل هى لازمة

فلو هرب العامل وتبرع غيره بالعمل بقي حق العامل وإلا أكثرى الحاكم عليه من يعمل ثم اقترض ثم عمل المالك أو أنفق بإشهاد شرط فيه رجوعاً ولو مات المساقى في ذمته وخلف تركه عمل وارثه منها أو من ماله أو بنفسه ونجيانة عامل أكثرى من ماله مشرف فإن لم يتحفظ به فعامل ولو استحق الثمر فله على معاملته أجرة . ولا تصح مخبرة ولو تبعاً وهى معاملة على أرض يبيع بعض ما يخرج منها والبذر من العامل ، ولا مزارعة وهى كذلك والبذر من المالك فلو كان بين الشجر بياض صحت مع المساقاة إن اتحد عقدوا وعامل وعسر أفراد الشجر بالسقى وقدمت المساقاة وإن تفاوت الجزآن المشروطان

ورودها كذلك واختار النووي من جهة الدليل صحة كل منهما مطلقا تبعا لابن النذر وغيره قال
والأحاديث مؤولة على ما إذا شرط لواحد زرع قطعة معينة وآخر أخرى. والمذهب ما تقرر ويحاج عن
الدليل المجوز لهما بحمله في المزارعة على جوازها تبعا أو بالطريق الآتي وفي المخابرة على جوازها بالطريق
الآتي وكالبياض فيما ذكر زرع لم يبد صلاحه كما اقتضاه كلام الروضة كأصلها (فإن أفردت المزارعة فالغل
للمالك) لأنه المالك للبذر (وعليه للعامل أجره عمله وآلاته) الشاملة لدوابه لبطلان العقد وعمله لا يحبط
سواء أسلم الزرع أم تلف بأفة أو غيرها أخذ من نظيره في القراض الفاسد وإن كان المنقول عن التولي في
نظيره من الشركة الفاسدة فيما إذا تلف الزرع بأفة أنه لا شيء للعامل لأنه لم يحصل للمالك شيء وصوبه
النووي ويفرق بأن العامل هنا أشبهه في القراض من الشريك على أن الرافعي قال في كلام التولي لا يخفى
عدوله عن القياس الظاهر (وطريق جعل الغلة لهما) في إفراد المزارعة (ولا أجره كأن يكثره) أي المالك
العامل (بنصفي البذر ومنفعة الأرض) شاعين (أو بنصفه) أي البذر (ويعيره نصف الأرض) شاعين
(ليزرع) له (بأقيه) أي البذر (في باقيها) أي الأرض فيكون لكل منهما نصف الغل شاعيا لأن العامل
استحق من منفعتها بقدر نصيبه من الزرع والمالك من منفعتها بقدر نصيبه من ذلك وأفادت زيادتي كاف
كأن أن طرق ذلك لا تنحصر فيما ذكر إذ منها أن يقرض المالك العامل نصف البذر ويؤجره نصف الأرض
بنصف عمله ونصف منافع آلاته ومنها أن يعيره نصف الأرض والبذر منها لکن البذر في هذا ليس كله من
المالك وإن أفردت المخابرة فالغل للعامل وعليه للمالك الأرض أجره مثاها وطريق جعل الغلة لهما ولا أجره كأن
يكثرى العامل نصف الأرض بنصف البذر ونصف عمله ومنافع آلاته أو بنصف البذر ويتبرع بالعمل والمنافع.

﴿ كتاب الإجارة ﴾

بكسر الهمزة أشهر من ضمها وفتحها من أجره بالمد يؤجره بإجارا ويقال أجره بالقصر يأجره بضم الجيم
وكسرها أجزاوهى لغة اسم للأجرة وشرعا تملك منفعة بعوض بشروط تأتي. والأصل فيها قبل الإجماع آية
فإن أرضعن لكم . وجه الدلالة أن الارضاع بلا عقد تبرع لا يوجب أجره وإنما يوجبها ظاهرا العقد فتعين
وخبر البخاري أن النبي صلى الله عليه وسلم والصدیق رضی الله عنه استأجرا رجلا من بنی الدیل یقال له عبد الله
ابن الأریقط وخبر مسلم أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن المزارعة وأمر بالمؤاجرة والمعنى فيها أن الحاجة داعية
إليها إذ ليس لكل أحد مكروب ومسكن وخدام فجوزت لذلك كاجوز بيع الأعيان (أركانها) أربعة
(صيغة وأجرة ومنفعة وعاقد) من مكر ومكتر (وشرط فيه) أى فى العاقد (ما) مرفيه (فى البيع) وتقدم
بيانه ثم لكن لا يشترط هنا إسلام المكترى لمسلم كما قدمته ثم مع زيادة وتصح إجارة السفينة نفسه لما لا يقصد
من عمله كالحج قاله الماوردى والرويانى لأن له أن يتبرع به ولا يصح أكثراء العبد نفسه من سيده وإن صح
شراؤه نفسه منه كما أفتى به النووي (و) شرط (فى الصيغة ما) مرفيها (فيه) أى فى البيع (غير عدم
التأقيت كأجرتك) أو أكريتك (هذا أو منافعه أو ملكتها سنة بكذا) فيقبل المكترى (لا بعثتها)
أى منافعه سنة بكذا لأن لفظ البيع وضع لتمليك العين فلا يستعمل فى المنفعة كما لا يستعمل لفظ الإجارة
فى البيع لكن ينبغى أن يكون كناية وكلف لفظ البيع لفظ الشراء وهو ظاهر . وسنة فيما ذكر ليس مفعولا فيه
لأجر مثلا لأنه إنشاء وزمنه يسير بل لمقدراى أجرتك وانتفع به سنة كإقيل فى قوله تعالى فأماته الله مائة عام
أن التقدير وألشهمائة عام وتعيرى بما ذكر أولى مما عبر به (وترد) الإجارة (على عين كإجارة معين) من
عقار ورقيق ونحوها (كاكتريتك لكذا) سنة وإجارة العقار لا تكون إلا على العين (وعلى ذمة كإجارة
موصوف) من دابة ونحوها لمثل مثلا (وإلزام ذمته عملا) كخياطة وبناء ومورد الإجارة المنفعة لا العين على
الأصح سواء أوردت على العين أم على الذمة قال الشيخان والخلاف لفظى وأورد الأسنوى له فوائد

فإن أفردت المزارعة
فالغل للمالك وعليه
للعامل أجره عمله
وآلاته وطريق جعل
الغلة لهما ولا أجره
كأن يكثره بنصفي البذر
ومنفعة الأرض أو بنصفه
ويعيره نصف الأرض
ليزرع باقيه فى باقيها .

﴿ كتاب الإجارة ﴾

أركانها صيغة وأجرة
ومنفعه وعاقد وشرط
فيه ما فى البيع وفى الصيغة
ما فيه غير عدم التأقيت
كأجرتك هذا أو منافعه
أو ملكتها سنة
بكذا لا بعثتها وترد
على عين كإجارة معين
كاكتريتك لكذا وعلى
ذمة كإجارة موصوف
وإلزام ذمته عملا

(و) شرط (في الأجرة ما) مر (في الثمن) فيشترط كونها معلومة جنسا وقدرًا وصفة إلا أن تكون معينة فتكفي رؤيتها (فلا تصح) إجارة دار أو دابة (بعمارة وعلف) بسكون اللام وفتحها وهو بالفتح ما يعلف به للجهل في ذلك فإن ذكر معلوما وأذن له خارج العقد في صرفه في العمارة أو العلف صححت قال ابن الرفعة ولم يخرجوه على اتحاد القابض والمقبض لوقوعه ضمنا (ولالسلخ) لشاة (بجلد) لها (و) لا (طحن) لبرمثلا (بعض دقيق) منه كثلثه للجهل بشخانة الجلد ومقدار الدقيق ولعدم القدرة على الأجرة حالا وفي معنى الدقيق النخالة (وتصح) إجارة امرأة مثلاً (بعض دقيق حالا لإرضاع باقيه) للعلم بالأجرة والعمل المكترى له إنما وقع في ملك غير المكترى تبعاً بخلاف ما لو أكرهاها يبعثه بعد الفطام لإرضاع باقيه للجهل بالأجرة إذ ذلك وبخلاف ما لو أكرهاها لإرضاع كله يبعثه حالا أو بعد الفطام لوقوع العمل في ملك غير المكترى قصداً فيهما وللجهل بالأجرة في الثاني هكذا أفهم هذا المقام وقد بسطت الكلام عليه في شرح الروض وتعبيري بإرضاع باقيه أولى من تعبيره بإرضاع رقيقه (وهي) أي الأجرة (في إجارة ذمة كراس مال سلم) لأنها سلم في المنافع فيجب قبضها في المجلس ولا يبرأ منها ولا يستبدل عنها ولا يحال بها ولا عليها ولا تؤجل وإن عقدت بغير لفظ السلم فتعبري بذلك أعم من قوله ويشترط في إجارة الذمة تسليم الأجرة في المجلس (و) هي (في إجارة عين كثمن) فلا يجب قبضها في المجلس مطلقاً ويجوز إن كانت في الذمة الإبراء منها والاستبدال عنها والحوالة بها وعليها وتأجيلها وتعجل إن كانت كذلك وأطلقت وتملك بالعقد مطلقاً (لكن ملكها) يكون ملكاً (مراعى) بمعنى أنه كلما مضى زمن على السلامة بأن المؤجر استقر ملكه من الأجرة على ما يقابل ذلك إن قبض المكترى العين أو عرضت عليه فامتنع (فلا تستقر كلها إلا بمضى المدة) سواء انتفع المكترى أم لا لتلف المنفعة تحت يده وقول كثمن إلى آخره أولى بما عبر به (ويستقر في) إجارة (فاسدة أجرة مثل بما يستقر به مسمى في صحبة) سواء أكانت مثل المسمى أم أقل أم أكثر وخارج زيادتي (غالباً) التخلية في العقار والوضع بين يدي المكترى والعرض عليه وامتناعه من القبض إلى انقضاء المدة فلا تستقر بها الأجرة في الفاسدة ويستقر بها المسمى في الصحبة (و) شرط (في المنفعة كونها متقومة) أي لها قيمة (معلومة) عيناً وقدرًا وصفة (مقدورة التسلم) حسا وشرعا (واقعة للمكترى لا تتضمن استيفاء عين قصداً) بأن لا يتضمنه العقد (فلا يصح اكتراء شخص لما لا يتعب) ككلمة لا تعب وإن روجت السلعة إذ لا قيمة له (و) لا اكتراء (نقد) أي درهم أو دينار أو لوللترين (و) لا (كلب) ولولصيد لأن منافعهما لا تقابل بمال وبذلك في مقابلتهما تنذير (و) لا (مجهول) كأحد العبدین وكثوب (و) لا (آبقو) لا (مغصوب) لغير من هو بيده ولا يقدر على نزع عقب العقد (و) لا (أعمى لحفظ) أي حفظ ما يحتاج إلى نظرو الإجارة على عينه (و) لا (أرض لزراعة) لما لها دائم ولا غالب يكفيها (كطير معتاد وماء تلج مجتمع يغلب حصوله) (ولا) شخص (لقلع سن صحبة) لغير قود (ولا حائض) أو نفساء (مسلمة لخدمة مسجود) لا (حرة) منكوحه (بغير إذن زوجها) والإجارة عينية فيها وذلك لعدم القدرة على تسلم المنفعة حسا وشرعا وأحدها بخلاف اكتراء أعمى لغير ما ذكره اكتراء أرض لها ماء دائم أو غالب يكفيها واكتراء شخص لقلع سن وجعة أو صحبة لقود واكتراء حائض ذمية لخدمة مسجد إن أمنت التلويت واكتراء أمة ولوم منكوحه بغير إذن زوجها أو حرة ولوم منكوحه بإذنه لوجود الإذن في هذه ولعدم اشتغال الأمة بزوجه جميع الليل والنهار في التي قبلها والتقييد بالمسامة وبالحرية من زيادتي (ولا) اكتراء (لعبادة تجب فيها نية) لها أولتعلقها (ولم تقبل نيابة) كالصلوات وإمامتها لأن المنفعة لم تقع في ذلك للمكترى بل للمكبرى (ولا) اكتراء (مسلم) ولورقيقاً (لنحو جهاد) بما لا ينضبط كالقضاء والتدريس والإعادة إلا في مسائل معينة لتعذر ضبط ذلك ولأنه في الجهاد إذا حضر الصف تعين عليه بخلاف عبادة لا يجب فيها نية وليست نحو جهاد كاذان وتجهيز ميت وتعليم قرآن فيصح الاكتراء لها

وفي الأجرة ما في الثمن
فلا تصح بعمارة وعلف
ولا لسلخ بجلد وطحن
ببعض دقيق وتصح
ببعض دقيق حالا
لإرضاع باقيه وهي في
إجارة ذمة كراس مال
سلم وفي إجارة عين
كثمن لكن ملكها
مراعى فلا تستقر كلها
إلا بمضى المدة ويستقر
في فاسدة أجرة مثل بما
يستقر به مسمى في
صحبة غالباً وفي المنفعة
كونها متقومة معلومة
مقدورة التسلم واقعة
للمكترى لا تتضمن
استيفاء عين قصداً فلا
يصح اكتراء شخص
لما لا يتعب ونقد وكتب
ومجهول وآبق ومغصوب
وأعمى لحفظ وأرض
لزراعة لا ماء لها دائم
ولا غالب يكفيها ولا لقلع
سن صحبة ولا حائض
مسلمة لخدمة مسجد
وحرة بغير إذن زوجها
ولا لعبادة تجب فيها نية
ولم تقبل نيابة ولا مسلم
لنحو جهاد

نعم لا يصح الا كتراء لزيارة قبر النبي ﷺ قاله الماوردي ومثله زيارة سائر ما تسن زيارته وبخلاف عبادة
تجب فيها نية وتقبل النيابة كحج وعمرة وزكاة وكفارة فيصح الا كتراء لها كما علم من أبوابها وقولي فيها نية
أولى من قوله لها نية وقولي ولم تقبل نيابة أولى من قوله إلا حج وتفارقة زكاة ونحو من زيادتي (ولا) ا كتراء
(بستان ثمره) لأن الأعيان لا تملك بعقد الإجارة قصدا بخلافها تبعا كفاي الا كتراء للارضاع وسبأني وهذا
خرج بقولي لا تتضمن استيفاء عين قصدا والتصریح بكل منهما من زيادتي (وصح تأجيلها) أي المنفعة
(في إجارة ذمة) كأنتم ذمتكم حمل كذا إلى مكة غرة شهر كذا كالسلم المؤجل (لا) في إجارة (عين) فلا يصح
الا كتراء لمنفعة قابلة كإجارة دار سنة أو لها من الغد كيبيع العين على أن يسلمها غدا (و) لكن (صح) كراؤها
لمالك لمنفعة مدامة تلي مدته (لا اتصال المدتين فدخل في ذلك مالو أجرها لزيد مدة فأجرها زيد لعمره تلك
المدة فيصح إيجارها مدة تليها من عمره ولأنه المالك لمنفعته لا من زيد خلافا للقفال وكلام الأصل يوافقه
فتعبري بمالك المنفعة أولى من تعبيره بالمستأجر (و) صح (كراء العقب) أي النوب (بأن) يؤجر دابة لرجل
ليركبها (بعض الطريق) أي والمؤجر يركبها البعض الآخر تناوبا (أو) يؤجرها (رجلين ليركب كل)
منهما (زمننا) تناوبا (وبين البعضين) في الصورتين إن لم تكن عادة ثم يقتسم المكثري والمكثري في الأولى
أو المكثريان في الثانية الركوب على الوجه المبين أو المعتاد كفرسخ وفرسخ ويوم ويوم وليس لأحدهما
طلب الركوب ثلاثة والثني ثلاثة للمشقة وصح ذلك مع اشتماله على إيجار زمن مستقبل لأن التأخير الواقع
فيه من ضرورة القسمة فإن لم يبين البعضين ولا عادة كأن قال المكثري أركبها زمننا ويركبها المكثري زمننا
لم يصح ولو أجرها الاثنين وسكت عن التعاقب صح إن احتملت ركوبهما جميعا وإلا فيرجع للهيأة قاله
المثولي فإن تنازعا فيمن يركب أولا أو فرع بينهما وكذا يصح إيجار الشخص نفسه ليحج عن غيره إجارة عين
قبل وقت الحج إن لم يتأت الإتيان به من بلد العقد إلا بالسير قبله وكان بحيث يتبها للخروج عقبه وإيجار دار
مشحونة بأمثلة يمكن نقلها في زمن يسير لا يقابل بأجرة (وتقدر) المنفعة (زمن كسكني) (لدار مثلا) (وتعليم)
لقرآن مثلا (سنة ومحل عمل) وهو المراد بقوله بعمل (كركوب) الدابة (إلى مكة وتعليم معين) من قرآن
أو غيره كسورة طه (وخياطة ذا الثوب) فلوقال لتخيط لي ثوبا لم يصح بل يشترط أن يبين ما يريد من الثوب
من قميص أو غيره وأن يبين نوع الخياطة أي رومية أم فارسية إلا أن تطرد عادة بنوع فيحمل المطلق عليه
(لا بهما) أي بالزمن ومحل العمل (كا كتريتك لتخيطه النهار) لأن العمل قد يتقدم وقد يتأخر نعم إن قصد
التقدير بالمحل وذكر النهار للتعجيل فينبغي أن يصح ويصح أيضا إذا كان الثوب صغيرا بما يفرغ عادة
في دون النهار كما ذكره السبكي وغيره بل نص عليه الشافعي في البويطي وقال إنه أفضل من عدم ذكر الزمن
(وبين في بناء) أي في ا كتراء شخص للبناء على محل أرضا كان أو غيرها (محل وقدره) طولاً وعرضا
وارتقا (وصفته) من كونه منضدا أو محوفا أو مسطحا بجزأ أولي أو آخر أو غيره (إن قدر بمحل) للعمل
لاختلاف الغرض بذلك فإن قدر بزمن لم يحتاج إلى بيان غير الصفة وذكر بعضهم ما يخالف ذلك فاحذره ولو
ا كترى محلا للبناء عليه اشترط بيان الأمور المذكورة أيضا إن كان على غير أرض كسقف وإلا فغير الارتفاع
والصفة لأن الأرض تحمل كل شيء بخلاف غيرها وتعبري بالصفة أهم من تعبيره بما يبنى به وظاهر أن محل
ذلك فيما يبنى به إذا لم يكن حاضرا وإلا فمشاهدته كافية عن وصفه (و) يبين (في أرض صالحة لبناء وزراعة
وغراس أحدها) المكثري له منها لأن ضررها اللاحق للأرض مختلف (ولوبدون) بيان (إفراده) كأن
يقول أجرتكها للزراعة فيصح ويزرع ما شاء لأن ضرر اختلاف الزرع يسير وتعبري بما ذكر سالم بما
أوهمه كلامه من اشتراط بيان أفراد البناء والغراس (ولوقال لتنتفع بها ماشئت أو إن شئت فازرع أو
اغرس صح) ويصنع في الأولى ماشاء وفي الثانية ماشاء من زرع أو غرس لرضا المؤجر به (وشرط في إجارة

ولا بستان لثمره وصح
تأجيلها في إجارة ذمة
لا عين وصح كراؤها
لمالك لمنفعته مدة تلي
مدته وكراء العقب بأن
يؤجر دابة لرجل ليركبها
بعض الطريق أو رجلين
ليركب كل زمانا وبين
البعضين وتقدر زمن
كسكني وتعليم سنة
وبعمل عمل كركوب
إلى مكة وتعليم معين
وخياطة ذا الثوب
لا بهما كا كتريتك
لتخيطه النهار وبين
في بناء محله وقدره
وصفته إن قدرت
بمحل وفي أرض صالحة
لبناء وزراعة وغراس
أحدها ولو بدون إفراده
ولوقال لتنتفع بها بما
شئت أو إن شئت فازرع
أو اغرس صح وشرط
في إجارة

دابة لركوب (إجارة عين أو ذمة) (معرفة الراكب وما يركب عليه) من نحو حمل وقتب وسرج (و) الحالة أنه (لم يطرده) فيه (عرف) وفحش تفاوته (وهو) أى ما يركب عليه (له) أى للراكب (و) معرفة (معاليق) كسفرة وقدر وصحن وإبريق (شرط حملها برؤية) للثلاثة (أو وصف تام) لها (مع وزن الأخيرين) فإن اطردها يركب عليه عرف أو لم يكن للراكب فلا حاجة إلى معرفته ويحمل في الأولى على العرف ويركبه المؤجر في الثانية على ما يلزمه مما يأتى وقولى ولم يطرده عرف مع اعتبار الوزن في الأخيرين من زيادتي (فإن لم يطرده) حمل المعاليق (لم يستحق) ببناؤه مع شرط للمفعول أى حملها لاختلاف الناس فيه (و) شرط (في إجارة) دابة إجارة (عين) لركوب أو حمل مع قدرتها على ذلك (رؤية الدابة) كإلى البيع (و) شرط (في) إيجارتها إجارة (ذمة لركوب ذكرك جنس) لها كإبل أو خيل (ونوع) كبخاتي أو عراب (وذكورة أو أنوثة وصفة سير) لها من كونها مهملجة أو بحرا أو قطوفا لأن الأغراض تختلف بذلك وجهه في الثالثة أن الذكر أقوى والأنثى أسهل والأخيرة من زيادتي (و) شرط (فيهما) أى في إجارة العين والذمة (له) أى للركوب (ذكرك قدر سرى) وهو السير لئلا وهذا من زيادتي (أو) قدر (تأويب) وهو السير نهارا (حيث لم يطرده عرف) فإن اطرده عرف حمل ذلك عليه فإن شرط خلافة اتبع (و) شرط في إجارة العين والذمة (لحمل رؤية محمول) إن حضر (أو امتحانه بيد) كذلك كأن كان بظرف أو حجر أو في ظلمة تخميناً لوزنه (أو تقديره) حضر أو غاب بكيل في مكيل ووزن في موزون أو مكيل والتقدير بالوزن في كل شيء أولى وأخسر (وذكرك جنس مكيل) لاختلاف تأثيره في الدابة كإلى الملح والذرة وخرج زيادتي مكيل الموزون فلا يشترط ذكر جنسه فلو قال أجرة تركبها لتحمل عليها ما تفرط ولو بدون مماشيت صح ويكون رضامنه بأضر الأجناس ولو قال عشرة أفقرة مماشيت فالمفهوم من كلام أبى الفرج السرخسى أنه لا يغنى عن ذكر الجنس لاختلاف الأجناس في الثقل مع الاستواء في السكيل قال الرافعى لكن يجوز أن يجعل ذلك رضا بأقل الأجناس كما جعل في الوزن رضا بأضر الأجناس قال في الروضة الصواب قول السرخسى والفرق ظاهر بأن اختلاف التأثير بعد الاستواء في الوزن يسير بخلاف السكيل وأين ثقل الملح من ثقل الذرة (و) شرط (في) إجارة (ذمة لحمل نحو جاج) كخرف (ذكرك جنس دابة وصفتها) صيانته وفي معنى ذلك كما قال القاضى أن يكون بالطريق وحل أو طين أما لمل غير فلا يشترط ذلك بخلاف ما مر في إجارة الذمة للركوب لأن المقصود هنا تحصيل المتاع في الموضع المشروط فلا يختلف الغرض بحال حامله (وتصح) الإجارة (لحضانة ولإرضاع ولا يتبع أحدهما الآخر) في الإجارة لإفراد كل منهما بالعقد (و) تصح (لها) معا ولا يقدر ذلك بالمل بل بالزمن ويجب تعيين الرضيع بالرؤية لاختلاف الغرض باختلاف حاله وتعيين محل الإرضاع من بيت المكترى أو بيت المرضعة لاختلاف الغرض بذلك فهو في بيتها أسهل عليها وبيته أشد وثوقاً به (فإن انقطع اللبن) في الإجارة لهما (انفسخ) العقد (في الإرضاع) دون الحضانة عملاً بتفريق الصفقة ولأن كلاهما مقصود فيسقط قسط الإرضاع من الأجرة (والحضانة) الكبرى (تربية صبي) أى جنسه الصادق بالذكر وغيره (بما يصلحه) كتعهد به غسل جسده وثيابه ودهنه وكحله وربطه في المهد وتحريكه لينام ونحوها مما يحتاجه ، والإرضاع ويسمى الحضانة الصغرى أن تلقمه بعد وضعه في حجرها مثلاً الثدي وتغضه عند الحاجة والمستحق بالإجارة المنفعة واللبن تبع .

(فصل) فيما يجب بالمعنى الآتى على المكترى والمكترى لعقار أو دابة (عليه) أى على المكترى (تسليم مفتاح دار) معها (لمكتر وعمارتها) كبناء وتطين سطح ووضع باب وميزاب وإصلاح منكسر (وكنس ثلج سطحها) ليتمكن من الانتفاع بها وسواء في وجوب تسليم المفتاح الابتداء والدوام حتى لو ضاع من المكترى وجب على المكترى تجديده والمراد بالمفتاح مفتاح القلق المثبت أما غيره فلا يجب تسليمه بل ولا

دابة لركوب معرفة
الراكب وما يركب عليه
ولم يطرده عرف وهو له
ومعاليق شرط حملها
برؤية أو وصف تام
مع وزن الأخيرين فإن
لم يطرده لم يستحق وفي
إجارة عين رؤية الدابة
وفي ذمة لركوب ذكر
جنس ونوع وذكورة
أو أنوثة وصفة سير
وفيها له ذكر قدر
سرى أو تأويب حيث
لم يطرده عرف ولحمل
رؤية محمول أو امتحانه
بيد أو تقديره وذكر
جنس مكيل وفي ذمة
لحمل نحو جاج ذكر
جنس دابة وصفتها
وتصح لحضانة ولإرضاع
ولا يتبع أحدهما الآخر
ولهما فإن انقطع اللبن
انفسخ في الإرضاع
والحضانة تربية صبي
بما يصلحه .

(فصل) عليه تسليم
مفتاح دار لمكتر
وعمارتها وكنس ثلج
سطحها

قفله كسائر النقول قال ابن الرفعة وما قالوه في تلج السطح محله في دار لا ينتفع ساكنها بسطحها كالوكانت
 جملونات وإلا فيظهر أنه كالعرضة وسيأتي حكمها وليس المراد بكون ماذ كروا جباعي المكري أنه يأثم بتركه
 أو أنه يجبر عليه بل إنه ان تركه ثبت للمكترى الخيار كما بينته بقولي (فان بادر) وفعل ما عليه فذاك (وإلا
 فلمكتر خيار) إن نقصت المنفعة لتضرره بنقصها نعم ان كان الحلل مقارنا للعقد وعلم به فلا خيار له كاجزم به
 في أصل الروضة وذكر الخيار في غير العماره من زيادتي (وعليه) أي على المكترى (تنظيف عرصتها) أي الدار
 (من تلج وكناسة) أما الكناسة وهي ما يسقط من القشور والطعام ونحوها فله حصوها بفعله وأما الثلج
 فله تسامح بنقله عرفا قال في الروضة فيه وليس المراد أنه يلزم المكترى نقله بل المراد أنه لا يلزم المؤجر وكذا
 التراب المجتمع بهبوب الرياح لا يلزم واحدا منهما انتهى (وعلى مكردابة لركوب) في إجارة عين أو ذمة عند
 الاطلاق (إكاف) وهو ما تحت البرذعة كإمراع ضبطه في خيار العيب (وبرذعة) بفتح الباء والذال معجمة
 ومهملة (وحزام ونقر) بثلاثة (وبرة) بضم الباء وتخفيف الراء حلقة تجعل في أنف البعير (وخظام) بكسر
 الخاء المعجمة أي زمام يجعل في الحلقة وذلك لأنه لا يتمكن من الركوب بدونها (وعلى مكتر حمل) وتقدم في
 الصلح ضبطه (ومظلة) يظلل بها على المحمل (ووطاء وغطاء) بكسر أولهما والوطاء ما يفرش في المحمل
 ليجلس عليه (وتوابعها) كالجل الذي يشده بالمحمل على الجمل أو أحد المحملين إلى الآخر وهما على الأرض
 (ويتبع في نحو سرج وجبر وكحل) كقرب وخيط وصبغ وطلع (عرف مطرد) في محل الإجارة لأنه لا ضابط
 له في الشرع ولا في اللغة فمن اطرد في حقه من العاقدين شيء من ذلك فهو عليه فان لم يكن عرف أو اختلف
 العرف في محل الإجارة وجب البيان ولا يخالف ماذ كرفي السراج ما مرفي البرذعة من أنها على المكري لأن
 العرف اطرد فيها فوجد أنها عليه فان اضطرب العرف وجب البيان وتعييرى بما ذكر أعظم من تعيره بما
 ذكره (وعلى مكري في إجارة ذمة ظرف محمول وتعهد دابة وإعانة راكب محتاج) للإعانة (في ركوبه) لها
 (ونزوله) عنها ويراعى العرف في كيفية الإعانة فيضيخ البعير للمرأة والضعيف بمرض أو شيخوخة ويقرب
 الدابة من مرتفع ليسهل عليه الركوب (و) عليه (رفع حمل وحطه وشدهمحل) ولو بأن يشد أحد المحملين
 إلى الآخر وهما على الأرض (وحله) لاقتضاء العرف ذلك أما في إجارة العين فليس عليه شيء من ذلك .
 ﴿فصل﴾ في بيان غاية الزم من الذي تقدر المنفعة به تقرير ما يذكر معنا (تصح الإجارة مدة تبقى فيها العين)
 المؤجرة (غالبا) فيؤجر الرقيق والدار ثلاثين سنة والدابة عشرين سنة والثوب سنة أو سنتين على ما يليق
 به والأرض مائة سنة أو أكثر (وجاز إبدال مستوف ومستوفى به كمحمول) من طعام وغيره فان شرط عدم
 إبدال المحمول اتبع (و) مستوفى (فيه) كأن ا كترى دابة لركوب في طريق إلى قرية (بمثلا) أي بمثل
 المستوفى والمستوفى به والمستوفى فيه أو بدون مثله المفهوم بالأولى أما الأول فكالأولى كرى ما ا كتره لغيره
 وأما الثاني والثالث فلائهما طريقان للاستيفاء كالراكب لا معقود عليهما والتقيد بالمثل في الثانية مع
 ذكر الثالثة من زيادتي فلا يبدل شيء من ذلك بما فاقه فلا يسكن غير حداد وقصار حدادا أو قصارا لزيادة
 الضرر بدقهما والاستيفاء يكون بالمعروف فيلبس الثوب نهارا وليلا إلى النوم فلا ينال فيه ليلا ويجوز
 النوم فيه نهارا وقت القيولة نعم عليه نزع الأعلى في غير وقت التجمل (لا) إبدال (مستوفى منه) كدابة
 فلا يجوز لأنه امام معقود عليه أو متعين بالقبض (الاف في إجارة ذمة فيجب) إبداله (لتلف أو تعيب) ويجوز مع
 سلامة (منهما) (برضا مكتر) لأن الحق له والتصريح بوجود الإبدال في التالف وجوازه في السالم مع تقييده
 برضا المكترى من زيادتي (والمكترى أمين) على العين المكتراة لأنه لا يمكن استيفاء حقه الا بوضع اليد
 عليها وهذا أهم من قوله ويد المكترى على الدابة والثوب يد أمانة (ولو بعد المدة) أي مدة الإجارة ان قدرت
 بزمن أو مدة إمكان الاستيفاء إن قدرت بمحمل عمل استصحابا لما كان كالوديعة (كأجير) فإنه أمين ولو بعد

فان بادر وإلا فكتر
 خيار وعليه تنظيف
 عرصتها من تلج وكناسة
 وعلى مكردابة لركوب
 إكاف وبرذعة وحزام
 ونقر وبرة وخظام وعلى
 مكتر حمل ومظلة ووطاء
 وغطاء وتوابعها ويتبع
 في نحو سرج وجبر
 وكحل عرف مطرد
 وعلى مكري في إجارة ذمة
 ظرف محمول وتعهد
 دابة وإعانة راكب
 محتاج في ركوبه ونزوله
 ورفع حمل وحطه
 وشدهمحل وحله .

﴿فصل﴾ تصح الإجارة
 مدة تبقى فيها العين
 غالبا وجاز إبدال
 مستوف ومستوفى به
 كمحمول وفيه بثلها
 لا مستوفى منه إلا في
 إجارة ذمة فيجب
 تلف أو تعيب ويجوز
 مع سلامة برضا مكتر
 والمكترى أمين ولو
 بعد المدة كأجير

فلا ضمان إلا بتقصير كأن ترك الانتفاع بالدابة فتلفت بسبب في وقت لو انتفع بها سلمت وكان ضربها أو نزعها فوق عادة أو أركبها أثقل منه أو أسكنه حدادا أو قصارا أو حملها مائة رطل شعير بدل مائة بر أو عكسه (٢٥١) أو عشرة أفقرة بر بدل شعير

لا عكسه ولا أجره لعمل بلا شرطها ولو أكرى لحمل قدر حمل زائدا لزمه أجره مثله وإن تلفت ضمنها إن لم يكن صاحبها معها وإلا ضمن قسط الزائد إن تلفت بالحمل كما لو سلم ذلك للمكرى فحمله جاهلا ولو وزن المكري وحمل فلا أجره للزائد ولا ضمان ولو قطع ثوبا وخاطه قباء وقال هذا أمرتني فقال بل قميصا حلف المالك ولا أجره وله أرش .

(فصل) تنفسخ بتلف مستوفى منه معين في مستقبل ،

[مسئلة] إذا أخطأ

النقاد لا يضمن حيث لم تكن العلامة ظاهرة وإلا ضمن لتقصيره ولا أجره له في الحالتين فيما أخطأ فيه فقط وإذا أخطأ الكيال والعداد والوزان ومنه القبانى ولو بالغلط في النقش ضمنوا لأنهم ليسوا مجتهدين بخلاف النقاد بشرطه وإنما لم يضمن نقاش القبان فيما إذا

المدة (فلا ضمان) على واحد منهما فلو أكرى دابة ولم ينتفع بها فتلفت أو أكرى حياطة ثوب أو صبغ فتلّف لم يضمن سواء انفرد الأجير باليد أم لا كأن قعد المكترى معه حتى يعمل أو أحضره منزله ليعمل كعامل القراض (إلا بتقصير كأن ترك الانتفاع بالدابة فتلفت بسبب) كأنهدام سقف اصطبلها عليها (في وقت ولو انتفع بها) فيه عادة (سلمت وكان ضربها أو نزعها) بالجم (فوق عادة) فيها (أو أركبها أثقل منه أو أسكنه) أي ما كتره (حدادا أو قصارا) دق وليس هو كذلك (أو حملها) أي الدابة (مائة رطل شعير بدل مائة) رطل (برأ وعكسه أو) حملها (عشرة أفقرة بر بدل) عشرة أفقرة (شعير) فيضمن العين أي يصير ضامنا لها لتدبيره (لا عكسه) بأن حملها عشرة أفقرة شعير بدل عشرة أفقرة بر لحفة الشعير مع استوائهما في الحجم وكان أسرف الحجاز في الوقود حتى احترق الحيز (ولا أجره لعمل) كحلق رأس وخياطة ثوب (بلا شرطها) أي الأجرة وإن عرف بذلك العمل بها لعدم التزامها مع صرف العامل منفعة بخلاف داخل الحمام بلا إذن فإنه استوفى منفعة الحمام بسكونه وبخلاف عامل المساقاة إذا عمل ماليس عليه بإذن المالك فإنه يستحق الأجرة للآذن في أصل العمل المقابل بعوض (ولو أكرى) دابة (لحمل قدر) كئانة رطل (حمل زائدا) لا يتسامح به كئانة وعشرة (لزمه أجره مثله) أي الزائد لتدبيره بذلك وتعبيره في هذه والتي قبلها بما ذكر أعم مما عبر به (وإن تلفت) بذلك أو غيره فهو أولى من قوله تلفت بذلك (ضمنها إن لم يكن صاحبها معها) لأنه صار غاصبا لها بتحميل الزائد (وإلا) بأن كان معها (ضمن قسط الزائد إن تلفت بالحمل) مؤاخذه له بقدر الجناية (كما لو سلم) للمكترى (ذلك للمكرى فحمله جاهلا) بالزائد بأن أخبره بأنه مائة كاذبا فتلفت الدابة به فإنه يضمن مع أجره الزائد قسطه لأنه ملجأ إلى الحمل شرعا فلو حملها علما بالزائد وقال له المكترى أحمل هذا الزائد قال المتولى فكسّته لئلا يقر له وإن لم يقل له شيئا فحكمه كفاي قولي (ولو وزن المكري وحمل فلا أجره للزائد) لعدم الإذن في نقله (ولا ضمان) للدابة إن تلفت بذلك سواء أغلط المكري أم لا وسواء أجهل المكري الزائد أم علمه وسكت لأنه لم يتعد ولا يدلّه ولو تلف الزائد ضمنه المكري (ولو قطع ثوبا وخاطه قباء فبما وقال هذا أمرتني فقال) المالك (بل) أمرتك بقطعه (قميصا حلف المالك) فيصدق كمالو اختلفا في أصل الإذن فيحلف إنه ما أذن له في قطعه قباء (ولا أجره) عليه إذا حلف (وله) على الحياطة (أرش) لنقص الثوب لأن القطع بلا إذن موجب للضمان وفيه وجهان في الروضة كأصلها بل لا ريب أحدهما أنه ما بين قيمته صحيحا ومقطوعا وصححه ابن أبي عسرون وغيره لأنه أثبت بيمينه أنه لم يأذن في قطعه قباء والثاني ما بين قيمته مقطوعا قميصا ومقطوعا قباء واختاره السبكي وقال لا يتجه غيره لأن أصل القطع مأذون فيه وعلى هذا لو لم يكن بينهما تفاوت أو كان مقطوعا قباء أكثر قيعا فلا شيء عليه .

(فصل) فيما يقتضى الانفساخ والخييار في الإجارة وما لا يقتضيهما (تنفسخ) الإجارة (بتلف مستوفى منه معين) في العقد حسا كان التلف كدابة وأجير معينين ماتا ودارانه دمت أو شرعا كما مرأا كترت لخدمة مسجد مدة فاضت فيها (في) زمان (مستقبل) لفوات محل المنفعة فيه لا في ماض بعد القبض إذا كان مثله أجره لاستقراره به فيستقر قسطه من المسمى باعتبار أجره المثل فلو كانت مدة الإجارة سنة ومضى نصفها وأجرة مثله مثلا أجره النصف الباقي وجب من المسمى ثلثا وإن كان بالعكس فثلثه وخرج بالمستوفى منه غيره مما مروا بالمعين في العقد المعين عما في الذمة فإن تلفها لا يوجب انفساخا بل يبدلان كما مر

كان الغلط في النقش وإن قال به الشيخ عبد البر لأنه غير مباشر وغاية أمره أنه أحدث فيه فعلا ترتب عليه التغير وهو لا يقتضى

الضمان أفاده ع ش ط م ر .

(و) تنفسخ (بحبس غير مكرله) أى للمعين (مدة حبسه إن قدرت بمدة) سواء أحبس السكرى أم غيره كغاصب لقوات المنفعة قبل القبض وذكركم غير السكرى من زيادتي وقولي بتلف مستوفي منه معين مع قولي له مدة حبسه أعم مما عبر به في التلف والحبس ومن تقييده الحبس بمضى مدة الإجارة وخرج بالتقدير بالمدة التقدير بالحمل كأن أجردا بلة لركوبها إلى مكان وحسبت مدة إمكان السير إليه فلا تنفسخ إذ لم يتعذر استيفاء المنفعة (لا يموت عاقد من حيث إنه عاقد) للزومها كالبيع سواء كانت إجارة عين أم ذمة وتعبيرى بالحثية أولى مما عبر به وخرج بها مالومات نحو البطن الأول أو الموصى له بمنفعة شئ مدة حياته بعد إيجاره والنظر في الأول لكل بطن في حصته مدة استحقاقه فتفسخ بموته الإجارة لا لكونه موت عاقد بل لقوات شرط الواقف أو الموصى حينئذ فإنه لم يثبت له الحق إلا مدة حياته وكذا لو أجره الناظر ولو كما للبطن الثانى فمات البطن الأول لا تنقل المنافع إليه والشخص لا يستحق لنفسه على نفسه شيئا وكذا لو أجر من يعتق بموته كمستولته ثم مات لا يستحقاقه العتق قبل إجارته (ولا يلوغ بغير سن) أى باحتلام أو غيره كأن أجره مدة لا يبلغ فيها بالسن فبلغ فيها بغيره لأن وليه بنى تصرفه فيه على المصلحة فلزم أن كانت المدة يبلغ فيها بالسن لم تصح الإجارة فيما بعد البلوغ به نعم إن بلغ سفها حجت فيه وتعبيرى بما ذكر أعم مما عبر به (ولا بزيادة أجرة ولا بظهور طالب بها) أى بالزيادة عليها ولو كانت إجارة عين وقف لجريانها بالغبطة وفيها كالموابع مال موليه ثم زادت القيمة أوظهر طالب بالزيادة عليها وهاتان ذكرهما الأصل في كتاب الوقف وإن صورهما بإجارة الموقوف (ولا بإعتاق رقيق) كما في البلوغ بغير السن (ولا يرجع) على سيده (بأجرة) لما بعد العتق لأنه تصرف فيه حالة ملكه فأشبهه بالزوج أمته واستقر مهرها بالدخول ثم أعتقها لا ترجع عليه بشئ وخرج بإعتاقه عتقه كأن علق عتقه بصفة ثم أجره فوجدت الصفة فتفسخ الإجارة لا يستحقاقه العتق قبلها (ولا خيار) لأدنى هذه المنقيات لأن ما ذكر فيها لا يؤثر في المنفعة ولا في العقد نعم إن مات السكرى في إجارة ذمة ولم يخلف وفاء وامتنع وارثه من الإيفاء فلم يكتري الخيار وذكره في غير الإعتاق من زيادتي (ولا) تنفسخ (بيع العين (المؤجرة) للمكترى أو لغيره ولو بغير إذن المكترى ولا يؤثر طر وملك الرقبة وإن تبعته المنافع لولا ملكها أولا كالموابع ثمرة غير مؤجرة ثم اشترى الشجرة لا يؤثر طر وملكها في ملك الثمرة وإن دخلت في الشراء لولا ملكها أولا (ولا بعدر) في غير العقود عليه (كتعذر وقود حمام) على مكتريه بفتح الواو مايو وقده وبضمها المصدر (وسفر) لمكتر دارا مثلا (ومرض) لمكتر دابة ليسافر عليها (وهلاك زرع) ولو بجائحة كشدة حر أو برد أو سيل لأن كلامهم لا يؤثر في العقود عليه ولهدا لا يحط للجائحة شئ من الأجرة كما صرح به الأصل (وخير) المكترى (في إجارة عين ببيع) يؤثر في المنفعة تأثيرا يظهر به تفاوت الأجرة (كقطع ماء أرض ا كترت لزراعة وعيب دابة مؤثر) (وغصب وإباق) للشئ المكترى فإن بادر المكترى إلى إزالته ذلك كسوق ماء إلى الأرض وانتزاع المصوب ورد الباقي قبل مضي مدة لئلا أجره سقط خيار المكترى وتنفسخ الإجارة شيئا فشيئا في الأخيرتين إن قدرت بزمن وإلا فلا تنفسخ وقولي ببيع مع جعل المذكورات أمثلة له أولى من اقتصاره عليها وخرج بالتقييد بإجارة العين وهو من زيادتي في الأخيرتين إجارة الذمة فلا خيار فيها بذلك بل على المكترى الأبدال كما مر فان امتنع اكترى الحاكم عليه وباقطع ماء الأرض نحو غرقها بماء ولم يتوقع انحساره عنها مدة الإجارة فتفسخ به كأنه دام الدار والخيار فيما ذكر على التراخي لأن سببه تعذر قبض المنفعة وذلك يتكرر بتكرر الزمن (ولو أكرى جمالا) ولو في ذمة (وسلها وهرب) فلا انفساخ ولا خيار بل إن شاء تبرع بمؤنتها أو (مونها القاضي من مال مكر ثم) أن لم يجده مالا ولا فضل فيها (اقترض) عليه القاضي ودفع ما اقترضه لثقة من المكترى أو غيره (ثم) أن تعذر الاقتراض أولم يره القاضي (باع منها قدر مؤنتها) أن يأذن لمكتر في مؤنتها) من ماله (ليرجع) للضرورة ويصدق بيمينه في قدرها عادة ويدخل في مؤنتها

وبحبس غير مكرله مدة حبسه إن قدرت بمدة لا يموت عاقد من حيث إنه عاقد ولا يلوغ بغير سن ولا بزيادة أجرة ولا بظهور طالب بها ولا بإعتاق رقيق ولا يرجع بأجرة ولا خيار ولا يبيع المؤجرة ولا بعدر كتعذر وقود حمام وسفر ومرض وهلاك زرع، وخير في إجارة عين ببيع كقطع ماء أرض ا كترت لزراعة وعيب دابة وغصب وإباق ولو أكرى جمالا وسلها وهرب مؤنتها القاضي من مال مكر ثم اقترض ثم باع منها قدر مؤنتها وله أن يأذن لمكتر في مؤنتها ليرجع .

مؤنة من يتعهدا ولو هرب مكرها بها فإن كانت الإجارة في الذمة أكثرى القاضى عليه من ماله فإن لم يجد له مالا اقترض عليه القاضى واكثرى فان تعذر الاكثرى عليه فللمكثرى الفسخ وإن كانت إجارة عين فله الفسخ كالمؤنة الدابة وتعبيرى بتم الثانية هو الموافق لما في الروضة وأصلها بخلاف تعبيره بالواو .

﴿كتاب إحياء الموات﴾

وما يذكر معه. والأصل فيه قبل الإجماع أخبار تكبر من عمر أَرْضِنا ليست لأحد فهو أحق بهارواه البخارى وخبر من أحب أَرْضِنا ميتة فله فيها أجر وما أكلت العوافى أى طلاب الرزق منها فهو له صدقة رواه النسائى وغيره وصححه ابن حبلن وهو سنة لذلك والموات أخذ مأيا أى أرض لم تعمّر في الإسلام ولم تكن حريم عامر (مالم يعمر إن كان يبلادنا ملكه مسلم) ولو غير مكلف (بإحياء ولو بحرم) أذن فيه الإمام أم لا بخلاف الكافرو إن أذن فيه الإمام لأنه كالأستعلاء وهو ممتنع عليه بدارنا كإسائى وللذمى والمستأمن الاحتطاب والاحتشاش والاصطياد بدارنا لوقولى ملكه أولى من قوله تملكه لا يهاهم اشتراط التكليف وليس مراد (لاعرفة ومزدلفة ومنى) لتعلق حق الوقوف بالأول والميت بالآخرين قال الزركشى وينبغى إلحاق المحصب بذلك لأنه يسن للحجيج الميت به (أو) كان (يبلاد كفار ملكه كافر به) أى بالإحياء لأنهم من حقوقهم ولا ضرر علينا فيه (وكذا) يملكه (مسلم) بإحيائه (إن لم يذبنوا) بكسر المعجمة وضمها أى يدفعونا (عنه) بخلاف ما يذبنوا عنه أى وقد صولحو على أن الأرض لهم (وما عمر) وإن كان الآن خرابا فهو (لمالكه) مسلما كان أو كافرا (فإن جهل) ماله (والعمارة إسلامية فمال ضائع) الأمر فيه إلى رأى الإمام في حفظه أو بيعه وحفظ ثمنه أو اقتراضه على بيت المال إلى ظهور ماله (أو جاهلية فيملك بإحياء) كالركاز نعم إن كان يبلادهم وذبنوا عنه وقد صولحو على أنه لهم فظاهر أن لا تملكه بإحياء (ولا يملك به) أى بالإحياء (حريم عامر) لأنه مملوك المالك العامر تبعاله (وهو) أى حريم العامر (ما يحتاج إليه لتمام انتفاع) بالعامر (ة) الحريم (لقرية) محياة (ناد) وهو مجتمع القوم للحديث (ومرتكض) لحيل أو نحوها فهو أعم من قوله ومرتكض الحيل (ومناخ إبل) بضم اليم أى الموضع الذى تناخ فيه (ومطرح رماد) وسرجين (ونحوها) كمرأح غنم وملعب صبيان (و) الحريم (لبئر استقاء) محياة (موضع نازح) منها (و) موضع (دولاب) بضم الدال أشهر من فتحها إن كان الاستقاء به وهو يطلق على ما يستقى بالنازح وما يستقى بالدابة (ونحوها) كالموضع الذى يصب فيه النازح الماء ومتردد الدابة إن كان الاستقاء بها والموضع الذى يطرح فيه ما يخرج من مصب الماء ونحوه وقولى ونحوها أعم مما عبر به (و) الحريم لبئر (قناة) محياة (مالو حفر فيه نقص ماؤها أو خيف انهيارها) أى سقوطها ويختلف ذلك بصلابة الأرض ورخاوتها ولا يحتاج إلى موضع نازح ولا غيره مما مر في بئر الاستقاء (و) الحريم (لدار عمرو فناء) لجدرانها وهو من زيادتي (ومطرح نحور ماد) ككناسة وتلج وحذفت من حريم البئر والدار قوله في الموات لأنه لا يكون إلا فيه أى بجواره كما يؤخذ من قولى كالأصل (ولا حريم لدار محفوفة بدور) بأن أحيت كلها معالأن ما يجعل حريما لها ليس بالأولى من جعله حريما لآخرى (ويتصرف كل) من الملاك (في ملكه بعادة) وإن أدى إلى ضرر جاره أو إتلاف ماله كمن حفر بئر ماء أو حش فاختل به جدار جاره أو تغير بما في الحش ماء بئر (فإن جاوزها) أى العادة فيما ذكر (ضمن) بما جاوز فيه كأن دق دقا عني فآزعج الأبنية أو حبس الماء في ملكه فانتشرت النداة إلى جدار جاره (وله أن يتخذ) أى ملكه ولو بجوانيت بزازين (حماما وإصطبلا) وطاحونة (وحانوت حداد إن أحكم جدرانها) أى كل منها بما يليق بمقصوده لأن ذلك لا يضر الملك وإن ضر المالك بنحور أئحة كرهية (ويختلف الإحياء) بحسب (الغرض) منه (ة) يعتبر (في مسكن تحويط) للبقعة بآجر أو لبن أو طين أو ألواح خشب أو قصب بحسب العادة (ونصب باب وسقف بعض) من البقعة ليتبأ للسكنى (وفي زرية) للدواب وغيرها

﴿كتاب إحياء الموات﴾

مالم يعمر إن كان يبلادنا ملكه مسلم بإحياء ولو بحرم لاعرفة ومزدلفة ومنى أو يبلاد كفار ملكه كافر وكذا مسلم إن لم يذبنوا عنه وما عمر لملكه فإن جهل والعمارة إسلامية فمال ضائع أو جاهلية فيملك بإحياء ولا يملك به حريم عامر وهو ما يحتاج إليه لتمام انتفاع فلقرية ناد ومرتكض ومناخ إبل ومطرح رماد ونحوها ولبئر استقاء موضع نازح ودولاب ونحوها وقناة مالو حفر فيه نقص ماؤها أو خيف انهيارها ولدار عمرو فناء ومطرح نحور ماد ولا حريم لدار محفوفة بدور ويتصرف كل في ملكه بعادة فإن جاوزها ضمن وله أن يتخذ حماما وإصطبلا وحانوت حداد إن أحكم جدرانها ويختلف الإحياء بالغرض ففي مسكن تحويط ونصب باب وسقف بعض وفي زرية

كثار وغلل (الأولان) أى التحويط ونصب الباب لا السقف عملا بالعادة ولا يكتفى بالتحويط بنصب سعف أو أحجار من غير بناء وإطلاق الزرية أولى من تقيدها بالدواب (وفى مزرعة) بفتح الراء أفصح من ضمها وكسرها (جمع نحو تراب) كقصب وحجر وشوك (حولها) لينفصل الحيان عن غيره ونحو من زيادتي (وتسويتها) بضم منخفض وكسح مستعل ويعتبر حرثها إن لم تزرع إلا به فإن لم يتيسر إلا بما يساق إليها فلا بد منه لتتميا للزراعة (وتهيته ماء) لها بشق ساقية من نهر أو حفر بئر أو قنطرة (إن لم يكفها مطر) معتاد وإلا فلا حاجة إلى تهيته ماء فلا تعتبر الزراعة لأنها استيفاء منفعة وهو خارج عن الإحياء (وفى بستان تحويطولو بجمع تراب) حول أرضه (وتهيته ماء) له بحسب (عادة) فيها وهو فى الثانية من زيادتي (وغرس) ليقع على الأرض اسم البستان وبهذا فارق اعتبار الزرع فى المزرعة ويكتفى غرس بعضه كما صححه فى البسيط قال الأذرعى والوجه اعتبار غرس يسمى به بستانا وكلام الأصل قد يقتضى اشتراط الجمع بين التحويط وجمع التراب وليس مرادا (ومن شرع فى إحياء ما يقدر عليه) أى على إحيائه ولم يزد على كفايته (أو نصب عليه علامة) كنصب أحجار أو غرز خشب أو جمع تراب فتعيرى بالعلامة أولى من قوله أو علم على بقعة بنصب أحجار أو غرز خشب (أو قطعه له إمام) أو استولى عليه من موات بلاد الكفار (فتحجر) لذلك القدر (وهو أحق به) أى مستحق له دون غيره لخبر أبي داود من سبق إلى ما لم يسبق إليه مسلم فهو له أى اختصاصا لا ملكا (و) لكن (لو أحياء آخر ملكه) وإن كان ظالما لأنه حقق الملك كمالواشترى على سوم غيره فعلم أن الأول لا يصح بيعه له أما ما لا يقدر على إحيائه أو زاد على كفايته فلغيره أن يحيى الزائد قاله المتولى وقال غيره لا يصح تجزئه لأن ذلك القدر غير متعين قال فى الروضة قول المتولى أقوى (ولو طالت) عرفا (مدة تجزئه) بلا عذر ولم يحيى (قال له الإمام أحيى أو أترك) ما حجزته لأن فى ترك إحيائه إضرار بالمسلمين (فإن استعمل) بعذر (أمهل مدة قريية) ليستد فيها العمارة يقدرها الإمام برأيه فإذا مضت ولم يشتغل بالعمارة بطل حقه (ولإمام) ولو بنائيه (أن يحمى لنحو نعم جزية) كضالة ونعم صدقة وفى موضع عن النجعة أى الابعاد فى الذهاب (مواتا) لرعيها فيه وذلك بأن يمنع الناس من رعيها ولم يضر بهم لأنه ﷺ حمى النقيع بالنون لحيل المسلمين رواه ابن حبان وخرج بالإمام الأحاد بنحو نعم جزية وهو أعلم بما عاين به مالو حمى لنفسه فلا يجوز لأن ذلك من خصائصه ﷺ وإن لم يقع وعليه يحمل خبر البخارى لآحمى إلا لله ولرسوله ولو وقع كان لمصالح المسلمين أيضا لأن ما كان مصلحة له كان مصلحة لهم وليس للإمام أن يحمى الماء المعد لشرب بنحو نعم الجزية (و) له أن (ينقض حماه لمصلحة) أى عندها بأن ظهرت المصلحة فيه بعد ظهورها فى الحمى وله نقض حمى غيره أيضا لمصلحة إلا حمى النبي ﷺ فلا يغير بحال .

﴿فصل﴾ فى بيان حكم المنافع المشتركة . (منفعة الشارع) الأصلية (مرور) فيه (وكذا جلوس) ووقوف ولو بغير إذن الإمام (لنحو حرفة) كاستراحة وانتظار رفيق (إن لم يضيق) على المارة فيه عملا بما عليه الناس بلا انكار ولا يؤخذ على ذلك عوض وفى ارتفاق الذمى بالشارع بمجلوس ونحوه وجهان رجح منهما السبكي وغيره ثبوته (وله) أى للجالس فيه (تظليل) لمقدمه (بما لا يضر) المارة بما ينقل معه من نحو ثوب وبارية بالتشديد وهى منسوج قصب كالخصير لجريان العادة به (وقدم سابق) إلى مقعد لخبر أبي داود السابق (ثم) إن لم يكن سابق كأن جاء اثنان إليه معا (أقرع) بينهما إذ لازمية لأحدهما على الآخر نعم إن كان أحدهما مسلما فهو أحق به (ومن سبق إلى محل منه لحرفة وفارقه ليعود) إليه (ولم تطل مفارقه بحيث انقطع) عنه (ألفه) لمعاملة أولئحوها (حققه باق) لخبر مسلم من قام من مجلسه ثم رجع إليه فهو أحق به ولأن الغرض من تعيين الموضع أن يعرف به قيعامل فإن فارقه لا ليعود بل لتركه الحرفة أو المحل أو فارقه ليعود وطالت مفارقه بحيث انقطع ألفه بطل حقه لإعراضه عنه وإن ترك فيه متاعه أو كان جلوسه فيه بإقطاع

الأولان وفى مزرعة جمع نحو تراب حولها وتسويتها وتهيته ماء إن لم يكفها مطر وفى بستان تحويط ولو بجمع تراب وتهيته ماء عادة وغرس ومن شرع فى إحياء ما يقدر عليه أو نصب عليه علامة أو أقطعه له إمام فتحجر وهو أحق به ولو أحياء آخر ملكه ولو طالت مدة تجزئه قال له الإمام أحيى أو أترك فإن استعمل أمهل مدة قريية ولإمام أن يحمى لنحو نعم جزية مواتا وينقض حماه لمصلحة .

﴿فصل﴾ منفعة الشارع مرور وكذا جلوس لنحو حرفة إن لم يضيق وله تظليل بما لا يضر وقدم سابق ثم أقرع ومن سبق إلى محل منه لحرفة وفارقه ليعود ولم تطل مفارقه بحيث انقطع ألفه حققه باق

الإمام أو فارقه بعذر كسفر أو مرض والظاهر أن مفارقتها لا بقصد عود ولا عدمه كمفارقتها بقصد عود ولو جلس لاستراحة أو نحوها بطل حقه بمفارقتها ومتى لم يبطل حقه فلغيره القعود فيه مدة غيبته ولو لمعاملة (أو) سبق إلى محل (من مسجد لنحو إفتاء) كإقراء قرآن أو حديث أو علم متعلق بالشرع أو سماع درس بين يدي مدرس (فكمحترف) فيامر من التفصيل وتعبيري بنحو إفتاء أعم بما عبر به (أو) سبق إلى محل منه (لصلاة وفارقه بعذر) كقضاء حاجة أو تجديد وضوء أو إجابة داع (ليعود) إليه (حقه باق في تلك الصلاة) وإن لم يترك متاعه فيه لخبر مسلم السابق نعم إن أقيمت الصلاة في غيبته واتصلت الصفوف فالوجه سد الصف مكانه لحاجة إتمام الصفوف ذكره الأذرع وغيره أما بالنسبة إلى غير تلك الصلاة فلاحق له فيه وخرج بما ذكره مالو فارقه بلا عذر أو به لا ليعود فيبطل حقه مطلقا ومالو لم يفارق المحل فهو أحق به حتى لو استمر إلى وقت صلاة أخرى فحقه باق لخبر أبي داود السابق وإنما لم يستمر حقه مع المفارقة كقواعد الشوارع لأن غرض المعاملة يختلف باختلاف المقاعد بخلاف الصلاة بيقاع المسجد (أو) سبق إلى محل (من نحو رباط) مسبل نخاتقه وفيه شرط من يدخله (وخرج) منه (لحاجة) ولم تطل غيبته كشرء طعام ودخول حمام (حقه باق) وإن لم يترك فيه متاعه أو لم يأذن له الإمام لخبر مسلم السابق بخلاف مالو خرج لغير حاجة أو الحاجة وطالت غيبته فيبطل حقه .

﴿فصل﴾ في بيان حكم الأعيان المشتركة المستفاد من الأرض (العدن) بمعنى ما يستخرج منها نوعان : ظاهر وباطن ، فالعدن (الظاهر ما خرج بلا علاج) وإنما العلاج في تحصيله (كنفط) بكسر النون أفصح من فتحها : ما يرمى به (وكبريت) بكسر أوله (وقار) أي زفت (وموميا) بضم أوله عمد ويقصر وهو شئ يلقينه البحر إلى الساحل فيجمد ويصير كالقار (وبرام) بكسر أوله : حجر يعمل منه القدور (و) المعدن (الباطن بخلافه) أي بخلاف الظاهر فهو مالا يخرج إلا بعلاج (كذهب وفضة وحديد) ولقطعة ذهب مثلاً أظهرها السيل حكم المعدن الظاهر (ولا يملك ظاهر) بقيد زفته بقولي (علمه) أي من يحيى (باحياء) كما عليه السلف والخلف (ولا الباطن بخبر) لأنه يشبه الموات وهو إنما يملك بالعمارة وحفر المعدن تخريب (ولا يثبت في ظاهر اختصاص بتجحر) بل هو مشترك بين الناس كالماء الجاري والكلأ والخطب (ولا) يثبت فيه (إقطاع) لخبر ورد فيه فليس للإمام إقطاع سمك بركة ولا حشيش أرض ولا خطبها بخلاف الباطن فيثبت فيه ما ذكر لاحتياجه إلى علاج (فإن ضاقا) أي المعدنان عن اثنين مثلاً جآ (قدم سابق) إلى بقعتهما (إن علم وإلا) أي وإن لم يعلم السابق (أقرع) بينهما فيقدم من خرجت قرعته وتقدم من ذكر يكون (بقدر حاجته) بأن يأخذ ما تقتضيه عادة أمثاله فإن طلب زيادة عليها أزعج لأن عكوفه عليه كالتهجير وذكر عدم الملك بالإحياء وعدم الاختصاص بالتجحر وحكم الضيق من زيادتي الباطن وقولي وإلا أعم من قوله فلو جآ معا (ومن أحياء مواتا فظهر به أحدهما ملكه) لأنه من أجزاء الأرض وقدم ملكها بالإحياء وخرج بظهوره مالو علمه قبل الإحياء فانه إنما يملك المعدن الباطن دون الظاهر كإرجحه ابن الرفعة وغيره وأقر النووي عليه صاحب التنبيه أما بقعتهما فلا يملكها بإحيائها مع علمها لفساد قصده لأن المعدن لا يتخذ داراً ولا بستاناً ولا مزرعة أو نحوها وقولي أحدهما أولى من تعبيره بالمعدن الباطن وبعضهم قرر كلام الأصل بما لا ينبغي فاحذر (والماء المباح) كالنهر والوادي والسيل (يستوى الناس فيه) بأن يأخذ كل منهم ما يشاء منه لخبر «الناس شركاء في ثلاثة في الماء والكلأ والنار» رواه ابن ماجه بإسناد جيد (فإن أراد قوم سقى أرضهم منه) أي من الماء المباح (فضاق) الماء عنهم وبعضهم أحياء أولاً (سقى الأول) فالأول فيحبس كل منهم الماء (إلى) أن يبلغ (الكعبين) لأنه صلى الله عليه وسلم قضى بذلك رواه أبو داود بإسناد حسن والحاكم وصححه على شرط الشيخين (ويفرد كل من مرتفع ومنخفض بسقى) بأن يسقى

أو من مسجد لنحو إفتاء فكمحترف أو لصلاة وفارقه بعذر ليعود فحقه باق في تلك الصلاة أو من نحو رباط وخرج لحاجة فحقه باق .
﴿فصل﴾ المعدن الظاهر ما خرج بلا علاج كنفط وكبريت وقار وموميا وبرام . والباطن بخلافه كذهب وفضة وحديد ولا يملك ظاهر علمه بإحياء ولا الباطن بخبر ولا يثبت في ظاهر اختصاص بتجحر ولا إقطاع فإن ضاقا قدم سابق إن علم وإلا أقرع بقدر حاجته ومن أحياء مواتا فظهر به أحدهما ملكه . والماء المباح يستوى الناس فيه فإن أراد قوم سقى أرضهم منه فضاق سقى الأول إلى الكعبين ويفرد كل من مرتفع ومنخفض بسقى

أحدهما حتى يبلغ الكعبين ثم يسدتم يسقى الآخر وخرج بضاق ما إذا كان يفي بالجميع فيسقى من شاء منهم متى شاء وتعبى بالأول أولى من تعبىه بالأعلى ومن عبر بالأقرب جرى على الغالب من أن من أحيا بقعة يحرص على قربها من الماء ما أمكن لما فيه من سهولة السقي وخفة المؤنة وقرب عروق العراس من الماء ومن هنا يقدم الأقرب إلى النهر إن أحيا دافعة أو جهل السابق ولا يبعد القول بالإقراع ذكره الأذرعى (وما أخذ منه) أى من الماء المباح يبدأ وظرف كإناء أو حوض مسدود فهو أعم من قوله فى إناء (ملك) كالاخطاب والاحتشاش ولورده إلى محله لم يصير شريكا به وخرج بأخذ الماء المباح الداخلى فى نهر حفره فانه باق على إباحته لكن مالك النهر أحق به كالتسليد يدخل فى ملكه (وحافر بشر بموت لا رتفاقه) بها (أولى بمائها حتى يرتحل) لخبر مسلم السابق فاذا ارتحل صار كغيره وإن عاد إليها كالحفرها بقصد رتفاق المارة أولا بقصد شئ فانه فيها كغيره كما فهم ذلك من زيادتي ضمير لا رتفاقه (و) حافرها بموت (تملك أو بملكه مالك للمائها) لأنه نماء ملكه كالثمره واللبن (وعليه بذل ما فضل عنه) أى عن حاجته مجاناً وإن ملكه (لحيوان) محترم لم يجد صاحبه ماء مباحاً ومم كلاً مباح رعى ولم يحز الفاضل فى إناء لحمة الروح والمراد بالبدل تمكين صاحب الحيوان لا الاستسقاء له ودخل فى حاجته حاجته لما شئته وزرعه نعم لا يشترط فى وجوب بذل الفاضل لعطش آدمى محترم كونه فاضلاً عنهما وخرج بالحيوان غيره كالزراع فلا يجب سقيه (والقناة المشتركة) بين جماعة (يقسم ماؤها) عند ضيقه بينهم (مهاياة) كأن يسقى كل منهم يوماً وبعضهم يوماً وبعضهم أكثر بحسب حصته ولكل منهم الرجوع عن المهاياة متى شاء (أو) نصب (خشبة بعرضه) أى الماء (مثقبة بقدر حصصهم) من القناة فان جهل فيقدرها من الأرض لأن الظاهر أن الشراكة بحسب الملك ويجوز أن تكون الثقب متساوية مع تفاوت الحصص بأن يأخذ صاحب الثلث مثلاً ثقبه والآخر ثقبين ويسوق كل واحد نصيبه إلى أرضه .

كتاب الوقف

هو لغة الحبس وشرعاً حبس مال يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه بقطع التصرف فى رقبته على مصرف مباح والأصل فيه خبر مسلم إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث صدقة جارية أو علم ينتفع به أو ولد صالح يدعو له بعد موته والصدقة الجارية محمولة عند العلماء على الوقف (أركانه) أربعة (موقوف وموقوف عليه وصيغة وواقف وشرط فيه) أى فى الواقف (كونه مختاراً) والتصريح به من زيادتي (أهل تبرع) فيصح من كافر ولو لمسجد ومن مبعوض لا من مكره ومكاتب ومحجور عليه بفلس أو غيره ولو بمباشرة وليه (و) شرط (فى الموقوف كونه عيناً معينة) ولو مغصوبة أو غير مرثية (مملوكة) للواقف نعم يصح وقف الإمام من بيت المال (تنقل) أى تقبل النقل من ملك شخص إلى ملك آخر (وتفيد لا بفوتها نفعا مباحاً مقصوداً) هامن زيادتي وسواء كان النفع فى الحال أم لا كوقف عبد وجش صغيرين وسواء أكان عقاراً أم منقولاً (كمشاع) ولو لمسجداً ومذبر ومعلق عتقه بصفة قال فى الروضة كأصلها ويعتقان بوجود الصفة ويبطل الوقف بعقدها بناء على أن الملك فى الوقف لله تعالى أو للواقف (وبناء وغراس) وضعاً (بأرض بحق) فلا يصح وقف منفعة لأنها ليست بعين ولا مافى الدمة ولا أحد عبديه لعدم تعيينهما ولا مالا يملك للواقف كمكترى وموصى بمنفعتها له وحر وركب ولو معلوماً ولا مستولدة ومكاتب لأنها لا يقبلان النقل ولا آلهو ولا دراهم للزينة لأن آلهو محرمة والزينة غير مقصودة ولا مالا يفيد نفعا كزمن لا يرجى برؤه ولا مالا يفيد إلا بفوته كطعام وريحان غير مزروع لأن نفعة فى فوته ومقصود الوقف الدوام بخلاف ما يدوم كسك وعنبر وريحان مزروع (و) شرط (فى الموقوف عليه إن لم يتعين) بأن كان جهة (عدم كونه معصية فيصح) الوقف (على فقراء) على (أغنياء) وإن لم تظهر فيهم قرينة نظر إلى أن الوقف عليك كالوصية (لا) على (معصية كعمارة كنيسة) للتعبد ولو ترميماً لأنه إغاثة على معصية وإن أقر وأعلى الترميم بخلاف كنيسة ينزلها المارة أو موقوفة

وما أخذ منه ملك وحافر بشر بموت لا رتفاقه أولى بمائها حتى يرتحل وتملك أو بملكه مالك للمائها وعليه بذل ما فضل عنه لحيوان والقناة المشتركة يقسم ماؤها مهاياة أو خشبة بعرضه مثقبة بقدر حصصهم .

كتاب الوقف

أركانه موقوف وموقوف عليه وصيغة وواقف وشرط فيه كونه مختاراً أهل تبرع ، وفى الموقوف كونه عيناً معينة مملوكة تنقل وتفيد لا بفوتها نفعا مباحاً مقصوداً كمشاع وبناء وغراس بأرض بحق ، وفى الموقوف عليه إن لم يتعين عدم كونه معصية فيصح على فقراء وأغنياء لا معصية كعمارة كنيسة ،

على قوم يسكنونها ويستثنى من صحة الوقف على الجهة المذكورة ما صرح به المتولى من أنه لا يصح الوقف على الوحوش والطيور المباحة وأقره الشيخان وقال الغزالي يصح الوقف على حمام مكة (و) شرط فيه (إن تعين) ولو جماعة (مع مامر) أى من عدم كونه معصية وهو من زيادتي (امكان عليك) للموقوف من الواقف لأن الوقف عليك للمنفعة (فيصح) الوقف (على ذمى) لأن يظهر فيه قصد المعصية كأن كان خادماً كنيسة للتعب (لا) على (جنين وبهيمة) نعم يصح الوقف على علفها وعليها إن قصد به مالكمها لأنه وقف عليه (و) لا على (نفسه) أى الواقف لتعذر عليك الإنسان ملكه لأنه حاصل ويمتنع تحصيل الحاصل ومن الوقف على نفسه أن يشترط أن يأكل من ثماره أو ينفع به وأما قول عثمان رضى الله عنه في وقفه بئر رومة دلوى فيها كدلاء المسلمين فليس على سبيل الشرط بل إخبار بأن للواقف أن يتنفع بوقفه العام كالصلاة بمسجد وقفه والشرب من بئر وقفها (و) لا على (عبد لنفسه) أى نفس العبد لتعذر تملكه (فان أطلق) الوقف عليه (و) هو وقف (على سيده) أى يحمل عليه ليصح أو لا يصح . واعلم أنه يصح الوقف على الأرقاء الموقوفين على خدمة الكعبة ونحوها لأن القصد الجهة فهو كالوقف على عاف الدواب في سبيل الله (و) لا على (مرتد وحرى) لأنهما لا دوام لهما مع كفرهما والوقف صدقة دائمة (و) شرط (في الصيغة لفظ يشعر بالمراد) كالعق بل أولى وفي معناه مامر في الضمان (صرىحه كوقفت وصبت وحبست) كذا على كذا (وتصدق) بكذا على كذا (صدقة محرمة) أو مؤبدة (أو موقوفة أو لا تباع أو لا توهب وجعلته) أى هذا المكان (مسجداً) لسكثرة استعمال بعضها واشتهاره فيه وانصرف بعضهم عن التملك المحض الذى اشتهر استعماله فيه وقوله كغيره ولا توهب بالواو محمول على التأكيدي لا أحد الوصفين كاف كإرجاءه الرواين وغيره وجزم به ابن الرفعة ولهذا عبرت بأو (وكنائته كحرمته وأبدلت) هذا للفقراء لأن كلامهما لا يستعمل مستقلاً وانما يؤكده كدبه كامر فلم يكن صريحاً بل كناية لا احتمالاً (وكتصدق) به (مع اضافته لجهة عامة) كالفقراء بخلاف المضاف الى معين ولو جماعة فإنه صريح في التملك المحض فلا ينصرف الى الوقف بنيته فلا يكون كناية فيه وألحق الماوردى باللفظ أيضاً ما لو بنى مسجداً بنيته عوات قال الأسنوى وقياسه إجراؤه في نحو المسجد كدرمة ورباط وكلام الرافعى في إحياء الموات في مسألة حفر البئر فيه يدل له (وشرط له) أى للوقف (تأيد) فلا يصح توقيته كوقفته على زيد سنة (و) تنجيز) فلا يصح تعليقه كوقفته على زيد إذا جاء رأس الشهر كإلى البيع فيهما نعم يصح تعليقه بالموت كوقفته دارى بعدموتى على الفقراء قال الشيخان وكأنه وصية لقول الفقهاء أنه لو عرضها للبيع كان رجوعاً قال ابن الرفعة وينبغي صحته أيضاً إذا ضاهى التحرير كجعلته مسجداً إذا جاء رمضان (وإلزام) فلا يصح بشرط خيار في إبقاء الوقف والرجوع فيه ببيع أو غيره ولا بشرط تغيير شئ من شرطه نظر إلى أنه قربته كالعق وعلم من جعلى الموقوف عليه كذا ما صرح به الأصل من أن الوقف لا يصح بمجرد قوله وقفت كذا لعدم بيان المصروف فهو كبعت كذا من غير ذكر مشتر ولأنه لو قال وقفت على جماعة لم يصح لجهة الصلح الصلح فكذا إذا لم يذكره وأولى وفارق ما لو قال أوصيت بثلث مالى فإنه يصح ويصرف للفقراء بأن غالب الوصايا للفقراء فيحمل الإطلاق عليه بخلاف الوقف (لا قبول) فلا يشترط (ولو من معين) نظراً إلى أنه قربته وما ذكر في المعين هو المنقول عن الأكثرين واختاره في الروضة في السرقة ونقله في شرح الوسيط عن نص الشافعى وقال الأذرى وغيره أنه المذهب وقيل يشترط من المعين نظراً إلى أنه تملك وهو ما رجحه الأصل (فان رد المعين بطل حقه) سواء أشرطنا قبوله أم لا نعم لو وقف على وارثه الحائز شيئاً يخرج من الثلث لزم ولم يطل حقه برده كما نقله الشيخان في باب الوصايا عن الإمام (ولا يصح منقطع أول كوقفته على من سيولد لى) ثم الفقراء لا تقطع أوله وخارج الأول منقطع الوسط كوقفته على أولادى ثم رجل أو ثم العبد لنفسه ثم الفقراء منقطع الآخر كوقفته على أولادى ثم أولادهم فإنهما يصحان (ولو انقضىوا) أى الموقوف عليهم

وإن تعين مع مامر
إمكان عليك فيصح على
ذمى لاجنين وبهيمة
ونفسه وعبد لنفسه
فان أطلق فعلى سيده
ومرتد وحرى وفي
الصيغة لفظ يشعر
بالمراد صريح كوقفته
وصبت وحبست
وتصدق صدقة محرمة
أو موقوفة أو لا تباع
أو لا توهب وجعلته
مسجداً أو كنائته كحرمته
وأبدت وكتصدق مع
إضافته لجهة عامة وشرط
له تأيد وتنجيز وإلزام
لا قبول ولو من معين
فان رد المعين بطل حقه
ولا يصح منقطع أول
كوقفته على من سيولد لى
ولو انقضىوا

(في منقطع آخر فصرفه الفقير الأقرب رحما) لا إرثا (للوأقف حينئذ) أي حين الانقراض لما فيه من صلة الرحم ومثله ما إذا لم تعرف أرباب الوقف وذكر اعتبار الفقير وقرب الرحم من زيادتي فيقدم ابن البنت على ابن العم فإن فقدت أقاربه الفقراء أو كان الواقف الإمام ووقف من بيت المال صرف الربيع إلى مصالح المسلمين وقال جماعة إلى الفقراء والمساكين ولو انقضى الأول في منقطع الوسط فصرفه كذلك إلا أن كان الوسط لا يعرف أمدا منقطعه كرجل في المثال السابق فيه فصرفه من ذكر بعده لا الفقير الأقرب للواقف (ولو وقف على اثنين) معينين (ثم الفقراء فمات أحدهما فنصيبه للآخر) لا للفقراء لأنه أقرب إلى غرض الواقف ولأن شرط الانتقال إليهم انقراضهما جميعا ولم يوجدوا صرف إلى من ذكره الواقف أولى (ولو شرط) الواقف (شيئا) يقصد كشرط أن لا يؤجر أو أن يفضل أحد أو يسوى أو اختصاص نحو مسجد كمدرسة ورابط بطائفة كشافعية. (اتبع) شرطه رعاية لغرضه وعملا بشرطه وتعبيره بذلك أعم مما عبر به .

﴿فصل﴾ في أحكام الوقف اللفظية (الواو) العاطفة (للتسوية) بين المتعاطفات (كوقفت) هذا (على أولادى وأولاد أولادى وان زاد) على ذلك (ماتنا سلوا أو بطننا بعد بطن) إذ لا يزيد للتعميم في النسل وقيل المزيدي به بطننا بعد بطن للترتيب ونقل عن الأكثرين وصححه السبكي تبعا لابن يونس قال وعليه هو للترتيب بين البطينين فقط فينتقل بالقرض الثاني لمصرف آخر إن ذكره الواقف والا فمقطع الآخر (وتم والأعلى فالأعلى والأول فالأول) والأقرب فالأقرب كل منهما (لترتيب) ثم إن ذكر معه في البطينين ماتنا سلوا أو نحوه لم يختص الترتيب بهما والاختصاص وينتقل الوقف بالقرض الثاني لمصرف آخر إن ذكره والا فمقطع الآخر (ويدخل أولاد بنات في ذرية ونسل وعقب وأولاد أولاد) لصدق الاسم بهم (إلا إن قال على من ينتسب إلى منهم) فلا يدخل أولاد البنات فيمن ذكر نظرا للقيد المذكور أي إن كان الواقف رجلا فإن كانت امرأة دخلوا فيه بجعل الانتساب فيها لغويا لا شرعا فالتقييد فيها للبيان الواقع لا للخارج (لا فروع أولاد) فلا يدخلون (فيهم) أي في الأولاد إذ يصح أن يقال في فرع ولد الشخص ليس ولده نعم إن لم يكن إلا فروعهم استحقوا كمنقطع الآخر (والولى يشمل الأعلى) وهو من له الولاء (والأسفل) وهو من عليه الولاء فلو اجتمعا اشتركا لتناول اسمه لهما وتعبيره بذلك أعم من تعبيره بالمعتق والمعتق (والصفة والاستثناء يلحقان المتعاطفات) أي كلامها (ب) حرف (مشارك) كالواو والفاء وثم بقيد زده بقولى (لم يتخللها كلام طويل) لأن الأصل اشتراكها في جميع المتعلقة سواء أتقدما عليها أم تأخرا أم توسطا كوقفت هذا على محتاجي أولادى وأحفادى وإخوتى أو على أولادى وأحفادى وإخوتى المحتاجين أو على أولادى المحتاجين وأحفادى أو على من ذكر إلا من يفسق منهم والحاجة هنا معتبرة بمجاوز أخذ الزكاة كما أفتى به القفال فان تخلل المتعاطفات ما ذكر كوقفت على أولادى على أن من مات منهم وأعقب فنصيبه بين أولاده للذكر مثل حظ الأنثيين والافنصبيه لمن في درجته فاذا انقضى صرف إلى إخوتى المحتاجين أو إلى من يفسق منهم اختص ذلك بالمعطوف الأخير وتعبيره بالمتعاطفات أعم من تعبيره بالمثل وإلحاق الصفة المتوسطة بغيرها من زيادتي وهو المعتمد المنقول خلاف ما اختاره صاحب جمع الجوامع من أنها تختص بما قبلها وقد بينت ذلك في حاشيتي على شرحه وغيرها وعلم من تعبيره بمشارك أن ذلك لا يتقيد بالواو وإن وقع التقييد بها في الأصل في الصفة المتأخرة والاستثناء تبعا للإمام في غير البرهان فقد صرح هو فيه بأن مذهب الشافعى العود إلى الجميع وإن كان العطف بتم وقد نقله عنه الزركشى ثم قال واختار أنه لا يتقيد بالواو بل الضابط وجود عاطف جامع بالوضع كالواو والفاء وثم بخلاف بل ولسكن وغيرها وقد صرح بذلك ابن القشيري في الأصول وقال السبكي الظاهر أنه لا فرق بين العطف بالواو وثم .

﴿فصل﴾ في أحكام الوقف المعنوية (الموقوف ملك لله) تعالى أي ينفك عن اختصاص آدمى كالعتق

في منقطع آخر فصرفه الفقير الأقرب رحما
للوأقف حينئذ ولو وقف
على اثنين ثم الفقراء
فمات أحدهما فنصيبه
للآخر ولو شرط شيئا
اتبع .

﴿فصل﴾ الواو للتسوية
كوقفت على أولادى
وأولاد أولادى وإن
زاد ماتنا سلوا أو بطننا
بعد بطن وثم والأعلى
فالأعلى والأول فالأول
لترتيب ويدخل أولاد
بنات في ذرية ونسل
وعقب وأولاد أولاد
إلا إن قال على من
ينتسب إلى منهم لا فروع
أولاد فيهم والولى
يشمل الأعلى والأسفل
والصفة والاستثناء
يلحقان المتعاطفات
بمشارك لم يتخللها كلام
طويل .

﴿فصل﴾ الموقوف
ملك لله تعالى

فلا يكون للواقف ولا للموقوف عليه (وفوائده) أى الحادثة بعد الوقف (كأجرة وثمرة) وأغصان خلاف (وولد ومهر) بوطء أو نكاح (ملك للموقوف عليه) يتصرف فيها تصرف المالك لأن ذلك هو المقصود من الوقف فيستوفي منافعه بنفسه وبغيره بأجرة وإجارة من ناظره فان وقف عليه ليسكنه لم يسكنه غيره وقد يتوقف في منع إعارته ومعلوم أن ملكه للولد في غير الحر أما الحر فله قيمته على الواطى ولا يطاق الموقوفة إلا الزوج والزوجة لها الحاكم بإذن الموقوف عليه ولا زوجها له ولا للواقف (ويختص) الموقوف عليه (بجلد بهيمة) موقوفة (ماتت) لأنه أولى به من غيره (فان اندبغ عاد وقفا) هذا من زيادتي (ولا تملك قيمة رقيق) مثلاً موقوف (أتلف بل يشتري الحاكم بهامثله ثم) إن تعذر اشترى (بعضه ويقفه مكانه) رعاية لغرض الواقف من استمرار الثواب ولو اشترى ببعض قيمته رقيقاً في كون الفاضل للواقف أو للموقوف عليه وجهان قال في الروضة هما ضعيفان والمختار شراء شقص ورجحه البلقيني قال ولا يرد عليه مال أو وصى أن يشتري بشيء ثلاث رقاب فوجدناه رقبتين وفضل ما لا يمكن شراء رقبة به فان الأصح صرفه للوارث لتعذر الرقبة المصرح بها ثم بخلاف ما هنا وذكر الحاكم من زيادتي وقدم في ذلك على الناظر والموقوف عليه لأن الوقف ملك لله تعالى كما مر وتعبيرى بمثله إلى آخره أولى مما عبر به (ولا يباع موقوف وإن خرب) كشجرة جفت ومسجد انهدم وتعدرت إعادته وحصره الموقوفة البالية وخذوعه النكسرة إدامة للوقف في عينه ولأنه يمكن الانتفاع به كصلاة واعتكاف في أرض المسجد وطبخ جص أو أجر له بحصره وخذوعه وما ذكرته فيها بصفتها المذكورة هو ما اقتضاه كلام الجمهور وصرح به الجرجاني والبعوي والرويان وغيرهم وبه أفتيت وصحح الشيخان تبعاً للإمام أنه يجوز بيعها لثلاث يضيعا ويشتري بشئها ما والقول به يؤدي إلى موافقة القائلين بالاستبدال أما الحصر الموهوبة أو المشتراة للمسجد من غير وقف لها فاتباع للحاجة وغلة وقفه عند تعذر إعادته حالاً قال الماوردي تصرف للفقراء والمساكين والتولى لأقرب المساجد اليه والرويانى هو كمنقطع الآخر والإمام تحفظ لتوقع عوده وتعبيرى بما ذكر أولى مما عبر به .

﴿فصل﴾ في بيان النظر على الوقف وشرط الناظر ووظيفته (إن شرط واقف النظر) لنفسه أو غيره (اتباع) شرطه كما علم مما مر لخبر البيهقي المسلمون عند شروطهم (وإلا) بأن لم بشرطه لأحد (فهو) للقاضي بناء على أن الملك في الموقوف لله تعالى (وشرط الناظر عدالة وكفاية) أى قوة وهداية للتصرف فيما هو ناظر عليه لأن نظره ولاية على الغير فاعتبر فيه ذلك كالوصى والقيم ولو فسق الناظر ثم عاد عدلاً عادته ولايته إن كانت له بشرط الواقف وإلا فلا كما أفتى به النووي وإن اقتضى كلام الإمام عدم عودها وذلك لقوته إذ ليس لأحد عزله والاستبدال به والعارض مانع من تصرفه لاساب لولايته (ووظيفته عمارة وإجارة وحفظ أصل وغلة وجمعها وقسمتها) على مستحقها وذكر حفظ الأصل والغلة من زيادتي وهذا إذا أطلق النظر له أو فوض جميع هذه الأمور (فان فوض له بعضها لم يتعده) كالوكيل ولو فوض لثنين لم يستقل أحدهما بالتصرف مالم ينص عليه (ولو واقف ناظر عزل من ولاه) النظر عنه (ونصب غيره) مكانه كافي الوكيل بخلاف ما إذا لم يكن ناظراً كأن شرط النظر لغيره حال الوقف فليس له ذلك لأنه لا نظر له حينئذ ولو عزل هذا الغير نفسه لم ينصب بدله إلا الحاكم وتعبيرى بما ذكر أولى مما عبر به

﴿كتاب الهبة﴾

تقال لما يعم الصدقة والهبة ولما يقابلها وقد استعملت الأول في تعريفها والثاني في أركانها وسيأتى ذلك والأصل فيها على الأول قبل الإجماع قوله تعالى فان طبن لكم عن شيء منه نفسا فكلوه هنيئاً مريئاً وقوله وآتى المال على حبه الآية وأخبار تكبر الترمذى الآتى في الكلام على الرجوع فيها وخبر الصحيحين لا تحقرن جارة لجارتها ولو فرسن شاة أى ظلفها (هى) أى الهبة بالمعنى الأول (تمليك تطوع في حياة) فخرج بالتمليك

وفوائده كأجرة وثمرة
وولد ومهر ملك
للموقوف عليه ويختص
بجلد بهيمة ماتت فان
اندبغ عاد وقفا ولا تملك
قيمة رقيق أتلف بل
يشتري الحاكم بهامثله
ثم بعضه ويقفه مكانه
ولا يباع موقوف وإن
خرب .

﴿فصل﴾ إن شرط
واقف النظر اتباع وإلا
فللقاضي وشرط الناظر
عدالة وكفاية ووظيفته
عمارة وإجارة وحفظ
أصل وغلة وجمعها
وقسمتها فان فوض له
بعضها لم يتعده ولو واقف
ناظر عزل من ولاه
ونصب غيره .

﴿كتاب الهبة﴾
هى تمليك تطوع
في حياة

العارية والضیافة والوقف وبالتطوع غیره کالبيع والزكاة والنذر والسکفارة فتعبرى به أولى من قوله بلا عوض وبزیداتی فی حياة الوصية لأن التملیک فیها إنما یتم بالقبول وهو بعد الموت (فإن ملک لا حنیاج أو لثواب آخرة) هو أولى من قوله محتاجا لثواب الآخرة (فصدقة) أيضا (أو نقله للمتعب إکراما) له (فهدية) أيضا فکل من الصدقة والهدية هبة ولا عکس وکلها مسنونة وأفضلها الصدقة والهبة المرادة عند الإطلاق مقابل الصدقة والهدية ومنها قولی (وأرکناها) أى الهبة بالمعنى الثانى المراد عند الإطلاق ثلاثة (صیغة) وعاقده وموهوب وشرط فیها (أى فی هذه الثلاثة) (ما) مر فی نظیرها (فی البيع) ومنه عدم التعليق والتأقیث فذکره من زیداتی (لکن تصح هبة نحو جتی بر) ولا یصح بیعه کأمر (لا) هبة (موصوف) فی الدمة کما أشار الیه الرافعی فی الصلح ویصح بیعه وهذا من زیداتی وخرج بهذه الهبة الهدية وصرح بها الأصل والصدقة فلا یعتبر فیها صیغة بل یسکفی فیها بعت وقبض (و) شرط (فی الواهب أهلية تبرع) هذا من زیداتی فلا تصح من مکتاب بغير إذن سیده ولا من ولی (وهبة الدين) المستقر (للمدين ابراء) فلا یحتاج الى قبول اعتبارا بالمعنى (ولغيره) هبة (صحیحة) کما صححه جمع تبعاً للنص وهو نظیر ما مر فی بیعه بل أولى وصحح الأصل بطلانها نظیر ما مر له فی بیعه وما تقررهو فی هبة غیر المنافع أما هبتها ففیها وجهان أحدهما أنها لیست بتملیک بناء علی أن ما وهبت منافعه عارية وهو ما جزم به الماوردى وغيره ووجه الزرکشی والثانى أنها تملیک بناء علی أن ما وهبت منافعه أمانة وهو ما رجحه ابن الرفعة والسبکی وغيرهما (وتصح بعمرى ورقبى) فالعمرى (کأعمرتك هذا) أى جعلته لك عمرک (وإن زاد فإذا مت عادلى) ولغا الشرط لخبر الصحیحین العمرى میراث لأهلها (و) الرقبى کد (أرقتک) أو جعلته لك رقبى (أى إن مت قبل عادلى وإن مت قبلک استقرک) ولغا الشرط لخبر أبى داود ولا تعمر واولا ترقبوا فمن أرقب شیئاً وأعمره فهو لورثته أى لا تعمر واولا ترقبوا طمعاً فی أن یعود الیکم فإن سبیله المیراث والرقبى من الرقوب فکل منهما یرقب موت الآخر (وشرط فی ملک موهوب) بالهبة المطلقة (قبض یاذن) فیہ من واهب (أو إقباض منه) وإن تراخى القبض عن العقد أو کان الموهوب ید المتعب والمتقدم بیان القبض إلا أنه لا یکفى هنا الاتلاف وإن أذن فیہ الواهب ولا الوضع بین یدیه بلا إذن لأنه غیر مستحق القبض کقبض الودیعة فاعتبر تحقیقه بخلاف المبيع (فلومات أحدهما قبله) أى قبل القبض (خلفه وارثه) فلا ینفسخ العقد بموت أحدهما لأنه یثول إلى اللزوم بخلاف الشركة والوكالة والتصریح بالاقباض من زیداتی (وکره) لمعط (تفضیل فی عطیة بعضه) من فرع وأصل وإن بعد سواء الذکر وغيره لثلا یفصی ذلك إلى العقوق والشحناء وللنهی عنه والأمر بترکة فی الفرع کافى الصحیحین قال فی الروضة قال الدارمى فان فضل الأصل فلیفضل الأم ومحل کراهة التفضیل عند الاستواء فی الحاجة أو عدمها کما قاله ابن الرفعة والتصریح بذکر الکراهة مع إفادة حکم التفضیل فی الأصل من زیداتی (ولأصل رجوع فیما أعطاه) لفرعه لخبر لا یحل لرجل أن یعطى عطیة أو یهب هبة فیرجع فیها إلا الولد فیما یعطى ولده رواه الترمذی والحاکم وصححه وقیس بالولد کل من له ولادة (زیادته المتصلة) کسمن وتعلم صنعة وخمل قارن العطية وإن انفصل بناء علی أن الحمل یعلم بخلاف المنفصلة کولد وکسب وکذا حمل حادث لحدوثه علی ملک فرعه ولو نقص رجوع فیہ من غیر أرش النقص وإنما یرجع فیما أعطاه لفرعه (إن بقى فی سلطنته فیمتنع) الرجوع (بزوالها) سواء أزال بزوال ملکة أم لا کأن حجر علیه بفلس أو تعلق أرش جنایة من أعطیه برقبته أو کاتبه أو استولد الأمة وسواء أعاد الملك الیه أم لا ، لأن ملکة الآن غیر مستفاد منه حتى زیله بالرجوع فیہ بخلاف ما لو كانت العطية عصیراً فتخمر ثم تخلل فان له الرجوع لبقاء السلطنة وبذلك عرفت حکمة التعبير ببقاء السلطنة دون بقاء الملك (لا ینحور رهنه وهبته قبل قبض) فیهما کتعليق عتقه وتدییره والوصية به وتزویجه وزراعته وإجارته لبقاء سلطنته بخلافهما بعد القبض وخرج بالأصل غیره کالأخ والعلم فلا رجوع له فیما

فإن ملک لا حنیاج أو لثواب آخرة فصدقة أو نقله للمتعب إکراما فهدية . وأرکناها صیغة وعاقده وموهوب وشرط فیها ما فی البيع لکن تصح هبة نحو جتی بر لا موصوف وفى الواهب أهلية تبرع وهبة الدين للمدين إبراء ولغيره صحیحة . وتصح بعمرى ورقبى كأعمرتك هذا وإن زاد فإذا مت عادلى وأرقتک أو جعلته لك رقبى وشرط فی ملک موهوب قبض یاذن أو إقباض فلو مات أحدهما قبله خلفه وارثه وکره تفضیل فی عطیة بعضه ولأصل رجوع فیما أعطاه زیادته المتصلة إن بقى فی سلطنته فیمتنع بزوالها لا ینحور رهنه وهبته قبل قبض

أعطاه لظاهر الخبر السابق (ويحصل) الرجوع (بنحو رجعت فيه أوردته إلى ملكي) كمنقض الهبة وأبطلتها وفسختها (لأنه بنحو بيع وإعتاق ووطء) كهبه ووقف لملك الفرع بدليل نفوذ تصرفه فلا يزول ملكه إلا بنحو ماذكر وتعبير بنحو إلى آخره في المواضع الثلاثة أعم بما عبر به (والهبة أن أطلقت) بأن لم تقيد بثواب ولا بعده (فلا ثواب) فيها (وان كانت لأعلى) من الواهب لأن اللفظ لا يقتضيه (أو قيدت بثواب مجهول) كثوب (فباطلة) لتعذر تصحيحها بيعا لجهاالة العوض وهبة لذكر الثواب بناء على أنها لا تقتضيه (أو) قيدت (بمعلوم فبيع) نظرا إلى المعنى (وظرف الهبة أن لم يتعدده كقوصرة تمر) بتشديد الراء وعاءه الذي يكز فيه من خوص (هبة) أيضا (والأفلا) يكون هبة عملا بالعادة (و) إذا لم يكن هبة (حرم استعماله) لأنه انتفاع بملك غيره بغير إذنه وهو حينئذ أمانة (الأي أكلها) أي الهبة (منه أن اعتيد) فيجوز أكلها منه حينئذ ويكون عارية وتعبيرى بالهبة أعم من تعبيره بالهدية .

﴿ كتاب اللقطة ﴾

هي بضم اللام وفتح القاف واسكانها لغة الشيء الملقوط وشرعا ما وجد من حق محترم غير محرز لا يعرف الواجد مستحقه . والأصل فيها قيل الإجماع خبر الصحيحين عن زيد بن خالد الجهني أن النبي ﷺ سئل عن لقطة الذهب أو الورق فقال اعرف عقاصها ووكاء هائم عرفها سنة فإن لم تعرف فاستنفقها ولتكن ودیعة عندك فان جاء صاحبها يوما من الدهر فأدھا اليه وإلا فأنك بها وسأله عن ضالة الإبل فقال مالك ولھا دعھا فان معها حذاءها وسقاءها ترد الماء وتأكل الشجر حتى يلقاها ربھا وسأله عن الشاة فقال خذھا فانما هي لك أو لأخيك أو للذئب . وأركانها لقط وملقوط ولا قط وهي تعلم بما يأتي وفي اللقط معنى الأمانة والولاية من حيث إن الملتقط أمين فيما لقطه والشرع ولاه حفظه كالولي في مال الطفل وفيه معنى الاكتساب من حيث أن له التملك بعد التعريف والغالب منهما الثاني (سن لقط لوائق بأمانته) لما فيه من البر ببل يكره تركه (و) سن (إشهاد به) مع تعريف شيء من اللقطة كافي الودیعة فلا يجب اذ لم يؤمر به في خبر زيد ولا خبر أبي بن كعب وحملوا الأمر بالإشهاد في خبر أبي داود من التقط لقطة فليشهد ذاعل أو ذوى عبد ولا يكتم ولا يغيب على النذب جمع ما بين الأخبار وقد يقال الأمر به في هذا الخبر زيادة ثقة فيؤخذ به وخرج بالوائق بأمانته غيره فلا يسن له لقط والتصريح بسن الإشهاد من زيادتي (وكره) اللقط (لفاسق) لثلاث تدعوه نفسه إلى الحيانة (فيصح) اللقط (منه كمرتد) أي كما يصح من مرتد (وكافر معصوم لا بدار حرب) لا مسلم بها كاحتطابهم واصطيادهم (وتنزع اللقطة) منهم وتسلم (لعدل) لأنهم ليسوا من أهل الحفظ لعدم أمانتهم (ويضم لهم مشرف في التعريف) فان تم التعريف تملكوا وذکر صحة لقط المرتد مع النزاع منه ومن الكافر ومع ضم مشرف لهما من زيادتي وتعبيرى بالكافر المعصوم أعم من تعبيره بالذمي (و) يصح (من صبي ومجنون وينزعها) أي اللقطة منهما (ولهما ويعرفها ويملكها لهما) إن رآه (حيث يقترض) أي يجوز الاقتراض (لهما) لأن التملك في معنى الاقتراض فان لم يرد حفظها أو سلمها للقاضي (فان قصر في نزاعها) منهما (فتلفت) ولو ياتلأفهما (ضمن) ثم يعرف التالف فان لم يقصر فلا ضمان وذکر المجنون من زيادتي وكالصبي والمجنون السفیه إلا أنه يصح تعريفه دونهما (لا من رقيق) بقيد ذاته بقولي (بلا إذن) أي لا يصح اللقطة منه بغير إذن سيده وإن التقطه له لأنه ليس أهلا للملك ولالولاية ولأنه يعرض سيده للمطالبة ببطل اللقطة لو وقوع الملك له فعلم أنه لا يعتد بتعريفه (فلو أخذت منه كان) الأخذ (لقطاً) لآخذها سيدها كان أو أجنبيا فهو أعم من تعبيره بأخذ السيد ولو أقرها في يده سيده واستحفظه عليها ليعرفها وهو أمين جاز فان لم يكن أمينا فهو متعدي بالإقرار فكأنه أخذها منه وردها إليه (ويصح) اللقط (من مكاتب كتابه صحيحة) لأنه مستقل بالملك والتصرف بخلاف المكاتب كتابه فاسدة (و) من (مبعض) لأنه كالخرف في الملك والتصرف

ويحصل بنحو رجعت فيه أوردته إلى ملكي لأن بنحو بيع وإعتاق ووطء والهبة إن أطلقت فلا ثواب وإن كانت لأعلى أو قيدت بثواب مجهول فباطلة أو بمعلوم فبيع وظرف الهبة أن لم يتعدده كقوصرة تمر هبة وإلا فلا وحرم استعماله إلا في أكلها منه إن اعتيد .

﴿ كتاب اللقطة ﴾

سن لقط لوائق بأمانته وإشهاد به وكره لفاسق فيصح منه كمرتد وكافر معصوم لا بدار حرب وتنزع اللقطة لعدل ويضم لهم مشرف في التعريف ومن صبي ومجنون وينزعها وليها ويعرفها ويملكها لهما حيث يقترض لهما فإن قصر في نزاعها فتلفت ضمن لا من رقيق بلا إذن فلو أخذت منه كان لقطا ويصح من مكاتب كتابه صحيحة ومبعض

والذمة (ولقطته له وليسده) من غير مهايأة فيعرفانها ويتملكانها بحسب الرق والحرية كشخصين اتقطا (وفي مهايأة) أى مناوبة (لدى نوبة كباقي الأ كساب) كوصية وهبة وركاز (والوثن) كأجرة طبيب وحجام وثمان دواء فالأ كساب لمن حصلت في نوبته والوثن على من وجد سببها في نوبته (إلا أورش جنانية) منه فليس على من وجدت الجنانية في نوبته وحده بل يشتركان فيه لأنه يتعلق بالرقبة وهى مشتركة والجنانية عليه كالجنانية منه كما يحثه الزركشى وكلامى كالأصل يشملها .

﴿فصل﴾ في بيان حكم لقط الحيوان وغيره مع بيان تعريفهما (الحيوان المملوك الممتنع من صفار السباع) كذئب ونمر وفهد بقوة أو عدو أو طير ان (كبعير وظبي وحمام يجوز لقطه) من مفازة وعمران زمن أمن أو نهب لحفظ أو تملك لثلا يأخذه خائن فيضيع (إلا من مفازة) وهى المهلكة سميت بذلك على التلب تفاؤلا بالفوز (أمنة) فلا يجوز لقطه (لتملك) لأنه مصنوع بالامتناع من أكثر السباع مستغن بالرعى الى أن يجده صاحبه لتطلبه له ولأن طروق الناس فيها لا يعلم فنأخذ للتملك ضمنه ويبرأ من الضمان بدفعه إلى القاضي لارده إلى موضعه وخرج زيادى أمنة مالو لقطه من مفازة زمن نهب فيجوز لقطه للتملك كما شمله المستثنى منه لأنه حينئذ يضيع بامتداد اليد الخائنة اليه وتعبيرى بما ذكر أولى مما عبر به (وما لا يمنع منها) أى من صفار السباع (كشاة) وعجل (يجوز لقطه مطلقا) أى من مفازة وعمران زمن أمن أو نهب لحفظ أو تملك صيانة له عن الخونة والسباع (فان لقطه للتملك) من مفازة أو عمران (عرفه ثم تملكه أو باعه) باذن الحاكم إن وجده (وحفظ ثمنه ثم عرفه ثم تملك ثمنه) وتعبيرى بتم في الموضعين الأولين أولى من تعبيرة بالواو (أو تملك الملقوط من مفازة حالا أو كله غرم قيمته) إن ظهر مالكه ولا يجب تعريفه في هذه الخصلة على الظاهر عند الإمام وذكر التملك فيها من زيادى وخرج بالمفازة العمران فليس له فيه هذه الخصلة لسهولة البيع فيه بخلاف المفازة فقد لا يجد فيها من يشتري ويشق النقل اليه والخصلة الأولى من الثلاث عند استوائها في الأحظية أولى من الثانية والثانية أولى من الثالثة وزاد الماوردى خصلة رابعة وهى أن يملكه في الحال ليستبقية حياله أو نسل قال لأنه لما استباح تملكه مع استهلاكه فأولى أن يستباح تملكه مع استبقائه ولو كان الحيوان غير مأكول كالبحش ففيه الخصلتان الأوليان ولا يجوز تملكه في الحال وإذا أمسك اللاقط الحيوان وتبرع بالانفاق عليه فذلك وإن أراد الرجوع فلينفق باذن الحاكم فان لم يجده أشهد (وله لقط رقيق) عبدا كان أو أمة (غير مميز أو) مميز (زمن نهب) بخلاف زمن الأمن لأنه يستدل فيه على سيده فيصل اليه وله هنا الخصلتان الأوليان ومحل ذلك في الأمة إذا لقطها للحفاظ أو للتملك ولم تحل له كمجوسية ومحرّم بخلاف من تحل له لأن تملك اللقطة كالاقتراض كإمساك الرقيق وينفق على الرقيق مدة الحفاظ من كسبه فان لم يكن له كسب فعلى مامر آنفا في غير الرقيق وإذا بيع ثم ظهر المالك وقال كنت أعتقته قبل قوله وحكم بفساد البيع وتعبيرى بالرقيق أعم من تعبيرة بالعبودية قيدت الأمة بماسر (و) له لقط (غير مال) ككلب (لاختصاص أو حفظ) وقولى أوز من الى آخره من زيادى (و) له لقط (غير حيوان) كما كول وثياب وتقود (فان تسارع فساد كهريسة) ورطب لا يتمر (فله) الخصلتان (الأخيرتان) وهما أن يبيعه باذن الحاكم إن وجده ثم يعرفه ليملك ثمنه أو يملكه حالا أو كله (وإن وجده بعمران) وجب التعريف للمأكول في العمران بعد أكله وفي المفازة قال الإمام الظاهر أنه لا يجب لأنه لا فائدة فيه ومصحفه في الشرح الصغير قال الأذرعى لسن الذى يفهمه اطلاق الجمهور أنه يجب أيضا قال ولعل مراد الإمام أنها لا تعرف بالصحراء لامطلقا (وإن بقى) ما يتسارع فساد (بعلاج كرطب يتمر ويبيعه أغبط باعه) باذن الحاكم إن وجده (وإلا) أى وإن لم يكن يبيعه أغبط بأن كان تحفيفه أغبط أو استوى الأمران (باع بعضه لعلاج باقيه إن لم يتبرع به) أى بعلاجه أى لم يتبرع به الواجد أو غيره وخالف الحيوان حيث يباع كله لتكرره نفقته فيستوعبه والمراد بالعمران الشارع

ولقطته له وليسده وفي مهايأة لدى نوبة كباقي الأ كساب والوثن إلا أورش جنانية .

﴿فصل﴾ الحيوان المملوك الممتنع من صفار السباع كبعير وظبي وحمام يجوز لقطه إلا من مفازة أمنة للتملك وما لا يمنع منها كشاة يجوز لقطه مطلقا فان لقطه للتملك عرفه ثم تملكه أو باعه وحفظ ثمنه ثم عرفه ثم تملك ثمنه أو تملك الملقوط من مفازة حالا أو كله غرم قيمته وله لقط رقيق غير مميز أو زمن نهب وغير مال لاختصاص أو حفظ وغير حيوان فان تسارع فساد كهريسة فله الأخيرتان وإن وجده بعمران وإن بقى بعلاج كرطب يتمر ويبيعه أغبط باعه وإلا باع بعضه لعلاج باقيه إن لم يتبرع به

والمساجد ونحوها لأنها مع الموات محال اللقطة وقولى إن لم يتبرع به من زيادتي في استواء الأمرين وإطلاق
 للتبرع أولى من تقييده له بالواجد (ومن أخذ لقطة لا لحياة) بأن لقطها لحفظ أو تملك أو اختصاص أو لم
 يقصد خيانه ولا غيرها أو قصد أحدهما ونسيه والثلاثة الأخيرة من زيادتي (فأمين ما لم يملك) أو يختص
 بعد التعريف لإذن الشارع له في ذلك (وإن قصدها) أى الخيانة بعد أخذها فإنه أمين كالمدع وهذه من
 زيادتي في لقطها لغير حفظ (ويجب تعريفها وإن لقطها لحفظ) لئلا يكون كتمها مفوتاً للحق على صاحبه
 وما ذكرته من وجوب تعريف ما لقط للحفظ هو ما اختاره في الروضة وصححه في شرح مسلم واقتصر في
 الأصل على نقل عدم وجوبه عن الأكثر قالوا الآن التعريف إنما يجب لتحقيق شرط التملك فإن بداله أن
 يملكها أو يختص بها أو لقطها للتملك أو للاختصاص وجب تعريفها جزماً ويمتنع التعريف على من غلب
 على ظنه أن سلطاناً يأخذها بل تكون أمانة يده أبداً كافي نكت النووى وغيرها وفيها أنه يمتنع الإشهاد
 عليها أيضاً حينئذ (أو) أخذها (لها) أى للخيانة (فضامن) كافي الودعة (وليس له) بعد ذلك (تعريفها)
 لملك (أو اختصاص لحياته) (ولو دفع لقطة لقاض لزمه قبولها) وإن لقطها لملك لحفظ لها على مالها
 بخلاف الودعة لا يلزمه قبولها لقد رتبته على ردها على مالها وقد التزم الحفظ له وهذه من زيادتي في لقطها
 لغير حفظ (ويعرف) بفتح الباء اللاقط وجوبا على ما قاله ابن الرفعة وندبا على ما قاله الأذرعى وغيره
 (جنسها) أذهب هي أم فضة أم ثياب (وصفها) أهروية أم مروية (وقدرها) بوزن أو عدأو كيل أو
 ذرع (وعفاصها) أى وعاء هامن جلد أو خرقه أو غيرها (ووكاءها) أى خيطها المشدودة به وذلك لخبر
 زيد السابق وقيس بما فيه غيره ويعرف صدق واصفها (ثم يعرفها) بالتشديد (في نحو سوق) كأبواب
 المساجد عند خروج الناس من الجماعات في بلد اللقط أو قريته فإن كان بصحراء ففي مقصده ولا يكلف العدول
 إلى أقرب البلاد إلى موضعه من الصحراء وإن جازت به قافلة تتبعها وعرف ولا يعرف في المساجد قال الشاشى
 إلا في المسجد الحرام (سنة ولو متفرقة على العادة) إن كانت غير حقيرة ولو من الاختصاصات لخبر زيد السابق
 وقيس بما فيه غيره فيعرفها (أولا كل يوم) مرتين (طرفه) أسبوعاً (ثم) كل يوم مرة (طرفه) أسبوعاً
 أو أسبوعين (ثم كل أسبوع) مرة أو مرتين (ثم كل شهر) كذلك بحيث لا ينسى أنه تكرر لما مضى
 وشرط الإمام في الاكتفاء بالسنة المتفرقة أن يبين في التعريف زمن وجدان اللقطة (ويذكر) ندبا
 اللاقط ولو بنائيه (بعض أوصافها) في التعريف فلا يستوعبها لئلا يعتمد الكاذب فإن استوعبها ضمن
 لأنه قد يرفعه إلى من يلزم الدفع بالصفات (ويعرف حقير) بقيد زدته بقولى (لا يعرض عنه غالباً) متمولاً
 كان أو مختصلاً لا يتقدر بشئ بل هو ما يغلب على الظن أن فاقده لا يكثر أسفه عليه ولا يطول طلبه له غالباً
 (إلى أن يظن إعراض فاقده عنه غالباً) هو أولى مما عبر به ويختلف ذلك باختلاف المال أما ما يعرض عنه
 غالباً كبرة وزبينة وزبل يسير فلا يعرف بل يستبد به واجده (وعليه مؤنة تعريف إن قصد تملكها) ولو بعد
 لقطه للحفظ أو مطلقاً فهو أعم من قوله إن أخذ لملك (وإن لم يملك) لوجوب التعريف عليه وهذا في مطلق
 التصرف بغيره إن رأى وليه تملك اللقطة له لم يصرف مؤنة تعريفها من ماله بل يرفع الأمر للحاكم ليبيع جزءاً
 منها والتملك الاختصاص كقصده لقطة للخيانة (وإلا) أى وإن لم يقصد التملك كأن لقط لحفظ وعليه
 اقتصر الأصل أو أطلق ولم يقصد تملكها أو اختصاصاً (مؤنة التعريف) على بيت مال أو (على مالك)
 بأن يرتبها الحاكم في بيت المال أو يقتضها على المالك من اللاقط أو غيره أو يأمره بصرفها ليرجع على
 المالك أو يبيع بعضها إن رآه كافي هرب الجمل والأخير من زيادتي وإنما لم تلزم اللاقط لأن الحفظ فيه
 للمالك فقط (وإذا عرفها) ولو لغير تملك (لم يملكها إلا بلفظ) أو ما في معناه (كتملكت) لأنه تملك مال
 يدل فافتقر إلى ذلك كالتملك بشراء وبحث ابن الرفعة في لقطة لا تملك تكمر وكتب أنه لا بد فيها مما يدل على

ومن أخذ لقطة لا لحياة
 فأمين ما لم يملك
 وإن قصدها ويجب
 تعريفها وإن لقطها لحفظ
 أو لها فضامن وليس له
 تعريفها لملك ولو دفع
 لقطة لقاض لزمه قبولها
 ويعرف جنسها وصفها
 وقدرها وعفاصها
 ووكاءها ثم يعرفها في
 نحو سوق سنة ولو
 متفرقة على العادة أولاً
 كل يوم طرفه ثم طرفه
 ثم كل أسبوع ثم كل
 شهر ويذكر بعض
 أوصافها ويعرف حقير
 لا يعرض عنه غالباً إلى
 أن يظن إعراض فاقده
 عنه غالباً وعليه مؤنة
 تعريف إن قصد تملكها
 وإن لم يملك وإلا فعلى
 بيت مال أو مالك وإذا
 عرفها لم يملكها إلا
 بلفظ كتملكت

تقل الاختصاص وإطلاق تعريفها يشمل ما يعرف سنة وما يعرف دونها بخلاف تقييد الأصل له بالسنة (فإن تملكها) فظهر المالك ولم يرض يدها) ولا تعلق بها حق لازم يمنع بيعها (لزوم ردها) له للخبر السابق (زيادتها المتصلة) وكذا المنفصلة إن حدثت قبل التملك تبعاً للقطعة وهذه من زيادتي (وبأرش نقص) لعب حدث بعد التملك كما يضمها كلها بتلفها والمالك الرجوع إلى بدلها سليمة ولو أراد الاقطار رد بالأرش وأراد المالك الرجوع إلى البدل أجيب الاقطار (فإن تلفت) حساً أو شرعاً بعد التملك (غرم مثلها) إن كانت مثلية (أو قيمتها) إن كانت متقومة (وقت تملك) لأنه وقت دخولها في ضمانه (ولا تدفع) للقطعة (المدع) لها (بلا وصف ولا حجة) إلا أن يعلم الاقطار أنها فيلزمه دفعها له (وإن وصفها) له (وظن صدقه جاز) دفعها له عملاً بظنه بل يسمن نعم إن تعدد الواصف لم تدفع لأحد إلا بحجة (فإن دفع) لها له بالوصف (فثبتت لآخر) بحجة (حولت له) عملاً بالحجة (فإن تلفت) عند الواصف (فله) أي للمالك (تضمين كل) من الاقطار والمدفوع له (والقرار على المدفوع له) لحصول التلف عنده فيرجع الاقطار بما غرمه عليه إن لم يقر له بالملك فإن أقر لم يرجع مؤاخذه له بأقراره أما إذا لم يظن صدقه فلا يجوز الدفع له وحمل تضمين الاقطار إذا دفع بنفسه لا إن أزمه به الحاكم (ولا يحل لقط حرم مكة إلا لحفظ) فلا يحل إن لقط تملك أو أطلق والثانية من زيادتي (ويجب تعريف) لما لقطه فيه للحفظ لخبر إن هذا البلد حرمه الله لا يلتقط لقطته إلا من عرفها وفي رواية للبخاري لا تحل لقطته إلا لمنشد أي لمعرف والمعنى على الدوام وإلا فسأر البلاد كذلك فلا تظهر فائدة التخصيص وتلزم الاقطار الإقامة للتعريف أو دفعها إلى الحاكم والسرفي ذلك أن الله تعالى جعل الحرم مثابة للناس يعودون إليه فربما يعود مالسها أو نائبه وخرج زيادتي مكة حرم المدينة فهو كسائر البلاد في حكم القطعة .

كتاب اللقيط

ويسمى ملقوطة ومنبوذة ودعيا . والأصل فيه مع ما يأتي قوله تعالى وافتعلوا الخير وقوله وتعاونوا على البر والتقوى وأركان اللقط الشرعي لقط ولقيط ولاقط وكلها تعلم مما يأتي (لقطه) أي اللقيط (فرض كفاية) لقوله تعالى ومن أحيها فكأنما أحيها الناس جميعاً ولأنه أدى محترم فوجب حفظه كالمضطر إلى طعام غيره وفارق اللقطه حيث لا يجب لقطها بأن الغلب فيها الاكتساب والنفس تميل إليه فاستغنى بذلك عن الوجوب كالنكاح والوطء فيه (ويجب إسهاده عليه) أي على اللقط وإن كان الاقطار ظاهر العدالة خوفاً من أن يستترقه وفارق الإسهاده عليه الإسهاده على لقط اللقطه بأن الغرض منها المال والإسهاده في التصرف المالي مستحب ومن اللقيط حفظ حرته ونسبه فوجب الإسهاده كما في النكاح وبأن اللقطه يشيع أمرها بالتعريف ولا تعريف في اللقيط (وعلى مامع اللقيط) تبعاله ولئلا يملكه فلو ترك الإسهاده لم تثبت له ولاية الحضانة وجاز نزعه منه قاله في الوسيط وإنما يجب الإسهاده فيما ذكر على لاقط بنفسه أما من سله الحاكم فالإسهاده مستحب قاله الماوردي وغيره (واللقيط صغير أو مجنون منبوذ لا كافله) معلوم ولو بميمز حاجته إلى التعهد وقولي وعلى ما إلى آخره من زيادتي (واللاقط حر رشيد عدل) ولو مستورا (فلو لقطه غيره) بمن بهرق ولو مكاتباً أو كفوراً أو صبياً أو مجنوناً أو فسقاً أو سفه (لم يصح) فينزع اللقيط منه لأن حق الحضانة ولاية وليس من أهلها (لكن لكافر لقط كافر) لما بينهما من الموالاة (فإن أذن لرفيقه غير المكاتب) في لقطه (أو أقره) عليه (فهو الاقطار) ورفيقه نائب عنه في الأخذ والتربية إذ يده كيده بخلاف للمكاتب لاستقلاله فلا يكون السيد هو الاقطار بل ولا هو أيضاً كما علم مما مر فإن قال له السيد التقط لي فالسيد هو الاقطار والمبعوض كالرفيق إلا إذا لقط في نوبته فلا يصح كفاؤه الروياني والتقييد بغير المكاتب من زيادتي (ولو ازدحم أهلاً) للقط على لقيط (قبل أخذه) بأن قال كل منهما أنا أخذه (عين الحاكم من يراه) ولو من غيرهما إذ لاحق لواحد منهما قبل أخذه (أو بعده) أي بعد

فإن تملك فظهر المالك ولم يرض يدها لزمه ردها زيادتها المتصلة وأرش نقص فإن تلفت غرم مثلها أو قيمتها وقت تملك ولا تدفع لمدع بلا وصف ولا حجة وإن وصفها وظن صدقه جاز فإن دفع فثبتت لآخر حولت له فإن تلفت فله تضمين كل والقرار على المدفوع له ولا يحل لقط حرم مكة إلا لحفظ ويجب تعريف .

كتاب اللقيط
لقطه فرض كفاية ويجب إسهاده عليه وعلى ما مع اللقيط واللقيط صغير أو مجنون منبوذ لا كافله واللاقط حر رشيد عدل فلو لقطه غيره لم يصح لكن لكافر لقط كافر فإن أذن لرفيقه غير المكاتب أو أقره فهو الاقطار ولو ازدحم أهلاً قبل أخذه عين الحاكم من يراه أو بعده

أخذه (قدم سابق) لسبقه باللقط ولا يثبت السبق بالوقوف على رأسه بغير أخذه (وإن لقطاه معافى) يقدم (على فقير) لأنه قديو أصبه بماله (وعدل) باطنا (على مستور) احتياطا للقيط (ثم) إن استويا في الصفات وتشاحا (أقرع) بينهما إذ لا مرجح لأحدهما على الآخر ولو ترك أحدهما حقه قبل القرعة انفرد به الآخر وليس لمن خرجت القرعة له ترك حقه للآخر كما ليس للمنفرد نقل حقه إلى غيره ولا يقدم مسلم على كافر في كافر ولا رجل على امرأة (وله) أى للاقط (نقله من بادية لقريبة) ونقله (منهما) أى من بادية وقرية أى من كل منهما (لبلد) لأنه أرفق به (لا عكسه) أى لا نقله من قرية لبادية أو من بلد لقريبة أو بادية لحشونة عيشهما وفوات العلم بالدين والصناعة فيهما نعم له نقله من بلد أو من قرية لبادية قريبة يسهل المراد منها على النص وقول الجمهور (و) له نقله (من كل) من بادية وقرية وبلد (لمثله) لا تنفاه ذلك للمادونه وذكرك حكم القرية جوازا ومنعا مع جواز نقل البلدى له من بادية لمثله من زيادى ومحل جواز نقله إذا أمن الطريق والقصد وتواصلت الأخبار واختبرت أمانة اللاقط (ومؤنته) هو أعم من قوله ونفقته (في ماله العام كوقف على اللقطاء) أو الوصية لهم (أو الخاص) وهما اختص به (كثياب عليه) ملفوفة عليه أو ملبوسة له أو مغطى بها (أو تحتها) مفروشة (ودنانير كذلك) أى عليه أو تحتها ولو منشورة (ودار هو فيها وحده) وحصته منها إن كان معه فيها غيره لأن له يداو اختصاصا كالبالغ والأصل الحرية مالم يعرف غيرها وقول وحده من زيادى (لا مال مدفون) ولو تحتها أو كان فيه أو مع القيط رقعة مكتوب فيها أنه له كالمسكف نعم إن حكم بأن المكان له فهو له مع المكان (و) لا مال (موضوع بقربه) كالبعيد عنه بخلاف الموضوع بقرب المكلف لأن لرعاية (ثم) إن لم يعرف له مال عام ولا خاص ولو محكوما بكفره بأن وجد يملكه كغيره ليس بها مسلم فؤنته (في بيت مال) من سهم المصالح (ثم) إن لم يكن فيه مال أو كان ثم ما هو أهم (يقترض عليه حاكم) وهذا من زيادى (ثم) إن عسر الاقتراض وجبت (على موسرينا) أى المسلمين (قرضا) بالقاف عليه إن كان حرا وإلا فعلى سيده والمعنى على جهة القرض فالنصب بنزع الحافض والتقييد باليسار من زيادى (وللاقطه استقلال بحفظ ماله) كحفظه (وإنما يمونه منه باذن حاكم) لأن ولاية المال لا تثبت لغير أب وجد من الأقارب فالأجنبي أولى (ثم) إن لم يجده ماله (بإشهاد) وهذا من زيادى فإن ماله بدون ذلك ضمن.

فصل في الحكم بإسلام اللقيط وغيره بتبعية أو بكفرهما كذلك (القيط مسلم) تبعا للدار وما ألحق بها (وإن استلحقه كافر) هو أولى من قوله ذمى (بلاينة) بنسبه هذا (إن وجد بمحل) ولو بدار كافر (به مسلم) يمكن كونه منه ولو أسير امتشرا أو تاجرا أو محتارا تغلبا للإسلام ولأنه قد حكم بإسلامه فلا يغير بمجرد دعوى الاستلحاق (و) لكن (لا يكفي اجتياز بدار كافر) بخلافه بدار الحارمته ولو نفاه المسلم قبل في نفي نسبه لأننى إسلامه أما إذا استلحقه الكافر ببينة أو وجدا للقيط بمحل منسوب للكفار ليس به مسلم فهو كافر (ويحكم بإسلام غير لقيط صبي أو مجنون تبعا لأحد أصوله) بأن يكون أحد أصوله ولو من قبل الأم مسلما وقت العلوق به أو بعده قبل بلوغ أو إفاقة وإن كان ميتا والأقرب منه حيا كافرا تغلبا للإسلام (و) تبعا (لسايبه المسلم) ولو غير مكلف (إن لم يكن معه) في السبي (أحدهم) أى أحد أصوله لأنه صار تحت ولايته فإن كان معه فيه أحدهم لم يتبع السابى لأن تبعية أحدهم أقوى ومعنى كون أحدهم معه كافى الروضة أن يكونا في جيش واحد وغنيمة واحدة لا أنهم فى ملك رجل وخرج بالمسلم الكافر فلا يحكم بإسلام مسيبيه وإن كان بدار نال لأن الدار لا تؤثر فيه ولا فى أولاده فكيف تؤثر فى مسيبيه نعم هو على دين سايبه كما قاله الماوردى وغيره ولو سباه مسلم وكافر فهو مسلم وخرج بالتبعية إسلامه استقلال فلا يصح كسائر عقوده وفارق محبة عباداته بأنها يتنفل بها فتقع منه تقلا بخلاف الإسلام وإنما صح إسلام على رضى الله عنه في صعره لأن الأحكام كما قال البيهقى إنما تعلق بالبلوغ بعد الهجرة في عام الخندق أما قبلها فهي منوطة بالتمييز وكان

قدم سابق وإن لقطاه
معافى على فقير
وعدل على مستور ثم
أقرع وله نقله من بادية
لقريبة ومنها لبلد
لا عكسه ومن كل مثله
ومؤنته في ماله العام
كوقف على اللقطاء أو
الخاص كثياب عليه أو
تحتها ودنانير كذلك
ودار هو فيها وحده
لا مال مدفون وموضوع
بقربه ثم في بيت مال ثم
يقترض عليه حاكم ثم
على موسرينا قرضا
وللاقطه استقلال بحفظ
ماله وإنما يمونه منه
بإذن حاكم ثم بإشهاد .
فصل في اللقيط مسلم
وإن استلحقه كافر بلا
بينة إن وجد بمحل به
مسلم ولا يكفي اجتياز
بدار كافر ويحكم بإسلام
غير لقيط صبي أو مجنون
تبعا لأحد أصوله ولسايبه
المسلم إن لم يكن معه أحدهم

على مجزأ حين أسلم (فإن كفر بعد كماله) بالبلوغ أو الإفاقة (فيهما) أى فى هاتين التبعيتين (فترد)
 لسبق الحكم بإسلامه وخرج بهما مالمو كمل فى تبعية الدار وكفر فانه كافر أصلى لا مرتد لبنائه على
 ظاهرها فإذا أعرب عن نفسه بالكفر تبينا خلاف ما ظنناه وهذا معنى قولهم تبعية الدار ضعيفة نعم
 إن تمحض المسلمون بالدار لم يقر على كفره قطعا قاله الماوردى وأقره ابن الرفعة ، وذكر حكم المجنون
 مطلقا مع ذكر حكم الصبي فيما لو كفر بعد بلوغه بالنسبة لتبعية السابى من زيادى وتيمرى بأحد أصوله
 أولى من تعبيره بأحد أبويه .

(فصل) فى بيان حرية اللقيط ورقه واستلحاقه (اللقيط حر) وإن ادعى رقه لا قط أو غيره لأن غالب
 الناس أحرار (إلا أن تقام برقه بينة متعوضة لسبب الملك) كإرث وشراء فلا يكتفى بملك الملك لأننا تأمن أن
 يعتمد الشاهد ظاهر اليد وفارق غيره كثوب ودار بأن أمر الرق خطر فاحيط فيه وبأن المال مملوك فلا تغير
 دعواه وصفه بخلاف اللقيط لأنه حر ظاهرا (أو يقر به) بعد كماله (ولم يكذبه المقر له) هو أولى من قوله فضدقه
 (ولم يسبق إقراره) بعد كماله (بحرية) فيحكم برقه فى الصورتين وإن سبق منه تصرف يقتضيهما كبيع ونكاح
 نعم إن وجد بدار حرب لا مسلم فيها ولا ذى فرقى كسائر صيانتهم ونسائهم قاله البلقى وكلامهم يقتضيه
 أما إذا أقر به لم يكذبه أو سبق إقراره بالحرية فلا يقبل إقراره بالرق وإن عاد المكذب وصدقه لأنما كذبه
 حكم بحريته بالأصل فلا يعود رقيقا (ولا يقبل إقراره به) أى بالرق (فى تصرف ماض بغيره) بخلافه
 فى مستقبل وإن أضر بغيره وماض لا يضر بغيره (فلو لم يدين فأقر برق ويده مال قضى منه) ولا يجعل للمقر
 له بالرق إلا ما فضل عن الدين فإن بقى من الدين شىء اتبع به بعد عتقه أملا التصرف الماضى المضى به فيقبل إقراره
 بالنسبة إليه ولو كان اللقيط امرأة متزوجة ولو لم يحن لا يحل له نكاح الأمة وأقرت بالرق لم يفسخ نكاحها وتسلم
 لزوجها ليلا ونهارا ويسافر بها زوجها بغير إذن سيدها وولدها قبل إقرارها حر وبعده رقيق وتعتد بثلاثة
 أقرأ للطلاق وشهرين وخمسة أيام للموت وحذفت من الأصل هنا حكم ما لو ادعى رق صغير بيده جهل لقطه
 لذكوره فى الدعوى والبيئات وسيأتى بيانه ثم مع زيادة (ولو استلحق نحو صغير) هو أعم من قوله
 ولو استلحق اللقيط (رجل) ولو كافرا أو عبدا أو غير لاقط (لحقه) بشروطه السابقة فى الإقرار لأنه أقر
 له بحق فأشبهه مالمو أقر له بمال له ولإمكان حصوله منه بنكاح أو وطء شبهة لكن لا يسلم للعبد بأشغاله
 بخدمة سيده ولا نفقة عليه إذ لا مال له أملا المرأة إذا استلحقته فلا يلحقها خلية كانت أولا إذ يمكنها إقامة
 البينة على ولادتها بالمشاهدة بخلاف الرجل (أو) استلحقه (اثنان قدم بينة) لا بإسلام وحرية فلا يقدم
 أحدهما منها لأن كل من اتصف بشىء منهما أو من ضدهما أهل لو انفرد فلا بد من مرجح (وإن)
 لم تكن بينة أو تعارضت بينتان قدم (بسبق استلحاق) من أحدهما (مع يد) له (من غير لقط) لثبوت النسب
 منه معتزدا باليد فاليد عاضدة لا مرجحة لأنها لا تثبت النسب بخلاف الملك أمايد اللقط فلا عبرة بهما
 لو استلحق اللقط اللقيط ثم ادعاه آخر عرض على القائف كما يعلم مما يأتى ولو أقام اثنان بينتين مؤرختين
 بتاريخين مختلفين فلا ترجيح وقولى بسبق إلى آخره من زيادى (وإن لم يكن سبق بقيد السابق قدم
) بقائف (وجد وسيأتى بيانه آخر كتاب الدعوى (فإن عدم) أى القائف أى لم يوجد بدون مسافة
 قصر (أو) وجدولكن (تخيرا أو نفاها عنهما أو ألحقهما بهما انتسب بعد كماله لمن يعيل طبعه إليه) منها
 أو من ثالث بحكم الجبلة لا بمجرد التشهى فإن امتنع من الانتساب عناد حبس وعليهما المؤنة مدة الانتظار
 فإذا انتسب إلى أحدهما رجع الآخر عليه بما مانان مان باذن الحاكم وإن انتسب إلى ثالث وصدقه لحقه
 ولو لم يعيل طبعه إلى أحد وقف الأمر إلى انتسابه ثم بعد انتسابه متى ألحقه القائف بغيره بطل الانتساب
 لأن إلحاقه حجة أو حكم وتيمرى بما ذكر أولى مما عبر به

فإن كفر بعد كماله
 فيهما فترد .
 (فصل) اللقيط حر
 إلا أن تقام برقه بينة
 متعوضة لسبب الملك
 أو يقر به ولم يكذبه المقر له
 ولم يسبق إقراره بحرية
 ولا يقبل إقراره به فى
 تصرف ماض بغيره
 بغيره فلو لم يدين فأقر
 برق ويده مال قضى
 منه ولو استلحق نحو
 صغير رجل لحقه أو
 اثنان قدم بينة فبسبق
 استلحاق مع يد من
 غير لقط فبقائف فإن
 عدم أو تخيرا أو نفاها
 عنهما أو ألحقهما بهما
 انتسب بعد كماله لمن
 يعيل طبعه إليه .

﴿ كتاب الجعالة ﴾

بثليث الجيم واقتصر جماعة على كسرها وآخرون على كسرها وفتحها وهي كالجمل والجعيلة لغة اسم لما يجعل
للإنسان على فعل شيء وشرعا التزام عوض معلوم على عمل معين . والأصل فيها قبل الإجماع خبر الذي رقه
الصحابي بالقائمة على قطع من الغنم كما في الصحيحين عن أبي سعيد الخدري وهو الرائي كما رواه الحاكم وقال
صحيح على شرط مسلم والقطع ثلاثون رأسا من الغنم، وأيضا الحاجة قد تدعو إليها فجازت كالمضاربة والإجارة
(أركانها) أربعة (عمل وجعل وصيغة وعاقدة وشرط فيه اختيار وإطلاق تصرف ملتزم) ولو غير المالك فلا
يصح التزام مكره وصبي ومجنون ومجور سفيه (وعلم عامل) ولو مبهما (بالالتزام) فلو قال إن رده زيد فله كذا
فرده غير عالم بذلك أو من رد أبقى فله كذا فرده من لم يعلم ذلك لم يستحق شيئا (وأهلية عمل عامل معين)
فيصح من هو أهل لذلك ولو عبدا وصيبا ومجنونا ومجورا وسفها ولو بلاذن بخلاف صغير لا يقدر على العمل
لأن منفعته معدومة كاستئجار أعمى للحفظ (و) شرط (في العمل كلفة وعدم تعيينه) فلا جعل فيما لا كلفة
فيه كأن قال من دلى على مالي فله كذا فله والمال بيد غيره ولا كلفة ولا فيما تعين عليه كأن قال من رد مالي فله
كذا فرده من هو بيده وتعين عليه الرد لنحو غضب وان كان فيه كلفة لأن مالا كلفة فيه وماتعنه عليه شرعا
لا يقابلان بعوض وما لا يتعين شامل للواجب على الكفاية كمن حبس ظملا فبذل مالا لمن يتكلم في خلاصه
بجاهه أو غيره فإنه جائز كما نقله النووي في فتاويه (و) عدم (تأقيته) لأن تأقيته قديفوت الغرض فيفسده
وسواء كان العمل الذي يصح العقد عليه معلوما أم مجهولا عسر عليه للحاجة كما في عمل القراض بل أولى فإن
لم يسر عليه اعتبر ضبطه إذ لا حاجة إلى احتمال الجهل في بناء حائط يذكر موضعه وطوله وعرضه وارتفاعه
وما يبنى به وفي الخياطة يعتبر وصفها ووصف الثوب وأكثر ما ذكر من زيادتي (و) شرط (في الجعل ما) مر
(في الثمن) هو أولى بما ذكره فلا يصح ثمن لجعل أو نجاسة أو غيرها يفسد العقد كالبيع ولأنه مع الجهل
لا حاجة إلى احتماله كالإجارة بخلافه في العمل والعامل ولأنه لا يكاد أحدي رغبت في العمل مع جهله بالجعل فلا
يحصل مقصود العقد ويستثنى من ذلك مسألة العليج وستأتي في الجهاد ومالو وصف الجعل بما يفيد العلم وإن لم
يصح كونه ثمنًا لأن البيع لازم فاحتيط له بخلاف الجعالة (وللعامل في) جعل (فاسد يقصد أجره) كالإجارة
الفاسدة بخلاف ما لا يقصد كالدوم وتعيرى بما ذكر أعمر وأولى بما عير به (و) شرط (في الصيغة لفظ) أو ما في
معناه مما مر في الضمان (من طرف الملتزم يدل على إذنه في العمل بجعل) لأنها معاوضة فاقتضت إلى صيغة تدل
على المطلوب كالإجارة بخلاف طرف العامل لا يشترط له صيغة (فلو عمل) أحد (بقول أجنبي قال زيد من رد
عبدى فله كذا وكان كاذبا فلا شيء له) لعدم الالتزام فإن كان صادقا فله على زيد ما التزمه إن كان الخبر ثقة وإلا
فهو كالورد عبد زيد غير عالم بإذنه والتزامه وفي ذلك إشكال ذكرته مع جوابه في شرح الروض (ولمن رده من
أقرب) من المكان المعين (قسطه) من الجعل فإن رده من أبعد منه فلا زيادة له لعدم التزامها أو من مثله من
جهة أخرى فله كل الجعل كما صححه الخوارزمي لحصول الغرض ويؤيده جواز ذلك في إجارة ولم يطلع السبكي
على ذلك فبحث أن الأولى عدم استحقاقه وكذا الأذرعى لكنه رجع عنه ومال إلى استحقاقه (ولورده
اثنان) مثلامعنيين كانا أولا (فلهما الجعل) بالسوية (إلا إن عين أحدهما) فقط (فله كله) أي الجعل (إن قصد
الآخر اعاءته) فقط (والا) بأن قصد الآخر العمل لنفسه أو للملتزم أو لهما أو لنفسه والعامل أو للعامل والملتزم
أو للجميع أو لم يقصد شيئا فقولى وإلا أعم من قوله وإن قصد العمل للمالك (ف) للمعين (قسطه) وهو في المثال
نصف الجعل في الصور الثلاث الأولى والأخيرة وثلاثة أرباعه في الرابعة والخامسة وثلاثة في السادسة (ولا
شيء للآخر) حيث لا عدم الالتزام له (وقبل فراغ) من العمل الصادق ذلك بما قبل الشروع فيه (للملتزم
تغيير) بزيادة أو نقص في الجعل أو العمل كما في البيع في زمن الخيار وتعيرى هنا وفيما يأتي بالملتزم أعم

﴿ كتاب الجعالة ﴾

أركانها عمل وجعل
وصيغة وعاقدة وشرط
فيه اختيار وإطلاق
تصرف ملتزم وعلم عامل
بالالتزام وأهلية عمل
عامل معين وفي العمل
كلفة وعدم تعيينه
وتأقيته وفي الجعل ما في
الثمن وللعامل في فاسد
يقصد أجره وفي الصيغة
لفظ من طرف الملتزم
يدل على إذنه في العمل
بجعل فلو عمل بقول
أجنبي قال زيد من رد
عبدى فله كذا وكان
كاذبا فلا شيء له ولمن رده
من أقرب قسطه ولو
رده اثنان فلهما الجعل
إلا إن عين أحدهما فله
كله إن قصد الآخر
إعاءته وإلا قسطه
ولا شيء للآخر وقبل
فراغ للملتزم تغيير

من تعبيره بالمالك وحكم التغيير في العمل من زيادتي (فان كان) التغيير (بعد شروع) في العمل (أو) قبله
و (عمل) العامل (جاهلا) بذلك (فله أجره) أي أجره مثله لأن النداء الثاني فسخ للأول والفسخ من
الملتزم في أثناء العمل يقتضي الرجوع إلى أجره للثلث وألحق بفسخه بالتغيير قبل العمل للذكور فان عمل
في هذه علما بذلك فله المسمى الثاني ويستثنى من الأول ما لو علم للمسمى الثاني قط فله منه قسط ما عمله بعد
علمه فيما يظهر وإن أفهم كلام بعضهم أن له بذلك كل للمسمى الثاني وقولي أو عمل جاهلا من زيادتي
(ولكل) منهما (فسخ) للجماعة لأنها عقد جائز من الطرفين كالقراض والشركة (وللعامل أجره)
أي أجره مثله (إن فسخ الملتزم) ولو باعنا الرقيق (بعد شروع) في العمل كما في القراض واستشكل
لزوم أجره للثلث بما لو مات الملتزم في أثناء المدة حيث تنفسخ ويجب القسط من المسمى وأي فرق بين
الفسخ والانقضاء ويجب بأن الملتزم ثم لم يتسبب في إسقاط المسمى والعامل ثم تم العمل بعد الانقضاء
ولم يمنعه الملتزم منه بخلافه هنا (والا) بأن فسخ أحدهما قبل الشروع أو العامل بعده (فلا شيء) له
وإن وقع العمل مسلما كأن شرط له جعل في مقابلة بناء حائط فبني بعضه بمحضته لأنه لم يعمل شيئا
في الأولى وفسخ ولم يحصل غرض الملتزم في الثانية نعم إن فسخ فيها لزيادة الملتزم في العمل فله الأجره
(كما لو تلف مردوده) هو أعم من قوله مات الآبق (أو هرب قبل وصوله) للمالك فانه لا شيء له لأنه
لم يردده وكذا تلف سائر محال الأعمال نعم إن وقع العمل مسلما وظهر أثره على المحل استحق الأجره
كما أوضحته في شرح الهبة وغيره (ولا يحبس لاستيفاء) للجعل لأنه إنما يستحقه
بالتسليم ولا للمؤنة أيضا كما شمله كلامي بخلاف قول الأصل لقبض الجعل
(وحلف ملتزم أنكر شرط جعل أوردا) فيصدق لأن الأصل
عدمه فان اختلفا بعد استحقاق في قدر جعل أو قدر
مردود تحالفا وللعامل أجره للثلث كما علم من باب
الاختلاف في كيفية العقد وكتاب
القراض والله سبحانه
وتعالى أعلم

فان كان بعد شروع
أو عمل جاهلا فله أجره
ولكل فسخ وللعامل
أجره إن فسخ الملتزم
بعد شروع وإلا فلا شيء
كما لو تلف مردوده أو
هرب قبل وصوله ولا
يحبس لاستيفاء وحلف
ملتزم أنكر شرط
جعل أوردا .

تم الجزء الأول من (فتح الوهاب) وبليه الجزء الثاني ، وأوله : كتاب القراض

فتح الوهاب بشرح منهج الطلاب

تأليف

شيخ الاسلام أبي يحيى زكريا الأنصاري
(٨٢٥ - ٩٢٥)

وفي الهامش

- ١ - منهج الطلاب للمؤلف
- ٢ - الرسائل الذهبية في المسائل الدقيقة المنهجية
للسيد مصطفى الذهبي الشافعي

الجزء الثاني

الناشر
دار المعرفة
للطباعة والنشر
بيروت - لبنان

« مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ »

(حديث شريف)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ كتاب الفرائض ﴾

أى مسائل قسمة الموارث ، جمع فريضة ، بمعنى مفروضة : أى مقدرة لما فيها من السهام المقدرة فغلبت على غيرها . والفرض لغة التقدير . وشرعا هنا نصيب مقدر شرعا للوارث . والأصل فيه قبل الإجماع آيات الموارث والأخبار تكبر الصحيحين « ألحقوا الفرائض بأهلها فما بقي فلاؤلى رجل ذكر » وعلم الفرائض يحتاج كما نقله القاضى عن الأصحاب إلى ثلاثة علوم : علم الفتوى وعلم النسب وعلم الحساب (يبدأ من تركه ميت) وجوبا (بما) أى بحق (تعلق بعين) منها لا بحجر والعين التى تعلق بها حق (كزكاة) أى كمال وجبت فيه لأنه كالمرهون بها (وجان) لتعلق أرش الجناية برقبته (ومرهون) لتعلق دين المرتهن به (وما) أى ومبيع (مات مشترية مفلسا) بشمعه ، ولم يتعلق به حق لازم ككتابة لتعلق حق فسخ البائع به سواء أجزع عليه قبل موته أم لا أما تعلق حق الغرماء بالأموال بالحجر فلا يبدأ فيه بحقهم بل بمؤن التجيز كما نقله فى الروضة عن الأصحاب فى الفلاس (فبمؤن تجيز بمونه) من نفسه وغيره فهو أهم من قوله بمؤنة تجيزه (معروف) بحسب يساره وإعساره ، ولا عبرة بما كان عليه فى حياته من إسرافه وتقديره وهذا من زيادى (فب) قضاء (دينه) المطلق الذى لزمه لوجوبه عليه (ف) بتنفيذ (وصيته) وما ألحق بها كعتق علق بالموت وتبرع بنجز فى مرض الموت (من ثلث باق) وقدمت على الإرث لقوله تعالى : من بعد وصية يوصى بها أو دين . وتقديما لمصلحة الميت كما فى الحياة ومن الابتداء فتدخل الوصايا بالثلث ويبيعه (والباقي) من تركته من حيث التسلط عليه بالتصرف (لورثته) على ما يأتى بيانه . وللأرث أربعة أسباب لأنه إما (بقرابة) خاصة (أو نكاح أو ولاء أو إسلام) أى جهته فتصرف التركة أو باقيا كما سيأتى لبیت المال إرثا للمسلمين عسوبة لخبر أبى داود وغيره « أنا وارث من لا وارث له أعقل عنه وأرثه » وهو صلى الله عليه وسلم لا يرث شيئا لنفسه بل يصرفه للمسلمين ولأنهم يعقلون عن الميت كالعصبة من القرابة ويجوز تخصيص طائفة منهم بذلك وصرفه لمن ولد أو أسلم أو عتق بعد موته أو لمن أوصى له لا لقاتله وقد أوضحت ذلك فى شرح الروض ، وللأرث أيضا شروط ذكرها ابن الهائم فى فصوله وبينتها فى شرحها وله موانع ثانی

(والجمع)

﴿ كتاب الفرائض ﴾

يبدأ من تركه ميت بما تعلق بعين كزكاة وجان ومرهون وماتات مشترية مفلسا فبمؤن تجيز بمونه معروف فبدينه فوصيته من ثلث باق والباقي لورثته بقرابة أو نكاح أو ولاء أو إسلام

(والجمع على إرثه من الذكور) بالاختصار (عشرة) وبالبسط خمسة عشر (ابن وابنه وان نزل وأب وأبوه وان علا وأخ مطلقا) أى لأبوين أو لأب وألأم (وعم وابنه وابن أخ لغير أم) أى لأبوين أو لأب في الثلاثة وان بعدوا (وزوج وذو ولاء . و) الجمع على إرثه (من الإناث) بالاختصار (سبع) وبالبسط عشر (بنت وبنت ابن وان نزل) أى الابن (وأم و جدة) أم أب وأم أم وان علنا (وأخت) مطلقا (وزوجة وذات ولاء) وتعيرى بذو ولاء وذات ولاء أعم من تعيريه بالمعق والمعتقة (فلو اجتمع الذكور فالوارث أب وابن وزوج) لأن غيرهم محجوب بغير الزوج ومسألهم من اثني عشر ثلاثة للزوج واثنا للأب والباقي للابن (أو) اجتمع (الإناث) الوارث (بنت وبنت ابن وأم وأخت لأبوين وزوجة) وسقطت الجدة بالأم وذات الولاء بالأخت المذكورة كما سقط بها الأخت للأب وبالبنت الأخت للأم ومسألهم من أربعة وعشرين ثلاثة للزوجة واثنا عشر للبنت وأربعة لكل من بنت الابن والأم والباقي للأخت (أو) اجتمع (الممكن) اجتماعه (منهما) أى من الصنفين (في) الوارث (أبوان) أى أب وأم (وابن وبنت وأحد زوجين) أى الذكور إن كان الميت أنثى والأنثى إن كان الميت ذكرا والمسألة الأولى أصلها من اثني عشر وتصح من ستة وثلاثين والثانية من أربعة وعشرين وتصح من اثنين وسبعين (فلو لم يستغرقوا) أى الورثة من الصنفين التركة (صرفت كلها) ان فقدوا كلهم (أو باقيا) ان وجد بعضهم وهو ذو فرض (لبنت) (ال) (مال) إرثا (ان انتظم) أمره بأن يكون الإمام عادلا (ولا) أى وإن لم ينتظم (رد ما فضل) عن الورثة (على ذوى فروض غير زوجين بنسبتها) أى فروض من يرد عليه فى بنت وأم يبقى بعد إخراج فرضيهما سهمان من ستة للأم ربعها نصف سهم فتصح المسألة من اثني عشر ان اعتبر مخرج النصف ومن أربعة وعشرين ان اعتبر مخرج الربع وهو الموافق للقاعدة وترجع بالاختصار على التقديرين إلى أربعة للبنت ثلاثة وللأم واحد وفى بنت وأم وزوج يبقى بعد إخراج فروضهم سهم من اثني عشر ثلاثة أرباعه للبنت وربعه للأم فتصح المسألة من ثمانية وأربعين وترجع بالاختصار إلى ستة عشر للزوج أربعة وللبنات تسعة وللأم ثلاثة وفى بنت وأم وزوجة يبقى بعد إخراج فروضهن خمسة من أربعة وعشرين للأم ربعها سهم وربع فتصح المسألة من ستة وتسعين وترجع بالاختصار إلى اثنين وثلاثين للزوجة أربعة وللبنات أحد وعشرون وللأم سبعة ولو كان ذو الفرض واحدا كبنت رد عليها الباقي أو جماعة من صنف واحد كبنات فالباقي يثنى بالسوية والرد ضد العول الآتى لأنه زيادة فى قدر السهام ونقص من عددها والعول نقص من قدرها وزيادة فى عددها (ثم) ان لم يوجد أحد من ذوى الفروض الذين يرد عليهم ورث (ذوو أرحام) وهم بقية الأقارب (وهم) أحد عشر صنفا (جد وجدة ساقطان) كأبى أم وأم أبى أم وان عليا وهذان صنف (وأولاد بنات) لصلب أولاد من ذكور وإناث (وبنات إخوة) لأبوين أو لأب أو لأم (وأولاد أخوات) كذلك (وبنو إخوة لأم وعم لأم) أى أخو الأب لأمه (وبنات أعمام) لأبوين أو لأب أو لأم (وعمات) بالرفع (وأخوال وخالات ومدلون بهم) أى بما عدا الأول إذا لم يبق فى الأول من يدلى به ومن انقرض منهم حاز جميع المال ذكرا كان أو أنثى وفى كيفية تورثهم مذهبان أحدهما وهو الأصح مذهب أهل التنزيل وهو أن ينزل كل مهم منزلة من يدلى به والثانى مذهب أهل القربة وهو تقديم الأقرب منهم إلى الميت فى بنت بنت وبنت بنت ابن المال على الأول بينهما أرباعا وعلى الثانى لبنت البنت لقربها إلى الميت وقد بسطت الكلام على ذلك فى غير هذا الكتاب هذا كله اذا وجد أحد من ذوى الأرحام والأخفكم ما قاله الشيخ عز الدين بن عبد السلام أنه إذا جارت الملوكة فى مال المصالح وظفر به أحد

والجمع على إرثه من
الذكور عشرة ابن
وابنه وإن نزل وأب
وأبوه وان علا وأخ
مطلقا وعم وابنه وابن
أخ لغير أم وزوج وذو
ولاء ومن الإناث سبع
بنت وبنت ابن وإن
نزل وأم وجدة وأخت
وزوجة وذات ولاء
فلو اجتمع الذكور
فالوارث أب وابن وزوج
أو الإناث فبنت وبنت
ابن وأم وأخت لأبوين
وزوجة أو الممكن منها
فأبوان وابن وبنت
وأحد زوجين فلولم
يستغرقوا صرفت كلها
أو باقيا لبنت مال إن
انتظم وإلأرد ما فضل
على ذوى فروض
غير زوجين بنسبتها
ثم ذوو أرحام وهم جد
وجدة ساقطان وأولاد
بنات وبنات إخوة
وأولاد أخوات وبنو
إخوة لأم وعم لأم
وبنات أعمام وعمات
وأخوال وخالات
ومدلون بهم .

يعرف المصارف أخذه وصرفه فيها كما يصرفه الإمام العادل وهو مأجور على ذلك قال والظاهر وجوبه .
فصل في بيان الفروض وذويها (الفروض) بمعنى الأنصاء المقدرة (في كتاب الله) تعالى للورثة ستة بعول وبدونه ويعبر عنها بعبارات أخصرها الربع والثلث وضعف كل ونصفه فأحد الفروض (نصف) وبدأت به كالجهور لأنه أكبر كسر مفرد وهو الخمسة (زوج ليس لزوجته فرع وارث) بالقرابة الخاصة قال تعالى ولكم نصف ما ترك أزواجكم إن لم يكن لهن ولد . وولد الابن وإن نزل كالولد إجماعاً أولفظ الولد يشمل بناء على إعمال اللفظ في حقيقته ومجازه وعدم فرعها للذكور بأن لا يكون لها فرع أولها فرع غير وارث كزقيق أو وارث بعموم القرابة لا بخصوصها كفرع بنت وقولي وارث هنا وفيما يأتي في الباب من زيادتي (ولبنت وبنت ابن وأخت لغير أم) أي لأبوين وألأب (منفردات) عمن يأتي قال تعالى في البنت وإن كانت واحدة فلها النصف ويأتي في بنت الابن ما مر في ولد الابن وقال في الأخت : وله أخت فلها نصف ما ترك . والمراد الأخت لأبوين أو لأب دون الأخت لأم لأن لها السدس للآية الآتية وخرج بمنفردات مالو اجتمعن مع معصيهن أو أخواتهن أو اجتمعن مع بعض كسائياتي بيانه (و) ثانيها (ربع) وهو لاثنتين (زوج لزوجته فرع وارث) بالقرابة الخاصة ذكرنا كان أو غيره سواء كان منه أيضاً أم لا قال تعالى فإن كان لهن ولد فلكم الربع مما تركن وجعل لهن في حالتيه ضعف مال الزوجة في حالتيها لأن فيه ذكورة وعي تقتضي التعصيب فكان معها كالابن مع البنت (ولزوجة) فأكثر (ليس لزوجها ذلك) أي فرع وارث بالقرابة الخاصة قال تعالى ولهن الربع مما تركن إن لم يكن لهن ولد (و) ثالثها (ثمن) وهو (لها) أي لزوجة فأكثر (معه) أي مع فرع زوجها الوارث سواء أ كان منها أيضاً أم لا قال تعالى فإن كان لهن ولد فلهن الثمن والزوجان يتوارثان ولو في عدة طلاق رجعي (و) رابعها (ثلثان) وهو لأربع (لنصف تعدد من فرضه نصف) أي لثنتين فأكثر من البنات أو بنات الابن أو الأخوات لأبوين أو لأب إذا انفردن عمن يعصيهن أو يعجبهن حرماناً أو نقصاناً قال تعالى في البنات فإن كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك وبنات الابن كالبنات كأمه والبنات وبنات الابن مقيستان على الأخنتين وقال في الأخنتين فأكثر فإن كانتا اثنتين فلهما الثلثان مما ترك نزلت في سبع أخوات لجابر حين مرض وسأل عن إرثهن منه فدل على أن المراد الأختان فأكثر (و) خامسها (ثلث) وهو لاثنتين (لأم ليس لبيتها فرع وارث ولا عدد من إخوة وأخوات) قال تعالى فإن لم يكن له ولد وورثه أبواه فلأمه الثلث فإن كان له إخوة فلأمه السدس والمراد بهم اثنان فأكثر إجماعاً قبل إظهار ابن عباس الخلاف وسيأتي أنه إذا كان مع الأم أب وأحد الزوجين ففرضها ثلث الباقي (ولعدد) اثنين فأكثر (من ولدها) أي الأم يستوى فيه الذكر وغيره قال تعالى وإن كان رجل يورث كلالة أو امرأة وله أخ أو أخت فلكل واحد منهما السدس فإن كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث والمراد بالأم ولاد الأم بدليل قراءة ابن مسعود وغيره وله أخ أو أخت من أم والقراءة الشاذة كالخبر على الصحيح (وقد يفرض) أي الثلث (لجد مع إخوة) على ماسيأتي بيانه في فصله وبه يكون الثلث لثلاثة وإن لم يكن الثالث في كتاب الله (و) سادسها (سدس) وهو لسبعة (لأب وجد لبيتهما فرع وارث) قال تعالى ولأبويه لكل واحد منهما السدس مما ترك إن كان له ولد والجد كالأب لما مر في الولد والمراد جدهم يدل بآتي وإلا فلا يرث بخصوص القرابة لأنه من ذوى الأرحام كأم (ولأم لبيتها ذلك) أي فرع وارث (أو عدد من إخوة وأخوات) اثنان فأكثر لأم (ولجدة) فأكثر لأم ولأب لأنه عليه السلام أعطى الجدة السدس رواه أبو داود وغيره وقصى للجدتين من الميراث بالسدس بينهما رواه الحاكم وقال صحيح على شرط الشيخين هذا إن (لم تدل بذكر بين اثنتين) فإن أدلت به كأم أبي أم لم ترث بخصوص القرابة لأنها من ذوى الأرحام كأم فالوارث من الجدات كل جدة أدلت بمحض الإناث

فصل الفروض في كتاب الله نصف زوج ليس لزوجته فرع وارث ولبنت وبنت ابن وأخت لغير أم منفردات ، وربع زوج لزوجته فرع وارث ولزوجة ليس لزوجها ذلك . وثمن لها معه : وثلثان لنصف تعدد من فرضه نصف . وثلث لأم ليس لبيتها فرع وارث ولا عدد من إخوة وأخوات ولعدد من ولدها وقد يفرض لجد مع إخوة . وسدس لأب وجد لبيتها فرع وارث ولأم لبيتها ذلك أو عدد من إخوة وأخوات ولجدة لم تدل بذكر بين اثنتين

ولبنت ابن فأكثر مع
بنت أو بنت ابن أعلى
ولأخت فأكثر لأب
مع أخت لأبوين ولواحد
من ولد أم .

﴿فصل﴾ لا يحجب
أبوان وزوجان وولد
بأحد بل ابن ابن
أو ابن ابن أقرب منه
وجد بمتوسط بينه
وبين الميت وأخ لأبوين
بأب وابن وابنه ولأب
بهؤلاء وأخ لأبوين وأخ
لأم بأب وجد وفرع
وارث وابن أخ لأبوين
بأب وجد وابن وابنه
وأخ لأبوين ولأب
ولأب بهؤلاء وابن أخ
لأبوين وعم لأبوين
بهؤلاء وعم وابن أخ لأب
ولاب بهؤلاء وعم
لأبوين وابن عم لأبوين
بهؤلاء وعم لاب ولاب
بهؤلاء وابن عم لأبوين
وبنات ابن باين أو بنتين
إن لم يعصبن وجدة
لام بأب ولاب بأب
وأم وبعدي كل جهة
بقرباها وبعدي جهة
أب بقربي جهة أم
لا العكس وأخت كأخ
وأخوات لاب بأختين
لأبوين وعصبة
باستغراق ذوى فروض
ومن له ولاء بعصبة
نسب والعصبة من
لامقدر له من الورثة

أو الذكور أو الإناث إلى الذكور كأم أم الأم وأم أبي الأب وأم أم الأب (ولبنت ابن فأكثر مع بنت أو بنت ابن
أعلى) منها لقضائه صلى الله عليه وسلم بذلك في بنت ابن مع بنت رواء البخاري وقيس بما فيه غيره وقولي
فأكثر مع أو بنت ابن أعلى من زيادتي هنا (ولأخت فأكثر لأب مع أخت لأبوين) كما في بنت الابن
فأكثر مع البنت (ولواحد من ولد أم) ذكر اكان أو غيره لما مر فأصحاب الفروض ثلاثة عشر أربعة من
الذكور والزوج والأب والجد والأخ للأم وتسعة من الإناث الأم والجدتان والزوجة والأخت للأم وذوات
النصف الأربع وعلم من هنا وما يأتي أن المراد بهم من يرث بالفرض وإن كان يرث بالتعصيب أيضا .
﴿فصل﴾ في الحجب حرمانا بالشخص أو بالاستغراق . والحجب لغة المنع وشرعا منع من قام به سبب الارث
بالكلية أو من أوفر حظيه ويسمى الأول حجب حرمان وهو قسمان حجب بالشخص أو بالاستغراق
وحجب بالوصف وسيأتي والثاني حجب نقصان وقد مر (لا يحجب أبوان وزوجان وولد) ذكر اكان أو غيره
عن الإرث (بأحد) إجماعا وضابطهم كل من أدلى إلى الميت بنفسه إلا المعتق والمعتقة (بل) يحجب غيرهم
فيحجب (ابن ابن باين) سواء كان أباه أم عمه (أو ابن ابن أقرب منه) (و) يحجب (جد) أبواب وإن علا
(بمتوسط بينه وبين الميت) كالأب وأبيه (و) يحجب (أخ لأبوين بأب وابن وابنه) وإن نزل إجماعا (و)
يحجب أخ (لأب بهؤلاء) الثلاثة (وأخ لأبوين) وبأخت لأبوين معها بنت أو بنت ابن كما سيأتي (و)
يحجب (أخ لأم بأب وجد وفرع وارث) وإن نزل ذكر اكان أو غيره (و) يحجب (ابن أخ لأبوين بأب وجد)
أبيه وإن علا (ابن وابنه) وإن نزل (وأخ لأبوين) (و) أخ (لأب) لأنه أقرب منه (و) يحجب ابن أخ (لأب
بهؤلاء) الستة (وابن أخ لأبوين) لأنه أقوى منه ويحجب ابن ابن أخ لأبوين باين أخ لأب لأنه أقرب
منه (و) يحجب (عم لأبوين بهؤلاء) السبعة (وابن أخ لأب) لذلك (و) يحجب عم (لأب بهؤلاء)
الثمانية (وعم لأبوين) لأنه أقوى منه (و) يحجب (ابن عم لأبوين بهؤلاء) التسعة (وعم لأب) لأنه
أقرب منه (و) يحجب ابن عم (لأب بهؤلاء) العشرة (وابن عم لأبوين) لأنه أقوى منه ويحجب ابن
ابن عم لأبوين باين عم لأب . ﴿فان قلت﴾ كل من العم لأبوين ولأب يطلق على عم الميت وعم أبيه وعم جده مع
أن ابن عم الميت وإن نزل يحجب عم أبيه وابن عم أبيه وإن نزل يحجب عم جده . ﴿قلت﴾ المراد بقريته السياق
عم الميت لاعم أبيه ولا عم جده (و) تحجب (بنات ابن باين أو بنتين) إن لم يعصبن بنحو أخ أو ابن عم فان
عصبن به أخذن معه الباقي بعد ثلثي البنيتين بالتعصيب (و) تحجب (جدة لأم بأب) لأنها تدلى بها (و) تحجب
جدة (لأب بأب) لأنها تدلى به (وأم) بالإجماع ولأن إرثها بالأومة والأم أقرب منها (و) تحجب
(بعدي كل جهة بقرباها) كأم أم وأم أم وأم أم (و) تحجب (بعدي جهة أب بقربي جهة
أم) كأم أم وأم أم أب كأم أم الأب تحجب بالأم (لا العكس) أي لا تحجب بعدي جهة الأم بقربي
جهة الأب كأم أب وأم أم أم بل يشتركان في السدس لأن الأب لا يحجب الجدة من جهة الأم فالجدة
التي تدلى به أولى (وأخت) من كل الجهات (كأخ) فيما يحجب به فتحجب الأخت لأبوين بالأب والابن
وابن الابن، ولأب بهؤلاء وأخ لأبوين ولأم بأب وجد وفرع وارث نعم . الأخت لأبوين أو لأب لا تسقط
بالفروض المستغرقة بخلاف الأخ كما يؤخذ مما يأتي (و) تحجب (أخوات لاب بأختين لأبوين) كما
في بنات الابن مع البنات فان كان معهن أخ عصبن كالميتات ويحجبن أيضا بأخت لأبوين معها بنت
أو بنت ابن كما سيأتي (و) تحجب (عصبة) بمن يحجب (باستغراق ذوى فروض) للتركة كزوج
وأم وأخ منها وعم فالعم محجوب بالاستغراق (و) يحجب (من لهؤلاء) ذكر اكان أو غيره (بعصبة
نسب) لأنها أقوى منه (والعصبة) ويسمى بها الواحد والجمع والمذكر والمؤنث كما قاله المطرزي وغيره
(من لامقدر له من الورثة) ويدخل فيه من يرث بالفرض والتعصيب كالأب والجد من جهة التعصيب

وتعيرى بالورثة أعم من تعيره بالجمع على تورثهم (فيرث التركة) إن لم يكن معه ذو فرض ولم ينتظم في صورة ذوى الارحام بيت المال (أو مافضل عن الفرض) إن كان معه ذو فرض ولم ينتظم في تلك الصورة بيت المال وكان ذوا الفرض فيها أحد الزوجين ويسقط عند الاستغراق إلا إذا انقلب إلى الفرض كالشقيق في المشتركة كما سيأتي ويصدق قولي فيرث التركة بالعصبة بنفسه وبنفسه وبغيره وما بعده بذلك وبالعصبة مع غيره وتعيرى هنا وفيما يأتي بالتركة أعم من تعيره بالمال .

﴿فصل﴾ في كيفية إرث الاولاد وأولاد الابن افرادا واجتماعا (لابن فأكثر التركة) إجماعا (ولبنت فأكثر مامر) في الفروض من أن للبنت النصف وللاكثر الثلثين وذكورها تنصيب للأقسام وتوطئة لقولي (ولو اجتماعا) أى البنون والبنات (ف) للتركة لهم (لذكر مثل حظ الانثيين) قال تعالى يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين قيل وفضل الذكر بذلك لاختصاصه بلزوم ما يلزم الانثى من الجهاد وغيره (وولد الابن) وإن نزل (كالولد) فيما ذكر إجماعا (فلو اجتماعا والولد ذكر) أو ذكر معه أنثى كافهم بالاولى (حجب ولد الابن) إجماعا (أو أنثى) وإن تعددت (فله) أى الولد الابن (ما زاد على فرضها) من نصف أو ثلثين إن كانوا ذكورا أو ذكورا وإناثا بقرينة ما يأتي (ويعصب الذكر) في الثانية (من في درجته) كأخته وبنت عمه (وكذا من فوقه) كعمته وبنت عم أبيه (إن لم يكن لها سدس) وإلا فلا يعصبها (فإن كان) ولد الابن (أنثى) وإن تعددت (فلها مع بنت سدس) كما مر تكلمة الثلثين (ولاشيء لها مع أكثر منها) كما مر بالإجماع (وكذا كل طبقتين منهم) أى من ولد الابن فولد الابن الابن مع ولد الابن كولد الابن مع الولد فيما تقرر وهكذا .

﴿فصل﴾ في كيفية إرث الاب والجد وإرث الام في حالة (الاب يرث بفرض مع) وجود (فرع ذكر وارث) وفرضه السدس كما مر ومعلوم أنه كغيره ممن له فرض يرث به في العول وعدمه إذا لم يفضل أكثر منه كأن يكون معه بنتان وأم أو بنتان وأم وزوج (و) يرث (بتعصيب مع فقد فرع وارث) فإن كان معه وارث آخر كزوج أخذ الباقي بعده وإلا أخذ الجميع (و) يرث (بهما) أى بالفرض والتعصيب (مع فرع أنثى وارث) فله السدس فرضا والباقي بعد فرضيهما يأخذه بالتعصيب (ولأم) ثلث أو سدس كما مر في الفروض ولها (مع أب وأحد زوجين ثلث باق) بعد الزوج أو الزوجة لاثلث الجميع ليأخذ الاب مثلى ما تأخذه الام واستبقوا فيهما لفظ الثلث محافظة على الادب في موافقة قوله تعالى وورثه أبواه فلائمه الثلث وإلا فما تأخذه الام في الاولى سدس وفي الثانية ربع والاولى من ستة والثانية من أربعة وتلقبان بالغراوين لشهرتهما تشبيهما لهما بالكوكب الاغر وبالعمرتين لقضاء عمر رضى الله عنه فيهما بما ذكر وبالغريبتين لغرابتهما (وجد لاب كأب) في أحكامه (إلا أنه لا يرد الام لثلث باق) في هاتين المسئلتين لانه لا يساويها في الدرجة بخلاف الاب (ولا يسقط ولد غير أم) أى ولد أبوين أو أب بل يقاسمه كما سيأتي بخلاف الاب فإنه يسقطه كما مر (ولا) يسقط (أم أب) لأنها لم تدل به بخلافها في الاب وإن تساوى في أن كلا منهما يسقط أم نفسه .

﴿فصل﴾ في إرث الحواشي (ولد أبوين) ذكرًا كان أو أنثى يرث (كولد) فللذكر الواحد فأكثر جميع التركة وللأنثى النصف وللاثنين فأكثر الثلثان وللذكر مثل حظ الانثيين عند اجتماع الذكور والإناث (وولد أب كولد أبوين) في أحكامه قال تعالى فيهما إن امرؤ هلك ليس له ولد وله أخت الآية (إلا في المشتركة) بفتح الراء المشددة وقد تكسر وتسمى الحمازية والحجرية واليمنية والمنبرية (وهى زوج وأم وولدا أم وأخ لابوين فيشارك الاخ) لابوين ولو مع من يساويه من الإخوة والاحوات (ولدى الام) في فرضيهما لا اشتراكا معهما في ولادة الام لهم وأصل المسئلة من ستة فاذا لم يكن مع الاخ من يساويه قتلها منكسر عليهم ولا وفق

فيرث التركة أو مافضل عن الفرض .

﴿فصل﴾ لابن فأكثر التركة ولبنت فأكثر مامر ولو اجتماعا فللذكر

مثل حظ الانثيين وولد الابن كالولد ولو

اجتماعا والولد ذكر حجب ولد الابن أو

أنثى فله ما زاد على فرضها ويعصب الذكر من في

درجته وكذا من فوقه إن لم يكن لها سدس

فإن كان أنثى فلها مع بنت سدس ولا شيء

لها مع أكثر منها وكذا طبقتين منهم .

﴿فصل﴾ الأب يرث بفرض مع فرع ذكر

وارث وبتعصيب مع فقد فرع وارث وبهما

مع فرع أنثى وارث ولأم مع أب واحد

زوجين ثلث باق وجد لأب كأب إلا أنه لا يرد الأم

لثالث باق ولا يسقط ولد غير أم ولا أم أب .

﴿فصل﴾ ولد أبوين كولد وولد أب كولد

أبوين إلا في المشتركة وهى زوج وأم وولدا أم

وأخ لأبوين فيشارك الأخ ولدى الأم

الأخ ولدى الأم

فيضرب عدددهم في الستة فتصح من ثمانية عشر والجدة فيها كالأم حكما (ولو كان) الأخ أخا (لأب سقط)
لعدم ولادته من الأم المقتضية للمشاركة وأسقط من معه من أخواته المساويات له ويسمى الأخ المشوم ولو كان
بدل الأخ أخت لأبوين أو لأب فرض لها النصف أو أكثر فالثلاثان وأعلت المسألة ولو كان بدله خنثى صحت
المسألة من ثمانية عشر نظير مامر ستة للزوج واثنان للأم وأربعة لولدي الأم واثنان للخنثى وتوقف
أربعة فان بان ذكرا رد على الزوج ثلاثة وعلى الأم واحد أو أنثى أخذها (واجتماع الصنفين) أي ولد الأبوين
وولد الأم (كاجتماع الولد وولد الابن) فان كان ولد الأبوين ذكرا أو ذكرا مع أنثى حجب ولد الأب أو أنثى
وإن تعددت فله مازاد على فرضها فان كان أنثى فلهامع شقيقة سدس ولا شيء لهما مع أكثر (الا أن الأخت
لا يعصبها إلا أخوها) أي فلا يعصبها ابن أخيها بخلاف بنت الابن يعصبها من في درجتها ومن هو أنزل منها
كأم فلوترك شخص أختين لأبوين وأخت لأب وابن أخ لأب فلا خنثى للثلاثان والباقي لابن الأخ ولا يعصب
الأخت (وأخت لغير أم) أي لأبوين أو لأب (مع بنت أو بنت ابن فأكثر عصبه) كالأخ (فتسقط أخت
لأبوين) اجتمعت (مع بنت) أو بنت ابن (ولد أب) روى البخاري أن ابن مسعود سئل عن بنت وبنت
ابن وأخت فقال لأقضي فيهما بما قضى به رسول الله ﷺ للابنة النصف ولابنة الابن السدس
وما بقي فلأخت وتعييرى بولد الأب أعم من تعبيره بالأخوات (وابن أخ لغير أم كأيها) اجتماعا وانفرادا في
الانفراد يستغرق التركة وفي الاجتماع يسقط ابن الأخ لأب وابن الأخ لأبوين (لكن) يخالفه في أنه (لا يرد
الأم) من الثلث (للسدس ولا يرد مع الجد ولا يعصب أخته) بخلاف أبيه في الجميع كأم (ويسقط في الشركة)
بخلاف أبيه الشقيق كأم (وعم لغير أم) أي لأبوين أو لأب (كأخ كذلك) أي لغير الأم اجتماعا وانفرادا
فمن انفرد منها أخذ كل التركة وإذا اجتمعا سقط العم لأب بالعم لأبوين (وكذا باقي عصبه نسب)
كبن العم وبني بنه وبني بنى الإخوة .

ولو كان لأب سقط
واجتماع الصنفين
كاجتماع الولد وولد
الابن إلا أن الأخت
لا يعصبها إلا أخوها
وأخت لغير أم مع بنت
أو بنت ابن فأكثر عصبه
فتسقط أخت لأبوين
مع بنت ولد أب وابن وأخ
لغير أم كأيها لكن
لا يرد الأم للسدس ولا
يرث مع الجد ولا يعصب
أخته ويسقط في
الشركة وعم لغير أم
كأخ كذلك وكذا
باقي عصبه نسب .

﴿فصل﴾ في الإرث بالولاء . (من لا عصبه له بنسب فتركتة أو الفاضل) منها عن الفرض (لمعتقه) بالاجتماع
(وإن فقد المعتق فهو) (لعصبته بنفسه) في النسب كابنه وأخيه بخلاف عصبته بغيره أو مع غيره كبنته وأخته
مع معصبهما وكأخته مع بنته لأنهما ليستا عصبته بنفسهما وتعتبر أقرب عصبات المعتق وقت موت المعتق
فلومات المعتق عن ابنتين ثم مات أحدهما عن ابن ثم مات المعتق فولأه لابن المعتق دون ابن ابنه وترتيبهم
(كترتيبهم في نسب) فيقدم ابن المعتق ثم ابن ابنه وان نزل ثم أبوه ثم جده وإن علا وهكذا (لكن يقدم
أخو معتق وابن أخيه على جده) بخلافه في النسب فان الجدي يشارك الأخ ويسقط ابن الأخ كأم ولو كان
للمعتق ابنا عم أحدهما أخ لأم قدم هنا لتمحض الإخوة للترجيح وكذا يقدم العم وابنه على أبي الجد هنا
بخلافه في النسب (وإن قدمت عصبه نسب المعتق فما ذكر) (لمعتق المعتق فعصبته كذلك) أي كافي عصبه
المعتق ثم معتق معتق المعتق وهكذا ثم بيت المال فلو اشترت بنت أبها فمعتق عليها ثم اشترى الأب عبدا
وأعتقه ثم مات الأب عنها وعن ابن ثم مات عتيقه عنهما فغير انه لابن دون البنت لأنه عصبه معتق من النسب
بنفسه والبنت معتقه المعتق والأول أقوى وتسمى هذه مسألة القضاء لما قيل إنه أخطأ فيها أربعاء قاض غير
التفقه حيث جعلوا الميراث للبنت (ولا ترث امرأة بولاء إلا عتيقها أو منتميا اليه بنسب) كابنه وان نزل
(أو بولاء) كعتيقه فإنما ترثه بالولاء ويشركها فيه الرجل ويزيد عليها بكونه عصبه معتق من نسب بنفسه
كأعلم أكثر ذلك مما مر وسيأتي بيان انجرار الولاء في فصله .

﴿فصل﴾ من لا عصبه
له بنسب فتركتة أو
الفاضل لمعتقه فلعصبته
بنفسه كترتيبهم في
نسب لكن يقدم
أخو معتق وابن أخيه
على جده فلمعتق
المعتق فعصبته كذلك
ولا ترث امرأة بولاء
إلا عتيقها أو منتميا اليه
بنسب أو بولاء .
﴿فصل﴾ لجد مع ولد
أبوين أو أب بلا ذى
فرض إلا أكثر من ثلث
ومقاسمة كأخ

﴿فصل﴾ في بيان ميراث الجد والإخوة . (الجد) اجتمع (مع ولد أبوين أو) ولد (أب بلا ذى فرض إلا أكثر
من ثلث ومقاسمة كأخ) أما الثلث فلأن له مع الأم مثلى ما لها غالبا والإخوة لا ينقصونها عن السدس فلا
ينقصونه عن مثليه وأما المقاسمة فلأنه كالأخ في إدلائه بالأب وانما أخذ لا أكثر لانه قد اجتمع فيه جهتا

الفرض والتعصيب فأخذباً أكثرهما فإذا كان معه أخوان وأخت فالثالث أكثر أو أخ وأخت فالمقاسمة أكثر وضابطه أن الإخوة والأخوات إن كانوا مثليه وذلك في ثلاث صور أخوان أربع أخوات أخ وأختان استوى له الثلث والمقاسمة ويعبر الفرضيون فيه بالثلث لأنه أسهل وإن كانوا دون مثليه وذلك في خمس صور أخ وأخت أختان ثلاث أخوات أخ وأخت فالمقاسمة أكثر أو فوقهما فالثلث أكثر ولا تنحصر صورته (و) له مع من ذكر (به) أي بنى فرض (الأكثر من سدس وثلاث باق) بعد فرض (ومقاسمة) بعده ففي بنتين وجد وأخوين وأخت السدس أكثر وفي زوجة وأم وجد وأخوين وأخت ثلث الباقي أكثر وفي بنت وجد وأخ وأخت المقاسمة أكثر ولمعرفة الأكثر من الثلاثة ضابط ذكرته في شرح الروض وغيره هذا إن بقي أكثر من السدس (فإن لم يبق أكثر من سدس) بأن لم يبق شيء كبنتين وأم وزوج مع جد وإخوة أو بقي سدس كبنتين وأم مع جد وإخوة أو بقي دونه كبنتين وزوج مع جد وإخوة (أخذه) أي السدس (ولو عائلاً) كله أو بعضه كما علم لأنه ذو فرض فيرجع إليه عند الضرورة (وسقطت الإخوة) لاستغراق ذوى الفروض التركة (وكذا) للجد ما ذكر (معهما) أي مع ولد الأبوين وولد الأب (وبعد) حينئذ أي بحسب (ولد الأبوين) عليه وولد الأب في القسمة (فإن كان ولد الأبوين ذكراً أي أذكراً وأنثى أو أنثى معها بنت أو بنت ابن كعائلاً) سقط ولد الأب (لأنهم يقولون للجد كلانا إليك سواء فترحمك يا خوتنا وأخذ حصصهم) كما يأخذ الأب ما قصه إخوة الأم منها مثاله جد وأخ لأبوين وأخ وأخت لأب (وإلا) أي وإن لم يكن ولد الأبوين من ذكر (فتأخذ الواحدة) منهن مع ما خصها بالقسمة (إلى النصف) (و) تأخذ (من فوقها) مع ما خصهن بالقسمة (إلى الثلثين) إن وجد ذلك في جد وشقيقتين وأخ لأب المسئلة من ثلاثة أو من ستة للجد الثلث والباقي وهو الثلثان للشقيقتين وسقط الأخ للأب وفي جد وشقيقتين وأخت لأب المسئلة من خمسة للجد اثنتان يبق للشقيقتين ثلاثة وهى دون الثلثين فيقتصران عليها (ولا يفضل عنهما) أي عن الثلثين (شيء) لأن للجد الثلث فأكثر كما عرف آتفاً (وقد يفضل عن النصف) شيء (فيكون لولد الأب) كجد وأخت لأبوين وأخ وأختين لأب للجد الثلث وللأخت النصف والباقي لأب ولولد الأب وهو واحد من ستة على أربعة فتضرب الأربعة في الستة فتصح المسئلة من أربعة وعشرين (ولا يفرض لأخت مع جد إلا في الأكدرية وهى زوج وأم وجد وأخت لغير أم) أي لأبوين أو لأب (فللزوجة نصف وللأم ثلث وللجد سدس وللأخت نصف فتعول) المسئلة من ستة إلى تسعة (ثم يقسم الجد والأخت نصيبهما) وهما أربعة (أثلاثاً) له الثلثان ولها الثلث فيضرب مخرجه في تسعة فتصح المسئلة من سبعة وعشرين للأم ستة وللزوج تسعة وللجد ثمانية وللأخت أربعة وإنما فرض لها معه ولم يعصها فيما بقي لنقصه بتعصيتها فيه عن السدس فرضه ولو كان بدل الأخت أخ سقط أو أختان فللأم السدس ولها السدس الباقي وسميت أكدرية لتكديرها على زيد مذهبه لمخالفتها القواعد وقيل لتكدر أقوال الصحابة فيها وقيل لأن سائلها كان اسمه أ كدر وقيل غير ذلك كما ذكرته في شرح الفصول .

﴿فصل﴾ في موانع الإرث وما يذكر معها (الكافران يتوارثان) وإن اختلفت ملتتهما كيهودى ونصرانى أو مجوسى ووثنى لأن الملل في البطلان كالملة الواحدة قال تعالى فإذا بعد الحق إلا الضلال وقال لكم دينكم وإلى دين (لا حربى وغيره) كذمى ومعاهد لا تقطع الموالاة بينهم ما قولى وغيره أهم من قوله وذمى (ولا مسلم وكافر) وإن أسلم قبل قسمة التركة لذلك ولحق الصالحين لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم (ولا متوارثان ما تابنحو عرق) كهدم وحريق (ولم يعلم أسبقهما) موتا سواء أعلم سبق أم لا لأن من شرط الإرث تحقيق حياة الوارث بعد موت المورث وهو هنا منتف فلو علم أسبقهما ونسب وقف الميراث إلى البيان أو الصلح وتعبيرى بنحو عرق أهم من تعبيرة بعرق أو هدم أو غربة (ولا يرث نحو مرتد) كيهودى تنصر أحداً إذ ليس

وبه إلا أكثر من سدس وثلث باق ومقاسمة فإن لم يبق أكثر من سدس أخذه ولو عائلاً وسقطت الإخوة وكذا معهما وبعد ولد الأبوين عليه وولد الأب في القسمة فإن كان ولد الأبوين ذكراً سقط ولد الأب والافتأخذ الواحد إلى النصف ومن فوقها إلى الثلثين ولا يفضل عنهما شيء وقد يفضل عن النصف فيكون لولد الأب ولا يفرض لأخت مع جد إلا في الأكدرية وهى زوج وأم وجد وأخت لغير أم فللزوجة نصف وللأم ثلث وللجد سدس وللأخت نصف فتعول ثم يقسم الجد والأخت نصيبهما أثلاثاً .

﴿فصل﴾ الكافران يتوارثان لا حربى وغيره ولا مسلم وكافر ولا متوارثان ما تابنحو عرق ولم يعلم أسبقهما ولا يرث نحو مرتد

بينه وبين أحد موالاة في الدين لأنه ترك ديناً يقر عليه ولا يقر على دينه الذي انتقل إليه (ولا يورث) لذلك
 لكن لو قطع شخص طرف مسلم فارتد المقتطوع ومات سرية وجب قودا الطرف ويستوفيه من كان وارثه
 لولا الردة ومثله حد القذف ونحو من زيادتي وكذا (كزنديق) وهو من لا يتدين فلا يرث ولا يورث
 لذلك (ومن بهرق) ولو مدبراً أو مكاتباً فلا يرث ولا يورث لنقصه ولأنه لو ورث لملك واللازم باطل (إلا مبعضا
 فيورث) مامله بحريته لتمام ملكه عليه ولا شيء لسيدته منه لاستيفاء حقه بما اكتسبه بالرقية واستثنى
 أيضا كافر له أمان جنى عليه حال حريته وأمانه ثم نقض الأمان فسبى واسترق وحصل الموت بالسراية
 حال رقه فإن قدر الدية لورثته (ولا يرث قاتل) من مقتوله (وإن لم يضمن) بقتله لخبر الترمذي وغيره بسند
 صحيح ليس للقاتل شيء من الميراث ولتهمة استعجال قتله في بعض الصور وسد الباب في الباقي ولأن الإرث
 للموالاة والقاتل قطعها أو المقتول فقد يرث القاتل بأن يجرحه أو يضربه ثم يموت هو قبله ومن الموانع
 الدور الحكمي وهو أن يلزم من تورث شخص عدم تورثه كأخ أقرب ابن للعت فيثبت نسب الابن
 ولا يرث كما في الإقرار وأما استبهاج تاريخ الموت المذكور فممنهم من عده مانعا ومنهم من منع لما يأتي وقد
 قال ابن الهائم في شرح كفايته الموانع الحقيقية أربعة القتل والرق واختلاف الدين والدور الحكمي
 وما زاد عليها فتسميته مانعا مجاز والأوجه ما قاله في غيره إنها ستة هذه الأربعة والردة واختلاف العهد وإن
 ما زاد عليها مجاز لأن انتفاء الإرث معها لا لأنه مانع بل لانتهاء الشرط كما في جهل التاريخ أو السبب كافي
 انتفاء النسب (ومن فقد) بأن انقطع خبره (وقف ماله حتى تقوم بينة بموته أو يحكم قاض به بمضى مدة) من
 ولادته (لا يعيش فوقها ظنا فيعطى ماله من يرثه حينئذ) أي حين قيام البينة أو الحكم فإن مات قبل ذلك ولو
 بلحظة لم يرث منه شيئا لجواز موته فيها وهذا عند إطلاقهما الموت فإن أسندها إلى وقت سابق لكونه سبق
 بعمدة فينبغي أن يعطى من يرثه ذلك الوقت وإن سبقهما وله مرادهم به على ذلك السبب في الحكم ومثله
 البينة بل أولى وتعبيري بخينئذ أعم من تعبير الأصل بوقت الحكم (ولو مات من يرثه) المفقود قبل قيام
 البينة والحكم بموته (وقف حصته) حتى يتبين حاله (وعمل في) حق (الحاضر بالأسوأ) فمن يسقط
 منهم حياة المفقود أو موته لا يعطى شيئا حتى يتبين حاله ومن ينقص حقه منهم بذلك يقدر في حقه ذلك ومن
 لا يختلف نصيبه بهما يعطاه في زوج وعم وأخ لأب مفقود يعطى الزوج نصفه ويؤخر العم وفي جد وأخ
 لأبوين وأخ لأب مفقود يقدر في حق الجد حياته فيأخذ الثلث وفي حق الأخ لأبوين موته فيأخذ النصف
 ويبقى السدس إن تبين موته فلجد أو حياته فلا أخ (ولو خلف حملا يرث) لاحتمال بعد انفصاله بأن كان
 منه (أو قد يرث) بأن كان من غيره كحمل أخيه لأبيه فانه إن كان ذكرًا ورث أو أنثى فلا (عمل باليقين فيه
 وفي غيره) قبل انفصاله (فإن لم يكن وارثا سواه) أي الحمل (أو كان) ثم (من) أي وارث (قد يحجبه) الحمل
 (أو) كان ثم من لا يحجبه (ولا مقدر له كولد وقف المتروك) إلى انفصاله احتياطا ولأنه لا حصر للحمل
 (أوله مقدر أعطيه عائلا إن أمكن عول كزوجة حامل وأبوين) لها من ولهما سدسان عائلات لاحتمال
 أن الحمل بنتان فتعول المسألة من أربعة وعشرين إلى سبعة وعشرين وتسمى النبرية لأن عليا رضى
 الله تعالى عنه كان يخطب على منبر الكوفة قائلا الحمد لله الذي يحكم بالحق قطعا ويجزى كل نفس بما تسعى
 وإليه المآب والرجعى فسئل حينئذ عن هذه المسألة فقال ارتجالا صار ثمن المرأة تسعا ومضى في خطبته
 (وإنما يرث) الحمل (إن انفصل حيا) حياة مستقرة (وعلم وجوده عند الموت) بأن ولدته لأقل من
 أكثر مدة الحمل ولم تكن حاملة فإن كانت حليلة فبأن تلد لدون ستة أشهر وإلا فلا يرث إلا إن اعترف الورثة
 بوجوده عند الموت (والمشكل) وهو من له آلتا الرجال والنساء أو ثقبه تقوم مقامهما (إن لم يختلف
 إرثه) بذكورة وأنوثة (كولد أم) ومعتق (أخذه وإلا) أي وإن اختلف إرثه بهما (عمل باليقين فيه

ولا يورث كزنديق
 ومن بهرق إلا مبعضا
 فيورث ولا يرث قاتل
 وإن لم يضمن ومن
 فقد وقف ماله حتى
 تقوم بينة بموته أو
 يحكم قاض به بمضى
 مدة لا يعيش فوقها
 ظنا فيعطى ماله من
 يرثه حينئذ ولو مات
 من يرثه وقف حصته
 وعمل في الحاضر
 بالأسوأ ولو خلف حملا
 يرث أو قد يرث عمل
 باليقين فيه وفي غيره
 فإن لم يكن وارث
 سواه أو كان من قد
 يحجبه أو ولا مقدر له
 كولد وقف المتروك
 أوله مقدر أعطيه
 عائلا إن أمكن عول
 كزوجة حامل وأبوين
 وإنما يرث إن انفصل
 حيا وعلم وجوده عند
 الموت والمشكل إن لم
 يختلف إرثه كولد
 أم أخذه وإلا عمل
 باليقين فيه

وفي غيره ويوقف ماشك فيه (١٠) ومن جمع جهتي فرض وتصيب كزوج هو ابن عم ورث بهما لا كبت هي أخت لأب

وفي غيره ويوقف ماشك فيه (حتى يتبين الحال أو يقع الصلح في زوج وأب وولد خنثى للزوج الرابع وللأب السدس وللخنثى النصف ويوقف الباقي بينه وبين الأب) ومن جمع جهتي فرض وتصيب كزوج هو ابن عم ورث بهما (لأنهما سببان مختلفان فيستغرق المال إن انفرد (لا كبت هي أخت لأب بأن يطاء) شخص بشبهة أو مجوس في نكاح (بنته فتلد بنتا) وتموت عنها (ف) ترث (بالبنوة) فقط لا بها وبالأخوة لأنها قرابتان يورث بكل منهما بالفرض منفردتين فيورث باقواها مجتمعتين لا بهما كالأخت لأبوين لا ترث النصف بأخوة الأب والسدس بأخوة الأم وقولي لأب مع التصريح بالتصوير من زيادتي (أو) جمع (جهتي فرض (ف) يرث (باقواها) فقط والقوة (بأن تحجب إحداها الأخرى كبت هي أخت لأب بأن يطاء) من ذكر (أمه فتلد بنتا) فترث منه بالبنوة دون الأخوة (أو) بأن (لا تحجب) إحداها دون الأخرى (كأم هي أخت لأب بأن يطاء) من ذكر (بنته فتلد بنتا) فترث والدتها منها بالأمومة دون الأخوة لأن الأم لا تحجب بخلاف الأخت (أو) بأن (تكون) إحداها (أقل حجبا) من الأخرى (كأم أم هي أخت) لأب (بأن يطاء) من ذكر (بنته الثانية فتلد ولدا) فالأولى أم أمه وأخته لأبيه فترث منه بالجدودة دون الأخوة لأن الجدة أم الأم إنما تحجبها الأم والأخت يحجبها جمع كأم (ولو زاد أحد عاصبين) في درجة (بقرابة أخرى كابني عم أحدها أخ لأب) بأن يتعاقب أخوان على امرأة فتلد لكل منهما ابنا ولأحدهما ابن من غيرها فابنهما ابن عم الابن الآخر وأحدهما أخوه لأمه (لم يقدم) على الآخر (ولو حجبته بنت عن فرضه) لأن أخوة الأم إن لم تحجب فلها فرض وإلا صارت بالحجب كأنها لم تكن فلم يرجح بها على التقديرين .

﴿فصل﴾ في أصول المسائل وبيان ما يعول منها (إن كانت الورثة عصابات قسم المتروك) هو أعم من قوله قسم المال (بينهم) بالسوية (إن عجزوا ذكورا) كثلاثة بنين (أو إناثا) كثلاث نسوة أعتقن رقيقا بالسوية بينهم (فإن اجتمعا) أي الصنفان من نسب (قدر الذكر أنثيين) ففي ابن وبنت يقسم للمتروك على ثلاثة للابن اثنان وللبنات واحد (وأصل المسألة عدد رؤوسهم) بعد تقدير الذكر رأسين إذا كان معه أنثى (وإن كان فيها ذو فرض) كنصف (أو فرضين متماثلين المخرج) كنصفين (فأصلها منه) أي من المخرج والمخرج أقل عدد يصح منه الكسر (فمخرج النصف اثنان والثالث) والثلاثين (ثلاثة والرابع أربعة والسدس ستة والثمن ثمانية) لأن أقل عدده نصف صحيح اثنان وكذا البقية وكلها مأخوذة من أسماء الأعداد إلا النصف فإنه من التناصف فكان القسامين تناصفا واقتسا بالسوية ولو أخذ من اسم العدد قليل له ثني بالضم كما في غيره من ثلث ورابع وغيرها (أو مختلفيه) أي المخرج (فإن تداخل مخرجاها بأن ففي الأكثر بالأقل مرتين فأكثر فأصلها) أي المسألة (أكثرها كسدس وثلاث) في مسألة أم وولديها وأخ لغير أم فهي من ستة (أو توافقا بأن لم يفهما إلا عدد ثالث فأصلها حاصل من ضرب وفق أحدهما في كامل الآخر كسدس وثمان) في مسألة أم وزوجة وابن فأصلها أربعة وعشرون حاصل ضرب وفق أحدهما وهو نصف الستة أو الثمانية في الآخر (والتداخلان متوافقان ولا عكس) أي ليس كل متوافقين متداخلين فالثلاثة والستة متداخلان ومتوافقان بالثلث والأربعة والستة متوافقان من غير تداخل والمراد بالتوافق هنا مطلق التوافق الصادق بالتماثل والتداخل والتوافق لا التوافق الذي هو قسيم التداخل كما أوضحته في شرحي الفصول وغيرها (أو تبانيا بأن لم يفهما إلا واحد) ولا يسمى في علم الحساب عددا (فأصلها حاصل ضرب أحدهما في الآخر كثلث ورابع) في مسألة أم وزوجة وأخ لغير أم فأصلها اثنا عشر حاصل ضرب ثلاثة في أربعة (فالأصول) عند التقديمين وهي مخرج القروض سبعة (اثنان وثلاثة وأربعة وستة وثمانية واثنا عشر وأربعة وعشرون) وزاد بعض المتأخرين عليها أصليين آخرين في مسائل الجد والإخوة ثمانية عشر

بأن يطاء بنته فتلد بنتا فبالبنوة أو جهتي فرض فباقواها بأن تحجب إحداها الأخرى كبت هي أخت لأب بأن يطاء أمه فتلد بنتا أو لا تحجب كأم هي أخت لأب بأن يطاء بنته فتلد بنتا أو تكون أقل حجبا كأم أم هي أخت بأن يطاء بنته الثانية فتلد ولدا ولو زاد أحد عاصبين بقرابة أخرى كابني عم أحدهما أخ لأب لم يقدم ولو حجبته بنت عن فرضه .

﴿فصل﴾ إن كانت الورثة عصابات قسم المتروك بينهم إن عجزوا ذكورا أو إناثا فإن اجتمع قدر الذكر أنثيين وأصل المسألة عدد رؤوسهم وإن كان فيها ذو فرض أو فرضين متماثلين المخرج فأصلها منه فمخرج النصف اثنان والثالث ثلاثة والرابع أربعة والسدس ستة والثمن ثمانية أو مختلفيه فإن تداخل مخرجاها بأن ففي الأكثر بالأقل مرتين فأكثر فأصلها كسدس وثلاث أو توافقا بأن لم يفهما

إلا عدد ثالث فأصلها حاصل من ضرب وفق أحدهما في الآخر كسدس وثمان والتداخلان متوافقان ولا عكس أو تبانيا بأن لم يفهما إلا واحد فأصلها حاصل ضرب أحدهما في الآخر كثلث ورابع فالأصول اثنان وثلاثة وأربعة وستة وثمانية واثنا عشر وأربعة وعشرون

وسنة وثلاثين فأولهما كأم وجد وخمسة إخوة لغير أم وإما كانت من ثمانية عشر لأن أقل عدده سدس صحيح وثلاث مائتي هو هذا العدد والثاني كزوجة وأم وجد وسبعة إخوة لغير أم وإما كانت من ستة وثلاثين لأن أقل عدده ربع وسدس صحيحان وثلاث مائتي هو هذا العدد والتقدمون يجعلون ذلك تصحيحا لاتأصيل قال في الروضة وطريق التأخير هو المختار الأصح الجاري على القاعدة وقد بسطت الكلام على ذلك في منهج الوصول إلى تحرير الفصول (وتعول منها) ثلاثة (الستة لعشرة وتراوشفا) فتعول أربع مرات إلى سبعة كزوج وأختين لغير أم للزوج ثلاثة ولكل أخت اثنان فعلت بسببها ونقص من كل واحد سبع مناطق له به وإلى ثمانية كهؤلاء وأم لها السدس واحد فعالت بثلاثها وكزوج وأخت لغير أم وأم وتسمى المباهلة من البهل وهو اللعن ولما قضى فيها عمر بذلك خالفه ابن عباس بعدموته فجعل للزوج النصف وللأم الثلث وللأخت مابقي ولا عول فقيل له الناس على خلاف رأيك فقال فإن شاءوا فلندع أبناءنا وأبناءهم ونساءنا ونساءهم وأنفسنا وأنفسهم ثم نبتهل فنجعل لعنة الله على الكاذبين فسميت المباهلة لذلك وإلى تسعة كالمثل بهم أولا للعول إلى ثمانية وأخ لأم له السدس واحد فعالت بنصفها وإلى عشرة كهؤلاء وأخ آخر لأم فعالت بثلاثها وتسمى هذه الشريحية لأنها لما رفعت للقاضي شريح جعلها من عشرة وتسمى أم الفروخ بالحاء المعجمة وبالجميم لكثرة سهامها العائلة ولكثرة الإناث فيها (والاثنا عشر لسبعة عشر وترا) فتعول ثلاث مرات إلى ثلاثة عشر كزوج وأم وأختين لغير أم للزوج ثلاثة وللأم اثنان ولكل أخت أربعة وإلى خمسة عشر كهؤلاء وأخ لأم له السدس اثنان وإلى سبعة عشر كهؤلاء وأخ آخر لأم له اثنان (والأربعة والعشرون) وتعول عولة واحدة وتراشعها (السبعة وعشرين) كبنيتين وأبوين وزوجة للبنيتين ستة عشر وللأبوين ثمانية وللزوجة ثلاثة وتقدم تسميتهما منبرية وإما أعالوا ليدخل النقص على الجميع كأرباب الديون والوصايا إذا ضاق المال عن قدر حصصهم . [فرع] في تصحيح المسائل ومعرفة أنصباء الورثة من المصحح (إن انقسمت سهامها) أى المسئلة (من أصلها عليهم) أى على الورثة (فذاك) ظاهر كزوج وثلاثة بنين هى من أربعة لكل منهم واحد (أو انكسرت على صنف) منهم سهامه (فإن باينته ضرب فى المسئلة بعولها) إن عالت (عدده) مثاله بلاعول زوج وأخوان لغير أم هى من اثنين للزوج واحد يقيق واحد لاتصح قسمته على الأخوين ولا موافقة فيضرب عددها فى أصل المسئلة فتصح من أربعة ومثاله بالعول زوج وخمس أخوات لغير أم هى من ستة وتعول إلى سبعة وتصح بضرب خمسة فى سبعة فتصح من خمسة وثلاثين (وإلا) بأن وافقته (فوقه) يضرب فيها (فما بلغ صحت منه) مثاله بلاعول أم وأربعة أعمام لغير أم هى من ثلاثة للام واحد يقيق اثنان يوافقان عددا لأعمام بالنصف فيضرب نصفه اثنان فى ثلاثة فتصح من ستة ومثاله بالعول زوج وأبوان وست بنات هى بعولها من خمسة عشر وتصح من خمسة وأربعين (أو) انكسرت على (صنفين) سهامها (فمن وافقت سهامه) منها أو من أحدها (عدده رد) العدد (لوقه) ومن لا) بأن باينت سهامه عدده (ترك) العدد بحاله وتعبيره بما ذكر أولى من تعبيره بما ذكره (ثم إن تماثل عدداها) يرد كل منهما إلى وقفه أو يبقائه على حاله أو يرد أحدها وبقاء الآخر (ضرب فيها) أى فى المسئلة بعولها إن عالت (أحدها) أى العددين المتماثلين (أو تداخلا) أى عدداها (فأكثرهما) يضرب فيها (أو توافقا فاصل ضرب وفق أحدها فى الآخر) يضرب فيها (أو تباينا فاصل ضرب وفق أحدها فى الآخر) يضرب فيها فما بلغ الضرب فى كل منها صحت منه المسئلة . وحاصل ذلك أن بين سهام الصنفين وعدهما توافقا وتباينا وتوافقا فى أحدها وتباينا فى الآخر وأن بين عدديهما تماثلا وتداخلا وتوافقا وتباينا . والحاصل من ضرب ثلاثة فى أربعة اثناعشر فعليك بالتمثيل لها ولتمثل لبعضها فقول أم وستة إخوة لأم وثنا عشرة أختا لغير أم هى من ستة وتعول إلى سبعة للاخوة سهمان يوافقان عددهم بالنصف فيرد إلى

وتعول منها الستة
لعشرة وتراوشفا
والاثنا عشر لسبعة
عشر وترا والأربعة
والعشرون لسبعة
وعشرين .

[فرع] إن
انقسمت سهامها
من أصلها عليهم فذاك
أو انكسرت على
صنف فان باينته ضرب
فى المسئلة بعولها عدده
وإلا فوقه فما بلغ صحت
منه أو صنفين فمن
وافقت سهامه عدده
رد لوقه ومن لا ترك
ثم إن تماثل عدداها
ضرب فيها أحدها
أو تداخلا فأكثرهما
أو توافقا فاصل ضرب
وفق أحدها فى الآخر
أو تباينا فاصل ضرب
أحدها فى الآخر

ثلاثة وللأخوات أربعة يوافق عددهن بالربع فيرد إلى ثلاثة وتضرب إحدى الثلاثين في سبعة تبلغ إحدى وعشرين ومنه تصح ثلاث بنات وثلاثة إخوة لغير أم هي من ثلاثة والعددان متماثلان يضرب أحدهما ثلاثة في ثلاثة تبلغ تسعة ومنه تصح ست بنات وثلاثة إخوة لغير أم يرد عدد البنات إلى ثلاثة ويضرب إحدى الثلاثين في ثلاثة تبلغ تسعة ومنه تصح (ويقاس بهذا) المذكور كله (الانكسار على ثلاثة) من الأصناف كجدتين وثلاثة إخوة لأم وعمين أصلها ستة وتصح من ستة وثلاثين (و) على (أربعة) كزوجتين وأربع جدات وثلاثة إخوة وعمين أصلها اثنا عشر وتصح من اثنين وسبعين (ولا يزيد) الانكسار في غير الولاء بالاستقراء على أربعة لأن الورثة في الفريضة لا يزيدون على خمسة أصناف كما علم مما صرف في اجتماع من يرث من الذكور والإناث ومنها الأب والأم والزوج ولا تعدد فيهم (فاذا أريد) بعد تصحيح المسألة (معرفة نصيب كل صنف من مبلغ المسألة ضرب نصيبه من أصلها فيما ضرب فيها ما بلغ فهو نصيبه يقسم على عدده) ففي جدتين وثلاث أخوات لغير أم وعم هي من ستة وتصح بضرب ستة فيهم من ستة وثلاثين للجدتين واحد في ستة بستة لكل جدة ثلاثة وللأخوات أربعة في ستة بأربعة وعشرين لكل أخت ثمانية ولعم واحد في ستة بستة. [فرع] في المناسبات وهي نوع من تصحيح المسائل وهي لغة مفاعلة من النسخ وهو الإزالة والنقل واصطلاحاً أن يموت أحد الورثة قبل القسمة . لو (مات) شخص (عن ورثة مات أحده قبل القسمة فان لم يرثه غير الباقيين) من ورثة الأول (وإرثهم منه كما يرثهم (من الأول جعل) الحال بالنظر إلى الحساب (كأن الثاني لم يكن) من ورثة الأول وقسم التركة بين الباقيين (كإخوة وأخوات) لغير أم (مات بعضهم عن الباقيين) منهم (وإلا) أي وإن ورثه غير الباقيين كأن شرّكهم غيرهم أو ورثه الباقيون ولم يكن إرثهم منه كما يرثهم من الأول بأن اختلف قدر استحقاقهم (فصحح مسألة كل) منها (فان انقسم نصيب الثاني) من مسألة الأول (على مسئلته) فذاك ظاهر كزوج وأختين لغير أم ماتت أحدهما عن الأخرى وعن بنت المسئلة الأولى من ستة وتعود إلى سبعة والثانية من اثنين ونصيب ميتها من الأولى اثنان منقسم عليها (وإلا) أي وان لم ينقسم نصيب الثاني من الأولى على مسئلته (فان توافقاً ضرب في الأولى وفق مسئلته ، وإلا) بأن تباينا (فكلها) فما بلغ سخا منه (ومن له شيء من) المسئلة (الأولى أخذه مضروباً فيما ضرب فيها) من وفق الثانية أو كلها (و) من له شيء (من الثانية أخذه مضروباً في نصيب الثاني) من الأول (أو) في (وقفه) ان كان بين مسئلته ونصيبه وفق مثال الوفاق جدتان وثلاث أخوات متفرقات ماتت الأخت للأم عن أخت لأم وهي الأخت للأبوين في الأولى وعن أختين لأبوين وعن أم أم وهي إحدى الجدتين في الأولى المسئلة الأولى من ستة وتصح من اثني عشر والثانية من ستة ونصيب ميتها من الأولى اثنان يوافقان مسئلته بالنصف فيضرب نصفها في الأولى يبلغ ستة وثلاثين لكل جدة من الأولى سهم في ثلاثة ثلاثة وللوارثة في الثانية سهم منها في واحد واحد وللأخت وللأب في الأولى سهمان في ثلاثة بستة وللأختين للأبوين في الثانية أربعة منها في واحد باربعة ومثال عدم الوفاق زوجة وثلاث بنين وبنت ماتت البنت عن أم وثلاثة إخوة وهم الباقيون من الأولى المسئلة الأولى من ثمانية والثانية تصح من ثمانية عشر ونصيب ميتها من الأولى سهم لا يوافق مسئلته فتضرب في الأولى تبلغ مائة وأربعة وأربعين للزوجة من الأولى سهم في ثمانية عشر ثمانية عشر ومن الثانية ثلاثة في واحد ثلاثة ولكل ابن من الأولى سهمان في ثمانية عشر بستة وثلاثين ومن الثانية خمسة في واحد خمسة وماتت منه المسئلان صار كمسئلة أولى فان مات ثالث عمل في مسئلته ما عمل في مسئلة الثاني وهكذا .

ويقاس بهذا الانكسار على ثلاثة وأربعة ولا يزيد فإذا أريد معرفة نصيب كل صنف من مبلغ المسألة ضرب نصيبه من أصلها فيما ضرب فيها ما بلغ فهو نصيبه يقسم على عدده . [فرع] مات عن ورثة مات أحدهم قبل القسمة فان لم يرثه غير الباقيين وإرثهم منه كمن الأول جعل كأن الثاني لم يكن كإخوة وأخوات مات بعضهم عن الباقيين وإلا فصحح مسألة كل فان انقسم نصيب الثاني على مسئلته وإلا فان توافقاً ضرب في الأولى وفق مسئلته وإلا فكلها ومن له شيء من الأولى أخذه مضروباً فيما ضرب فيها ومن الثانية سهمان في ثلاثة بستة وللأختين للأبوين في الثانية أربعة منها في واحد باربعة ومثال عدم الوفاق زوجة وثلاث بنين وبنت ماتت البنت عن أم وثلاثة إخوة وهم الباقيون من الأولى المسئلة الأولى من ثمانية والثانية تصح من ثمانية عشر ونصيب ميتها من الأولى سهم لا يوافق مسئلته فتضرب في الأولى تبلغ مائة وأربعة وأربعين للزوجة من الأولى سهم في ثمانية عشر ثمانية عشر ومن الثانية ثلاثة في واحد ثلاثة ولكل ابن من الأولى سهمان في ثمانية عشر بستة وثلاثين ومن الثانية خمسة في واحد خمسة وماتت منه المسئلان صار كمسئلة أولى فان مات ثالث عمل في مسئلته ما عمل في مسئلة الثاني وهكذا .

﴿ كتاب الوصية ﴾

الشاملة للإيصاء هي لغة الإيصال من وصى الشيء بكذا وصله به لأن الموصى وصل خير ذنياه بخير عقباه وشرعا لا بمعنى الإيصاء تبرع بحق مضاف ولو تقدير الما بعد الموت ليس بتدبير ولا تعليق عتق وإن التحقها بحكما كال تبرع المنجز في مرض الموت أو الملحق به والأصل فيها قبل الاجتماع قوله تعالى من بعد وصية يوصي بها أودين وأخبار خبر الصحيحين ماحق امرى مسلم له شئ يوصي فيه يبيت ليلتين إلا ووصيته مكتوبة عنده (أركانها) لا بمعنى الإيصاء (موصى له) (موصى به) وصيغة وموص وشرط فيه تكليف وحرية واختيار) ولو كافرا حريبا أو غيره أو محجور سفه أو فليس لصحة عبارتهم واحتياجهم للثواب (فلا تصح) (الوصية بدونها) أى الصفات المذكورة فلا تصح من صبي ومجنون ومعنى عليه ورقيق ولومكتابا ومكره كسائر العقود ولعدم ملك الرقيق أو ضعفه والسكران كالمسكف وقيد الاختيار من زيادتي (و) شرط (في) الموصى له حالة كونه (مطلقا) أى سواء أكان جهة أم غيرها (عدم معصية) في الوصية له (و) حالة كونه (غير جهة كونه معلوما أهلا للملك) واشترط الأولين في غير الجهة من زيادتي (فلا تصح) لكافر بمسلم لكونها معصية ولا (للمل سيحدث) لعدم وجوده (ولا لأحد هذين الرجلين) للجهل به نعم إن قال أعطوا هذا لأحد هذين صح كما لو قال لو كيله به لأحد هذين (ولا لبيت) لأنه ليس أهلا للملك (ولا لدابة) لذلك (إلا أن فسر) الوصية لها (بعلفها) بسكون اللام وفتحها أى بالصرف فيه فتصح لأن علفها على مالها فهو المقصود بالوصية فيشترط قبوله ويتعين الصرف إلى جهة الدابة رعاية لغرض الموصى ولا يسلم علفها للمالك بل يصرفه الوصى فإن لم يكن فالقاضي ولو بنائيه (ولا) تصح (لعمارة كنيسة) من كافر أو غيره للتعبد فيها ولو كانت العمارة ربما بخلاف كنيسة تنزلها المارة ولو كفارا أو موقوفة على قوم يسكنونها ولا تصح لأهل الحرب ولا لأهل الردة (وتصح لعمارة مسجد ومصالحه ومطلقا وتحمل) عند الإطلاق (عليهما) عملا بالعرف فإن قال أردت تملكه فقيل تبطل الوصية وبحث الرافعي صحها بأن المسجد ملكا وعليه وقفا قال النووي هذا هو الأقبح الأرجح (و) تصح (للكافر) ولو حريبا ومردا (وقاتل) بحق أو غيره كالصدقة عليهما والهبة لهما وصورتهما في القاتل أن يوصى لرجل فيقتله ومنه قتل سيد الموصى له الموصى لأن الوصية لرقيق وصية لسيده كما سيأتى أما لو أوصى لمن يرتد أو يحارب أو يقتله أو يقتله غيره عدوا فلا تصح لأنها معصية (وللمل إن انفصل حيا) حياة مستقرة (لدون ستة أشهر منها) أى من الوصية للعلم بأنه كان موجودا عندها (أو) لأكثر منه (ولأربع سنين فأقل) منها (ولم تكن المرأة فراشا) لزوج أو سيد أمكن كون الحمل منه لأن الظاهر وجوده عندها لندرة وطء الشبهة وفي تقدير الزنا إساءة ظن نعم لو لم تكن فراشا قلتم تصح الوصية كما نقل عن الأستاذ أنى منصور فإن كانت فراشاله أو انفصل لا أكثر من أربع سنين لم تصح الوصية لاحتمال حدوثه معها أو بعدها فى الأولى ولعدم وجوده عندها فى الثانية. واعلم أن ثانى التوأمين تابع للأول مطلقا وأن ما ذكرته من إلحاق الستة بما فوقها هو ما فى الأصل وغيره تبع للنص لكن صوب الأسنوى إلحاقها بما دونها معللا بأنه لا بد من تقدير لحظة الوطء كذكره فى محال آخر ويرد بان اللحظة إنما اعتبرت جريا على الغالب من أن العلوق لا يقارن أول المدة وإلا فالعبرة بالمقارنة فالسنة ملحقة على هذا بما فوقها كما قاله هنا وعلى الأول بما دونها كما قالوه فى المحال الآخر وبذلك علم أن كلا صحيح وأن التصويب سهو (ووارث) خاص حتى بعين هى قدر حصته (إن أجاز باقى الورثة) المطلقين التصرف وسواء أزداد على الثلث أم لا لخبر البيهقي بإسناد صالح لا وصية لوارث إلا أن يحيز الورثة أما إذا لم يحيزوا فلا تنفذ الوصية فإن أوصى لوارث عام كأن كان وارثه بيت المال فالوصية بالثلث فأقل صحيحة دون ما زاد كما سيأتى مع زيادة (والعبرة بإرثهم وقت الموت) لجواز موتهم قبل موت الموصى فلا يسكنون ورثة (وبردهم وإجازتهم بعده لعدم تحقق استحقاقهم قبل موته (ولا تصح) الوصية (لوارث بقدر حصته) لأنه يستحقه بلا وصية

﴿ كتاب الوصية ﴾

أركانها موصى له وبه وصيغة وموص وشرط فيه تكليف وحرية واختيار فلا تصح بدونها وفى الموصى له مطلقا عدم معصية وغير جهة كونه معلوما أهلا للملك فلا تصح للمل سيحدث ولا لأحد هذين الرجلين ولا لبيت ولا لدابة إلا أن فسر بعلفها ولا لعمارة كنيسة وتصح لعمارة مسجد ومصالحه ومطلقا وتحمل عليهما ولكافر وقاتل وتحمل إن انفصل حيا لدون ستة أشهر منها ولأربع سنين فأقل ولم تكن المرأة فراشا ووارث إن أجاز باقى الورثة والعبرة بإرثهم وقت الموت وبردهم وإجازتهم بعده ولا تصح لوارث بقدر حصته

وإنما صحت بعين عى قدر حصته كإمر لا اختلاف الأغراض فى الأعيان (والوصية لرقيق وصية لسيده) أى تحمل عليها التصح ويقبلها الرقيق دون السيد لأن الخطاب معه ولا يفترق إلى إذن السيد وتغيير الرقيق أعم من تغييره بالعبد (فإن عتق قبل موته) أى الموصى (فله) الوصية لأنه وقت القبول حر (و) شرط (فى) الموصى به كونه مباحا ينقل أى يقبل النقل من شخص إلى آخر (فتصح) الوصية (بحمل إن انفصل حيا أو) ميتا (مضمونا) بأن كان ولد أمة وبنى عليه (وعلم وجوده عندها) أى الوصية وخرج بزيادة أو مضمونا ولد الأبيمة إذا انفصل ميتا بجناية فإن الوصية تبطل وما يغرمه الجاني للوارث لأن ما وجب فى ولدها بدل ما نقص منها وما وجب فى ولد الأمة بدله ويصح القبول هنا وفيما مر قبل الوضع بناء على أن الحمل يعلم (وبشمر وحمل ولو) كان الحمل والنثر معدومين كفى الإجارة والمساقاة (وبمبهم) هو أعم من قوله وبأحد عبديه لأن الوصية تحتل الجهالة ويعينه الوارث (وبنجس يقتنى ككلب قابل للتعليم) هو أولى من قوله معلم أو وصى به لمن يحمل له اقتناؤه (وزبل وخمر محترمة) لثبوت الاختصاص فيها بخلاف الكلب الذى لا يقبل التعليم والتحزير والمحترمة غير المحترمة وخرج بالمباح نحو مزارع وصنم وبزيادة ينقل ما لا ينقل كقود وحد قذف نعم إن أوصى بها لمن هاء عليه صحت (ولو أوصى من له كلاب) تقتنى (بكلب) منها (أو) أوصى بها (وله متمول) لم يوص بثلثه (صحت) أى الوصية وإن قل المتمول فى الثانية لأنه خير منها إذ لا قيمة لها أما إذا أوصى من لا كلب له يقتنى بكلب فلا تصح الوصية لأن الكلب يتعذر شراؤه ولا يلزم الوارث اتها به ولو أوصى بكلبه وليس له غيرها أو أوصى بثلث المتمول دفع ثلثها عدد الأقيمة إذ لا قيمة لها وتغييرى بمتمول أعم من تغييره بمال (أو) أوصى (من له طبل لهو) وهو ما يضرب به الخشنون وسطه ضيق وطرفاه واسعان (وطبل حل) كطبل حرب ويضرب به للتهويل وطبل حجيج يضرب للاعلان بالزول والارتحال (بطبل حمل على الثانى) لأن الموصى يقصد الثواب وهو لا يحصل بالحرام (وتلغو) الوصية (بالأول) أى بطبل اللهو (إلا إن صلح للثانى) أى طبل الحل بهيته أومع تغيير يبق مع اسم الطبل وقولى للثانى أعم من قوله لحرب أو حجيج لتناوله طبل الباز ونحوه (و) شرط (فى الصيغة لفظ يشعر بها) أى بالوصية وفى معناه مامر فى الضمان (صريحه) إيجاباً (كأوصيت له بكذا أو أعطوه له أو هو له) أو وهبته له (بعد موتى) فى الثلاثة وقولى كأوصيت إلى آخره أعم مما عبر به (وكناية كهو له من مالى) وإن أشعر كلام الأصل بأنه صريح ومعلوم أن الكتابة تفتقر إلى النية أما قوله هو له فقط فافقار الوصية كما علم من بابه (وتلزم) أى الوصية (بموت) لكن (مع قبول بعده ولو بتراخ فى) موصى له (معين) وإن تعدد فلا يصح القبول قبل الموت لأن للموصى أن يرجع فى وصيته ولا يشترط القبول فى غير معين كالفقراء ويجوز الاقتصار على ثلاثة منهم ولا تجب التسوية بينهم وإنما لم يشترط الفور فى القبول لأنه إنما يشترط فى العقود التى يشترط فيها ارتباط القبول بالإيجاب وظاهر أنه لا حاجة إلى القبول فيما لو كان الموصى به إعتاقاً كأن قال أعتقوا عنى فلانا بعد موتى بخلاف مالى أوصى له بريقته فإنه يحتاج إلى ذلك لاقتضاء الصيغة له (والرد) للوصية (بعد موت) لابقله ولا معه كالقبول (فإن مات) الموصى له (لا بعد موت الموصى) بأن مات قبله أو معه (بطلت) وصيته لأنها ليست بلازمة ولا آيلة إلى اللزوم (أو بعده) قبل القبول والرد (خلفه وارثه) فهما فإن كان الوارث بيت المال فالقابل والراد هو الإمام وقولى لا بعده وخلفه أعم من تغييره بما ذكره (وملك الموصى له) المعين للموصى به الذى ليس باعتاق بعد موت الموصى وقبل القبول (موقوف إن قبل بان أنه ملكه بالموت) وإن رد بان أنه للوارث (وتتبعه) فى الوقف (الفوائد) الحاصلة من الموصى به كشمرة وكسب (والمؤنة) ولو فطرة (ويطالب موصى له) أى يطالبه الوارث أو الرقيق الموصى به أو القائم مقامهما من ولى ووصى (بها) أى بالمؤنة (إن توقف فى قبول ورد) فإن أراد الخلاص

والوصية لرقيق وصية لسيده فإن عتق قبل موته فله، وفى الموصى به كونه مباحا ينقل فتصح بحمل إن انفصل حيا أو مضمونا وعلم وجوده عندها وبشمر وحمل ولو معدومين وبمبهم وبنجس يقتنى ككلب قابل للتعليم وزبل وخمر محترمة ولو أوصى من له كلاب بكلب أو بها وله متمول صحت أو من له طبل لهو وطبل حل بطبل حمل على الثانى وتلغو بالأول إلا إن صلح للثانى، وفى الصيغة لفظ يشعر بها صريحة كأوصيت له بكذا أو أعطوه له أو هو له بعد موتى وكناية كهو له من مالى وتلزم بموت مع قبول بعده ولو بتراخ فى معين والرد بعد موت فإن مات لا بعد موت الموصى بطلت أو بعده خلفه وارثه وملك الموصى له موقوف إن قبل بان أنه ملكه بالموت وتتبعه الفوائد والمؤنة ويطالب موصى له بها إن توقف فى قبول ورد

رد ، أمالو أو وصى باعتاق رقيق فالملك فيه للوارث إلى إعتاقه فالمؤنة عليه وتعبيرى بالفوائد والمؤنة أعم من تعبيرة بما ذكره .

(فصل في الوصية بزائد على الثلث وفي حكم اجتماع تبرعات مخصوصة) ينبغي أن لا يوصى بزائد على ثلث (والأحسن أن ينقص منه شيئا لخبر الصحيحين الثلث والثلث كثير والزيادة عليه قال التولي وغيره مكروهة والقاضي وغيره محرمة (فتبطل) أى الوصية بالزائد (فيه إن رده وارث) خاص مطلق التصرف لأنه حقه فإن لم يكن وارث خاص بطلت في الزائد لأن الحق للمسلمين ولا يجوز أن كان وهو غير مطلق التصرف فالظاهر أنه إن توقعت أهليته وقف الأمر إليها وإلا بطلت وعليه يحمل ما أفق به السبكي من البطلان (وإن أجاز في إجازته (تنفيذ) للوصية بالزائد (ويعتبر المال) الموصى بثلاثة مثالا (وقت الموت) لا وقت الوصية لأن الوصية تملك بعد الموت فلو أوصى برقيق ولا رقيق له ثم ملك عند الموت رقيقا تعلقت الوصية به ولو زاد ماله تعلقت الوصية به واعتبر ثلث المال الفاضل عن الدين (ويعتبر من الثلث) الذي يوصى به (عق علق بالموت) ولو مع غيره (وتبرع نجز في مرضه كوقف وهبة) ولو اختلف الوارث والمتهب هل الهبة في الصحة أو المرض صدق للمتهب يمينه لأن العين في يده ولو وهب في الصحة وأقبض في المرض اعتبر من الثلث أيضا ما المنجز في صحته فيحسب من رأس المال وكذا أم ولد نجز عتقا في مرض موته (وإذا اجتمع تبرعات متعلقة بالموت وعجز الثلث) عنها (فإن تمحضت عتقا) كأن قال إذا مت فأتهم أحرار أوفسالم وبكرو غانم أحرار (أفرع) بينهم فمن خرجت قرعته عتق منه ما في الثلث ولا يعتق من كل شقص (وإلا) بأن تمحضت غير عتق كأن أوصى لزيد بمائة ولعمرو بخمسين ولبكر بخمسين ولم يرتب أو اجتمع العتق وغيره كأن أوصى بعق سالم وقيمته مائة ولزيد بمائة ولم يرتب وثلث ماله فيهما مائة (قسط الثلث) على الجميع باعتبار القيمة أو القدر في الأولى وعلى العتق وغيره باعتبارها فقط أومع القدر في الثانية ففي مثال الأولى يعطى زيد خمسين وكل من بكر وعمرو خمسة وعشرين وفي مثال الثانية يعتق من سالم نصفه ولزيد خمسون نعم لو دبر عبده وقيمته مائة وأوصى له بمائة وثلث ماله مائة قدم عتق المذبر على الوصية له (ك) تبرعات (منجزة) فإنه إن تمحض العتق كعتق عبيد أفرع حذرا من التشقيص في الجميع أو تمحض غيره كإبراء جمع أو اجتماعا كأن تصدق واحدا من وكلاء ووقف آخر وعتق آخر قسط الثلث مثل ما مر هذا إذا لم ترتب المعلقة والمنجزة (فإن ترتبتا) كأن قال أعتقوا بعد موتي سالما ثم غانما أو أعطوا زيدا مائة ثم عمر مائة أو أعتقوا سالما ثم أعطوا زيدا مائة أو أعتق ثم تصدق ثم وقف (قدم الأول) منها (فالأول إلى) تمام (الثلث) ويوقف ما بقي على إجازة الوارث ولو كان بعضها منجزا وبعضها معلقا بالموت قدم المنجز لأنه يفيد الملك حالا ولازم لا يمكن الرجوع فيه وذكر الترتيب في المعلقة بالموت من زيادتي (ولو قال إن أعتقت غانما فسالم حر فاعتق غانما في مرض موته تعين) للعتق بقيد زده بقولي (إن خرج وحده من الثلث وإلا أفرع) لاحتمال أن يخرج القرعة بالحرية لسالم فيلزم إرفاق غانم فيفوت شرط عتق سالم فإن لم يخرج من الثلث عتق بقسطه أو خرج مع سالم أو بعضه منه عتقا في الأول وغانم وبعض سالم في الثاني (ولو أوصى بحاضر هو ثلث ماله) وباقيه غائب (لم يتسلط موصى له على شيء منه حالا) لأن تسلطه متوقف على تسلط الوارث على مثلي ما تسلط عليه والوارث لا يتسلط على ثلثي الحاضر لاحتمال سلامة الغائب .

[فرع] لو أوصى بالثلث وله عين ودين دفع للموصى له ثلث العين وكلما نض من الدين شيء دفع له ثلثه .

(فصل في بيان المرض المخوف والمحقق به المقتضى كل منهما الحجر في التبرع الزائد على الثلث . لو (تبرع في مرض مخوف) أى يخاف منه الموت (ومات) فيه ولو بنحو غرق أو هدم (لم ينفذ) منه (ما زاد على ثلث) لأنه محجور عليه في الزائد بخلاف ما إذا برى منه فإنه ينفذ لتبين عدم الحجر (أو) في مرض (غير مخوف فمات

(فصل) ينبغي أن لا يوصى بزائد على ثلث فتبطل فيه إن رده وارث وإن أجاز تنفيذه ويعتبر المال وقت الموت ويعتبر من الثلث عتق علق بالموت وتبرع نجز في مرضه كوقف وهبة وإذا اجتمع تبرعات متعلقة بالموت وعجز الثلث فإن تمحضت عتقا أفرع وإلا قسط الثلث كمنجزة فإن ترتبتا قدم الأول فالأول إلى الثلث ولو قال إن أعتقت غانما فسالم حر فاعتق غانما في مرض موته تعين إن خرج وحده من الثلث وإلا أفرع ولو أوصى بحاضر هو ثلث ماله لم يتسلط موصى له على شيء منه حالا . **(فصل)** تبرع في مرض مخوف ومات لم ينفذ ما زاد على ثلث أو غير مخوف فمات

ولم يحمل) موته (على جفأة) كاسهال يوم أو يومين (فكذا) أي لم ينقذ ما زاد على الثلث لأنه حينئذ خوف لا اتصال الموت به فإن حمل عليها كأن مات وبه جرب أو وجع ضرر أو عين نقذ (وإن شك فيه) أي في أنه مخوف (لم يثبت إلا بطبيين مقبولي الشهادة) لأنه يتعلق به حق آدمي ولا يثبت بنسوة ولا برجل وامرأتين إلا أن يكون المرض علة باطنة بأمرة لا يطلع عليها الرجال غالبا فيثبت بمن ذكر (ومن المخوف قولنج) بضم القاف وفتح اللام وكسرها وهو أن تنقعد أخلاط الطعام في بعض الأمعاء فلا ينزل ويصعد بسببه البخار إلى الدماغ فيؤدى إلى الهلاك (وذات جنب) وسماها الشافعي رضى الله عنه ذات الحاصرة وهي قروح تحدث في داخل الجنب بوجع شديد ثم تنفتح في الجنب ويسكن الوجع وذلك وقت الهلاك ومن علاماتها ضيق النفس والسعال والحمى اللازمة (ورعاف دائم) بتثليث الراء لأنه يسقط القوة بخلاف غير الدائم (وإسهال متتابع) لأنه ينشف رطوبات البدن (أو) غير متتابع كاسهال يوم أو يومين (و) لكن (خرج الطعام غير مستحيل) بأن يتخرق البطن فلا يمكنه الإمساك (أو) خرج (بوجع) ويسمى الزحير (أو) خرج (بدم) من عضو شريف ككبد بخلاف دم البواسير واعتبار الإسهال في الثلاثة من زيادتي (ودق) بكسر الدال وهو داء يصيب القلب ولا تعتمد معه الحياة غالبا (وابتداء فالج) وهو استرخاء أحد شقي البدن طولا وسببه غلبة الرطوبة والبلغم فإذا هاج ربما أطفأ الحرارة الغريزية وأهلك بخلاف دوامه ويطلق الفالج أيضا على استرخاء أى عضو كان وهو المراد هنا (وحى مطبقة) بكسر الباء أشهر من فتحها أى لازمة (أو غيرها) كالورد وهي التي تأتي كل يوم والغب وهي التي تأتي يوما وتقلع يوما والثلاث وهي التي تأتي يومين وتقلع يوما وحمى الأخوين وهي التي تأتي يومين وتقلع يومين (إلا الربيع) وهي التي تأتي يوما وتقلع يومين فليست مخوفة لأن المحموم بها يأخذ قوة في يومى الاقلاع والحمى اليسيرة ليست مخوفة بحال والربيع والورد والغب والثلاث بكسر أولها (و) منه (أسر من اعتاد القتل) للأسرى مسلما كان أو كافرا فتعبرى بذلك أولى من تعبيره بأسر كفار (والتحام قتال بين متكافئين) أو قريبي التكافؤ سواء أكانا مسلمين أم كافرين أم مسلما وكافرا (وتقديم لقتل) هو أعم من قوله لقصاص أو رجم (واضطراب ريع في) حق (راكب سفينة) في بحر أو نهر عظيم (وطلق) بسبب ولادة (وبقاء مشيمة) وهي التي تسمى بها النساء الخلاص لأن هذه الأحوال تستعقب الهلاك غالبا فإن انفصلت المشيمة فلا خوف إن لم يحصل بالولادة جراحة أو ضربان شديد.

﴿فصل﴾ في أحكام لفظية للموصى به والموصى له (يتناول شاة وبعير) من جنسهما (غير مسخلة) في الأولى (و) غير (فصيل) في الثانية فيتناول كل منهما صغير الجثة وكبيرها والمعيب والسليم والدكر والأنثى والخنثى ضانا ومعزافى الأولى وبخاتى وعرا باني الثانية لصدق اسمهما بذلك والماء في الشاة للوحدة أما السخلة وهي الذكر والأنثى من الضأن والمعز ما لم يبلغ سنة والفصيل وهو ولد الناقة إذا فصل عنها فلا يتناولها الشاة والبعير لصغر سنهما فلو وصف الشاة والبعير بما يعين الكبيرة أو الأنثى أو غيرها اعتبر وتعبرى بما ذكر في البعير أولى من تعبيره بتناول الناقة (و) يتناول (جمل وناقة بخاتى) بتشديد الياء وتخفيفها (وعرا بيا) لما مر (لأحدهما الآخر) أى لا يتناول الجمل الناقة ولا العكس لأن الجمل للذكر والناقة للأنثى (ولا) تتناول (بقرة ثورا وعكسه) لأن البقرة للأنثى والثور للذكر ولا يخالفه قول النووى في تحريره إن البقرة تقع على الذكر والأنثى باتفاق أهل اللغة لأن وقوعها عليه لم يشتهر عرفا وإن وقعها عليه لا محاب في الزكاة (ويتناول دابة) في العرف (فرسا وبغلا وحمارا) لاشتهارها فيها عرفا فلو قال دابة للكر والفر أو القتال اختصت بالفرس أو للجمال فبالبغل أو الحمار فإن اعتيد الحمل على البراذين دخلت قال المتولى فإن اعتيد الحمل على الجمال أو البقر أعطى منها وقواه النووى وضعفه الرافعى وإن اعتيد القتال على الفيلة وقدر قال دابة للقتال دخلت فيما يظهر (و) يتناول (رقيق صغيرا وأنثى ومعييا وكافرا وعكوسها) أى كبيرا وذكر

ولم يحمل على جفأة فكذا وإن شك فيه لم يثبت إلا بطبيين مقبولي الشهادة ومن المخوف قولنج وذات جنب ورعاف دائم وإسهال متتابع أو خرج الطعام غير مستحيل أو بوجع أو بدم ودق وابتداء فالج وحمى مطبقة أو غيرها إلا الربيع وأسر من اعتاد القتل والتحام قتال بين متكافئين وتقديم لقتل واضطراب ريع في راكب سفينة وطلق وبقاء مشيمة .
﴿فصل﴾ يتناول شاة وبعير غير مسخلة وفصيل وجمل وناقة بخاتى وعرا بيا لا أحدهما الآخر ولا بقرة ثورا وعكسه ويتناول دابة فرسا وبغلا وخمارا ورقيق صغيرا وأنثى ومعييا وكافرا وعكوسها

وحتى وسليما ومسلما لصدق اسمه بذلك (ولو أوصى بشاة من غنمه ولا غنم له) عند موته (لغت) وصيته
 إذ لا غنم له (أو) بشاة (من ماله) ولا غنم له عند موته (اشترت له) شاة ولو لمعية فإن كان له غنم في الصورة
 الأولى أعطى شاة منها أو في الثانية جاز أن يعطى شاة على غير صفة غنمه [تنبيه] لو قال اشتروا له شاة مثلا
 لم يشتر له معية كما لو قال لو كيله اشترى شاة (أو) أوصى (بأحد أرقائه فقتلوا) حسا أو شرعا بقتل أو غيره (قبل
 موته بطلت) وصيته وإن كان القتل مضمنا إذ لا رقيق له (وإن بقي واحد تعين) للوصية فليس للوارث أن
 يمسكه ويدفع قيمة ثالث وإن تلفوا بعد موته يضمن ولو قبل القبول صرف الوارث قيمة من شاء منهم
 وصورتها أن يوصى بأحد أرقائه الموجودين فلو أوصى بأحد أرقائه فقتلوا إلا واحد لم يتعين حتى لو ملك غيره
 فلو ارث أن يعطى من الحادث وقول يفتلوا أهم من قوله فماتوا أو قتلوا (أو باعوا رقاب فثلاث) منها يعتقن
 لأنه أقل عدد يقع عليه اسم الجمع (فان عجز ثلثه عنهن لم يشتر شاة) لأنه ليس برقة بل يشتري نفيسة
 أو نفيسة (فان فضل عن) شراء (نفيسة أو نفيستين شيء فلورثته) وتبطل الوصية فيه كما لو لم يوجد
 إلا ما يشتري به شاة وقول نفيسة من زيادتي (أو) أوصى (بصرف ثلثه للعتق اشترى شاة) أي يجوز
 شراؤه بلا خلاف سواء أقرر على التكميل أم لا لكن التكميل أولى وفاقا للسبكي (أو) أوصى (لحملها) بكذا
 (ف) هو (لن انفصل) منها (حيا) فلو أتت بحين فلهما ذلك بالسوية ولا يفضل الذكر على الأنثى
 لإطلاق حملها عليهما أو أتت بحى وميت فلهن ذلك كله لأن الميت كالغدم (ولو قال إن كان حملك ذكرا
 أو قال إن كان (أنثى فله كذا فولدتها) أي ولدت ذكرا وأنثى (لغت) وصيته لأن حملها جميعه ليس بذكر
 ولا أنثى فان ولدت في الأولى ذكرا وفي الثانية أنثى قسم بينهما (أو) قال إن كان (بيطنك ذكر) فله
 كذا (فولدتها) أي ولدت ذكرا وأنثى (فللذكر) لأنه وجد يبطنها وزيادة الأنثى لاتضر (أو) ولدت
 (ذكرا) أعطاه أي الموصى به (الوارث من شاء منهما) كما لو أوصى به يرجع فيه إلى بيانه ولو قال
 إن ولدت ذكرا فله مائة فولدت خنثى دفع إليه الأقل كافي الروضة كأصلها (أو) أوصى
 بشيء (لجيرانه) يصر في ذلك الشيء (لأربعين دار من كل جانب) من جوانب داره الأربعة لجر في ذلك
 رواه البيهقي وغيره ويقسم الموصى به على عدد الدور لعل على عدد سكانها قال السبكي وينبغي أن يقسم حصة
 كل دار على عدد سكانها ولو كان للموصى داران صرف إلى جيران أكثرهما سكنى فان استويا فإلى جيرانهما
 (أو) أوصى (للعلماء) يصر (لأصحاب علوم الشرع من تفسير) وهو معرفة معاني كتاب الله تعالى
 وما أريد به (وحديث) وهو علم يعرف به حال الراوى والروى وصحيحه وسقيمه وعليه وليس من
 علمائه من اقتصر على مجرد السماع (وفقه) وتقدم تعريفه أول الكتاب وخرج بما ذكر العالم بغير ذلك
 كقريء ومتكلم ومعب وطبيب وأديب وهو المشتغل بعلم الأدب كالنحو والصرف والعروض (أو)
 أوصى (للفقراء دخل المساكين وعكسه) لوقوع اسم كل منهما على الآخر عند الانفراد فما أوصى به
 لأحدهما يجوز دفعه للآخر (أو) أوصى (لهمما شرك) بينهما (نصفين) كما في الزكاة بخلاف ما لو أوصى
 به لبني زيد وبني عمرو فإنه يقسم على عددهم ولا ينصف (أو) أوصى (لجمع معين غير منحصر كالعلوية)
 وهم المنسوبون لعللى رضى الله عنه (صحت ويكفى ثلاثة من كل) من العلماء والفقراء والمساكين والجمع
 المذكور لأنها أقل الجمع (وله التفضيل) بين آحاد الثلاثة فأكثر ولو عين فقراء بلدة ولا فقير بها لم تصح
 الوصية وذكر الاكتفاء بثلاثة في مسألة العلماء مع ذكر التفضيل فيها وفي مسألة الجمع من زيادتي (أو)
 أوصى (لزيد والفقراء) هو (كأحدهم) في جواز إعطائه أقل متمول لأنه ألحقه بهم في الإضافة (لكن
 لا يحرم) كما يحرم أحدهم لعدم وجوب استيعابهم للنص عليه وإن كان غنيا (أو) أوصى بشيء (لأقارب
 زيد) هو (للكل قريب) مسلما كان أو كافرا فقيرا أو غنيا وارثا أو غيره (من أولاد أقرب جسد

ولو أوصى بشاة من
 غنمه ولا غنم له لغت
 أو من ماله اشترت له
 أو بأحد أرقائه فقتلوا
 قبل موته بطلت وإن
 بقي واحد تعين أو باعتاق
 رقاب فثلاث فان عجز
 ثلثه عنهن لم يشتر شاة
 فان فضل عن نفيسة
 أو نفيستين شيء فلورثته
 أو بصرف ثلثه للعتق
 اشترى شاة أو لحملها
 فلمن انفصل حيا
 ولو قال إن كان حملك
 ذكرا أو قال أنثى فله
 كذا فولدتها لغت أو
 يبطنك ذكر فولدتها
 فللذكر أو ذكرا
 أعطاه الوارث من شاء
 منهما أو لجيرانه
 فلأربعين دار من كل
 جانب وللعلماء فلا يحجب
 علوم الشرع من تفسير
 وحديث وفقه أو للفقراء
 دخل المساكين وعكسه
 أو لهما شرك نصفين
 أو لجمع معين غير
 منحصر كالعلوية صحت
 ويكفى ثلاثة من كل
 وله التفضيل أو لزيد
 والفقراء فكأحدهم
 لكن لا يحرم أو لأقارب
 زيد فلكل قريب من
 أولاد أقرب جسد

ينسب زيد وأمه له (بعد) أى الجد (قبيلة) فلا يدخل أولاد جد فوقه ولا أولاد من في درجته فلو أوصى لأقارب حسنى لم يدخل أولاد من فوقه ولا أولاد حسنى بالتصغير وإن كان كل منهما أولاد على (الأبوين وولدا) فلا يدخلون في الأقارب لأنهم لا يسمون أقارب عرفا ويدخل الأجداد والأحفاد كما صححاه في الشرحين والروضة فتعيرى بما ذكرنا أولى من تعيره بالاصل والفرع ويدخل في وصية العرب قريب الأم كافي وصية العجم وقد شمله المستثنى منه وهو ما صححه في الروضة كأصلها وقيل لا يدخل لأن العرب لا يفتخرون بقرابة الأم وصححه الاصل (أو) أوصى (لأقرب أقاربه) هو (لذرية) وإن نزلت ولو من أولاد البنات (قربى فقربى) فيقدم ولد الولد على ولد الولد الولد (فأبوة فأخوة) ولو من أم (فبنوتها) من زيادتي أى بنوة الإخوة (فجدودة) من قبل الأب أو الأم القربى فالقربى نظرا في الذرية إلى قوة إرثها وعصوبتها في الجملة وفي الإخوة إلى قوة البنوة فيها في الجملة وتقدم أخوة الأبوين على أخوة الأب ثم بعد من ذكر العمومة والخؤولة ثم بنوتها لكن قال في الكفاية يقدم العم والعمة على أبي الجد والحال والحالة على جد الأم وجدتها انتهى وكالعم في ذلك ابنه كافي الولاء والتصريح بتقديم الأبوة على الأخوة من زيادتي وتعيرى بأخوة وجدودة أعم من تعيره بأخ وجد (ولا يرجح بذكورة ووراثه) فيستوى أب وأم وابن وبنت وأخ وأخت لاستوائهم في القرب ويقدم ولد بنت على ابن ابن لأن الأول أقرب (أو) أوصى (لأقارب نفسه) أول اقرب أقارب نفسه (لم تدخل ورثته) إذ لا يوصى لهم عادة فيختص بالوصية الباقيون .

﴿فصل﴾ في أحكام معنوية للموصى به مع بيان ما يفعل عن الميت وما ينفعه (تصح) الوصية (بمنافع) كما تصح بالاعيان مؤبدة ومؤقتة ومطلقة والإطلاق يقتضى التأيد (فيدخل) فيها (كسب معتاد) كاحتطاب واحتشاش واصطياد وأجرة حرفة بخلاف النادر كهبه ولقطة لأنه لا يقصد بالوصية (ومهر) بنكاح أو غيره لأنه من نماء الرقبة كالسكسب وهذا ما صححه الاصل ونقله في الروضة كأصلها عن العراقيين والبعوى قال الاسنوى وهو الراجح نقلا ، وقيل إنه ملك للورثة لأنه بدل منفعة البضع وهى لا يوصى بها فلا يستحق بدلها بالوصية قال في الروضة كأصلها وهو الأشبه (والولد) الذى أنت به الموصى بمنفعته أمة كانت أو غيرها وكانت حاملا به عند الوصية أو حملت به بعد موت الموصى (كأمه) فى أن منفعته للموصى له ورثته للمالك لأنه جزء منها (وعلى مالك) للرقبة (مؤنة موصى بمنفعته) ولو فطرة أو كانت الوصية مؤبدة لأنه ملكه وهو متمكن من دفع الضرر عنه باعتاق أو غيره وتعيرى بالمالك أعم من تعيره بالوارث لشموله ماله أو وصى بمنفعته لشخص ورثته لآخر فان مؤنته على الآخر وتعيرى بالمؤنة أعم من تعيره بالنفقة (وله إعاقته) لأنه مالك لرقبته لكن لا يعتقه عن الكفارة ولا يكتبه لعجزه عن السكسب وإذا أعتقه تبقى الوصية بحالها (وله) (بيعه لموصى له) مطلقا (وكذا لغيره إن أقت) الموصى بالمنفعة (بمدة) معلومة (كأقيد بها ابن الرفعة وغيره بخلاف ما إذا أبدها صريحا أو ضمنا أو قيدها بمدة مجهولة لا يصح بيعه لغير الموصى له إذ لا فائدة له فيه ظاهرة نعم إن اجتمع على البيع من ثالث فالقياس الصحة وقولى بمعلومة من زيادتي (وتعتبر قيمته كلها) أى قيمته بمنفعته (من الثلث إن أبد) المنفعة لأنه حال بين الوارث وبينها فإذا كانت قيمته بمنفعته مائة وبدونها عشرة اعتبر من الثلث مائة (والأ) بأن أقبها بمدة معلومة (حسب منه) أى من الثلث (مانقص) منها فى تقويمه مسلوب المنفعة تلك المدة فإذا كانت قيمته بمنفعته مائة وبدونها تلك المدة ثمانين فالوصية بعشرين (وتصح) الوصية (بحج) ولو نفلا بناء على دخول النيابة فيه (ويحج) عنه (من ميقاته) عملا بتقييده إن قيده وحمل على المعهود شرعا إن أطلق (الإن قيد بأبعد) منه هو أولى من تعيره ببلده (ف) يحج (منه) عملا بتقييده ومحلها إذا وسعه الثلث وإلا فمن حيث أمكن وهذا من زيادتي فى حج الفرض (وحجة الإسلام من رأس المال) كغيرها من الديون (إلا إن قيد بالثلث فمنه) عملا بتقييده وفائدته مزاحمة الوصايا فان لم يف بالحج من

ينسب زيد أو أمه له
وبعد قبيلة إلا أبوين
وولدا أو أقرب أقاربه
فلذرية قربى فقربى
فأبوة فأخوة فبنوتها
فجدودة ولا يرجح
بذكورة ووراثه أو
لأقارب نفسه لم تدخل
ورثته .

﴿فصل﴾ تصح بمنافع
فيدخل كسب معتاد
ومهر والولد كأمه
وعلى مالك مؤنة موصى
بمنفعته وله إعاقته وبيعه
لموصى له وكذا لغيره
إن أقت بمعلومة وتعتبر
قيمته كلها من الثلث إن
أبد والا حسب منه
مانقص وتصح بحج
ويحج من ميقاته إلا إن
قيد بأبعد فمنه وحجة
الإسلام من رأس المال
إلا إن قيد بالثلث فمنه

لليقات ما يخصه كل من رأس المال وكحجة الإسلام كل واجب بأصل الشرع كعمرة وزكاة فان كان نذرا فان وقع في الصحة فكذلك أوفى المرض فمن الثلث (ولغيره) من وارث وغيره (أن يحج عنه فرضا) من غير التركة (بغير إذنه) كقضاء الدين بخلاف حج النفل لا يفعله عنه بغير إذنه لعدم وجوبه وقيل للوارث فعله بغير إذنه ولغيره فعله باذن الوارث وكحج الفرض فيما ذكر عمرة الفرض وأداء الزكاة والدين وقولي ولغيره أعم من قوله ولأجنبي وقولي فرضا من زيادتي (ويؤدي وارث عنه) من التركة وجوبا ومن ماله جوازا وإن كان ثم تركه (كفارة مالية) مرتبة ومخيرة باعتاق وبغيره وإن سهل التكفير بغير الاعتاق في المخيرة لأنه نائبه شرعا (وكذا) يؤديها (غيره) أي غير الوارث (من ماله بغير اعتاق) من طعام وكسوة كقضاء الدين بخلاف الاعتاق لاجتماع بعد العباداة عن النيابة وبعد الولاء للميت ولا ينافي ذلك ما في الروضة كأصلها في الأيمان من تصحيح الوقوع عنه في المرتبة لأنهما ببناء على تعليل المنع في المخيرة بسهولة التكفير بغير اعتاق (وينفعه) أي الميت من وارث وغيره (صدقة ودعاء) بالاجماع وغيره وأما قوله تعالى وأن ليس للإنسان إلا ما سعى فعام مخصوص بذلك وقيل منسوخ وكما ينتفع الميت بذلك ينتفع به المتصدق والداعي أما القراءة فقال النووي في شرح مسلم المشهور من مذهب الشافعي أنه لا يصل ثوابها إلى الميت وقال بعض أصحابنا يصل وذهب جماعات من العلماء إلى أنه يصل إليه ثواب جميع العبادات من صلاة وصوم وقراءة وغيرها ومأقاله من مشهور المذهب محمول على ما إذا قرأ لا بخسرة الميت ولم ينو ثواب قراءته له أو نواه ولم يدع بل قال السبكي الذي دل عليه الخبر بالاستنباط أن بعض القرآن إذا قصد به نفع الميت نفعه وبين ذلك وقد ذكرته في شرح الروض .

فصل في الرجوع عن الوصية (له) أي للموصي (رجوع) عن وصيته وعن بعضها (بنحو تقضت) أي كأن بطلتها ورجعت فيها ورفعتها ورددتها (و) بنحو قوله (هذا لوارثي) مشيرا إلى الموصي به لأنه لا يكون لوارثه إلا إذا انقطع تعلق الموصي له عنه (و) بنحو (بيعه ورهن وكتابة) لما وصى به (ولو بلا قبول) لظهور صرفه بذلك عن جهة الوصية وتعييرى بنحو إلى آخره أعم مما عبر به (وبوصية بذلك) أي بنحو ما ذكر (وتوكيل به وعرض عليه) لأن كلامها توصل إلى ما يحصل به الرجوع وذكر التوكيل والعرض في غير البيع من زيادتي (وخلطه بrameina) وصى به بمرثله أو أجدوا وأردأ منه لأنه أخرجه بذلك عن إمكان التسليم (و) خلطه (صبرة وصى بصاع منها بأجود) منها لأنه أحدث زيادة لم تتناولها الوصية بخلاف ماله خلطها بملها لأنه لا زيادة أو بأردأ منها لأنه كالتعصيب (وطحنه برا) وصى به (وبذرله وعجنه دقيقا) وصى به (وغزله قطنا) وصى به (ونسجه غزلا) وصى به (وقطعه ثوبا) وصى به (قيصا وبنائه وغرسه) بأرض وصى بها لظهور كل منها في الصرف عن جهة الوصية بخلاف زرعها وخروجها باضافتي ما ذكر إلى ضمير الموصي ماله حصل ذلك بغير إذنه فليس رجوعا [فرع] إنكار الموصي الوصية ليس رجوعا إن كان لفرض كما يؤخذ من كلام الرازي وعليه يحمل إطلاقه في باب التدبير أنه ليس رجوعا ولو وصى بثلاث ماله ثم تصرف في جميعه بما يزيل الملك لم يكن رجوعا لأن الاعتبار بثلاث ماله عند الموت لا عند الوصية ولو وصى لزيد بمعين ثم وصى به لعمرو فليس رجوعا بل يكون بينهما نصفين ولو وصى به لثالث كان بينهم أثلاثا وهكذا .

فصل في الإيصاء وهو إثبات تصرف مضاف لما بعد الموت يقال أوصيت لفلان بكذا وأوصيت إليه ووصيته إذا جعلته وصيا وقد أوصى ابن مسعود رضي الله عنه فكتب وصيته إلى الله تعالى وإلى الزبير وابنه عبد الله رواه البيهقي بإسناد حسن (أركانه) أربعة (موص وموصى فيه وصيغة وشرط في الموصى بقضاء حق) كدين وتنفيذ وصية ورد وديعة وعارية ومظلمة (مامر) في الموصى بمال أو بال الباب وقدمر بيانه وهذا أولى من قوله ويصح الإيصاء في قضاء الدين وتنفيذ الوصية من كل حرم مكلف

ولغيره أن يحج عنه
فرضا بغير إذنه ويؤدي
وارث عنه كفارة مالية
وكذا غيره من ماله بغير
إعتاق وينفعه صدقة
ودعاء .

فصل له رجوع
بنحو تقضت وهذا
لوارثي وبيع ورهن
وكتابة ولو بلا قبول
وبوصية بذلك وتوكيل
به وعرض عليه وخلطه
برا معيناً وصبرة وصى
بصاع منها بأجود وطحنه
برا وبذرله وعجنه
دقيقا وغزله قطنا
ونسجه غزلا وقطعه
ثوبا قيصا وبنائه
وغرسه .

فصل في الإيصاء
أركانه موص وموصى
وموصى فيه وصيغة
وشرط في الموصى بقضاء
حق مامر

(و) شرط في الوصى (بأمر نحو طفل) كمجنون ومجور سفيه (معه) أى مع مامر (ولاية عليه ابتداء) من الشرع لا بتقويض فلا يصح الايصاء ممن فقد شيئاً من ذلك كصبي ومجنون ومكره ومن به رق وأم وعم ووصى لم يؤذن له فيه ونحو مع ابتداء من زيادى (و) شرط (في الوصى عند الموت عدالة) ولو ظاهرة (وكفاية) في التصرف الموصى به (وحرية وإسلام في مسلم وعدم عداوة) منه للمولى عليه (و) عدم (جهالة) فلا يصح الايصاء ممن فقد شيئاً من ذلك كصبي ومجنون وفاسق ومجهول ومن به رق أو عداوة وكافر على مسلم ومن لا يكفي في التصرف لسفه أو هرم أو غيره لعدم الأهلية في بعضهم وللمهجة في الباقي ويصح الايصاء إلى كافر معصوم عدل في دينه على كافر وقولى عند الموت مع ذكر عدم العداوة والجهالة من زيادى واعتبرت الشروط عند الموت لا عند الايصاء ولا بينهما لأنه وقت التسلط على القبول حتى لو أوصى إلى من خلا عن الشروط أو بعضها كصبي وريق ثم استكملها عند الموت صح (ولا يضر عمى) لأن الأعمى متمكن من التوكيل فيما لا يمكن منه (و) لا (أنوثة) لما في سنن أبي داود أن عمر أوصى إلى حفصة (والأم أولى) من غيرها إذا حصلت الشروط فيها عند الموت لو فور شفقها وخروجها من خلاف الاصطخرى فإنه يرى أنها تلى بعد الأب والجد (وينزل ولى) من أب وجد ووصى وقاض وقيمه (بفسق لا إمام) لتعلق المصالح السككية بولايته وتعبيرى بالمولى أعم بما عברה به (و) شرط (في الموصى فيه كونه تصرفاً مالياً) بقيد زدته بقولى (مباحاً فلا يصح) الايصاء (في تزويج) لأن غير الأب والجد لا يزوج الصغير والصغيرة (و) لا في (معصية) كبناء كنيسة لمناقاتها له لكونه قرابة (و) شرط (في الصيغة إيجاب بلفظ يشعر به) أى بالايصاء وفي معناه مامر في الضمان (كأوصيت إليك) (أو فوضت إليك أو جعلتك وصيا ولو) كان الإيجاب (مؤقتاً ومعلقاً) كأوصيت إليك إلى بلوغ ابني أو قدوم زيد فإذا بلغ أو قدم فهو الوصى لأنه يحتمل الجهالات والأخطار (وقبول كوكالة) فيكتفى بالعمل وقولى كوكالة من زيادى ويكون القبول (بعد الموت) متى شاء كما في الوصية بمال (مع بيان ما يوصى فيه) فلو اقتصر على أوصيت إليك مثلاً لغا (وسنن ايصاء بأمر نحو طفل) كمجنون (وبقضاء نحو حق) إن (لم يعجز عنه حالا أو) عجز و (به شهود) استبقا للخيرات فإن عجز عنه حالا ولا شهود به وجب الايصاء مسارعة لبراءة ذمته وإطلاق الأصل سنن الايصاء بما ذكره منزل على هذا التفصيل فإن لم يوص بها نصب القاضي من يقوم بها ونحو من زيادى وتعبيرى بحق أعم مما عברה به (ولا يصح) أى الايصاء من أب (على نحو طفل والجد بصفة الولاية) عليه لأن ولايته ثابتة شرعاً وخارج زيادى على نحو طفل نصب وصى في قضاء الحقوق فصحيح (ولو أوصى اثنين) ولو مرتباً وقبل (لم ينفرد واحد) منها بالتصرف (إلا باذنه) له في الانفراد فله الانفراد عملاً بالإذن نعم له الانفراد برد الحقوق وتنفيذ وصية معينة وقضاء دين في التركة جنسه وإن لم يأذن له لكن نازع الشيخان في جواز الإقدام عليه (ولكل) من الوصى والوصى (رجوع) عن الايصاء متى شاء لأنه عقد جائز كالوكالة قال في الروضة إلا أن يتعين الوصى أو يغلب على ظنه تلف المال باستيلاء ظالم من قاض وغيره فليس له الرجوع (وصدق يمينه ولى) وصيا كان أو قياً أو غيره (في إنفاق على موليه) بقيد زدته بقولى (لائق) بالحال (لا في دفع المال) إليه بعد كاله فلا يصدق بل المصدق موليه يمينه إذ لا تعسر إقامة البينة عليه بخلاف الانفاق وقولى يمينه من زيادى وتعبيرى بالمولى وبموليه أعم من تعبيره بالوصى والطفل .

﴿كتاب الوديعة﴾

تقال على الإبداع وعلى العين الوديعة من ودع الشيء يدع إذا سكن لأنها ساكنة عند الوديعة وقيل من قولهم فلان في دعة أى راحة لأنها في راحة الوديعة ومراعاته . والأصل فيها قوله تعالى إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها وخبر أدا الأمانة إلى من ائتمنك ولا تخن من خانك رواه الترمذى وقال حسن غريب

وبأمر نحو طفل معه ولاية له عليه ابتداء وفي الوصى عند الموت عدالة وكفاية وحرية وإسلام في مسلم وعدم عداوة وجهالة ولا يضر عمى وأنوثة والأم أولى وينزل ولى بفسق لا إمام وفي الوصى فيه كونه تصرفاً مالياً مباحاً فلا يصح في تزويج ومعصية وفي الصيغة إيجاب بلفظ يشعر به كأوصيب أو فوضت إليك أو جعلتك وصياً ولو مؤقتاً ومعلقاً وقبول كوكالة بعد الموت مع بيان ما يوصى فيه وسنن ايصاء بأمر نحو طفل وبقضاء نحو حق لم يعجز عنه حالا أو به شهود ولا يصح على نحو طفل والجد بصفة الولاية ولو أوصى اثنين لم ينفرد واحد إلا باذنه ولكل رجوع وصدق يمينه ولى في إنفاق على موليه لائق لا في دفع المال ﴿كتاب الوديعة﴾

والحاكم وقال على شرط مسلم ولأن بالناس حاجة بل ضرورة إليها (أركانها) أي الوديعة بمعنى الإيداع أربعة (وديعة) بمعنى العين المودعة (وصيغة ومودع ووديع وشرط فيهما) أي في المودع والوديع (ما) مر (في موكل ووكيل) لأن الإيداع استنابة في الحفظ (فلو أودعه نحو صبي) كجنون ومجنون سفه (ضمن) ما أخذه منه لأنه وضع يده عليه بغير إذن معتبر ولا يزول الضمان إلا بالرد إلى ولي أمره نعم إن أخذه منه حسبة خوفاً على تلفه في يده أو أتلفه مودعه لم يضمنه (وفي عكسه) بأن أودع شخصاً نحو صبي (إنما يضمن بإتلاف) منه لأنه لم يسلطه على إتلافه فلا يضمنه بتلفه عنده إذ لا يلزم الحفظ وظاهر أن ضمان التلف إنما يكون في متمول (و) شرط (في الوديعة كونها محترمة) ولو نجسا ككلب ينفع ونحو حبة بر بخلاف غير المحترمة ككلب لا ينفع وآله هو وهذا من زيادتي (و) شرط (في الصيغة ما) مر (في وكالة) فيشترط اللفظ من جانب المودع وعدم الرد من جانب الوديع فيكفي قبضه ولا يكفي الوضع بين يديه مع السكوت نعم لو قال الوديع أودعني مثلاً فدفعه له ساكتاً فيشبه أن يكفي ذلك كالعارية وعليه فالشرط اللفظ من أحدهما بغيره عليه الزر كشيء . والإيجاب إما صريح (كأودعتك هذا أو استحفظتكم أو) كناية مع النية (كخذه فان عجز) من يراد الإيداع عنده (عن حفظها) أي الوديعة (حرم) عليه (أخذها) لأنه يعرضها للتلف (أو) قدر عليه (و) لم يثق بأمانته فيها (كره) له أخذها خشية الخيانة فيها قال ابن الرفعة إلا أن يعلم بحاله المالك فلا يحرم ولا يكره والإيداع صحيح والوديعة أمانة وإن قلنا بالتحريم وأثر التحريم مقصور على الإثم (والا) بأن قدر على حفظها ووثق بأمانته فيها (سن) له أخذها بقيد زنده بقولي (إن لم يتعين) له أخذها خبر مسلم « والله في عون العبد مادام العبد في عون أخيه » فإن تعين بأن لم يكن ثم غيره وجب عليه أخذها لكن لا يجبر على إتلاف منفقته ومنفعة حرزه مجانا (وترفع) الوديعة أي ينتهي حكمها (بموت أحدهما وجنونه وإغمائه) وحجر سفه عليه (واسترداد) من المودع (ورد) من الوديع كالوكالة (وأصلها أمانة) بمعنى أن الأمانة متأصلة فيها لا تتبع كالرهن سواء كانت بجعل أم لا لقوله تعالى ما على المحسنين من سبيل والوديع محسن في الجملة (و) قد (تضمن بعوارض كأن ينقلها من محلة أو دار أخرى دونها حرزا) وإن لم ينه المودع عن نقلها لأنه عرضها للتلف نعم إن نقلها يظن أنها ملكة ولم ينتفع بها لم يضمن وخرج بما ذكره من نقلها إلى مثل ذلك حرزا أو إلى آخر أو نقلها من بيت إلى آخر في دار واحدة أو خان واحد ولم ينه المودع فإنه لا ضمان وإن كان البيت الأول أحرز (و) كأن يودعها غيره ولو قاضيا (بلا إذن) من المودع (ولا عذر) له لأن المودع لم يرض بذلك بخلاف ماله أو أودعها غيره لعذر كمرض وسفر (وله استعانة بمن يحملها الحرز) أو يعلفها أو يسقيها المفهوم ذلك بالأولى لأن العادة جرت بذلك (وعليه لعذر كإرادة سفر) ومرض وخوف وحريق في البقعة وإشراف الحرز على الخراب ولم يجد غيره (ردها المالكها أو وكيله) إن فقدتها ردها (لقاض) وعليه أخذها (ف) إن فقدته ردها (لأمين) ولا يكلف تأخير السفر وتعبير بالعدر أعم مما عبر به وعطفي الأمين في المرض والخوف بالفاء أولى من عطفه له بأو (ويغني عن الآخرين وصية) بها (اليهما فهو مخير عند فقد الأولين بين ردها للقاضي والوصية بها إليه وعند فقد القاضى بين ردها للأمين والوصية بها إليه والمراد بالوصية بها الإعلام بها والأمر بردها مع وصفها بامتيازها أو الإشارة لعينها ومع ذلك يجب الإشهاد كافي الرافعي عن الغزالي (فإن لم يفعل) أي لم يرددها ولم يوص بها لمن ذكر كذا ذكر (ضمن إن تمكن) من ردها أو الإيصاء بها سافر بها أم لا لأنه عرضها للفقوات إذا الوارث يعتمد مظهر اليد ويدعيها لنفسه وحرز السفر دون حرز الحضر بخلاف ما إذا لم يتمكن كأن مات فجأة أو قتل غيلة أو سافر بها لعجزه عن ذلك ومحل ذلك في غير القاضى أما القاضى إذا مات ولم يوجد مال اليتيم في تركته فلا يضمنه وإن لم يوص به لأنه أمين الشرع بخلاف سائر الأمناء ولعموم ولايته قاله ابن الصلاح قال وإنما يضمن إذا فرط قال السبكي وهذا نصريح منه بأن

أركانها وديعة وصيغة ومودع ووديع وشرط فيهما ما في موكل ووكيل فلو أودعه نحو صبي ضمن وفي عكسه إنما يضمن بإتلاف وفي الوديعة كونها محترمة وفي الصيغة ما في وكالة كأودعتك هذا أو استحفظتكم أو كخذه فان عجز عن حفظها حرم أخذها أو لم يثق بأمانته كره وإلا سن أن لم يتعين وترفع بموت أحدهما وجنونه وإغمائه واسترداد ورد وأصلها أمانة وتضمن بعوارض كأن ينقلها من محلة أو دار أخرى دونها حرزا وكان يودعها بلا إذن ولا عذر وله استعانة بمن يحملها الحرز وعليه لعذر كإرادة سفر ردها المالكها أو وكيله فلقاض فلاأمين ويغني عن الآخرين وصية اليهما فإن لم يفعل ضمن إن تمكن

وكان يدقها بموضع

ويسافر ولم يعلم بها
أميناً يراقبها وكأنه
لا يدفع متلفاتها كترك
تهوية ثياب صوف أو
لبسها عند حاجتها أو
علف دابة لا إن نهام
فان أعطاه علفا علفها
منه وإلا راجعه أو وكيه
فالقاضي وكان تلفت
بمخالفة مأمور به
كقوله لا ترقد على
الصندوق فرقد
وانكسر به وتلف
ما فيه لا بغيره ولا إن
نهام عن قفلين فأقفلهما
ولو أعطاه دراهم
بسوق وقال احفظها في
البيت فأخر بلاعذر
أو أربطها في كمك أو
لم يبين كيفية حفظ
فأمسكها بيده بالربط
فيه فضاعت بنحو غفلة
ضمن لا بأخذ غاصب
ولا بجعلها بحجبه أو اجعلها
بحبك ضمن بربطها
وكان يضعها كأن يضعها
في غير حرز مثلها أو
يدل عليها ظالماً أو يسلمها
له مكرها ويرجع عليه
وكان ينتفع بها كلبس
وركوب لا لعذر وكان
يأخذها لينتفع بها لا
إن نوى الأخذ وكان
يخلطها بمال ولم تتميز
ولو للمودع وكان

عدم إيصائه ليس تفريطاً وإن مات عن مرض وهو الوجه وقد أوضحت في شرح الروض (وكان يدقها
بموضع ويسافر ولم يعلم بها أميناً يراقبها) لأنه عرضها للضياع بخلاف ما إذا أعلم بها أميناً يراقبها وإن لم يسكن
الموضع لأن إعلامه بمنزلة إيداعه فشرطه فقد القاضي وكلام الأصل يقتضي اشتراط السكنى وليس مراداً
(وكان لا يدفع متلفاتها كترك تهوية ثياب صوف أو) ترك (لبسها عند حاجتها) لذلك وقد علمها لأن الدود
يفسدها وكل من الهواء وعبوقر أحمه الأدمى بها يدفعه (أو) ترك (علف دابة) يسكن اللام لأنه واجب عليه
لأنه من الحفظ (لأن نهام) عن التهوية واللبس والعلف فلا يضمن كالمالك قال أئلف الثياب والدابة ففعل لكنه
يعصى في مسألة الدابة لحرمة الروح والتصريح بقولي لا إن نهام من زيادتي في الأولين (فان أعطاه) المالك
(علفاً) بفتح اللام (علفها منه وإلا راجعه أو وكيه) ليعلقها أو يستردها (وإن فقدتها راجع) (القاضي)
ليقتصر على المالك أو يؤجرها ويصرف الأجرة في مؤنتها أو يبيع جزءاً منها كما في علف اللقطة (وكان تلفت
بمخالفة) حفظ (مأمور به كقوله لا ترقد على الصندوق) الذي فيه الودعة (فرقد وانكسر به) أي بشقله
(وتلف ما فيه به) أي بانكساره لخالفته المؤدية للتلف (لا) إن تلف (بغيره) كسرقة فلا يضمن لأن رقاذه عليه
زيادة في الحفظ والاحتياط نعم إن كان الصندوق في صحراء فسرقت من جانبه ضمن إن سرقت من جانب
لوم لم يرقد على الصندوق لرقديه (ولا إن نهام عن قفلين) كأن قال له لا تقفل عليه إلا قفلاً واحداً (فأقفلها) أو
نهام عن قفل فأقفل فلا يضمن لذلك (ولو أعطاه دراهم بسوق وقال احفظها في البيت فأخر بلاعذر أو) قال
(أربطها) بكسر الباء أشهر من ضمها (في كمك أو لم يبين كيفية حفظ فأمسكها) بيده (بالربط فيه) أي في كمه
(فضاعت بنحو غفلة) كنوم (ضمن) لتفريطه (لا بأخذ غاصب) لأن اليد أحرز بالنسبة إليه (ولا بجعلها
بحجبه) بدلاً عن الربط في كمه لأنه أحرز من السكم إلا أن كان الجيب واسعاً غير مزرور فيضمن لسهولة تناولها
باليده منه (أو) قال (اجعلها بحجبك ضمن بربطها) في كمه لتركه الأحرز أما إذا أمسكها مع الربط في السكم فلا
يضمن لأنه بالغ في الحفظ أو امتثل قوله أربطها في كمك فان جعل الحيط خارجاً فضاعت بأخطار ضمن أو
باستمرار مال فلا وإن جعله داخلًا انعكس الحكم وهذا كله إذا لم يرجع إلى بيته والأقل حرزها فيه (وكان يضعها
كأن) هو أولى من قوله بأن (يضعها في غير حرز مثلها) أو ينساها (أو يدل عليها) معينا محلها (ظالماً) هو أعم
من قوله سارقاً أو من يصادر المالك (أو يسلمها له) أي لظالم ولو (مكرها ويرجع) هو إذا غرم (عليه) أي
على الظالم لأن إقرار الضمان عليه لأنه المستولى على المال عدواناً ولو أخذها الظالم قهراً فلا ضمان على الوديع
(وكان ينتفع بها كلبس وركوب لا لعذر) بخلاف ما إذا كان لعذر كلبسه لدفع دود وركوبه للجماع (وكان
يأخذها) من محلها (لينتفع بها) وإن لم ينتفع لتعديده بذلك نعم إن أخذها لذلك ظاناً أنها ملكه ولم ينتفع بها لم
يضمنها للعذر مع عدم الانتفاع ولو أخذ بعضها لينتفع به ثم ردها أو بدله ضمنه فقط (لأن نوى الأخذ) لذلك
ولم يأخذ لأنه لم يحدث فعلاً بخلاف ما لو نواه ابتداءً فإنه يضمن (وكان يخلطها بمال ولم تتميز) بسهولة عنه
بنحو مسكة (ولو) خلطها بمال (للمودع) بخلاف ما إذا تميزت بسهولة ولم تنقص بالخلط (وكان يمجدها أو
يؤخر تخليتها) أي التخليية بينها وبين مال الكها (بلاعذر بعد طلب مال الكها) لها بخلاف ما لو جدها أو أخر
تخليتها بالطلب من مال الكها وإن كان الجحد وتأخير التخليية بحضرته لأن إخفاءها أبلغ في حفظها وبخلاف
ما لو جدها بعذر من دفع ظالم عن مال الكها أو مالواخر التخليية بعذر كصلاوة خرج بتخليتها حملها إليه فلا يلزمه
والتقييد بعدم العذر في الجحود من زيادتي (ومتى خان لم يبرأ) وإن رجع (إلا بإيداع) ثاب من المالك كأن
يقول استأمنتك عليها فيبرأ لرضا المالك بسقوط الضمان (وحلف) الوديع فيصدق (في) دعوى (ردها)
على مؤتمنه (وإن أشهد عليه بها عند الدفع لأنه أئتمنه) وخرج بدعواه الرد على مؤتمنه مال الوداعى ردها على
وارث مؤتمنه أو ادعى وارثه الرد على المودع أو أودع عند سفره أميناً فادعى الأمين الرد على المالك فلا يصدق

في ذلك بل عليه البينة (و) حلف (في) دعوى (تلفها مطلقا أو بسبب خفي كسرقة أو) بسبب (ظاهر كحريق) وبرد ونهب (عرف دون عمومه) لاحتمال ما ادعاه (فإن عرف عمومه أيضا ولم يتهم فلا) يحلف بل يصدق بلايين لاحتمال ما ادعاه مع قرينة العموم وخرج بزيادتي ولم يتهم مالواتهم فيحلف وجوبا بخلاف نظيره من الزكاة فإنه يحلف ندبا كالمتر ثم عملا بالأصل في البايين (وإن جهل) السبب الظاهر (طوبل بيينة) بوجوده (ثم يحلف أنها تلفت به) لاحتمال أنها لم تتلف به فإن نكل عن اليمين حلف المالك على نفي العلم بالتلف واستحق والتصديق المذكور يجري في كل أمين كوكيل وشريك إلا المرتين والمستأجر فيصدقان في التلف لافي الرد بل التصديق بالتلف يجري في غير الأمين لكنه يغرم البذل .

﴿كتاب قسم الفى والغنيمة﴾

القسم بفتح القاف مصدر بمعنى القسمة والفى مصدر فاء إذا رجع ثم استعمل في المال الراجع من الكفار إلينا والغنيمة فعيلة بمعنى مفعولة من الغنم وهو الربح والمشهور تغايرها كما يؤخذ من العطف وقيل كل منها يطلق على الآخر إذا افرد فان جمع بينهما افتراقا كالفقر والمساكين وقيل الفى يطلق على الغنيمة دون العكس والأصل في الباب آية ما أفاء الله على رسوله وآية واعلموا أنما غنمتم من شيء . ولم تحل الغنائم لأحد قبل الإسلام بل كانت الأنبياء إذا غنموا مالا جمعوه فتأني نار من السماء تأخذه ثم أحلت للنبي ﷺ وكانت في صدر الإسلام له خاصة لأنه كالمقاتلين كلهم نصرة وشجاعة بل أعظم ثم نسخ ذلك واستقر الأمر على ما يأتي (الفى نحو مال) ككسب ينفع فهو أعم من قوله مال (حصل) لنا (من كفار) مما هو لهم (بلا يحاف) أى إسراع خيل أو إبل أو بغال أو سفن أو رجالة أو نحوها فهو أولى من قوله يحاف خيل وركاب لما عرف وانفع إيراد أن المأخوذ من دارهم سرقة أو لقطعة غنيمة لافى مع أن كلامه يقتضى أنه فى فتأمل لكن فديرد ما أهدها الكافر لنا فى غير الحرب فإنه ليس بفى كما أنه ليس بغنيمة مع صدق تعريف الفى عليه (بجزية وعشر تجارة وما جلاوا) أى تفرقوا (عنه) ولو لغير خوف كضر أصابهم وإن أوهم كلام الأصل خلافة (تركة مرتد وكافر معصوم) هو أعم من قوله ذمى (لا وارث له) وكذا الفاضل عن وارث له غير حائز (فيخمس) خمسة أخماس للآية السابقة وإن لم يكن فيها تخميس فإنه مذكور فى آية الغنيمة فحمل المطلق على المقيد وكان ﷺ يقسم له أربعة أخماسه وخمس خمسة ولكل من الأربعة المذكورين معه فى الآية خمس خمس وأما بعده فيصرف ما كان له من خمس الخمس لمصالحنا ومن الأخماس الأربعة للمرتزة كما تضمنه قولى (وخمسه) أى الفى الخمسة (لمصالحنا) دون مصالحهم (كشغور) أى سدها (وقضاة وعلماء) يعلمون تتعلق بمصالحنا كتفسير وقراءة والمراد بالقضاة غير قضاة العسكر أمأقضاته وهم الذين يحكمون لأهل الفى فى مغزاهم فيرزقون من الأخماس الأربعة لامن خمس الخمس كما قاله الماوردى وغيره (يقدم) وجوبا (الأهم) فالأهم (ولبنى هاشم) بنى (المطلب) وهم المرادون بذى القرنى فى الآية لاقتصاره صلى الله عليه وسلم فى القسم عليهم مع سؤال غيرهم من بنى عمهم نوفل وعبد شمس له ولقوله أما بنو هاشم وبنو المطلب ففى واحد وشبك بين أصابعهم وأما البخارى فيعطون (ولو أغنياء) للخبيرين السابقين ولأنه ﷺ أعطى العباس وكان غنيا (وبفضل الذكر) على الأنثى (كالإرث) فله سهمان ولها سهم لأنها عطية من الله تعالى تستحق بقرابة الأب كالإرث سواء الصغير والكبير والعبرة بالانتساب إلى الآباء فلا يعطى أولاد البنات من بنى هاشم والمطلب شيئا لأنه ﷺ لم يعط الزبير وعثمان مع أن أم كل منها كانت هاشمية (وليتامى) للآية (الفقراء) لأن لفظ اليتيم يشعر بالحاجة (منا) لأنه مال أو نحوه أخذ من الكفار فاخص بنا كسبهم المصالح (واليتيم صغير) ولو أنثى لخير «لا يتم بعد احتلام» رواه أبو داود وحسنه النووي لكن ضعفه غيره (لا أب له) وإن كان له جد واليتيم

وفى تلفها مطلقا أو بسبب خفى كسرقة أو ظاهر كحريق عرف دون عمومه فإن عرف عمومه ولم يتهم فلا وإن جهل طوبل بيينة ثم يحلف أنها تلفت به .

﴿كتاب قسم الفى والغنيمة﴾

والغنيمة الفى نحو مال حصل من كفار بلا يحاف بجزية وعشر تجارة وما جلاوا عنه وتركة مرتد وكافر معصوم لا وارث له فيخمس وخمسه لمصالحنا كشغور وقضاة وعلماء يقدم الأهم ولبنى هاشم والمطلب ولو أغنياء ويفضل الذكر كالإرث ولليتامى الفقراء منا واليتيم صغير لا أب له

في البهائم من قدامه وفي الطيور من قدامه واهله ومن قدامه فقط من الادميين يقال له منقطع (وللساكنين)
 الصادقين بالفقراء (ولابن السبيل) أى الطريق (الفقير مناد) كورا كانوا أو إناثا للآية مع مامر آفا
 وسيأتى بيان الصنفين وبيان الفقير في الباب الآتى ويجوز أن يجمع للساكنين بين الكفارة وسهمهم
 من الزكاة والخمس فيكون لهم ثلاثة أموال وإن اجتمع في أحدهم يثم ومسكنة أعطى باليتم فقط لأنه وصف
 لازم والمسكنة زائلة وللإمام التسوية والتفضيل بينهم بحسب الحاجة وقولي منافع الفقير من زيادتي (ويعم
 الإمام) ولو بنائبه الأصناف (الأربعة الأخيرة) بالإعطاء وجوبا لعموم الآية فلا يخص الحاضر بموضع
 حصول النفع ولا من في كل ناحية منهم بالحاصل فيها نعم لو كان الحاصل لا يسد مسدا بالتعميم قدم الأوج
 ولا يعم للضرورة ومن قدام من الأربعة صرف نصيبه للباقيين منهم (والأخماس الأربعة للمرتزقة) وهم
 المرصدون للجهاد بتعيين الإمام لهم لعمل الأولين به بخلاف التطوعة فلا يعطون من الفى بل من الزكاة
 عكس المرتزقة كما سيأتى ويشرك المرتزقة في ذلك قضائهم كإمامهم ومؤذونهم وعمالهم (فيعطى)
 الإمام وجوبا (كلا) من المرتزقة وهؤلاء (بقدر حاجة مومنه) من نفسه وغيرها كزوجاته ليتفرغ للجهاد
 ويراعى في الحاجة الزمان والسكان والرخص والغلاء وعادة الشخص مروءة وضدها ويزاد إن زادت
 حاجته بزيادة ولد أو حدوث زوجة فأكثر ومن لا يعبد له يعطى من العبيد ما يحتاجه للقتال معه أو لخدمته
 إن كان ممن يخدم ويعطى مؤنته ومن يقاتل فارسا ولا فرس له يعطى من الخيل ما يحتاجه للقتال ويعطى
 مؤنته بخلاف الزوجات يعطى لمن مطلقا لا منحصرهن في أربع ثم يدفع إليه لزوجته وولده الملك فيه
 لهما حاصل من الفى وقيل يملكه هو ويصير إليهما من جهته (فإن مات أعطى) الإمام (أصوله وزوجاته
 وبناته إلى أن يستغنوا) بنحو نكاح أو إرث (وبنيه إلى أن يستغنوا) بكسب أو قدرة على الغزو فمن
 أحب إثبات اسمه في الديوان أثبت وإلا قطع وذكر حكم الأصول من زيادتي وتعيين زوجات وبلاستغناء
 فيهن وفي البنات أولى من تعيينه بالزوجة وبالنكاح فيها وبلاستقلال في البنات كالبنين (وسن ان يضع
 ديوانا) بكسر الدال أشهر من فتحها وهو الدقر الذى يثبت فيه أسماء المرتزقة وأول من وضعه
 عمر رضى الله عنه (و) أن (ينصب لكل جمع) منهم (عريفا) يجمعهم عند الحاجة إليهم والعريف
 نعيم بمعنى فاعل وهو الذى يعرف مناقب القوم (و) أن (يقدم) منهم (إثباتا) للاسم (وإعطاء) للمال
 أو نحوه (قريشا) لشرفهم بالنبي ﷺ ولخبر قدموا قريشا رواه الشافعى بلاغا وابن أبى شيبه بأسناد
 صحيح وسموا قريشا لشرفهم وهو تجمعهم وقيل لشدة بهم وهم ولد النضر بن كنانة أحد أجداده صلى
 الله عليه وسلم (و) أن (يقدم) منهم (بنى هاشم) جده الثانى (و) بنى (المطلب) شقيق هاشم لتسويته
 ﷺ بينهما في القسم كما مر (ف) بنى (عبد شمس) شقيق هاشم أيضا (ف) بنى (نوفل) أخى هاشم لأيه
 عبد مناف بن قصى (ف) بنى (عبد العزى) بن قصى لأنهم أصهاره صلى الله عليه وسلم فإن زوجته خديجة
 بنت خويلد بن أسد بن عبد العزى (فسائر البطون) أى باقيةا (الأقرب) فالأقرب (إلى النبي صلى
 الله عليه وسلم) فيقدم منهم بعد بنى عبد العزى بنى عبد الدار بن قصى ثم بنى زهرة بن كلاب ثم بنى تيم
 وهكذا (ف) بعد قريش (الأنصار) الأوس والخزرج لأنهم الحميدة في الاسلام (فسائر العرب) أى
 باقيةهم قال الراعى كذا رتبوه وحمله السرخسى على من هم أبعد من الأنصار أما من هو أقرب
 منهم إلى النبي صلى الله عليه وسلم فيقدم وفي الخاوى يقدم بعد الأنصار مضر فريضة فولد عدنان
 قحطان (فالعجم) لأن العرب أقرب منهم إلى النبي صلى الله عليه وسلم وفيهما زيادة تطلب من
 شرح الروض وذكر السنن في المسائل المذكورة من زيادتي (ولا يثبت في الديوان
 من لا يصلح للغزو) كأعمى وزمن وفاقد يد وإنما يثبت الرجل المسلم المكلف

وللساكنين ولا بن
 السبيل الفقير مناويعم
 الإمام الأربعة الأخيرة
 والأخماس الأربعة
 للمرتزقة فيعطى كلا
 بقدر حاجة مومنه فإن
 مات أعطى أصوله
 وبناته وزوجاته إلى أن
 يستغنوا وبنيه إلى أن
 يستغنوا ومن أن يضع
 ديوانا وينصب لكل
 جمع عريفا ويقدم
 إثباتا وإعطاء قريشا
 ويقدم منهم بنى هاشم
 والمطلب فعبد شمس
 فنوفل فعبد العزى
 فسائر البطون والأقرب
 إلى النبي صلى الله عليه
 وسلم فالأنصار فسائر
 العرب فالعجم ولا يثبت
 في الديوان من لا يصلح
 للغزو.

الحراصالح البصير للفرو فيجوز إثبات الأخرس والأصم والأعرج إن كان فارسا (ومن مرض) منهم
 بجنون أو غيره (فكصحيح) فيعطى بقدر حاجة مومنه حيا وميتا بتفصيله السابق (وإن لم يرج برؤه) لثلا
 يرغب الناس عن الجهاد ويشتغلوا بالكسب وقولى فكصحيح أعم وأولى نماذ كره (ويعجى) اسم (من لم
 يرج برؤه) إن أعطى إذ لا فائدة في إبقائه وهذا من زيادتي (وما فضل عنهم) أى عن المرتزقة أى عن حاجتهم
 (وزع عليهم بقدر مؤنتهم) لأنه لهم فلو كان لواحد منهم نصف ولآخر ثلث أعطاهم من الفاضل بهذه
 النسبة (وله) أى للإمام (صرف بعضه) أى الفاضل (في ثغور وسلاح وخيل ونحوها) لأنه معونة لهم
 والغرض من هذا أن الإمام لا يبقى في بيت المال شيئا من الفىء ما وجد له مصر فافان لم يجد ابتداء بناء رباطات
 ومساجد على حسب رأيه (و) له (وقف عقارى) أو بيعه وقسم غلته (في الوقف) (أو ثمنه) في البيع بحسب
 ما يراه (كذلك) أى كقسم المنقول أربعة أخماسه للمرتزقة وخمسه للمصالح والأصناف الأربعة سواء وله
 أيضا قسمه كالمنقول كاشمله الكلام السابق أوائل الباب لكن خمس الخمس الذى للمصالح لا سبيل إلى
 قسمته وما ذكرته من التخيير هو ما في الروضة كأصلها واقتصر الأصل على الوقف .

﴿فصل﴾ في الغنيمة وما يتبعها (الغنيمة نحو مال) هو أعم من قوله مال (حاصل) لنا (من
 الحربين) مما هو لهم (بالحجاف) أى إسراع لشيء مما حرقى ما حصل بسرقته والنقاط كما مروكذا ما نهنز موا
 عنه عند التقاء الصفين ولوقبل شهر السلاح أو أهدها الكافر لنا والحرب قائمه بخلاف التروك بسبب حصولنا
 في دراهم وضرب معسكرنا فيهم وتعييرى بالحريين هنا وفيما يأتى أولى من تعبيره بالكفار (فيقدم)
 منها (السلب لمن ركب غررا) بقيد زده بقولى (منا) حرا كان أو عبدا صيبا أو بالغاز كرا أو أنثى أو خنثى
 (بازالة منعة حربى) بفتح النون أشهر من إسكانها أى قوته (في الحرب) كأن يقتله أو يعميه أو يقطع يديه
 أو رجله أو يده ورجله أو يأسره وإن من عليه الإمام أو أرقه وفداه بخلاف ما للورماه من حصن أو صف أو
 قتله غافلا أو أسيرا لغيره أو بعد انهمز ام الحربين فلا سلب له لا تنفاهر كوب الغرر المذكور . والأصل في ذلك
 خبر من قتل قتيلاه فله سلبه رواه الشيخان (وهو) أى السلب (مامعه) أى الحربى الذى أزيلت منعته (من
 ثياب تكفف) وطيلسان (وران) براء ونون وهو خف بالقدم (ومن سوار) وطوق (ومنطقة) وهى
 ما يشدها الوسط (وخاتم ونفقة) معه بكيسها لا الخلفة في رخله (وجنيبة) نقاد (معه) ولوين يديه لأنها إنما
 تقاد مع ليركبها عند الحاجة بخلاف التى تحمل عليها أثقاله فلو تعددت الجنائب اختار واحدة منها لأن كلامها
 جنية من أزال منعته (وآلة حرب كدرع ومركوب وآلته) كسرج ولجام ومقود ومهماز وقولى
 وآلته أعم من قوله وسرج ولجام (لاحقية) مشدودة على الفرس بما فيها من نقد وغيره لأنها ليست من
 لباسه ولا من حليته ولا مشدودة على بدنه واختار السبكي أنه يأخذها بما فيها (ثم) بعد السلب (تخرج المؤن)
 أى مؤن نحو الحفظ ونقل المال إن لم يوجد متطوع به للحاجة إليه (ثم يخمس الباقي) من الغنيمة بعد
 السلب والمؤن (وخمسه تخمس الفىء) فيقسم بين أهله كما مر في الفىء الآية وأعلموا أنما غنمتم من شىء فيجعل
 ذلك خمسة أقسام متساوية ويؤخذ خمس رقايع ويكتب على واحدة لله أو للمصالح وعلى أربع للغنائم ثم
 تدرج في بنادق متساوية ويخرج لكل خمس رقعة فاخرج لله أو للمصالح جعل بين أهل الخمس على خمسة وهى
 التى تقدمت في الفىء ويقسم مالا الغنائم قبل قسمة هذا الخمس لكن بعد إفرازه بقرعة كما عرف (والنفل)
 بفتح الفاء أشهر من إسكانها (وهو زيادة يدفعها الإمام باجتهاده) في قدرها بقدر الفعل المقابل لها (لمن ظهر
 منه) في الحرب (أمر محمود) كبرازة وحسن إقدام (أو يشترطها) باجتهاده (لمن يفعل ما ينكى الحربين)
 كجهوم على قلعة ودلالة عليها وحفظ مكمهن وتجسس حال يكون (من مال المصالح الذى سيغنم في هذا القتال
 أو الحاصل عنده) في بيت المال فإن كان مما سيغنم فيذكر في النوع الثانى جزءا كربع وثلث وتحتمل فيه

ومن مرض فكصحيح
 وإن لم يرج برؤه ويعجى
 من لم يرج برؤه وما
 فضل عنه وزع عليهم
 بقدر مؤنتهم وله صرف
 بعضه في ثغور وسلاح
 وخيل ووقف عقار
 فى أو بيعه وقسم غلته
 أو ثمنه كذلك .

﴿فصل﴾ الغنيمة نحو
 مال حصل من الحربين
 بالحجاف فيقدم السلب
 لمن ركب غررا منبازالة
 منعة حربى في الحرب
 وهو مامعه من ثياب
 تكفف ووران ومن سوار
 ومنطقة وخاتم ونفقة
 وجنيبة معه وآلة حرب
 كدرع ومركوب وآلته
 لاحقية ثم تخرج المؤن
 ثم يخمس الباقي وخمسه
 تخمس الفىء والنفل
 وهو زيادة يدفعها الإمام
 باجتهاده لمن ظهر منه
 أمر محمود أو يشترطها
 لمن يفعل ما ينكى
 الحربين من مال المصالح
 الذى سيغنم في هذا
 القتال أو الحاصل عنده

الجهالة للحاجة وإن كان من الحاصل عنده شرط كونه معلوماً والنوع الأول من النفل من زيادتي (والأخماس الأربعة) عقارها ومنقولها (للعائمين) أخذ من الآية حيث اقتصر فيها بعد الإضافة إليهم على إخراج الخمس (وهم من حضر القتال ولو في أثناءه) أو كان ممن لا يسهم له (بنيته) أي القتال (وإن لم يقاتل أو) حضر (لابنيته وقاتل كأجير لحفظ أمتعة وتاجر ومحترف) لشهوده القتال في الأولى ولقتاله في الثانية وألحق بهما جاسوس وكمين ومن آخر منهم ليحرس العسكر من هجوم العدو، ولا شيء لمن حضر بعد انقضائه ولو قبل حيازة المال ولا لمن حضره وانهمز غير محترف لقتال أو متحيز إلى فئة ولم يعد قبل انقضائه فإن عاد استحق من المحوز بعد عودته فقط ومثله من حضر في الأثناء ولا تحذل ومرجف وإن حضر بنية القتال (ولو مات بعد انقضائه ولو قبل الحيازة) للمال (لحقه ولو ارثه) لأن الغنيمة تستحق بالانقضاء وإن لم تكن حيازة بخلاف من مات قبل انقضائه لاشيء له المأمر وفارق موت فرسه بأن الفارس متبوع والفارس تابع (ولرجال سهم ولفارس ثلاثة) سهمان للفرس وسهم له للاتباع رواه الشيخان (ولا يعطى) وإن كان معه فرسان (للفرس واحد فيه نفع) لما روى الشافعي وغيره أن النبي ﷺ لم يعط الزبير إلا للفرس واحد وكان معه يوم حنين أفراس عربيًا أو غيره كبرذون وهو من أبواه عجميان وهجين وهو من أبوه عربي وأمه عجمية ومقرف بضم الميم وسكون القاف وكسر الراء وهو من أبوه عجمي وأمه عربية فلا يعطى لغير فرس كبير وفيل وبغل وحمار لأنها لا تصلح للحرب صلاحية الخيل له بالسكروا الفر الذين يحصل بهما النصر نعم يرضخ لها ورضخ الفيل أكثر من رضح البغل ورضخ البغل أكثر من رضح الحمار ولا يعطى لفرس لا نفع فيه كهرول وكسير وههم وفارق الشيخ الهرم بأن الشيخ ينفع برأيه ودعائه نعم يرضخ له (ويرضخ منها) أي من الأخماس الأربعة (لعبد وصبي ومجنون وامرأة وخنثى حضروا) القتال وفيهم نفع وإن لم يأذن السيد والولي والزوج (ولكافر معصوم) هو أعم من قوله ولدمي (حضر بلا أجره وبإذن الإمام) للاتباع في غير المجنون والخنثى وقياساً فيها فإن حضر الكافر بغير إذن الإمام لم يرضخ لأنه منهم بموالاته أهل دينه بل يعزره إن رأى ذلك أو باذنه بأجرة فله الأجرة فقط والتصریح بحكم المجنون والخنثى من زيادتي ورضخ أيضاً الأعمى وزمن وفاقداً طرف وتاجر ومحترف حضروا لم يقاتلا (والرضخ دون سهم) وإن كانوا أفرسانا (بجهت لإمام في قدرة) بقدر ما يرى ويفاوت بين أهله بقدر نفعهم فيرجع المقاتل ومن قتاله أكثر والفارس على الراجل والمرأة التي تداوى الجرحى وتسقى العطاش على التي تحفظ الرجال وإنما كان الرضخ من الأخماس الأربعة لأنه سهم من الغنيمة مستحق بالحضور إلا أنه ناقص فكان من الأخماس الأربعة المختصة بالعائمين الذين حضروا الواقعة .

﴿كتاب قسم الزكاة﴾ مع بيان حكم صدقة التطوع

والأصل في الأول آية إنما الصدقات للفقراء وأضاف فيها الصدقات إلى الأصناف الأربعة الأولى بلام الملك وإلى الأربعة الأخيرة بنى الظرفية للاشعار باطلاق الملك في الأربعة الأولى وتقييده في الأخيرة حتى إذا لم يحصل الصرف في مصارفها استرجع بخلافه في الأولى على ما يأتي (هي) أي الزكاة لثمانية (لفقير) وهو (من لا مال له ولا كسب لائق) به (يقع) جميعهما أو مجموعهما (موقعا من كفايته) مطعماً وملبساً ومسكناً وغيرها مما لا بد له منه على ما يليق بحاله وحال ممونه كمن يحتاج إلى عشرة ولا يملك أولاً يكسب إلا درهمين أو ثلاثة وسواء كان ما يملكه نصاباً أم أقل أم أكثر (ولو غير زمن ومتعفف) عن المسئلة لقوله تعالى وفي أموالهم حق للسائل والمحروم أي غير السائل وظاهر الأخبار (ولمسكين) وهو (من له ذلك) أي مال أو كسب لائق به يقع موقعا من كفايته (ولا يكفيه) كمن يملك أو يكسب سبعة أو ثمانية ولا يكفيه إلا عشرة والمراد أنه لا يكفيه العمر الغالب وقيل سنة وخرج بلائق كسب لا يليق به فهو كمن لا كسب له (ويمنع فقر

والأخماس الأربعة للعائمين من حضر القتال ولو في أثناءه بنيته وإن لم يقاتل أولاً بنيته وقاتل كأجير لحفظ أمتعة وتاجر ومحترف ولو مات بعد انقضائه ولو قبل الحيازة فحقه ولو ارثه ولرجال سهم ولفارس ثلاثة ولا يعطى إلا للفرس واحد فيه نفع ويرضخ منها لعبد وصبي ومجنون وامرأة وخنثى حضروا ولكافر معصوم حضر بلا أجره وبإذن الإمام والرضخ دون سهم يجتهد الإمام في قدره .
﴿كتاب قسم الزكاة﴾ هي لفقير من لا مال له ولا كسب لائق يقع موقعا من كفايته ولو غير زمن ومتعفف ولمسكين من له ذلك ولا يكفيه ويمنع فقر

الشخص ومسكنه) والتصریح بهامن زیادتی (کفایتہ بنفقة قريب أو زوج) لأنه غير محتاج مكتسب كل يوم قدر كفايته (واشتغاله بنوافل) والسكسب ينعنه منها (لا) اشتغاله (بعلم شرعى) يتأتى منه تحصيله (والسكسب ينعنه) منه لأنه فرض كفاية وقولى شرعى من زیادتی (ولا مسكنه وخادمه وثياب وكتب) له (محتاجها) وذكر الخادم والكتب مع التقيد بالاحتياج من زیادتی (و) لا (مال له غائب بمرحلتين أو مؤجل) فيعطى ما يكفيه إلى أن يصل إلى ماله أو يحل الأجل لأنه الآن فقير أو مسكين (ولعامل) على الزكاة (كساع) يجيبها (وكتب) يكتب ما أعطاه أرباب الأموال (وقاسم وحاشر) يجمعهم أو يجمع ذوى السهمان والأصل اقتصر على أولهما وقولى كساع أولى من قوله ساع إلى آخره لأن العامل لا ينحصر فيما ذكره إذ منه العريف والحاسب وأما أجرة الحافظ للأموال والراعى بعد قبض الإمام فى جملة السهمان لافى سهم العامل والكيال والوزان والعداد إن ميزوا الزكاة من المال فأجرتهم على المالك لا من سهم العامل أو ميزوا بين أنصباء المستحقين فهى من سهم العامل وما ذكره أو لا يحله إذا فرق الإمام الزكاة ولم يجعل للعامل جعلاً من بيت المال فإن فرقها المالك أو جعل الإمام للعامل ذلك سقط سهم العامل كما سيأتى (لا قاض ووال) فلاحق لهما فى الزكاة بل رزقهما فى خمس الخمس الرصد له صالح العامة إن لم يتطوعا بالعمل لأن عملهما عام (ولمؤلفة) إن قسم الإمام واحتسب لهما وأربعة (ضعيف اسلام أو شريف) فى قومه (يتوقع) باعطائه (اسلام غيره أو كاف) لنا (شر من يليه من كفار أو مانعى زكاة) وهذا فى مؤلفة المسلمين كما يعلم بما يأتى وفى كلامى هنا إشارة إليه أما مؤلفة الكفار وهم من رضى إسلامه أو يخاف شره فلا يعطون من زكاة ولا غيرها لأن الله تعالى أعز الإسلام وأهله وأغنى عن التأليف وقولى أو كاف إلى آخره من زیادتی (ولرقاب) وهم (مكاتبون) كتابة صحيحة بقيد زده بقولى (لغير مذك) فيعطون ولو بغير إذن ساداتهم أو قبل حلول النجوم ما يعينهم على العتق إن لم يكن معهم ما يفي بنجومهم أما مكاتب المذكى فلا يعطى من زكاته شيئا لعود الفائدة إليه مع كونه ملكه (ولغارم) وهو ثلاثة (من تداين لنفسه فى مباح) طاعة كان أولا وإن صرفه فى معصية وقد عرف قصد الاباحة (أو) فى (غيره) أى المباح تكسر (وتاب) وظن صدقه فى توبته وإن قصرت المدة (أو صرفه فى مباح) فيعطى (مع الحاجة) بأن يحل الدين ولا يقدر على وفائه بخلاف ماله تداين لمعصية وصرفه فيها ولم يتب وما لو لم يحتج فلا يعطى وقولى أو صرفه فى مباح من زیادتی (أو) تداين (لإصلاح ذات البين) أى الحال بين القوم كأن خاف فتنة بين قبيلتين تنازعتا فى قتل لم يظهر قاتله فتحمل الدية تسكيناً للفتنة فيعطى (ولو غنيا) إذ لو اعتبر الفقر لقلت الرغبة فى هذه المكرمة (أو) تداين (لضمان) فيعطى (إن أعسر مع الأصيل) وإن لم يكن متبرعا بالضمان (أو) أعسر (وحده وكان متبرعا) بالضمان بخلاف ما إذا ضمن بالإذن والثالث من زیادتی (ولسيل الله) وهو (غاز متطوعا) بالجهاد فيعطى (ولو غنيا) إعانة له على الغزو، وبخلاف المرتزق الذى له حق فى الفى * فلا يعطى من الزكاة وإن لم يوجد ما يصرف له من الفى * وعلى أغنياء المسلمين إعانتة حينئذ (ولا بن سبيل) وهو (منشى * سفر) من بلد مال الزكاة (أو محتاز) به فى سفره (إن احتاج ولا معصية) بسفره سواء أكان طاعة كسفر حج وزيارة أم مباحا كسفر تجارة وطلب آبق وزهة فإن كان معه ما يحتاجه فى سفره ولو بوجدان مقرض أو كان سفره معصية لم يعط وألحق به سفره للغرض صحيح كسفر الهائم (وشرط أخذ) للزكاة من هذه الثمانية (حرية) هو من زیادتی فلاحق فيها لمن به رق غير مكاتب (و اسلام) فلا حق فيها لكافر لحجر الصحيحين صدقة تؤخذ من أغنيائهم فتد على فقرائهم نعم الكيال والحمال والحافظ ونحوهم يجوز كونهم كفارا مستأجرين من سهم العامل لأن ذلك أجرة لازكاة (وأن لا يكون هاشميا ولا مطلبيا) فلا تحل لهما قال صلى الله عليه وسلم إن هذه الصدقات إنما هى أوساخ الناس

الشخص ومسكنه
كفايته بنفقة قريب أو
زوج واشتغاله بنوافل
لا بعلم شرعى والسكسب
ينعنه ولا مسكنه وخادمه
وثياب وكتب محتاجها
وماله غائب بمرحلتين
أو مؤجل ولعامل كساع
وكتب وقاسم وحاشر
لا قاض ووال ومؤلفة
ضعيف اسلام أو شريف
يتوقع اسلام غيره أو
كاف شر من يليه من
كفار أو مانعى زكاة
ولرقاب مكاتبون لغير
مذك ولغارم من تداين
لنفسه فى مباح أو غيره
وتاب أو صرفه فى مباح
مع الحاجة أو لإصلاح
ذات البين ولو غنيا أو
الضمان إن أعسر مع
الأصيل أو وحده وكان
متبرعا ولسيل الله غاز
متطوعا ولو غنيا ولا بن
سبيل منشى * سفر أو
محتاز إن احتاج ولا
معصية بسفره. وشرط
أخذ حرية و اسلام
وأن لا يكون هاشميا
ولا مطلبيا

وإنها لا تحل لمحمد ولا لآل محمد رواه مسلم وقال لا أحل لكم أهل البيت من الصدقات شيئا ولا غسالة الأيدي إن لكم في خمس الخمس ما يكفيكم أو يغنيكم أى بل يغنيكم رواه الطبراني (ولا مولى لها) فلا تحل له خبر مولى القوم منهم صححه الترمذى وغيره .

ولا مولى لها .

(فصل) من علم الدافع حاله عمل بعلمه ومن لا فان ادعى ضعف إسلام صدق أو قفرا أو مسكنة فكذا إلا إن ادعى عيالا أو تلف مال عرف له فيكلف بينة كعامل ومكاتب وغارم وبقية المؤلفة وصدق غاز وابن سبيل فان تخلفا استرد والينة إخبار عدلين أو عدل وامرأتين ويغنى عنها استفاضة وتصدق دأى وسيد يعطى فقير ومسكين كفاية عمر غالب فيشترى به عقارا يستغلانه ومكاتب وغارم ما عجزا عنه وابن سبيل ما يوصله مقصده أو ماله وغاز حاجته ذهابا وإيابا وإقامة ويملكه ويهيأ له مركوب إن لم يطق المشى أو طال سفره وما يحمل زاده ومتاعه إن لم يعتد مثله حملها كابن سبيل ومن فيه صفتا استحقاق يأخذ بإحداها .

(فصل) في بيان ما يقتضى صرف الزكاة لمستحقها وما يأخذ منها (من علم الدافع) لها من إمام وعليه اقتصر الأصل أو غيره (حاله) من استحقاق الزكاة وعدمه (عمل بعلمه) فيصرف لمن علم استحقاقه دون غيره وإن لم يطلبها منه وإن أفهم كلام الأصل اشتراط طلبها منه (ومن لا) يعلم الدافع حاله (فان ادعى ضعف إسلام صدق) بلا يمين ولا بينة وإن اتهم لعسر إقامتها (أو) ادعى (قفرا أو مسكنة فكذا) يصدق بلا يمين ولا بينة وإن اتهم لذلك (إلا إن ادعى عيالا أو) ادعى (تلف مال عرف) أنه (له) فيكلف بينة (لسهولتها) كعامل ومكاتب وغارم وبقية المؤلفة (فانهم يكلفون بينة بالعمل والكتابة والغرم والشرف وكفاية الشر لذلك وذكر المؤلفة بأقسامها من زيادتي (وصدق غاز وابن سبيل) بلا يمين ولا بينة لما مر (فان تخلفا) عما أخذ لأجله (استرد) منهما ما أخذاه لا تنفأ صفة استحقاقها فان خرجا رجعا وفضل شيء لم يسترد من الغازى إن قتر على نفسه أو كان يسيرا وإلا استرد ويسترد من ابن السبيل مطلقا ومثله المكاتب إذا عتق ما أخذه والغارم إذا برى واستغنى بذلك (والينة) هنا (إخبار عدلين أو عدل وامرأتين) فلا يحتاج إلى دعوى عند قاض وإنكار واستشهاد وذكر العدل وامرأتين من زيادتي (ويغنى عنها) أى البينة (استفاضة) بين الناس لحصول الظن بها (وتصدق دأى) فى الغارم (وسيد) فى المكاتب (ويعطى فقير ومسكين) إذا لم يحسن الكسب بحرفة ولا تجارة (كفاية عمر غالب فيشترى به) أى بما أعطياه (عقارا يستغلانه) بأن يشتري كل منهما به عقارا يستغله ويستغنى به عن الزكاة وظاهر أن للإمام أن يشتري له ذلك كفى الغازى ومن يحسن الكسب بحرفة يعطى ما يشتري به آلاتها أو بتجارة يعطى ما يشتري به بما يحسن التجارة فيه ما يفي برحمة بكفايته غالبا فالقبلى يكتب فى خمسة دراهم والباقلانى بعشرة والفاكهى بعشرين والحباز بخمسين والبقال بمائة والطار بألف والبراز بألفين والصير فى خمسة آلاف والجوهري بعشرة آلاف والقبلى بموحدة من يبيع البقول والباقلانى من يبيع الباقلا والبقال بموحدة الفاقى بالفاء وهو من يبيع الجبوب قيل أو الزيت قال الزركشى ومن جعله بالون فقد صحفه فان ذلك يسمى النقل لا النقال (و) يعطى (مكاتب وغارم) لغير اصلاح ذات البين بقريئة مامر (ما عجزا عنه) من وفاء دينها (و) يعطى (ابن سبيل ما يوصله مقصده) بكسر الصاد (أو ماله) إن كان له فى طريقه مال فلا يعطى مؤنة إيايه إن لم يقصده وهو ظاهر ولا مؤنة إقامته الزائدة على مدة المسافر (و) يعطى (غاز حاجته) فى غزوه نفقة له وكسوة له ولعائله وقيمة سلاح وقيمة فرس إن كان يقاتل فارسا (ذهابا وإيابا وإقامة) وإن طال لأن اسمه لا يزول بذلك بخلاف ابن السبيل (ويعلمه) فلا يسترد منه إلا ما فضل على مامر وللإمام أن يكتري له السلاح والفرس وأن يعيرهما له مما اشتراه ووقفه فان له أن يشتريهما من هذا السهم ويقفهما فى سبيل الله (ويهيأ له مركوب) غير الذى يقاتل عليه (إن لم يطق المشى أو طال سفره) بخلاف مالو قصر وهو قوى (وما يحمل زاده ومتاعه) إن لم يعتد مثله حملها بنفسه بخلاف مالو اعتاد مثله حملها ويسترد ما هيأ له إذا رجع كما يشير اليه التعبير يهيأ (كابن سبيل) فانه يهيأ له ما مر فى الغازى بشرطه ويسترد منه إذا رجع والمؤلفة يعطيها الإمام أو المالك ما يراه والعامل يعطى أجرة مثله فان زاد سهمه عليها رد الفاضل على بقية الأصناف وإن ننص كل من مال الزكاة أو من مال المصالح (ومن فيه صفتا استحقاق) للزكاة كفقير غارم (يأخذ بإحداها) لا بالأخرى أيضا لأن عطف بعض المستحقين على بعض فى الآية يقتضى التغاير وتعبيرى يأخذ أولى من تعبيره يعطى لأن الخيار فى ذلك لا أخذ للإمام أو

أو المالك كما جزم به في الروضة وأصلها أما من فيه صفتا استحقاق النية أى وإحداها الغزو كغار هاشمى فيعطى بهما .

﴿فصل﴾ في حكم استيعاب الأصناف والتسوية بينهم وما يتبعهما (يجب تعميم الأصناف) الثمانية في القسم (إن أمكن) بأن قسم الإمام ولو بنائيه ووجدوا لظاهر الآية سواء في ذلك زكاة الفطر وزكاة المال (والا) أى وإن لم يكن بأن قسم المالك إذا عامل أو الإمام ووجد بعضهم كأن جعل عاملا بأجرة من بيت المال (ف) تعميم (من وجد) منهم لأن المعدوم لاسم له فإن لم يوجد أحد منهم حفظت الزكاة حتى يوجدوا أو بعضهم (وعلى الإمام تعميم الآحاد) أى أحاد كل صنف من الزكوات الحاصلة عنده إذا لم يتعذر عليه ذلك (وكذا المالك) عليه التعميم (إن انحصروا) أى الآحاد (بالبلد) بأن سهل عادة ضبطهم ومعرفة عددهم (ووفى) بهم (المال) فإن أخل أحدهما بصنف ضمن لكن الإمام إنما يضمن من مال الصدقات لا من ماله والتصریح بوجوب تعميم الآحاد من زيادتي (والا) بأن لم ينحصروا أو انحصروا ولم يفهم المال (وجب إعطاء ثلاثة) فأكثر من كل صنف لذكره في الآية بصيغة الجمع وهو المراد بنبي سبيل الله وابن السبيل الذى هو للجنس ولا عامل في قسم المالك الذى الكلام فيه ويجوز حيث كان أن يكون واحدا إن حصلت به الكفاية كما يستغنى عنه فإما مر (وتجب التسوية بين الأصناف) غير العامل ولوزادت حاجة بعضهم ولم يفضل شيء عن كفاية بعض آخر كما يعلم مما يأتى سواء أقسم الإمام أو المالك (لا بين آحاد الصنف) فيجوز تفضيل بعضهم على بعض (الا أن يقسم الامام وتساوى الحاجات) فتجب التسوية لأن عليه التعميم فعليه التسوية بخلاف المالك إذ لم ينحصروا أو لم يفهم المال وبهذا جزم الأصل ونقله في الروضة كأصلها عن التمسك لكن تعقبه فيها بأنه خلاف مقتضى إطلاق الجمهور واستحباب التسوية (ولا يجوز للمالك) أى يحرم عليه ولا يجزئه (نقل زكاة) من بلد وجوبها مع وجود المستحقين فيه الى بلد آخر فيه المستحقون ليصرفها اليهم لما في خبر الصحيحين صدقة تؤخذ من أغنيائهم تترد على فقرائهم نعم لو وقع تشقيص كعشرين شاة يبلد وعشرين بآخر فله إخراج شاة بأحدهما مع الكراهة ولو حال الحول والمال يبادية فرقت الزكاة بأقرب البلاد اليه (فإن عدمت) في بلد وجوبها (الأصناف أو فضل عنهم شيء وجب نقل) لها والفاضل الى مثلهم بأقرب بلد اليه (وإن عدم بعضهم أو فضل عنه شيء) بأن وجدوا كلهم وفضل عن كفاية بعضهم شيء وكذا إن وجد بعضهم وفضل عن كفاية بعضهم شيء (رد) نصيب البعض أو الفاضل عنه أو عن بعضه (على الباقي) إن نقص نصيبهم) عن كفايتهم فلا ينقل الى غيرهم لانحصار الاستحقاق فيهم فإن لم ينقص نصيبهم نقل ذلك الى ذلك الصنف بأقرب بلد ومثلنا الفضل مع تقييد الباقي بنقص نصيبهم من زيادتي وخرج زيادتي للمالك الامام فله ولو بنائيه نقلها مطلقا ولو امتنع المستحقون من أخذها قوتلوا (وشرط العامل أهلية الشهادات) أى مسلم مكلف عدل ذكر الى غير ذلك مما ذكر في بابها (وفقه زكاة) بأن يعرف ما يؤخذ ومن يأخذ لأن ذلك ولاية شرعية فافتقرت لهذه الأمور كالتضاء هذا (أن لم يعين له ما يؤخذ ومن يؤخذ) والأفلا يشترط فقه ولا حرية وكذا ذكره فيما يظهر وقول أهلية الشهادات أولى من اقتضاره على الحرية والعدالة وتقدم ما يؤخذ منه شرط أن لا يكون هاشميا ولا مطلبيا ولا موليا لها ولا مرتقا (وسن) للإمام (أن يعلم شهرا لأخذها) أى الزكاة ليتبها أرباب الأموال لدفعها والمستحقون لأخذها وسن أن يكون المحرم لأنه أول السنة الشرعية وذلك فيما يعتبر فيه الحول المختلف في حق الناس بخلاف ما لا يعتبر فيه كالزروع والثمار فلا يسن فيه ذلك بل يبعث العامل وقت الوجوب ووقته في الثالين اشتداد الحب وإدراك الثمار وذلك لا يختلف في الناحية الواحدة كثير اختلاف ثم يبعث العامل لأخذ الزكوات واجب على الإمام والتصریح بالسنة من

﴿فصل﴾ يجب تعميم الأصناف إن أمكن وإلا فمن وجد على الإمام تعميم الآحاد وكذلك المالك إن انحصروا بالبلد ووفى المال وإلا وجب إعطاء ثلاثة ويجب التسوية بين الأصناف لا بين آحاد الصنف الا أن يقسم الامام وتساوى الحاجات ولا يجوز للمالك نقل زكاة فان عدمت الأصناف أو فضل عنهم شيء وجب نقل وان عدم بعضهم أو فضل عنه شيء رد على الباقي إن نقص نصيبهم وشرط العامل أهلية الشهادات وفقه زكاة إن لم يعين له ما يؤخذ ومن يأخذ وسن أن يعلم شهرا لأخذها

زيادتي (و) أن (يسم نعم زكاة وفيه) للاتباع في بعضها رواه الشيخان وقياس الباقي عليه وفيه فائدة
 تميزها عن غيرها وأن يردّها واجدها إن شردت أوصلت (في محل) بقيد زكاتها بقولي (صلب
 ظاهر) للناس (لا يكثر شعره) ليسكون أظهر للرأى وأهون على النعم والاولى في النعم أذاتها وفي الإبل
 والبقر أفضاها ويكون وسم النعم ألطف وفوقه البقر وفوقه الإبل أما نعم غير الزكاة والتي فوسمه
 مباح لامندوب ولا مكروه قاله في المجموع والخيل والبغال والحمير والفيلة كالنعم في الوسم وكالإبل
 والبقر في محله ويبقى النظر في أيها ألطف وسما (وحرّم) الوسم (في الوجه) للنهي عنه ولأنه صلى الله
 عليه وسلم مر عليه حمار قد وسم في وجهه فقال لعن الله الذي وسمه رواها مسلم والوسم في نعم الزكاة
 زكاة أو صدقة وطهارة أو لله وهو أربك وأولى وفي نعم الجزية من النبي جزية أو صغار وفي نعم بقية النبي وفيه .
 ﴿فصل﴾ في صدقة التطوع وهي المرادة عند الإطلاق غالبا كافي قولي (الصدقة سنة) مؤكدة لما ورد
 فيها من الكتاب والسنة وقد يعرض لها ما يحرمها كأن يعلم من أخذها أنه يصرفها في معصية (وتحل لغني)
 بمال أو كسب ولو لدى قربي لالنبى ﷺ في الصحيحين تصدق الليلة على غني ويكره له التعرض
 لأخذها ويستحب له التزهد عنها بل يحرم عليه أخذها إن أظهر الفاقة أو سأل بل يحرم سؤاله أيضا
 (وكافر) في الصحيحين في كل كبد زطبة أجر (ودفعها سرا وفي رمضان ولنحو قريب) كزوجة وصديق
 (فجار) أقرب فأقرب (أفضل) من دفعها جهرا وفي غير رمضان ولغير نحو قريب وغير جار لما ورد في ذلك
 من الكتاب والسنة ونحو من زيادتي وتعبري في الجار بالفاء أولى من تعبيره فيه بالواو ليفيد أن الصدقة
 على نحو القريب وإن بعدت داره أي بعدا لا يمنع نقل الزكاة أفضل من الصدقة على الجار الأجنبي وسواء
 في الجار القريب ألزمت الدافع مؤنته أم لا كما صرح به في المجموع عن الأصحاب أما الزكاة فإظهارها أفضل
 بالإجماع كافي المجموع وخصه الماوردي بالمال الظاهر أما الباطن فاخفاء زكاته أفضل ويسن الإكثار من
 الصدقة في رمضان وأمام الحاجات وعند كسوف ومرض وسفر وحج وجهاد وفي أزمنة وأمكنة فاضلة
 كعشر ذي الحجة وأيام العيد ومكة والمدينة (وتحرم) الصدقة (بما يحتاجه) من نفقة وغيرها (لمونه) من نفسه
 أو غيره وهو أعم من قوله لنفقة من تلزمه نفقته (أولدين لا يظن له وفاء) لو تصدق به لأن الواجب مقدم على
 المسنون فان ظن وفاء من جهة أخرى فلا بأس بالتصدق به قال في المجموع وقد يستحب وخرج بالصدقة
 الضيافة فلا يشترط في جوازها كونها فاضلة عن مؤنته مونه كافي المجموع خلافا لما في شرح مسلم وما ذكرته
 من تحريم الصدقة بما يحتاجه لنفسه هو وما يحججه في المجموع ونقله في الروضة عن كثيرين محله فيمن لم يصبر أخذها
 من جواب المجموع عن حديث الأنصاري وأمراته اللذين نزل فيهما قوله تعالى ويؤثرون على أنفسهم الآية
 فأصححه في الروضة من أنها لا تحرم محله فيمن صبر وعلى الأول يحمل ما في التيمم من حرمة إظهار عطشان
 عطشان آخر بالماء وعلى الثاني يحمل ما في الأطعمة من أن للمضطّر أن يؤثر على نفسه مضطرا آخر مسلما
 (وتسن بما فضل عن حاجته) لنفسه ومونه يومه وليته وفصل كسوته ووفاء دينه (إن صبر) على الإضافة
 (وإلا كره) كافي المذهب وغيره والتصريح بالكراهة من زيادتي وعلى هذا التفصيل حملت الأخبار المختلفة
 الظاهر كخبر خير الصدقة ما كان عن ظهر غنى أي غنى النفس وصبرها على الفقر رواه أبو داود وصححه
 الحاكم وخبر إن أبابكر تصدق بجميع ماله رواه الترمذي وصححه أما الصدقة ببعض ما فضل عن حاجته
 فمسنون مطلقا إلا أن يكون قد راقب الجميع فالأوجه جريان التفصيل السابق فيه والله أعلم .

﴿كتاب النكاح﴾

هو لغة الضم والوطء وشرعا عقد يتضمن إباحة وطء بلفظ إنكاح أو نحوه، وهو حقيقة في العقد محاز في الوطء
 على الصحيح وإباحة حمل على الوطء في قوله تعالى حتى تنكح زوجا غيره لحبر حتى تذوق عسيلته والأصل فيه قبل

ويسم نعم زكاة وفيه
 في محل صلب ظاهر
 لا يكثر شعره وحرّم
 الوجه .

﴿فصل﴾ الصدقة سنة
 وتحل لغني وكافر
 ودفعها سرا وفي
 رمضان ولنحو قريب
 فجار أفضل وتحرم بما
 يحتاجه لمونه أولدين
 لا يظن له وفاء وتسني
 بما فضل عن حاجته
 إن صبر والأكره .
 ﴿كتاب النكاح﴾

الإجماع آيات كقوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم من النساء. وأخبار تكبر تناكحوا نكثروا. رواه الشافعي بلاغا (سن) أى النكاح بمعنى الزوج (لثائق له) بتوقانه للوطء (ان وجد أهبتة) من مهر وكسوة فصل التمكن ونفقة يومه تحصيلنا لدينه سواء أكان مشغولا بالعبادة أم لا (وإلا) بأن فقد أهبتة (فتركه أولى وكسر) إرشادا (توقانه بصوم) خبر يامعشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج فإنه أغض للبصر وأحصن للفرج ومن لم يستطع فعليه بالصوم فإنه له وجاء أى قاطع لتوقانه والباءة بالمد مؤن النكاح فإن لم ينكسر بالصوم لا يكسره بالكافور ونحوه بل يتزوج (وكره) النكاح (لغيره) أى غير الثائق له لعله أو غيرها (إن فقدها) أى أهبتة (أو) وجدها (وكان به علة كهرم) وتعين لاتقاء حاجته مع التزام فاقد الأهبة ما لا يقدر عليه وخطر القيام بواجبه فيمن عداه (وإلا) بأن وجدها ولا علة به (فتخل لعبادة أفضل) من النكاح إن كان متعبدا اهتماما بها (فإن لم يتعبد فالنكاح أفضل) من تركه لثلاث تفضي به البطالة إلى الفواحش وتعبيرى بالتخلي للعبادة أولى من تعبيره بالعبادة لأنها عبارة الجمهور ولأنها التي تصلح للخلافية فيه بيننا وبين الحنفية إذ من المعلوم أن العبادة أفضل من النكاح قطعا [فرع] نص في الأم وغيرها على أن المرأة الثائقة يسن لها الناح وفي معناها المحتاجة إلى النفقة والحافظة من اقتحام الفجرة وبواقفه مافي التنبيه من أن من جازلها النكاح إن كانت محتاجة إليه استحب لها النكاح والا كره فما قيل إنه يستحب لها ذلك مطلقا مردود (وسن بكر) لخبر الصحيحين عن جابر هلا بكرا تلاعبها وتلاعبك (إلا عذر) من زيادتي كضعف آله عن الافتضاض أو احتياجه لمن يقوم على عياله ومنه ما اتفق لجابر فإنه لما قال له النبي ﷺ ماتقدم اعتذر له فقال إن أبى قتل يوم أحد ترك تسع بنات فكرهت أن أجمع إليهن جارية خرقاء مثلهن ولكن امرأة تمسطن وتقوم عليهن فقال ﷺ أصبت (دينة) لافاسقة (جميلة ولود) من زيادتي وذلك لخبر الصحيحين تنكح المرأة لأربع لمالها ولجمالها ولحسنها ولدنها فاظفر بذات الدين تربت يداك أى افتقرتا إن لم تفعل وخبر تزوجوا الولود الودود فاني مكأثر بكم الأمم يوم القيامة رواه أبو داود والحاكم وصححه إسناده ويعرف كون البكر ولودا بأقاربها (نسبية) أى طيبة الأصل لخبر تخير والنطفكم رواه الحاكم وصححه بل تكره بنت الزنا وبنت الفاسق قال الأذرعى ويشبه أن يلحق بهما اللقطة ومن لا يعرف لها أب (غير ذات قرابة قريبة) بأن تكون أجنبية أو ذات قرابة بعيدة لضعف الشهوة في القرية فيجىء الولد نخيفا والبعيدة أولى من الأجنبية لكن ذكر صاحب البحر والبيان أن الشافعي نص على أنه يسن له أن لا يتزوج من عشيرته لأن الغالب حينئذ على الولد الحق فيحمل نصه على عشيرته الأدين (و) سن (نظر كل) من المرأة والرجل (للاخر بعد قصده نكاحه قبل خطبته غير عورة) في الصلاة وإن لم يؤذن له فيه أو خيف منه الفتنة للحاجة إليه فينظر الرجل من الحرة الوجه والكفين ومن بهارق ما عدا ما بين سرور كربة كما صرح به ابن الرفعة في الأمة وقال إنه مفهوم كلامهم وهما ينظران منهن فتعيرى بما ذكرأخذ من كلام الرافعي وغيره أولى من تعبير الأصل كغيره بالوجه والكفين واحتج لذلك بقوله ﷺ للمغيرة وقد خطب امرأة انظر إليها فإنه أحرى أن يؤدم بينكما أى أن تدوم بينكما المودة والألفة رواه الترمذي وحسنه الحاكم وصححه وقيس بما فيه عكسه وإنما اعتبر ذلك بعد القصد لأنه لا حاجة إليه قبله ومراده بخطب في الخبر عزم على خطبتها الخبر أبى داود وغيره إذا ألقى في قلب امرئ خطبة امرأة فلا بأس أن ينظر إليها أو ما اعتبره قبل الخطبة فلا بأس لو كان بعدها لربما أعرض عن منظوره فيؤذيه وإنما لم يشترط الإذن في النظر اكتفاء باذن الشارع ولثلاث تزين للنظر إليه فيفوت غرض الناظر. فان قلت لم فرقم بين الحرة والأمة هنا مع التسوية بينهما في نظر الفحل للأجنبية على قول النووي. قلت لأن النظر هنا مأثور به وإن خيفت الفتنة فأنيط بغير العورة وهناك منهى

سن لثائق له إن وجد
أهبتة وإلا فتركه أولى
وكسر توقانه بصوم وكره
لغيره إن فقدها أو وكان
به علة كهرم وإلا فخل
لعبادة أفضل فإن لم
يتعبد فالنكاح أفضل
وسن بكر إلا لعذر دينة
جميلة ولود نسبية غير ذات
قرابة قريبة ونظر كل
للاخر بعد قصده
نكاحه قبل خطبته غير
عورة .

عنه لحوف الفتنة فتعدى منه إلى ما يخاف منه الفتنة وإن لم يكن عورة بدليل حرمة النظر إلى وجه الحرة ويديها على ما يأتي (وله) أي لكل منهما (تكريره) أي النظر عند حاجته إليه لتبين هيئة منظوره فلا يندم بعد نكاحه عليه وذكر حكم نظرها إليه من زيادتي (وحرم نظر نحو خجل كبير) كمجبوب وخصي (ولومراهما شيئا) وإن أبين كشر (من) امرأة (كبيرة أجنبية ولو أمة) وأمن الفتنة لأن النظر مظنة الفتنة وعحرك للشهوة فاللائق بحسن الشرع سد الباب والإعراض عن تفاصيل الأحوال كالحلوة بها ومعنى حرمة في المراهق أنه يحرم على وليه تمكينه منه كما يحرم عليها أن تتكشف له لظهوره على العورات بخلاف طفل لم يظهر عليها قال تعالى أو الطفل الذين لم يظهروا على عورات النساء والمراد بالكبيرة غير صغيرة لا تشبه (وله بلا شهوة) ولو مكاتباً على النص (نظر سيده وها عفيفان ومحرمه خلا ما بين سره وركبة) قال تعالى ولا يبدن زينةهن إلا لبعولتهن أو آبائهن الآية والزينة مفسرة بما عدا ذلك (كعكسه) أي ما ذكر في هذه والتي قبلها فيحرم على المرأة الكبيرة ولو مراهقة نظرها من نحو خجل أجنبي كبير ولو عبداً قال تعالى وقل للمؤمنات يغضضن من أبصارهن ولها بلا شهوة أن تنظر من عبدها وها عفيفان ومن محرمها خلا ما بين سره وركبة لما عرف وقولي نحو وبلا شهوة مع التقييد بالعفة وذكر حكم نظر سيده العبد له من زيادتي وما ذكرته من تحريم نظر الفحل إلى وجه المرأة وكفها وعكسه عند أمن الفتنة هو ما صححه الأصل والذي في الروضة كأصلها عن أكثر الأصحاب حله (وحل بلا شهوة نظر لصغيرة) لا تشبه (خلا فرج) لأنها ليست في مظنة شهوة أما الفرج فيحرم نظره وقطع القاضي بحله عملاً بالعرف وطى الأول استثنى ابن القطان الأم زمن الرضاع والتربية للضرورة أما فرج الصغير فيحل النظر إليه ما لم يميز كما صححه المتولي وجزم به غيره ونقله السبكي عن الأصحاب (ونظر لمسوح) وهو ذاهب الذكر والأنثيين بحيث لم يبق له شهوة (لأجنبية وعكسه) أي ونظر أجنبية لمسوح (و) (نظر) (رجل لرجل) (و) (نظر) (امرأة لامرأة) كنظر (لحرم) فيحل بلا شهوة ما عدا ما بين سره وركبة لما عرف (وحرم نظر كافر لمسلمة) لقوله تعالى أو نسائهن والكافرة ليست من نساء المؤمنات ولأنها ربما تحكمتها للكافر فلا تدخل الحمام معها نعم يجوز أن ترى منهما ما يبدو عند المهنة على الأشبه في الروضة كأصلها لكن الأوجه ما صرح به القاضي وغيره أنها معها كالأجنبي كما أوضحته في شرح الروض وتعبيري بكافرة أعظم من تعبيره بذيمة وهذا كله في كافرة غير مملوكة للمسلمة ولا محرم لها أما ما في جوازها النظر إليها كما علم من عموم مأمور وأما نظر المسلمة للكافر فمقتضى كلامهم جوازه قال الزركشي وفيه توقف (و) (حرم) (نظر) (أمرد جميل) ولا محرمية ولا ملك ولو بلا شهوة (أو) غير جميل (بشهوة) بأن ينظر إليه فيلتنبه وتعبيري بذلك أولى مما عبر به (لا نظر لحاجة كعامل) يبيع أو غيره (وشهادة) تحملاً وأداء (وتعليم) لما يجب أو يسن فينظر في المعاملة إلى الوجه فقط وفي الشهادة إلى ما يحتاج إليه من وجهه وغيره وفي إرادة شراء رقيق ما عدا ما بين السر والركبة كالمهر في محله هذا كله إن لم يخف فتنة وإلا فإن لم يتعين ذلك لم ينظر ولا ينظر وضبط نفسه والحلوة في جميع ذلك كله كالنظر (وحيث) أولى من قوله ومتى (حرم نظر حرم مس) لأنه أبلغ منه في اللذة بدليل أنه لو مس فأنزل بطل صومه ولو نظر فأنزل لم يبطل فيحرم على الرجل ذلك فخذ الرجل بالأحاطل وقد يحرم المس دون النظر كغمز الرجل ساق محرمه أو رجلها وعكسها بلا حاجة فيحرم مع جواز النظر إلى ذلك (ويباحان للعلاج كفصد) وحجم (بشرطه) وهو اتحاد الجنس أو تقديمه مع حضور نحو محرم وقد مسلم في حق مسلم والمعالج كافر فلا تعالج امرأة رجلاً مع وجود رجل يعالج ولا عكسه ولا رجلاً امرأة ولا عكسه عند الفقهاء إلا بمحضرة نحو محرم ولا كافر أو كافرة مسلمة مع وجود مسلم أو مسلمة يعالجان وقولي بشرطه من زيادتي (ولخليل امرأة) من زوج وسيد (نظر كل بدنهما) حتى دبرها خلافاً للدارمي في الدبر (بلا مانع له) أي

وله تكريره وحرم
نظر نحو خجل كبير ولو
مراهقاً شيئاً من كبيرة
أجنبية ولو أمة وله
بلا شهوة نظر سيده
وها عفيفان ومحرمه
خلا ما بين سره وركبة
كعكسه وحل بلا شهوة
نظر لصغيرة خلا فرج
ونظر لمسوح لأجنبية
وعكسه ورجل لرجل
وامرأة لامرأة كنظر
لحرم وحرم نظر كافرة
لمسلمة ونظر أمرد
جميل أو بشهوة
لا نظر لحاجة كعامل
وشهادة وتعليم وحيث
حرم نظر حرم مس
ويباحان للعلاج كفصد
بشرطه ولخليل امرأة
نظر كل بدنهما بلا مانع له

للنظر لكل بدنهما لأنه محل تمتعه لكن يكره نظر الفرج (كعكسه) فلها النظر إلى كل بدنه بلا مانع لكن يكره نظر الفرج وقولي بلا إلى آخره من زيادتي وخرج بعدم المانع ما لو اعتدت عن شبهة أو زوجت الأمة أو كوتبت أو كانت وثنية أو نحوها ممن يحرم التمتع بها فيحرم نظر ما بين سرة وركبة وتعبيري بالخليل أعم من تعبيره بالزوج . [فرع] للشكل محتاط في نظره والنظر إليه فيجعل مع النساء رجلا ومع الرجال امرأة كما صححه في الروضة وأصلها .

(فصل) في الخطبة بكسر الحاء وهي التماس الخاطب النكاح من جهة الخطوبة (تحل خطبة خلية عن نكاح وعدة) تعريضا وتصريحا وتحرم خطبة المنكوحة كذلك إجماعا فيهما (و) يحل (تعريض لمعتدة غير رجعية) بأن تكون معتدة عن وفاة أو شبهة أو فراق بأئن بطلاق أو فسخ أو انفساخ لعدم ساطنة الزوج عليها قال تعالى ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء وهي واردة في عدة الوفاة أما التصريح لها فإجماعا وأما الرجعية فلا يحل التعريض لها كالتصريح لأنها في حكم الزوجة والتصريح ما يقطع بالرغبة في النكاح كأريد أن أنكحك أو إذا انقضت عدتك نكحتك والتعريض ما يحمل الرغبة في النكاح وغيرها نحو من يجد مثلك أو إذا حللت فأذنني (كجواب) من زيادتي أى كما يحل جواب الخطبة المذكورة من المرأة أو ممن يلي نكاحها فجواب الخطبة حلالا وحراما وهذا كله في غير صاحب العدة أما هو فيحل له التصريح والتعريض إن حل له نكاحها وإلا فلا) ويحرم على عالم خطبة على خطبة جائزة ممن صرح بإجابته إلا بأعراض) يأذن أو غيره من الخاطب أو المحجب خبر الشيخين واللفظ للبخاري لا يخطب الرجل على خطبة أخيه حتى يترك الخاطب قبله أو يأذن له الخاطب والمعنى فيه ما فيه من الإيذاء سواء أكان الأول مسلما أم كافرا محترما وذكر الأخ في الخبر جرى على الغالب ولأنه أسرع امتثالا وسكوت البكر غير المجبرة ملحق بالصريح وقولي على عالم أى بالخطبة والإجابة وبصراحتها وبجرمة خطبة على خطبة ممن ذكر وخرج بما ذكر ما إذا لم تكن خطبة أولم يجب الخاطب الأول أو أوجب تعريضا مطلقا أو تصريحا ولم يعلم الثانى بالخطبة أو علم بها ولم يعلم بالإجابة أو علم بها ولم يعلم كونها بالصريح ولم يعلم بالحرمة أو علم بها وحصل إعراض ممن ذكر أو كانت الخطبة محرمة كأن خطب في عدة غيره فلا تحرم خطبته إذا حل للأول في الأخيرة ولسقوط حقه في التي قبلها والأصل الإباحة في البقية ويعتبر في التحريم أن تكون الإجابة من المرأة إن كانت غير مجبرة ومن وليها المحبر إن كانت مجبرة ومنها مع الولي إن كان الخاطب غير كفء ومن السيد إن كانت أمة غير مكاتبه ومنه مع الأمة إن كانت مكاتبه ومع المبعضة إن كانت غير مجبرة والإفعل وليها ومن السلطان إن كانت مجنونة بالغة ولأب ولا جد وقولي على عالم مع جائزة من زيادتي وتعبيري بإعراض أعم من تعبيري بإذن (ويجب) كما عبر به في الأذكار وغيره (ذكر عيوب ممن أريد اجتماع عليه) لما حكة أو نحوها كعاملته وأخذ علم (لمريده) ليحذر بذلك للنصيحة سواء استشير النذكر فيه أم لا فتعبيري بما ذكر أولى وأعم من قوله ومن استشير في خاطب ذكر مساويه بصدق (فان اندفع بدونه) بأن لم يحتج إلى ذكرها أو احتيج إلى ذكر بعضها (حرم) ذكر شئ منها في الأول وشئ من البعض الآخر في الثانى وهذا من زيادتي (ومن خطبة) بضم الحاء (قبل خطبة) بكسرهما (و) أخرى (قبل عقد) لخبر أبي داود وغيره كل أمر ذى بال وفي رواية كل كلام لا يبدأ فيه بحمد الله فهو أقطع أى عن البركة فيحمد الله الخاطب ويضلى على النبي ﷺ ويوصى بتقوى الله تعالى ثم يقول جئكم خاطبا كرىتمكم أو فتاتكم ويخطب الولي كذلك ثم يقول لست بمرغوب عنك أو نحو ذلك وتحصل السنة بالخطبة قبل العقد من الولي أو الزوج أو أجنبي (ولو أوجب ولي) العقد (خطب زوج خطبة قصيرة) عرفا (قبل صح) العقد مع الخطبة الفاصلة بين الإيجاب والقبول

كعكسه .

(فصل) تحل خطبة

خلية عن نكاح وعدة

وتعريض لمعتدة غير

رجعية كجواب ويحرم

على عالم خطبة على

خطبة جائزة ممن صرح

بإجابته إلا بأعراض

ويجب ذكر عيوب من

أريد اجتماع عليه

لمريده فان اندفع

بدونه حرم ومن خطبة

قبل خطبة وقبل عقد

ولو أوجب ولي خطب

زوج خطبة قصيرة

قبل صح

لأنها مقدمة القبول فلا تقطع الولاء كالإقامة وطلب الماء والتيمم بين صلاتي الجمع (لكنها لا تسن) بل
يسن تركها كما صرح به ابن يونس لكن النووي في الروضة تابع الراجح في أنها تسن وجعل في النكاح
أربع خطب خطبة من الخاطب وأخرى من المحيب للخطبة وخطبتان للعقد واحدة قبل الإيجاب
وأخرى قبل القبول أما إذا طالت الخطبة التي قبل القبول أو فصل كلام أجنبي عن العقد بأن لم يتعلق به
ولو يسيرا فلا يصح العقد لإشعاره بالإعراض .

فصل في أركان النكاح وغيرها (أركانه) خمسة (زوج وزوجة وولي وشاهدان وصيغة وشرط فيها)
أى فى صيغته (ما شرط) فى صيغة (البيع) وقدم مريانه ومنه عدم التعليق والتأقيت فلو بشر بولد ولم
يتيقن صدق البشر فقال إن كان أنثى فقد زوجتكها قبل أو نكح إلى شهر لم يصح كالبيع بل أولى لاختصاصه
بمزيد احتياط وللنهي عن نكاح المتعة في خبر الصحيحين سمى بذلك لأن الغرض منه مجرد التمتع دون
التوالد وغيره من أغراض النكاح وتعبيرى بما ذكر أولى من اقتضاه على عدم التعليق والتأقيت (ولفظ)
ما يشق من (تزويج أو انكاح ولو بعجمية) يفهم معناها العاقدان والشاهدان وإن أحسن العاقدان
العربية اعتبارا بالمعنى فلا يصح بغير ذلك كلفظ يبيع وتمليك وهبة لخبر مسلم اتقوا الله في النساء فإنكم
أخذتموهن بأمانة الله واستحللتم فروجهن بكلمة الله (وصح) النكاح (بتقديم قبول) على إيجاب الحصول
المقصود (وبزوجه) من قبل الزوج (وبزوجه) من قبل الولي (مع) قول الآخر عقبه (زوجتك) فى
الأول (أو تزوجة) فى الثانى لوجود الاستدعاء الجازم الدال على الرضى (لا بكناية) بقيد زدت به قولى (فى
الصيغة) كأحللتك بنى فلا يصح بها النكاح بخلاف البيع إذ لا بد فيها من النية والشهود ركن فى النكاح
كأمر ولا اطلاع لهم على النية أما السكناية فى العقود عليه كالأول زوجتك بنى قبل ونويا معينة فيصح
النكاح بها (ولا قبلت) فى قبول لا تنفاء التصريح فيه بأحد اللفظين ونيته لا تفيد فلا بد أن يقول قبلت
نكاحها أو تزويجها أو النكاح أو التزويج أو رضيت نكاحها على ما حكاه ابن هبيرة عن إجماع الأمة
الأربعة وأيده الزركشى بنص فى البويطى (ولا) يصح (نكاح شغار) للنهي عنه فى خبر الصحيحين (كزوجتكها)
هو أعم من قوله وهو زوجتكها أى بنى (على أن تزوجى بنتك وبضع كل) منها (صداق الأخرى فيقبل)
ذلك وهذا التفسير مأخوذ من آخر الخبر المحتمل لأن يكون من تفسير النبي ﷺ وأن يكون من
تفسير ابن عمر الراوى أو من تفسير نافع الراوى عنه وهو ما صرح به البخارى فيرجع إليه والمعنى فى
البطلان به التشريك فى البضع حيث جعل مورد النكاح امرأة وصداقا لأخرى فأشبهه تزويج واحدة
من اثنين وقيل غير ذلك (وكذا) لا يصح (لو سميا معه) أى مع البضع (مالا) كأن قال وبضع كل
واحدة وألف صداق الأخرى (فإن لم يجعل البضع صداقا) بأن سكت عن ذلك (صح) نكاح كل
منهما لا تنفاء التشريك المذكور ولأنه ليس فيه إلا شرط عقد فى عقد وهو لا يفسد النكاح ولكل
واحدة مهر المثل لفساد المسمى (و) شرط (فى الزوج حل واختيار وتعيين وعلم بحل المرأة) فلا
يصح نكاح محرم ولو بوكيله لخبر مسلم لا ينكح المحرم ولا ينكح ولا مكروه وغير معين كالبيع ولا من
جهل حلها له احتياطاً للعقد النكاح (وفى الزوجة حل وتعيين وخلو مما مر) أى من نكاح وعدة فلا
يصح نكاح محرمة للخبر السابق ولا إحدى امرأتين للإبهام ولا منكوحة ولا معتدة من غيره لتعلق
حق الغير بها واشتراط غير الحل فيها وفى الزوج من زيادتي (وفى الولي اختيار) وهو من زيادتي (وققد
مانع) من عدم ذكورة ومن إحرام ورق وصبا وغيرها مما يأتى فى موانع الولاية فلا يصح النكاح
من مكروه وامرأة وخنثى ومحرم وصبي ومجنون وغيرهم ممن يأتى مع بعضها ثم (وفى الشاهدين ما)
يأتى (فى الشهادات) هو أعم مما ذكره (وعدم تعيين) لهما أو لأحدهما (للولاية) وهو من زيادتي

لكنها لا تسن
فصل أركانه
زوج وزوجة وولي
وشاهدان وصيغة
وشرط فيها ما فى البيع
ولفظ تزويج أو إنكاح
ولو بعجمية وصح
بتقدم قبول وبزوجه
وبزوجها مع زوجتك
أو تزوجت لا بكناية
فى الصيغة ولا قبلت
ولا نكاح شغار
كزوجتكها على أن
تزوجه بنتك وبضع
كل صداق الأخرى
فيقبل وكذا لو سميا
معه مالا فإن لم يجعل
البضع صداقا صح وفى
الزوج حل واختيار
وتعيين وعلم بحل المرأة
له وفى الزوجة حل
وتعيين وخلو مما مر
وفى الولي اختيار وققد
مانع وفى الشاهدين ما
فى الشهادات وعدم
تعيين للولاية

فلا يصح النكاح بمحضرة من اتقى فيه شرط من ذلك كأن عقد بمحضرة عبدین أو امرأتین أو فاسقین أو أصمین أو أعمیین أو خنثیین نعم إن باناً ذكرین صح ولا بمحضرة متعین للولاية فلو وكل الأب أو الأخ المنفرد في النكاح وحضر مع آخر لم يصح وإن اجتمع فيه شروط الشهادة لأنه ولي عاقد فلا يكون شاهداً كالزوج ووكيله نائبه ولا يعتبر إحضار الشاهدين بل يكفي حضورهما كما شمله إطلاق المتن ودليل اعتبارهما مع الولي خبر ابن حبان لانكاح الإبولي وشاهدي عدل وما كان من نكاح على غير ذلك فهو باطل والمعنى في اشتراطهما الاحتياط للابضاع وصيانة الأنكحة عن الجحود (وضح) النكاح ظاهراً وباطناً (بابي الزوجين) أي ابني كل منهما أو ابن أحدهما وابن الآخر (وعدوئهما) أي كذلك لثبوت النكاح بهما في الجملة (و) صح (ظاهراً) التقيده بتبعاً للسبكي وغيره من زيادتي (بمستوری عدالة) وهما المعروفان بها ظاهراً لاباطناً لأنه يجري بين أوساط الناس والعوام ولو اعتبر فيه العدالة الباطنة لاحتاجوا إلى معرفتها ليحضروا من هو متصف بها فيطول الأمر عليهم ويشق (لا) بمستوری (إسلام وحرية) وهما من لا يعرف إسلامهما وحريةهما ولو مع ظهورهما بالدار وذلك بأن يكونا بموضع يختلط فيه المسلمون بالكفار والأحرار بالأرقاء ولا غالب أو يكونا ظاهري الإسلام والحرية بالدار بل لا بد من معرفة حالهما فيهما باطناً للسهولة الوقوف على ذلك بخلاف العدالة والفسق وكهستوری الإسلام مستورا البلوغ (ويتبين بطلانه) أي النكاح (بحجة فيه) أي في النكاح من بينة أو علم حاكم فهو أعم وأولى من قوله بينة (أو بإقرار الزوجين في حقهما) بما يمنع صحته كفسق الشاهد ووقوعه في الردة لوجود المانع وخرج زيادتي في حقهما حق الله تعالى كأن طلقها ثلاثاً ثم اتفقا على عدم شرط فلا يقبل إقرارها للتمهة فلا تحل إلا بمحامل كما في الكافي للخوارزمي قال ولو أقاما عليه بينة لم تسمع قال السبكي وهو صحيح إذا أراد أن نكحاً جديداً كفرضه فلو أراد التخلص من المهر أو أرادت بعد الدخول مهر المثل أي وكان أكثر من المسمى فينبغي قبولها . قلت وهو داخل في قولي في حقهما (لا) بإقرار (الشاهدين بما يمنع صحته) أي النكاح فلا يؤثر في إبطاله كما لا يؤثر فيه بعد الحكم بشهادتهما ولأن الحق ليس لهما فلا يقبل قولهما على الزوجين (فإن أقر الزوج) دون الزوجة (به فسخ) النكاح لاعترافه بما يتبين به بطلان نكاحه (وعليه المهر إن دخل) بهما (إلا فنصفه) إذ لا يقبل قوله عليها في المهر وقولي فسخ هو المراد بقوله فرق بينهما فهي فرقة فسخ لا طلاق فلا تنقص عدد الطلاق كالمأقرا بالرضاع وتعبيري بما يمنع صحته أعم من تعبيره بالفسق (أو) أقرت (الزوجة) دون الزوج (بخلل في ولي أو شاهد) كفسق (حلف) فيصدق لأن العصمة بيده وهي تريد رفها والأصل بقاؤها وهذه من زيادتي فإن طلقت قبل دخول المهر لا إنكارها أو بعده فلها أقل الأمرين من المسمى ومهر المثل وخرج بالحلل فيمن ذكر غيره كالمأقرا الزوجة وقع العقد بغير ولي ولا شهود وقال الزوج بل بهما فتحلف هي كما نقله ابن الرفعة عن الذخائر والزركشي عن النص لأن ذلك إنكار لأصل العقد (وسن إسهاد على رضا من يعتبر رضاها) بالنكاح بأن كانت غير مجبرة احتياطاً لئلا من إنكارها وإعمالاً بشرط لأن رضاها ليس من نفس النكاح المعترف به بالإسهاد وإنما هو شرط فيه ورضاها الكافي في العقد يحصل باذنها أو بينة أو بأخبار وليها مع تصديق الزوج أو عكسه وقضية التقييد بمن يعتبر رضاها أنه لا يسن الإسهاد على رضا المجبرة وقال الأذرعى ينبغي أنه يسن أيضاً خروجاً من خلاف من يعتبر رضاها .

﴿فصل﴾ في عاقد النكاح وما يذكر معه (لا تعقد امرأة نكاحاً) ولو باذن إيجاباً كان أو قبولا لأنفسها ولا لغيرها إذ لا يليق بمحاسن العادات دخولها فيه لما قصد منها من الحياء وعدم ذكره أصلاً وتقدم خبر لانكاح إلا بولي وروى ابن ماجه خبر لا تزوج المرأة المرأة ولا المرأة نفسها وأخرجه الدارقطني بإسناد على شرط الشيخين ومثلها الحنثي لكن لو تزوج أخته مثلاً فإن رجلاً صحت كره ابن المسلم وخرج بلا تعقد مالمو

وصح بابي الزوجين وعدوئهما وظاهراً بمستوری عدالة لإسلام وحرية ويتبين بطلانه بحجة فيه أو بإقرار الزوجين في حقهما لا الشاهدين بما يمنع صحته فإن أقر الزوج به فسخ وعليه المهر إن دخل وإلا فنصفه أو الزوجة بخلل في ولي أو شاهد حلف وسن إسهاد على رضا من يعتبر رضاها .

﴿فصل﴾ لا تعقد امرأة نكاحاً

وكلها رجل في أنها توكل آخر في تزويج موليته أو قال وليها وكلى عنى من زوجها أو أطلق فوكلت وعقد الوكيل فانه يصح (ويقبل إقرار مكافئة بمصدقها) وإن كذبها وليها لأن النكاح حق الزوجين فيثبت بتصادقهما كالبيع وغيره ولا بد من تفصيلها لإقرار فتقول زوجتي منه ولي بحضور عدلين ورضاي إن كانت ممن يعتبر رضاها وهذا في إقرارها المبتدئ فلا ينافي ما سيأتي في الدعوى من أنه يكفي إقرارها المطلق فان ذلك محله في إقرارها الواقع في جواب الدعوى ولو كان أحدهما رقيقا اشترط مع ذلك تصديق سيده ولو أقرت لرجل ووليها الآخر عمل بالأسبق فان أقرامعا فلا نكاح ذكره البلقيني في تصحيحه وقولي لمصدقها من زيادتي وكالمكافئة السكرانة (و) يقبل إقرار (مجهز) من أب أو جد أو سيد على موليته (به) أى بالنكاح لقدرته على إنشائه بخلاف غيره لتوقفه على رضاها (ولأب) وإن علا (تزوج بكر بلا إذن) منها (بشرطه) بأن زوجها وليس بينهما عداوة ظاهرة بمهر مثلها من نقد البلد من كفء لها موسر به كبيرة كانت أو صغيرة عاقلة أو مجنونة لكمال شفقتة ولخبر الدارقطني الثيب أحق بنفسها من وليها والبكر زوجها أبوها ، وقولي بشرطه من زيادتي (وسئل له استئذانها مكافئة) تطيبا لحاظها وعليه حمل خبر مسلم والبكر يستأمرها أبوها بخلاف غيره فانه يعتبر في تزويجها استئذانها كإسيائي ، وقوله مكافئة من زيادتي ومثلها السكرانة (وسكوتها) بقيد زدته بقولي (بعده) أى بعد استئذانها (إذن) للأب وغيره مالم تكن قرينة ظاهرة في المنع كصياح وضرب خد لخبر مسلم وإذنها سكوتها وهذا بالنسبة للتزويج لا لغيره وكونه من غير نقد البلد (ولا زوج ولي) من أب أو غيره عاقلة (ثيبا) وهى من زالت بكارتها (بوطء) بقيد زدته بقولي (في قبلها) ولو حرما أو نائمة (ولا غير أب) وسيد من ذى ولاء وسلطان ومن بحاشية نسب كأخ وعم (بكرا) عاقلة (إلا بإذنها) ولو بلفظ الوكالة (بالعتين) لخبر الدارقطني السابق وخبر لانتسكحو الأيحيى حتى تستأمر وهن رواه الترمذى وقال حسن صحيح أما من خلقت بالابكار أوزالت بكارتها بغير ما ذكره كسقطه وأصعب وحده حيض ووطء في دبرها فعلى ذلك كالسكر لأنها لم تمارس الرجال بالوطء في محل البكار وهى على غباوتها وحيائها بما تقرر علم أنه لا تزوج صغيرة عاقلة ثيب إذ لا إذن لها وأن غير الأب لا يزوج صغيرة بحال لأنه إنما يزوج بالإذن ولا إذن للصغيرة (وأحق الأولياء) بالتزويج (أب فأبوه) وإن علا لأن لكل منهما ولادة وعصوبة فقدموا على من ليس لهم إلا العصوبة ويقدم الأقرب منهم فالأقرب (فسائر العصبة المجمع على إرثهم) من نسب وولاء (كإرثهم) أى كترتيب إرثهم فيقدم أخ لأبوين ثم لأب ثم ابن أخ لأبوين ثم لأب وان سفل ثم عم ثم ابن عم كذلك نعم لو كان أحد العصبة أخا لأم أو كان معتقا واستويا عصوبة قدم ثم معتق ثم عصبة بحق الولاء كترتيب إرثهم وتقدم بيانه في باب (فالسُلطان) فيزوج من في محل ولايته بالولاية العامة (ولا يزوج ابن) أمه وان علت (ببنوة) لأنه لا مشاركة بينه وبينها في النسب فلا يعتنى بدفع العار عنه بل زوجها بنحو بنوة عم كولاء وقضاء ولا تضره البنوة لأنها غير مقتضية لامانة (وزوج عتيقة امرأة حية) فقد ولى عتيقتها نسبا (من زوجها) بالولاية عليها تبعالولايته على معتقها فيزوجها أبو العتقة ثم جدها بترتيب الأولياء ولا يزوجها ابن العتقة وما استثنى من طرد ذلك وهو مالو كانت العتقة ووليها كافرين والعتيقة مسلمة حيث لا يزوجها ومن عكسه مالو كانت الممتقة مسلمة ووليها والعتيقة كافرين حيث يزوجها معلوم من اختلاف الدين الآتى في الفصل بعده (وان لم ترض) الممتقة إذ لا ولاية لها (فإذا ماتت زوج) العتيقة (من له الولاء) من عصباتها فيقدم ابنها على أبيها (وزوج السلطان) زيادة على مأمور (إذا غاب) الولي (الأقرب) نسبا أو ولاء (مرحلتين أو أحرم أو عضل) أى منع دون ثلاث مرات (مكافئة دعت إلى كفء) ولو بدون مهر مثل من تزويجها به نيابة عنه لبقائه على الولاية ولأن التزويج في الأخيرة حق عليه

ويقبل إقرار مكافئة به
لمصدقها ومجهز به ولأب
تزوج بكر بلا إذن
بشرطه وسئل له
استئذانها مكافئة
وسكوتها بعده إذن ولا
زوج ولي ثيبا بوطء في
قبلها ولا غير أب بكرا
إلا بإذنها بالعتين .
وأحق الأولياء أب
فأبوه فسائر العصبة
المجمع على إرثهم
كإرثهم فالسلطان
ولا يزوج ابن ببنوة
وزوج عتيقة امرأة
حية من زوجها وإن لم
ترض فإذا ماتت زوج
من له الولاء وزوج
السلطان إذا غاب
الأقرب مرحلتين أو
أحرم أو عضل مكافئة
دعت إلى كفء

فاذا امتنع منه وفاه الحاكم بخلاف ما إذا دعت الى غير كفاء لان له حقا في الكفاءة ويؤخذ من التعليل أنها لو دعت الى محبوب أو عنين فامتنع الولي كان عاصلا وهو كذلك إذ لا حقه في التمتع وكذا لو دعت الى كفاء فقال لا أزوجه إلا بمن هو كفاؤه ولا بد من ثبوت العضل عند الحاكم لزوج كافي سائر الحقوق ومن خطبة الكفاء لها ومن تعيينها له ولوالنوع بأن خطبها أ كفاء ودعت الى أحدهم وخرج بالمرحلتين من غاب دونهما فلا يزوجه السلطان إلا بآذنه نعم ان تعذر الوصول اليه لحوف جازله أن يزوجه بغير إذنه قاله الروائي أما لو عضل ثلاث مرات فأكثر فقد فسق فيزوج الأبعد لا السلطان كما سيأتي (ولو عينت كفؤا فلم يجبر تعيين) كفاء (آخر) لانه أ كمل نظرها أما غير المحجر ولو أبا أوجدا بأن كانت ثيبا فليس له تزويجها من غير من عينته فتعبري بالمحجر أولى من تعبيره بالأب .

﴿فصل﴾ في موانع ولاية النكاح (يمنع الولاية رق) ولو في بعض لنفسه فتعبري بذلك أعم من قوله لا ولاية لرق نعم لو ملك للبعض أمة زوجها كقالة البلقيني بناء على الأصح من أنه يزوجه بالملك لا بالولاية خلافا لما أفتى به البغوي (وصبا) لسلبه العبارة (وجنون) ولو متقطعا لذلك وتقليبا لزمان الجنون المتقطع فيزوج الأبعد في زمن جنون الأقرب دون إفاقته وخالف في الشرح الصغير فقال الأشبه أن المتقطع لا يزيل الولاية كالإغماء ولو قصر زمن الإفاقة جذا فهو كالعدم كقالة الامام (وفسق غير الامام) الأعظم ولو بعضل ثلاث مرات أو أسره لانه نقص يقدح في الشهادة فيمنع الولاية كالرق فيزوج الأبعد وقيل لا يمنعها وعليه جماعات لان الفسقة لم يمنعوا من التزويج في عصر الاولين وخرج زيادتي غير الامام الإمام الأعظم فلا يمنع فسقه ولايته بناء على الصحيح من أنه لا ينزل بالفسق فيزوج بناته وبنات غيره بالولاية العامة تفخما لشأنه (وحجر سفيه) بان بلغ غير رشيد أو بذر بعد رشده ثم حجر عليه لانه لنقصه لا يلي أمر نفسه فلا يلي أمر غيره وقضية كلام الشيخ أبي حامد وغيره أنه لا يعتبر الحجر وحزم به ابن أبي هريرة ووجهه القاضي مجلي وابن الرفعة واختاره السبكي أما حجر الفليس فلا يمنع الولاية لكمال نظره والحجر عليه لحق الغرماء لانقص فيه (واختلال نظر) بهرم أو غيره كخبل وكثرة أسقام لعجزه عن البحث عن أحوال الأزواج ومعرفة الكفاء منهم واقتصاري على ما ذكر أولى من تقييده بهرم أو خبل (واختلاف دين) لانتفاء الموالاة فلا يلي كافر مسلمة ولو كانت عتيقة كافرة كأمير ولا مسلم كافرة نعم لولي السيد تزويج أمته الكافرة كالسيد الآتي بيان حكمه وللقاضى تزويج الكافرة عند تعذر الولي الخاص كأم علم مأمور ويلي كافر لم يرتكب محظورا في دينه كافرة ولو كانت عتيقة مسلمة كأمير أو اختلف اعتقادهما في اليهودي النصرانية والنصراني اليهودية كالإرث ولقوله تعالى والذين كفروا بعضهم أولياء بعض (وينقلها) أي الولاية (كل) من المذكورات (لأبعد) ولو في باب الولاء حتى لو أعتق شخص أمة ومات عن ابن صغير وأخ كبير كانت الولاية للأخ خلافا لمن قال إنها للحاكم وذكر انتقلها بالفسق واختلاف الدين من زيادتي (لا عمنى) فلا ينقلها لحصول المقصود معه من البحث عن الأ كفاء ومعرفة بهم بالسماح (ولا) إغماء بل ينتظر زواله وان دام أياما لقرب مدته (ولا إحرار) بنسك لكنه يمنع الصحة كأمير فلا يزوجه الأبعد بل السلطان كأمير (ولا يعقد وكيل محرم) من ولي أو زوج (ولو) كان الوكيل (حلالا) لانه سفير محض فكأن العاقد الموكل والوكيل لا ينزل بإحرار موكله في عقد بعد التحلل ولو أحرار السلطان أو القاضي فلخلفائهم أن يعقدوا الأنكحة كما جزم به الخفاف وصححه الروائي وغيره لان تصرفهم بالولاية لا بالوكالة (ولم يجبر توكيل بتزويج موليته وان لم تأذن ولم يعين) في التوكيل (زوج) أو اختلفت الأغراض باختلاف الأزواج لان شقة الولي تدعوه الى أن لا يوكل الا من يثق بحسن نظره واختباره (وعلى الوكيل) حيث لم يعين له زوج (احتياط) فلا يصح تزويجه غير كفاء ولا كفؤا مع طلب أ كفاؤه (كغيره) أي غير المحجر بأن لم يكن أباً ولا جدا أو كانت موليته ثيبا فله أن يوكل بتزويجها وان لم

ولو عينت كفؤا
فلم يجبر تعيين آخر .
﴿فصل﴾ يمنع الولاية
رق وصبا وجنون
وفسق غير الإمام وحجر
سفيه واختلال نظر
واختلاف دين وينقلها
كل لأبعد لا عمنى وإغماء
بل ينتظر زواله ولا
إحرار ولا يعقد وكيل
محرم ولو حلالا ومحجر
توكيل بتزويج موليته
وان لم تأذن ولم يعين
زوج وعلى الوكيل
احتياط كغيره

تأذن في التوكيل ولم يعين زوج وعلى الوكيل الاحتياط (إن لم تنه) عن توكيل (وأذنت) له (في تزويج وعين من عينته) إن عينت والقيد الأخير من زيادتي فإن نهته عن التوكيل أو لم تأذن له في التزويج أو لم يعين في التوكيل من عينته لم يصح التوكيل أما في الأولى فلائها إنما تزوج بالإذن ولم تأذن في تزويج الوكيل بل نهت عنه وأما في الثانية فلائها لا يملك التزويج بنفسه حينئذ فكيف يوكل غيره فيه وأما في الثالثة فلائها لا يملك المطلق مع أن المطلوب معين فاسد فعلم من الأولى أنه إنما يوكل فيما إذا قالت له زوجي ووكل بتزويجي أو زوجي أو وكل بتزويجي وله تزويجها في هذه بنفسه إذ يعد منعه بماله التوكيل فيه فإن نهته عن التزويج فيها بنفسه لم يصح الإذن لأنها منعت الولي وردت التزويج إلى الوكيل الأجنبي فأشبه الإذن له ابتداء (وليقل وكيل ولي) لزوج (زوجتك بنت فلان) فيقبل (و) ليقول (ولي لو كمل زوج زوجت بنتي فلانا فيقول) وكيه (قبلت نكاحها) فإن ترك لفظة له لم يصح النكاح وإن نوى موكله لأن الشهود لا اطلاع لهم على النية ومحل الاكتفاء بما ذكر في الأولى إذا علم الشهود والزواج الوكالة وفي الثانية إذا علمها الشهود والولي وإلا فيحتاج الوكيل إلى التصريح فيها بها (وعلى أب) وإن علا (تزويج ذى جنون مطبق) من ذكر أو أنثى (بكر الحاجة) إليه بظهور أمارات التوقان أو بتوقع الشفاء عند إشارة عدلين من الأطباء أو باحتياجه للخدمة وليس في محارمه من يقوم بها ومؤنة النكاح أخف من مؤنة شراء أمة أو باحتياج لأنثى لمهر أو نفقة فإن تقطع جنونها لم يزوجا حتى يفيقا ويأذنا ومعلوم أن ذلك في غير البكر ويشترط وقوع العقد حال الإفاقة وخرج بما ذكره العاقل والصغير وإن احتاج للخدمة وذو جنون لا حاجة له إلى نكاح فلا يلزم تزويجهم وإن جاز في بعض ذلك كما سيأتي في الفصل الأخير وتعييرى بالأب أولى من تعييره بالخبر لأن الحكم منوط به وإن لم يكن مجبرا وقولي مطبق مع التصريح بالحاجة في الأنثى وعدم التقيد بظهورها في الذكر من زيادتي (و) على (ولي) أصلا كان أو غيره تعين أو لم يتعين كأخوة (إجابة من سأله تزويجا) تحصيناتها ولثلاثيوا كوا فإما إذا لم يتعين فلا يعفونها (وإذا اجتمع أولياء في درجة وأذنت لكل) منهم (سن) أن يزوجها أقفهم بيب النكاح لأنه أعلم بشرائطه (فأورعهم) لأنه أشفق وأحرص على طلب الحظ (فأسنهم) لزيادة تجربته (برضاهم) أي برضا باقيمهم لتجتمع الآراء ولا يتشوش بعضهم باستئثار البعض ومعلوم أن المعتقين ثم عصبتهم يجب اجتماعهم في العقد ولو بوكالة نعم يكفي واحد من عصبة من تعددت عصبته مع عصبة الباقي وخرج بأذنها لكل ما لو أذنت لأحدهم فلا يزوجها غيره وما لو قالت لهم زوجوني فيشترط اجتماعهم وذكر الأورع والترتيب من زيادتي (فإن تشاحوا) بأن قال كل منهم أنا الذي أزوج (وأتحد خاطب أقرع) بينهم وجوباً قطعاً للزراع فمن خرجت قرعته زوج ولا تنتقل الولاية للسلطان وأما خبر فإن تشاحوا فالسلطان ولي من لا ولي له فمحمول على العضل بأن قال كل لا أزوج (فلوزوج) (مفضل) صفة أقرعة فهو أعم من قول الأصل غير من خرجت قرعته (صح) تزويجه للإذن فيه وفائدة القرعة قطع النزاع بينهم لأن في ولاية من لم يخرج له وخرج زيادتي وأتحد خاطب ما إذا تعدد فانها إنما تزوج ممن ترضاه فإن رضيتها أمر الحاكم بتزويج أصلحهما كافي الروضة وأصلها عن البغوى وغيره وجزم به في التشرح الصغير (أو) زوجها (أحدهم زيدا وآخر عمرا) وكانا كفؤين أو أسقطوا الكفاءة (وعرف سابق ولم ينس فهو الصحيح) وإن دخل بها المسبوق (أونسي وجب توقف حتى يتبين) الحال فلا يحل لواحد منهما وطؤها ولثالث نكاحها قبل أن يطلقالها أو يموتا أو يطلق أحدها ويموت الآخر وتنقض عدتها (وإلا) بأن وقعا معا أو عرف سبق ولم يتعين سابق أو جهل السابق والمعية (بطلا) لتعذر إمضاء واحد منهما لعدم تعين السابق في السابق المحقق أو المحتمل ولتدافعهما في المعية المحققة أو المحتملة إذ ليس أحدهما أولى من الآخر مع امتناع الجمع بينهما ومحل

إن لم تنه وأذنت في تزويج وعين من عينته وليقل وكيل ولي زوجتك بنت فلان وولي لو كمل زوج زوجت بنتي فلانا فيقول قبلت نكاحها له وعلى أب تزويج ذى جنون مطبق بكسر الحاجة وولي إجابة من سأله تزويجا وإذا اجتمع أولياء في درجة وأذنت لكل من أقفهم فأورعهم فأسنهم برضاهم فإن تشاحوا واتحد خاطب أقرع فلوزوج مفضل صح أو أحدهم زيدا وآخر عمرا وعرف سابق ولم ينس فهو الصحيح أونسي وجب توقف حتى يتبين وإلا بطلا

في الثانية إذا لم ترج معرفته وإلا ففي الذخائر يجب التوقف (فلو ادعى كل من الزوجين عليها) عليها بسبق
نكاحه سمعت) دعواه بناء على الجديد وهو قبول إقرارها بالنكاح وتسمع أيضا على الولي المخير لصحة
إقراره به بخلاف دعوى أحد الزوجين على الآخر ذلك لا تسمع (فإن أنكرت حلفت) لكل منهما يمينا
أنها لم تعلم سبق نكاحه (أو أقرت لأحدهما ثبت نكاحه وللاخر تحليفها) بناء على أنه لو قال هذا لزيد
بل لعمر ويغرم لعمر وتسمع دعواه عليها وله تحليفها رجاء أن تقر فيغرمها مهر المثل وإن لم تحصل له الزوجة
(ولجد تولى طرفي) عقد في (تزوج بنت ابنه ابن ابنه الآخر) لقوة ولايته (ولا يزوج نحو ابن عم) كعتق
وعصبته (نفسه ولو بوكالة) بأن يتولى هو أو وكيله الطرفين أو أحدهما ووكيله الآخر إذ ليس له قوة
الجدودة حتى يتولى الطرفين (في زوجه مساويه) فإن فقد من في درجته زوجه (قاض) بولايته العامة
(و) يزوج (قاضيا آخر) ولو خليفته لأن خليفته يزوج بالولاية بخلاف الوكيل ولو قالت لابن عمها
زوجي من نفسك جاز للقاضي تزويجها منه وتعبيري بما ذكر أعظم من قوله من فوقه من الولاية أو خليفته
لشموله من يماثله .

(فصل في الكفاءة المعتبرة في النكاح) لا لصحته بل لأنها حق للمرأة والولي فلها إسقاطها لو (زوجها
غير كفء برضاها ولي منفردا أو أقرب) كأب وأخ (أو بعض) أولياء (مستوين) كاخوة وأعمام (رضى
باقوم صح) لتركهم حقهم بخلاف ما إذا لم يرضوا وخرج بالأقرب والمستوين الأبعد فلا يصح تزويجه ولا
يمنع عدم رضاه صحة تزويج من ذكر فلا يعتبر رضاه إذا حقه له الآن في التزويج (لا) إن زوجها له (حاكم)
فلا يصح لما فيه من ترك الاحتياط من هو كالنائب (وخصال الكفاءة) أي الصفات المعتبرة فيها ليعتبر مثلها
في الزوج خمسة (سلامة من عيب نكاح) كجنون وجذام وبرص وسياي في بابه فغير السليم منه ليس كفؤا
للسليمة منه لأن النفس تعاف صحبة من به ذلك ولو كان بها عيب أيضا فلا كفاءة وإن اتفقا ومابها أكثر
لأن الإنسان يعاف من غيره ما لا يعاف من نفسه والكلام على عمومها بالنسبة للمرأة أما بالنسبة للولي فيعتبر
في حقه الجنون والجذام والبرص لا العنة والعنة (وحرية فمن مسه أو) مس (أبا) له (أقرب رقب ليس كفء
سليمة) من ذلك لأنها تعير به وتتضرر فيما إذا كان به رقب بأنه لا ينفق عليها إلا نفقة المعسرين فالرقيق ليس
كفء عتيقة ولا مبعوضة وخرج بالأب الأمهات فلا يؤثر فيهن مس الرقب قال في الروضة وهو المفهوم من كلام
الأصحاب وبه صرح صاحب البيان فقال ومن ولدته رقيقة كفء لمن ولدته عرية لأنه يتبع الأب
في النسب وقولي أو أبا أقرب من زيادتي (ونسب ولو في العجم) لأنه من المفاخر كأن ينسب الشخص إلى من
يشرف به بالنظر إلى مقابل من تنسب المرأة إليه كالعرب فإن الله فضلهم على غيرهم (فعجمي) أبا وإن كانت
أمه عرية (ليس كفء عرية) أبا وإن كانت أمها عجمية (ولا غير قرشي) من العرب كفؤا (لقرشية)
لحبر قدموا قرشا ولا تقدموها رواه الشافعي بلاغا (ولا غير هاشمي ومطلبي) كفؤا (لها) لحبر مسلم إن الله
اصطفى كنانة من ولد إسماعيل واصطفى قريشا من كنانة واصطفى من قريش بني هاشم واصطفاني من
بني هاشم وبني هاشم وبني المطلب أ كفاء كما استفيد من المتن لحبر البخاري نحن وبني المطلب شيء واحد نعم
لو تزوج هاشمي أو مطلبي رقيقة بالشروط فأولدها بنتا فهي هاشمية أو مطلبية رقيقة لما لك أمها وله تزويجها
من رقيق ودنى النسب كما يقتضيه قول الشيخين للسيد تزويج أمته برقيق ودنى النسب واستشكله
الأسنوي وصوب عدم تزويجها لها مستندا في ذلك إلى ما صححاه من أن بعض الخصال لا يقابل ببعض
وغير قريش من العرب بعضهم أ كفاء بعض كما ذكره جماعة قال في الروضة وهو مقتضى كلام الأكثرين
(وعفة) بدين وصلاح (فليس فاسق كفء عفيفة) وإنما يكافئها عفيف وإن لم يشتهر بالصلاح شهرتها
به والمبتدع ليس كفء سنية ويعتبر إسلام الآباء فمن أسلم بنفسه ليس كفؤا لمن لها أب أو أكثر في الإسلام

فلو ادعى كل عليها
بسبق نكاحه سمعت
فإن أنكرت حلفت
أو أقرت لأحدهما ثبت
نكاحه وللاخر تحليفها
ولجد تولى طرفي تزويج
بنت ابنه ابن ابنه الآخر
ولا يزوج نحو ابن عم
نفسه ولو بوكالة
في زوجه مساويه ققاض
وقاضيا قاض آخر .
(فصل في زوجها غير
كفء برضاها ولي
منفرد أو أقرب أو
بعض مستوين رضى
باقوم صح لا حاكم
وخصال الكفاءة
سلامة من عيب نكاح
وحرية فمن مسه أو أبا
أقرب رقب ليس كفء
سليمة ونسب ولو في
العجم فعجمي ليس
كفء عرية ولا غير
قرشي لقرشية ولا
غير هاشمي ومطلبي
لها وعفة فليس فاسق
كفء عفيفة

ومن له أبوان فيه ليس كفؤا لمن لها ثلاثة آباء فيه (وحرفة) وهي صناعة يرتزق منها سميت بذلك لأنه ينحرف إليها (فليس ذو حرفة دنيئة كفاء أرفع منه فنحو كناس وراغ) كحجام وحارس وقيم حمام (ليس كفاء بنت خياط ولا هو) أي خياط (بنت تاجر) (بنت زاز ولاها) أي تاجر وزاز (بنت عالم) (بنت قاض) نظرا للعرف في ذلك فلم أنه لا يعتبر في خصال الكفاءة يسار لأن المال غاد ورائع ولا يفخر به أهل المروءات والبصائر ولا سلامة من عيوب أخرى منفردة كعمى وقطع وتشوه صورة وإن اعتبرها الروياني ويعتبر في الحرفة والعفة والآباء أيضا كما في فتاوى البغوي خلافا لما نقله الزركشي عنها (ولا يقابل بعضها) أي خصال الكفاءة (بعض) فلا تزوج سليمة من العيب ودنيئة معييا نسييا ولا حرة فاسقة رقيقا غفيفا ولا عريية فاسقة عجميا غفيفا لما بالزوج في ذلك من النقص المانع من الكفاءة ولا ينجر بما فيه من الفضيلة الزائدة عليها (وله) أي للأب (تزويج ابنه الصغير من لا تكافئه) بنسب أو حرفة أو غيرها لأن الزوج لا يعير باستفراش من لا تكافئه نعم يثبت له الخيار إذا بلغ (لامعية) لأنه خلاف الغبطة فلا يصح (ولا أمة) لا تنفاه خوف الزنا المعتبر في جواز نكاحها.

فصل في تزويج المحجور عليه (لا يزوج مجنون إلا كبير لحاجة) كأن تظهر رغبته في النساء بدورانه حولهن وتعلقه بهن ونحو ذلك أو بتوقع الشفاء به بقول عدلين من الأطباء (ف) زوج (واحدة) لا ندفاع الحاجة بها وفي التقييد بالواحدة بحث للأسنوي وزوجه أب ثم جد ثم حاكم دون سائر العصابات كولاية المال وتقدم أنه يلزم الأب تزويج مجنون محتاج للنكاح فلم أنه لا يزوج مجنون كبير غير محتاج ولا صغير لأنه غير محتاج إليه في الحال وبعد البلوغ لا يدري كيف يكون الأمر بخلاف الصغير العاقل إذ الظاهر حاجته إليه بعد البلوغ ولا مجال لحاجة تعهده وخدمته فإن للأجنبيات أن يقمن بهما وقضية هذا أن ذلك في صغير لم يظهر على عورات النساء أما غيره فيلحق بالبالغ في جواز تزويجه لحاجة الخدمة قاله الزركشي (ولأب) وإن علا لا غيره لكمال شففته (تزويج صغير عاقل أكثر) منها ولو أربعا لمصلحة إذ قد يكون في ذلك مصلحة وغبطة تظهر للولي فلا يزوج مسوح (و) تزويج (مجنونة) ولو صغيرة وثيبا (لمصلحة) في تزويجها ولو بلا حاجة إليه بخلاف المجنون كأم لأن التزويج يفيد المهر والنفقة ويغرم المجنون وتقدم أنه يلزم الأب تزويج مجنونة محتاجة والتقييد بالأب في الأولى مع التصريح فيها بالمصلحة من زيادتي (فإن فقد) أي الأب (زوجها حاكم) كما يلي ما لها لکن بمراجعة أقاربها نديا تطيبها لقلوبهم ولأنهم أعرف بمصلحتها (إن بلغت واحتاجت) للنكاح كأن تظهر علامات غلبة شهوتها أو بتوقع الشفاء بقول عدلين من الأطباء فلم أنه لا يزوجها في صغرها لعدم حاجتها ولا بعد بلوغها لمصلحة من كفاية نفقة وغيرها وقديقال قد تحتاج إلى الخدمة ولم تندفع حاجتها بغير الزوج فيزوجها لذلك (ومن حجر عليه فليس صح نكاحه) لأنه صحيح العبارة وله ذمة (ومؤنة) أي مؤنة نكاحه (في كسبه) لا فيما يتعلق حق الغرماء بما في يده فإن لم يكن له كسب ففي ذمته (أو) حجر عليه (لسفه نكح واحدة لحاجة) إلى النكاح لأنه إنما يزوج لها وهي تندفع بواحدة (بإذن وليه أو قبل له وليه باذنه بمهر مثل فأقل) فيهما لأنه حر مكلف صحيح العبارة والإذن وقولي واحدة لحاجة من زيادتي ولا يعتد بقوله في الحاجة حتى تظهر أمارات الشهوة لأنه قد يقصد إتلاف ماله والمراد بولي ههنا الأب وإن علا ثم السلطان إن بلغ سفيا وإلا فالسلطان فقط (فلوزاد) على مهر المثل (صح) النكاح (بمهر مثل) أي بقدره (من المسمى) ولغا الزائد وقال ابن الصباغ القياس إلغاء المسمى وثبوت مهر المثل أي في الذمة وأراد بالمقيس عليه نكاح الولي له وقد ذكره الأصل هنا وسيأتي في الصداق ويفرق بينها بأن السفية تصرف في ماله فقصر الإلغاء على الزائد بخلاف الولي (ولو نكح غير من عينها له) وليه (لم يصح) النكاح لخالفته الإذن (وإن عين له قدرا) كآلف (لا امرأة نكح بأقل منه ومن مهر المثل) فإن

وحرفة فليس ذو حرفة
دنيئة كفاء أرفع منه
فنحو كناس وراغ
ليس كفاء بنت خياط
ولا هو بنت تاجر وزاز
ولاها بنت عالم وقاض
ولا يقابل بعضها ببعض
وله تزويج ابنه الصغير
من لا تكافئه لامعية
ولا أمة.

فصل لا يزوج
مجنون إلا كبير لحاجة
فواحدة ولأب تزويج
صغير عاقل أكثر
ومجنونة لمصلحة فإن
فقد زوجها حاكم إن
بلغت واحتاجت ومن
حجر عليه فليس صح
نكاحه ومؤنة في كسبه
أو لسفه نكح واحدة
لحاجة بإذن وليه أو قبل
له وليه باذنه بمهر مثل
فأقل فلو زاد صح بمهر
مثل من المسمى ولو
نكح غير من عينها له
لم يصح وإن عين له قدرا
لا امرأة نكح بأقل
منه ومن مهر المثل.

فإن نكح امرأة بألف وهو مهر مثلها أو أقل منه صح النكاح بالمسمى أو أكثر منه صح به المثل ولغا الزائد أو نكحها بأكثر من ألف بطل إن كان ألف أقل من مهر مثلها وإلا صح به المثل أو بأقل من ألف والألف مهر مثلها أو أقل فبالمسمى أو أكثر فبمهر المثل إن نكح بأكثر منه وإلا بالمسمى ولو قال انكح فلانة بألف وهو مهر مثلها أو أقل منه فنكحها به أو بأقل منه صح النكاح بالمسمى أو بأكثر منه لغا الزائد في الأولى وبطل النكاح في الثانية أو وهو أكثر منه فلا إذن باطل (أو أطلق) فقال تزوج (نكح) بمهر المثل (لائقة) به فإن نكحها بمهر مثلها أو أقل صح النكاح بالمسمى أو بأكثر لغا الزائد وإن نكح شريفة يستغرق مهر مثلها ما لم يصح النكاح كما اختاره الإمام وقطع به الغزالي لا تنفاه المصلحة فيه والإذن للسفيه لا يفيد جواز التوكيل ولو قال له انكح من شئت بما شئت لم يصح لأنه رفع للحجر بالكية ولو كان مطلقا سرى أمة فإن تبرم بها أبدلت (ولو نكح بلا إذن لم يصح) فيفرق بينهما (فان وطئ فلا شيء) عليه (ظاهر) لرشيده (مختارة وإن لم تعلم سفيه للتفريط بترك البحث عنه وخرج بالظاهر الباطن وبالرشيده غيرها فيلزم فيها مهر المثل كما نص عليه الشافعي في الأولى وأفتى به النووي في الثانية في السفية ومثلها الصغيرة المجنونة والقيدان من زيادتي وأما من بذر بعد رشده ولم يحجر عليه الحاكم فنصره نافذ وقد يقال يأتي فيه حينئذ ما مر في سلب ولايته (والعبد ينكح بإذن سيده) ولو أتى لأنه محجور مطلقا كان الإذن أو مقيدا بامرأة أو قبيلة أو بلد أو نحو ذلك (بحسبه) أي بحسب إذنه فلا يعدل عما أذن له سيده فيه مراعاة لحقه فإن عدل عنه لم يصح النكاح نعم لو قدر له مهر فزاد عليه أو أطلق فزاد على مهر المثل فالزائد في ذمته يطالب به إذا عتق كما سيأتي ولو نكح امرأة بإذن ثم طلقها لم ينكح ثانيا إلا بإذن جديد (ولا يجبره عليه) سيده ولو صغيرا لأنه لا يملك رفع النكاح بالطلاق فلا يملك إثباته (كعكسه) أي كما لا يجبر العبد سيده على تزويجه فلا يلزمه لما فيه من تشويش مقاصد الملك وفوائده (وله إيجاب أتمته) على إنكاحها صغيرة كانت أو كبيرة بكر أو ثيبا عاقلة أو مجنونة لأن النكاح يرد على منافع البضع وهي مملوكة له وبهذا فارت العبد لكن لا يزوجه بغير كفء بعيب أو غيره إلا برضاها بخلاف البيع لأنه لا يقصده التمتع وله تزويجها برقيق وذئء النسب لأنها لا نسب لها (لا إيجاب) (مكتوبة ومبعضة) لأنهما في حقه كالأجنبيات وهذا من زيادتي (ولا إيجاب) (أمة سيدها) وإن حرمت عليه فلو طلبت منه تزويجها لم يلزمه لأنه ينقص قيمتها ويقوت التمتع عليه فيمن تحل له (وتزويجه) لها كائن (ملك) لا بولاية لأنه يملك التمتع بها في الجملة (فيزوج مسلم أتمته الكافرة) ولو غير كتابية كما هو ظاهر نص الشافعي وصححه الشيخ أبو علي وجزم به شراح الحاوي لأن له بيعها وإجارتها وعدم جواز التمتع بها لا يمنع ذلك كما في أتمته المحرم كأخته أما الكافرة فلا يزوج أتمته المسلمة لأنه لا يملك التمتع ببضع مسلمة أصلا (و) يزوج (فاسق) أتمته (ومكاتب) أتمته بإذن سيده (ولولى نكاح ومال) من أب وإن علا وسلطان (تزوج أمة موليه) من ذى صغر وجنون وسفه ولو أتى بإذن ذى السفه اكتسب بالمهر والنفقة بخلاف عبده لما فيه من انقطاع أكسابه عنه فلا بُد تزويجها إلا إن كان موليه صغيرة ثيبا عاقلة وللسلطان تزويجها إلا إن كان صغيرا أو صغيرة وليس لغيرهما ذلك مطلقا وتعبيرى بموليه أعم من تعبيره بصبي والتقييد بولى النكاح والمال من زيادتي .

أو أطلق نكح لائقة
ولو نكح بلا إذن لم يصح
فان وطئ فلا شيء
ظاهر الرشيده والعبد
ينكح بإذن سيده بحسبه
ولا يجبره عليه كعكسه
وله إيجاب أتمته لا مكتوبة
ومبعضة ولا أمة سيدها
وتزويجه بملك فيزوج
مسلم أتمته الكافرة
وفاسق ومكاتب ولولى
نكاح ومال تزويج أمة
موليه .

باب ما يحرم من
النكاح
محرم أم وهي من ولدتك
أو من ولدك وبنت
وهي من ولدتها أو من
ولدها

عبر عنه في الروضة كأصلها باب موانع النكاح ومنها وإن لم يذكره الشيخان اختلاف الجنس فلا يجوز
للأدمى نكاح جنبة كما أفتى به ابن يونس وابن عبد السلام لكن جوزه القمولى والأصل في التحريم
مع ما يأتي آية حرمت عليكم أمهاتكم (محرم أم) أي نكاحها وكذا الباقي (وهي من ولدتك أو) ولدت
(من ولدك) ذكرا كان أو أنثى بواسطة أو بغيرها وإن شئت قلت كل أنثى ينتهى إليها نسبك بالولادة
بواسطة أو بغيرها (وبنت وهي من ولدتها أو) ولدت (من ولدها) ذكرا كان أو أنثى بواسطة أو بغيرها

أبيه وابنه لان ذلك لا يثبت نسباً ولا عدة (ولو اختلطت) امرأة (محرمه) عليه (ب) نسوة (غير محصورات) بأن يهرس عدهن على الأحاد كآلف امرأة (نكح منهن) جوازاً وإلا لانسد عليه باب النكاح فانه وان سافر إلى محل آخر لم يأمن مسافرتها إلى ذلك المحل أيضاً فعمل أنه لا ينكح الجميع وهل ينكح إلى أن تبقى واحدة أو إلى أن يبقى عدد محصور حتى الروياني عن والده فيه احتمالين وقال الأقيس عندي الثاني لكن رجح في الروضة الأولى في نظيره من الأواني ويفرق بأن ذلك يكفي فيه الظن بدليل صحة الطهر والصلاة بمظنون الطهارة وحل تناوله مع القدرة على متيقنها بخلاف النكاح وخرج بما ذكره مالهو اختلطت بمحصورات كعشرين فلا ينكح منهن شيئاً تعليلها للتحريم ولو اختلطت زوجته بأجنبيات لم يحزل وطء واحدة منهن مطلقاً ولو باجتهاد إذ لا دخل للاجتهاد في ذلك ولان الوطء إنما يباح بالعقد لا بالاجتهاد وتعبيري بمحرمه أعم من تعبيره كغيره بمحرم لشموله المحرمه بنسب ورضاع ومصاهرة ولعان ونفي وتوثن وغيرها (ويقطع النكاح تحريم مؤبد كوطء زوجة ابنه) ووطء الزوج أم زوجته أو بنتها (بشبهة) فيفسخ به نكاحها كما يمنع انعقاده ابتداء سواء كانت للوطوء محرماً للواطئ قبل العقد عليها كبت أخيه أم لا ولا يغتر بما نقل عن بعضهم من تقييد ذلك بالشق الثاني (وحرم) ابتداء ودواما (جمع امرأتين بينهما نسب أو رضاع لو فرضت إحداها ذكر أحرم تناكحهما كأمراة وأختها أو خالتها) بواسطة أو بغيرها قال تعالى وأن تجمعوا بين الأختين وقال صلى الله عليه وسلم لا تنكح المرأة على عمتها ولا العمة على بنت أخيها ولا المرأة على خالتها ولا الخالة على بنت أختها لا الكبرى على الصغرى ولا الصغرى على الكبرى رواه أبو داود وغيره وقال الترمذي حسن صحيح وذكر الضابط المذكور مع جعل ما بعده مثاله أولى بما عبر به وخرج بالنسب والرضاع المرأة وأمتها فيجوز جمعهما وإن حرم تناكحهما لو فرضت إحداها ذكراً والمصاهرة فيجوز الجمع بين امرأة وأم زوجها أو بنت زوجها وإن حرم تناكحهما ولو فرضت إحداها ذكراً (فان جمع) بينهما (بعقد بطل) فيهما إذ لا أولوية لإحداها على الأخرى (أو بعقدين فكزوج) للمرأة (من اثنتين) فان عرفت السابقة ولم تنس بطل الثاني أونسيت وجب التوقف حتى يتبين وان وقعاً معاً أو عرف سبق ولم تتبين سابقة ولم يرج معرفتها أو جهل السابق والمعية بطلاً وبذلك علم أن تعبيرى بذلك أولى من قوله أو مرتباً فالثاني (وله تملكهما) أى من حرم جمعهما (فان وطئ إحداها) ولو في دبرها (حرمت الأخرى حتى يحرم الأولى بإزالة الملك) ولو لبعضها (أو بنكاح أو كتابة) إذ لا جمع حينئذ بخلاف غيرها كحيض ورهن وإحرام وردة لانها لا تنزل الملك ولا الاستحقاق فلو عادت الأولى كأن ردت بعيب قبل وطء الأخرى فله وطء أيتهما شاء بعد استبراء العائدة أو بعد وطئها حرمت العائدة حتى يحرم الأخرى ويشترط أن تكون كل منهما مباحة على انفرادها فلو كانت إحداها محوسية أو نحوها كمحرم فوطئها جاز له وطء الأخرى نعم لو ملك أماً وبنتها فوطئ إحداها حرمت الأخرى مؤبداً كما علم مما مر (ولو ملكها ونكح الأخرى) معاً أو مرتباً فهو أعم من قوله ولو ملكها ثم نكح أختها أو عكس (حلت الأخرى دونها) أى دون المملوكة ولو موطوءة لان الإباحة بالنكاح أقوى منها بالملك إذ يتعلق به الطلاق والظهار والإيلاء وغيرها فلا يندفع بالأضعف بل يدفعه (و) يحل (لحر أربع) فقط لآية فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع ولقوله صلى الله عليه وسلم لغيلان وقد أسلم وتحمته عشر نسوة أمسك أربعاً وفارق سائرهن رواه ابن حبان والحاكم وغيرهما وصححه (ولغيره) عبداً كان أو مبعوضاً فهو أعم من قوله وللعبدة (ثنتان) فقط لإجماع الصحابة على أن العبد لا ينكح أكثر منهما ومثله البعض ولانه على النصف من الحر وتقدم أنه قد تتعين الواحدة للحر وذلك في سفيهه ونحوه مما يتوقف نكاحه على الحاجة (فلوزاد) من ذكر بأن زاد حر على أربع وغيره على ثنتين (في عقد) واحد

ولو اختلطت محرمة بغير محصورات نكح منهن ويقطع النكاح تحريم مؤبد كوطء زوجة ابنه بشبهة وحرم جمع امرأتين بينهما نسب أو رضاع لو فرضت إحداها ذكراً حرم تناكحهما كأمراة وأختها أو خالتها فان جمع بينهما بعقد بطل أو بعقدين فكزوج من اثنتين وله تملكهما فان وطئ إحداها حرمت الأخرى حتى يحرم الأولى بإزالة الملك أو نكاح أو كتابة ولو ملكها ونكح أخرى حلت الأخرى دونها ، ولحر أربع ولغيره ثنتان فلوزاد في عقد

(بطل) العقد في الجميع إذ لا يمكن الجمع ولا أولوية لإحداهن على الباقيات نعم إن كان فيهن من يحرم جمعه كأختين وهن خمس أوست في حر أو ثلاث أو أربع في غيره اختص البطلان بهما (أو) في (عقدين فكمهما) في الجمع بين الأختين ونحوهما فتعبري بذلك ويزاد أولى من قوله فإن نكح خمسا معا بطلن أو مرتبا فالخامسة (وتحل نحو أخت) كخالة (وزائدة) هي أعم من قوله وخامسة والتصریح بنحو من زيادتي (في عدة بائن) لأنها أجنبية لا في عدة رجعية لأنها في حكم الزوجة (وإذا طلق حر ثلاثا أو غيره) هو أولى من قوله أو العبد (ثنتين لم تحل له حتى يغيب قبلها مع افتضاض) لبكر (حشفة ممكن وطؤه أو قدرها) من فاقدها (في نكاح صحيح مع انتشار) للذكر وإن ضعف انتشاره أو لم ينزل أو كان الوطء بمخال أو في حيض أو إحرام أو نحوه لقوله تعالى فإن طلقها أي الثالثة فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره مع خبر الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها جاءت امرأة رفاة القرطبي إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت كنت عند رفاة فطالقتي فبت طلاق فتزوجت بعده عبد الرحمن بن الزبير وإنما معه مثل هدية الثوب فقال أنريدن أن ترجعي إلى رفاة حتى تذوق عسيلته ويذوق عسيلاتك والمراد بها عند اللغويين اللذة الحاصلة بالوطء وعند الشافعي وجمهور الفقهاء الوطء نفسه اكتفاء بالظنة مسمى بها ذلك تشبيها له بالغسل بجامع اللذة وقيس بالحر غيره بجامع استيفاء ما يملكه من الطلاق وخرج قبلها بدها وبالافتضاض وهو من زيادتي عدمه وإن غابت الحشفة كافي الغوراء وبالحشفة مادونها وإدخال المني وبممكن وطؤه الطفل وبالنكاح الصحيح النكاح الفاسد والوطء بملك اليمين وبالشبهة الزنا فلا يكفي ذلك كالأصل به التحصين ولأنه تعالى علق الحل بالنكاح وهو إنما يتناول الصحيح وبانتشار الذكر كما إذا لم ينتشر لشلل أو غيره لا تنفاد حصول ذوق العسيلة المذكورة في الخبر ويشترط عدم اختلال النكاح فلا يكفي وطء رجعية ولا وطء في حال ردة أحدهما وإن راجعها أو رجع إلى الإسلام وذلك بأن استدخلت ماءه أو وطئها في الدبر قبل الطلاق أو الردة والحكمة في اشتراط التحليل التنفير من استيفاء ما يملكه من الطلاق وسيأتي في الصداق أنه لو نكح بشرط أنه إذا وطئ طلق أو بانته منه أو فلا نكاح بينهما بطل النكاح ولو نكح بلا شرط وفي عزمه أن يطلق إذا وطئ كره وصح العقد وحلت بوطئه .

﴿فصل﴾ فيما يمنع النكاح من الرق (لا ينكح) أي الشخص رجلا كان أو امرأة (من يملكه أو بعضه) إذ لا يجتمع ملك ونكاح لما يأتي (فلو طرأ ملك تام) فيهما (على نكاح انفسخ) النكاح لان أحكامهما متناقضة أما في الأولى فلا أن نفقة الزوجة تقتضي التمليك وكونها مملوكة يقتضي عدمه لأنها لا تملك ولو لم يملكها لملك نفسه وأما في الثانية وهي مع تام من زيادتي فلا أنها تطالبه بالسفر إلى الشرق لأنه عبدها وهو يطالبها بالسفر معه إلى الغرب لأنها زوجته وإذا دعاه إلى الفراش بحق النكاح بعثته في أشغالها بحق الملك وإذا تعذر الجمع بينهما بطل الأضعف وثبت الأقوى وهو الملك لأنه يملك به الرقبة والمنفعة والنكاح لا يملك به إلا ضرب من المنفعة وخرج بتمام مالوا ابتاعها بشرط الخيار له ثم فسخ لم يفسخ نكاحه كما نقله في المجموع عن قول الروياني أنه ظاهر المذهب وكذا لو ابتاعته كذلك (ولا) ينكح (حر من بها رق لغيره) ولو لم يبعثه (إلا) بثلاثة شروط وإن عم الثالث الحر وغيره واختص بالمسلم أحدها (بعجزه عمن تصلح لمتاع) ولو كتابية أو أمة بأن لا يكون تحت شيء من ذلك ولا قادر أعليه كأن يكون تحت من لا تصلح للمتع كصغيرة لا تحتمل الوطء أو رتقاء أو برصاء أو هرمة أو مجنونة لأنها لا تغنيه فهي كالمعدومة والآية ومن لم يستطع منك طولا أن ينكح المحصنات بخلاف ما إذا كان تحت من تصلح للمتع أو قادر عليها الاستغناء حينئذ عن إرقاق الوله أو بعضه ولمفهوم الآية والمراد بالمحصنات الحرائر وقوله المؤمنات جرى على الغالب من أن المؤمن إنما يرغب في المؤمنة وتعبري بمن تصلح أعم من تعبيره بحرة وسواء أكان العجز حسيا وهو ظاهر أو شرعيا

بطل أو عقدين فكما
مر وتحل نحو أخت
وزائدة في عدة بائن
وإذا طلق حر ثلاثا أو
غيره ثنتين لم تحل له
حتى يغيب قبلها مع
افتضاض حشفة ممكن
وطؤه أو قدرها في
نكاح صحيح مع
انتشار .

﴿فصل﴾ لا ينكح
من يملكه أو بعضه فلو
طرأ ملك تام على نكاح
انفسخ ولا حر من بها
رق لغيره إلا بعجزه
عمن تصلح لمتاع

(كأن ظهرت) عليه (مشقة في سفره لغائبة أو خاف زنا مدته) أى مدة سفره إليها وضبط الإمام المشقة بأن ينسب متحملها في طلب الزوجة إلى الإسراف ومجاوزة الحد (أو وجد حرة بمؤجل) وهو فاقد للمهر لأنه قد يعجز عنه عند حلوله (أو بلامهر) كذلك لوجوب مهرها عليه بالوطء (أو بأكثر من مهر مثل) وإن قدر عليه كما لا يجب شراء ماء الطهر بأكثر من ثمن مثله وهذه والتي قبلها من زيادتي (لا) إن وجدها (بدونه) أى بدون مهر المثل وهو واجده فلا تحل له من ذكرت لقد رته على نكاح حرة (و) ثانيها (بخوف زنا) بأن تغلب شهوته وتضعف تقواه بخلاف من ضعفت شهوته أو قوى تقواه قال تعالى ذلك لمن خشي العنت منكم أى الزنا وأصله المشقة سمي به الزنا لأنه سببها بالحد في الدنيا والعقوبة في الآخرة والمراد بالعنت عمومها لا خصوصه حتى لو خاف العنت من أمة بعينها لقوة ميله إليها لم ينكحها إذا كان واجدا للطول كذا في بحر الرويانى والوجه ترك التقييد بوجود الطول لأنه يقتضى جواز نكاحها عند فقد الطول فيفوت اعتبار عموم العنت مع أن وجود الطول كاف في المنع من نكاحها وهذا الشرط علم أن الحر لا ينكح أمتين كما علم من الأول أيضا (و) ثالثها (باسلامها لمسلم) حر أو غيره كما مر فلا تحل له أمة كتابية أما الحر فلقوله تعالى : فمما ملكت أيما نكح من فتياتكم المؤمنات . وأما غير الحر فلأن المانع من نكاحها كفرها فساوى الحر كالمتردة والمجوسية وفي جواز نكاح أمة مع تيسر مبعضة تردد للإمام لأن إرقاق بعض الولد أهون من إوقاق كله وعلى تعليل المنع اقتصر الشيخان قال الزركشى وهو الراجح وأما غير المسلم من حر وغيره كتابيين فتحل له أمة كتابية لاستوائهما في الدين ولا بد في حل نكاح الحر الكتابي الأمة الكتابية من أن يخاف زنا ويفقد الحرة كما فهمه السبكي من كلامهم . واعلم أنه لا يحل للحر مطلقا نكاح أمة ولده ولا أمة مكاتبه كإسائى في الإعفاف ولا أمة موقوفة عليه ولا موصى له بنكاحها (وطرو يسار أو نكاح حرة لا يفسخ الأمة) أى نكاحها لقوة الدوام (ولو جمعها حر) حلت له الأمة أم لا (بعقد) كأن يقول لمن قال له زوجتك بنتى وأمتى قبلت نكاحها (صح في الحرة) تفريقا للصفقة دون الأمة لاتقاء شروط نكاحها ولأنها كما لا تدخل على الحرة لاتقارنها وليس هذا كنكاح الأختين لأن نكاح الحرة أقوى من نكاح الأمة كما علم والأختان ليس في نكاحهما أقوى فبطل نكاحهما معا ما لم يجمعهما من بهرق في عقد فيصح فيهما إلا أن تكون الأمة كتابية وهو مسلم فكالحرة .

(فصل) في نكاح من تحل ومن لا تحل من الكافرات وما يذكر معه (لا يحل) لمسلم (نكاح كافرة) ولو مجوسية وإن كان لها شبهة كتاب (إلا كتابية خالصة) ذمية كانت أو حرية فيحل نكاحها قال تعالى ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمن وقال والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم أى حل لكم (بكره) لأنه يخاف من الميل إليها الفتنة في الدين والحرية أشد كراهة لأنها ليست تحت قهرنا وللخوف من إرقاق الولد حيث لم يعلم أنه ولد مسلم وخرج بخالصة المتولدة من كتابي ونحو وثنية فتحرم كعكسه تغليبا للتحريم (والكتابية يهودية أو نصرانية) لا متمسكة بزور داود ونحوه كصحف شيث وإدريس وإبراهيم عليهم الصلاة والسلام فلا تحل لمسلم قيل لأن ذلك لم ينزل بنظم يدرس ويتلى وإنما أوحى إليهم معانيه وقيل لأنه حكم ومواعظ لأحكام وشرائع وفرق القفال بين الكتابية وغيرها بأن فيها نقصا واحدا وهو كفرها وغيرها فيها نقصان الكفر وفساد الدين (وشروطه) أى حل نكاح الكتابية الخالصة (في إسرائيلية) نسبة إلى إسرائيل وهو يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم عليهم السلام ما زدته بقولى (أن لا يعلم دخول أول آبائهما في ذلك الدين بعد بعثة تنسخه) وهى بعثة عيسى أو نبينا وذلك بأن علم دخوله فيه قبلها أو شك وإن علم دخوله فيه بعد تحريفه أو بعد بعثة لا تنسخه كبعثة من بين عيسى وموسى لشرف نسبهم بخلاف ما إذا علم دخوله فيه بعدها لسقوط فضيلتها (و) في (غيرها) أى غير الإسرائيلية (أن يعلم ذلك) أى دخول أول آبائهما في ذلك الدين (قبلها) .

كأن ظهرت مشقة
في سفره لغائبة
أو خاف زنا مدته أو
وجد حرة بمؤجل أو
بلامهر أو بأكثر من
مهر مثل لا بدونه
وبخوفه زنا وبإسلامها
لمسلم وطرو يسار أو
نكاح حرة لا يفسخ
الأمة ولو جمعها
حر بعقد صح في الحرة .
(فصل) لا يحل نكاح
كافرة إلا كتابية خالصة
بكره والكتابية يهودية
أو نصرانية وشرطه في
إسرائيلية أن لا يعلم
دخول أول آبائهما في
ذلك الدين بعد بعثة
تنسخه وغيرها أن يعلم
ذلك قبلها

أى قبل بعثة تنسخه (ولو بعد تحريفه إن تجنبوا المحرف) وإن أفهم كلام الأصل النع بعد التحريف مطلقا
 لتسكهم بذلك الدين حين كان حقا بخلاف ما إذا علم دخوله فيه بعد ما وبعد تحريفه أو بعدها وقبل تحريفه
 أو عكسه ولم تجنبوا المحرف أو شك لسقوط فضيلته بالنسخ أو بالتحريف المذكور في غير الأخيرة وأخذنا
 بالأغلظ فيها (وهى) أى الكتابية الخالصة (كمسلة في نحو نفقة) ككسوة وقسم وطلاق بجامع الزوجية
 المقتضية لذلك (فله إجبارها) كالمسلة (على غسل من حدث أ كبر) كحيض وجنابة ويفتقر عدم النية
 منها للضرورة كما في المسلة المجنونة (و) على (تنظيف) بغسل وسخ من نجس ونحوه وباستحداد ونحوه
 (و) على (ترك تناول خبيث) كخزير وبصل ومسكر ونحوه لتوقف التمتع أو كاله على ذلك وتعبيرى بنحو
 نفقة وتنظيف وتناول خبيث أعم من تعبيره بنفقه وقسم وطلاق وبغسل ما نجس من أعضائها وبأكل خنزير
 (وتحرم سامرية خالفت اليهود وصابئية خالفت النصارى في أصل دينهم أو شك) في مخالفتهم فيه وإن
 وافقتهم في الفروع بخلاف ما إذا خالفهم في الفروع فقط لأنها مبتدعة فعلى كمتدعة أهل الإسلام نعم
 إن كفرتها اليهود والنصارى حرمت كما نقله في الروضة كأصلها عن الإمام والسامرة طائفه من اليهود
 والصابئة طائفة من النصارى وقولى أو شك من زيادى وإطلاق الصابئة على من قلنا هو المراد وتطلق أيضا
 على قوم هم أقدم من النصارى يعبدون الكواكب السبعة ويضيفون الآثار إليها وينفون الصانع المختار
 وهؤلاء لا تحل منا حكمهم ولا ذبيحتهم ولا يقرون بالجزية ولا ينافى ذلك قول الرافعى في صابئة النصارى
 المخالفة لهم في الأصول إنها تعبد الكواكب السبعة إلى آخر ما مر لجواز موافقتهم في ذلك للأقدمين مع
 موافقتهم في الفروع للنصارى وهم مع الوجود في زمنهم من الأقدمين سبب في استفتاء القاهر الفقهاء على
 عباد الكواكب فأفتى الإصطخرى بقولهم (ومن انتقل من دين لآخر تعين) عليه (إسلام) وإن كان
 كل منهما يقر أهله عليه لأنه أقر بطلان ما انتقل عنه وكان مقرا بطلان ما انتقل إليه فإن أبى الإسلام
 ألحق بمأمنه إن كان له أمان ثم هو حربى إن ظفر نابه قتلناه (فلو كان) المنتقل (امرأة) كأن تنصرت يهودية
 (لم تحل لمسلم) كالمتردة (فإن كانت) أى المنتقلة (منكوحه فمكرتدة) تحتها يأتى وخرج بالمسلم الكافر
 فانه إن كان يرى نكاح المنتقلة حلت له وإلا فالكلمة (ولا تحل متردة) لأحد لامن المسلمين لأنها كافرة
 لا تقر ولا من الكفار لبقاء علقه الإسلام فيها (وردة) من الزوجين أو أحدهما (قبل دخول) وما فى معناه
 من استدخال منى (تنجز فرقة) بينها لعدم تأكد النكاح بالدخول أو ما فى معناه (وبعده) توقفها (فإن
 جمعها إسلام في العدة دام نكاح) بينها لتأكده بما ذكر (وإلا فالفرقة) بينها حاصلة (من) حين
 (الردة) منها أو من أحدهما (وحرمة وطء) في مدة التوقف لتزول ملك النكاح بالردة (ولاحد) فيه
 لشبهة بقاء النكاح بل فيه تعزير وتجب العدة منه كما لو طلق زوجته رجعا ثم وطئها في العدة .

﴿ باب نكاح المشرک ﴾

وهو الكافر على أى ملة كان وقد يطلق على مقابل الكتابى كما في قوله تعالى : لم يكن الذين كفروا من أهل
 الكتاب والمشركين منفكين . لو (أسلم) أى المشرک ولو غير كتابى كوثنى ومجوسى (على) حرة (كتابية)
 بقيد زدته بقولى (تحل) له ابتداء (دام نكاحه) لجواز نكاح المسلم لها (أو) على حرة (غيرها) كوثنية
 وكتابية لا تحل له ابتداء (وتخلف) عنه بأن لم تسلم معه وتعبيرى بغيرها أعم من تعبيره بوثنية أو مجوسية
 (أو أسلمت) زوجته (وتخلف فكردة) وتقدم حكمها قيل الباب أى فإن كان ذلك قبل الدخول وما فى معناه
 تنجزت الفرقة أو بعده وأسلم الآخر في العدة دام نكاحه وإلا فالفرقة من الإسلام والفرقة فيما ذكر
 فرقة فسخ لا فرقة طلاق لأنهما معلومان عليها (أو أسلما معا) قبل الدخول أو بعده (دام نكاحهما) خبر
 صحيح فيه ولتساويهما في الإسلام المناسب للتقرير بخلاف ما لو ارتدا معا كما مر (والمعية) في الإسلام

ولو بعد تحريفه إن
 تجنبوا المحرف وهى
 كمسلة في نحو نفقة فله
 إجبارها على غسل من
 حدث أ كبر وتنظيف
 وترك تناول خبيث
 وتحرم سامرية خالفت
 اليهود وصابئية خالفت
 النصارى في أصل دينهم
 أو شك ومن انتقل من
 دين لآخر تعين إسلام
 فلو كان امرأة لم تحل
 لمسلم فإن كانت منكوحه
 فمكرتدة ولا تحل
 متردة ، وردة قبل
 دخول تنجز فرقة
 وبعده فإن جمعها
 إسلام في العدة دام
 نكاح وإلا فالفرقة
 من الردة وحرمة وطء
 ولاحد .

﴿ باب نكاح المشرک ﴾
 أسلم على كتابية تحل
 دام نكاحه أو غيرها
 وتخلفت أو أسلمت
 وتخلفت فكردة أو
 أسلما معا دام والمعية

(بآخر لفظ) لأن به يحصل الإسلام لا بأوله ولا بأثنائه وسواء فيما ذكر أكان الإسلام استقلالاً أم تبعية لكن لو أسلمت المرأة مع أب الطفل أو عقبه قبل الدخول بطل النكاح كما قاله البغوي لتقدم إسلامها في الأولى لأن إسلام الطفل عقب إسلام أبيه وإسلامها في الثانية متأخر فإنه قولي وإسلام الطفل حكيم (وحيث دام النكاح) لا تضر مقارنته لمفسد زائل عند الإسلام بشرط زدته بقولي (ولم يعتقدوا فسادهم) تخفيفاً بسبب الإسلام بخلاف ما إذا لم يزل المفسد عند الإسلام أو زال عنده واعتقدوا فسادهم ومن الأول ما لو نكح حرة وأمة وأسلموا إذا المفسد وهو عدم الحاجة لنكاح الأمة لم يزل عند الإسلام المنزل منزلة الابتداء كما يعلم مما يأتي فلا حاجة للاحتراز عنه بقوله وكانت بحيث تحل له الآن (فيقر على نكاح بلاولي وشهود وفي عدة تنقضي للغير) تنقضي عند إسلام (اعتقدوه مؤبداً) كصحيح اعتقدوا فسادهم ويكون ذكر الوقت لغوا بخلاف ما إذا اعتقدوه مؤقتاً فإذا وجد الإسلام وقد بقي من الوقت شيء لا يقر على نكاحه (كنكاح طرأت عليه عدة شبهة وأسلم فيها) فيقر عليه لأنها لا ترفع النكاح (أو) نكاح (أسلم فيه أحدهما ثم أحرم) بنفسك (ثم أسلم الآخر) في العدة (والأول محرم) فيقر عليه لأن الإحرام لا يؤثر في دوام النكاح فلا يختص الحكم بما اقتصر عليه الأصل من التصوير بما إذا أسلم الزوج ثم أحرم ثم أسلمت الزوجة (لا) على (نكاح محرم) كبنته وأمه وزوجة أبيه أو ابنه للزوم المفسد له (ونكاح الكفار صحيح) أي محكوم بصحته وإن لم يسلموا رخصة وبقوله تعالى وإمرأته حمالة الحطب وبقوله تعالى وقالت امرأة فرعون ولأنهم لو رافعوا إلينا لم ينطله قطعا (فلو طلق ثلاثاً ثم أسلم لم تحل) له (إلا بمحلل) كافي أنكحتنا (ولمقررة) على نكاح (مسمى صحيح) والمسمى (الفاسد) كحرم (إن قبضته كله قبل إسلام فلا شيء) لها لانفصال الأمر بينهما وما انفصل حالة الكفر لا يتبع نعم لها مهر المثل إن كان المسمى مسلماً أسروه لأن الفساد فيه لحق المسلم وفي نحو الخرق لحق الله تعالى ولأننا نقرهم حال الكفر على نحو الخمر دون المسلم وألحق بالمسلم في ذلك عبده ومكاتبه وأمه ولده بل يباحق به سائر ما يختص به المسلم والكافر المعصوم (أو) قبضت قبل الإسلام (بعضه فلها قسط ما بقي من مهر المثل) وليس لها قبض ما بقي من المسمى (وإلا) أي وإن لم تقبض منه شيئاً قبل الإسلام (فلها) (مهر مثل) لأنهم لم ترض إلا بالمهر والمطالبة في الإسلام بالمسمى الفاسد مختصة بفرجهم إلى مهر المثل كالمثل نكح المسلم بفاسد ومحل استحقاقها له بل وللمسمى الصحيح فيما لو كانت حرة إذا لم يمنعها من ذلك زوجها فاصداً تملكه والغلبة عليه وإلا سقط حكاها الفوراني وغيره عن النص وجري عليه الأذرعى وغيره (ومندفعة بإسلام منها أو منه) (بعد دخول) بأن أسلم أحدها ولم يسلم الآخر في العدة (كمقررة) فيما ذكر فهو أعم من اقتصاره على أن لها المسمى الصحيح (أو) بإسلام (قبله) فإن كان (منه) (فلها) (نصف) أي نصف المسمى في المسمى الصحيح ونصف مهر المثل في المسمى الفاسد (أو منها فلا شيء) لها لأن الفراق من جهتها (ولو ترفع إلينا) في نكاح أو غيره (ذميان أو مسلم وذمي أو معاهد أو هو) أي معاهد (وذمي واجب) علينا (الحكم) بينهم بخلاف في غير الأولى والأخيرة وأما فهم فلعله تعالى وأن أحكم بينهم بما أنزل الله وهذا ناسخ لقوله فإن جاءوك فاحكم بينهم أو أعرض عنهم كما قاله ابن عباس رضي الله عنهما نعم لو ترفعوا إلينا في شرب خمر لم نحددهم وإن رضوا بحكمنا لأنهم لا يعتقدون تحريره قاله الرافعي في باب حد الزنا والأخيرتان من زيادتي (ونقرهم) أي الكفار فيما ترفعوا فيه إلينا (على ما تقر) هم عليه (لو أسلموا ونبتل ما لا تقر) هم عليه لو أسلموا فلو ترفعوا إلينا في نكاح بلاولي وشهود أو في عدة هي منقضية عند الترفع أقرناه بخلاف ما إذا كانت باقية وبخلاف نكاح محرم .

بآخر لفظ وحيث دام لا تضر مقارنته لمفسد زائل عند الإسلام ولم يعتقدوا فسادهم فيقر على نكاح بلاولي وشهود وفي عدة تنقضي عند إسلام ومؤقت اعتقدوه مؤبداً كنكاح طرأت عليه عدة شبهة وأسلم فيها أو أسلم فيه أحدها ثم أحرم ثم أسلم الآخر والأول محرم لا نكاح محرم. ونكاح الكفار صحيح فلو طلق ثلاثاً ثم أسلم لم تحل إلا بمحلل ولمقررة مسمى صحيح والفاسد إن قبضته كله قبل إسلام فلا شيء أو بعضه فقسط ما بقي من مهر المثل وإلا فمهر مثل ومندفعة بإسلام بعد دخول كمقررة أو قبله منه فنصف أو منها فلا شيء ولو ترفع إلينا ذميان أو مسلم وذمي أو معاهد أو هو وذمي واجب الحكم ونقرهم على ما تقر لو أسلموا ونبتل ما لا تقر .

﴿فصل﴾

أسلم على أكثر

﴿فصل﴾ في حكم من زاد على العدد الشرعي من زوجات الكفار بعد إسلامه لو (أسلم) كافر (على أكثر

من مباح له) كأن أسلم حر على أكثر من أربع حرائر أو غيره على أكثر من اثنين (أسلمن معه) قبل الدخول أو بعده (أو) أسلمن بعد إسلامه (في عدة) وهي من حين إسلامه أو أسلم بعد إسلامهن فيها (أو كن كتابيات لزمه) حالة كونه (أهلا) للاختيار ولو سكران (اختيار مباحه وان دفع) نكاح (من زاد) منهن عليه والأصل في ذلك أن غيلان أسلم وتحتة عشر نسوة فقال النبي ﷺ له أمسك أربعة وفارق سائرهن صححه ابن حبان والحاكم وسواء أنكحهن معا أم مرتبوا له إمساك الأخيرات إذا نكحهن مرتبا وإذا ملت بعضهن فله اختيار الميتات ويرث منهن وذلك لترك الاستفصال في الخبر وتعبيرى بما ذكر شامل لغير الحر كما تقرر بخلاف عبارته وخروج زيادتي أهلا غيره كأن أسلم تبعا فلا يلزمه ولا وليه اختيار قبل أهليته بل ولا يصح منها ذلك (أو أسلم) منهن (معه قبل دخول أو) بعد إسلامه (في عدة مباح) فقط ولم يكن تحتة كتابية (تعين) للنكاح وان دفع نكاح من زادوا إن أسلم بعد العدة لتأخر إسلامه عن إسلام الزوج قبل الدخول أو عن العدة أم لو أسلم المباح معه بعد الدخول فلا يتعين إن أسلم من زاد أو بعضه في العدة أو كان كتابية وإلا تعين وكذا لو أسلم المباح ثم أسلم الزوج في العدة (أو) أسلم (على أم وبنتها) حالة كونهما (كتابيتين أو) غير كتابيتين (أسلمتا) فإن دخل بهما أو بالأمر فقط (حرمتا أبدا) البنت بالدخول على الأم والأمر بالعقد على البنت بناء على صحة أنكحتهما (وإلا) بأن لم يدخل بواحدة منهما أو دخل بالبنت فقط (فالأمر) دون البنت تحرم أبدا بالعقد على البنت بناء على ما مر (أو) أسلم على (أمة أسلمت معه) قبل الدخول أو بعده (أو) أسلمت بعد إسلامه (في عدة) أو أسلم بعد إسلامها فيها (أقر) النكاح (إن حلت له حينئذ) أي حين اجتماع الإسلاميين كأن كان عبدا أو معسرا خائف العنت لأنه إذا حل له نكاح الأمة أقر على نكاحها فان تخلفت عن إسلامه أو هو عن إسلامها فيما ذكر أو لم تحل له اندفعت (أو) أسلم حر على (إماء أسلمن كأم) أي معه قبل دخول أو بعده أو أسلمن بعد إسلامه في عدة أو أسلم بعد إسلامهن فيها (اختار) منهن (أمة) إن (حلت له حين اجتماع إسلامهما) لأنه إذا حل له نكاح الأمة حل له اختيارها فان لم تحل له حينئذ اندفعت فلو أسلم على ثلاث إماء فأسلمت واحدة وهي تحل له ثم الثانية وهي لا تحل له ثم الثالثة وهي تحل له اندفعت الثانية وتخير بين الأولى والثالثة فتعيرى بما ذكر أولى من قوله عند اجتماع إسلامه وإسلامهن وظاهر أنه لو لم يوجد الحل إلا في واحدة تعينت أما غير الحر فله اختيار اثنتين (أو) أسلم حر على (حرة) تصلح للتمتع (وإماء وأسلمن) أي الحرة والإماء (كأم) أي معه قبل الدخول أو بعده أو أسلمن بعد إسلامه في عدة أو أسلم بعد إسلامهن فيها (تعينت) أي الحرة للنكاح لأنه يمتنع نكاح الأمة لمن تحتة حرة تصلح فيمتنع اختيارها (وإن أصرت) أي الحرة حتى انقضت عدتها (اختار أمة) إن حلت له كما لو لم تكن حرة لتبين أنها بانت بإسلامه (ولو أسلمت) أي الحرة (وعتقن) أي الاماء (ثم أسلمن في عدة فكحرائر) أصليات فيختار ممن ذكرن أربعة أما إذا أخر عتقهن عن إسلامهن فحكم الإمام باق فتعين الحرة إن صلحت وإلا اختار واحدة منهن بشرطه والظاهر أن مقارنة العتق لإسلامهن كتقدمه عليه (والاختيار) أي ألفاظه الدالة عليه صريحا (كاخترت نكاحك أو ثبته أو) كناية (كاخترتك) أو (أمسكتك) أو ثبتك بالاعراض للنكاح وذكر الكاف من زيادتي وكررت إشارة إلى الفرقين الصريح والكناية ولو اختار الفسخ فيما زاد على المباح تعين المباح للنكاح وإن لم يأت فيه بصيغة اختيار (كطلاق) صريح أو كناية ولو معلقا فانه اختيار للمطالبة لأنه إنما يخاطب به المنكوحه فإذا أطلق الحر أربعة انقطع نكاحهن بالطلاق واندفعت الباقيات بالشرع (لأفراق) بغير نية طلاق لأنه اختيار للفسخ فلا يكون اختيارا للنكاح (و) لا (وطء) لأن الاختيار إما كابتداء النكاح أو كاستدامته وكل منهما لا يحصل إلا بالقول وذكر هذين من زيادتي (و) لا (ظهار وإيلاء) فليس باختيار لأن الظهار محرم

من مباح له أسلمن معه أوفى عدة أو كن كتابيات لزمه أهلا اختيار مباحه وان دفع من زاد أو أسلم معه قبل دخول أو في عدة مباح تعين أو على أم وبنتها كتابيتين أو أسلمتا فان دخل بهما أو بالأمر حرمتا أبدا وإلا فالأمر أو أمة أسلمت معه أو في عدة أقر إن حلت له حينئذ أو إماء أسلمن كأم اختار أمة حلت له حين اجتماع إسلامهما أو حرة وإماء وأسلمن كما مر تعينت وإن أصرت اختار أمة ولو أسلمت وعتقن ثم أسلمن في عدة فكحرائر والاختيار كاخترت نكاحك أو ثبته أو كاخترتك أمسكتك كطلاق لأفراق ووطء وظهار وإيلاء

والإبلاء حلف على الامتناع من الوطء وكل منهما بالأجنبية أليق منه بالنسكوحة (ولا يعلق اختياره ولا) (فسخ) كقوله إن دخلت الدار فقد اخترت نكاحك أو فسخت نكاحك لأنه مأثور بالتعيين والمعلق من ذلك ليس بتعيين بخلاف تعليق الطلاق وإن كان اختيارا كإمساك لأن الاختيار به ضمنى والضمنى يقتدر فيه مالا يقتدر في المستقل فإن نوى بالفسخ الطلاق صح تعليقه لأنه حينئذ طلاق والطلاق يصح تعليقه كإمساك (وله) أى للزوج حرا كان أو غيره (حصر اختيار في أكثر من مباح) له إذ يخف به الإيهام ويندفع نكاح من زاد وتعيى بذلك أعم من قوله في خمس (وعليه تعيين) لمباح منهن (و) عليه (مؤنة) للموقوفات (حتى يختار) منهن مباحة لأنهن محبوبات بسبب النكاح وتعيى بالمؤنة أعم من تعبيره بالنفقة (فإن تركه) أى الاختيار أو التعيين (حبس) إلى أن يأتي به (فإن أصر عزر) بضرب أو غيره بما يراه الإمام وهذا من زيادتي (فإن مات قبله) أى قبل الإتيان به (اعتدت حامل بوضع) وإن كانت ذات أقراء (وغيرها بأربعة أشهر وعشر) احتياط (إلا موطوءة ذات أقراء فبالأكثر منهما) أى من أربعة أشهر وعشر ومن الإقراء لأن كلامهن يحتمل أن تكون زوجة بأن تختار فتعدها الوفاة وأن لا تكون زوجة بأن تفارق فلا تعدها الوفاة فاحتيط بما ذكر فإن مضت الأقراء الثلاثة قبل تمام أربعة أشهر وعشر أتمتها وابتدأها من الموت وإن مضت الأربعة والعشر قبل تمام الأقراء أتمت الأقراء وابتدأها من إسلامها وإن أسلمها وإلا فمن إسلام السابق منهما فقولى وغيرها شامل لذات أشهر ولذات أقراء غير موطوءة (ووقف) لمن (إرث زوجات) من ربع أو ثمن بعول أو دونه بقيد زدته بقولى (علم) أى إرثهن (لصلح) لعدم العلم بعين مستحقه فيقسم للموقوف يبين بحسب اصطلاحهن من تساوى وتفاوت لأن الحق لمن إلا أن يكون فيهن محجور عليها لصغر أو جنون أو سفه فيمتنع بدون حصتهن من عددتهن لأنه خلاف الحظ أما إذا لم يعلم إرثهن كان أسلم على ثمان كتابيات وأسلم معه أربع منهن ومات قبل الاختيار فلا وقف لجواز أن يختار الكتابيات بل تقسم التركة على باقي الورثة وأما قبل الاصطلاح فلا يعطين شيئا إلا أن يطلب منهن من يعلم إرثه فلو كن خمساً فطلبت واحدة لم تعط وكذا أربع من ثمان فلو طلب خمس منهن دفع إليهن ربع الموقوف لأن فيهن زوجة أوست فنصفه لأن فيهن زوجتين أوسع فثلاثة أرباعه ولهن قسمة ما أخذنه والتصرف فيه ولا ينقطع به تمام حقهن .

﴿فصل﴾ في حكم مؤنة الزوجة إن أسلمت أو ارتدت مع زوجها أو تخلف أحدهما عن الآخر لو (أسلمها معا) قبل دخول أو بعده (أو) أسلمت (هى) بعد دخول قبله أو دونه استمرت المؤنة لاستمرار النكاح في الأولين ولإتيان الزوجة في الثالثة بالواجب عليها فلا يسقط به مؤنتها وإن حدث منها مانع التمتع كالوفلت الواجب عليها من صلاة أو صوم بخلاف ما لو أسلم قبلها أو دونها وكانت غير كتابية لنشوزها بالتخلف (كأن ارتد دونها) فإن مؤنتها مستمرة لأنها لم تحدث شيئا وهو الذى أحدث الردة بخلاف ما لو ارتدت دونها أو ارتد معا وإن أسلمت في العدة فلا مؤنة لها لنشوزها بالردة وتعيى بالمؤنة أعم من تعبيره بالنفقة.

﴿باب الخيار﴾

في النكاح ﴿والإعفاف ونكاح الرقيق﴾ وما يذكر معها (يثبت خيار لكل) من الزوجين بما وجده بالآخر وإن حدث بعد العقد والدخول مما ذكرته بقولى (مجنون) ولو متقطعا وهو مرض يزيل الشعور من القلب مع بقاء القوة والحركة في الأعضاء (ومستحكم جذام) وهو علة يحمر منها العضو ثم يسود ثم يتقطع ويتأثر (و) مستحكم (برص) وهو يياض شديد مبقع وذلك لفوات كمال التمتع (وإن تماثلا) أى الزوجان في العيب لأن الإنسان يعاف من غيره ما لا يعاف من نفسه نعم المجنونان يتعذر الخيار لهما لا تنفاه الاختيار وذكر الاستحكام من زيادتي (و) يثبت خيار (لوليها) أى الزوجة (بكل منها) أى من الثلاثة (إن قارن

ولا يعلق اختياره وفسخ وله حصر اختيار في أكثر من مباح وعليه تعيين ومؤنة حتى يختار فإن تركه حبس فإن أصر عزر فإن مات قبله اعتدت حامل بوضع وغيرها بأربعة أشهر وعشر إلا موطوءة ذات أقراء فبالأكثر منهما ووقف إرث زوجات علم لصلح .

﴿باب الخيار والإعفاف﴾

ونكاح الرقيق ﴿يثبت خيار لكل مجنون ومستحكم جذام وبرص وإن تماثلا ولوليها بكل منها إن قارن

عقدا) وإن رضيت لأنه يعبر بذلك بخلاف ما إذا حدث بعد العقد لأنه لا يعبر به وبخلاف الجب والعنة الآتين لذلك ولاختصاص الضرر بها (ولزوج برتقها وبقرنها) بفتح رائه أرجح من إسكانها وهما انسداد عمل الجماع منها في الأول بلحم وفي الثاني بعظم وقيل بلحم وذلك لفوات التمتع المقصود من النكاح (ولها بجبه) أى قطع ذكره أو بعضه بحيث لم يبق منه قدر حشفته ولو بفعالها أو بعد ووطء (وبعنته) أى عجزه عن الوطء في القبل وهو غير صبي ومجنون (قبل ووطء) لحصول الضرر بهما وقياسا فيما إذا جبت ذكره على المكثري إذا خرب الدار المكثرة بخلاف المشتري إذا عيب المبيع قبل القبض لأنه قابض لحقه أما بعد الوطء فلا خيار لها بالعنة لأنها مع رجاء زوالها عرفت قدرته على الوطء ووصلت إلى حقها منه بخلاف الجب (ولأخيار) لهم (بغير ذلك) نخوثة واضحة واستحاضة وقروح سيالة وضيق منفذ على كلام ذكرته فيه في شرح الهبة وغيره لأنها ليست في معنى ما ذكرنا من نقل الشيخان عن الماوردي ثبوته فيما إذا وجدها مستأجرة العين وأقراه وتعييرى بما ذكرنا من إقصاره على نفي الخيار بالخوثة الواضحة أما الخوثة المشككة فلا يصح معها نكاح كإمساك ولو علم العيب بعد زواله أو بعد الموت فلا خيار (فإن فسخ) بعينه أو عيبها (قبل ووطء فلا مهر) لارتفاع النكاح الخالي عن الوطء بالفسخ سواء أقارن العيب العقد أم حدث بعده (أو) فسخ (بعده بمحدث بعده فمسمى) يجب لتقرر بالوطء (وإلا) بأن فسخ بعده أو معه بمقارن للعقد أو حادث بين العقد والوطء أو فسخ بعده بمحدث معه (فمهر مثل) يجب لأنه يتمتع بمعية على خلاف ما ظنه من السلامة فكأن العقد جرى بلا تسمية ولأن قضية الفسخ رجوع كل منهما إلى عين حقه أو إلى بدله إن تلف فيرجع الزوج إلى عين حقه وهو المسمى والزوجة إلى بدل حقه وهو مهر مثلها لفوات حقها بالدخول وذكركم الميتين من زيادتي (ولو أنفسخ برده بعده) أى بعد ووطء بأن لم يجمعها إسلام في العدة (فمسمى) لتقره بالوطء (ولا يرجع زوج) بغيره من مسمى ومهر مثل (على من غره) من ولى وزوجة بأن سكنت عن العيب وكانت أظهرت له أن الزوج عرفه أو عقدت بنفسها وحكم بصحته حاكم للإجماع بين العوض والعوض (وشرط) في الفسخ بعنة وغيرهما مامر (رفع لقاض) لأنه مجتهد فيه كالفسخ بالإعسار (وتثبت عنته) أى الزوج (بأقراره) عند القاضي أو عند شاهدين وشهدا به عنده (وييمين ردت عليها) لإمكان اطلاعها عليها بالقرائن ولا يتصور ثبوتها بالبينة لأنه لا اطلاع للشهود عليها (ثم) بعد ثبوتها (ضرب له قاض سنة) ككافله عمر رضى الله تعالى عنه رواه الشافعي وغيره وتابعه العلماء عليه وقالوا تعذر الجماع قد يكون لعارض حرارة قترول في الشتاء أو برودة قترول في الصيف أو ييوسه قترول في الربيع أو رطوبة قترول في الحريف فإذا مضت السنة ولم يوطأ علما أنه عجز خلق حرا كان الزوج أو عبدا مسلما أو كافرا (بطلبها) أى الزوجة لأن الحق لها فلو سكنت لجعل أودهشة فلا بأس بتبنيها ويكفي في طلبها قولها أنى طالبة حتى على موجب الشرع وإن جهلت الحكم على التفصيل (وبعدها) أى السنة (ترفعه له) أى للقاضي (فإن قال وطئت) في السنة أو بعدها (وهى ثيب) ولم تصدقه (حلف) إنه وطئ كما ذكر ولا يطالب بوطء وخرج زيادتي وهى ثيب ما لو كانت بكر افتحلف إنه لم يوطأ (فإن نبكل) عن اليمين (حلفت) كغيرها (فإن حلفت) إنه ما وطئ (أو أقر) هو بذلك (فسخت) بقيد زدته بقولي (بعد قول القاضي ثبتت عنته) أو ثبت حق الفسخ كما فهم بالأولى (ولو اعتزلته) ولو بعذر كحبس (أو مرضت المدة) كلها (لم تحسب) لأن عدم الوطء حينئذ يضاف إليها فتستأنف سنة أخرى بخلاف ما لو وقع مثل ذلك للزوج فيها فأنها تحسب عليه ولو وقع لها ذلك في بعض السنة وزال قال الشيخان فالقياس استئناف سنة أخرى أو ينتظر مضي مثل ذلك الفصل من السنة الأخرى قال ابن الرفعة وفيه نظر لاستنائه الاستئناف أيضا لأن ذلك الفصل إنما يأتى من سنة أخرى قال فعل المراد أنه لا يمتنع انعزالها عنه في غير ذلك الفصل من

عقداً ولزوج برتقها وبقرنها ولها بجبه وبعنته قبل ووطء ولا خيار بغير ذلك فإن فسخ قبل ووطء فلا مهر أو بعده بمحدث بعده فمسمى وإلا فمهر مثل ولو أنفسخ برده بعده فمسمى ولا يرجع زوج على من غره وشرط رفع لقاض وثبت عنته بأقراره وييمين ردت عليها ثم ضرب له قاض سنة بطلبها وبعدها ترفع له فإن قال وطئت وهى ثيب حلف فإن نكل حلفت فإن حلفت أو أقر فسخت بعد قول القاضي ثبتت عنته ولو اعتزلته أو مرضت المدة لم تحسب .

قابل بخلاف الاستئناف (ولو شرط في أحدها وصف) لا يمنع صحة النكاح كالأول كان كمال وبكارة وحرية أو نقصا كضدها أولا ولا كيباض وممرة (فأخلف) بينائه للمفعول أى الشروط (صح النكاح) لأن تبدل الصفة ليس كتبدل العين فإن البيع لا يفسد بخلف الشرط مع تأثره بالشروط الفاسدة فالنكاح أولى (ولكل) من الزوجين (خيار) فله فسخ ولو بلا قاض (إن بان) أى الموصوف (دون ما شرط) كأن شرط أنها حرة فبان أمة وهو حر يحمل له نكاح الأمة وقد أذن سيدها في نكاحها أو أنه حر فبان عبداً وهي حرة وقد أذن له سيده في نكاحه بخلف الشرط وللتعريض (لا إن بان) في غير العيب بقريئة مأمور (مثله) أى مثل الوصف أو فوقه المفهوم بالأولى لتكافئهما في الأولى ولأفضليته في الثانية وهذا من زيادتي وهو حسن وإن اقتضى كلام الأصل خلافه وكلام الروضة خلاف بعضه أما إذا بان فوق ما شرط فلا خيار (أو ظنه) أى كل منهما الآخر (بوصف) غير السلامة من العيب (فلم يكن) كأن ظنها مسلمة أو حرة فبان كتاتية أو أمة تحمل له أو ظنته كفواً فأذنت فيه فبان فسقه أو رقه أو دناءة نسبه أو حرفته للتقصير بترك البحث والشرط بخلاف ما لو بان عيبه لأن الغالب ثم السلامة وليس الغالب هنا الكفاءة وتعميري بما ذكر أعظم من تغييره بما ذكره وما ذكره من أن لها خياراً فيما لو بان عبداً تبع فيه للمأوردى والنصوص في الأم وغيرها خلافه قال البلقيني وهو المعتمد والصواب (وحكم مهر ورجوع به) على غار بعد الفسخ بخلف الشرط (كعيب) أى حكمهما فيما مر في الفسخ بالعيب فإن كان الفسخ قبل وطء فللمهر أو بعده أو معه فمهر مثل ولا يرجع بفرضه على الغار وكالمهر هنا وثم النفقة والكسوة والسكنى في العدة (و) التعريض (المؤثر) في الفسخ بخلف الشرط (تعريض) واقع (في عقد) كقوله زوجتك هذه المسلمة أو البكر أو الحرة لأن الشرط إنما يؤثر في العقد إذا ذكر فيه بخلاف ما إذا سبق العقد لما يؤثر في الرجوع بقيمة الولد فيكفي فيه تقدمه على العقد مطلقاً أخذاً من كلام الغزالي في الرجوع بالمهر على قول أو متصلاً به مع قصد الترغيب في النكاح أخذاً من كلام الإمام في ذلك وقد بسطت الكلام على ذلك في شرح الروض وتوهم بعضهم اتحاد التعريضين فجعل المتصل بالعقد قبله كالمذكور فيه في أنه مؤثر في الفسخ فأحذره (ولو غر بحرية) لأمة (العقد ولده) منها (قبل علمه) بأنها أمة (حراً) لظنه حريتها حين علوقها به حراً كان أو عبداً فسخ العقد أو أجازه إذا ثبت الخيار (وعليه قيمته لسيدها) لأنه فوت عليه رقة التابع لرقها بظنه حريتها فتستقر في ذمته وتعتبر قيمته وقت الولادة لأنه أول أوقات إمكان تقويمه وخرج بقيل علمه الولد الحادث بعده فهو رقيق وظاهر أن المغرور لو كان عبداً لسيدها لاشئ عليه لأن السيد لا يثبت له على عبده مال (لا إن غره) سيدها كأن كان اسمها حرة أو كان راهناً لها وهو معسر وأذن له المرتين في تزويجها أو محجور عليه بفلس وأذن له الغرماء فلاشئ له لأنه الملتف لحقه وهذا من زيادتي فقله إنه لا يتصور منه تعريضاً لأنه إذا قال زوجتك هذه الحرة أو نحوه عتقت ممنوع (أو انفصل) الولد (ميتاً بل جناية) فلاشئ فيه لأن حياته غير متيقنة بخلاف ما لو انفصل ميتاً بجناية ففيه لانعقاده حراً غرة لو ارثه على عاقلة الجاني أجنبياً كان أو سيد الأمة أو المغرور فإن كان عبداً تعلقت الغرة برقبته ويضمه المغرور لسيد الأمة لتفويته رقة بعشر قيمتها لأنه الذي يضمن به الجنين الرقيق وليس للسيد إلا ما يضمن به الرقيق والغرة عبداً أو أمة ولا يتصور أن يرث من الغرة في مسئلتها مع الأب الحر غير الجاني إلا الأم الأم الحرة (ورجع) بقيمته (على غار) له (إن غرمها) لأنه الموقع له في غرامتها وهو لم يدخل في العقد على أن يغرمها بخلاف المهر وخرج زيادتي إن غرمها مال لم يغرمها فلا رجوع له كالضامن (فإن كان) أى التعريض (من وكيل سيدها) في التزويج والقوات فيه بخلف الشرط تارة والظن أخرى (أو منها) والقوات فيه بخلف الظن فقط (تعلق الغرم بذمة) للوكيل أولها فيطالب الوكيل به حالا والأمة غير

ولو شرط في أحدها وصف فأخلف صح النكاح ولكل خيار إن بان دون ما شرط لا إن بان مثله أو ظنه بوصف فلم يكن. وحكم مهر ورجوع به كعيب والمؤثر تعريض في عقد ولو غر بحرية انعقد ولده قبل علمه حراً وعليه قيمته لسيدها إلا إن غره أو انفصل ميتاً بلا جناية ورجع على غار إن غرمها فإن كان من وكيل سيدها أو منها تعلق الغرم بذمة

المكاتبة بعد عتقها فلا يتعلق الغرم بكسبها ولا برقبته وإن كان التفرير منها فلي كل منهما نصف الغرم والتصريح بتعلقه بذمة الوكيل من زيادتي (ومن عتقت تحت من به رق) ولو مبعضا (تخيرت) هي لاسيدها في الفسخ ولو بإقراض قبل وطء وبعده لأنها تعبر عن فيه رق والأصل في ذلك أن بريرة عتقت بخيرها رسول الله ﷺ وكان زوجها عبدا فاختارت نفسها رواه مسلم وخرج بذلك من عتق بعضها أو كوتبت أو علق عتقها بصفة أو عتقت معه أو تحت حر ومن عتق وتحت من بها رق فلا خيار لها ولا له لأن معتمد الخيار الخبر وليس شيء من ذلك في معنى ما فيه لبقاء النقص في غير الثلاث الأخيرة وللتساوي في أوليها ولأنه إذا عتق لا يعبر باستفراش الناقصة ويمكنه التخلص بالطلاق في الأخيرة (لا إن عتق) قبل فسخه أو معه (أو لزوم دور) كمن أعتقها مريض قبل الوطء وهي لا تخرج من الثلث إلا بالصداق فلا تخير فيهما وهاتان من زيادتي (وخيار مامر) في الباب (فوري) تختيار العيب في المبيع ولا ينافيه ضرب المدة في العنة لأنها إنما تتحقق بعد المدة فمن آخر بعد ثبوت حقه سقط خياره نعم إن كان أحدهما صبيا أو مجنونا آخر خياره إلى كماله أو طلقها زوجها رجعيا أو تخلف إسلام فلها التأخير وعلم من اعتبار الفورية أن الزوجة لورضيت بعنته أو أجلت حقا بعد مضي المدة سقط حقه وهذا بخلاف النفقة إذا أعسر بها الزوج ورضيت به فإن لها الفسخ لتجدد الضرر وكذا في الإيلاء وذكر فورية خيار الخلف في غير العيب من زيادتي (وتخلف) العتيقة فتصدق يمينها إذا أرادت الفسخ بعد تأخيرها (في جهل عتق) لها إن (أمكن) لنحو غيبة معتقها عنها أو إلحاف الزوج (أو) جهل (خيار به) أي بعثها (أو) جهل (فور) لأن ثبوت الخيار به وكونه فور يا خفيان لا يعرفهما إلا الخواص وما ذكر في الأخيرة وهي من زيادتي نظير ما في العيب والأخذ بالشفعة ونفي الولد وغيرهما وقيل لا تصدق فيها لأن الغالب أن من علم أصل ثبوت الخيار علم أنه على الفور، وقيل تصدق يمينها إن كانت قرية عهد بالإسلام أو نشأت بعيدة عن العلماء وإلا فلا، ورد ذلك بأن كون الخيار على الفور مما أشكل على العلماء فعلى هذه المرأة أولى (وحكم مهر) بعد الفسخ بعثها (كعب) أي حكاه فيما مرفى الفسخ بالعيب فإن فسخت قبل الوطء فلا مهر لأن الفسخ من جهتها وليس لسيدها منعها منه لتضررها بتركه أو فسخت بعده بعثت بعده فالمسمى لتقرر به بالوطء أو بعثت قبله أو معه كأن لم تعلم به إلا بعد الوطء أو فسخت معه بعثت قبله فمهر المثل لا المسمى لتقدم سبب الفسخ على الوطء أو مقارنته له وذكر حكم المعيتين من زيادتي .

﴿فصل﴾ في الإعفاف (لزم) عرفا (موسرا) ولو أنثى (أقرب) اتحدأو تعدد (فوارثا) إن استووا قربا (إعفاف أصل ذكر) ولولا أم أو كافرا (حر معصوم عاجز عنه أظهر حاجته له) وإن لم يخف زنا أو كان تحتها نحو صغيرة أو عجوز شواء وذلك لأنه من حاجاته المهمة كالنفقة والكسوة ولأن تركه المعرض للزنا ليس من المصاحبة بالمعروف المأمور بها فلا يلزم معسر الإعفاف أصل ولا موسر الإعفاف غير أصل ولا أصل غير ذكر ولا غير حر ولا غير معصوم ولا قادر على إعفاف نفسه ولو بصرية ومن كسبه ولا من لم يظهر حاجته وذكر الموسر والترتيب بين الأقرب والوارث مع قولى وحر معصوم من زيادتي وتعميري بالعجز عن إعفافه أولى من تعبيره بعاقده مهر وتعرف حاجته له (بقوله بلايين) لأن تخليفه في هذا المقام لا يابق بحرمة لكن لا يحل له طلب الإعفاف إلا إذا صدقت شهوته بأن يضر به التعزب ويشق عليه الصبر قال الأذرعى وغيره فلو كان ظاهر حاله يكذب كذى فالج شديد أو استرخاء فقيه نظرو يشبه أن لا تجب إجابته أو يقال يخلف هنا لمخالفة حاله دعواه وتعميري بآظهر حاجته موافق لعبارة المحرر والشرحين بخلاف تعبير الأصل والروضة بظهرت حاجته وإعفافه (بأن يهيئ له مستمتعا) بفتح التاء كأن يعطيه أمة أو ثمنها أو مهر حرة أو يقول له انكح وأعطيكه أو ينكحها له بإذنه ويمهر عنه (وعليه مؤنتها) أي المستمتع بها لأنها من تنمة الإعفاف (والتعيين بغير اتفاق على مهر

ومن عتقت تحت من به رق تخيرت لا إن عتق أو لزوم دور وخيار مامر فوري وتخلف في جهل عتق أمكن أو خيار به أو فور وحكم مهر كعب .

﴿فصل﴾ لزم موسرا أقرب فوارثا إعفاف أصل ذكر حر معصوم عاجز عنه أظهر حاجته له بقوله بلايين بأن يهيئ له مستمتعا وعليه مؤنتها والتعيين بغير اتفاق على مهر .

[مسألة] يحرم على المرأة وصل شعرها بشعر غيرها من الآدميات أو شعر نجس وإن أذن الزوج أما بشعرها أو شعر غير الآدميات الطاهر فيجوز بإذن الزوج إن كان وأما بغير الشعر كالحرير فيجوز وإن لم يأذن الزوج حيث لم يشبه الشعر وإلا احتيج لإذنه حذرا من التدليس

أو ثمن له لا لأصل (لكن لا يعين) له (من لا تغفه) كقبیحة فليس للأصل تعين نكاح أو تسر دون الآخر ولا رفعة بجمال أو شرف أو نحوه لأن الغرض دفع الحاجة وهي تندفع بغير ذلك فإن اتفقا على مهر أو ثمن فالعين للأصل لأنه أعرف بغرضه في قضاء شهوته ولا ضرر فيه على الفرع وقولي أو ثمن إلى آخره من زيادتي (وعليه تجديد) لإعفافه (إن ماتت) أي المستمتع بها (أو انفسخ) النكاح ولو بفسخه هو أعم مما ذكره (أو طلق) زوجته (أو أعتق) أمته (بعذر) كمنشور وريية لبقاء حقه وعدم تقصيره كالودفع إليه نفقة فسرقت منه بخلاف المولود أو أعتق بلا عذر ولا يجب تجديد في رجعي إلا بعد انقضاء العدة وظاهر أن التجديد بالانفساخ برده خاص بردها فإن كان مطلقا سراه أمة ومساءل القاضي الحجر عليه في الاعتاق وقولي أو عتق من زيادتي (ومن له أصلان وضاق ماله) عن اعفافهما (قدم عصبية) وإن بعد فيقدم أبو أبي أب على أبي أم (فإن استويا عصبية أو عدمها قدم (أقرب) فيقدم أبو أب على أبيه وأبو أم على أبيه (فإن استويا قرباً بأن كانا من جهة الأم كأبي أبي أم وأبي أم أم (يقرع) بينهما لتعذر التوزيع وقولي ومن إلى آخره من زيادتي (وحرّم) على أصل (وطء أمة فرعه) لأنها ليست زوجته ولا مملوكة (وثبت به مهر) لفرعه وإن وطئ بطوعها بقيد زده بقولي (إن لم تصر به أم ولد أو) صارت (تأخر إنزال عن تغيب) للحشفة كما هو الغالب والأفلاحيب لتقدم الانزال على موجه واقترانه به (لاحد) لأن له في مال فرعه شبهة الإعفاف الذي هو من جنس مافله فوجب عليه المهر واتفق عنه الحد وإن كانت أم ولد لفرعه يلزمه التعزير لا ارتكابه محرماً لا حد فيه ولا كفارة (وولده) منها (حر نسيب) مطلقاً للشبهة (وتصير أم ولد) ولو معسراً (إن كان حراً ولم تكن أم ولد لفرعه) لذلك ويقدر انتقال الملك فيها إليه قبيل العلوق ليسقط ماؤه في ملكه صيانة لحرمة فإن كان غير حر أو كانت أم ولد لفرع لم تصر أم ولد له لأن غير الحر لا يملك أولاً يثبت بإياديه لأمته فأمة فرعه أولى وأم الولد لا تقبل النقل وقولي إن كان حراً من زيادتي (وعليه) مع المهر (قيمتهما) لفرعه لصيرورتها أم ولد له (لا قيمة ولد) لا انتقال الملك في أمة قبيل العلوق (و) حرّم عليه (نكاحها) أي أمة فرعه بقيد زده بقولي (إن كان حراً) لأنها ماله في مال فرعه من شبهة الإعفاف والنفقة وغيرهما كالمشركة بخلاف غير الحر (لكن لو ملك) فرع (زوجة أصله لم ينفسخ) نكاحه وإن لم تحل له الأمة حين الملك لأنه يغتفر في الدوام لقوته ما لا يغتفر في الابتداء (وحرّم) على الشخص (نكاح أمة مكاتبه) لماله في ماله ورقبته من شبهة الملك بتعجيزه نفسه (فإن ملك مكاتب زوجة سيده انفسخ) النكاح كما لو ملكها سيده بخلاف نظيره في الفرع فإن تعلق السيد بمالك مكاتبه أشد من تعلق الأصل بمال فرعه وبخلاف مالو ملك مكاتب بعض سيده حيث لا يعتق عليه لأن الملك قد يجتمع مع البعضية بخلاف النكاح والملك لا يجتمعان .

أو ثمن له لكن لا يعين
من لا تغفه وعليه تجديد
إن ماتت أو انفسخ
أو طلق أو أعتق بعذر
ومن له أصلان وضاق
ماله قدم عصبية فأقرب
فيقرع وحرّم وطء أمة
فرعه وثبت به مهر إن
لم تصر به أم ولد أو تأخر
إنزال عن تغيب
لاحد وولده حر نسيب
وتصير أم ولد له إن كان
حراً ولم تكن أم ولد
لفرعه وعليه قيمتهما
لا قيمة ولد ونكاحها
إن كان حراً لكن
لو ملك زوجة أصله
لم ينفسخ وحرّم نكاح
أمة مكاتبه فإن ملك
مكاتب زوجة سيده
انفسخ .

فصل لا يضمن
سيد بإذنه في نكاح
عبده مهر أو مؤنة وهما
في كسبه بعد وجوب
دفعهما وفي مال تجارة
أذن له فيها ثم في ذمته
كزائد على مقدور ومهر
بوطء برضا مالكة
أمرها في نكاح

فصل لا يضمن سيد بإذنه في نكاح عبده مهر أو (مؤنة) وإن شرط في أذنه ضماناً لأنه يلتزمهما وضمان مالم يجب بطل وتعيير هنا وفيما يأتي بالمؤنة أعم من تعبيره بالنفقة (وهما) مع أنهما في ذمته (في كسبه) المعتاد كاحتطاب والنادر كهيئة لأنهما من لوازم النكاح وكسب العبد أقرب شيء يصرف إليهما والإذن له في النكاح إذن له في صرف مؤنة من كسبه الحادث (بعد وجوب دفعهما) وهو في مهر المفوضة بوطء أو فرض صحيح وفي مهر غيرها الحال بالنكاح والتؤجل بالحلول وفي غير المهر بالتمكين كإيأتي في محله بخلاف كسبه قبله لعدم الموجب مع أن الإذن لم يبتأوله وفارق ضمانه حيث اعتبر فيه كسبه الحادث بعد الإذن فيه وإن لم يوجد المأذون فيه وهو الضمان لأن المضمون ثم ثابت حالة الإذن بخلافه هنا وتعيير بذلك أولى من قوله بعد النكاح (وفي مال تجارة أذن له فيها) ربحاً ورأس مال لأن ذلك دين لزمه بعقد مأذون فيه كدين التجارة سواء حصل قبل وجوب الدفع أم بعده (ثم) إن لم يكن مكتسباً ولا مأذوناً له فهما (في ذمته) فقط (كزائد على مقدور) له (ومهر) وجب (بوطء) منه (برضا مالكة) أمرها في نكاح

فاسد لم يأذن فيه وعليه تخليته لئلا يتمتع ويستخدمه نهارا إن تحملها والإخلاء لكسبها أو دفع الأقل منهما ومن أجرة مثل وله سفره وبأتمته المزوجة ولزوجها صحتها ولسيد غير مكاتبة استخدمها نهارا ويسلمها لزوجها لئلا ولا مؤنة عليه إذا ولا يلزمه أن يخلو بيت بدار سيدها ولو قتل أمته أو قتل نفسها (٥٤) قبل وطء سقط مهرها ولو باعها فالمرء أو نصفه له إن وجب في ملكه ولو لزوج أمته عبده

ولا كتابة فلا مهر.

﴿ كتاب الصداق ﴾

[مسئلة] تلف الصداق

وتعييه . صور كل من

التعيب والتلف ستة

عشر بأفة أو فعل

الزوج أو الزوجة أو

أجنبي قبل القبض

أو بعده قبل الفرقه

أو بعدها فني

التعيب بعد الفرقه

يستحق الإرث كلا

أو شطرا في خمس وهي

إذا كان بأفة بعد

القبض أو بفعلا أو

بفعل أجنبي مطلقا ، ولا

يستحق في ثلاث وهي

إذا كان بأفة قبل

القبض أو بفعلا مطلقا

بل عليه نصف الأرض

إن وجب التشطير ، وفي

التعيب قبل الفرقه

يستحقه كذلك في

ثلاث وهي إذا كان

بفعلا بعد القبض أو

فعل أجنبي مطلقا

ويتخير بين القنع به

ناقصا وأخذ البدل

سليا في ثلاث وهي

إذا كان بأفة بعد

فاسد لم يأذن فيه) سيده فانهما يكونان في ذمته فقط كالفرض للزوم ذلك برضا مستحقه وقولي كرائد على مقدر وبرضا مالكة أمرها ولم يأذن فيه من زيادتي وخرج بالقيد الثاني المكرهه والنائمة والصغيرة والمجنونة والأمة والمحجورة بسفه فيتعلق المهر فيها برقبته وبالثالث مالواذن له سيده في نكاح فاسد فيتعلق بكسبه ومال تجارته كمالونكح بإذنه نكاحا صحيحا بمسمى فاسد وظاهر أن رضا سيد الأمة كرضا مالكة أمرها (وعليه تخليته) حضرا وعليه اقتصر الأصل وسفرا (ليلا) من وقت العادة (لتمتع) لأنه محله (ويستخدمه نهارا إن تحملها) أي المهر والمؤنة (والإخلاء لكسبها أو دفع الأقل منها ومن أجرة مثل) لمدة عدم التخليه أما أصل الزوم فلما مر من أن إذنه له في النكاح إذنه له في صرف مؤنه من كسبه فإذا فوته طولب به من سائر أمواله كافي يسع الجاني حيث صححناه وأولى وأما لزوم الأقل فكما في فداء الجاني بأقل الأمرين من قيمته وأرض الحناية ولأن أجرته إن زادت كان له أخذ الزيادة أو نقصت لم يلزمه الإتمام وقيل يلزمه وإن زاد على أجرة المثل بخلاف مالواستخدامه أو حبسه أجنبي لا يلزمه إلا أجرة المثل اتفاقا إذ لم يوجد منه الاتفويت المنفعة والسيد سبق منه الاذن القضي للترام ماوجب في الكسب وماذ كرم من التخليه ليلا والاستخدام نهارا جرى على الغالب فلو كان معاش السيد ليلا كحراسة كان الأمر بالعكس قاله الماوردي وقولي أو دفع أعم مما ذكره لتقييده بالاسخدام (وله سفره وبأتمته المزوجة) وإن فوت التمتع لأنه مال الرقة فيقدم حقه نعم إن كان أحدهما مهورا أو مستأجرا أو مكاتبا لم يسافر به (ولزوجها صحتها) في السفر ليمتع بها ليلا وليس لسيدها منع من السفر ولا إلزامه به لينفق عليها (ولسيد غير مكاتبة استخدامها) ولو بنائيه (نهارا ويسلمها لزوجها ليلا) من وقت العادة لأنه يملك منفعتي استخدامها والتمتع بها وقد نقل الثانية للزوج فيقوله الأخرى ليستوفيا في النهار دون الليل لأنه محل الاستراحة والتمتع (ولا مؤنة عليه) أي على زوجها (إذا) أي حين استخدامها لانتهاء التمكين التام (ولا يلزمه أن يخلو) بها (بيت بدار سيدها) أخلاؤه لأن الحياء والمروءة يمنعه من دخول داره فلا مؤنة عليه والتقيد بغير المكاتبة من زيادتي (ولو قتل أمته أو قتل نفسها قبل وطء) فيها (سقط مهرها) الواجب له تفويته محله قبل تسليمه وتفويتها كتفويته بخلاف مالوقتلها زوجها أو أجنبي أو قتل الحرية نفسها أو قتلها زوجها أو أجنبي أو ماتا ولو قبل وطء فلا يسقط المهر وفارق حكم قتلها نفسها حكم قتل الأمة نفسها قبل الوطء بأنها كالمسلة للزوج بالعقد إذ له منع من السفر بخلاف الأمة (ولو باعها) قبل وطء أو بعده (فالمرء) المسمى أو بدله إن كان فاسدا بعد الوطء (أو نصفه) بفرقة قبله (له) كما لو لم يبعها ولأنه وجب بالعقد الواقع في ملكه (إن وجب في ملكه) من زيادتي فإن وجب في ملك المشتري فهو له بأن كان النكاح تعويضا أو فاسدا ووقع الوطء فيهما أو الفرض أو الموت في الأول بعد البيع (ولو زوج أمته عبده) بقيد زده بقولي (ولا كتابة فلا مهر) لأنه لا يثبت له على عبده دين فلا حاجة الى تسميته بخلاف مالوكان ثم كتابة فيهما أو في أحدهما إذ المكاتب كالأجنبي .

﴿ كتاب الصداق ﴾

هو بفتح الصاد ويجوز كسرهما ماوجب بنكاح أو وطء أو تفويت بضع قهرا كإرضاع ورجوع شهود

سمى

القبض أو بفعلا مطلقا أو يأخذه ناقصا بلا خيار في اثنين وهما إذا كان بأفة أو فعله قبل القبض فيهما وقد

رضيت والا فالنظر لمهر المثل وفي التلف بعد الفرقه يستحق البدل أو نصفه في خمس ولا يستحق في ثلاث وعليه نصف البدل إن وجب

التشطير على نسق ما تقدم في التعيب بعد الفرقه أما التلف قبل الفرقه فيستحق فيه البدل كلا أو شطرا في ست صور وهي إذا كان بأفة أو فعل

الزوج بعد القبض فيهما أو فعلها أو فعل أجنبي مطلقا فيهما ويتعلق الحكم بمهر المثل في صورتين وهما إذا كان بأفة أو فعله قبل القبض

من ذكره في العقد وكره إخلاؤه عنه وما صح مناصح صداقا ولو أصدق عينا فهي من ضمانه قبل قبضها ضمان عقد فليس لزوجة تصرف فيها ولو تلفت يده أو تلفها هو وجب مهر مثل أو مقي قفاضة أو أجنبي أو تعيبت لأجلها تخيرت فان فسخت فمهر مثل وإلا غرمت الأجنبي ولا شيء في تعييبها بغيره أو عينين فتلقت واحدة قبل قبضها انفسخ فيها وتخيرت فان (٥٥) فسخت فمهر مثل وإلا خصه التالف

منه ولا يضمن منافع فائتة يده ولو باستيفائه أو امتناعه من تسليم بعد طلب ولها حبس نفسها لتقبض غير مؤجل ملكته بنكاح ولو تنازعا في البداءة أجبرا فيؤمر بوضعه عند عدل وتؤمر بتمكين فاذا مكنت أعطاه لها ولو بادرت فمكنت طالته فان لم يطأ امتنعت ولو بادر فسلم فتمتكن فان امتنعت لم يسترد

ممي بذلك لإشعاره بصدق رغبة باذله في النكاح الذي هو الأصل في إيجابه ويقال له أيضا مهر وغيره كما بينته في شرح الروض وغيره وقيل الصداق ما وجب بتسميته في العقد والمهر ما وجب بغيره والأصل فيه قبل الإجماع قوله تعالى وآتوا النساء صدقاتهن نحلة وقوله صلى الله عليه وسلم لمريد التزويج التمس ولو خاتما من حديد رواه الشيخان (من ذكره في العقد وكره إخلاؤه عنه) أي عن ذكره لأنه ^{صلى الله عليه وسلم} لم يدخل نكاحا عنه ولولا يشبه نكاح الواهبة نفسها له صلى الله عليه وسلم نعم لو زوج عبده أمته ولا كتابته لم يسن ذكره إذ لا فائدة فيه وقد يجب لعارض كأن كانت المرأة غير جائرة التصرف وذكر كراهة الإخلاء من زيادتي (وما صح) كونه (ثمنا صح) كونه (صداقا) وإن قل لكونه عوضا فان عقد بما لا يتمول ولا يقابل بتمول كنواة وحصة وترك شفعة وحد قذف فسدت التسمية لخروجه عن العوضية (ولو أصدق عينا فهي من ضمانه قبل قبضها ضمان عقد) لا ضمان يدوان طالته بالتسليم فامتنع كالمبيع بيد البائع (فليس لزوجة) قبل قبضها (تصرف فيها) ببيع ولا غيره وتعبيرى بذلك أولى من قوله به (ولو تلفت يده) بأفة سماوية (أو تلفها هو وجب مهر مثل) لا انفساخ عقد الصداق بالتلف (أو) ألتفها (هي) وهي رشيدة (فقفاضة) لحقها (أو) ألتفها (أجنبي) يضمن بالإتلاف (أو تعيبت لأجلها) أي لا بتعييبها كعبد عمي أو نسي حرفته (تخيرت) بين فسخ الصداق وإجازته كافي البيع في جميع ذلك (فان فسخت ف) لها (مهر مثل) على الزوج ويرجع هو على الأجنبي في صورته بالبدل (وإلا) أي وإن لم ينفسخه (غرمت الأجنبي) في صورة البدل وليس لها مطالبة الزوج (ولا شيء) لها (في تعييبها) بقيد زدته بقولي (بغيره) أي بغير الأجنبي كما إذا رضى المشتري بعيب المبيع وخرج زيادتي لأجلها ما لو تعيبت بها فلا تخير كافي البيع (أو) أصدق (عينين) هو أعم من قوله عبيدين (فتلفت واحدة) منهما بأفة أو بإتلاف الزوج (قبل قبضها انفسخ) عقد الصداق (فيها) لافي الباقية عملا بتفريق الصفقة (وتخيرت فان فسخت ف) لها (مهر مثل وإلا ف) لها مع الباقية (حصة التالفة منه) أي من مهر المثل وإن ألتفها الزوجة فقفاضة لقسطها أو أجنبي تخيرت كما علمنا محامرا (ولا يضمن) الزوج (منافع فائتة يده ولو باستيفائه) لها بركوب أو غيره (أو امتناعه من تسليم) الصداق (بعد طلب) له بمن له الطلب كنظيرة في المبيع (ولها حبس نفسها لتقبض غير مؤجل) من مهر معين أو حال (ملكته بنكاح) كما في البائع فخرج ماله كان مؤجلا فلا حبس لها وإن حل قبل تسليمها نفسها له لوجوب تسليمها نفسها قبل الحلول لرضاها بالتأجيل كافي البيع وماله وزوج أم ولده فعقلت بموته وأعتقها أو باعها بعد أن زوجها لأنه ملك للوارث أو المعتق أو البائع لهما وماله وزوج أمة ثم أعتقها وأوصى لها بمهرها لأنها إنما ملكته بالوصية لا بالنكاح وقولي ملكته بنكاح من زيادتي والحبس في الصغيرة والمجنون لوليها وفي الأمة لسيدها وأولويه (ولو تنازعا) أي الزوجان (في البداءة) بالتسليم بأن قال لأسلم المهر حتى تسلمى نفسك وقالت لأسلمها حتى تسلمه (أجبرا فيؤمر بوضعه عند عدل وتؤمر بتمكين) لنفسها (فإذا مكنت أعطاه) أي العدل المهر (لها) وإن لم يأتها الزوج قال الإمام فلوهم بالوطء بعد الإعطاء فامتنعت فالوجه استرداده (ولو بادرت فمكنت طالته) بالمهر (فإن لم يطأ امتنعت) حتى يسلم المهر وإن وطئها طاعة فليس لها الامتناع بخلاف ما إذا وطئها مكرهة أو صغيرة أو مجنونة لعدم الاعتداد بتسليمهن (ولو بادر فسلم) (فلمتكن) أي يلزمها التمكين إذا طلبه (فان امتنعت) ولو بلا عذر (لم يسترد) لتبرعه بالمبادرة

فيها أما الزيادة فصورها ثمانية متصلة أو منفصلة حدثت قبل الفقرة أو بعدها قبل القبض أو بعده فتكون كلها للزوجة فيما إذا كانت منفصلة حدثت قبل الفقرة ولو قبل القبض والفراق بسبب مقارن خلافا كالأحدوثة وانفصالها عن ملكها فهي لها وليس للزوج إلا الأصل أو نصفه فان كانت متصلة حدثت قبل الفقرة خيرت بين أن

تسمح بها كلا أو شطرا وبين أن تدفع القيمة أو نصفها بلا زيادة وظاهره ولو كانت العين مثلية فخره هذا إذا لم تكن الفقرة بسبب مقارن وهو العيب والإفكاح للزوج تبعا للأصل ولا خيار لها وضعف شأنها باقتران عقد النكاح بالسبب فكأنه لا عقد وكذا تكون الزيادة للزوج كلا أو شطرا فيما إذا حدثت بعد الفقرة مطلقا تبعا للأصل .

وتعمل لنحو تنظف
بطلب ما يراه قاض
من ثلاثة أيام فأقل
ولإطاقة وطء وكره
تسليم قبلها وتقرر بوطء
وإن حرم وبعوت .

﴿فصل﴾ نكحها بما
لا يملكه وجب مهر مثل
أو به وبغيره بطل فيه
فقط وتخير فإن
فسخت فمهر مثل وإلا
فلها مع مملوك حصه
غيره منه بحسب قيمتهما
وفي زوجتك بنتي
وبعتك ثوبا بهذا
العبد صح كل ووزع
العبد على الثوب ومهر
المثل ولو نكح لموليه
بفوق مهر مثل من ماله
أو أنكح بنتا لرشيده
أو رشيدة بكرابلا إذن
بدونه أو عينت له قدرا
فقص عنه أو أطلقت
فقص عن مهر مثل
أو نكح بألف على أن
لأبيها أو أن يعطيه ألفا
أو شرط في مهر خيارا
أو في نكاح ما يخالف
مقتضاه ولم يخل بمقتضاه
الأصلى كأن لا يتزوج
عليها صح النكاح بمهر
مثل أو أدخل به كشرط
محملة وطء عدمه أو
شرط فيه خيار بطل
النكاح .

(وتعمل) وجوبا (لنحو تنظف) كاستحداد (بطلب) منها أو من وليها (ما يراه قاض من ثلاثة أيام فأقل)
لأن الغرض من ذلك يحصل فيها فلا تجوز مجاوزتها وخرج بنحو التنظف الجهاز والسمن ونحوهما فلا عمل
لها وكذا انقطاع حيض ونفاس لأن مدتهما قد تطول ويتأني التمتع معهما بغير الوطء كافي الرققاء (ولإطاقة
وطء) في صغيرة ومريضة وذات هزال عارض لتضررهن به والتصريح بهذا من زيادتي (وكره) للولي أو
الزوجة (تسليم) أي تسليمها للزوج (قبلها) أي الإطاقة في الصور الثلاث لما مر وإن قال الزوج لا أقربها حتى
يزول المانع لأنه قد لا يفي بذلك وذكر الكراهة في ذات الهزال مع التصريح بها في الآخرين من زيادتي
وبها صرح في الروضة كأصلها في الصغيرة ومثلها الآخرين (وتقرر) المهر على الزوج (بوطء وإن حرم)
كوقوعه في حيض أو دبر لاستيفاء مقابله (وبعوت) لأحدهما قبل وطء ولو بقتل في نكاح صحيح لانتهاء
العقد به وتقدم أن قتل السيد أمتة وقتلها نفسها يسقطان المهر ولو أعتق مريض أمة لا يملك غير هاتو زوجها
وأجازت الورثة العتق استمر النكاح ولا مهر والمراد بتقرر المهر الأمن من سقوطه كله بالفسخ أو شطره
بالطلاق وخرج بالوطء والموت غيرها كاستدخال مائه وخلوة ومباشرة في غير الفرج حتى لو طلقها بعد ذلك
فلا يجب إلا الشطر لآية وإن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن . أي تجامعوهن .

﴿فصل﴾ في الصداق الفاسد وما يذكر معه . لو (نكحها بما لا يملكه) نكح وحر ودم ومغصوب
(وجب مهر مثل) لفساد الصداق بانتفاء كونه مالا أو مملوكا للزوج سواء أكان جاهلا بذلك أم عالما به (أو)
نكحها (به) أي بما لا يملكه (وبغيره بطل فيه) أي فيما لا يملكه (فقط) أي دون غيره عملا بتفريق
الصفقة (وتخير) هي بين فسخ الصداق وإبقائه (فان فسخته فمهر مثل) يجب لها (وإلا) أي وإن لم تفسخه
(فلها مع المملوك حصه غيره منه) أي من مهر مثل (بحسب قيمتهما) فإذا كانت مائة مثالا بالسوية بينهما
فلها عن غير المملوك نصف مهر المثل وتعبيري بما لا يملكه أعم مما ذكره (وفي) قوله (زوجتك بنتي وبعتك
ثوبا بهذا العبد صح كل) من النكاح والمهر والبيع عملا بجمع الصفقة بين مختلفي الحكم إذ بعض العبد
صداق وبعضه ثمن مبيع (ووزع العبد على) قيمة (الثوب ومهر مثل) فإذا كان مهر المثل ألفا وقيمة
الثوب خمسمائة فثلث العبد عن الثوب وثلثاه صداق يرجع الزوج في نصفه إذا طلق قبل الدخول (ولو نكح
لموليه) هو أعم من قوله لطفل (بفوق مهر مثل من ماله) أي مال موليه ومهر مثل يملك به (أو أنكح بنتا
لارشيده) كصغيرة ومجنونة (أو رشيدة بكرابلا إذن بدونه) أي بدون مهر المثل (أو عينت له قدرا
فقص عنه أو أطلقت فقص عن مهر مثل أو نكح بألف على أن لأبيها أو) على (أن يعطيه ألفا أو شرط في مهر خيارا
أو في نكاح ما يخالف مقتضاه ولم يخل بمقتضاه الأصلي كأن لا يتزوج عليها) أو لا نفقة لها (صح النكاح)
لأنه لا يتأثر بفساد العوض ولا بفساد شرط مثل ذلك (بمهر مثل) لفساد المسمى بالشرط في صورته وبانتفاء
الحظ والمصلحة في الثلاثة الأول وبالحالفة في صورتي النقص ووجهها في ثانيتهما أن النكاح بالإذن المطلق
محمول على مهر المثل وقد نقص عنه ووجه فساد في الأخيرة مخالفة الشرط لمقتضى النكاح وفي التي قبلها
أن المهر لم يتمحض عوضا بل فيه معنى النحلة فلا يليق به الخيار وفي السادسة والسابعة أن الألف إن لم يكن
من المهر فهو شرط عقد في عقد وإلا فقد جعل بعض ما التزمه في مقابلة البضع لغیر الزوجة فيفسد كافي
البيع ولا يسرى فساد به إلى النكاح لاستقلاله وخرج بزيادتي في الأولى من ماله ماله كان ذلك من مال
الولي فيصح بالمسمى عن أحدا حتى الإمام وجزم به الحاوي الصغير تبع الجماعة وصححه الباقي واختاره
الأذرعى حذرا من إضرار موليه بلزوم مهر المثل في ماله ويفسد على احتماله الآخر لأنه يتضمن دخوله في ملك
موليه (أو أدخل به) أي بمقتضاه الأصلي (كشرط محتملة وطء عدمه) أو أنه إذا وطئ طلق أو بانت منه أو فلا
نكاح بينهما (أو شرط فيه خيار بطل النكاح) للاخلال به بما ذكر ولما فاة الخيار لزوم النكاح وخرج بتقيدي

شرط عدم الوطء بكونه منها وباحتمالها للوطء مالمو شرط الزوج أن لا يوطأ فلا يبطل النكاح لأن الوطء حقه
فله تركه بخلافه فيها كما رجحه في الروضة كأصلها تبعاً للجمهور وقال في البحر إنه مذهب الشافعي وصححه
النووي في تصحيحه وحزم به الحاوي وغيره ومالمو لم تحتمل الوطء أبداً أو حالاً إذا شرطت أن لا يوطأ أبداً
أو حتى تحتمل فإنه يصح لأنه قضية العقد صرح به البغوي في فتاويه (أو) شرط فيه (ما يوافق مقتضاه) كأن ينفق
عليها أو يقسم لها (أو مالا) يخالف مقتضاه (ولا) يوافق به بأن لم يتعلق به غرض كأن لا تأكل إلا كذا (لم يؤثر)
في نكاح ولا مهر لا تفاء فأنته (ولو نكح نسوة بمهر) واحد (فلكل) منهن (مهر مثل) لفساد المهر للجهل
بما يخص كلا منهن في الحال كالوباع عبيد جمع بثمان واحد نعم لو زوج أمته بمهر صرح المسمى لاتحاد مالكة
(ولو ذكر وأمهرا سرا أو أكثر) منه (جهرا لزم ما عقده) اعتباراً بالعقد فلو عقد سرا بألف ثم أعيد جهرا
بألفين تجمل لزم ألف أو اتفقوا على ألف سرائم عقدوا جهرا بألفين لزم ألفان وعلى هاتين الحالتين حمل
نص الشافعي في موضع على أن المهر مهر السر وفي آخر على أنه مهر العلانية .

أو ما يوافق مقتضاه أو
مالا ولم يؤثر ولو نكح
نسوة بمهر فلكل مهر
مثل ولو ذكر وأمهرا
سرا وأكثر جهرا
لزم ما عقده به .

﴿فصل﴾ صح تفويض
رشيدة زوجي بلا مهر
فزوج بلا مهر مثل كسيد
زوج بلا مهر ووجب
بوطء أو موت مهر
مثل حال عقدوها قبل
وطء طلب فرض مهر
وحبس نفسها ولتسليم
مفروض وهو ماضيا
به فلو امتنع منه أو
تنازعا فيه فرض قاض
مهر مثل علمه حالا
من تقد بلد

﴿فصل﴾ في التفويض مع ما يذكر معه وهو لغة رد الأمر إلى الغير وشرعا رد أمر المهر إلى الولي أو غيره أو
البضع إلى الولي أو الزوج فهو قسمان تفويض مهر كقولها الولي زوجني بما شئت أو شاء فلان وتفويض
بضع وهو المراد هنا وصية المرأة مفوضة بكسر الواو لتفويض أمرها إلى الولي بلا مهر وبفتحها لأن الولي
فوض أمرها إلى الزوج قال في البحر والفتح أفصح (صح تفويض رشيدة) بقولها لوليها (زوجني بلا مهر
فزوج بلا مهر مثل) بأن نفى المهر أو سكنت أو زوج بدون مهر مثل أو بغير نقد البلد كما في الحاوي (كسيد
زوج) أمته غير المكتوبة (بلامهر) بأن نفى المهر أو سكنت بخلاف غير الرشيدة لأن التفويض تبرع لكن
يستفيد به الولي من السفهية الإذن في تزويجها وبخلاف مالمو سكنت عنه الرشيدة لأن النكاح يعقد غالباً بمهر
فيحمل الإذن على العادة فكأنها قالت زوجني بمهر وبه صرح في الشرح الصغير وبخلاف مالمو زوج بمهر
المثل من نقد البلد وبخلاف مالمو زوج السيد أمته المذكورة بمهر ولو دون مهر مثلها فيجب المسمى فيها
وتعبري بما ذكر أعظم مذكوره (ووجب بوطء أو موت) لأحدها (مهر مثل) لأن الوطء لا يباح بالإباحة
لما فيه من حق الله تعالى نعم لو نكح في الكفر مفوضة ثم أسلموا واعتقادهم أن لامهر لمفوضة بحال ثم وطئ
فلا شيء لها لأنه استحق وطأ بلا مهر فأشبه مالمو زوج أمته عبده ثم أعتقها أو أحدها أو باعها ثم وطئها
الزوج والموت كالوطء في تقرير المسمى فكذا في إيجاب مهر المثل في التفويض وقد روي أبو داود وغيره
أن بروع بنت واشق نكحت بلا مهر فمات زوجها قبل أن يفرض لها فقضى لها رسول الله ﷺ
بمهر نسائها وبالمرثا وقال الترمذي حسن صحيح وبما ذكر علم أن المهر لا يجب بالعقد إذ لو وجب به لتشطر
بالطلاق قبل الدخول كالمسمى وقد دل القرآن على أنه لا يجب إلا المتعة ويعتبر مهر المثل (حال عقد) لأنه
المقتضى للوجوب بالوطء أو بالموت وهذا في مسألة الوطء ما صححه في الأصل والشرح الصغير ونقله الرافعي
في سريّة العتق عن اعتبار الأكرين لكن صحح في أصل الروضة أن الاعتبار فيه أكثر مهر من العقد إلى الوطء
لأن البضع دخل بالعقد في ضمانه واقترب به الإلتاف فوجب الأكثر كالمقبوض بشراء فاسد واعتبار حال
العقد في الموت من زيادتي (ولها) أي المفوضة (قبل وطء طلب فرض مهر وحبس نفسها) أي للفرض
لتكون على بصيرة من تسليم نفسها (و) حبس نفسها (لتسليم مفروض) غير مؤجل كالمسمى ابتداء
(وهو) أي المفروض (مارضيا به) ولو مؤجلا أو فوق مهر أو جاهلين بقدره كالمسمى ابتداء ولأن المفروض
ليس بدلا عن مهر المثل ليشترط العلم به بل الواجب أحدها (فلو امتنع) الزوج (منه) أي من فرضه (أو
تنازعا فيه) أي في قدر ما يفرض (فرض قاض مهر مثل) إن (علمه) حتى لا يزيد عليه ولا ينقص عنه إلا
بتفاوت يسير يحتمل عادة أو بتفاوت المؤجل إن كان مهر المثل مؤجلا (حالا من تقد بلد) لها وإن رضيت

بغيره كافي قيم المتلفات لأن منصبه الإلزام فلا يليق به خلاف ذلك ولا يتوقف لزوم ما يفرضه على رضاها به فانه حكم منه (ولا يصح فرض أجني) ولو من ماله لأنه خلاف ما يقتضيه العقد (ومفروض صحيح كسمى) فيتشطر بطلاق قبل وطء بخلاف ماله طلق قبل فرض ووطء فلا يتشطر وبخلاف الفروض الفاسد تخمر فلا يؤثر في التشطير إذا طلق قبل الوطء بخلاف الفاسد المسمى في العقد (ومهر المثل ما يرغب به في مثلها) عادة (من) نساء (عصباتها) وإن متن وهن المنسوبات إلى من تنسب هي إليه كالأخت وبنت الأخ والعمة وبنت العم دون الأم والجدة والحالة وتعتبر (القربى فالقربى) منهن (فتقدم أخت لأبوين فلا بُد فبنت أخ) فبنت ابنه وإن سفل (فعمة كذلك) أي لأبوين فلا بُد فبنت عم كذلك (فإن تعذر معرفته) أي معرفة ما يرغب به في مثلها من نساء العصبات بأن فقدن أو لم ينكحن أو جهل مهرهن (فرحم) لها يعتبر مهرها بمن والمراد بمن هنا قرابات الأم لا المذكورات في الفرائض لأن أمهات الأم يعتبرن هنا (كجدة وخالة) تقدم الجهة القربى منهن على غيرها وتقدم القربى من الجهة الواحدة كالجدة على غيرها واعتبر الماوردى الأم فالأخت لها قبل الجدة فإن تعذر أن تعتبر بمثلها من الأجنبية وتعتبر العربية بعربية مثلها والأمة بأمة مثلها والعتيقة بعتيقة مثلها وينظر إلى شرف سيدها وخسته ولو كانت نساء العصبية يلبدين هي في أحدها اعتبر نساء بلدها (ويعتبر ما يختلف به غرض كسكن وعقل) ويسار وبكارة وثوبة وجمال وعفة وعلم وفصاحة (فإن اختصت) عنهن (بفضل أو نقص) بما ذكر (فرض) مهر (لائق) بالحال (وتعتبر مساححة من واحدة لنقص نسب يفتقر رغبة) هذا من زيادتي أما مساحتها لذلك فلا يعتبر اعتبارا بالغالب وعليه يحمل قوله ولو ساحت واحدة لم تجب موافقتها (و) تعتبر مساححة (منهن) كلهن أو غالبهن (لنحو عشيرة) كشريف فلو جرت عادتهم بمساححة من ذكر دون غيره خففنا مهرهذه في حقه دون غيره ونحو من زيادتي (وفي وطء شبهة) كنكاح فاسد ووطء أب أمة ولده أو شريك المشتركة أو سيد مكاتبته (مهر مثل) دون حد وأرش بكارة (وقته) أي وقت وطء الشبهة نظرا إلى وقت الإتيان لا وقت العقد في النكاح الفاسد لأنه لا حرمة للعقد الفاسد (ولا يتعدد) أي المهر (بتعدد) أي الوطء (إن اتحدت) أي الشبهة (ولم يؤد) أي المهر (قبل تعدد وطء) كأن تعدد في نكاح لشمول الشبهة لجميع الوطآت (بل يعتبر أعلى أحوال) للوطء فيجب مهر تلك الحالة لأنه لو لم يقع إلا الوطء فيها لوجب ذلك المهر فالوطآت الزائدة إذا لم تنقص زيادة لا توجب نقصا وخرج بالشبهة تعدد الوطء بدونها كوطء مكره لامرأة أو نحوه كوطء نائمة بلا شبهة وبتأديها تعددها فيتعدد المهر بها إذا لوجب له الإتيان وقد تعدد بلا شبهة في الأول وبدون تأديها في الثاني كأن وطئ امرأة مرة بنكاح فاسد وفرق بينهما ثم مرة أخرى بنكاح آخر فاسد أو وطئها بغيره ثم علم الواقع ثم ظنها مرة أخرى زوجته فوطئها وزيادتي ولم يؤد قبل تعدد وطء ماله أدى قبل تعدد المهر فيتعدد قاله الماوردى وبما تقرر علم أن العبرة في عدم تعدد المهر باتحاد الشبهة لا باتحاد جنسها المفهوم من كلام الأصل .

﴿ فصل ﴾ فيما يسقط المهر وما ينصفه وما يذكّر معهما (الفراق) في الحياة (قبل وطء بسببها كفسخ بعيب) منها أو منه وكإسلامها ولو بتبعية أحد أبويها وورثتها وإرضاعها وزوجه له صغيرة ومملكتها له (يسقط المهر) المسمى ابتداء والمفروض بعد ومهر المثل لأن الفراق من جهتها (ومالا) يكون بسببها (كطلاق) بأن ولو باختيارها كأن فوض الطلاق إليها فطلقت نفسها أو علقه بفعلها ففعلت (وإسلامه وورثته) وحده أو معها (ولعانه) وإرضاع أمه لها وهي صغيرة أو أمها له وهو صغير ومملكه لها (ينصفه) أي المهر أمافي الطلاق فلا ية وإن طلقتهن من قبل أن تمسوهن وأمافي الباقي فبالقياس عليه وتنصفه (يعود نصفه إليه) أي إلى الزوج إن كان المؤدى للمهر الزوج أو وليه من أب أو جد وإلا فيعود إلى المؤدى (بذلك) الفراق الذي ليس بسببها (وإن لم يختره) أي عوده لظاهر الآية السابقة

ولا يصح فرض أجني ومفروض صحيح كسمى ومهر المثل ما يرغب به في مثلها من عصباتها القربى فالقربى فتقدم أخت لأبوين فلا بُد فبنت أخ فعمة كذلك فإن تعذر معرفته فرحم كجدة وخالة ويعتبر ما يختلف به غرض كسكن وعقل فإن اختصت بفضل أو نقص فرض لائق وتعتبر مساححة من واحدة لنقص نسب يفتقر رغبة ومنهن لنحو عشيرة وفي وطء شبهة مهر مثل وقته ولا يتعدد بتعدد إن اتحدت ولم يؤد قبل تعدد وطء بل يعتبر أعلى أحوال .

﴿ فصل ﴾ الفراق قبل وطء بسببها كفسخ بعيب يسقط المهر ومالا كطلاق وإسلامه وورثته ولعانه ينصفه يعود نصفه إليه بذلك وإن لم يختره

(فلوزاد) المهر (بعده) أى بعد الفراق (فله) كل الزيادة أو نصفها لحدوثه في ملكه متصلة كانت أو منفصلة ولو
نقص بعد الفراق وكان بعد قبضه فله كل الأرض أو نصفه أو قبل قبضه فكذلك إن نقصه أجنبي أو الزوجة
والأفلاأرش وتعبيرى فيها ذكر وفيما يأتى بالفراق أعم من تعبيره بالطلاق (ولو فارق) لا بسببها (بعد تلفه) أى
المهر بعد قبضه (فله) (نصف بدله) من مثل في مثل وقيمة في متقوم والتعبير بنصف القيمة في المتقوم قال
الإمام فيه تساهل وانما هو قيمة النصف وهى أقل من ذلك وقد تكلمت في شرح الروض على ذلك وذكر
أن الشافعى والمجهور عبروا بكل من العبارتين وأن هذا منهم يدل على أن مؤادها عندهم واحد بأن يراد
بنصف القيمة نصف قيمة كل من النصفين منفردا لا منضمما إلى الآخر فيرجع بقيمة النصف أو بأن يراد
بقية النصف قيمته منضمما لا منفردا فيرجع بنصف القيمة وهو ما صوبه في الروضة هنا رعاية للزوج كما
روعت الزوجة في ثبوت الخيار لها فيما يأتى (أو) بعد (تعييه بعد قبضه فان قنع به) الزوج أخذه بلا أرش
(والإنصاف بدله) هو أعم من قوله فنصف قيمته (سليما) دفعا للضرر عنه (أو) بعد تعييه (قبله) أى قبل
قبضه ورضيت به (فله نصفه) ناقصا (بلا أرش) لانه نقص وهو من ضمانه (وبنصفه) أى الأرض (إن عييه
أجنبي) لانه بدل الفاتت وان لم تأخذه الزوجة بل عفت عنه وان أوهم كلام الأصل خلافه (أو) فارق
ولو بسببها بعد (زيادة منفصلة) كولد ولبن وكسب (فهي لها) سواء أحصلت في يدها أم في يده فيرجع في
الأصل أو نصفه دونها وظاهر أنه ان كانت الزيادة ولدأمة لم يعز عدل عن الأمة أو نصفها إلى القيمة لحرمة
التفريق (أو) فارق لا بسبب مقارن بعد زيادة (متصلة) كسمن وتعلم صنعة (خيرت) فيها (فان شحت)
فيها وكان الفراق لا بسببها (فنصف قيمة) للمهر (بلا زيادة) بأن تقوم بغيرها (وان ممحت) بها (لزمه
قبول) لها وليس له طلب قيمة (أو) فارق لا بسببها بعد (زيادة ونقص ككبر عبد و) كبر (نخلة وحمل)
من أمة أو بهيمة (وتعلم صنعة مع برص) والنقص في العبد الكبير قيمة بأنه لا يدخل على النساء ويعرف
القوائل ولا يقبل التأديب والرياضة وفي النخلة بأن ثمرتها تقل وفي الأمة والبهيمة بضعفهما حالا وخطر
الولادة في الأمة ورداءة اللحم في الماء كولة والزيادة في العبد بأنه أقوى على الشدائد والأسفار وأحفظ لما
يستحفظه وفي النخلة بكثرة الحطب وفي الأمة والبهيمة بتوقع الولد (فان رضيا بنصف العين) فذاك (والا
نف قيمتها) خالية عن الزيادة والنقص ولا تجبر هي على دفع نصف العين للزيادة ولا هو على قبوله
للنقص (وزرع أرض نقص) لانه يستوفى قوتها (وحرثها زيادة) لانه يهيؤها للزرع المعدة له (وطلع
نخل) لم يؤبر عند الفراق (زيادة متصلة) فتعنع الزوج الرجوع القهرى فان رضيت الزوجة بأخذ الزوج
نصف النخل مع الطلع أجبر عليه (وان فارق وعليه ثم مؤبر) بأن تشقق طلعها (لم يلزمها قطعه) ليرجع
هو إلى نصف النخل لانه حدث في ملكها فتمكن من إبقائه إلى الجذاذ (فان قطع) ثمره أو قالت له ارجع
وأنا أقطعه عن النخل (فله) (نصف النخل) إن لم يمتد زمن القطع ولم يحدث به نقص في النخل بانكسار سعف
أو أغصان (ولورضى بنفسه وتبقية الثمر إلى جذاذه أجبرت) لانه لا ضرر عليها فيه (ويصير النخل بيدها)
كسائر الأملاك المشتركة (ولورضى به) أى بما ذكر من أخذه نصف النخل وتبقية الثمر إلى جذاذه (فله
امتناع) منه (وقيمة) أى طلبها لان حقه ناجز في العين أو القيمة فلا يؤخر إلا برضاه (ومتى ثبت خيار) لأحدها
لنقص أو زيادة أو لهما لاجتماع الأمرين (ملك) الزوج (نصفه باختيار) من الخير منهما بأن يتفقا أو من
أحدهما وهذا الخيار على التراخي كخيار الرجوع في الهبة لكن إذا طالها الزوج كلفت الاختيار ولا يعين
الزوج في طلبه عينا ولا قيمة لأن التعيين يناقض تفويض الأمر إليها بل يطالبها بحقه عندها ذكره في الروضة
كأصلها (ومتى رجع بقيمة) لزيادة أو نقص أو لهما أو زوال ملك (اعتبر الأقل من) وقت (إصداق إلى) وقت

فلوزاد بعده فله ولو فارق
بعد تلفه فنصف بدله أو
تعييه بعد قبضه فان
قنع به وإلا فنصف بدله
سليما أو قبله فله نصفه
بلا أرش وبنصفه ان
عييه أجنبي أو زيادة
منفصلة فهي لها أو
متصلة خيرت فان شحت
فنصف قيمة بلا زيادة
وان ممحت لزمه قبول
أو زيادة ونقص ككبر
عبد ونخلة وحمل وتعلم
صنعة مع برص فان
رضيا بنصف العين والا
فنصف قيمتها وزرع
أرض نقص وحرثها
زيادة وطلع نخل زيادة
متصلة وان فارق وعليه
ثمر مؤبر لم يلزمها قطعه
فان قطع فنصف النخل
ولورضى بنصفه وتبقية
الثمر إلى جذاذه أجبرت
ويصير النخل بيدها
ولورضى بنفسه وتبقية
الثمر إلى جذاذه أجبرت
وقيمة ومتى ثبت خيار
ملك نصفه باختيار ومتى
رجع بقيمة اعتبر
الأقل من إصداق إلى

(قبض) لان الزيادة على قيمة وقت الإصداق حادثة في ملكها لا تعلق للزوج بها والنقص عنها قبل القبض من ضمانه فلا رجوع به عليها وما عبرت به هو ما في التنبيه وغيره وهو الموافق للتعليل ولما مر في البيع والثمن والذي عبر به الأصل كالروضة وأصلها الأقل من يومى الإصداق والقبض (ولو أصدق تعليمها) قرأنا أو غيره بنفسه (وفارق قبله تعذر) تعليمها قال الرافعى وغيره لأنها صارت محرمة عليه ولا يؤمن الوقوع في التهمة والحلوة المحرمة لوجوزنا التعليم من وراء حجاب من غير خلوة وليس سماع الحديث كذلك فإننا لو لم نجوز له ضاع والتعليم بدل يعدل اليه انتهى وفرق بينها وبين الأجنبية بأن كلامن الزوجين قد تعلقت آماله بالآخر وحصل بينهما نوع ود فموت التهمة فامتنع التعليم لقرب الفتنة بخلاف الأجنبية فان قوة الوحشة بينهما اقتضت جواز التعليم وحمل السبكي وغيره التعليم الذى يبيح النظر على التعليم الواجب كقراءة الفاتحة فما هنا محله في غير الواجب وأفهم تعليمهم السابق أنها لو لم تحرم الخلوة بها كأن كانت صغيرة لا تشبهى أو صارت محرمة له برضاع أو نسكها ثانيا لم يتعذر التعليم به جزم البلقينى ولو أصدقها تعليم آيات يسيرة يمكن تعليمها في مجلس بحضور محرم من وراء حجاب لم يتعذر التعليم كما نقله السبكي عن النهاية وصوبه وخرج بتعليمها تعليم عبدها وتعليم ولدها الواجب عليها تعليمه فلا يتعذر التعليم فتعبرى بذلك أولى من قوله تعليم قرآن (ووجب) بتعذر التعليم (مهر مثل) إن فارق بعد وطاء (أو نصفه) إن فارق لا بسببها قبله ولو فارق بعد التعليم وقبل الوطاء رجع عليها بنصف أجرة التعليم أمالو أصدق التعليم في ذمته وفارق قبله فلا يتعذر التعليم بل يستأجر نحو امرأة أو محرم يعلمها السكلى إن فارق بعد الوطاء والنصف إن فارق قبله (ولو فارق) لا بسببها قبل وطاء وبعد قبض صداق (وقد زال ملكها عنه كأن وهبته) وأقبضته (له فله نصف بدله) من مثل أو قيمة لانه إذا تعذر الرجوع الى المستحق فبدله ولأنه في المثال ملكه قبل الفراق من غير جهته (فان عاد) قبل الفراق إلى ملكها (تعلق) الزوج (بالعين) لوجودها في ملك الزوجة وفارق عدم تعلق الوالد بها في نظيره من الهبة لولده بأن حق الوالد انقطع بزوال ملك الولد وحق الزوج لم ينقطع بدليل رجوعه إلى البدل (ولو وهبته) وأقبضته (النصف فله نصف الباقي وربع بدل كله) لان الهبة وردت على مطلق النصف فيشيع فيها آخر جته وما أبقته (ولو كان) الصداق (دينا فأبرأته) منه ولو بهبته له ثم فارق قبل وطاء (لم يرجع) عليها بشيء بخلاف هبة العين والفرق أنها في الدين لم تأخذ منه مالا ولم تحصل على شيء بخلافها في هبة العين (وليس لولى عفو عن مهر) لمولته كسائر ديونها وحقوقها والذي بيده عقدة النكاح في قوله تعالى : إلا أن يعفون أو يعفو الذى بيده عقدة النكاح ، هو الزوج لتمكده من رفعها بالفرقة فيعفو عن حقه ليس لها كل المهر لا لولى إذ لم يبق بعد العقد عقدة .

﴿فصل﴾ في التمتع ، وهى مال يجب على الزوج دفعه لامرأته لمفارقته إياها بشروط كما نقلت : يجب عليه (لزوجة) لم يجب لها نصف مهر فقط (بأن) وجب لها جميع المهر أو كانت مفوضة لم توطأ ولم يفرض لها شيء صحيح (متع بفرق) أما في الأولى فاعموم وللمطلقات متاع بالمعروف وخصوص فتعالين أمتمكن ولان المهر في مقابلة منفعة بضعها وقد استوفاهما الزوج فتجب للإباحاش متعة وأما في الثانية فلنقله تعالى لا جناح عليكم إن طلقتم النساء ما لم تمسوهن أو تفرضوا لهن فريضة ومتعهوهن ، ولأن المفوضة لم يحصل لها شيء فيجب لها متعة للإباحاش بخلاف من وجب لها النصف فلا متعة لها لانه لم يستوف منفعة بضعها فيكفى نصف مهرها للإباحاش ولأنه تعالى لم يجعل لها سواء بقوله : فنصف ما فرضتم ، هذا إن كان الفراق لا بسببها أو بسببها أو ملكه) لها كرده وإسلامه ولعانه وتعليقه طلاقها بفعالها ففعلت ووطأه أيه أو ابنه لها بشبهة (أو موت) لها أولاً أحدها فان كان بسببها كملكها له وردتها وإسلامها وفسخها بعينه وفسخه بعينها أو بسببها كردها معا أو بملكها لها بشراء أو غيره أو بموت فلامتعة لها ووطأها أم لا وكذا لو سببها معا والزوج

قبض ولو أصدق
تعليمها وفارق قبله
تعذر ووجب مهر مثل
أو نصفه ولو فارق وقد
زال ملكها عنه كأن
وهبته له فله نصف بدله
فان عاد تعلق بالعين ولو
وهبته النصف فله نصف
الباقي وربع بدل كله
ولو كان ديناً فأبرأته لم
يرجع وليس لولى عفو
عن مهر .

﴿فصل﴾ لزوجة لم
يجب لها نصف مهر
قط متعة بفرق
لا بسببها أو بسببها
أو ملكه أو موت

صغير أو مجنون وذلك لاتقاء الإحاش ولأنها في صورة موته وحده متفجعة لاستوحشة ولا فرق في وجوب المتعة بين المسلم والذمي والحرة والعبد والمسلمة والذمية والحرة والأمة وهي لسيد الأمة وفي كسب العبد وقولي أو بسببهما إلى آخره من زيادتي والواجب فيها ما يترضى الزوجان عليه (وسن أن لا تنقص عن ثلاثين درهما) أو ما قيمته ذلك وأن لا يبلغ نصف المهر وعبر جماعة بأن لا تزد على خادم فلاحد للواجب وقيل هو أقل ما يتحمل وإذا تراضيا بشئ فذلك (فإن تنازعا) في قدرها (قدرها قاض) باجتهاده (ب) بقدر (حاليها) من يساره وإعساره ونسبها وصفاتها لقوله تعالى : ومتعوهن على الموسع قدره وعلى المقتر قدره متاعا بالمعروف .

(فصل في التحالف إذا وقع اختلاف في المهر المسمى . لو (اختلفا) أى الزوجان (أو وارثاها أو وارث أحدها والآخري قدر مسمى) كأن قالت نكحتني بألف فقال بخمسمائة (أو) في (صفته) الشاملة لجنسه كأن قالت بألف دينار فقال بألف درهم أو قالت بألف صحيحة فقال بألف مكسرة (أو) في (تسمية) كأن ادعت تسمية قدر فأنكرها الزوج ليكون الواجب مهر المثل أو ادعى تسمية فأنكرتها والمسمى أكثر من مهر المثل في الأولى وأقل منه في الثانية ولا بينة لواحد منهما أو لكل منهما بينة وتعارضنا (تحالفا) كافي البيع في كيفية اليمين ومن يبدأ به لكن يبدأها الزوج لقوة جانبه بعد التحالف لبقاء البضع له سواء اختلفا قبل الوطء أم بعده فيحلفان على البت إلا الوارث في النفي فيحلف على نفي العلم على القاعد في الحلف على فعل الغير (كزوج ادعى مهر مثل وولى صغيرة أو مجنونة) ادعى (زيادة) عليه فإنهما يتحالفان كما مر فلو كملت الصغيرة أو المجنونة قبل حلف الولى حلفت دونه ولو اختلف الزوج وولى البكر البالغة العاقلة حلفت دون الولى (ثم) بعد التحالف (يفسخ المسمى) على ما مر في البيع في أنهما يفسخانه أو أحدهما أو الحاكم ولا يفسخ بالتحالف (ويجب مهر مثل) وإن زاد على مادعته الزوجة أما إذا ادعى الزوج دون مهر المثل أو فوقه فلا تحالف ويرجع في الأولى إلى مهر المثل لأن نكاح من ذكرت بدون مهر المثل يقتضيه وفي الثانية إلى قول الزوج لأن التحالف فيها يقتضى الرجوع إلى مهر المثل وتعييرى باختلافهما في التسمية أعم من قوله ولو ادعت تسمية فأنكرها تحالفا وتقيس دعوى الزوج بمهر المثل والولى بزيادة من زيادتي (ولو ادعت نكاحا ومهر مثل) بأن لم تجز تسمية صحيحة (فأقر بالنكاح فقط) أى دون المهر بأن أنكره أو سكنت عنه وذلك بأن نفي في العقد أو لم يذكر فيه (كف بيانا) للمهر لأن النكاح يقتضيه (فإن ذكر قدرا وزادت) عليه (تحالفا) وهو اختلاف في قدر مهر المثل (أو أصر) على إنكاره (حلفت) يمين الردأها تستحق عليه مهر مثلها (وقضى لها) به (ولو أثبتت) بإقراره أو بينة أو يمينها بعد نكوله (أنه نكحها أمس بألف واليوم بألف) وطالبته بألفين (لزمه) لإمكان صحة العقدين كأن يتخللها ما خلع ولا حاجة إلى التعرض له ولا للوطء في الدعوى (فإن قال لم أطأ) فيها أو في أحدها (صدق يمينه) لموافقته للأصل (وتشطر) ما ذكر من الألفين أو من أحدهما لأن ذلك فائدة تصديقه (أو) قال (كان الثاني تجديدا) للأول لا عقدا ثانيا (لم يصدق) لأنه خلاف الظاهر نعم له تخليفها على نفي ذلك لإمكانه .

(فصل في الوليمة من الولم وهو الاجتماع وهي تقع على كل طعام يتخذ لسرور حادث من عرس وإملاك أو غيرها لكن استعمالها مطلقة في العرس أشهر وفي غيره تقييد فيقال وليمة ختان أو غيره (الوليمة) لعرس وغيره (سنة) لثبوتها عنه صلى الله عليه وسلم قولاً وفعلًا فقد أومل على بعض نساءه بمدين من شعير وعلى صفية بتمر وسمن وأقط وقال لعبد الرحمن بن عوف وقد تزوج أومل ولو بشاة رواها البخارى والأمر في الأخير للندب قياسا على الأضحية وسائر الولائم وأقلها للمتمكن شاة ولغيره ما قدر عليه والمراد أقل الكلال شاة لقول النبيه وبأى شئ أومل من الطعام جاز (والإجابة لعرس) بضم العين مع ضم الراء وإسكانها والمراد الإجابة لوليمة الدخول (فرض عين ولغيره سنة) لخبر الصحيحين إذا دعى أحدكم إلى الوليمة فليأتها وخبر مسلم شر

وسن أن لا تنقص عن ثلاثين درهما فإن تنازعا قدرها قاض بحالها .

(فصل في اختلاف أو وارثاها أو وارث أحدها والآخري قدر مسمى أو صفته أو تسمية تحالفا كزوج ادعى مهر مثل وولى صغيرة أو مجنونة زيادة ثم يفسخ المسمى ويجب مهر مثل ولو ادعت نكاحا ومهر مثل فأقر بالنكاح فقط كف بيانا فإن ذكر قدرا وزادت تحالفا أو أصر حلفت وقضى لها ولو أثبتت أنه نكحها أمس بألف واليوم بألف لزمه فإن قال لم أطأ صدق يمينه وتشطر أو كان الثاني تجديدا لم يصدق .

(فصل في الوليمة سنة والإجابة لعرس فرض عين ولغيره سنة ،

الطعام طعام الوليمة تدعى لها الأغنياء وتترك الفقراء ومن لم يجب الدعوة فقد عصى الله ورسوله قالوا والبراد
وليمة العرس لأنها المعهودة عندهم وحمل خبر أبي داود إذا دعا أحدكم أخاه فليجب عرسا كان أو غيره على
النسب في وليمة غير العرس وأخذ جماعة بظاهره وذكر حكم وليمة غير العرس من زيادتي وإنما يجب الإجابة
أو تسن (بشرط منها إسلام داع ومدعو) فينتفى طلب الإجابة مع الكافر لا تنفاه للوادة معه. نعم تسن لمسلم
دعاه ذي لكن منها له دون سنهاله في دعوة مسلم (وعموم) للدعوة بأن لا يخص بها الأغنياء ولا غيرهم بل
يعم عند تمكنه عشيرته أو حيرانه أو أهل حرفته وإن كانوا كلهم أغنياء فحشرهم الطعام فالشرط أن لا يظهر
منه قصد التخصيص (وأن يدعو معينا) بنفسه أو نائبه بخلاف ما لو قال ليحضر من شاء أو نحوه (و) أن
يدعوه (لعرس في اليوم الأول) فلو أول ثلاثة أيام فأكثر لم تجب الإجابة إلا في الأول (وتسن لها) أي
للعرس وغيره (في الثاني) لكن دون سنهاله في اليوم الأول في غير العرس (ثم تكره) فيما بعده ففي أبي
داود وغيره أنه صلى الله عليه وسلم قال «الوليمة في اليوم الأول حق وفي الثاني معروف وفي الثالث رياء وصمعة»
(وأن لا يدعوه لنحو خوف) منه كقطع في جاهه فإن دعاه لشيء من ذلك لم تلزمه الإجابة (و) أن لا يعذر
(كأن لا يدعوه آخر) فإن دعاه آخر قدم الأسبق ثم الأقرب رحما ثم دارا ثم يقرع (و) كأن (لا يكون
ثم من يتأذى به أو تسبح مجالسته) كالأراذل فإن كان ثم شيء من ذلك اتقى عنه طلب الإجابة لما فيه من
التأذى أو الفضاضة (ولا) ثم (منكر) ولو عند المدعو قسط (كفرش محرمة) لكونها حراما والوليمة
للرجال أو كونها منصوبة أو نحو ذلك (وصور حيوان مرفوعة) كأن كانت على سقف أو جدار أو ثياب
ملبوسة أو وسادة منصوبة هذا (إن لم يزل) أي المنكر (به) أي بالمدعو وإلا وجبت أو سنت إجابته
إجابة للدعوة وإزالة للمنكر وخرج بما ذكر صور حيوان مبسوطة كأن كانت على بساط يداس أو مخاد
يتسكأ عليها أو مرفوعة لكن قطع رأسها وصور شجر وشمس وقر فلا تمنع طلب الإجابة فإن ما يداس
منها ويطرح مهان مبتذل وغيره لا يشبه حيوانا في روح بخلاف صور الحيوان المرفوعة فإنها تشبه الأصنام
وقولي منها مع ذكر الشرط الأول والثالث وتسن الإجابة في اليوم الثاني من زيادتي وتعيى بعوموم وبمحرمة
أعم وأولى من تعبيره بأن لا يخص الأغنياء وبحري وتعيى بأن لا يعذر مع التثليل له بما بعده أولى من
اقتصاره على ما بعده إذ لا ينحصر الحكم فيه إذ مثله أن لا يكون المدعو قاضيا ولا معذورا بما رخص في
ترك الجماعة أو نحو ذلك كأن يكون الداعي أكثر ماله حرام (وحرم تصوير حيوان) ولو على أرض قال
التولي ولو بل رأس الخبر البخاري «أشد الناس عذابا يوم القيامة الذين يصورون هذه الصور» ويستثنى لعب
البنات لأن عائشة كانت تلعب بها عنده صلى الله عليه وسلم رواه مسلم وحكمته تدرينهن أمر التربية
(ولا تسقط إجابة بصوم) خبر مسلم «إذا دعى أحدكم إلى طعام فليجب فإن كان مفطرا فليطعم وإن كان صائما
فليصل» أي فليدع بدليل رواية فليدع بالبركة وإذا دعى وهو صائم فلا يكره أن يقول إني صائم (فان شق
على داع صوم نفل) من المدعو (فالفطر أفضل) من إتمام الصوم وإلا فالإتمام أفضل أما صوم الفرض
فلا يجوز الخروج منه ولو موسعا كنذر مطلق ويسن للفطر الأكل وقيل يجب وصححه النووي في شرح
مسلم وأقله لقمة (ولضيف أكل مما قدم له بلا لفظ) من مضيفه اكتفاء بالقرينة العرفية كما في الشرب من
السقايات في الطرق (إلا أن ينتظر) الداعي (غيره) فلا يأكل حتى يحضر أو يأذن المضيف لفظا وهذا من
زيادتي وخرج بالأكل مما قدم له غيره فلا يأكل من غير ما قدم له ولا يتصرف فيما قدم له بغير أكل لأنه
المأذون فيه عرفا فلا يطعم منه سائلا ولا هرة وله أن يلقم منه غيره من الأضياف إلا أن يفضل المضيف
طعامهما فليس لمن خص بنوع أن يطعم غيره منه (وله أخذ ما يعلم رضاه به) لا إن شك قال الغزالي وإذا علم
رضاه ينبغي له مراعاة النصفة مع الرقة فلا يأخذ إلا ما يخصه أو يرضون به عن طوع لا عن حياء وأما التطفل

بشرط منها إسلام
داع ومدعو وعموم
وأن يدعو معينا
ولعرس في اليوم الأول
وتسن لها في الثاني ثم
تكره وأن لا يدعوه
لنحو خوف ولا يعذر
كأن لا يدعوه آخر ولا
يكون ثم من يتأذى به
أو تسبح مجالسته ولا
منكر كفرش محرمة
وصور حيوان مرفوعة
إن لم يزل به وحرم
تصوير حيوان ولا
تسقط إجابة بصوم فإن
شق على داع صوم نفل
فالفطر أفضل ولضيف
أكل مما قدم له بلا لفظ
إلا أن ينتظر غيره وله
أخذ ما يعلم رضاه به

وهو حضور لعودة بغير إذن فحرام إلا أن يعلم رضارب الطعام لصداقة أو مودة وصرح جماعة منهم الماوردي بتحريم الزيادة على قدر الشبع ولا تضمن قال ابن عبد السلام وإنما حرمت لأنها مؤذية للمزاج (وحل ثر نحو سكر) كدنانير ودرهم ولوز وجوز وتمر (في إهلاك) على المرأة للنسكاح (و) (في) (ختان) (وفي سائر الولائم) فما يظهر عملا بالعرف وذكر الحتان من زيادتي (و) (حل) (التقاطه) (لذلك) (وتركها) أي ثر ذلك والتقاطه (أولى) لأن الثاني يشبه النهي والأول تسبب إلى ما يشبهها نعم إن عرف أن النثر لا يؤثر بعضهم على بعض ولم يقدح الالتقاط في مروءة اللتقط لم يكن الترك أولى وذكر أولوية ترك النثر من زيادتي ويكره أخذ النثار من الهواء بإزار أو غيره فإن أخذه أو التقطه أو بسط حجره له فوقع فيه ملكه وإن لم يسط حجره لم يملكه لأنه لم يوجد منه قصد تملك ولا فعل نعم هو أولى به من غيره ولو أخذه غيره لم يملكه ولو سقط من حجره قبل أن يقصد أخذه أو قام فسقط بطل اختصاصه به ولو نقضه فهو كما لو وقع على الأرض .

﴿ كتاب القسم ﴾

بفتح القاف (والنشوز) وهو الخروج عن الطاعة (يجب قسم لزوجات) ولو كن إماء فلا دخل لإماء غير زوجات فيه وإن كن مستولات قال تعالى فإن خفتم أن لا تعدلوا فواحدة أو ما ملكت أيمانكم أشعر ذلك بأنه لا يجب العدل الذي هو فائدة القسم في ملك اليمين فلا يجب القسم فيه لكنه يسن كي لا يحد بعض الإماء على بعض هذا إن (بات عند بعضهن) بقرعة أو غيرها وسيأتي وجوبها لذلك (فيلزمه) قسم (لمن بقي) منهن (ولو قام بهن عذر كمرض وحيض) ورتق وقرن وإحرام لأن المقصود الأنس لا الوطء وذلك بأن يبيت عند من بقي منهن تسوية بينهما ولا تجب التسوية بينهما في التمتع بوطء وغيره لكنها تسن واستثنى من استحقاق المريضة القسم مالم يفسد نسائه فتخلت واحدة لمرض فلا قسم لها وإن استحققت النفقة صرح به الماوردي (لا) إن قام بهن (نشوز) وإن لم يحصل به إثم كمجنونة فمن خرجت عن طاعة زوجها كأن خرجت من مسكنه بغير إذن أو لم تفتح له الباب ليدخل أو لم تمكنه من نفسها لا تستحق قسما كالا تستحق نفقة وإذا عادت للطاعة لا تستحق قضاء والذي عليه القسم كل زوج عاقل أو سكران ولو مرأها قاء أو سفها فإن جار المراهق فالإثم على وليه وفي معنى الناشئة المعتدة والصغيرة التي لا تطيق الوطء (وله إعراض عنهن) بأن لا يبيت عندهن لأن البيت حقه فله تركه (وسن أن لا يعطلهن) بأن يبيت عندهن ويحصنهن (كواحدة) ليس تحتها غيرها فله الإعراض عنها ويسن أن لا يعطها وأذن درجاتها أن لا يخلها كل أربع ليال عن ليلة اعتبارا بمن له أربع زوجات والتصریح بالسن في الواحدة من زيادتي (والأولى له أن يدور عليهن) اقتداء به ﷺ وصونا لهن عن الخروج فلم أن له أن يدعوهن لمسكنه إن انفرد بمسكن (وليس له أن يدعوهن لمسكن إحداهن) إلا برضاهن كما زدت بعد في هذه لما فيه من المشقة عليهن وتفضيلها عليهن ومن الجمع بين ضررات بمسكن واحد بغير رضاهن (ولا) أن (يجمعهن) ولا زوجة وسرية كما في البحر وغيره (بمسكن إلا برضاهن) لأن جمعهن فيه مع تباعضهن يولد كثرة المخاصمة وتشويش العشرة فإن رضين به جاز لكن يكره ووطء إحداهن بخضرة البقية لأنه بعيد عن المروءة ولا يلزمها الإجابة إليه ولو كان في دار حجر أو سفلى وعلو جاز إسكانهن من غير رضاهن إن تميزت المرافق ولاقت المساكن بهن (ولا) أن (يدعو بعضا لمسكنه ويمضي لبعض) آخر لما فيه من التخصيص الموحش (إلا به) أي برضاهن (أو بقرعة) وهما من زيادتي (أو غرض) كقرب مسكن من مضى إليها دون الأخرى أو خوف عليها دون الأخرى كأن تكون شابة والأخرى عجوزا فله ذلك للمشقة عليه في مضيه للبعيدة ولخوفه على الشابة ويلزم من دعاها الإجابة فإن أبت بطل حقها (والأصل) في القسم لمن عمله نهار (الليل) لأنه وقت السكون (والنهار) قبله أو بعده وهو أول (تبع) لأنه وقت العاش قال تعالى وهو الذي جعل لكم الليل لتسكنوا فيه والنهار مبصر أو قال وجعلنا الليل لباسا وجعلنا

وحل ثر نحو سكر في إهلاك وختان والتقاطه وتركها أولى .

﴿ كتاب القسم ﴾

والنشوز

يجب قسم لزوجات بات عند بعضهن فيلزمه لمن بقي ولو قام بهن عذر كمرض وحيض لا نشوز وله إعراض عنهن وسن أن لا يعطلهن كواحدة والأولى أن يدور عليهن وليس له أن يدعوهن لمسكن إحداهن ولا يجمعهن بمسكن إلا برضاهن ولا يدعو بعضا لمسكنه ويمضي لبعض إلا به أو بقرعة أو غرض والأصل الليل والنهار تبع

النهار معاشا (و) الأصل في القسم (لمن عمله ليلا) كحارس (النهار) لأنه وقت سكونه والليل تبع لأنه وقت معاشه (ولمسافر وقت نزوله) ليلا كان أو نهارا لأنه وقت خلوته وهذا من زيادتي (وله) أى للزوج (دخول في أصل) لواحدة (على) زوجة (أخرى لضرورة) لا لغيرها (كمريضها الخوف) ولو ظنا قال الغزالي أو احتمالا فيجوز دخوله ليتبين الحال لعذر (وله دخوله في غيره) أى غير الأصل وهو التبع (لحاجة) ولو غير ضرورية (كوضع) أو أخذ (متاع) وتسليم نفقة (وله تمتع بغير وطء فيه) أى في دخوله في غير الأصل أما بوطء فيحرم لقول عائشة : كان النبي ﷺ يطوف علينا جميعا فيدنو من كل امرأة من غير مسيس أى وطء رواه أبو داود والحاكم وصححه إسناده (ولا يطيل) حيث دخل (مكثه فإن أطاله قضى) كما في المذهب وغيره وقضية كلام الأصل كالروضة وأصلها خلافه فيما إذا دخل في الأصل وقد يحمل الأول على ما إذا أطال فوق الحاجة والثاني على خلافه فيها فإن لم يطل مكثه فلا قضاء وإن وقع وطء لم يقضه وإن طال المكث لتعلقه بالنشاط (كدخوله بلا سبب) أى تعدياً فإنه يقضى إن طال مكثه ويعصى بذلك وهذا الشرط من زيادتي (ولا تجب تسوية في إقامة في غير أصل) لتبعيته للأصل وتعبيره بالأصل وغيره أعم من تغييره بالليل والنهار (وأقل) نوب (قسم) وأفضله لمن عمله نهارا (ليلة) فلا يجوز بيع بعضها ولا بها وبعض أخرى لما في التبعيض من تشويش العيش وأما إن أفضله ليلة فللقرب العهد به من كلهن (ولا يجاوز ثلاثا) بغير رضاهن لما في الزيادة عليها من طول العهد بهن (وليقرع) وجوبا عند عدم إذهن (للابتداء) بواحدة منهن فإذا خرجت القرعة لواحدة بدأ بها وبعد تمام نوبتها يقرع بين الباقيات ثم بين الآخرين فإذا تمت النوب راعى الترتيب فلا يحتاج إلى إعادة القرعة ولو بدأ بواحدة بالقرعة فقد ظلم وقرع بين الثلاث فإذا تمت أقرع للابتداء (وليسو) بينهن وجوبا في قدر نوبتهن حتى بين المسلمة والذمية (لكن لحرمة مثلا غيرها) ممن فيها رق كما رواه الدارقطني عن علي في الأمة ولا يعرف له مخالف ويقاس بها المبعضة فللحرمة ليلتان ولغيرها ليلة ولا يجوز لها أربع أو ثلاث ولغيرها ليلتان أوليلة ونصف وإنما تستحق غير الحرمة القسم إذا استحققت النفقة بأن كانت مسلمة للزوج ليلا ونهارا كالحرة، وتعبيره بغيرها أعم من تغييره بالأمة (ولجديدة بكر) بمعناها المتقدم في استئذانها (سبع و) لجديدة (ثيب ثلاث ولاء بلا قضاء) للأخريات فيهما خبر ابن حبان في صحيحه: سبع للبكر وثلاث للثيب، وفي الصحيحين عن أنس من السنة إذا تزوج البكر على الثيب أقام عندها سبعا ثم قسم وإذا تزوج الثيب على البكر أقام عندها ثلاثا ثم قسم والعدد المذكور واجب على الزوج لتزول الحشمة بينهما ولهذا سوى بين الحرمة وغيرها لأن ما يتعلق بالطبع لا يختلف بالرق والحرية كمدة العنة والإيلاء وزيد للبكر لأن حيائها أكثر، وقولي ولاء من زيادتي واعتبر لأن الحشمة لا تزول بالمفرق (وسن تخيير الثيب بين ثلاث بلا قضاء) للأخريات (وسبع به) أى بقضاء لمن كما فعل ﷺ بأم سلمة رضي الله عنها حيث قال لها إن شئت سبعت عندك وسبعت عندهن وإن شئت ثلثت عندك ودرت أى بالقسم الأول بلا قضاء وإلا لقال وثلثت عندهن كما قال وسبعت عندهن رواه مالك وكذا مسلم بمعناه (ولا قسم لمن سافرت لامعه بلا إذن) منه ولو لغرضه (أو به) أى بإذنه (لا لغرضه) هو أعم مما ذكره كحج وعمرة وتجارة بخلاف سفرها معه ولو بلا إذن إن لم ينهها أولا معه لكن بإذنه لغرضه فيقضى لها ما فاتها (ومن سافر لنقلة لا يصحب بعضهن ولا يخلفهن) حذرا من الإضرار بل ينقلهن أو يطلعن أو ينقل بعضا ويطلق الباقي فإن سافر ببعضهن ولو بقرعة قضى للمتخلفات وقولي ولا يخلفهن من زيادتي (أو) سافر ولو سافرا قصيرا (لغيرها) أى لغير نقلة سافرا (مباحا حل) له (ذلك) أى أن يصحب بعضهن وأن يخلفهن لكن (بقرعة في الأولى) للاتباع رواه الشيخان (وقضى مدة الإقامة) بقيد زده بقولي (إن ساكن) فيها

ولمن عمله ليلا النهار
ولمسافر وقت نزوله وله
دخول في أصل على
أخرى لضرورة
كمريضها الخوف وفي
غيره لحاجة كوضع
متاع وله تمتع بغير
وطء فيه ولا يطيل
مكثه فإن أطاله قضى
كدخوله بلا سبب ولا
تجب تسوية في إقامة
في غير أصل وأقل قسم
وأفضله ليلة ولا يجاوز
ثلاثا وليقرع للابتداء
وليسو لكن لحرمة
مثلا غيرها ولجديدة
بكر سبع وثيب
ثلاث ولاء بلا قضاء
وسن تخيير الثيب بين
ثلاث بلا قضاء وسبع
به ولا قسم لمن سافرت
لامعه بلا إذن أو به
لا لغرضه ومن
سافر لنقلة لا يصحب
بعضهن ولا يخلفهن
أو لغيرها مباحا حل
ذلك بقرعة في الأولى
وقضى مدة الإقامة
إن ساكن

(مصحوبته) بخلاف ما اذا لم يساكنها وهو ظاهر وبخلاف مدة سفره ذهابا وإيابا إذ لم ينقل أنه صلى الله عليه وسلم نفي بعد عوده فصار منقوط القضاء من رخص السفر ولأن المصحوبة معه وإن فازت بصحبته فقد نبت بالسفر ومشاقه وخرج زيادتي مباح غيره فلا يحل له أن يسافر بواحدة منهم فيه مطلقا فإن سافر بها لزمه القضاء للمتخلفات والمراد بالإقامة ما مر في باب القصر فتحصل عند وصوله مقصده بنيتها عنده أو قبله بشرطه فإن أقام في مقصده أو غيره بلانية وزاد على مدة المسافرين قضى الزائد (ومن وهبت حقها) من القسم لمن يأتي (فللزواج رد) بأن لا يرضى بذلك لأن التمتع بها حقه فلا يلزمه تركه (فان رضى به ووهبته لعينة) منهم (بات عندها) وإن لم ترض بذلك (ليلتيهما) كل ليلة في وقتها متصلتين كانتا أو منفصلتين كما نفل صلى الله عليه وسلم لما وهبت سودة نوبتها لعائشة كافي الصحيحين فلا يؤول إلى المنفصلتين لثلايتها حتى حق التي بينهما ولأن الواهبة قد ترجع بين اللتين والولاء يفوت حق الرجوع عليها لكن قيده ابن الرفعة أخذا من التعليل بما إذا تأخرت ليلة الواهبة فإن تقدمت وأراد تأخيرها جاز قال ابن النقيب وكذلك تأخرت فأخر ليلة للوهوبة إليها برضاها عسك هذا التعليل وهذه الهبة ليست على قواعد الهبات ولهذا لا يشترط رضا للوهوب لها بل يكفي رضا الزوج لأن الحق مشترك بينهما وبين الواهبة (أو) وهبته (لن أو أسقطته) والثاني من زيادتي (مؤوى) بين الباقيات فيه ولا يخص به بعضهن فتجعل الواهبة كالمدمومة (أو) وهبته (له) فله تخصيص (لواحدة بنوبة الواهبة ولا يجوز للواهبة أن تأخذ بحقة عوضا فإن أخذته لزمها رده واستحقت القضاء ولو للواهبة الرجوع متى شاءت ومتى فات قبل علم الزوج به لا يقضى .

(فصل في حكم الشقاق بالتعدي بين الزوجين وهو إيمان أحداهما أو منهما . فلو (ظهر أماره نشوزها) فولا كان تحيجه بكلام خشن بعد أن كان بلين أو فعلا كأن يجمد منها إعراضا وعبوسا بعد لطف وطلاقة وجه (وعظها) بالهجر وضرب فاعلمها تبدي عذرا أو تتوب عما وقع منها بغير عذروا الوعظ كأن يقول لها اتقي الله في الحق الواجب عليك واحذري العقوبة وبين لها أن النشوز يسقط النفقة والقسم (أو علم) نشوزها (وعظها) (وهجرها) (في مضجع وضربها) وإن لم يتكرر النشوز (إن أفاد) الضرب قال الله تعالى واللاتي تخافون نشوزهن فعظوهن واهجروهن في المضجع واضربوهن والخوف فيه بمعنى العلم كافي قوله تعالى فمن خاف من موص جنتا أو إثما وتقييد الضرب بالإفادة من زيادتي فلا يضرب إذا لم يفد كما لا يضرب ضربا مبرحا ولا وجها ومهالك ومع ذلك فالأولى العفو وخرج بالمضجع المجرى في الكلام فلا يجوز فوق ثلاثة أيام ويجوز فيها للخبر الصحيح لا يحل لمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاث لكن هذا كما قال جمع محمول على ما إذا قصد بهجرها ردها لحظ نفسه فإن قصد به ردها عن المعصية وإصلاح دينها فلا تحريم ولعل هذا مرادهم إذ النشوز حينئذ عذر شرعي والمهجر في الكلام له جائز مطلقا ومنه هجره صلى الله عليه وسلم كعب بن مالك وصاحبيه ونهيه الصحابة عن كلامهم ولو ضربها وادعى أنه بسبب نشوز وادعت عدمه ففيه احتمالان في المطلب قال والذي يقوى في ظني أن القول قوله لأن الشرع جعله وليا في ذلك (فلو منعها حقا كقسم) ونفقة (ألزمه قاض وفاءه) كسائر المستحقين من أداء الحقوق (أو أذاها) بشت أو نحوه (بلاسبب نهاه) عن ذلك وإنما لم يعززه لأن إساءة الخلق تسكر بين الزوجين والتعزير عليها يورث وحشة بينهما فيقتصر أولا على النهي لعل الحال يلتئم بينهما (ثم) إن عاد إليه (عززه) بما يراه إن طلبته (أو ادعى كل) منهما (تعدي صاحبه) عليه (منع) القاضي (الظالم) منهما (بخبثة) خير بهما من عوده إلى ظلمه فإن لم يمتنع أحال بينهما إلى أن يرجعا عن حالهما (فان اشتد شقاق) بينهما بأن داما على التساب والتضارب (بعث) القاضي وجوبا (للكل) منهما (حكما برضاها وسن) كونهما (من أهلها) لينظرا في أمرها بعد اختلاء حكمه به وحكمها بها ومعرفة ما عندهم في ذلك ويصلحا بينهما أو يفرقا إن عسر الإصلاح على ما يأتي لآية

مصحوبته ومن وهبت
حقها فللزواج رد فان
رضى به ووهبته لعينة
بات عندها ليلتيهما
أو لمن أو أسقطته سوى
أوله فله تخصيص .

﴿فصل في ظهور أماره
نشوزها وعظ أو علم
وعظ وهجر في مضجع
وضرب بأن أفاد فلو
منعها حقا كقسم ألزمه
قاض وفاءه أو أذاها بلا
سبب نهاه ثم عززه أو
ادعى كل تعدي صاحبه
منع الظالم بخبثة فان
اشتد شقاق بعث لكل
حكما برضاها وسن من
أهلها

وهما وكيلان لهما فيوكل حكمه بطلاق أو خلع وتوكل هي حكمها يندل وقبول (كتاب الخلع) هو فرقة بعوض لجهة زوج وأركانها ملترزم وبضع وعوض وصيغة وزوج وشرط فيه صحة طلاقه فيصح من عبد ومحجور بسفه ويدفع عوض للمالك أمرها وفي الملترزم

[مسئلة : في الخلع وتخليصه من الطلاق الثلاث] هو جائز أي نافذ ولو في حال الوفاق وعلى غير الصداق ولو أكثر منه ولكن تكره الزيادة عليه كما في الإحياء نعم هو مكروه إلا عند الشقاق أو خوف تقصير من أحدهما في حق الآخر أو كراهة الزوجة للزوج لنحو سوء خلقه أو دينه أو كراهته إياها لزنائها أو نحوه من المحرمات أو للتخلص من وقوع الثلاث أو الثنتين بالفعل فيأول حلف بالطلاق ثلاثا أو اثنتين من موطوءة على فعل ما لا بد منه أي على تركه فخلع ثم فعل المحلوف عليه وفي التخلص به فيما لو كان المحلوف عليه مقيدا بمدة كأن حلف لا بد أن يفعل كذا في هذا الشهر ثم خالع قبل فراغه اضطراب قوى بين التأخيرين والذي صوبه ابن الرفعة ثانيا وقال شيخ مشايخنا إن الأوجه عدم التخلص بل ينظر فإن لم يفعل حتى (٦٦) مضى الشهر تبين حنثه قبيل الخلع وبطلان الخلع ويؤيده الحنث فيما لو حلف

وإن خفتم شقاق بينهما فإن اختلف رأي الحكمين بعث القاضي آخرين ليجمعهما على شيء والتصريح بسن كونهما من أهل الزوجين من زيادتي واعتبر رضاها لأن الحكمين وكيلان كما قلت (وهما وكيلان لهما) لاحا كان من جهة الحاكم لأن الحال قديودي إلى الفراق والبضع حق الزوج والمال حق الزوجة وهما رشيدان فلا يولى عليهما في حقهما (فيوكل) هو (حكمه بطلاق أو خلع وتوكل هي حكمها يندل) للعوض (وقبول) للطلاق به ويفرقان بينهما إن رأياه صوابا فإن لم يرضيا ببعضهما ولم يتفقا على شيء أدب الحاكم الظالم واستوفى للمظلوم حقه ولا يكفي حكم واحد ويشترط فيهما إسلام وحرية وعدالة واهتداء إلى المقصود من بعضهما له وإنما اشترط فيهما ذلك مع أنهما وكيلان لتعلق وكالتهما بنظر الحاكم كما في أمينة ويسن كونهما ذكرا.

(كتاب الخلع)

بضم الحاء من الخلع بفتحها وهو النزاع لأن كلا من الزوجين لباس الآخر قال تعالى: هن لباس لكم وأتم لباس لهن. فكأنه بمفارقة الآخر نزاع لباسه والأصل فيه قبل الإجماع آية فإن طبن لكم عن شيء منه نفسا والأمر به في خبر البخاري في امرأة ثابت بن قيس بقوله له أقبل الحديقة وطلقها تطليقة (هو فرقة) ولو بلفظ مفاداة (بعوض) مقصود راجع (لجهة زوج) هذا القيد من زيادتي فيشمل ذلك رجوع العوض للزوج ولسيده ومالو خالعت بمأثبت لهما عليه من قود أو غيره فهو أعم من قول الروضة كأصلها يأخذه الزوج (وأركانها) خمسة (ملترزم) لعوض (وبضع وعوض وصيغة وزوج وشرط فيه صحة طلاقه فيصح من عبد ومحجور) عليه (بسفه) ولو بلا إذن ومن سكران لا من صبي ومجنون ومكره كإسباتي (ويدفع عوض للمالك أمرها) من سيد وولى أولهما بإذنه ليرأ الدافع منه نعم إن قيد أحدها بالطلاق بالدفع له كأن قال إن دفعت لي كذا لم تطلق إلا بالدفع اليه وتبرأ به وخرج بمالك أمرهما للسكاتب فيدفع العوض له ولو بلا إذن لأنه مستقل ومثله المبعوض المهايأ إذا خالع في نوبته (و) شرط (في الملترزم) قابلا كان أو ملتصقا فهو أعم من تعبيره

ليأكلن ذا الرغيف غدا فتلف في الغد بعد تمكنه من أكله أو أتلفه قبل التمكن أي لا قبل الغد والحنث يكون إذا مضى من الغد ما يسع السبر وفيما لو حلف ليشر بن من ماء هذا الكوز فأنصب بعد التمكن من شربه وفيما لو حلفت أنها تصلي اليوم الظهر فحاضت في وقته بعد تمكنها من فعله ولم تفعل ولا تخالفه ما قاله الشيخان فيما لو قال إن لم تخرجي الليلة من هذه الدار فأنت طالق فخالع مع أجنبي من الليل وجدد النكاح ولم تخرج أنه لا يحنث لأن الليل كله

بالقابل

محل اليمين فلم يحض وهي زوجته وفيما لو كان معه تفاحتان فقال لزوجته إن لم

تأكل هذه التفاحاة اليوم فأنت طالق ولأتمته إن لم تأكل هذه الأخرى فأنت حرة فاشتبهتا أنه يتخلص بأن يخلعها ذلك اليوم ثم يعيدها ويبيع الأمة ثم يشترها أي ولو بعد التمكن من الأكل فيهما وذلك لما فرق به السبكي بين إن لم أفعل ولأفعلن بأن الأول تعليق على العدم ولا يتحقق إلا بالآخر فإذا صادفها الآخر باثنا لم تطلق كما في فرعي الشيخين إذ ليس لليمين هنا إلا جهة حنث فاذا فعل لا تقول بر بل لم يحنث لعدم شرطه وأما لأفعلن كما في مسئلتنا فالفعل مقصود وهو إثبات جزئي وله جهة بر وهي فعله وجهه حنث بالسلب الكلي الذي هو تقيضه والحنث بمناقضة اليمين وتفويت البر فاذا التزمه وفوته بخلع من جهته حنث لتفويته البر باختياره وعليه فالصيغ أربع اثنتان فيدفع لهما الخلع وهما الحلف على النفي كلا فاعل والحلف على الإثبات معلقا بما لا إشعاره بالزمان كإن لم أفعل كذا واثنتان لا يفيد فيهما وهما الحلف على الإثبات معلقا بما يشعر بالزمان كإذا لم أفعل كذا والحلف بلا فعلن ونحوها قال السبكي وقياس هذا أنه إذا كان التعليق في كل الرغيف بالصيغة المذكورة بأن قال إن لم آكل هذا الرغيف غدا فأنت طالق فأتلفه أو تلف بعد التمكن من أكله من قبل فراغ

إطلاق تصرف مالى فلو اختلعت أمة بلا إذن سيد بعين بانت بمهر مثل في ذمتها أو بدىن فيه تبين أو بإذنه فإن أطلقه وجب مهر مثل في نحو كسبها وإن قدر ديناً تعلق بذلك أو عين عيناله تعينت أو محجورة بسفه طلقت رجعياً أو مريضة مرض موت صح وحسب من الثلث زائد على مهر مثل وفي البضع ملك زوج له فيصح في رجعية وفي العوض صحة إصدافه فلو خالها بفاسد (٦٧) يقصد بانت بمهر مثل أو لا يقصد فرجعى

ولها توكيل فلو قدر
لو كيله مالا فنقص لم
تطلق أو أطلق فنقص
عن مهر مثل بانت به

النهار لا يحنث وما أظن
الأصحاب يسمحون
بذلك قال في الخادم
وهو كمال يعنى من أنهم
لا يسمحون قال وقد
صرح جماعة من الأصحاب
بالحنث في نظير ذلك
منهم صاحب البيان
فقالوا لو قال لعبد إن
لم أبعك اليوم فامرأتى
طالق فأعتقه طلقت
امرأته وفي البيان
وغيره أيضاً إذا قال إن
لم أتزوج عليك فأنت
طالق وقيد ذلك بمدة
ومات أحدهما وقع
الطلاق إذا بقي من حياة
الليت مالا يسع عقد
النكاح فالحنث عند
الأصحاب محقق في مسألة
الرغيف بعد التمكن
من أكله والصيغة إن لم
أكل هذا الرغيف غدا
لما ذكرنا من كلامهم
على أن ما ذكره السبكي
من القياس ممنوع لأن
عدم الحنث في نحو

بالقابل (إطلاق تصرف مالى) بأن يكون غير محجور عليه لأن التصرف المالى هو المقصود من الخلع (فلو
اختلعت أمة) ولو مكاتبته (بلا إذن سيد) لها (بعين) من مال أو غيره لسيد أو غيره فهو أعم من قوله عين ماله
(بانت بمهر مثل في ذمتها) لفساد العوض بانتفاء الإذن فيه (أو بدىن) في ذمتها (فيه) أى بالدين (تبين)
ثم ما ثبت في ذمتها إنما تطلب به بعد العتق واليسار (أو) اختلعت (بإذنه فإن أطلقه) أى الإذن (وجب مهر
مثل في نحو كسبها) مما في يدها من مال تجارة مأذون لها فيها (وإن قدر) لها (ديناً) في ذمتها كدينار (تعلق)
المقدر (بذلك) أى بما ذكر من كسبها ونحوه فإن لم يكن لها فإذا كسب ولا نحوه ثبت المال في ذمتها ونحو
من زيادتي (أو عين عيناله) أى من ماله (تعينت) للعوض فلو زادت على ما قدره أو عينه أو على مهر المثل
في صورة الإطلاق طولبت بالزائد بعد العتق واليسار (أو) اختلعت (محجورة بسفه طلقت رجعياً) ولغذاً كـ
المال وإن أذن الولي فيه لأنها ليست من أهل التزامه وليس لوليها تصرف ماله إلى مثل ذلك وظاهر أن ذلك
بعد الدخول والإيقع بائناً بالمال وصرح به النووي في نكته ولو خالها فلم تقبل لم يقع طلاق كافهم بما ذكر
وصرح به الأصل إلا أن ينويه ولم يضر التباس قبولها في رجعي كالمسيأى والتقييد بالحجر من زيادتي (أو)
اختلعت (مريضة مرض موت صح) لأن لها التصرف في ماله (وحسب من الثلث زائد على مهر مثل)
بخلاف مهر المثل وأقل منه فن رأس المال لأن التبرع إنما هو بالزائد (و) شرط (في البضع ملك زوج له
فيصح) الخلع (في رجعية) لأنها كالزوجة في كثير من الأحكام لافى بأن إذا فائد فيه والخلع بعد الوطء
أو مافى معناه في ردة أو إسلام أحد الزوجين الوثنين أو نحوهما موقوف (و) شرط (في العوض صحة إصدافه
فلو خالها بفاسد يقصد) كمجهول وخمر وميتة ومؤجل بمجهول (بانت) لوقوعه بعوض (بمهر مثل) لأنه
المراد عند فساد العوض كما في فساد الصداق (أو) بفاسد (لا يقصد) كدم وحشرات (فرجعى) لأن مثل ذلك
لا يقصد بحال فكأنه لم يطعم في شيء بخلاف الميتة لأنها قد تقصد للضرورة وللجوارح وتعتبرى بفاسد أعم
من تعبيره بمجهول وخمر وقولى يقصد مع قولى أولاً إلى آخره من زيادتي ولو خالها بمعلوم ومجهول فسد
ووجب مهر المثل أو بصحيح وفاسد معلوم صح في الصحيح ووجب في الفاسدة ما يقابلها من مهر المثل ولو خالها
بما في كفها ولم يكن فيها شيء بانت بمهر المثل وإنما تطلق في الخلع بمجهول إذا لم يعلق أو علق بإعطائه وأمكن مع
الجهل فلو قال إن أبرأتني من دينك فأنت طالق فأبرأتها منه وهو مجهول لم تطلق لعدم وجود الصفة واستثنى من
وجوب مهر المثل بالخلع بخمر خلع الكفار به إذا وقع الإسلام بعد قبضه كافي المهر وخرج زيادتي ضمير خالها
خلعها مع الأجنبية بذلك فيقع رجعياً (ولها) أى للزوجين (توكيل) في الخلع (فلو قدر) الزوج (لو كيله مالا
فنقص) عنه أو خالها بغير الجنس (لم تطلق) للمخالفة كافي البيع بخلاف مالا اقتصر أو زاد عليه ولو من غير
جنسه لأنه أتى بالمأذون فيه وزاد في الثانية خيراً (أو أطلق) التوكيل (فنقص) الوكيل (عن مهر مثل بانت به)
أى بمهر المثل كما لو خالها بفاسد وفارقت ما قبلها بصرى مخالفة الزوج في تلك دون هذه هذا مانص عليه
الشافعى وصححه في أصل الروضة وتصحيح التنبيه ونقله الرافعى عن العراقيين والرويانى وفي المهمات أن
الفتوى عليه والذي صححه الأصل وقال الرافعى كأنه أقوى توجيهاً أنها لا تطلق كما في البيع بدون ثمن المثل
أما إذا خالها بمهر المثل أو أكثر فيصح لأنه أتى بمقتضى مطلق الخلع وزاد في الثانية خيراً كما يحمل إطلاق

فرعى الشيخين لعدم قبول المحل للوقوع عند وجود العلق عليه وهو الانتفاء في آخر جزء لوجود البدنية حيثئذ وهذا المعنى مفقود في مسألة
الرغيف في التصوير المذكور لقبول المحل وعدم إمكان فعل المحلوف عليه حيثئذ وهو الأكل لا يجعله بمنزلة عدم قبول المحل وظاهر أخذنا من
الفرق أن الخلع يخلص في نحو إن دخلت الدار فأنت طالق ثلاثاً إذ ليس لليمين فيه إلا جهة حنث فاذا لم تدخل لا تقول بر، بل لم يحنث لعدم شرطه
ولهذا أطلق الأصحاب أنه إذا علق الطلاق بصفة كالدخول ثم أبانها بعوض أو بالثلاث ثم دخلت في البيوت أو بعد هالم يحنث وأنه لو كان

أو قدرت ما لا فزاد عليه وأضاف الخلع لها بآنت بمهر مثل عليها أوله لزمه مسماه أو أطلق فكذا ورجع بما سميت وصح توكيل كافر وامرأة وعبد ومن زوج توكيل محجور بسفه ولا يوكله قبض ولو وكلا واحد أتولى طرفا فقط . وفي الصيغة ما في البيع ولا يضر تخلل كلام يسير وصريح خلع وكنايته صريح طلاق وكنايته ومنها فسخ (٦٨) ويسع ومن صريحه مشتق مفاداة وخلع فلو جرى بلا عوض بنية التماس قبول فمهر مثل

المخوف به طلاقا رجعيا تبين وقوعه قبيل الخلع مع نفوذ الخلع لمجتمعه الطلاق الرجعي ولا يخفى أن ظاهر ما تقرر من الفرق والتفصيل أنه لا فرق فيه بين كون المخوف عليه مقيدا بمدة أولا حتى إذا حلف بلا فعلن ونحوها ولم يقيد بمدة ثم خالع ولم يفعل تبين باليأس بنحو الموت حشته قبل الخلع وأما الحلف بإذالم أفعل فإذا خالع بعد مضى إمكان الفعل تبين حشته قبيل الخلع سواء قيده بمدة أولا كما هو ظاهر لأن التعليق بها يقتضى الفور لأن المعنى أى وقت فاتنى الفعل وفواته يتحقق بمضى ما ذكره من شرح العلامة سم . وحاصل ما لا ينفع فيه الخلع وما ينفع عشر صور وذلك أن يقال إن كان في صيغته جهة بر بالفعل أو بالقوة كالأفعلن كذا أو إذالم أفعل كذا مطلقا أو مقيدا بمدة ينفع الخلع قبل دخول وقت الفعل

التوكيل في البيع على ثمن المثل (أو قدرت) أى الزوجة لو كيلها (مالا فزاد عليه وأضاف الخلع لها) بأن قال من مالها بوكالتها (بآنت بمهر مثل عليها) لفساد المسمى (أو) أضافه (له) بأن قال من مالى (لزمه مسماه) لأنه خلع أجنبي (أو أطلق) الخلع أى لم يصفه لها ولا (له) فكذا (يلزمه مسماه لأن صرف اللفظ المطلق إليه يمكن فكأنه افتداها بما سمته وزيادة من عنده (و) إذا غرم (رجع) عليها (بما سميت) هذا ما في الروضة كأصلها فقول الأصل فعلها بما سميت وعليه الزيادة نظر فيه إلى استقرار الضمان أما إذا اقتصر على ما قدرته أو نقص عنه فينفذه وإن أطلقت التوكيل لم يزد الوكيل على مهر المثل فإن زاد عليه فكألو زاد على المقدر (وصح) من كل من الزوجين (توكيل كافر) ولو في خلع مسلمة كالمسلم ولصحة خلعه في العدة بمن أسلمت تحته ثم أسلم فيها (وامرأة) لاستقلالها بالاختلاع ولأن لها تطليق نفسها بقوله لها طلق نفسك وذلك إما تملك للطلاق أو توكيل به فإن كان توكيلا فذاك أو تملكها فمن جاز تملكه الشئ جاز توكيله فيه (وعبد) وإن لم يأذن السيد كالألو خالع لنفسه وتعبيرى بصح إلى آخره أعم بما عبر به (و) صح (من زوج توكيل محجور) عليه (بسفه) وإن لم يأذن الولي إذ لا يتعلق بوكيل الزوج في الخلع عهدة بخلاف وكيل الزوجة فلا يصح أن يكون سفيفا وإن أذن له الولي إلا إذا أضاف المال إليها فتبين ويلزمها إذا ضرر عليه في ذلك فإن أطلق وقع الطلاق رجعيا كاختلاع السفية وإذا وكلت عبدا فأضاف المال إليها فبى المطالبة به وإن أطلق ولم يأذن السيد له في الوكالة طوب بالمال بعد العتق وإذا غرمه رجع عليها به إن قصد الرجوع وإن أذن له فيها تعلق المال بكسبه ونحوه فإذا أدى من ذلك رجع به عليها (ولا يوكله) أى المحجور عليه بسفه الزوج (قبض) العوض لعدم أهليته لذلك فان وكله وقبض ففي التهمة أن الملتزم ببراءة الموكل مضيع للماله وأقره الشيخان وحمله السبكي على عوض معين أو غير معين وعلق الطلاق بدفعه فان كان في الذمة لم يصح القبض لأن ما في الذمة لا يتعين إلا بقبض صحيح فإذا تلف كان على الملتزم وبقي حق الزوج في ذمته (ولو وكلا) أى الزوجان (واحد أتولى طرفا) مع أحد الزوجين أو وكيله (فقط) أى دون الطرف الآخر فلا يتولى الطرفين كإى البيع وغيره (و) شرط (في الصيغة) ما مر فيها (في البيع) على ما أتى (و) لكن (لا يضر) هنا (تخلل كلام يسير) وتقدم الفرق بينهما ثم بخلاف الكثير ممن يطلب منه الجواب لإشعاره بالإعراض (وصريح خلع وكنايته صريح طلاق وكنايته) وسأيتان في بابه وهذا أعم مما عبر به (ومنها) أى من كنياته (فسخ وبيع) كأن يقول فسخت نكاحك بألف أو بعثك نفسك بألف فتقبل فيحتاج في وقوعه إلى النية (ومن صريحه مشتق مفاداة) لورود القرآن به قال تعالى فلا جناح عليهما فيما افتدت به (و) مشتق (خلع) لشيوعه عرفا واستعمالا للطلاق مع ورود معناه في القرآن (فلو جرى) أحدهما (بلا) ذكر (عوض) معها بقيد زدته بقولى (بنية التماس قبول) كأن قال خالعتك أو فاديتك أو افتديتك ونوى التماس قبولها فقبلت (فمهر مثل) يجب لأطراد العرف بجرى ذلك بعوض فيرجع عند الإطلاق إلى مهر المثل لأنه المراد كالخلع بمجهول فان جرى مع أجنبي طلقت مجانا كما لو كان معه والعوض فاسد كما مر ولونفى العوض فقال لها خالعتك بلا عوض وقم رجعيا وإن قبلت ونوى التماس قبولها وكذا لو أطلق فقال خالعتك ولم ينو التماس قبولها وإن قبلت وظاهر أن محل ذلك إذا نوى الطلاق فحل صراحته بغير ذكر مال إذا قبلت ونوى التماس

أو قبل التماس منه لتعذر الحث حيثئذ وإلا لم ينفع لتفويت البر بالاختيار فتبين باليأس بالموت في المطلق قبولها وباقتضاء المدة في المقيد فبما فيه البر بالفعل وبمضى ما يسع الفعل فيما فيه البر بالقوة مطلقا ومقيدا ووقوع الطلاق قبيل الخلع وبطلانه إن لم يكن ذلك الطلاق رجعيا أو لا وقع أيضا فهذه أربع وإن لم يكن في صيغته جهة بر كذلك كإن فعلت ولا أفعل وإن لم أفعل مطلقا أو مقيدا تقع في الست فتلك عشرة كاملة فاعلم أن البيئتين مطلقا لا تعد يأسا وإلا لم ينفع الخلع في صورة أصلا وأن الخلع في نحو إن لم آكل هذا الرغيف اليوم

وإذا بدأ معاوضة كطاعتك بألف فمعاوضة بشوب تعليق فله رجوع قبل قبولها ولو اختلف بإيجاب وقبول كطاعتك بألف فقبلت بألفين أو عكسه أو ثلاثا بألف فقبلت واحدة بثلاثة فلفو أو بألف فثلاث به أو تعليق كمتى أعطيتني فتعلق فلا رجوع له ولا يشترط قبول وكذا إعطاء فورا إلا في نحو إن وإذا وبدأت بطلب طلاق فأجاب فمعاوضة بشوب جمالة فلها (٦٩) رجوع قبله ولو طلبت ثلاثا بألف

فوجد ثلثه وراجع إن شرط رجعة ولو قالت طلاني بكذا فارتدا أو أحدها فأجاب إن كان قبل وطء أو أصر حتى انقضت عدة بانت بالردة ولا مال وإلا طلقته به. **فصل** قال طلقك بكذا أو طلى أن لى عليك كذا فقبلت بانت به كما في طلقك وعليك أو لى عليك كذا وسبق طلبها به

نافع بخلاف الإلتاف أو التلف بعد التمكن لأن المحل فيهما باق على القابلية وإن تعذر المحلوف عليه هذا ما تحرر في هذه المسئلة من كلام سم في محال لكن لنا في ذلك حاصل فيه مخالفة لبعض ما قاله سم وهو أنه لو حلف بالثلاث أن يفعل هو أو من يئلى كذا وقت كذا بصيغة التزام كلاً فعلن أو تعليق كإن لم أفعل الخ ثم خال بعد دخول الوقت قبل التمكن أو بعده انحلت

قبولها (وإذا بدأ الزوج (ب) صيغة (معاوضة كطاعتك بألف فمعاوضة) لأخذه عوضاً في مقابلة ما يخرجها عن ملكه (بشوب تعليق) لتوقف وقوع الطلاق فيه على القبول (فله رجوع قبل قبولها) نظراً لجهة المعاوضة (ولو اختلف بإيجاب وقبول كطاعتك بألف فقبلت بألفين أو عكسه) كطاعتك بألفين فقبلت بألف (أو) طلقك (ثلاثاً بألف فقبلت واحدة بثلاثة) أى الألف (فلغو) كفى البيع (أو) قبلت فى الأخيرة واحدة (بألف فثلاث به) أى بألف تقع لأن الزوج يستقل بالطلاق والزوجة إنما يعتبر قبولها بسبب المال وقد وافقته فى قدره (أو) بدأ بصيغة (تعليق) فى إثبات (كمتى) أو متى ما وأى و (قت أعطيتنى) كذا فأنت طالق (فتعلق) لاقتضاء الصيغة له (فلا رجوع له) قبل الإعطاء كالتعليق الحالى عن العوض (ولا يشترط) فيه (قبول) لفظاً لأن صيغته لا تقتضيه (وكذا) لا يشترط (إعطاء فوراً) لذلك (إلا فى نحو إن وإذا) مما يقتضى الفور فى الإثبات مع عوض أما فى ذلك نحو إن وإذا أعطيتنى ألفاً فأنت طالق فيشترط الفور لأنه مقتضى اللفظ مع العوض وإنما ترك هذا الاقتضاء فى نحو متى لصراحتة فى جواز التأخير فاذا مضى زمن يمكن فيه الإعطاء ولم تعظم تطلق وقيد التولى الفورية بالحرية فلا يشترط فى الأمة لأنه لا يدها ولا ملك وقد بسطت الكلام على ذلك فى شرح الروض وقضية التعليل إلحاق البعوضة والمساكنة بالحرية وهو ظاهر ونحو من زبدي (أو بدأت) أى الزوجة (بطلب طلاق) كطلقتى بكذا أو إن طلقتنى فلك على كذا (فأجابها الزوج (فمعاوضة) من جانبها للمسكها البضع بعوض (بشوب جمالة) لأن مقابل ما بذلته وهو الطلاق يستقل به الزوج كالعامل فى الجمالة (فلها رجوع قبله) أى قبل جوابه لأن ذلك حكم المعاوضات والجمالات (ولو طلبت ثلاثاً) يملكها عليها (بألف فوحد) أى فطاق طلقة واحدة سواء أقال بثلثه وهو ما اقتصر عليه الأصل أم سكنت عنه (فثلثه) يلزم تغليباً لشوب الجمالة فإنه لو قال فيها رد عبيدى الثلاثة ولك ألف فرد واحداً استحق ثلث الألف أما إذا كان لا يملك الثلاث فسيأتى (وراجع) فى خلع (إن شرط رجعة) لأنها تخالف مقصوده فلو قال طلقك بدينار على أن لى عليك الرجعة فرجعى ولا مال لأن شرطى المال والرجعة يتنافيان فيتساقطان ويبقى مجرد الطلاق وقضيته ثبوت الرجعة بخلاف ما لو خالها بدينار على أنه متى شاء رده وله الرجعة فإنه لا رجعة له ويقع بائناً عهراً لرضاه بسقوطها هنا ومتى سقطت لا تعود (ولو قالت له) طلقنى بكذا فارتدا أو أحدها فأجابها الزوج نظر (إن كان) الارتداد (قبل وطء أو) بعده و (أصر) المرتد على رده (حتى انقضت عدة بانت بالردة ولا مال) ولا طلاق لانقطاع النكاح بالردة (وإلا) بأن أسلم المرتد فى العدة (طلقت به) أى بالمال المسمى وتحسب العدة من حين الطلاق وعلم من التعبير بالفاء اعتبار التعقيب فلو تراخت الردة أو الجواب اختلت الصيغة أو أجاب قبل الردة أو معها طلقت ووجب المال وذكر ارتدادها معا وارتداد الزوج وحده من زيادتي .

فصل فى الألفاظ الملزمة للعوض . لو (قال طلقك بكذا) كألف (أو على أن لى عليك كذا فقبلت بانت به) لدخول باء العوض عليه فى الأول وعلى الثانى للشرط فجعل كونه عليها شرطاً وقولى فقبلت يفيد تعقيب القبول بخلاف قوله فاذا قبلت بانت (كما) تبين به (فى) قوله (طلقتك وعليك أو لى عليك كذا وسبق طلبها) للطلاق (به) لتوافقهما عليه ولأنه لو اقتصر على طلقك كان كذلك فالزائد عليه إن لم يكن مؤكداً

البين وتخلص كما صرح به الشيخان فى التعليق ويقاس به الالتزام إذ لا حث حين الخلع لإمكان الفعل بعده ولا بر ولا حث بعد الخلع لزوال عصمة الحلف وسواء فى ذلك الصيغتان قال الرافعى وأقره النووى لو قال إن لم تخرجى الليلة من الدار فأنت طالق ثلاثاً ثم خالغ قبل مضى الليلة ولم تخرج لم يحث لأن الليل كله ظرف للبين ولم يعض الليل كله وهى زوجته ونقل السبكي عن ابن الرفعة أنه قال بذلك فى فتاوى وردت إليه ثم رجع وقال بعدم التخلص لما يلزمه من تفويت البر فى وقته وواقفه الباجى وخالفه البكرى والقمولى قال السبكي وصرت أنا أيضاً بحث

أو قال أردت الالتزام فصدقته وقبلت وان لم يقله فرجى أو إن أومتى ضمننت لى ألفا فانت طالق فضمنته أو أ كثر ولو بترأخ فى متى بانت بألف كطالق نفسك إن ضمننت لى ألفا فطلقت وضمننت أو علق باعطاء مال بين يديه بانت فيملكه كأن علق بنحو إقباض واقترن به ما يدل على الاعطاء وأخذه بيده منها (٧٠) ولو مكرهه شرط فى إن قبضت ويقع رجعا ولو علق باعطاء عبد بصفة سلم أو دونها فأعطته

لا بها لم تطاق أو بها طلقت به فى الأولى ،

معنه واستدل على التخلص وهو مصمم على أنه لا يتخلص وأنه ينتظر فان أتى بعد الخلع بالخوف عليه بر وإلا تبين الحنث قبيل الخلع وبطلان الخلع ثم قال السبكي وهذا النص مخالف لنص الشيخين المذكور الا أن يحمل على الحلف بصفة التزام كما هى الفتوى التى وردت إليه ويفرق بأن ان لم أفعل تعليق على العدم ولا يتحقق الا بالآخر فاذا صادفها الآخر وهى بائن عن عصمة الحلف لم تطاق فليس ثم جهة بر حتى يقال يحنث بتفويته بل حنث وعدم حنث بخلاف لأفعلن فان الفعل فيه مقصود ملتزم صراحة فإذا فوته أمكن أن يقال حينئذ بالحنث على ما مر ثم أشار الى ضعف هذا الفرق وأنه لا يقاوم علة القياس بقوله وهذا نهاية ما خطر

لم يكن مانعا فان قصد ابتداء الكلام لا الجواب وقع رجعا والقول قوله فيه يمينه قاله الإمام (أو) لم يسبق طلبها لذلك بهو (قال أردت) به (الالتزام فصدقته وقبلت) ويكون المعنى وعليك لى كذا عوضا فان لم تصدقه وقبلت وقع بائنا وحلفت أنها لا تعلم أنه أراد ذلك ولا مال وإن لم تقبل لم يقع شيء إن صدقته وإلا وقع رجعا ولا تخلف وقولى وقبلت من زيادتى وكتصديقها له تكذيبها له مع حلفه عين الرد (وإن لم يقله) أى أردت الالتزام (فرجى) قبلت أم لا ولا مال لأنه لم يذكر عوضا ولا شرط بل جملة معطوفة على الطلاق فلا يتأثر بها الطلاق وتلغو فى نفسها وهذا بخلاف ما إذا قالت طلقنى وعلى أو ولك على ألف فانها تبين بالألف والفرق أن الزوجة يتعلق بها التزام المال فيحمل اللفظ منها على الالتزام والزواج يفرد بالطلاق فإذا لم يأت بصفة معاوضة حمل اللفظ منه على ما يفرد به وفى تقييد المتولى ما هنا بما إذا لم يشع عرفا استعمال ذلك فى الالتزام كلام ذكرته فى شرح الروض (أو) قال (إن أومتى ضمننت لى ألفا فانت طالق فضمنته) أى الألف (أو أ كثر ولو بترأخ فى متى بانت بألف) وتقدم الفرق بين إن ومتى ولا يكفي قبلت ولا شئت ولا ضامنا أقل مما ذكره لأن المعلق عليه الضمان بقدر ولم يوجد وأما ضمان الأ كثر فوجد فيه ضمان الأقل وزيادة بخلاف ما مر فى طلقك بألف فزادت فانه لغو لأنها صيغة معاوضة يشترط فيها توافق الإيجاب والقبول ثم الزائد يلغوضانه وإذا قبض فهو أمانة عنده (كطالق نفسك ان ضمننت لى ألفا فطلقت وضمننت) فإنها تبين بألف سواء أقدمت الطلاق على الضمان أم أخرته عنه بخلاف ما لو اقتصرت على أحدهما فلا بينونة ولا مال لا تنفاء الموافقة وليس المراد بالضممان هنا الضمان المحتاج إلى أصيل فذاك عقد مستقل مذكور فى بابه ولا التزام المبتدئ لأن ذاك لا يصح الا بالنذر بل المراد التزام يقبoul على سبيل العوض فلذلك لزم لأنه فى ضمن عقد (أو علق باعطاء مال فوضته بين يديه) بنية الدفع عن جهة التعليق وتمكن من قبضه وان امتنع منه (بانت) لأن تمكينها إياه من القبض إعطاء منها وهو بالامتناع من القبض مفوت لحقه (فيملكه) أى ما وضعت بين يديه وان لم تملظ بشيء ولم يقبضه لأن التعليق يقتضى وقوع الطلاق عند الإعطاء ولا يمكن إيقاعه مجانا مع قصد العوض وقدم ملك زوجته بضعها فيملك الآخر العوض عنه وكوضعه بين يديه ما لو قالت لو كيلها سلمه إليه ففعل بحضورها وكالإعطاء الإتياء والمجيء (كأن علق بنحو إقباض) كقوله إن أقبضتنى أو دفعت لى كذا (واقترن به ما يدل على الإعطاء) كقوله وجعلته لى أو لأصرفه فى حاجتى فأقبضته له ولو بالوضع بين يديه فان حكمه كذلك لأنه حينئذ يقصده ما يقصد بالإعطاء وخرج بالتقييد بهذا ما إذا لم يقترن بما ذكر ذلك فكسائر التعليقات فلا يشترط فور ولا يملك المقبوض ويقع الطلاق رجعا لأن الإقباض لا يقتضى التملك بخلاف الإعطاء ألا ترى أنه إذا قيل أعطاه عطية فهم منه التملك وإذا قيل أقبضته لم يفهم منه ذلك وعلى هذا الخارج اقتصر الأصل (وأخذه بيده منها ولو مكرهه) عليه (شرطى) قوله (ان قبضت) منك كذا فلا يكفي الوضع بين يديه (ويقع) الطلاق (رجعا) وهذا ما فى الروضة وأصلها قد ذكر الأصل له فى مسألة الإقباض سبق قلم ولا يمنع الأخذ كرها فيها من وقوع الطلاق لوجود الصفة بخلافه فى التعليق بالإعطاء القتنى للتمليك لأنها لم تعط (ولو علق) الطلاق (باعطاء عبد) ووصفه (بصفة سلم أو دونها) بأن لم يستوفها (فأعطته لا بها) أى لا بالصفة التى وصفها (لم تطاق) لعدم وجود الصفة (أو بها) طلقت به فى الأولى

وبهر

لى فى الاعتذار عن ابن الرفعة ولم أجده لمستقندا من كلام الناس فان صح كانت الصيغة ثلاثا صيغتان يفيد فيها ما الخلع وهما الحلف على النفي كلا فاعل والحلف على الإثبات بصفة ان لم أفعل وصيغة لا يفيد الخلع فيها وهى لأفعلن وهذا كما ترى صريح فى أن السبكي لم يقل بهذا الفرق إلا على أنه اعتذار عن ابن الرفعة لا على أنه يقول به اذ هو بمن قال بالتخلص مطلقا كما مر وبهذا تعلم ما فى استيحاء سم لهذا الفرق وأن السبكي قائل به على أنه لا اتجاه لهذا بل المتجه كما قاله حجر ونقله عن صاحب الجامع هو التخلص فى الصيغتين اذ يلزم على

وعبر مثل في الثانية فان بان معييا في الأولى فله رده ومهر مثل أو بلاصة طلقت بعد ان صح بيعه له وله مهر مثل ولو طلقت بألف ثلاثا وهو إنما يملك دونها فطلق ما يملكه فله ألف أو طلقة فطلق به أو مطلقا وقع به أو بمانه وقع بها أو طلاقا غدا فطلق غدا أو قبله بانت بمهر مثل ولو قال إن دخلت فأنت طالق بألف قبلت ودخلت طلقت به واختلاع أجني كاختلاعها ولو كيلها أن يختلع له ولأجني توكيلها فتخير

مقاله ابن الرفعة وإن حمل على الالتزام أن الحنث يكون قبل اليأس عنده فيلزم تقدم (٧١) الوقوع على الصفة للعلق بها الوقوع

وان تأخر التبين فان

أجيب بأن تفويت البر

يقتضي الحنث ولا يتأتى

الحنث هنا إلا كذلك

لأنه عند اليأس متعذر

للبيونة بالخلع ولا قائل

ببطلان الخلع قبل

الحنث لعدم مقتضى

البطلان . قلنا تفويت

البر هنا إنما هو بالخلع

وهو لا يقتضي الحنث

اتفاقا لإمكان الفعل

بعده كإمرا وتفويت

الفعل بعد إنما حصل

وعصمة الحلف زائلة

فليس ثم ما يصح معه

الحنث فضلا عما يقتضيه

فالراجح حيث خالع

في الوقت كإمرا التخلص

مطلقا فان خالع قبل

الوقت تخلص اتفاقا

لعدم دخول وقت البر

حتى يقال فوته وكذا

إذا خالع ولو في الوقت

والحلف على النفي أو على

من لا يبالي إذ ليس للنفي

جهة بروكذا لو حلف

على من لا يبالي لانه

وعبر مثل في الثانية) لفساد العوض فيها بعدم استيفاء صفة السلم والثانية من زيادتي (فان بان معييا في الأولى فله رده) العيب (ومهر مثل) وليس له أن يطالب بعبد تلك الصفة سليم لوقوع الطلاق بالمعطي بخلاف غير التعليق كالوقال طلقتك على عبد صفته كذا فقبلت وأعطته عبد تلك الصفة معياله رده والمطالبة بعبد سليم لأن الطلاق وقع قبل الإيعاء بالقبول على عبد في الذمة (أو) علقه بإيعاء عبد (بلاصة طلقت بعد) أبأى صفة كان (إن صح بيعه له وله مهر مثل) بدل المعطي لتعذر ملكه له لأنه مجهول عند التعليق والمجهول لا يصلح عوضا فان لم يصح بيعه له كمنصوب ومكاتب ومشارك ومرهون لم يطلق بإعطائه لأن الإيعاء يقتضي التملك كإمرا ولا يمكن تملك ما لا يصح بيعه وتعبيرى بذلك أعم من قوله لا يعصوبا ولو علق بإيعاء هذا العبد للمنصوب أو الحر أو نحوه فأعطته بانت بمهر المثل كالوعلق بخمر (ولو طلعت بألف ثلاثا وهو إنما يملك دونها) من طلقة أو طلقتين (فطلق ما يملكه فله ألف) وإن جهلت الحال لأنه حصل بما أتى به مقصود الثلاث وهو الحرمة الكبرى وشمول الحكم للملك طلقتين من زيادتي (أو) طلبت به (طلقة فطلق) طلقة فأكثر (به) أي بألف (أو مطلقا وقع به) كالجمالة وهذا من زيادتي (أو) طلق (بمائة وقع بها) لرضاه بها مع أنه يستقل بإيقاعه مجانا فبيع العوض أولى والفرق بينها وبين ما لو قال أنت طالق بألف قبلت بمائة ظاهر (أو) طلبت به (طلاقا غدا فطلق غدا أو قبله بانت) لأنه حصل مقصودها وزاد بتعجيله في الثانية (بمهر مثل) لأن هذا الخلع دخله شرط تأخير الطلاق منها وهو فاسد لا يعتد به فيسقط من العوض ما يقابله وهو مجهول فيكون الباقي مجهولا والمجهول يتعين الرجوع فيه إلى مهر المثل ولو قصد ابتداء الطلاق وقعر رجعا فإن أتمته حلف كإمرا ابن الرفعة ولو طلقها بعد الغد وقعر رجعا لانه خالف قولها فكان مبتدئا ، فان ذكر ما فلا بد من القبول (ولو قال إن دخلت) الدار (فأنت طالق بألف قبلت ودخلت طلقت) لوجود الصفة مع القبول (به) أي بالألف كإمرا الطلاق المنجز ولا يتوقف وجوبه على الطلاق بل يجب تسليمه في الحال لان الأعواض المطلقة يلزم تسليمها في الحال والمعوض تأخر بالتراضي لوقوعه في التعليق بخلاف المنجز يجب فيه تقارن العوضين في الملك (واختلاع أجني) من ولى لها وغيره وان كرهته (كاختلاعها) فيأمر لفظا وحكما على ما مر فهو من جانب الزوج ابتداء بصيغة معاوضة بشوب تعليق ومن جانب الأجني ابتداء معاوضة بشوب جمالة فاذا قال الزوج للأجني طلقت أمرأتى على ألف في ذمتك فقبل أو قال الأجني للزوج طلق أمرأتك على ألف في ذمتي فأجابته بانت بالمسمى والتزامه المال فداء لها كالتزام المال لعتق السيد عبده وقد يكون له في ذلك غرض صحيح كتخليصها ممن يسىء العشرة بها ويمنعها حقوقها (ولو كيلها) في الاختلاع (أن يختلع له) كإمرا أن يختلع لها بأن يصرح بالاستقلال أو الوكالة أو ينوي ذلك فان لم يصرح ولم ينو الغزالي وقع لها لعود منفعتها اليها (ولأجني توكيلها) لتختلع عنه (فتخير) هي أيضا بين اختلاعها له واختلاعها لها بأن تصرح أو تنوي كإمرا فان أطلقت وقع لها على قياس ما مر عن الغزالي وحيث صرح بالوكالة عنها أو عن الأجني فالزوج يطالب الموكل ولا يطالب المباشر ثم يرجع هو على الموكل حيث نوى

محض تعليق فليس له جهة بر حتى في صيغة الالتزام وهذا كله إذا لم يكن في صيغة الحلف ما يقتضي الفور والإعمال بمقتضاه ففي الحلف على الإثبات إذا صرح بالفورية أو علق بظرف زمان كإمرا لم أفعل يحنث بمضى زمن يسع الفعل بلا فعل فلو كان قد خالع في هذا الزمن تبين بالحنث ببطلان الخلع بخلاف ما إذا كان زمن الخلع لا يسع الفعل فان الخلع حينئذ صحيح ويتخلص به فتدبر ، ولو كان المحلوف عليه أكل هذا الرغيف غدا فقلت قبل الغد ولو بإتلافه وجاء الغد لم يحنث وكذا إذا تلف فيه قبل التمكن لا بإتلافه لعدم التقصير حينئذ فان أتلفه فيه أو تلف بعد التمكن حنث للتقصير والحنث من حين التلف ولا ينتظر مضى الغد وإن اقتضته الظرفية لتحقيق اليأس العام قبل مضى

الحلح له أو أطلق وكيلها (فإن اختلع) الأجنبي (بماله فذاك) واضح (أو بمالها وصرح بوكالة) منها (كاذبا أو بولاية) عليها (لم تطلق) لأنه ليس بولي في ذلك ولا وكيل فيه والطلاق مربوط بالمال ولم يلزمه أحد (أو) صرح (باستقلال فخلع بمغضوب) لأنه بالتصرف المذكور في مالها غاصبه فيقع الطلاق بانئا ويلزمه مهر المثل وإن أطلق بأن لم يصرح بشئ من ذلك فإن لم يصرح بأن من مالها فخلع بمغضوب بذلك والافرجعى إذ ليس له التصرف في مالها بما ذكر وإن كان وليها فأشبه خلع السفينة .

﴿فصل﴾ في الاختلاف في الخلع أو في عوضه . لو (ادعت خلعاً فأنكر حلف) فيصدق إذا أصل عدمه فإن أقامت به بينة رجلين عمل بها ولا مال لأنه ينكره إلا أن يعود ويعترف بالخلع فيستحقه قاله الماوردي (أو ادعاه) أى الخلع (فأنكرت) بأن قالت لم تطلقنى أو طلقتنى مجاناً (بانت) بقوله (ولا عوض) عليها إذا أصل عدمه فتحلف على نفيه ولها نفقة العدة فإن أقام بينة به أو شاهدا وحلف معه ثبت المال كقوله في البيان وكذا لو اعترفت بعد عينا بما ادعاه قاله الماوردي وقولى فأنكرت أعم من قوله فقالت مجاناً لما تقر (ولو) اختلافاً في عدد طلاق) كقولها سألتك ثلاث طلاقات بألف فأجبتنى فقال واحدة بألف فأجبتك (أو) في (صفة عوضه) كدراهم ودنانير أو صحاح ومكسرة سواء اختلافاً في التلفظ بذلك أم في إرادته كأن خالغ بألف وقال أردنا دنانير فقالت دراهم (أو قدره) كقوله خالعتك بمائتين فقالت بمائة (ولا بينة) لواحد منهما أو لكل منهما بينة وتعارضتا (تحالفا) كالتبايعين في كيفية الحلف ومن يبدأ به (ويجب) لبيئتهما (بفسخ) العوض منها أو من أحدهما أو الحاكم (مهر مثل) وإن كان أكثر مما ادعاه لأنه المراد فإن كان لأحدهما بينة عمل بها وذ كر حكم الاختلاف في عدد الطلاق مع قولى بفسخ من زيادتي وتعبيرى بالصفة أولى من تعبيره بالجنس والقول في عدد الطلاق الواقع في مسئلته قول الزوج بيمينه (ولو خالغ بألف) مثلاً (ونوباً نوعاً) من نوعين بالبلد (لزم) إلحاقاً للمنوى بالمفوظ فإن لم ينوباً شيئاً حمل على الغالب إن كان وإلا لزم مهر المثل .

﴿كتاب الطلاق﴾

هو لغة حل القيد وشرعاً حل عقد النكاح بلفظ الطلاق ونحوه . والأصل فيه قبل الإجماع الكتاب كقوله تعالى : الطلاق مرتان فإمساك بعروف أو تسريح بإحسان . والسنة كخبر : ليس شئ من الحلال أبغض إلى الله تعالى من الطلاق . رواه أبو داود بإسناد صحيح والحاكم وصححه (أركانه) خمسة (صيغة) ومحل وولاية وقصد ومطلق وشرط فيه) أى في المطلق ولو بالتعليق (تكليف) فلا يصح من غير مكلف لخبر رفع القلم عن ثلاثة (إلا سكران) فيصح منه مع أنه غير مكلف كما نقله في الروضة عن أصحابنا وغيرهم في كتب الأصول تغليظاً عليه ولأن صحته من قبيل ربط الأحكام بالأسباب كما قاله الغزالي في المستصفى ومُجاب عن قوله تعالى لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى الذى استند اليه الجويني وغيره في تكليف السكران بأن المراد به من هو في أوائل السكر وهو المنتشى لبقاء عقله وانتفاء تكليف السكران لا انتفاء الفهم الذى هو شرط التكليف والمراد بالسكران الذى يصح طلاقه ونكاحه ونحوهما من زال عقله بما أثم به من شراب أو دواء ويرجع في حده إلى العرف فإذا انتهى تغير الشارب إلى حالة يقع عليه اسم السكران عرفاً فهو محل الكلام وعن الشافعى رضى الله تعالى عنه أنه الذى اختل كلامه المنظوم وانكشف سره السكتوم (واختيار فلا يصح من مكره وإن لم يور) لإطلاق خبر : لا طلاق في إغلاق أى إكراه رواه أبو داود والحاكم على شرط مسلم والتورية كأن ينوى غير زوجته أو ينوى بالطلاق حل الوثائق أو بطلقت الإخبار كاذباً (وشرط الإكراه قدرة مكره) بكسر الراء (على) تحقيق (ما هدد به) بولاية أو تغلب (عاجلاً ظلماً وعجز مكره) بفتح الراء (عن دفعه) بهرب وغيره كاستغاثة بغيره (وظنه) أنه (إن امتنع) من فعل ما أكرهه عليه (حققه) أى ما هدد به (ويحصل) الاكراه (بتخويف) بمحذور

فإن اختلع بماله فذاك أو بمالها وصرح بوكالة كاذباً أو بولاية لم تطلق أو باستقلال فخلع بمغضوب .

﴿فصل﴾ ادعت خلعاً فأنكر حلف أو ادعاه فأنكرت بانت ولا عوض ولو اختلافاً في عدد طلاق أو صفة عوضه أو قدره ولا بينة تحالفا ويجب بفسخ مهر مثل ولو خالغ بألف ونوباً نوعاً لزم .

﴿كتاب الطلاق﴾ أركانه صيغة ومحل وولاية وقصد ومطلق وشرط فيه تكليف إلا سكران واختيار فلا يصح من مكره وإن لم يور وشرط الإكراه قدرة مكره على ما هدد به عاجلاً ظلماً وعجز مكره عن دفعه وظنه إن امتنع حققه ، ويحصل بتخويف بمحذور

الظرف فلامعنى حينئذ للانتظار ولو جود العصمة هنا عند اليأس فارق ما مر في الخلع من عدم الحنث فتدبر

كضرب شديد) أو حبس أو إتلاف مال ويختلف ذلك باختلاف طبقات الناس وأحوالهم فلا يحصل إلا إكراه بالتخويف بالعقوبة الآجلة كقوله لأضربك غدا ولا بالتخويف بالمستحق كقوله لمن له عليه قصاص طلقها وإلا اقتضت منك وهذا خرج بما زدت بقولي عاجلا ظمنا (فإن ظهر) من المسكره (قرينة اختيار) منه للطلاق (كان) هو أولى من قوله بأن (أكره على ثلاث) من الطلقات (أو) على (صريح أو تعليق أو) على أن يقول (طلقت أو) على (طلاق مبهمه) وهو من زيادتي (بخالف) بأن وحد أو ثني أو كني أو نجز أو صرح أو طلق معينة (وقع) الطلاق بل لو وافق المسكره ونوى الطلاق وقع لا اختياره وكذا لو قال طلق زوجي وإلا قتلتك (و) شرط (في الصيغة ما يدل على فراق صريحا أو كناية فيقع بصريحه) وهو مالا يحتمل ظاهره غير الطلاق (بلائية) لإيقاع الطلاق فلا ينافيه ما يأتي من اعتبار قصد لفظ الطلاق لمعناه (وهو) أي صريحه مع مشتق المفاداة والخلع (مشتق طلاق وفراق وسراح) بفتح السين لا شتارها في معنى الطلاق ووروده في القرآن مع تكرر بعضها فيه وإلحاق ما لم يتكرر منها بما تكرر (وترجمته) أي مشتق ما ذكره بعجمية أو غيرها لشهرة استعمالها في معناها عند أهلها شهرة استعمال العربية عند أهلها ويفرق بينها وبين عدم صراحة نحو أنت على حرام عند النووي بأنها موضوعه للطلاق بخصوصه بخلاف ذلك وإن اشتهر فيه ك(طلقتك) وفارقتك وسرحتك (أنت طالق أنت مطلقة) بفتح الطاء (يا طالق) يقع (بكنائية) وهي ما يحتمل الطلاق وغيره (بنية مقترنة بأولها) وإن عزبت في آخرها بخلاف عكسه إذ اعطافها على ماضى بعيد بخلاف استصحاب ما وجد ووقع في الأصل تصحيح اشتراط اقترانها بجمعها وفي أصل الروضة تصحيح الاكتفاء بذلك كله (كأطلقتك أنت طالق أنت مطلقة) بإسكان الطاء (خليفة برية) من الزوج (بته) أي مقطوعة الوصلة وتكسير البتة جوزه الفراء والأكثر على أنه لا يستعمل إلا معروفا باللام (بته) أي متروكة النكاح (بائن) أي مفارقة (حلال الله على حرام) وإن اشتهر بالطلاق خلافا للرافعي في قوله إنه صريح ذلك لما مر (اعتدى استبرئ رحمك) أي لأنى طلقته سواء في ذلك المدخول بها وغيرها (الحق) بكسر أوله وفتح ثالثه وقيل عكسه (أهلك) أي لأنى طلقته (حبلك على غاربك) أي خليت سبيلك كما يخلى البعير في الصحراء وزمامه على غاربه وهو ما تقدم من الظهور وارتفع من العنق ليرعى كيف شاء (لأنه سربك) أي لأنهم بشأنك، والسرب بفتح السين وسكون الراء الإبل وما يرعى من المال وأنده أزجر (اعزى) بمهله ثم زاي أي من الزوج (اغربي) بمعجمة ثم راء أي صيرى غريبة بالزوج (دعني) أي أتركني لأنى طلقته (ودعني) لذلك (أشركتك مع فلانة وقد طلقت) منه أو من غيره ونحوها كتجردي أي من الزوج وتزودي أخرجى سافرى لأنى طلقته (وكأننا طالق أو بائن ونوى طلقها) لأن عليه حجرا من جهتها حيث لا ينكح معها أختها ولا أربعا فصح حمل إضافة الطلاق إليه على حل السبب المقتضى لهذا الحجر مع النية فاللفظ من حيث إضافته إلى غير محله كناية بخلاف قوله لعبده أنا منك حر ليس كناية كإيائى لأن الطلاق يحل النكاح وهو مشترك بين الزوجين والعنق يحل الرق وهو مختص بالعبدان لم ينو طلقها لم يقع سواء نوى أصل الطلاق أم طلاق نفسه أم لم ينو طلاقا وقولي أنا طالق هو ما صرح به الدارمي واقتضاه كلام القاضي ومثله أنا بائن فقول الأصل أنا منك طالق أو بائن مثال لكونه يومهم خلاف ذلك (لا استبرئ رحمى منك) أو أنا معتد منك فليس كناية فلا يقع به الطلاق وإن نواه لاستحالة في حقه (والاعتناق) أي صريحه وكنايته (كناية طلاق وعكسه) لا شترا كهمافي إزالة الملك فلو قال لزوجته أعتقتك أولا ملك لي عليك ونوى الطلاق طلقت أو قال لعبده طلقته أو أبنتك ونوى العنق عتق ويستثنى من العكس قوله لعبده اعتد أو استبرئ رحمك وقوله له أو لأمته أنا منك حر أو أعتقت نفسي (وليس الطلاق كناية ظاهرا وعكسه) وإن اشتركا في إفادة التحريم

كضرب شديد فان
ظهر قرينة اختيار كأن
أكره على ثلاث أو
صريح وتعليق أو
طلعت أو طلاق مبهمه
خالف وقع وفي الصيغة
ما يدل على فراق
صريحا أو كناية فيقع
بصريحه بلائية وهو
مشتق طلاق وفراق
وسراح وترجمته طلقته
أنت طالق أنت مطلقة
يا طالق وبكنائية بنية
مقترنة بأولها كأطلقتك
أنت طالق أنت مطلقة
خليفة برية بته بته بائن
حلال الله على حرام
اعتدى استبرئ
رحمك الحقى بأهلك
حبلك على غاربك
لأنه سربك اعزى
اغربي دعني ودعني
أشركتك مع فلانة
وقد طلقت وكأننا طالق
أو بائن ونوى طلقها
لا استبرئ رحمى منك
والاعتناق كناية طلاق
وعكسه وليس الطلاق
كناية ظاهرا وعكسه

لأن تنفيذ كل منها في موضوعه ممكن فلا يعدل عنه إلى غيره على القاعدة من أن ما كان صريحا في بابه
 ووجد نفاذا في موضوعه لا يكون كناية في غيره (ولو قال أنت على حرام أو حرمك ونوى طلاقا) وإن تعدد
 (أوظهارا وقع) للنوى لأن كلا منهما يقتضى التحريم فجاز أن يكفى عنه بالحرام (أو نواهما) معا أو مرتبا
 (تخيير) وثبت ما اختاره منهما ولا يثبتان جميعا لأن الطلاق يزيل النكاح والظهار يستدعى بقاءه (إلا)
 بأن نوى تحريم عينا أو نحوها كوطئها أو فرجها أو رأسها أو لم ينوشها (فلا تحرم عليه) لأن الأعيان وما
 ألحق بها لا توصف بذلك (وعليه كفارة عين كالأوقال لأتمته) فإنها لا تحرم عليه وعليه كفارة يمين أخذ من
 قصة مارية لما قال ﷺ هي على حرام نزل قوله تعالى يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك إلى قوله قد
 فرض الله لكم تحلة إيمانكم أى أوجب عليكم كفارة ككفارة إيمانكم لكن لا كفارة في محرمة كرجعية
 وأخت بخلاف الحائض والنفساء والصائمة وفي وجوبها في زوجة محرمة أو معتدة عن شبهة أو أمة
 معتدة أو مرتدة أو مجوسية أو مزوجة وجهان أو جهما لا، فإن نوى في مسئلة الأمة عتقا ثبت كاعلم
 بما مر أو طلاقا أوظهارا لما إذا لم يحال له في الأمة (ولو حرم غير مامر) كأن قال هذا الثوب حرام على
 (فلغو) لأنه غير قادر على تحريمه بخلاف الزوجة والأمة فإنه قادر على تحريمهما بالطلاق والإعتاق (كإشارة
 ناطق بطلاق ويعتد بإشارة أخرس لافى صلاة وشهادة وحنث فان فهمها كل أحد
 فصرحة وإلا فكناية ومنها كتابة فلو كتب إذا بلغك كتابي فأنت طالق طلقت يبلوغه أو
 إذا قرأت كتابي فأتى فقرأته أو فهمته طلقت وكذا إن قرئ عليها وهي أمية وعلم حالها
 وفي المحل كونه زوجة فتطلق بإضافته لها أو لجزئها المتصل بها كربع ويد وشعر وظفر ودم
 وفي الولاية كونه المحل ملكا للمطلق فلا يقع ولو معلقا على أجنبية كبائن .

ولو قال أنت على حرام أو حرمك ونوى طلاقا أوظهارا وقع أو نواهما تخيير وإلا فلا تحرم وعليه كفارة عين كالأوقال لأتمته ولو حرم غير مامر فلفغو كإشارة ناطق بطلاق ويعتد بإشارة أخرس لافى صلاة وشهادة وحنث فان فهمها كل أحد فصرحة وإلا فكناية ومنها كتابة فلو كتب إذا بلغك كتابي فأنت طالق طلقت يبلوغه أو إذا قرأت كتابي فأتى فقرأته أو فهمته طلقت وكذا إن قرئ عليها وهي أمية وعلم حالها وفي المحل كونه زوجة فتطلق بإضافته لها أو لجزئها المتصل بها كربع ويد وشعر وظفر ودم وفي الولاية كونه المحل ملكا للمطلق فلا يقع ولو معلقا على أجنبية كبائن .

القائل على المحل وقد قال عليه السلام « لا طلاق إلا بعد نكاح » رواه الترمذي وصححه (وصح) الطلاق (في رجعية) لبقاء الولاية عليها بملك الرجعة (و) صح (تعليق عبد الله كإن عتقت أو) إن (دخلت) الدار (فأنت طالق ثلاثا فيعمن إذا عتق) وإن لم يكن مالكا للثالثة حال التعليق لأنه يملك أصل النكاح وهو في الطلقات الثلاث بشرط الحرية وقد وجدت (ولو علقه بصفة فبانت ثم نكحها ووجدت لم يقع) لانحلل الميم بالصفة إن وجدت في البيونة والإفلا ارتفاع النكاح الذي علق فيه وتعبير بصفة أعم من تعبيره بدخول (ولحر) طلق (ثلاث) لأنه عليه السلام سئل عن قوله تعالى الطلاق مرتان فأتين الثالثة فقال أو تسرخ بإحسان (ولغيره) ولو مكاتب ومبعضا (ثنتان) فقط لأن ذلك روى في العبد الملحق به البعض عن عثمان وزيد بن ثابت ولا يخالف لهما من الصحابة رواه الشافعي سواء أكانت الزوجة في كل منهما حرة أم لا وتعبير بغيره أعم من تعبيره بالعبد (فمن طلق) منهما (دون ماله) من الطلقات هذا أولى من قوله ولو لوطق دون الثلاث (وراجع أوجد ولو بعد زوج عادت) له (بيقته) أي بيقية ماله دخل بها الزوج أم لا لأن ما وقع من الطلاق لم يحوج إلى زوج آخر فالنكاح الثاني والدخول فيه لا يهدمانه كوطء السيد أمته المطلقة أمامن طلق ماله فتعود إليه بماله لأن دخول الثاني بها أفاد حلها للأول ولا يمكن بناء العقد الثاني على الأول لاستغراقه فكان نكاحا مفقوتا بأحكامه (ويقع) الطلاق (في مرض موته) كما يقع في صحته (ويتوارثان) أي الزوج وزوجته (في عدة) طلاق (رجعي) لبقاء آثار الزوجية بلحق الطلاق لها كإمهر وصحة الإيلاء والظهار واللعان منها كإسائتي في الرجعة وبوجوب النفقة لها كما يسائتي في بابها بخلاف البائن فلا يتوارثان في عدته لانقطاع الزوجية (و) شرط (في القصد) أي للطلاق (قصد لفظ طلاق لمعناه) بأن يقصد استعماله فيه (فلا يقع) ممن طلب من قوم شيئا فلم يعطوه فقال طلقتمكم وفيهم زوجته ولم يعلم بها خلافا للإمام ولا (ممن حكى طلاق غيره) كقوله قال فلان زوجي طالق وهذا أولى من تمثيله بطلاق النائم لأن حكمه علم من اشتراط التكليف فيما مر (ولا ممن جهل معناه وإن نواه ولا ممن سبق لسانه به) لاتفاء القصد إليه وما جهل معناه لا يصح قصده ثم قصد المعنى إنما يعتبر ظاهرا عند عروض ما يصرف الطلاق عن معناه لا مطلقا كما يعلم ذلك من قول كغيري (ولا يصدق ظاهرا) في دعواه ما يمنع الطلاق لتعلق حق الغير به (إلا بقرينة كقوله لمن اسمها طالق ولم يقصد طلاقا) فلا تطلق حملا على النداء لقربه فإن قصد الطلاق طلقت (و) كقوله (لمن اسمها طارق) أو طالب أو طالع (يا طالق وقال أردت نداء فالتف الحرف) فانه يصدق فلا تطلق لظهور القرينة فإن لم يقل ذلك طلقت وكقوله طلقتك ثم قال سبق لساني وإنما أردت طلبتك (ولو خاطبها بطلاق) مثلا (هازلا) بأن قصد اللفظ دون معناه (أو لاعبا) بأن لم يقصد شيئا كأن تقول له في معرض الاستهزاء أو الدلال طلقتي فيقول طلقتك (أو ظنها أجنبية) لكونها في ظلمة أو من وراء حجاب أو زوجها له وليه أو وكيله ولم يعلم بذلك أو نحوها (وقع) الطلاق لقصده إياه وإيقاعه في محله وفي الحديث « ثلاث جدهن جد وهزلهن جد الطلاق والنكاح والرجعة » وقيس بالثلاث غيرهما من سائر التصرفات وإنما خصت بالذكر لتعلقها بالأبضاع المختصة بمزيد الاعتناء ولا يدين لأنه لم يصرف اللفظ إلى غير معناه .

﴿ فصل ﴾ في تفويض الطلاق للزوجة . والأصل فيه الإجماع واحتجوا له أيضا بأنه عليه السلام خير نساءه بين المقام معه وبين مفارقتها لما نزل قوله تعالى : يا أيها الذين آمنوا قل لأزواجكم إن كنتم تردن الحياة الدنيا إلى آخره (تفويض طلاقها للنجز) بالرفع (إليها ولو بكساية) كأن يقول لها طلقي أو أيني نفسك إن شئت (تمليك) للطلاق لأنه يتعلق بغيره فترسل منزلة قوله ملكتك طلاقك بخلاف المعلق كقوله إذا جاء رمضان فطلق نفسك لا يصح لأن التمليك لا يعلق (فيشترط) لوقوعه (تطليقها ولو بكساية فورا) لأن

وصح في رجعية وتعليق عبد الله كإن عتقت أو دخلت فأنت طالق ثلاثا فيعمن إذا عتق أو دخلت بعد عتقه ولو علقه بصفة فبانت ثم نكحها ووجدت لم يقع ولحر ثلاث ولغيره ثنتان فمن طلق دون ماله وراجع أوجد ولو بعد زوج عادت بيقته ويقع في مرض موته ويتوارثان في عدة رجعي ، وفي القصد قصد لفظ طلاق لمعناه فلا يقع ممن حكى طلاق غيره ولا ممن جهل معناه وإن نواه ولا ممن سبق لسانه به ولا يصدق ظاهرا إلا بقرينة كقوله لمن اسمها طالق يا طالق ولم يقصد طلاقا ولمن اسمها طارق يا طالق وقال أردت نداء فالتف الحرف ولو خاطبها بطلاق هازلا أو لاعبا أو ظنها أجنبية وقع .

﴿ فصل ﴾ تفويض طلاقها للنجز إليها ولو بكساية تمليك فيشترط تطليقها ولو بكساية فورا

وله رجوع قبله فإن قال طلق بألف فطلقت بانت به أو طلق ونوى عددا فطلقت ونوته أو غيره فماتوا فماتوا فيه وإلا فواحدة أو طلق ثلاثا فوحدت أو عكسه فواحدة . (٧٦) ﴿فصل﴾ نوى عددا بصريح كانت طالق واحدة أو كناية كانت واحدة وقع ولو أراد أن يقول

تطبيقها نفسها متضمن للقبول فلوأخرته بقدر ما ينقطع به القبول عن الإيجاب لم يقع الطلاق (وله رجوع)
عن التفويض (قبله) أى قبل تطبيقها كسائر العقود (فإن قال) لها (طلق) نفسك (بأنف فطلقت بانت
به) أى بالأنف وهو عليك بعوض كالبيع وإن لم يذكر عوض فهو كالهبه (أو) قال (طلق) نفسك (ونوى
عددا فطلقت ونوته أو) نوت (غيره) بأن نوت دونه أو فوقه (فماتوا قفايه) يقع لأن اللفظ فى الأولى
يحمل العدد وقد نواه وما نوته فى الدون أو نواه فى الفوق هو التفق عليه منها (وإلا) بأن لم ينويا
أو أحدهما (فواحدة) لأن صريح الطلاق كناية فى العدد وقد انتفت نيته منها أو من أحدهما وتعبرى
بالعدد أهم من تعبيره بالثلاث وأفاد تعبيرى بغيره وهو من زيادتى أنه لو نوى ثلاثا ونوت ثنتين وقتما
واقتصر الأصل على قوله وإلا فواحدة يفهم خلافه (أو) قال (طلق) نفسك (ثلاثا فوحدت أو عكسه) أى
قال طلق نفسك واحدة فثالث (فواحدة) لأنها الموضع فى الأولى والمأذون فيه فى الثانية ولها فى الأولى
بعد أن وحدت وإن راجعها الزوج أن تطلق ثانية وثالثة على الفور ولو قال طلق نفسك ثلاثا فقالت
طلقت ولم تذكر عددا ولا نوته وقع الثلاث .

(فصل) في تعدد الطلاق بنية العدد فيه وما يندكر معه . لو (نوى عددا بصريح كانت طالق واحدة) بنصب أو رفع أو جراً أو سكون (أو كناية كانت واحدة) كذلك (وقع النوى عملاً بما نواه من احتمال اللفظ له وحملاً للتوحد على التفرد عن الزوج بالعدد النوى لقربه من اللفظ سواء الدخول بها وغيرها وما ذكرته في أنت طالق واحدة بالنصب هو ما صححه في أصل الروضة والذي صححه الأصل وقوع واحدة عملاً بظاهر اللفظ) ولو أراد أن يقول أنت طالق ثلاثاً فثلاث قبل تمام طالق لم يقع (لخروجها عن محل الطلاق قبل تمام لفظه) (أو بعده) ولو قبل ثلاثاً (فثلاث) لتضمن إرادته المذكورة القصد الثلاث وقد تم مع لفظ الطلاق في حياتها (وفي موطوءة لو قال أنت طالق وكرر طالقاً ثلاثاً) ولو بدون أنت فهو أعم من قوله وإن قال أنت طالق أنت طالق أنت طالق (وتخلل فصل) بينها بسكتة فوق سكتة التنفس ونحوها (أولم يؤكد) بأن استأنف أو أطلق (أو أكد الأول بالثالث فثلاث) عملاً بقصده وبظاهر اللفظ ولتخلل الفاصل بين المؤكد والمؤكد في الثالثة فإن قال في الأولى أردت التأكيدي لم يقبل ويدين (أو) أكده (بالآخرين فواحدة) لأن التأكيدي في الكلام معهم وفي جميع اللغات (أو) أكده (بالثاني) مع الاستئناف بالثالث أو الإطلاق (أو) أكده (الثاني) مع الاستئناف به أو الإطلاق (بالثالث فثنتان) عملاً بقصده وذكر حكم الإطلاق في هاتين من زيادتي (وصح في) المكرر بعطف نحو (أنت طالق وطالق وطالق تأكيدي ثلثاً) لتساويهما (لا) تأكيد (أول بغيره) أي بالثاني أو بالثالث أو بهما لاختصاص غيره بواو العطف للوجوب للتغاير (ولو قال) أنت طالق (طلقة قبل طلقة أو بعدها طلقة أو طلقة بعد طلقة أو قبلها طلقة فثنتان) يقعان متعاقبتين المنجزه أولاً ثم المضمنة في صورتين الأوليين وبالعكس في الآخرين (وفي غيرها) أي غير الموطوءة يقع بما ذكر من المكرر والمقيد بالقبلية أو البعدية (طلقة مطلقاً) عن التقييد بشيء مما مر لأنها تبين بالواقع أو لا فلا يقع بماعده شيء (ولو قال لزوجته) موطوءة كانت أولاً (فإن دخلت) الدار (فأنت طالق وطالق فدخلت فثنتان) معاً لأنهما جميعاً معلقتان بالدخول ولا ترتيب بينهما (ك) قوله لها (أنت طالق طلقة من طلقة أو معاً طلقة أو في طلقة وأراد مع) طلقة فإنه يقع ثنتان معاً ولفظة في تستعمل بمعنى مع كما في قوله تعالى: ادخلوا في أمم (وإلا) بأن أراد بطلقة في طلقة ظرفاً أو حساباً أو أطلق (فواحدة) لأنها مقضى الظرف وموجب الحساب والمحقق في الإطلاق (ولو قال) لها أنت طالق (طلقة في طلقين وقصد معية

أنت طالق ثلاثا فماتت
قبل تمام طالق لم يقع
أو بعده فثلاث وفي
موطوعة لو قال أنت
طالق وكرر طالق ثلاثا
أو تخلل فصل أو لم يؤكد
أو أكد الأول بالثالث
فثلاث أو بالآخرين
فواحدة أو بالثاني أو
الثاني بالثالث فثنتان
وصح في أنت طالق
وطالق وطالق تأكيد
ثان بثالث لا أول بغيره
ولو قال طلاق قبل طلاق
أو بعدها طلاق أو طلاق
بعد طلاق أو قبلها طلاق
فثنتان في مدخول بها
وفي غيرها طلاق مطلقا
ولو قال لزوجه إن
دخلت فأنت طالق
وطالق فدخلت فثنتان
كأنت طالق طلاق مع
طلاق أو معها طلاق أو في
طلاق وأراد مع وإلا
فواحدة ولو قال طلاق
في طلقين وقصد معة

[مسئلة] لو قال من
له زوجات زوجتي أو
إحدا كن طالق أو اطي
أو يلزمني الطلاق ثلث
أو ثني أو وحد لفظا أو
نية أو أطلق نجز أو علق
على صفة ووجدت وقع
الطلاق بوصفه ومنه

الوحدة في الإطلاق على واحدة منهن فقط لا بعينها حيث لانية كذا في الروض وحواشيه قالوا ولا يرد كون المفرد المضاف ثلثاً) نعم وكذا المعرف باللام لأن هذا في اللغة والعرف المطرد قد نقلهما في باب الأيمان عند الإطلاق إلى الوحدة عملاً باليقين فلا يطلق في نحو

ثلاث أو حسا با عر فة فثنتان وإلا فواحدة أو بعض طلبة أو نصف طلبة أو نصف طلبة أو نصف طلبة أو نصف طلبة وم
 رد كل جزء من طلبة فطلقة أو ثلاثة أنصاف طلبة أو نصف طلبة وثلث طلبة فثنتان أو لأربع أو قست عليهن أو يئسكن طلبة أو طلقتين
 أو ثلاثا أو أربعا وقع على كل طلبة فان قصد توزيع كل طلبة عليهن وقع في ثنتين ثنتان وثلث وأربع ثلاث فان قصد بعضهم دين .
 (فصل) يصح استثناء بشرطه السابق

زوجي طالق الإزوجة ولا يقع في نحو على الطلاق المطلقة ووجب اعتزالهن حتى تعلم المطلقة ولا تسكن في الرجعة في الطلاق الرجعي لعدم صحتها
 مع الإبهام ووجبت لهن مؤنة الزوجات لجسهن عنده حبس الزوجات ووجب في الطلاق البائن أن يعين فورا باللفظ للطلاق واحدة
 منهن لتعلم المطلقة فيرتب عليها أحكام الفراق كالعدة فانها على الرجوع من التبعين لامن الايقاع عكس الطلاق كياتي والفرق كافي
 التحفة أن الطلاق حكم يجامع الإبهام بخلاف العدة فانها أمر محسوس لا تتحقق مع الإبهام ولا بدع في تأخرها عن السبب ألا ترى أنها تجب
 في النكاح الفاسد بالوطء ولا تحبس لإلزام التفريق وإلزام يجب التبعين (٧٧) في الطلاق الرجعي لأن الرجعية زوجة وحق

الله تعالى إنما هو في
 الاعتزال وقد أوجبه
 ولا يقال يجب التبعين
 في الطلاق الرجعي إذا
 انقضت العدة كما في
 مسألة البيان الآتية
 لأن العدة هنا إنما
 تحسب من التبعين
 كأمير فكيف تنقضي
 قبله وإذا وطئ واحدة
 قبل التبعين لم تعين
 للزوجة على الرجوع
 ولو في الطلاق الرجعي
 فله أن يعينها للطلاق
 ويلزمه حينئذ المهر
 لالحاد ولو في الطلاق
 البائن لشبهة القول بأن
 الطلاق من التبعين كما
 يأتي وإذا عين للطلاق
 واحدة تعينت له وتعين

ثلاث) لأنها موجها (أو حسا با عر فة فثنتان) لأنها موجبه (والا) بأن قصد ظر فة أو حسا با جهله وإن
 قصد معناه عند أهله أو أطلق (فواحدة) لأنها موجبه في غير الإطلاق والحقق في الإطلاق ولا يؤثر قصد مع
 الجهل لأن ما جهل لا يصح قصده كأمير (أو) قال أنت طالق (بعض طلبة أو نصف طلقتين أو نصف طلبة في
 نصف طلبة أو نصف وثلث طلبة أو نصف طلبة ولم يرد) في غير الأولى (كل جزء من طلبة فطلقة) لما مر آنفا
 ولأن الطلاق لا يتبع بعض ووقع في نسخ من الأصل في الثالثة نصف طلبة في طلبة وهو سهو فانه في هذه يقع عند
 قصد المية ثنتان على أن الأسنوي والبلقيني بحثا في نصف طلبة أنه يقع ثنتان أيضا عند قصد المية لأن
 التقدير نصف طلبة مع نصف طلبة فهو كما لو قال نصف طلبة ونصف طلبة ويرد بأننا لانسلم أنه لو قال هذا
 المقدر يقع ثنتان وإنما وقعنا في نصف طلبة ونصف طلبة لتكرر طلبة مع العطف المقتضى للتغير
 بخلاف مع فانها إنما تقتضي المصاحبة وهي صادقة بمصاحبة نصف طلبة لنصفها فان أراد فيها كالتى قبلها
 واللتين بعدها كل جزء من طلبة ووقع ثنتان عملا بإرادته وقولى ولم يرد كل جزء من طلبة من زيادتي فيها وفي
 التى قبلها والتى بعدها (أو) قال أنت طالق (ثلاثة أنصاف طلبة أو نصف طلبة وثلث طلبة فثنتان) نظرا
 في الأولى إلى زيادة النصف الثالث على المطلقة فيحسب من أخرى وفي الثانية إلى تكرار لفظ طلبة مع العطف
 (أو) قال (لأربع أو قست عليهن أو يئسكن طلبة أو طلقتين أو ثلاثا أو أربعا وقع على كل) منهن (طلقة)
 لأن ما ذكر إذا وزع عليهن خص كلا منهن طلبة أو بعضها فتكمل (فان قصد توزيع كل طلبة عليهن
 وقع) على كل منهن (في ثنتين ثنتان و) (في ثلاث وأربع ثلاث) عملا بقصده وعند الإطلاق لا يحمل اللفظ
 على هذا التقدير لبعده عن الفهم (فان قصد) بعليهن أو يئسكن (بعضهن) أى فلانة وفلانة مثلا (دين)
 فيقبل باطنا لظاهره لأن ظاهر اللفظ يقتضى تشرية وإن قصد التفاوت بينهما كأن قال قصدت هذه
 بطلقتين وتوزيع الباقي على الباقيات قبل مطلقا .

(فصل) في الاستثناء (يصح استثناء) في الطلاق كغيره (بشرطه السابق) في كتاب الإقرار وهو أن ينويه

ماعداه للزوجة وإذا عين للزوجة ماعدا واحدة صح وتعينت الواحدة الباقية للطلاق بدون تعيين جديدا كتفاء بالتعيين الأول
 لاستزامله وليس له الرجوع عن عينها إلى التعيين في غيرها ولا يسترد من تعينت للطلاق ما أنفق عليها لأنها كانت محبوسة عنده حبس
 الزوجات كأمير ولمن حلف بالثلاث أو بطلقتين أن يعين من يملك عليها طلبة واحدة لدخولها في اليمين وإن لم يملك عليها العدد فبين بطلقة
 ويلغو باقي الطلاق كالمو خطاها بالعدد ابتداء وليس له تعيين من حدثت زوجيتها بعد اليمين لعدم دخولها وليس له تعيين أكثر من واحدة
 للطلاق لأن التعيين اختيار لمن وقع عليها الطلاق ولم يقع إلا على واحدة كأمير فإذا قال عينت للطلاق هذه وهذه تعينت الأولى للطلاق وما
 عداها للزوجة وإذا قال عينت للطلاق هاتين تعين ماعداهما للزوجة وبقي الإبهام فيهما فعين واحدة منهما قالوا ولا يوزع من حلف بالثلاث
 على كل زوجة طلبة لأن اليمين تفيد البيئونة الكبرى ولا يمكن من رفعها بذلك قال سم يؤخذ من هذا أنه إذا كان الحلف بغير الثلاث
 كطلقتين أو بالثلاث وأفاد التوزيع البيئونة الكبرى في كلهن أو بعضهم بأن كن أو بعضهم ذات طلبة صح التوزيع إذ لا مانع منه حينئذ
 وفيه أنه إن قصد بالتوزيع إنشاء طلاق فهو طلاق جديد يقع حالا كما وقع حتى في الصورة التي ذكرها ويبقى الطلاق الأول على إبهامه وإن لم

فلو قال أنت طالق ثلاثاً إلاثنين وواحدة فواحدة أو اثنتين وواحدة إلا واحدة فثلاث ولو قال ثلاثاً إلا اثنتين إلا واحدة أو ثلاثاً إلا اثنتين أو خمساً إلا ثلاثاً فثلاثان أو ثلاثاً إلا نصف طلقة فثلاث ولو عقب طلقة بـ إن شاء الله أو إن لم يشأ الله أو إلا أن يشاء الله وقصد تعليقه منع انعقاده ككل عقد وحل ولو قال ياطلق إن شاء الله وقع . (٧٨) فصل شك في طلاق فلا أوفى عدد فلا أقل ولا يخفى الورع ولو علق اثنتان

بنقيضين وجهل فلا أو واحد بهما لزوجته طلقت إحداها ولزمه بحث ويان أول زوجته وعنده منع منهما

يقصد به الطلاق فهو تعيين في أكثر من واحدة وقد منعه كما علمت فيلغو حتى فيما ذكره سموي يتيقن الإيهام نعم إذا تحددت ذات الطلقة في الحلف بالثلاث تعينت بالتوزيع لأنحصار مقصود اليمين فيها ولغا باقي الثلاث هذا هو مقتضى تصوهاً وذكروهم إلغاء التوزيع في الصورة التي ذكروها مع تعليقها بما ذكروه لا ينافي بإلغاء غيرها أيضاً للعللة المطردة وهي امتناع التعيين في أكثر من واحدة وإنما خصوا هذه الصورة بالذكر لكون الغالب أن التوزيع ان وقع يكون فيها توهاً أنه يخلص في البينونة الكبرى فتدبر وله أن يعين من ماتت أو بانث بعد الإيقاع لأن الصحيح أن الطلاق يقع من حين الإيقاع لا من

قبل الفراغ من المستثنى منه وألا يفصل بفوق نحو سكتة تنفس وأن لا يستغرق وأن لا يجمع الفرق في الاستغراق (فلو قال أنت طالق ثلاثاً إلا اثنتين وواحدة فواحدة) تقع ثلاث بناء على أنه لا يجمع للفرق في المستثنى منه ولا في المستثنى ولا فيهما كما مر وفي الإقرار فيلغو قوله وواحدة لحصول الاستغراق بها (أو) قال أنت طالق (ثنتين وواحدة إلا واحدة فثلاث) لاثنتان بناء على ما ذكر فتكون الواحدة مستثناة من الواحدة فيلغو الاستثناء وتقدم في الإقرار أن الاستثناء من الإثبات نفي وعكسه (و) لهذا (لو قال) أنت طالق (ثلاثاً إلا اثنتين إلا واحدة أو ثلاثاً إلا اثنتين أو خمساً إلا ثلاثاً فثلاثان) والمعنى في الأول مثلاً ثلاثاً تقع إلا اثنتين لا تقعان إلا واحدة تقع فالمستثنى الثاني مستثنى من الأول فيكون المستثنى في الحقيقة واحدة (أو) قال أنت طالق (ثلاثاً إلا نصف طلقة فثلاث) تكمياً للنصف الباقي بعد الاستثناء (ولو عقب طلقة) النجس أو المعلق كأنك طالق أو أنت طالق إن دخلت الدار (بأن شاء الله) أي طلاقك (أو إن لم يشأ الله) أي طلاقك (أو إلا أن يشاء الله) أي طلاقك (وقصد تعليقه) بالمشيئة أو بعدهما (منع انعقاده) لأن المعلق عليه من مشيئة الله أو عدمها غير معلوم ولأن الوقوع بخلاف مشيئة الله تعالى محال ولو قال أنت طالق إن شاء الله أو لم يشأ الله طلقت قاله العبادي وخرج بقصد التعليق ما سبق ذلك إلى لسانه لتعود به أو قصد به التبرك أو أن كل شيء بمشيئته تعالى أو لم يعلم هل قصد التعليق أولاً أو أطلق فأنها تطلق وإن كان وضع ذلك للتعلق لا تنفاه قصده كما أن الاستثناء موضوع للإخراج ولا بد من قصده (ك) ما يمنع التعقيب بذلك انعقاد (كل عقد وحل) كعق منجز أو معلق ويمين ونذر ويسع وفسخ وصلاة (ولو قال ياطلق إن شاء الله وقع) نظراً لصورة النداء المشعر بحصول الطلاق حاله والحاصل لا يعلق بخلاف أنت طالق فإنه كما قال الرافعي قد يستعمل عند القرب منه وتوقع الحصول كما يقال للقريب من الوصول أنت واصل وللمرضى المتوقع شفاؤه قريباً أنت صحيح فينتظم الاستثناء في مثله ولو قال أنت طالق ثلاثاً ياطلق إن شاء الله وقع طلقة وظاهر إطلاقهم أنه لا فرق بين من اسمها طالق وغيره لكن جزم القاضي فيمن اسمها ذلك بأنه لا يقع .

فصل في الشك في الطلاق . لو (شك في) وقوع (طلاق) منه منجز أو معلق كأن شك في وجود الصفة المعلق بها (فلا) يحكم بوقوعه لأن الأصل عدم الطلاق وبقاء النكاح (أو في عدد) كأن طالق وشك هل طلق واحدة أو أكثر (فالأقل) يأخذ به لأن الأصل عدم الزائد عليه (ولا يخفى الورع) فيما ذكر بأن محتاط فيه لجبرد ما يريك إلى ما لا يريك رواه الترمذي وصححه فإن كان الشك في أصل الطلاق الرجعي راجع ليتيقن الحل أو البائن بدون ثلاث جدد النكاح أو بثلاث أمسك عنها وطلقها لتحل لغيره يقينا وإن كان الشك في العدد أخذ بالأكثر فإن شك في وقوع طلقتين أو ثلاث لم ينكحها حتى تنكح زوجها غيره (ولو علق اثنتان بنقيضين) كأن قال أحدهما إن كان ذا الطائر غراباً فزوجتي طالق وقال الآخر إن لم يكن غراباً فزوجتي طالق (وجهل) الحال (فلا) يحكم بطلاق على أحدهما لأنه لو انقرد بما قاله لم يحكم بوقوع طلاقه فتعلق الآخر لا يغير حكمه (أو) علق (واحد بهما لزوجته طلقت إحداها) لوجود إحدى الصفتين (ولزمه) مع اعتزاله عنهما إلى تبين الحال لاشتباه الباحة بغيرها (بحث) عن الطائر (ويان) لزوجته إن أمكن أن يتضح له حال الطائر بعلامة فيه يعرفها لتعلم المطلقة من غيرها فإن لم يمكن لم يلزمه بحث ولا يان (أو) علق بهما (لزوجته وعنده) كأن قال إن كان ذا الطائر غراباً فزوجتي طالق وإلا فعبدى حر وجهل الحال (منع منهما) لزوال ملكه عن أحدهما فلا يتمتع بالزوجة ولا يستخدم العبد ولا يتصرف فيه

حين التعيين وكل منهما زوجة حين الإيقاع فيتعين بالتعيين في إحداها أن الميتة ماتت غير زوجة وأن البانث بانث قبل قتلها إلى إبانثها بعد ما من ماتت أو بانث قبل الإيقاع بأن ماتت أو بانث بعد التعليق وقبل الصفة فلا يصح تعيينها بعد الصفة لاستحالة الحنث في الميتة والبانث وامتناع تقدم الحنث على الصفة فيعين غيرها وهذا ما استظهره الناشرى وتبعه الشهاب مر وولده واستظهره البلقيني الصحة

الى بيان فان مات لم يقبل بيان وارثه ان اتهم بل يقرع فان قرع عتق أو قرعت بقى الإشكال ولو طلق إحدى زوجتيه بعينها وجهلها وقف حتى يعلم ولا يطالب ببيان ان صدقته في جهله ولو قال لزوجته وأجنبية إحدا كطالق وقصد الأجنبية قبل يمينه لا إن قال زينب طالق وقصد أجنبية أو لزوجته إحدا كطالق وقع ووجب فوراً في بأتين تعيينها ان أبهم وبيانها ان عين واعتزلها ومؤنتها الى تعيين أو بيان والوطء ليس تعييناً ولا بياناً ،

لأن العبرة بوقت التعليق وكل منهما زوجة عنده فيتبين بالتعيين في أحدهما أن الميته ماتت غير زوجة وأن البانة بانة قبل ولا بدع في تقدم الحنث على الصفة لاستحالة عندها وقد قيل بذلك في بعض مسائل الخلع فانظره والراجح الأول وانما لم يقولوا بالصحة ويتبين أن التعليق بطل بالموت أو الإبانة كما قالوا بذلك فيما اذا كان التعيين قبل الصفة كما يأتي لأنه يلزم على ذلك هنا إلغاء الحنث مع إمكانه بتعيين غير الميته والبانة أو بالتزام الحنث قبل الصفة بخلاف ما يأتي لعدم دخول وقت الحنث فتدبر (٧٩) وإن متن أو بن كلهن أو إلا واحدة

بقيت المطالبة بالتعيين
تعلم المطلقة ولا تعيين
الواحدة الباقية بدون
تعيين هذا كله في
التعيين بعد التنجيز
أو بعد الصفة المعلق
عليها أما التعيين قبلها
فصحيح أيضاً بالشروط
السابقة من كونه يعين
باللفظ في واحدة منهن
لا في أكثر ولا فيمن
حدثت بعد التعليق
ولا يوزع كما مر لكنه
غير واجب إذ لا محذور
في الإبهام قبل الحنث
وإنما صح مع عدم
الحاجة إليه لوجود
السبب فان عين واحدة
تعينت فإن ماتت أو
بانة قبل الصفة بطل
التعليق ولا يعين غيرها

(إلى بيان) لتوقعه وعليه مؤنتها إليه ويأتي مثله في مسألة الزوجتين (فان مات) قبل بيانه (لم يقبل بيان وارثه) بهيئته بقول (إن اتهم) بأن بين الحنث في الزوجة فانه منهم بإسقاط إرثها وإرث العبد (بل يقرع) بينهما ففعل القرعة تخرج على العبد فانها مؤثرة في العتق دون الطلاق (فان قرع) أي العبد أي خرجت القرعة عليه (عتق) بأن كان التعليق في الصحة أو في مرض الموت وخرج من الثلث أو أجاز الوارث وورثت الزوجة إلا إذا دعت طلاقاً باناً (أو قرعت) أي الزوجة أي خرجت القرعة عليها (بقي الإشكال) إذ لا أثر للقرعة في الطلاق كما مر والورع أن تترك الميراث أما إذا لم يتم بأن بين الحنث في العبد فيقبل بيانه لأنه إنما أضر بنفسه (ولو طلق إحدى زوجتيه بعينها) كأن خاطبها بطلاق وحدها أو نواها بقوله إحدا كطالق (وجهلها) كأن نسيها أو كانت حال الطلاق في ظلمة فهو أولى من قوله ثم جهلها (وقف) وجوب الأمر من قربان وغيره (حتى يعلم) أي (ولا يطالب ببيان) لها (ان صدقته في جهله) به لأن الحق لها فان كذبت به وبادرت واحد وقالت أنا المطلقة لم يكفه في الجواب نسيت أو لأدري لأنه الذي ورط نفسه بل يحلف أنه لم يطلقها فان نكل حلفت وقضى بطلاقها (ولو قال لزوجتي وأجنبية إحدا كطالق وقصد الأجنبية) بأن قال قصدتها (قبل) قوله (ييمينه) لا حمال اللفظ لذلك وقول يمينه من زيادتي (لا إن قال زينب طالق) واسم زوجته زينب (وقصد أجنبية) اسمها زينب فلا يقبل قوله ظاهره لأنه خلاف الظاهر (أو) قال (لزوجتي إحدا كطالق وقع) فلا يتوقف وقوعه على تعيين أو بيان ولهذا منع منهما قبل ذلك (ووجب فوراً) بقيد زده بقول (في) طلاق (بأن تعيينها ان أبهم) أي في طلاقه (وبيانها ان عينها) فيه لتعرف المطلقة منهما فان آخر ذلك بلا عذر عصى فان امتنع عزز (و) وجب (اعتزلها) لالتباس الباحة بغيرها (ومؤنتها) هو أعم من قوله ونفقتهما لحبسها عنده حبس الزوجات (الى تعيين أو بيان) واذا عين أو بين لا يسترد المصروف الى المطلقة لذلك أما الطلاق الرجعي فلا يجب فيه ذلك فوراً لأن الرجعية زوجة (والوطء) لإحداها (ليس تعييناً ولا بياناً) للطلاق في غيرها لا احتمال أن يطأ المطلقة ولأن ملك النكاح لا يحصل بالفعل ابتداء فلا يتدارك به ولذلك لا تحصل الرجعة بالوطء فتبقى المطالبة بالتعيين والبيان فلو عين الطلاق في موطوءته لزمه المهر وإن بين فيها وهي

وإن بقيت زوجة الى الصفة طلقت حينئذ وإن كانت ميتة أو مبانة قبل التعيين تبين به أن التعليق بطل بالموت أو الإبانة ولا يعين غيرها وإن متن أو بن الواحدة تعينت للتعليق بدون تعيين أو كلهن بطل التعليق ولا يعود بتجديد نكاح البانة بناء على الصحيح من أن الحنث لا يعود بذلك وأن الميّن تنحل بالبينونة [تنبيه] ممن صرح بصحة التعيين قبل الصفة م وحجر وعبرة التحفة ولو كان له زوجات خلف بالثلاث ما يفعل كذا ولم يتو واحد ثم قال ولو قبل فعل المحلوف عليه عينت فلانة لهذا الحلف تعينت ولم يصح رجوعه عنها الى التعيين في غيرها وعبرة م كذلك إلا أنه ترك أداة الغاية حيث قال ثم قال قبل فعل المحلوف عليه عينت فلانة الخ ففهم عش وتبعه بعض الحواشي أن القبلية قيد وأن م يمنع التعيين بعد الصفة ووجهه بأن الحنث يتوجه بعد الصفة على الشكل فلا يتأتى التعيين في البعض وفيه أن م ممن يقول بمسئلة الناشئ كما مر وهي من التعيين بعد الصفة على أنه كغيره قائل بالتعيين بعد التنجيز فكيف يمنعه بعد الصفة ولا يتخيل بينهما فرق فالحق أن م لا يمنع التعيين بعد الصفة بل يوجبها وإنما خص القبلية بالذكور لأنها يتوهم فيها عدم صحة التعيين لانقضاء الحاجة إليه كما مر وكما أشار إليه حجر بجعلها غاية أو أم التوجيه الذي ذكره ع ش فهو مخالف للنصوص في حواشي الروض وغيره

ولوقال في يانه أردت هذه فيان (٨٠) أو هذه وهذه أو هذه بل هذه طلقتا ظاهرا ولوماتا أو إحداها قبل ذلك بقيت مطالبتة

بأن لزمه الحد والمهر (ولوقال في يانه أردت) للطلاق (هذه فيان أو) أردت (هذه وهذه أو هذه بل هذه) أو هذه مع هذه أو هذه هذه (طلقتا ظاهرا) لإقراره بطلاقهما بما قاله ورجوعه بذكر بل عن الإقرار بطلاق الأولى لا يقبل وخرج زيادتي ظاهرا الباطن فالمطلقة قيمن نواها فقط كقوله الامام قال فان نواها جميعا فالوجه أنهما لا يطلقان إذ لوجه الحمل إحدا كما عليهما جميعا ولوقال أردت هذه ثم هذه أو هذه فهذه حكم بطلاق الأولى فقط لفصل الثانية بالترتيب أو قال أردت هذه وهذه استمر الإيهام وخرج بيانه ما لوقال في تعيينه شيئا من ذلك فانه يحكم بطلاق الأولى فقط لأن التعيين إنشاء اختيار لا إخبار عن سابق وليس له إلا اختيار واحدة فيلغو ذكر اختيار غيرها (ولوماتا أو إحداها قبل ذلك) أي قبل تعيين المطلق أو يانه (بقيت مطالبتة) به (ليان) حكم (الإرث) وإن كانت إحداها كتابية والأخرى والزوج مسلمين فيوقف من تركه كل منهما أو إحداها نصيب زوج إن توارثا فإذا عين أو بين لم يرث من المطلقة إن كان الطلاق بائنا ويرث من الأخرى (ولومات) قبل تعيينه أو يانه ولوقال موتها أو موت إحداها (قبل بيان وارثه لا تعيينه) لأن البيان إخبار يمكن وقوف الوارث عليه بخبر أو قرينة والتعيين اختيار شهوة فلا يخلفه الوارث فيه فلو كانت إحداها كتابية والأخرى والزوج مسلمين وأبهمت المطلقة فلا يرث.

(فصل) في بيان الطلاق السني وغيره ، وفيه اصطلاحان أحدهما وهو المشهور ينقسم إلى سني وبدعي ولا ولا وجريت عليه وثانيهما ينقسم إلى سني وبدعي وجري عليه الأصل وفسر قائله السني بالجائز والبدعي بالحرام وقسم جماعة الطلاق إلى واجب كطلاق ملولي ومندوب كطلاق غير مستقيمة الحال كسيئة الخلق ومكروه كاستقيمة الحال وحرام كطلاق البدعة وأشار الإمام إلى المباح بطلاق من لا تهواه ولا تسمع نفسه بمؤنتها من غير تمتع بها ، وعلى الأول (طلاق موطوءة) ولوفى دبر (تعتد بأقراء سني إن ابتدأتها) أي الأقراء (عقبه) أي الطلاق بأن كانت حائلا أو حاملا من زنا وهي تحيض وطلقها مع آخر نحو حيض أو في طهر قبل آخره أو علق طلاقها بمضى بعضه أو بآخر نحو حيض (ولم يبطأها في طهر طلقها) (فيه أو علق) طلاقها (بمضى بعضه ولا) وطئها (في نحو حيض قبله ولا في نحو حيض طلق مع آخره أو علق به) أي بآخره وذلك لاستعقابه الشروع في العدة وعدم الندم فيمن ذكرت وقد قال تعالى إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن أي في الوقت الذي يشرعن فيه في العدة وفي الصحيحين أن ابن عمر طلق امرأته وهي حائض فذكر ذلك عمر للنبي صلى الله عليه وسلم فقال مره فليراجعها ثم ليسكها حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر فان شاء أمسكها وإن شاء طلقها قبل أن يجامع فتلک العدة التي أمر الله أن يطلق لها النساء واختلفت في علل الغاية بتأخير الطلاق إلى الطهر الثاني وإن لم يكن شرطاً فليل ثلاثين الرجة لغرض الطلاق لو طلق في الطهر الأول حتى قيل إنه يندب الوطء فيه وإن كان الأصح طلاقه وقيل عقوبة وتغليظ (والا) بأن كانت حاملا من زنا وهي لا تحيض من شبهة أو علق طلاقها بمضى بعض نحو حيض أو بآخر طهر أو طلقها مع آخره أو في نحو حيض قبل آخره أو وطئها في طهر طلقها فيه أو علق طلاقها بمضى بعضه أو وطئها في نحو حيض قبله أو في نحو حيض طلق مع آخره أو علق به (فبدعي) وإن سألته طلاقا بلا عوض أو اختلعا أجنبي وذلك لخالفته فيما إذا طلقها في حيض قوله تعالى فطلقوهن لعدتهن وزمن الحيض لا يحسب من العدة ومثله النفاس وزمن حمل زنا لا حيض فيه وزمن حمل شبهة وآخر طهر علق به الطلاق أو طلق معه والمعنى في ذلك تضررها بطول مدة التربص ولأدائه فيما بقي إلى الندم عند ظهور الحمل فان الإنسان قد يطلق الحائل دون الحامل وعند الندم قد لا يمكنه التدارك فيتضرر هو والولد وألحقوا الوطء في الحيض بالوطء في الطهر لاحتمال العلوق فيه وكون بقية مما دفعت الطبيعة أولا وتنهيا للخروج وألحقوا الوطء في الدبر بالوطء في القبل لثبوت النسب ووجوب العدة بهما

ليان الارث ولومات قبل بيان وارثه لا تعيينه . (فصل) طلاق موطوءة تعتد بأقراء سني إن ابتدأتها عقبه ولم يبطأها في طهر طلق فيه أو علق بمضى بعضه ولا في نحو حيض قبله ولا في نحو حيض طلق مع آخره أو علق به وإلا فبدعي

تقلا عن فتاوى النووي من أن الحنفية بعد التنجيز أو بعد الصفة لا يتوجه إلا على واحدة مبهمة ولذا وجب التعيين فتدبر وحواشي ع ش التي قبل الزيادة خالية عن هذا (خاتمة) إذا مات الزوج قبل التعيين لم يتم وارثه مقامه فيه لأنه خيار تشبه لا اطلاع للوارث عليه بخلاف البيان فيمن نواها بالطلاق فان الوارث يقوم مقامه فيه لإمكان الاطلاع على النية بقرائن الأحوال ومحصل هذه المسئلة أنه إذا طلق من له زوجات واحدة معينة في نية طلق واعتدت من الايقاع اتفاقا وطولب باعتزالهن ومؤنتهن وبالبيان في الطلاق

البائن وكذا الرجعي إذا انقضت عدته وإذا وطئ قبل البيان واحدة ثم بينها للطلاق لزمه المهر وكذا الحد في واستدخال الطلاق البائن ويقبل منه البيان في أكثر من واحدة على تفصيل ذكره وفيمن ماتت أو بانث والزوجات وورثته من ماتت منهن منازعته

زوجة في بدعة بعوض

منها لا ولا ، والبدعي

حرام ، وسن لفاعله

رجعة ولو قال أنت طالق

لسنة أو طلقة حسنة أو

أحسن طلاق أو أجمله

أو أنت طالق لبدعة أو

طلقة قبيحة أو أقبح

طلاق أو أخشع وهي في

سنة أو بدعة طلقت

وإلا فبالصفة أو طلقة

سنية بدعية أو حسنة

قبيحة وقع حالا وجاز

جمع الطلقات ولو قال

ثلاثا أو ثلاثا لسنة

وفسرها بتفريقها

على أقراء قبل ممن

يعتقد تحريم الجمع

ودين غيره ومن قال

أنت طالق وقال أردت

إن دخلت أو إن شاء

زيد ومن قال نسائي

طوالق أو كل امرأة لي

طالق وقال أردت

بعضهن ومع قرينة

كان خاصته فقالت

تزوجت فقال ذلك يقبل .

﴿ فصل ﴾ قال أنت

طالق في شهر كذا أو

غرته أو أوله ،

فيمن بينها وتحليفه

إن اقتضاه الحال وكل

هذا في الظاهر وإلا

فالرجع في الباطن إلى

نيته وتفصيل هذه المسئلة

في المطولات فانظره

واستدخال المني كالوطء وقولي أو علق بمضي بعضه مع نحو الأولى ومع قولي ولا في نحو حيض طلق مع آخره أو علق به ومع أشياء آخر من زيادتي ومن البدعي ما لو قسم لاحدى زوجتي ثم طلق الأخرى قبل المبيت عندها فإنه يأنم كذا كره الشيخان ويستثنى من الطلاق في زمن البدعة طلاق المولى إذا طولب به وطلاق القاضى عليه وطلاق الحكيم في الشقاق فليس يبدعي كما أنه ليس بسني (وطلاق غيرها) أي غير الموطوءة المذكورة بأن لم توطأ أو كانت صغيرة أو آيسة أو حامل منه (وخلع زوجة في) زمن (بدعة بعوض منها) سني (ولا) بدعي لا تنفاه ما مر في السني وفي البدعي ولأن افتداء المختلعة يقتضي حاجتها إلى الخلاص بالفراق ورضاها بطول التربص وأخذ العوض يؤكده داعية الفراق ويبيحه احتمال الندم والحامل وإن تضررت بالطول في بعض الصور فقد استعقب الطلاق مشروعها في العدة فلاندم ومن هذا القسم طلاق المتحيرة لأنه لم يقع في طهر محقق ولا في حيض محقق (والبدعي حرام) لنهي عنه والعبرة في الطلاق المنجز بوقته وفي المعلق بوقت وجود الصفة إلا إذا جهل وقوعه في زمن البدعة فالطلاق وإن كان بدعيًا لا يأنم فيه (وسن لفاعله) إذا لم يستوف عدد الطلاق (رجعة) لخبر ابن عمر السابق وفي رواية فيه مره فليراجعها ثم ليطلقها طاهرًا قبل أن يسها إن أراد ويقاس بما فيه بقية صور البدعي ومن الرجعة ينتهي بزوال زمن البدعة (ولو قال أنت طالق لسنة أو طلقة حسنة أو أحسن طلاق أو أجمله أو أنت طالق لبدعة أو طلقة قبيحة أو أقبح طلاق أو أخشع وهي في) حال (سنة) في الأربع الأول (أو) في حال (بدعة) في الأربع الآخر (طلقت) في الحال (وإلا) أي وإن لم تكن إذ ذاك في حال سنة في الأربع الأول ولا بدعة في الأربع الآخر (فبالصفة) تطلق كسائر صور التعليق فإن نوى بمقاله تعليق عليه بأن كانت في حال بدعة في الأربع الأول أو سنة في الأربع الآخر ونوى الوقوع في الحال لأن طلاقها في الأربع الأول حسن لسوء خلقها مثلاً وفي الأربع الآخر قبيح لحسن خلقها مثلاً وقع في الحال هذا كله إذا قاله لمن يكون طلاقها سنياً أو بدعيًا فلو قاله لمن لا يتصف بطلاقها بذلك ونفع في الحال مطلقاً ويلغوز كره السنة والبدعة (أو) قال أنت طالق (طلقة سنية بدعية أو حسنة قبيحة وقع حالا) ويلغوز كره الصفتين لتضادهما نعمان فسر كل صفة بمعنى كالحسن من حيث الوقت والقبح من حيث العدد قبل وإن تأخر الوقوع لأن ضرر وقوع العدد أكثر من فائدة تأخر الوقوع نقله الشيخان عن السرخسي وأقراء (وجاز جمع الطلقات) ولو دفعة لا تنفاه المحرم له والأولى له تركه بأن يفرقهن على الأقراء أو الأشهر ليتمكن من الرجعة والتجديد إن ندم قال الزركشي واللام في الطلقات للعهد الشرعي وهي الثلاث فلو طلق أربعاً الروياني عز وزها طاهر كلام ابن الرفعة أنه يأنم انتهى (ولو قال) لموطوءة أنت طالق (ثلاثاً أو ثلاثاً لسنة وفسرها) (بتفريقها على أقراء) بأن قال أو وقعت في كل قرء طلقة (قبل ممن يعتقد تحريم الجمع) للثلاث دفعة كمالكي لموافقة تفسيره لا اعتقاده (ودين غيره) أي وكل إلى دينه فيما نواه فلا يقبل ظاهراً لمخالفته مقتضى اللفظ من وقوع الطلاق دفعة في الحال في الأولى وفي الثانية إن كان طلاق المرأة فيه سنياً وحين تطهر إن كان بدعيًا ويعمل بما نواه باطناً إن كان صادقاً بأن يراجعها ويطلبها ولها تمكينه أن ظنت صدقه بقرينة وإن ظنت كذبه فلا وإن استوى الأمران كره لها تمكينه وفي الثانية قال الشافعي رضي الله عنه له الطلب ونيلها الحرب (و) دين (من قال أنت طالق وقال أردت إن دخلت) الدار مثلاً (أو إن شاء زيد) أي طلاقك بخلاف إن شاء الله لأنه يرفع حكم الطلاق ومقابلته يخصه بحال دون حال (و) دين (من قال نسائي طوالق أو كل امرأة لي طالق وقال أردت بعضهن فيعمل بما أراده باطناً) ومع قرينة كأن هو أولى من قوله بأن (خاصته) زوجة له (فقالت) له (تزوجت) على (فقال) منكراً لهذا (ذلك) أي نسائي طوالق أو كل امرأة لي طالق وقال أردت غير الخاصة (يقبل) ذلك منه رعاية للقرينة .

﴿ فصل ﴾ في تعليق الطلاق بالأوقات وما يند كرمعه . لو (قال أنت طالق في شهر كذا أو) في (غرته أو أوله)

أورأسه (وقع) الطلاق (بأول جزء منه) وهو أول جزء من ليلته الأولى ووجهه في شهر كذا بأن المعنى إذا جاء شهر كذا ومجيئه يتحقق بمجيء أول جزء منه (أو) في (نهاره) أى شهر كذا (أو أول يوم منه فبفجر أوله) أى أول يوم منه على قياس مامر (أو) في (آخره) أو سلخه (فبآخر جزء منه) يقع لأنه السابق إلى الفهم دون أول النصف الآخر (ولو قال ليلا إذا مضى يوم) فأنت طالق (فبغروب شمس غده) تطلق إذ به يتحقق مضى اليوم (أو) قاله (نهارا فبمثل وقته من غده) تطلق لأن اليوم حقيقته في جميعه متواصلا أو متفرقا (أو) قال إذا مضى (اليوم) فأنت طالق (وقاله نهارا فبغروب شمس) تطلق وإن بقي منه حال التعليق لحظة لأنه عرفه فيصرف إلى اليوم الذى هو فيه (أو) قاله (ليلا) أى لا يقع به شئ إلا نهارا حتى يحتمل على اليهود (كشهر وسنة) في حالتى التنكير والتعريف فيقع في أنت طالق إذا مضى شهر أو سنة بمضى شهر كامل أو سنة كاملة وفي أنت طالق إذا مضى الشهر أو السنة بمضى ما هو فيه من ذلك الشهر أو السنة فيقع في الشهر بأول الشهر القابل وفي السنة بأول المحرم من السنة القابلة ومعلوم عدم تأتى الإلغاء هنا أمالو قال أنت طالق اليوم بالنصب أو بغيره فيقع حالا ليلا كان أو نهارا لأنه أوقعه وسمى الزمان فى الأولى بغير اسمه فلغت التسمية (أو) قال (أنت طالق أمس وقع حالا) سواء أقصد وقوعه حالا مستندا إلى أمس وعليه اقتصر الأصل أم قصد إيقاعه أمس أم أطلق أو مات أو جن أو خرس قبل التفسير ولا اشارته مفهومة ولغا قصد الاستناد إلى أمس لاستحالة (فان قصد) بذلك (طالقا في نكاح آخر وعرف أو) قصد (أنه طالق أمس وهي الآن معتدة حلف) فيصدق في ذلك عملا بالظاهر وتكون عدتها في الثانية من أمس ان صدقته وإلا فمن وقت الاقرار فان لم يعرف الطلاق المذكور فى الأولى لم يصدق وحكم بوقوع الطلاق حالا كما في الشرح الصغير ونقله الإمام والبعوى عن الأصحاب ثم ذكر الامام احتمالا جرى عليه في الروضة تبعا لنسخ الرافى السقيمة وهو أنه ينبغي أن يصدق لاحتماله (وللتعليق أدوات كمن وإن وإذا ومتى ومتى ما) بزيادة ما (وكما وأى) نحو من دخلت الدار من زواجى فهى طالق وأى وقت دخلت الدار فأنت طالق وتعبيرى بذلك أولى من قوله وأدوات التعليق من إلى آخره إذا الأدوات غير محصورة في المذكورات إذ منها ما هو وما إذا وما وأيا وأين (ولا يقتضين) أى أدوات التعليق بالوضع (فورا) في المعلق عليه (في مثبت) كالدخول (بلاعوض) أمابه فيشترط الفور في بعضها للمعاوضة نحو إن ضمنت أو أعطيت بخلاف نحو متى وأى (و) بلا (تعلق بعشيتها) على ما يأتى بيانه في الفصل الآتى (ولا) يقتضين (تكرارا) في المعلق عليه (إلا كما) فتقتضيه وسيأتى التعليق بالمنفى (فلو قال إذا طلقك) أو أوقعت عليك طلاق (فأنت طالق فنجز) طلاقها (أو علة) (بصفة فوجدت فطلقتان) تعان (في موطوءة) واحدة بالتطليق بالتنجيز أو التعليق بصفة وجدت وأخرى بالتعليق به (أو) قال (كما وقع طلاق) عليك فأنت طالق (فطلق ثلاث فيها) أى في موطوءة واحدة بالتنجيز وثلثان بالتعليق بكما أو واحدة بوقوع المنجزة وأخرى بوقوع هذه الواحدة (وطلقة في غيرها) أى غير الموطوءة في المسئلتين لأنها تبين بالمنجزة فلا يقع العلق بعدها (أو) قال وتحتة أربع وله عبيد (ان طلقت واحدة) منهن (فعبد) من عبيدى (حر وإن) طلقت (ثنتين) منهن (فعبدان) من عبيدى حران (وإن) طلقت (ثلاثا) منهن (فثلاثة) من عبيدى أحرار (وإن) طلقت (أربعا) منهن (فأربعة) من عبيدى أحرار (فطلق أربعا) معا أو مرتبا (عتق) من عبيده (عشرة) مهمة واحد بطلاق الأولى واثان بطلاق الثانية وثلاثة بطلاق الثالثة وأربع بطلاق الرابعة ومجموع ذلك عشرة وعليه تعيينهم ولو عطف العلق بهم أو بالهاء بدل الواو لم يعتق إلا ثلاثة إذ بطلاق الأولى يعتق عبدا فاذا طلق الثانية لم يعتق شئ لا بصفة الواحد ولا بصفة الثنتين فاذا طلق الثالثة صدقت بصفة الثنتين ولا يتصور بعد ذلك وجود ثلاثة ولا أربعة وكان سائر أدوات التعليق غير كذا (ولو علق بكما) ولو فى التعليقين الأولين فقط (خمس عشرة) عبدا

وقع بأول جزء منه أو نهاره أو أول يوم منه فبفجر أوله أو آخره فبآخر جزء منه ولو قال ليلا إذا مضى يوم فبغروب شمس غده أو نهارا فبمثل وقته من غده أو اليوم وقاله نهارا فبغروب شمس أو ليلا ككشهر وسنة أو أنت طالق أمس وقع حالا فان قصد طالقا في نكاح آخر وعرف أو أنه طلق أمس وهي الآن معتدة حلف. وللتعليق أدوات كمن وإن وإذا ومتى ومتى ما وكما وأى ولا يقتضين فوراً في مثبت بلا عوض وتعليق بعشيتها، ولا تكرار إلا كما فلو قال إذا طلقك فأنت طالق فنجز أو علق بصفة فوجدت فطلقتان في موطوءة أو كما وقع طلاق فطلق ثلاث فيها وطلقة في غيرها أو إن طلقت واحدة فعبد حر وإن ثنتين فعبدان وإن ثلاثا فثلاثة وإن أربعاً فأربعة فطلق أربعاً عتق عشرة ولو علق بكما خمسة عشر.

لاقتضاها التكرار فيعتق واحد بطلاق الأولى وثلاثة بطلاق الثانية لأنه صدق به طلاق واحدة وطلاق ثنتين وأربعة بطلاق الثالث لأنه صدق به طلاق واحدة وطلاق ثلاث وسبعة بطلاق الرابعة لأنه صدق به طلاق واحدة وطلاق ثنتين غير الأولين وطلاق أربع ولو قال كلما صليت ركعة فعب من عبيدي حرو وكذا إلى عشرة عتق سبعة وثمانون وإن علق بغير كلما خمسون وخمسون (ويقضين) أى الأدوات (فورافى منفى إلا إن) فلا تقتضيه (فلو قال) أنت طالق (إن لم تدخل) الدار (لم يقع) أى الطلاق (إلا بالأس) من الدخول كأن مات قبله فيحكم الوقوع قبيل الموت بخلاف ما لعلق بغير إن كذا فإنه يقع الطلاق بمضى زمن يمكن فيه الدخول من وقت التعليق ولم تدخل والفرق أن إن حرف شرط لا شعار له بالزمان وإذا ظرف زمان كمتى في التناول للأوقات فإذا قيل متى ألقاك صح أن تقول متى شئت أو إذا شئت ولا يصح إن شئت بقوله إن لم تدخل الدار معناه إن فانتك دخولها وفواته بالأس وقوله إذا لم تدخل الدار فانت طالق معناه أى وقت فانتك الدخول فيقع الطلاق بمضى زمن يمكن فيه الدخول ولم تدخل فلو قال أردت إذا ما أراد إن قبل باطنا وكذا ظاهرا في الأصح (أو) قال أنت طالق (إن دخلت) الدار (أو أن لم تدخل) بالفتح (للمهزة) (وقع) الطلاق (حالا) لأن المعنى للدخول أولعدهم بتقدير لأم التعليل كافي قوله تعالى أن كان ذامال وبينين وسواء كان فيما علل به صادقا أم كاذبا ، هذا (إن عرف نحو أو لا) بأن لم يعرفه (فتعليق) لأن الظاهر قصده هو ولا يميز بين إن وأن ولو قال أنت طالق إذ طلقته أو أن طلقته بالفتح حكم بوقوع طلقتين واحدة باقراره وأخرى بايقانه في الحال لأن المعنى أنت طالق لأنى طلقته .

(فصل) في تعليق الطلاق بالحمل والحيض وغيرها . لو (علق) الطلاق (بحمل) كقوله إن كنت حاملا فانت طالق (فإن ظهر) أى الحمل بها بأن ادعته وصدقها الزوج أو شاهده رجلا ن بناء على أن الحمل يعلم (أو لم يظهر) بها حمل لكن (ولدت له) دون ستة أشهر من التعليق (أو) لأكثر منه (أو أربع سنين فأقل) منه (ولم توطأ وطئا يمكن كون الحمل منه) بأن لم توطأ مع التعليق ولا بعده أو وطئت حينئذ وطئا لا يمكن كون الحمل منه كأن ولدت له دون ستة أشهر من الوطء (بان وقوعه) من التعليق لتبين الحمل من حينئذ ولهذا حكمنا بثبوت النسب (وإلا) بأن ولدت له لأكثر من أربع سنين أولدونه وفوق دون ستة أشهر ووطئت من زوج أو غيره وطئا يمكن كون الحمل منه (إلا) طلاق لتبين انتفاء الحمل في الأولى إذا أكثر مدته أربع سنين ولا احتمال كون الحمل من ذلك الوطء في الثانية والأصل بقاء النكاح والتمتع بالوطء وغيره فيها جائز لأن الأصل عدم الحمل وبقاء النكاح لكن يسن له اجتنابها حتى يستبرأ احتياطا (ولو قال إن كنت حاملا بدكر فطلقة) أى فانت طالق طلقة (و) إن كنت حاملا (بأنى فطلقتين فولدتها) معا أو مرتبا وكان بينهما دون ستة أشهر (فثلاث) تقع لتبين وجود الصفتين وإن ولدت ذكرا فأكثر فطلقة أو أنثى فأكثر فطلقتان أو خنثى فطلقة ووقفت أخرى لتبين حاله وتنقضى العدة في الصور المذكورة بالولادة (أو) قال (إن كان حملك) أو ما في بطنك (ذكر فطلقة إلى آخره) أى وإن كان أنثى فطلقتين فولدتها (فلغو) أى فلا طلاق لأن قضية اللفظ كون جميع الحمل أو ما في بطنها ذكرا أو أنثى فإن ولدت ذكرين أو أنثيين وقع الطلاق وتعتبر في هذه والتي قبلها بالواو أولى من تعبيره بأو (أو) قال (إن ولدت) فانت طالق (فولدت) اثنتين مرتبا طلقت بالأول) أى بخروجه كله لوجود الصفة (واقضت عدتها بالثاني) سواء أ كان من حمل الأول بأن كان بين وصيهما دون ستة أشهر أم من حمل آخر بأن وطئها بعد ولادة الأول وأنت بالثاني لأربع سنين فأقل وخرج برتبها ما لو ولدتها معا فها وإن طلقت واحدة لا تنقضى العدة بهما ولا بواحدة منهما بل تشرع في العدة من وضعهما (أو) قال (كلما ولدت) فانت طالق (فولدت ثلاثة مرتبا وقع بالأولين طلقتان واقضت عدتها بالثالث) ولا تنفع به طلقة ثالثة إذ به يتم انفصال الحمل الذى تنقضى به العدة فلا

ويقضين فورافى منفى
إلا إن فلو قال إن لم
تدخل لم يقع إلا بالأس
أو إن دخلت أو أن لم
تدخل بالفتح وقع حالا
إن عرف نحو وإلا
فتعليق .

(فصل) علق بحمل
فإن ظهر أو ولدته دون
سنة أشهر من التعليق
أو لأربع سنين فأقل
ولم توطأ وطئا يمكن
كون الحمل منه بان
وقوعه وإلا فلا ولو قال
إن كنت حاملا بدكر
فطلقة وبأنى فطلقتين
فولدتها فثلاث أو إن
كان حملك ذكرا فطلقة
إلى آخره فلغو أو إن
ولدت فولدت اثنتين
مرتبا طلقت بالأول
واقضت عدتها بالثاني
أو كلما ولدت فولدت
ثلاثة مرتبا وقع بالأولين
طلقتان واقضت
عدتها بالثالث .

يقارنه طلاق وخرج بالتصريح بزيادتي مرتباً ما لو ولدتهم معاً فطلق ثلاثاً إن نوى ولداً أو إلاً واحدة وقد
بالأقراء فان ولدت أربعاً مرتباً وقع ثلاث بولادة ثلاث وتنقض عدتها بالربيع (أو) قلل (لأربع) حوامل
(كلما ولدت واحدة) منسكن (فصواحبا طالق فولدن معاً طلقن ثلاثاً ثلاثاً) لأن لكل منهن ثلاث صواحب
فيقع بولادتها على كل من الثلاث طلقة ولا يقع بها على نفسها شيء ويعتد دن جميعاً بالأقراء وصواحب جمع
صاحبة كضاربة وضوارب وقولي كالأصل ثلاثا الثاني دافع لاحتمال إرادة طلاق المجموع ثلاثاً (أو) ولدن
(مرتباً طلقت الرابعة ثلاثاً) بولادة كل من صواحبها الثلاث طلقة وانقضت عدتها بولادتها (كأولاً ولها) فانها
تطلق ثلاثاً بولادة كل من صواحبها طلقة (إن بقيت عدتها) عند ولادة الرابعة (و) طلقت (الثانية طلقة)
بولادة الأولى (والثالثة طلقتين) بولادة الأولى والثانية (وانقضت عدتهما) أي الثانية والثالثة
(بولادتهما) أي إن لم يتأخر ثانی توأميهما إلى ولادة الرابعة والاطلقتا ثلاثاً ثلاثاً والأولى تعتد بالأقراء ولا
تستأنف عدة للطلقة الثانية والثالثة بل تبني على ماضى من عدتها وشرط انقضاء العدة بوضع الولد لحوقه
بالزوج كما يعرف من محله (أو) ولدن (ثنتان معاً ثم ثنتان معا وعدة الأولين باقية طلقنا) أي الأوليان
(ثلاثاً ثلاثاً) أي طلق كل منهما ثلاثاً بولادة كل من صواحبها الثلاث طلقة (والأخريان طلقتين طلقتين)
أي طلق كل منهما طلقتين بولادة الأولين ولا يقع عليها بولادة الأخرى شيء وتنقض عدتهما بولادتهما
وخرج بزيادتي وعدة الأولين باقية ما لم يبق إلى ولادة الأخرين فانه لا يقع على من انقضت عدتها إلا طلقة
واحدة وإن ولدت ثلاث معاً ثم الرابعة طلق كل منهن ثلاثاً وإن ولدت واحدة ثم ثلاث معاً طلقت الأولى ثلاثاً
وكل من الباقيات طلقة وإن ولدت ثنتان مرتباً ثم ثنتان معاً طلقت الأولى ثلاثاً والثانية طلقة والأخريان
طلقتين طلقتين وإن ولدت ثنتان معاً ثم ثنتان مرتباً طلق كل من الأولين والرابعة ثلاثاً والثالثة طلقتين
وإن ولدت واحدة ثم ثنتان معاً ثم واحدة طلق كل من الأولى والرابعة ثلاثاً وكل من الثانية والثالثة طلقة وتبين
كل منهما بولادتهما (أو) قال (إن حضت) فأنت طالق (طلقت بأول حيض مقبل) فلو علق في حال حيضها
لم تطاق حتى تظهر ثم تشرع في الحيض فان انقطع الدم قبل يوم وليلة تبين أن الطلاق لم يقع (أو) إن حضت
(حيضة) فأنت طالق (فبتامها مقبلة) تطلق لأنه قضية اللفظ وهذه والتي قبلها من زيادتي (وحلفت على
حيضها المعلق به طلاقاً) وإن خالفت عاداتها بأن ادعته فأنكره الزوج فتصدق في لئامها أعرف منه به وتعر
إقامة البينة عليه فان الدم وإن شوهد لا يعرف أنه حيض لجواز كونه دم استحاضة بخلاف حيض غيرها
وهو ظاهر وبخلاف حيضها المعلق به طلاق ضررتها كما يعلم بما يأتي أيضاً اذ لو صدقت فيه يمينها لزم الحكم
للإنسان بيمين غيره وهو ممتنع فيصدق الزوج جرياً على الأصل في تصديق المنكر يمينه (لا) على (ولادتها)
المعلق بها الطلاق بأن قالت ولدت وأنكر الزوج وقال هذا الولد مستعار لإمكان إقامة البينة عليها
(أو) قال لزوجتيه (ان حضتا فأنتا طالقان فادعته وكذبها حلف) فلا طلاق لأن طلاق كل منهما
معلق بحيضها ولم يثبت وان صدقها طلقنا (أو) كذب (واحدة) فقط (طلقت) فقط ان حلفت أنها حاضت
لنبوت حيضها يمينها وحيض ضررتها بتصديق الزوج لها والمصدقة لا يثبت في حقها حيض ضررتها يمينها
لأن اليمين لا تؤثر في حق غير الحالف كما لم يفلح طلاق (أو) قال (ان أومتى) مثلاً (طلقتك أو ظاهرت منك
أو آليت أو لاعنت أو فسخت) النكاح بعيبك مثلاً (فأنت طالق قبله ثلاثاً ثم وجد المعلق به) من التطلق
أو غيره (وقع المنجز) دون المعلق لأنه لو وقع لم يقع المنجز لاستحالة وقوعه على غير زوجة واذالم يقع
المنجز لم يقع المعلق لأنه مشروط به فوقع محال بخلاف وقوع المنجز اذ قد يتخلف الجزء عن الشرط
بأسباب كالوعلق عتق سالم بعتي غانم ثم أعتق غانم في مرض موته ولا يفي ثلث ماله إلا بأحدهما لا يقرع بينهما
بل يبعين عتيق غانم وشبهه هذا بما لو أقر الأخ بابن لليت يثبت النسب دون الإرث (أو) قال (ان وطئتكم)

أو لأربع كلما ولدت
واحدة فصواحبها طالق
فولدن معاً طلقن جميعاً
ثلاثاً ثلاثاً أو مرتباً
طلقت الرابعة ثلاثاً
كأولاً وإن بقيت عدتها
أو الثانية طلقة والثالثة
طلقتين وانقضت عدتهما
بولادتهما أو ثنتان
معاً ثنتان معا وعدة
الأوليين باقية طلقنا
ثلاثاً ثلاثاً والأخريان
طلقتين طلقتين أو إن
حضت طلقت بأول
حيض مقبل أو حيضة
فبتامها مقبلة وحلفت
على حيضها المعلق به
طلاقاً لا على ولادتها
أو إن حضتا فأنتا طالقان
فادعته وكذبها
حلف أو واحدة طلقت
أو إن أومتى طلقتك أو
ظاهرت منك أو آليت
أو لاعنت أو فسخت
فأنت طالق قبله ثلاثاً
وجد المعلق به وقع
المنجز أو إن وطئتكم

مباحات طالق قبله ثم وطى لم يقع أو علق بمشيئها خطبا استرطت فوراً في غير نحو متى ويقع بقول المعلق بمشيئته شئت غير صبي ومجنون . ولو كرها ولا رجوع لمعلق ولو قال أنت طالق ثلاثاً إلا أن يشاء زيد طلاقه فشاء لم تطلق كالأول فعلقه بفعله أو بفعل من يبالى بتعليقه وقصد إعلامه بفعله ناسياً أو مكرهاً أو جاهلاً .

مسألة لو حلف بصيغة التزام أو تعليق على نفسه أو على من يبالى أن يفعل كذا وقت كذا أو أن لا يفعل كذا أقصد الجث أو المنع مع حضور من يبالى أو قصد إعلامه وإن لم يعلم ولو ترك الحالف إعلامه مع تمكنه منه لا تفصال هذا عن الشرط كما أشار إليه في حواشي الروض ونبه عليه الرشيدى فترك المحلوف على فعله أو فعل المحلوف على تركه مكرهاً بغير حق (٨٥) أو ناسياً للحلف أو جاهلاً به أو بالمحلوف

عليه وكذا أن فعله أو تركه بعد أن جن فلا حث بذلك لأن اليمين مع تحقق الشروط المذكورة في قوة الحلف على عدم المخالفة مع العمد والعلم والاختيار ولم توجد هنا مخالفة كذلك فإن حلف على من لا يبالى أو لم يقصد الحث ولا المنع بل أراد مجرد التعليق أو أطلق والصيغة صيغة تعليق أو لم يقصد إعلام من يبالى وإن علم حث بمطلق مخالفة لأن اليمين مع فقد بعض الشروط كالإيمان المحض فإن قيل كيف يتحقق قصد الحث أو المنع مع عدم حضور من يحثه أو يمنعه ولم يقصد إعلامه . قلنا يصور ذلك فيما إذا قصد

وطئاً (مباحات طالق قبله ثم وطى لم يقع) طلاق لأنه لو وقع لخرج الوطاء عن كونه مباحاً وخروجه عن ذلك محال وسواء أذكر ثلاثاً أم لا (أو علق بمشيئها خطبا استرطت) أى مشيئتها (فورا) بأن تأتى بها في مجلس التواجب لتضمن ذلك تملكها الطلاق كطلق نفسك وهذا (في غير نحو متى) أمافيه فلا يشترط الفور والتقييد بهما من زيادتي هنا وإن ذكر الأصل حكم إن في الفصل السابق أما لو علقه بمشيئها غيبة كأن قال زوجتي طالق إن شاءت وإن كانت حاضرة أو بمشيئته غيرها كأن قال له إن شئت فزوجتي طالق فلا يشترط للمشيئة فورا لاتفاء التملك في الثانية وبعده في الأولى باتفاء الخطاب فيه (ويقع) الطلاق ظاهر أو باطنا (بقول المعلق بمشيئته) من زوجة أو غيرها (شئت) حالة كونه (غير صبي ومجنون ولو) سكران أو (كارها) بقلبه إذ لا يقصد التعليق بمافى الباطن لحفائه بل اللفظ الدال عليه وقد وجد أمام مشيئة الصبي والمجنون المعلق بها الطلاق فلا يقع بها إذ لا اعتبار بقولها في التصرفات وتعبيري بما ذكرنا أولى بما عبر به (ولا رجوع لمعلق) قبل المشيئة نظر إلى أنه تعليق في الظاهر وإن تضمن تملكها كالأول يرجع في التعليق بالإعطاء قبله وإن كان معاوضة (ولو قال أنت طالق ثلاثاً إلا أن يشاء زيد طلاقه فشاء) ولو في أكثر منها (لم تطلق) نظراً إلى أن المعنى إلا أن يشاءها فلا تطلقين كالأول إلا أن يدخل زيد الدار فدخلها ولو قال أردت بالاستثناء وقوع طلاقه إذا شاءها وقعت طلاقه أو أردت عدم وقوعها إذا شاءها فطاعة تمان لأنه غلط على نفسه (كما) لا تطلق فيما (لو علقه بفعله) كدخوله الدار (أو بفعل من يبالى بتعليقه) بأن يشق عليه حثه لصداقة أو نحوها (وقصد) المعلق (إعلامه به) وإن لم يعلم بالمبالى بالتعليق (ففعلة) المعلق بفعله من نفسه أو غيره (ناسياً) للتعليق (أو) ذا كراه (مكرها) على الفعل (أو) مختاراً (جاهلاً) بأنه المعلق عليه وهذه من زيادتي وذلك لخبر ابن ماجه وصححه ابن حبان والحاكم إن الله وضع عن أمي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه أى لا يؤاخذهم بها ما لم يدل دليل على خلافه كضمان المتلف فالفعل معها كالفعل فان لم يبال بتعليقه كالسلطان والحجيج أو كان يبالى به ولم يقصد المعلق إعلامه طلقت بفعله لأن الغرض حينئذ مجرد التعليق بالفعل من غير أن ينضم إليه قصد إعلامه به الذى قد يعبر عنه بقصد منعه من الفعل وإفادة طلاقها فيما إذا لم يقصد إعلامه به وعلمه بالمبالى من زيادتي وكذا عدم طلاقها فيما إذا قصد إعلامه به وهو مفهوم كلام الروضة وأصلها وكلام الأصل مؤول هذا كله كإرايت إذا حلف على فعل مستقبل أما لو حلف على نفي شيء وقع جاهلاً به أو ناسياً له كما لو حلف أن زيداً ليس في الدار وكان فيها ولم يعلم به أو علمه ونسى فلا طلاق وإن قصد أن الأمر كذلك في الواقع خلافاً لابن الصلاح وقد أوضحته في شرح الروض .

حثة أو منعه ولا حظ أن علم فتدبر **تنبيه** إذا فعل المحلوف على فعله مكرهاً أو ناسياً أو جاهلاً فقبل تنحل اليمين لأن المقصود حصول صورة الفعل وقد حصلت وقيل وهو الراجح لا تنحل بذلك لأن المقصود حصول الفعل امتثالاً للحلف كما هو مقتضى الحث ولم يوجد ذلك فعلى هذا إذا مضى الزمن المؤقت به الفعل ولم يفعل امتثالاً حث حيث لا مانع فتدبر **خاتمة** إذا حلف أن لا يفعل صبي أو بهيمة كذا فأكرهاً على الفعل فلا حث وإن كان هذا التعليق محضاً لانضمام الإكراه لفعل من لا يعتد بفعله صيره كالفعل فلم يوجد المعلق عليه كذا أفاده حجر ومر ، أما لو حلف أن يفعل فلم يفعل مكرهين على الترك حث لتحقيق المعلق عليه إذ ليس للترك صورة خارجية تنتفي بالاكراه والله أعلم . **مسألة** إذا فعل المحلوف عليه ناسياً فظن الوقوع وإشغال اليمين بفعل عامداً ببناء على ذلك لم يحنث حيث استند لنحو إفتاء لأنه حينئذ فعل جاهلاً بالمحلوف عليه مع عذره ظاهراً فان لم يستند حيث لتقصيره فظنه كالأول فان لم يظن الانحلال وانما ظن أن الطلاق

﴿فصل﴾ قال أنت طالق وأشار بأصبعين أو بثلاث لم يقع عدد إلا مع نيته أو هكذا فإن قال أردت المقبوضتين حلف ولو علق عبد طلقته بصفة وسيده حرته بها فعق (٨٦) بهالم تحرم ولو نادى زوجة فأجابته أخرى فقال أنت طالق وظنها المنادة طلقت لا المنادة ولو

علق بغير كلها بأكل رمانة ونصف فأكلت رمانة فطلقتان والحلف ما تعلق به حبس أو منع أو تحقيق خبر فإذا قال إن حلفت بطلاق فأنت طالق ثم قال إن لم تخرجي أو إن خرجت أو إن لم يكن الأمر كما قلت فأنت طالق وقع المعلق بالحلف لا إن قال إذا طلعت الشمس أو جاء الحاج ويقع الآخر بصفته ولو قيل له استخبارا أطلعها فقال نعم فأقراره فان قال أردت ماضيا وراجعت حلف أو قيل ذلك التماسا لإنشاء فقال نعم فصرح .

﴿فصل﴾ علق بأكل رمانة أو رغيف فبقي حبة أولبابة .

لا يباحقها طلاق بعد ففعل عامدا بناء على ذلك حنث وإن استند لأنه حينئذ فعل عالما بالخلوف عليه جاهلا بحكمه وبمجرد جهل الحكم لا أثر له كقوله حجر مستدلا بنصوص المتقدمين وبكلام الشيخين فيمن علق

﴿فصل﴾ في الإشارة للطلاق بالأصابع وفي غيرها . لو (قال) لزوجته (أنت طالق وأشار بأصبعين أو بثلاث لم يقع عدد إلا مع نيته) عند قوله طالق ولا اعتبار بالإشارة هنا ولا بقوله أنت هكذا وأشار بما ذكر (أو) مع قوله (هكذا) وإن لم ينو عددًا فطلق في أصبعين طلقتين وفي ثلاث ثلاثا لأن ذلك صريح فيه ولا بد أن تكون الإشارة مفهومة لذلك نقله في الروضة عن الإمام وأقره (فإن قال أردت) بالإشارة بالثلاث الأصبعين (المقبوضتين حلف) فيصدق في ذلك فلا يقع أكثر من طلقتين لاحتمال ذلك لأن قال أردت إحداها لأن الإشارة مع اللفظ صريحة في العدد كما مر فلا يقبل خلافها (ولو علق عبد طلقته بصفة أو) علق (سيده حرته بها) كأن قال لزوجته إذا مات سیدی فأنت طالق طلقتين وقال سیده له إذا مات فأنت حر (فعق بها) أي بالصفة وهي في المثال موت سیده بأن خرج من ثلث ماله أو أجاز الوارث (لم تحرم) عليه فله الرجعة في العدة وتجديد النكاح بعد انقضائها قبل زوج آخر ومعلوم أن الطلاق والعق وقعا معا لكن غلب العق لتشوف الشارع إليه فكأنه تقدم كما لو أوصى بمستولده أو مذبذبه حيث تصح الوصية مع ما ذكر فإن لم يخرج العبد من الثلث ولم يحز الوارث بقى رق ما زاد عليه وحرمت عليه لأن البعض كالقن في عدد الطلاق كما مر وتحرم عليه أيضا إن لم يعق بتلك الصفة بل بأخرى متأخرة كأن قال أنت طالق طلقتين في آخر جزء من حياة سیدی وقال سیده إذا مات فأنت حر ثم مات سیده وتعبير بالصفة أهم من تعبيره بموت السيد (ولو نادى زوجة) له (فأجابته أخرى فقال) لها (أنت طالق وظنها المنادة) أو غيرها المفهوم بالأولى ولم يقصد فيها طلاق المنادة (طلقت) لأنها خوطبت بالطلاق (لا المنادة) لأنها لم تخاطب به ولا قصد طلاقها وظن خطابها به لا يقتضي وقوعه عليها فان قصد طلاقها طلقت مع الأخرى (ولو علق بغير كلها بأكل رمانة ونصف) كأن قال إن أكلت رمانة فأنت طالق وإن أكلت نصف رمانة فأنت طالق (فأكلت رمانة فطلقتان) لوجود الصفتين بأكلها فإن علق بكلمة ثلاث لأنها أكلت رمانة مرة ونصف رمانة مرتين وقولي بغير كلها من زيادتي (والحلف) بالطلاق أو غيره فهو أعم من قوله والحلف بالطلاق (ما تعلق به حبس) على فعل (أو منع) منه لنفسه أو غيره (أو تحقيق خبر) ذكره الحالف أو غيره ليظهر صدق الخبر فيه (فإذا قال إن حلفت بطلاق فأنت طالق ثم قال إن لم تخرجي أو إن خرجت أو إن لم يكن الأمر كما قلت فأنت طالق وقع المعلق بالحلف) لأن ما قاله حلف بأقسامه السابقة (لأن قال) بعد التعليق بالحلف (إذا طلعت الشمس أو جاء الحاج) فأنت طالق فلا يقع المعلق بالحلف لأنه ليس بحث ولا منع ولا تحقيق خبر (ويقع الآخر بصفته) من الخروج أو عدمه أو عدم كون الأمر كما قاله وهي في العدة أو من طلوع الشمس أو مجيء الحاج (ولو قيل له استخبارا أطلعها) أي زوجتك (فقال نعم فأقراره) أي بالطلاق فإن كان كاذبا فهي زوجته في الباطن (فإن قال أردت) طلاقا (ماضيا وراجعت) بعده (حلف) فيصدق في ذلك وإن قال بدل قوله وراجعت وبانت وجدت نكاحها فكما مر فيما لو قال أنت طالق أمس وفسر بذلك (أو قيل) له (ذلك التماسا لإنشاء فقال نعم) أو نحوها مما يراد فيها كبير وأجل (فصرح) فيقع حالا لأن نعم أو نحوها قائم مقام طلقها المراد لذكره في السؤال ولو جهل حال السؤال ، قال الزركشي فالظاهر أنه استخبار .

﴿فصل﴾ في أنواع من تعليق الطلاق . لو (علق) (بأكل رمانة أو رغيف) كأن قال إن أكلت هذه الرمانة أو هذا الرغيف أو رمانة أو رغيفا فأنت طالق (فبقي) من ذلك بعدأكلها (حبة أولبابة) لم يقع الطلاق كما سيأتي لأنه لا يصدق أنها لم تأكل الرمانة أو الرغيف نعم قال الإمام إن بقي فتات يصدق مدركه بأن لا يكون

عق عبد المقيد على نقص قيده عن عشرة أرطال وعلقه أيضا على حله منه فشهد عدلان أن القيد خمسة أرطال فحكم القاضي له بعقه فحله السيد بناء على ظن أن هذا الحل لا يحصل به عق لتحققه قبل بالشهادة والحكم فبان أن القيد عشرة من أن العق حصل بالخير ولا عبرة بهذا الظن وأنه لا غرم على الشهود بهذا تعلم أنه لا يقول على ما في بعض القروع من أنه لا يحنث لأنه يشول إلى جهل المعلق عليه

أو يلعها تمره فيها
 وبرمها ثم يلمسها
 فبادرت بأكل بعض
 أورمية أو بعدم تميز
 نواه عن نواها ففرقة
 أو صدقها في تهمة سرقة
 فقالت سرقت ما سرقت
 أو إخبارها بعد حب
 فذكرت ما لا تنقص عنه
 ثم واحدا واحدا إلى
 ما لا يزيد عليه أو إخبار
 كل من ثلاث بعدد
 ركعات الفرائض
 فقالت واحدة سبع
 عشرة وأخرى خمس
 عشرة وثالثة إحدى
 عشرة ولم يقصد تعيينا
 في الأربع لم يقع أو بنحو
 حين وقع بمعنى لحظة
 أو برؤية زيد أو لمسه
 أو قذفه تناوله حيا وميتا
 لا بضربه ولو خاطبته
 بمكرهه كياسفيه يا خسيس
 فقال إن كنت كذا
 فأنت طالق فإن قصد
 مكافأتها وقع وإلا
 فتعلق والسفيه من به
 مناف لإطلاق التصرف
 والخسيس من باع دينه
 بدينه ويشبه أنه من
 يتعاطى غير لائق به خلا
 والبخیل من لا يؤدي
 زكاة أو لا يقرى ضيفا.
 ﴿كتاب الرجعة﴾
 أركانها: صيغة ومحل
 ومرتبج وشرط فيه
 أهلية نكاح بنفسه

له موقع فلا أثر له في بطلان نظر للعرف (أو) علقه (يلعها تمره فيها وبرمها ثم يلمسها) كأن قال
 إن بلعها فأنت طالق وإن رميتها فأنت طالق وإن أمسكتها فأنت طالق (فبادرت) مع فراغه من التعليق
 (بأكل بعض) منها (أورمية) لم يقع اتباعا للفظ بخلاف ما لو تقدمت يمين الإمساك أو توسطت أو أخرت
 الزوجة أكل البعض أو رميه فلا تخلص بذلك لحصول الإمساك وقولي وبرمها مع قولي أو رميه أولى من
 قوله ثم برمها مع قوله ورمي بعض إذ لا يشترط تأخير التعليق برمها عن التعليق بابتلاعها ولا الجمع بين
 أكل بعضها أو رمي بعضها (أو) علقه (بعدم تميز نواه عن نواها) المختلطين كأن قال إن لم تميز نواي عن
 نواك فأنت طالق (ففرقة) بأن جعلت كل نواة وحدها (أو) بعدم (صدقها في تهمة سرقة) كأن قال
 وقد اتهمها بها إن لم تصدقني فأنت طالق (فقالت سرقت ما سرقت أو) بعدم (إخبارها بعد حب)
 كأن قال إن لم تخبرني بعد حب هذه الرمانة فأنت طالق (فذكرت ما) أي عددا (لا تنقص عنه ثم واحدا
 واحدا إلى ما لا يزيد عليه) كأن تذكر مائة ثم تزيد واحدا واحدا فتقول مائة وواحد مائة واثنان وهكذا
 حتى تبلغ ما يعلم أنها لا تزيد عليه (أو) لعدم (إخبار كل من ثلاث) من زواجه (بعدد ركعات الفرائض)
 كأن قال لمن من لم تخبرني منكم بعدد ركعات الفرائض اليوم واليلة فهي طالق (فقالت واحدة سبع
 عشرة) أي في الغالب (وأخرى خمس عشرة) أي ليوم الجمعة (وثالثة إحدى عشرة) أي لمسافر (ولم
 يقصد تعيينا في) هذه المسائل (الأربع لم يقع) طلاقا اتباعا للفظ في الأولى ولصدق المخاطبة في أحد
 الإخبارين في الثانية وإخبارها بعدد الحب في الثالثة ولصدقها في ذكرن من العدد في الرابعة بخلاف
 ما إذا قصد تعيينا فلا يخلص بذلك والتقيد بعدم قصد التعيين في الرابعة من زيادتي (أو) علقه (بنحو
 حين) كزمان كأن قال أنت طالق إلى حين أو زمان أو بعد حين أو زمان (وقع بمعنى لحظة) لصدق
 الحين والزمان بها وإلى بمعنى بعد وفارق ذلك والله لأقضين حقك إلى حين حيث لا يحث بمضي لحظة بأن
 الطلاق إنشاء ولأقضين وعد فيرجع فيه إليه (أو) علقه (برؤية زيد أو لمسه أو قذفه تناوله) التعليق
 (حيا وميتا) أما في الرؤية والمس فظاهر وأما في القذف فلا نكاح كقذف الحي في الإثم والحكم
 ويكفي رؤية بعض البدن ولمسه ولا يكفي رؤية الشعر والظفر والسن ولا لمسها (لابضربه) للعلق به
 الطلاق فلا يتناوله التعليق ميتا لأن القصد في التعليق بالضرب الإيلا والميت لا يحس بالضرب حتى يتألم
 به (ولو خاطبته بمكرهه كياسفيه يا خسيس فقال) لها (إن كنت كذا) أي سفيا أو خسيسا (فأنت
 طالق فإن قصد) بذلك (مكافأتها) بإسماع ما تكره أي إغاضتها بالطلاق كما أغاضته بما يكرهه (وقع) حالا
 وإن لم يكن سفيا أو خسيسا (وإلا) بأن قصد تعليقا أو أطلق (فتعلق) فلا يقع إلا بوجود الصفة نظرا
 لوضع اللفظ (والسفيه من به مناف لإطلاق التصرف) كأن يبلغ مبذرا يضع المال في غير وجهه الجائز
 (والخسيس من باع دينه بدينه) بأن يتركه باشتغاله بها قال الشيخان (ويشبه أنه من يتعاطى غير لائق
 به بخلا) بما يليق به لازهدا ولا تواضعا وأخس الأخصاء من باع دينه بدينه غيره (والبخیل من لا يؤدي
 زكاة أو لا يقرى ضيفا) هذا من زيادتي.

﴿كتاب الرجعة﴾

هي لغة المرة من الرجوع وشرعا رد المرأة إلى النكاح من طلاق غير بائن في العدة كما يؤخذ مما سياتي.
 والأصل فيها قبل الإجماع قوله تعالى: وبعولتهن أحق بردهن في ذلك أي في العدة إن أرادوا إصلاحا أي
 رجعة وقوله: الطلاق مرتان الآية وقوله ﷺ لعمر مره فليراجعها كما مر (أركانها) ثلاثة (صيغة
 ومحل ومرتبج وشرط فيه) مع الاختيار للمعلوم من كتاب النكاح (أهلية نكاح بنفسه) وإن توقف
 على إذن فتصح رجعة مسكران وعبد وسفيه ومحرم لا مرتد وصبي ومجنون ومكره ووجه إدخال

المحرم أنه أهل للنكاح وإنما الإحرام مانع ولهذا لو طلق من تحت حرة وأمة الأمة صحت رجعتها طامع أنه ليس أهلاً للنكاح لأنها أهلي للنكاح في الجملة (فلو من جن) وقد وقع عليه طلاق (رجعة حيث يزوجه) بأن يحتاج إليه كما هو شرط (في الصيغة لفظ يشعر بالمراد) وفي معناه ما صرح في الضمان وذلك إما صريح (وهو رددتك إلى ورجعتك ولا تجتنبك وراجعتك وأمسكتك) لشهرتها في ذلك وورودها في الكتاب والسنة وفي معناها سائر ما مشتق من مصادرها كأنت مراجعة وما كان بالعجبة وإن أحسن العربية ويسن في ذلك الإضافة كأن يقول إلى أو إلى نكاحي إلا رددتك فإنه يشترط فيه ذلك كعلم (أو كناية كزوجتك ونكحتك) لأهما صريحان في العقد فلا يكونان صريحين في الرجعة لأن ما كان صريحاً في شيء لا يكون صريحاً في غيره كالطلاق والظهار وعلم مما ذكر أن صراخ الرجعة منحصرة فيما ذكر وبه صرح في الروضة وأصلها بخلاف كنياتها (وتجيز وعدم توقيت) فلو قال راجعتك إن شئت فقالت شئت أو راجعتك شهرتم تحصل الرجعة والثانية من زيادتي (وسن إسهاد) عليها خروجاً من خلاف من أوجبه وإعالم يجب لأنها في حكم استدامة النكاح السابق والأمر به في آية فإذا بلغن أجلهن محمول على الندب كما في قوله وأشهدوا إفانبايتم وإنما وجب الإسهاد على النكاح لإثبات الفرائض وهو ثابت هنا والتصريح بسن الإسهاد من زيادتي وبما تقر علم أن الرجعة لا تحصل بفعل غير الكتاب أو إشارة الأخرس للفهمة كوطء ومقدماته وإن نوى به الرجعة لعدم دلالة عليها وكما لا يحصل به للنكاح ولأن الوطء يوجب العدة فكيف يقطعها واستثنى منه وطء الكافر ومقدماته إذا كان ذلك عندهم رجعة وأسلموا أو ترفعوا إلينا فقرهم كما قرهم على الأنكحة الفاسدة بل أولى (و) شرط (في المحل كونه زوجة موطوءة) ولو في الدبر (معينة) هو من زيادتي (قابلة لحل مطلقة مجاناً لم يستوف عدد طلاقها) فلا رجعة بعد انقضاء عدتها لأنها صارت أجنبية ولا قبل الوطء إلا عدة عليها وكالوطء استدخال الماء ولا في مبهمة كأن طلق إحدى زوجتيه مبهما ثم راجع للطلقة قبل تعيينها إذ ليست الرجعة في احتمال الإيهام كالطلاق لشبهها بالنكاح وهو لا يصح معه ولا في حال ردتها كافي حال رده وإن عاد المرتد إلى الإسلام قبل انقضاء عدتها لأن مقصود الرجعة الاستدامة وما دام أحدهما مرتد لا يجوز التمتع بها ولا في فسخ لأن الفسخ إنما شرع لدفع الضرر فلا يليق به جواز الرجعة ولا في طلاق بعوض لبيئتهما كما مر في باب الخلع ولا في طلاق استوفى عدده لذلك ولثلا يبق النكاح بالطلاق (وحلفت في انقضاء العدة بغير أشهر) من أقرأ أو وضع إذا أنكره الزوج فتصدق في ذلك (إن أمكن) وإن خالفت عاداتها لأن النساء مؤتمنات على أرحامهن وخارج باقضاء العدة غيره كنسب واستيلاء فلا قبل قولها إلا بينة وبغير الأشهر انقضاؤها بالأشهر وبالإمكان ما إذا لم يمكن لصغرها أو يأس أو غيره فيصدق بيمينه (ويمكن) انقضاؤها (بوضع ثلث أشهر ولحظتين) لحظة للوطء ولحظة للوضع (من) حين (إمكان اجتماعهما) بعد النكاح وهذا أولى من قوله من النكاح (ولمصور بمائة وعشرين) يوماً (ولحظتين) من إمكان اجتماعهما (ولمضة بثمانين) يوماً (ولحظتين) من إمكان اجتماعهما وقد بينت أدلة ذلك في شرح الروض (و) يمكن انقضاؤها (بأقراء حرة طلقت في طهر سبق بحيض باثنتين وثلاثين) يوماً (ولحظتين) لحظة للقرء الأول ولحظة للطعن في الحيضة الثالثة وذلك بأن يطلقها وقد بقي من الطهر لحظة ثم تحيض أقل الحيض ثم تطهر أقل الطهر ثم تحيض وكذلك ثم تطعن في الحيض لحظة (وفي حيض بسبعة وأربعين) يوماً (ولحظة) من حيض رابعة بأن يطلقها آخر جزء من الحيض ثم تطهر أقل الطهر ثم تحيض أقل الحيض ثم تطهر أقل الطهر ثم تحيض في الحيض لحظة (ولغير حرة) من أمة أو مبعضة فهو أهم من قوله أو أمة (طلقت في طهر سبق بحيض بستة عشر) يوماً (ولحظتين) بأن يطلقها وقد بقي من الطهر لحظة ثم تحيض أقل الحيض ثم تطهر أقل الطهر ثم تطعن

فلو من جن رجعة حيث يزوجه. وفي الصيغة لفظ يشعر بالمراد صريح وهو رددتك إلى ورجعتك وراجعتك وأمسكتك أو كناية كزوجتك ونكحتك وتجيز وعدم توقيت وسن إسهاد وفي المحل كونه زوجة موطوءة معينة قابلة لحل مطلقة مجاناً لم يستوف عدد طلاقها وحلفت في انقضاء العدة بغير أشهر إن أمكن ويمكن بوضع ثلث أشهر ولحظتين من إمكان اجتماعهما ولمصور بمائة وعشرين ولحظتين ولمضة بثمانين ولحظتين وبأقراء حرة طلقت في طهر سبق بحيض باثنتين وثلاثين ولحظتين وفي حيض بسبعة وأربعين ولحظة ولغير حرة طلقت في طهر سبق بحيض بستة عشر ولحظتين

في الحيض لحظة (وفي حيض بأحد وثلاثين) يوما (ولحظة) بأن يطلقها آخر جزء من الحيض ثم تطهر أقل الطهر وتحيض أقل الحيض ثم تطهر أقل الطهر ثم تطعن في الحيض لحظة فان جهلت بالطلقة أنها طلقت في حيض أو طهر حمل أمرها على الحيض للشك في انقضاء العدة والأصل بقاؤها قاله الصيغري وغيره وخرج زيادتي سبق بحيض ما لو طلقت في طهر لم يسبقه حيض فأقل إمكان انقضاء الأقراء للحرمة ثمانية وأربعون يوما ولحظة لأن الطهر الذي طلقت فيه ليس بقراء لكونه غير محتوش بدمين ولغيرها اثنتان وثلاثون يوما ولحظة . واعلم أن اللحظة الأخيرة في جميع صور انقضاء العدة بالأقراء لتبين تمام القراء الأخير لا من العدة فلا رجعة فيها وأن الطلاق في النفاس كهو في الحيض (ولو وطئ) الزوج (رجعية واستأنفت عدة) من الفراغ من وطئ (بلا حمل راجع فيما كان بقي) من عدة الطلاق دون ما زاد عليها الوطء فلو وطئها بعد مضى قرأين استأنفت للوطء ثلاثة أقراء ودخل فيها ما بقي من عدة الطلاق والقراء الأول من الثلاثة واقع عن العديتين فراجع فيه والأخير ان متمحضان لعدة الوطء فلا رجعة فيهما وتعبيرى بعده بلا حمل أعم من تعبيره بالأقراء لشمولها ما لو كانت تعدد بالأشهر وخرج بقولي واستأنفت ما لو كانت حاملا وبقولي بلا حمل ما لو أحبلها بالوطء فانه راجعها فيها ما لم تضع لوقوع عدة الحمل عن الجهتين كالباقي من الأقراء أو الأشهر (وحرم) عليه (تمتع بها) أي بالرجعية بوطء وغيره لأنها مفارقة كالباثن (وعزر معتقد تحريمه) لإقدامه على معصية عنده فلا حد عليه بوطء لشبهة اختلاف العلماء في حصول الرجعة به وذكر التعزير في غير الوطء من زيادتي هنا (وعليه بوطء مهر مثل) وان راجع بعده لأنها في تحريم الوطء كالباثن فكذلك في المهر بخلاف ما لو وطئ زوجته في الردة ثم أسلم المرتد لأن الإسلام يزيل أثر الردة والرجعة لا تزيل أثر الطلاق (وصح ظهار وإيلاء ولعان) منها البقاء الولاية عليها بملك الرجعة لكن لا حكم للأولين حتى راجع بعدها كإسأتيان في بابهما وتقدم في الطلاق أنه يصح طلاقها وأنهما يتوارثان والأصل كغيره جمع المسائل الخمس هنا وان ذكر واتينك في الطلاق أيضا للإشارة إلى قول الشافعي رضي الله تعالى عنه الرجعية زوجة في خمس آيات من كتاب الله تعالى أي آية المسائل الخمس المذكورة (ولو ادعى رجعة والعدة باقية) وأنكرت (حلف) فيصدق لقدرته على إنشائها (أو) ادعى رجعة فيها وهي (منقضية) بقيد زده بقولي (ولم تنكح) فان انفقا على وقت الانقضاء كيوم الجمعة وقال راجعت قبله فقالت بل بعده (حلفت) أنها لا تعلمه راجع قبل يوم الجمعة فتصدق لأن الأصل عدم الرجعة إلى ما بعده (أو) هل (وقت الرجعة) كيوم الجمعة فقالت انقضت قبله وقال بل بعده (حلف) أنها ما انقضت قبل يوم الجمعة فيصدق لأن الأصل عدم انقضائها إلى ما بعده (وإلا) بأن لم يتفقا على وقت بل اقتصر على أن الرجعة سابقة واقتصرت على أن الانقضاء سابق (حلف من سبق بالدعوى) أن مدعاه سابق وسقطت دعوى السبوق لاستقرار الحكم بقول السابق ولأن الزوجة إن سبقت فقد انفقا على الانقضاء واختلفا في الرجعة والأصل عدمها وإن سبق الزوج فقد انفقا على الرجعة واختلفا في الانقضاء والأصل عدمه وقيد الرافعي في الشرح الكبير عن جمع بما إذا تراخى كلامها عنه فإن اتصل به فهي المصدقة وقد أوضحته في شرح الروض ثم ما تقرر هو ما في الروضة وأصلها أيضا هنا لكن استشكل بأنهما ذكر إماما يخالفه في العدد فيما لو ولدت وطلقها واختلفا في التقدم منهما أنهما إن انفقا على وقت أحدهما فالعكس مما مر وإن لم يتفقا خلف الزوج مع أن المدرك واحد وهو التمسك بالأصل وبحاج عن الشق الأول بأنه لا مخالفة فيه بل عمل بالأصل في الموضعين وإن كان المصدق في أحدهما غيره في الآخر وعن الثاني بأنهما هنا انفقا على انحلال العصمة قبل انقضاء العدة وثم لم يتفقا عليه قبل الولادة فتقوى فيه جانب الزوج هذا ولم يعتمد البلقيني السابق فقال لو قال الزوج راجعتك في العدة فأنكرت فالقول قولها كإنص عليه في الأم والمختصر وهو للاعتماد في الفتوى وما نقله عن النص لا يدل له لأنه محمول على ما إذا لم يترأخ كلامها عن كلامه وظاهر كلامهم كما قال

وفي حيض بأحد وثلاثين
ولحظة ولو وطئ رجعية
واستأنفت عدة بلا
حمل راجع فيما كان
بقي وحرم تمتع بها وعزر
معتقد تحريمه وعليه
بوطء مهر مثل وصح
ظهار وإيلاء ولعان
ولو ادعى رجعة والعدة
باقية حلف أو منقضية
ولم تنكح فان انفقا
على وقت الانقضاء
حلفت أو وقت الرجعة
حلف وإلا حلف من
سبق بالدعوى

فان ادعياما عا حلفت كالوطلق وقال وطئت فلي رجعة وانكرت وهو مقرها بهر فان قبضته فلا رجوع له ولا فلا تطالبه إلا بنصف ومق أنكرتها ثم اعترفت قبل . (٩٠) كتاب الإيلاء

الحضري إن سبق الدعوى أعم من سبقها سنداً كم أو غيره وهو أوجه من قول ابن عيول النبي يشترط سبقهما عند حاكم (فان ادعياما عا حلفت) فتصدق لأن الاقتضاء لا يعلم غالباً إلا منها أما إذا أنكرت غيره ثم ادعى أنه راجعها في العدة ولا بينة فتسمع دعواه لتحليفها فإن أقرت غابت له مهر مثل للحيولة بقي مالم يعلم الترتيب دون السابق فيحلف الزوج لأن الأصل بقاء العدة وولاية الرجعة (كالوطلق) دون ثلاث (وقال وطئت فلي رجعة وانكرت) وطأها فإنها تحلف أنه ما وطئها لأن الأصل عدم الوطء (وهو) بدعواه وطأها (مقرها بهر) وهي لا تدعى إلا انصفه (فان قبضته فلا رجوع له) بشئ منه عملاً بأقراره (ولا فلا تطالبه إلا بنصف) منه عملاً بإنكارها فلو أخذت النصف ثم اعترفت بوطئه فهل تأخذ النصف الآخر أو لا بد من إقرار جديد من الزوج فيه وجهان ومقتضى كلامهم في باب الإقرار ترجيح الثاني وذكر التحليف فيما لو ادعى رجعة والعدة باقية وفيما لو سبق دعوى الزوج وفيما لو ادعى معها من زيادتي (ومتى أنكرتها) أي الرجعة (ثم اعترفت قبل) اعترافها كمن أنكر حقائمه اعترف به لأن الرجعة حق الزوج واستشككه الإمام بأن قولها الأول يقتضى تحريمها عليه فكيف يتقبل منها نقيضه .

كتاب الإيلاء

هو لغة الحلف وكان طلاقاً في الجاهلية فغير الشرع حكمه وخصه بما في آية الذين يؤلون من نسائهم فهو شرعاً حلف زوج على الامتناع من وطء زوجته مطلقاً أو أكثر من أربعة أشهر كما يؤخذ مما يأتي والأصل فيه الآية السابقة وهو حرام للإيلاء (أركانها) ستة (محاول بهو) محلول (عليه ومدة وصيغة وزوجان وشرط فيهما تصور وطء) من كل منهما (وصحة طلاق) من الزوج وإن كان عبداً أو مريضاً أو خسياً أو كافراً أو سكراناً أو كانت الزوجة أمة أو مريضة أو صغيرة يتصور وطؤها فيما قدره من المدة وقد بقي منها قدر مدة الإيلاء فلا يصح من صبي ومجنون ومكره ولا بمن شل أو جبذ كره ولم يبق منه قدر الحشفة لفوات قصد إيذاء الزوجة بالامتناع من وطئها لا امتناعه في نفسه ولا من غير زوج وإن نكح من حلف على امتناعه من وطئها بل ذلك منه محض عيب ولا يصح من رتقاء وقرناء لما مر في المشلول والمحجوب وتقدم في الرجعة صححة الإيلاء من الرجعة فالمراد تصور الوطء وإن توقف على رجعة (و) شرط (في المحلول بهو) كونه اسماً أو صفة لله تعالى كقوله والله أو الرحمن لأطؤك (أو) كونه التزاماً ما يلزم بنذر أو تعليق طلاق أو عتق ولم ينحل النكاح فيه (إلا بعد أربعة أشهر) كقوله إن وطئتك فله على صلاة أو صوم أو حج أو عتق أو إن وطئتك فضرتك طالق أو فعبدي حر لأنه يتمتع من الوطء بما علقه به من التزام القربة أو وقوع الطلاق أو العتق كما يتمتع منه بالحلف بالله تعالى وخرج زيادتي ولم تنحل إلى آخره ما إذا انحلت قبل ذلك كقوله إن وطئتك فلي صوم الشهر الفلاني وهو ينتقض قبل مضي أربعة أشهر من النكاح فلا إيلاء وفي معنى الحلف الظاهر كقوله أنت على كظهر أمي سنة فإنه إيلاء كما سيأتي في باب (و) شرط (في المحلول بهو) (و) شرط (في المحلول بهو) كونه اسماً أو صفة لله تعالى كقوله والله لأطؤك أو يؤبد كقوله والله لأطؤك أبداً أو يقيد بزيادة على الأربعة كقوله والله لأطؤك خمسة أشهر أو يقيد بمستبعد الحصول فيها كقوله والله لأطؤك حتى ينزل عيسى عليه وعلى نبينا أفضل الصلاة والسلام أو حتى أموت أو تموت فلان فعلم أنه لو قال والله لأطؤك خمسة أشهر فإذ مضت فوالله لأطؤك سنة كانا إيلاءين فلها المطالبة في الشهر الخامس بموجب الإيلاء الأول من الفيتة والطلاق فان طالبت فيه

تصور وطء وصحة طلاق وفي المحلول بهو كونه اسماً أو صفة لله تعالى أو التزام ما يلزم بنذر أو تعليق طلاق أو عتق ولم ينحل النكاح إلا بعد أربعة أشهر ، وفي المحلول بهو ترك وطء شرعي وفي المدة زيادة على أربعة أشهر يمين

[مسئلة] حاصل

ما يقال في مسئلة الإيلاء والظهار المختلف فيها المشار لها في المنهج أن الأصحاب رجحوا فيما إذا قال إن وطئت فعبدي حر عن ظهاري إن ظهرت أنه لا يكون مولياً حتى يظاهر لأنه قبل الظهار لا يخاف بالوطء محذوراً فإذا ظاهر صار مولياً فإذا وطئ عتق العبد لكن عن الظهار اتفاقاً لآخره عن التعليق فيلغو قوله عن ظهاري وقيل يكون مولياً حالاً لأنه يخاف بالوطء قرب الحنث والقرب من المحذور محذور وخرجوا هذا الخلاف من الخلاف فيما إذا قال لأربع والله لأجامعكن فليل يكون مولياً حالاً من كل واحدة منهن لأنه يخاف

بوطئها قرب الحنث وقيل وهو الراجح لا يكون مولياً حتى يطأ ثلاثاً فيصير مولياً من الرابعة من شرح الرافعي على الوسيط وفاة للغزالي ملخصاً ثم قال في الشرح المذكور ما محصله إن مقتضى الإطلاق في المسئلة المخرج فيها الخلاف جريان الحكم والخلاف سواء أراد تقدم

وفي الصيغة لفظ يشعر به صريح كتغيب حشفة بفرج ووطء وجماع أو كناية كملامسة ومباضة ولو قال إن وطئتك فعبدي حر فزال ملكه عنه زال الإيلاء أو حر عن ظهاري وكان ظاهر قول ولا يحكم بهما ظاهرا أو عن ظهاري إن ظهرت قول إن ظاهر أو فضررتك طالق قول فإن وطئ طلقت وزال الإيلاء أو لأربع والله لا أطوكن قول من الرابعة (٩١) إن وطئ ثلاثا فلو مات بعضهم قبل وطء زال الإيلاء

الظهار أو أراد تقدم الوطء وسواء فعل كما أراد أم عكس وليس كذلك بل إذا أراد تقدم الظهار لم يجر قول التقريب لأنه لو قدم الوطء انحل التعليق اتفاقا لانصراف التعليق لأول المرات وقد تخلف فيها المراد وإذا أراد تقدم الوطء لم يجر القول المرجح لأنه لو قدم الظهار انحل التعليق اتفاقا لما مر فالقياس على ما ذكره في باب الطلاق أن تراجع ويعمل بمقتضى إرادته كما ذكر قالوا ومثل التقديم في مخالفة الإرادة المقارنة فإن قيل قد بقي ما إذا أراد أنه إذا تقدم أيهما تعلق المعلق بالأخرى على هذا يتمشى إطلاق الأصحاب لعدم انحلال التعليق فيه مطلقا فلما لا يصح حمل الصيغة على خصوص هذا المعنى مع احتمال إرادة أحد المعنيين السابقين . فإن قيل قد

وفاء خرج عن موجهه وباقتضاء الخامس تدخل مدة الإيلاء الثاني فلها المطالبة بعد أربعة أشهر منها بموجبه كأمير فإن لم تطالب في الإيلاء الأول حتى مضى الشهر الخامس منه فلا تطالب به لانحلاله وكذا إذا لم تطالب في الثاني حتى مضت سنة وخرج بما ذكر مالم يقيد بالأربعة أو نقص عنها فلا يكون إيلاء بل مجرد حلف وما لو زاد عليها يمينين كقوله والله لا أطوكن أربعة أشهر فإذا مضت فوالله لا أطوكن أربعة أشهر أخرى فلا إيلاء إذ بعد مضى أربعة أشهر لا يمكن المطالبة بموجب الإيلاء الأول لانحلاله ولا بالثاني إذ لم تمض المدة من انعقادها وقيدت المدة بما ذكر لأن المرأة تصبر عن الزوج أربعة أشهر وبعدها يفى صبرها أو يقبل (و) شرط (في الصيغة لفظ يشعر به) أي بالإيلاء وفي معناه ما مر في الضمان وذلك إما (صريح كتغيب حشفة) هو أولى من قوله تغيب ذكر (بفرج ووطء وجماع) ونيك كقوله والله لا أغيب حشفتي بفرجك ولا أطوكن أو لا أجامعك أو لا أنيك لا شتهارها في معنى الوطء فإن قال أردت بالوطء الوطء بالقدم وبالجماع الاجتماع لم يقبل في الظاهر ويدين قال الأذرعى والظاهر أنه يدين أيضا فيقال أردت بالفرج الدبر ولا تدين في النيك كما في التنبيه والحاوى (أو كناية كملامسة ومباضة) ومباشرة وإتيان وغشيان كقوله والله لا ألامسك أو لا أباضعك أو لا أبشرك أو لا آتيك أو لا أعشاك فيفتقر إلى نية الوطء لعدم اشتهارها فيه (ولو قال إن وطئتك فعبدي حر فزال ملكه عنه) بموت أو بيع لازم أو غيره (زال الإيلاء) لأنه لا يلزمه بالوطء بعد ذلك شيء فلو عاد إلى ملكه لم يعد الإيلاء (أو) قال إن وطئتك فعبدي (حر عن ظهاري وكان) قد (ظاهر) وعاد (قول) لأنه وإن لم يمت عن الظهار فعق ذلك العبد وتعتيل عقته زيادة على موجب الظهار التزمها بالوطء فإذا وطئ في مدة الإيلاء أو بعدها عتق العبد عن ظهاره (وإلا) أي وإن لم يكن ظاهرا (حكم بهما) أي بظهاره وإيلائه (ظاهرا) لا باطنا لا قراره بالظهار وإذا وطئ عتق العبد عن الظهار (أو) قال إن وطئتك فعبدي حر (عن ظهاري إن ظهرت قول إن ظاهر) وإفلا لأنه لا يلزمه شيء بالوطء قبل الظهار لتعلق العتق بالظهار مع الوطء فإذا ظاهر صار موليا وإذا وطئ في مدة الإيلاء أو بعدها عتق العبد لوجود المعلق عليه ولا يقع العتق عن الظهار اتفاقا لأن اللفظ المفيد له عن سبق الظهار والعق إنما يقع عن الظهار بلفظ يوجد بعده قال الرافعي وتقدم في الطلاق أنه إذا عتق بشرطين بغير عطف فإن قدم الجزء عليهما أو أخره عنهما اعتبر في حصول المعلق وجود الشرط الثاني قبل الأول وإن توسط بينهما كما صوروه هنا فينبغي أن تراجع كما مر فإن أراد أنه إذا حصل الثاني تعلق بالأول فلا يعتق العبد إذا تقدم الوطء وأنه إذا حصل الأول تعلق بالثاني عتق انتهى فإن تعذرت مراجعته أو قال ما أردت شيئا فالظاهر أنه لا إيلاء مطلقا لكن الأوفق بما فسر به آية قل يأيتها الذين هادوا من أن الشرط الأول شرط لجملة الثاني وجزائه أن يكون موليا إن وطئ ثم ظاهره وكتقدم الثاني على الأول فيما قاله الرافعي مقارنته له كنبه عليه السبكي (أو) قال إن وطئت (فضررتك طالق قول) من المخاطبة (فإن وطئ) في مدة الإيلاء أو بعدها (طلقت) أي الضرة لوجود المعلق عليه (وزال الإيلاء) إذا يلزمه شيء بوطئه بعد (أو) قال (لأربع والله لا أطوكن قول من الرابعة إن وطئ ثلاثا) منهم في قبل أو دبر لحصول الحنث بوطئها بخلاف ما إذا لم يطق ثلاثا منهم لأن المعنى لا أطأ جميعا فلا يحنث بمادونهن (فلو مات بعضهم قبل وطء زال الإيلاء) لعدم الحنث بوطء من بقي ولا نظر إلى تصور الوطء بعد الموت لأن اسم

وجه حجر في التحفة إطلاق الأصحاب وأطب بما محصله أن بين الشرطين في هذه المسئلة مناسبة اقتضت قطع النظر عن الإرادة وأن الشرطين بمنزلة شرط واحد فأيهما تقدم لا ينحل به التعليق وإن خالف الإرادة قلنا يعد إلغاء الإرادة وأعمال مجرد مناسبة غير مرادة فالراجع ما جئ به الرافعي من لزوم المراجعة قال شيخ الإسلام في شرح المنهج وسكت الرافعي عما إذا تعذرت مراجعته أو قال ما أردت شيئا ثم استظهر في الصورتين أنه لا إيلاء مطلقا أي قدم الظهار أو الوطء ووجهه في صورة تعذر المراجعة احتمال أنه أراد أحد المعنيين السابقين وخالف ما أراد

أولا أطأ كلامنكن فقول من كل أو والله لا أطؤك سنة إلا مرة فقول إن وطئ بوقى أكثر من الأربعة . (فصل) يهل بلا قاض أربعة أشهر من الإيلاء أو زوال الردة والمانع الآتين أو رجعة ويقطع المدة بعد دخول موانع وطء بها حسي أو شرعي غير نحو حيض كهرض وجنون ونشوز وتلبس بفرض نحو صوم وتستأنف المدة بزواله فإن مضت ولم يطأ ولا موانع بها طالبته بفيئة ثم بطلاق ولو تركت حقها .

فينحل التعليق ولا إيلاء وكذا لا عتق ووجهه في صورة الإطلاق ما بينه السبكي من أن الصيغة عند الإطلاق تحمل على تقدم الوطء عملا بترتيبها اللفظي كما قاله الرافعي في إن دخلت فأنت طالق إن كلفت وأطلق من أنها لا تطلق إلا إن دخلت ثم كلفت فكذلك لا يعتق العبد إلا إن وطئ ثم ظاهر وأما الإيلاء فهو منفي مطلقا فإنه إذا قدم الظهار انحل التعليق لا انعكاس يحمل الصيغة وإن قدم الوطء فالوطء الثاني غير محلوف عليه فلا إيلاء مطلقا وبهذا تعلم أنه لا يصح (٩٢) في العتق إطلاق النفي فلا يصح القول بأن الأولى للشارح أن يقول بدل لا إيلاء

مطلقا لا عتق مطلقا فتدبر ثم ان الشارح استدرك على نفي الإيلاء في صورة الإطلاق بقوله لكن الخ يعني أن نفي الإيلاء مطلقا في صورة الإطلاق وإن كان هو الظاهر كما بينه السبكي لكن الأوفق بما قاله المفسرون في الآية من أن الشرط الأول شرط لجملة الثاني وحزائه ثبوته أن وطئ ثم ظاهر أي يتبين بذلك أنه كان موليا لالتزامه بالوطء العتق للعاق بالظهار وذلك نظير ما رجحوه فيما إذا قال إن وطئت فبدي حر بعد سنة من أنه مول إن وطئ ثم مضت سنة من الوطء ومعلوم أنه لا معنى لهذا إلا القول بتبين أنه كان موليا وفائدة ذلك

الوطء إنما ينطلق على ما في الحياة بخلاف موت بعضهم بعد وطئها لا يؤثر (أو) قال لأربع والله (لا أطأ) كلا منكن قول من كل) منهن لحصول الحنث بوطء كل واحدة وهذه من باب عموم السلب والتي قبلها من باب سلب العموم وقضية ما ذكر أنه لو وطئ واحدة لا يزول الإيلاء في الباقيات وهو ما رجحه الإمام لتضمن ذلك تخصيص كل منهن بالإيلاء والذي في الروضة والشرحين عن تصحيح الأكثرين أنه يزول فيهن كالمقالات لا أطأ واحدة منكن وفيه بحث للشيخين ذكر جمع الجواب عنه في شرح الروض ولوقال . والله لا أطأ واحدة منكن فإن قصد الامتناع عن واحدة معينة فقول منها فقط أو واحدة مبهمة عنها أو عن كل واحدة وأطلق قول منهن فلو وطئ واحدة حنث وانحل الإيلاء في الباقيات (أو) قال (والله لا أطؤك سنة إلا مرة) مثلاً فقول إن وطئ وبقي من السنة (أكثر من) الأشهر (الأربعة) لحصول الحنث بالوطء بعد ذلك بخلاف ما لو بقي أربعة أشهر أو أقل فليس بمول بل حالف .

(فصل) في أحكام الإيلاء من ضرب مدة وغيره . (يهل) وجوب المولى ولو (بلا قاض أربعة أشهر) إما (من الإيلاء أو) من (زوال الردة والمانع الآتين أو) من (رجعة) لرجعية لا من الإيلاء منها لاحتمال أن تبين وأنما يحتاج في الإمهال إلى قاض لثبوته في الآية السابقة بخلاف العنة لأنها مجتهد فيها (ويقطع المدة) أي الأشهر الأربعة (ردة بعد دخول) ولو من أحدها وبعد المدة لارتفاع النكاح أو لاختلافها فلا يحسب زمنها من المدة وإن أسلم المرتد في العدة وشمل الردة لما بعد المدة من زيادتي (ومانع وطء بها) أي بالزوجة (حسي أو شرعي غير نحو حيض) كنفاس وذلك (كهرض وجنون ونشوز وتلبس بفرض نحو صوم) كاعتكاف وإحرام فرضين لا امتناع الوطء معه بمانع من قبلها (وتستأنف المدة بزواله) أي القاطع ولا تبني على ماضى لا تنفاء التوالى المعبر في حصول الأضرار أما غير المانع كصوم ونفل والمانع القائم به مطلقا أو بها وكان نحو حيض فلا يقطع المدة لأن الزوج متمكن من تحليمها ووطئها في الأولى والمانع من قبله في الثانية ولعدم خلو المدة عن الحيض غالبا في الثالثة وألحق به النفاس لمشاركته في أكثر الأحكام والتصريح بأن المانع الشرعي يقطع المدة من زيادتي (فإن مضت) أي المدة (ولم يطأ ولا موانع بها) أي الزوجة (طالبت بفيئة) أي رجوع إلى الوطء الذي امتنع منه بالإيلاء (ثم) إن لم يبق طالبت بطلاق (للاية السابقة) (ولو تركت حقها) فإن لها مطالبتة بذلك لتجدد الضرر وليس لسيد الأمة مطالبتة لأن التمتع حقها وينتظر بلوغ المراهقة ولا تطالب ولها لذلك وما ذكرته من الترتيب بين مطالبتها بالفيئة والطلاق هو

ما

تظهر في الأيمان والتعليقات وقيل في مسألة بعد سنة أنه مول حالا وإن لم يقل بقول التقريب .

وطئ ذلك جرى صاحب التتمة وقاس عليها مسئلتنا إن لم يقل فيها عن ظهاري لثلاثين زيد المقيس قيد أو إن كان لا غيا وقد علمت أن الراجح في مسألة القياس كما في الروض وغيره أنه لا يكون موليا حتى يطأ ثم تمضي سنة فكذلك في مسئلتنا لا يكون موليا حتى يطأ ثم يظهر فإن قدم الظهار انحل التعليق ولا إيلاء وإن وطئ ولم يظهر وقف الأمر حتى يظهر وحيث كان لمسئلتنا هذا المحمل المؤيد بالنظر فلا وجه للقول بأن الشارح سبق نظره من العتق إلى الإيلاء إذ كيف يكون كلامه من سبق النظر وهو بصدد اثبات الإيلاء استدرا كاعلى السبكي وقد استوجه حجر ومم ما قاله الشارح ولم يجعله من سبق النظر فلهذا في هذا الإمام فتحصل أن الصيغة عند الإطلاق تحمل على ترتيبها اللفظي فيقدم الوطء وبالأولى إذا أريد تقديمه وحينئذ يجري قول التقريب وقول صاحب التتمة من ثبوت الإيلاء حالما مع اختلاف

والفئة تعيب حشفة قبل وان كان المانع به وهو طبيعي كمرض ففئة لسان ثم بطلاق أو شرعى كإحرام فطلاق فان عصى بوطء لم يطالب فان أباهما طلق عليه القاضى طلبة وعمل يوما ولزومه بوطء كفارة عين إن (٩٣) حلف بالله . ﴿كتاب الظهار﴾

أركانها مظاهر ومظاهر منها ومشبه به وصيغة وشرط في المظاهر كونه زوجا يصح طلاقه وفي المظاهر منها كونه زوجة وفي المشبه به كونه كل أو جزء أنثى محرم لم تكن حلا وفي الصيغة لفظ يشعر به صريح كأنت أو رأسك أو يدك كظهر أمى أو كجسمها أو يدها أو كناية كأنت كأمى أو كعينها أو غيرها مما يذكر للكرامة وصح توقيته وتعليقه

المدرک وقول الشارح من ثبوته لاحالا بل عند شرطه وقول السبكي من نفيه مطلقا فان أراد تقدم الظهار لم يكن مولى حتى يظاهر اتفاقا لأنه لو قدم الوطء انحل التعليق اتفاقا وان أراد أنه إذا تقدم اليهما تعلق العتق بالآخر فلا ترتيب فيما يقدمه ولا ينحل التعليق فان لم تعلم له إرادة ولا إطلاق لتعذر مراجعته فلا عتق ولا إيلاء مطلقا كما مر

ما ذكره الرافعى تبع المظاهر النص وقضية كلام الأصل أنها تردد الطلب بينهما وهو الذى فى الروضة كأصلها فى موضع وصوب الزركشى وغيره الأول (والفئة) تحصل (بتعيب حشفة) أو قدرها من فاقدها (قبل) فلا يكفى تعيب مادونها به ولا تعيبها بدبر لأن ذلك مع حرمة الثانى لا يحصل الغرض ولا بد فى البكر من إزالة بكارتها كإنص عليه الشافعى وبعض الأصحاب أما إذا كان بها مانع كحيض ومرض وصغر فلا مطالبة لها لا ممتناع الوطء المطلوب حينئذ (وان كان المانع به) أى الزوج (وهو طبيعى كمرض) فتطالبه (بفئة لسان) بأن يقول إذا قدرت فتت (ثم) إن لم ينفى طالبته (بطلاق) وهذ من زيادتى (أو شرعى كإحرام) وصوم واجب (ف) تطالبه (بطلاق) لأنه الذى يمكنه حرمة الوطء (فان عصى بوطء) ولو فى الدبر أى ولم يقيد بإيلاء به ولا قبل (لم يطالب) لانخلال اليمين (فان أباهما) أى الفئة والطلاق (طلق عليه القاضى طلبة) نيابة عنه بسؤاله لا يقال سقوط المطالبة بالوطء فى الدبر ينافى عدم حصول الفئة بالوطء فيه لأن مانع ذلك إذ لا يلزم من سقوط المطالبة حصول الفئة كالأوطى مكرها أو ناسيا (وعمل) إذا استعمل (يوما) فأقل لى فيه لأن مدة الإيلاء مقدرة بأربعة أشهر فلا زاد عليها أكثر من مدة التمكن من الوطء عادة كزوال نعاس وشبع وجوع وفراغ صيام (ولزومه بوطئه) فى مدة إيلائه (كفارة عين) بقيد زدت بقولى (ان حلف بالله) فان حلف بالتزام ما يلزم فان كان بقربه لزومه ما التزمه أو كفارة يمين كاسيأتى فى باب النذر أو بتعليق طلاق أو عتق وقع بوجود الصفة .

﴿كتاب الظهار﴾

مأخوذ من الظهر لأن صورته الأصلية أن يقول لزوجه أنت على كظهر أمى وخصوا الظهر لأنه موضع الركوب والمرأة مركوب الزوج وكان طلاقا فى الجاهلية كالإيلاء فغير الشرع حكمه إلى تحريمها بعد العود ولزوم الكفارة كإسيأتى وحقيقته الشرعية تشبيه الزوج بزوجه فى الحرمة بمحرمة كأيؤخذ مما يأتى. والأصل فيه قبل الإجماع آية والذين يظاهرون من نسائهم وهو حرام لقوله تعالى وإنهم ليقولون منكرا من القول وزورا (أركانها) أربعة (مظاهر ومظاهر منها ومشبه به وصيغة وشرط فى المظاهر كونه زوجا يصح طلاقه) ولو عبدا أو كافرا أو خصيا أو مجبوبا أو سكران فلا يصح من غير زوج وإن نكح من ظاهرها ولا من صبي ومجنون ومكره فتعبرى بيصح طلاقه أولى مما عبر به (و) شرط (فى المظاهر منها كونها زوجة) ولو أمة أو صغيرة أو مجنونة أو مرضية أو رتقاء أو قرناء أو كافرة أو رجعية لأجنبية ولو مختلعة أو أمة كالطلاق فلو قال لأجنبية إذا نكحتك فأنت على كظهر أمى أو قال السيد لأمة أنت على كظهر أمى لم يصح (و) شرط (فى المشبه به كونه كل) أنثى محرم (أو جزء أنثى محرم) بنسب أو رضاع أو مصاهرة (لم تكن حلا) للزوج كبنته وأخته من نسب ومرضعة أئيه أو أمه وزوجة أئيه التى نكحها قبل ولادته بخلاف غير الأنثى من ذكر وخنى لأنه ليس محل التمتع وبخلاف أزواج النبي ﷺ لأن تحريمهن ليس للمحرمة بل لشرفه ﷺ وبخلاف من كانت حلاله كزوجة ابنه وملاعنته لظرو تحريمها عليه (و) شرط (فى الصيغة لفظ يشعر به) أى بالظهار وفى معناه مامر فى الضمان وذلك إما (صريح كأنت أو رأسك أو يدك) ولو بدون على (كظهر أمى أو كجسمها أو يدها) لاشتهارها فى معنى ما ذكر (أو كناية كأنت كأمى أو كعينها أو غيرها مما يذكر للكرامة) كراسها وروحها لاحتمالها الظهار وغيره وتعبرى بذلك نعم مما عبر به (وصح توقيته) كأنت كظهر أمى يوما أو شهرا تغليا لليمين فأنت كظهر أمى خمسة أشهر ظهار مؤقت لذلك وإيلاء لا ممتناعه من وطئها فوق أربعة أشهر (و) صح (تعليقه) لأنه يتعلق به التحريم

هنا ما يتعلق بمسئلة توسط الجزاء أما إذا نوا إلى الشرطان فان كان بعير عطف كأن قال إن وطئت إن ظاهرت فبىد حر عن ظهاري أو قدم الجزاء حكم بالإيلاء إذا ظاهر وبانخلال التعليق إذا وطئ بدون مراجعة عملاء بمقتضى الصيغة لغة من أن الشرط الثانى شرط لجملة

فظاهر منها فظاهر إن
نسكحها قبل أو أراد
اللفظ أو من فلانة وهي
أجنبية فلا إن أراد
وظاهر قبل نسكحها أو
أنت طالق كظهر أمي
ونوى بالثاني معناه
والطلاق رجعي وقعا
والا فالطلاق فقط .

﴿فصل﴾ على مظاهر
عاد كفارة وإن فارق
والعود في غير مؤقت من
غير رجعية أن يسكحها
بعده زمن إمكان فرقة
فلو اتصل به جنونه أو
فرقة فلا عود ومن
رجعية أن يراجع ولو
ارتد متصلا ثم أسلم فلا
عود بإسلام بل بعده
وفي مؤقت بمغيب حشفة
في المدة ويجب نزع

الأول وجزائه ما لم يذكر
له إرادة تخالف ذلك
والاعمل بمقتضاها على
نسق ما سبق فإن ذكر
أنه أطلق فكما لو أراد
تقدم الظهار حملا على
الاستعمال اللغوي ولذا
لم تلزم المراجعة هنا
بخلافها في توسط الجزاء
فان الصيغة فيه محتملة
للأمرين وحملها عند
الإطلاق على ما تقدم
الوطء إنما هو لقريئة
لفظية لا لاستعمال

كالطلاق والكفارة كاليمين وكل منهما يقبل التعليق (فلو قال إن ظهرت من ضرتك فأنت كظهر أمي فظاهر منها (مظاهر منها) عملا بمقتضى التنجيز والتعليق (أو) قال إن ظهرت (من فلانة) فأنت كظهر أمي (وفلانة أجنبية أو) إن ظهرت (من فلانة الأجنبية) فأنت كظهر أمي (فظاهر منها فظاهر) من زوجته (إن نسكحها) أي الأجنبية (قبل) أي قبل ظهورها منها (أو أراد اللفظ) أي أن تلفظت بالظهار منها لوجود المعلق عليه بخلاف ما إذا لم ينسكحها قبل ولم يرد اللفظ لا تنفاه المعلق عليه وهو الظهار الشرعي (أو) قال إن ظهرت (من فلانة وهي أجنبية) فأنت كظهر أمي فظاهر منها قبل النكاح أو بعده (فلا) يكون ظهارا من زوجته لاستحالة اجتماع ما علق به ظهارها من ظهار فلانة وهي أجنبية (الا إن أراد) أي اللفظ (وظاهر قبل نسكحها) فظاهر من زوجته وهذا من زيادتي (أو) قال (أنت طالق كظهر أمي ونوى بالثاني معناه) ولومع معنى الأول بأن نوى بالأول طلاقا أو أطلق وبالثاني ظهارا ولومع الآخر أن نوى بكل منهما ظهارا ولومع الطلاق أو نوى بالأول غيرها وبالثاني ظهارا ولومع الطلاق (و) فيها (رجعي وقعا) لصحة ظهار الرجعية مع صلاحية كظهر أمي لأن يكون كناية فيه فانه إذا قصده قدرت كلمة الخطاب معه ويصير كأنه قال أنت طالق أنت كظهر أمي (والا) بأن أطلق فيها أو نوى بهما طلاقا أو ظهارا أوها أو نوى بكل منهما الآخر أو الطلاق أو نواها أو غيرها بالأول ونوى بالثاني طلاقا أو أطلق الثاني ونوى بالأول معناه أو معنى الآخر أو معناها أو غيرها أو أطلق الأول ونواها بالثاني أو نوى بهما أو بكل منهما أو بالثاني غيرها أو كان الطلاق بائنا (فالطلاق) يقع لإتيانه بصريح لفظه (فقط) أي دون الظهار لا تنفاه الزوجية في الأخيرة ولعدم استقلال لفظ الظهار مع عدم نيته بلفظه في غيرها ولفظ الطلاق لا ينصرف إلى الظهار وعكسه كإمري في الطلاق قال الرافعي فيما إذا نوى بكل الآخر ويمكن أن يقال إذا خرج كظهر أمي عن الصراحة وقد نوى به الطلاق يقع به طلبة أخرى إن كانت الأولى رجعية وهو صحيح إن نوى به طلاقا غير الذي أوقعه وكلامهم فيما إذا لم ينوبه ذلك فلا منافاة ومسئلة نيته بكل منهما الظهار أو الطلاق مع مسئلة إطلاقه لأحدهما ومسئلة نيته غيرهما من زيادتي .

﴿فصل﴾ في أحكام الظهار من وجوب كفارة وتحريم تمتع وما يذكر معها . يجب (على مظاهر عاد كفارة وإن فارة) أي بعد بطلاق أو غيره للآية السابقة (والعود في) ظهار غير مؤقت من غير رجعية أن يسكحها بعده أي بعد ظهاره مع علمه بوجود الصفة في المعلق (زمن إمكان فرقة) ولم يفارق لأن العود للقول مخالفته يقال قال فلان قولا ثم عاد له وعاد فيه أي خالفه ونقضه وهو قريب من قولهم عاد في هبته ومقصود الظهار وصف المرأة بالتحريم وإمسائها بخالفه وهل وجبت الكفارة بالظهار والعود أو بالظهار والعود شرط أو بالعود لأنه الجزء الأخير أو وجهه والأوجه منها الأول (فلو اتصل به) أي بظهاره (جنونه) أو إنغماؤه (أو فرقة) بموت أو فسخ من أحدهما بمقتضيه كعب بأحدهما ولعانه لها. وقد سبق القذف والمرافعة للقاضي ظهاره أو بانفساخ كرده قبل دخول وملسكه لها وعكسه أو بطلاق بائن أو رجعي ولم يراجع (فلا عود) لتعذر الفراق في الأولين وفوات الإمساك في فرقة الموت وانتفائه في البقية (و) العود في ظهار غير مؤقت (من رجعية) سواء أطلقها عقب الظهار أم قبله (أن يراجع ولو ارتد متصلا) بالظهار بعد الدخول (ثم أسلم) في العدة (فلا عود بإسلام بل بعده) والفرق أن الرجعة إمساك في ذلك النكاح والإسلام بعد الردة تبديل للدين الباطل بالحق والحل تابع له فلا يحصل به إمساك وإنما يحصل بعده (و) العود (في) ظهار (مؤقت) يحصل (بمغيب حشفة) أو قدرها من فاقدها (في المدة) لا بإمسائه لحصول المخالفة لما قاله به دون الإمساك لاحتمال أن ينتظر به الحل بعد المدة (ويجب) في العود به وإن حل (نزع) لما غيبه كما لو قال

لغوى ولك أن تقول بل استعمال لغوى بناء على ما نقله الشارح من المفسرين وحينئذ يكون القياس عدم لزوم المراجعة في توسط الجزاء أيضا إلا أن يعرف بكثرة الاستعمال وشهرته عند توالي الشرطين فتدبر فإن توالى الشرطان

وحرّم قبل تكفير أو
مضى مؤقت تمتع حرم
يحيض ولو ظاهر من
أربع بكلمة فإن أمسكهن
فأربع كفارات أو
بأربع فعائد من غير
أخيرة أو كرر في امرأة
متصلا تعدد إن قصد
استشافا وهو به عائد.
﴿كتاب الكفارة﴾
تجب نيتها وهي بخيرة
في عين وستأتي ومربة
في ظهار وجماع وقتل
وخصالها إعتاق رقبة
مؤمنة بلا عوض.

بعطف فإن كان بالواو
كان وطئت وإت
ظاهرت فعبدى حر عن
ظهارى فهو مول حلالا
لأن العبد يعتق بأى
وصف تقدم حتى لو قال
في الجزاء فأنت طالق
طلقت بكل وصف
طلقة كما قاله في الروض
فقول بعضهم العطف
بالواو كالعطف في كونه
لا يكون موليا حتى
يظاھر يحمل على ما إذا
أراد اجتماع الوصفين
فإن كان العطف بالفاء
أو ثم لم يكن موليا إلا على
قول التقريب ويعتق
العبد إن رتب مع
الفور في الأول ومع
انفصال في الثاني كذا
أفاده في الروض.

إن وطئت فأنت طالق لحرمة الوطء قبل التكفير أو انقضاء المدة واستمرار الوطء ووطء (وحرّم قبل تكفير أو مضى) مدة ظهار (مؤقت تمتع حرم بحيض) فيحرم التمتع بوطء وغيره بما بين السرة والركبة فقط لأن الظهار معنى لا يحل بالملك كالحيض ولأنه تعالى أو جب التكفير في الآية قبل التماس حيث قال في الاعتاق والصوم من قبل أن يتامسا ويقدّر مثله في الإطعام حلالا لمطلق على المقيّد وروى أبو داود وغيره أنه صلى الله عليه وسلم قال لرجل ظاهر من امرأته وواقعها لا تقر بها حتى تكفر وكان تكفير مضى مدة المؤقت لا تنهائه بها كما تقرر وحمل التماس هنا لشبه الظهار بالحيض على التمتع بما بين السرة والركبة كما تقرر ومن حمله على الوطء ألحق به التمتع بغيره فيما بينها وبه جزم القاضي ونقل الرافعي ترجيحه عن الإمام ورجحه في الشرح الصغير بخلافه فبعد ذلك فيجوز وعليه يحمل إطلاق الأصل تبعا للأكثرين تصحيح جواز التمتع والملاحق المذكور مع قولى أو مضى مؤقت من زيادتي (ولو ظاهر من أربع بكلمة) كأثنى كظهر أمى فظاهر منهن لوجود لفظه الصريح (فإن أمسكهن فأربع كفارات) لوجود سببها (أو) ظاهر منهن (بأربع) من كلمات ولو متوالية (فعائد من غير أخيرة) أما في التولية فلا مساك كل منهن زمن ظهار من وليتها فيه وأما في غيرهما فظاهر فإن أمسك الرابعة فأربع كفارات وإلا ثلاث (أو كرر) لفظ الظهار (في امرأة) تكرار (متصلا تعدد) الظهار (إن قصم استشافا) فيعتمد بعدد المستأنف أما إذا قصد تأكيده أو أطلق فلا يتعدد بخلاف ما لو أطلق في الطلاق لفوته بازالة الملك ومسئلة الإطلاق من زيادتي فلو قصد بالبعض تأكيده وبالبعض استشافا أعطى كل منهما حكمه وخرج بالمتصل المنفصل فانه يتعدد الظهار فيه مطلقا (وهو) أى المظاهر (به) أى بالاستشاف (عائد) بكل مرة استأنفها للمساك زمنها.

﴿كتاب الكفارة﴾

من الكفر وهو الستر لانتهاستر الذنب ومنه الكافر لأنه يستتر الحق (تجب نيتها) بأن ينوى الاعتاق أو الصوم أو الإطعام أو الكسوة عن الكفارة لتتميز عن غيرها كنذر فلا يكفي الاعتاق أو الصوم أو الكسوة أو الإطعام الواجب عليه وإن لم يكن عليه غيرها وبذلك علم أنه لا يجب اقترانها بشئ من ذلك بل يجوز تقديمها وهو ما نقله في المجموع في باب قسم الصدقات عن الأصحاب وصححه بل صوبه وقال إنه ظاهر النص لكنه صحح تبعا للرافعي هنا أنه يجب اقترانها به في غير الصوم وإذا قدمها وجب قرنهما بعزل المال كافي الزكاة وعلم أيضا أنه لا يجب تعيينها بأن يقيد بظهار أو غيره فلو كان عليه كفارة قتل وظهار واعتق أو صام بنية كفارة وقع عن إحداها وإعالم بشرط تعيينها في النية بخلاف الصلاة لأنها في معظم خصالها نازعة إلى الغرامات فاكنتى فيها بأصل النية فإن عين فيها وأخطأ كأن نوى كفارة قتل وليس عليه إلا كفارة ظهار لم تجزه والكافر كالمسلم في الاعتاق والإطعام والكسوة إلا أن نيته للتمييز لا للتقريب ويمكن ملسك رقبة مؤمنة كأن يسلم عبده أو عبد مورثه فيملكه أو يقول لمسلم أعتق عبدك عن كفارتى فيجيبه وأما الصوم فلا يصح منه لتحضه قرينة ولا ينتقل عنه إلى الإطعام لقدرته عليه بالاسلام وإذا لم يملك وهو مظاهر موسر رقبة مؤمنة لا يحل له ووطء لذلك فيتركه أو يقال له أسلم ثم أعتق وعلم أيضا أنه لا يجب نية الفرض لأنها لا تكون الا فرضا (وهي) أى الكفارة (بخيرة في عين وستأتي) في الأيمان ومنها إيلاء ولعان وإن لم يكن فيه كفارة ونذر لجاح كإلهى معروفة في محالها (ومربة في ظهار وجماع) في نهار رمضان (وقتل وخصالها) أى كفارة الثلاثة ثلاث اعتاق ثم صوم ثم إطعام على ما بينتها بقولى (إعتاق رقبة مؤمنة) فلا تجزى كافرة قال تعالى في كفارة القتل فتحرير رقبة مؤمنة وألحق بها غيرهما قاسا عليها بجامع حرمة سببها من القتل والجماع في رمضان والظهار أو حلالا لمطلق على المقيّد كفى حمل المطلق في قوله تعالى واستشهدوا شهيدين من رجالكم على المقيّد في قوله تعالى وأشهدوا ذوى عدل منكم (بلا عوض) فإن كان بعوض كأن نذر عن كفارتى إن أعطيتى أو أعطاني زيد كذا لم يجز عنها

لأنه لم يجرد الإعتاق لها بل ضم إليها قصد المعوض (و) بلا (عيب يخل بعمل) إخلالا بينا لأن المقصود من
إعتاق الرقيق تكميل حاله ليتفرغ لوظائف الأحرار من العبادات وغير هذا ذلك إنما يحصل بقدرته على القيام
بكفايته وإلصاق كلاله على نفسه أو غيره (فيجزى صغير) ولو ابن يوم لإطلاق الآية ولأنه يرجى كبره فهو
كالمرضى يرجى برؤه وفارق العرة حيث لا يجزى فيها الصغير لأنها حق آدمى ولأن غرة الشئ خياره (وأقرع
وأعرج يمكنه تباع مثنى) بأن يكون عرجه غير شديد (وأعور) لم يضعف عوره بصريعنه السليمة ضعفا
يخل بالعمل (وأصم) وآخرس يفهم الإشارة وتفهم عنه (وأخشم وفاقد أنفه وأذنيه وأصابع رجله) لأن
قد ذلك لا يخل بالعمل بخلاف فاقد أصابع يديه (لا) فاقد (رجل أو خنصر وبصر من يد أو أظمتين من كل
متنها) وهذا من زيادتي (أو) فاقد أظمتين (من إصبع غيرهما أو) فاقد (أعلة إبهام) لإخلال كل من الصفات
للمذكورة بالعمل وعلم بذلك أنه لا يجزى زمن ولا فاقد يد ولا فاقد أصابعها ولا فاقد أصبع من إبهام وسبابة
ووسطى وأنه يجزى فاقد خنصر من يده وبصر من الأخرى وفاقد أظمة من غير الإبهام فلو فقدت أظمته العليا
من الأصابع الأربع أجزأه ولا يجزى الجنين وإن انفصل لدون ستة أشهر من الاعتاق لأنه لا يعطى حكم الحى
(ولا مريض لا يرجى) برؤه (ولم يبرأ) كذى سل وهرم بخلاف من يرجى برؤه ومن لا يرجى برؤه إذا برئ
أما في الأولى فلو جرد الرجاء عند الاعتاق وأما في الثانية فلأن المنع كان بناء على ظن وقد بان خلافه بخلاف
مالو أعتق أعمى فأبصر فإنه لا يجزى والفرق بتحقيق اليأس في العمى وعود البصر نعمة جديدة بخلاف المرض
(ولا مجنون إفاقته أقل) من جنونه تغليبا للأكثر بخلاف مجنون إفاقته أكثر أو استوى فيه الأمران
فيجزى (ويجزى معلق) عتقه (بصفة) كدبر بأن ينجز عتقه بنية الكفارة أو يعلقه كذلك بصفة أخرى
وتوجد قبل الأولى وذلك لفرد تصرفه فيه كالأول كان غير معلق عتقه بصفة ويشترط كونه عند التعليق بصفة
الأجزاء فلو قال لعبد الكافر إذا أسلمت فأنت حر عن كفارتى فأسلم لم يجز (ونصفارقين) أعتقهما
عن كفارتيه (و) باقيةا) أو باقى أحدهما كما استظهره الزركشى وغيره (حر) معسرا كان المعلق أو موسرا
(أو) رقيق لكن (سرى) إليه العتق بأن كان الباقي له أو لغيره وهو موسر بخلاف ما إذا كان معسرا والفرق
أنه حصل مقصود العتق من التخلص من الرق في الأول دون الثاني وهذه من زيادتي (ورقيقاه) إذا أعتقهما
(عن كفارتيه) سواء أصرح بالتشقيص كأن قال عن كل من الكفارتين نصف ذوا نصف ذوا وهو ما قصر
عليه الأصل أم أطلق كما صرح به الإمام ويقع العتق مشقصا في الأولى وغير مشقص في الثانية وذلك لحصول
المقصود من إعتاق الرقيقين عن الكفارتين بذلك (لا جعل العتق المعلق كفارة) عند وجود الصفة كأن
يقول لرقيقه إن دخلت الدار فأنت حر ثم يقول ثانيا إن دخلته فأنت حر عن كفارتى ثم يدخلها فلا يجزى عن
كفارتيه لأنه مستحق العتق بالتعليق الأول فيقع عنه (ولا مستحق عتق) فلا تجزى أم ولد ولا صحيح كتابة
لأن عتقهما مستحق بالأيلا والكتابة فيقع عنهما دون الكفارة بخلاف فاسد الكتابة فيجزى عتقه
عن الكفارة ولا من يعتق عليه بملكه بأن يكون أصلا أو فرعاً ولو ملكه بنية كفارة لم يجزه لأن عتقه مستحق
بجدة القرابة فلا ينصرف عنها إلى الكفارة ولا يشتري بشرط العتق لأن عتقه مستحق بالشرط ولما ذكرنا
حكم الاعتاق عن الكفارة بعوض ثم استطردوا ذكر حكمه في غيرها تبعهم كالأصل في ذلك قللت (وإعتاق
بمال نخلع) أى فهو من جانب المالك معاوضة يشوبها تعليق ومن جانب المستدعى معاوضة تشوبها جعالة
(فلو قال) لغيره (أعتق أم ولدك أو عبدك) ولو مع قوله عنك (بكذا فأعتق) أى فوراً (نفذ) الاعتاق (به)
لالتزامه إياه وكان ذلك افتداء من المستدعى كاختلاع الأجنبية (أو) قال (أعتقه) أى عبدك (عنى) بكذا ففعل
ملكه الطالب به ثم عتق عنه لتضمن ذلك البيع لتوقف العتق على الملك فكأنه قال بعينه بكذا وأعتقه عنى
وقد أجابه فيعتق عنه بعد ملكه له أمالو قال أعتق أم ولدك عنى بكذا ففعل فإن الاعتاق ينفذ عن السيد لا عن

وعيب يخل بعمل
فيجزى صغير وأقرع
وأعرج يمكنه تباع
مثنى وأعور وأصم
وأخشم وفاقد أنفه
وأذنيه وأصابع رجله
لا رجل أو خنصر
وبصر من يد أو أظمتين
من كل منهما أو من
إصبع غيرهما أو أظمة
إبهام ولا مريض لا يرجى
ولم يبرأ ولا مجنون
إفاقته أقل ويجزى
معلق بصفة ونصفا
رقيقين باقيةا حر أو
سرى ورقيقاه عن
كفارتيه لا جعل
العتق المعلق كفارة
ولا مستحق عتق
وإعتاق بمال نخلع فلو
قال أعتق أم ولدك أو
عبدك بكذا فأعتق
نفذ به أو أعتقه عنى
بكذا ففعل ملكه
الطالب به ثم عتق عنه

الطالب ولا عوض (وإنما يلزم الاعتاق) عن الكفارة (من ملك رقيقاً أو ثمنه فاضلاً عن كفاية بمونه) من نفسه وغيره نفقة وكسوة ومسكن ونحوها إذا بلغه بصرف ذلك إلى الكفارة ضرر شديد وإنما يفوته نوع رفاهية قال الرافعي وسكتوا عن تقدير مدة ذلك ويجوز أن تقدر بالعمر الغالب وأن تقدر بسنة وصوب في الروضة منها الثاني وقضية ذلك أنه لا نقل فيها مع أن منقول الجمهور الأول وجزم بغوى في فتاويه بالثاني على قياس ما صنع في الزكاة أمان لا يملك ذلك كمن ملك رقيقاً هو محتاج إلى خدمته لمرض أو كبر أو ضخامة مانعة من خدمة نفسه أو منصب يأبى أن يخدم نفسه فهو في حقه كالمعدوم (فلا يلزمه بيع ضيعة) أى عقار (ورأس مال) لتجارة (وماشية لا يفضل دخلها) من غلة الضيعة وريح مال التجارة وفوائد الماشية من نتاج أو غيره (عن تلك) أى كفاية بمونه لتحصيل رقيق يعتقه لحاجته إليها بل يعدل إلى الصوم فإن فضل دخلها عن تلك لزمه بيعها وذكر الماشية من زيادتي (ولا) بيع (مسكن ورقيق نفيسين ألفهما) لعسر مفارقة المؤلف ونفاستهما بأن يجد ثمن المسكن مسكناً يكفيه ورقيقاً يعتقه وثمرن الرقيق رقيقاً يخدمه ورقيقاً يعتقه فإن لم يألفهما وجب بيعهما لتحصيل عبد يعتقه (ولا) يلزمه (شراء بغين) كأن وجد رقيقاً لا يبيعه ماله إلا بأكثر من ثمن مثله ولا يعدل إلى الصوم بل عليه الصبر إلى أن يجده ثمن المثل (فإن عجز) المكفر عن إعتاق حساً أو شرعاً (وقت أداء) للكفارة (صام شهرين ولاء) عن كفارة ته فالرقيق لا يكفر إلا بالصوم لأنه معسر إذ لا يملك شيئاً ولسيدته منعه من الصوم أن أضربه إلا في كفارة الظهار لتضرره بدوام التحريم وإنما اعتبر العجز وقت الأداء لا وقت الوجوب قياساً على سائر العبادات وتكفيه نية صوم الكفارة (وإن لم ينوه) أى الولاية لأنه هيئة في العبادة والهيئة لا يجب التعرض لها في النية (فإن انكسر) الشهر (الأول) بأن ابتدأ بالصوم في أثناءه (أتمه من الثالث ثلاثين) لتعذر الرجوع فيه إلى المحال (وينقطع الولاية بفوات يوم ولو بعذر) كمرض أو سفر فيجب الاستئناف ولو كان الفائت اليوم الأخير أو اليوم الذى نسبت النية له للآية (لا) يفوته (بنحو حيض وجنون) من نفاس وإغماء مستغرق لمنافاة كل منها للصوم ولأن الحيض لا تخلو عنه ذات الأقراء في الشهرين غالباً والحق به النفاس والتأخير إلى من اليأس فيه خطر وتعيرى بالعذر أعظم من تعيره بالمرض ونحو من زيادتي وذكر أو صاف الرقبة ومعتقها والصوم من زيادتي في كفارة الجماع (فإن عجز) عن صوم أو ولاء (لمرض يدوم شهرين ظناً) أى بالظن المستفاد من العادة في مثله أو من قول الأطباء وهذا ما صححه في الروضة ويؤخذ منه حكم المرض الذى لا يرجى زواله الذى اقتصر عليه الأصل (أو لمشقة شديدة) تلحقه بالصوم أو بولائه (ولو) كانت المشقة (بشيق) وهو شدة الغلظة أى شدة الوطء (أو خوف زيادة مرض ملك في) كفارة (ظهار وجماع مستين مسكينا أهل زكاة مدامدا) للآية السابقة وإنما لم يحجز ترك صوم رمضان بعذر الشبق لأنه لا بد له والمساكين شامل للفقير كعكسه كما تقرر في قسم الزكاة واختير التعبير بالمساكين تأمياً بالكتاب العزيز وخرج بأهل زكاة غيره فلا يحجز دفعها للكافر ولا لها شئ ومططبي ولا لمواليهما ولا لمن تلزمه مؤنته ولا لرقيق لأنها حق الله تعالى فاعتبر فيها صفات الزكاة فتعيرى بذلك أولى من قوله لا كافر ولا هاشمياً ومططبيا ومن اقتصره في كفارة الجماع على العيال وأما خبر فاطمة أهلك السابق في الصوم فهو كإيتمته في شرح الروض وغيره وتعيرى بملك أولى من قوله كفر باطعام لاخراج مالو غداهم أو عشايم بذلك فإنه لا يكفي وتكريرى مدامدا من زيادتي ليخرج مالو فاوت بينهم فإنه لا يكفي أما كفارة القتل فلا تملك فيها اقتصار على الوارد فيها من الاعتاق ثم الصوم والمطلق إنما يحمل على المقيدي الأوصاف دون الأصول كما حمل مطلق اليد في التيمع على تقييدها بالمرافق في الوضوء ولم يحمل ترك الرأس والرجلين فيه على ذكرهما في الوضوء وتمليك ما ذكر يكون (من جنس فطرة) كبر وشعر وأقط ولبن فلا يحجز لحم ودهن وسويق وهذا مع قولى مدامدا من زيادتي في كفارة الجماع (فإن عجز) عن جميع حصال الكفارة

وإنما يلزم الاعتاق من ملك رقيقاً أو ثمنه فاضلاً عن كفاية بمونه فلا يلزمه بيع ضيعة ورأس مال وماشية لا يفضل دخلها عن تلك ولا مسكن ورقيق نفيسين ألفهما ولا شراء بغين فإن عجز وقت أداء صام شهرين ولاء وإن لم ينوه فإن انكسر الأول أتمه من الثالث ثلاثين وينقطع الولاية بفوات يوم ولو بعذر لا بنحو حيض وجنون فإن عجز لمرض يدوم شهرين ظناً أو لمشقة شديدة ولو بشيق أو خوف زيادة مرض ملك في ظهار وجماع مستين مسكينا أهل زكاة مدامدا من جنس فطرة فإن عجز

(لم تسقط) أي الكفارة عنه بل هي باقية في ذمته إلى أن يقدر على شيء منها لأنه صلى الله عليه وسلم أمر الأعرابي أن يكفر بما دفعه له مع إخباره بعجزه فدل على أنها باقية في الذمة حينئذ (فإذا قدر على خصلة) من خصاها (فعلها) ولا يتبعض العتق ولا الصوم بخلاف الإطعام حتى لو وجد بعض مد أخرجه لأنه لا بد له وبقي الباقي في ذمته وقولي فإن عجز إلى آخره من زيادتي في كفارة غير الجماع .

﴿كتاب اللعان والقذف﴾

بمعجمة وهو لغة الرمي وشرعا الرمي بالزنا في معرض التعبير وذكره في الترجمة من زيادتي واللعان لغة مصدر لاعتن وقد يستعمل جمع اللعن وهو الطرد والإبعاد وشرعا كلات معلومة جعلت حجة للمضطر إلى قذف من لطخ فراشه وألحق العار به أو إلى نفي ولد كإسائي وسميت لعانا لاشتغالها على كلمة اللعن ولأن كلامن المتلاعنين يبعد عن الآخر بها إذ يحرم النكاح بينهما أبدا وأصل فيه قوله تعالى والذين يرمون أزواجهن الآية وسبب نزولها ذكرته في شرح الروض وغيره (صريحه) أي صريح القذف وهو ما اشتهر فيه (كزنية) ولومع قوله في الجبل (ويا زاني ويا زانية وزني ذكر كرك أو فرجك) أو بدئك وإن كسر التاء والكاف في خطاب الرجل أو فتحتها في خطاب المرأة أو قال للرجل يازانية وللرأية يازاني لأن اللحن في ذلك لا يمنع الفهم ولا يدفع العار (وكرمي بإيلاج حشفة) أو قدرها من فاقدها (بفرج محرم) بأن وصف الإيلاج فيه بالتحريم (أو) بإيلاج ذلك (دبر) فإن لم يصف الأول بتحريم فليس بصريح لصدقه بالحلال بخلاف الثاني سواء أخوطب بذلك رجل أو امرأة كأن يقال له أولجت في فرج محرم أو دبر أو أولجت في دبرك ولها أولجت في فرجك المحرم أو دبرك فإن ادعى ما ليس زنا كأن قال أردت إيلاجي في فرج حليته الحائض أو المحرمة صدق يمينه (و) كقوله (لحنني زنا فرجك) فإن ذكر أحدهما فكناية وهذا من زيادتي (و) كقوله (لولد غيره لست ابن فلان) هو صريح في قذف أم المخاطب (إلحنني بلعان) بقيد زنته بنفولي (ولم يستلحق) أي لم يستلحقه النافي فليس صريحا بل كناية فيستل فان قال أردت تصديق النافي في نسبة أمه إلى الزنا فاقذف لها وأردت أن النافي نفاها أو اتفى نسبه منه شرعا أو أنه لا يشبهه خلقا أو خلقا صدق يمينه ويعزر للإيذاء أمالو قاله لمنني بعد استلحاقه فصريح إلا أن يدعى احتمالا لمكننا كقوله لم يكن ابنه حين نفاه فيصدق يمينه (وكنايته كزناات وزناات في الجبل) بالهمز فيه ما لأن الزنء هو الصعود بخلاف زناات في البيت بالهمز فصريح لأنه لا يستعمل بمعنى الصعود في البيت ونحوه زاد في الروضة وأن هذا كلام البغوي وأن غيره قال إن لم يكن للبيت درج يصعد إليه فيها فصريح قطع وإن كان فوجهان انتهى وأوجهما أنه كناية (و) كقوله لغيره (زني يدك) أو رجلك (أو يافاجر) أو يافاسق أو يافجرة أو يافاسقة (وأنت تحبين الحلو أو لم أجذك بكرا) سواء أقاله لزوجته أم لغيرها وإن أوهم كلام الأصل كغيره تخصيصه بالزوجة في الأخيرة قال الزركشي ويشبه أنها مصورة بمن لم يعلم لها تقدم افتضاخ مباح فان علم فلا صريح ولا كناية (ولعربي يانبطي) نسبة للأنباط قوم ينزلون البطائح بين العراقيين سمو بذلك لاستنباطهم الماء من الأرض أي إخراجهم منها والقذف فيه إن أراد له لأم المخاطب حيث نسبه إلى غير من ينسب إليهم ويحتمل أنه يريد أنه لا يشبههم في السير والأخلاق وتعميري بالعربي أعم من تعبيره بالقرشي (ولولده لست ابني) بخلافه في ولد غيره كما مر لأن الأب لا يحتاجه إلى تأديب ولده يحمل ما قاله على التأديب بخلاف الأجنبي ويستل فان قال أردت أنه من رفاقا ذف لأمه أو أنه لا يشبهني خلقا أو خلقا فيصدق يمينه (وتعريضه كيا ابن الحلال وأنا لست بزنا ليس قذفا) وإن نواه لأن النية إما تأثر إذا احتمل اللفظ المنوي ولا احتمال له هنا وما يفهم ويتخيل منه فهو أثر قرآن الأحوال فاللفظ الذي يقصد به القذف إن لم يحتمل غيره فصريح وإلا فان فهم منه القذف بوضعه فكناية وإلا فعريض (وقوله) لغيره (زني بك إقرار بزنا) على نفسه (وقذف) للمخاصب (ولو قال لزوجته يازانية فقالت)

لم تسقط فإذا قدر على خصلة فعلها .

﴿كتاب اللعان والقذف﴾

صريحه كزنية ويا زاني ويا زانية وزني ذكر كرك أو فرجك وكرمي بإيلاج حشفة بفرج محرم أو دبر ولحنني زني فرجك ولولد غيره لست ابن فلان إلحنني بلعان ولم يستلحق وكنايته كزناات وزناات في الجبل وزني يدك أو يافاجر وأنت تحبين الحلو أو لم أجذك بكرا ولعربي يانبطي ولولده لست ابني وتعريضه كيا ابن الحلال وأنا لست بزنا ليس قذفا وقوله زني بك إقرار بزنا وقذف ولو قال لزوجته يازانية فقالت :

جوابا (زنت بك أو أنت أزنى منى قاذف) لها لإتيانه بلفظ القذف الصريح (وكانية) في قذفه لاحتمال أن يريد إثبات الزنا فتكون في الأولى مقربة وقاذفة للزوج ويسقط بإقرارها حد القذف عنه ويعزر وتكون في الثانية قاذفة فقط والمعنى أنت زان وزناك أكثر مما نسبتي إليه وأن تريد نفي الزنا أى لم يطأني غيرك ووطؤك بشكاح فان كنت زانية فأنت زان أيضا وأزنى منى فلا تكون قاذفة وتصديق في إرادتها ذلك يبعينها (أو) قالت جوابا أو ابتداء (زنت وأنت أزنى منى فمقرة) بالزنا (وقاذفة) له ويسقط بإقرارها حد القذف عنه (ومن قذف محصنا حد) الآية والدين يرمون المحصنات (أو غيره عزز) لأنه أتى معصية لاحد فيها ولا كفارة سواء كان المقذوف فيهما زوجة أم لا وسيأتى بيان الحد بشرطه في بابه وبيان التعزير في آخر الأشربة (والمحصن مكلف) ومثله السكران (حرم مسلم عفيف عن زنا ووطء محرم مملوكة) له (و) وطء (دبر حليلة) له بأن لم يطأ أو وطئ وطئا غير ما ذكر بخلاف من زنى أو وطئ حليلته في دبرها أو محرما مملوكة له كأخته أو عمته من نسب أو رضاع فليس بمحصن أما الأول فظاهر وأما الباقي فلأنه أخفى منه وبذلك علم أن العفة لا تبطل بوطئه زوجته في عدة شبهة أو في حيض أو نفاس أو أمته المزوجة أو المعتدة أو أمة ولده أو منكوبة بلاولى أو شهود وإن كان حراما لا تنفاه ما ذكر ولقيام الملك في الأولى والثانية بأقسامهما وقولى ودبر حليلة من زيادتي (فان فعل) شيئا من ذلك بأن وطئ وطئا يسقط العفة لم يعد محصنا وإن تاب وحسن حاله (ولم يحد قاذفه) لأن العرض إذا انخرم بذلك لم تنسد ثلثته سواء أقذفه بذلك الزنا مثلا أم زنا آخر أم أطلق (أو ارتد حد) قاذفه والفرق أن الزنا مثلا يكتفى ما أمكن فظهوره يدل على سبق مثله غالبا والردة عقيدة والعقيدة لا تخفى غالبا فظاهرها لا يدل على سبق الإخفاء غالبا وتعبيرى بفعل أعم من تعبيرة زنى (ويرث موجب قذف) بفتح الجيم من حد وتعزير (كل الورثة) حتى الزوجان لأن ذلك حق آدمى لتوقف استيفائه على مطالبة الآدمى به وحق الآدمى شأنه ذلك ولو كان المقذوف رقيقا ومات قبل استيفاء التعزير استوفاه سيده (ويسقط بعفو) عنه منهم أو من المقذوف بأن قذف حياتهم عفا قبل موته وبإرث القاذف له (ولو عفا بعضهم) عنه أو عن بعضه (فللباقى كله) أى استيفاء كله لأنه حق ثبت لكل منهم كولاية التزويج وحق الشفعة وفارق القود حيث يسقط كله بعفو بعضهم بأن للقود بدلا يعدل إليه وهو الدية بخلاف موجب القذف ولأن موجب ثبت لكل منهم بدلا والقود ثبت لكل منهم مبعضا ولذلك صرح الماوردى بأن لبعضهم أن يفرد بطلبه السكك واستيفائه سواء أحضر الباقون وكلوا أم لا وتعبيرى بالموجب أعم من تعبيرة بالحد .

(فصل) في قذف الزوج زوجته (له قذف زوجة) له (علم زناها) بأن رآها بعينه (أو ظنه) ظنا (مؤكدا كشياع زناها يزيد مع قرينة كأن رآها بخلوقة) ورآها تخرج من عنده فلا يكفي مجرد الشيع لأنه قد يشيعه عدو لها أو له أو من طمع فيها فلم يظفر بشيء ولا مجرد القرينة كالقرينة المذكورة لأنه ربما دخل بيتها لحوف أو سرقة أو طمع وإنما جاز له القذف حينئذ المرتب عليه اللعان الذى يخلص به من الحد لاحتياجه إلى الانتقام منها لتلطيف خياشها فرأشه ولا يكاد يساعده على ذلك بينة أو إقرار أو الأولى أن يستر عليها ويطلقها إن كرهها هذا كله حيث لا ولد (فان أنت بولد فان علم أو ظن) ظنا مؤكدا (أنه ليس منه) مع إمكان كونه منه ظاهرا (بأن لم يطأها أو ولدته لدون ستة أشهر) من وطء التى هى أقل مدة الحمل ولأكثر منها من العقد (أو لفوق أربع سنين من وطء) التى هى أكثر مدة الحمل وفى معنى الوطء استدخال المنى (أو لما بينهما) أى بين دون ستة أشهر وفوق أربع سنين (منه ومن زنا بعد استبراء بحبضة لزمه نفيه) لأن تركه يتضمن استلحافه واستلحاق من ليس منه حرام كما يحرم نفي من هو منه وهو فى الأخيرة مما صححه فى أصل الروضة والذى صححه فى الأصل كالشرح الصغير فيها

زنت بك أو أنت أزنى
منى قاذف ، وكانية أو
زنت وأنت أزنى منى
فمقرة وقاذفة ومن
قذف محصنا حد أو
غيره عزز . والمحصن
مكلف حرم مسلم عفيف
عن زنا ووطء محرم
مملوكة ودبر حليلة فان
فعل لم يحد قاذفه أو ارتد
حد ويرث موجب
قذف كل الورثة
ويسقط بعفو ولو عفا
بعضهم فللباقى كله .
(فصل) له قذف
زوجة علم زناها أو ظنه
مؤكدا كشياع زناها
يزيد مع قرينة كأن
رآها بخلوقة فان أنت
بولد فان علم أو ظن أنه
ليس منه بأن لم يطأها أو
ولدته لدون ستة أشهر
أو لفوق أربع سنين
من وطء أو لما بينهما
منه ومن زنا بعد
استبراء بحبضة لزمه
نفيه

حل النفي لكن الأولى له أن لا ينفية لأن الحامل قد تحيض وطريق نفية اللعان المسبوق بالقذف فيلزم أن
أيضا وإنما يلزمه قذفها إذا علم زناها أو ظنه كما مر في جوازه وإلا فلا يقذفها لجواز أن يكون الولد من
وطء شبهة أو زوج قبله (وإلا) أي وإن لم يعلم ولم يظن أنه ليس منه بأن ولدته لدون ستة أشهر من الزنا
أولفوقه ودون فوق أربع سنين منه ومن الوطء بلا استبراء وكذا من الوطء معه ولم يعلم ولم يظن
زناها أو ولدته لفوق أربع سنين من الزنا ودونه وفوق دون ستة أشهر من الوطء (حرم) نفية
رعاية للفراش ولا عبرة برية يجدها في نفسه وإنما اعتبرت المدة فيما ذكر من الزنا لا من الاستبراء لأنه
مستند اللعان فإذا ولدته لدون ستة أشهر منه ولأكثر من دونها من الاستبراء تبينا أنه ليس من ذلك
الزنا فيصير وجوده كعدمه فلا يجوز النفي رعاية للفراش وما ذكرته من حرمة النفي مع الاستبراء المقيّد
بما مر ومن اعتبار المدة من الوطء والزنا هو ما صححه في الروضة أراد بالثاني على من اعتبر المدة من الاستبراء
والذي صححه الأصل حل النفي واعتبار المدة من الاستبراء (مع قذف ولعان) فيحرم أن يعلم زناها
وقال الإمام القياس جوازها انتقاما منها كما إذا لم يكن ولد وعارضوه بأن الولد يتضرر بنسبة أمه إلى
الزنا وإثباته عليها باللعان لأنه يعبر بذلك وتطلق فيه الألسنة فلا يحتل هذا الضرر لفرض الانتقام
والفراق ممكن بالطلاق وظاهر أن وطء الشبهة كالزنا في لزوم النفي وحرمة مع القذف واللعان (كما
لو) وطئ (وعزل) فانه يحرم به ما ذكر رعاية للفراش ولأن الماء قد يسبق إلى الرحم من غير أن
يخس به وفي كلامي زيادات يعرفها الناظر فيه مع كلام الأصل .

(فصل) في كيفية اللعان وشرطه وثمرته . والأصل فيه الآيات السابقة وأركانها ثلاثة لفظ وقذف سابق
عليه وزوج يصح طلاقه كما يعلم مما يأتي (لعانه) أي الزوج (قوله أربعة) من المرات (أشهد بالله إنني لمن
الصادقين فيما رميت به هذه من الزنا) أي زوجته (وخامسة) من كلمات لعانه (أن لعنة الله على من كذب
من الكاذبين فيه) أي فيما رميت به هذه من الزنا هذا إن حضرت (فان غابت ميزها) عن غيرها
باسمها ورفع نسبها وكثرت كلمات الشهادة لتأكيد الأمر ولأنها أقيمت من الزوج مقام أربعة شهود
من غيره ليقام عليها الحد وهو في الحقيقة أيمان وأما الكلمة الخامسة فتؤكدة لمقاد الأربع (وان نفي
ولدا قال في كل) من الكلمات الخمس (وأن ولدها أو هذا الولد) إن حضر (من زنا) وان لم يقل ليس
من حمل للفظ الزنا على حقيقته وهذا ما صححه في أصل الروضة كالشرح الصغير وعن الأكثرين لا بد
منه لاحتمال أن يعتقد أن الوطء بشبهة زنا وهو قضية كلام الأصل وأما الاقتصار عليه فلا يكفي لاحتمال
أن يريد أنه لا يشبهه خلقا وخلقاً ولو أغفل ذكر الولد في بعض الكلمات ان احتياج في نفية إلى إعادة
اللعان ولا تحتاج المرأة إلى إعادة لعانها (ولعانها قولها بعده) أربعة (أشهد بالله انه لمن الكاذبين فيما
رمانى به من الزنا وخامسة) من كلمات لعانها (أن غضب الله على من كان من الصادقين فيه) أي فيما
رمانى به من الزنا والآيات السابقات وتشير إليه في الحضور وتميزه في الغيبة كما في جانبها في الكلمات الخمس
ولا تحتاج إلى ذكر الولد لأن لعانها لا يؤثر فيه وخص اللعن بجانبه والغضب بجانبها لأن جريمة
الزنا أقبح من جريمة القذف ولذلك تفاوت الحدان ولا ريب أن غضب الله أغلظ من لعنته فخصت
المرأة بالترام أغلظ العقوبتين هذا كله ان كان قذف ولم تثبت عليه بيينة والابأن كان اللعان لنفي ولد كان
احتمل كونه من وطء شبهة أو أثبتت قذفه بيينة قال في الأول فيما رميتها به من إصابة غيري لها على فراشي
وأن هذا الولد من تلك الإصابة إلى آخر كلمات اللعان وفي الثاني فيما أثبتت على من رمي بإياها بالزنا إلى آخره
ولا تلاعن المرأة في الأول إذا لاحد عليها بهذا اللعان حتى يسقط بلعانها وأفاد لفظ بعدم اشتراط تأخر
لعانها عن لعانه لأن لعانها لا يسقط العقوبة وإنما تجب العقوبة عليها بلعانه أولا فلا حاجة بها إلى أن

وإلا حرم مع قذف
ولعان كما لو عزل .

(فصل) لعانه قوله
أربعاً: أشهد بالله إنني لمن
الصادقين فيما رميت به
هذه من الزنا وخامسة
أن لعنة الله على من
كنت من الكاذبين
فيه ، فإن غابت ميزها
وإن نفي ولدا قال في كل:
وإن ولدها أو هذا الولد
من زنا ولعانها قولها
بعده أشهد بالله إنه لمن
الكاذبين فيما رماني به
من الزنا وخامسة أن
غضب الله على من كان
من الصادقين فيه

تلاعن قبله وأفاد لفظ خامسة اشتراط تأخر لفظي اللعن والغضب عن الكلمات الأربع لما يأتي ولأن المعنى إن كان من الكاذبين في الشهادات الأربع فوجب تقديمها وأفاد تفسير اللعان بما ذكر ما صرح به الأصل من أنه لا يبدل لفظ شهادة أو غضب أو لعن بغيره كأن يقال أحلف أو أقسم بالله اتباعاً لنظم الآيات السابقة وكتولده فيما ذكر الحمل (وشرط ولاء الكلمات) الخمس هذا من زيادتي فيؤثر الفصل الطويل أما الولاء بين لعان الزوجين فلا يشترط كما صرح به الدارمي (وتلقين قاض له) أي اللعان أي لكلماته فيقول له قل كذا ولها قولي كذا فلا يصح اللعان بغير تلقين كسائر الأيمان وظاهر أن السيد في ذلك كالقاضي لأن له أن يتولى لعان رقيقه (وصح) اللعان (بغير عربية) وإن عرفها لأن اللعان عيني أو شهادة وهما في اللغات سواء فإن لم يحسن القاضي غيرها وجب مترجم (و) صح (من) شخص (أخرس بإشارة مفهومة أو كتابة) كسائر تصرفاته وليس ذلك كالشهادة منه لضرورته إليه دونها لأن الناطقين يقومون بها ولأن الغلب في اللعان معنى اليمين دون الشهادة (كقذف) من زيادتي فيصح بغير عربية ومن أخرس بإشارة مفهومة أو كتابة لما ذكر فإن لم يكن له واحدة منهما لم يصح قذفه ولا لعانه كسائر تصرفاته لتعذر الوقوف على ما يريد (وسن تغليظ) اللعان كتغليظ اليمين بتعديد أسماء الله تعالى لكن لا تغليظ على من لا ينتحل ديناً كالزناديق والدهري ويغلظ (زمان وهو بعد) صلاة (عصر) لأن اليمين الفاجرة حينئذ أغلظ عقوبة لخبر جاء فيه في الصحيحين (و) بعد صلاة (عصر) يوم (جمعة أولى) إن اتفق ذلك أو أمهل لأن ساعة الإجابة فيه عند بعضهم وهما يدعوان في الخامسة باللعن والغضب وإطلاق العصر مع ذكر أولوية عصر الجمعة من زيادتي (ومكان وهو أشرف بلده) أي اللعان (فبمكة بين الركن) الأسود (والمقام) أي مقام إبراهيم عليه الصلاة والسلام وهو المسمى بالحطيم (وبيلياء) أي بيت المقدس (عند الصخرة وبغيرها) من المدينة وغيرها (على المنبر) بالجامع وتعميري بعلى هو الموافق لما صححه في أصل الروضة من أنهما يصعدان المنبر بخلاف تعبير الأصل (بعد) وبياب مسجد لمسلم به حدث أكبر (حرمة مكنته فيه) ويخرج القاضي أو نائبه إليه بخلاف الكافر فيغلظ عليه بما يأتي فإن أريد لعانه في المسجد غير المسجد الحرام مكن منه وإن كان به حدث أكبر أو من في نحو الحيز تلويث المسجد وتعميري بذلك موف بالغرض بخلاف قوله وحائض يباب مسجد (وببيعة وكنيسة وبيت نار لأهلها) وهم النصارى في الأول واليهود في الثاني والمجوس في الثالث لأنهم يعظمونها كتعظيمنا المسجد ويحضرها القاضي أو نائبه كغيرها مما مر لأن المقصود تعظيم الواقعة وزجر الكاذب عن الكذب واليمين في الموضع الذي يعظمه الحالف أغلظ وتجاوز مراعاة اعتقادهم لشبهة الكتاب كما روعي في قبول الجزية (لا) بيت (صنم لوثنى) لأنه لا أصل له في الحرمة ولأن دخوله معصية بخلاف دخول البيع والكنائس وبيت النار واعتقادهم فيه غير مرعى فيلاعن بينهم في مجلس حكمه وصورته أن يدخلوا دارنا بأمان أو هدنة ويترافعوا إلينا والتغليظ في حق الكفار بالزمان معتبر بأشرف الأوقات عندهم كما ذكره الماوردي (وجمع) أي وبخضرة جمع من أعيان البلد (أقله أربعة) لثبوت الزنا بهم ويعتبر كونهم ممن يعرف لغة المتلاعنين وكونهم من أهل الشهادة (و) سن (أن يعظهما قاض) ولو بنائبه كأن يقول إن عذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة وقرأ عليهما إن الدين يشترى بعهد الله الآية (و) أن (يبالغ) في الوعظ (قبل الخامسة) فيقول له اتق الله فإن الخامسة موجبة للعن ويقول لها مثل ذلك بلفظ الغضب لعلهما ينزجران ويتركان فإن أيا لفتنهما الخامسة (و) أن (يتلاعنا من قيام) ليراهما الناس ويشتهر أمرهما وتجلس هي وقت لعانه وهو وقت لعانها (وشرطه) أي الملاعن (زوج) يصح طلاقه (على ما أتى) ولو) سكران وذمياً وريقاً ومحدوداً في قذف ولو (مرتداً بعد وطاء) أو استدخل منى فيصح لعانه وإن قذف في الرد وأصر عليها في العدة لتبين وقوعه في النكاح فيما إذا لم يصبر وكما لو قذفها

وشرط ولاء الكلمات
وتلقين قاض له وصح
بغير عربية ومن
أخرس بإشارة مفهومة
أو كتابة كقذف
وسن تغليظ زمان وهو
بعد عصر وعصر جمعة
أولى ومكان وهو
أشرف بلده فبمكة بين
الركن والمقام وبيلياء
عند الصخرة وبغيرها
على المنبر وبياب
مسجد لمسلم به حدث
أكبر وببيعة وكنيسة
وبيت نار لأهلها الاصم
لوثنى وجمع أقله أربعة
وأن يعظهما قاض
ويبالغ قبل الخامسة
ويتلاعنا من قيام
وشرطه زوج يصح
طلاقه ولو مرتداً بعد
وطء

لا إن أصرو قذف في ردة ولا ولد ويلاعن ولو مع إمكان بينة بزناها لنفي ولد وإن عفت عن عقوبة وبانت ولدفعها وإن بانت ولا ولد إلا تعزير تأديب فلو ثبت زناها أوعفت عن العقوبة أو لم تطلب أو جنت بعد قذفه ولا ولد فلا لعان ويتعلق بلعانه انفساخ وحرمة مؤبدة وانتفاء نسب نقاه وسقوط عقوبة عنه لها وللزاني إن سماه فيه وحصاتها في حقه إن لم تلاعن ووجوب عقوبة زناها ولها لعان لدفعها وإما ينفي به محكمتا منه ولو ميتا وإلا كأن ولدته لسته أشهر من العقد أو طلق بمجلسه فلا يلاعن لنفسه والنفي فوري إلا لعذر تعسرفيه إشهاد.

زوجها ثم أبانها فيما إذا قذفها قبل الردة وأصرو كما لو أبانها ثم قذفها بنامضاف إلى حال النكاح فيما إذا قذفها في الردة وأصرو ثم ولد (لا إن أصرو قذف في ردة ولا ولد) ثم فلا يصح لعانه لتبين الفرق من حين الردة مع وقوع القذف فيها ولا ولد (ويلاعن ولو مع إمكان بينة بزناها) لأنه حجة كالبينة وصدناعن الأخذ بظاهر قوله تعالى ولم يكن لهم شهاد إلا أنفسهم من اشتراط تعذر البينة الإجماع فالآية مؤولة بأن يقال فإن لم يرغب في البينة فيلاعن كقوله فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان على أن هذا القيد خرج على سبب وسبب الآية كان الزوج فيه فاقدا للبينة وشرط العمل بالمفهوم أن لا يخرج القيد على سبب فيلاعن مطلقا (لنفي ولد وإن عفت عن عقوبة) لقذف (وبانت) منه بطلاق أو غيره لحاجته إلى ذلك (ولدفعها) أي العقوبة بطلب لها من الزوجة أو الزاني كما يعلم مما يأتي (وإن بانت ولا ولد) لحاجته إلى إظهار الصديق والانتقام منها (إلا تعزير تأديب) لكذب معلوم كقذف طفلة لا توطأ أو لصديق ظاهر كقذف كبيرة ثبت زناها ببينة أو إقرار أو لعان منه مع امتناعها منه فلا يلاعن فيها مالدفعه أمافي الأولى فلتيقن كذبه فلا يمكن من الحلف على أنه صادق فيعززل للقذف لأنه كاذب فيه قطعا فلم يلحق بها عارا بل منعاه من الإيذاء وللخوض في الباطل وأمافي الثانية فلا إن اللعان لإظهار الصديق وهو ظاهر فلامعنى له ولأن التعزير فيه للسبب والإيذاء فأشبهه التعزير بقذف صغيرة لا توطأ والتعزير في غير ذلك وهو من جملة المستثنى منه يقال له تعزير تكذيب بأن كان لكذب ظاهر كقذف ذمية وأمة وصغيرة توطأ ولا يستوفي هذا التعزير إلا بطلب للقذوفة حتى لو كانت صغيرة أو مجنونة اعتبر طلبها بعد كمالها وتعزير التأديب في الطفلة للذكورة يستوفيه القاضي منعاه للقاذف محامرا وفي غيرها لا يستوفي إلا بطلب الغير وتعزير بما ذكر أولى من قوله إلا تعزير تأديب لكذب (فلو ثبت زناها) ببينة أو إقرار (أو عفت عن العقوبة أو لم تطلب) أي العقوبة (أو جنت بعد قذفه ولا ولد) في الصور الأربع (فلا لعان) لعدم الحاجة إليه لانتفاء طلب العقوبة في الأخيرتين وسقوطها في البقية فإن كان ثم ولد فله اللعان لنفيه كما عرف وتعزيرى هنا وفيما يأتي بالعقوبة الشاملة للتعزير أعم من تعبيره بالحد (ويتعلق بلعانه انفساخ) ظاهره أو باطنا كالزنا وتعزيرى بذلك أولى من تعبيره بفرقة (وحرمة مؤبدة) وإن أكذب نفسه لحبر البيهقي المتلاعنان لا يجتمعان أبدا (وانتفاء نسب نقاه) بلعانه حيث كان ولد للمافي الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم فرق بينهما وألحق الولد بالمرأة (وسقوط عقوبة) من حد أو تعزير (عنه لها وللزاني) بقيد زدته بقولي (إن سماه فيه) أي في لعانه للآيات السابقة في الأولى وقياسا عليها في الثانية (و) سقوط (حصاتها في حقه) لأن اللعان في حقه كالبينة (إن لم تلاعن) فإن لا عنت لم تسقط حصاتها في حقه إن قذفها بغير ذلك الزنا لا إن قذفها به أو أطلق وخرج بقولي في حقه حصاتها في حق غيره فلا تسقط وقولي وحصاتها إلى آخره من زيادتي (و) يتعلق بلعانه أيضا (وجوب عقوبة زناها) عليها ولو ذمية فلا مر وتلقوله تعالى ويدرأ عنها العذاب (ولها لعان لدفعها) أي العقوبة الثابتة بلعانه فإن أثبتتها ببينة فليس لها أن تلاعن لدفعها لأن اللعان حجة ضعيفة فلا تقاوم البينة (وإنما ينفي به) أي بلعانه ولدا (محكنا) كونه (منه) ولو ميتا لأن نسبه لا ينقطع بالموت بل يقال هذا الميت ولد فلان (وإلا) أي وإن لم يمكن كونه منه (كأن ولدته لسته أشهر) فأقل (من العقد) لانتفاء زمن الوطء والوضع (أو) لأكثر منها بزمنها (وطلق بمجلسه) أي مجلس العقد أو كان الزوج محسوبا لانتفاء إمكان الوطء أو نكحه وهو بالمشرق وهي بالمغرب لانتفاء إمكان اجتماعهما (فلا يلاعن لنفسه) لانتفاء إمكان كونه منه فهو منفي عنه بل لعان هذا إن كان الولد تاما وإلا فالمعتبر مضي المدة للذكورة في الرجعة (والنفي فوري) كالردعيب بجامع الضرر بالإمساك (إلا لعذر) كأن بلغه الخبر ليلا فآخر حتى يصبح أو حضرته الصلاة فقدمها أو كان جائعا فأكل أو مريضا أو محبوسا ولم يمكنه إعلام القاضي بذلك أو لم يجد فاحرق فلا يبطل حقه إن (تعسر) عليه (فيه إشهاد) بأنه باق على النفي وإلا بطل

حقه كالأخر بلا عذر فيلحقه الولد وهذا القيد من زيادتي (وله نفى حمل وانتظار وضعه) بقيد زدته بقولي (لتحققه) أى لتحقق كونه ولدا إذ ما يتوهم حملا قد يكون ريحا فينفيه بعد وضعه بخلاف انتظار وضعه لرجاء موته فلو قال علمته ولدا وأخرت رجاء وضعه ميتا فأكفى اللعان بطل حقه من النفى لتفريطه (فان) آخر (وقال جهلت الوضع وأمكن) جهله (حلف) فيصدق لأن الظاهر يوافقه بخلاف ما إذا لم يمكن كأن غاب واستفيض الوضع وانتشر ولو ادعى جهل النفى أو القورية وقرب إسلامه أو نشأ بعيدا عن العلماء أو كان عاميا صدق يمينه (لا) نفى (أحد توأمين) بأن لم يتخلل بينهما ستة أشهر) بأن ولد معا أو تخلل بين وضعيهما دون ستة أشهر لأن الله سبحانه وتعالى لم يجز العادة بأن يجتمع في الرحم ولد من ماء رجل وولد من ماء آخر لأن الرحم إذا اشتمل على المني استدفئ فلا يتأتى قبوله منى آخر فالتوأمين من ماء رجل واحد في حمل واحد فلا يتبعضان لحرقا ولا انتفاء فلو نفى أحدهما باللعان ثم ولدت الثاني فسكت عن نفية لحقه الأول مع الثاني ولم يعكس لقوة اللحق على النفى لأنه معمول به بعد النفى ولا كذلك النفى بعد الاستلحاق ولأن الولد يلحق بغير استلحاق عند إمكان كونه منه ولا ينتفى عنه عند إمكان كونه من غيره إلا بالنفى أما إذا كان بين وضعى الولدين ستة أشهر فأكثر فهما حملان يصح نفى أحدهما وما وقع في الوسيط من أنه إذا كان بينهما ستة أشهر فتوأمين جرى على الغالب من أن العلوق لا يقارن أول المدة كما يؤخذ مما تقدمته في الوصية (ولو هنيء بولد) كأن قيل له تمتعت بولدك أو جعله الله لك ولدا صالحا (فأجاب بما يتضمن إقرارا كأمين أو نعم لم ينف) بخلاف ما إذا أجاب بما لا يتضمن إقرارا كقوله جزاك الله خيرا أو بارك عليك لأن الظاهر أنه قصد مكافأة الدعاء بالدعاء (ولو بانث منه) ثم قذفها) فان قذفها (بزنا مطلق أو مضاف لما بعد النكاح) لاعتن لنفى ولد) يمكن كونه منه كفى صلب النكاح وتسقط عقوبة القذف عنه بلعانه ويجب به على البائن عقوبة الزنا المضاف إلى بعد النكاح بخلاف المطلق ويسقط بلعانه فان لم يكن ولدي يمكن كونه منه فلا لعان كالأجنبي ولأنه لا ضرورة إلى القذف حينئذ (والا) بأن قذفها بزنا مضاف إلى ما قبل نكاحه وهو ما اقتصر عليه الأصل أو إلى ما بعد البينونة (فلا لعان) سواء أكان ثم ولد لتقصيره إذ كان حقه أن يطلق القذف أو يضيفه إلى ما بعد النكاح أم لا إذ لا ضرورة إلى القذف (و) لكن (له إنشاءه) أى القذف المطلق أو المضاف إلى بعد النكاح (ويلاعن لنفيه) أى الولد بل يلزمه ذلك إن علم أو ظن أنه ليس منه وتسقط عقوبة القذف عنه بلعانه فان لم ينش عوقب .

﴿ كتاب العدد ﴾

وله نفى حمل وانتظار
وضعه لتحققه فان قال
جهلت الوضع وأمكن
حلف لأحد توأمين
بأن لم يتخلل بينهما ستة
أشهر ولو هنيء بولد
فأجاب بما يتضمن
إقرارا كأمين أو نعم
لم ينف ولو بانث ثم
قذفها بزنا مطلق
أو مضافا لما بعد
النكاح لاعتن لنفى ولد
والإفلاعن وله إنشاءه
ويلاعن لنفيه .

﴿ كتاب العدد ﴾
تجب عدة بوطء شبهة
أو بفرقة زوج حي
دخل منه المحترم أو
وطئ ولو في دبر أو تيقن
براءة رحم فعدة حرة
تحيض ثلاثة أقراء
ولو مستحاضة والقرء
طهر بين دميين ،

جمع عدة مأخوذة من العدد لاشتغالها عليه غالبا وهى مدة تترى فيها المرأة لمعرفة براءة رحمها أو للتعبد أو لتفجعها على زوج كإسائى والأصل فيها قبل الإجماع الآيات والآية وشرعت صيانة للأنسب وتحصينا لها من الاختلاط (تجب عدة بوطء شبهة أو بفرقة زوج حي) بطلاق أو فسخ أو انفاسخ بلعان أو رضاع أو غيره (دخل منه المحترم أو وطئ) في فرج (ولو في دبر) بخلاف ما إذا لم يكن دخول منى ولا وطء ولو بعد خلوة قال تعالى : ثم طلقتموهن من قبل أن تمسوهن فما لكم عليهن من عدة. وإنما وجبت بدخول منى لأنه كالوطء بل أولى لأنه أقرب إلى العلوق من مجرد الوطء وخرج زيادتي المحترم غيره بأن ينزل الزوج منيه بزنا فتدخله الزوجة فرجها (أو تيقن براءة رحم) كأمي صغير أو صغيرة فان العدة تجب لعموم الأدلة ولأن الزنا الذي به العلوق خفي يعسر تتبعه فأعرض الشرع عنه واكتفى بسببه وهو الوطء وإدخال المني كما اكتفى في الترخص بالسفر وأعرض عن المشقة (فعدة حرة تحيض ثلاثة أقراء) ولو جلبت الحيض فيها بدواء قال تعالى والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء (ولو مستحاضة) غير متحيرة فتعتد بأقراءها الردودة هى إليها من عادة وتميز وأقل حيض كما مر في باب (والقرء) المراد به هنا (طهر بين دميين) أى دم حيضين أو حيض ونفاس أو نفاسين أخذنا من قوله تعالى فطلقوهن لعدتهن أى في زمنها وهو زمن الطهر لأن الطلاق في الحيض حرام

كأمر وزمن العدة يعقب زمن الطلاق والقرء بالفتح والضم مشترك بين الطهر والحيض ومن إطلاقه على الحيض ما في خبر النساء وغيره ترك الصلاة أيام أقرائها وقيل حقيقة في الطهر مجاز في الحيض وقيل عكسه ويجمع على أقرء وقروء وأقرؤ (فان طلقت طاهرا) وقد بقي من زمن الطهر شيء (انقضت) عدتها (بطعن في حيضة ثالثة) لحصول الأقرء الثلاثة بذلك بأن يحسب ما بقي من الطهر الذي طلقت فيه قرءا وطىء فيه أم لا ولا بعد في تسمية قرأين وبعض الثالث ثلاثة قروء كما فسر قوله تعالى : الحج أشهر معلومات . بشوال وذى القعدة وبعض ذى الحجة (أو) طلقت (حائضا) وان لم يبق من زمن الحيض شيء (ففي رابعة) أى فنقضى عدتها بالطعن في حيضة رابعة لتوقف حصول الأقرء الثلاثة على ذلك وزمن الطعن في الحيضة ليس من العدة بل يتبين به انقضاؤها كالمهر في الطلاق وخرج بالطهر بين دميين طهر من لم تحض ولم تنفس فلا يحسب قرءا (و) عدة حرة (متحيرة) ولو متقطعة الدم بقيد زدته بقولى (طلقت أول شهر) كأن علق الطلاق به (ثلاثة أشهر) هلالية (حالا) لا بعد اليأس لاشتغال كل شهر على طهر وحيض غالبا مع عظم مشقة الصبر إلى سن اليأس أما لو طلقت في أثنائه فان بقي منه أكثر من خمسة عشر يوما حسب قرءا لاشتغاله على طهر لاحالة فتكمل بعده بشهرين هلالين وان بقي منه خمسة عشر يوما فأقل لم يحسب قرءا لاحتمال أنه حيض فتعتمد بعده بثلاثة أشهر هلالية (و) عدة (غير حرة) تحيض ولو بمبعضة أو مستحاضة غير متحيرة (قرآن) لأنها على النصف من الحرة في كثير من الأحكام وانما كملت القرء الثانى لتعذر تبعيضه كالطلاق إذ لا يظهر نصفه إلا بظهور كله فلا بد من الانتظار إلى أن يعود الدم (فان عتقت في عدة رجعية فكحرة) فتكمل ثلاثة أقرء لأن الرجعية كالزوجة في أكثر الأحكام فكأنها عتقت قبل الطلاق بخلاف ما اذا عتقت في عدة بينونة لانها كالأجنبية فكأنها عتقت بعد انقضاء العدة (و) عدة غير حرة (متحيرة بشرطها) السابق وهو أن تطلق أول شهر (شهران) فان طلقت في أثنائه والباقي أكثر من خمسة عشر حسب قرءا فتكمل بعده بشهر هلالى وإلا لم يحسب قرءا فتعتمد بعده بشهرين هلالين على المعتمد خلافا للبارزى في اكتفائه بشهر ونصف وهذه من زيادتي (و) عدة (حرة لم تحض أو يئست) من الحيض (ثلاثة أشهر) هلالية بأن انطبق الطلاق على أول الشهر قال تعالى : واللائى يئسن من الحيض من نساءكم إن ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر واللائى لم يحضن . أى فعدتهن كذلك (فان طلقت في أثناء شهر كملته من الرابع ثلاثين) يوما سواء أكان الشهر تاما أم ناقصا (و) عدة (غير حرة) لم تحض أو يئست (شهر ونصف) لأنها على النصف من الحرة وتعبيرى بغير حرة أهم من تعبيرة بأمة (ومن انقطع دمها) من حرة أو غيرها (ولو بلا علة) تعرف (تصبر حتى تحيض) فتعتمد بأقرء (أو تيأس) فبأشهر وإن طال صبرها لأن الأشهر إنما شرعت للتي لم تحض وللآيسة وهذه غيرها (فلو حاضت من لم تحض) من حرة أو غيرها (أو) حاضت (آيسة) كذلك (فيها) أى في الأشهر (فبأقرء) تعمد لانها الأصل في العدة وقد قدرت عليها قبل الفراغ من بدلها فتنتقل إليها كالتيتم اذا وجد الماء في أثناء التيمم فان حاضت بعدها الأولى لم يؤثر لأن حيضها حينئذ لا يمنع صدق القول بأنها عند اعتدادها بالأشهر من اللائى لم يحضن أو الثانية ففيها تفصيل ذكرته بقولى (كآيسة حاضت بعدها ولم تنكح) زوجا آخر فانها تعمد بالأقرء لتبين أنها ليست آيسة فان نكحت آخر فلا شيء عليها لانقضاء عدتها طاهرا مع تعلق حق الزوج بها وللشروع في المقصود كما إذا قدر التيمم على الماء بعد الشروع في الصلاة وذكر حكم غير الحرة فيمن لم تحض من زيادى (والمعتبر) في اليأس (يأس كل النساء) بحسب ما يبلغنا خبره لا طوف نساء العالم ولا يأس عشيرتها فقط وأقصاه اثنا عشر سنة وقيل ستون وقيل خمسون (و) عدة (حامل وضعه) أى الحمل وإن لم يظهر إلا بعد عدة أقرء أو أشهر لانهما يدلان على البراءة ظنا والحمل يدل عليها

فان طلقت طاهرا
انقضت بطعن في حيضة
ثالثة أو حائضا في رابعة
ومتحيرة طلقت أول
شهر ثلاثة أشهر حالا
وغير حرة قرآن فان
عتقت في عدة رجعية
فكحرة ومتحيرة
بشرطها شهران وحرة
لم تحض أو يئست ثلاثة
أشهر فان طلقت في
أثناء شهر كملته من
الرابع ثلاثين وغير
حرة شهر ونصف ومن
انقطع دمها ولو بلا علة
تصبر حتى تحيض
أو تيأس فلو حاضت
من لم تحض أو آيسة فيها
فبأقرء كآيسة حاضت
بعدها ولم تنكح
والمعتبر يأس كل النساء
وحامل وضعه ،

قطعا (حق ثانی توأمین) وتقدم بياهما في الباب قال تعالى : وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن فهو
 خصص لقوله تعالى : والطلقت يربصن بأنفسهن ثلاثة قروء ولأن القصد من العدة براءة الرحم وهي حاصلة
 بوضع الحمل (ولو) كان (ميتا أو مضغة تتصور) لو بقيت بأن أخبر بها قوابل لظهورها عندهن كما لو كانت
 ظاهرة عند غيرهن أيضا لظهوره وأصبح أو ظفر أو غيرها وذلك لحصول براءة الرحم بذلك بخلاف ما لو
 شككن في أنها لحم آدمي وبخلاف العلة لأنها لا تسمى حملا ولا علم كونها أصل آدمي هذا (إن نسب) الحمل
 (إلى ذى عدة ولو احتملا كنفى بلعان) فلو لاعن حاملا ونفى الحمل انقضت عدتها بوضعه وإن انتفى عنه
 ظاهر الإمكان كونه منه فإن لم يمكن نسبه إليه لم تنقض بوضعه كأن مات وهو حي أو تمسوح وامرأته حامل
 فلا تقتد بوضع الحمل (ولو ارتابت) أى شككت وهي (فى عدة فى) وجود (حمل) لثقل وحركة تجدهما (لم
 تنكح) آخر (حق نزول الرية) فإن نكحت فالنكاح باطل للتردد فى انقضاء العدة (أو) ارتابت
 (بعدها) أى بعد العدة (سن صبر) عن النكاح (لنزول) الرية والتصریح بالسن من زيادتي (فإن
 نكحت) قبل زوالها (أو) ارتابت بعد نكاح) آخر (لم يبطل) أى النكاح لانقضاء العدة ظاهرا
 (إلا أن تلد لدون ستة أشهر من إمكان علوق) بعد عقده وهو أولى من قوله من عقده نيتين بطلانه والولد
 للأول إن أمكن كونه منه بخلاف ما إذا ولدت لستة أشهر فأكثر فالولد للثاني وإن أمكن كونه من الأول
 لأن الفراش الثاني تأخر فهو أقوى ولأن النكاح الثاني قد صح ظاهر أفلو ألحقنا الولد بالأول لبطل النكاح
 لوقوعه فى العدة ولا سبيل إلى إبطال ما صح بالاحتمال وكالثانى وطء الشبهة بعد العدة فلو أنت بولد لستة أشهر
 فأكثر من الوطء لحق بالوطء لا تقطاع النكاح والعدة عنه ظاهرا ذكره فى الروضة وأصلها (ولو فارقها)
 فراقا بائنا أو رجعا (فولدت لأربع سنين) فأقل من إمكان العلوق قبل الفراق ولم تنكح آخر أو نكحت
 ولم يمكن كون الولد من الثانى بقرينة ما يأتى (لحقه) الولد بخلاف ما لو ولدت لأكثر منها لأن الحمل قد
 يبلغ أربع سنين وهو أكثر مدته كما استقرى واعتبارى للعدة فى هذه من وقت إمكان العلوق قبل الفراق
 لأن الفراق الذى عبر به أكثر الأصحاب هو ما اعتمدته الشيوخ حيث قالوا فيما أطلقوه تساهل والقويم
 ما قاله أبو منصور التميمي معترضا عليهم من وقت إمكان العلوق قبل الفراق وإلا زادت مدة الحمل على أربع
 سنين ومرادها بأنه قويم أنه أوضح بمأقوله وإلا فمأقوله صحيح أيضا بأن يقال ليس مرادهم بالأربع
 فيها الأربع مع زمن الوطء والوضع التى هى مرادهم بأنها أكثر مدة الحمل بل مرادهم الأربع بدون
 زمن الوضع فلا تلزم الزيادة المذكورة وبهذا يحجب عما يورد من ذلك على نظيرها فى الوصية والطلاق
 (فإن نكحت بعد) انقضاء (عدتها فولدت لستة أشهر) فأكثر من إمكان العلوق بعد العقد (لحق
 الثانى) وإن أمكن كونه من الأول لما مر فيما إذا ارتابت (ولو نكحت) آخر (فيها) أى فى عدتها
 (فاسدا وجهلها الثانى فولدت لإمكان منه) دون الأول (لحقه) بأن ولدت لأكثر من أربع سنين من إمكان
 العلوق قبل الفراق ولستة أشهر فأكثر من وطئه نعم إن كان طلاق الأول رجعا ففيه قولان فى الشرحين
 والروضة بل ترجيح أحدهما كذلك والثانى يعرض على القائف ونقله البلقيني عن نص الأم وقال هو الذى
 ينبغى الفتوى به (أو) لا إمكان (من الأول) دون الثانى (لحقه) بأن ولدت لأربع سنين فأقل مما مر ولدون
 ستة أشهر من وطء الثانى وانقضت عدته بوضعه ثم تعتد ثانيا للثانى كما يعلم من الفصل الآتى (أو) لا إمكان
 (منهما عرض على قائف) ويرتب عليه حكمه فإن ألحقه بأحدهما فحكمه مأمور فيه أو ألحقه بهما أو نفاه
 عنهما أو اشتبه عليه الأمر ولم يكن ثم قائف انتظر بلوغه وانتسابه بنفسه وإن ولد له من لا يمكن كونه فيه
 من واحد منهما كأن ولدت لدون ستة أشهر من وطء الثانى ولأكثر من أربع سنين مما مر لم يلحق واحدا
 منهما وخارج بالقاسد الصحيح وذلك فى أنكحة الكفار فإذا أمكن كون الولد من الزوجين لحق الثانى

حق ثانی توأمین ولو
 ميتا أو مضغة تتصور إن
 نسب إلى ذى عدة ولو
 احتملا كنفى بلعان
 ولو ارتابت فى عدة فى
 حمل لم تنكح حتى نزول
 الرية أو بعدهما سن صبر
 لتزول فإن نكحت
 أو ارتابت بعد نكاح
 لم يبطل إلا أن تلد لدون
 ستة أشهر من إمكان
 علوق ولو فارقها فولدت
 لأربع سنين لحقه فإن
 نكحت بعد عدتها
 فولدت لستة أشهر
 لحق الثانى ولو نكحت
 فيها فاسدا وجهلها
 الثانى فولدت لا إمكان
 منه لحقه أو من الأول
 لحقه أو منهما عرض
 على قائف

ولم يعرض على قائف وزيادتي وجهها الثاني مالو علمها فإن جهل التحريم وقرب عهده بالاسلام فكذلك وإلا فهو زان .

(فصل) في تداخل عدتي امرأة . لو (لزمها عدتا شخص من جنس) واحد (كان) هو أولى من قوله بأن (طلق ثم وطئ في عدة غير حمل) من أقراء أو أشهر ولم تحبل من وطئه عالما كان أو جاهلا بأنها المطلقة أو بالتحريم وقرب عهده بالاسلام أو نشأ بعيدا عن العلماء (لاعالمًا) بذلك (في بائن) لأن وطئه لها زنا لا حرمة له (تداخلتا) أي عدتا الطلاق والوطء (فتبتدي عدة) بأقراء أو أشهر (من) فراغ (وطء) ويدخل فيها بقية عدة الطلاق والبقية واقعة عن الجهتين (وله رجعة في البقية) في الطلاق الرجعي دون ما بعدها كما مر في الرجعة وهذا من زيادتي (أو) من (جنسين كحمل وأقراء) كأن طلقها حائلا ثم وطئها في أقراء وأحبلها أو طلقها حاملا ثم وطئها قبل الوضع وهي ممن تحيض . (فكذلك) أي فتداخلان بأن تدخل الأقراء في الحمل في المثال لا اتحادا صاحبهما والأقراء إنما يعتد بها إذا كانت مظنة الدلالة على البراءة وقد انتفى ذلك هنا للعلم باسغال الرحم وقد بسطت الكلام على ذلك في شرح البهجة (فتنقضيان بوضعه) وهو واقع عن الجهتين (ويراجع قبله) في الطلاق الرجعي سواء أ كان الحمل من الوطء أم لا (أو) لزمها عدتا (شخصين) كأن كانت في عدة زوج أو وطء (شبهة فوطئت) من آخر (بشبهة) كمنكاح فاسد أو كانت زوجة معتدة عن شبهة فوطئت (فلا تداخل) لتعدد المستحق بل تعتد لكل منهما عدة كاملة (وتقدم عدة حمل) تقدم أو تأخر لأن عدته لا تقبل التأخير فإن كان من المطلق ثم وطئت بشبهة انقضت عدة الحمل بوضعه ثم تعتد للشبهة بالأقراء (و) إن لم يكن حمل فتقدم عدة (طلاق) على عدة الشبهة وإن سبق وطء الشبهة الطلاق لقوتها باستنادها إلى عقد جائز (وله رجعة فيها) سواء أ كان ثم حمل أم لا لكنه لا يراجع وقت وطء الشبهة لخروجها حينئذ عن عدته بكونها فراسا للوطء (و) (له رجعة قبلها) أي قبل عدة الطلاق بأن يكون ثم حمل من وطء الشبهة وإن راجع في النفاس لأن عدته لم تنقض وخرج بالرجعة التجديد فلا يجوز في عدة غيره لأنه ابتداء نكاح والرجعة شبهة باستدامة النكاح وهذه وكذا التي قبلها فما إذا كان ثم حمل أو سبقت الشبهة من زيادتي (فإن راجع) فيها (ولا حمل انقطعت وشرعت في الأخرى) أي في عدة وطء الشبهة بأن تستأنفها إن سبق الطلاق وطء الشبهة وتتمها إن انعكس ذلك (ولا يتمتع بها حتى تقضيها) رعاية للعدة فإن كان ثم حمل منه انقطعت العدة أيضا واعتدت للشبهة بعد الوضع والنفاس وله التمتع بها إلى مضيها لأنها زوجة ليست في عدة ولوراجع حاملا من وطء شبهة فليس له التمتع بها حتى تضع قاله في الروضة كأصلها .

(فصل) في حكم معاشرة المفاقر العتدة . لو (عاشر مفارق) بوطء أو غيره (رجعية في عدة أقراء أو أشهر لم تنقض) عدتها بخلاف البائن لقيام شبهة الفراش في الرجعية دون البائن نعم إن عاشرها بوطء شبهة فكالرجعية أما غير المفارق فإن كان سيديا فهو في أمته كالمفارق في الرجعية أو غيره فكالمفارق في البائن وخرج بما ذكر عدة الحمل فتتقضى بوضعه مطلقا (ولا رجعة بعدها) أي بعد الأقراء والأشهر وإن لم تنقض بهما العدة احتياطا وفيه كلام ذكرته مع جوابه في شرح الروض وغيره (ويلحقها طلاق) إلى انقضاء عدة لذلك (ولو نكح معتدة بظن صحة ووطئ انقطعت) عدتها (بوطئه) لحصول الفراش به بخلاف ما إذا لم يوطأ وإن عاشرها لا تنفاه الفراش (ولوراجع حائلا أو حاملا فوضعت ثم طلقها استأنفت) عدة (وإن لم يوطأ) لعودها بالرجعية إلى النكاح الذي وطئت فيه ولو طلقها قبل الوضع انقضت عدتها به وإن وطئ لإطلاق الآية (ولو نكح معتدته ثم وطئ ثم طلق استأنفت) عدة لأجل الوطء (ودخل فيها البقية) من العدة السابقة لأنهما الواحد ولو طلق قبل الوطء بنت على ما سبق من العدة وأكملتها ولا عدة لهذا الطلاق لأنه في نكاح جديد طلقها فيه قبل الوطء فلا يتعلق به عدة بخلاف ما مر في الرجعية .

(فصل) لزمها عدتا شخص من جنس كان طلق ثم وطئ في عدة غير حمل لا عالما في بائن تداخلتا فتبتدي عدة من وطء وله رجعة في البقية أو جنسين كحمل وأقراء فكذلك فتنقضيان بوضعه ويراجع قبله أو شخصين كأن كانت في عدة زوج أو شبهة فوطئت بشبهة فلا تداخل وتقدم عدة حمل فطلاق وله رجعة فيها وقبلها فإن راجع ولا حمل انقطعت وشرعت في الأخرى ولا يتمتع بها حتى تقضيها .

(فصل) عاشر مفارق رجعية في عدة أقراء أو أشهر لم تنقض ولا رجعة بعدها ويلحقها طلاق إلى انقضاء عدة ولو نكح معتدة بظن صحة ووطئ انقطعت بوطئه ولوراجع حائلا أو حاملا فوضعت ثم طلقها استأنفت وإن لم يوطأ ولو نكح معتدته ثم وطئ ثم طلق استأنفت ودخل فيها البقية .

﴿ فصل ﴾ في عدة الوفاة وفي المفقود وفي الاحداد (تجب بوفاة الزوج عدة وهي) أي عدة الوفاة (لحرة حائل أو حامل من غيره كزوجة صبي) أو مسوح (ولورجعية أو لم توطأ أربعة أشهر وعشرة) من الأيام (بلياليها) قال تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشراً أي عشر ليال بأيامها وسواء الصغيرة وذات الأقراء وغيرها والآية محمولة على الغالب من الحرائر الحائلات وألحق بهن الحاملات بمن ذكر وتعتبر الأشهر بالأهلة ما أمكن ويكمل المنكسر بالعدد كمنظائره (ولغيرها) ولو لمبعضه (كذلك) أي حائل أو حامل بمن ذكر (نصفها) وهو شهران وخمسة أيام بلياليها ويأتي في الانكسار ما مر وتعبيري بغيره وبغيرها أعم من تعبيره بما ذكره (ولحامل منه) أي من الزوج حرة كانت أو غيرها (ولو محبوبة) بقي أنثياه (أو مسلولاً) بقي ذكره (وضعه) أي الحمل لقوله تعالى وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن فهو مقيد للآية السابقة وفارق المحبوب والمسلول المسوح فإن المحبوب بقي فيه أوعية المني وقد يصل إلى الفرج بغير إيلاج والمسلول بقي ذكره وقديالغ في الإيلاج فيتلدز وينزل ماء رقيقاً بخلاف المسوح (ولو طلق إحدى امرأته) معينة عنده أو مبهمه (ومات قبل بيان) للمعينة (أو تعين) للمبهمه ولم يوطأ واحدة منهما أو وطئ واحدة وهي ذات أشهر مطلقاً أو ذات أقراء في طلاق رجعي أو وطئها وهما ذواتا أشهر مطلقاً أو ذواتا أقراء في رجعي بقرينة ما يأتي (اعتدنا لوفاة) وإن احتمل أن لا يلزمها عدة في الأولى وأن يلزمها عدة الطلاق في غيرها التي هي أقل من عدة الوفاة في ذات الأشهر وفي ذات الأقراء بناء على الغالب من أن كل شهر لا يخلو عن حيض وطهر للاحتياط في الجميع (لا في) طلاق (بائن) ووطئها أو إحداها (فتعتد من وطئت وهي ذات أقراء بالأكثر من عدة وفاة منها) أي من وفاة (و) عدة (أقراء من طلاق) لذلك وتعتد غيرها لوفاة لما تقرر وذكر حكم وطء إحداها في الجميع من زيادتي ووجه اعتبار الأكثر من الطلاق في المبهمه مع أن عدتها إنما تعتبر من التعيين أنه لما أيس من التعيين اعتبر السبب وهو الطلاق وفيه كلام ذكرته في شرح الروض (والمفقود) بسفر أو غيره (لا تنكح زوجته حتى يثبت موته بامر) في القرائض (أو طلاقه) بحجة فيه (ثم تعتد) كالأحكام بموته في قسمة ماله وعتق أم ولده حتى يثبت ولان النكاح ثابت بيقين فلا يزال إلا ييقين وتعبيري بما ذكرنا أولى من تعبيره بما ذكره (فلو حكم بنكاحها قبل ثبوته نقض) الحكم لمخالفته القياس الجلي إذ لا يجوز أن يكون حياً في ماله وميتاً في حق زوجته (ولو نكحت) قبل ثبوته (وبان ميتاً) قبل نكاحها بمقدار العدة (صح) النكاح لخلوه عن المانع في الواقع فأشبهه مالو باع مال أبيه يظن حياته فإن ميتاً (ويجب إحداد على معتدة وفاة) لحبر الصحيحين لا يخل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحد على ميت فوق ثلاث إلا على زوج أربعة أشهر وعشراً أي فانه يحل لها الاحداد عليه أي يجب للاجماع على إرادته والتقييد بإيمان المرأة جرى على الغالب لان غيرها ممن لها أمان يلزمها الإحداد وعلى ولي صغيرة ومجنونة منعهما مما يمنع منه غيرها (وسن لمفارقة) ولورجعية ولا يجب لأنها ان فورقت بطلاق فهي مجفوة به أو بفسخ أو بفسخ فالفسخ منها أولعني فيها فلا يليق بها فيها إيجاب الاحداد بخلاف المتوفى عنها زوجها وذكر سنه في الرجعية من زيادتي وهو ما نقله في الروضة كأصلها عن أبي ثور عن الشافعي ثم نقل عن بعض الأصحاب أن الأولى لها أن تترين بما يدعو الزوج الى رجعتها (وهو) أي الاحداد من أحد ويقال فيه الحداد من حد وهو لغة المنع واصطلاحاً (ترك لبس مصبوغ) بما يقصد (لزينة ولو) صبغ (قبل نسجه أو خشن) لحبر الصحيحين عن أم عطية كنانته أن تحد على ميت فوق ثلاث إلا على زوج أربعة أشهر وعشراً وأن نكحتل وأن تطيب وأن تلبس ثوباً مصبوغاً بخلاف غير المصبوغ ككتان وإبريسم لم تحدث فيه زينة كنقش وبخلاف المصبوغ لالزينة بل لمصيبة أو احتمال وسخ كالأمود والسكحل لا تتفاء الزينة فيه وإن

﴿ فصل ﴾ تجب بوفاة

زوج عدة وهي لحره حائل أو حامل من غيره كزوجة صبي ولورجعية أو لم توطأ أربعة أشهر وعشرة بلياليها ولغيرها كذلك نصفها ولحامل منه ولو لمحبوبة أو مسلولاً وضعه ولو طلق إحدى امرأته ومات قبل بيان أو تعين اعتدنا لوفاة لافي بائن فتعتد من وطئت وهي ذات أقراء بالأكثر من عدة وفاة منها وأقراء من طلاق . والمفقود لا تنكح زوجته حتى يثبت موته بامر أو طلاقه ثم تعتد فلوحكم بنكاحها قبل ثبوته نقض ولوانكحت وبان ميتاً صح ويجب إحداد على معتدة وفاة وسن لمفارقة وهو ترك لبس مصبوغ لزينة ولو قبل نسجه أو خشن

تردد المصوغ بين الزينة وغيرها كالأخضر والأزرق فان كان براقا صافي اللون حرم والا فلا (و) ترك (تحل محب) يتحلى به كأول (ومصوغ) من ذهب أو فضة أو غيرها كنجاس ان موه بهما أو كانت المرأة ممن تتحلى به (نهارا) كخلخال وسوار وخاتم لخبر أبي داود وغيره باسناد حسن المتوفى عنها لا تلبس للعصفر من الثياب ولا المشقة ولا الحلى ولا تختضب ولا تتكحل والمشقة المصبغة بالمشق بكسر الميم وهو المغرة بفتحها ويقال طين أحمر يشبهها وخرج بالتحلى بما ذكر التحلى بغيره كنجاس وخصاص عاريين عمامر والنهار وهو من زيادتي التحلى بما ذكر ليلا فجائز بلا كراهة لحاجة ومعها لغير حاجة (و) ترك (تطيب) في بدن وثوب وطعام وكحل ولول غير محرم لخبر أم عطية السابق واستثنى استعمالها عند الطهر من الحيض والنفس قليلا من قسط أو أظفار وهما نوعان من البخور كما ورد به الحديث في مسلم وظاهر أنها إن احتاجت الى تطيب جاز كالا كتحل وبه صرح الإمام (و) ترك (دهن شعر) لرأسها ولحيتها لمافيه من الزينة بخلاف دهن سائر البدن وهذا من زيادتي (و) ترك (ا) كتحل بكحل زينة) كما تم ولو كانت سوداء وككحل أصفر ولو كانت يضاء وان لم يكن فيهما طيب لخبر أم عطية السابق (الاحاجة) كرمدة (ف) تتكحل به (ليلا) وتمسحه نهارا ويجوز للضرورة نهارا وذلك لخبر أبي داود أنه صلى الله عليه وسلم دخل على أم سلمة وهى حادة على أبي سلمة وقد جعلت في عينها صبرا فقال ما هذا يا أم سلمة فقالت هو صبر لا طيب فيه فقال اجعليه بالليل وامسحيه بالنهار والصبر بفتح الصاد وكسرها مع اسكان الباء وفتح الصاد وكسر الباء وخرج بكحل الزينة غيره كالتوتياء فجائز مطلقا إذ لازمة فيه وتعبيري بذلك أعم من تعبيره بإيتمد وقولي قليلا من زيادتي (و) ترك (إسفنداج) بذال معجمة وهو ما يتخذ من رصاص يطلى به الوجه (ودمام) بضم المهملة وكسرها وهى حمرة يوردها الخد (وخضاب مظهر) من البدن كالوجه واليدين والرجلين لا ماتحت الثياب (بنحو حناء) كورس وزعفران لخبر أبي داود السابق وقولي مظهر من زيادتي وهو ما في الروضة كأصلها عن الروائي لكن صرح ابن يونس بأن ذلك في جميع البدن وفي معنى ما ذكر تطريف أصابعها وتصفيف طرتها وتجميد شعر صدغيها وتسويد الحاجب وتصفيره (وحل تجميل فراش) مما ترقد وتقعده عليه من مرتبة ونطع ووسادة ونحوها (و) تجميل (أثاث) بمثلثين وهو متاع البيت وذلك بأن تزين بيتها بالفراش والستور وغيرها لأن الاحداد في البدن لا في الفراش والمساكن (و) حل (تنظيف) بغسل رأس وقلم ظفر وإزالة التوسخ وامتشاط أو حمام واستعداد لان جميع ذلك ليس من الزينة أى الداعية الى الوطء فلا ينافي إطلاق اسمها على ذلك في صلاة الجمعة (ولو تركت إحدادا أو سكنى) في كل المدة أو بعضها وان لم تبلغها وفاة زوجها إلا بعد المدة (انقضت) بمضيها (عدتها) وان عصت هى أو وليها بترك الواجب عند العلم بحرمة إذ العبرة في انقضائها بانقضاء المدة (ولها) أى للمرأة لا للرجل (إحداد على غير زوج) من قريب وسيد (ثلاثة أيام فأقل) لا ما زاد عليها وذلك مأخوذ من الحديثين السابقين أول البحث .

فصل في سكنى المعتدة (تجب سكنى لمعتدة فرقة) بطلاق أو فسخ أو وفاة لقوله تعالى في الطلاق أسكنوهن من حيث سكنتم. وقيس به الفسخ بأنواعه بجامع فرقة النكاح في الحياة ولخبر فريضة بضم الفاء بنت مالك في الوفاة أن زوجها قتل فسألت رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يرجع الى أهلها وقالت ان زوجي لم يتركنى في منزل يملكه فأذن لها في الرجوع قالت فانصرفت حتى اذا كنت في الحجرة أوفى المسجد دعاني فقال امكنى في بيتك حتى يبلغ الكتاب أجله قالت فاعتددت فيه أربعة أشهر وعشرا صححه الترمذى وغيره هذا حيث (تجب نفقتها) على الزوج (لوم تفارق) فلا تجب سكنى لمن لا نفقة لها عليه من ناشزة ولوفى العدة وصغيرة لا تحتمل الوطء وأمة لا تجب نفقتها كالأجيب لمعتدة عن وطء شبهة ولو في نكاح فاسد فتعبيري بذلك أعم من قوله إلا ناشزة وهو من زيادتي في معتدة فسخ أو وفاة وحيث لا تجب سكنى لمعتدة فللزواج أو وارثه

وتحل محب ومصوغ
نهارا وتطيب ودهن
شعروا كتحل بكحل
زينة إلا لحاجة فليلا
وإسفنداج ودمام
وخضاب مظهر بنحو
حناء وحل تجميل
فراش وأثاث وتنظيف
ولو تركت إحدادا أو
سكنى انقضت عدتها
ولها إحداد على غير
زوج ثلاثة أيام فأقل .
فصل تجب سكنى
لمعتدة فرقة تجب نفقتها
لوم تفارق

إسكانها حفظا لما به وعليها الإجابة وحيث لا تركه ولم يتبرع الوارث بالسكنى سن للسلطان إسكانها من بيت المال وإنما وجبت السكنى لمعتدة وفاة ومعتدة نحو طلاق بائن وهي حائل دون النفقة لأنها لصيانة ماء الزوج وهي تحتاج إليها بعد الفرقة كما تحتاج إليها قبلها والنفقة لسلطنته عليها وقد انقطعت وإذا وجبت السكنى فإنما تجب (في مسكن) لا تقيها (كانت به عند الفرقة ولو) كان (من نحو شعر) كصوف محافظة على حفظ ماء الزوج نعم لو ارتحل أهلها وفي الباقيين قوة وعدد تخيرت بين الإقامة والارتحال كما يعلم مما يأتي في العذر لأن مفارقة أهل عسرة موحشة ونحوم زيادتي (ولا تخرج) منه ولو رجعية ولا تخرج هي منه ولو وافقها الزوج على خروجها منه بغير حاجة لم يحز وعلى الحاكم المنع منه لأن في العدة حقاً لله سبحانه وتعالى وقد وجبت في ذلك المسكن قال تعالى : لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن وما ذكرته في الرجعية هو ما قاله الإمام قال في المطلب ونص عليه في الأم وفي الحاوي والمهذب وغيرها من كتب العراقيين أن للزوج أن يسكنها حيث شاء لأنها في حكم الزوجة وبه جزم النووي في نكته قال السبكي والأول أولى لإطلاق الآية والأذرعى إنه المذهب المشهور والزر كشي إنه الصواب (إلا العذر كشراء غير من لها نفقة) على المفارق (نحو طعام) كقطن وكتان (نهاراً وغزلاً ونحوه) كحديثها وتأنسها (عند جارتها ليلاً إن) رجعت و (باتت ببيتها) للحاجة إلى ذلك أما من لها نفقة كرجعية وحامل بائن فلا يخرجان لذلك إلا بإذن الزوج كالزوجة إذ عليه القيام بكفائتيهما نعم للثانية الخروج لغير تحصيل النفقة كشراء قطن وبيع غزل كما ذكره السبكي وغيره (وتخوف) على نفس أو مال من نحو هدم وغرق وفسقة مجاورين لها وهذا أهم من قوله تخوف من هدم أو غرق أو على نفسها (وشدة تأذيها بحيران أو عكسه) أى شدة تأذيهم بها للحاجة إلى ذلك بخلاف الأذى اليسير إذ لا يخلو منه أحد ومن الجيران الأحماء وهم أقارب الزوج نعم إن اشتد أذاها لهم أو عكسه وكانت الدار ضيقة تقلهم الزوج عنها وخرج بالجيران مالهو طلقت ببيت أبيها وتأذت بهم أو هم بها فلا تنقل لأن الوحشة لا تطول بينهما (ولو انتقلت لبلد أو مسكن بإذن) من الزوج (فوجبت عدة ولو قبل وصولها) إليه (اعتدت فيه) لأنها مأمورة بالمقام فيه سواء أحولت الأمتعة من الأول أم لا (أو) انتقلت لذلك (بلا إذن في الأول) تعتد وإن وجبت العدة بعد وصولها للثاني لعصيانها بذلك نعم إن أذن لها بعد انتقالها أن تقيم في الثاني فكما لو انتقلت بالإذن (كما لو أذن) في الانتقال (فوجبت) أى العدة (قبل خروجها) فتعتد في الأول لأنه الذي وجبت فيه العدة (أو سافرت بإذن) حاجتها أو لحاجته كحج وعمرة وتجارة واستحلال من مظلمة ورد أبق أولاً لحاجتهما كنزها وزيارة (فوجبت في طريق فعودها أولى) من مضيتها وإنما لم يلزمها العود لأن في قطع السير مشقة ظاهرة وهي معتدة في سيرها مضت أو عادت (ويجب) أى عودها (بعد انقضاء حاجتها) إن سافرت لها (أو) بعد انقضاء (مدة الإذن) إن قدر لها مدة (أو) مدة (إقامة المسافر) إن لم يقدر لها مدة في سفر غير حاجتها لتعتد للبقية في الطريق أو بعضها فيه وبعضها في الأول عملاً بحسب الحاجة (كوجوبها بعد وصولها) للقصد فإنه يجب عودها بعد ما ذكر وإطلاق للسفر أولى من تقييده له بالحج والتجارة لكن إن سافرت معه لحاجته لزمها العود ولا تقيم بمحل الفرقة أكثر من مدة إقامة المسافر إن أمنت الطريق ووجدت الرقعة لأن سفرها كان بسفره فينقطع بزوال سلطانه واعتقر لها مدة إقامة المسافر لأنها خرجت بأهبة الزوج فلا تبطل عليها أهبة السفر وذكر أولوية العود مع قولى أو مدة إلى آخره من زيادتي (ولو خرجت) منه (فطلقها وقال ما أذنت في خروج أو) قال وقد قالت أذنت لي في بقلتي (أذنت لانتقلة حلف) فيصدق لأن الأصل عدم الإذن في الأولى وعدم الإذن في النقلة في الثانية فيجب رجوعها في الحال إلى مسكنها وهذا بخلاف مالهو كان القائل في الثانية وارث الزوج فانها المصدقة بيمينها لأنها أعزف بما جرى من الوارث

في مسكن كانت به عند
الفرقة ولو من نحو
شعر ولا تخرج إلا لعذر
كشراء غير من لها
نفقة نحو طعام نهاراً
وغزلاً ونحوه عند
جارتها ليلاً إن باتت
ببيتها وتخوف وشدة
تأذيها بحيران أو عكسه
ولو انتقلت لبلد أو
مسكن بإذن فوجبت
عدة ولو قبل وصولها
اعتدت فيه أو بلا إذن
ففي الأول كما لو أذن
فوجبت قبل خروجها
أو سافرت بإذن فوجبت
في طريق فعودها أولى
ويجب بعد انقضاء
حاجتها أو مدة الإذن
أو إقامة المسافر كوجوبها
بعد وصولها ولو خرجت
فطلقها وقال ما أذنت
في خروج أو أذنت
لا لنقلة حلف

والتضييع بالتحليف في الثانية من زيادتي (وإذا كان المسكن) ملكا (له ويليق بها تعين) لأن تعديفه لما مر (وصح بيعه في عدة أشهر) كالمكثري لافي عدة حمل أو أقراء لأن آخر المدة مجهول (أو كان مستعارا أو مكثري وانقضت مدته) أي المكثري (انتقلت) منه (إن امتنع المالك) من بقاءها بيد الزوج بأن رجع المير ولم يرض بإجارته بأجرة المثل وامتنع المكثري من تجديد الإجارة بذلك وكامتناعه خروجه عن أهلية التبرع في المسكن بنحو جنون أو سفه (أو) كان ملكا (لها تخيرت) بين الاستمرار فيه بإعارة أو إجارة والانتقال منه وهذا ما صححه في الروضة كأصلها إذ لا يلزمها بذلك بإعارة ولا بإجارة فقول الأصل استمرت أي جوازا للثلاث خالف ذلك وإن أشعر كلامه بالجواب (كما لو كان) المسكن (خسيسا) فتخير بين الاستمرار فيه وطلب النقل إلى لائق بها (ويخير) هو (إن كان نفيسا) بين إبقائها فيه ونقلها إلى مسكن لائق بها ويتحرى المسكن الأقرب إلى النقول عنه بحسب ما يمكن وظاهر كلامهم وجوبه واستبعده الغزالي وتردد في الاستحباب (وليس له) ولو أعمى (مساكنها ولا مداخلها) في مسكن لما يقع فيها من الخلوة بها وهي حرام كالخلوة بأجنبية (إلا في دار واسعة مع ميم بصير محرم لها مطلقا) أي ذكرها كان أو أنثى (أو) مع ميم بصير محرم (له أنثى أو حليلة) من زوجة أو أمة (أو) في (دار بها نحو حجرة) كطبقة (وانفرد كل) منهما (بواحدة) بمراقبتها كطبخ ومستراح وممر وأغلق باب بينهما (أو سدوهما) فيجوز ذلك في الصورتين ولو بلا محرم أو نحوه في الثانية لا تنفاه المحذور فيه لكنه يكره لأنه لا يؤمن معه النظر ولا عبرة في الأولى بمنجنون أو صغير لا يميز وتعييريهما بما ذكر مع ما فيه من زيادات أولى من تعبيره بما ذكره وظاهر أنه يعتبر في الحليلة كونها ثقة وأن غير المحرم ممن يباح نظره كمرأة أو محسوح ثقتين كالمحرم فيما ذكر .

باب الاستبراء

هو لغة طلب البراءة وشرعا التبرص بالمرأة مدة بسبب ملك اليمين حدوثا أو زوالا لبراءة الرحم أو تعبدًا وهذا جرى على الأصل والإقْداد يجب الاستبراء بغير ذلك كأن وطئ أمة غيره ظانا أنها أمة على أن حدوث ملك اليمين أو زواله ليس بشرط بل الشرط كإسباتي حدوث حل التمتع به أو روم التزويج ليوافق ما يأتي في المكتوبة والمرتدة وتزويج موطوءته ونحوها (يجب) الاستبراء لحل التمتع أو تزويج (بملك أمة) ولو معتدة ملكا لازما (بشرأ أو غيره) كإرث ووصية وسي ورد ببيع ولو بلا قبض وهبة بقبض (وإن تيقن براءة رحم) كصغيرة وآيسة وبكر وسواء أملكها من صبي أم امرأة أم من استبرأها بالنسبة لحل التمتع وذلك لقوله عليه السلام في سبايا أو طاس ألا تنوطأ حامل حتى تضع ولا غير ذات حمل حتى تحيض حيضة رواه أبو داود وغيره وصححه الحاكم على شرط مسلم وقاس الشافعي بالمسبية غيرها بجامع حدوث الملك والحق من لم تحض أو أبست بمن تحيض في اعتبار قدر الحيض والطهر غالبا وهو شهر كإسباتي وتعييريه بما ذكر أعظم ما ذكره (ويجب الاستبراء) بطلاق قبل وطء (وهذه من زيادتي) (وبزوال كتابة) صحيحة بأن فسختها المكتوبة أو عجزها سيدها بعجزها عن النجوم (و) بزوال (ردة) منهما أو من أحدهما العود ملك التمتع بعد زواله بالنكاح أو بالكتابة أو بالردة وتعييريه بما ذكر أعظم من قوله ويجب في مكتوبة عجزت وكذا مرتدة (لا يحل) لها (من نحو صوم) كاعتكاف وإحرام ورهن وحيض ونفاس بعد حرمتها على السيد بذلك لأن حرمتها به لا تحل بالملك بخلاف النكاح والكتابة والردة وتعييريه بذلك أعظم من قوله لا من حلت من صوم واعتكاف وإحرام (ولا بملكه زوجته) لأنه لم يتجدد به حل (بل يسن) لتمييز ولده النكاح عن ولده ملك اليمين فإنه في النكاح ينعقد بمولوكهم يعتق بالملك وفي ملك اليمين ينعقد حر أو تصير أمه أم ولد (و) يجب الاستبراء (بزوال فراش) له (عن أمة) مستولدة كانت أولا (بعقها) بإعتاق السيد أو بموته بأن كانت مسولدة أو مدبرة كاتجب العدة على

وإذا كان السكن له ويليق بها تعين وصح بيعه في عدة أشهر أو كان مستعارا أو مكثري وانقضت مدته انتقلت إن امتنع المالك أولها تخيرت كالمالك خسيسا ويخير إن كان نفيسا وليس له مساكنها ولا مداخلها إلا في دار واسعة مع ميم بصير محرم لها مطلقا أوله أنثى أو حليلة أو دار بها نحو حجرة وانفرد كل بواحدة بمراقبتها كطبخ ومستراح وممر وأغلق باب بينهما .

باب الاستبراء

يجب بملك أمة بشرأ أو غيره وإن تيقن براءة رحم وبطلاق قبل وطء وبزوال كتابة وردة لا يحل من نحو صوم ولا بملكه زوجته بل يسن وبزوال فراش عن أمة بعقها

المفارقة عن نكاح فعلم أن الأمة لو عتقت مزوجة أو معتدة عن زوج لا استبراء عليها لأنها ليست فراشا للسيد ولأن الاستبراء لحل التمتع أو التزويج وهي مشغولة بحق الزوج بخلافها في عدة وطء شبهة لأنها لم تصر بذلك فراشا لغير السيد (ولو استبرأ قبله) أي قبل العتق (مستولدة) فإنه يجب عليها الاستبراء لما مر (لا) إن استبرأ قبله (غيرها) أي غير مستولدة ممن زال عنها الفرائض فلا يجب الاستبراء فتزوج حالا إذ لا تشبهه منكوبة بخلاف المستولدة فإنها تشبهها فلا يعتد بالاستبراء الواقع قبل زوال فراشها (وحرم قبل استبراء تزويج موطوءته) هو أولى من قوله موطوءة مستولدة كانت أولا حذرا من اختلاط الماءين أما غير موطوءته فإن كانت غير موطوءة فله تزويجها مطلقا أو موطوءة غيره فله تزويجها ممن الماء منه وكذا من غيره إن كان الماء غير محترم أو استبرأها ممن انتقلت منه إليه (لا زوجها) مستولدة كانت أولا (إن أعتقها) فلا يحرم كما لا يحرم تزويجها للمعتدة منه أما غير موطوءته فإن كانت غير موطوءة أو موطوءة غيره بزنا أو استبرأها ممن انتقلت منه إليه فكذلك وإلّا حرم تزويجها قبل الاستبراء وإن أعتقها واذكر حكم غير المستولدة في هذه من زيادتي (وهو) أي الاستبراء لذات أقراء (حيضة) لما مر في الخبر فلا يكفي بقيتها الوجود حالة وجوب الاستبراء بخلاف بقية الطهر في العدة لأنها تستعقب الحيضة الدالة على البراءة وهنا تستعقب الطهر ولا دلالة عليها وليس الاستبراء كالعدة حتى يعتبر الطهر لا الحيض فإن الأقراء فيها متكررة فيعرف بتخلل الحيض البراءة ولا تكرر هنا فيعتمد الحيض الدال عليها (ولذات أشهر) ممن لم تحض أو أيسر (شهر) لأنه بدل عن القرء حيضا وطهرا غالبا (ولحاملا غير معتدة بالوضع) كمنسية ومزوجة حاملين. (وضعه) أي الحمل للخبر السابق (ولو من زنا) أو منسية لذلك ولحصول البراءة بخلاف العدة لا اختصاصها بالتأكد بدليل اشتراط التكرار فيها دون الاستبراء كما مر ولأن فيها حق الزوج فلا يكتفى بوضع حمل غيره والاستبراء الحق فيه لله سبحانه وتعالى فإن كانت معتدة بالوضع بأن ملكها معتدة عن زوج أو وطء شبهة أو عتقت حاملا منها وهي فراش لسيدها لم تستبرأ بالوضع لتأخر الاستبراء عنه (ولو ملك) بشراء أو غيره (نحو مجوسية) كوثنية أو مرتدة (أو) نحو (مزوجة) من معتدة عن زوج أو وطء شبهة مع علمه بالحال أو مع جهله وأجاز البيع (فجرى صورة استبراء) كأن حاضت (فزال مانعه) بأن أسلمت نحو المجوسية أو طلقت الزوجة قبل الدخول أو بعده وانقضت العدة أو انقضت عدة الزوج أو الشبهة (لم يكف) ذلك للاستبراء لأنه لا يستعقب حل التمتع الذي هو القصد في الاستبراء وتعبيري بما ذكر في الأولى أعم من قوله ولو اشترى مجوسية فخاضت (وحرم قبل) تمام (استبراء في منسية وطء) دون غيره كقبلة ولمس ونظر بشهوة للخبر السابق ولما روى البيهقي أن ابن عمر قبل التي وقعت في سهمه من سبايا أو طاس قبل الاستبراء ولم ينكر عليه أحد من الصحابة (و) حرم (في غيرها تمتع) بوطء كافي المنسية وبغيره قياسا عليه وإنما حل في المنسية لأن غايتها أن تكون مستولدة حربي وذلك لا يمنع الملك أي فلا يحرم التمتع وإنما حرم الوطء للخبر السابق وصيانة لما نه عن اختلاطه بماء الحربي لا الحرمة ماء الحربي وما نض عليه الشافعي من حرمة التمتع بها بغير الوطء جوابه قوله إذا صح الحديث فهو مذهبي وقد صح في حله الحديث حيث دل بمفهوه عليه بل ودل أيضا عليه الإجماع السكوتي المأخوذ من قصة ابن عمر السابقة (وتصدق) المملوكة بالعين (في قولها حاضت) لأنه لا يعلم إلا منها غالبا فللسيد وطؤها بعد طهرها وإنما تحلف لأنها لو نكحت لم يقدر السيد على الحلف (ولو منعت) الوطء (فقال) لها (أخبرتني بالاستبراء حلف) فله بعد حلفه وطؤها بعد طهرها لأن الاستبراء مفوض إلى أمانته ولهذا لا يحال بينهما بخلاف من وطئت زوجته بشبهة يحال بينهما في عدة الشبهة نعم عليها الامتناع من تمسكته إذا تحققت بقاء شيء من زمن الاستبراء وإن أبحاله في الظاهر وذكرا التحليف من زيادتي (ولا تصير) الأمة (فراشا) لسيدها (إلا بوطء) ويعلم بإقراره به أو البينة عليه ومثله إذا خال المنى (فإذا ولدت) للامكان منه لحقه وإن لم يعترف به أو

ولو استبرأ قبله مستولدة
لا غيرها وحرم قبل
استبراء تزويج موطوءته
لا زوجها إن أعتقها .
وهو حيضة ولذات
أشهر شهر ولحاملا غير
معتدة بالوضع وضعه
ولو من زنا ولو ملك
نحو مجوسية أو مزوجة
فجرى صورة استبراء
فزال مانعه لم يكف
وحرم قبل استبراء في
منسية وطء وفي غيرها
تمتع وتصدق في قولها
حاضت ولو منعت فقال
أخبرتني بالاستبراء
حلف ولا تصير فراشا
إلا بوطء فإذا ولدت
للا مكان منه لحقه وإن

(قال عزلت) لأن الماء قد يسبقه إلى الرحم وهو لا يحس به وهذا فائدة كونها فراشا بما ذكر فلا تصير فراشا بغيره كالملك والحلوة ولا يلحقه ولدها وإن خلاها بخلاف الزوجة فإنها تكون فراشا بمجرد الحلوة بها حتى إذا ولدت للامكان من الحلوة بها لحقه وإن لم يعترف بالوطء والفرق أن مقصود النكاح التمتع والولد فاكثري فيه بالإمكان من الحلوة وملك اليمين وقد يقصده التجارة والاستخدام فلا يكتفى فيه إلا بالإمكان من الوطء (لا إن نفاه وادعى استبراء) بعد الوطء بحیضة مثلاً بغير زنتها بقولي (وحلف ووضعت له ستة أشهر) فأكثر (منه) أي من الاستبراء فلا يلحقه لأن الوطء الذي هو المناط عارضه دعوى الاستبراء فبق محض الإمكان ولا تعويل عليه في ملك اليمين وفارق ما لو طلق زوجته ومضت ثلاثة أشهر ثم أتت بولد يمكن كونه منه حيث يلحقه بأن فراش النكاح أقوى من فراش التسري بدليل ثبوت النسب فيه بمجرد الإمكان بخلافه في التسري إذ لا بد فيه من الإقرار بالوطء أو البينة عليه وقد عارض الوطء هنا الاستبراء فلم يترتب عليه الحقوق كما تقرر وإنما حلف لأجل حق الولد أما إذا وضعت لأقل من ستة أشهر من الاستبراء فيلحقه للعلم بأنها كانت حاملاً حينئذ (فإن أنكرته) أي الاستبراء (حلف) ويكفي فيه (أن الولد ليس منه) فلا يجب التعرض للاستبراء كفي ولد الحرة (ولو ادعت إيلاداً فأُنكر الوطء لم يحلف) وإن كان ثم ولد لأن الحاصل عدم الوطء.

﴿ كتاب الرضاع ﴾

قال عزلت لا إن نفاه
وادعى استبراء وحلف
ووضعه لسته أشهر
منه فإن أنكرته حلف
أن الولد ليس منه ولو
ادعت إيلاداً فأنكر
الوطء لم يحلف .

﴿ كتاب الرضاع ﴾
أركانه رضيع ولبن
ومرضع وشرط فيه
كونه آدمية حية بلغت
سن حيض وفي الرضيع
كونه حياً ولم يبلغ
حولين يقينا وفي اللبن
وصوله أو ما حصل منه
جوفاً ولو اختلط أو
بإيجار أو إسعاط أو بعد
موت المرأة ،

هو بفتح الراء وكسر هاء لغة اسم لمن شرب لبنه وشرعاً اسم لحصول لبن امرأة أو ما حصل منه في معدة طفل أو دماغه والأصل في تحريمه قبل الإجماع قوله تعالى وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم وأخواتكم من الرضاعة وخبر الصحيحين يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب وتقدمت الحرمة به في باب ما يحرم من النكاح والكلام هنا في بيان ما يحصل به ما بدكر معه (أركانه) ثلاثة (رضيع ولبن ومرضع وشرط فيه كونه آدمية حية) حياة مستقرة (بلغت) ولو بكر (سن حيض) أي تسع سنين قمرية تقريبية فلا يشترط بلبن رجل أو خنثى ما لم تتضح أنوثته لأنه لم يخلق لغذاء الولد فأشبهه سائر المائعات ولأن اللبن أثر الولادة وهي لا تتصور في الرجل والخنثى نعم يكره لهما نكاح من ارتضعت بلبنهما كما نقله في الروضة كأصلها عن النص في لبن الرجل ومثله لبن الخنثى بأن بانت ذكوره ولا بلبن بهيمة حتى لو شرب منه ذكر وأنثى لم يثبت بينهما أخوة لأنه لا يصلح لغذاء الولد صلاحية لبن الآدميات ولا بلبن جنية لأن الرضاع يثبت النسب والله قطع النسب بين الجن والإنس وهذا لا يخرج بتعبير الأصل بامرأة ولا بلبن من انتهت إلى حركة مذبوح لأنها كالمتة ولا بلبن ميتة لأنه من جثة منفكة عن الحل والحرمة كالبيمة ولا بلبن من لم تبلغ سن حيض لأنها لا تحتمل الولادة واللبن المحرم فرعها بخلاف ما إذا بلغته لأنه وإن لم يحكم ببلوغها فاحتمال البلوغ قائم والرضاع تلو النسب فاكثري فيه بالاحتمال (و) شرط (في الرضيع كونه حياً) حياة مستقرة فلا أثر لوصول اللبن إلى جوف غيره لخروجه عن التغذي (و) كونه (لم يبلغ حولين) في ابتداء الخامسة وإن بلغها في أثنائها (يقينا) فلا أثر لذلك بعدها ولا مع الشك في ذلك لخبر: لا رضاع إلا ما فثق الأمعاء وكان قبل الحولين. رواه الترمذي وحسنه وخبر «لا رضاع إلا ما كان في الحولين» رواه البيهقي وغيره ولآية والوالدان يرضعن أولادهن وللاشك في سبب التحريم في صورة الشك وما ورد مما يخالفه في قصة سالم فمخصوص به ويقال منسوخ ويعتبران بالأهله فإن انكسر الشهر الأول كمل بالعدد من الخامس والعشرين وابتدأهما من وقت انفصال الولد بتمامه (و) شرط (في اللبن وصوله أو) وصول (ما حصل منه) من جبن أو غيره (جوفاً) من معدة أو دماغ والتصريح به من زيادتي (ولو اختلط) بغيره غالباً كان أو مغلوباً وإن تناول بعض المخلوق (أو) كان (بإيجار) بأن يصب اللبن في الحلق فيصل إلى معدته (أو إسعاط) بأن يصب اللبن في الأنف فيصل إلى الدماغ فإنه يحرم لحصول التغذي بذلك (أو بعد موت المرأة) لانفصاله منها وهو محترم

(لا) وصوله (بحقنة أو تقطير في نحو أذن) كقبل لانتفاء التغذى بذلك والثانية من زيادتي (وشرطه) أي الرضاع ليحرم (كونه خمسا) من المرات انقصالا ووصولا للبن (يقينا) فلا أثر لدونها ولا مع الشك فيها كأن تناول من المخلوط ما لا يتحقق كون خالصة خمس مرات للشك في سبب التحريم وقد روى مسلم عن عائشة رضي الله تعالى عنها كان فيما أنزل الله في القرآن عشر رضعات معلومات يحرم من ففسخن بخمس معلومات فتوفي رسول الله ﷺ وهن فيما يقرأ من القرآن أي يتلى حكمهن أو يقرؤهن من لم يبلغه النسخ لقربه وقدم مفهوم هذا الخبر على مفهوم خبر مسلم أيضا لتحريم الرضعة ولا الرضعتان لا اعتضاده بالأصل وهو عدم التحريم والحكمة في كون التحريم بخمس أن الحواس التي هي سبب الإدراك خمس (عرفا) أي ضبط الخمس بالعرف (فلو قطع) الرضيع الرضاع (إعراضا) عن الثدي (أو قطعته) عليه للرضعة ثم عاد إليه فيهما (تعدد) الرضاع وإن لم يصل إلى الجوف منه إلا قطرة والثانية من زيادتي (أو قطعها) لنحو لو كتنفس ونوم خفيف وازداد ما اجتمع فيهما (وعاد حالا أو تحول) ولو تحول يلبس من ثدي (إلى ثديها الآخر) هو أولى من قوله إلى ثدي (أو قامت لشغل خفيف فعادت فلا) تعدد للعرف في ذلك والأخيرة مع نحو من زيادتي (ولو حلب منها) لبن (دفعه وأوجره خمسا) أي في خمس مرات (أو عكسه) أي حلب منها في خمس مرات وأوجره دفعة (لرضعة) نظر إلى انفصاله في السئلة الأولى وإيجاره في الثانية بخلاف ما لحلب من خمس نسوة في طرف وأوجره ولو دفعة فإنه يحسب من كل واحدة رضعة (وتصير للرضعة أمه وذو اللبن أباه وتسرى الحرمة) من الرضيع (إلى أصولهما وفروعهما وحواشيهما) نسباً ورضاعاً (وإلى فروع الرضيع) كذلك فتصير أولاده أحفادها وآبؤها أجداده وأمهاتها جداته وأولادها إخوته وأخواته وإخوة الرضعة وأخواتها أخواله وخالاته وأخوة ذى اللبن وأخواته وعماته وخرج بفروع الرضيع أصوله وحواشيه فلا تسرى الحرمة منه إليهما ويفارقان أصول الرضعة وحواشيهما بأن لبن الرضعة كالجزء من أصولها فسرى التحريم به إليهم وإلى الحواشي بخلافه في أصول الرضيع (ولو ارتضع من خمس لبنهن لرجل من كل رضعة) تخمس مستولدات له (صار ابنه) لأن لبن الجميع منه (فيحرم من عليه) لأنهن موطآت أبيه ولأمومة لهن من جهة الرضاع (لا) إن ارتضع من (خمس بنات أو أخوات له) أي لرجل فلا حرمة بينه وبين الرضيع لأنها لو ثبتت لكان الرجل جد الأم أو خالا والجدودة للأُم والخوالة إنما ثبتت بتوسط الأمومة ولا أمومة (واللبن لمن لحقه ولد نزل) اللبن (به) سواء أكان بنسكاح أم ملك وهى من زيادتي أم وطء شبهة بخلاف ما إذا كان بوطء زنا إذ لا حرمة للبنه فلا يحرم على الزاني أن ينسكح الرضعة من ذلك اللبن لكن تكراه (ولو نفاه) أي نفى من لحقه الولد الولد (انتفى اللبن) النازل به حتى لو ارتضعت به صغيرة حلت للنافي فلو استلحق الولد لحقه الرضيع أيضا (ولو وطئ واحد من مكوحة أو اثنان امرأة بشبهة) فيها (فولدت) ولدا (فاللبن) النازل به (لبن لحقه الولد) إما بقائفة بأن أمكن كونه منهما أو بغيره بأن انحصر المكان في واحد منهما أو لم يكن قائفة أو لحقه بهما أو نفاه عنهما أو أشكل عليه الأمر وانتسب لأحدهما بعد بلوغه أو بعد إفاقة من نحو جنون فالرضيع من ذلك اللبن ولدرضاع لمن لحقه الولد لأن اللبن تابع للولد فإن مات قبل الانتساب وله ولد قام مقامه أو أولاد وانتسب بعضهم لهذا وبعضهم لذلك دام الاشكال فإن ماتوا قبل الانتساب أو بعده فيما ذكر أو لم يكن له ولد انتسب الرضيع وحيث أمر بالانتساب لا يجبر عليه لكن يحرم عليه نسكاح بنت أحدهما ونحوها بخلاف الولد من يقوم مقامه فانهم يجبرون على الانتساب (ولا تنقطع نسبة اللبن عن صاحبه) وإن طالت المدة أو انقطع اللبن وعاد لعموم الأدلة ولأنه لم يحدث ما يحال عليه (إلا بولادة من آخر فاللبن بعدها له) أي لا آخر فعلم أنه قبلها للأول وإن دخل وقت ظهور لبن حمل الآخر

لا بحقنة أو تقطير في نحو أذن وشرطه كونه خمسا يقينا عرفا فلو قطع إعرضا أو قطعته تعدد أولنحو لو وعاد حالا أو تحول إلى ثديها الآخر أو قامت لشغل خفيف فعادت فلا ولو حلب منها دفعة وأوجره خمسا أو عكسه فرضعة وتصير الرضعة أمه وذو اللبن أباه وتسرى الحرمة إلى أصولهما وفروعهما وحواشيهما وإلى فروع الرضيع ولو ارتضع من خمس لبنهن لرجل من كل رضعة صار ابنه فيحرم من عليه لا خمس بنات أو أخوات له واللبن لمن لحقه ولد نزل به ولو نفاه انتفى اللبن ولو وطئ واحد من مكوحة أو اثنان امرأة بشبهة فولدت فاللبن لمن لحقه الولد ولا تنقطع نسبة اللبن عن صاحبه إلا بولادة من آخر فاللبن بعدها له .

فصل تحتها صغيرة فأرضعتها من تحرم عليه بنتها انفسخ نكاحه ولها نصف مهرها وله على المرضعة إن لم يأذن نصف مهر المثل فان أرضعت من نائمة أو سا كثة فلا غرم أو أم كبيرة تحتها انفسخت وله نكاح أيتهما أو بنتها حرمت الكبيرة أبدا والصغيرة ربيبة والغرم مامر لا إن وطئ* الكبيرة فله لأجلها مهر مثل أو الكبيرة حرمت أبدا وكذا الصغيرة إن أرضعت بلبنه وإلا فربيبة وينفسخ كالأرضعت ثلاث صفائر تحتها ولو أرضعت (١١٤) أجنبية زوجته انفسختا ولو نكحت مطلقته صغير أرضعته بلبنه حرمت عليها أبدا.

فصل أقر رجل أو امرأة بأن بينهما رضاعا

مسئلة فيما يحرم بالرضاع والمصاهرة
 حرم بسبب نسب وهو القرابة وبسبب رضاع طفل حتى ذى أى صاحب دون أى أقل من حولين يتينا من تمام الانفصال ويعتبران بالهلال ويكمل النكسر من الشهر الخامس والعشرين خمسا من الرضعات يقينا انفصالا من امرأة حية بلغت سن الحيض ولو بركا ووصول اللبن أو ما حصل منه كالجن ولو مشوبا بغيره وإن غلب جوف الرضيع ولو بعد موت المرأة ولو بإسقاط لا بنحو حقنة كتقطير في أذن (غير ولد عمومة وخوالة) أى يحرم بالنسب الأصول والفروع والحواشي إلا أولاد العمومة والخوالة وكذا يحرم بالرضاع على الرضيع المرضعة

لأن اللبن غذاء للولد لا للحمل فيتبع المنفصل سواء أزااد اللبن على ما كان أم لا ويقال إن أقل مدة يحدث فيها اللبن للحمل أربعون يوما وتعيرى بما ذكر أعم مما ذكره
فصل في طرو الرضاع على النكاح مع الغرم بسبب قطعه النكاح . لو كان (تحتها صغيرة فأرضعتها من تحرم عليه بنتها) كأخته وأمه وزوجة أبيه بلبنه من نسب أو رضاع وزوجة أخرى له بلبنه وأمه موطوءة له ولو بلبن غيره (انفسخ نكاحه) منها ليصير ورثتها محرما له كما صارت في هذه الأمثلة بنت أخته أو أخته أو بنت موطوءة ومن زوجته الأخرى لأنها صارت أم زوجته وتعيرى بما ذكر أعم من قوله فأرضعتها أمه أو أخته أو زوجة أخرى (ولها) أى للصغيرة عليه (نصف مهرها) المسمى إن كان صحيحا وإلا فنصف مهر مثلها لأنه فراق قبل الوطء (وله على المرضعة) بقيد زده بقولى (إن لم يأذن) في إرضاعها (نصف مهر المثل) وإن أنفلت عليه كل البضع اعتبارا لما يجب له بما يجب عليه (فإن أرضعت من نائمة أو) مستيقظة (سا كثة فلا غرم) لها لأن الانفساخ حصل بسببها وذلك يسقط المهر قبل الدخول ولأله على من أرضعت هي منها لأنها لم تصنع شيئا وتغرم له المرضعة مهر مثل زوجته الأخرى أو نصفه وقولى أو سا كثة من زيادتي وصرح به النووي ولا ينافيه قولهم إن التمسكين من الرضاع كالإرضاع لأن المراد أنه كهو في التحريم (أو) أرضعتها (أم كبيرة تحتها) أيضا (انفسختا) أى نكاحهما لأنها صارتا أختين ولا سبيل إلى الجمع بينهما ولا أولوية لإحداها على الأخرى (وله نكاح أيتهما) شاء لأن المحرم عليه جمعهما (أو) أرضعتها (بنتها) أى الكبيرة (حرمت الكبيرة أبدا) لأنها صارت أم زوجته (والصغيرة ربيبة) فتحرم أبدا إلى وطء الكبيرة لأنها صارت بنت زوجته الموطوءة وإلا فلا تحرم (والغرم) للصغيرة والكبيرة في المسثلين (مامر) فعليه لكل منهما نصف المسمى أو نصف مهر المثل وله على المرضعة إن لم يأذن نصف مهر مثلها (لا إن وطئ* الكبيرة فله لأجلها) على المرضعة (مهر مثل) كما وجب عليه لبنتها أو أمها المهر بكما له وقولى والغرم إلى آخره من زيادتي في المسئلة الثانية (أو) أرضعتها (الكبيرة حرمت أبدا) لمامر (وكذا الصغيرة إن أرضعت بلبنه) لأنها صارت بنته (وإلا) أى وإن أرضعت بلبن غيره (فربيبة) له فإن وطئ* الكبيرة حرمت عليه تلك أبدا وإلا فلا (وينفسخ) وإن لم تحرم لاجتماع الأم (كألو أرضعت) أى الكبيرة (ثلاث صفائر تحتها) معاً أو مرتبا فتحرم الكبيرة أبدا وكذا الصفائر إن أرضعت بلبنه وإلا فربيبات وينفسخن وإن لم يحرم من سواء أرضعتن معا بإيجارهن الرضعة الخامسة أو بإلحاق نديها ننتين وإيجار الثالثة من لبنها لصيرورتن أخوات ولا اجتماعن مع الأم أم مرتبا فتفسخ الأولى برضاعها لاجتماعها مع الأم في النكاح والثانية والثالثة برضاع الثالثة لاجتماع كل منهما مع أختها في النكاح وبه علم أنه لو أرضعت نثان معاً لم يفسخ نكاح الثالثة إن لم تحرم وحيث انفسخ نكاحهن فله تجديد نكاح من شاء منهن من غير جمع (ولو أرضعت أجنبية زوجته) معاً أو مرتبا ولو بعد طلاقهما الرجعى (انفسختا) وعلم بمامر أنها تحرم عليه أبدا ونكحت مطلقته صغيرا أرضعته بلبنه حرمت عليهما أبدا) لأنها صارت زوجة ابن المطلق وأم الصغير وزوجة أبيه .

فصل في الإقرار بالرضاع والاختلاف فيه وما يذكر معها . لو (أقر رجل أو امرأة بأن بينهما رضاعا وذو اللبن من زوج وسيد وواطئ* بشبهة لآزان وأصولهما وفروعهما وحواشيها) إلا أولاد العمومة وأولاد الخوالة (محرمات) أما المرضعة وذو اللبن فأنما يحرم عليهما الرضيع وفروعه دون أصوله وحواشيه كما أشار إليه المصنف بقوله (لكن لا يسرى محريم من رضيع لحاشيته وأصله) فيحل للرضعة أخو الرضيع وأبوه دون ابنه ويحل لذى اللبن أخت الرضيع وأمه دون بنته [تنبيه] يحرم بالمصاهرة وهي وصف ينشأ من عقد الزوجية الصحيح وبالوطء بملك الميمن أو الشبهة الأصول والفروع دون الحواشي فيحرم على كل من الموطوءة والواطئ* بما ذكر أصول الآخر وفروعه دون حواشيه ، وتمتاز المصاهرة بأن العقد فيها يحرم أصول الزوج والزوجة ولو قبل الدخول .

محرمًا وأمكن حرم

تنا كحما أو زوجان

فرقا ولها مهر مثل إن

وطئها معذورة أو ادعاه

فأنكر انفسخ ولها

المهر إن وطئ^١ والا

فنصفه أو عكسه حلف

إن زوجت برضاها به

أو مكنته والا حلفت

ولها مهر مثل بشرطه

السابق وحلف منكر

رضاع على نفى علمه

ومدعيه على بت ويشبت

هو والإقرار به بما يأتي

في الشهادات ، وتقبل

شهادة مرضعة لم تطلب

أجرة وإن ذكرت فعلها

وشرط الشهادة ذكر

وقت وعدد وتفرقة

ووصول لبن جوفه

ويعرف بنظر حلب

وإيجار وازدرداد أو

قرائن كامتصاص ثدى

وحركة حلقه بعد علمه

أنها ذات لبن .

﴿ كتاب النفقات ﴾

يجب بفجر كل يوم على

معسر فيه وهو من

لا يملك ما يخرج به عن

المسكنة ومن به رق

لزوجته مد طعام

[فرع] لو أَرْضعت

الزوجة المدخول بها غير

المدخول بها ولو بغير لبن

الزوج ولو بعد ينوتهما

حرمتا عليه لصيرورة

الرضعة أم زوجة والرضيعة

بنت زوجة مدخول بها

محرمًا) كقوله هندی بنی أو اختی رضاع أو عكسه بقید زدتہ بقولی (وَأَمَكْن) ذلك بأن لم يكذب به حس (حرم
 تنا كحما) مؤاخذه لكل منهما بإقراره بخلاف ما إذا لم يمكن ذلك كأن قال فلانة بنی وهی أسن منه (أو)
 أقرب ذلك (زوجان فرقا) أى فرق بينهما عملاً بقولهما (ولها) المهر من مسمى أو (مهر مثل إن وطئها
 معذورة) كأن كانت جاهلة بالحال أو مكرهة والا فلا يجب شيء وتعييرى بالمهر أعم من تعبيره بمهر مثل
 وقولى معذورة من زيادتي (أو ادعاه) أى الرضاع المحرم (فَأَنكَرْتُ انْفَسَخَ) النكاح مؤاخذه له بقوله (ولها)
 عليه (المهر) المسمى إن كان صحيحاً وإلا فمهر مثل (إن وطئ^١ أو الانفصافه) ولا يقبل قوله عليها وله تحليفها قبل
 الوطء وكذا بعده إن كان المسمى أكثر من مهر المثل فإن نكحت حلف هو ولزومه مهر المثل بعد الوطء
 ولا شيء قبله وتعيرى بالمهر أعم من تعبيره بالمسمى (أو عكسه) بأن ادعت الرضاع فأنكره (حلف) فيصدق
 (إن زوجت) منه (برضاها به) بأن عينته في إذنها (أو مكنته) من نفسها لتضمن ذلك الإقرار بحلها (والا)
 بأن زوجها مجبر أو أذنت ولم تعين أحداً ولم يمكنه من نفسها فيهما (حلفت) فتصدق لاحتمال ما تدعيه ولم
 يسبق ما ينفيه فأشبهه ما لو ذكرته قبل النكاح وقولى به أو مكنته مع تحليفها من زيادتي (ولها) في الصور
 (مهر مثل بشرطه السابق) من أنه يطؤها معذورة والا فلا شيء لها عملاً بقولها فيما تستحقه نعم إن أخذت
 للمسمى فليس له طلب رده لزعمه أنه لها والورع له فيما إذا ادعت الرضاع أن يطلقها طلاقاً لتحل لغيره إن كانت
 كاذبة وقولى بشرطه السابق أولى من قوله إن وطئ^١ (وحلف منكر رضاع على نفى علمه) لأنه ينفي فعل
 غيره ولا نظر إلى فعله في الارتضاع لانه كان صغيراً (و) حلف (مدعيه على بت) لأنه يشبهه سواء فيهما الرجل
 والمرأة ولو نكل أحدهما عن اليمين وردت على الآخر حلف على البت (ويشبت هو) أى الرضاع (والإقرار به
 بما يأتي في الشهادات) من أن الرضاع يشبت برجلين وبرجل وامرأتين وبأربع نسوة لاختصاص النساء
 بالإطلاع عليه غالباً كالولادة وأن الإقرار به لا يشبت إلا برجلين لانه مما يطالع عليه الرجال غالباً (وتقبل
 شهادة مرضعة لم تطلب أجرة) للرضاع (وإن ذكرت فعلها) كأن قالت أرضعتها لانه غير متهمة في ذلك
 بخلاف نظيره في الولادة إذ يتعلق بها النفقة والميراث وسقوط القود ولان الشهادة هنا في الحقيقة شهادة
 على فعل الغير وهو الرضيع أما إذا طلبت الأجرة فلا تقبل شهادتها لاتهامها بذلك ولا يكفي في الشهادة أن
 يقال بينهما رضاع محرم لاختلاف المذاهب في شروط التحريم كما علم ذلك من قولى (وشرط الشهادة ذكر
 وقت) للرضاع احترازاً عما بعد الحولين في الرضيع وعما قبل تسع سنين في المرضعة وعما بعد الموت فيهما
 (وعدد) للرضعات احترازاً عما دون خمس (وتفرقة) لها احترازاً عن إطلاقها باعتبار مصاته أو تحوله من
 أحد ثدييها إلى الآخر وهذا من زيادتي وبه جزم في أصل الروضة تبعاً للجمهور وإن بحث فيه الرافعى
 (ووصول لبن جوفه) احترازاً عما لم يوصله (ويعرف) وصوله (بنظر حلب) بفتح اللام (وإيجار وازدرداد
 أو قرائن كامتصاص من ثدى وحركة حلقه بعد علمه أنها ذات لبن) أما قبل علمه بذلك فلا يحل له أن يشهد
 لان الأصل عدم اللبن ولا يكفي في أداء الشهادة ذكر القرائن بل يعتمد عليها ويجزم بالشهادة والإقرار
 بالرضاع لا يشترط فيه ذكر الشروط المذكورة لان المقرر يحتاط فلا يقر إلا عن تحقيق .

﴿ كتاب النفقات ﴾

وما يذكر معها وهى جمع نفقة من الإنفاق وهو الأخراج وجمعت لاختلاف أنواعها من نفقة زوجة وقريب
 ومملوك (يجب بفجر كل يوم على معسر فيه) أى في فجره (وهو من لا يملك ما يخرج به عن المسكنة) ولو مكتسباً
 (و) على (من به رق) ولو مكتسباً ومعضاً ولو موسرين (لزوجته) ولو ذمية أو أمة أو مرضعة أو ربيعة (مد طعام)
 وتفسيرى للمعسر بما ذكره أولى من تفسيره له بمسكين الزكاة لإخراجه المكتسب كسباً يكفيه والمراد إدخاله
 وقولى ومن به رق من زيادتي وإنما ألحق بالمعسر المكتاتب والمبعض المورثان لضعف ملك الأول ونقص

حال الثاني (و) على (متوسط) فيه (وهو من يرجع بتكليفه مدين معسرا مدون نصف و) على (موسر) فيه (وهو من لا يرجع) بذلك معسرا (مدان) واحتجوا لأصل التفاوت بآية: لينفق ذو سعة من سعته. واعتبروا النفقة بالكفارة بما مع أن كلامها مال يجب بالشرع ويستقر في الذمة وأقل ما وجب في الكفارة لكل مسكين مدان وذلك في كفارة الأذى في الحج وأقل ما وجب فيها لكل مسكين مد وذلك في كفارة اليمين والظهار ووقوع رمضان فأوجبوا على الموسر الأكثر وعلى المعسر الأقل وعلى المتوسط ما بينهما كما تقرر وإنما لم تعتبر كفاية المرأة كنفقة القريب لأنها تستحقها أيام مرضها وشعبها وإنما وجب ذلك بفجر اليوم للحاجة إلى طحنه وعجنه وخبزه (من غالب قوت المحل) للزوجة من بر أو شعير أو تمر أو أقط أو غيرها لأنه من العاشرة بالمعروف المأمور بها وقياسا على الفطرة والكفارة وتعميرى هنا وفيما يأتي بالحمل أعم من تعبيره بالبلد (فان اختلف) غالب قوت المحل أو قوته ولا غالب (فلا تقي به) أي بالزوج يجب ولا عبرة باقتياته أقل منه فهذا أبو خلا (والدمائة وأحد وسبعون درهما وثلاثة أسباع درهم) كما قاله النووي خلافا للرافعي في قوله إنه مائة وثلاثة وسبعون درهما وثلث درهم واختلفا في ذلك مبنى على اختلافهما في مقدار رطل بغداد. وتقدم بيانها في باب زكاة النابت (وعليه دفع حب) سليم ان كان واجبه لأنه أكل نفعا كافي الكفارة فلا يكفي غيره كدقيق وخبز ومسوس لعدم صلاحيته لكل ما يصلح له الحب فلو طلبت غير الحب لم يلزمه ولو بذل غيره لم يلزمها قبوله (و) عليه (طحنه وعجنه وخبزه) وان اعتادتها بنفسها للحاجة إليها وفارق ذلك نظيره في الكفارة بأن الزوجة في حبسه وذكر العجن من زيادتي (ولها اعتياض) عن ذلك بنحو دراهم ودنانير وثياب لأنه اعتياض عن طعام مستقر في الذمة لمعين كالاعتياض عن طعام مغصوب تلف سواء أكان الاعتياض من الزوج أم من غيره بناء على ما مر من جواز بيع الدين لغيره من هو عليه هذا (إن لم يكن) الاعتياض (ربا) كبر عن شعير فان كان ربا كخبز أو دقيقه عن رطل محبوز وهذا أولى من قوله إلا خبزنا ودقيقا المحتاج إلى تقييده بكونه من الجنس وظاهر أنه لا يجوز الاعتياض عن النفقة المستقبلية (وتسقط نفقتها بأكلها عنده) رضاها (كالعادة وهي رشيدة أو) غير رشيدة وقد (أذن وليها) في أكلها عنده لا كتفاء الزوجات به في الأعصار وجريان الناس عليه فيها فان كانت غير رشيدة وأكلت بغير إذن وليها لم تسقط بذلك نفقتها والزواج متطوع وخالف البلقيني فأفتى بسقوطها به وعلى الأول قال الأذرع والظاهر أن ذلك في الحرمة أما الأمة إذا أوجبتا نفقتها فيشبه أن يكون المعتبر رضا السيد المطلق التصرف بذلك دون رضاها كالحرمة المحجورة وتعبرى بعنده أعم من تعبير الأصل بمعه (ويجب لها) عليه (أدم غالب المحل وان لم تأكله كزيت وسمن وتمر) وخل إذ لا يتم العيش بدونه (ويختلف) الواجب (بالفصول) فيجب في كل فصل ما يناسبه (و) يجب لها عليه (لحم يليق به) جنسا ويسارا وغيره (كعادة المحل) قدرا ووقتا (ويقدرها) أي الأدم واللحم (قاص باجتهاده) عند التنازع إذ لا تقدير فيهما من جهة الشرع (ويفاوت) في قدرها (بين الثلاثة) الموسر والمعسر والمتوسط فينظر ما يحتاجه الدمن الأدم فيفرضه على المعسر وضعفه على الموسر وما بينهما على المتوسط وينظر في اللحم إلى عادة المحل من أسبوع أو غيره وما ذكره الشافعي من مكيلة زيت أو سمن أي أوقية تقريبا وما ذكره من رطل لحم في الأسبوع الذي حمل على المعسر وجعل باعتبار ذلك على الموسر رطلان وعلى المتوسط رطل ونصف وأن يكون ذلك يوم الجمعة لأنه أولى بالتوسيع فيه محمول عند الأكثرين على ما كان في أيامه بمصر من قلة اللحم فيها ويزاد بعدها بحسب عادة المحل قال الشيخان ويشبه أن يقال لا يجب الأدم في يوم اللحم ولم يتعرضوا له ويحتمل أن يقال إذا أوجبتا على الموسر اللحم كل يوم يلزمه الأدم أيضا ليكون أحدهما غداء والآخر عشاء وذكر تقدير القاضى اللحم من زيادتي وبه صرح في البسيط (و) يجب لها (كسوة) بكسر الكاف وضمها قال تعالى: وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف (تسكفها) وتختلف كفايتها بطولها وقصرها وهزلها

ومتوسط وهو من يرجع بتكليفه مدين معسرا مدون نصف وموسر وهو من لا يرجع مدان من غالب قوت المحل فان اختلف فلا تقي به ، والدمائة وأحد وسبعون درهما وثلاثة أسباع درهم وعليه دفع حب وطحنه وعجنه وخبزه ولها اعتياض إن لم يكن ربا وتسقط نفقتها بأكلها عنده كالعادة وهي رشيدة أو أذن وليها ويجب لها أدم غالب المحل وان لم تأكله كزيت وسمن وتمر ويختلف بالفصول ولحم يليق به كعادة المحل ويقدرها قاص باجتهاده ويفاوت بين الثلاثة وكسوة تسكفها

وسمها وباختلاف المحال في الحر والبرد (من قميص وخمار ونحو سراويل) مما يقوم مقامه (و) نحو (مكعب) مما يداس فيه (وزيد) على ذلك (في شتاء نحو جبة) كفروة فان لم تكف واحدة زيد عليها كما بحثه الرافعي وصرح به الخوارزمي (بحسب عادة مثله) أى الزوج من قطن وكتان وحرير وصفانة ونحوها نعم لو اعتيد رقيق لا يستر لم يجب بل يجب صفيق يقار به ويفاوت في كيفية ذلك بين الموسر والمعسر والمتوسط واعتبرت الكفاية في الكسوة دون النفقة لأنها في الكسوة محققة بالرؤية بخلافها في النفقة وظاهر أنه يجب لها توابع ما ذكر من تكة سراويل وكوفية للرأس وزر للقميص والجبّة ونحوها ونحو في الموضوعين من زيادتي (و) يجب (لعودها على معسر لبد في شتاء وحصير في صيف ، و) على (متوسط زلية) فيها وهي بكسر الزاي وتشديد الياء : شيء مضروب صغير وقيل بساط صغير (و) على (موسر طنفسة) بكسر الطاء والفاء وفتحهما وبكسر الطاء وفتح الفاء : بساط صغير تخين له وبرة كبيرة وقيل كساء (في شتاء ونطع) بفتح النون وكسرهما مع إسكان الطاء وفتحها (في صيف تحتها زلية أو حصير) لأنهما لا يسلطان وحدها وهذا مع التفصيل فيما على الموسر وغيره في الشتاء والصيف من زيادتي (و) يجب (لنومها) على كل منهم مع التفاوت في السكينة بينهم (فراش) ترقد عليه كمضربة وثيرة أى لينة أو قטיפه وهي دنار مخمل (ومخدة) بكسر الليم (مع لحاف أو كساء في شتاء و) مع (رداء في صيف) وكل ذلك بحسب العادة حتى قال الروياني وغيره لو كانوا لا يعتادون في الصيف لنومهم غطاء غير لباسهم لم يجب غيره ولا يجب ذلك في كل سنة وإنما يجدد وقت تجديده عادة وذكر الكساء مع قولى ورداء في صيف من زيادتي وكالشتاء فيما ذكر المحال الباردة كالصيف في المحال الحارة (و) يجب لها (آلة أو كل وشرب وطبخ كقصعة) بفتح القاف (وكوز وجرة وقدر) ومغرفة من خزف أو حجر أو خشب (و) يجب لها (آلة تنظف كمشط ودهن) من زيت أو نحوه (وسدر) ونحوه (ونحو مرتك) بفتح اليم وكسرهما (تعين لصنان) أى لدفعه وخرج زيادتي تعين ما إذا لم يتعين كأن كان يندفع بماء وتراب فلا يجب (وأجرة حمام اعتيد) دخولا وقدرًا كمرة في شهر أو أكثر بقدر العادة فإن كانت المرأة ممن لا تعتاد دخوله لم يجب (و) ثمن ماء غسل بسببه أى الزوج كوطئه وولادتها منه بخلاف الحيض والاحتلام لأن الحاجة إليه في الأول من قبل الزوج بخلافها في الثاني ويقاس بذلك ماء الوضوء فيفرق أن يكون بمسه وأن يكون بغيره (لا مايزين) بفتح أوله (ككحل وخضاب) فلا يجب فان أراد الزينة به هياء لها فتنزين به وجوبا (و) لا (دواء مرض وأجرة نحو طبيب) كحاجم وفاصل لأن ذلك لحفظ البدن وتعبيري بنحو طبيب أعم مما عبر به (و) يجب لها (مسكن يليق بها) عادة من دار أو حجرة أو غيرها كالعتدة بل أولى وإن لم يملكه كأن يكون مكترى أو معارا واعتبر بحالها بخلاف النفقة والكسوة حيث اعتبر تابخاله لأن الاعتبار فيهما التملك وفيه الإمتاع كسائتي ولأنهما إذا لم يليقأها يمكنها إبدالهما بلائق فلا يضرار بخلاف المسكن فإنها ملزمة بملازمة فاعتبر بحالها (و) يجب عليه ولو معسر أو بهرق إعدام حرة تخدم أى بأن كان مثلها يخدم (عادة) بقيد زدته بقولى (في بيت أبيها) مثلا لا إن صارت كذلك في بيت زوجها لأنه من المعاشرة بالمعروف للأمور بها (بمن) أى بواحد (يحل نظره) ولو مكترى أو في صحبتها (لها) كخبرة وأمة وصبي مميز غير مراهق وممسوح ومحرم لها ولا يخدمها بنفسه لأنها تستحى منه غالبا وتعتبر بذلك كصب الماء عليها وحمله إليها للمستحم أو للشرب أو نحو ذلك وتعبيري بما ذكر أعم فأولى مما ذكره أما غير الحرة فلا يجب إعدامها وإن كانت جميلة لنقصها (فيجب له إن صحبها) لخدمة (ما يليق به من دون مال للزوجة نوعا من غير كسوة) من نفقة وأدم وتوابعهما (و) من (دونه جنسا ونوعا منها) أى من الكسوة والتصریح بالنقيص بدون ما ذكر من زيادتي (فله مد وثلاث على موسر ومد على غيره) من متوسط ومعسر كالخدمة

من قميص وحمار ونحو
سراويل ومكعب وزيد
في شتاء نحو جبة بحسب
عادة مثله ولعودها
على معسر لبد في شتاء
وحصير في صيف
ومتوسط زلية وموسر
طنفسة في شتاء ونطع
في صيف تحتها زلية أو
حصير ولنومها فراش
ومخدة مع لحاف أو كساء
في شتاء ورداء في صيف
وآلة أو كل وشرب وطبخ
كقصعة وكوز وجرة
وقدر وآلة تنظف كمشط
ودهن وسدر ونحو
مرتك تعين لصنان
وأجرة حمام اعتيد
و ثمن ماء غسل بسببه
لا مايزين ككحل
وخضاب ودواء مرض
وأجرة نحو طبيب
ومسكن يليق بها وإعدام
حرة تخدم عادة في بيت
أبيها بمن يحل نظره لها
فيجب له إن صحبها ما
يليق به من دون
مال للزوجة نوعا من غير
كسوة ودونه جنسا ونوعا
منها فله مد وثلاث على
موسر ومد على غيره

في الأخير لأن النفس لا تقوم بدونه غالباً واعتباراً بثقل نفقة الخدومة في الأولين وقدر آدم بحسب الطعام وقدر الكسوة قميص ونحو مكعب ولذا كثر خوقع وللأنثى مقنعة وخف ورداء لحاجتها إلى الخروج ولكل جبة في الشتاء لاسراويل وله مايفرشه وما يتغطى به كقطعة لبد وكساء في الشتاء وبارية في الصيف ومخدة وخرج عن صحتها المكثري ومملوك الزوج فليس له إلا أجرته أو الاتفاق عليه بالملك (لا آلة تنظف) لأن اللائق به أن يكون أشعث لئلا تمتد إليه العين (فان كثروسخ وتأذى بقمل وجب أن يرفه) بمايزيله من نحو مشط ودهن (و) يجب (إخدام من احتاجت لخدمة لنحو مرض) كهرم وإن كانت ممن لا تخدم عادة وتخدم بمن ذكر وإن تعدد بقدر الحاجة (والمسكن والخدام) وهو من زيادتي يجب فيهما (إمتاع) لامتلاك لما مر أنه لا يشترط كونهما ملكه (وغيرها) من نفقة وأدم وكسوة وآلة تنظف وغيره (تمليك) ولو بلا صيغة كالسكفارة فللزوجة الحرة التصرف فيه بأنواع التصرفات بخلاف غيرها ويملكها أيضاً نفقة مصحوبها المملوك لها أو الحرة ولها أن تصرف في ذلك وتكفيه من مالها (فلوقتت) أى ضيقت على نفسها في طعام أو غيره (بما يضر) ها أو أحدها أو الخادم فهذا أعم من قوله بما يضرها (منعها) من ذلك (وتعطي الكسوة أول كل ستة أشهر) من كل سنة فابتداء إعطائها من وقت وجوبها وتعبيرى بستة أشهر تبعاً للروضة كأصلها أولى من تعبيرة بشتاء وصيف لما لا يخفى وما يبق سنة فأكثر كالفرش والمشط يحدد في وقت تجديدده عادة كأمير (فان تلفت فيها) أى في الستة الأشهر ولو بلا تقصير (لم تبدل أو ماتت) فيها (لم ترد أو لم تكس مدة فدين) عليه بناء في الثلاثة على أن الكسوة تملك لا إمتاع .

﴿فصل﴾ في موجب المؤن ومسقطاتها (تجب المؤن) على مامر (ولو على صغير) لا يمكنه وطء (لالصغيرة) لا توطأ (بالتمكنين) لا بالعقد لأنه يوجب المهر والعقد لا يوجب عوضين مختلفين وإتمام تجب للصغيرة لتعذر الوطء لمعنى فيها كالناشزة بخلاف الصغير إذ لا مانع من جهته (والعبرة في) تمكين (مجنونة ومعصر بتمكين وليهما) لهما لأنه المخاطب بذلك نعم لو سلمت العصر نفسها فتسلمها الزوج ونقلها إلى مسكنه وجبت المؤن ويكفي في التمكين أن تقول المكلفة أو السكرى أوولى غيرها متى دفعت للمهر مكنت (وحلف الزوج) عند الاختلاف في التمكين (على عدمه) فيصدق فيه لأنه الأصل والتحليف من زيادتي (فان عرضت عليه) بأن عرضت المكلفة أو السكرى نفسها عليه كأن بعثت إليه إلى مسلمة نفسى إليك أو عرض المجنونة أو العصر وليهما عليه ولو بالبعث اليه (وجبت مؤنها) (من) حين (بلوغ الخبر) له (فان غاب) الزوج عن بلدها ابتداء أو بعد تمكينها ثم نشوزها وقد رفعت الأمر إلى القاضى (وأظهرت) له (التسليم كتب القاضى لقاضى بلده ليعلمه) (فيجى) لها حالا (ولو بنائيه) ليتسلمها وتجب المؤن من حين التسليم إذ بذلك يحصل التمكين (فان أبى) ذلك (ومضى زمن) إمكان (وصوله) إليها (فرضها القاضى) في ماله وجعل كالتسليم لها لأن المانع منه فان جهل موضعه كتب القاضى لقضاة البلاد الذين ترد عليهم القوافل من بلده عادة ليطلب وينادى باسمه فان لم يظهر فرضها القاضى في ماله الحاضر وأخذ منها كفيلاً بما يصرفه إليها احتمال موته أو طلاقه (وتسقط) مؤنها (بنشوز) أى خروج عن طاعة الزوج ولو في بعض اليوم وإن لم تأثم كصغيرة ومجنونة والنشوز (كمنع تمتع) ولو بلمس (إلا لعذر كعبالة) فيه بفتح العين وهى كبر الذكركر بحيث لا تحتمله الزوجة (ومرض) بها (يضر معه الوطء) وحيض ونفاس فلا تسقط المؤن لأنه إما عذر دائم أو يطرأ ويحول وهى معذورة فيه وقد حصل التسليم الممكن ويمكن التمتع بها من بعض الوجوه (وتكروج) من مسكنها (بلا إذن) منه لأن عليها حق الحبس في مقابلة وجوب المؤن (إلا) خروجاً (لعذر تخوف) من

لا آلة تنظف فان كثر
وسخ وتأذى بقمل
وجب أن يرفه وإخدام
من احتاجت لخدمة
لنحو مرض والمسكن
والخدام إمتاع وغيرها
تمليك فلوقتت بما يضر
منعها وتعطي الكسوة
أول كل ستة أشهر فإن
تلفت فيها لم تبدل
أو ماتت لم ترد أو لم
تكس مدة فدين .

﴿فصل﴾ تجب المؤن
ولو على صغير للصغيرة
بالتمكنين والعبرة في
مجنونته ومعصر بتمكين
وليها وحلف الزوج
على عدمه فان عرضت
عليه وجبت من بلوغ
الخبر فان غاب وأظهرت
التسليم كتب القاضى
لقاضى بلده ليعلمه
فيجى ولو بنائيه فان
أبى ومضى زمن وصوله
فرضها القاضى وتسقط
بنشوز كمنع تمتع إلا
لعذر كعبالة ومرض
يضر معه الوطء وتكروج
بلا إذن إلا لعذر تخوف

ولنحو رياره في غيبته وبسفر ولو باذنه لامعه أو باذنه لحاجته كاحرامها ولو بلا إذن مالم تخرج وله منعها فلا مطلقا وقضاء موسعا فان
أبت فناشزة ولرجعية مؤن غير تنظف فلو أنفق لظن حمل فأخلف استرد ما بعد عدتها ولا مؤنة لحائل بائن وتجب الحامل لها لاعتن شبهة
وفسخ بمقارن ووفاة ومؤنة عدة كمؤنة زوجه ولا يجب دفعها إلا بظهور حمل . (١١٩) فصل ﴿ أعسر مالا وكسبا لا ثقابه
بأقل نفقة أو كسوة

انهدام المسكن أو غيره وكاستفتاء لم يغنها الزوج عن خروجها له وقولي لعذر أعم مما ذكره (ولنحو رياره)
لأهلها كعياذتهم (في غيبته) تسقط (بسفر ولو باذنه) لخروجها عن قبضته وإقبالها عن شأن غيره
(لا) ان كانت (معه) ولو في حاجتها وبلا إذن (أو) لم تكن معه وسافرت (بإذنه لحاجته) ولومع حاجة
غيره فلا تسقط مؤنها فيها لأنه الذي أسقط حقه لغرضه في الثانية ولتمكينها في الأولى لكنها تعصى
إذا خرجت معه بلا إذن نعم إن منعها من الخروج فخرجت ولم يقدر على ردّها سقطت مؤنها وكلام الأصل
يفهم أن سفرها معه غير إذنه يسقط النفقة مطلقا وليس مراد أو كلامي أولا شامل لسفرها لحاجة ثالث بخلاف
كلامه (كاحرامها) بحجج أو عمرة أو مطلقا (ولو بلا إذن مالم تخرج) فلا تسقط به مؤنها لأنها في قبضته
وله تحليلها إن لم يأذن لها فان خرجت فمسافرة لحاجتها فتسقط مؤنها مالم يكن معها وتعبيري بما ذكر
أولى من تقييده بحجج أو عمرة (وله منعها فلا مطلقا) من صوم وغيره وقطعه إن شرعت فيه لأنه ليس
بواجب وحقه واجب قال الأذرعى وقضية كلام الجمهور منعها من ذلك مطلقا وقال الماوردي له منعها منه
إذا أراد التمتع قال وهو حسن متعين انتهى ويقاس به ما يأتي (و) له منعها (قضاء موسعا) من صوم وغيره
بأن لم تعد بفوته ولم يضيّق الوقت لأن حقه على الفور وهذا على التراخي (فان أبت) بأن فعلته على خلاف
منعه (فناشزة) لامتناعها من التمكين بما فعلته وقولي فلا مطلقا أولى من قوله صوم نفل ودخل
فيه صوم الاثنين والخميس ومثله صوم نذر منشأ بغير إذنه وخرج به النفل الراتب كسنة الظهر وصوم عرفة
وعاشوراء وبالقضاء الأداء وبالموسع المضيق فليس له منعها شيئا منها لتأكد الراتبة والأداء أول الوقت
ولتعيين المضيق أصالة (ولرجعية) حرة كانت أو أمة حائلا أو حاملا (مؤن غير تنظف) من نفقة وكسوة
وغيرها لبقاء حبس الزوج عليها وسلطنته بخلاف مؤن تنظفها لامتناع الزوج عنها (فلو أنفق) مثلا
(لظن حمل فأخلف) بأن بانث حائلا (استردما) أنفقها (بعد) انقضاء (عدتها) لتبين خطأ الظن واتصدق
في قدر أقراءها يمينها إن كذبها والافلايين (ولا مؤنة) من نفقة وكسوة (لحائل بائن) ولو بفسخ أو وفاة
لاستفتاء سلطنة الزوج عليها (وتجب الحامل) لآية : وإن كن أولات حمل (لها) أى لنفسها بسبب الحمل
لالحمل لأنها لو كانت له لتقدرت بقدر كفايته ولأنها تجب على الوسر والعسر ولو كانت له لما وجبت على
العسر (لا) الحامل معتدة (عن) وطء (شبهة) ولو ينكح فاسد (و) لاعتن (فسخ بمقارن) للعقد لأنه يرفع
العقد من أصله بخلاف الفسخ والانفساخ بعراض كردة ورضاع وهذه من زيادتي (و) لاعتن (وفاة) لخبر :
ليس للحامل المتوفى عنها زوجها نفقة . رواه الدارقطني باسناد صحيح ولأنها بانث بالوفاة والقريب تسقط
مؤنته بها وإعما لم تسقط فيما لو توفي بعد بينوتها لأنها واجبت قبل الوفاة فاغتفر بقاؤها في الدوام لأنه أقوى
من الابتداء ولما مر من أن البائن لا تنتقل إلى عدة الوفاة وأما إسكانها فتقدم في العدد أنه واجب (ومؤنة عدة
كمؤنة زوجه) في تقديرها ووجوبها يوما فيوما وغيرها لأنها من توابع النكاح ولأنها في الحقيقة مؤنة
للزوجة لا للحمل كما مر (ولا يجب دفعها) لها (إلا بظهور حمل) ليظهر سبب الوجوب ومثله اعتراف
المفارق بالحمل وتعبيري بالمؤنة أعم من تعبيره بالنفقة .

﴿ فصل ﴾ في حكم الاعسار بمؤنة الزوجه . لو (أعسر) الزوج (مالا وكسبا لا ثقابه بأقل نفقة أو كسوة

﴿ مسألة في الاعسار
بواجب الزوجه ﴾ إذا
كان للزوج مال حاضر
أو في دون مسافة القصر
يسهل منه في الحالتين
تحصيل الواجب
المذكور لكونه نحو
تقد كعرض يسهل بيعه
أودين حال على ملى
بأذن أو يكون له كسب
حلال لا ثق به غالب يفي
بالواجب فهو موسر
ومن لا مال ولا كسب
له كذلك معسر كمن
ماله بمسافة القصر إلا
ان قال أحضره في قدر
مدة الامهال الآتية فلا
تفسخ عليه الزوجه
قبل مضيتها بخلاف من
غاب مع ماله في مسافة
القصر فانه موسر كإنبه
عليه الرشيدى وغيره
خلافًا لسم وكمن ماله
الحاضر أو الذى في دون
مسافة القصر لا يسهل
منه في الحالتين تحصيل
الواجب لكونه نحو
عقار مما لا يسهل بيعه

أودينا مؤجلا لا يحل في قدر مدة الإمهال أو على معسر ولو الزوجه لا نظارها أو على مماطل يتعسر جبره وكمن كسبه حرم أو غير لا ثق به إلا إن
أراد ارتكابه كإنبه عليه مر وحجر أو نادر لندرة من يستعمله فيه مثلا أو لا يفي بالواجب ففي هذه الصور يكون كمن لا مال ولا كسب له
أصلا فتفسخ عليه الزوجه على تفصيل وهو أن لا يقال إذا أعسر الزوج بالحال من الصداق وكذا يعضه على الرجح فان كان الاعسار بذلك
موجودا حال العقد وكان التزويج بالإيجاب لقاصرة أو بالغة فالعقد فاسد على الرجح كافي فقد الكفاءة ولا فساد إذا كانت الزوجه أمة .

أو بمسكن أو مهر واجب قبل وطء فان صبرت فغير المسكن دين وإلا فلها فسخ لأمة بمهر ولا إن تبرع أب لموليه أو سيد فإفسخ بامتناع غيره إن لم ينقطع خبره ولا بغية ماله دون مسافة قصر وكلف إحضاره ولا بغية من جهل حاله ولا لولي ولا في غيره مهر لسيدة ماله الجاؤها إليه بأن يترك واجبها ويقول أفسخى أو أصبرى ولا قبل ثبوت إعساره عند قاض فيمهل ثلاثة أيام ولها خروج فيها لتحصيل نفقة وعليها رجوع ليلا لأن المهر لسيدة فله الخيار إن لم يرض (١٢٠) بالإعسار وإن طرأ الإعسار بذلك بعد العقد أو كان التزويج بغير الإيجاب فاللزوجة

الحررة البالغة الفسخ بالوجه الآتي إن لم يكن وطئها الزوج طوعا أو رضيت بإعساره والا فلا فسخ وكرضاه بالإعسار إمساكها عن المحاكمة بعد المطالبة بالمهر لأقبلها لان الإمساك قبلها يكون لتوقع اليسار لارضائها بالإعسار والحق في الأمة لسيدة لأن المهر له كالمهر فلا أثر لو طئها طوعا أو لارضائها والحق في المبعضة لكل منهما فإذا انفرد أحدها بالفسخ نفذ وإن لم يوافق الآخر على الرجوع وإذا رضى أحدها بالإعسار سقط خياره وبقي خيار الآخر ولا حق لولي القاصرة بل ينتظر كالمهر وان وطئت طوعا أو لإعساره رضاه [تنبيه] علم محامر أنه لا أثر للإعسار بالمؤجل ولا بالحال بعد الأجل لرضاه بالأمة

أو بمسكن) لزوجه (أو مهر واجب قبل وطء فان صبرت) زوجته بها كأن أنققت على نفسها من مالها (فغير المسكن دين) عليه فلا يسقط بمضى الزمن بخلاف للمسكن لما مر أنه امتناع (والا) بأن لم تنص (فلها فسخ) بالطريق الآتي لوجود مقتضيه وكما تنسخ بالجب والعنة بل هذا أولى لأن الصبر عن التمتع أسهل منه عن النفقة ونحوها (لا لأمة بمهر) لانه محض حق سيدها أما المبعضة فليس لها ولا لسيدة الفسخ إلا بتوافقهما كما اعتمده الأذرعى (ولا إن تبرع) بها (أب) وإن علا (لموليه أو سيد) عن عبده أذيلزهما قبول التبرع ووجهه في الأولى أن التبرع به يدخل في ملك المؤدى عنه ويكون الولي كأنه وهب وقبل له بخلاف غير الأب المذكور والسيد إذ لا يلزمها القبول لما فيه من تحمل المنة نعم لو سلمها التبرع للزوج ثم سلمها الزوج لها لم تنسخ لا تنفك المنة عليها صرح به الخوارزمي في كافيته وخروج بالأقل إعساره بواجب المهر أو بالتوسط فلا فسخ به لان واجبه الآن واجب العسر وبالمذكورات إعساره بالأدم لانه تابع والنفس تقوم بدونه وبواجب المفوضة فلا فسخ بالإعسار بالمهر قبل الفرض وقبل وطء ما بعده لتلف المعوض فكان كهجز المشتري عن الثمن بعد قبل المبيع وتلقه ولان تسليمها يشعر برضاها بذمته وشمل كلامهم ماله أو عسر بعض المهر وهو كذلك وان قبضت بعضه كما صرح به الأذرعى وغيره لكن أفق ابن الصلاح فيما لو قبضت بعضه بعدم الفسخ واعتمده الأسنوى وقدينت وجهه مع زيادة في شرح الروض وغيره وقولى لا ثقابه مع التقييد بالواجب وبغير المسكن ومع قولى ولا إلى آخره من زيادتي (فلا فسخ بامتناع غيره) موسرا أو متوسطا من الاتفاق حضر أو غاب فهو أعم من قوله لا فسخ يمنع موسر (ان لم ينقطع خبره) لا تنفك الأعسار المثبت للفسخ وهي متمكنة من تحصيل حقه بالحال كما فان انقطع خبره ولا مال له حاضر فلها الفسخ لان تعذر واجبها باقطاع خبره كتعذره بالإعسار والتقييد بذلك من زيادتي (ولا بغية ماله دون مسافة قصر) لانه في حكم الحاضر (وكلف إحضاره) عاجلا أما اذا كان بمسافة قصر فأكثر فلها فسخ لتضررها بالانتظار الطويل نعم لو قال أنا أحضره مدة الإمهال فالظاهر إجابته ذكره الأذرعى وغيره (ولا بغية من جهل حاله) يسارا وإعسارا لعدم تحقق المقتضى والتصريح بهذا من زيادتي (ولا) فسخ (لولي) لان الفسخ بذلك يتعلق بالشهوة والطبع للمرأة لا دخل للولي فيه وينفق عليها من مالها فان لم يكن لها مال فنفقها على من عليه نفقتها قبل النكاح (ولا) فسخ (في غير مهر لسيدة أمة) وان لم يرض بالإعسار لذلك وواجبها وان كان ملكا له لكنه في الأصل لها ويتلقاه السيد من حيث إنها لا تملك (بل له) ان كانت غير صبية ومجنونة (إلجأها إليه بأن يترك واجبها ويقول) لها (أفسخى أو أصبرى) على الجوع أو العري دفعا للضرر عنه أما في المهر فله الفسخ بالإعسار به لأنه محض حقه كالمهر وتعبيرى بما ذكر أعمر مما عبر به (ولا) فسخ (قبل ثبوت إعساره) بإقراره أو بيئته (عند قاض) فلا بد من الرفع إليه (فيمهل) ولو بدون طلبه (ثلاثة أيام) ليتحقق إعساره وهي مدة قريبة يتوقع فيها القدرة بقرض أو غيره (ولها خروج فيها لتحصيل نفقة) مثلا بكسب أو سؤال وليس له منعها من ذلك لا تنفك الاتفاق المقابل لحبسها (وعليها رجوع) إلى مسكنها (ليلا) لأنه وقت الدخلة وليس لها

منعه

وقيل يفسد العقد بالإعسار بالمؤجل كالحال ابتداء بشرطه المار . واعلم أن الفسخ يسقط المهر

مالم يكن دخل بها كرها أو كانت أمه قاصره وإلا لم يسقط إن قلنا إن العقد يرتفع من حين الفسخ لامن أصله وإلا سقط المسمى ووجب مهر المثل واذا أعسر الزوج بمؤن الزوجة التي لا تقوم النفس بدونها بأن أعسر بأقل النفقة وهو مد أو أقل الكسوة وهو قيص وخمار وجبة شتاء لا نحو سراويل ونعل أو بالمسكن وان لم تعنده لا بالخدام والفرش والأواني والأدم إلا ان اضطرت إلى شيء منها كانه عليه مهر فغير المسكن والخدام الشامل لنفقة الخادم الموجودين وهما امتناع فواتان بالقوات وللزوجة ولورقيقة الفسخ وان وطئت طوعا ورضيت بالإعسار

ثم يفسخ القاضي أو هي بإذنه صبيحة الرابع فان سلم نفقته فلا ، فان أعسر بنفقة الخامس بنت كلاً لو أسرى في الثالث ولورضيت بإعساره فلها الفسخ بالمهر . (فصل) لزوم موسرا ولو بكسب يليق به بما يفضل عن مؤنة مؤنه يومه وليلته كفاية أصل و فرع لم يملكها وعجز الفرع عن كسب يليق وإن اختلفا دينا ، ولا تصير نفوتها دينا إلا باقتراض قاض لغية أو منع وطى أمه .

لتجدد الضرر هنا بتجدد الإعسار بخلاف الإعسار بالصدق فانه إعسار واحد لا يتجدد فيه ولا عبرة بقولها هنا رضيت بالإعسار أبداً لأن هذا بالنسبة للمستقبل وعد لا يلزم الوفاء به ومقتضى هذا امتناع الفسخ في اليوم الواقع فيه هذا القول لأن إعسار اليوم إعسار واحد وكذا أي يوم رضيت بإعساره وكذا يظل ما مضى من الإمهال أفاده سم (١٢١) ولا حق هنا لسيد الأمة لأنه وإن كان

يملك نفقتها لكن لا

بالأصلة كالمهر بل

بالتلق منها لكونها

لا تملك فلا يفسخ ولا

يمنعها من الفسخ

ولا يجبرها عليه نعم له

إلجاؤها إليه بأن يتمتع

من الاتفاق عليها فان

أنفق عليها فلا يفسخ

لها ولا ينوب الولي ولا

السيد عن القاصرة

بل ينتظر كمالها .

(فرع) الأب الواجب

إعفافه موسر بانه

وإذا تبرع أب وإن علا

عن ابنه القاصر

أوسيد عن عبده بما

أعسرا به لزوم من له

الحق القبول ولا يفسخ

لانتقاء النسبة بخلاف

التبرع عن غيرها كأن

تبرع أب عن ابنه الكبير

نعم إن استلم الزوج

منه من التمتع (ثم) بعد الإمهال (يفسخ القاضي ، أو هي بإذنه صبيحة الرابع) نعم إن لم يكن في الناحية قاض ولا يحكم في الوسيط لا خلاف في استقلاها بالفسخ (فان سلم نفقته فلا) فسخ لتبين زوال ما كان الفسخ لأجله ولو سلم بعد الثلاث نفقة يوم وتوافقا على جعلها ماضى ففي الفسخ احتمالان في الشرحين والروضة بلا ترجيح وفي المطلب الرابع (فان أعسر) بعد أن سلم نفقة الرابع (بنفقة الخامس بنت) على المدة ولم تستأنفها وهذه من زيادتي (كلاً لو أسرى في الثالث) ثم أعسر في الرابع فانها تبني ولا تستأنف (ولورضيت) قبل النكاح أو بعده (بإعساره فلها الفسخ) لأن الضرر يتجدد ولا أثر لقولها رضيت به أبداً لأنه وعد لا يلزم الوفاء به (لا) إن رضيت بإعساره (بالمهر) فلا فسخ لأن الضرر لا يتجدد . (فصل) في مؤنة القريب (لزم موسرا ولو بكسب يليق به) ذكرنا أو أنثى ولو مبعضا (بما يفضل عن مؤنة مؤنه) من نفسه وغيره وإن لم يفضل عن دينه (يومه وليلته كفاية أصل) له وإن علا ذكرنا أو أنثى (وفرع) له وإن نزل كذلك إذا (لم يملكها) أي الكفاية وكانا حرين معصومين (وعجز الفرع عن كسب يليق) به (وإن اختلفا دينا) والأصل في الثاني قوله تعالى : وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف كذا احتج به والأولى الاحتجاج بقوله تعالى : فان أرضعن لكم فأتوهن أجورهن ووجهه أنه لما لم تخرج إرضاع الولد كانت كفايته ألزم وقيس بذلك الأول بمجامع البعوضة بل هو أولى لأن حرمة الأصل أعظم والفرع بالتعهد والخدمة أليق واحتج به أيضا بقوله تعالى : ووصيناك الإنسان بالديه حسنا . فان لم يفضل عنها شيء فلا شيء عليه لأنه ليس من أهل المواساة وظاهر أنه لو كان الفاضل لا يكفي أصله أو فرعاه لم يلزمه غيره وأنه لا يلزمه للبعوض منهما إلا القسط وما ذكر علم أنهما لو قدر على كسب لائق بهما وجبت لأصل لافرع أعظم حرمة الأصل ولأن فرعاه مأمور بمصاحبة بالمعروف وليس منها تكليفه الكسب مع كبر السن وأنه يباع فيها ما يباع في الدين من عقار وغيره لشبهها به وفي كيفية بيع العقار وجهان أحدهما يباع كل يوم جزء بقدر الحاجة والثاني لا ؛ لأنه يشق ولكن يقتض عليه إلى أن يجتمع ما يسهل بيع العقار له ورجح النووى في نظيره من نفقة العبد الثاني فليرجع هنا ، وقال الأذرى إنه الصحيح أو الصواب قال ولا ينبغي قصر ذلك على العقار . وتعبيرى بالمؤنة وبالكفاية وبالعجز أعم مما عبر به وقولى وليلته ويليق من زيادتي (ولا تصير نفوتها دينا) عليه لأنها مواساة لا يجب فيها تملك (إلا باقتراض قاض) بنفسه أو مأذونه (لغية أو منع) فانها حينئذ تصير دينا عليه وعدلت عن تعبيره بفرض القاضي بالفاء إلى تعبيرى باقتراضه بالقاف لأن الجمهور على أنها لا تصير دينا بفرضه خلافا للغزالي في بعض كتبه وبذلك علم أنها لا تصير دينا باذنه في الاقتراض خلافا لما وقع في الأصل (وعلى أمه) أي

(١٦) - (فتح الوهاب) - (ثان)

التبرع به صار قادرا فلا فسخ وإن لم يستلمه من له الحق . (مهمة)

هذا الفسخ قيل إنه يروى من له الحق وعليه قيل لا يحتاج إلى الرفع للقاضي وقيل يحتاج إليه لثبوت الإعسار قيل وهو الراجح إنه باجتهاد القاضي كما في عيوب النكاح وعليه قترع إلى قاضي الناحية أي مسافة العدوى فإذا أثبت إعسار الزوج أمه وإن لم يستلمه ثلاثة أيام ليتحقق العجز وإن لم يرجع فيها يسار فإذا مضى رفعت إليه صبيحة الرابع ليعسرها أو يأذن لها فيه وتتعين الفورية بالفسخ في الصداق وكذا بالرفع فيه إن كانت وفعت المطالبة بالمهر كامر وإذا أسرى بنفقة الرابع ثم أعسر في الخامس فسخت فيه بناء على ما مضى لأنه رابع الأيام الحالية عن الإنفاق وكذا إذا أسرى في يوم من الثلاثة ثم أعسر ، ولها أن تجعل نفقة يوم اليسار عما قبل الإمهال لتفسخ في الرابع إن

إرضاعه اللبأثم إن انفردت هي أو أجنبية وجب إرضاعه أو وجدته لم تجبر هي فإن رغبت فليس لأبيه منعها إلا إن طلبت فوق أجره مثل أو تبرعت أجنبية أو رضيت بأقل دونها ومن استوى فرعاه موناة فالأقرب فالوارث فإن تفاوتا إرثا مونا سوا ومن له أبوان فعلى الأب أو أجداد وجدات فالأقرب أو أصل (١٢٢) وفرع فالفرع أو محتاجون قدم الأقرب . (فصل) الحضانة تربية من لا يستقل

والإناث أليق بها وأولاهن أم فأمهات لها وارثات القربى فالقربى فأمهات أب كذلك فأخت نخالة

واقفها الزوج ، وقيل ليس لها ذلك مطلقا هذا ما عليه مر وقال

حجر لا إمهال في الصداق

وكذا النفقة إذا غاب

الزوج بل تفسخ بعد

ثبوت الإعسار فوراً في

الأول . (فائدة) لها

زمن الصبر عن الفسخ

وزمن الإمهال الخروج

لا اكتساب المؤن التي

أعسرها وإن كان لها

مال وإن أمكن

الاكتساب في البيت

وليس له منعها من ذلك

لاتفاء الانفاق الواقع

في مقابلة الحبس ولا تزيد

عن قدر الاكتساب

وإلا كانت ناشزة تسقط

نفقتها ولها في أزمان

الاكتساب منعه من

التمتع ولا تسقط نفقتها

عند مر لعذرها وقال

حجر تسقط أي لعذره

في الإعسار ويكفي في

عذر الزوجة جواز النع

فيها بعد أن كان حراما

الولد (إرضاعه اللبأ) بالهمز والقصر بأجرة وبدونها لأنه لا يعيش غالباً إلا به وهو اللبن أول الولادة ومدته يسيرة (ثم) بعد إرضاعه اللبأ (إن انفردت هي أو أجنبية وجب إرضاعه) على الموجودة منهما (أو وجدته لم تجبر هي) على إرضاعه وإن كانت في نكاح أبيه لقوله تعالى : وإن تعاسرتم فسترضع له أخرى (فإن رغبت) في إرضاعه ولو بأجرة مثل أو كانت منكوبة أبيه (فليس لأبيه منعها) إرضاعه لأنها أشفق على الولد من الأجنبية ولبنهاله أصلح وأوفق وخرج بأبيه غيره كأن كانت منكوبة غير أبيه فله منعها (لا إن طلبت) لإرضاعه (فوق أجره مثل أو تبرعت) بإرضاعه (أجنبية أو رضيت بأقل) من أجره مثل (دونها) أي الأم فله منعها من ذلك لقوله تعالى : وإن أردتم أن تسترضعوا أولادكم فلا جناح عليكم ، ودونها من زيادتي (ومن استوى فرعاه) في قرب أو بعداً وإرث أو عدمه أو ذكورة أو أنوثة (موناة) بالسوية بينهما وإن تفاوتا في اليسار أو أيسر أحدهما يمال والآخر بكسب فإن غاب أحدهما أخذ قسطه من ماله فإن لم يكن له مال اقترض عليه فإن لم يمكن أمراً الحاكم الحاضر مثلاً بالتقوى بقصد الرجوع على الغائب أو على ماله إذا وجدته (ف) إن اختلفا فكان أحدهما أقرب والآخر وارثا مونا (الأقرب) (وإن كان أثنى غير وارث لأن القرب أولى بالاعتبار من الإرث) (ف) إن استويا قربا مونا (الوارث) لقوة قرابته (فإن تفاوتا) أي للتساويان في القرب (إرثا) كابن وبنت (مونا سوا) لا شترا كهما في الإرث وقيل يوزع بحسبه نظير ما زوجه النووى فيمن له أبوان وقلنا إن مؤنته عليهما وبه جزم في الأنوار لكن منعه الزكشى ورجح الأول ونقل تصحيحه عن الفوراني والحوار زى وغيرهما ورجحه ابن المقرئ والترجيح من زيادتي (ومن له أبوان) أي أب وإن علاوا م (فعلى الأب) مؤنته صغيرا كان أو بالغاً ما الصغير فلعله تعالى : فإن أرضعن لكم فآتوهن أجورهن ، وأما البالغ فبالاستصحاب (أو) له (أجداد وجدات) على (الأقرب) مؤنته وإن لم يدل بعضهم ببعض (أو) له (أصل وفرع) على (الفرع) وإن نزل مؤنته لأنه أولى بالقيام بشأن أصله لعظم حرمة (أو) له (محتاجون) منهما أو من أحدهما ولم يقدر على كفايتهم (قدم) بعد نفسه ثم زوجته (الأقرب) فالأقرب .

[تمة] لو كان له أب وأم وابن قدم الابن الصغير ثم الأم ثم الأب ثم الولد الكبير .

(فصل) في الحضانة . وتنتهي في الصغير بالتمييز ، وما بعده إلى البلوغ تسمى كفالة كذا قاله الماوردي وقال غيره تسمى حضانة أيضا (الحضانة) بفتح الحاء لغة الضم مأخوذة من الحضن بكسرها وهو الجنب لضم الحاضنة الطفل إليه ، وشرعا (تربية من لا يستقل) بأموره بما يصلحه ويقيه عما يضره ولو كبير اجنونا كأن يتعهد بغسل جسده وثيابه ودهنه وكله وربط الصغير في المهد وتحريره لينام (والإناث أليق بها) لأنهن أشفق وأهدى إلى التربية وأصبر على القيام بها (وأولاهن أم) لو فور شفقها (فأمهات لها وارثات) وإن علت الأم تقدم (القربى) فالقربى فأمهات أب كذلك (أي وارثات وإن علا الأب تقدم القربى) فالقربى وخرج بالوارثات غيرهن وهى من أدلت بذكر بين أشيين كأبي أم لا ذلائها بمن لاحق له في الحضانة وقدمت أمهات الأم على أمهات الأب لقوتهن في الإرث فانهن لا يسقطن بالأب بخلاف أمهاته ولأن الولادة فيهن محققة وفي أمهات الأب مظنونة (فأخت) لأنها أقرب من الحالة (نخالة) لأنها تدلى بالأم بخلاف من يأتى

وليس لها زمن الفراغ منعه بل هو نشوز يسقط نفقتها أما الصداق فلا تخرج له إلا بإذنه لأنه منفق فله الحبس . (فبنت)

(تنبيه) إذا فقد القاضي بعد ثبوت الإعسار وقبل الفسخ حكم الزوجان عدلا ليفسخ بعد مضي مدة الإمهال إن بقي منها عند التحكيم شيء أو يأذن لها في الفسخ كذلك فإن لم يتيسر التحكيم لفقد شرطه استقلت بالفسخ أي بعد مضي مدة الإمهال إن بقي منها شيء وكأفاده سم وإذا فقد قبل ثبوت الإعسار فكما إذا لم يكن بالناحية قاض أو كان ولا يرى الفسخ أو يطلب مالا له وقع عند المظلوب منه لالتحو

فبنت أخت فبنت أخ فعمة وتقدم أخت وخالة وعمة لأبوين عليهن لأب ولأب عليهن لأم وثبت لأنثى قرية غير محرم كبنت خالة ولد كـ
قريب وارث بترتيب نكاح ولا تسلم مشتهة لغير محرم بل لثقة يعينها ولو اجتمع ذكور وإناث فأُم فأمهاتها فأب فأمهاتها فالأقرب من الحواشي
فالأبنتى فبقرة ، ولا حضنة لغير حر ورشيد وأمين ومسلم عليه ولذات لبن لم ترضع (١٢٣) الوليد وناكحة غير أبيه إلا لمن له حق في

حضنة ورضى فإن زال
المانع ثبت الحق والمميز
إن اقترق أبواه فعند من
اختار منهما وخير بين
أم وجد أو غيره من
الحواشي كأب وأخت
أو خالة وله بعد اختيار

بخل في حكم الزوجان في
ثبوت الإعسار وغيره مما
مرفأ لم يتيسر التحكيم
أو تعذر بينة الإعسار
استقلت الزوجة بالفسخ
لتضررها مع علمها
بالاعسار ، وانظر هل
يتوقف فسخها على
مضى ثلاثة أيام أولا
لعدم سبق ضررها حرره
فعلم أن التحكيم
والاستقلال يكونان
قبل ثبوت الاعسار
ويكونان بعده وقبل
الفسخ كاهو منصوص
في كتب المذهب وأشار
إليه في شرح المنهج
بتأخير الاستدراك إلى تمام
المسئلة ليرجع للحالتين
خلاف ما أُرجمه للثانية
فقط لما فيه من القصور
مع إيهام أن التحكيم
والاستقلال لا يجريان

(فبنت أخت فبنت أخ) كالأخت مع الأخ والترتيب بينهما من زيادتي (فعمة) لأن جهة الأخوة مقدمة على جهة
العمومة وتقدم أخت وخالة وعمة لأبوين عليهن لأب لزيادة قرابتهن وتقديم الخالة والعمة لأبوين عليهما لأب
من زيادتي (وتقدم أخت وخالة وعمة لأبوين عليهن لأب ولأب عليهن لأم) لقوة الجهة وفهم بالأولى أنهم
إذا كن لأبوين يقدمن عليهن لأم [فرع] لو كان للمحزون بنت قدمت في الحضنة عند عدم الأبوين
على الجدات أو زوج يمكن تمتعها بقدم ذكرها كان أو أنثى على كل الأقارب والمراد بتمتعها وطؤها فلا بد
أن تطيقه وإلا فلا تسلم إليه كما مر في الصداق وصرح به ابن الصلاح في فتاويه هنا (وثبت) الحضنة (لأنثى قرية
غير محرم) لم تدل بذلك غير وارث كما علم من التقييد بالوارثات فيما مر (كبنت خالة) وبنت عمه وبنت عم لغير أم
وإن كانت غير محرم لشفقها بالقرابة وهدايتها إلى الترية بالأنوثة بخلاف غير القرية كالمعتقة وبخلاف
من أدلت بذلك غير وارث كبنت خال وبنت عم لأم وكذا من أدلت بوارث أو بأنثى وكان المحزون ذكرا
يشتهى (و) ثبت (لذكر قريب وارث) محرما كان كالأخ أو غير محرم كابن عم لوفور شفقته وقوة قرابته
بالإرث والولاية ويزيد المحرم بالمحرمة (بترتيب) ولاية (نكاح) هو أولى من قوله على ترتيب الإرث لأن
الجد مقدم على الأخ هنا كما في النكاح بخلافه في الإرث (ولا تسلم مشتهة لغير محرم) حذر من الخلوة المحرمة
(بل) تسلم (لثقة يعينها) هو كبنته فلو قبل في الذكر الإرث والمحرمة كابن الخال وابن العمة أو الإرث دون
المحرمة كالخال والعم للأُم وأبي الأم والقرابة دون الإرث كالعتق فلا حضنة له لعدم القرابة التي هي مظنة
الشفقة في الأخيرة ولضعفها في غيرها وذكر قرية وقريب من زيادتي في غير المحرم (ولو اجتمع ذكور
وإناث فأُم) تقدم (فأمهاتها) وإن علت (فأب فأمهاته) وإن علا لما مر (فالأقرب) فالأقرب (من
الحواشي) ذكرها كان أو أنثى (فإن استويا قربا قدمت (الأنثى) لأن الإناث أصبر وأبصر فتقدم أخت
على أخ وبنت أخ على ابن أخ (فإن استويا ذكورة وأنوثة قدم (بقرة) من خرجت قرعته على غيره
والحنثى هنا كالدكر فلا يقدم على الذكور فلو ادعى الأنوثة صدق بيمينه (ولا حضنة لغير حر) ولو لمبعضا
(و) غير (رشيد) من صبي وسفيه ومجنون وإن تقطع جنونه إلا إذا كان يسيرا كيوم في سنة (و) غير
(أمين) لأنها ولاية وليسوا من أهلها . نعم لو أسلمت أم ولد كافر فحضنته لها وإن كانت رقيقة ما لم تنكح
لفراغها لأن السيد ممنوع من قربانها وتعبيري بغير حر ورشيد أعم من تعبيري بريق ومجنون (و) غير
(مسلم عليه) أي على مسلم لأنه لا ولاية له عليه (و) لا (لذات لبن لم ترضع الولد) إذ في تكليف الأب مثلا
استتجار من ترضعه عندها مع الغتاء عنه عسر عليه (و) لا (ناكحة غير أبيه) وإن رضى لأنها مشغولة عنه
بحق الزوج (إلا من له حق في حضنة) بقيد زده بقولي (ورضى) فلها الحضنة وتعبيري بذلك أعم من قوله
إلا عمه وابن عمه وابن أخيه (فإن زال المانع) من رق وعدم رشد وعدالة وغير ذلك مما ذكر (ثبت الحق) لمن
زال عنه المانع هذا كله في ولد غير مميز (والمميز إن اقترق أبواه) من النكاح وصلح خير فإن اختار أحدهما
(فهو) (عند من اختار منهما) لأنه صلى الله عليه وسلم خير غلاما بين أبيه وأمه رواه الترمذي وحسنه والعلامة
كالغلام (وخير) المميز (بين أم) وإن علت (وجد أو غيره من الحواشي) كأخ أو عم أو ابنه كالأب
بجامع العصبية (كأب) أي كأي غير بين أب (وأخت) لغير أب (أو خالة) كالأم (وله بعد اختيار)

في الحالة الأولى كما وقع لبعضهم في الاستقلال وقد علمت أن المنصوص خلافه . [فرع] إذا غاب الزوج أو امتنع من الاتفاق وهو فيها معسر
بأمر أو مجهول الحال فلا فسخ وإن نفذت النفقة لعدم تحقق الإعسار الواردة فيه السنة هذا هو المذهب قال في الأم لا فسخ مادام موسرا أي
مادام لم يعلم إعساره بأمر وإن انقطع خبره وتعذر استيفاء النفقة منه وجري ابن الصلاح وشيخ الإسلام وكثير من المحققين على أنه إذا تعذر
استيفاء النفقة منه من كل الوجوه لا تقطع خبره أو تعززه بحيث لا يتمكن الحاكم من جبره ولم يوجد لها مال فسحت بالحاكم قالو الآن سر

تحول للآخر ، ولأب اختير منع أنثى زيارة أمولا يمنع أمازيارتهما على العادة وهي أولى بتمر يرضهما عنده وإن رضى وإلا فعندها وإن اختارها ذكر فعندها ليلا وعنده نهارا ، أو أنثى فعندها أبداً ويزورها الأب على العادة وإن اختارها أقرع أولم يخترفالأم أولى ولو سافر أحدهما للثقة فالمقيم أو لها فالعصبة إن أمن خوفاً . (فصل) عليه كفاية رقيقه غير مكاتبه من غالب عادة أرقاء البلد .

الفسخ بالإعسار هو التضرر موجود هنا ولو مع اليسار فلا نظر لعدم تحقق الإعسار وظاهر أنه لا إهمال هنا لأن سبب الفسخ كما علمت هو محض التضرر من غير نظر لليسار والإعسار وكذلك تحكيم عند فقد الحاكم لعيبه الزوج أو تعززه ، والنظر هل لها عند فقد الحاكم أن تستقل بالفسخ قياساً (١٢٤) على الفسخ بالإعسار حرره ، أما إذا غاب الزوج معسراً بامر فلها الفسخ اتفاقاً

بأن ترفع إلى القاضي فإذا أثبت إعسار الزوج بينة تشهد أنه معسر الآن ولو استصحبها لما كان مالم تصرح بأنه مستندها ولا يضر علم القاضي بأنه مستندها ولا تسئل عن المستند ويعين منها على أنه الآن معسر ولو استصحبها لما كان فسخ أو أذن لها فيه بإهمال أو دونه على ما مر عن م وحجر فإن فقد القاضي فلا تحكيم لعيبه الزوج واستقلت بالفسخ لتضررها مع علمها بالإعسار . (تنبيه) الفسخ ينفذ ظاهراً وباطناً ولو من الزوجة استقلالاً لا بتناؤه على أصل صحيح كافي التحفة أي فإذا فسخت بالحاكم أو استقلالاً جاز لها وإن تسببت في الإعسار بأن أخذت ماله عندها

لأحدهما (تحول للآخر) وإن تكرر منه ذلك لأنه قد يظهر له الأمر على خلاف ما ظنه أو بتغير حال من اختاره قبل نعم إن غلب على الظن أن سبب تكرره قلة تمييزه ترك عند من يكون عنده قبل التمييز وقول أو غيره من الحواشي أهم من قوله وكذلك أخ أو عم لكن قيد في الروضة كأصلها تبعاً للبعوى التخيري . مسألة ابن العم بالله كره والمعتمد خلافه وبه صرح الروياني وغيره وإن كانت المشتبهة لا تسلم له كما مر (ولأب) مثلاً إن (اختير منع أنثى) لا ذكر (زيارة أم) لتألف الصيانة وعدم البروز والام أولى منها بالخروج لزيارتها بخلاف الذكر لا يمنع زيارتها ثلاثاً ألف العقوق ولا أنه ليس بعورة فهو أولى منها بالخروج وخارج بزيارة الأم عيادتها فليس له المنع منها الشدة الحاجة إليها (ولا يمنع أمازيارتهما) أي الله كروالأنثى (على العادة) كيوم في أيام لا في كل يوم ولا يمنعها من دخولها بيته وإذا زارت لا تطيل المكث (وهي أولى بتمر يرضهما عنده) لأنها أشفق وأهدى إليه ، وهذا (إن رضى) به (وإلا فعندها) ويعودها ويحترز في الحالين عن الخلوة بها (وإن اختارها ذكر فعندها ليلا وعنده نهارا) ليعلمه الأمور الدينية والدنيوية على ما يليق به لأن ذلك من مصالحه (أو) اختارتها (أنثى فعندها أبداً) أي ليلا ونهاراً لاستواء الزمن في حقها (ويزورها الأب على العادة) ولا يطلب إحضارها عنده (وإن اختارها) عيز (أقرع) بينهما ويكون عند من خرجت قرعته منهما (أولم يختار) واحداً منهما (فالأم أولى) لأن الحضنة لها ولم يختار غيرها وكلاً أنثى فيما ذكر الحنفى (ولو سافر أحدها) أي أراد سفرها (لثقة) كحج وتجارة ونزهة فهو أهم من قوله سفر حاجة (فالمقيم) أولى بالولد ميزاً كان ولا حتى يعود للمسافر لخطر السفر طالت مدته أو لا ولو أراد كل منهما سفر حاجة فالأم أولى على المختار في الروضة (أو لها) أي لثقة (فالعصبة) من أب أو غيره ولو غير محرم أولى به من الأم حفظاً للنسب وانما يكون أولى به فيما إذا كان هو المسافر (إن أمن خوفاً) في طريقه ومقصده والا فالأم أولى وقد علم مما مر أنه لا تسلم مشتبهة لغير محرم كابن عم حذراً من الخلوة المحرمة بل لثقة تراقبه كبنته واقتصار الأصل على بنته مثال .

(فصل) في مؤنة المملوك وما معها . (عليه) أي المالك (كفاية رقيقه غير مكاتبه) مؤنة من قوت وأدم وكسوة وماء طهارة وغيرها ولو كان أعمرى زمناً أو أم ولد أو أبقا لخدمته للمملوك طعامه وكسوته ولا يكف من العمل مالا يطيق ويقاس بما فيه غيره مما ذكر ولا شيء عليه للمكاتب ولو كتابة فاسدة لاستقلاله بالكسب واستثناؤه من زيادتي وإطلاق الكفاية أولى من تقييدها بالنفقة والكسوة (من غالب عادة أرقاء البلد) من بر وشعر وزيت وقطن وصوف وكتان وغيرها لخبز الشافعي للمملوك نفقته وكسوته بالمعروف قال والمعروف عندنا المعروف لمثله يبلده ويراعى حال السيد في يساره وإعساره فيجب

في دين لها عليه فصار معسراً أن تزوج وتقر عليه فإذا تبين أن الزوج الأول كان موسراً حال الفسخ بأن أثبت ما يليق ذلك بينة تبين بطلان الفسخ وبطلان النكاح الثاني نعم إن علمت الزوجة كذب البينة دينت ولا يخفى أن الفسخ في مسألة ابن الصلاح لا يبطل بتبين اليسار لأن سبب الفسخ فيها هو التضرر لتعذر الثقة وهذا موجود حال الفسخ مطلقاً فلا أثر لتبين اليسار وقيل في فسخ الزوجة استقلالاً لا ينفذ باطنياً فليس لها أن تزوج وإن أقرت عليه وفيه نظر لاسيما وابتناؤه على أصل صحيح يستلزم النفوذ باطنياً أيضاً . (خاتمة) إذا عسر سيد المستولدة بنفقته لم يجبر على عتقها أو تزويجها على الراجح بل يجبر على إيجارها أو تخليتها لا اكتساب ولا بيعها إلا من نفسها كبقية المملكات ويكون ذلك عتقاً وإذا غاب سيدها ولا مال له ولا كسب لها ولا بيت مال ولا منفق من المسلمين زوجها القاضي

ما يليق بحاله من رفيع الجنس الغالب وخسيسه وتفضل ذات الجمال على غيرها في المؤنة (فلا يكفي ستر عورة) له وإن لم يتأذ بحراً أو برذل أن ذلك يعد تحقيراً وقولاً (يبلادنا) من زيادتي ذكره الغزالي وغيره احترازاً عن بلاد السودان ونحوها كما في المطلب (وسن أن يناوله مما يتنعم به) من طعام وأدم وكسوة للأمر بذلك في الصحيحين المحمول على النذب كما سيأتي والأولى أن يجلسه معه للأكل فإن لم يفعل روع له لقمة تسد مسداً لا صغيرة تثير الشهوة ولا تقضي النهمة ولو كان السيد يأكل ويلبس دون اللائق به المعتاد غالباً بخلاً أو رياضة فليس له الاقتصار في رقيقه على ذلك بل يلزمه زيه الغالب ولو تنعم بما فوق اللائق به نذب له أن يدفع إليه مثله ولا يلزمه بل له الاقتصار على الغالب كما علم وقوله صلى الله عليه وسلم إنما هم إخوانكم جعلهم الله تحت أيديكم فمن كان أخوه تحت يده فليطعمه من طعامه وليلبسه من لباسه قال الرافعي سمعته الشافعي على النذب أو على الخطاب لقوم مطاعهم وملابسهم متقاربة أو على أنه جواب سائل علم حاله فأجاب بما اقتضاه الحال (وتسقط) كفاية الرقيق (بعض الزمن) فلا تصير ديناً إلا بما صرف في مؤنة القريب بجامع وجوب ما ذكر بالكفاية (ويبيع قاض فيها ماله) أو يؤجره إن امتنع منها ومن إزالة ملكه عن الرقيق بعد أمره بأحدها أو غاب كما في مؤنة القريب وكيفيته أنه إن تيسر بيع ماله أو إيجاره شيئاً فشيئاً بقدر الحاجة فذاك وإن لم يتيسر كعقار استدان عليه إلى أن يجتمع ما يسهل البيع أو الإيجار له ثم باع أو أجر منه ما بقي به لما في بيعه أو إيجاره شيئاً فشيئاً من الشقة وعلى هذا يحمل كلام من أطلق أنه يباع بعد استدانته فإن لم يمكن بيع بعضه ولا إيجاره وتعذرت الاستدانة باع جميعه أو أجره (فان فقد) ماله (أمره) القاضى (بإيجاره أو بإزالة ملكه) عنه بنحو يبيع أو إعتاق فإن لم يفعل باعه القاضى أو أجره عليه فان تعذر فكفايته في بيت المال ثم على المسلمين فان اقتصر على أمره بأحدها قدم الإيجار وذكر الأمر بإيجاره من زيادتي وتعييرى بإزالة ملكه أعم من قوله يبيعه أو اعتاقه وأما أم الولد فيخلها كتكتسب وتعون نفسها فان تعذرت مؤنتها بالسكسب فهي في بيت المال (وله إجبار أمته على إرضاع ولدها) منه أو من غيره لأن لبنها ومنافعها له بخلاف الحرة (وكذا غيره) أى غير ولدها (إن فضل) عنه لبنها لذلك نعم إن لم يكن ولدها منه ولا مملوكه فله أن يرضعها من شاء وإن لم يفضل عن هذا الولد لبنها لأن إرضاعه على والده أو ماله (و) له إجبارها (على فطمه قبل) مضى (حولين و) على (إرضاعه بعدها إن لم يضر) أى للقطم أو الارضاع لأنه في الأولى قد يريد التمتع بها وهي ملكه ولا ضرر في ذلك وفي الثانية لبنها ومنافعها له ولا ضرر فان حصل ضرر للولد أو للأمة أو لهما فلا إجبار وليس لها استقلال بفطم ولا إرضاع إذ لاحق لها في الترية وقولى إن لم يضر أعم من قوله في الأولى إن لم يضره وفي الثانية إن لم يضرها (ولحرة حق في تربيته فليس لأحدها فطمه قبل) مضى (حولين و) لا (إرضاعه بعدها إلا براض بلا ضرر) لأن لكل منهما حقاً في الترية فلهما النقص عن الحولين والزيادة عليهما إذا لم يتضرر بهما الولد والأم أو أحدهما وقولى بلا ضرر من زيادتي فيما إذا تراضيا على الإرضاع وأعم من تقييده له بالولد فيما إذا تراضيا على الفطم وعلم بما ذكر أن لكل منهما فطمه بعدها بغير رضا الآخر حيث لا تضرر بذلك لأنهما مدة الرضاع التام (ولا يكلف مملوكه) من آدمى أو غيره من العمل (مالا يطيقه) للخبر السابق فليس له أن يكلفه عملاً على الدوام يقدر عليه يوماً أو يومين أو ثلاثة ثم يعجز وله أن يكلفه الأعمال الشاقة بعض الأوقات وبه صرح الرافعي وتعييرى مملوكه أعم من تعبيره برقيقه (وله مخارجة رقيقه) على ما احتمله كسبه المباح الفاضل عن مؤنته إن جعلت من كسبه لخبر الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم أعطى أباطية لما حجه صاعين أو صاعين تمر وأمر أهلها أن يخففوا عنه من خراجهم (براض) فليس لأحدها إجبار الآخر عليها لأنها عقد معاوضة فاعتبر فيها التراضى كالكتابة (وهي ضرب خراج معلوم يؤديه) من كسبه (كل يوم

فلا يكفي ستر عورة
يبلادنا وسن أن يناوله
مما يتنعم به ، وتسقط
بعض الزمن ويبيع
قاض فيها ماله فان فقد
أمره بإيجاره أو بإزالة
ملكه وله إجبار أمته
على إرضاع ولدها
وكذا غيره إن فضل
وعلى فطمه قبل حولين
وإرضاعه بعدها إن
لم يضر ، ولحرة حق في
تربيته فليس لأحدها
فطمه قبل حولين
وإرضاعه بعدها إلا
براض بلا ضرر ولا
يكلف مملوكه مالا يطيقه
وله مخارجة رقيقه
براض وهي ضرب
خراج معلوم يؤديه
كل يوم

أو نحوه) كأسبوع أو شهر بحسب ما يتفقان عليه وقولي ضرب مع معلوم من زيادتي وقولي أو نحوه أعم من قوله أو أسبوع (وعليه كفاية دوابه المحترمة) بعلفها أو سقيها أو بتخليتها للرعى وورود الماء إن ألقت ذلك حرمة الروح بخلاف غير المحترمة كالقواسق وتعبيري بما ذكر أعم من قوله علف دوابه وسقيها والتقييد بالمحترمة من زيادتي (فإن امتنع) من ذلك (وله مال) آخر (أجبر على كفاية أو إزالة ملك) هي أعم من قوله يسع (أو ذبح مأكول) منها صونا لها عن التلف (فإن امتنع) من ذلك (فعل الحاكم ما يراه) منه ويقتضيه الحال وهذا من قولي وله مال من زيادتي فإن لم يكن له مال آخر أجبر على أحد الآخرين أو الإيجار فإن امتنع فعل الحاكم ما يراه مع ذلك فإن تعذر فكفايتها من بيت المال ثم على المسلمين (ولا يخلب) من لبنها (ما يضر)ها أو ولدها وإنما يخلب ما يفضل عنه وقولي يضر أعم من قوله يضر ولدها (ومال الروح له كقناة ودار لا تجب عمارته) لانتفاء حرمة الروح ولأن ذلك من جملة تنمية المال وهي ليست بواجبة وهذا بالنسبة لحق الله تعالى فلا ينافي وجوب ذلك في حق غيره كالأوقاف ومال المحجور عليه وإذا لم تجب العماره لا يكره تركها إلا إذا أدى إلى الخراب فيكره ويكره ترك سقي الزرع والشجر عند الإمكان لما فيه من إضاعة المال كذا علله الشيخان قال الأسنوي وقضيته عدم تحريم إضاعة المال لكنهم ماصرحا في مواضع بتحريمها كإلقاء المتاع في البحر بلا خوف فالصواب أن يقال بتحريمها إن كان سببها أعمالا كإلقاء المتاع في البحر وبعدم تحريمها إن كان سببها ترك أعمال لأنها قد تشق عليه ومنه ترك سقي الأشجار المرهونة بتوافق العاقلين فإنه جائز خلافا للروايين والله أعلم.

﴿كتاب الجناية﴾

الشاملة للجنائية بالجراح وبغيره كسحر ومثقل فهي أعم من تعبيره بالجراح. والأصل فيها آيات كآية يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص وأخبار تكبر الصحيحين لا يحل دم امرئ مسلم يشهد أن لا إله إلا الله وأنى رسول الله إلا باحدى ثلاث الثيب الزاني والنفس بالنفس والتارك لدينه المفارق للجماعة (هي) أى الجناية على البدن سواء أكانت مزهقة للروح أم غير مزهقة من قطع ونحوه ثلاثة (عمد وشبهه وخطأ لأنه) أى الجاني (إن لم يقصد عين من وقعت) أى الجناية (به) بأن لم يقصد الفعل كأن زلق فوقع على غيره أو قصده وقصد عين شخص فأصاب غيره من الآدميين (خطأ) وتعبيري بذلك أولى من قوله فإن فقد قصد أحدهما خطأ إلى آخره (أو قصدها) أى عين من وقعت الجناية به (بما يتلف غالبا) جارحا كان أولا (فعمد أو غيره) أى أو بما يتلف غير غالب بأن قصدها بما يتلف نادرا كغرز إبرة بغير مقتل ولم يظهر أثره أو بما يتلف لا غالبا ولا نادرا كضرب غير متوالف بغير مقتل وشدة حرو برد بسوط أو عصا خفيفين لمن يحتمل الضرب به (فشبهه) أى شبه عمد ويسمى أيضا خطأ عمد وعمد خطأ وخطأ شبه عمد (ولا قود إلا قى عمد) بقيد زده بقولي (ظلم) أى من حيث الإلتاف بخلاف غير الظلم كالقود وبخلاف الظلم لا من تلك الحيثية بأن عدل عن الطريق المستحق في الإلتاف كأن استحق حزر قبته قودا ففده نصفين وذلك (كغرز إبرة بمقتل) كدماغ وعين وحلق وخاصة فمات به لخطر الموضع وشدة تأثيره (أو غرزها) بغيره) أى بغير مقتل كآلية وخذ (وتألم حتى مات) لظهور أثر الجناية وسرايتها إلى الهلاك (فإن لم يظهر أثر ومات حالا فشبّه عمد) لأن مثله لا يقتل غالبا واقتضارى على التألم كاف كما صححه النووي في شرح الوسيط فلا حاجة لذكر التوهم معه كما فعله في الأصل (ولا أثر له) أى لغرزها (فيما لا يؤلم بجلدة عقب) فلا يجب بموته عنده قود ولا غيره لعلنا بأن لم يمت به والموت عقبه موافقة قدر فهو كمن ضرب بقلم أو ألقي عليه خرقة فمات (ولو منعه طعاما أو شرابا) هو أولى من قوله والشراب (وطلبا) له (حتى مات فإن مضت مدة يموت مثله فيها غوبا أو عطشا فعمد

أو نحوه وعليه كفاية دوابه المحترمة فإن امتنع وله مال أجبر على كفاية أو إزالة ملك أو ذبح مأكول فإن امتنع فعل الحاكم ما يراه ولا يخلب ما يضر ومال الروح له كقناة ودار لا تجب عمارته.

﴿كتاب الجناية﴾

هي عمد وشبهه وخطأ لأنه إن لم يقصد عين من وقعت به خطأ أو قصدها بما يتلف غالبا فعمدا أو غيره فشبهه ولا قود إلا في عمد ظلم كغرز إبرة بمقتل أو بغيره وتألم حتى مات فإن لم يظهر أثر ومات حالا فشبهه عمد ولا أثر له فيما لا يؤلم بجلدة عقب ولو منعه طعاما أو شرابا وطلبا حتى مات فإن مضت مدة يموت مثله فيها غالبا جوعا أو عطشا فعمد

وتختلف المدة باختلاف حال المنوع قوة وضعفا والزمن حرا وبردا فققد الماء ليس كهو في البرد (وإلا) أي وإن لم تمض المدة المذكورة (فإن لم يسبق) منعه (ذلك) أي جوع أو عطش (فشبه عمد) لأنه لا يقتل غالبا (وإن سبق وعلمه) المانع (فعمد) لما مر (وإلا) بأن لم يعلمه (فنصف دية شبهه) أي شبه العمد لأن الهلاك حصل به وبما قبله وهذا مراد الأصل بقوله وإلا فلا أي فليس بعمد (ويجب قود) أي قصاص (بسبب) كالباشرة وسمى ذلك قودا لأنهم يقودون الجاني بحبل وغيره قاله الأزهري (فيجب على مكره) بكسر الراء بغير حق بأن قال أقتل هذا وإلا تقتلك قتلته وإن ظنه السكره بفتحها صيدا أو كان مرافقا لأنه قتله بما يقصد به الهلاك غالبا فاشبهه بالمرءاء بسهم قتلته ولا يؤثر جهل السكره لأنه آلة مكرهه ولا صباه لأن عمد الصبي عمد (لا إن) أكرهه على قتل نفسه (بأن قال أقتل نفسك والقتلتك قتلها فلا قود لأن ذلك ليس بإكراه حقيقة لاتحاد المأمور به والخوف به فكأنه اختاره قال في الشرح الصغير ويشبه أن يقال لو هدده بقتل يتضمن تعذيبا شديدا إن لم يقتل نفسه كان إكراهها (أو) على (قتل زيد أو عمرو) فقتلها أو أحدها فلا قود على السكره وإن كان آتيا لأن ذلك ليس إكراهها حقيقة فالمأمور مختار للقتل فعليه القود (أو) على (صعود شجرة فزلق ومات) فلا قود لأنه لا يقصد به القتل غالبا بل هو شبه عمدان كانت بما يزلق على مثلها غالبا وإلا خطأ (و) يجب (على مكره) بفتح الراء أيضا لأن الإكراه يولد داعية القتل في السكره غالبا ليدفع الهلاك عن نفسه وقد أثرها بالبقاء فهما شريكان في القتل (لا إن قال) شخص آخر (اقتلني) سواء أقال معه وإلا تقتلك أم لا فلا قود بل هو هدر للاذن له في القتل (أو) أكرهه على رمي صيد فأصاب رجلا فمات (فلا قود على واحد منهما لأنهما لم يتعمدا قتله (فإن وجبت دية) بالقتل إكراهها كأن عفا عن القود عليها (وزعت) على للسكره والسكره كالشريكين في القتل (فإن اختص أحدهما بما يوجب قودا اقتص منه) دون الآخر فلو أكرهه حر عبدا أو عكسه على قتل عبد فقتله فالقود على العبد أو أكرهه مكلف غيره أو عكسه على قتل آدمي فقتله فالقود على المكلف أو علم أحدهما أنه آدمي وظنه الآخر صيدا فالقود على العالم (و) يجب (على من ضيف بمسموم) بقيد زدته بقولي (يقتل غالبا غير مميّز فمات) سواء أقال إنه مسموم أم لا لأنه ألجأ إلى ذلك (فإن ضيف به مميّز أو دسله في طعامه) أي طعام المميّز (الغالب أكله منه وجهله فشبهه عمد) فيلزم ديته ولا قود لتناوله الطعام باختياره فإن علمه فلا شيء على المضيف أو الداس وتعبيري بالميّز وبغيره هو الموافق لبحث الشيخين ومنقول غيرهما بخلاف تعبيري بما ذكره وتعبيري بشبه العمد الذي عبر به الحرر أولى من قوله فدية وخرج بالطعام المذكور مالودس سما في طعام نفسه فأكل منه من يعتاد الدخول له أو في طعام من يندر أكله منه فأكله فمات فانه هدر (و) يجب (على من ألقى غيره فيما) أي شيء (لا يمكنه التخلص منه) كمنار وماء مغرق لا يمكنه التخلص منهما بعم أو غير مغرق وألقاه بهيئة لا يمكنه ذلك معها (وإن التقمه حوت) ولو قبل وصوله الماء لأن ذلك مهلك لمثله ولا نظر إلى الجهة التي هلك بها وتعبيري بما ذكر أعظم من اقتصاره على الماء والنار (فإن أمكنه) أي التخلص بعم أو غيره (ومنعه) منه (عارض) كموج وريح فهلك (فشبه عمد) فيه دية (أو مكث) حتى مات (فهدر) لأنه المهلك نفسه (أو التقمه حوت فعمد إن علم به وإلا فشبهه) والتفصيل بين العلم وعدمه من زيادتي ولو ألقاه مكتوبا بالساحل فزاد الماء وأغرقه فإن كان بموضع يعلم زيادة الماء فيه كالمند بالبصرة فعمد وإن كان قديريز وقد لا يزيد فشبهه عمد أو كان بحيث لا يتوقع زيادة فانفق سيل نادر خطأ (ولو ترك مجروح (علاج جرحه المهلك) فهلك (فقود) على جرحه لأن الجرح مهلك والبرء غير موثوق به لو عالج (ولو أمسكه) شخص ولو للقتل (أو ألقاه من) مكان (عال أو حفر بئر) ولو عدوانا (فقتله) في الأولين (أورداه فيه) في الثالثة (آخر فالقود على الآخر) أي القاتل أو المردى (فقط) أي دون المسك أو الملقى الآخر فقط .

وإلا فإن لم يسبق ذلك فشبه عمد وإن سبق وعلمه فعمد وإلا نصف دية شبهه ويجب قود بسبب فيجب على مكره لا أن أكرهه على قتل نفسه أو قتل زيد أو عمرو أو صعود شجرة فزلق ومات وعلى مكره لا أن أقتلني أو أكرهه على رمي صيد فأصاب رجلا فمات فإن وجبت دية وزعت فإن اختص أحدهما بما يوجب قودا اقتص منه وعلى من ضيف بمسموم يقتل غالبا غير مميّز فمات فإن ضيف به مميّز أو دسله في طعامه وجهله فشبهه عمد وعلى من ألقى غيره فيما لا يمكنه التخلص منه وإن التقمه حوت فإن أمكنه ومنعه عارض فشبه عمد أو مكث فهدر أو التقمه حوت فعمد إن علم به وإلا فشبهه ولو ترك علاج جرحه المهلك فقتل ولو أمسكه أو ألقاه من عال أو حفر بئرًا فقتله أو ورداه فيه آخر فالقود على الآخر فقط .

أنهاه إلى حركة مذبوح بأن لم يبق إبطار ونطق وحركة اختيار ويعزر الثاني ، وإلا فإن ذفق كحز بعبد جرح فهو القاتل وعلى الأول ضمان جرحه وإلا فقاتلان ولو قتل مريضاً حر كته حركة مذبوح ولو بضرب يقتله أو من عهده أو ظنه عبداً أو كافراً غير حربي أو ظنه قاتل أبيه أو حرياً بدارنا فأخلف لزمه قود أو بدارهم أو صفهم فهدر .

﴿فصل﴾ أركان القود في النفس قتل وقاتل وشرط فيه مامر وفي القتل عصمة فهدر حربي ومرتد كزان محصن قتله مسلم ومن عليه قود لقاتله ، وفي القاتل التزام فلا قود على صبي ومجنون وحربي ولو قال كنت وقت القتل صبياً وأمكن أو مجنوناً وعهد حلف أو أنا صبي فلا قود ومكافأة حال جنانية فلا يقتل مسلم بكافر ويقتل ذو أمان بمسلم وبذئ أمان وإن اختلفا ديناً وأسلم القاتل ولو قبل موت الجريح ويقتص في هذه إمام بطلب وارث ويقتل مرتد بغير حربي ولا حر بغيره ،

أو الحافر لأن المباشرة مقدمة على غيرها مع أن الحافر لا قود عليه لو انفرد أيضاً لأن الحفر شرط .

﴿فصل﴾ في الجنانية من اثنين وما يذكر معها . لو (وجد) بواحد (من اثنين معا فعلان مرهقان) للروح سواء كانا مذفقين أي مسرعين للقتل أم لا (كحز) للرقبة (وقد) للجثة (وكقطع عضوين) مات المقطوع به منهما (فقاتلان) فعليهما القود وإن كان أحدهما مذقفاً دون الآخر فالمذفق هو القاتل (أو) وجداً منهما (مرتبا) القاتل (الأول إن أنهاه إلى حركة مذبوح بأن لم يبق) فيه (إبطار ونطق وحركة اختيار) لأنه صيره إلى حالة الموت (ويعزر الثاني) لمسه حرمة ميت (وإلا) أي وإن لم ينه الأول إلى حركة مذبوح (فان ذفق) أي الثاني (كحز بعد جرح فهو القاتل وعلى الأول ضمان جرحه) قوداً أو مالا (وإلا) أي وإن لم يذفق الثاني أيضاً ومات المحبى عليه بالجنائيتين كأن أجافاه أو قطع الأول يده من الكوع والثاني من المرفق (فقاتلان) بطريق السراية (ولو قتل مريضاً حر كته حركة مذبوح ولو بضرب يقتله) دون الصحيح وإن جهل المرض (أو) قتل (من عهده أو ظنه عبداً أو كافراً غير حربي) ولو بدارهم مرتداً أو غيره (أو ظنه قاتل أبيه أو حرياً) بأن كان عليه زى الحريين (بدارنا فأخلف) أي فبان خلافه (لزمه قود) لوجود مقتضيه وجهله وعهده وظنه لا يبيح له الضرب أو القتل وفارق المريض المذكور من وصل إلى حركة مذبوح بجنانية بأنه قد يعيش بخلاف ذلك (أو) قتل من ظنه حرياً (بدارهم أو صفهم) فأخلف (فهدر) وإن لم يعهده حرياً للعذر الظاهر ثم ، نعم إن قتله ذمى لم نستعن به لزمه القود وخرج بغير الحربي في مسئلة العهد ماله عهده حرياً فإن قتله بدارنا فلا قود أو بدارهم أو صفهم فهدر ككافهم بما مر وبسعه وظنه كفره ماله انتفا فان عهد وظن إسلامه ولو بدارهم أو شك فيه وكان بدارنا لزمه قود أو بدارهم أو صفهم فهدر إن لم يعرف مكانه وإلا فكقتله بدارنا والتقييد بالحربي في مسئلة الإهدار مع قولنا أو صفهم من زيادتي .

﴿فصل﴾ في أركان القود في النفس (أركان القود في النفس) ثلاثة (قتل وقاتل وقتل ، وشرط فيه مامر) من كونه عمداً فلاقود في الخطأ وشبه العمد وغير الظلم كأمريانه (وفي القتل عصمة) بإيمان أو أمان كعمدة أو عهد لقوله تعالى : قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله الآية ، وقوله : وإن أحد من المشركين استجارك الآية وهي معتبرة من الفعل إلى التلف وسيأتي بيانه في الفصل الآتي (فهدر حربي) ولو صبياً وامراً وعبداً لقوله تعالى : قاتلوا المشركين حيث وجدتموهم (ومرتد) في حق معصوم لحبر «من بدل دينه فاقتلوه» (كزان محصن قتله مسلم) معصوم لاستيفائه حداً لله تعالى سواء أثبت زناه باقراره أم ببينة (ومن عليه قود لقاتله) لاستيفائه حقه (و) شرط (في القاتل) أمران (التزام) للأحكام ولومن سكران أو ذمى أو مرتد (فلاقود على صبي ومجنون وحربي ولو قال كنت وقت القتل صبياً وأمكن) صباه فيه (أو مجنوناً وعهد) جنونه قبله (حلف) فيصدق لأن الأصل بقاء الصبا والجنون سواء انقطع أم لا بخلاف ما إذا لم يمكن صباه ولم يعد جنونه (أو) قال (أنا صبي) الآن وأمكن (فلاقود) ولا يحلف أنه صبي لأن التحليف لإثبات صباه ولو ثبت لبطلت عينة في تحليفه إبطالاً لتحليفه وسيأتي هذا في الدعوى والبيئات مع زيادة (ومكافأة) أي مساواة (حال جنانية) بأن لم يفضل قتله بإسلام أو أمان أو حرية أو أصلية أو سيادة (فلا يقتل مسلم) ولو زانياً محصناً (بكافر) ولو ذمياً لحبر البخاري «لا يقتل مسلم بكافر» وإن ارتد المسلم لعدم المكافأة حال الجنانية إذ العبرة في العقوبات بحالها (ويقتل ذو أمان بمسلم وبذئ أمان وإن اختلفا ديناً) كيهودي ونصراني (أو أسلم القاتل ولو قبل موت الجريح) لتسكاتها حال الجنانية (ويقتص في هذه) المسئلة (إمام بطلب وارث) ولا يفوضه إلى الوارث حذراً من تسليط الكافر على المسلم (ويقتل مرتد بغير حربي) مامر وتعبيري هنا بذلك وفيما مر بكافر وذئ أمان أعم من تعبيره هنا بذمى ومرتد وثم بذمى (ولا) يقتل (حربيه) ولو مبعوضاً لعدم المكافأة

(ولا مبعض بمثله وان فاقه حرية) كأن كان نصفه حرا وربيع القاتل حرا ، إذ لا يقتل بجزء الحرية جزء الحرية وجزء الرق جزء الرق لأن الحرية شائعة فيهما بل يقتل جميعه بجميعه فيلزم قتل جزء حرا بجزء رقيق وهو تمتنع (ويقتل رقيق) ولو مدبرا ومكاتباً وأم ولد (برقيق وان عتق القاتل) ولوقبل موت الجريح لتكافئهما بتشاركهما في المملوكية حال الجناية (لامكاتب برقيقه) الذي ليس أصله كمالا يقتل الحر برقيقه وهذا من زيادتي فان كان رقيقه أصله فالأصح في الروضة تبعاً للنسخ أصلها السقيمة أنه لا يقتل به والأقوى في نسخه المتعمدة والشرح الصغير أنه يقتل به وقد يؤيد الأول بما يأتي من أن الفضيلة لا تجبر النقيصة (ولا قود بين رقيق مسلم وحر كافر) بأن قتل الأول الثاني أو عكسه لأن المسلم لا يقتل بالكافر ولا الحر بالرقيق ولا تجبر فضيلة كل منهما نقيصته وتعييرى بما ذكر أعظم من تعبيره بعمد ومي (ويقتل) فرع (بأصله) كغيره (لا) أصل (بفرعه) خبر: لا يقاد لابن من أبيه صححه الحاكم والبيهقي والبن ت كلابن والأم كالأب وكذا الأجداد والجدات وان علوا من قبل الأب أو الأم والمعنى فيه أن الوالد كان سبباً في وجود الولد فلا يكون الولد سبباً في عدمه وهل يقتل بولده المنفى بلعان وجهان في نسخ الروضة المتعمدة وأصلها عن التولى قال الأذرى والأشبه أنه يقتل به مادام مصراً على النفي . قلت وهو مقتضى كلام المتولى في موانع النكاح ووقع في نسخ الروضة السقيمة ما يقتضى تصحيح أنه لا يقتل به فاغتربها الزركشي وغيره ففروا تصحيحه الى نقل الشيخين له عن المتولى (ولا) أصل (له) أى لأجل فرعه كأن قتل رقيقه أو زوجته أو عتيقه أو زوجة نفسه وله منها ولد لانه اذا لم يقتل بجنايته على فرعه فلأن لا يقتل بجنايته على من له في قتله حق أولى (ولو تداعيا مجهولا وقتله أحدها فان ألحق به فلا قود) عليه المأمور وإلا فعليه القود إن ألحق بالآخر أو بالثالث وان اقتضت عبارة الأصل عدمه في الثالث فان ألحق بهما أو لم يلحق بأحد فلا قود حالاً لأن أحدهما أبوه وقد اشتبه الأمر (ولو قتل أحد) أخوين (شقيقين حائزين الأب والآخر الأم معا وكذا) إن قتلا (مرتبوا لزوجية) بين الأب والأم والمعية والترتيب بزقوق الروح (فلكل) منهما (قود) على الآخر لانه قتل مورثه (وقدم في معية) محقة أو محتملة (بقرعة) في (غيرها بسبق) للقتل وهذه من زيادتي نعم إن علم سبق دون عين السابق احتمل أن يقرع وأن يتوقف إلى البيان وكلامهم قديقتى الثاني (فان اقتص أحدهما ولو مبادرا) أى بغير قرعة أو سبق (فلوارث الآخر قتله) بناء على أن القاتل بحق لا يرث (أو) كان ثم (زوجية) بين الأب والأم (فلأول) فقط القود لانه إذا سبق قتل الأب لم يرث منه قتله ويرثه أخوه والأم وإذا قتل الآخر الأم ورثها الأول فتنتقل اليه حصتها من القود ويسقط باقيه ويستحق القود على أخيه ولو سبق قتل الأم سقطت القود عن قاتلها واستحق قتل أخيه والتقسيد بالشقيقين وبالحائزين من زيادتي (ويقتل شريك من امتنع قوده لمعنى فيه) لوجود مقتضى القتل وان كان شريكاً لم يذكر فيقتص من شريك قاتل نفسه بأن جرح شخص نفسه وجرحه غيره فمات منهما ومن شريك حربى في قتل مسلم وشريك أب في قتل الولد وشريك دافع صائل وقاطع قوداً أو حداً وعبد شارك حراً في قتل عبد وذمى شارك مسلماً في قتل ذمى وحر شارك حراً جرح عبد افترق بأن جرحه المشارك بعد عتقه فمات بسرايتهما وخرج بقولى لمعنى فيه شريك مخطيء أو شبه عمد فلا يقتص منه وان حصل الزهوق بما يجب فيه القود وما لا يجب والفرق أن كلا من الخطأ وشبه العمد شبهة في الفعل أورث في فعل الشريك فيه شبهة في القود ولا شبهة في العمد (لا قاتل غيره) بجرحين عمد وغيره) من خطأ وشبه عمد (أو) بجرحين (مضمون وغيره) كمن جرح حربياً أو مرتداً ثم أسلم وجرحه ثانياً فمات بهما فلا قود عليه تعليل المسقط القود وتعيرى بما ذكر أعظم مما ذكره (ولو داوى جرحه بمذنب) أى قاتل سريماً (فقاتل نفسه أو بما لا يقتل غالباً أو) بما يقتل غالباً (جهل حاله فشبهه عمد) فلا قود على جرحه في الثلاث وإما عليه ضمان جرحه والتصريح بالثانية من زيادتي (فان علمه) أى علم حاله (ف) جرحه (شريك جرح نفسه) فعليه القود

ولا مبعض بمثله وان
فاقه حرية ويقتل رقيق
برقيق وان عتق القاتل
لامكاتب برقيقه ولا
قود بين رقيق مسلم
وحر كافر ويقتل بأصله
لا بفرعه ولا له ولو
تداعيا مجهولا وقتله
أحدهما فان ألحق به
فلا قود ولو قتل أحد
شقيقين حائزين الأب
والآخر الأم معا وكذلك
مرتبوا لزوجية فلكل
قود وقدم في معية
بقرعة وغيرها بسبق
فان اقتص أحدهما ولو
مبادرا فلوارث الآخر
قتله أو زوجية فلأول
ويقتل شريك من
امتنع قوده لمعنى فيه
لا قاتل غيره بجرحين
عمد وغيره أو مضمون
وغيره ولو داوى جرحه
بمذنب فقاتل نفسه أو
بما لا يقتل غالباً أو جهل
حاله فشبهه عمد فان علمه
فشريك جرح نفسه

(ويقتل جمع بواحد) كأن ألقوه من عال أو في بحر أو جرحوه جراحات مجتمعة أو متفرقة وإن تفاوتت عددا أو فحشا لما روى الشافعي وغيره أن عمر قتل نفر خمسة أو سبعة برجل قتلوه غيلة وقال لولمّا لأعليه أهل صنعاء لقتلتهم جميعا ولم ينكر عليه فصار إجماعا. والغيلة أن يخدع ويقتل بموضع لا يراه فيه أحد (ولولى عفوعن بعضهم بحصته من الدية باعتبار عددهم) في جراح ونحوه بقرينة ما يأتي وعن جميعهم بالدية فتوزع على عددهم فعلى الواحد من العشرة عشرها وإن تفاوتت جراحاتهم عددا أو فحشا (ولو ضربوه بسيطا) أو عصا خفيفة فقتلوه (وضرب كل) منهم (لا يقتل قتلوا إن تواطوا) أي توافقوا على ضربه (والا) بأن وقع اتفاقا (فالدية) تجب عليهم (باعتبار) عدد (الضربات) وإنما لم يعتبر التواطؤ في الجراحات ونحوها لأن ذلك يقصده الإهلاك بخلاف الضرب بنحو السوط، أما إذا كان ضرب كل منهم يقتل فيقتلون مطلقا وإذا آلت الأمر إلى الدية وزعت على الضربات بخلاف الجراحات ونحوها وقولى وإلا إلى آخره من زيادتي (ومن قتل جمعا مرتبا قتل بأولهم أو معا) بأن ماتوا في وقت واحد أو جهل أمر الملية والترتيب فالمراد الملية المحققة أو المحتملة (فبقرة) بينهم فمن خرجت قرعته قتل به (وللباقين الديات) لأنها جنائيات لو كانت خطأ لم تتداخل فعند التعمد أولى (فلوقته) منهم (غير من ذكر) بأن قتله غير الأول في الأولى وغير من خرجت قرعته في الثانية فتعبرى بذلك أعم من قوله فلو قتله غير الأول (عصى ووقع قودا) لأن حقه متعلق به (وللباقين الديات) لتعذر القود بغير اختيارهم وتعبرى بذلك أولى من قوله وللأولى دية وهل المراد دية القتل أو القاتل حكى المتولى فيه وجهين تظهر فائدتهما في اختلاف قدر الديتين فعلى الثاني منهما لو كان القاتل رجلا والقاتل امرأة وجب خمسون بعير أو في عكسه مائة والأقرب الوجه الأول كادك عليه كلامهم في باب العفوع عن القود ولو قتله أولياء القتلى جميعا وقع القتل عنهم موزعا عليهم فيرجع كل منهم إلى مائة فتتضيه التوزيع من الدية فإن كانوا ثلاثة حصل لكل منهم ثلث حقه وله ثلثا الدية.

فصل في تغير حال المجروح الحرية أو عصمة أو إهدار أو بقدر المضمون به. لو (جرح عبده أو حريا أو مرتدافعت) العبد (وعصم) الحربى بإيمان أو أمان أو المرتد بإيمان (فمات) بالجرح (فهدر) أى لاشىء فيه اعتبارا بحال الجنابة نعم عليه في قتل عبده كفارة كما سيأتى (ولورماه) أى العبد أو الحربى أو المرتد بسهم (فقتق وعصم) قبل إصابة السهم ثم مات بها (فدية خطأ) تجب اعتبارا بحال الإصابة لأنها حالة اتصال الجنابة والرمى كالمقدمة التى يتوصل بها إلى الجنابة فعلم أنه لا قود بذلك لعدم المكافأة أول أجزاء الجنابة وتعبرى بذلك أعم بما عر به (ولو ارتد جريح ومات) سراية (فنفسه هدر) أى لاشىء فيها لأنه لو قتله حينئذ مباشرة لم يلزمه شىء فالسراية أولى (ولو ارتد) لولا الردة ولو لمعتقا (قود الجرح إن أوجبه) أى الجرح القود كموضحة وقطع يد عمدا ظملا اعتبارا بحال الجنابة وكان لم يمسر وإنما كان القود للوارث لا للامام لأنه للشفى وهوله لا للامام (والا) أى وإن لم يوجب الجرح القود (ف) الواجب (الأقل من أرشه ودية) للنفس لأنه المتيقن فلو كان الجرح قطع يد وجب نصف الدية أو يديه ورجليه وجبت دية ويكون الواجب (فيثا) لا يأخذ الوارث منه شيئا وتعبرى بوارث أولى من تعبيرة بقرية المسلم وقولى فيثا من زيادتي (فان أسلم) المرتد (فمات سراية فدية) كاملة تجب لوقوع الجرح والموت حال العصمة فلا قود وإن قصرت الردة لتخلل حالة الإهدار (كما لو جرح مسلم ذميا فأسلم أو حر عبدا) لغيره (فقتق ومات سراية) فإنه يجب فدية كاملة لأن الاعتبار في قدر الدية بحال استمرار الجنابة لا قود لأنه لم يقصد بالجنابة من يكافئه (وديته) في الثانية (للسيد) ساوت قيمته أو نقصت عنها لأنه استحقها بالجنابة الواقعة في ملكه ولا يتعين حقه فيها بل للجاني العدول لقيمتها وإن كانت الدية موجودة فإذا أسلم الدراهم أجبر السيد على قبولها وإن لم يكن له أن يطالبه إلا بالدية (فان زادت) أى الدية (على قيمته) فالزيادة لورثته لأنها وجبت بسبب الحرية هذا كله إذا لم يكن لجرحه أرش مقدر والا

ويقتل جمع بواحد
ولولى عفوعن بعضهم
بحصته من الدية باعتبار
عددهم ولو ضربوه
بسيطا وضرب كل
لا يقتل قتلوا إن تواطوا
والا فالدية باعتبار
الضربات ومن قتل جمعا
مرتبا قتل بأولهم أو معا
فبقرة وللباقين الديات
فلوقته غير من ذكر
عصى ووقع قودا
وللباقين الديات .

فصل جرح عبده
أو حريا أو مرتدافعت
وعصم فمات فهدر ولو
رماه فعتق وعصم فدية
خطأ ولو ارتد جريح
ومات فنفسه هدر
ولو ارتد قود الجرح إن
أوجبه والا فأقل من
أرشه ودية فيثا فان أسلم
فمات سراية فدية كما
لو جرح مسلم ذميا فأسلم
أو حر عبدا فعتق
ومات سراية وديته
للسيد فان زادت على
قيمته فالزيادة لورثته

ولوقطع يد عبد فعتق
ثم مات سراية فللسيد
الأقل من الدية والأرش.
(فصل) كالنفس فيما
مر غيرها فيقطع جمع
يد تحاملوا عليها
فأبانوها ، والشجاج
حارصة تشق الجلد
ودامية تدميه وباضعة
تقطع اللحم ومتلاحمة
تغوص فيه وسمحاق
تصل جلدة العظم
وموضحة تصله وهاشمة
تهشمه ومنقلة تنقله
ومأمومة تصل خريطة
الدماغ ودامغة تحرقها
ولا قود إلا في موضحة
ولو في باقي البدن ويجب
في قطع بعض نحو
مارن وان لم يبين وفي
قطع من مفصل حتى
في أصل فخذ ومنكب
إن أمكن بلا إجابة وفي
فقء عين وقطع أذن وجفن
ومارن وشفة ولسان
وذكر وأثنين وألين
وشفرين لافي كسر
عظم إلا سنا وأممكن
وله قطع مفصل أسفل
الكسر فلو كسر
عضده وأبانه قطع من
المرفق أو الكوع
وله حكومة الباقي ولو
أوضح وهشم أو نقل
أوضح وأخذ أرش
الباقي

فللسيد الأقل من أرشه والدية كاعلم ذلك من قولي (ولوقطع) الحر (يد عبد فعتق ثم مات سراية
فللسيد الأقل من الدية والأرش) أي أرش اليد المقطوعة في ملكه لو اندمل القطع وهو نصف قيمته لا الأقل
من الدية وقيمته لان السراية لم تحصل في الرق حتى تعتبر في حق السيد .
[قاعدة] كل جرح أوله غير مضمون لا ينقلب مضمونا بتغير الحال في الانتهاء وان كان مضمونا في الحالين
اعتبر في قدر الضمان الانتهاء وفي القود الكفاءة من الفعل الى الانتهاء .
(فصل) فم يعتبر في قود الأطراف والجراحات والمعاني مع ما يأتي (كالنفس فيما مر) مما يعتبر لوجوب القود
ومن أنه يقاد من جمع بواحد وغير ذلك (غيرها) من طرف وغيره فتعيرى بذلك أعم مما عبر به (فيقطع)
بالشروط السابقة (جمع) أي أيديهم (يد تحاملوا عليها) دفعة بمحدد (فأبانوها) فان لم يتحاملوا بأن تميز
فعل بعضهم عن بعض كأن قطع واحد من جانب وآخر من جانب حتى التقت الحديديتان فلا قود على واحد
منهما بل على كل منهما حكومة تليق بجنايته وبحث الشيطان بلوغ مجموع الحكومتين دية اليد
(والشجاج) في الرأس والوجه بكسر الشين جمع شجة بفتحها وهي جرح فيهما أما في غيرهما فيسمى جرحا
لا شجة عشر (حارصة) بمهمات وهي ما (تشق الجلد) قليلا نحو الخدش وتسمى الحارصة والحريصة
والقاشرة (ودامية) بتخفيف الياء (تدميه) بضم التاء أي تشق بلا سيلان دم والاتسمى دامغة بعين مهملة
وبهذا الاعتبار تكون الشجاج إحدى عشرة (وباضعة) من البضع وهو القطع (تقطع اللحم) بعد الجلد
(ومتلاحمة تغوص فيه) أي في اللحم (وسمحاق) بكسر السين (تصل جلدة العظم) أي التي بينه وبين
اللحم وتسمى الجلدة به أيضا وكذا كل جلدة رقيقة (وموضحة تصله) أي تصل العظم بعد خرق الجلدة
(وهاشمة تهشمه) أي العظم وان لم توضحه (ومنقلة) بكسر القاف المشددة أفصح من فتحها (تنقله) من محل
الى آخر وان لم توضحه وتهشمه (ومأمومة) وتسمى آمة (تصل خريطة الدماغ) الحبيطة به وهي أم الرأس
(ودامغة) بغين معجمة (تحرقها) أي خريطة الدماغ وتصل اليه وهي مذففة عند بعضهم (ولا قود) في
الشجاج (إلا في موضحة ولو) كانت (في باقي البدن) لتيسر ضبطها واستيفاء مثلها (ويجب) القود (في
قطع بعض نحو مارن) كأذن وشفة ولسان وحشفة (وان لم يبين) لذلك ويقدر المقطوع بالجزئية كالثلاث
والربع لا بالمساحة والمارن مالان من الأنف وتعيرى بما ذكر أولى مما عبر به (وفي قطع من مفصل)
بفتح اليم وكسر الصاد لا تضباطه (حتى في أصل فخذ) وهو ما فوق الورك (ومنكب) وهو مجموع ما بين العضد
والكتف (إن أمكن) القود فيهما (بلا إجابة) بخلاف ما إذا لم يمكن إلا بإجابة لان الجوائف لا تضبط
(ويجب في فقء عين) أي تعويرها بعين مهملة (وقطع أذن وجفن) بفتح الجيم (ومارن وشفة ولسان)
وذكر وأثنين أي يرضتين بقطع جلدتهما (وألين) بفتح الهمزة أي اللحمان الناتئان بين الظاهر والفخذ
(وشفرين) بضم الشين حرفا الفرج لان لها نهايات مضبوطة (لا في كسر عظم) لعدم الوثوق بالمعائلة فيه
(إلا سنا وأممكن) بأن تنشر عنشار بقول أهل الخبرة ففي كسرها القود على النص وجزم به الماوردي وغيره
والاستثناء من زيادتي (وله) أي المحنى عليه (قطع مفصل أسفل) محل (الكسر) ليحصل به استيفاء بعض
حقه (فلو كسر عضده وأبانه) أي الكسور من اليد (قطع من المرفق أو) من (الكوع) ويسمى الكعاع
لعجزه عن محل الجناية فيهما ومساحتها ببعض حقه في الثانية (وله حكومة الباقي) وهو المقطوع من
العضد في الأولى والمقطوع منه مع الساعد في الثانية لا يلم يأخذ عوضا عنه (ولو أوضح وهشم أو نقل أوضح)
المحنى عليه لإمكان القود في الموضحة (وأخذ أرش الباقي) أي الهاشمة والمنقلة وهو خمسة أبعرة للهاشمة
وعشرة للمنقلة لتعذر القود في الهشم والتنقيل المشتمل على الهشم غالبا ولو أوضح وأم أوضح وأخذ
ما بين الموضحة والمأمومة وهو ثمانية وعشرون بعيرا وثلاث لان في المأمومة ثلث الدية كما سيأتي

(ولو قطعه من كوعه لم يقطع شيئا من أصابعه) ولو أتملة لقدرته على محل الجناية فتعبرى بذلك أولى من قوله فليس له التقاط أصابعه (فإن قطع عزز) لعدوله عن حقه (ولا غرم) عليه لأنه يستحق إتلاف الجملة (وله قطع الكف) بعد القطع لأنه من مستحقه ويفارق ما لو قطعه من نصف ساعده فلقط أصابعه لا يمكن من قطع كفه لأنه ثم بالتمكين لا يصل إلى تمام حقه بخلافه هنا (ويجب) القود (بإبطال) المعاني سرية من (بصر وسمع وبطش وذوق وشم وكلام) لأن لها محال مضبوطة ولأهل الخبرة طرق في إبطالها وذكر الكلام من زيادتي (فلو أوضحه أو لطمه لطمه تذهب ضوؤه غالبا فذهب) ضوؤه (فعل به كفعله فان ذهب) فذاك (والأذهب بأخف ممكن كتقريب حديدة سحمة) من حدته أو وضع كافور فيها ومحل ذلك أن يقول أهل الخبرة يمكن إذهاب الضوء مع بقاء الحديقة والألوان واجب الأرش ومحلها في اللطمة فيما إذا ذهب بهما من المحنى عليه ضوء إحدى العينين أن لا يذهب بهما من الجاني ضوء عينيه أو إحداها مخالفة للمجنى عليها أو مبهمة والأفلا يلطم خذرا من إذهاب ضوء عينيه أو مخالفة للمجنى عليها بل يذهب بالمعالجة فان تعذرت فالأرش (ولو قطع أصبعاً فقتل كل غيرها) من بقية الأصابع (فلا قود في المتأكل) وفارق إذهاب البصر ونحوه من المعاني بأن ذلك لا يباشر بالجناية بخلاف الأصبع ونحوه من الأجسام فيقصد بمحل البصر مثلاً نفسه ولا يقصد بالأصبع مثلاً غيرها فلو اقتصر في الأصبع فسرى لغيرها لم تقع السراية قصاصاً بل تجب على الجاني للأصابع الأربعة أربعة أخماس الدية .

باب كيفية القود والاختلاف فيه ومستوفيه ﴿ مع ما يأتي

(لاتؤخذ) هو لشموله أهم من قوله لا تقطع (يسار يمين ولا شفة سفلى بعليا وعكسهما) أي يمين يسار وشفة عليا سفلى (ولا أتملة) بفتح الهمزة وضم الميم في الأفصح (بأخرى) ولا أصبع بأخرى (ولا حادث) بعد الجناية (بوجود) فلو قلع سناً ليس له مثلها فلا قود وان نبت له مثلها بعد (ولا زائد بزائد أو أصلى دونه) كأن يكون زائد الجاني ثلاثة مفاصل وزائد المجنى عليه أو أصليته مفصلان (أو) زائد أو أصلى (بمحل آخر) كزائد بحجب خنصر بزائد بحجب إبهام أو بنصر أصلى ولا يدمستوية الأصابع والكف يبدأ قصر من أختها وذلك لا تتقاء المساواة فيما ذكر المقصود في القود ولو تراصيا بأخذ ذلك لم يقع قوداً ويؤخذ زائد بزائد وبأصلى ليسادونه إن اتحد محلاً وقول ولا حادث إلى آخره ما عدا حكم الزائد بالزائد بمحل آخر من زيادتي (ولا يضر) في القود بعد ما ذكر (تفاوت كبر وصغر وطول) وقصر (وقوة) وضعف في عضو أصلى أو زائد كافي النفس لأن المماثلة في ذلك لا تكاد تتفق (والعبرة في) قود (موضحة بمساحة) فيقاس مثلها طولاً وعرضاً من رأس الشاج ويخط عليه بنحو سواد أو حمرة ويوضح بنحو موسى وإنما لم يعتبر بذلك بالجزئية لأن الرأسين مثلاً قد يختلفان صغراً وكبراً فيكون جزء أحدهما قدر جميع الآخر فيقع الحيف بخلاف الأطراف لأن القود وجب فيها بالمماثلة بالجملة فلو اعتبرناها بالمساحة أدى إلى أخذ عضو ببعض آخر وهو مختنع (ولا يضر تفاوت غلظ لحم وجلد) في قودها ولو كان برأس الشاج شعر دون المشجوج في الروضة وأصلها عن نص الأم أنه لا قود لما فيه من إتلاف شعر لم يتلفه الجاني وظاهر نص المختصر وجوبه وعزى للمأوردى ومحل ابن الرقعة الأول على فساد منبت المشجوج والثاني على ما لو حلق قال الأذرعى وقضية نص الأم أن الشعر الكثيف يجب إزالته ليسهل الاستيفاء ويعد عن الغلط قال والتوجيه يشعر بأنها لا تجب إذا كان الواجب استيعاب الرأس (ولو أوضح رأساً ورأسه) أي الشاج (أصغر استوعب) إيضاحاً (ويؤخذ قسط) للباقي (من أرش الموضحة) لو ورع على جميعها فان كان الباقي قدر الثلث فليتم به ثلث أرشها فلا يكمل الإيضاح من غير الرأس كالوجه والقفا لأنه غير محل الجناية (أو) ورأسه (أكبر أخذ) منه (قدر حقه) فقط لحصول المماثلة (والخيرة في محله للجاني) لأن جميع رأسه محل الجناية وقيل للمجنى عليه وصوبه الأذرعى وغيره قالوا

ولو قطعه من كوعه لم يقطع شيئا من أصابعه
فإن قطع عزز ولا غرم
وله قطع الكف ويجب
بإبطال بصر وسمع وبطش
وذوق وشم وكلام فلو
أوضحه أو لطمه لطمه
تذهب ضوؤه غالباً
فذهب فعل به كفعله
فان ذهب وإلا أذهب
بأخف ممكن كتقريب
حديدة سحمة ولو قطع
أصبعاً فقتل كل غيرها
فلا قود في المتأكل .

باب كيفية القود
والاختلاف فيه
ومستوفيه ﴿

لاتؤخذ يسار يمين
ولا شفة سفلى بعليا
وعكسهما ولا أتملة
بأخرى ولا حادث
بوجود ولا زائد بزائد
أو أصلى دونه أو بمحل
آخر ولا يضر تفاوت
كبر وصغر وطول
وقوة والعبرة في
موضحة بمساحة ولا
يضر تفاوت غلظ لحم
وجلد ولو أوضح رأساً
ورأسه أصغر استوعب
ويؤخذ قسط من
أرش الموضحة أو أكبر
أخذ قدر حقه والخيرة
في محله للجاني

وهو الذي أورده العراقيون (أو أوضح) ناصية وناصيته أصغر كل (عليها) (من) باقي (رأسه) من أي محل كان لأن الرأس كله عضو واحد فلا فرق بين مقدمه وغيره (ولو زاد) المقتص (في موضحته) (على حقه) (عمدا) (لزمه قوده) أي الزائد لكن إنما يقتص منه بعد اندمال موضحته (فإن وجب مال) بأن حصل بشبه عمد أو بخطأ بغير اضطراب الجاني أو عفا بمال (فأرش كامل) يجب لمخالفة حكمه حكم الأصل فإن كان الخطأ باضطراب الجاني فهدر فلو قال المقتص تولدت باضطرابك فأنكر في الصدق منهما وجهان قال البلقي الأرجح عندي تصديق المقتص منه وتعبيري بما ذكر أولى مما عبر به (ولو أوضحه جمع) بأن تحاملوا على آلة وجروها معا (أوضح من كل) منهم (مثليها) أي مثل موضحته لا قسطه منها فقط إذ ما من جزء إلا وكل منهما جان عليه فأشبهه ما إذا اشتركوا في قطع عضو فلو آل الأمر للدية وجب على كل واحد قسطه كما قطع به البغوي والماوردي لادية موضحة كاملة خلافا لما رجحه الإمام ووقع في الروضة عزو الأول للإمام والثاني للبغوي وهو خلاف ما في الرافعي وغيره (ويؤخذ) عضو (أش) من ذكر أو يبدأ وغيرهما (بأش) مثله أو دونه (شلاوهمان زيادتي) (وبصحيح) هذا (إن أمن) من المأخوذ (نزف دم) بقول أهل الخبرة لأنه مثل حقه أو دونه بخلاف ما إذا لم يؤمن من ذلك بأن لم تنسد أفواه العروق بالجسم فلا يؤخذ به وإن رضى الجاني حذرا من استيفاء النفس بالطرف (ويقنع به) أي بالأش إذا أخذ بأش دونه أو بصحيح فلا أرش للشلل لاستوائهما في الجرم وإن اختلفا في الصفة لأنها لا تقابل بمال (لا عكسهما) أي لا يؤخذ بأش بأش فوقه ولا بصحيح بأش (في غير أنف وأذن وسراية) كيدور جل وجه (وإن رضى الجاني) رعاية للمائلة كالاقتل حر بعد وإن رضى وخارج زيادتي في غير أنف وأذن وسراية الأش من ذلك وما لو سرى قطع الأشل للنفس فيؤخذ به ذلك لبقاء المنفعة من جمع الريح والصوت في الأولين وكافي الموت بخاتمة في الثالث (فلو فعل) أي أخذ ذلك بما ذكر بغير دونه بقول (بالأذن) من الجاني (فعلية دية) ولو حكومة الأش فلا يقع ما فعل قودا لأنه غير مستحق (فلو سرى) عليه (قود النفس) لتفويتها ظاهرا أما إذا أخذه بإذن الجاني فلا قود في النفس ولادية في الطرف إن أطلق الأذن ويجعل مستوفيا لحقه فإن قال خذ قودا ففعل فقيل لا شيء عليه وهو مستوف بذلك حقه وقيل عليه دية وله حكومة وقطع به البغوي كذا في الروضة كأصلها هنا (والشلل بطلان العمل) وإن لم يزل الحس والحر كدوهو شامل لشلل الذكرو غيره بخلاف قول الأصل والأش منقبض لا ينسبط أو عكسه فإنه وإن لزمه الأول لكنه قاصر على الذكرو (ولا أثر لا تتشار الذكرو وعدمه) فيؤخذ ذلك من خلقه كخصي وعين إذا خلل في العضو وتعذر الانتشار لضعف في القلب أو الدماغ (ويؤخذ سليم بأعسم وأعرج) لذلك والعسم عيها تين مفتوحتين تشنج في المرفق أو قصر في الساعد أو العضد قاله في الروضة كأصلها وقال ابن الصباغ هو ميل وأعو جاح في الرسغ وقال الشيخ أبو حامد الأعسم الأعسر وهو من بطشه بيساره أكثر (و) يؤخذ طرف (فأخذ أظفار بسليمها) لأنه دونه (لا عكسه) أي لا يؤخذ طرف سليم أظفار بفاقدها لأنه فوقه (ولا أثر لتغيرها) أي الأظفار بنحو سواد أو خضرة وعليهما اقتصر الأصل فيؤخذ بطرفها الطرف السليم أظفاره منه لأن ذلك علة ومرض في العضو وذلك لا يؤثر في وجوب القود (و) يؤخذ (أنف شام بأخشم) أي غير شام كعكسه المفهوم بالأولى ولأن الشم ليس في جرم الأنف (وأذن سميع بأصم) كعكسه المفهوم بالأولى ولأن السمع لا يحل جرم الأذن (لا عين صحيحة بعمية) ولو لم يقيم صورتها (ولا لسان ناطق بأخرس) لأن كلامهما أكثر من حقه ولأن البصر والنطق في العين واللسان بخلاف السمع والشم كما مر (وفي قلع سن) لم يبطل نفعها ولم يكن بها نقص ينقص به أرشها (قود) وإن نبتت من مشغور لقوله تعالى: والسن بالسن. وعودها نعمة جديدة وفي القود بكسر هاء تفصيل تقدم والأصل أطلق أنه لا قود فيه (ولو قاع) شخص ولو غير مشغور (سن غير مشغور) ولو بالغا وهو الذي

أو ناصية وناصيته أصغر
كل من رأسه ولو زاد
في موضحته عمدا لزمه
قوده فإن وجب مال
فأرش كامل ولو أوضحه
جمع أوضح من كل
مثليها ويؤخذ أشل
بأش مثله أو دونه
وبصحيح إن أمن نزف
دم ويقنع به لا عكسها في
غير أنف وأذن وسراية
وإن رضى الجاني
فلو فعل بلا إذن فعله
ديته فلو سرى قود
النفس والشلل بطلان
العمل ولا أثر لا تتشار
الذكرو وعدمه ويؤخذ
سليم بأعسم وأعرج
وفأخذ أظفار بسليمها
لا عكسه ولا أثر لتغيرها
وأنف شام بأخشم
وأذن سميع بأصم لا عين
صحيحة بعمية ولا
لسان ناطق بأخرس
وفي قلع سن قود ولو
قلع سن غير مشغور

انتظر فإن بان فساد
منبتها وجب قود ولا
يقتص له في صغره
ولو تقصت يده أصبعها
فقطع كاملة قطع وعليه
أرش أصبع أو بالعكس
فلم يقطع مع حكومة
خمس الكفدية أصابعه
أو لقطها وحكومة
مناتها ولو قطع كفا
بلا أصابع فلا قود إلا أن
تكون كفه مثلها ولو
شلت أصبعاه فقطع
كاملة لقط الثلاث
وأخذ دية أصبعين
أو قطع يده وقنع بها .
﴿فصل﴾ قد شخصنا
وزعم موته أو قطع يديه
ورجليه فمات وزعم
سراية والولى اندمالا
ممكنا أو سببا عينه
وأمكن اندمال حلف
الولى كما لو قطع يده
فمات وزعم سببا
والولى سراية ولو أزال
طرفا ظاهرا وزعم
نقصه خلقة حلف أو
أوضح موضحتين ورفع
الحاجز وزعمه قبل
اندماله حلف إن قصر
زمن وإلا حلف
الجريح وثبت أرشان .
﴿فصل﴾ القود للورثة
ويحبس جان إلى كمال
صبيهم ومجنونهم
وحضور غائبهم

لم تسقط أسنانه الرواضع التي من شأنها السقوط (انتظر) حاله فلا قود ولادية في الحال لأنها تعود غالبا
(فإن بان فساد منبتها) بأن سقطت البواقي وعدن دونها وقال أهل الخبرة فساد منبتها (وجب قود ولا يقتص
له في صغره) بل يؤخر حتى يبلغ فإن مات قبل بلوغه اقتص وارثه في الحال أو أخذ الأرش وإذا اقتص من
غير مشغور لمثله وقد فسد منبت سنه فإن لم تعد سن الجاني فذاك أو لا قلة ثانيا ولو قلع بالغ لم يغرسن بالغ
مشغور خير المجنى عليه بين الأرش والقود كما نقله الشيخان عن ابن كعب وجزم به في الأنوار وهو معلوم
من صدر كلامي فلو اقتص وعادت سن الجاني لم تعلق ثانيا وفارقت ما قبلها بأن المجنى عليه قد رضى بدون حقه
فلا عود له وثم اقتص ليفسد منبت الجاني كما أفسد منبته وقد تبين عدم فساد فكل له العود (ولو تقصت
يده أصبعها فقطع) يدا (كاملة قطع وعليه أرش أصبع) لأنه قطعها ولم يستوف قودها ولم يقطع مع حكومتها
دية اليد ولا يقطع (أو بالعكس) بأن قطع كامل ناقصة (فلم يقطع مع حكومة خمس الكفدية أصابعه)
الأربع (أو لقطها وحكومة مناتها) ولا حكومة لها في الحال الأول لأنها من جنس الدية فلا يبعد دخولها
فيها بخلاف القود فإنه ليس من جنسها وإنما وجبت حكومة خمس الكف لأنه لم يستوف في مقابلته شيء
يخيل اندراج فيه (ولو قطع كفا بلا أصابع فلا قود) عليه (إلا أن تكون كفه مثلها) فعليه قود للمائلة
ولو عكس بأن قطع فاقده الأصابع كاملها قطع كفه وأخذت دية الأصابع كما علم ما مر فيما لو قطع ناقص اليد
أصبعها دية كاملة (ولو شلت) بفتح الشين (أصبعاه فقطع كاملة لقط) الأصابع (الثلاث) السليمة (وأخذ)
مع حكومة مناتها المعلومة بمما (دية أصبعين) وهو ظاهر (أو قطع يده وقنع بها) لأنه لو عم الشال جميع
اليد وقنع قنع بها ففي شلل البعض أولى .

﴿فصل﴾ في اختلاف مستحق الدم والجاني . لو (قد) مثلاً (شخصاً وزعم موته) والولى حياته (أو قطع
يديه ورجليه فمات وزعم سراية والولى اندمالا ممكنا أو سببا) آخر للموت بقيد زعمه بقولى (عينه) أو لم يعينه
(وأمكن اندمال حلف الولى) لأن الأصل بقاء الحياة في الأولى وعدم السراية في الثانية فيجب فيها ديتان
وفي الأولى دية لا قود لأنه يسقط بالشبهة وخارج بالممكن غيره لقصر زمنه كيوم ويومين فيصدق الجاني
في قوله بلا عين (كما لو قطع يده فمات وزعم سببا) للموت غير القطع ولم يمكن الاندمال (ولولى سراية)
فانه الذي يخلف سواء عين الجاني السبب أم أبهمه لأن الأصل عدم وجود سبب آخر . واستشكل ذلك
بالصورة السابقة مع أن الأصل فيها أيضا عدم وجود سبب آخر . وأجيب بأنه إنما صدق الولى ثم مع
ما ذكر لأن الجاني قد اشتغلت ذمته بظاهرا بديتين ولم يتحقق وجود المسقط لإحداها وهو السراية بإمكان
الإحالة على السبب الذي ادعاه الولى فدعواه قد اعتضدت بالأصل وهو شغل ذمة الجاني (ولو أزال طرفا
ظاهرا) كيد ولسان (وزعم نقصه خلقة) كشلل أو فقد أصبع (حلف) بخلاف ما لو أزال طرفا باطنا كذكر
وأثنين أو ظاهرا وزعم حدوث نقصه فلا يخاف بل يخلف المجنى عليه والفرق عسر إقامة البينة في الباطن
دون الظاهر والأصل عدم حدوث نقصه والمراد بالباطن ما يعتاد ستره مروءة وبالظاهر غيره (أو أوضح
موضحتين ورفع الحاجز) بينهما (وزعمه) أى الرفع (قبل اندماله) أى الإيضاح ليقصر على أرش واحد (حلف
إن قصر زمن) بين الإيضاح والرفع لأن الظاهر معه ذكر التحليف فيما عدا مسألة القود من زيادتي (وإلا)
بأن طال الزمن (حلف الجريح) أنه بعد الاندمال (وثبت) له (أرشان) لثلاثة باعتبار الموضحتين ورفع
الحاجز بعد الاندمال الثابت بخلفه وذلك لأن حلفه دافع للنقص عن أرشين فلا يوجب زيادة .

﴿فصل﴾ في مسح القود ومستوفيه . (القود) يثبت (للورثة) العصمة وذوى القروض بحسب إرثهم
المال سواء كان الارث بسبب أم بسبب كالزوجين والمعتق (ويحبس جان) هو أعم من قوله القاتل ضبطا
لحق المستحق (إلى كمال صبيهم) بالبلوغ (ومجنونهم) بالافاقة (وحضور غائبهم) أو إذنه لأن القود للثشقي

ولا يحصل باستيفاء غيرهم من ولى أو حاكم أو بقيتهم فان كان الصبي والمجنون فقيرين محتاجين للنفقة جاز لولى المجنون غير الوصى العفو على الدية دون ولى الصبي لأن له غاية تنتظر بخلاف المجنون وعلم بقولى ويجبس أنه لا يخفى بكفيل لأنه قد يهرب فيفوت الحق (ولا يستوفيه) أى القود (إلا واحدا) منهم أو من غيرهم فليس لهم أن يجتمعوا على استيفائه لأن فيه تعديا للمقتص منه ويؤخذ منه أن لهم ذلك إذا كان القود بنحو إغراق وبه صرح البلقيني وإنما يستوفيه الواحد (بتراض) منهم أو من باقيهم (أو بقرعة) بينهم إذا لم يتراضوا بل قال كل أنا أستوفيه بقيد زدته بقولى (مع إذن) من الباقيين فى الاستيفاء بعدها فمن خرجت قرعته تولاه باذن الباقيين (ولا يدخلها) أى القرعة (عاجز) عن الاستيفاء كشيخ وامرأة وهذا ما صححه الأكثرون كما فى أصل الروضة وصححه فى الشرح الصغير ونص عليه فى الأم وصحح الأصل أنه يدخلها العاجز ويستنب (فلو بدر أحدهم ققتله بعد عفو) منه أو من غيره (لزمه قود) وإن لم يعلم بالعفو إذ لا حق له فى القتل (أو قبله فلا) قود عليه لأن له حقا فى قتله (وللبقية) فى المسئلتين (قسط) دية من تركه جان) لأن المبادرة فيما وراء حقه كالأجنبي ولوارث الجاني على المبادر قسط ما زاد على قدر حقه من الدية (ولا يستوفى) المستحق قودا فى نفس أو غيرها (إلا باذن إمام) ولو بنائبه لخطره واحتياجه إلى النظر لاختلاف العلماء فى شروطه وقد لا يعتبر الإذن كما فى السيد والقاتل فى الحراة والمستحق المضطر أو المنفرد بحيث لا يرى كما بحثه ابن عبد السلام (فان استقل به المستحق عزز) لافتياته على الإمام واعتدبه (ويأذن) الإمام (لأهل) لاستيفائه من مستحقه (فى نفس) لا غيرها من طرف ومعنى أما غير الأهل كالشيخ والزمن والمرأة فلا يأذن له فى الاستيفاء ويأذن له فى الاستنابة وإنما يأذن له فى غير النفس لأنه لا يؤمن من أن يزيد فى الإيلام بترديد الآلة فيسرى (فان أذن له فى ضرب رقبة فأصاب غيرها عمدا) بقوله (عززه) لتعديه (ولم يعزله) لأهليته وإن تعدى بفعله (أو أخطأ ممكنا) كأن ضرب كتفه أو رأسه مما يلي الرقبة (عزله) لأن حاله يشعر بعجزه (لا) إن كان (ماهرا) فلا يعزله وهذا من زيادتي (ولم يعزله) بقيد زدته بقولى (ان حلف) أنه أخطأ لعدم تعديه وخرج بممكننا المودعى خطأ غير ممكن كأن أصاب رجله أو وسطه فانه كالعمد فيما مر (وأجرة جلاد) بقيد زدته بقولى (لم يرزق من) مال (المصالح على جان) موسر لأنها مؤنة حق لزمه أدائه والجلاد هو المنسوب لاستيفاء الحدود والقود ووصف بأغلب أوصافه (وله) أى المستحق (قود فورا) إن أمكن لأن موجب القود الإتيان فيجل كقيم التلقات (وفى حرم) وان التجأ إليه كقتل الحية والعقرب (و) فى (حر وبرد ومرض) بخلاف نحو قطع السرقة مما هو من حقوق الله تعالى لبناء حق آدمى على المضائق وحق الله على المساحة (لا) فى (مسجد) ولو فى غير حرم بل يخرج منه ويقتص منه صيانته وكذا لو التجأ إلى ملك شخص أو مقبرة وذ كر حرم المسجد من زيادتي (وتحبس ذات حمل ولو بتصديقها) فيه (فى قود) فى نفس أو غيرها (حتى ترضعه اللبأ ويستغنى عنها) بامرأة أخرى أو بهيمة يحل لبنها أو فطمه بشرطه وحمل تصديقها إذا أمكن ذلك وإلا كأن كانت آيسة فلا تصدق (ومن قتل بشيء) من محدد أو غيره كغرق وحريق (قتل به) رعاية للمماثلة (أو بسيف) لأنه أسهل وأسرع ورجيح الأصل تعيين السيف فيما لو قتله بنحو جائفة أو كسر عضد سبق قلم إذ التخيير هو المنقول عن النص والجمهور وروى به جماعة نعم لو قال أفعال به كفعله فان لم يمت لم يقتله بل أعنو عنه لم يمكن لما فيه من التعذيب (الا) ان قتل (بنحو سحر) مما يحرم فعله كواط وإيجار خمر أو بول (ذ) لا يقتل به وان كانت المماثلة به بل (بسيف) فقط نعم يقتل بمسموم ان قتل به كاشمله المستثنى منه وتعبيرى بنحو سحر أعم من تعبيره بالسحر والحجر والواط (ولو فعل به كفعله من نحو إجافة) كتجويع وكسر عضد (فلم يمت قتل بسيف) لما مر ولا يزداد فى الفعل المذكور حتى يموت وفيل يزداد فيه ورجحه

ولا يستوفيه إلا واحد
بتراض أو بقرعة
مع إذن ولا يدخلها عاجز
فلو بدر أحدهم ققتله
بعد عفو لزمه قود أو
قبله فلا وللبقية قسط
دية من تركه جان ولا
يستوفى إلا باذن إمام
فان استقل عزرو يأذن
لأهل فى نفس فان أذن
له فى ضرب رقبة فأصاب
غيرها عمدا عززه ولم
يعزله أو أخطأ ممكنا عزله
لامهرا ولم يعزله إن
حلف وأجرة جلاد لم
يرزق من المصالح على
جان وله قود فورا وفى
حرم وحر وبرد ومرض
لامسجد وتحبس ذات
حمل ولو بتصديقها فى
قود حتى ترضعه اللبأ
ويستغنى عنها ومن
قتل بشيء قتل به أو
بسيف إلا بنحو سحر
فبسيف ولو فعل به
كفعله من نحو إجافة
فلم يمت قتل بسيف

أو قطع ثم حز أو انتظر السراية ولو اقتص مقطوع بدفات سراية وتساويا دية حز الولى أو عفا بنصف دية ولو كان المقطوع يدين وعفا فلا شيء ولو مات جان بقود فهدر وإن ماتا سراية معاً أو سبق المحنى عليه فقد اقتص وإلا فنصف دية ولو قال مستحق يمين أخرجهما فأخرج يسارا وقصد إباحته فهدرة أو جعلها عنها ظانا أجزاءها أو أخرجهما دهشا وظناهما اليمين (أو) ظن (القاطع الأجزاء فدية لها ويبقى قود اليمين إلا في ظن القاطع الأجزاء .

﴿ فصل ﴾ موجب العمد قود والدية بدل فلو عفا عنه مجانا أو مطلقا فلا شيء أو عن الدية لغا فإن اختارها عقب عفوه مطلقا أو عفا عليها بعد عفوه عنها وجبت وإن لم يرض جان ولو عفا على غير جنسها أو أكثر منها ثبت إن قبل جان وإلا فلا ولا يسقط القود ولو قطع أو قتل مالك أمره بإذنه فهدر ولو قطع فعفا عن قوده وأرشه صح لأرش السراية وإن قال

الأصل في التجويع (ولو قطع فسرى) القطع إلى النفس (حز الولى) رقبته تسهيل عليه (أو قطع) للمائلة (ثم حز) للسراية (أو انتظر) بعد القطع (السراية) لتكمل المائلة (ولو اقتص مقطوع يد فمات سراية وتساويا دية حز الولى) رقبته القاطع (أو عفا) عن حزها (بنصف دية) واليد المستوفاة مقابلة بالنصف (ولو كان المقطوع يدين وعفا) الولى عن الحز (فلا شيء) له لأنه استوفى ما يقابل الدية وخرج زيادتي وتساويا دية ما لو لم يتساويا فيها كأن نقصت دية القاطع كما مرأة قطعت يد رجل فاقتص ثم مات سراية فالعفو بثلاثة أرباع الدية لأنه استحق دية رجل سقط منها ما استوفاه وهو يد امرأة ربع دية رجل صححه في الروضة وأصلها في باب العفو (ولو مات جان) سراية (بقود يد) مثلاً (فهدر) لأنه قطع بحق (وإن ماتا) أى الجاني بالقود والمحنى عليه بالجناية (سراية معاً أو سبق المحنى عليه) الجاني موتا (فقد اقتص) بالقطع والسراية في مقابلتهما (وإلا) بأن تأخر موت المحنى عليه (فنصف دية) تجب في تركه الجاني إن تساويا دية لأن القود لا يسبق الجناية لأن ذلك يكون كالمسلم فيه وهو ممتنع فلو كان ذلك في قطع يدين فلا شيء له (ولو قال مستحق) قود (يمين) للجاني الحر العاقل (أخرجها فأخرج يسارا) سواء كان عالمها وبعدم أجزائها أم لا (وقصد إباحتها) فقطعها المستحق (فهدرة) أى لا قود فيها ولا دية وإن لم يتلفظ بالإذن في القطع سواء أعلم القاطع أنها اليسار أم لا ويعزى في العلم (أو) قصد (جعلها عنها) أى عن اليمين (ظانا أجزاءها) عنها (أو أخرجهما دهشا وظناهما اليمين أو) ظن (القاطع الأجزاء فدية) تجب (لها) أى اليسار لأنه لم يبدلها مجانا فلا قود لها لتسليط مخرجها بجعلها عوضاً في الأولى وللهشة القرية في مثل ذلك في الثانية بقسميها وثانيهما من زيادتي (ويبقى قود اليمين) في المسائل الثلاث لأنه لم يستوفه ولا عفا عنه لكنه يؤخر حتى تندمل يسراه (إلا في ظن القاطع الأجزاء) عنها فلا قود لها بل تجب لها دية وهذا من زيادتي فإن قال القاطع وقد دهش المخرج ظننت أنه أباحها وجب القود في اليسار وكذا لو قال علمت أنها اليسار وأنها لا تجزى عن اليمين أو دهشت .

﴿ فصل ﴾ في موجب العمد والعفو (موجب العمد) في نفس وغيرها بفتح الجيم (قود) بفتح اللوا أى قصاص (والدية) عند سقوطه بعفو عنه عليها أو بعفو (بدل) عنه على ما قاله الدارمى وجزم به الشيخان والأوجه ما اقتضاه كلام الشافعى والأصحاب وصرح به الماوردى في قود النفس أنها بدل ما جنى عليه وإلزام المرأة بقتلها الرجل دية امرأة وليس كذلك (فلو عفا) المستحق ولو محجور فليس أوسع (عنه مجانا أو مطلقا) بأن لم يتعرض للدية (فلا شيء) لأن المحجور عليه لا يكف إلا كتساب والعفو إسقاط ثابت لإببات معدوم (أو) عفا (عن الدية لغا) لأنه عفوه عما ليس مستحقاً فهو فيها لغو كالمعدوم (فإن اختارها) أى الدية (عقب عفوه مطلقا أو عفا عليها بعد عفوه عنها وجبت) فاختارها في الأولى وهو من زيادتي كالعفو عليها ولما كان العفو عنها لغوا في الثانية صحح العفو عليها وان تراخى عنه (وان لم يرض جان) بشيء من اختيار الدية أو العفو عليها فإنها تجب لأنه محكوم عليه فلا يعتبر رضاه كالحال عليه والضمون عنه (ولو عفا) عن القود (على غير جنسها) أى الدية (أو) على (أكثر منها ثبت) العفو عليه وسقط القود (إن قبل جان) ذلك (وإلا فلا) يثبت (ولا يسقط القود) لأن ذلك اعتياض فتوقف على الاختيار وهذا من زيادتي في الثانية (ولو قطع أو قتل) شخص آخر (مالك أمره) ولو سكران أو سفها (بإذنه فهدر) أى لا قود فيه ولا دية للاذن فيه وخرج بمالك أمره للعبد والصبي والمجنون فتعيرى به أولى من تعيره بالرشد (ولو قطع) بضم أوله أى عضوه وإن سرى القطع (فعفا عن قوده وأرشه) بلفظ وصية أو إبراء أو نحوه كإسقاط (صح) العفو عن قود العضو والسراية وعن أرش العضو إن خرج من الثلث أو أجاز الوارث وإلا سقط منه قدر الثلث (لا) عن (أرش السراية) إلى نفس أو عضو بأخر بأن تأكل بالقطع فلا يصح العفو عنه (وإن قال) مع عفوه عن

ذلك ولو بغير لفظ الوصية (و) عفوت (عما يحدث) من الجناية لأنه إنما عفا عن موجب جنابة موجودة فلا يتناول غيرهما والعفو عما يحدث باطل لأنه إبراء عما لم يجب (إلا إن عفا عنه) أى عما يحدث (بلفظ وصية) كأوصيته بأرث هذه الجنابة وبأرث ما يحدث منها فيصح ويسقط أرث العضو مع أرث ما يحدث بالشرط السابق والاستثناء من زيادتي (ومن له قود نفس بسراية) قطع (طرف فعفا عنها فلا قطع) له لأن مستحقه القتل والقطع طريقه وقد عفا عن مستحقه وقال البلقيني المعتمد أن له القطع وصرح به في البسيط (أو) عفا (عن الطرف فله حز الرقبة) لاستحقاقه له (ولو قطعه) المستحق (ثم عفا عن النفس) مجانا أو بعوض (فسرى القطع) إلى النفس (بان بطلان العفو) فتقع السراية قودا لأن السبب وجد قبله وترتب عليه مقتضاه فلم يؤثر فيه العفو وفائدة بطلانه تظهر فيما لو عفا بعوض فانه لا يلزم فإن لم يسر صح العفو فلا يلزم غرم لقطع العضو لأنه قطع عضو من يباح له دمه فكان كالألو قطع يد مرتد والعفو إنما يؤثر فيما بقي لا فيما استوفى (ولو وكل) باستيفاء القود (ثم عفا) عنه (فاقتص الوكيل جاهلا) عفوه (فعليه دية) لورثة الجاني لأنه بان أن قتله بغير حق فعلم أنه لا قود عليه لعذره ولادية على عاقلته (ولا يرجع بها) على عاف لأنه محسن بالعفو (ولو لمزمها) أى امرأة (قود فكحها به مستحقه جاز) لأنه عوض مقصود (وسقط) القود للمسكها قود نفسها (فان فارة) بها (قبل وطء رجع بنصف أرث) لتلك الجنابة لأنه بدل ما وقع العقد به .

﴿ كتاب الديات ﴾

جمع دية وهى المال الواجب بالجناية على الحر فى نفس أو فيما دونها وهاؤها عوض من فاء الكلمة وهى مأخوذة من الودى وهو دفع الدية يقال وديت القتل أديته وديا . والأصل فيها قبل الإجماع قوله تعالى ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبة مؤمنة ودية ، وخبر الترمذى وغيره الآتى (دية حر مسلم) معصوم (مائة بغير) نعم إن قتله رقيق فالواجب أقل الأمرين من قيمة القاتل والدية كما يعلم مما يأتى (مثلثة فى عمد وشبهه ثلاثون حقة وثلاثون جذعة وأربعون خلفه) بفتح الخاء المعجمة وكسر اللام وبالفاء أى حاملا (بقول خيرين) عدلين وإن لم تبلغ خمس سنين لخبر الترمذى فى العمد وخبر أبى داود فى شبهه بذلك سواء أوجب العمد قودا فعفا على الدية أو لم يوجبه كقتل الوالد ولده (ومخمسة فى خطأ من بنات مخاض وبنات لبون وبنى لبون وحقاق وجذعات) من كل منها عشرون لخبر الترمذى وغيره بذلك (إلا) إن وقع الخطأ (فى حرم مكة) سواء أكان القاتل والمقتول فيه أم أحدهما (أو) فى (أشهر حرم) ذى القعدة وذى الحجة والمحرم ورجب (أو محرم رحم) بالاضافة كأم وأخت (فمثلثة) لعظم حرمة الثلاثة لما ورد فيها ولا يلحق بها حرم المدينة ولا الإحرام ولا رمضان ولا أثر لحرم رضاع ومصاهرة ولا لقرية غير محرم كولد عم والأول بقسميه إن كان قريبا كبننت عم هى أخت من الرضاع أو أم زوجة وارد على قول الأصل أو محرما ذا رحم (ودية عمد على جان معجلة) كسائر أبدال المتلفات (و) دية (غيره) من شبه عمد وخطأ وإن ثلثت (على عاقلة) لجان (مؤجلة) لخبر الصحيحين عن أبى هريرة أن امرأتين اقتتلتا فخذت إحداهما الأخرى بحجر فقتلتها ومافى بطنها فقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن دية جنينها غرة عبد أو أمة وقضى بدية المرأة على عاقلتها أى القاتلة وقتلها شبه عمد فثبت ذلك فى الخطأ أولى والمعنى فيه أن القبائل فى الجاهلية كانوا يقومون بنصرة الجاني منهم ويمنعون أولياء الدم أخذ حقهم فأبدل الشرع تلك النصرة ببذل المال وخص تحملهم بالخطأ وشبه العمد لأنهما مما يكسر لا سيما فى متعاطى الأسلحة فحسنت إعادته لئلا يتضرر بما هو معذور فيه وأجلت الدية عليهم فقامهم (ولا يقبل) فى إيل الدية (معيب) بما يثبت الرد فى البيع وإن كانت إيل الجاني معيبة (إلا برضا) به من المستحق لأن حقه السالم من العيب فى الذمة (ومن لمزمته) الدية من جان أو عاقلة (فمن إيله) تؤخذ (ف) إن لم يكن له إيل أخذت من (غالب) إيل (محله) من بلد أو غيره

وعما يحدث إلا إن عفا عنه بلفظ وصية ومن له قود نفس بسراية طرف فعفا عنها فلا قطع أو عن الطرف فله حز الرقبة ولو قطعه ثم عفا عن النفس فسرى القطع بان بطلان العفو ولو وكل ثم عفا فاقص الوكيل جاهلا فعليه دية ولا يرجع بها ولو لمزمها قود فكحها به مستحقه جاز وسقط فان فارق قبل وطء رجع بنصف أرث .

﴿ كتاب الديات ﴾

دية حر مسلم مائة بغير مثلثة فى عمد وشبهه ثلاثون حقة وثلاثون جذعة وأربعون خلفه بقول خيرين ومخمسة فى خطأ من بنات مخاض وبنات لبون وبنى لبون وحقاق وجذعات إلا فى حرم مكة أو أشهر حرم أو محرم رحم مثلثة ، ودية عمد على جان معجلة وغيره على عاقلة مؤجلة ولا يقبل معيب إلا برضا ومن لمزمته فمن إيله فغالب عمله

(ف) ان لم يكن في محله إبل أخذت من غالب إبل (أقرب محل) إلى محل الدافع فيلزمه نقلها وبذلك علم ما صرح به الأصل أنه لا يعدل إلى نوع أو قيمة إلا براض لكن قال في البيان كذا أطلقوه ولكن مبنيا على جواز الصلح عن إبل الدية أى والأصح منعه لجهالة صفتها وقضيته أن صفتها لو علمت صح الصلح وبه صرح الغزالي في بسيطه وعليه جرى ابن الرفعة فيصح العدول حينئذ وما تقرر من أنها إنما تؤخذ من غالب إبل محله عند عدم إبله هو ما في الأصل والمذهب والبيان وغيرها والذي في الروضة ونقله أصلها عن التهذيب التخيير بينهما وظاهر ما تقرر أن إبله لو كانت معيبة أخذت الدية من غالب إبل محله قال الزركشى وغيره وليس كذلك بل يتعين نوع إبله سليما كما قطع به الماوردي ونص عليه في الأم (وما عدم) منها كالأو بعضا حسا أو شرعا بأن عدمت في المحل الذي يجب تحصيلها منه أو وجدت فيه بأكثر من ثمن المثل أو بعدت وعظمت المؤنة والمشقة (قيمة) وقت وجوب التسليم تلزم (من غالب تعد محل العدم) وقولى غالب من زيادتي (ودية كتابي) معصوم كما علم مما مر (ثلاث دية) (مسلم) نفسا وغيرها واعتبر في ذلك حل منا كتحته وإلا فديته دية مجوسى ونحو وثني (كعابد شمس وقرو زنديق وغيرهم ممن له عصمة كما علم مما مر) (ثلاث خمسة) أى المسلم أى ديته كما قال به عمر وعثمان وابن مسعود رضى الله عنهم وهذه أخس الديات ونحو من زيادتي (و) دية (أثنى وخثنى) حرين (نصف) دية (حر) نفسا ودونها روى البيهقي خبر دية المرأة نصف دية الرجل وألحق بنفسها مادونها وبها الخثنى لأن زيادته عليها مشكوك فيها (ومن لم يبلغه إسلام) أى دعوة نبينا صلى الله عليه وسلم وقتل (إن تمسك بما لم يبدل) من دين (فدية) أهل (دينه) دية فان كان كتابيا فدية كتابي أو مجوسيا فدية مجوسى لأنه بذلك ثبت له نوع عصمة فألحق بالمؤمن من أهل دينه فان جهل قدر دية أهل دينه قال ابن الرفعة يجب أخس الديات لأنه المتيقن (وإلا) بأن تمسك بما يبدل من دين أو لم يتمسك بشيء بأن لم تبلغه دعوة نبى أصلا (فكجوسى) ديته والمتولدين مختلفى الدية يعتبر بأكثرهما دية سواء أكان أبأ أم أما والتغليظ السابق بالتثليث يأتى في دية الكافر ففي قتل كتابي عمدا أو شبهه عشر حقائق وعشر جذعات وثلاث عشرة خلفه وثلاث وفي قتله خطأ ستة وثلاثان من كل من بنات مخاض وبنات لبون وبني لبون وحقاق وجذعات وفي قتل مجوسى عمدا أو شبهه حقان وجذعتان وخلفتان وثلاثان وفي قتله خطأ بعير وثلاث من كل سن مر آفا وعن التتولى وغيره استثناء الكافر المقتول في حرم مكة من التثليث .

(فصل) في موجب مادون النفس من الجرح ونحوه . يجب (في موضحة رأس أو وجهه ولو) في العظم الثانى خلف الأذن أو فيما تحت المقل من اللحيين أو (صغرت والتجمت نصف عشر دية صاحبها) ففيها الكامل وهو الحر المسلم غير الجنين خمسة أبعرة لحبر في الموضحة خمس من الإبل رواه الترمذى وحسنه وإن لم يسقط بالالتحام لأنها في مقابلة الجزء الذاهب والأم الحاصل أما موضحة غير الرأس والوجه ففيها حكومة (و) في (هاشمة) نقلت أو (أوضحت) ولو بسراية (أو أحوجت له) أى للإيضاح بشق لإخراج عظم أو تقويمه (عشر) من دية صاحبها ففيها لكامل عشرة أبعرة لما روى عن زيد بن ثابت أنه صلى الله عليه وسلم أوجب في الهاشمة عشرا من الإبل رواه الدارقطنى والبيهقى موقوفا على زيد (و) في هاشمة (بدونه) أى بدون ما ذكر (نصفه) أى نصف عشر دية صاحبها أخذها مما مر وقولى أو أحوجت له من زيادتي (و) في (منقلة) بإيضاح وهشم (ها) أى عشر دية صاحبها أخذها مما مر ونصفه ففيها لكامل خمسة عشر بعيرا لحبر عمرو بن حزم بذلك رواه أبو داود (و) في (مأمومة ثلاث دية) من دية صاحبها (كجائفة) لحبر عمرو وبذلك أيضا وقيس بالمأمومة الدامغة (وهى) أى الجائفة (جرح ينفذ لجوف) بقيد زدهما بقولى (باطن محيل) للعذاء أو الدواء (أو طريق له) أى للمحيل (كبطن وصدر وثريرة ونحو جبين) أى كذا خلفها فان خرقت الأمعاء ففيها مع ذلك حكومة وخارج الباطن المذكور غيره كالنم والأنف والعين وممر البول وداخل الفخذ (ولو أوضح)

فأقرب محل وما عدم
ققيمته من غالب تعد
محل العدم ودية كتابي
ثلاث مسلم ، ومجوسى
ونحو وثني ثلاث خمسة
وأثنى وخثنى نصف حر
ومن لم يبلغه إسلام إن
تمسك بما لم يبدل فدية
دينه وإلا فكجوسى .
(فصل) في موضحة
رأس أو وجهه ولو صغرت
والتجمت نصف عشر
دية صاحبها وهاشمة
أوضحت أو أحوجت
له عشر وبدونه نصفه
ومنقلة لها ومأمومة
ثلاث دية كجائفة وهى
جرح ينفذ لجوف
باطن محيل أو طريق
له كبطن وصدر وثريرة
نحو وجبين ولو أوضح

واحد (وهشم) في محل الإيضاح (آخر ونقل) فيه (ثالث وأم) فيه (رابع فعلى كل) منهم نصف عشر (إلا الرابع قتمام الثالث) وهو عشر ونصفه وثلاثة عليه وتعبيرى في المذكورات بما ذكر أولى من اقتصاره على أرشها في الكامل وقولى وهشم أولى من قوله فهشم (وفي الشجاج قبل موضحة) من حارصة وغيرها المتقدم بيانه (إن عرفت نسبتها منها) أى من الموضحة كباضعة قيسست بموضحة فكان ماقطع منها ثلثا أو نصفاً في عمق اللحم (الأكثر من حكومة وقسط من الموضحة) وهذا مانقله في الروضة كأصلها عن الأصحاب والأصل اقتصر على وجوب قسط أرش الموضحة (والا) أى وإن لم تعرف نسبتها منها (فحكومة) لا تبلغ أرش موضحة كجرح سائر البدن (ولو أوضح موضعين بينهما لحم وجلد أو انقسمت موضحة عمدا وغيره) من خطأ أو شبه عمد فهو أعم من قوله وخطأ (أو شملت) بكسر الميم أفصح من فتحها (رأساً ووجهها أو وسع موضحة غيره فهو وضحتان) لاختلاف الصور في الأولى والحكم في الثانية والمحل في الثالثة والفاعل في الرابعة إذ فعل الشخص لا يبنى على فعل غيره بخلاف ما لو وسعها الجاني فهي موضحة واحدة كالوأنى بها ابتداء كذلك ولو عاد الجاني في الأولى فرفع الحاجز بينهما قبل الاندمال لزمه أرش واحد وكذا لو تأكل الحاجز بينهما لأن الحاصل بسراية فعله منسوب إليه وخرج بينهما لحم وجلد ما لبقى أحدها فهو موضحة واحدة لأن الجناية أتت على الموضع كله كاستيعابه بالإيضاح (والجائفة كموضحة) في التعدد وعدمه صورة وحكما ومحلا وفاعلا وفي غير ذلك كعدم سقوط الأرش بالاتحاد وبذلك علم عدم تعددها فيما لو طعنه بسن له رأسان والحاجز بينهما سليم (فلو نفذت) أى الجائفة (من جانب إلى آخر فجائفتان) لأنه جرحه جرحين نافذتين إلى الجوف (فصل) في موجب إبانة الأطراف والترجمة به من زيادتي (في) الجناية على (أذنين ولو بياض) لهما (دية) لخبر عمرو بن حزم وفي الأذن خمسون رواء الدارقطني والبيهقي ولأنه أبطل منهما منفعة دفع الهواء بالإحساس فلو حصل بالجناية إيضاح وجب مع الدية أرش موضحة وسواء في ذلك السميع والأصم والمراد بالدية هنا وفيما يأتي من نظائره دية من جنى عليه (و) في (بعض) منها (قسطه) منها لأن ما وجب فيه الدية وجب في بعضه قسطه منها والبعض صادق بواحدة ففيها النصف وبعضها لا يقدر بالمساحة (و) في إبانة (يابستين حكومة) كإبانة يد شلاء وجفن وأنف وشفة مستحشفات (و) في (كل عين نصف) من الدية لخبر عمرو بذلك رواء مالك (ولو) كانت العين (عين أحول) وهو من في عينه خلل دون بصره (وأعور) وهو فاقد بصر إحدى العينين (وأعمش) وهو من يسيل دمه غالبا مع ضعف بصره (أو بها يياض لا ينقص ضوءاً) لأن المنفعة باقية بأعينهم ولا نظر إلى مقدارها فصورة مشكلة الأعور وقوع الجناية على عينه السليمة (فإن نقصه) أى الضوء (فقسط) منه فيها (إن انضبط وإلا فحكومة) فيها وفرق بينه وبين عين الأعمش لأن البياض نقص الضوء الذي كان في أصل الحلقة وعين الأعمش لم ينقص ضوءها عما كان في الأصل قاله الرافعي ويؤخذ منه كقوله الأذرعى وغيره إن العمش لو تولد من آفة أو جناية لا تكمل فيها الدية (و) في (كل جفن ربع) من الدية (ولو) كان (لأعمى) لأن الجمال والمنفعة في كل منها ففي الأربعة الدية ويندرج فيها حكومة الأهداب (و) في (كل من طرفي مارن وحاجز) بينهما (ثلث) لذلك ففي المارن الدية ويندرج فيها حكومة القصة (و) في (كل شفة) وهى في عرض الوجه إلى الشدقين وفي طوله إلى مايستر الأثة (نصف) ففي الشفتين الدية لخبر عمرو بذلك رواء النسائي وغيره فإن كانت مشقوقة ففيها نصف ناقص قدر حكومة (وفي لسان) لناطق (ولو) لألسكن وأرت وألثغ وطفل (و) إن لم يظهر أثر نطقه (دية) لخبر عمرو وبذلك رواء أبو داود وغيره نعم إن بلغ أو انطق أو التحريك ولم يظهر أثره ففيه حكومة (و) في لسان (لاخرس حكومة) خاقيا كان الحرس أو عارضا كما في قطع يد شلاء . هذا إن لم يذهب بقطعه الذوق وإلا فدية ولو أخذت دية اللسان فنبت لم تسترد وفارق عود المعاني كما سيأتى بأن ذهابها كان مظنونا وقطع اللسان محقق

وهشم آخر ونقل ثالث
وأم رابع فعلى كل
نصف عشر إلا الرابع
قتمام الثالث وفي الشجاج
قبل موضحة إن عرفت
نسبتها منها الأكثر
من حكومة وقسط من
الموضحة وإلا فحكومة
ولو أوضح موضعين
بينهما لحم وجلد أو
انقسمت موضحة عمدا
وغيره أو شملت رأسا
ووجهها أو وسع موضحة
غيره فهو وضحتان
والجائفة كموضحة فلو
نفذت من جانب إلى
آخر فجائفتان .
فصل في أذنين
ولو بياض دية وبعض
قسطه وياستين
حكومة وكل عين نصف
ولو عين أحول وأعور
وأعمش أو بها يياض
لا ينقص ضوءاً فإن
نقصه فقسط إن انضبط
وإلا فحكومة وكل جفن
ربع ولو لأعمى وكل
من طرفي مارن وحاجز
ثلث وكل شفة نصف
وفي لسان ولو لألسكن
وأرت وألثغ وطفل
دية ولاخرس حكومة

فالعائد غيره وهو نعمة جديدة (و) في (كل سن) أصلية تامة مغفورة (نصف عشر) في حرم مسلم خمسة أبعرة
 لخبر عمر وبذلك رواه أبو داود وغيره (وإن كسر هادون السنخ) بكسر المهملة وسكون النون وإعجام الحاء
 وهو أصلها المستر بالحم (أو عادت أو قلت حركتها أو نقصت منفعتها) ففيها نصف العشر لبقاء الجمال والمنفعة
 فيها والعود نعمة جديدة فإن قلع هو أو غيره السنخ بعد الكسر لزمه حكومة وتعمير بنصف العشر أولى من
 اقتصاره على خمسة أبعرة لسن الكامل (فإن بطلت منفعتها فحكومة كزائدة) وهي الخارجة عن سمت
 الأسنان ففيها حكومة (ولو قلعت الأسنان) كلها وهي ثنتان وثلاثون (فبحسابه) وإن زادت على دية
 ففيها مائة وستون بعيرا وإن اتحد الجاني لظاهر خبر عمرو ولو زادت على ثنتين وثلاثين فهل يجب لما زاد
 حكومة أو لكل سن منه أرش وجهان بل ترجيح للشيخين وصحح صاحب الأنوار الأول والقمولي
 والبلقي الثاني وهو الوجه كما شمله كلام الجمهور (ولو قلع سن غير مغفور) فلم تعد وقت العود (وبأن فساد منبتها
 فأرش) يجب كما يجب القود فلو مات قبل بيان الحال فلا أرش لأن الظاهر عودها لو عاش والأصل براءة الدمة
 نعم يجب له حكومة (وفي لحين دية) كالأذنين ففي كل لحي نصف دية (ولا يدخل فيهما) أي في ديتيها (أرش
 أسنان) لأن كلامهما مستقل وله بدل مقدر (و) في (كل يدور جل نصف) من الدية لخبر عمر وبذلك رواه
 النسائي وغيره (فإن قطع من فوق كف أو كعب فحكومة) تجب (أيضا) لأنه ليس بتابع بخلاف الكف
 مع الأصابع وفي اليد والرجل الشلاوين حكومة (و) في (كل أصبع عشر دية) من دية صاحبها في أصبع
 الكامل عشرة أبعرة لخبر عمر وبذلك رواه أبو داود وغيره (و) في (أعلة إبهام نصفه) أعلة (غير هائلته)
 عملا بتسليط واجب الأصبع ولو زادت الأصابع أو الأنامل على العدد الغالب مع التساوي أو نقصت قسط
 الواجب عليها وتعمير بما ذكر أعم من اقتصاره على دية أصابع الكامل وأناملها (و) في (حلمتها) أي المرأة
 (ديتها) ففي كل واحدة وهي رأس الثدي نصف لأن منفعة الإرضاع بها كمنفعة اليد بالأصابع ولا يزداد
 بقطع الثدي معها شيء وتدخل حكومتها في ديتها (و) في (حلمة غيرها) من رجل وخنى (حكومة) لانه
 إتلاف جمال فقط وذكر حكم الخنى من زبادتي (و) في (كل من أثنيين) بقطع جلدتيها (والئين) وهما محل
 القود (وشفرين) وهما حرفا فرج المرأة (وذكر ولو لصغير وعنين وسلخ جلدان) لم ينبت بدله (و) (بق)
 فيه (حياة مستقرة) ثم مات بسبب من غير السالخ) كهدم أو منه واختلف الجنائتان عمدا وغيره (دية) لخبر
 عمر وبذلك في الذكر والأثنيين رواه أبو داود وغيره وقياسا عليهم ما في الباقي فإن مات بسبب من السالخ ولم
 تختلف الجنائتان عمدا وغيره فالواجب دية النفس وفي الذكر الأشل حكومة وقولي ثم مات إلى آخره أعم
 من قوله وحز غير السالخ رقبته (وحشفة كذكر) ففيها دية لأن معظم منافع الذكر وهولدة المباشرة
 تتعاقبها فمأعدها منه تابع لها كالكف مع الأصابع (وفي بعضها قسطه منها) لأن الذكر لأن الدية
 تكمل بقطعها فقسطت على بعضها فإن اختل بقطعها مجرى البول فأكثر من قسط الدية وحكومة فساد
 المجري ذكره في الروضة كأصلها (كعض مارن وحلمة) ففيه قسطه منها لامن الأنف والثدى .

﴿فصل﴾ في موجب إزالة المنافع . (تجب دية في) إزالة (عقل) غريزي وهو ما يترتب عليه التكليف لخبر
 البيهقي بذلك نعم إن رجي عوده بقول أهل الخبرة في مدة يظن أنه يعيش إليها انتظر فإن مات قبل العود
 وجبت الدية كصرو وسمع وفي بعضه إن عرف قدره قسطه وإلا فحكومة أما العقل المكتسب وهو ما به حسن
 التصرف ففيه حكومة ولا يزداد شيء على دية العقل إن زال بما لأرسله كأن ضرب رأسه أو لطمه (فإن زال بماله
 أرش) مقدر أو غير مقدر (وجب مع ديته) وإن كان أحدهما أكثر لانهما جناية أبطلت منفعة ليست في محل
 الجناية فكانت كما لو أوضحه فذهب سمعه أو بصره فلو قطع يديه ورجليه فزال عقله وجب ثلاث ديات

وكل سن نصف عشر
 وإن كسر ها دون
 السنخ أو عادت أو
 قلت حركتها أو نقصت
 منفعتها فإن بطلت
 منفعتها فحكومة
 كزائدة ولو قلعت
 الأسنان فبحسابه ولو
 قلع سن غير مغفور
 وبأن فساد منبتها
 فأرش وفي لحين
 دية ولا يدخل فيهما
 أرش أسنان وكل يد
 ورجل نصف فإن قطع
 من فوق كف أو كعب
 فحكومة أيضا وكل
 أصبع عشر دية وأعلة
 إبهام نصفه وغير هائلته
 وحلمتها ديتها وحلمة
 غيرها حكومة وكل من
 أثنيين وأئين وشفرين
 وذكر ولو لصغير
 وعنين وسلخ جلدان
 بقى حياة مستقرة ثم
 مات بسبب من غير
 السالخ دية وحشفة
 كذكر وفي بعضها
 قسطه منها كعض
 مارن وحلمة .

﴿فصل﴾ تجب دية
 في عقل فإن زال بماله
 أرش وجب مع ديته

أو أوضحه في صدره فزال عقله فدية وحكومة (فان ادعى) ولي المحنى عليه (زواله) بالجناية وأنكر الجاني (اختبر في غفلاته فان لم ينتظم قوله وفعله أعطى) الدية (بلا حلف) لأن حلفه يثبت جنونه والمحنون لا يحلف فان اختلفا في جنون متقطع حلف زمن إفاقته (وإلا) بأن انتظما (حلف جان) فيصدق لاحتمال صدور المنتظم اتفاقا أو جريا على العادة والتصريح بهذا من زيادتي والاختبار بأن يكرر ذلك إلى أن يغلب على الظن صدقه أو كذبه ولو أخذت دية العقل أو غيره من بقية المعاني ثم عادت ردت (و) تجب دية (في) إزالة (سمع) لحجر البقي بذلك ولأنه من المنافع المقصودة ففي سمع كل من أذنيه نصف دية (و) في إزالته (مع أذنيه ديتان) لأن السمع ليس في الأذنين كما مر (ولو ادعى) المحنى عليه (زواله) وأنكر الجاني (فانزعج لصياح) مثلا (في غفلة) كنوم (حلف جان) أن سمعه باق لاحتمال أن يكون انزعاجه اتفاقا وذكر التحليف من زيادتي (وإلا) أي وإن لم ينزعج (فمدع) يحلف لاحتمال تجلده (ويأخذ دية) ولا بد في امتحانه من تكرار ذلك إلى أن يغلب على الظن صدقه أو كذبه ولو توقع عوده بعد مدة قدرها أهل الخبرة انتظر وشرط الامام أن لا يظن استغراقها العمر وأقره الشيخان ويجيء مثله في توقع عود البصر وغيره (وان نقص) السمع من الأذنين أو أحدهما (فقسطه) أي النقص من الدية (ان عرف) قدره بأن عرفه في الأولى أنه كان يسمع من موضع كذا فصار يسمع من دونه وبأن تحشى في الثانية العلية ويضبط منتهى سماع الأخرى ثم يعكس فان كان التفاوت نصفًا وجب في الأولى نصف الدية وفي الثانية ربعها (وإلا) أي وان لم يعرف قدره بالنسبة (فحكومة) فيه (باجتهاد قاض) لا باعتبار سمع قرنه فلو قال أنا أعلم قدر ما ذهب من سمعي قال الماوردي صدق بيمينه لأنه لا يعرف الا من جهته (كشم) ففيه دية وفي شمس كل منخر نصف دية ولو ادعى زواله فان بسط للطبيب وعبس للخبث حلف جان والافدع ويأخذ دية وإن نقص وعرف قدر الزائل فقسطه وإلا فحكومة وذكر حكم دعوى الزوال والنقص فيه من زيادتي (وضوء) فهو كالسمع أيضا فيما مر (و) لسنن (لوقفا عينيه لم يزد) على الدية دية أخرى بخلاف إزالة أذنيه مع السمع لما مر (وان ادعى زواله) أي الضوء وأنكر الجاني (سئل أهل خبرة) فانهم إذا أوقفوا الشخص في مقابلة عين الشمس ونظروا في عينه عرفوا أن الضوء ذاهب أو قائم بخلاف السمع لا يرجعون فيه إلا لطريق لهم إلى معرفته (ثم) ان لم يوجد أهل خبرة أو لم يبين لهم شيء (امتحن بتقريب نحو عقرب) كحديدة من عينه (بغثة) ونظر أينزعج أم لا فان انزعج حلف الجاني والا فالمحنى عليه وتقييد الامتحان بعدم ظهور شيء لهم هو ما حمل عليه البلقيني ما في الروضة وأصلها اذ فيها نقل السؤال عن نص الأم وجماعة والامتحان عن جماعة ورد الأمر إلى خيرة الحاكم بينهما عن المتولى والأصل جرى على قول المتولى وطريق معرفة قدر النقص فيما لو نقص ضوء عين أن تعصب ويوقف شخص في موضع يراه ويؤمر بأن يتباعد حتى يقول لأراه فتعرف المسافة ثم تعصب الصحيحة وتطلق العلية ويؤمر الشخص بأن يقرب راجعا إلى أن يراه فيضبط ما بين المسافتين ويجب قسطه من الدية (و) تجب دية (في) إزالة (كلام) قال أهل الخبرة لا يعود (وان لم يحسن) صاحبه (بعض حروف) لأنه من المنافع المقصودة (لا) ان كان عدم إحسانه لذلك (بجناية) فلا دية فيه لئلا يتضاعف الغرم في القدر الذي أزاله الجاني الأول (وتوزع) الدية (على) ثمانية وعشرين حرفا عربية (في) إزالة (بعضها قسطه) منها ففي إزالة نصفها نصف الدية وفي كل حرف ربع سبعها لأن الكلام يتركب من جميعها هذا ان بقي في الباقي كلام مفهوم والاوجب كمال الدية لأن منفعة الكلام قد فاتت (ولو قطع نصف لسانه فزال ربع كلامه أو عكس) أي قطع ربع لسانه فزال نصف كلامه (فنصف دية) اعتبارا بأكثر الأمرين المضمون كل منهما بالدية ولو قطع النصف فزال النصف فنصف دية وهو ظاهر (و) تجب دية (في) إزالة (صوت) مع بقاء اللسان على اعتداله وتمكنه من التقطيع والترديد

فان ادعى زواله اختبر
في غفلاته فان لم ينتظم
قوله وفعله أعطى بلا
حلف وإلا حلف جان
وفي سمع ومع أذنيه
ديتان ولو ادعى زواله
فانزعج لصياح في غفلة
حلف جان وإلا فمدع
ويأخذ دية وإن نقص
فقسطه ان عرف
وإلا فحكومة باجتهاد
قاض كشم وضوء ولو
ققا عينيه لم يزد وإن
ادعى زواله سئل أهل
خبرة ثم امتحن بتقريب
نحو عقرب بغثة وفي
كلام وإن لم يحسن بعض
حروف لا بجناية وتوزع
على ثمانية وعشرين
حرفا عربية ففي بعضها
قسطه ولو قطع نصف
لسانه فزال ربع كلامه
أو عكس فنصف دية
وفي صوت

لحبر زيد بن أسلم بذلك رواه البيهقي (فان زال معه حركة لسان) بأن يحجز عن التقطيع والترديد (فديتان) لأنها منفعتان مقصودتان في كل منهما دية (و) تجب دية (في) ازالة (ذوق) كغيره من الحواس (وتدرك به حلاوة وحموضة ومرارة وملوحة وعذوبة وتوزع) الدية (عليهن) فإذا زال ادر الكواحدة منهن وجب خمس الدية (فان نقص) الادراك عن اكمال الطعوم (فكسمع) في نقصه فان عرف قدره فقسطه من الدية والا فحكومة وذكر حكمه عند معرفة قدره من زيادتي (و) تجب دية (في) ازالة (مضغ) لأنه المنفعة العظمى للامسان وفيها الدية فكذا منفعتها كالبرص مع العينين فان نقص حكمه مامر (و) في ازالة اللثة (جماع) بكسر صلب ولومع بقاء المني وسلامة الذكر (وقوة إماءة و) قوة (حبل) وقوة إقبال لأنها من المنافع المقصودة ولو أنكر الجاني زوال لثة الجماع صدق المجنى عليه يمينه لأنه لا يعرف إلا منه (و) في (إفشاءها) أي للمرأة من زوج أو غيره بوطء أو غيره (وهو رفع ما بين قبل ودبر) فان لم يستمسك الغائط فحكومة مع الدية وقيل هو رفع ما بين مدخل ذكره ومخرج بول وهو ما جزم به في الروضة كأصلها في باب خيار النكاح فان لم يستمسك البول فحكومة مع الدية فعلى التفسير الأول في الثاني حكومة وعلى الثاني بالعكس وقال الماوردي على الثاني تجب الدية في الأول من باب أولى وعلى الأول تجب في الثاني حكومة وصحح التولي أن كلامهما افشاء موجب للدية لأن التمتع يختل بكل منهما ولأن كلامهما يمنع إمساك الخارج من أحد السيليين فلو أزال الحاجزين لزمه ديتان وخرج بافشاء افشاء الخنثى ففيه حكومة لادية (فان لم يمكن وطء إلا به) أي بالافشاء (فليس لزوج وطؤها) لافشاءه الى الافشاء المحرم ولا يلزمها تمكينه (ولو أزال) الزوج (بكرتها) ولو بلا ذكر (فلا شيء) عليه لأنه مستحق لازالتها وان أخطأ في طريق الاستيفاء بخشبة أو نحوها (أو) أزالها (غيره) بغير ذكر فحكومة نعم ان أزالها بكر وجب القود (أو به) أي بذكر (وعذرت) بشبهة منها أو نحوها كإكراه أو جنون (فمهر مثل ثيب وحكومة) فان كان بزنا بمطاعتها وهي حرة فهدر (و) تجب دية (في) ازالة (بطش و) ازالة (مشی) بأن ضرب يديه فزال بطشه أو صلبه فزال مشيه لأنها من المنافع المقصودة (ونقص كل) منهما (ك) (نقص) (سمع) فيما مر فيه وفي تعبيرى بما ذكر زيادة على قوله وفي نفسها حكومة كما علم مما مر (ولو كسر صلبه فزال مشيه وجماعه أو) مشيه (ومنيه فديتان) لأن كلا منهما مضمون بدية عند الانفراد فكذا عند الاجتماع .

﴿فرع﴾ في اجتماع جنائيات على أطراف ولطائف في شخص واحد . لو (فعل ما يوجب ديات) من ازالة أطراف ولطائف (فمات منه) سرية (أو حزه الجاني قبل اندمال) من فعله (وأتحد الحز والموجب عمدا أو غيره) من خطأ أو شبه عمد (فدية) للنفس ويدخل فيها ما عداها من الموجبات لأنه صار نفسا ودية النفس في صورة الحز وجبت قبل استقرار بدل ما عدا النفس فيدخل فيها بدله كالسرية وقولي منه أولى من قوله سرية لافادته أنه لو مات من بعضه بعد اندمال البعض الآخر لا يدخل موجه في الدية وخارج بما بعده ما لو حزه غير الجاني أو حزه الجاني لكن بعد الاندمال أو قبله واختلف الحز والموجب بأن حزه عمدا وكان الموجب خطأ أو شبه عمد أو عكسه أو حزه خطأ وكان الموجب شبه عمد أو عكسه فلا يدخل ما عدا النفس فيها لاختلاف الفاعل في الأولى والحكم في الثالثة واستقرار بدل ما عدا النفس قبل وجوب ديتها في الثانية .

﴿فصل﴾ في الجناية التي لا تقدر لأرثها والجنائية على الرقيق (يجب حكومة فيما) يوجب مالا مما (لا مقدر فيه) من الدية ولا تعرف نسبته من مقدر فان عرفت نسبته من مقدر بأن كان بقربه موصلة أو جائرة وجب الاكثر من قسطه وحكومة كالمهر (وهي جزء نسبته لدية نفس نسبة ما نقص) بالجنائية (من قيمته) اليها (بعد البرء بفرضه رقيقا بصفاته) التي هو عليها إذ الحر لا قيمة له ولو كانت قيمته بالجنائية

فان زال معه حركة لسان فديتان وفي ذوق وتدرك به حلاوة وحموضة ومرارة وملوحة وعذوبة وتوزع عليهن فان نقص فكسمع وفي مضغ وجماع وقوة إماءة وحبل وإفشاءها وهو رفع ما بين قبل ودبر فان لم يمكن وطء إلا به فليس لزوج وطؤها ولو أزال بكرتها فلا شيء أو غيره بغير ذكر فحكومة أو به وعذرت فمهر مثل ثيب وحكومة وفي بطش ومشي ونقص كل كسمع ولو كسر صلبه فزال مشيه وجماعه أو ومنيه فديتان .

﴿فرع﴾ فعل ما يوجب ديات فمات منه أو حزه الجاني قبل اندمال وأتحد الحز والموجب عمدا أو غيره فدية .

﴿فصل﴾ تجب حكومة فيما لا مقدر فيه وهي جزء نسبته لدية نفس نسبة ما نقص من قيمته بعد البرء بفرضه رقيقا بصفاته

عشرة وبها تسعة فالتقص العشر فيجب عشر الدية وتقدر لحية امرأة أزيلت فسد منبتها لحية عبد كبير
يتزين بها (فان لم يبق) بعد البرء (نقص) لافيه ولا في قيمته (اعتبر أقرب نقص) فيه من حالات نقص
قيمه (إلى البرء) فان لم ينقص إلا حال ميلان الدم ارتقيننا إليه واعتبرنا القيمة والجراحة سائلة فان لم ينقص
أصلا فقل يعزر فقط إلحاق الجرح بالطم والضرر بالضرورة وقيل يفرض القاضي شيئا باجتهاده ورجحه
البلقيني (ولا تبلغ حكومة ماله) أرش (مقدر) كيد ورجل (مقدرة) لثلاث تكون الجناية على العضو مع
بقائه مضمونة بما يضمن به العضو نفسه فتتقص حكومة الأمانة بجر حيا أو قطع ظفرها عن ديتها وحكومة
جرح الأصبع بطوله عن دية (ولا) تبلغ حكومة (مالا) مقدرة له) كفخذ وعضد (دية نفس) وإن بلغت
أرش عضوه قدر أوزادت عليه (أو) دية (متبوعه) كأن قطع كفا بلا أصابع فلا تبلغ حكومتها دية
الأصابع (فان بلغت) شيئا من الثلاث المذكورات (نقص قاض شيئا) منه (باجتهاده) لثلاث يلزم المحذور
السابق وذكره في الثانية مع ذكر الثالثة من زيادتي قال الإمام لا يكفي نقص أقل متمول وكلام الماوردي
يقضي اعتبار المتمول وإن قل (و) الجرح (المقدر) أرشه (كموضحة يتبعه الشين حواليه) ولا يفرد
بحكومته لأنه لو استوعب جميع موضعه بالإيضاح لم يلزمه إلا أرش موضحة نعم إن تعدى شينها للقفأ
مثلا ففي استتباعه وجهان صحح منهما البارزي عدم استتباعه فهو مستثنى من الاستتباع كما استثنى منه
مالو أوضح جبينه فأزال حاجبه فان عليه الأكثر من أرش موضحة وحكومة الشين وإزالة الحاجب قاله
التولي وأقره الشيخان أما لا يتقدر أرشه فيفرد الشين حواليه بحكومة لضعف الحكومة عن الاستتباع
بخلاف الدية وتقدم في التيمم تفسير الشين (وفي) إتلاف (غيرها) أي غير نفسه من الأطراف واللطائف
وإن زادت على دية الجرح كسائر الأموال التلفة (وفي) إتلاف (غيرها) أي غير نفسه من الأطراف واللطائف
(مانقص) من قيمته سلبا (إن لم يتقدر) ذلك الغير (في حر) نعم إن كان أكثر من أرش متبوعه أو مثله
لم يجب كله بل يوجب القاضي حكومة باجتهاده لثلاث يلزم المحذور السابق في الحر نقله البلقيني عن التولي وقال
هو تفصيل لا بد منه وإطلاق من أطلق يحمل عليه (وإلا) أي وإن تقدر في الحر كموضحة (فنسبته) أي
فيجب مثل نسبته من الدية (من قيمته ففي) قطع يده نصف قيمته كما يجب فيها من الحر نصف دية وفي قطع
(ذكره وأنشيه قيمته) كما يجب فيها من الحردتان نعم لو جنى عليه اثنان فقطع كل منهما يدا مثلا
وجناية الثاني قبل اندمال الأولى ولم يمت منهما لزمه نصف ماوجب على الأول فلو كانت قيمته ألفا
فصارت بالأولى ثمانمائة لزم الثاني مائتان وخمسون لأربعائة لأن الجناية الأولى لم تستقر وقد أوجبنا
نصف القيمة فكان الأول انتقص نصفها .

﴿باب موجبات الدية﴾ غير مأمور منها في الباين قبله

﴿والعاقلة وجناية الرقيق والغرة والكفارة﴾

لقتل بعطف الأربعة على موجبات وزيادة التوسطين منها في الترجمة . لو (صاح أو سل سلاحا فان كان على
غير قوى تمييز) لصبا أو جنون أو نوم أو ضعف عقل كائن (بطرف) مكان (عال) كسطح (فوق) بذلك
بأن ارتعد به (فمات) منه (فشبه عمد) فيضمن ما تلف بذلك (وإلا) بأن لم يمت منه أو كان ذلك على قوى تمييز
أو غيره ولم يكن بطرف مكان عال بأن كان بأرض مستوية أو قرية منها فوقع بذلك فمات (فهدر) لأن موت
غير قوى التمييز في الأولى غير منسوب للفاعل وفيما عداها بمجرد ذلك في غاية البعد وعدم تماسك قوى التمييز
بذلك خلاف الغالب من حاله فيكون موتها موافقة قدر فالحكم فيما ذكر منوط بالتمييز القوي وعدمه
لابلوغ أو المراهقة وعدمهما كوقع في الأصل بل مفهوم كلامه في المميز متدافع وتعميرى بغير قوى تمييز
وعال أعم من تعبيره بصبي لا يميز وسطح (كما لو وضع حرا) ولو غير مميز (بمسبعة) أي موضع السباع

فان لم يبق نقص اعتبر
أقرب نقص إلى البرء
ولا تبلغ حكومة ماله
مقدر مقدره ولا
مالا مقدره لدية نفس أو
متبوعه فان بلغت نقص
قاض شيئا باجتهاده
والمقدر كموضحة يتبعه
الشين حواليه وفي
نفس رقيق قيمته وفي
غيرها ما نقص إن لم
يتقدر في حر وإلا
فنسبته من قيمته ففي
ذكره وأنشيه قيمته .
﴿باب موجبات الدية
والعاقلة وجناية الرقيق
والغرة والكفارة﴾
صاح أو سل سلاحا فان
كان على غير قوى تمييز
بطرف عال فوقع فمات
فشبه عمد وإلا فهدر
كما لو وضع حرا بمسبعة

(فأكله سبع) فانه هدر (وإن عجز عن تخليصه) منه لأن ذلك ليس بإهلاك ولم يوجد ما يلجى السبع إليه بل
 الغالب من حال السبع القرار من الإنسان بخلاف ما لو وضعه في زبية السبع وهو فيها وألقى السبع عليه فأكله
 فعليه القود وخرج بحر الرقيق فيضمنه بوضع اليد وتعبيرى بالحر أولى من تعبيرة بالصبي (ولو صاح على صيد
 فوق) به (غير مميز من طرف) مكان (عال) بأن ارتعد به فمات منه (فخطأ) لأنه لم يقصده وتعبيرى بذلك أولى
 مما عبر به (ولو ألفت) امرأة (جنينا) بانزعاجها (يبعث نحو سلطان إليها) أو إلى من عندها (ضمن) بينائه
 للمفعول بالغرة كإسائتي سواء أذكرت عنده بسوء أم لا خلافا لما يؤممه كلامه من أن ذكرها عنده بذلك
 شرط وخرج بألفت جنينا ما لو ماتت فزعا منه فلا ضمان لأن مثله لا يفضى إلى الموت نعم لو ماتت بالإلقاء
 ضمن عاقلة ديتها مع الغرة لأن الإلقاء قد يحصل منه موت الأم ونحو من زيادتي (ولو تبع بنحو سلاح هاربا
 منه فرمى نفسه في مهلك كنار) وهذا أعم مما عبر به (علما به) فهلك (لم يضمنه) لانه باشر إهلاك نفسه
 قصدا (أو جاهلا) به لعمى أو ظلمة أو غير ذلك (أو انخسف به سقف) في طريقه فهلك (ضمنه) لإلجائه إلى
 الحرب للنقض إلى الهلاك وذلك شبه عمد (كالوعلم) ولى أو غيره (صيا العوم) ففرق (أو حفر براءعدوانا)
 كأن حفرها بملك غيره أو مشترك بلا إذن فيهما أو بطريق أو مسجد يضر حفرها فيه المارة وإن أذن فيه
 الإمام أولا يضرها ولم يأذن فيه إمام والحفر لغیر مصلحة عامة فهلك بها غيره (أو حفرها) بدهليزة (بكسر
 الدال) (وسقط فيها من دعاء جاهلا بها) لنحو ظلمة أو تعطية لها فهلك فانه يضمن لتعديده باهال الصبي
 وبالحفر وبالاقتيات على الامام والتغريز وإذن الإمام فيما يضر كلا إذن وذلك شبه عمد نعم إن انقطع
 التعدي كأن رضى المالك بإبقاء البئر أو ملكها المتعدى فلا ضمان أما حفرها بغير ما ذكر كأن حفرها
 بموت أو بملكه على العادة أو بملك غيره أو مشترك باذن أو بطريق أو مسجد لا يضر المارة وإذن الإمام
 وإن حفرت لمصلحة نفسه أو لم يأذن ولم ينه وحفرت لمصلحة عامة للمسلمين كالحفر للاستقاء أو لجمع ماء المطر
 أو حفرت بدهليزة وسقط فيها من لم يدعه أو من دعاه وكان علما بها فلا ضمان لجوازهم مع عدم التغريز
 والمصالح العامة يغتفر لأجلها المضرات الخاصة نعم بحث الزركشى الضمان فيما لو حفرها بمسجد لمصلحة
 نفسه ولو بإذن الامام ، وقولى جاهلا بها من زيادتي (ويضمن ماتلف بقبامات) بضم القاف أى
 كناسات (وقشور نحو بطيخ طرحت بطريق) إلا أن يعلم بها إنسان ويمشى عليها قصدا فلا
 ضمان كما هو معلوم (أو) تلف (بجناح أو ميزاب) خارج (إلى شارع) لأن الاتفاق بالطريق والشارع
 مشروط بسلامة العاقبة (وإن جاز إخراجه) أى الجناح والميزاب للحاجة (فان تلف بالخارج) منها
 (فالضمان) به (أو) به (وبالداخل فنصفه) لأن التلف بالداخل غير مضمون فوزع عليه وعلى الخارج
 من غير نظر إلى وزن أو مساحة (كجدار بناء مائلا إلى شارع) أو ملك غيره بغير إذنه فان تلف به
 مضمون كالجناح ولا يبرأ ناصب الجناح أو الميزاب وبانى الجدار من الضمان ببيع الدار لغيره في صورة
 الشارع ولغير المالك في صورة ملك غيره حتى لو تلف بهما إنسان ضمنته عاقلة البائع كما نقله الشيخان عن
 البغوى وأقراء نعم إن كانت عاقلة يوم التلف غير هاب يوم النصب أو البناء فالضمان عليه صرح به البغوى
 في تعليقه أما لو بناه مستويا فمال على شارع أو ملك غيره أو بناء مائلا إلى ملكه وسقط وتلف به شيء حال
 سقوطه أو بعده فلا ضمان وإن أمكنه إصلاحه لأن الميل في الأول لم يحصل بفعله وله في الثاني أن يبنى في ملكه
 كيف شاء (ولو تعاقب سببا هلاك كأن حفر) واحد (بئرا) حفرها عدوانا (ووضع آخر حجرا) وضعا (عدوانا
 ففتر به إنسان ووقع بها) فهلك (فعلى الأول) من السببين يحال الهلاك وهو في هذا المثال الوضع لأن العثور
 بما وضع هو الذى ألجأه إلى الوقوع فيها فهلك فوضع الحجر سبب أول للهلاك وحفر البئر سبب ثان له
 (فان وضعه بحق) كأن وضعه في ملكه (فالحافر) هو الضامن لأنه المتعدى وللرافعى فيه بحث ذكرته

فأكله سبع وإن عجز
 عن تخليصه ، ولو صاح
 على صيد فوق غير
 مميز من طرف عال
 فخطأ ، ولو ألفت جنينا
 يبعث نحو سلطان إليها
 ضمن ولو تبع بنحو
 سلاح هاربا منه فرمى
 نفسه في مهلك كنار
 علما به لم يضمنه أو جاهلا
 أو انخسف به سقف
 ضمنه كالمعلم صيدا
 العوم ففرق أو حفر
 براءعدوانا أو بدهليزة
 وسقط فيها من دعاه
 جاهلا بها ويضمن
 ماتلف بقبامات وقشور
 نحو بطيخ طرحت
 بطريق أو بجناح أو
 ميزاب إلى شارع وإن
 جاز إخراجه فان تلف
 بالخارج فالضمان أو
 بالداخل فنصفه كجدار
 بناء مائلا إلى شارع ولو
 تعاقب سببا هلاك كأن
 حفر بئرا ووضع آخر
 حجرا عدوانا ففتر به
 إنسان ووقع بها فعلى
 الأول فان وضعه بحق
 فالحافر

مع جوابه في شرح الروض وغيره (ولو وضع) واحد (حجرا) في طريق (وآخران حجرا) بجانبه (فعر
بهما آخر الضمان) له (أثلاث) بعدد الواضعين (أو وضع حجرا) في طريق (فعر به غيره فدرجه فعر
به آخر) فملك (ضمنه المخرج) لأن الحجر إنما حصل ثم بفعله (ولو عثر) ماش (بقاعد أو نائم أو واقف
بطريق اتسع وماتا أو أحدهما هدر عاثر) لنسبته إلى تقصير بخلاف العثور به لا يهدر وهذا مافي الروضة
كالشر حين وقوع في الأصل أنه يهدر فلم يفرق بينهما (فان ضاق) الطريق (هدر قاعد ونائم) لتقصيرهما
لا عاثر بهما لعدم تقصيره (وضمن واقف) لأن الوقوف من مرافق الطريق لا عاثر به لتقصيره نعم إن
انحرف الواقف إلى الماشي فأصابه في انحرافه وماتا فكاشيين اصطدما وحكمه يأتي على الأثر.

﴿فصل﴾ فيما يوجب الشر كفي الضمان وما يذكر معه . لو (اصطدم حران) ماشيان أو راكبان ولو صبيين
أو مجنونين أو حاملين مقبلين كانا أو مدبرين أو أحدهما مقبلا والآخر مدبرا فوقعا وماتا ودابتاهما (فعلى
عاقلة من قصد) الاصطدام منهما أو من أحدهما (نصف دية مغلظة) لو ارتد الآخر لأن كلا منهما مات
بفعله وفعل الآخر ففعله هدر في حق نفسه مضمون في حق الآخر ضمان شبه عمد لا عمد لأن الغالب أن الاصطدام
لا يفضى إلى الموت (و) على عاقلة (غيره) وهو من لم يقصد الاصطدام منهما أو من أحدهما لعمى أو غفلة
أو ظلمة (نصفها مخففة وعلى كل) منهما إن لم يمت وهو من زيادتي (أو في تركته) ان مات (نصف قيمة دابة
الآخر) وإن لم تكن مملوكة له لا اشتراك في الاتلاف مع هدر فعل كل منهما في حق نفسه وظاهرهما
يأتي في السفينتين أنه لو كان على الدابتين مال أجنبي لزم كلا منهما نصف الضمان أيضا ولو كانت حركة إحدى
الدابتين ضعيفة بحيث يقطع بأنه لا أثر لها مع قوة حركة الأخرى لم يتعلق بها حكم كغرز إبرة في جلد العقب
مع الجراحات العظيمة نقله الشيخان عن الامام وأقره وجزم به ابن عبد السلام ومثل ذلك يأتي
في الماشيين كما قاله ابن الرفعة وغيره (ومن أركب صبيين أو مجنونين تعديا ولو وليا) كأن أركبهما أجنبي
بغير إذن الولي أو أركبهما الولي دابتين شرسيتين أو جموحيتين (ضمنهما وادابتهما) والضمان الأول على عاقلته
والثاني عليه نعم إن تعمدوا الاصطدام في الوسيط يحتمل إحالة الهلاك عليهما بناء على أن عمدهما عمد
واستحسنه الشيخان وفرضوه في الصبي ومثله المجنون فإن لم يتعد المركب فكل لو ركبا بأنفسهما والتقييد
بالتعدي مع ذكر حكم الولي من زيادتي (أو) اصطدم (رقيقان) وماتا (فهدر) وإن تفاوتت قيمة لفوات
محل تعلق الجناية وإن مات أحدهما فنصف قيمته في رقة الحى نعم لو امتنع بيعهما كمستولدتين لزم سيد كل
الأقل من قيمته وأرش جنايته على الآخر وكذا لو كانا مغضوبين لزم الغاصب الأقل أيضا وتغيرى بالريق
أعم من تعبيره بالبعد (أو) اصطدم (سفينتان) للملاحين أو لأجنبي (فكدابتين) في حكمهما السابق فإن
كانتا في الثانية لاثنتين فكل منهما مخير بين أخذ جميع قيمة سفينته من ملاحه ثم هو يرجع بنصفها على ملاح
الآخر وبين أن يأخذ نصفها منه ونصفها من ملاح الآخر (والملاحان) فيهما المجران لهما (كراكين)
لدايتيهما في حكمهما السابق نعم إن تعمدوا الاصطدام بما يعد مفضيا للهلاك غالبا وجب نصف دية كل
منهما في تركه الآخر لا على عاقلته فإن لم يموتا وكان معهما ركاب وماتا بذلك اقتص منهما الواحد بالقرعة
وللباقين الدية (فإن كان فيهما مال أجنبي لزم كلا) منهما (نصف الضمان) لتعديهما وظاهر أن الأجنبي
يتخير بين أخذ جميع بدل ماله من أحد الملاحين ثم هو يرجع بنصفه على الآخر وبين أن يأخذ نصفه منه
ونصفه من الآخر فإن كان الملاحان رقيقين تعلق الضمان برقبتهما هذا كله إذا كان الاصطدام بفعلهما
أو بتقصيرهما كأن قصر في الضبط مع امكانه أو سيرا في ريح شديدة لا تسير في مثلها السفن أو لم يكلا
عدتهما أما إذا لم يكن شيء منهما كأن حصل الاصطدام بغلبة الرياح فلا ضمان بخلاف غلبة الدابتين
الراكبين لأن الضبط ممكن باللجام (ولو أشرفت سفينة) فيها متاع وراكب (على غرق) وخيف

ولو وضع حجرا
وآخران حجرا فعر
بهما آخر الضمان
أثلاث أو وضع حجرا
فعر به غيره فدرجه
فعر به آخر ضمنه
المخرج ولو عثر بقاعد
أو نائم أو واقف
بطريق اتسع وماتا أو
أحدهما هدر عاثر فإن
ضاق هدر قاعد ونائم
وضمن واقف .

﴿فصل﴾ اصطدم
حران فعلى عاقلة من
قصد نصف دية مغلظة
وغيره نصفها مخففة
وعلى كل أو في تركته
نصف قيمة دابة الآخر
ومن أركب صبيين أو
مجنونين تعديا ولو وليا
ضمنهما ودابتهما أو
رقيقان فهدر أو سفينتان
فكدابتين والملاحان
كراكين فإن كان
فيهما مال أجنبي لزم
كلا نصف الضمان ولو
أشرفت سفينة على غرق

غرقها بمتاعها (جاز طرح متاعها) كله في البحر لرجاء سلامتها أو بعضه لرجاء سلامة الباقي وقيد البقية في الجواز بأذن المالك وقد بسطت الكلام عليه في شرح الروض والبهجة (ووجب) طرحه كله أو بعضه وإن لم يأذن مالكه (لرجاء نجاة راكب) محترم إذا خيف هلاكه ويجب إلقاء الماروح فيه لتخليص ذي روح وإلقاء الدواب لإبقاء الأدميين وإذا اندفع الغرق بطرح بعض المتاع اقتصر عليه (فان طرح مال غيره بلا إذن) منه (ضمنه) كأكل المضطر طعام غيره بغير إذنه (كما لو قال) لآخر في سفينة (ألق متاعك) في البحر (وعلى ضمانه أو نحوه) كقوله على أني ضامنه أو على أني أضمنه فألقاه فيه (وخاف) القائل له (غرقاً ولم يختص نفع الإلقاء بالملق) بأن اختص بالتمسك أو به وبالملق أو بأجنبي أو به أو بأحدهما أو عم الثلاثة فإنه يضمنه وإن لم يكن له فيها شيء ولم تحصل النجاة لأنه التماس اتلاف لغرض صحيح بعوض فصار كقوله أعتق عبدك على كذا فان لم يخف غرقاً أو اختص النفع بالملق كأن قال من بالسط أو بزورق أو نحوه بقرب السفينة ألق متاعك في البحر وعلى ضمانه فألقاه أو اقتصر على قوله ألق متاعك لم يضمنه لأنه في الأول شبهه بمن التمس هدم دار غيره ففعل وفي الثانية أمر المالك بفعل واجب عليه ففعله لغرض لنفسه فلا يجب فيه عوض كما لو قال للمضطر كل طعامك وعلى ضمانه فأكله وفي الثانية لم يلتزم شيئاً وفارق ما لو قال لغيره أد ديني فأداه حيث يرجع به عليه بأن أداء الدين ينفعه قطعاً والإلقاء قد لا ينفعه (ولو قتل حجر منجنيق) بفتح الميم والجيم في الأشهر (أحد رمايه) كأن عاد عليه (هدر قسطه وعلى عاقلة الباقي الباقي) من دية لأنه مات بفعله وفعلهم خطأ فان كان واحداً من عشرة سقط عشر دية ووجب على عاقلة كل من التسعة عشرها (أو) قتل (غيرهم بالاقصد) من الرماة (خطأ) قتله لعدم قصد هدمه (أو به) أي بقصد منهم (فعمد إن غلبت الإصابة) منهم بخدشهم لقصد هدمهم معينا بما يقتل غالباً فان غلب عدمها أو استوى الأمران فشبهه عمد. (فصل) في العاقلة وكيفية تأجيل ما تحمل وسمو عاقلة لعقلهم الإبل بفناء دار المستحق ويقال لتحملهم عن الجاني العقل أي الدية ويقال لمنعه عنه والعقل للمنع ومنه سمى العقل عقلاً لمنعه من الفواحش (عاقلة جان عصبته) المجمع على إرثهم من النسب لما في رواية في خبر الصحيحين السابق أوائل كتاب الديات وأن العقل على عصبته (وقدم) منهم (أقرب) فأقرب فيوزع على عدده الواجب من الدية آخر السنة كما سيأتي (فان بقي شيء) منه (فمن يليه) أي الأقرب يوزع الباقي عليه وهكذا الأقرب الاخوة ثم بنوهم وإن نزلوا ثم الأعمام ثم بنوهم كالارث (و) قدم (مدل بأبوين) على مدل بأب كالارث (ف) ان عدم عصبة النسب أو لم يف ما عليهم بالواجب في الجناية (فمعتق فعصبته) من النسب (فمعتقه فعصبته) كذلك وهكذا (فمعتق أبي الجاني فعصبته) كذلك (فمعتقه فعصبته) كذلك وتعييرى بالفاء آخر أولى من تعبيره فيه بالواو (وهكذا) أي بعد معتق معتق الأب وعصبته معتق الجد إلى حيث ينتهي ويوزع الواجب على المعتقين بقدر ملكهم لا بعد دروسهم ويعقل المولى من جهة الأم إذا لم يوجد معتق من جهة الآباء ويتحمل أيضاً بعد من ذكر الاخوة للأم وذوو الأرحام إن ورثناهم كما في الأنوار ونقله في الثانية الشيخان عن المتولى وأقراء والظاهر أن تحمل الاخوة للأم قبل ذوى الأرحام للاجماع على توريثهم (ولا يعقل بعض جان و) بعض (معتق) من أصل وفرع لما في رواية أبي داود في خبر الصحيحين السابق أوائل كتاب الديات وبرأ الولد أي من العقل وقيس به غيره من الأباض ويبيع الجاني بعض المعتق (ولو) كان فرع الجانية (ابن ابن عمها) فلا يعقل عنها وإن كان يلي نكاحها لأن البنوة هنا مانعة ونم غير مقتضية لامانة فاذا وجد مقتض زوج به وذكركم بعض المعتق من زيادتي (وعتيقها) أي المرأة (تعقلها عاقلتها) دونها لما يأتي من أن المرأة لا تعقل (ومعتقون وكل من عصبته كل معتق كعتق) فيما عليه كل سنة من نصف دينار أو ربعه لأن الولاء في الأولى لجميع المعتقين لا لكل منهم وفي الثانية لكل من العصبه فلا يتوزع عليهم تورعه على الشركاء لأنه لا يورث بل يورث به (ولا يعقل عتيق)

جاز طرح متاعها
ووجب لرجاء نجاة
راكب فإن طرح مال
غيره بلا إذن ضمنه كما
لو قال ألق متاعك
وعلى ضمانه أو نحوه
وخاف غرقاً ولم يختص
نفع الإلقاء بالملق ولو
قتل حجر منجنيق
أحد رمايه هدر قسطه
وعلى عاقلة الباقي
الباقي أو غيرهم بالاقصد
خطأ أو به فعمد إن
غلبت الإصابة .

(فصل) عاقلة جان
عصبته وقدم أقرب
فإن بقي شيء فمن يليه
ومدل بأبوين فمعتق
فعصبته فمعتقه فعصبته
فمعتق أبي الجاني
فعصبته فمعتقه فعصبته
وهكذا ولا يعقل بعض
جان ومعتق ولو ابن
ابن عمها وعتيقها تعقله
عاقلتها ومعتقون وكل
من عصبه كل معتق
كعتق ولا يعقل عتيق

ولا عصبته عن معتقة لا تفتاء إرثه (ف) أن عدم من ذكر أولم يف ما عليه بما مر في (بيت مال) يعقل (عن مسلم) الكل أو الباقي لأنه يرثه بخلاف الكافر فماله في الوجب في ماله إن كان له أمان واستثنى من ذلك اللقيط فلا يعقل عن قاتله بيت المال إذ لا فائدة في أخذها منه لتعاد إليه (ف) إن عدم ذلك أو لم يف ما ذكر فالكل أو الباقي (على جان) بناء على الأصح من أن الواجب ابتداء عليه ثم تتحمله العاقلة وتعبيرى بذلك أعم من قوله فكله على جان (وتؤجل) ولو من غير ضرب قاض (عليه) أى على الجاني (كعاقلة دية نفس كاملة) بإسلام وحرية وذكورة (ثلاث سنين في) آخر (كل سنة ثلث) من الدية وتأجيلها بالثلاث رواه البيهقي من قضاء عمر وعلى رضي الله عنهم وعزاه الشافعي إلى قضاء النبي صلى الله عليه وسلم والظاهر تساوي الثلاث في القسمة وأن كل ثلث آخر سنته وأجلت بالثلاث لكثرة ألاكها لأنهم يبدل نفس وتأجيلها عليه من زيادتي (و) تؤجل دية (كافر معصوم) ولو غير ذمي وإن عبر الأصل بالذمي (سنة) لأنها قدر ثلث دية مسلم أو أقل (و) تؤجل دية (امرأة وخنثى) مسلمين (سنتين في) آخر (الأولى) منهما (ثلث) من دية نفس كاملة وذكر حكم الخنثى من زيادتي (وتحمل عاقلة رقيقاً) أى الجناية عليه بقيمته لأنها يبدل نفس كالحرق فإذا كانت قيمته قدر دية أو ديتين (ففي) آخر (كل سنة) يؤخذ منها (قدر ثلث) من دية نفس كاملة (ك) واجب (غير نفس) من الأطراف وغيرها فإنه يؤجل في كل سنة قدر ثلث الدية بناء على الأصح من أن العاقلة تحمل بدلها كدية النفس فتعبيرى بذلك أعم من تعبيره بالأطراف (ولو قتل) رجلين (مسلمين) هو أولى من قوله رجلين (ففي ثلاث) لاست من السنين تؤخذ ديتهم في كل سنة لكل ثلث دية (وأجل) واجب (نفس من) وقت (زهوق) لها بزهوق أو بسراية جرح لأنه مال يحل بالقضاء الأجل فكان ابتداء أجله من وقت وجوبه كسائر الديون المؤجلة (و) أجل واجب (غيرها من) وقت (جنائية) لأن الوجوب تعاقبها وإن كان لا يطالب ببديلها إلا بعد الاندمال نعم لو سرت جنائية من أصبع إلى كف مثلاً فأجل أرش الأصبع من قطعها والكف من سقوطها كما اختاره الامام والغزالي وغيرهما وجزم به الحاوى الصغير والأونارور وجهه البلقينى (ومن مات) من العاقلة (في أثناء سنة فلا شيء) عليه من واجبها بخلاف من مات بعدها (ويعقل كافر ذو أمان عن مثله) إن زادت مدته على مدة الأجل لا اشتراكهما في الكفر المقر عليه وتعبيرى بذلك أولى من قوله ويعقل يهودى عن نصرانى وعكسه (لا فقير) ولو كسوبا فلا يعقل لأن العقل مواساة والفقير ليس من أهلها (ورقيق) لأن غير المسكاتب من الأرقاء لا ملك له والمسكاتب ليس من أهل المواساة (وصبي ومجنون وامرأة وخنثى) وهما من زيادتي وذلك لأن مبنى العقل على النصرة ولا نصرة بهم (ومسلم عن كافر وعكسه) إذ لا موالة بينهما فلا نصرة (وعلى غنى) من العاقلة وهو من (ملك آخر السنة فاضلا عن حاجته عشرين دينارا) أى قدرها (نصف دينار و) على (متوسط) وهو من (ملك) آخر السنة فاضلا عن حاجته (دونها) أى العشرين ديناراً (وفوق ربعة) أى الدينار (ربعة) بمعنى مقدارها لا عينها لأن الإبل هى الواجبة وما يؤخذ يصرف إليها والمستحق أن لا يأخذ غيرها وإنما شرط كون الدون الفاضل عن حاجته فوق الربع لثلاثين بدفعه فقيراً وبما ذكر علم أن من أعسر آخرها لم يجب عليه شيء وإن كان موسراً قبل أو أيسر بعده وأن من أعسر بعد أن كان موسراً آخرها لم يسقط عنه شيء من واجبها ومن كان أولها رقيقاً أو صبيّاً أو مجنوناً أو كافراً وصار في آخرها بصفة الكمال لا يدخل في التوزيع في هذه السنة ولا فيما بعدها لأنه ليس من أهل النصرة في الابتداء بخلاف الفقير وذكر ضابط الغنى والمتوسط من زيادتي .

(فصل في جنائية الرقيق) (مال جنائية رقيق) ولو بعد العفو أو فداء من جنائية أخرى (يتعلق برقبته) إذ لا يمكن الزامه لسيده لأنه اضرا به مع براءته ولا أن يقال في ذمته إلى عتقه لأنه تفويت للضمان أو تأخير إلى مجهول وفيه ضرر ظاهر بخلاف معاملة غيره له لوضاه بذمته فالتعلق برقبته طريق وسط في رعاية

فبيت مال عن مسلم
فعلى جان وتؤجل عليه
كعاقلة دية نفس كاملة
ثلاث سنين في كل
سنة ثلث وكافر معصوم
سنة ودية امرأة وخنثى
سنتين في الأولى ثلث
وتحمل عاقلة رقيقاً
ففي كل سنة قدر ثلث
كغير نفس ولو قتل
مسلمين ففي ثلاث
وأجل نفس من زهوق
وغيرها من جنائية ومن
مات في أثناء سنة فلا
شيء ويعقل كافر ذو
أمان عن مثله لافقير
ورقيق وصبي ومجنون
وامرأة وخنثى ومسلم
عن كافر وعكسه وعلى
غنى ملك آخر السنة
فاضلاً عن حاجته
عشرين ديناراً نصف
دينار ومتوسط ملك
دونها وفوق ربعة ربعة
(فصل في مال جنائية
رقيق يتعلق برقبته

الجانبين (قسط) أى لا يذمتة ولا يكسبه ولا بهما ولا بكل منهما أو بهما مع رقبته وإن أذن له سيده في الجناية وإلا ما تعلق برقبته كديون للمعاملات حتى لو بقي شيء لا يتبع به بعد عتقه نعم إن أقر الرقيق بالجناية ولم يصدقه سيده ولا يئنه تعلق واجبها بذمتة كما مر في الإقرار أو أطلع سيده على لقطه في يده وأقرها عنده أو أهمله وأعرض عنه فأتلفها أو تلفت عنده تعلق المال برقبته وبسائر أموال السيد كإنه عليه البلقي ومعلوم مما مر في الرهن أن جناية غير المميز ولو بالغاً بأمر سيده أو غيره على الأمر وتعييرى بالرقيق أعم من تعبيره بالعبد (ولسيده) ولو بنائه (بيعه لها) أى لأجلها باذن المستحق (و) له (فدأؤه بالأقل من قيمته والأرش) لأن الأقل إن كان القيمة فليس عليه غير تسليم الرقبة وهى بدلها أو الأرش فهو الواجب وتعتبر قيمته (وقتها) أى وقت الجناية لأنه وقت تعلقها هذا (إن منع) السيد (بيعه) وقتها (ثم نقصت قيمته وإلا فوقت فداء) تعتبر قيمته لأن النقص قبله لا يلزم السيد بدليل مالومات الرقيق قبل اختيار الفداء وقولها وقته إلى آخرها من زيادتي (ولو جنى) ثانياً مثلاً (قبل فداءه) أى في جنايته ووزع ثمنه عليهما (أو فداءه بالأقل من قيمته والأرشين ولو أتلفه) حساً أو شراً كأن قتله أو عتقه أو باعه وصحناه بأن كان المعتق موسراً والبائع مختاراً للفداء (فداه) لزوماً لمنعه يبعه بالأقل من قيمته والأرش (كأم ولد) أى كالأولاد الجاني أم ولد فيلزمه فداؤها لذلك (بالأقل) من قيمتها وقت الجناية والأرش (وجناتها كواحدة) فيفديها بالأقل من قيمتها والأرش فيشترك الأرش الزائد على القيمة فيها بالخاصة كأن تكون ألفين والقيمة ألفاً وكأم الولد الموقوف (ولو هرب) الجاني (أو مات برى سيده) من علقته (إلا إن طلب) منه (فمنعه) فيصير مختاراً لفدائه فالمستثنى منه صادق بأن لم يطلب منه أو طلب ولم يمنعه (ولو اختار فداء فله رجوع) عنه (ويبيع) له إن لم تنقص قيمته وليس الوطء اختياراً .

﴿فصل﴾ في الغرة وتقدم دليلها في خبر أبي هريرة أوائل كتاب الديات . تجب (في كل جنين) حر (انفصل أو ظهر) بخروج رأسه مثلاً (ميتاً) في الحالين (ولو لحما فيه صورة خفية بقول قوالب بجناية على أمه الحية وهو معصوم) عند الجناية وإن لم تكن أمه معصومة عندها (غرة) ففي جنينين غرتان وهكذا ولو من حاملين اصطدمتا لكنهما إن كانتا مستولتين والجنينان من سيديهما سقط عن كل منهما نصف غرة جنين مستولته لأنه حقه إلا إذا كان للجنين جدة لأم فلها السدس فلا يسقط عنه إلا الربع والسدس فإن لم ينفصل ولم يظهر أو انفصل وظهر لحم لا صورة فيه أو كانت أمه ميتة أو كان هو غير معصوم عند الجناية كجنين حرية من حرى وإن أسلم أحدهما بعد الجناية فلا شيء فيه لعدم تحقق وجوده في الأولين وظهور موته بموتها في الثالثة وعدم الاحترام في الرابعة والتصریح باعتبار وقوع الجناية على الحية مع التقيد بعصمة جنينها من زيادتي وبذلك علم أن تقييدى له بها أولى من تقييد من قيداها بهما إلا بهما ذلك أنه لو جنى على حرية جنينها معصوم حينئذ لا شيء فيه وليس كذلك (وإن انفصل حيا فان مات عقبه) أى عقب انفصاله (أو دام أله فمات فدية) لأننا بقينا حياته وقدمات بالجناية (وإلا) بأن بقي زمناً ولا أله به ثم مات (فلا ضمان) فيه لأننا لم نتحقق موته بالجناية (والغرة رقيق) ولو أمة (يميز بلا عيب مبيع) لأن الغرة الخيار وغير المميز والمعيب ليس من الخيار واعتبر عدم عيب المبيع كابل الدية لأنه حق آدمى لو حظ فيه مقابلة مافات من حقه فغلب فيه شائبة المالية فأثر فيها كل ما يؤثر في المال وبذلك فارق الكفارة والأضحية (و) بلا (هرم) فلا يجزئ رقيق هرم لعدم استقلاله بخلاف الكفارة لأن الوارد فيها لفظ الرقبة (يبلغ) أى الرقيق أى قيمته (عشر دية الأم) في الحر المسلم رقيق تبلغ قيمته خمس أبرة كما روى عن عمر وعلى وزيد بن ثابت ولا يخالف لهم (وتفرض) أى الأم (كأب ديناً إن فضلها فيه) ففي جنين بين كتابية ومسلم تفرض الأم مسلمة (ف) إن فقد الرقيق حساً أو شراً وجب (العشر) من دية الأم (ف) إن فقد العشر بفقد الإبل وجب (قيمتها) كما

قسط ولسيده يبعه لها وفداؤه بالأقل من قيمته والأرش وقتها إن منع يبعه ثم نقصت قيمته وإلا فوقت فداء ولو جنى قبل فداء باعه فيهما أو فداء بالأقل من قيمته والأرشين ولو أتلفه فداها كأم ولد بالأقل وجناتها كواحدة ولو هرب أو مات برى سيده إلا إن طلب فمنعه ولو اختار فداء فله رجوع ويبيع .

﴿فصل﴾ في كل جنين انفصل أو ظهر ميتاً ولو لحما فيه صورة خفية بقول قوالب بجناية على أمه الحية وهو معصوم غرة وإن انفصل حيا فان مات عقبه أو دام أله فمات فدية وإلا فلا ضمان والغرة رقيق مميز بلا عيب مبيع وهرم يبلغ عشر دية الأم وتفرض كأب ديناً إن فضلها فيه فالعشر بقيمتها

في إيل الدية وهذا مع ذكر الفرض من زيادتي والغرة (لورثة جنين) لأنها دية نفس وبما تقرر علم أن تعبيرى بما ذكر أعظم من اقتصاره على غرة المسلم والكتاني (وفي جنين رقيق عشر أقصى قيم أمه من جناية إلى إلقاء) أما وجوب العشر فعلى وزان اعتبار الغرة في الحر بعشر دية أمه المساوي لنصف عشر دية أبيه وأما وجوب الأقصى وهو ما في أصل الروضة فعلى وزان الغصب والأصل اقتصر على اعتبار عشر القيمة يوم الجناية (لسيده) للملكه إياه وإن لم يكن مالكاً لأمه فقولى لسيده أولى من قوله لسيدها (وتقوم) الأم (سليمة) سواء أكانت ناقصة والجنين سليم أم بالعكس أما في الأولى فلسلامته وأما في الثانية وهي من زيادتي فلا تنقصان الجنين قد يكون من أثر الجناية واللائق الاحتياط والتغليظ (والواجب) من الغرة وعشر الأقصى (على عاقلة) للجاني لحر أبي هريرة السابق ولأنه لا عمد في الجناية على الجنين إذ لا يتحقق وجوده ولا حياته حتى يقصد وبذلك علم أنه لو اصطدمت حاملان فألقتا جنينين لزم عاقلة كل منهما نصف غرقى جنينهما لأن الحامل إذا جنت على نفسها فألقت جنينها لزم عاقلة الغرة كما لو جنت على حامل أخرى فلا يهدر منها شيء بخلاف الدية لأن الجنين أجنبي عنهما .

﴿فصل﴾ في كفارة القتل. والأصل فيها قوله تعالى ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقبة مؤمنة وقوله وإن كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق فدية مسلمة إلى أهله وتحرير رقبة مؤمنة . تجب (على غير حربى) لأمان له (ولو صيباً ومجنوناً ورقيقاً ومعاهداً وشريكاً ومرتداً كفارة بقتله) ولو خطأ أو بتسبب أو شرط (معصوماً عليه ولو معاهداً وجنيناً) ومرتداً (وعبدته ونفسه) وإن لم يضمهما لأنها إنما تجب لحق الله تعالى لالحق الأدنى وخرج بغير الحربى المذكور الحربى الذى لأمان له فلا تلزمه الكفارة ومثله الجلاذ القاتل بأمر الامام ظالم وهو جاهل بالحال لأنه سيف الامام وآلة سياسته وبالقتل غيره كالجراحات فلا كفارة فيه لورود النص بها في القتل دون غيره كما تقرر وليس غيره في معناه وبالمعصوم عليه غيره كباغ قتلته عادل وعكسه في القتال وصائل ومقتص منه ومرتد وحربى لأمان له ولو امرأة أو صيباً أو مجنوناً فلا كفارة في قتله وإنما حرم قتل هذه المرأة وتاليها لأن تحريره ليس لحرمتهم بل لمصلحة المسلمين لثلاث فواتهم الاتفاق بهم وتقدم أن غير المميز لو قتل بأمر غيره ضمن أمره الكفارة عليه والكفارة على الصبي والمجنون في مالهما فيعتق الولي منهما من مالهما والعبد يكفر بالصوم وبما تقرر علم أنه لو اصطدم شخصان فماتتا لزم كلا منهما كفارتان واحدة لقتل نفسه واحدة لقتل الآخر وأنه لو اصطدمت حاملان فماتتا وألقتا جنينين لزم كلا منهما أربع كفارات لا شترا كما في إهلاك أربعة أنفس نفسيهما وجنينهما .

﴿باب دعوى الدم﴾

أعنى القتل بقرينة ما يأتى وعبر به عنه للزومه غالباً (والقسامة) بفتح القاف أى الأيمان الآتى بيانها مأخوذة من القسم وهو اليمين (شرط لكل دعوى) بدم أو غيره كغصب وسرقة وإتلاف ستة شروط : أحدها (أن تكون معلومة) غالباً بأن يفصل المدعى ما يدعيه (كقوله) قتله عمداً أو شبهة أو خطأ إفراداً أو شركة (لأن الأحكام تختلف باختلاف هذه الأحوال ويذكر عدد الشركاء إن أوجب القتل الدية نعم إن قال أعلم أنهم لا يزيدون على عشر مثلاً سمعت دعواه وطالب بحصة المدعى عليه فإن كان واحداً طالبه بعشر الدية وقولى أو شبهة من زيادتي (فإن أطلق) ما يدعيه كقوله هذا قتل أبي (سن) للقاضى (استفصاله) عما ذكره لتصح بتفصيله دعواه وتعبرى بذلك أولى من قوله استفصاله القاضى لأنه يؤم وجوب الاستفصال والأصح خلافه (و) ثانيها أن تكون (مأزمة) وهذا من زيادتي فلا تسمع دعوى هبة شيء أو بيعه أو إقرار به حتى يقول المدعى وقبضته بإذن الواهب ويلزم البائع أو المقر التسليم إلى (و) ثالثها (أن يعين مدعى عليه) فلو قال قتله أحد هؤلاء لم تسمع دعواه لإيهاً المدعى عليه (و) رابعها خامسها (أن يكون كل) من المدعى

لورثة جنين وفي جنين
رقيق عشر أقصى قيم
أمه من جناية إلى إلقاء
لسيده وتقوم سليمة
والواجب على عاقلة .
﴿فصل﴾ على غير
حربى ولو صيباً ومجنوناً
ورقيقاً ومعاهداً وشريكاً
ومرتداً كفارة بقتله
معصوماً عليه ولو معاهداً
وجنيناً وعبدته ونفسه .
﴿باب دعوى الدم
والقسامة﴾
شرط لكل دعوى أن
تكون معلومة كقتله
عمداً أو شبهة أو خطأ
إفراداً أو شركة فإن
أطلق من استفصاله
ومأزمة وأن يعين
مدعى عليه وأن
يكون كل

والمدعى عليه (غير حربى) لأمان له (مكلفا) ومثله السكران كذمى ومعاهد ومحجور سفيه أو فلس لكن لا يقول السفيه فى دعواه المال واستحق تسلمه بل وولى يستحق تسلمه فلا تصح دعوى حربى لأمان له وصبي ومجنون ولا دعوى عليهم وتعبيرى بغير حربى لشموله المعاهد والمستامن أولى من تعبيرة بملتزم لإخراجه لهما (و) سادسها (أن لا تناقضها) دعوى (أخرى فلو ادعى) على واحد (انفراده بقتل ثم) ادعى (على آخر) شركة أو انفرادا (لم تسمع) الدعوى (الثانية) لأن الأولى تكذبها نعم إن صدقه الآخر فهو مؤاخذ بإقراره وتسمع الدعوى عليه على الأصح فى أصل الروضة ولا يمكن من العود إلى الأولى لأن الثانية تكذبها (أو) ادعى (عمدا) مثلا (وفسره بغيره عمل بتفسيره) فتلقى دعوى العمد لا دعوى القتل لأنه قد يظن ما ليس بعمد عمدا فيعتمد تفسيره مستندا إلى دعواه القتل وتعبيرى بما ذكر أولى من قوله لم يبطل أصل الدعوى لايهامه بطلان التفسير (وإنما ثبت القسامة فى قتل ولو لرقيق) لافى غيره كقطع طرف واتلاف مال غير رقيق لأنها خلاف القياس فيقتصر فيها على مورد النص وهو القتل فى غيره القول قول المدعى عليه يمينه مع اللوث وعدمه ويعتبر كون القتل (بمحل لوث) بمثابة (وهو) أى اللوث (قرينة تصدق المدعى) أى توقع فى القلب صدقه (كان) هو أولى من قوله بأن (وجد قتيلا أو بعضه) وهو من زيادتى (فى محلة) منفصلة عن بلد كبير (أو) فى (قرية صغيرة لأعدائه) فى دين أو دنيا ولم يخالطهم غيرهم من غير أصدقاء القتيل وأهله (أو تفرق عنه) جمع (محصورون) يتصور اجتماعهم على قتله وإلا فلا قسامة نعم إن ادعى على عدد منهم محصورين مكن من الدعوى والقسامة وتعبيرى بالمحصورين أولى من تعبيرة بالجمع (أو أخبر) هو أولى من قوله شهد (بقتله) ولو قبل الدعوى (عدل أو عبدان أو امرأتان أو صبية أو فسقة أو كفار) وإن كانوا مجتمعين لأن كلا منهم فيدغلب الظن ولأن اتفاق كل من الأصناف الأخيرة على الإخبار عن الشيء يكون غالبا عن حقيقة واحتمال التواطؤ فيها كاحتمال الكذب فى إخبار العدل وتعبيرى بعبدان أو امرأتين هو ما فى الروضة كأصلها وعليه يحمل تعبیر الأصل بعبد ونساء (ولو تقاتل) بالتاء الفوقية قبل اللام (صفان) بأن التحم قتال بينهما ولو بأن وصل سلاح أحدهما للآخر (وانكشف عن قتيلا) من أحدهما (فلوث فى حق) الصف (الآخر) لأن الغالب أن صفه لا يقتله (ولو ظهر لوث) فى قتيلا (فقال أحد ابنيه) مثلا (قتله زيد وكذبه الآخر ولو فاسقا) ولم يثبت اللوث بعدل (بطل) أى اللوث فلا يخلف المستحق لانحراف ظن القتل بالتكذيب الدال على أنه لم يقتله لأن النفوس مجبولة على الانتقام من قاتل مورثها بخلاف ما إذا لم يكذبه بأن صدق أو سكنت أو قال لأعلم أنه قتله أو كذبه وثبت اللوث بعدل (أو) قال أحدهما قتله زيد (ومجهول) قال (الآخر) قتله (عمر) ومجهول حلف كل منهما (على من عينه) إذ لا تكاذب منهما لاحتمال أن الذى أبهمه كل منهما من عينه الآخر (وله) أى كل منهما (ربع دية) لاعترافه بأن الواجب نصفها وحصة منه نصفه (ولو أنكر مدعى عليه اللوث) فى حقه كأن قال كنت عند القتل غائبا عنه أولست أنا الذى روى مع السكين للتلطيخ على رأسه (حلف) فيصدق لأن الأصل براءة ذمته وعلى المدعى البينة (ولو ظهر لوث بقتل مطلقا) عن التقييد بعدم غيره كأن أخبر عدل به بعد دعوى مفصلة (فلا قسامة) لأنه لا يفيد مطالبة القاتل ولا العاقلة (وهى) أى القسامة (حلف مستحق بدل الدم ولو مكاتبا) بقتل رقيقه فإن عجز قبل نكوله حلف السيد (أو مرتدا) لأن الحاصل بحلفه نوع اكتساب للمال فلا تمنع منه الردة كالاختطاب (وتأخيره ليسم أولى) لأنه لا يتورع عن اليمين الكاذبة ومن أوصى لأم ولده مثلا بقيمة عبده إن قتل ثم مات حلف الوارث بعد دعواها وبهذا وبما مر من حلف السيد بعد عجز المكاتب علم أن الحالف قد يكون غير مدع (خمسین يميناً ولو متفرقة) بمجنون أو غيره لخبر الصحيحين بذلك المختص لخبر البيهقى البينة على المدعى واليمين على المدعى عليه وجوز تفريقها

غير حربى مكلفا وإن لا تناقضها أخرى فلو ادعى انفراده بقتل ثم على آخر لم تسمع الثانية أو عمدا وفسره بغيره عمل بتفسيره وإنما ثبت القسامة فى قتل ولو لرقيق بمحل لوث وهو قرينة تصدق المدعى كأن وجد قتيلا أو بعضه فى محلة أو قرية صغيرة لأعدائه أو تفرق عنه محصورون أو أخبر بقتله عدل أو عبدان أو امرأتان أو صبية أو فسقة أو كفار ولو تقاتل صفان وانكشفا عن قتيلا فلوث فى حق الآخر ولو ظهر لوث فقال أحد ابنيه قتله زيد وكذبه الآخر ولو فاسقا بطل أو ومجهول والآخر عمر ومجهول حلف كل على من عينه وله ربع دية ولو أنكر مدعى عليه اللوث حلف ولو ظهر لوث القتل مطلقا فلا قسامة وهى حلف مستحق بدل الدم ولو مكاتبا أو مرتدا وتأخيره ليسم وأولى خمسین يميناً ولو متفرقة

ولومات لم يبين وارثه وتوزع على ورثته بحسب الإرث ويجبر كسر ولونكل أحدها أو غاب حلفها الآخر وأخذ حصته وله صبر للغائب ويمين مدعى عليه باللوث ومردودة ومع شاهد خمسون والواجب بالقسامة دية ولو ادعى عمدا بلوث على ثلاثة حضر أحدهم حلف خمسين وأخذ ثلث دية فان حضر آخر فكذا إن لم يكن ذكره في الأيمان وإلا اكتفى بها والثالث كالثاني ولا قسامة فيمن لا وارث له. (فصل) إنما ثبت قتل بسحر بإقرار وموجب قودبه أو بعدلين ومال بذلك (١٥١) أو برجل وامرأتين أو وعين

[مسئلة : في أقسام

السحر وحكمه

السحر أنواع : منها

سحر قوم نسبوا

للأفلاك والكواكب

تأثير الكونها آلهة أو

أن الإله أعطاها قوة

نافذة في العالم وفوض

تدبيره إليها، ومنها سحر

أصحاب الأوهام الزاعمين

أن الإنسان يبلغ بالتصفية

في القوة إلى حيث يقدر

على الإيجاد والإعدام

والإحياء والإماتة وقلب

الأشكال وكلا النوعين

كفر عملا وتعلما، ومنها

التخيلات الآخذة

بالعيون وهي الشعوذة

وما يجري مجراها من

إظهار الأمور العجيبة

بواسطة ترتب الآلات

الهندسية وخفة اليد

والاستعانة بخواص

الأدوية والأحجار

وليست كفر أو إطلاق

السحر عليها تجوز

وفي التحريم إن لم

يرتب عليها مفسدة

خلاف، ومنها الاستعانة

بالأرواح الأرضية

نظرا إلى أنها حجة كالشهادة يجوز تفريقها (ولومات) قبل تمامها (لم يبين وارثه) إذ لا يستحق أحد شيئا يمين غير بخلاف ما إذا أقام شاهد اسم مات فان لو ارثه أن يقيم شاهدا آخر لأن كلا شهادة مستقلة (وتوزع) الخمسون (على ورثته) اثنين فأكثر (بحسب الإرث) غالبا قياسا لها على ما ثبتت بها (ويجبر كسر) إن لم تنقسم صحيحة لأن اليمين الواحدة لا تتبع فلو كانوا ثلاثة حلف كل منهم سبعة عشر (ولو نكل أحدها) أي الوارثين (أو غاب حلفها) أي الخمسين (الآخر وأخذ حصته) لأن الخمسين هي الحجة (وله) في الثانية (صبر للغائب) حتى يحضر فيحلف معه ما يخصه ولو حضر الغائب بعد حلفه حلف خمسة وعشرين كالوكان حاضرا ولو قال الحاضر لا أحلف إلا قدر حصتي لم يبطل حقه من القسامة فإذا حضر الغائب حلف معه حصته ولو كان الوارث غير حائز حلف خمسين في زوجة وبنت تحلف الزوجة عشر والبنت أربعين بجعل الأيمان بينهما أخماسا لأن سهامهما خمسة وللزوجة منها واحد (ويمين مدعى عليه باللوث و) يمين (مردودة) من مدعى عليه (و) يمين (مع شاهد خمسون) لأنها يمين دم حتى لو تعدد المدعى عليه حلف كل خمسين ولا توزع عليهم وفارق نظيره في المدعى بأن كلامهم ينفي عن نفسه القتل كما ينفيه المنفرد وكل من المدعين لا يثبت لنفسه ما يثبت المنفرد (والواجب بالقسامة دية) على مدعى عليه في قتل عمدا وعلى عاقلته في قتل خطأ وشبه عمدا كما علم مما مر فلا يجب بها قود لقوله صلى الله عليه وسلم في خبر البخاري إما أن يدوا صاحبكم أو يؤذنوا بحرب من الله. ولم يتعرض للقود ولأن القسامة حجة ضعيفة فلا توجب القود احتياطا لأمر الدماء كالشاهد واليمين. وأجيب عن قوله في الخبر أنهم يملفون وتستحقون دم صاحبكم أن التقدير بدل دم صاحبكم جمعا بين الدليلين (ولو ادعى) قتلا (عمدا) مثلا (بلوث على ثلاثة حضر أحدهم) وأنكر (حلف) المستحق (خمسین وأخذ) منه (ثلث دية فان حضر آخر فكذا) أي فيحلف خمسين كالأول ويأخذ ثلث دية (إن لم يكن ذكره في الأيمان وإلا اكتفى بها) بناء على صحة القسامة في غيبة المدعى عليه وهو الأصح كإقامة البيئة (والثالث كالثاني) فيأمر فيه وهذا من زيادتي (ولا قسامة فيمن لا وارث له) خاصا لأن تخليف عامة المسلمين غير ممكن لكن ينصب القاضي من يدعى على من ينسب إليه القتل ويحلفه. (فصل) فيما ثبت به موجب القود وموجب المال بسبب الجناية من إقرار وشهادة (إنما ثبت قتل بسحر بإقرار) به حقيقة أو حكما لا ببيئة لأن الشاهد لا يعلم قصد الساحر ولا يشاهد تأثير السحر نعم إن قال قتلته بكذا فشهد عدلان بأنه يقتل غالبا أو نادرا فيثبت ما شهدا به بالإقرار أن يقول قتلته بسحري فان قال وسحري يقتل غالبا فإقرار بالعمد ففيه القود أو يقتل نادرا فإقرار بشبه العمد أو قال أخطأت من اسم غيره إلى اسمه فإقرار بالخطأ ففيهما الدية على الساحر لا العاقلة إلا أن يصدقه (و) إنما ثبت (موجب قود) بكسر الجيم من قتل بغير سحر أو جرح أو إزالة (به) أي بإقرار به حقيقة أو حكما (أو ب) شهادة (عدلين) به (و) إنما يثبت موجب (مال) من قتل بغير سحر أو جرح أو إزالة (بذلك) أي بإقرار به أو شهادة عدلين به (أو برجل وامرأتين أو) برجل (ويعين) وهذه المسائل من جملة ما يأتي في كتاب الشهادات ذكرت هنا تبعا للشافعي

بواسطة الرياضة وقراءة العزائم إلى حيث يخلق الله تعالى عقب ذلك على سبيل جرى العادة بعض خوارق وهذا النوع قالت المعتزلة إنه كفر لأنه لا يمكن معه معرفة صدق الرسل عليهم الصلاة والسلام للالباس، ورد بأن العادة الإلهية جرت بصرف المعارضين للرسل عن إظهار خارق ثم التحقيق أن يقال إن كان من يتعاطى ذلك خيرا متشرعا في كامل ما يأتي ويذر وكان من يستعين به من الأرواح الحيرة وكانت عزاءه لا تخالف الشرع وليس فيما يظهر على يده من الخوارق ضرر شرعي على أحد وليس ذلك من السحر بل من الأسرار والمعونة وإلا فهو حرام إن تعلمه ليعمل به بل يكفر إن اعتد حل ذلك فان تعلمه ليتوقاه فباح وإلا فمكروه.

رضي الله عنه ويأتي ثم الكلام في صفات الشهود والمشهود به مستوفى وفي باب القضاء بيان أن القاضي يقضى بعلمه (ولو عفا) المستحق (عن قود) لم يثبت على مال (لم يقبل للسال الأخير) أي رجل وامرأتان ورجل ويمين لأن العفو إنما يعتبر بعد ثبوت موجب القود ولا يثبت بمن ذكر (ك) ما لا يقبلان (ل) أرش هشم (بعد إيضاح) لأن الإيضاح قبله الموجب للقود لا يثبت بهما نعم إن كان ذلك من جانبين أو من واحد في مرتين ثبت أرش الهشم بذلك وهو واضح والتصريح في هاتين بالرجل وباليمين من زيادتي (وليصرح) وجوبا (الشاهد بالإضافة) أي بإضافة التلف للفعل (فلا يكتفي) في ثبوت القتل (جرحه) بسيف (فأت حتى يقول) فأت (منه أو قتلته) لاحتمال موته إن لم يقل ذلك بسبب غير الجرح (وتثبت دامية ب) قوله (ضربه فأدماه أو فأسال دمه) لا بقوله فسال دمه لاحتمال سيلانه بغير الضرب (و) تثبت (موضحة ب) قوله (أوضح رأسه) لأن المفهوم منه أوضح عظم رأسه فلا حاجة إلى التصريح به وهذا مانص عليه في الأم والمختصر ورجحه البلقيني وغيره وجزم به في الروضة كما صلبها ثم ذكر عدم الاكتفاء به الذي صححه الأصل عن حكاية الامام والغزالي ووجه بأن الموضحة من الإيضاح وليس فيه تخصيص بعظم (ويجب لقود) أي لجوبه في الموضحة (بيانها) محلا ومساحة وإن كان برأسه موضحة واحدة لجواز أنها كانت صغيرة فوسعها غير الجاني وخرج بالقود الدية لأنها لا تختلف باختلاف محل الموضحة ومساحتها (وتقبل شهادته) أي الوارث ظاهرا عند القضاء (لمورثه) غير أصله وفرعه كما يعلم من بابها (بجرح اندمل أو بمال) ولو (في مرض) لاكتفاء التهمة بخلافها قبل اندمال جرحه لأنه لو مات مورثه كان الأرش له فكأنه شهد لنفسه وفارق قبولها بمال في المرض بأن الجرح سبب الموت الناقل للحق إليه بخلاف المال وبأنه إذا شهد به بالمال لا ينفع به حال وجوبه بخلاف ما إذا شهد به بالجرح (لا شهادة عاقلة بفسق بينة جنائية) قتل أو غيره (محملونها) بأن تكون خطأ أو شبه عمد ويكونوا أهلا لتحملها وقت الشهادة ولو فقراء فلا تقبل لأنهم متهمون بدفع التحمل عن أنفسهم بخلاف بينة إقرار بذلك أو بينة عمد وفارق عدم قبولها من الفقراء قبولها من الأباعد وفي الأقربين وفاء بالواجب أن المال غاد ورائح ، فالغني غير مستبعد فتحصل التهمة وموت القريب كالمستبعد في الاعتقاد فلا تتحقق فيه تهمة وتعييرى بالجناية أعم من تعييره بالقتل (ولو شهد اثنان على اثنين بقتله فشهدا به) أي بقتله (على الأولين) في المجلس مبادرة (فان صدق الولي) للدعي (الأولين) أي استمر على تصديقهما (فقط حكم بهما) وسقطت شهادة الآخرين للتهمة ولأن الولي كذبهما (وإلا) بأن صدق الآخرين أو الجميع أو كذب الجميع (بطلتا) أي الشهاداتتان وهو الظاهر في الثالث ووجه في الأول أن فيه تكذيب الأولين وعداوة الآخرين لهما وفي الثاني أن في تصديق كل فريق تكذيب الآخر (ولو أقر بعض ورثة بعتفو بعض) منهم عن القود وعينه أو لم يعينه (سقط القود) لأنه لا يتبع بعض وبالأقرار سقط حقه منه فسقط حق الباقي وللجميع الدية سواء عين العافي أم لا نعم إن أطلق العافي العفو أو عفا مجانا فلا حق له فيها (ولو اختلف شاهدان في زمان فعل) كقتل (أو مكانه أو آله أو هيئته) كأن قال أحدهما قتله بكرة والآخر عشية أو قتله في البيت والآخر في السوق أو قتله بسيف والآخر برمح أو قتله بالحز والآخر بالقد (لغت) شهادتهما (ولا لوث) للتناقض فيها وخرج بزيادتي فعل الاقرار فلو اختلفا في زمانه أو غيره مما ذكر كأن شهد أحدهما بأنه أقر بالقتل يوم السبت والآخر بأنه أقر به يوم الأحد لم تلغ الشهادة لأنه لا اختلاف في الفعل ولا في صفته بل في الاقرار وهو غير مؤثر لجواز أنه أقر فيهما نعم إن عينا زمتا في مكانين متباعدين بحيث لا يصل المسافر من أحدهما إلى الآخر في ذلك الزمن كأن شهد أحدهما بأنه أقر بالقتل بمكة يوم كذا والآخر بأنه أقر بقتله بمصر ذلك اليوم لغت شهادتهما .

ولو عفا عن قود لم يقبل
للمال الأخير أن كأرش
هشم بعد إيضاح
وليصرح الشاهد
بالإضافة فلا يكفي
جرحه فأت حتى يقول
منه أو قتلته وتثبت
دامية بضربه فأدماه أو
فأسال دمه وموضحة
بأوضح رأسه ويجب
لقود بيانها وتقبل
شهادته لمورثه بجرح
اندمل أو بمال في
مرض لا شهادة عاقلة
بفسق بينة جنائية
محملونها ولو شهد
اثنان على اثنين بقتله
فشهدا به على الأولين
فان صدق الولي
الأولين فقط حكم بهما
وإلا بطلتا ولو أقر بعض
ورثة بعتفو بعض سقط
القود ولو اختلف
شاهدان في زمان فعل
أو مكانه أو آله أو
هيئته لغت ولا لوث .

﴿ كتاب البغاة ﴾

جمع باغ مما بادل ذلك لمجاوزتهم الحد . والأصل فيه آية وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا وليس فيها ذكر الخروج على الإمام صريحاً لكنها تشملها لعمومها أو تقتضيه لانه إذا طلب القتال لبغى طائفة على طائفة للبغى على الإمام أولى (هم) مسلمون (مخالفو إمام) ولو جئنا بأن خرجوا عن طاعته بعدم انقيادهم له أو منع حق توجه عليهم كزكاة (بتأويل) لهم في ذلك (باطل ظنا وشوكه لهم) وهي لا تحصل إلا إعطاء وإن لم يكن إماماً لهم (ويجب قتالهم) لإجماع الصحابة عليه وهذا مع قولي بطلان ظنا من زيادتي وليسوا فسقة لأنهم إنما خالفوا بتأويل جائز باعتقادهم لكنهم مخطئون فيه كتأويل الخارجين على علي رضي الله عنه بأنه يعرف قتلة عثمان رضي الله عنه ويقدر عليهم ولا يقتص منهم لواطأته إياهم وتأويل بعض مانعي الزكاة من أبي بكر رضي الله عنه بأنهم لا يدفعون الزكاة إلا لمن صلاته سكن لهم وهو النبي صلى الله عليه وسلم فمن فقدت فيه الشروط المذكورة بأن خرجوا بلا تأويل كمانعي حق الشرع كالزكاة عناداً أو بتأويل يقطع بطلانه كتأويل المرتدين أو لم يكن لهم شوكه بأن كانوا أفراداً يسهل الظفر بهم أو ليس فيهم مطاع فليسوا بغاة لا تنفاء حرمتهم فيرتب على أفعالهم مقتضاها على تفصيل في ذى الشوكه يعلم مما يأتي حتى لو تأولوا بلا شوكه وأتلفوا شيئاً ضمنوه مطلقاً كقطاع طريق (وأما الخوارج وهم قوم يكفرون مرتكب كبيرة ويتركون الجماعات فلا يقاتلون) ولا يفسقون (مالم يقاتلوا) بقيد زدته بقولي (وهم في قبضتنا) نعم إن تضررنا بهم تعرضنا لهم حتى يزول الضرر (والا) بأن قاتلوا أو لم يكونوا في قبضتنا (قوتلوا ولا يجب قتل القاتل منهم) وإن كانوا كقطاع الطريق في شهر السلاح لأنهم لم يقصدوا إخافة الطريق وهذا مافي الروضة وأصلها عن الجمهور وفيهما عن البغوى أن حكمهم حكم قطاع الطريق وبه جزم الأصل فإن قيد بما إذا قصدوا إخافة الطريق فلا خلاف (وتقبل شهادة بغاة) لتأويلهم قال الشافعي إلا أن يكونوا ممن يشهدون لمواقهم بتصديقهم كالخطابية ولا يختص هذا بالبغاة كما يعلم مع زيادة من كتاب الشهادة (و) يقبل (قضاؤهم فيما يقبل) فيه (قضاؤنا) لذلك (إن علمنا أنهم لا يستحلون دماءنا وأموالنا) والأفلا تقبل شهادتهم ولا قضاؤهم لا تنفاء العدالة المشتركة في الشاهد والقاضي وتقييد القبول بعلم ماذ كرمع قولي وأموالنا من زيادتي وخرج بما يقبل فيه قضاؤنا غيره كأن حكموا بما يخالف النص أو الإجماع أو القياس الجلي فلا يقبل (ولو كتبوا بحكم أو سماع بينة فلنا تنفيذه) أي الحكم لأنه حكم أمضى والحاكم به من أهله (و) لنا (الحكم بها) أي يبينتهم لتعلقه برعايانا ، نعم يندب لنا عدم التنفيذ والحكم استخفافاً بهم (ويعتد بما استوفوه من عقوبة) حشد أو تعزير (وخراج وزكاة وجزية) لما في عدم الاعتداده من الإضرار بالرعية (و) يعتد (بما فرقوه من سهم المرتزقة على جندهم) لأنهم من جند الإسلام ورعب الكفار قائم بهم (وحلف) الشخص ندبا إن اتهم كافر في الزكاة لا وجوباً وإن صححه النووي في تصحيحه هنا (في) دعوى (دفع زكاة لهم) فيصدق لأنه أمين في أمور الدين (لا) في دعوى دفع (خراج) فلا يصدق لانه أجرة (أو) دفع (جزية) لأن الدمي غير مؤتمن فيما يدعيه علينا للعداوة الظاهرة (و) حلف وجوباً فيصدق (في عقوبة) أنها أقيمت عليه (إلا إن ثبت موجبها بينة ولا أثر لها يبدنه) فلا يصدق فيها لأن الأصل عدم إقامتها ولا قرينة تدفعه فلم أنه يصدق فيما أثر يبدنه للقرينة وفي غيره إن ثبت موجبها بإقرار لانه يقبل رجوعه فيجعل إنكاره بقاء العقوبة عليه كالرجوع وتعبيري بالعقوبة في الموضوعين أعم من تعبيره بالحد وذكّر التحليف فيها من زيادتي (وما أتلّفوه علينا أو عكسه) أي أتلّفناه عليهم في حرب أو غيرها (الضرورة حرب هدر) اقتداء بالسلف وترغيباً في الطاعة ولأننا مأمورون بالحرب فلا نضمن ما يتولد منها وهم إنما أتلّفوا بتأويل بخلاف ذلك في غير الحرب أو فيها لا لضرورتها فمضمون على الأصل في الإتلافات وتعبيري بما ذكر أولى مما عبر به (كذى شوكه) مسلم (بلا تأويل) فيه درما أتلّفه لضرورة حرب لأن سقوط الضمان عن

﴿ كتاب البغاة ﴾

هم مخالفو إمام بتأويل
باطل ظنا وشوكه لهم
ويجب قتالهم ، وأما
الخوارج وهم قوم
يكفرون مرتكب
كبيرة ويتركون الجماعات
فلا يقاتلون مالم يقاتلوا
وهم في قبضتنا ولا
قوتلوا ولا يجب قتل
القاتل منهم وتقبل
شهادة بغاة وقضاؤهم
فيما يقبل قضاؤنا إن
علمنا أنهم لا يستحلون
دماءنا وأموالنا ولو
كتبوا بحكم أو سماع
بينة فلنا تنفيذه والحكم
بها ويعتد بما استوفوه
من عقوبة وخراج
وزكاة وجزية وبما
فرقوه من سهم المرتزقة
على جندهم وحلف
في دفع زكاة لهم لاخراج
أو جزية وفي عقوبة
إلا إن ثبت موجبها
بينة ولا أثر لها يبدنه
وما أتلّفوه علينا أو
عكسه لضرورة حرب
هدر كذى شوكه
بلا تأويل

الباغين لقطع الفتنة واجتماع الكلمة وهذا موجود هنا بخلاف ما يتلفه التأول بلا شوكة وبه صرح الأصل لانه كقاطع الطريق وبخلاف ما يتلفه طائفة ارتدت ولهم شوكة وإن تابوا وأسلموا لحنايتهم على الاسلام (ولا يقاتلهم الامام حتى يبعث اليهم) (أئينا فطنا ناصحا يسألهم ما ينقمون) (أي يكرهون) (فان ذكروا مظلمة) بكسر اللام وفتحها (أو شبهة أزالتها) عنهم لأن عليا بعث ابن عباس رضى الله عنهم الى أهل النهروان فرجع بعضهم الى الطاعة (فان أصروا) بعد الازالة (وعظمهم) وأمرهم بالعود الى الطاعة لتكون كلمة أهل الدين واحدة (ثم) ان لم يتغظوا (أعلمهم بالمناظرة) وهذا من زيادى (ثم) إن أصروا أعلمهم (بالقتال) لانه تعالى أمر بالاصلاح ثم بالقتال (فان استمهلوا) فيه (فعل) باجتهاده (مارآه مصلحة) من الامهال وعدمه فان ظهر له ان استمهلهم للتأمل في إزالة الشبهة أمهلهم أولا مستلحاق مدد لمعهم (ولا يتبع) اذا وقع قتال (مدبرهم) ان كان غير متحرف لقتال أو متحيز إلى فئة قريبة (ولا يقتل مشنهم) بفتح الحاء من أختنته الجراحة أضعفته (وأسيرهم) لخبر الحالك واليهيقي بذلك فلو قتل واحد منهم فلا قود لشبهة أبي حنيفة ولولوا مجتمعين تحت راية زعيمهم أتبعوا (ولا يطلق) أسيرهم (ولو) كان (صبيًا أو امرأة) أو عبدا (حتى تنقضي الحرب ويتفرق جمعهم) ولا يتوقع عودهم (الا أن يطيع) أى الأسير (باختياره) فيطلق قبل ذلك وهذا فى الرجل الحر وكذا فى الصبي والمرأة والعبد ان كانوا مقاتلين ولا أطلقوا بمجرد انقضاء الحرب (ويرد) لهم (بعد أمن غائلتهم) أى شرهم لعودهم الى الطاعة أو تفرقهم وعدم توقع عودهم (ما أخذ) منهم (ولا يستعمل) ما أخذ منهم فى حرب أو غيره الا لضرورة كأن لم نجد ما ندفع به عنا لإسلاحهم أو ما تركه عند الهزيمة لإخيلهم (ولا يقاتلون بما يعم كنفار ومنجنيق) وهو آلة ترمى الحجارة بالضرورة بأن قاتلوا به فاحتجج الى المقاتلة بمثله دفعا أو أحاطوا بنا واحتجنا فى دفعهم الى ذلك (ولا يستعان عليهم بكافر) لانه يحرم تسليطه على السلم (الا لضرورة) بأن كثروا وأحاطوا بنا قولى إلا لضرورة راجع الى الصور الثلاث كما تقرر وهو فى الأخيرة من زيادى (ولا بمن يرى قتلهم مدبرين) لعداوة أو اعتقاد كالحنفى والإمام لا يرى ذلك إبقاء عليهم فلو احتجنا للاستعانة به جاز إن كان فيه جراءة أو حسن إقدام وتمكن من منعه لو اتبع منهزما (ولو آمنوا حريين) بالمد أى عقدوا لهم أمانا (ليعينوهم) علينا (نقد) أمانهم (عليهم) لأنهم آمنوهم من أنفسهم لعلنا لان الأمان لترك قتال المسلمين فلا يتعقد بشرط قتلهم فلو أعانوهم وقالوا ظننا أنه يجوز لنا إعانة بعضكم على بعض أو أنهم المحقون ولنا إعانة المحق أو أنهم استعانوا بنا على كفار وأمكن صدقهم بلغناهم المأمن وقاتلناهم كاللغة (ولو أعانهم كفار معصومون) هو أعم من قوله أهل ذمة (عالمون بتحريم قتالنا مختارون) فيه (اتنقض عهدهم) كالموافقة بالقتال (فان قال ذميون) كنامكرهين أو (ظننا) جواز القتال إعانة أو ظننا (أنهم محقون) فيما فعلوه بقيد زدته بقولى (وأن لنا إعانة المحق) وأمكن صدقهم (فلا) ينتقض عهدهم لموافقهم طائفة مسلمة مع عذرهم (ويقاتلون كبغاة) لانضمامهم اليهم مع الأمان فلا يتبع مدبرهم ولا يقتل مشنهم ولا أسيرهم وخرج بالمؤمنين المعاهدون والمؤمنون فينتقض عهدهم ولا يقبل عذرهم الا فى الاكراه بينة وبقايلهم الضمان فلو أتلفوا علينا نفسا أو مالا ضمنوه .

﴿فصل﴾ فى شروط الامام الأعظم وفى بيان طرق انعقاد الإمامة وهى فرض كفاية كالقضاء (شروط الامام كونه أهلا للقضاء) بأن يكون مسلما حرا مكلفا عدلا ذكر المجتهدا ذارأى وسمع وبصرو ونطق لما يأتى فى باب القضاء وفى عبارتى زيادة العدل (قرشيا) لخبر النسائى «الأئمة من قریش» فإن فقد فكنائى ثم رجل من بنى إسماعيل ثم عجمى على ما فى التهذيب أو جرهمى على ما فى التتمة ثم رجل من بنى إسحق (شجاعا) ليغزو بنفسه ويعالج الجيوش ويقوى على فتح البلاد ويحمى البيضة وتعتبر سلامته من نقص يمنع استيفاء

ولا يقاتلهم الامام حتى يبعث أئينا فطنا ناصحا يسألهم ما ينقمون فان ذكروا مظلمة أو شبهة أزالتها فان أصروا وعظمهم ثم أعلمهم بالمناظرة ثم بالقتال فان استمهلوا فعل ما رآه مصلحة ولا يتبع مدبرهم ولا يقتل مشنهم وأسيرهم ولا يطلق ولو صبيًا أو امرأة حتى تنقضي الحرب ويتفرق جمعهم إلا أن يطيع باختياره ويرد بعد أمن غائلتهم ما أخذوا ولا يستعمل ولا يقاتلون بما يعم كنفار ومنجنيق ولا يستعان عليهم بكافر إلا لضرورة ولا بمن يرى قتلهم مدبرين ولو آمنوا حريين ليعينوهم نقد عليهم ولو أعانهم كفار معصومون عالمون بتحريم قتالنا مختارون انتقض عهدهم فان قال ذميون ظننا أنهم محقون وأن لنا إعانة المحق فلا ويقاتلون كبغاة .

﴿فصل﴾ شروط الامام كونه أهلا للقضاء قرشيا شجاعا

وتعتقد الامامة ببيعة
أهل الحل والعقد من
العلماء ووجوه الناس
المتيسر اجتماعهم بصفة
الشهود وباستخلاف
الامام كجعله الأمر
شورى بين جمع
وباستيلاء متغلب ولو
غير أهل .

﴿ كتاب الردة ﴾

هى قطع من يصح
طلاقه الإسلام بكفر
عزما أو قولاً أو فعلاً
استهزاء أو عناداً أو
اعتقاداً كنى الصانع
أونى أو تكذيبه أو جحد
جمع عليه معلوم من
الدين ضرورة بلا عذر
أو تردد فى كفر أو إلقاء
مصحف بقاذورة أو
سجود لمخلوق فتصح
ردة سكران كإسلامه
ولو ارتد فى أمهل
ويجب تفصيل شهادة
ردة ولو ادعى إكراهها
وقد شهدت بينة بلفظ
كفر أو فعله حلف أو
برده فلا تقبل ولو قال
أحد ابنين مسلمين
مات أبى مرتدافان بين
سبب رده فنصيه فى .
وإلا استفصل وتجب
استتابة مرتد حالا

الحركة وسرعة النهوض كادخل فى الشجاعة (وتعتقد الامامة) بثلاثة طرق: أحدها (ببيعة أهل الحل
والعقد من العلماء ووجوه الناس المتيسر اجتماعهم) فلا يعتبر فيها عدد بل لو تعلق الحل والعقد بواحد
مطاع كفت بيعته بمحضرة شاهدين ولا تكفى بيعة العامة ويعتبر اتصاف المبايع (بصفة الشهود) من
عدالة وغيرها لاجتهاد وما فى الروضة كأصلها من أنه يشترط كونه مجتهداً إن اتحد وأن يكون فيهم مجتهد
إن تعدد مفرع على ضعيف (و) ثانيها (باستخلاف الامام) من عينه فى حياته وكان أهلاً للامامة حينئذ
ليكون خليفة بعد موته ويعبر عنه بعهد إليه كعهد أبوبكر إلى عمر رضى الله عنهما ويشترط القبول
فى حياته (كجعله الأمر) فى الخلافة (شورى) أى تشاوراً (بين جمع) فانه كالأستخلاف لكن لو ائتمروا
من جمع فیرتضون بعد موته أوفى حياته باذنه أحدهم كاجعل عمر رضى الله تعالى عنه الأمر شورى بين
سنة: على والزبير وعثمان وعبد الرحمن بن عوف وسعد بن أبى وقاص وطليحة فاتفقوا على عثمان رضى
الله عنه (و) ثالثها (باستيلاء) شخص (متغلب) على الامامة (ولو غير أهل) لها كصبي وامرأة بأن قهر
الناس بشوكتة وجنده وذلك لينتظم شمل المسلمين وهذا أعم من تعبيره بالفاسق والجاهل .

﴿ كتاب الردة ﴾

(هى) لغة الرجوع عن الشيء إلى غيره ، وشرعاً (قطع من يصح طلاقه الإسلام بكفر عزماً) ولو فى قابل
(أو قولاً أو فعلاً استهزاء) كان ذلك (أو عناداً أو اعتقاداً) بخلاف مالهو اقترن به ما يخرج به عن الردة
كاجتهاد أو سبق لسان أو حكاية أو خوف وكذا قول الولي حال غيبته أنا الله لكن قال ابن عبد السلام
إنه يعزى فلا يقيده الاستهزاء وما عطف عليه بالقول وإن أوهمه كلام الأصل وذلك (كنى الصانع)
المأخوذ من قوله تعالى: صنع الله (أو) نفي (نبي أو تكذيبه أو جحد جمع عليه) اثباتاً ونفيًا بقيد زدتها
بقول (معلوم من الدين ضرورة بلا عذر) كركعة من الصلوات الخمس وكصلاة سادسة بخلاف جحد
جمع عليه لا يعرفه إلا الخواص ولو كان فيه نص كاستحقاق بنت الابن السدس مع البنت وبخلاف
العذر كمن قرب عهده بالإسلام (أو تردد فى كفر أو إلقاء مصحف بقاذورة أو سجود لمخلوق) كصم
وشمس فتعبرى بمخلوق أعم من قوله لصم أو شمس (فتصح ردة سكران كإسلامه) بخلاف الصبي
والمجنون والمسكر (ولو ارتد فى أمهل) احتياطاً فلا يقتل فى جنونه لأنه قد يعقل ويعود للإسلام فان
قتل فيه هدر لأنه مرتد لكن يعزى قاتله لثبوت الاستتابة الواجبة (ويجب تفصيل شهادة ردة)
لاختلاف الناس فيما يوجبها كفى الشهادة بالجرح والزنا والسرقه وجرى عليه فى الروضة وأصلها فى باب
تعارض البينتين لكنهما صححاهن فى الأصل وغيره عدم الوجوب وقال الرافعى عن الإمام إنه الظاهر لأن
الردة لحظها لا يقدم الشاهد بها إلا على بصيرة والأول هو المنقول وصححه جماعة منهم السبكي وقال
الأسنوى إنه المعروف عقلاً ونقلًا قال وما نقل عن الإمام بحثه (ولو ادعى) مدعى عليه ردة (إكراهها
وقد شهدت بينة بلفظ كفر أو فعله حلف) فيصدق ولو بلا قرينة لأنه لم يكذب الشهود والحزم أنه يحدد كلة
الإسلام وقولى أو فعله من زيادى (أو) شهدت (برده فلا تقبل) أى البينة لما مر وعلى ما فى الأصل تقبل
ولا يصدق مدعى الإكراه بلا قرينة لتكذيبه الشهود لأن المسكره لا يكون مرتداً أما بقرينة كأسر
كفار فيصدق يمينه وإنما حلف لاحتمال كونه مختاراً (ولو قال أحد ابنين مسلمين مات أبى مرتدافان بين
سبب رده) كسجود لصم (فنصيه فى) لبيت المال (وإلا) بأن أطلق (استفصل) فان ذكر ما هوردة
كان فيثا أو غيرها كقوله كان يشرب الخمر صرف إليه وهذا هو الأظهر فى أصل الروضة وما فى الأصل من
أن الأظهر أنه فى أيضاً ضعيف (وتجب استتابة مرتد) ذكر أوعيره لأنه كان محترماً بالإسلام وربما
عرضت له شبهة قزى والاستتابة تكون (حالا) لأن قتله المرتب عليه أحد فلا يؤخر كسائر الحدود نعم إن كان

سكران سن التأخير إلى الصحو (فإن أصر قتل) لحبر البخارى من بدل دينه فاقتلوه (أو أسلم صح) إسلامه وترك (ولو) كان (زنديقا) أو تكرر ذلك الآية قل للذين كفروا وخبر فإذا قالوها عصموا منى دماءهم وأموالهم إلا بحق والزنديق من يخفى الكفر ويظهر الإسلام كما قاله الشيخان في هذا الباب وبابى صفة الأئمة والفرائض أو من لا يفتحل ديناً كما قاله في اللعان وصوبه في المهمات ثم (وفرعه) أى المرتد (إن انعقد قبلها أى الردة) (أو فيها) وأحد أصوله مسلم فمسلم) تبعاً والإسلام يعلى (أو) أصوله (مرتدون مرتد) تبعاً لمسلم ولا كافر أصلي فلا يسترق ولا يقتل حتى يبلغ ويستتاب فإن لم يتب قتل واختلف في الميت من أولاد الكفار قبل بلوغه والصحيح كافي المجموع في باب صلاة الامتسقاء تبعاً للحقنين أنهم في الجنة والأكثر على أنهم في النار وقيل على الأعراف ولو كان أحد أبويه مرتداً والآخر كافراً أصلياً فكافر أصلي قاله البغوي (وملكه) أى المرتد (موقوف) كبضع زوجته (إن مات مرتد ابان زواله بالردة) وإلا فلا يزول (ويقضى منه دين لزمه قبلها) بإتلاف أو غيره (و) بدل (مأثله فيها) قياساً على ما لو تعدى بخبر بئر ومات ثم تلف بها شيء (ويمان منه بمونه) من نفسه وبعضه وماله وزوجاته لأنها حقوق متعلقة به فهو أعم مما عبر به (وتصرفه إن لم يحتمل الوقف) بأن لم يقبل التعليق كبيع وهبة ورهن وكتابة (باطل) لعدم احتماله الوقف (وإلا) أى وإن احتمله بأن قبل التعليق كتنقي وتديرو وصية (فوقوف إن أسلم نقد) بمعجزة تبينها وإلا فلا (ويجعل ماله عند عدل وأتمه عند نحو محرم) كامرأة ثقة احتياطاً وتعبيراً بذلك أعم من تعبيره بامرأة ثقة (ويؤجر ماله) عقاراً كان أو غيره صيانة له عن الضياع (ويؤدى مكاتبه النجوم لقاض) حفظاً لها ويعتق بذلك وإنما لم يقبضها المرتد لأن قبضه غير معتبر .

كتاب الزنا

بالقصر لغة حجازية وبالمدة لغة تميمية وهو ما ذكر في قولى (يجب الحد على ملتزم) ولو حكماً للأحكام (عالم بتحريره بإيلاج حشفة) متصلة من حى (أو قدرها) من فاقدها (بفرج) قبل أو دبر من ذكر أو أنثى (محرم لعينه مشتهى طبعاً بلا شبهة ولو مكثراً) للزنا (أو مبهيحة) للوطء (ومحرم) بنسب أو رضاع أو مصاهرة (وإن) كان (تزوجها) وليس ما ذكر شبهة دائرة للحد (لا بغير إيلاج) لحشفته كفخاذة ونحوها من مقدمات الوطء (و) لا (بوطء حليلته في نحو حيض وصوم) كنفس وإحرام لأن التحريم لعارض (و) وطئها (في دبر) وطء (أتمه الزوجة أو المعتدة أو المحرم) بنسب أو رضاع كأخته منها وأمه من الرضاع أو مصاهرة كموطوء أبيه وابنه لشبهة الملك المأخوذ من خبر ادراء والحدود بالشبهات رواه الترمذى وصحح وقفه والحاكم وصحح أسنده وظاهر كلامهم أن وطء أتمه المحرم في دبرها لا يوجب الحد لكن قال ابن القزوينى إنه يوجب كقتله ابن الرفعة عن البحر الحيط وسكت عليه قال الأذرى وقد ينزع فيه قلت الظاهر ما نقل ابن الرفعة لأن العلة في سقوط الحد بالوطء في قبلها شبهة الملك المبيح في الجملة وهو في الجملة لم يبيح دبراً قط وأما الزوجة والملوكة الأجنبية فمأثر جسدها مباح للوطء فانهض شبهة في الدبر والوثنية كالحرز ولا يعترض بالزوجة فإن تحريره لعارض كالحيض انتهى (أو وطء بإكره أو بتحليل عالم) ككنكاح بلاولى كذهب أبى حنيفة أو بلاشهود كذهب مالك لشبهة الإكره والخلاف (أو) وطء (لميتة أو بهيمة) لأن فرجها غير مشتهى طبعاً بل ينفر منه الطبع فلا يحتاج إلى الزجر عنه ولا بوطء صبي أو مجنون أو حربى ولو معاهداً إلا أنه غير ملتزم للأحكام ولا بوطء جاهل بالتحريم تقرب عهده بالإسلام أو بعده عن العلماء لجهله وحكم الخنثى حكمه في الفسل وتعبيرى بملتزم أولى من قوله وشرطه التكليف إلا السكران وقولى طبعاً وفي دبر من زيادنى وتعبيرى بحشفة أو قدرها أولى من تعبيره بالذكر وقولى في نحو حيض وهو أعم من قوله في حيض وصوم وإحرام (والحد للمحصن) رجالاً كان

فإن أصر قتل أو أسلم صح ولو زنديقا وفرعه إن انعقد قبلها أو فيها وأحد أصوله مسلم فمسلم أو مرتدون مرتد ومملكه موقوف إن مات مرتد ابان زواله بالردة ويقضى منه دين لزمه قبلها وما أثله فيها ويمان منه بمونه وتصرفه إن لم يحتمل الوقف باطل وإلا فموقوف إن أسلم نقد ويجعل ماله عند عدل وأتمه عند نحو

محرم ويؤجر ماله ويؤدى مكاتبه النجوم لقاض .

كتاب الزنا

يجب الحد على ملتزم عالم بتحريره بإيلاج حشفة أو قدرها بفرج محرم لعينه مشتهى طبعاً بلا شبهة ولو مكثراً أو مبهيحة ومحرم إن تزوجها لا بغير إيلاج وبوطء حليلته في نحو حيض وصوم وفي دبر وأتمه الزوجة أو المعتدة أو المحرم أو وطء بإكره أو بتحليل عالم أولميتة أو بهيمة والحد للمحصن

أو امرأة (رجم) حتى يموت لأمره صلى الله عليه وسلم به في أخبار مسلم وغيره ، نعم لا رجم على الموطوء في دبره بل حده كحد البكر وإن أحسن إذ لا يتصور الإيلاج في دبره على وجه مباح حتى يصير به محصناً والرجم (بحد) أي طين مستحجر (وحجارة معتدلة) لا بحصيات خفيفة لئلا يطول تعذيبه ولا بصخورات لئلا يذفقه فيفوت التنكيل المقصود قال الماوردي والاختيار أن يكون ما يرمى به ملء الكف وأن يتوقى الوجه ولا يربط ولا يقيد (ولو) كان الرجم (في مرض وحر وبرد مفرطين) لأن النفس مستوفاة به (وسن حفر لامرأة) عند رجمها إلى صدرها إن (لم يثبت زناها بإقرار) بأن ثبت بيينة أو لعان لئلا تنكشف بخلاف ما إذا ثبت بالإقرار فيمكنها الهرب إن رجعت وبخلاف الرجل لا يحفر له وإن ثبت زناه بالبيينة وأما ثبوت الحفر في قصة الغامدية مع أنها كانت مقرة في الجواز وذكر حكم اللعان من زيادتي (والمحصن مكلف) ومثله السكران (حر ولو كافرا وطىء أو وطئت) بذكر أصلي عامل (بقبل في نكاح صحيح ولو) في عدة شبهة أو حيض أو نحوه أو (بناقص) كأن وطىء كامل بتكليف وحرية ناقصة أو عكسه فالكمال محصن نظرا إلى حاله وإنما اعتبر الوطء في نكاح صحيح لأن به قضى الواطىء أو الموطوء شهوته فقهه أن يتنع عن الحرام واعتبر وقوعه حال الكمال لأنه مختص بأكمل الجهات وهو النكاح الصحيح فاعتبر حصوله من كامل حتى لا يرجم من وطىء وهو ناقص ثم زنى وهو كامل ويرجم من كان كاملا في الحالين وإن تخللها نقص كجنون ورق فالعبرة بالكمال في الحالين وبما تقرر علم أنه لا إحسان بوطء في ملك عيّن ولا بوطء شبهة أو نكاح فاسد كما في التحليل وأنه لا إحسان لصبي ومجنون ومن به رق لأنه صفة كمال فلا يحصل إلا من كامل وأنه لا يعتبر الوطء في حال عصمة حتى لو وطىء وهو حربي ثم زنى بعد أن عقدت له ذمة رجمه وقولى أو وطئت من زيادتي (و) الحد (لبكر حر) من مكلف ولو ذميا ومثله السكران رجلا كان أو امرأة (مائة جلدة) وتعريب عام (ولاء لآية « الزانية والزاني » مع أخبار الصحيحين وغيرها المزيد فيهما التعريب على الآية (لمسافة قصر) لأن القصد لإحاشه بالبعد عن الأهل والوطن (فأكثر) إن رآه الإمام لأن عمر غرّب إلى الشام وعثمان إلى مصر وعليّا إلى البصرة فلا يكفي تعريبه إلى ما دون مسافة القصر إذ لا يتم الإحاش المذکور به لأن الأخبار تتوابع حينئذ ولا ترتيب بينه وبين الجلد لكن تأخيره عن الجلد أولى (ويجب تأخير الجلد لحرو برد مفرطين) إلى اعتدال الوقت (ومرض إن رجم برؤه وإلا جلد بعشكال) بكسر العين أشهر من فتحها وبالثلثة أي عرجون (عليه مائة غصن ونحوه) كأطراف ثياب (مرة فإن كان) عليه (خمسون) غصنا (فمرتین) يجلده (مع مس الأغصان له أو انكباس) لبعضها على بعض ليناله بعض الألف فإن اتفقت ذلك أو شك فيه لم يسقط الحد وفارق الأيمان حيث لا يشترط فيها ألبأنها مبنية على العرف والضرب غير المؤلم يسمى ضربا والحدود مبنية على الزجر ولا يحصل إلا بالإيلاء (فإن برأ) بفتح الراء وكسرها بعد ضربه بذلك (أجزاء) الضرب به وقولى ونحوه من زيادتي وسيأتي في الصيال أن الإمام لو جلد في حرو برد مفرطين ومرض رجم برؤه لا ضمان عليه وإن وجب تأخير الجلد عنها لأنه تلف بواجب أقيم عليه وفارق ما لو ختن الإمام أكلّف فيها فمات بأن الجلد ثبت أصلا وقدرًا بالنص والختان قدرًا بالاجتهاد وما ذكرته من وجوب التأخير هو المذهب في الروضة وكلام الأصل يقتضى أنه سنة وبه جزم في الوجيز (وتعيين الجهة للإمام) فلو عين له جهة لم يعدل إلى غيرها لأنه اللائق بالزجر (ويعرب غريب من بلد زناه لا لبلده ولا لدون المسافة عین منه) أي من بلده (و) يعرب (مسافر لغير مقصده) ويؤخر تعريب غير المستوطن حتى يتوطن وقولى وللدون إلى آخره من زيادتي (فإن عاد) المغرب (للجله) الأصلي أو الذي غرّب منه (أو لدون المسافة منه جدد) التعريب معاملة له بنقيض قصده ، وقولى أو لدون المسافة منه من زيادتي . [فرع] زنى فيما غرّب إليه غرّب إلى غيره قال ابن كعب والماوردي وغيرها ويدخل فيه بقية العام الأول

رجم بحد وحجارة معتدلة ولو في مرض وحر وبرد مفرطين ، وسن حفر لامرأة لم يثبت زناها بإقرار والمحصن مكلف حر ولو كافرا وطىء أو وطئت بقبل في نكاح صحيح ولو بناقص وبكر حر مائة جلدة وتعريب عام لمسافة قصر فأكثر ويجب تأخير الجلد لحر وبرد مفرطين ومرض إن رجم برؤه وإلا جلد بعشكال عليه مائة غصن ونحوه مرة فان كانت خمسون مرتين مع مس الأغصان له أو انكباس فان برأ أجزاء وتعيين الجهة للإمام ويعرب غريب من بلد زناه لا لبلده ولا لدون المسافة منه ومسافر لغير مقصده فان عاد للجله أو لدون المسافة منه جدد

(ولا تقرب امرأة إلا بنحو محرم) كزوج وممسوح وامرأة وبأمن (ولو بأجرة) لأنها ما يتم به الواجب كأجرة الجلاد ولأنها من مؤن سفرها فإن لم يكن لها مال فعلى بيت المال (فإن امتنع) من الخروج معها بأجرة (لم يجبر) كافي الحج ولأن في إجباره تعذيب من لم يذنب وقول بنحو محرم أهم من قوله مع زوج أو محرم (و) الحد (لغير حر) ولو مبعوض فهو أهم من تعبيره بالعبد (نصف) حد (حر) فيجلد خمسين ويغرب نصف عام لقوله تعالى فلعين نصف ما على المحصنات من العذاب ولا يبالى بضرر السيد في عقوبات الجرائم بدليل أنه يقتل برده ويحد بحدفه وإن تضرر السيد نعم قال البلقيني لا حد على الرقيق الكافر لأنه لم يلتزم الأحكام بالذمة إذ لا جزية عليه فهو كالمعاهد والمعاهد لا يحد وتبعه الزركشي وهو مردود لقول الأصحاب للكافر أن يحد عبده الكافر ولأن الرقيق تابع لسيده فحكمه بحكمه بخلاف المعاهد ولأنه لا يلزم من عدم التزام الجزية عدم الحد كافي المرأة الذمية وظاهر أن مامر ثم من اعتبار مسافة القصر وتأخير الجلد المأمور مع ما ذكره يأتى هنا (ويثبت) الزنا (بإقرار) حقيقي (ولو مرة) لأنه صلى الله عليه وسلم رجم ماعزا والغامدية بإقرارها رواه مسلم وروى هو والبخارى خبر واغدا يأتى إلى امرأة هذا فإن اعترفت فارجمها علق الرجم على مجرد الاعتراف وإنما كرره على ماعز في خبره لأنه شك في عقله ولهذا قال أبك جنون ويعتبر كون الإقرار مفصلا كالشهادة (أو بيينة) لآية : واللاتي يأتين الفاحشة من نسائكم. وكذا بلعان الزوج في حق المرأة إن لم تلاعن كما مر فلا يثبت بعلم القاضي فلا يستوفيه بعلمه أما السيد فيستوفيه من رقيقه بعلمه لمصلحة تأديبه (ولو أقر) بالزنا (ثم رجع) عن ذلك (سقط) الحد لأنه صلى الله عليه وسلم عرض لماعز بالرجوع بقوله لعلك قبلت لعلك لمست أبك جنون (لا إن هرب أو قال لا تحذوني) فلا يسقط لوجود مثبتة مع عدم تصريحه برجوعه لكن يكف عنه في الحال فإن رجع فذاك وإلا حد وإن لم يكف عنه فمات فلا ضمان لأنه صلى الله عليه وسلم لم يوجب عليهم في قصة ماعز شيئا أما الحد الثابت بالبيينة فلا يسقط بالرجوع كما لا يسقط هو ولا الثابت بالإقرار بالتوبة (ولو شهد أربعة) من الرجال (زناها وأربع) من النسوة أو رجلان أو رجل وامرأتان (بأنها عذراء) بمعجزة أى بكر سميت عذراء لتعذروا وطها وصعوبته (فلا حد) عليها للشبهة لأن الظاهر من حال العذراء أنها لم توطأ ولا على قاذفها القيام بالبيينة زناها لاحتمال أن العذرة زالت ثم عادت لتترك المبالغة في الافتضاض ولا على الشهود لقوله تعالى : ولا يضار كاتب ولا شهيد. وقولى فلا حد أهم من قوله لم تحذنى ولا قاذفها وظاهر أنها إن كانت غوراء بحيث يمكن تغييب الحشفة مع بقاء البكارة حدث كما قاله البلقيني (ويستوفيه) أى الحد (الإمام) ولو بنائيه (من حر) لمامر (ومكاتب) كالحر لاستقلاله (ومبعض) جزئته الحر إذ لا ولاية للسيد عليه والعبد الموقوف كله أو بعضه وعبد بيت المال (وسن حضوره) أى الإمام ولو بنائيه استيفاء الحد سواء أثبت الزنا بالاقرار أم بالبيينة ولا يجب لأنه صلى الله عليه وسلم أمر برجم ما عز والغامدية ولم يحضر (كالشهود) فيسن حضورهم قالوا وحضور جمع أقلهم أربعة والظاهر أن محله إذا ثبت زناه بالاقرار أو بالبيينة ولم تحضر (ويحد الرقيق) غير المكاتب (الإمام) لعموم ولايته (أو السيد) وهو أولى لأنه أستر (ولو فاسقا) أو كافرا ورقيقه كافر (أو مكاتباً) لخبر أبى داود وغيره «أقيموا الحدود على ما ملكتم أيمانكم» نعم المحجور عليه بنحو سفيه يقوم وليه ولو وصيا وقبامقامه (فإن تنازعا) فيمن يحد (فالإمام) أولى لما مر (ولسيده تعزيره) لحق الله تعالى ولحق غيره كأيؤدبه لحق نفسه (وسماع بيينة بعقوبته) أى بموجها بقيد زنده بقولى (إن كان أهلا) لسماعها بأن كان رجلا عدلا عالما بصفات الشهود وأحكام العقوبة .

﴿كتاب حد القذف﴾

تقدم بيان القذف في بابه (شرطه) أى لحده (في القاذف ما) مر (في الزانى) من كونه ملتزما بالأحكام عالما

ولا تقرب امرأة إلا بنحو محرم ولو بأجرة فإن امتنع لم يجبر ولغير حر نصف حر ويثبت بإقرار ولو مرة أو بيينة ولو أقر ثم رجع سقط لا إن هرب أو قال لا تحذوني ولو شهد أربعة بزناها وأربع بأنها عذراء فلا حد ويستوفيه الإمام من حر ومكاتب ومبعض ، وسن حضوره كالشهود ويحد الرقيق الإمام أو السيد ولو فاسقا أو مكاتباً فإن تنازعا فالإمام وليسيده تعزيره وسماع بيينة بعقوبته إن كان أهلا .

﴿كتاب حد القذف﴾

شرط له في القاذف ما في الزانى

بالتحريم وهذا أولى مما عبر به (واختيار وعدم إذن) من المذوف وهذا من زيادتي (و) عدم (أصالة) فلا حد على من قذف غيره وهو حربي أو صبي أو مجنون أو جاهل بالتحريم قرب عهده بالإسلام أو بعد عن العلماء أو مكره أو بإذنه أو أصل له كالأقرب (و) لكن (يعززمين) من صبي ومجنون لهما نوع تمييز للزجر والتأديب (وأصل) للإيذاء والتصريح بهذا من زيادتي (وحد حثمانون) جلد لآية والذين يرمون المحصنات فأنها في الحر لقوله فيها ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا إذ غيره لا تقبل شهادته وإن لم يقذف ولا إجماع الصحابة على ذلك (و) حد (غيره) بمن به رق ولو مبعضا فهو أعم من قوله والرقيق (أربعون) على النصف من الحر لإجماع الصحابة عليه والنظر في الحرية والرق إلى حالة القذف لأنها وقت الوجوب فلا تتغير بالانتقال من أحدهما إلى الآخر فلو قذف وهو حر ثم استرق حد ثمانين أو وهو رقيق ثم عتق حد أربعين ولو قذف غيره في خلوة لم يسمعه إلا الله والحفظة فليس بكبيرة موجبة للحد لخلوه عن مفسدة الإيذاء ولا يعاقب في الآخرة إلا عقاب من كذب كذبا لا ضرر فيه قاله ابن عبد السلام (و) شرط له (في) المذوف إحسان وتقديم (كتاب) (اللعان) بقولي والمحصن مكلف حر مسلم عفيف عن زنا ووطء محرم مملوكة ودبر حليلة وتقدم شره ثم (ولو شهد بزنا دون أربعة) من الرجال (أو) شهادته (نساء أو عبيد أو أهل ذمة) هو أولى من تعبيره بكفرة (حدوا) لأنهم في غير الأولى ليسوا من أهل الشهادة وحذرا في الأولى من الوقوع في أعراض الناس بصورة الشهادة وخرج بالزنا الشهادة بالقرار به فلا حد لأنها لا تسمى قذفا (ولو) تقاذف لم يتقاصا لأن التقاص إنما يكون عند اتفاق الجنس والصفة والحدان لا يتفقان في الصفة لاختلاف القاذف والمذوف في الخلقة وفي القوة والضعف غالبا (ولو استقل مقذوف باستيفاء) للحد (لم يكف) ولو بإذن لأن إقامة الحد من منصب الإمام نعم لسيد العبد القاذف له الاستيفاء منه وكذا المذوف البعيد عن السلطان وقد قدر على الاستيفاء بنفسه من غير مجاوزة حد قاله الماوردي . واعلم أن حد القذف يسقط بإقامة البينة بزنا المذوف وبإقراره وبغفوه واللعان في حق الزوجة .

﴿ خاتمة ﴾ إذا سب شخص آخر فلا يجرى عليه حد ما سبه ولا يجوز سب أبيه ولا أمه وإنما يسبه بما ليس كذبا ولا قذفاً نحو يا أحمق يا ظالم إذ لا يكاد أحد أن ينفك عن ذلك وإذا انتصر بسبه فقد استوفى ظلامته وبرى الأول من حقه وبقى عليه إثم الابتداء والإثم لحق الله تعالى .

﴿ كتاب السرقة ﴾

بفتح السين وكسر الراء ويجوز إسكانها مع فتح السين وكسرها والأصل في القسطع ما قبل الإجماع قوله تعالى والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما وغيره مما يأتي (أركانها) أي السرقة الموجبة للقطع الآتي بيانه ثلاثة (سرقة) وسارق ومسروق فالسرقة أخذ مال خفية من حرز مثله هذا من زيادتي (فلا يقطع محتلس ومنتهب) (وجاحد) لنحو ودية لخبير ليس على المحتلس والمنتهب والجاحد قطع صححه الترمذي والأولان بأخذ المال عيانا ويعتمد الأول للهرب والثاني القوة والغلبة ويدفعان بالسلطان وغيره بخلاف السارق لأخذه خفية فيشرع قطعه زجرا (وشرط في السارق ما) مر (في القاذف) من كونه ملتزما للأحكام عالمًا بالتحريم مختارا من غير إذن وأصالة وهذا أولى مما عبر به (فلا يقطع حربي ولو معاهدا) (لا) (صبي ومجنون ومكره) ومأذون له وأصل (وجاهل) بالتحريم قرب عهده بالإسلام أو بعد عن العلماء ويقطع مسلم وذمي بمال مسلم وذمي (و) شرط (في) للمسروق كونه ربع دينار خالصا أو قيمته أي مقومابه مع وزنه إن كان ذهباً روى مسلم خبر لا تقطع يد سارق إلا في ربع دينار فصاعدا أو البخاري خبر تقطع اليد في ربع دينار فصاعدا وخبر قطع النبي صلى الله عليه وسلم في مجن ثمنه ثلاثة دراهم وكانت مساوية لربع دينار والدينار المثلثا وتعتبر قيمة ما يساويه حال السرقة سواء كان دراهم أم لا وخرج بالخالص وما بعده معشوش لم تبلغ قيمته ربع دينار

واختيار وعدم إذن
وأصالة ويعززمين
وأصل ، وحد حر
ثمانون وغيره أربعون
وفي المذوف إحسان
وتقدم في اللعان ولو
شهد بزنا دون أربعة
أو نساء أو عبيد أو أهل
ذمة حدوا ولو تقاذفا
لم يتقاصا ولو استقل
مذوف باستيفاء لم يكف .

﴿ كتاب السرقة ﴾

أركانها سرقة وسارق
ومسروق فالسرقة أخذ
مال خفية من حرز
مثله فلا يقطع محتلس
ومنتهب وجاحد وشرط
في السارق ما في القاذف
فلا يقطع حربي ولو
معاهدا وصبي ومجنون
ومكره وجاهل وفي
المسروق كونه ربع
دينار خالصا أو قيمته

خالصا فلا يقطع به والتقويم يعتبر بالمضروب (فلا قطع ربع سيكة أو حليا لا يساوي ربعا مضروبا)
وان ساواه غير مضروب نظرا الى القيمة فيما هو كالعرض ولا يخاتم وزنه دون ربع وقيعته بالصنعة
ربع نظرا الى الوزن الذي لا بد منه في الذهب وقولي أو حليا من زيادتي (ولا بما نقص قبل إخراج)
من الحرز عن نصاب بأكل أو غيره كإحراق لا تنفاه كون المخرج نصابا (ولا بما دون نصابين اشتركا)
أي اثنان (في إخراج) لأن كلا منهما لم يسرق نصابا (ولا بغير مال) ككلب وخنزير وخرم إذ لا قيمة له
(بل) يقطع (بثوب رث) بثلاثة (في جيبه تمام نصاب) وان (جهله) السارق لانه أخرج نصابا من حرزه
بقصد السرقة والجهل بجنسه لا يؤثر كالجمل بصفته (وبخمر بلغ إناؤه نصابا وبآلة لهو) كطنبور
(بلغ مكسرها ذلك) لأنه سرق نصابا من حرزه ولا نظر الى أن ما في الإناء وما بعده مستحق الإزالة نعم
ان قصد بإخراج ذلك إفساده فلا قطع (ونصاب ظنه فلو سالا تساويه) لذلك ولا أثر لظنه (أو) نصاب
(انصب من وعاء ببقبه له) وان انصب شيئا فشيئا لذلك (أو) نصاب (أخرجه دفعتين) بأن تم في الثانية لذلك
(فإن تخلل) بينهما (علم المالك وإعادة الحرز فالثانية سرقة أخرى) فلا قطع فيها ان كان المخرج فيها دون
نصاب بخلاف ما إذا لم يتخلل علم المالك ولا إعادة الحرز أو تخلل أحدهما فقط سواء اشترهت كالحرز أم لا
فيقطع إبقاء للحرز بالنسبة للأخذ لأن فعل الشخص يبنى على فعله لكن اعتمد البلقيني فيما إذا تخلل
أحدهما فقط عدم القطع (وكونه) أي السروق ملكا (لغيره) أي السارق (فلا قطع بسرقة ماله) من يد غيره
(ولو) مرهونا أو مكترى أو (ملكه قبل إخراج) من الحرز يارث أو غيره بل أو قبل الرفع الى القاضي (ولا
بما) إذا (ادعى ملكه) لاحتمال ما ادعاه فيكون شبهة (ولا بما له فيه شركة) وان قل نصيبه منه لأن له في كل
جزء حقا وذلك شبهة ولا يقطع بما اتهمه ولو قبل قبضه لشبهة اختلاف الملك (ولو سرقا) أي اثنان (وادعى
أحدهما أنه) أي السروق (له أو لهما فكذبه الآخر) وأقر بأنه سرقة (قطع الآخر دونه) عملا باقرارها
فان صدقه أو عكست أو قال لا أدري لم يقطع كالدعي لقيام الشبهة (وكونه لاشبهة له فيه) خبر ادرءوا الحدود
بالشبهات (فيقطع بأم ولد سرقها معذورة) بأن كانت مكرهة أو غير مميزة كنعامة أو مجنونة أو أعجمية
تعتقد وجوب طاعة الأمر لانها مملوكة مضمونة بالقيمة وقولي معذورة أعم من قوله ناعمة أو مجنونة (وبمال
زوجه) المحرز عنه ذكرنا كان أو أنثى لعموم الأدلة (وبنحو باب مسجد) كجذعه وسأريته لانه يعد
لتحصينه وعمارته لا لاتفاعنا به وتعييرى بذلك أعم من تعبيره بباب مسجد وجذعه (لا يحصره وقناديل
تسرج) فيه وهو مسلم لانه ينتفع بها كارتفاعه بيت المال بخلاف الذمي وبخلاف القناديل التي لا تسرج
فهي كباب المسجد (ومال بيت مال وهو مسلم) وان كان غنيا لان له فيه حقا لأن ذلك قد يصرف في عمارة
المساجد والرباطات والقناطر فينتفع بها الغني والفقير من المسلمين لان ذلك محتص بهم بخلاف الذمي
فيقطع بذلك ولا نظر الى اتفاق الإمام عليه عند الحاجة لانه انما ينفق عليه للضرورة وبشرط الضمان كافي
الاتفاق على المضطر وانتفاعه بالرباطات والقناطر للتبعية من حيث انه قاطن ببلاد الإسلام لا لاختصاصه
بحق فيها وقولي وهو مسلم من زيادتي وهو قيد في المسئلتين كما تقرر (ولا) (مال صدقة) ولا (موقوف) وهو
مستحق (فيهما) ككونه في الأولى فقيرا أو غارما لذات البين أو غازيا وفي الثانية أحد الموقوف عليهم للشبهة
بخلاف ما إذا لم يكن مستحقا فيهما وعليه يحمل كلام الأصل في الثانية وتعييرى بمستحق أعم من تعبيره بفقير
(ولا) (مال بعضه) من أصل أو فرع (أو سيده) أو أصل سيده أو فرعه لشبهة استحقاق نفقته عليهم (وكونه
محزرا بلحاظ) له بكسر اللام (دائم أو حصانة) لموضعه (مع الحافظ) له (في بعض) من أفرادها كما يعلم بما يأتي
(عرفا) لان الحرز يختلف باختلاف الأموال والأحوال والأوقات ولم يحده الشرع ولا اللغة فرجع فيه

فلا قطع ربع سيكة
أو حليا لا يساوي ربعا
مضروبا ولا بما نقص
قبل إخراج ولا بما دون
نصابين اشتركا في
إخراج ولا بغير مال
بل بثوب رث في جيبه
تمام نصاب جهله
وبخمر بلغ إناؤه نصابا
وبآلة لهو بلغ مكسرها
ذلك ونصاب ظنه فلو سالا
لتساويه أو انصب
من وعاء ببقبه له أو
أخرجه دفعتين فان
تخلل علم المالك وإعادة
الحرز فالثانية سرقة
أخرى وكونه لغيره فلا
قطع بسرقة ماله ولو
ملكه قبل إخراج ولا بما
بما ادعى ملكه ولا بما
له فيه شركة ولو سرقا
وادعى أحدهما أنه له
أو لهما فكذبه الآخر
قطع الآخر دونه وكونه
لا شبهة له فيه فيقطع بأم
ولد سرقها معذورة
وبمال زوجه وبنحو
باب مسجد لا يحصره
وقناديل تسرج ومال
بيت مال وهو مسلم
ومال صدقة وموقوف
وهو مستحق ومال
بعضه أو سيده وكونه
محزرا بلحاظ دائم أو
أوحصانة مع لحاظ
في بعض عرفا

إلى العرف كالقبض والإحياء ولا يقدح في دوام اللحاظ الفترات العارضة عادة (فرصة دار وصفتها حرز
 خسيس آنية وثياب) أما نفيسهما فحرزه بيوت الدور والحانات والأسواق النبعة (ومخزن حرز حلى وتقد)
 ونحوها والتصریح بهذا من زيادتی (ونوم بنحو صحراء) كمسجد وشارع (على متاع أو توسده حرز) له
 ومحل في توسده فيما يعد التوسد حرزا له وإلا كان توسد كسافيه تقدأ وجوهه فلا يكون حرزا له كما ذكره
 للوردی والروای فی تعبیری بنحو صحراء أعم من تعبیره بصحراء أو مسجد (لأن وضعه بقربه بلا ملاحظ
 قوى) بحيث يمنع السارق بقوة أو استغاثة (أو انقلب عنه) ولو بقلب السارق فليس حرزا له بخلاف ما إذا
 كان في الأولى ملاحظ قوى ولا زحمة أو أكثر الملاحظون وذكر حكم الوضع بقربه في غير الصحراء من زيادتی
 (ودار منفصلة عن العمارة حرز بملاحظ قوى يقظان بها ولو مع فتح الباب أو نائم مع إغلاقه) على الأقوى
 في الروضة والأقرب في الشرح الصغير وهو من زيادتی وإن اقتضى كلام الأصل خلافه فإن لم يكن بها أحد
 أو كان بها ضعيف وهي بعيدة عن الغوث ولو مع إغلاق الباب أو بها نائم مع فتحه فليست حرزا أو الحق بإغلاقه
 ما لو كان مردودا أو نام خلفه بحيث لو فتحه لأصابه وانتبه أو أمامه بحيث لا يتنبه بصريه وما لو نام فيه وهو
 مفتوح (و) دار (متصلة) بالعمارة (حرز بإغلاقه) أى الباب (مع ملاحظ ولو نائما) أو ضعيفا (ومع
 غيبته زمن أمن نهارا) لا مع فتحه ونومه ليلا أو نهارا أو يقظته لسن تغفله السارق ولا مع غيبته زمن خوف
 ولونهارا أو زمن أمن ليلا أو والباب مفتوح فليست حرزا ووجهه في القظان الذى تغفله السارق تقصيره
 في المراقبة مع فتح الباب المعلوم ذلك من قولى هنا بإغلاقه وفيما ملاحظ دائم (وخيمة وما فيها بصحراء
 لم تشد أطنابها ولم ترخ أذيالها كمتاع) موضوع (بقربه) فيشترط في كون ذلك محرزا ملاحظة قوى (وإلا)
 بأن شدت أطنابها أو أرخت أذيالها (فمحرزان) بذلك (مع حافظ قوى ولو نائما بقربها) وقولى بقربها أولى
 من قوله فيها فلوشدت أطنابها ولم ترخ أذيالها فهي محرزة دون ما فيها (وماشية) من إبل وخيل وبغال وحمير
 أو غيرها (بصحراء محرزة بحافظي راها) فإن لم ير بعضها فهو غير محرز ولو تشاغل عنها بنوم أو غيره ولم تكن
 مقيدة أو معقولة فغير محرزة (و) ماشية (بأبنية مغلقة) أو بها متصلة (بعمارة محرزة بها ولو بلا حافظ) فإن
 كانت بأبنية مفتوحة اشترط حافظ مستيقظ (و) ماشية بأبنية مغلقة (ببرية محرزة بحافظ ولو نائما) فإن
 كانت بأبنية مفتوحة اشترط يقظته وشملت الأبنية الاصطبل فهو حرز للماشية بخلاف النقرود والثيراب والفرق
 أن إخراج الدواب مما يظهر ويعد الاجترار عليه بخلاف النقرود ونحوها فإنها مخفي ويسهل إخراجها (و)
 ماشية (سائرة محرزة بسائق يراها) وإن لم تكن مقطورة وفي معناها الركب لآخرها (أو قائد) لها وفي
 معانها ركب لأولها (أكثر الالتفات لها) بحيث يراها (مع قطري إبل وبغال ولم يزد قطار) منهما (في
 عمران على سبعة) للعادة الغالبة ووقع في الأصل وغيره تسعة قال ابن الصلاح وهو تصحيف فإن لم ير بعضها
 فهو غير محرز كغير المقطور فإنها مع القائد غير محرزة لأنها لا تسير معه غير مقطورة غالبا وإن زاد على ما ذكر
 فالزائد محرز في الصحراء لا العمران عملا بالعادة هذا وقد قال البلقيني التقيد بالتسع أو بالسبع ليس بمعتمد
 وذكر الأذرعى والزركشى نحوه قال والأشبه الرجوع في كل مكان إلى عرفه وبه صرح صاحب الوافى
 ويقوم مقام الالتفات مرور الناس في الأسواق وغيرها كما صرح به الإمام أما غير الإبل والبغال فلا يشترط
 في إحرازها سائرة قطرها وذكر حكم غير الإبل في الصحراء وفي السائرة مع قولى بسائق يراها وفي عمران من
 زيادتی (وكفن مشروع في قبر بيت حصين أو بمقبرة بعمران) ولو بطرفه (محرز) بالقبر للعادة ولعموم
 الأمر بقطع السارق وفي خبر البيهقي من نبش قطعناه سواء كان الكفن من مال الميت أم من غيره ولو من
 بيت المال بخلاف ما إذا كان القبر بمضيعة فالكفن غير محرز إذ لا خطر ولا انتهاز فرصة في أخذه وبخلاف
 الكفن غير المشروع كالزائد على خمسة فالزائد أو نحوه غير محرز في الثانية محرز في الأولى وقولى مشروع من

فرصة دار وصفتها حرز
 خسيس آنية وثياب
 ومخزن حرز حلى وتقد
 ونوم بنحو صحراء على
 متاع أو توسده حرز
 لأن وضعه بقربه بلا
 ملاحظ قوى أو انقلب
 عنه ودار منفصلة عن
 العمارة حرز بملاحظ
 قوى يقظان بها ولو مع
 فتح الباب أو نائم مع
 إغلاقه ومتصلة حرز
 بإغلاقه مع ملاحظ ولو
 نائما ومع غيبته زمن
 أمن نهارا وخيمة وما
 فيها بصحراء لم تشد
 أطنابها ولم ترخ أذيالها
 كمتاع بقربه وإلا فمحرزان
 مع حافظ قوى ولو
 نائما بقربها وماشية
 بصحراء محرزة بحافظ
 يراها وبأبنية مغلقة
 بعمارة محرزة بها ولو
 بلا حافظ وببرية محرزة
 بحافظ ولو نائما وسائرة
 محرزة بسائق يراها
 أو قائداً أكثر الالتفات
 لها مع قطري إبل وبغال
 ولم يزد قطار في عمران
 على سبعة وكفن مشروع
 في قبر بيت حصين
 أو بمقبرة بعمران محرز

زيادتي ولو وضع ميت على وجه الأرض ونصب عليه حجارة كان كالقبر فيقطع سارق كفنه نقله
 الرافعي عن البغوي قال النووي ينبغي أن لا يقطع إلا إذا تعذر الحفر لأنه ليس بدفن وبما حثه صرح
 الماوردي ولو سرق السكفن حافظ البيت الذي فيه القبر فمقتضى كلام الروضة وأصلها ترجيح عدم قطعه .
﴿فصل﴾ فيما لا يمنع القطع وما يمنعه وما يكون حفظا لشخص دون آخر (يقطع مؤجر حرز ومعيه)
 بسرقتها منه مال المكترى والمستعير المستحق وضعه فيه لأنها مستحقان لمنافعه ومنها الإحراز بخلاف من
 اكترى أو استعار مساحة للزراعة فأوى فيها ماشية مثلاً فلا قطع بذلك (لأن سرق مغصوبا) لأن مالكة
 لم يرض بإحرازه بحرز الغاصب (أو) سرق (من حرز مغصوب) ولو غير مالكة لأنه ليس حرزا للغاصب (أو)
 سرق (مال من غصب منه شيئا ووضع معه) أى مع ماله (في حرزه) لأن للسارق دخوله لأخذه ماله (ولو نقب)
 واحد (في ليلة وسرق في أخرى قطع) كالونقب في أول ليلة وسرق في آخرها (إلا إن ظهر النقب) للطارقين
 أو للعالمك فلا قطع لانتهاك الحرز فصار كالسرق غير وإنما قطع في نظيره مما لو أخرج النصاب دفعتين كما مر
 لأنه ثم تم السرقة وهما ابتداءها (ولو نقب) واحد (وأخرج غيره فلا قطع) على واحد منهما لأن الأول لم
 يسرق والثاني أخذ من غير حرز نعم إن أمر الأول غير مميز بالإخراج قطع (كالو وضعه في النقب) أو ناوله
 لآخر فيه (فأخذه الآخر) فلا قطع على واحد منهما وإن تعاونوا في النقب أو بلغ المال نصابين لأن الداخل
 لم يخرج من تمام الحرز والخارج لم يأخذه منه بخلاف ماله ونقب ووضع أو ناوله للخارج خارج النقب فأخذه
 الآخر فيقطع الداخل ولو نقبا وأخرجه أحدهما أو وضعه بقرب النقب فأخرجه الآخر قطع المخرج فقط لأنه
 المخرج له من الحرز (ولو رماه إلى خارج الحرز) ولو إلى حرز آخر (أو أخرجه بماء جار) أو راكدا
 وحركه كما فهم بالأولى (أو ريح هابة أو دابة سائرة) أو واقفة وسيرها كما فهم بالأولى حتى خرجت به (قطع)
 لأنه أخرجه من الحرز بما فعله بخلاف ما إذا عرض جريان الماء وهبوب الريح ولم يحرك الماء الراكد
 ولم يسير الدابة الواقفة (ولا يضمن حريده ولا يقطع سارقه ولو) كان (صغيرا معه مال يليق به) كقلادة
 فهو أولى من تعبيره بقلادة (أو) كان (نائما على بعير فأخرجه) أى البعير (عن قافلة) لأنه ليس بمال
 والمال والبعير في يد الحر محرز به فإن كان لا يليق به قطع إن أخذ الصغير من حرز المال وإلا فلا ذكره
 في الكفاية (فإن كان) النائم على البعير (رقيقا قطع) مخرجه عن القافلة لأنه مال وقد أخرجه من الحرز
 وكذا يقطع سارق الرقيق في غير ذلك إن كان غير مميز أو مكربها نعم المكاتب كتابة صحيحة كالحر
 لاستقلاله وكذا المبعوض (كالو تلب) مالا (من بيت مغلق إلى صحن دار أو) صحن (نحو خان) كرباط
 (بابهما مفتوح) بقيد زده بقولى (لا بفعله) فيقطع لأنه أخرجه من حرزه إلى محل الضياع بخلاف ماله لو كان
 باب البيت مفتوحا وباب الدار مثلاً مغلقا أو كانا مغلقين ففتحتهما أو مفتوحين فلا قطع لأنه في الأولين
 لم يخرج من تمام الحرز والمال في الثالثة غير محرز نعم إن كان السارق في صورة غلق البابين أحد السكان
 المنفرد كل منهم ببيت قطع لأن مافى الصحن ليس محرزاً عنه وما ذكر في نحو الخان هو ما رجحه الأصل
 والشرح الصغير وحكاة في أصل الروضة عن قطع البغوي والغزالي وغيرهما والقطع مطلقا عن صاحب
 المهذب وغيره لأن الصحن ليس حرزا لصاحب البيت بل هو مشترك كسكة منسدة وحكاة البلقيني عن
 نص الأم والمختصر وعن الشيخ أبي حامد وأتباعه وحكاة الأذرى والزر كشي عن العراقيين وبعض
 الحراسانيين قالوا هو المختار وظاهر أن الدار المشتركة كنحو الخان في الخلاف المذكور ونحو من زيادتي .
﴿فصل﴾ فيما ثبتت به السرقة وما يقطع بها وما يذكر معهما (ثبتت السرقة يمين رد) من المدعى عليه
 على المدعى لأنها كالبينة أو كإقرار المدعى عليه وكل منهما ثبتت به السرقة وقضيته أنه يقطع بها وهو ما رجحه
 الشيخان هنا لكنهما جزم ما في دعاوى في الروضة وأصلها بأنه لا يقطع بها لأنه حق الله تعالى وهو لا يثبت بها

﴿فصل﴾ يقطع

مؤجر حرز ومعيه
 لامن سرق مغصوبا أو
 من حرز مغصوب أو
 مال من غصب منه شيئا
 ووضع معه في حرزه
 ولو نقب في ليلة وسرق
 في أخرى قطع إلا إن
 ظهر النقب ولو نقب
 وأخرج غيره فلا قطع
 كما لو وضعه في النقب
 فأخذه الآخر ولو رماه
 إلى خارج الحرز أو
 أخرجه بماء جار أو ريح
 هابة أو دابة سائرة
 قطع ولا يضمن حريده
 ولا يقطع سارقه ولو
 صغيرا معه مال يليق به
 أو نائما على بعير فأخرجه
 عن قافلة فإن كان رقيقا
 قطع كما لو نقل من بيت
 مغلق إلى صحن دار أو
 نحو خان بابهما مفتوح
 لا بفعله .

﴿فصل﴾ ثبت

السرقة يمين رد

واعتمده البلقيني واحتج له بنص للشافعي وقال الأذرعى وغيره إنه المذهب الذى أورده العراقيون وبعض
الخراسانيين (ورجلين) كسائر العقوبات غير الزنا (وبقرار) من سارق مؤاخذه له يقوله (بتفصيل
فيهما) أى فى الشهادة والاقرار بأن يمين السرقة والسروق منه وقدر السروق والحرز بتعيينه أو وصفه
بخلاف ما إذا لم يبين ذلك لأنه قد يظن غير السرقة الموجبة للقطع سرقة موجبة له وذكر التفصيل فى الاقرار
من زيادى (وقبل رجوع مقر) بقيد زدته بقولى (لقطع) كالزنا بخلاف المال لا يقبل رجوعه فيه لأنه
حق آدمي (ومن أقر) موجب (عقوبة لله) تعالى (فللقاضى تعريض برجوع) عن الاقرار فلا يصرح به
كأن يقول له ارجع عنه لقوله صلى الله عليه وسلم لما عز المقر بالزنا لعلك قبلت أو غمزت أو نظرت رواه
البخارى ولمن أقر عنده بالسرقة ما إخالك سرقت رواه أبو داود وغيره وله التعريض بالانكار أيضا إذا لم
تكن بينة (ولا قطع إلا بطلب) من مالك وهذا من زيادى (فلو أقر بسرقة لغائب) أو صبي أو مجنون أو لفسفيه
فما يظهر (لم يقطع حالا) لاحتمال أن يقر أنه كان له (أو) أقر (بزنا بأتمته) أى الغائب سواء أقال إنه أكرهها
عليه أم لا (حد حالا) لأن حد الزنا لا يتوقف على الطلب فتعيرى بذلك أعم من قوله أو أنه أكره أمة
غائب على زنا) ويثبت برجل وامرأتين) أو به مع يمين (المال فقط) أى دون القطع كما يثبت بذلك الغصب
المعلق عليه طلاق أو عتق دونهما (وعلى السارق رد ما سرق) إن بقي (أو بدله) إن لم يبق لخبر « على اليد
ما أخذت حتى تؤديه » (وتقطع) بعد الطلب (يده اليمنى) قال تعالى : فاقطعوا أيديهما. وقرى شاذا فاقطعوا
أيانها والقراءة الشاذة خبر الواحد فى الاحتجاج بها كالمرويكى فى بالقطع (ولو) كانت (معيبة) كفاقد
الأصابع أو زائدتها لعموم الآية ولأن الغرض التنكيل بخلاف القود فانه مبنى على المائلة كما مر (أو سرق
مرارا) قبل قطعها لاتحاد السبب كما لو زنى أو شرب مرارا يكتفى بمحد واحد وكاليد اليمنى فى ذلك
غيرها كاهو ظاهر (فإن عاد) بعد قطع يمينه إلى السرقة ثانيا (فرجله اليسرى) تقطع (وإن عاد ثلثا
قطعت (يده اليسرى)) إن عاد رابعا قطعت (رجله اليمنى) روى الشافعى خبر السارق إن سرق فاقطعوا
يده ثم إن سرق فاقطعوا رجله ثم إن سرق فاقطعوا يده ثم إن سرق فاقطعوا رجله وإنما قطع من خلاف
لثلايفوت جنس المنفعة عليه فتضعف حركته كفى قطع الطريق (من كوع) فى اليد للأمر به فى خبر
سارق رداء صفوان (وكعب) فى الرجل لفعل عمر رضى الله عنه كما رواه ابن المنذر وغيره (ثم) إن
عاد خامسا (عزز) كالوسقطت أطرافه أولا ولا يقتل وما روى من أنه صلى الله عليه وسلم قتله منسوخ
أو مؤول بقتله لاستحلال أو نحوه بل ضعفه الدارقطنى وغيره (وسن غمس محل قطعه بدهن مغلى) بضم
الميم لتسد أفواه العروق وذكر سن ذلك من زيادى وخصه الساردي بالحضري قال وأما البدوى
فيحسم بالنار لأنه عادتهم وقال فى قاطع الطريق وإذا قطع حسم بالزيت المغلى وبالنار بحسب العرف
فيهما وذلك (لمصلحته) لأنه حقه لا تنمة الحد لأن الغرض منه دفع الهلاك عنه بنزف الدم فعلم أن للإمام
اهماله (فؤنته عليه) كأجرة الجلاد إلا أن ينصب الإمام من يقيم الحدود ويرزقه من مال المصالح كما مر
فى فصل القود للورثة (ولو سرق فسقطت يمينه) مثلا بأفة أو جناية وإن أوهم كلام الأصل التقيد بالآفة
(سقط القطع) لأنه تعلق بعينها وقد زالت بخلاف ما لو سقطت يمينه لا يسقط قطع يمينه لبقائها .

باب قاطع الطريق

الأصل فيه آية إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله وقاتلوا أولاد نبيهم أن يقتلوا أو يصلبوا أو يعذبوا
مكابرة اعتمادا على القوة مع البعد عن الغوث كما يعلم مما يأتى ويثبت برجلين لا برجل وامرأتين (هو) أى
قاطع الطريق (ملتزم) للأحكام ولو سكران أو دميأ وإن خالفه كلام الأصل والروضة وأصلها (مختار) من
زيادى (مخيف) للطريق (يقاوم من يبرز) هو (له) بأن يساويه أو يعليه (بحيث يبعد) معه (غوث)

ورجلين وبقرار
بتفصيل فيهما وقبل
رجوع مقر لقطع ،
ومن أقر بعقوبة لله
فللقاضى تعريض
برجوع ولا قطع إلا
بطلب فلو أقر بسرقة
لغائب لم يقطع حالا أو
زنا بأتمته حد حالا
ويثبت برجل وامرأتين
المال فقط وعلى السارق
رد ما سرق أو بدله
وتقطع يده اليمنى ولو
معيبة أو سرق مرارا
فإن عاد فرجله اليسرى
فيده اليسرى فرجله
اليمنى من كوع وكعب
ثم عزز وسن غمس
محل قطعه بدهن مغلى
لمصلحته فؤنته عليه
ولو سرق فسقطت يمينه
سقط القطع .

باب قاطع الطريق

هو ملتزم مختار مخيف
يقاوم من يبرز له بحيث
يبعد غوث

بعده عن العماراة أو ضعف في أهلها وإن كان البارز واحدا أو أنثى أو بلا سلاح وخرج بالقيود المذكورة أضدادها فليس المتصف بها أو بشئ منها من حربى ولو معاهد أو صبي ومجنون ومكره ومغتلس ومنتهب قاطع طريق ولو دخل جمع بالليل دار أو منعوا أهلها من الاستغاثة مع قوة السلطان وحضوره فقطع وقيل محتلسون (فمن أعان القاطع أو أخاف الطريق بلا أخذ نصاب) لا (قتل عزز) بحبس وغيره لا ارتكابه معصية لاحد فيها ولا كفارة وحبسه في غير بلده أولى حتى تظهر توبته ولزمه رد المال أو بدله في صورة أخذه وتعبيرى بنصاب أولى من تعبيره بمال (أو بأخذ نصاب) أى نصاب سرقة بقتل من زدهما بقولى (بلا شبهة من حرز) مما مر بيانه في السرقة (قطعت) بطلب من المالك (يده اليمنى ورجله اليسرى فإن عاد) بعد قطعهما ثانيا (فعكسه) أى فتقطع يده اليسرى ورجله اليمنى للآية السابقة وإنما قطع من خلاف لما مر في السرقة وقطعت اليد اليمنى للمال كالسرقة وقيل للمحاربة والرجل قيل للمال والمجاهرة تنزيلا لذلك منزلة سرقة ثانية وقيل للمحاربة قال العمرانى وهو أشبه (أو بقتل) لمعصوم يكافئه عمدا كما يعلم بما يأتى (قتل حتما) للآية ولأنه ضم إلى جنائته إخافة السبيل المتضمنة زيادة العقوبة ولا زيادة هنا إلا تحتم القتل فلا يسقط قال البندنجى ومحل تحتمه إذا قتل لأخذ المال وإلا فلا تحتم (أو) بقتله عمدا (وأخذ نصاب) بلا شبهة من حرز (قتل ثم صلب) بعد غسله وتكفينه والصلاة عليه (ثلاثة) من الأيام (حتما) زيادة في التنكيل لزيادة الجريمة فإن مات حنط أنفعه فعن الشافعى أنه لا يصلب إذ بالموت سقط القتل فسقط تابعه وبما تقرر فسر ابن عباس الآية فقال المعنى أن يقتلوا إن قتلوا أو يصلبوا مع ذلك إن قتلوا وأخذوا المال أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف إن اقتصروا على أخذ المال أو بنفوا من الأرض إن أربعوا ولم يأخذوا فحمل كلمة أو على التتويج لا التخيير كما في قوله تعالى : وقالوا كونوا هودا أو نصارى . أى قالت اليهود كونوا هودا وقالت النصارى كونوا نصارى وتقييدى بالنصاب مع قولى حتما من زيادتى (ثم) بعد الثلاثة (ينزل) من محل الصلب (فإن خيف تغيره قبلها أنزل) حينئذ وهذا من زيادتى ويقام عليه الحد بمحل محاربه إذا شاهده من ينزجر به فإن كان بمفازة ففي أقرب محل إليها بهذا الشرط (والغلب في قتله معنى القود) لا الحد لأن الأصل فيما اجتمع فيه حق الله تعالى وحق آدمى تغليب حق الآدمى لبنائه على الضيق ولأنه لو قتل بالمحاربة ثبت له القود فكيف يحبط حقه بقتله فيها (فلا يقتل بغير كفء) كوله (ولومات) بغير قتل (فدية) تجب في تركته في الحر أمانى الرقيق فتجب قيمته مطلقا (ويقتل بواحد ممن قتلهم والباقي ديات) فإن قتلهم مرتبا قتل بالأول (ولو عفا وليه) أى القتل (بمال وجب) المال (وقتل) القاتل (حدا) لتحتم قتله (وتراعى المماثلة) فيما قتل به كما مر بيانها في فصل القود للورثة (ولا يتحتم غير قتل وصلب) كأن قطع يده فاندمل لأن التحتم تغليب حق الله تعالى فاخص بالنفس كالسكفارة وتعبيرى بذلك أعم من تعبيره بالجرح (وتسقط) عنه (بتوبة قبل القدرة عليه) لا بعدها (عقوبة تخصه) من قطع يدورجل وتحتم قتل وصلب لآية : إلا الذين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم . فلا يسقط عنه ولا عن غيره بها قود ولا مال ولا باقى الحدود من حدزنا وسرقة وشرب خمر وقذف لأن العمومات الواردة فيها لم تفصل بين ما قبل التوبة وما بعدها بخلاف قاطع الطريق ومحل عدم سقوط باقى الحدود بالتوبة في الظاهر . أما بينه وبين الله سبحانه وتعالى فسقط .

فصل في اجتماع عقوبات على واحد (من لزمه قتل وقطع) قودا (وحد قذف) لثلاثة (وطالبوه) بها (جلد) للقذف وإن تأخر (ثم أمهل) وجوباً حتى يبرأ وإن قال مستحق القتل عجلوا القطع وأنا أبادر بعده بالقتل لثلاثيهلك بالمؤالاة فيفوت القتل قودا (ثم قطع ثم قتل بلا) وجوب (مهلة) بينهما لأن النفس مستوفاة (فإن أخر مستحق الجلد) حقه (صبر الآخران حتى يستوفى) حقه وإن تقدم استحقاقهما لثلاثيه

فمن أعان القاطع أو أخاف الطريق بلا أخذ نصاب وقتل عزز أو بأخذ نصاب بلا شبهة من حرز قطعت يده اليمنى ورجله اليسرى فإن عاد فعكسه أو بقتل قتل حتما أو بأخذ نصاب قتل ثم صلب ثلاثة حتما ثم ينزل فإن خيف تغيره قبلها أنزل والغلب في قتله معنى القود فلا يقتل بغير كفء ولو مات فدية . ويقتل بواحد ممن قتلهم والباقي ديات ولو عفا وليه بمال وجب وقتل حدا وتراعى المماثلة ولا يتحتم غير قتل وصلب وتسقط بتوبة قبل القدرة عليه عقوبة تخصه .

فصل من لزمه قتل وقطع وحد قذف وطالبوه جلد ثم أمهل ثم قطع ثم قتل بلا مهلة فإن أخر مستحق الجلد صبر الآخران حتى يستوفى

يفوتا عليه حقه (أو) آخر مستحق (القطع) حقه (صبر مستحق القتل) حتى يستوفي حقه لذلك (فان بادر وقتل عزرا) لتعديه وكان مستوفيا لحقه (ولمستحق القطع) حينئذ (دية) لفوات استيفائه وذكر التعزير من زيادتي (أو) لزمه (عقوبات الله) تعالى كأن شرب وزني بكرا وسرق وارثا (قدم الأخف) منها فالأخف وجوبا حفظا لمحل الحق وأخفها حد الشرب فيقام ثم يعهل وجوبا حتى يبرأ ثم يجلد للزنا ثم يعهل وجوبا ثم يقطع ثم يقتل وظاهر أن التعزير لا يسقط وأنه بين القطع والقتل وأنه لو فات محل الحق بعقوبة من عقوباته كأن اجتمع عليه قتل ردة ورجم فعل الإمام ما يراه مصلحة وعليه ينزل قول القاضي في هذا المثال يقتل بالردة وقول الماوردي والرويان يرحم (أو) لزمه عقوبات الله تعالى (ولآدمي) كأن شرب وزني وقذف وقطع وقتل (قدم حقه إن لم يفوت حق الله) تعالى (أو كانا قتلا) فيقدم حد القذف وقطع على حد شرب وزنا وقتل على حد زنا لمحصن تقدما لحق الآدمي بخلاف حد زنا البكر وحد الشرب فيقدمان على القتل لثلاثا يفوتا وتعبيري بما ذكر أولى مما عبر به .

﴿ كتاب الأشربة ﴾ والتعازير

والأشربة جمع شراب بمعنى مشروب (كل شراب أسكر كثيره) من خمر أو غيره (حرم تناوله) وإن قل ولم يسكر لآية إنما الخمر والخمر الأصحاحين كل شراب أسكر فهو حرام وخبر مسلم كل مسكر خمر وكل خمر حرام (ولو كان) تناوله (لتداو أو عطش) ولم يجد غيره لعموم النهي عنه (أو) كان (درديا) وهو ما يبقى أسفل إناء ما يسكر تخينا (على ملتزم تحريمه مختار عالم به) وتحريره ولا ضرورة وحده (أي بتناوله ذلك لأنه صلى الله عليه وسلم كان يحد في الخمر رواه الشيخان وصحح الحاكم خبر من شرب الخمر فاجلدوه وقيس به شرب النبيذ وإنما حرم القليل وحده وإن لم يسكر حسما لمادة الفساد كما حرم تقبيل الأجنبية والحلوة بها لإفضائهما إلى الوطء ودخل في التعريف السكران وخرج بالقيود المذكورة فيه أضدادها فلا حد على من اتصف بشيء منها من صبي ومجنون وكافر ومكره وموخر وجاهل به أو بتحريره إن قرب إسلامه أو بعد عن العلماء ومن شرب بلقمة فأسأغها به ولم يجد غيره وإنما حد الحنفى بتناوله النبيذ وإن اعتقد حله لقوة أدلة تحريمه ولأن الطبع يدعو إليه فيحتاج إلى الزجر عنه وخرج بالشراب غيره كبنج وحشيش مسكر فانه وإن حرم تناوله خلافا لبعضهم لا يحد به ولا ترد الحرة للعقود ولا الحشيش المذاب نظرا لأصلهما ويحد بما ذكر (وإن جهل الحد) به لأن حقه أن يمتنع منه (لا) بتناوله (لتداو أو عطش) فلا يحد به وإن وجد غيره كما نقله الشيخان عن جماعة واختاره النووي في تصحيحه وصححه الأذرى وغيره لشبهة قصد التداوى وهذا من زيادتي وما نقله الإمام عن الأئمة المعتبرين من وجوب الحد بذلك ضعفه الرافعي في الشرح الصغير (ولا) بتناوله حالة كونه (مستهلسكا) بغيره كخبز عجن دقيقه به لاستهلاكه (ولا) بتناوله (بمحجن وسعوط) بفتح السين لأن الحد للزجر ولا حاجة فيهما إلى زجر (وحد حر أربعين) جلدة ففي مسلم عن أنس رضي الله عنه كان النبي صلى الله عليه وسلم يضرب في الخمر بالجريد والنعال أربعين وعن علي رضي الله عنه جلد النبي صلى الله عليه وسلم أربعين وجلد أبو بكر أربعين وعمر ثمانين وكل سنة وهذا أحب إلى (و) حد (غيره) ولو لم يعضا (عشرون) على النصف من الحر كنظائره وتعبيري بغيره أعم من تعبيره بالريق (ولاء) كل من الأربعين والعشرين بحيث يحصل بهما زجر وتشكيل فلا يفرق على الأيام والساعات لعدم الإيلاء فان حصل بها حينئذ إيلاء قال الإمام فان لم يتخلل ما يزول به الألم الأول كفي وإلا فلا ويحد الرجل قائما والمرأة جالسة وتلف امرأة أو نحوها عليها ثيابها وكراة الخنثى فيما يظهر لكن يحتمل أن لا يقتص بلف ثيابها المرأة ونحوها ويحتمل تعيين المحرم ونحوه ويحصل الحد (بنحو سوط وأيد) كنعال وعصى معتدلة وأطراف ثياب بعد ثقلها حتى تشد (وللإمام زيادة قدره) أي الحد عليه إن رآه فيبلغ الحر ثمانين وغيره أربعين كما فعله عمر رضي الله تعالى عنه في الحر ورآه على رضي الله عنه

أو القطع صبر مستحق
القتل فان بادر وقتل
عزرا ولمستحق القطع
دية أو عقوبات لله قدم
الأخف أو ولآدمي
قدم حقه إن لم يفوت
حق الله أو كانا قتلا .
﴿ كتاب الأشربة ﴾
كل شراب أسكر
كثيره حرم تناوله ولو
لتداو أو عطش أو
درديا على ملتزم تحريمه
مختار عالم به وتحريره
ولا ضرورة وحده
وإن جهل الحد لا لتداو
أو عطش ولا مستهلكا
ولا محجن وسعوط، وحد
حر أربعين وغيره
عشرون ولواء بنحو
سوط وأيد وللإمام
زيادة قدره

قال لأنه إذا شرب سكر وإذا سكر هذى وإذا هذى اقترى وحد الاقتراء ثمانون (وهي) أي زيادة قدر الحد عليه (تعازير) لا حدود إلا لما جاز تركه واعترض بأن وضع التعزير النقص عن الحد فكيف يساويه وأجيب بما أشرت إليه بتعازير من أن ذلك الجنايات تولدت من الشارب قال الرافعي وليس شافيا فإن الجناية لم تتحقق حتى يعزر والجنايات التي تتولد من الخمر لا تنحصر فلتجز الزيادة على الثمانين وقد منعوها قال وفي قصة تبليغ الصحابة الضرب ثمانين ألفاظ مشعرة بأن السكل حدود عليه فحد الشارب مخصوص من بين سائر الحدود بأن يتحتم به وضه ويتعلق بعضه باجتهاد الامام وتعبيري بنحو سوط إلى آخره أولى مما عبر به الأصل (وحد باقراره وبشهادة رجلين أنه شرب مسكرا) وإن لم يقل وهو عالم مختار لأن الأصل عدم الجهل والإكراه وقولي أنه تنازعه المصدران قبله فلا يحذر بيع مسكرو ولا بسكر ولا يبقى لاحتمال الغلط أو الاكراه والحد يدرك بالشبهة (وسوط العقوبة) من حد وتعزير فهو أعم من قوله وسوط الحدود (بين قضيب) أي غصن (وعصا) غير معتدلة (ورطب ويابس) بأن يكون معتدل الجرم والرطوبة للاتباع فلا يكون عصا غير معتدلة ولا رطب فيشق الجلد بثقله ولا قضيبا ولا يابس فلا يؤلم لحفته وفي خبر مرسل رواه مالك الأمر بسوط بين الخلق والجديد وقيس بالسوط غيره (ويفرقه) أي السوط أو غيره من حيث العدد على الأعضاء فلا يجمع على عضو واحد (ويتقى المقاتل) كشجرة نخز وفرج لأن القصد رده لا قتله (والوجه) خبر مسلم إذا ضرب أحدكم فليترك الوجه ولأنه يجمع المحاسن فيعظم أثر شينه وإنما لم يتق الرأس لأنه مستور بالشعر غالبا (ولا تشدد يده) ولا يعد هو على الأرض ليمكن من الالتقاء بيديه فلو وضعهما أو إحداها على موضع عدل عنه الضارب إلى آخر لأنه يدل على شدة ألمه بالضرب فيه (ولا تجرد ثيابه) بقيد زنته بقولي (الخفيفة) أما الثقيلة كجبة محشوة وفروة فتجرد نظرا لمقصود الحد (ولا يحد في) حال (سكره) بل بعد الافاقه منه ليرتدع (ولا في مسجد) خبر أبي داود وغيره لا تقام الحدود في المساجد ولا احتمال أن يتلوث من جراحة تحدث (فإن فعل) أي حد في سكره أو في المسجد (أجزأ) أما في الأول فلظاهر خبر البخاري أن النبي صلى الله عليه وسلم بسكران فأمر بضربه فمنا من ضربه بيده ومنا من ضربه بعله ومنا من ضربه بثوبه. ولفظ الشافعي فضر به بالأيدى والنعال وأطراف الثياب، وأما في الثاني فكالصلاة في دار مغصوبة وقضيته تحريم ذلك وبه جزم البندنجي لكن الذي في الروضة كأصلها في باب آداب القضاء أنه لا يحرم بل يكره ونص عليه في الأم وقولي ولا في إلى آخره من زيادتي (فصل) في التعزير؛ من العزري المنع وهو لغة التأديب وشرا تأديب على ذنب لا حديفه ولا كفارة غالبا كما يؤخذ مما يأتي والأصل فيه قبل الإجماع آية واللاتي تخافون نشوذهن وفعله صلى الله عليه وسلم رواه الحاكم في صحيحه (عزر لمعصية لا حد فيها ولا كفارة) سواء أكانت حقا لله تعالى أم لأدمي كباشرة أجنبية في غير الفرج وسب ليس بقذف وتزوير وشهادة زور وضرب بغير حق بخلاف الزنا لا يجابه الحد بخلاف التمتع بطيب ونحوه في الاحرام لا يجابه الكفارة وأشرت بزيادتي (غالبا) إلى أنه قد يشرع التعزير ولا معصية ممن يكتسب باللهو الذي لا معصية معه وقد ينتفي مع انتفاء الحد والكفارة كما في صغيرة صدرت من ولي لله تعالى وكما في قطع شخص أطراف نفسه وأنه قد يجتمع مع الحد كما في تكرار الردة وقد يجتمع مع الكفارة في الظهار واليمين الغموس وإفساد الصائم يوما من رمضان بجماع حليلته، ويحصل (بنحو حبس وضرب) غير مبرح كصفع ونقي وكشف رأس وتسويد وجهه وصلب ثلاثة أيام فأقل وتوبيخ بكلام لا يخلق لحيه (باجتهاد إمام) جنسا وقد إفرادا وجمعا وله في المتعلق بحق الله تعالى العفو وإن رأى المصلحة وتعبيري بذلك أعم من قوله بحبس أو ضرب أو صفع أو توبيخ والصفع الصرب بجمع الكف أو ببسطها (ولينقصه) أي الامام التعزير وجوبا (عن أدنى حد للعزر) فينقص في تعزير الحر بالضرب عن أربعين وبالحبس أو النفي عن سنة

وهي تعازير وحد
باقراره وبشهادة
رجلين أنه شرب
مسكرا وسوط
العقوبة بين قضيب
وعصا ورطب ويابس
ويفرقه على الأعضاء
ويتقى المقاتل والوجه
ولا تشدد يده ولا تجرد
ثيابه الخفيفة ولا يحد
في سكره ولا في مسجد
فإن فعل أجزأ.

(فصل) عزر لمعصية
لا حد فيها ولا كفارة
غالبا بنحو حبس
وضرب باجتهاد إمام
ولينقصه عن أدنى
حد للعزر

وفي تعزير غيره بالضرب عن عشرين وبالحبس أو النفي عن نصف سنة لحبر «من بلغ حدا في غير حد فهو من المعتدين» رواه البيهقي وقال المحفوظ إرساله وكما يجب نقص الحكومة عن الدية والرضخ عن السهم وتعبيري بما ذكر أعم من قوله وجب أن ينقص في عبد عن عشرين وحر عن أربعين (وله) أي الإمام (تعزير من عفا عنه مستحقه) أي التعزير لحق الله تعالى وإن كان الإمام لا يعزره بدون عفو قبل مطالبة المستحق له أما من عفا عنه مستحق الحد فلا يحده الإمام ولا يعزره لأن التعزير يتعلق أصله بنظر الإمام فجاز أن لا يؤثر فيه إسقاط غيره بخلاف الحد.

وله تعزير من عفا عنه
مستحقه .

✽ كتاب الصيال ✽

(وضمان الولاة وغيرهم
والخائن)

له دفع صائل على
معصوم بل يجب في
بضع ونفس ولو مملوكة
قصدها غير مسلم
محقون الدم فيهدر
لاجرة ساقطة وليدفع
بالأخف إن أمكن
كهرب فزجر فاستغاثه
فضرب يسد فبسوط
فبعصا ققطع فقتل ولو
عضت يده خلصها بفك
فم فبضر به فبسلها فان
سقطت أسنانه هدرت
كان رمى عين ناظر
عمدا اليه مجردا أو إلى
حرمة في داره من نحو
ثقب بخفيف كحصاة
وليس للناظر ثم

✽ كتاب الصيال ✽
كذلك وللسيد تعزير رقيقه لحقه وحق الله وللزوج تعزير زوجته لحقه كنشوز وللعلم تعزير التعلم منه .

هو الاستطالة والثوب (وضمان الولاة و) ضمان (غيرهم و) حكم (الخائن) وذكرها في الترجمة من زيادتي
(له) أي للشخص (دفع صائل) مسلم وكافر وحرور رقيق ومكلف وغيره (على معصوم) من نفس وطرف
ومنفعة وبضع ومقدماته كتقبيل ومعاقة ومال وإن قل واختصاص بجدلية سواء أ كانت للدافع أم لغيره
لاية فمن اعتدى عليه وخبر البخاري انصرا خا لظالم أو مظلوما والصائل ظالم فيمنع من ظلمه لأن ذلك نصره
وخبر الترمذي وصححه من قتل دون دينه فهو شهيد ومن قتل دون دمه فهو شهيد ومن قتل دون أهله فهو
شهيد ومن قتل دون ماله فهو شهيد نعم لو صال مكرها على إتلاف مال غيره لم يجز دفعه بل يلزم المالك أن يقي
روحه بماله كما يناول المضطر طعامه ولكل منهما دفع المكروه وقولي على معصوم أولى وأعم من قوله على نفس
أو طرف أو بضع أو مال (بل يجب) أي الدفع (في بضع و) في (نفس ولو مملوكة قصدها غير مسلم) بقيد زنته
بقولي (محقون الدم) بأن يكون كافرا أو بهيمة أو مسلما غير محقون الدم كزنان محصن فان قصدها مسلم
محقون الدم فلا يجب دفعه بل يجوز الاستسلام له وشرط الوجوب في البضع وفي نفس غيره أن لا يخاف الدافع
على نفسه (فيهدر) أي الصائل ولو بهيمة فيما حصل فيه بالدفع من قتل وغيره فلا يضمن بقود ولادية ولا
قيمة ولا كفارة لأنه مأثور بقتاله وفي ذلك مع ضمانه منافاة (لاجرة ساقطة) عليه مثلا كسرها أي لا تهدر
وإن كان دفعها واجبا أولم تدفع عنه إلا بكسرها إذ لا قصدها ولا اختيار بخلاف البهيمة نعم إن كانت
موضوعة بمحل أو حال تضمن به كأن وضعت بروشن أو على معتدل لسكنها مائلة هدرت (وليدفع) الصائل
(بالأخف) فالأخف (إن أمكن) كهرب فزجر فاستغاثه فضرب يسد فبسوط فبعصا فقتل لأن ذلك
جوز للضرورة ولا ضرورة في الأثقل مع إمكان تحصيل المقصود بالأخف نعم لو التحم القتال بينهما واشتد
الأمر عن الضبط سقط مراعاة الترتيب وفائدة الترتيب المذكور أنه متى خالف وعدل إلى رتبة مع إمكان
الاكتفاء بمادونها ضمن ومحل رعاية ذلك في غير الفاحشة فالوراء قد أوجب في أجنبية فله أن يبدأ بالقتل وإن
اندفع بدونه فانه في كل لحظة مواقع لا يستدرك بالأناة ومحله أيضا في المعصوم أما غيره كحربي ومرتد فله قتله
لعدم حرمة أم إذا لم يمكن الدفع بالأخف كأن لم يجد إلا سكيناً فيدفع بها (ولو عضت يده) مثلا (خلصها بفك
فم) إن عجز عن فكها خلصها (بضر به فبسلها) أي اليد منه (فان سقطت أسنانه) والمعوض معصوم أو
حربي (هدرت) كنفسه وإن كان العاض مظلوما لأن العض لا يجوز بحال قال ابن أبي عصرون إلا إذا لم يمكن
التخلص إلا به فان لم يمكنه التخلص إلا بإتلاف عضو كفق عينه وبيع بطنه فله ذلك كما علم بمأمره وماتقرر علم
أنه لا يجب تقديم الإنذار بالقول وهو كذلك (كان رمى عين ناظر) ممنوع من النظر ولو امرأة أو مراهاقا
(عمدا اليه) حال كونه (مجردا) عما يستر عورته (أو إلى حرمة) وإن كانت مستورة (في داره) ولو مكررة
أو مستعارة (من نحو ثقب) مما لا يعد فيه الرأي مقصرا كسطح ومنارة (بخفيف كحصاة وليس للناظر ثم

محرم غير مجردة أو حليلة أو متاع فأصابع قرب عينه (فمات) فيهدر (ولو لم ينذره) قبل رميه
 لحبر الصحيحين لو اطلع أحد في بيتك ولم تأذن له فخذفته بحصاة ففقت عينه ما كان عليك من جناح وفي
 رواية صحيحها ابن حبان والبيهقي فلا قود ولا دية والمعنى فيه المنع من النظر وإن كانت حرمة مستورة كما مر
 أوفى منعطف لعموم الأخبار ولأنه يريدسترها عن الأعين وإن كانت مستورة ولأنه لا بدري متى تستر
 وتنكشف فيحسم باب النظر وخرج بعين الناظر غيرها كأذن المستمع وبالعقد النظر اتفاقاً وخطأً وبالمجرد
 مستور العورة وبما قبله وبعده الناظر إلى غيره وغير حرمة وبداره المسجد والشارع ونحوها ونحو الثقب
 الباب المفتوح والكوة الواسعة والشباك الواسع العيون وبالحفيف أي إذا وجدته الثقيل كحجر وسهم وبما
 بعده ما لو كان للناظر ثم محرم غير مجردة أو حليلة أو متاع وقرب عينه ما لو أصاب موضعاً بعيداً عنها فلا يهدر
 في الجميع لتقصيره في الرمي حينئذ وقولي مجرداً مع قولي غير مجردة أو متاع من زيادتي وتعبيري بنحو ثقب
 أعم من قوله كوة أو ثقب وبحليلة أعم من قوله زوجة وإنا قيد بغير المجردة لحرمة نظره إلى ما بين سررة وركبة
 محرمه فجاز رميه إذا كانت مجردة (والتعزير ممن يليه) أي التعزير كولي لموليها والى من رفع اليه وزوج
 لزوجته ومعلم لمعلم منه ولو ياذن الولي (مضمون) على العاقلة إذا حصل به هلاك لأنه مشروط بسلامة العاقلة
 إذ المقصود التأديب لا الهلاك فإذا حصل الهلاك تبين أنه جاوز الحد المشروط وظاهر أنه لا ضمان على معز
 رقيقه ولا رقيق غيره بأذنه ولا على من طلب منه التعزير باعتدافه بما يقتضيه ولا على مكر ضرب دابة مكررة
 الضرب المعتاد لأنها لا تتأدب إلا بالضرب (لا أحد) من الإمام ولو في حرور بد مفترطين ومرضى رجي برؤيه
 فليس مضموناً لأن الحق قتله (والزائد في حد) من حد شرب وغيره كالزائد في حد الشرب على الأربعين
 في الحر وعلى العشرين في غيره (يضمن بقسطه) بالعدد فلو جلد في الشرب ثمانين فمات لزمه نصف الدية أوفى
 القذف إحدى وثمانين لزمه جزء من أحد وثمانين جزءاً من الدية وتعبيري بما ذكر أولي من اقتصاره على حد
 الشرب والقذف (ولمستقل) بأمر نفسه بأن كان حراً غير صبي ومجنون ولو سفيهاً (قطع غدة) منه ولو بناتبه
 إزالة للشين بها وهي ما تخرج بين الجلد واللحم هذا إن (لم يكن) قطعها (أخطر) من تركها بان لم يكن خطر
 أو كان الترك أخطر أو الخطر فيه فقط أو تساوى الخطران بخلاف ما إذا كان القطع أخطر وفهم منه بالأولي
 أنه لا قطع فيما إذا كان الخطر في القطع فقط (ولأب وإن علا قطعها من صغير ومجنون) مع خطر فيه (إن زاد
 خطر ترك) بخلاف غيره لعدم فراغه للنظر الدقيق المحتاج إليه القطع مع عدم الشفقة أو قتلها وبخلاف
 ما لو تساوى الخطران أو زاد خطر القطع أو كان الخطر فيه فقط (ولو ليها) ولو سلطاناً أو وصياً (علاج
 لا خطر فيه) وإن لم يكن في تركه خطر كقطع غدة لا خطر في قطعها وفصد وحجم إذ له ولاية ما له وصاياه عن
 التضييع فصيانة بدنه أولى وليس لغيره ذلك وتعبيري بوليها أولى من اقتصاره على الأب والجد والسلطان
 (فلو ماتا) أي الصغير والمجنون (بجائز) من هذا الذكور (فلا ضمان) لثلاثي تمتع من ذلك فيتضرران
 (ولو فعل) أي الولي (بهما مامنع) منه فماتابه (فدية مغلفة في ماله) لتعديده ولا قود وتعبيري بما ذكر أولي
 من اقتصاره على السلطان والصبي (وما وجب بخطأ إمام) ولو في حكم أو حد كأن ضرب في حد الشرب ثمانين
 (فمات فعلى عاقلته) لافي بيت المال كغيره من الناس (ولو حد) شخصاً (بشاهدين ليس أهلاً) للشهادة
 ككافرين أو عبيدين أو مراهبين أو امرأتين أو فاسقين فمات فتعبري بذلك أعم من قوله ولو حده بشاهدين
 فبأن عبيدين أو ذميين أو مراهبين (فان قصر) في البحث عن حالهما (فالضمان) بالقود أو بالمال (عليه) لأن
 الهجوم على القتل ممنوع منه بالإجماع (وإلا فبالضمان بالمال) على عاقلته كالحط في غير الحد (ولا رجوع)
 لها عليهما لأنهما يزعمان أنهما صادقان (إلا على متجاهرين بفسق) فترجع عليهما لأن الحكم
 بشهادتهما يشعر بتدليس منهما وتغريب والاستثناء من زيادتي وبه صرح في الروضة وأصلها (ومن عالج)

محرم غير مجردة أو
 حليلة أو متاع فأصابع
 قرب عينه فمات
 ولو لم ينذره والتعزير
 ممن يليه مضمون لا الحد
 والزائد في حد يضمن
 بقسطه والمستقل قطع
 غدة لم يكن أخطر
 ولأب وإن علا قطعها
 من صغير ومجنون إن
 زاد خطر ترك ولو ليها
 علاج لا خطر فيه لو
 ماتا بجائز فلا ضمان ولو
 فعل بهما مامنع فدية
 مغلف في ماله وما وجب
 بخطأ إمام فمات فعلى عاقلته
 ولو حد بشاهدين ليس
 أهلاً فان قصر فالضمان
 عليه وإلا فعلى عاقلته
 ولا رجوع إلا على
 متجاهرين بفسق ومن
 عالج

بنحو فصد هو أعم من قوله ومن حجم أو فصد (ياذن) ممن يعتبر إذنه فأدى إلى التلف (لم يضمن) وإلا لم يفعل أحد (وفعل جلاد) من قتل أو جلد (بأمر إمام كفعله) أى الإمام فالضمان قودا أو مالا عليه دون الجلاد لأنه آلت له ولا بد منه فى السياسة فلو ضمنناه لم يتول الجلاد أحد (و) لكن (إن علم خطأه فالضمان على الجلاد إن لم يكرهه وإلا) بأن أكرهه (فعليهما ويجب ختن مكلف) ومثله السكران (مطبق) له (رجل بقطع) جميع (قلفته) بالضم وهى ما يغطى حشفته (وامرأة) بقطع (جزء من بظرها) بفتح الموحدة وإسكان المعجمة وهو لحمه بأعلى الفرج لقوله تعالى : ثم أوحينا إليك أن اتبع ملة إبراهيم حنيفا . وكان من ملته الختن فى الصحيحين وغيرهما أنه اختتن ولأنه قطع جزءا لا يخلف فلا يكون إلا واجبا كقطع اليد والرجل بخلاف الصبي والمجنون ومن لا يطيقه لأن الأولين ليسا من أهل الوجوب والثالث يتضرر به وخرج بالرجل والمرأة الخنثى فلا يجب ختنه بل لا يجوز على ما فى الروضة والمجموع لأن الجرح مع الإشكال ممنوع ، وقولى مطبق من زيادنى وتعبيرى بالمكلف أولى من تعبيره بالبنوع (ومن) تعجيله (لسابع ثنى) يوم (ولادة) لمن يراد ختنه لأنه صلى الله عليه وسلم ختن الحسن والحسين يوم السابع من ولادتهما رواه البيهقى والحاكم وقال صحيح الإسناد والمراد به ما قلنا لما أتى فعلم بما ذكرته أن يوم الولادة لا يحسب من السبعة وهو ما صححه فى الروضة وفى المهبث أنه للنصوص المتفق بها لكن صحح النووي فى شرح مسلم حسابه منها وهو وإن وافق عبارة الأصل وظاهر الحديث المذكور لكن الاعتماد الأول لما مر أنه النصوص ولقوله فى الروضة والمجموع إن المستظهرى نقله عن الأكثرين والفرق بينه وبين الحقيقة ظاهر (ومن ختن) من ولى وغيره (مطبقا) فمات (لم يضمنه ولى) ولو وصيا أو قويا إلخا قالا للختن حينئذ بالعلاج ولأنه لا بد منه والتقديم أسهل من التأخير لما فيه من المصلحة وخرج بالولى غيره فيضمن لتعديده بالمهلك أما غير المطبق فيضمنه من ختنه بالقود أو بالمال بشرطه لتعديده (ومؤنته) أى الختن هى أعم من قوله وأجرته (فى مال محتون) لأنه لمصلحة فإن لم يكن له مال فعلى من عليه مؤنته .

فصل فيما تلفه الدواب . من (سحب دابة) ولو مستأجرا أو مستعيرا أو غاصبا (ضمن ما أتلفته) نفسا ومالا ليلا ونهارا سواء أكان سائقها أم راعيها أم قائدها لأنها فى يده وعليه تعديدها وحفظها وأشرت بزيادنى (غالبا) إلى أنه قد لا يضمن كأن ركبها أجنبي غير إذن الولي صبي أو مجنون لا يضبطها مثلها أو نخسها إنسان بغير إذن من صاحبها أو غلبته فاستقبلها إنسان فردها فأتلقت شيئا فى انصرافها فالضمان على الأجنبي والناخس والرادولو سقطت ميتة أو ركبها ميتا فتلف به شيء لم يضمن ولو سحبها سائق وقائد استويا فى الضمان أو ركب معها أو مع أحدهما ضمن الراكب فقط (أو) ما (تلف بيولها أو روثها أو ركضها) ولو معتادا (بطريق) لأن الارتفاق بالطريق مشروط بسلامة العاقبة كفى الجناح والروشن وهذا ما جزم به فى الروضة وأصلها فى باب محرمات الاحرام وهو النقول عن نص الأم والأصحاب وجزم به فى المجموع وفيه احتمال للإمام بعدم الضمان لأن الطريق لا تخلو منه والمنع منها لا سبيل إليه وعلى هذا الاحتمال جرى الأصل كالروضة وأصلها هنا (كمن حمل حطبا) ولو على دابة (فحك بناء فسقط أو تلف به) أى بالحطب (شيء فى زحام) مطلقا (أو فى غيره) والتالف مدبر أو أعمى (أو) شيء (معها ولم ينهبها) ولم يكن من غير الحامل جذب فانه يضمنه لتقصيره بخلاف ما لو كان مقبلا بصير أو مدبرا أو أعمى ونهبها فإن كان من غير الحامل جذب لم يضمن الحامل لها غير النصف ومثله ما لو كان من غير الحامل جذب فى الزحام وفى معنى عدم تنبيهها ما لو كانا أصميين وفى معنى الأعمى معصوب العين لمدأ ونحوه وتعبيرى بما ذكره (وإن كانت وحدها) ولو بصحراء (فأتلفت شيئا) كزراع ليلا أو نهارا (ضمنه ذو يد) إن (فرط) فى ربطها أو إرسالها كأن ربطها بطريق ولو واسعا أو أرسلها ولو نهارا لم يعر بوسط مزارع فأتلفتها فإن لم يفرط كأن أرسلها لمرعى لم

بإذن لم يضمن وفعل
جلاد بأمر إمام كفعله
وإن علم خطأه فالضمان
على الجلاد إن لم يكرهه
وإلا فعليهما . ويجب
ختن مكلف مطبق
رجل بقطع قلفته
وامرأة بجزء من
بظرها ومن لسابع
ثانى ولادة ومن ختن
مطبقا لم يضمنه ولى
ومؤنته فى مال محتون .
فصل سحب دابة
ضمن ما أتلفته غالبا أو
تلف بيولها وروثها
أو ركضها بطريق كمن
حمل حطبا فحك بناء
فسقط أو تلف به شيء
فى زحام أو فى غيره
والتالف مدبر أو أعمى
أو معها ولم ينهبها وإن
كانت وحدها فأتلفت
شيئا ضمنه ذو يد فرط

يتوسطها لم يضمن وتعبيري بما ذكر أضبط مما عبر به ، وقولي ذو يد أولى من تعبيرة بصاحب الدابة
لإيهام تخصيص ذلك بمالكها وليس مرادا إذ المستعير والمستأجر والودع والمرتبه وعامل القراض
والغاصب كالمالك (لا إن قصر مالكه) أى الشيء الذى أتلفته الدابة في هذه . وتلك كأن عرض الشيء
مالكها أو وضعه في الطريق فيهما أو حضر وترك دفعها أو كان في محوط له باب وتركه مفتوحا في هذه
فلا ضمان لتفريط مالكه واستثنى من الدواب الطيور كحمام أرسله مالكه فكسرها شيئا أو التقط حبا لأن
العادة جرت بإرسالها ذكره في الروضة كأصلها عن ابن الصباغ (وإتلاف) حيوان (عاد) كهرة عهد
اتلافها (مضمن) لدى اليد ليلا ونهارا إن قصر في ربطه لأن هذا ينبغي أن يربط ويكف شره بخلاف
ما إذا لم يكن عاديا وتعبيري بذلك أعم من قوله وهرة تلتف طيرا أو طعاما إن عهد ذلك منها ضمن مالكها .

﴿ كتاب الجهاد ﴾

المتلقى تفسيره من سير النبي صلى الله عليه وسلم في غزواته . والأصل فيه قبل الإجماع آيات كقوله تعالى : كتب
عليكم القتال . وقتلوا المشركين كافة . وأخبار نكح الصحيحين : أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله .
(هو بعد الهجرة) ولو في عهده صلى الله عليه وسلم (والكفار بيلاذهم كل عام) ولو مرة (فرض كفاية)
لا فرض عين وإلا لتعطل المعاش وقد قال تعالى : لا يستوى القاعدون من المؤمنين . الآية ذكر فضل المجاهدين
على القاعدين ووعد كلا الحسنى ، والعاصي لا يوعدها وقال : فلو لا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا
في الدين وأما أنه فرض في كل عام مرة أى أقل فرضه ذلك فكيف إحياء الكعبة ولعله ^{عليه السلام} له كل عام
وتحصل الكفاية بأن يشحن الإمام الثغور بمكافئين للكفار مع إحكام الحصون والحنادق وتقليد الأمراء
ذلك أو بأن يدخل الإمام أو نائبه دار الكفر بالجوش لقتالهم وخرج زيادى بعد الهجرة ما قبلها فكان
الجهاد ممنوعا عنه ثم بعدها أمر بقتال من قاتله ثم أيسح الابتداء به في غير الأشهر الحرم ثم أمر به مطلقا وشمول
التقييد بكون الكفار بيلاذهم لعهدده صلى الله عليه وسلم مع قولي كل عام من زيادى وشأن فرض الكفاية
أنه (إذا فعله من فيه كفاية سقط) عنه وعن الباقيين وفروضها كثيرة (كقيام بحجج الدين) وهى البراهين
على إثبات الصانع تعالى وما يجب له من الصفات ويمتنع عليه منها وعلى إثبات النبوات وما ورد به الشرع من
المعاد والحساب وغير ذلك (وبجل مشكله) ودفع الشبه (وعلوم الشرع) من تفسير وحديث وقفه زائد
على ما لا بد منه وما يتعلق بها (بحيث يصلح للقضاء) والإفتاء للحاجة إليهما (وبأمر بمعروف ونهى عن منكر)
أى الأمر بواجبات الشرع والنهى عن محرماته إذا لم يخف على نفسه أو ماله أو على غيره مفسدة أعظم من
مفسدة المنكر الواقع ولا ينكر إلا ما يرى الفاعل تحريمه (وإحياء الكعبة بحج وعمره كل عام) فلا يكفي
إحيائها بأحدهما ولا بالاعتكاف والصلاة ونحوها إذ المقصود الأعظم ببناء الكعبة الحج والعمره فكان
بهما إحياءها وتعبيري بحج وعمره أوضح من تعبيره بالزيارة (ودفع ضرر معصوم) من مسلم وغيره ككسوة
عار وإطعام جائع إذا لم يندفع ضررها بنحو وصية ونذر ووقف وزكاة وبيت مال من سهم المصالح وهذا في
حق الأغنياء وتعبيري بالمعصوم أولى من تعبيره بالمسلمين (وما يتم به المعاش) الذى به قوام الدين والدنيا
كبيع وشراء وحرارة (ورد سلام) من مسلم عاقل (على جماعة) من المسلمين المكلفين فيكفى من أحدها
بخلافه على واحد فإنه فرض عين إلا إن كان المسلم أو المسلم عليه أنقى مشتهة والآخر رجلا ولا عمرية بينهما
أو نحوها فلا يجب الردم إن سلم هو حرم عليها الرء وأسلمت هى كره له الرء وظاهر أن الخنثى مع المرأة كالرجل
معها ومع الرجل كالمرأة معه ولا يجب الرء على فاسق ونحوه إذا كان في تركه زجر لهما أو لغيرهما ويشترط
أن يتصل الرء بالسلام اتصال القبول بالإيجاب (وابتداؤه) أى السلام على مسلم ليس بفاسق ولا مبتدع
(سنة) على الكفاية إن كان من جماعة وإلا فسنة عين لخبر أبى داود بإسناد حسن إن أولى الناس بالله من

لا إن قصر مالكه
وإتلاف عاد مضمن .
﴿ كتاب الجهاد ﴾
هو بعد الهجرة
والكفار بيلاذهم كل
عام فرض كفاية إذا
فعله من فيه كفاية سقط
كقيام بحجج الدين
وبجل مشكله وعلوم
الشرع بحيث يصلح
للقضاء وبأمر بمعروف
ونهى عن منكر وإحياء
الكعبة بحج وعمره
كل عام ودفع ضرر
معصوم وما يتم به
المعاش ورد سلام على
جماعة وابتداؤه سنة

بدأهم بالسلام (لا على نحو قاضي حاجة وآكل) كئناهم ومجامع ومن بحمام يتنظف فلا يسن السلام عليه لأن حاله لا يناسبه وتعبيرى بذلك أهم من قوله لا على قاضي حاجة وآكل ومن في حمام واستنقى من الأكل ما بعد الابتلاع وقبل الوضع فيسن السلام عليه ويؤخذ مما قدمته في الرد مع اختلاف الجنس حكم الابتداء معه (ولا رد عليه) لو أتى به لعدم سنده بل يكره لقاضي الحاجة والمجامع (وإنما يجب الجهاد) فيما ذكر (على مسلم ذكر حر مستطيع) له (غير صبي ومجنون ولو) سكران أو (خاف طريقا) فلا جهاد على صبي ومجنون لعدم أهليته ماله ولا على كافرا لأنه غير مطالب به كافي الصلاة ولا على أنثى وخنى لضعفهما عن القتال غالباً ولا على من بهرق وإن أمره به سيده كافي الحج لعدم أهليته له ولا على غير مستطيع كأقطع وأعمى وفاقدمعظم أصابع يده ومن به عرج بين وإن ركب أو مرض تعظم مشقته وكعدم أهبة قتال من سلاح ومؤنة ومركوب في سفر قصر فاضل ذلك عن مؤنة من تلزمه مؤنته كافي الحج وكعذور بما يمنع وجوب الحج إلا خوف طريق من كفار أو لصوص مسلمين فلا يمنع وجوب الجهاد لأن مبناه على ركوب الخواف والتمسك بالمسلم مع ذكر حكم الخنى والمبعض والأعمى وفاقدمعظم أصابع يده من زيادتي (وحرمة سفر موسر) لجهاد أو غيره (بلا إذن رب دين حال) مسلماً كان أو كافراً تقدماً لقرض العين على غيره فإن أناب من يؤديه عنه من ماله الحاضر فلا تحريم وخرج زيادتي موسراً للعسر وبالحال المؤجل وإن قصر الأجل لعدم توجه المطالبة به قبل حلوله (و) حرمة (جهاد) ولد بلا إذن أصله (المسلم) وإن علا أو كان رقيقاً لأنه فرض كفاية وبرأصله فرض عين بخلاف أصله الكافر فلا يجب استئذانه وتعبيرى بأصله أولى من تعبيره بأبويه (لأسفر تعلم فرض) ولو كفاية كطلب درجة الفتوى فلا يحرم عليه وإن لم يأذن أصله ويعتبر برشدته في فرض الكفاية (فإن أذن) أى أصله أو رب الدين في الجهاد (ثم رجع) بعد خروجه وعلم بالرجوع (وجب رجوعه إن لم يحضر الصف وإلا) بأن حضره (حرمة انصرافه) لقوله تعالى : إذا لقيتم فئة فاثبتوا . ولقوله : إذا لقيتم الذين كفروا وحلفوا أن لا يولواكم الأعداء . ولأن الانصراف يشوش أمر القتال ويشترط لوجوب الرجوع أيضاً أن لا يخرج بجعل من السلطان كاتلة ابن الرفعة عن الماوردي وعزى لنص الأم وأن يأمن على نفسه وماله ولم تنكسر قلوب المسلمين وإلا فلا يجب الرجوع فإن أمكنه عند الخوف أن يقيم في قرية بالطريق إلى أن يرجع الجيش فيرجع معهم لزمه (وإن دخلوا) أى الكفار (بلدة لنا) مثلاً (تعين) الجهاد (على أهلها) سواء أمكن تأهبهم لقتال أو لم يمكن لكن علم كل من قصد أنه إن أخذ قتل أو لم يعلم أنه إن امتنع من الاستسلام قتل أو لم تأمن المرأة فاحشة إن أخذت (و) على (من دون مسافة قصر منها) وإن كان في أهلها كفاية لأنه كالحاضر معهم فيجب ذلك على كل ممن ذكر (حتى على فقير وولد ومدين ورقيق بلا إذن) من الأصل ورب الدين والسيد ولو كفى الأحرار (وعلى من بها) أى بمسافة القصر فيلزمه المضي اليهم عند الحاجة (بقدر كفاية) دفعاً لهم وإتقاداً من الهلكة فيصير فرض عين في حق من قرب وفرض كفاية في حق من بعد (وإذا لم يمكن) من قصد (تأهب لقتال وجوز أسرا) وقتلا (فله استسلام) وقتال بقيد زدته بقولى (إن علم أنه إن امتنع) منه (قتل وأمنت المرأة فاحشة) إن أخذت (وإلا تعين) الجهاد كالمكره فإن أمنت المرأة ذلك حالاً لا بعد الأسر احتمل جواز استسلامها ثم تدفع إذا أريد منها ذلك ذكره في الروضة كأصلها (ولو أسروا مسلماً) وإن لم يدخلوا دارنا (لزمنا نهوض لخلاصه إن رجي) بأن يكونوا قرييين منا كما يلزمنا في دخولهم دارنا دفعهم لأن حرمة المسلم أعظم من حرمة الدار فإن توغلوا في بلادهم ولم يمكن التسارع اليهم تركناه للضرورة .

﴿فصل﴾ فيما يكره من الغزو ومن يكره أو يحرم قتله من الكفار وما يجوز أو يسن فعله بهم (كره غزو بلا إذن إمام) بنفسه أو نائبه لأنه أعرف بما فيه المصلحة نعم إن عطل الغزو وأقبل هو وجنده على الدنيا

لا على نحو قاضي حاجة وآكل ولا رد عليه ، وإنما يجب الجهاد على مسلم ذكر حر مستطيع غير صبي ومجنون ولو خاف طريقاً وحرمة سفر موسر بلا إذن رب دين حال وجهاد ولد بلا إذن أصله المسلم لأسفر تعلم فرض فإن أذن ثم رجع وجب رجوعه إن لم يحضر الصف وإلا حرم انصرافه ، وإن دخلوا بلدة لنا تعين على أهلها ومن دون مسافة قصر منها حتى على فقير وولد ومدين ورقيق بلا إذن وعلى من بها بقدر كفاية وإذا لم يمكن تأهب لقتال وجوز أسرا فله استسلام إن علم أنه إن امتنع قتل وأمنت المرأة فاحشة وإلا تعين ولو أسروا مسلماً لزمنا نهوض لخلاصه إن رجي .

﴿فصل﴾ كره غزو بلا إذن إمام .

أوغلب على الظن أنه إذا استؤذن لم يأذن أو كان الذهاب للاستئذان يفوت المقصود لم يكره . والغزوة
الطلب لأن الغازي يطلب إعلاء كلمة الله تعالى (وسن) له (أن يؤمر على سرية) وهى طائفة من الجيش
يلعب أقصاها أربعمائة (بشهاو) أن (يأخذ البيعة) عليهم (بالبات) على الجهاد وعدم الفرار ويأمرهم
بطاعة الأمير ويوصيهمهم للاتباع (وله) لالغيره (اكترأ كفار) لجهاد من خمس الخمس بشروطه
الآتية لأنه لا يقع عنهم فأشبهو الدواب واغتفر جهل العمل لأن المقصود القتال على ما يتفق ولأن
معاقده الكفار يحتمل فيها مالا يحتمل في معاقدة المسلمين وإتمامه يحجز لغير الإمام اكترأهم لأنه يحتاج
إلى نظر واجتهاد لكون الجهاد من المصالح العامة ويفارق اكترأه في الأذان بأن الأجير ثم مسلم وهنا
كافر لا يؤتمن وخرج بالكفار المسلمون فلا يجوز اكترأهم للجهاد كما في الإجارة وتعبيرى بكفار أولى
من تعبيرة بدمى (و) له (استعانة بهم) على كفار عند الحاجة اليها (إن أمناهم) بأن يخالفوا معتقد العدو
ويحسن رأيهم فينا (وقاومنا الفريقين) ويفعل بالمستعان بهم ما يراه مصلحة من أفرادهم بجانب الجيش
أو اختلاطهم به بأن يفرقهم بيننا (و) له استعانة (بعبيد ومراهقين أقوياء بإذن مالك أمرها) من
السادة والأولياء نعم إن كان العبيد موصى بمنفعتهم لبيت المال أو مكاتبين كتابة صحيحة لم يحتج إلى
إذن السادة وفي معنى العبيد المدين بإذن الغريم والولد باذن الأصل وفي معنى المراهقين النساء الأقوياء
باذن مالك أمرهن (ولكل) من الإمام وغيره (بذل أهبة) من سلاح وغيره من ماله أو من بيت
المال في حق الإمام لحجر الصحيحين من جهاز غازيا فقد غزا وذكر الأمن والمقاومة في الاكترأ ومالك
الأمر في المراهقين وغير الإمام في بذل الأهبة من زيادتي (وكره) لغاز (قتل قريب) له من الكفار لما فيه
من قطع الرحم (و) قتل قريب (محرم أشد) كراهة من قتل غيره لأن المحرم أعظم من غيره (إلا أن
يسب الله) تعالى (أو نبيه) صلى الله عليه وسلم بأن يذكره بسوء فلا يكره قتله تقدما لحق الله تعالى وحق
نبيه وتعبيرى بذلك أعم من قوله إلا أن يسمعه يسب الله أو رسوله (وجاز قتال صبي ومجنون ومن به رق
وأثنى وخنثى قاتلوا) فإن لم يقاتلوا حرم قتلهم للنهي في خبر الصحيحين عن قتل النساء والصبيان وإلحاق
المجنون ومن به رق والخنثى بهما وعلى هذا يحمل إطلاق الأصل حرمة قتلهم وكالقتال السب للإسلام أو
المسلمين وذكر من به رق من زيادتي (و) جاز قتل (غيرهم) ولوراهبا وأجيرا وشيخا وأعمى وزمنا وإن لم
يكن فيهم قتال ولا رأى لعموم قوله تعالى: اقتلوا المشركين (لا الرسل) فلا يجوز قتلهم لجران السنة بذلك
وهذا من زيادتي (و) جاز (حصار كفار) في بلاد وقلاع وغيرها (وقتلهم بما يعم لاجرم مكة) كإرسال
ماء عليهم ورميهم بنار منجنيق (وتبييتهم في غفلة) أى الاغارة عليهم ليلا (وإن كان فيهم مسلم) أو ذراريهم
قال تعالى: وخذوهم واحصروهم. وحاصر رسول الله صلى الله عليه وسلم أهل الطائف ورواه الشيخان ونصب
عليهم المنجنيق ورواه البيهقي وقيس به ما في معناه مما يعم الاهلاك به وخرج زيادتي لاجرم مكة ما لو كانوا به
فلا يجوز حصارهم ولا قتلهم بما يعم (و) جاز (رمى) كفار (مترسين في قتال بذراريهم) بتشديد الياء
وتخفيفها أى نساءهم وصبيانهم ومجانينهم وكذا نحنائهم وعبيدهم (أو بآدمى محترم) كمسلم وذمى (إن
دعت اليه) فيها (ضرورة) بأن كانوا بحيث لو تركوا غلبونا كما يجوز نصب المنجنيق على القلعة وإن كان
يصيهم ولثلاثا يتخذوا ذلك ذريعة إلى تعطيل الجهاد أو حيلة على استبقاء القلاع لهم وفي ذلك فساد عظيم
ولأن مفسدة الاعراض أكثر من مفسدة الاقدام ولا يبعد احتمال قتل طائفة للدفع عن بيضة الاسلام
ومراعاة الكليات ونقص قتل المشركين وتنويع المحترمين بحسب الامكان فإن لم تدع اليه فيها ضرورة لم
يجز رميهم لأنه يؤدي إلى قتلهم بالضرورة وقد نهى عن قتله ورجح في الروضة في الأولى جواز رميهم وعليه
يفرق بينها وبين الثانية بأن الآدمى المحترم محقون الدم لحمة الدين والعهد فلم يجز رميهم بالضرورة

وسن أن يؤمر على
سرية بشهاو. ويأخذ
البيعة بالبات وله اكترأ
كفار واستعانة بهم
إن أمناهم وقاومنا
الفريقين وبعبيد
ومراهقين أقوياء
باذن مالك أمرهما
ولكل بذل أهبة وكره
قتل قريب ومحرم
أشد إلا أن يسب الله
أو نبيه وجاز قتل صبي
ومجنون ومن به رق
وأثنى وخنثى قاتلوا
وغيرهم لا الرسل
وحصار كفار وقتلهم
بما يعم لاجرم مكة
وتبييتهم في غفلة وإن
كان فيهم مسلم ورمى
مترسين في قتال
بذراريهم أو بآدمى
محترم إن دعت إليه
ضرورة

والذراري حقنوا لحق الغائمين فجاز رميهم بالضرورة وتعبيري بما ذكر أعظم من تعبيره بالنساء والصبيان والمسلمين (وحرم انصراف من لزمه جهاد عن صف إنقاومناهم) وإن زادوا على مثلينا كآفة أقوياء عن مائتين وواحد ضعفاء الآية : فإن يكن منكم مائة صابرة يغلبوا مائتين. مع النظر للمعنى والآية خبر بمعنى الأمر أي لتصبر مائة لمائتين وعليها يحمل قوله تعالى : إذا لقيتم فئة فاثبتوا. وخرج زيادتي من لزمه جهاد من لم يلزمه كريض وامرأة وبالصف ما لولقي مسلم مشركين فإنه يجوز انصرافه عنهما وإن طلبها ولم يطلبها وبما بعدهما إذا لم تقاومهم وإن لم يزيدوا على مثلينا فيجوز الانصراف كآفة ضعفاء عن مائتين إلا واحدا أقوياء فتعبيري بالمقاومة وعدمها أولى من تعبيرة بزيادتهم على مثلينا وعدمها (إلا متحرفا لقتال) كمن ينصرف ليكن في موضع ويهجم أو ينصرف من مضيق ليتبعه العدو إلى متسع سهل للقتال (أو متحيزا إلى فئة يستنجدها ولو بعيدة) قليلة أو كثيرة فيجوز انصرافه لقوله تعالى : إلا متحرفا إلى آخره (وشاركا) أي المتحرف والمتحيز (مالم يبعد الجيش فيما غنم بعد مفارقتها) كما يشاركه فيما غنمه قبلها بجامع بقاء نصرتهما ونجدة فيهما كسرية قريبة تشارك الجيش فيما غنمه بخلافهما إذا بعدا لقوات النصره ومنهم من أطلق أن المتحرف يشارك وحمل على من لا يبعد ولم يغب والجاسوس إذا بعثه الإمام لينظر عدد المشركين وينقل أخبارهم يشارك الجيش فيما غنم في غيبته لأنه كان في مصلحتنا وخاطر بنفسه أكثر من الثبات في الصف وذكر مشاركة المتحرف فيما ذكر من زيادتي وإطلاق النص عدم المشاركة محمول على من بعد أو غاب (ويجوز بلا كره) ونذب (لقوى) بأن عرف قوته من نفسه (أذن له إمام) ولو بنائيه (مبارزة) لكفار لم يطلبها لإقراره صلى الله عليه وسلم عليها وهي ظهور اثنين من الصنفين للقتال من البروز وهو الظهور (فان طلبها كافر سنت له) أي للقوى المأذون له للأمر بها في خبر أبي داود ولأن في تركها حينئذ إضعافا لنا وتقوية لهم (والا) بأن لم يطلبها أو طلبها وكان البارز منا ضعيفا فيهما وإن أذن له الإمام أو كان قويا فيهما ولم يأذن له الإمام (كرهت) أما في الأولين فلا لأن الضعيف قد يحصل لنا به ضعف وأما في الآخرين فلا لأن للإمام نظرا في تعيين الإبطال وذكر الكراهة من زيادتي (وجاز) لنا (إتلاف لغير حيوان من أموالهم) كبناء وشجر وإن ظن حصوله لنا مغايظة لهم لقوله تعالى : ولا يظنون موثقا يغيب الكفار. الآية ، ولقوله : يخرجون بيوتهم بأيديهم وأيدي المؤمنين . ولخبر الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم قطع نخل بني النضير وحرق عليهم بيوتهم فأرسل الله عليه : ما قطعت من لينة. الآية (فان ظن حصوله لنا كره) إتلافه هو أولى من تعبيره بنذب تركه حفظا لحق الغائمين ولا يحرم للمامر (وحرم) إتلاف (الحيوان محترم) لحرمة وللهي عن ذبح الحيوان لغير ما كله (إلا الحاجة) كخيل يقاتلون عليها فيجوز إتلافها لدفعهم أو لظفر بهم كما يجوز قتل الذراري عند التترس بهم بل أولى وكشيء غنمناه وخفنا رجوعه إليهم وضرره لنا فيجوز إتلافه دفعا لضرره ، أما غير المحترم كالخنزير فيجوز بل يسن إتلافه مطلقا .

(فصل في حكم الأسر وما يؤخذ من أهل الحرب) (ترق ذراري كفار) وخنائهم (وعبيدهم) ولو مسلمين (بأسر) كما يرق حربى مقهور لحربى بالقهر أي يصيرون بالأسر أرقاء لنا ويكونون كسائر أموال الغنيمة الخمس لأهلها والباقي للغنائين لأنه صلى الله عليه وسلم كان يقسم السبي كما يقسم المال والمراد برق العبيد استمراره لا تجرده ومثلهم فيما ذكر البعضون تغلبوا لحقن الدم ودخل في الذراري زوجة المسلم والذمي الحربية والعقيق الصغير والمجنون الذمي فيرقون بالأسر كما في زوجة من أسلم والمراد بزوجة الذمي زوجته التي لم تدخل تحت قدرتنا حين عقد النكاح له وما ذكرته في زوجة المسلم هو مقتضى ما في الروضة وأصلها واعتمده البلقيني وغيره وخالف الأصل فصحح عدم جواز أسرها مع تصحيحه جوازه في زوجة من أسلم (ويفعل الإمام في) أسير (كامل) يبلوع وعقل ود كورة وحرية (ولو عتيق ذمي الأخط) للإسلام والمسلمين (من) أربع خصال

وحرم انصراف من
لزمه جهاد عن صف إن
قاومناهم إلا متحرفا
لقتال أو متحيزا إلى
فئة يستنجدها ولو
بعيدة وشاركا مالم
يبعد الجيش فيما غنم بعد
مفارقته ويجوز بلا
كره لقوى أذن له إمام
مبارزة فان طلبها كافر
سنت له وإلا كرهت
وجاز إتلاف لغير
حيوان من أموالهم
فان ظن حصوله لنا
كره وحرم لحيوان
محترم إلا الحاجة .

(فصل في ترق ذراري
كفار وعبيدهم بأسر
ويفعل الإمام في كامل
ولو عتيق ذمي الأخط
من

(قتل) بضرب الرقبة (ومن) بتخليه سبيله (وفداء بأسرى) منا وكذا من أهل الذمة فيما يظهر فمن اقتصر على قوله منا جرى على الغالب (أو بمال وإرقاق) ولو لوثنى أو عربى أو بعض شخص للاتباع ويكون مال الفداء ورقابهم إذا راقوا كسائر أموال الغنيمة ويجوز فداء مشرك بمسلم أو أكثر ومشر كين بمسلم (فان خفى) عليه الأحظ في الحال (حبسه حتى يظهر) له الأحظ في فعله (وإسلام كافر بعد أسره يعصم دمه) من القتل لخبر الصحيحين «أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله الا الله فإذا قالوها عصموا منى دماءهم وأموالهم إلا بحقها» (والخيار) باق (في الباقي) كأن من عجز عن الإعتاق في كفارة اليمين يبقى خياره في الباقي فان كان إسلامه بعد اختيار الامام خصلة غير القتل تعينت (لكن انما يفدى من له) في قومه (عز) ولو بعشيرة (يسلم به) دينا ونفسا وهذا من زيادتي (وقبله) أى وإسلامه قبل أسره (يعصم دمه وماله) للخبر السابق (وفرعه الحر الصغير أو المجنون) عن السبي ويحكم بإسلامه تبعاً له والتقييد بالحر مع ذكر المجنون من زيادتي وخرج بالحر المذكور ضده فلا يعصمه إسلام أبيه من السبي (لا زوجته) فلا يعصمها من السبي بخلاف عتيقه لأن الولاء ألزم من النكاح لانه لا يقبل الرفع بخلاف النكاح (فان رقت) بأن سببت ولو بعد الدخول (انقطع نكاحه) حالاً لا تمتناع إمساك الأمة الكافرة للنكاح كما تمتنع ابتداء نكاحها وفي تغيير الأصل باسترققت تسمح فانها ترق بنفس السبي كما مر (كسبي زوجة حرة أو زوج حر ورق ولا يرق بسببه أو بإرقاقه فانه ينقطع به النكاح لحذوث الرق وبذلك علم أن نكاحها ما ينقطع فيما لو سببها وكانا حرين وفيما لو كان أحدهما حراً والآخر رقيقاً ورق الزوج بما مر سواء أسببها أم أحدها وكان السبي حراً وإن أوم كلام الأصل خلافه وأنه لا ينقطع فيما لو كانا رقيقين سواء أسببها أم أحدها إذ لم يحدث رق وإنما انتقل للملك من شخص الى آخر وذلك لا ينقطع النكاح كالبيع والهبة والتقييد بالرق الحاصل بإرقاق الزوج الكامل من زيادتي (ولا يرق عتيق مسلم) كافي عتيق من أسلم وتعييرى يرق أولى من اقتصاره على الإرقاق (واذا رقت) الحربى (وعليه دين لغير حربى) كمسلم وذمى (لم يسقط) إذ لم يوجد ما يقتضى إسقاطه (فيقضى من ماله إن غنم بعد رقه) وان زال عنه ملكه بالرق قياساً للرق على الموت فان غنم قبل رقه أو معه لم يقض منه فان لم يكن له مال أو لم يقض منه بقى في ذمته الى أن يعتق فيطالب به وخرج بزيادتي لغير حربى الحربى كدين حربى على مثله ورق من عليه الدين بل أو رب الدين فيسقط ولورق رب الدين وهو على غير حربى لم يسقط (ولو كان الحربى على مثله دين معاوضة) كبيع وقرض (ثم عصم أحدها) بإسلام أو أمان مع الآخر أو دونه (لم يسقط) لالتزامه بعقد وخرج بالمعاوضة بين الإتلاف ونحوه كالغصب فيسقط لعدم التزامه ولأن سبب الدين ليس عقداً يستدام ولا تقيد بعصمة المتلف وتقييد الروضة كأصلها به لبيان محل الخلاف وكالحربى مع مثله إذا عصم أحدهما الحربى مع العصوم إذا عصم الحربى في حكمى المعاوضة والإتلاف وتعييرى بما ذكر أولى من قوله ولو اقترض حربى من حربى الى آخره (وما أخذ منهم) أى من أهل الحرب (بالرضا) من عقار أو غيره بسرقة وغيرها (غنيمة) خمسة الا السلب خمسها لأهله والباقي للآخذ تنزيها لدخوله دارهم وتغيره بنفسه منزلة القتال ، والمراد بالعقار المملوك اذ الموات لا يملك كونه فكيف يتملك عليهم صرح به الجرجاني وإطلاق ما ذكر أولى من تقييده بأخذه من دار الحرب (وكذا ما وجد كقطعة) مما يظن أنه لهم فهو غنيمة لذلك (فان أمكن كونه لمسلم) بأن كان ثم مسلم (وجب تعريفه) لعموم الأمر بتعريف اللقطة ويعرفه سنة الا أن يكون حقيراً كسائر اللقطات وبعد تعريفه يكون غنيمة (ولغانمين) ولو أغنياء أو بغير إذن الامام (للمن لحقهم بعد) أى بعد انقضاء الحرب (تبسط) على سبيل الاباحة لا التملك (في غنيمة) قبل اختيار تملكها (بدار حرب) وان لم يعز فيها ما يأتى (و) فى (العود) منها (إلى عمران غيرها) كدارنا ودار أهل الذمة فتعييرى بما ذكر أولى من تعبيره بدارهم أى

قتل ومن وفداء بأسرى
أو بمال وإرقاق فان
خفى حبسه حتى يظهر
وإسلام كافر بعد أسره
يعصم دمه والخيار في
الباقي لكن انما يفدى
من له عز يسلم به وقبله
يعصم دمه وماله ووفرعه
الحر الصغير أو المجنون
لا زوجته فان رقت
انقطع نكاحه كسبي
زوجة حرة أو زوج
حر ورق ولا يرق
عتيق مسلم وإذا رقت
وعليه دين لغير حربى
لم يسقط فيقضى من
ماله إن غنم بعد رقه
ولو كان الحربى على
مثله دين معاوضة ثم
عصم أحدها لم يسقط
وما أخذ منهم بالرضا
غنيمة وكذا ما وجد
كقطعة فان أمكن كونه
لمسلم وجب تعريفه
ولغانمين لامن لحقهم
بعد تبسط في غنيمة
بدار حرب والعود الى
عمران غيرها

الكفار وبعمران الإسلام فإن كان الجهاد في دارنا وعز فيها ما يأتي قال القاضي فلنا التبسط أيضاً (بما يعتاد أكله) للآدمي (عموما) كقوت وأدم وفاكهة (وعلف) للدواب التي لا يفتنى عنها في الحرب (شعير أو نحوه) كتبن وفول لخبر أبي داود والحاكم وقال صحيح علي شرط البخاري عن عبد الله بن أبي أوفى قال: أصبنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بخير طعاماً فكان كل أحد منا يأخذ منه قدر كفايته . وفي البخاري عن ابن عمر قال: كنا نصيب في مغازينا العسل والعنب فنأكله ولا نرفعه . والمعنى فيه عزته بدار الحرب غالباً لا حراز أهله عنا فجعله الشارع مباحاً ولأنه قد يفسد وقد يتعذر نقله وقد تزيد مؤنة نقله عليه وإن كان معه طعام يكفيهم لعموم الأخبار (وذبح) لحيوان ما كول (لأكل) ولو لجلده لا لأخذ جلده وجعله سقاء أو خفا أو غيره ويجب رد جلده إن لم يؤكل معه وتعبيري بما ذكر أعظم من قوله وذبح ما كول للحمل ولو يكن التبسط (بقدر حاجة) فلاؤخذ فوقها لزمه رده إن بقي أو بدله إن تلف وهذا من زيادتي وخرج بما يعتاد أكله غيره مكر كوب وملبوس وبعموما ما تندر الحاجة إليه كدواء وسكر وفانيد فإن احتاج إليها مريض منهم أعطاه الإمام قدر حاجته بقيمة أو بحسبه عليه من سهمه كالأول احتاج أحدهم إلى ما يتدقأ به من برداً ممن لحقهم بعد انقضاء الحرب ولو قبل حيازة الغنيمة فلا حق له في التبسط كما لا حق له في الغنيمة ولأنه معهم كغير الضيف مع الضيف وهذا مقتضى ما في الرافعي ووقع في الأصل والروضة اعتبار بعدية حيازة الغنيمة أيضاً وقد يوجه بأنه يتسامح في التبسط ما لا يتسامح في الغنيمة (ومن عاد إلى العمران) المذكور (لزمه رد ما بقي) مما يتبسط به (إلى الغنيمة) لزوال الحاجة والمراد بالعمران ما يجد فيه حاجته بما ذكر بلا عزة كما هو الغالب وإلا فلا أثر له في منع التبسط (ولغانم حرأو مكاتب غير صبي ومجنون ولو) سكران أو (محبجوراً) عليه بفلس أو سقه (إعراض عن حقه) منها ولو بعد إفرازه (قبل ملكه) له لأن المقصود الأعظم من الجهاد إعلاء كلمة الله تعالى والذب عن الملة والغنائم تابعة فمن أعرض عنها فقد جرد قصده للغرض الأعظم وإنما صح إعراض المجبور عليه لأن الإعراض يحض جهاده للآخرة فلا يمنع منه وما اقتضاه كلام الأصل من عدم صحة إعراض مجبور السقه ونقله في الروضة كأصلها عن تفقه الإمام إنما فرعه الإمام على القول بأن الغنائم تملك بمجرد الاغتنام كما صرح به الغزالي في بسطه والاعتماد خلافه كما سيأتي ومن صح صحة إعراضه الأسنوي والأذري وغيرهما وردده بعضهم بما لا يجدي وخرج زيادتي التقييد بالحر أو المكاتب الرقيق غير المكاتب والبعض فياوقع في نوبة سيده إن كانت مهايأة وفيما يقابل رقه إن لم تكن وبما بعدها الصبي والمجنون وهو ظاهر ومالو أعرض بعد ملكه عن حقه فلا يصح لا يستقر ملكه كسائر الأملاك (وهو) أي ملكه (باختيار تملك) ولو بقبوله ما أفرز له ولو عقارا وتعبيري بما ذكر أولى من تعبيره بالقسمة لأن العبرة به لا بها كما بينه في الروضة كأصلها (للسالب) ولا (لنبي قربي) ولو واحداً فلا يصح إعراضهما لأن السلب متعين لمستحقه كالوارث وسهم ذوى القربى منحة أثبتها الله تعالى لهم بالقرابة بلا تعب وشهود وقعت كالإرث فليسوا كالغنائم الذين يقصدون بشهودهم محض الجهاد لا إعلاء كلمة الله تعالى وأما بقية أهل الخمس فلا يتصور إعراضها لعمومها و (المعرض) عن حقه (كعدوم) ويضم نصيبه إلى الغنيمة ويقسم بين الباقيين وأهل الخمس (ومن مات) ولم يعرض (حقه لوارثه) فله طلبه والأعراض عنه (ولو كان فيها) أي الغنيمة (كلب أو كلاب تنفع) لصيد أو ماشية أو غير ذلك (وأراد به بعضهم) أي بعض الغنائم أو أهل الخمس كافي الروضة وأصلها (ولم ينزع) فيه (أعطيه وإلا) بأن نوزع فيه (قسمت) تلك الكلاب (إن أمكن) قسمتها عدداً (وإلا أقرع) بينهم فيها أما مالا ينفع منها فلا يجوز اقتناؤه وقولهم عدداً هو النقول قال الرافعي وقد مر في الوصية أنه يعتبر قيمتها عند من يرى لها قيمة وينظر

بما يعتاد أكله عموماً
وعلف شعير أو نحوه
وذبح لأكل بقدر حاجة
ومن عاد إلى العمران
لزمه رد ما بقي إلى الغنيمة
ولغانم حر أو مكاتب
غير صبي ومجنون ولو
محجوراً إعراض عن
حقه قبل ملكه وهو
باختيار تملك للسالب
ولذي قربي والمعرض
كعدوم ومن مات فحقه
لوارثه ولو كان فيها
كلب أو كلاب تنفع
وأراد به بعضهم ولم ينزع
أعطيه وإلا قسمت إن
أمكن وإلا أقرع

إلى منافعها فيمكن أن يقال بمثلهنا (وسواد العراق) من إضافة الجنس إلى بعضه إذا سواد أزيد من العراق بخمسة وثلاثين فرسخاً كما قاله الماوردي وسمى بذلك لحضرته بالأشجار والزرع لأن الخضره تظهر من البعد سواداً (فتح) أي فتحه عمر رضي الله تعالى عنه (غنوة) بفتح العين أي قهرا (وقسم) بين الغانين وأهل الخمس (ثم) بعد قسمته واختيار التملك (بذلوه) بالمعجمة أي أعطوه لعمر (ووقف) دون أبنيتهم لما أتى فيها أي وقفه عمر رضي الله عنه (علينا) وأجره لأهله إجارة مؤبدة للمصلحة الكلية فيمتنع لسكونه وقفا بيعه ورهنه وهبته وظاهر أن البذل إنما يكون ممن يمكن بذله كالغانين وذوى القربى إن انحصروا بخلاف بقية أهل الخمس فلا يحتاج الامام في وقف حقهم إلى بذل لأن له أن يعمل في مثل ذلك ما فيه المصلحة لأهله (وخراجه أجرة) منجمة تؤدي كل سنة مثلاً لمصالحنا فيقدم الأهم فالأهم (وهو من) أول (عبادان) بموحدة مشددة (إلى) آخر (حديثه الموصل) بفتح الحاء والميم (طولاً ومن) أول (القادسية) إلى آخر (حلوان) بضم الحاء (عرضاً لكن ليس للبصرة) بفتح الباء أشهر من ضمها وكسرها وتسمى قبة الإسلام أو خزانة الغرب (حكمه) أي حكم سواد العراق وإن كانت داخلية في حده (إلا الفرات شرق دجلتها) بكسر الدال وفتحها (ونهر الصراة) بفتح الصاد (غريبها) أي الدجلة وما عداها من البصرة كان موثلاً أحياء المسلمون بعد وتسميتها بما ذكر من زيادتي (وأبنيتهم) أي سواد العراق (يجوز بيعها) إذ لم ينكره أحد ولأن وقفها يفضي إلى خرابها (وفتحت مكة صلحاً) لاية: ولو قاتلكم الذين كفروا. يعني أهل مكة ولقوله تعالى: وهو الذي كف أيديهم عنكم وأيديكم عنهم ببطن مكة. ولخبر مسلم: من دخل المسجد فهو آمن ومن دخل دار أبي سفيان فهو آمن ومن ألقى سلاحه فهو آمن ومن أغلق بابه فهو آمن. (ومساكنها وأرضها الحية ملك) يتصرف فيه كسائر الأملاك كما عليه السلف والخلف وفي الأخبار الصحيحة ما يدل لذلك وأما خبر مكة لا يباع رباؤها ولا تؤثر دورها فضعيف وإن رواه الحاكم وفتحت مصر غنوة على الصحيح والشام فتحت مذبها صلحاً وأرضها غنوة كذا نقله الرافعي في كتاب الجزية عن الروياني ورجح السبكي أن دمشق فتحت غنوة .

﴿ فصل ﴾ في الأمان مع الكفار. العقود التي تفيدهم الأمن ثلاثة أمان وجزية وهدنة لأنه إن تعلق بمحصور فالأمان أو بغير محصور فإن كان إلى غاية فالهدنة وإلا فالجزية وهما مختصان لإمام بخلاف الأمان وستعلم أحكام الثلاثة والأصل في الأمان آية: وإن أحد من المشركين استجارك. وخبر الصحيحين: ذمة المسلمين واحدة يسعى بها أدناهم فمن أخفر مسلماً أي نقض عهده فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين. (لمسلم مختار غير صبي ومجنون وأسير) ولو امرأة وعبد أو فاسقاً وسفياً (أمان حربى محصور غير أسير ونحو جاسوس) واحداً كان أو أكثر كأهل قرية صغيرة فلا يصح الأمان من كافر لأنه منهم ولا من مكره أو صغير أو مجنون كسائر عقودهم ولا من أسير أي مقيد أو محبوس لأنه مقهور بأيديهم لا يعرف وجه المصلحة ولأن الأمان يقتضى أن يكون المؤمن آمناً وهذا ليس بآمن أما أسير الدار وهو المطلق ببلادهم المنوع من الخروج منها فيصح أمانه قال الماوردي وإما يكون مؤمنه آمناً ما بدارهم لا غير إلا أن يصرح بالأمان في غيرها ولا أمان حربى غير محصور كأهل ناحية وبلد لثلاثينس الجهاد قال الامام ولو آمن مائة ألف من مائة ألف منهم فكل واحد لم يؤمن إلا واحداً لكن إذا ظهر الانسداد رد الجميع قال الرافعي وهو ظاهر إن آمنهم دفعة فإن وقع مرتباً فينبغى صحة الأول فالأول إلى ظهور الحلل واختاره النووي وقال إنه مراد الامام ولا أمان أسير وأمنه غير الامام لأنه بالأسر ثبت فيه حق لنا وقيد الماوردي بغير من أسره أماناً فيؤمنه إن كان باقياً في يده لم يقبضه الامام ولا أمان نحو جاسوس كطليعة الكفار لخبر: لا ضرر ولا ضرار. قال الامام وينبغى أن لا يستحق تبليغ المؤمن وتعبيرى بغير صبي ومجنون لشموله للسكران أعم من تعبيرة بمكلف ومفهوم قولى غير أسير أولاً أعم من قوله ولا يصح أمان أسير لمن هو معهم وغير أسير الثانى من زيادتي (أربعة أشهر فأقل)

وسواد العراق فتح غنوة وقسم ثم بذلوه ووقف علينا وخراجه أجرة وهو من عبادان إلى حديثه الموصل طولاً ومن القادسية إلى حلوان عرضاً لكن ليس للبصرة حكمه إلا الفرات شرق دجلتها ونهر الصراة غريبها وأبنيتهم يجوز بيعها وفتحت مكة صلحاً ومساكنها وأرضها الحية ملك .

﴿ فصل ﴾ لمسلم مختار غير صبي ومجنون وأسير أمان حربى محصور غير أسير ونحو جاسوس أربعة أشهر فأقل

فلو أطلق الأمان حمل عليها ويبلغ بعدها المؤمن ولو عقد على أزيد منها ولا ضعف بنا بطل في الزائد فقط
تفريقا للصفة وأما الزائد لضعفنا النوط بنظر الإمام فكيف في الهدنة ومحل ذلك في الرجال أما النساء
ومثلهن الخنثى فلا يتقيدن بمدة لأن الرجال إنما منعوا من سنة ثلاث لترك الجهاد والمرأة والخنثى ليسا من
أهله وإنما يصح الأمان (بما يفيد مقصوده ولورسالة) وإن كان الرسول كافرا (وإشارة) مفهومة ولو من
ناطق وكتابة وتعليقا بغرر كقوله إن جاء زيد فقد أمنتك لبناء الباب على التوسعة لحقن الدم كما يفيد اللفظ
صريحا أو كناية والصريح كأمّنتك أو أجزرتك وأنت في أمانى والكناية كأنت على ماتحب أو كن كيف
شئت وإطلاق الإشارة لشمولها بالإيجاب والقبول أولى من تقييدها بالقبول (إن علم الكافر الأمان) بأن
بلغه ولم يردده وإلا فلا فلو بدر مسلم قتلته جاز ولو كان هو الذي آمنه ولا يشترط فيه القبول واشترطه بحث
للإمام جرى عليه الشيخان كالغزالي (وليس لنا بنده) أى الأمان (بلا تهمة) لأنه لا لازم من جانبنا ما بالتهمة
فينبذه الإمام والمؤمن فتعبرى بلنا أولى من تعبرى بالإمام (ويدخل فيه) أى في الأمان للحربى بدارنا (ماله
وأهله) من ولده الصغير أو المجنون وزوجته إن كانا (بدارنا) وكذا ما معه من مال غيره ولو بلا شرط دخولها
(إن آمنه إمام) من زيادتي فإن آمنه غيره لم يدخل أهله ولا مالا يحتاجه من ماله إلا بشرط دخوله ما وعليه
يحمل كلام الأصل (وكذا) يدخلان فيه إن كانا (بدارهم إن شرطه) أى الدخول (إمام) لا غيره والتقييد
بالإمام من زيادتي أما إذا كان الأمان للحربى بدارهم فقياس ما ذكر أن يقال إن كان أهله وماله بدارهم
دخلا ولو بلا شرط إن آمنه الإمام وإن آمنه غيره لم يدخل أهله ولا مالا يحتاجه من ماله إلا بالشرط وإن كانا
بدارنا دخلا إن شرطه الإمام لا غيره (وسن لمسلم بدار كفر أمكنه إظهار دينه) لكونه مطاعا في قومه وأوله
عشيرة تحميه ولم يخف فتنة في دينه بقيد زده بقولى (ولم يرج ظهور إسلام) ثم (بمقامه هجرة) إلى دار ثالثا
يكيدوا له نعم إن قدر على الامتناع والاعتزال ثم لم يرج نصرة المسلمين بها حرمت عليه لأن محله دار إسلام
فيحرم أن يصيره باعتزاله عنه دار حرب (ووجب) عليه (أن لم يمكنه) ذلك أو خاف فتنة في دينه (وأطاعها)
أى الهجرة لآية إن الذين توفاهم الملائكة ظالمى أنفسهم فإن لم يطبقها فمعدور إلى أن يطبقها أما إذا رجا
ما ذكر فالأفضل أن يقيم (كهرب أسير) فإنه يجب عليه أن أطاعه ولم يمكنه إظهار دينه لخلوصه به من قهر
الأسر وتقييده بعدم الإمكان هو ما جزم به القمولى وغيره وقال الزركشى إنه قياس ما مر في الهجرة لكنه
قال قبله سواء أمكنه إظهار دينه أم لا ونقله عن تصحيح الإمام (ولو أطلقوه بلا شرط فله اغتيالهم) قتلا وسبيا
وأخذًا للمال إذا أمان وقتل الغيلة أن يخذعه فيذهب به إلى موضع فيقتله فيه كاسر (أو) أطلقوه (على
أنهم في أمانه أو عكسه) أى أو أنه في أمانهم (حرم) عليه اغتيالهم لأن أمان الشخص لغيره يوجب أن يكون
الغير آمنا منه وصورة العكس من زيادتي واستثنى منها في الأم ما لو قالوا أمانك ولا أمان لنا عليك (فان تبعه
أحد فصائل) فيدفعه بالأخف فالأخف (أو) أطلقوه (على أن لا يخرج من دارهم) بقيد زده بقولى (ولم
يمكنه ما مر) أى إظهار دينه (حرم وفاء) بالشرط لأن في ذلك ترك إقامة دينه فان أمكنه إظهاره جاز له الوفاء
لأن الهجرة حينئذ مندوبة أو جائزة لا واجبة (ولإمام) ولو بنائيه (معاقدة كافر) هو أعم من قوله علجا
وهو الكافر الغليظ (يدل على قلعة كذا) بإسكان اللام وفتحها (بأمة) مثلا (منها) للحاجة إلى ذلك معينة
كانت الأمة أو مبهمة رفيقة أو حرة لأنها ترق بالأسر والمبهمة يعينها الإمام بخلاف مالولم تكن من القلعة كأن
قال ولك من مالى أمة فلا يجوز على الأصل في المعاقدة على مجهول (فان فتحها) عموه من عاقده (بدلاته وفيها
الأمة) المعينة أو البهمة (حية ولم تسلم قبله) أى قبل إسلامه بأن لم تسلم أو أسلمت معه أو بعده (أعطيا)
وان لم يكن فيها غيرها (أو أسلمت قبله وبعد العقد أو ماتت بعد الظفر) بها (فيعطى) قيمتها وإلا) بأن لم
تفتح أو فتحها غير من عاقده ولو بدلاته أو فتحها من عاقده لا بدلاته أو بدلاته وليس فيها الأمة أو فيها الأمة

بما يفيد مقصوده ولو
رسالة وإشارة إن علم
الكافر الأمان وليس
لنا بنده بلا تهمة ويدخل
فيه ماله وأهله بدارنا
إن آمنه إمام وكذا
بدارهم إن شرطه إمام
وسن لمسلم بدار كفر
أمكنه إظهار دينه ولم
يرج ظهور إسلام بمقامه
هجرة ووجب إن لم
يمكنه وأطاعها كحرب
أسير ولو أطلقوه بلا
شرط فله اغتيالهم أو
على أنهم في أمانه أو
عكسه حرم فان تبعه
أحد فصائل أو على
أن لا يخرج من دارهم
ولم يمكنه ما مر حرم
وفاء وإمام معاقدة
كافر يدل على قلعة
كذا بأمة منها فان فتحها
بدلاته وفيها الأمة
حية ولم تسلم قبله أعطيا
أو أسلمت قبله وبعد
العقد أو ماتت بعد
الظفر بقيمتها وإلا

وقد ماتت قبل الظفر بها أو أسلمت قبل إسلامه وقبل العقد وإن أسلم بعدها (فلا شيء له) لعدم وجود المعلق عليه الفتح بصفته ووجوب قيمتها فيما ذكر هو ما نقله في الروضة كأصلها عن الجمهور ونص عليه في الأم وقيل يجب أجرة المثل وصححه الأصل تبعاً للإمام قال الشيخان ومحل الخلاف إذا كانت معينة فإن كانت مبهمة ومات كل من فيها وأوجبنا البدل فيجوز أن يقال يرجع بأجرة المثل قطعاً لتعذر تقويم المجهول ويجوز أن يقال تسلم إليه قيمة من تسلم إليه قبل الموت أما إذا فتحت صلحاً بدلاً له ودخلت في الأمان فإن لم يرضوا بتسليم أمة ولا الكافر الدال يدها بهذا الصلح وبلغوا المأمن وإن رضوا بتسليمها يدها أعطوا يدها من حيث يكون الرضخ وخرج بالكافر المسلم فإنه وإن بحث معاقبته كما نقله في الروضة كأصلها عن العراقيين واقتضى كلامه في باب الغنيمة تصحيحه يعطاها إن وجدت حية وإن أسلمت فلو ماتت بعد الظفر فله قيمتها وتعيين القلعة مع تقييد الفتح عن عاقد وإسلام الأمة بالقبليّة والبعديّة المذكورتين من زيادتي .

✽ كتاب الجزية ✽

تطلق على العقد وعلى المال المترتب به وهي مأخوذة من المجازاة لكفنا عنهم وقيل من الجزاء بمعنى القضاء قال تعالى واتقوا يوم لا تجزي نفس عن نفس شيئاً أي لا تقضى والأصل فيها قبل الإجماع آية قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله وقد أخذها النبي صلى الله عليه وسلم من مجوس هجر وقال سنوابعهم سنة أهل الكتاب كإرواه البخاري ومن أهل نجران كإرواه أبو داود والمعنى في ذلك أن في أخذها معونا نقلنا وإها نهطهم ورعاً يحلمهم ذلك على الإسلام وفسر إعطاء الجزية في الآية بالتزامها والصغار بالتزام أحكامنا (أركانها) خمسة (عاقد ومعقود له ومكان ومال وصيغة وشرط فيها) أي في الصيغة (ما) مر في شرطها (في البيع) من نحو اتصال القبول بالإيجاب وعدم صحتها مؤقتة أو معلقة وذكر الجزية وقدرها كالتن في البيع فتعبري بذلك أفيد مما عبر به (وهي) أي الصيغة إيجاباً (كأقررتم أو أذنت في إقامتكم بدارنا) مثلاً (على أن تلتزموا كذا) جزية (وتتقادوا لحكمنا) الذي يعتقدون تحريمه كزنا وسرقة دون غيبه كشرب مسكر ونكاح مجوس محرم وذلك لأن الجزية والالتقاء كالعوض عن التقرر فيجب ذكرهما كالتن في البيع (و) قبولاً نحو (قبلنا ورضينا) وعلم من اشتراط ذكر الالتقاء أنه لا يشترط ذكر كف لسانهم عن الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم ودينه لأن في ذكر الالتقاء غنية عنه ويستثنى من منع صحة التناقيت السابق ما لو قال أقررتم ما شئتم لأن لهم بند العقد متى شاءوا فليس فيه إلا التصريح بمقتضى العقد بخلاف الهدنة لا تصح بهذا اللفظ لأنه يخرج عقدها عن موضوعه من كونه مؤقتاً إلى ما يحتمل تأييده المتأني لمقتضاه (وصدق كافر) وجد في دارنا (في) قوله (دخلت لسمع كلام الله) تعالى (أورسولا أو بأمان مسلم) فلا تعرض له لأن قصد ذلك يؤمنه والغالب أن الحرب لا يدخل بلادنا إلا بأمان فإن اتهم حلف ندبنا نعم إن ادعى ذلك بعد أسره لم يصدق إلا ببينة (و) شرط (في العقد كونه إماماً) يعقد بنفسه أو نائبه فلا يصح عقدها من غيره لأنهم من الأمور السكينة فتحتاج إلى نظر واجتهاد لكن لا يغتال للعقود له بل يبلغ مأمنه (وعليه إجابة إذا طلبوا أو أمن) بأن لم يخف غائلتهم ومكيدتهم فإن خاف ذلك كأن يكون الطالب جاسوساً يخاف شره لم يجبههم والأصل في ذلك خبر مسلم عن بريدة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أمر أميراً على جيش أوسرية أو صاه إلى أن قال فإن هم أبوا فسلمهم الجزية فإن هم أجابوا فاقبل منهم وكف عنهم ويستثنى الأسير إذا طلب عقدها فلا يجب تقريره به وقولي وأمن أولى من قوله إلا جاسوساً يخافه (و) شرط (في العقد له كونه متمسكاً بكتاب) كتوراة أو إنجيل وصحف إبراهيم وشيث وزبور داود سواء كان المتمسك كتابياً ولو من أحد أبويه بأن اختاره أم مجوسياً (الجد) له (أعلى لم نعلم) نحن (تمسكه به بعد نسخه) بأن علمنا تمسكه به قبل نسخه أو شككنا في وقته ولو كان تمسكه به بعد التبديل فيه وإن لم يجتنب البدل منه وذلك للآية وخبر البخاري السابقين وتعليقاً لحقن الدم أما إذا علمنا

فلا شيء له .

✽ كتاب الجزية ✽

أركانها عاقد ومعقود له ومكان ومال وصيغة وشرط فيها ما في البيع وهي كأقررتم أو أذنت في إقامتكم بدارنا على أن تلتزموا كذا وتتقادوا لحكمنا وقبلنا ورضينا وصدق كافر في دخلت لسمع كلام الله أو رسولاً أو بأمان مسلم وفي العاقد كونه إماماً وعليه إجابة إذا طلبوا وأمن وفي العقود له كونه متمسكاً بكتاب لجد أعلى لم نعلم تمسكه به بعد نسخه

تمسك الجذبه بعد نسخه كمن تهود بعد بعثة عيسى عليه أفضل الصلاة والسلام فلا تعقد الجزية لفرعه
لتمسكه بدين سقطت حرمة ولا لمن لا كتاب له ولا شبهة كتاب كعبدة الأوثان والشمس والملائكة وحكم
السامرة والصائبة هنا كهو في النكاح إلا أن يشكل أمرهم فيقرون بالجزية فتعيرى بما ذكر أعمر وأولى
من تعيره بما ذكره (حرا غير صبي ومجنون) ولو سكران وزمنا وهرما وأعمى وراهبا وأجيرا
وفقيرا لأن الجزية كأجرة الدار ولأنها تؤخذ لحقن الدم فلا جزية على من به رق وأثنى وخنى وصبي
ومجنون لان كلا منهم محقون الدم والآية السابقة في الذكور وقد كتب عمر رضى الله عنه الى امراء
الأجناد أن لا تأخذوا الجزية من النساء والصبيان رواه البيهقي باسناد صحيح فلو طلب الخنى والمرأة عقد
الذمة في الجزية أعلمهما الامام بأنه لا جزية عليهما فان رغبنا في بذلها فهي هبة ولو بان خنى العقود له ذكرنا
طالبناه بجزية المدة الماضية عملا بما في نفس الأمر (وتلحق إفاقة جنون) أى أزمناها إن (كثر) الجنون
وأمكن تلقيها فان بلغت سنة وجبت الجزية اعتبارا للأزمة المتفرقة بالمجموعة وخرج بكثر مالو قل
زمن الجنون كساعة من شهر فلا أثر له (ولو كمل) يبلوغ أو إفاقة أوعتق (عقد له ان التزم جزية)
فلا يكفي بعقد متبوعه (والا) أى وان لم يلتزمها (بلغ المأمن) لانه كان في أمان متبوعه وتعيرى بكمل
أعمر من تعيره تبلغ (و) شرط (في المكان قبوله) للترتيب (فيمنع كافر) ولو ذميا (إقامة بالحجاز وهو مكة
والمدينة والهامة وطرقها) أى الثلاثة (وقراها) كالطائف لمكة وخير للمدينة روى البيهقي عن أبي عبيدة
ابن الجراح آخر ما تكلم به رسول الله صلى الله عليه وسلم «أخرجوا اليهود من الحجاز» وروى الشيخان
خبر «أخرجوا المشركين من جزيرة العرب» ومسلم خبر «لأخرجن اليهود والنصارى من جزيرة العرب»
والقصد منها الحجاز المشتملة عليه وتعيرى بالإقامة أعمر من تعيره بالاستيطان (فلو دخله بلا إذن إمام
أخرجه) منه لعدم إذنه له (وعزر عالما بالتحريم) بدخوله لجراعه بخلاف ما إذا جهله (ولا يأذن له) في
دخوله الحجاز غير حرم مكة (إلا المصلحة لنا كرسالة وتجارة فيها كبير حاجة والا) بأن لم يكن فيها كبير حاجة
(فلا يأذن له إلا بشرط أخذ شيء منها) أى من متاعها كالعشر أو نصفه بحسب اجتهاد الامام ولا يؤخذ في
كل سنة إلا مرة واحدة كالجزية (ولا يقيم) فيه بعد الاذن له في دخوله (الاثلاثة) من الأيام غير يومى
الدخول والخروج لان الأكثر منها مدة الإقامة وهو ممنوع منها ثم والراد في موضع واحد فلو أقام في
موضع ثلاثة أيام ثم انتقل الى آخرى وبيتهما مسافة القصر وهكذا فلا يمنع (فان مرض فيه وشق نقله)
منه (أو خيف منه) موته أو زيادة مرضه وذكر الخوف من زيادتي (ترك) مراعاة لأعظم الضررين
والانقل رعاية لحرمه الدار وتقييدى الترك في المريض بمشقة نقله تبعث فيه الأصل والحاوى وغيرهما وهو
فقه حسن وإن خالف ما في الروضة وأصلها فالذى فيها عن الامام أنه ينقل عظمة المشقة أولا وعن الجمهور
أنه لا ينقل مطلقا وعليه اقتصر مختصر الروضة (فان مات) فيه (وشق نقله) منه لتقطعه أو بعد المسافة
من غير الحجاز أو نحو ذلك (دفن ثم) للضرورة نعم الحربى لا يجب دفنه وتغرى الكلاب عليه فان
تأذى الناس برائحته ووورى أما إذا لم يشق نقله بأن سهل قبل تغيره فينقل فان دفن ترك (ولا يدخل
حرم مكة) ولو لمصلحة لقوله تعالى : فلا يقربوا المسجد الحرام والمراد جميع الحرم لقوله تعالى : وإن خفتم عيلة
أى فقرا بمنعهم من الحرم وانقطاع ما كان لكم يقدمهم من المكاسب فسوف يغنيكم الله من فضله
ومعلوم أن الجلب إنما يجلب الى البلد لا الى المسجد نفسه والمعنى في ذلك أنهم أخرجوا النبي صلى الله عليه
وسلم منه فعوقبوا بالمنع من دخوله بكل حال (فان كان رسولا خرج له إمام) بنفسه أو نائبه (يسمعه فان
مرض أو مات فيه نقل) منه وان خيف موته أو دفن أو أذن له الامام لتعديده ولأن المحل غير قابل لذلك
بالإذن فلا يؤثر فيه الاذن نعم إن تهري بعد دفنه ترك وليس حرم المدينة كحرم مكة فيأذ كرفيه لاختصاصه

حرا ذكرا غير صبي
ومجنون وتلحق إفاقة
جنون كثر ولو كمل
عقد له إن التزم جزية
والا بلغ المأمن وفي
المكان قبوله فيمنع
كافر إقامة بالحجاز وهو
مكة والمدينة والهامة
وطرقها وقراها فلو
دخله بلا إذن إمام
أخرجه وعزر عالما
بالتحريم ولا يأذن له
إلا المصلحة لنا كرسالة
وتجارة فيها كبير حاجة
والا فلا يأذن له الا
بشرط أخذ شيء منها
ولا يقيم الاثلاثة فان
مرض فيه وشق نقله
أو خيف منه ترك فان
مات وشق نقله دفن
ثم ولا يدخل حرم مكة
فان كان رسولا خرج
له إمام يسمعه فان
مرض أو مات فيه نقل

بالنسك وفيه خبر الشيخين « لا يحج بعد العام مشرك » وأما غير الحجاز فلكل كافر دخوله بأمان
 (و) شرط (في المال) عند قوتنا (كونه دينارا فأكثر كل سنة) عن كل واحد لقوله صلى الله عليه وسلم لمعاذ
 لما بعثه إلى اليمن خذ من كل حالم أي محتلم دينارا رواه أبو داود وغيره وصححه ابن حبان والحاكم (ولكن
 لا يعقد لسفيه بأكثر) من دينار احتياط له سواء أعده هو أم وليه وهذا من زيادتي (وسن) للإمام
 (مما كسبه غير فقير) أي مشاحته في قدر الجزية سواء أعده بنفسه أم بوكيله حتى يزيد على دينار بل
 إذا أمكنه أن يعقد بأكثر منه لم يجز أن يعقد بدونه إلا المصلحة وسن أن يفاوت بينهم (في عقد المتوسط
 بدينار ولغنى بأربعة) للخروج من خلاف أبي حنيفة فإنه لا يجزها الا كذلك فيؤخذ من كل منهما آخر
 السنة ما عقده إن وجد بصفته آخرها لأن العبرة بوقت الأخذ لا بوقت العقد نقله في أصل الروضة عن
 النص فلو عقد بأكثر من دينار وامتنع الكافر من بذل الزائد فناقض للعهد كما سيأتي فيعلم منه أنه يلزمه
 ما التزم كمن اشترى شيئا بأكثر من ثمن مثله (ولو أسلم أومات أو جن أو حجر عليه) بفلس أو سفة بعد سنة
 (فجزيته كدين آدمي) فتقدم على الوصايا والإرث ويسوى بينها وبين دين آدمي لأنها مال معاوضة وبهذا
 فارقت الزكاة حيث تقدم عليهما (أو) أسلم أومات أو جن أو حجر عليه بفلس أو سفة (في أثنائها) أي السنة
 (فقسط) من الجزية لما مضى كالأجرة . وصورة ذلك في الميت أن يخلف وارثا خاصا مستغرقا والافئالة
 أو الباقي بعد قسط الجزية فيء تقسط الجزية في الأول والباقي بعد القسط في الثاني وذكر مسألة الجنون
 والحجر من زيادتي (وتؤخذ الجزية) منه (برفق) كسائر الديون ويكفي في الصغار المذكور في آيتها
 أن يجري عليه الحكم بما لا يعتقد حله كإفسره الأصحاب بذلك وتقدمت الإشارة إليه وتفسيره بأن
 يجلس الآخذ ويقوم الكافر ويطاطى رأسه ويخفى ظهره ويضع الجزية في الميزان ويقبض الآخذ
 لحيته ويضرب لهزمتيه وهما مجتمع اللحم بين الماضغ والأذن من الجانبين مردود بأن هذه الهيئة
 باطلة ودعوى سنها أو وجوبها أشد بطلانا ولم يتقل أن النبي صلى الله عليه وسلم ولا أحدا من الخلفاء
 الراشدين فعل شيئا منها (وسن) لإمام (أن يشرط) بنفسه أو نائبه (على غير فقير) من غنى ومتوسط
 (ضيافة من عمره منا) بخلاف الفقير لأنها تتكرر فلا تتيسر له (زائدة على جزية) لأنها مبنية على
 الإباحة والجزية على التملك (ثلاثة أيام فأقل) وإطلاق ما ذكر أعظم من تقييده ببلدهم (ويذكر عدد
 ضيفان رجلا وخيلا) لأنه أنفي للفرر وأقطع للنزاع بأن يشرط ذلك على كل منهم أو على المجموع كأن
 يقول وتضيفوا في كل سنة ألف مسلم وهم يتوزعون فيما بينهم أو يتحمل بعضهم عن بعض (و) يذكر
 (منزلهم ككنيسة وفاضل مسكن وجنس طعام وأدم) من خبز وسمن وزيت ونحوها (وقدرها لكل
 منا) ويفاوت بينهم في القدر لافى الصفة بحسب تفاوت الجزية ويذكر قدر أيام الضيافة في الحول كآنة
 يوم فيه (و) يذكر (العلف) للدواب (لاجنسه و) لا (قدره) أي لا يشترط ذكرها فيكفي الإطلاق
 ويحمل على تبين وحشيش وقت بحسب العادة (إلا الشعير) إن ذكره (في قدره) ولو كان لواحد دواب ولم
 يعين عددها لم يعلف له إلا واحدة على النص وقولي لاجنسه إلى آخره من زيادتي والأصل في ذلك ما روى
 البيهقي أنه صلى الله عليه وسلم صالح أهل أيلة على ثلاثمائة دينار وكانوا ثلاثمائة رجل وعلى ضيافة من عمرهم من
 المسلمين وروى الشيخان خبر الضيافة ثلاثة أيام وليكن المنزل بحيث يدفع الحر والبرد (وله إجابة من
 طلب) منه ولو أعجميا (أداء جزية) لا باسمها بل (باسم زكاة إن رآه) مصلحة ويسقط عنه اسم الجزية
 (و) له (تضعيفها) أي الزكاة (عليه) كإفعل عمر رضى الله عنه ولم يخالفه أحد من الصحابة وله أيضا
 تربيعةا وتخميمسها ونحوها بحسب المصلحة (لا الجبران) لئلا يكثر التضعيف ولأنه على خلاف القياس
 فيقتصر فيه على مورد النص ففي خمسة أبرة شاتان وخمسة وعشرين بنتا مخاض وفي العشرات خمسها

وفي المال كونه دينارا
 فأكثر كل سنة لكن
 لا يعقد لسفيه بأكثر
 وسن مما كسبه غير
 فقير في عقد المتوسط
 بدينارين ولغنى
 بأربعة ولو أسلم أومات
 أو جن أو حجر عليه
 فجزيته كدين آدمي
 أو في أثنائها فقسط
 وتؤخذ الجزية برفق
 وسن أن يشرط على
 غير فقير ضيافة من
 عمر به منا زائدة على
 جزية ثلاثة أيام فأقل
 ويذكر عدد ضيفان
 رجلا وخيلا ومنزلهم
 ككنيسة وفاضل
 مسكن وجنس طعام
 وأدم وقدرها لكل
 منا والعلف لاجنسه
 وقدره إلا الشعير
 فيقدره وله إجابة من
 طلب أداء جزية باسم
 زكاة إن رآه وتضعيفها
 عليه لا الجبران ،

أو عشرها وفي الركاز خمسان ولو ملك ستا وثلاثين بعيرا ليس فيها بنتا لبون أخرج بنقي محاض مع اعطاء الجبران أو حقتين مع أخذه فيعطى في النزول مع كل واحدة شاتين أو عشرين درهما ويأخذ في الصعود مع كل واحدة مثل ذلك لكن الحيرة في ذلك هنا للامام لا للمالك كانص عليه الشافعي . (ولا يأخذ قسط بعض نصاب) كشاة من عشرين شاة ونصف شاة من عشرة لأن الأثر انما ورد في تضعيف ما يلزم المسلم (ثم المأخوذ) منه مضعفا أو غير مضعف (جزية) فيصرف مصرفها ولهذا قال عمر : هؤلاء حمقى أبوا الاسم ورضوا بالمعنى ، ولا يؤخذ من مال من لا تلزمه الجزية كالمرأة والصبي ويزاد على الضعف إن لم يف بدينار عن كل واحد إلى أن يفي .

(فصل) في أحكام الجزية غير ماصر (لزمنا) بعقدها للكفار (الكف) عنهم (مطلقا) عن التقييد بما يأتي بأن لا تعرض لهم نفسا ومالا وسائر ما يقرون عليه تكمر وخنزير لم يظهر وها لأنهم إنما بذلوا الجزية لعصمتهم وروى أبو داود خبر أن من ظلم معاهدا أو انتقصه أو كلفه فوق طاقته أو أخذ منه شيئا بغير طيب نفس فأنا حجيجه يوم القيامة (والدفع) أي دفع المسلم وغيره فهو أعم من قوله ودفع أهل الحرب (عنهم) إن كانوا بدارنا أو بدار حرب فيها مسلم (لا) إن كانوا (بدار حرب خلت عن مسلم) فلا يلزمنا الدفع عنهم إذا يلزمنا الدفع عنها بخلاف دارنا (إلا إن شرط) الدفع عنهم (أو انقردوا بجوارنا) فيلزمنا ذلك لالتزامنا إياه في الأولى وإلحاقا لهم في الثانية بنا في العصمة وقولي لا بدار إلى إلا إن شرط مع تقييد ما بعده بقولي بجوارنا من زيادتي (و) لزمنا (ضمان ما تلغفه عليهم نفسا ومالا) أي يضمنه التلغف لعصمتهم بخلاف الخمر ونحوها (و) لزمنا (منعهم إحداث كنيسة ونحوها) كبيعة وصومعة للتعبد فيها (و) لزمنا (هدمها) بيلد أحدثناه ببغداد والقاهرة أو أسلم أهلها عليه كالين والمدينة أو فتحناه عنوة كصر وأصبهان أو صلحا مطلقا أو بشرط كونه لنا ولم يشرط إحداثهما في مسألة المنع ولا إبقاؤها في مسألة الهدم لأنه ملك لنا (لا بيلد فتحناه صلحا وشرط) كونه (لنا مع إحداثهما) في الأولى (أو إبقائهما) في الثانية (أو) شرط كونه (لهم) ويؤدون خراجها فلا تمنعهم إحداثهما ولا نهدمها لأنه ملكهم فيما إذا شرط لهم وكانهم استثنوا إحداثهما أو إبقاها فيما إذا شرط لنا نعم لو وجدنا بيلد نعلم إحداثها به بعد أحداثه أو الإسلام عليه أو فتحه ولا وجودها عندها لم نهدمها لا حتمال أنهما كانتا في قرية أو برية فاتصلت بهما عمارتا وقولي ونحوها من زيادتي وكذا مسألة الفتح صلحا مطلقا أو بشرط كون البلد لنا مع شرط أحداث ما ذكر وهو ما نقل الشيخان في الأخيرة عن الروائي وغيره وأقره وتوقف فيه الأذرعى بل صرح الماوردي بالمنع وحمل الزركشى عدمه على ما إذا دعت إليه ضرورة ومسألة الهدم بيلد أحدثناه أو أسلم أهلها عليه من زيادتي (و) لزمنا (منعهم مساواة بناء لبناء جار مسلم) ورفع عليه المفهوم الأولى وان رضى لحق الإسلام والخبر « الإسلام يعلو ولا يعلى عليه » ولثلايطاعوا على عوراتنا وللتمييز بين البناءين بخلاف ما إذا لم يكن لهم جار مسلم كأن انقردوا بقرية أو بعدوا عن بناء المسلم عرفا فالمراد بالجار أهل محله دون جميع البلد كما ذكره الجرجاني واستظهره الزركشى (و) منعهم (ركوب الخيل) لأن فيه عز واستثنى الجويني البراذين الحسيسة وخرج بالخيل غيرها كالخيل والبغال ولو نفيسة (و) ركوبا (بسرج أو ركب نحو حديد) كركاص تميزا لهم عنا بخلاف برذعة وركب خشب أو نحوه ويؤمنون بالركوب عرضا وقيل لهم الاسواء واستحسن الشيخان الفرق بين المسافة البعيدة والقرية قال ابن كعب وهذا في الذكور البالغين أي العقلاء ونحو من زيادتي (و) لزمنا (إلجاؤهم) بقيد زده بقولي (لزمنا إلى أضيق طريق) بحيث لا يقعون في هدة ولا يصدمهم حدار روى الشيخان خبر « لا تبدءوا اليهود والنصارى بالسلام وإذا لقيتم أحدهم في طريق فاضطروه إلى أضيقه » فإن خلت الطرق عن

ولا يأخذ قسط بعض نصاب ثم المأخوذ جزية .
(فصل) لزمنا الكف مطلقا والدفع عنهم لا بدار حرب خلت عن مسلم إلا إن شرط أو انقردوا بجوارنا وضمان ما تلغفه عليهم نفسا ومالا ومنهم إحداث كنيسة ونحوها وهدمها لا بيلد فتحناه صلحا وشرط لنا مع إحداثها أو إبقائهما أو لهم ومنعهم مساواة بناء لبناء جار مسلم وركوبا لخيل وبسرج أو ركب نحو حديد وإلجاؤهم لزمنا إلى أضيق طريق ،

وهي جائزة لا واجبة (إنما يعقدها البعض) ككفار (إقليم واليه أو إمام) ولو بنائيه (ولغيره) من الكفار كلهم
أو كفار إقليم كالحند والروم (إمام) ولو بنائيه لأنهم من الأمور العظام لما فيها من ترك الجهاد مطلقاً أو في
جهة ولا لأنه لا بد فيها من رعاية مصلحتنا فاللائق تفويضها للإمام مطلقاً أو من فوض إليه الإمام مصلحة
الأقاليم فيما ذكره في ههنا في الأصل وغيره وقضيته أن والى الإقليم لا يهادن جميع أهله وبه صرح
الفوراني لكن صرح العمراني بأن له ذلك وتعبيرى بالعرض أولى من تعبیر الأصل ببلدة وإنما تعقد (لمصلحة)
فلا يكفي انتفاء المفسدة قال تعالى: فلا تهنوا وتدعوا إلى السلم وأنتم الأعلون . والمصلحة (كضعفنا) بقلة عدد
وأهبة (أو رجاء إسلام أو بذل جزية) ولو بلا ضعف فيهما (فإن لم يكن) بنا (ضعف جازت) ولو بلا عوض
(إلى أربعة أشهر) لآية: فسيحوا في الأرض. ولأنه صلى الله عليه وسلم هادن صفوان بن أمية أربعة أشهر عام الفتح
رجاء إسلامه فأسلم قبل مضيه قال الماوردي ومحلّه في النفوس أمّا أمواهم فيجوز العقد عليها مؤبداً (وإلا)
بأن كان بنا ضعف (فإلى عشر سنين) بقيد زده بقول (بحسب الحاجة) لأنه صلى الله عليه وسلم هادن قريشاً
هذه المدة رواه أبو داود ولا يجوز أكثر منها إلا في عقود متفرقة بشرط أن لا يزيد كل عقد على عشر ذكره
الفوراني وغيره ولو دخل إلينا بأمان لسمع كلام الله تعالى فاستمع في مجالس يحصل بها البيان لم يعمل أربعة
أشهر لحصول غرضه (فإن زيد) على الجائز منها بحسب المصلحة أو الحاجة (بطل في الزائد) دون الجائز عملاً
بتفريق الصفة وعقد الهدنة للنساء والحنائي لا يتقيد بمدة (ويفسد العقد إطلاقه) لاقتضائه التأييد وهو
ممتنع لمنافاته مقصوده من المصلحة (وشرط فاسد كنع) أي كشرط منع (فك أسرانا) منهم (أو ترك مالنا)
عندهم من مسلم وغيره (لهم أو رد مسلمة) أسلمت عندنا أو أتتنا منهم مسلمة (أو عقد جزية بدون دينار)
أو إقامتهم بالحجاز أو دخولهم الحرم (أو دفع مال إليهم) لا قتران العقد بشرط مفسد. نعم إن كان ثم ضرورة
كان كانوا يعذبون الأسرى أو أحاطوا بنا وخفنا اصطلامهم جاز الدفع إليهم بل وجب ولا يعلو كونه وقول
كنع إلى آخره أولى من قوله بأن شرط منع فك أسرانا إلى آخره (وتصح) الهدنة (على أن ينقضها إمام
أو معين عدل ذو رأى متى شاء) فإذا انقضت انتقضت وليس له أن يشاء أكثر من أربعة أشهر عند قوتنا ولا
أكثر من عشر سنين عند ضعفنا (ومتى فسدت بلغناهم مأمئهم) أي ما يأمنون فيه منا ومن أهل عهدنا
وأنذرناهم إن لم يكونوا بدارهم ثم لنا قتلهم وإن كانوا بدارهم فلنا قتلهم بلا انذار وهذه مع مسألة المعين من
زيادتي (أو صحت لزمننا الكف عنهم) أي كف أذانا وأذى أهل العهد (حتى تنقض) مدتها (أو تنقض) قال
تعالى: فاتموا إليهم عهدهم إلى مدتهم. وقال: فما استقاموا لكم فاستقيموا لهم. فلا يلزمنا كف أذى الحربيين
عنهم ولا أذى بعضهم عن بعض لأن مقصود الهدنة الكف عما ذكر لا الحفظ وبذلك علم أنها لا تنفسخ بعت
الإمام ولا بعزله وتنقضها يكون (بتصريح) منهم أو منا. بطريقه (أو نحوه) أي التصريح (كقتالنا أو مكاتبته
أهل حرب بعورة لنا أو نقض بعضهم بلا إنكار باقئهم) قولاً وفعلاً أو قتل مسلم أو ذمي بدارنا أو إيواء عيون
الكفار أو سب الله سبحانه وتعالى أو نبيه صلى الله عليه وسلم وإنما كان عدم إنكار الباقيين في نقض
بعضهم نقضاً فيهم لضعف الهدنة بخلاف نظيره في عقد الجزية وقول أو تنقض مع أو نحوه أعم وأولى بما
ذكره (وإذا انتقضت) أي الهدنة (جازت اغارة عليهم) ولو بلا بقيد زده بقول (ببلادهم) فإن كانوا
ببلادنا بلغناهم مأمئهم (وله) أي للإمام ولو بنائيه (بأمانة خيانة) منهم لا بمجرد وهم وخوف (بنهدة)
لآية: وأما تخافن من قوم خيانة فانبذ إليهم فتحبيرى بالأمانة أولى من تعبيرة بالخوف (لا) نبذ (جزية) لأن
عقدها آكد من عقد الهدنة لأنه مؤبد وعقد معاوضة (ويبلغهم) بعد امتياع ما عليهم (مأمئهم) أي
ما يؤمنون فيه من (ولو شرط رد من جاء نامئهم وأطلق) بأن لم يشترط رد ولا عدمه (لمرد واصلف اسلام)
وان ارتد (الا ان كان في الأولى ذكر آخر غير صبي ومجنون طلبته عشيرته) إليها لأنها تذب عنه وتحمية مع

إنما يعقدها البعض إقليم
واليه أو إمام ولغيره إمام
لمصلحة كضعفنا أو
رجاء إسلام أو بذل
جزية فإن لم يكن ضعف
جازت إلى أربعة أشهر
وإلا فإلى عشر سنين
بحسب الحاجة فإن زيد
بطل في الزائد ويفسد
العقد إطلاقه وشرط
فاسد كنع فك أسرانا
أو ترك مالنا لهم أو رد
مسلمة أو عقد جزية
بدون دينار أو دفع
مال إليهم وتصح على أن
ينقضها إمام أو معين
عدل ذو رأى متى شاء
ومتى فسدت بلغناهم
مأمئهم أو صحت لزمننا
الكف عنهم حتى
تنقض أو تنقض
بتصريح أو نحوه
كقتالنا أو مكاتبته أهل
حرب بعورة لنا أو نقض
بعضهم بلا إنكار باقئهم
وإذا انتقضت جازت
اغارة عليهم ببلادهم
وله بأمانة خيانة نبذ
هدنة لجزية ويبلغهم
مأمئهم، ولو شرط رد
من جاء نامئهم أو أطلق
لمرد واصلف إسلام إلا
إن كان في الأولى ذكر
حرراً غير صبي ومجنون
طلبته عشيرته

قوته في نفسه (أو) طلبه فيها (غيرها) أي غير عشيرته (وقدر على قهره) ولو بهرب وعليه حمل رد النبي صلى الله عليه وسلم أبابصير لما جاء في طلبه رجلان قتل أحدهما في الطريق وأفلت الآخر رواه البخاري فلا ترد أنثى إذ لا يؤمن أن يطأها زوجها أو تزوج كافراً وقد قال تعالى فلا ترجعوهن إلى الكفار ولا خفي احتياطاً ولا رقيق وصبي ومجنون ولا من لم تطلبه عشيرته ولا غيرها أو طلبه غيرها وعجز عن قهره لضعفهم فإن بلغ الصبي أو أفاق المجنون ووصف الكافر رد وخرج بالتقييد بالأولى وهو من زيادتي مسألة الإطلاق فلا يجب الرد مطلقاً والتصريح بوصف الإسلام في غير المرأة من زيادتي (ولم يجب) بارتفاع نكاح امرأة باسلاهما قبل الدخول أو بعده (دفع مهر لزوج) لها لأن البضع ليس بمال فلا يشمل الأمان كما لا يشمل زوجته وأما قوله تعالى وآتوهم أي الأزواج ما أنفقوا أي من المهور فهو وإن كان ظاهراً في وجوب الغرم محتمل لنديه الصادق بعدم الوجوب الموافق للأصل ورجوعه على الوجوب لما قام عندهم في ذلك (والرد) له يحصل (بتخلية) بينه وبين طالبة كافي الوديعة (ولا يلزمه رجوع) إليه (وله قتل طالبة) دفعاً عن نفسه ودينه ولذلك لم ينكر النبي صلى الله عليه وسلم على أبي بصير امتناعه وقتله طالبة (ولنا تعريض له به) أي بقتله لما روي أحمد في مسنده أن عمر قال لأبي جندل حين رده النبي صلى الله عليه وسلم إلى أبيه سهيل بن عمرو وإن دم الكافر عند الله كدم الكلب يعرض له بقتل أبيه وخرج بالتعريض التصريح فيجتمع (ولو شرط) عليهم في الهدنة (رد مرد) جاءهم منا (لزمهم الوفاء) به عملاً بالشرط سواء أكان رجلاً أم امرأة حراً أو رقيقاً (فان أوفنا قضيون) العهد لخالقهم الشرط (وجاز شرط عدم رده) أي مرتد جاءهم منا ولو امرأة ورقيقاً فلا يلزمهم رده لأنه صلى الله عليه وسلم شرط ذلك في مهادة قريش وبغرمون مهر المرأة وقيمة الرقيق فان عاد إلينا رددنا لهم قيمة الرقيق دون مهر المرأة لأن الرقيق يدفع قيمته يصير ملكاً لهم والمرأة لا تصير زوجة كذا في الروضة كأصلها . [فرع] قال الماوردي يجوز شراء أولاد المعاهدين منهم لاسببهم .

كتاب الصيد

أصله مصدر ثم أطلق على الصيد (والدبائح) جمع ذبيحة بمعنى مذبوحة . والأصل فيها قوله تعالى وإذا حللتهم فاصطادوا . وقوله: إلا ما ذكيتم (أركان الذبيح) بالمعنى الحاصل بالمصدر أربعة (ذبائح وذبيح وآلة فالذبائح) الشامل للنحر وقتل غير المقدور عليه بما يأتي (قطع حلقوم) وهو مجرى النفس (ومرء) وهو مجرى الطعام (من) حيوان (مقدور) عليه (وقتل غيره) أي قتل غير المقدور عليه (بأي محل) كان منه والكلام في الذبيح استقلالاً فلا يرد الجنين لأن ذبحه بذبح أمه تبعاً لحبر ذكاة الجنين ذكاة أمه (ولو ذبح مقدوراً) عليه (من قفاه أو) من داخل (أذنه عصى) لما فيه من التعذيب ثم إن قطع حلقومه ومرئيه وبه حياة مستقرة أول القطع حل وإلا فلا كما يعلم بما يأتي وسواء في الحل أو قطع الجلد الذي فوق الحلقوم والمرء أم لا وتعبيري بأذنه أعم من تعبيره بأذن ثعلب (وشرط في الذبيح قصد) أي قصد العين أو الجنس بالفعل والتصريح بهذا من زيادتي (فلو سقطت مدية على مذبح شاة أو احتكت بها فاندبحت أو استرسلت جراحة بنفسها فقتلت أو أرسل سهماً للصيد فقتل صيداً حرم بجراحة غابت عنه مع الصيد أو جرحته وغاب ثم وجده ميتاً فيها إلا إن رماه طائفة حجراً أو سرب طياء فأصاب واحدة أو قصد واحدة فأصاب غيرها .

وسن نحر إيل

أسفل العنق لأنه أسهل لخروج روحها بطول عنقها (قائمة معقولة ركية) بقيد زده بقولي (يسرى وذبح نحو بقر) كغنم وخيل في حلق وهو أعلى العنق للاتباع رواه الشيخان وغيرهما ويجوز عكسه بلا كراهة إذ لم يرد فيه نهى (مضجعا لجنب أيسر) لأنه أسهل على الذابح في أخذه السكين باليمين وإمساكه الرأس باليسار (مشدودا قوائمه غير رجل يميني) لئلا يضطرب حالة الذابح فيزل الذابح بخلاف رجله اليميني فتترك بلا شد ليس تريخ بتحريكها وتعبيرى بنحو بقر أهم من تعبيره بالبقر والغنم (و) سن (أن يقطع) الذابح (الودجين) بفتح الواو والدال تشية ودج وهما عرقا صفحتي عنق يحيطان به يسميان بالوردين (و) أن (يحد) بضم الياء (مديته) لحبر مسلم وليحد أحدكم شفرته وهي بفتح الشين السكين العظيم والمراد السكين مطلقا (و) أن (يوجه ذبيحته) أي مذبحها (لقبلة) ويتوجه هو لها أيضا (و) أن (يسمى الله وحده) عند الفعل من ذبح أو إرسال سهم أو جراحة فيقول بسم الله للاتباع فيهما رواه الشيخان في الذبح للأضحية بالضأن وقيس بما فيه غيره وخروج بوحده تسمية رسوله معه بأن يقول بسم الله واسم محمد فلا يجوز لإيهامه التشريك قال الرافعي فإن أراد ذبح بسم الله وأتبرك باسم محمد صلى الله عليه وسلم فينبغي أن لا يحرم ويحمل إطلاق من نفى الجواز عنه على أنه مكروه لأن المكروه يصح نفى الجواز عنه (و) أن (يصلى) ويسلم (على النبي) صلى الله عليه وسلم لأنه محل يشرع فيه ذكر الله فيشرع فيه ذكر نبيه كالأذان والصلاة (و) شرط (في الذابح) الشامل للناهر ولقاتل غير المقدور عليه بما يأتي ليحل مذبوحه (حل نكاحنا أهل ملته) بأن يكون مسلما أو كتابيا بشرطه السابق في النكاح ذكر أو أنثى ولو أمة كتابية مع أنه يحرم نكاحها لأن الرق مانع ثم لا هنا حل لكم بخلاف المجوس ونحوه وإنما حلت ذبيحة الأمة الكتابية مع أنه يحرم نكاحها لأن الرق مانع ثم لا هنا والشرط المذكور معتبر من أول الفعل إلى آخره ولو تخلل بينهما ردة أو إسلام نحو مجوسى لم تحل ذبيحته ودخل فيما عبرت به ذبيحة أزواج النبي صلى الله عليه وسلم بعدموته فتحل بخلاف ما عبر به (و) كونه في غير مقدور) عليه من صيد وغيره (بصيرا) فلا يحل مذبوح لأعمى بإرسال آلة الذبح إذ ليس له في ذلك قصد صحيح والتصريح بهذا مع شموله لغير الصيد من زيادتي (و) كره ذبح أعمى وغير مخيم) لصبا أو جنون (وسكران) لأنهم قد يخطئون الذبح فعلم أنه يحل ذبح الأعمى في المقدور عليه وذبح الآخرين مطلقا لأن لهم قصد وإرادة في الجملة ومنه يؤخذ عدم حل ذبح النائم وقد حكى الدارمي فيه وجهين وذكر حل ذبح الصبي والمجنون والسكران في غير المقدور عليه من غير الصيد مع ذكر كراهة ذبح غير المميز والسكران من زيادتي (و) حرم مشارك فيه من حل ذبحه غيره) كأن أمر مسلم ومجوسى مدية على حلق شاة أو قتل صيدا بسهم أو جراحة تعليبا للحرمة وتعبيرى بما ذكر أعم مما عبر به (لأما سبق إليه) من آلتيهما المرسلتين إليه (آلة الأول فقتلته أو أنهته إلى حركة مذبوح) فلا يحرم كمالو ذبح مسلم شاة فقد هاجوسى بخلاف ما لو انعكس ذلك أو جرحه معا أو جهل ذلك أو جرحه مرتبا ولم يندفص أحداهما فماتت بهما تعليبا للحرمة كما علم مما مر (و) شرط (في الذبيح كونه) حيوانا (مأ كولا في حياة مستقرة) أول ذبحه وإلا فلا يحل لأنه حينئذ ميتة نعم المريض لو ذبح آخر رمق حل إن لم يوجد فعل يحال الهلاك عليه من جرح أو نحوه وسياق حل ميتة السمك والجراد ودود طعام لم ينفرد عنه (ولو أرسل آلة على غير مقدور) عليه كصيد وبعير ند وتعذر لحوقه ولو بلا استعانة (فجرحته ولم يترك ذبحه بتقصير) بأن لم يدرك فيه حياة مستقرة كأن رماه فقدم نصفين أو أبان منه عضوا بجرح مندف أو بغير مندف ولم يثبت به ثم جرحه ثانيا فمات حالا أو أدركها وذبحه ولو بعد أن أبان منه عضوا بجرح غير مندف أو ترك ذبحه بلا تقصير كأن اشتغل بتوجيهه للقبلة أو سل السكين فمات قبل الإمكان (حل) إجماعا في الصيد ولحبر الشيخين في البعير بالسهم وقيس بما فيه غيره وروى في خبر أبي ثعلبة ما أصبت

قائمة معقولة ركية
يسرى وذبح نحو بقر
مضجعا لجنب أيسر
مشدودا قوائمه غير
رجل يميني وأن يقطع
الودجين ويحد مديته
ويوجه ذبيحته لقبلة
ويسمى الله وحده
ويصلى على النبي ، وفي
الذابح حل نكاحنا
لأهل ملته وكونه في
غير مقدور بصيرا
وكره ذبح أعمى وغير
مميز وسكران وحرمة
مشارك فيه من حل
ذبحه غيره لا ما سبق إليه
آلة الأول فقتلته أو
أنهته إلى حركة مذبوح
وفي الذبيح كونه
مأ كولا في حياة
مستقرة ولو أرسل آلة
على غير مقدور جرحته
ولم يترك ذبحه بتقصير
حل

بقوسك فاذا ذكر اسم الله عليه وكل (الإعضاء ألبانه) منه (بجرح غير مذفف) أي غير مسرع للقتل فلا يحل لأنه
أبين من حي سواء أذبحه بعد الإبانة أم جرحه ثانياً ثم ترك ذبحه بلا تقصير ومات بالجرح وما ذكرته في صورة التترك
هو ما صححه في الشرحين والروضة والذي صححه الأصل فيها حل العضو أيضاً كالموت كان الجرح مذففاً لم يترك
ذبحه بتقصير كأن لم يكن معه سكين أو غضب منه أو علق في العمد بحيث يعسر إخراجه أو أبان منه عضواً
بجرح غير مذفف وأثبت به ثم جرحه ومات فلا يحل لتقصيره بترك حمل السكين ودفع غاصبه وعدم
استصحاب غمد يوافقه وبترك ذبحه بعد قدرته عليه نعم رجح البلقيني الحل فيما لو غضب بعد الرمي أو كان
العمد معتاداً غير ضيق فعلق لعارض (وماتعذر ذبحه لوقوعه في نحو بترك الجرح زهق ولو بسهم) لأنه
حينئذ في معنى البعير الناد (لأبجراحة) أي بإرسالها فلا يحل والفرق أن الحديد يستباح به الذبح مع القدرة
بخلاف فعل الجارحة ونحو من زيادتي (و) شرط (في الآلة كونها محددة) بفتح الدال المشددة أي ذات حد
(تجرح كحديد) أي كمحدد حديد (وقصب وحجر) ورصاص وذهب وفضة (الإعظام) كسن وظفر لخبر
الشيخين ما نهر الدم وذكر اسم الله عليه فكلوه ليس السن والظفر وألحق بهما باقي العظام ومعلوم مما
يأتي أن ما قتله الجارحة بظفرها أو نابها حلال فلا حاجة لاستثنائه (فلو قتل بثقل غير جارحة) من مثقل
(كبندة) وسوط وأحبولة خنثى وهي ما تعمل من الحبال للصياد (و) من محدد مثل (مدية كالة أو)
قتل (بمثقل) بفتح القاف المشددة (ومحدد كبندة وسهم) وكسهم جرح صيداً فوق جبل أو نحوه ثم سقط
منه ومات (حرم) فيها تعليماً للحرم في الثانية ولقوله تعالى: ولا تخذلوا الموقودة. أي الموقودة ضرباً في الأولى
بنوعها أما المقتول بثقل الجارحة فكالمقتول بجرحها كما يعلم مما يأتي أيضاً (لأن جرحه سهم في هواء وأثر)
فيه (فسقط بأرض ومات أو قتل بإعانة ريح للسهم) فلا يحرم لأن السقوط على الأرض وهبوب الريح لا يمكن
التحرز منها ما خرج بجرحه وأثره ما ألوا صابه السهم في الهواء بالأجرح ككسر جناح أو جرحه ولم يؤثر فيه
فيحرم فتعبرى بجرحه أولى من تعبيره بأصابعه وقولى وأثر من زيادتي (وكونها) أي الآلة (في غير مقدور)
عليه (جارحة سباع أو طير ككلب وفهد وصقر معلمة) قال تعالى: أحل لكم الطيبات وما علمتم من الجوارح.
أي صيده وتعلمها (بأن تنجز بزجر) في ابتداء الأمر وبعده (وتسترسل بإرسال) أي تهيج بإغراء (وتمسك)
ما أرسلت عليه بأن لا تخليه يذهب ليأخذ المرسل (ولأن كل منه) أي من لحمه أو نحوه كجلد وحشوته قبل قتله
أو عقبه وما ذكرته من اشتراط جميع هذه الأمور في جارحة الطير وجارحة السباع هو مانص عليه الشافعي
كما نقله البلقيني كغيره ثم قال ولم يخالفه أحد من الأحناف وكلام الأصل كالروضة وأصلها يخالف ذلك حيث
خصها بجارحة السباع وشرط في جارحة الطير ترك الأكل فقط (مع تكرار) لذلك (يظن به تأديها)
ومرجعه أهل الخبرة بالجوارح وعلم مما ذكر أنه لا يضر تناولها الدم لأنهم لا يتناول ما هو مقصود المرسل
(ولو تعلمت ثم أكلت من صيد) أي من لحمه أو نحوه قبل قتله أو عقبه فقولي من صيد أولى من قوله
من لحم صيد (حرم) لقوله صلى الله عليه وسلم في خبر الشيخين عن عدي بن حاتم فإن أكل فلا تأكل وأما
قوله في خبر أبي داود عن أبي ثعلبة كل وإن أكل منه فأجيب عنه بأن في رجاله من تسكلم فيه وإن صح
حمل على ما إذا أطعمه صاحبه منه أو أكل منه بعد ما قتله وانصرف أما ما قبله من الصيد فلا يتعطف
التحريم عليه (واستؤنفت تعليمها) قال في المجموع لفساد التعليم الأول أي من حينه لا من أصله .
(فصل) فيما يملك به الصيد وما يذكر معه (يملك صيد) غير حرى وليس به أثر ملك كخضب وقص جناح
وصائده غير محرم (بإبطال منعه) حساً أو حكماً (قصداً كضبط ييد) وإن لم يقصد تملكه حتى لو أخذه لينظر
إليه ملكه (وتذفيف) أي إسراع للقتل (وإزمان) برمي أو نحوه (ووقوعه فيما نصب له) كشبكة نصبها له
(وإلجائه لمضيق) بأن يدخله نحو بيت (بحيث لا ينفلت منها) وذكر الضابط الذي يدمع جعل المذكورات

إلا عضواً ألبانه بجرح
غير مذفف وماتعذر
ذبحه لوقوعه في نحو
بترك حل بجرح زهق
ولو بسهم لا بجراحة
وفي الآلة كونها محددة
تجرح كحديد وقصب
وحجر الإعظام ولو قتل
بثقل غير جارحة
كبندة ومدية كالة
أو مثقل ومحدد كبندة
وسهم حرم لأن جرحه
سهم في هواء وأثر سقط
بأرض ومات أو قتل
بإعانة ريح للسهم وكونها
في غير مقدور جارحة
سباع أو طير ككلب
وفهد وصقر معلمة بأن
تنجز بزجر وتسترسل
بإرسال وتمسك ولا
تأكل منه مع تكرار
يظن به تأديها ولو
تعلمت ثم أكلت من
صيد حرم واستؤنفت
تعليمها .

(فصل) فيما يملك صيد
بإبطال منعه قصداً
كضبط ييد وتذفيف
وإزمان ووقوعه فيما
نصب له وإلجائه لمضيق
بحيث لا ينفلت منها

بعده أمثاله أولى من قوله يملك المصيد بضبطه بيده إلى آخره إذ ملكه لا ينحصر فيها إذ مما يملك به مالو عيش الطائر في بناءه وقصد بنيائه تعشيشه ومالو أرسل جارية على صيد فأثبتته بخلاف مالو انفلت منها وخرج بقصد مالو وقع اتفاقا في ملكه وقدر عليه بتوكل أو غيره ولم يقصده به فلا يملكه ولا ما حصل منه كبض وفرخ وتقييدى ما نصب بقول له وبالحيثية المذكورة من زيادتي ولو سعى خلفه فوقف إعاء لم يملكه حتى يأخذه (ولا يزول ملكه عنه بانقلاته) كالو أبق العبد نعم لو انفلت بقطعه ما نصب له زال ملكه عنه (و لا) (بارساله) له وإن قصد به التقرب إلى الله تعالى كالو سيب بهيمة ومن أخذه لم يردده ولو قال مطلق التصرف عند إرساله أبحثه لمن يأخذه حل لأخذه أكله ولا ينفذ تصرفه فيه (ولو تحول حمامه لبرج غيره لزمه) أى الغير (تمكين) منه وهو مراد الأصل بقوله لزمه رده وإن حصل بينهما بيبض أو فرخ فهو تبع للأشئ فيكون لما كرها هذا إن اختلف ولم يعسر تمييزه (فإن عسر تمييزه لم يصح تملك أحدهما شيئا منه ثالث) لانه لا يتحقق الملك فيه وخرج بالثالث مالو ملك ذلك لصاحبه فيصح للضرورة (فإن علم) لها (العدد واستوت القيمة وباعاه) ثالث (صح) البيع ووزع الثمن على العدد فاذا كان لأحدهما مائة والآخر مائتين كان الثمن أثلاثا وكذا يصح لو باعاه بعضه المعين بالجزئية فإن جهل العدد ولو مع استواء القيمة أو علماه ولم تستو القيمة لم يصح للجهل بحصة كل منهما من الثمن نعم لو قال كل بعثك الحمام الذى لى فيه بكذا صح (ولو جرحا صيدا معا وأبطلان منعه) بأن ذفقا أو أزمنا أو ذفف أحدهما وأزم من الآخر والأخير من زيادتي (فلهما) الصيد لا مشترا كهما في سبب الملك (أو) أبطلها (أحدهما) فقط (فله) الصيد لا نفراده بسبب الملك ولا شئ على الآخر بجرحه لانه لم يجرح ملك غيره ومعلوم أن المذفف في المسئلتين حلال سواء أكان التدفیف في المذبح أم في غيره فإن احتمل كون الإبطال منها أو من أحدهما فهو لها أو علم تأثير أحدهما وشك في الآخر سلم النصف لمن أثر جرحه ووقف النصف الآخر بينهما فإن تبين الحال أو اصطلحا على شئ فذاك والا قسم بينهما نصفين وينبغى أن يستحل كل من الآخر ما حصل له بالقسمة (أو) جرحاه (مرتبا) وأبطلها أحدهما فقط (فله) الصيد فإن أبطلها الثانى فلا شئ على الأول بجرحه لانه كان مباحا حينئذ أو أبطلها الأول بتدفيف فعلى الثانى أرش ما نقص من لحمه وجلده إن كان لانه جنى على ملك غيره (ثم) إبطال الأول بإزمان إن ذفف الثانى في مذبح حل وعليه للأول أرش) لما نقص بالمذبح عن قيمته مزمنا (أو) ذفف (في غيره) أى في غير مذبح (أو لم يذفف ومات بالجرح حين حرم) تعليل للمحرم (ويضمن للأول) قيمته مزمنا في التدفيف وكذا في الجرح حين إن لم يتمكن الأول من ذبحه كما اقتضاه كلامهم لكن استدرك صاحب التقريب فقال إن كانت قيمته سلبا عشرة ومزمنات تسعة ومذبوحات ثمانية لزمه ثمانية ونصف لحصول الزهوق بفعليهما فيوزع الدرهم الفائت بهما عليهما وصححه الشيخان وإن تمكن الأول من ذبحه ولم يذبحه فله بقدر ما فوته الثانى لاجتماع قيمته مزمنا لان تفريط الأول صير فعله إفسادا ففي المثال السابق تجمع قيمته سلبا وقيمته زمنا فتبلغ تسعة عشر فيقسم عليها ما فوتاه وهو عشرة فحصة الأول لو كان ضامنا عشرة أجزاء من تسعة عشر جزءا من عشرة وحصة الثانى تسعة أجزاء من ذلك فهى اللازمة له (ولو ذفف أحدهما فيه) أى في غير المذبح (وأزمن الآخر وجهل السابق) منها (حرم) الصيد لاحتمال تقدم الإزمان فلا يحل بعده إلا بالتدفيف في المذبح ولم يوجد وقولى فيه من زيادتي .

﴿ كتاب الأضحية ﴾

بضم الهمزة وكسرها مع تخفيف الياء وتشديد يدها ويقال ضحية بفتح الضاد وكسرها وأضحية بفتح الهمزة وكسرها وهى ما يذبح من النعم تقربا إلى الله تعالى من يوم عيد النحر إلى آخر أيام التشريق كما سيأتى وهى مأخوذة من الضحوة سميت بأول زمان فعلها وهو الضحى . والأصل فيها قبل الإجماع قوله تعالى فصل لربك

ولا يزول ملكه عنه
بانقلاته وبارساله ولو
تحول حمامه لبرج غيره
لزمه تمكين فإن عسر
تمييزه لم يصح تملك
أحدهما شيئا منه ثالث
فإن علم العدد واستوت
القيمة وباعاه صح ولو
جرحا صيدا معا وأبطل
منعه فلهما أو أحدهما
فله أو مرتبا وأبطلها
أحدهما فله ثم بعد
إبطال الأول بإزمان إن
ذفف الثانى في مذبح
حل وعليه للأول أرش
أو في غيره أو لم يذفف
ومات بالجرح حين حرم
ويضمن للأول ولو ذفف
أحدهما فيه وأزمن
الآخر وجهل السابق
حرم .
﴿ كتاب الأضحية ﴾

وانحر أى صل صلاة العيد وانحر النسك وخبر مسلم عن أنس رضى الله تعالى عنه قال ضحى النبي صلى الله عليه وسلم بكبشين أملحين أقرنين ذبحهما بيده وسمى وكبر ووضع رجله على صفاحهما والأملح قيل الأبيض الخالص وقيل الذى يياضه أكثر من سواده وقيل غير ذلك (التضحية سنة) مؤكدة فى حقنا على الكفاية إن تعدد أهل البيت والافسنة عين الخبر صحيح فى الموطأ وفى سنن الترمذى وواجبة فى حق النبي صلى الله عليه وسلم (وتجب بنحو نذر) كجعلت هذه الشاة أضحية كسائر القرب (وكره لمريدها) غير محرم (إزالة نحو شعر) كظفر وجلدة لا تضر إزالتها ولا حاجة له فيها (فى عشر) ذى (الحجة) أيام (تشرى حتى يضحى) للنهي عنها فى خبر مسلم والمعنى فيه شمول العتق من النار جميع ذلك وذكر الكراهة والتشريق من زيادته وتعبيرى بنحو شعر أعم مما عبر به (ويسن أن يذبح) الأضحية (رجل بنفسه) إن أحسن الذبح (وأن يشهد) ها (من وكل) به لأنه صلى الله عليه وسلم ضحى بنفسه رواه الشيخان وقال لفاطمة قومي إلى أضحيتك فاشهدها فانه بأول قطرة من دمها يغفر لك ما سلف من ذنوبك رواه الحاكم وصححه اسناده وخرج زيادته رجل الأثني والحنثى فالأفضل لهما التوكيل (وشرطها) أى التضحية (نعم) إبل وبقر وغنم إنانا كانت أو خنثى أو ذكوراً ولو خصياناً لقوله تعالى ولكل أمة جعلنا منسكاً ليدكروا اسم الله على ما رزقهم من بهيمة الأنعام ولان التضحية عبادة تتعلق بالحيوان فاخصت بالغنم كالزكاة (وشرطها) (بلوغ ضأن سنة أو إجداعه) (بلوغ) (بقرو معز سنتين وإبل خمساً) خبر أحمد وغيره ضحوا بالجدع من الضأن فانه جائز وخبر مسلم لا تذبحوا إلا المسنة إلا أن تسرع عليكم فاذبحوا جذعة من الضأن قال العلماء للمسنة هى الثانية من الإبل والبقر والغنم فمافوقها وقضيته أن جذعة الضأن لا تجزى إلا إذا عجز عن المسنة والجمهور على خلافه وحملوا الخبر على النذر وتقديره يسن لكم أن لا تذبحوا إلا المسنة فان عجزتم فجذعة ضأن وقولى أو إجداعه من زيادته (و) شرطها (فقد عيب) فى الأضحية (ينقص ما كولا) منها من لحم وشحم وغيرها فتجزى فاقدة قرن ومكسورته كسراً لم ينقص الماء كول ومشقوقة الأذن ومخروقتها وفاقدة بعض الأسنان ومخلوقة بلا ألية أو ضرع أو ذنب لا مخلوقة بلا أذن ولا مقطوعاتها ولو بعضها ولا تولاء وهى التى تستدبر المرعى ولا ترعى الا قليلاً فتجزى ولا عجفاء وهى ذاهبة المخ من شدة هزالها ولا ذات جرب ولا بيضة مرض أو عور أو عرج وإن حصل عند اضطجاعها للتضحية باضطرابها والأصل فى ذلك خبر لا تجزى فى الأضاحى العوراء البين عورها والمريضة البين مرضها والعرجاء البين عرجها والعجفاء رواه أبو داود وغيره وصححه ابن حبان وغيره وفى المجموع عن الأصحاب منع التضحية بالحامل وصححه ابن الرفعة الإجزاء ولا يضر قطع فلقة يسيرة من عضو كبير كفخذ وقولى ما كولا أعم من قوله لهما (و) شرطها (نية) لها (عند ذبح أو) قبله عند (تعيين) لما يضحى به كالنية فى الزكاة سواء أ كان تطوعاً أم واجباً بنحو جعلته أضحية أو بتعيينه له عن نذر فى ذمته (لا فيما عين) لها (بنذر) فلا يشترط له نية (وإن وكل بذبح كفت نيته) فلا حاجة لنية الوكيل بل لو لم يعلم أنه مضح لم يضر (وله تفويضها لمسلم ممين) وكيل أو غيره فلا يصح تفويضها للكافر ولا غير ممين بخنث أو نحوه وقولى أو تعيين مع قولى وله إلى آخره من زيادته وتعبيرى بما ذكر بينهما أولى من تعبيره بما ذكره (ويجزى) بعير أو بقرة عن سبعة) كما يجزى عنهم فى التحلل للإحصار لخبر مسلم عن جابر نحرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحديبية البدنة عن سبعة والبقرة عن سبعة وظاهر أنهم لم يكونوا من أهل بيت واحد (و) تجزى (شاة عن واحد) لخبر الموطأ السابق ففيه ما يدل لذلك (وأفضلها) أى التضحية (بسبع شياه فواحدة من إبل فبقر فضأن فمعز فشرك من بعير) فمن بقر اعتباراً بكثرة إراقة الدم وأطيبية اللحم فى الشياه وبكثرة اللحم غالباً فى البعير ثم البقر وبأطيبية الضأن على المعز فيما بعدهما وبالافراد بدم فى المعز على الشرك وأفضلها البيضاء

التضحية سنة وتجب بنحو نذر وكره لمريدها إزالة نحو شعر فى عشر الحجة وتشرى حتى يضحى . وسن أن يذبح رجل بنفسه وأن يشهد من وكل وشرطها نعم وبلوغ ضأن سنة أو إجداعه وبقر ومعز سنتين وإبل خمساً وقصد عيب ينقص ما كولا ونية عند ذبح أو تعيين فيما عين بنذر وإن وكل بذبح كفت نيته وله تفويضها لمسلم ممين ويجزى بعير أو بقرة عن سبعة وشاة عن واحد وأفضلها بسبع شياه فواحدة من إبل فبقر فضأن فمعز فشرك من بعير

البيضاء ثم الصفراء ثم العفراء ثم الحمراء ثم البلقاء ثم السوداء (ووقتها) أى التضحية (من مضى قدر ركعتين وخطبتين خفيفات من طلوع شمس) يوم (نحر الى آخر) أيام (تشريق) فلو ذبح قبل ذلك أو بعده لم يقع أضحية لحبر الصحيحين أول ما نبدا به في يومنا هذا نصلي ثم نرجع فنحرم من فعل ذلك فقد أصاب سنتنا ومن ذبح قبل ذلك فأنما هو لحم قدمه لأهله ليس من النسك في شيء وخبر ابن حبان في كل أيام التشريق ذبح وذكر الحقة في الركعتين من زيادتي (والأفضل تأخيرها الى مضى ذلك من ارتفاعها) أى الشمس يوم النحر (كرمح) خروج من الخلاف (ومن نذر) أضحية (معينة) ولو معينة كلاله على إن أضحي بهذه الشاة وفي معناه جعلها أضحية (أو) نذر أضحية (في ذمته) كلاله على أضحية (ثم عين) المنذور (لزمه ذبح فيه) أى في الوقت المذكور وفاء بمقتضى ما التزمه ومعلوم أنه لو خرج وقت المنذور لزمه ذبحه قضاء ونقله الروياني عن الأصحاب (فان تلفت) أى العينة (في الثانية) ولو بلا تقصير (بقي الأصل) عليه لأن ما التزمه ثبت في ذمته والمعين وإن زال ملكه عنه فهو مضمون عليه إلى حصول الوفاء كالأشترى من مدينه سلعة بدينه ثم تلفت قبل تسليمها فانه يفسخ البيع ويعود الدين كذلك يبطل التعيين هنا ويعود مافي الذمة كما كان (أو) تلفت (في الأولى) بقيد زده بقولي (بلا تقصير فلا شيء) عليه لأن ملكه زال عنها بالنذر وصارت ودعة عنده واطلاق التلف في الصورتين أولى من تقييده قبل الوقت (أو) تلفت فيها (به) أى بتقصير هو أعم من قوله ألتفها (لزمه الأكثر من مثلها) يوم النحر (وقيمتها) يوم التلف (ليشتري بها كريمة أو مثلين) للتلف (فأكثر) فان فضل شيء شارك به في أخرى وهذا مافي الروضة كأصلها فقول الأصل لزمه أن يشتري بقيمتها مثلها محمول على ما إذا سوت قيمتها ثمن مثلها فان ألتفها أجني لزمه دفع قيمتها للنادر يشتري بها مثلها فان لم يجد فدونها (و) سن له (أكل من أضحية تطوع) ضحى بها عن نفسه للخبر الآتي وقياسا بهدى التطوع الثابت بقوله تعالى : فكلوا مما نهيكم عن الفساد (بخلاف الواجبة) بخلاف ما لو ضحى بها عن غيره كمت بشرطه الآتي وذكر سن الأكل من زيادتي (و) له (أطعام أغنياء) مسلمين لقوله تعالى : وأطعموا القانع أى السائل والمعتز أى المتعرض للسؤال (لا تملكهم) لمفهوم الآية بخلاف الفقراء يجوز تملكهم منها ليتصرفوا فيه بالبيع وغيره (ويجب تصدق بلحم منها) وهو ما ينطلق عليه الاسم منه لظاهر قوله تعالى : وأطعموا البائس الفقير أى الشديد الفقر ويكفي تملكه لمسكين واحد ويكون نيئا لا مطبوخا لشبهه حينئذ بالحبر في الفطرة قال البلقيني ولا قديدا على الظاهر وقولي بلحم منها أولى من قول الأصل ببعضها (والأفضل) التصدق (بأكملها إلا قليا بأكملها) تركا فإنها مسنونة روى البيهقي أنه صلى الله عليه وسلم كان يأكل من كبداضحيته (وسن إن جمع) بين الأكل والتصدق والاهداء (أن لا يأكل فوق ثلث) وهو مراد الأصل بقوله ويأكل ثلثا (و) أن (لا يتصدق بدونه) أى بدون الثلث وهو من زيادتي وأن يهدي الباقي (ويتصدق بجلدها أو ينتفع به) أى في استعماله وأعارته دون بيعه وإجارته (وولد الواجبة) للعينة ابتداء بلا نذر أو به أو عن نذر في الذمة (كهى) في وجوب النحر والفرقة سواء أمانت أم لا وسواء كانت حاملا عند التعيين أم حملت بعده وليس في تضحية بحامل فان الحمل قبل انفصاله لا يسمى ولدا كما ذكره الشيخان في كتاب الوقف (وله أكل ولد غيرها) كاللبن فلا يجب التصدق بشيء منه ولا يكفي عن التصدق بشيء منها (و) له بكره (شرب فاضل لبنها) عن ولدها إن لم ينهك لحما وسقيه غيره بلا عوض لأنه يستخلف بخلاف الولد وله ركوب الواجبة وإركابها بلا أجره فان تلفت أو نقصت بذلك ضمنها لكن إن حصل ذلك في يد المستعير ضمنها المستعير دونه والتفصيل في الأكل بين ولدى الواجبة وغيرها مع التصريح بحل شرب فاضل لبن غيرها من زيادتي وجزم الأصل بحل أكل ولد الواجبة مبنى على ضعيف (ولا تضحية لأحد عن آخر بغير إذنه ولو) كان (ميتا) كسائر العبادات بخلاف ما إذا أذن له كالزكاة . وصورته

ووقتها من مضى قدر ركعتين وخطبتين خفيفات من طلوع شمس نحر إلى آخر تشريق والأفضل تأخيرها الى مضى ذلك من ارتفاعها كرمح ومن نذر معينة أو في ذمته ثم عين لزمه ذبح فيه فان تلفت في الثانية بقي الأصل أو في الأولى بلا تقصير فلا شيء أو به لزمه الأكثر من مثلها وقيمتها ليشتري بها كريمة أو مثلين فأكثر وسن أكل من أضحية تطوع وإطعام أغنياء لا تملكهم ويجب تصدق بلحم منها والأفضل بأكملها إلا قليا بأكملها وسن إن جمع أن لا يأكل فوق ثلث ولا يتصدق بدونه ويتصدق بجلدها أو ينتفع به وولد الواجبة كهى وله أكل ولد غيرها وشرب فاضل لبنها ولا تضحية لأحد عن آخر بغير إذنه ولو ميتا

في الميت أن يوصى بها واستثنى من اعتبار الإذن ذبح أجنبي معينة بالنذر بغير إذن الناذر فيصح على
الشهور ويفرق صاحبها لهما لأن ذبحها لا يقتصر إلى نية كما مر وتضحية الولي من ماله عن محاجيره فيصح
كما أفهمه تقييدهم النع بما لهم وتضحية الإمام عن المسلمين من بيت المال فتصح كما نقله الشيخان عن
الماوردي وأقره (ولا) تضحية (لرقيق) ولو مكاتباً أو أم ولد لأنه لا يملك شيئاً أو ملكه ضعيف (فان أذن)
له (سيده) فيها وضحي فان كان غير مكاتب (وقعت لسيده) لأن يده كيده (أو) مكاتباً وقعت (للمكاتب)
لأنها تبرع وقد أذن له فيه سيده وهذا من زيادتي أما للبعض فيضحى بما يملكه بحريته ولا يحتاج إلى
إذن سيده كالمو تصدق به .

﴿فصل﴾ في العقيقة . قال ابن أبي الدم : قال أصحابنا : يستحب تسميتها نسيكة أو ذبيحة ويكره تسميتها
عقيقة كما يكره تسمية العشاء عتمة وهي لغة الشعر الذي على رأس الولد حين ولادته . وشرعاً ما يذبح عند
خلق شعره لأن مذبحة يعق أي يشق ويقطع ولأن الشعر يخلق إذ ذاك والأصل فيها أخبار تكبر «الغلام
مرتهن بعقيقته تذبح عنه يوم السابع ويحلق رأسه ويسمى» رواه الترمذي وقال حسن صحيح والمعنى فيه
إظهار البشر والنعمة ونشر النسب وهي سنة مؤكدة وإنما لم تجب كالأضحية بجامع أن كلا منهما إراقة دم
بغير جنابة ولخبر أبي داود من أحب أن ينسك عن ولده فليفعل ومعنى مرتهن بعقيقته قيل لا ينمو نمو مثله
حتى يعق عنه قال الخطابي أجود ما قيل فيه ما ذهب إليه أحمد بن حنبل أنه إذا لم يعق عنه لم يشفع في والديه
يوم القيامة (من لمن تلزمه نفقة فرعه) بتقدير فقره (أن يعق عنه) ولا يعق عنه من ماله ويعتبر يساره
قبل مضي مدة النفاس وذكر من يعق من زيادتي (وهي) أي العقيقة (كضحية) في جميع أحكامها من
جنسها وسنها وسلامتها ونيتها والأفضل منها والأكل والتصدق وحصول السنة بشاة ولو عن ذكر وغيرها
مما يأتي في العقيقة لكن لا يجب التصدق بلحمنها نيثاً كما يعلم مما يأتي فتعبري بذلك أعم من قوله وسنها
وسلامتها والأكل والتصدق كالأضحية (ومن لذكر شاتان وغيره) من أثني وخنفي (شاة) إن أريد
العق بالشيء للأمر بذلك في غير الخنفي رواه الترمذي وقال حسن صحيح وقيس بالأثني الخنفي وإنما كانا
على النصف من الذكر لأن الغرض من العقيقة استبقاء النفس فأشبهت الدية لأن كلا منهما فداء للنفس
وذكر الخنفي من زيادتي (و) من (طبخها) كسائر الولائم إلا رجلها فتعطي نيثة للقابلة لخبر الحاكم الآتي
(و) من (طبخها) (بحلو) من زيادتي تفاؤلاً بحلاوة أخلاق الولد ولأنه صلى الله عليه وسلم كان يحب الحلوى
والعسل وإذا أهدي للغي منها شيء ملكه بخلافه في الأضحية كما مر لأن الأضحية ضيافة عامة من الله تعالى
للمؤمنين بخلاف العقيقة (وأن لا يكسر عظمها) تفاؤلاً بسلامة أعضاء الولد فان كسر بخلاف الأولى
(وأن تذبح سابع ولادته) أي الولد وبها يدخل وقت الذبح ولا نفوت بالتأخير عن السابع وإذا بلغ بلاعق
سقط سن العق عن غيره (و) أن (يسمى فيه) ولو سقط لما مر أول الفصل ولا بأس بتسميته قبله بل قال
النووي في أذكاره يسن تسميته يوم السابع أو يوم الولادة واستدل لكل منهما بأخبار صحيحة وحمل
البخاري أخبار يوم الولادة على من لم يرد العق وأخبار يوم السابع على من أراده (و) أن (يحلق) فيه
(رأسه) لما مر (بعد ذبحها) كما في الحاج (و) أن (يتصدق بزنته) أي شعر رأسه (ذهباً) فان لم يرد
(قفضة) لأنه صلى الله عليه وسلم أمر فاطمة فقال زني شعر الحسين وتصدق بزنته فضة وأعطى القابلة رجل
العقيقة رواه الحاكم وصححه وقيس بالفضة الذهب وبالدكر غيره وذكر الترتيب بين الذهب والفضة
من زيادتي وهو ما في المجموع وغيره وعبارة الأصل ذهباً أو فضة (و) أن (يؤذن في أذنه اليمنى ويقام
في اليسرى ويحنك بتمر فلو حين يولد) فيهما أما الأولى فلا من فعل به ذلك لم تضره أم الصبيان أي
التابعة من الجن رواه ابن السني ولأنه صلى الله عليه وسلم أذن في أذن الحسن حين ولدته فاطمة رواه

ولا لرقيق فان أذن
سيده وقعت لسيده
أو للمكاتب .

﴿فصل﴾ سن لمن
تلزمه نفقة فرعه أن
يعق عنه وهي كضحية
ومن لذكر شاتان
وغیره شاة وطبخها
بحلو وأن لا يكسر
عظمها وأن تذبح سابع
ولادته ويسمى فيه
ويحلق رأسه بعد ذبحها
ويتصدق بزنته ذهباً
قفضة ويؤذن في أذنه
اليمنى ويقام في اليسرى
ويحنك بتمر فلو حين
يولد .

الترمذى ، وقال حسن صحيح وليكون إعلامه بالتوحيد أول ما يقرع سمعه عند قدومه الى الدنيا كما يلحق عند خروجه منها ، وأما الثانية وهى تخنيكه بتمر بأن يمضغ ويدلك به حنكه داخل الفم حتى ينزل الى جوفه شئ منه فلائنه صلى الله عليه وسلم أتى بآبى طلبة حين ولد وتمرات فلا كهن ثم ففرقاه ثم جمعه فيه فجعل يتلمظ فقال صلى الله عليه وسلم حب الأنصار التمر ومما عبد الله رواء مسلم وقيس بالتمر الحلو وفي معنى التمر الرطب وقولى اليمنى ويقام فى اليسرى مع ذكر الحلو وتقييد التخنيك بحين الولادة من زيادتى .

✽ كتاب الأطعمة ✽

أى بيان ما يحل منها وما يحرم والأصل فيها آية: قل لا أجد فيما أوحى إلى محرماً . وقوله تعالى: ويحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث (حل دود طعام) كحل (لم ينفرد) عنه لعسر تمييزه بخلافه إن انفرد عنه فلا يحل أكله ولومعه فتعبرى بذلك أولى مما عبر به (و) حل (جراد وسمك) أى أكلهما وبلعهما وإن لم يشبه الثانى السمك المشهور ككلب وخنزير ورفرس (فى) حال (حياة أو موت) فى الثلاثة ولو بقتل بحوسى أما الأول فلما رفيه وأما الأخير ان فلقوله تعالى : أحل لكم صيد البحر وطعامه متاعاً لكم . وخبر أحلت لنا ميتتان وليس فى أكلهما حين أكرمن قتلهما وهو جائز بل يحل قليم ما حين (وكره قطعهما) حين كفى أصل الروضة وعليه يحمل قول الأصل فى باب الصيد والذبائح ولا يقطع بعض سمكة ويكره ذبحها إلا سمكة كبيرة يطول بقاؤها فيسن ذبحها وذ كر حل الجراد حياً وكرهه قطعاً من زيادتى (وحرّم ما يعيش فى بر وبحر كضفدع) بكسر أوله وفتح ضمّه مع كسر ثالثه وفتح فى الأول وكسره فى الثانى وفتح فى الثالث (وسرطان) ويسمى عقرب الماء (وحية) ونسناس وتمساح وسلحفاة بضم السين وفتح اللام تحبب لهما وللهى عن قتل الضفدع رواء أبو داود والحاكم وصححه (وحل من حيوان بر جنين) ظهر فيه صورة الحيوان (مات بذكاة أمه ونعم) أى إبل وبقر وغنم لقوله تعالى : أحلت لكم بهيمة الأنعام . وروى أبو داود وغيره خبر أبى سعيد الخدرى قلنا يارسول الله إنا نخرج الإبل ونذبح البقر والشاة فنجد فى بطنها الجنين أى الميت فنلقيه أم نأكله فقال كلوه إن شئتم فان ذكاته ذكاة أمه أى ذكاتها التى أحلتها أحلتها تبعالها (وخيل) لأنه صلى الله عليه وسلم نهى يوم خيبر عن لحوم الحمر الأهلية وأذن فى لحوم الخيل رواء الشيخان (وبقر وحش وحماره) لأنه صلى الله عليه وسلم قال فى الثانى كلوا من لحمه وأكل منه رواء الشيخان وقيس به الأول (وظي) بالإجماع (وضبع) بضم الباء أكثر من إسكانها لأنه صلى الله عليه وسلم قال يحل أكله رواء الترمذى وقال حسن صحيح (وضب) وهو حيوان للذكر منه ذكران وللأنثى فرجان لأنه أكل على مائدته صلى الله عليه وسلم . رواء الشيخان (وأرنب) لأنه بعث بوركه اليه فقبله رواء الشيخان زاد البخارى وأكل منه وهو حيوان يشبه الغنق قصير اليدين طويل الرجلين عكس الزرافة يطأ الأرض على مؤخر قدميه (وثعلب) بثلاثة أو له ويسمى أبا الحصين (ويربوع) وهو حيوان قصير اليدين جدا طويل الرجلين لونه كلون الغزال (وفنك) بفتح الفاء والنون وهو دويبة يؤخذ من جلدها الفرو ولينها وخفتها (وسمور) بفتح السين وضم الميم المشددة وهو حيوان يشبه السنور لأن العرب تستطيب الأربعة والمراد فى كل مما مر وما يأتى الذكر والأنثى (وغراب زرع) وهو نوعان أحدهما يسمى الزاغ وهو أسود وصغير وقد يكون حجر المنقار والرجلين والآخر يسمى الغداف الصغير وهو أسود أو رمادى اللون والحل فيه هو مقتضى كلام الرافعى وصرح به جمع منهم الروبانى وعلمه بأنه يأكل الزرع لكن صحح فى أصل الروضة تحريمه وخرج غراب الزرع غيره وهو ثلاثة الأبقع وهو الذى فيه سواد وبياض والعقّوق وهو ذلولين أبيض وأسود وطويل الذنب قصير الجناح صوته العققة والغداف الكبير ويسمى الغراب الجبلى لأنه لا يسكن إلا الجبال (ونعامه وكركى وإوز) بكسر أوله وفتح ثانيه وهو شامل للبط (ودجاج) بفتح أوله أفصح من ضمّه وكسره (وحمام وهو ماعب) أى

✽ كتاب الأطعمة ✽

حل دود طعام لم ينفرد وجراد وسمك فى حياة أو موت وكره قطعهما وحرّم ما يعيش فى بر وبحر كضفدع وسرطان وحية وحل من حيوان بر جنين مات بذكاة أمه ونعم وخيل وبقر وحش وحماره وظي وضبع ويربوع وفنك وسمور وغراب زرع ونعامه وكركى وإوز ودجاج وحمام وهو ماعب

شرب الماء بلامص وزاد الأصل كغيره وهدر أى صوت ولا حاجة إليه لأنه لازم لعب ومن ثم اقتصر في الروضة في جزاء الصيد على عب وقال إنه مع هدر متلازمان ولهذا اقتصر الشافعي على عب (وما على شكل عصفور) بضم أوله أفصح من فتحه (بأنواعه كعندليب) بفتح العين والدال المهملتين بينهما نون وآخره موحدة بعد التحتية (وصعوة) بفتح الصاد وسكون العين المهملتين (وزرزور) بضم أوله لأنها كلها من الطييات قال تعالى: أحل لكم الطييات (لاحمار أهلى) للنهى عنه رواه الشيخان (ولاذناب) من سباع وهو ما يعدو على الحيوان ويتقوى بنابه (و) ذو (مخلب) بكسر الميم أى ظفر من طير للنهى عن الأول في خبر الشيخين وعن الثاني في خبر مسلم فذوناب (كأسد وقرد) وهو معروف (و) ذوا المخلب (كعقر) بالصاد والسين والزاي (ونسر) بفتح النون أشهر من ضمها وكسرهما (ولا ابن آوى) بالمد لان العرب تستخبه وهو حيوان كرية الريح فيه شبه من الذئب والثعلب وهو فوقه ودون الكلب (وهرة) وحشية أو أهلية لأنها تعدو بنابها وإطلاق لها أولى من تقيدها بالوحشية (ورخمة) وهى طائر أبقع (وبغائة) بثلاث الموحدة وبالمعجمة والثلاثة طائر أبيض ويقال أعبر دوين الرخمة بطيء الطيران لحبث غذائهما (ويبغا) بفتح الموحدين وتشديد الثانية وبالمعجمة وبالقصر الطائر الأخضر المعروف بالدرية بضم المهملة (وطاوس وذباب) بضم أوله (وحشرات) بفتح أوله صغار دواب الأرض (كخنفساء) بضم أوله مع فتح ثالثة أشهر من ضمها وبالد وحكى ضم ثالثة مع القصر لحبث لحم الجميع واستثنى من الحشرات القنفذ والوبر والضب واليربوع وهذان تقدم تفسيرهما آنفا وتقدم ضبط الوبر وتفسيره في باب ما حرم بالإحرام (ولما أمر بقتله أو نهى عنه) أى عن قتله لأن الأمر بقتل شيء أو النهى عنه يقتضى حرمة أكله فالأمر بقتله (كعقرب وحية وحداة) بوزن عنية (وفأرة) وسبع ضار) بالتخفيف أى عاد روى الشيخان: خمس يقتلن في الحل والحرم: الغراب والحداة والفأرة والعقرب والكلب العقور. وفي رواية لمسلم الغراب الأبقع والحية بدل العقرب وفي رواية لآبي داود والترمذى ذكر السبع العادى مع الخمس (و) المنهى عن قتله (كخطاف) بضم الخاء المعجمة وتشديد الطاء ويسمى الآن بعصفور الجنة (ونحل) وتعبرى بما نهى عنه مع التمثيل له بما ذكر أولى من قوله لا خطاف ونحل (ولما أتولد من مأ كول وغيره) كمتولد بين كلب وشاة أو بين فرس وحمار أهلى تغليبا للتحريم (وما لانس فيه) بتحريم أو تحليل أو بما يدل على أحدهما كالأمر بالقتل والنهى عنه (إن استطابه عرب ذويسار وطباع سليمة حال رفاهية حل أو استخبثوه فلا) يحل لأن العرب أولى الأمم لانهم المخاطبون أولا ولان الدين عربى وخرج بذو يسار المحتاجون وبسليمة أجلاف البوادي الذين يأكلون ما دب ودرج من غير تمييز فلا عبرة بهم وبحال الرفاهية حال الضرورة فلا عبرة بها (فان اختلفوا) في استطابه (فالأكثر) منهم يتبع (فإن استوا) اتبع (قريش) لأنهم قطب العرب وفيهم الفتوة (فان اختلفت) قريش ولا ترجيح (أو لم تحكم بشيء) بأن شكت أو لم توجد العرب أو لم يكن له اسم عندهم (اعتبر بالأشبه) به من الحيوانات صورة أو طبعاً أو طبعاً للحم فان استوى الشبهان أو لم نجد ما يشبهه فحلال لآية: قل لا أجد فيها أوحى إلى محرماً. وقولى فان اختلفوا إلى آخره ما عدا ما لو عدم اسمه عندهم من زيادى (وما جهل اسمه عمل بتسميتهم) أى العرب له مما هو حلال أو حرام (وحرمة متنجس) أى تناوله مما عدا كان أو جامداً لحبر الفأرة السابق في باب النجاسة (وكره جلاله) وهى التى تأكل الحلة بفتح الجيم من نعم وغيره كدجاج أى كره تناوله شيء منها كلبها ويضها ولحمها وكذار كوبها بلا حائل فتعبرى بها أعم من تعبيره بلحمها هذا إن (تعبر لحمها) أى طعمه أولونه أو ريحها وتبقى الكراهة (إلى أن يطيب) لحمها بعلف أو بدونه (لا بنحو غسل) كطبخ ومن اقتصر كالأصل على العلف جرى على الغالب خبر أنه عليه السلام نهى عن أكل الجلالة وتسرّب لبها حتى تعلف أربعين ليلة رواه الترمذى وقال حسن صحيح زاد أبو داود وروى كوبها وإعالم محرم ذلك لأنه إنما نهى عنه لتغيره وذلك لا يوجب التحريم كالحم المذكى إذا أتى وتروح أما طيبه بنحو

وما على شكل عصفور
بأنواعه كعندليب
وصعوة وزرزور
لاحمار أهلى ولاذناب
ومخلب كأسد وقرد
وكعقرب ونسر ولا
ابن آوى وهرة ورخمة
وبغائة وبيغا وطاوس
وذباب وحشرات
كخنفساء ولا ما أمر
بقتله أو نهى عنه
كعقرب وحية وحداة
وفأرة وسبع ضار
وكخطاف ونحل ولا
ما تولد من مأ كول
 وغيره وما لانس فيه
إن استطابه عرب
ذويسار وطباع سليمة
حال رفاهية حل
أو استخبثوه فلا ،
فان اختلفوا فالأكثر
قريش فان اختلفت
أو لم تحكم بشيء اعتبر
بالأشبه وما جهل اسمه
عمل بتسميتهم وحرمة
متنجس ، وكره جلاله
تغير لحمها إلى أن يطيب
لا بنحو غسل

غسل فلا تزول به الكراهة (وكره لحر) تناول (ما كسب) أى كسبه حراً أو غيره (بمخامرة نجس كحجم) وكنس زبل أو نحوه بخلاف الفصد والحياكة ونحوها وخرج زيادتي لحر غيره (وسن) له (أن يناوله مملوكه) من رقيق وغيره فهو أعم من تعبيره ييطعمه رقيقه وناضجه ودليل ذلك أنه صلى الله عليه وسلم سئل عن كسب الحجام فنهى عنه وقال أطعمه رقيقك واعلفه ناضحك رواه ابن حبان وصححه الترمذي وحسنه وقيس بما فيه غيره والفرق من جهة المعنى شرف الحر ودناءة غيره قالوا وصرف النهي عن الحرمة خبر الشيخين عن ابن عباس احتجم رسول الله صلى الله عليه وسلم وأعطى الحجام أجرته فلو كان حراماً لم يعطه (وعلى مضطر) بأن خاف على نفسه محذوراً كهوت ومرض مخوف وزيادته وطول مدته وانقطاع رفقة من عدم تناول (سد رمقه) أى بقية روحه (من محرم) غير مسكر كآدمي ميت (وجده فقط) أى دون حلال (وليس نبياً) فلا يشيع وإن لم يتوقع حلالاً قريباً لاندفاع الضرورة بذلك (إلا أن يخاف محذوراً) إن اقتصر عليه (فيشيع) وجوباً بأن يأكل حتى يكسر سورة الجوع لا بأن لا يبق للطعام مساعاً فإنه حرام قطعاً ما لم ينهى فلا يجوز تناول منه لشرف النبوة وكذا لو كان مسلماً المضطر كافراً وليس للمضطر أشرف على الموت أكل من الحرم لأنه حينئذ لا ينفع وكذا العاصي بسفره حتى يتوب كآدمي في صلاة المسافر ومثله مراق الدم كمرتد وحرابي ولو وجد ميتة آدمي وغيره قدمت ميتة غيره وميتة الآدمي المحترم لا يجوز طبخها ولا شربها لمافيها من هتك حرمة وقولي فقط وليس نبياً من زيادتي وتعبري بالمضطر والمحذور أعم من تعبيره بما ذكره (وله) أى للمضطر (قتل غير آدمي معصوم) ولو بالنسبة إليه كمن له عليه قود ومترد وحرابي ولو صبياً وامراً (لأكله) لعدم عصمته وإنما امتنع قتل الصبي والمرأة الحربيين في غير حال الضرورة لحق الغائمين لالعصمة ولهذا لا تجب الكفارة على قاتلها ما لم الآدمي المعصوم فلا يجوز قتله ولو ذمياً ومستأمناً وتعبري بما ذكر أعم من قوله وله قتل مرتد وحرابي (ولو وجد طعام غائب أكل) منه وجوباً (وغيرم) قيمة ما أكله إن كان متقوماً ومثله إن كان مثلياً لأنه قادر على أكل طاهر بعوض مثله سواء قدر على العوض أم لا لأن الذم تقوم مقام الأعيان (أو) طعام (حاضر مضطر) له (لم يلزمه بذله) بمجمعة له نعم إن كان نبياً وجب بذله وإن لم يطلبه (فان أثر) في هذه الحالة مضطراً (مسلماً) معصوماً (جاز) بل ندب وإن كان أولى به كذا ذكره في الروضة كأصلها لقوله تعالى : ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة . وهذا من شيم الصالحين وخرج بالمسلم الكافر ولو ذمياً والبهيمة فلا يجوز إظهارها لشمس الكمال شرف المسلم على غيره والآدمي على البهيمة (أو) طعام حاضر (غير مضطر) له (لزمه) أى بذله (لمعصوم) بخلاف غير المعصوم وتعبري بمعصوم أعم من قوله مسلم أو ذمي وإنما يلزمه ذلك (بشمن) مثل مقبوض إن حضر وإلا ففي ذمة) لأن الضرر لا يزال بالضرر فلا يلزمه بلائمن مثل وقولي في ذمة أعم من تعبيره بنسيئة (ولائمن إن لم يذكر) حملاً على المسامحة المعتادة في الطعام لاسيما في حق المضطر (فان منع) غير المضطر بذله بالئمن للمضطر (فله) أى للمضطر (قهره) وأخذ الطعام (وإن قتله) ولا يضمنه بقتله إلا إن كان مسلماً والمضطر كافراً معصوماً فيضمنه على ما بحثه ابن أبي الدم واعتبر به بعضهم فخرم به (أو وجد) مضطر (ميتة وطعام غيره) بقيد زدته بقولي (لم يذله أو) ميتة (وصيدا حرم بإحرام أو حرم تعينت) أى الميتة فيهما لعدم ضمانها واحترامها وتخص الأولى بأن إباحة الميتة للمضطر منصوص عليها وإباحة كل مال غيره بلا إذنه ثابتة بالاجتهاد والثانية بأن الحرم ممنوع من ذبح الصيد مع أنه مذبوحه منه ميتة كآدمي في الحج والثالثة وهي من زيادتي بأن صيد الحرم ممنوع من قتله أما إذا بذله غيره مجاناً أو بشمن مثله أو بزيادة يتغابن بمنه أو مع المضطر ثمناً أو رضى بذمته فلا تحل له الميتة ولو لم يجد المضطر الحرم إلا صيداً أو غير الحرم إلا صيد حرم ذبحه أو أكله واقتدى (وحل قطع جزئه) أى جزء نفسه كالحمة من فخذ (لأكله) بلفظ المصدر لأنه إلتاف جزء لاستيفاء الكل كقطع اليد للأكلة

وكره لحر ما كسب
بمخامرة نجس كحجم
وسن أن يناوله مملوكه
وعلى مضطر سد رمقه
من محرم وجده فقط
وليس نبياً إلا أن يخاف
محذوراً فيشيع وله
قتل غير آدمي معصوم
لأكله ولو وجد طعام
غائب أكل وغرم أو
حاضر مضطر لم يلزمه
بذله فان أثر مسلماً
جاز أو غير مضطر لزمه
لمعصوم بشمن مثل
مقبوض إن حضر وإلا
ففي ذمة ولائمن إن لم
يذكر فان منع فله
قهره وإن قتله أو وجد
ميتة وطعام غيره لم
يذله أو وصيدا حرم
بإحرام أو حرم تعينت
وحل قطع جزئه لأكله

هذا (إن فقد نحو ميتة) مما مر كمرتد وحربي (وكان خوفه) أى خوف قطعه (أقل) من الخوف في ترك الأكل أو كان الخوف في ترك الأكل فقط كما فهم بالأولى بخلاف ما إذا وجد نحو ميتة أو كان الخوف في القطع فقط أو مثل الخوف في ترك الأكل أو أشد فإنه يحرم القطع وخرج بجزئه قطع جزء غير المعصوم وبأكله قطع جزئه لأكل غيره فلا يحلان إلا أن يكون المضطر نبيا فيهما أما قطع جزء غير المعصوم لأكله خلال أخذنا من قولى فيما مر وله قتل غير آدمى معصوم .

﴿ كتاب المسابقة ﴾

على الخيل والسهم وغيرها مما يأتى فالمسابقة تعم المناضلة والرهان وإن اقتضى كلام الأصل تغير السابقة والمناضلة قال الأزهري النضال في الرمي والرهان في الخيل والسباق فيهما (هى) للرجال المسلمين بقصد الجهاد (سنة) للاجماع ولأية وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة وفسر النبي صلى الله عليه وسلم القوة فيها بالرمي كما رواه مسلم والخبر «لأسبق إلا في خف أو حافر أو نضل» رواه الشافعي وغيره وصححه ابن حبان والسبق بفتح الباء العوض ويروى بالسكون مصدرا (ولو بعوض) لأن فيه حثا على الاستعداد للجهاد (ولازمة في حق ملتزمه) أى العوض ولو غير المتسابقين كالإجارة (فليس له فسخا ولا ترك عمل) قبل الشروع ولا بعده إن كان مسبوقا أو سابقا وأمكن أن يدركه الآخر ويسبقه وإلا فله تركه لأنه ترك حق نفسه (ولازية و) لا (نقص فيه) أى في العمل (ولا في عوض) وتعبى بالعوض أولى من تعبى بالمال وقولى في حق ملتزمه من زيادتي وخرج به غيره فهي جائزة في حقه (وشرطها) أى المسابقة بين اثنين مثلا (كون المعقود عليه عدة قتال) لأن المقصود منها التأهب له ولهذا قال الصيمري لا تجوز المسابقة من النساء لأنهن لسن أهلا للحرب ومثلهن الخنثى (كذى حافر) من خيل وبغال وحمير (و) ذى (خف) من إبل وفيلة (و) ذى (نضل) كسهم ورمح ومسلات (ورمى بأحجار) يبدأ ومقلع بخلاف إشارتها المسماة بالعلاج والرملة بها بأن يرميها كل منهما إلى الآخر (ومنجنيق لا كطير وصرع) بكسر أوله ويقال بضعه (وكرة محجن وبنديق وعوم وشطرنج) بفتح وكسر أوله المعجم والمهمل (وخاتم) ووقوف على رجل ومعرفة ما يده من شفع ووتر ومسابقة بسفن وأقدام (بعوض) فيها لأنها لا تنفع في الحرب وأمام صارعة النبي صلى الله عليه وسلم ركابة على شياه كما رواها أبو داود في مراسيله فأجيب عنها بأن الغرض أن يريه شدته ليسلم بدليل أنه لما صرعه فأسلم رد عليه غنمه والكاف من زيادتي وخرج زيادتي بعوض ما إذا خلعت عنه المسابقة فجائزة (و) كونه (جنسا) واحدا وإن اختلف نوعه (أو بغلا وحمارا) فيجوز وإن اختلف جنسهما لتقاربهما والتصریح بهذا الشرط من زيادتي (وعلم مسافة) بالأذرع أو العاينة (و) علم (مبدئ) يتبدآن منه (مطلقا) أى سواء أكانا راكبين أو رايمين (و) علم (غاية) ينتهيان إليها (راكبين و) كذا (لرايمين إن ذكرت) أى الغاية فلو أهلا الثلاثة أو بعضها وشرط العوض لمن سبق أو قال إن اتفق السبق دون الغاية لو احدثنا فالعوض له لم يصح للجهل هذا كله إذا لم يغلب عرف وإلا فلا يشترط شئ من ذلك بل يحمل المطلق عليه وذكر اشتراط العلم بالمسافة في المركوب مع ذكر اشتراط العلم بالمبدئ والغاية في الرمي من زيادتي أما إذا لم تذكر الغاية في الرايمين فلا يأتى اشتراط العلم بها فلو تناضلا على أن يكون السبق لا بعدهما رميا ولا غاية لم يحز العقد وبذلك علم أنه لا يأتى حينئذ اشتراط العلم بالمسافة أيضا وعلى ذلك يشترط امتواء القوسين في الشدة واللين والسهمين في الخفة والرزانة (وتساو) منهما (فيهما) فلو شرط تقدم مبدئ أحدهما أو غاية لم يحز لأن المقصود معرفة حذف الركاب أو الراعى وجودة سير المركوب وذلك لا يعرف مع تفاوت المسافة (وتعيين المركوبين ولو بالوصف والراكبين والرايمين بالعين) لأن المقصود ما مر آنفا ولا يعرف إلا بالتعيين (ويتعينون) أى المركوبان والراكبان والرايمين (بها) أى بالعين لا بالوصف على ما تقر فلا يجوز إبدال

إن فقد نحو ميتة وكان خوفه أقل .

﴿ كتاب المسابقة ﴾

هى سنة ولو بعوض ولازمة في حق ملتزمه فليس له فسخا ولا ترك عمل ولا زيادة ونقص فيه ولا في عوض وشرطها كون المعقود عليه عدة قتال كذى حافر وخف ونضل ورمى بأحجار ومنجنيق لا كطير وصرع وكرة محجن وبنديق وعوم وشطرنج وخاتم بعوض وجنسا أو بغلا وحمارا وعلم مسافة ومبدئ مطلقا وغاية لراكبين ولرايمين إن ذكرت وتساو فيهما وتعيين المركوبين ولو بالوصف والراكبين والرايمين بالعين ويتعينون بها

واحد منهم (وإمكان سبق كل) من الراكبين أو الرامي (و) إمكان (قطع المسافة بلا ندور) فيها فلو كان أحدهما ضعيفاً يقطع بتخلفه أو فارها يقطع بتقدمه أو كان سبقه ممكناً على ندور أو لا يمكنه قطع المسافة إلا على ندور لم يجوز ذكر تعيين الراكبين والرامي وتعيينهما إمكان سبق كل من الرامي وإمكان قطع المسافة بلا ندور مع التصريح بقولي بها من زيادتي وتعبيري هنا وفيما يأتي بالمركوب أعم من تعبيره بالفرس (وعلم عوض) عيناً كان أو ديناً كالأجرة فلو شرط عوضاً مجهولاً كثوب غير موصوف لم يصح العقد (ويعتبر) لصحتها (عند شرطه منهما محل كفاء هو) لهما في الركوب وغيره (و) كفاء (مركوبه) المعين لمركوبيهما (يغنم) إن سبق (ولا يغرم) إن لم يسبق (فإن سبقهما أخذ العوضين) جاء معاً أو أحدهما قبل الآخر (أو سبقاه وجاء معاً ولم يسبق أحد فلا شيء لأحد أو جاء مع أحدهما) وتأخر الآخر (فعوض هذا لنفسه وعوض التأخر للمحلل ومن معه) لأنهما سبقاه (وإلا) بأن توسطهما أو سبقاه وجاءا مرتين أو سبقه أحدهما وجاء مع التأخر (فعوض التأخر للسابق) لسبقه لهما أما إذا كان الشرط من غيرهما إماماً كان أو غيره كقوله من سبق منكماً فله في بيت المال أو على كذا أو من أحدهما كقوله إن سبقني فللك على كذا وإن سبقتك فلا شيء على عليك فيصح بغير محل بخلاف ما إذا كان الشرط منهما لأن كلا منهما متردد بين أن يغنم وأن يغرم وهو صورة القمار المحرم وإعناص شرطه من غيرهما لما فيه من التحريض على تعلم الفروسية وغيرها وبذل عوض في طاعة واشتراط كفاءة للمحلل لهما وغنمه وعدم غرمه مع قولي أو لم يسبق أحد من زيادتي وتعبيري بقولي وإلا أعم مما عبر به (ولو تسابق جمع) ثلاثة فأكثر (وشرط للثاني مثل الأول أو دونه صح) لأن كل واحد يجتهد أن يكون أولاً أو ثانياً في الأولى ليفوز بالعوض وأولاً في الثانية ليفوز بالأكثر وما ذكرته في الأولى هو ما صححه في الروضة كالشرحين ووقع في الأصل الجزم فيها بالفساد لأن كلا منهما لا يجتهد في سبق لو وثوقه بالعوض سبق أو سبق فإن شرط للثاني أكثر من الأول لم يصح لذلك والأخير أقل من الأول صح وإلا فلا (وسبق ذى خف) من إبل وفيلة عند إطلاق العقد (بكتد) بفتح القوية أشهر من كسرها وهو جمع الكفتين بين أصل العنق والظهر وتعبيري به هو ما في الروضة كأصلها تبعاً للنص والجمهور والأصل عبر بكتفت (و) سبق (ذى حافر) من خيل ونحوها (بعنق) عند العاية والفرق بين ذى الخف وغيره أن الفيل منه لا عنقه حتى يعتبر والإبل منه ترفع أعناقها في العدو فلا يمكن اعتبارها والخيول ونحوها تمدها فالتقدم ببعض الكتد والعنق سابق وإن زاد طول أحد العنقين فالسبق بتقدمه بأكثر من قدر الزائد وتعبيري بذى خف وحافر أعم من قوله إبل وخيل (وشرط لمناضلة) زيادة على ما مر (بيان بادی) منهما بالرمي لاشتراط الترتيب بينهما فيه حذراً من اشتباه المصيب بالخطيء لورميا معاً (و) بيان (عدد رمي) وهو من زيادتي (و) عدد (إصابة) فيها خمسة من عشرين (وبيان قدر غرض) بفتح العين المعجمة والراء أي ما يرمى إليه من نحو خشب أو جلد أو قرطاس طولاً وعرضاً وسمكاً (و) بيان (ارتفاعه) من الأرض (إن) ذكر الغرض (لم يغلب عرف) فيها فإن غلب فلا يشترط بيان شيء منهما بل يحمل المطلق عليه وقولي وارتفاعه من زيادتي (لا) بيان (مبادرة) بأن يندر (بضم الدال أي يسبق) (أحدهما بإصابة) العدد (الشروط) إصابته بقيود زيتها بقولي (من عدد معلوم) كعشرين من كل منهما (مع استوائهما في) عدد (الرمي أو اليأس منه) أي من استوائهما (فيها) أي في الإصابة فلو شرط أن من سبق إلى خمسة من عشرين فله كذا فرمى كل عشرين أو عشرة وأصاب أحدهما خمسة والآخر دونها فالأول ناضل وإن أصاب كل منهما خمسة فلا ناضل وكذا لو أصاب أحدهما خمسة من عشرين والآخر أربعة من تسعة عشر بل يتم العشرين لجواز أن يصيب في الباقي وإن أصاب أحدهما الآخر من التسعة عشر ثلاثة يتم العشرين وصار منصوباً لليأسه من الاستواء في الإصابة مع الاستواء في رمي عشرين (و) لا بيان (محاطة)

وإمكان سبق كل وقطع
المسافة بلا ندور وعلم
عوض ويعتبر عند
شرطه منهما محل
كفاء هو ومركوبه
يغنم ولا يغرم فإن
سبقهما أخذ العوضين
أو سبقاه وجاء معاً ولم
يسبق أحد فلا شيء
لأحد أو جاء مع أحدهما
فعوض هذا لنفسه
وعوض التأخر للمحلل
ومن معه وإلا فعوض
التأخر للسابق ولو
تسابق جمع وشرط
للثاني مثل الأول أو
دونه صح وسبق ذى
خف بكتد وذى حافر
بعنق وشرط لمناضلة
بيان بادی وعدد رمي
وإصابة وبيان قدر
غرض وارتفاعه إن لم
يغلب عرف لا مبادرة
بأن يندر أحدهما
بإصابة الشروط من
عدد معلوم مع
استوائهما في الرمي أو
اليأس منه فيها ومحاطة

بتشديد الطاء (بأن تزيد إصابته على إصابة الآخر بكذا) كواحد (منه) أى من عدد معلوم كعشرين من كل منهما وقولى منه من زيادتي (و) لا بيان عدد (نوب) للرعى كسهم سهم واثنين اثنين (ويحمل المطلق) عن التقيد بمبادرة ومحاطة وبعد نوب الرعى (على المبادرة و) على (أقل نوبه) وهو سهم سهم لغلبتهما وما ذكرته من عدم اشتراط بيان الثلاث هو الأصح فى أصل الروضة والشرح الصغير فى الأولين ومقتضى كلامهما فى الأخيرة والأصل جزم باشتراط بيان الثلاث (ولا) بيان (قوس وسهم) لأن العدة على الرامى (فان عين) شئ منهما (لغاوا جاز إيداله بمثله) من نوعه ولو بلا عيب بخلاف الركوب كإمرو وبخلاف مالو عينانوعا كقسي فارسية أو عربية فلا يبدل بنوع آخر إلا براض منهما (وشرط منعه) أى منع إبدال (مفسد) للعقد لفساده لأن الرامى قد يعرض له أحوال خفية تجوز إلى الإبدال وفى منعه منه تضيق فأشبهه تعيين المكيال فى السلم (وسن بيان صفة إصابة الغرض) هو أولى من تعبيره بصفة الرمى (من قرع) بسكون الراء (وهو مجردا) أى مجرد إصابة الغرض أى يكفى فيه ذلك لأن ما بعده يضر وكذا فيما يأتى (أو خزق) بمعجمة وزاى (بأن يثقبه ويسقط أو خسق) بمعجمة ثم مهيالة (بأن يثبت فيه وإن سقط) بعد ذلك (أو مرق) بالراء (بأن ينفذ) منه أو خرم بالراء بأن يصيب طرف الغرض فيخرمه أو الحواشى بالمهيالة بأن يقع السهم بين يدي الغرض ثم يثبت إليه من حبي الصبي (فان أطلقا كفى القرع) لصدق الصيغة به كغيره ولأنه المتعارف (ولوعين زعيان) أى كيران ممن جمع فى المناضلة (حزين) بأن عين أحدهما واحداً ثم الآخر بازائه واحداً وهكذا إلى آخرهم بقيد زده بقولى (متساويين) فى عددهما وفى عدد الرمى بأن ينقسم عليهما صحيحا (جاز) إذ لا محذور فى ذلك وفى البخارى ما يدل له (لا) تعيينهما (بقرعة) ولأن يختار واحد جميع الحزب أولا لأنه لا يؤمن أن يستوعب الحذاق والقرعة قد تجمعهم فى جانب فيفوت مقصود المناضلة نعم إن ضم حاذق إلى غيره فى كل جانب وأقرع فلا بأس قاله الإمام وبعد تراضى الحزين وتساويهما عدداً يتوكل كل زعيم عن حزبه فى العقد ويعقدان (فان عين من ظنهما رامياً فأخلف) أى فبان خلافه (بطل) العقد (فيه وفى مقابله) من الحزب الآخر ليحصل التساوى كما إذا خرج أحد العبدین البيعين مستحقاً فانه يبطل فيه البيع ويسقط من الثمن ما يقابله (لا فى الباقي) عملاً بتفريق الصفقة (ولهم) جميعا (الفسخ) للتبعض (فان أجازوا وتنازعا) تعيين من يجعل فى (مقابلة فسخ) العقد لتعذر إمضائه ثم الحزبان كالشخصين فى جميع ما مر فيهما (وإذا نضل حزب قسم العوض بالسوية) بينهم لأن الحزب كالشخص وكما إذا غرم حزب العوض فانه يوزع عليهم بالسوية (لا) بعدد (الإصابة إلا إن شرط) القسم بعددها فيقسم بعددها عملاً بالشرط وهذا ما صححه فى الروضة كأصلها وصحح الأصل أنه يقسم بينهم بحسب الإصابة مطلقاً لأن الاستحقاق بها (وتعتبر) أى الإصابة المشروطة (بنصل) بمهيالة لأنه المفهوم منها (فلو تلف) ولو مع خروج السهم من القوس (وتر) بالانقطاع (أو قوس) بالانكسار (أو عرض ما انصدم به السهم) كهيئة (وأصاب) فى الصور الثلاث الغرض (حسب له) لأن الإصابة مع ذلك تدل على جودة الرمى (وإلا) أى وإن لم يصبه (لم يحسب عليه) بقيد زده بقولى (إن لم يقصر) لعذر فيعذر فيه فان قصر حسب عليه (ولو تقلت ريع الغرض فأصاب محله حسب له) عن الإصابة المشروطة لأنه لو كان فيه لأصابه (وإلا) أى وإن لم يصب محله (حسب عليه) وإن أصاب الغرض فى المحل المستقل إليه وهذا ما فى الروضة كأصلها وفى أكثر نسخ المحرر ما يوافق قول الأصل وإلا فلا يحسب عليه قال الأذرعى إنه سبق قلم ولعله تبع بعض نسخ المحرر (ولو شرط خسق فلقى صلابة فسقط) ولو من غير ثقب (حسب له) لعدم تقصيره ويسن أن يكون عند الغرض شاهدان ليشهدا على ما وقع من إصابته وخطأ وليس لهما أن يعدحا المصيب ولا أن يديما المخطئ لأن ذلك يخل بالنشاط .

بأن تزيد إصابته على إصابة الآخر بكذا منه ونوب ويحمل المطلق على المبادرة وأقل نوبه ولا قوس وسهم فإن عين لغاوا جاز إيداله بمثله وشرط منعه مفسد وسن بيان صفة إصابة الغرض من قرع وهو مجردا أو خزق بأن يثقبه ويسقط أو خسق بأن يثبت فيه وإن سقط أو مرق بأن ينفذ فإن أطلقا كفى القرع ولو عين زعيان حزين متساويين جاز لا بقرعة فان عين من ظنه رامياً فأخلف بطل فيه وفى مقابله لا فى الباقي ولهم الفسخ فان أجازوا وتنازعا فى مقابله فسخ وإذا نضل حزب قسم العوض بالسوية لا الإصابة إن شرط وتعتبر بنصل فلو تلف وتر أو قوس أو عرض ما انصدم به السهم وأصاب حسب له وإلا لم يحسب عليه إن لم يقصر ولو تقلت ريع الغرض فأصاب محله حسب له وإلا حسب عليه ولو شرط خسق فلقى صلابة فسقط حسب له

﴿ كتاب الإيمان ﴾

جمع يمين والأصل فيها قبل الإجماع آيات كآية: لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم. وأخبار تكبر البخاري أنه صلى الله عليه وسلم كان يحلف لا ومقلب القلوب واليمين والحلف والإيلاء والقسم ألفاظ مترادفة (اليمين تحقيق) أمر (محمّل) هذا من زيادتي وخرج بالتحقيق لغو اليمين بأن سبق لسانه إلى ما لم يقصده بها أو إلى لفظها كقوله في حال غضبه أو صلة كلام لا والله تارة وبلى والله أخرى وبالمحمّل غيره كقوله والله لأموتن أولاً وأصعد السماء فليس يمين لا متناع الحنث فيه بذاته بخلاف والله لأصعدن السماء فإنه يمين تلزم به الكفارة حالا وتنعقد بأربعة أنواع (بما اختص الله تعالى به) ولو مشتقا أو من غير أسمائه الحسن (كوالله) بثلاث آخره أو تسكينه إذ اللحن لا يمنع الانعقاد (ورب العالمين) أي مالك المخلوقات لأن كل مخلوق علامة على وجود خالقه وخالق الخلق (والحي الذي لا يموت ومن نفسى بيده) أي بقدرته يصرفها كيف يشاء والذي أعبدته أو أسجد له (إلا أن يريد) به (غير اليمين) فليس يمين فيقبل منه ذلك كما في الروضة كأصلها ولا يقبل منه ذلك في الطلاق والعقاق والإيلاء ظاهرا لتعلق حق غيره به فشمّل المستثنى منه ما لو أراد بها غيره تعالى فلا يقبل منه إرادته ذلك لا ظاهرا ولا باطنا لأن اليمين بذلك لا تحتمل غيره فقول الأصل ولا يقبل قوله لم أرد به اليمين مؤول بذلك أو سبق قلم (وبما هو فيه) تعالى عند الإطلاق (أغلب كالرحيم والخالق والرازق والرب ما لم يرد) بها (غيره) تعالى بأن إرادته تعالى أو أطلق بخلاف ما إذا أراد بها غيره لأنها تستعمل في غيره مقيدا كرحيم القلب وخالق الإفك ورازق الجيش ورب الإبل (أو) بما هو (فيه) تعالى (وفي غيره سواء كالموجود والعالم والحي إن إرادته) تعالى بها بخلاف ما إذا أراد بها غيره أو أطلق لأنها لما أطلقت عليهما سواء أشبهت الكسنيات (وبصفته) الذاتية (كعظمته وعزته وكبريائه وكلامه ومشيته وعلمه وقدرته وحقه) إلا أن يريد بالحق العبادات وبالذين قبله للعلوم والمقدور وبالبقية ظهور آثارها (فليست يميننا لاحتمال اللفظ لها وقولي وبالبقية إلى آخره من زيادتي وقوله وكتاب الله يمين وكذا والقرآن أو المصحف إلا أن يريد بالقرآن الخطبة والصلاة بالمصحف الورق والجلد (وأحرف القسم) المشهورة (باء) (موحدة) (وواو وتاء) فوقية كالله ووالله وتالله لأفعلن كذا (ويختص الله) أي لفظه (بالتاء) الفوقية والمظهر مطلقا بالواو وسمع شاذا ترب السكبة وتالرحمن وتدخل الموحدة عليه وعلى المضمر فهي الأصل وتلها الواو ثم التاء (ولو قال الله) مثلا (بتثليث آخره أو تسكينه) لأفعلن كذا (فكسنية) كقوله أشهد بالله وألهم الله أو على عهد الله وميثاقه ودمته وأمانته وكفالتة لأفعلن كذا إن نوى بها اليمين فيمين وإفلا واللحن وإن قيل به في الرفع لا يمنع الانعقاد كما مر على أنه لا لحن في ذلك فالرفع بالابتداء أي الله أحلف به لأفعلن والنصب بنزع الخافض والجر بخذفه وإبقاء عمله والتسكين بإجراء الوصل مجرى الوقف وقولي أو تسكينه من زيادتي (و) قوله (أقسمت أو أقسم أو حلفت أو أحلف بالله لأفعلن) كذا (يمين) لأنه عرف الشرع قال تعالى: وأقسموا بالله جهد أيمانهم (إلا إن نوى خيرا) ماضيا في صيغة الماضي أو مستقبلا في المضارع فلا يكون يميننا لاحتمال ما نواه (و) قوله لغيره (أقسم عليك بالله أو أسألك بالله لتفعلن) كذا (يمين إن أراد يمين نفسه) فيسن له مخاطب إراره فيها بخلاف ما إذا لم يردها ويحمل على الشفاعة في فعله (لا) قوله (إن فعلت كذا فأننا يهودى أو نحوه) كأنابرىء من الإسلام أو من الله أو من رسوله فليس يمين ولا يكفر به إن قصد تبعيد نفسه عن الفعل أو أطلق كما اقتضاه كلام الأذكار وليقل لا إله إلا الله محمد رسول الله ويستغفر الله وإن قصد الرضا بذلك إن فعله فهو كافر في الحال وقولي أو نحوه أهم من قوله أو برىء من الإسلام (وتصح) أي اليمين (على ماض وغيره) نحو والله ما فعلت كذا أو فعلته والله لأفعلن كذا أو لأفعله (وتكره) أي اليمين قال الله تعالى: ولا تجعلوا الله عرضة لأيمانكم (إلا في طاعة) من فعل واجب أو مندوب وترك حرام أو مكروه فطاعة

﴿ كتاب الإيمان ﴾

اليمين تحقيق محتمل بما اختص الله تعالى به كوالله ورب العالمين والحي الذي لا يموت ومن نفسى بيده إلا أن يريد غير اليمين وبما هو فيه أغلب كالرحيم والخالق والرازق والرب ما لم يرد غيره أو فيه وفي غيره سواء كالموجود والعالم والحي إن إرادته وبصفته كعظمته وعزته وكبريائه وكلامه ومشيته وعلمه وقدرته وحقه إلا أن يريد بالحق العبادات وبالذين قبله للعلوم والمقدور وبالبقية ظهور آثارها. وأحرف القسم باء وواو وتاء ويختص الله بالتاء ولو قال الله بتثليث آخره أو تسكينه فكسنية وأقسمت أو أقسم أو حلفت أو أحلف بالله لأفعلن يمين إلا إن نوى خيرا وأقسم عليك بالله أو أسألك بالله لتفعلن يمين إن أراد يمين نفسه لا إن فعلت كذا فأننا يهودى أو نحوه وتصح على ماض وغيره وتكرر إلا في طاعة

(و) في (دعوى) عند حاكم (و) في (حاجة) كتوكيد كلام كقوله صلى الله عليه وسلم «فوالله لا يعلم الله حق تملوا» أو تعظيم أمر كقوله: والله لو تعلمون ما أعلم لضحكتم قليلا ولبكيتم كثيرا فلا تسكروا فيها وها من زيادتي (فإن حلف على) ارتكاب (معصية) كترك واجب عيني ولو عرضا وفعل حرام (عصى) بحلفه (ولزمه حنث وكفارة) لخبر الصحيحين «من حلف على عيني فرأى غيرها خيرا منها فليأت الذي هو خير وليكفر عن عينيه وإنما يلزمه الحنث إذا لم يكن له طريق سواه والإفلاكا لو حلف لا ينفق على زوجته فإن له طريقا بأن يعطيها من صداقها أو يقرضها ثم يبرئها لأن الغرض حاصل مع بقاء التعظيم (أو) على ترك أو فعل (مباح) كدخول دار وأكل طعام ولبس ثوب (من ترك حنثه) لما فيه من تعظيم اسم الله تعالى نعم إن تعلق بتركه أو فعله غرض ديني كأن حلف أن لا يأكل طيبا ولا يلبس ناعما فقل عيني مكروهة وقيل يمين طاعة اتباعا للسلف في خشونة العيش وقيل يختلف باختلاف أحوال الناس وقصودهم وفراغهم للعبادة قال الشيخان وهو الأصوب (أو) على (ترك مندوب) كسنة ظهر (أو فعل مكروه) كالنكاح في الصلاة (من حنثه وعليه) بالحنث (كفارة) للخبر السابق (أو) على (عكسهما) أي على فعل مندوب أو ترك مكروه (كره) أي حنثه وعليه بالحنث كفارة وهذا من زيادتي (وله تقديم كفارة بلاصوم على أحدسببها) لأنها حق مالي تعلق بسببين فجاز تقديمها على أحدهما كالزكاة فتقدم على الحنث ولو كان حراما كالحنث بترك واجب أو فعل حرام وعلى عود في ظاهر كأن ظاهر من رجعية ثم راجعها وكأن طلق رجعية عقب ظهاره ثم كفر ثم راجع وعلى موت في قتل بعد جرح أما الصوم فلا يقدم لأنه عبادة بدنية فلا تقدم على وقت وجوبها بغير حاجة كصوم رمضان وخرج بغير حاجة الجمع بين الصلاتين تقديمًا والتقييد بغير الصوم في أعدا الحنث من زيادتي (كمنذور مالي) فانه يجوز تقديمه على وقته للترحم لما مر سواء أقدمه على المعلق عليه كإشفاء أم لا كقوله إن شفى الله مريضى فله على أن أعتق عبدا أو إن شفى الله مريضى فله على أن أعتق عبدا يوم الجمعة الذي يعقب الشفاء فانه يجوز إعتاقه قبل الشفاء وقبل يوم الجمعة الذي عقب الشفاء.

(فصل في) صفة كفارة اليمين . وهي بخيرة ابتداء مرتبة انتهاء كما يعلم مما يأتي (خير) المكفر الحر الرشيد ولو كافرا (في كفارة يمين بين إعتاق كظهار) أي كإعتاق عن كفارته وهو إعتاق رقبة مؤمنة بلا عيب يخل بالعمل والسكيب كما مر في محله (وتملك عشرة مساكين كل) منهم إما (مدا من جنس فطرة) كما مر في كتاب الكفارة وإن عبر الأصل هنا بمد حب من غالب قوت بلده (أو مسمى كسوة) مما يعتاد لبسه كعرقية ومنديل (ولو ملبوسا لم تذهب قوته ولم يصلح للدفع له كقميص صغير وعمامة وإزاره وسراويله الكبير) وحرير لرجل (لأنحو خف) مما لا يسمى كسوة كدرع من حديد أو نحوه وقفازين وهما ما يعملان لليدين ويحشيان بقطن كما مر في الحج ومنطقة وهي ما تشد في الوسط فلا تجزى وقولي نحوه خف أعم مما ذكره (فإن) لم يكن المكفر رشيدا أو (عجز عن كل) من الثلاثة هو أولى من قوله عن الثلاثة (بغير غيبة ماله) برق أو غيره (لزمه صوم ثلاثة) من الأيام (ولو مفرقة) لآية: لا يؤخذكم الله باللغو في أيمانكم . والريق لا يملك أو يملك ملكا ضعيفا فلو كفر عنه سيده بغير صوم لم يجز ويجزى بعد موته بالإطعام والكسوة لأنه لا ريق بعد الموت وله في المكاتب أن يكفر عنه بهما بإذنه وللمكاتب أن يكفر بهما بإذن سيده أما العاجز بغيبة ماله فكغير العاجز لأنه واجد فينتظر حضور ماله بخلاف فاقد الماء مع غيبة ماله فانه يتيمم لضيق وقت الصلاة وبخلاف المتمتع للعسر بمكة الموسر ببلده فانه يصوم لأن مكان الدم بمكة فاعتبر يساره وعدمه بها ومكان الكفارة مطلق فاعتبرا مطلقا فإن كان هنا رقيق غائب تعلم حياته فله إعتاقه في الحال (فإن كان) العاجز (أمة تحل) لسيدها (لم تصم إلا بإذن) منه وإن لم يضرها الصوم في خدمة السيد لحق التمتع (كغيرها) من أمة لا تحل له وعبد

ودعوى وحاجة فإن حلف على معصية عصى ولزمه حنث وكفارة أو مباح من ترك حنثه أو ترك مندوب أو فعل مكروه من حنثه وعليه كفارة أو عكسهما كره وله تقديم كفارة بلا صوم على أحد سببها كمنذور مالي .

(فصل في) كفارة يمين بين إعتاق كظهار وتمليك عشرة مساكين كل مدا من جنس فطرة أو مسمى كسوة ولو ملبوسا لم تذهب قوته ولم يصلح للدفع له كقميص صغير وعمامة وإزاره وسراويله الكبير لأنحو خف فإن عجز عن كل بغير غيبة ماله لزمه صوم ثلاثة ولو مفرقة فإن كان أمة تحل لم تصم إلا بإذن كغيرها

(والصوم يضره) أى غيرها فى الخدمة (وقد حنث بلا إذن) من السيد فانه لا يصوم إلا بإذن وان أذن له فى الحلف لحق الخدمة فان أذن له فى الحنث صام بلا إذن وان لم يأذن له فى الحلف فالعبرة فى الصوم بلا إذن فيما إذا أذن فى أحدهما بالحنث ووقع فى الأصل ترجيح اعتبار الحلف لان الإذن فيه إذن فيما يترتب عليه من التزام الكفارة والاول هو الأصح فى الروضة كالشرحين لان الحلف مانع من الحنث فلا يكون الإذن فيه إذنا فى التزام الكفارة فان لم يضره الصوم فى الخدمة لم يحتج الى إذن فيه والتصريح بحكم الأمة من زيادتي (ومبعض كحر فى غير اعتاق) فان كان له مال كفر بتملك ما ممر باعتاق لعدم أهليته للولاء والا فيصوم وهذا أولى مما عبر به الأصل .

﴿فصل﴾ فى الحلف على السكنى والمساكنة وغيرها مما يأتى . لو (حلف لا يسكن) بهذه الدار (أو لا يقيم بها) وهو فيها (فكثت) فيها (بلا عذر حنث وان بعث متاعه) وأهله كالولم يبعثهما لانه حلف على سكنى نفسه فلا يحنث إن خرج حالا بنية التحول وان تركهما ولا إن مكث بعذر كجمع متاع واخراج أهل ولبس ثوب وإغلاق باب ومنع من خروج وخوف على نفسه وأمواله (كألو حلف لا يسكنه) وهما فيها فكثا لبناء حائل لا إن خرج أحدهما حالا أو حلف لا يدخلها وهو فيها أو لا يخرج وهو خارج أو نحو ذلك فاستدام (فكثت) بها فلا يحنث لعدم وجود المحلوف عليه وهو فى الأولى ظاهر إذ لا مساكنة وأما فيما عداها فلا أن استدامة الأحوال المذكورة ليست كانشائها إذ لا يصح أن يقال دخلت شهرا وكذا البقية وصورة حلف المصلى أن يحلف ناسيا أو جاهلا أو يكون أخرس ويحلف بالإشارة (ويحنث باستدامة نحو لبس) مما يتقدر بمدة كركوب وقيام وقعود وسكنى واستقبال ومشاركة فلان إذا حلف لا يفعلها فيحنث باستدامتها الصديق اسمها بذلك إذ يصح أن يقال لبست شهرا وركبت ليلة وكذا البقية وإذا حنث باستدامة شئ ثم حلف أن لا يفعلها فاستدامه لزمه كفارة أخرى لان الحلال اليمين الأولى باستدامة الأولى وتعبيرى فى هذه والتى قبلها بما ذكر أعظم مما ذكره (ومن حلف لا يدخل) هذه (الدار حنث بدخوله داخل بابها) حتى دهليزها (ولو برجله معتمدا عليها فقط) لانه بعد دخوله بخلاف ما لو مدها وقعد خارجها أو دخل بها ولم يعتمد عليها فقط وإن أطلق الأصل أنه لا يحنث بدخوله بها وبخلاف ما لو أدخل رأسه أو يده أو دخل طاقا معقودا قدام الباب (لا بصعود سطح) من خارج الدار (ولو محوطا لم يسقف) لانه لا يعد دخولا بخلاف ما إذا سقف كله أو بعضه ونسب اليها بان كان يصعد اليه منها كما هو الغالب لانه حينئذ كطبة منها وقولى لم يسقف من زيادتي (ولو صارت غير دار) كأن صارت فضاء أو جعلت مسجدا (فدخل لم يحنث) لزوال اسم الدار المحلوف عليها بخلاف ما لو بقى اسمها كأن بقى رسوم جدرانها أو أعيدت بآلتها (أو) حلف (لا يدخل دار زيد حنث بدخول) (ما) أى دار (يملكها أو) دار (تعرف به) كدار العدل وان لم يسكنها دون دار يسكنها بإجارة أو إعارة أو غصب أو نحوها لان الاضافة الى من يملك تقتضى ثبوت الملك حقيقة أو ما الحق به (فان أراد) بها (مسكنه ف) يحنث (به) أى بمسكنه وإن لم يملكه ولم يعرف به ولا يحنث بغير مسكنه وان كان ملكه أو عرف به وقولى أو تعرف به من زيادتي (أو) حلف (لا يدخل داره) أى زيد (أو لا يكلم عبده أو زوجته فزال ملكه) (إلا أن يشير) اليهم بأن يقول داره هذه أو عبده هذا أو زوجته هذه (ولم يرد مادام ملكه) بالرفع والنصب فيحنث تعليلا للإشارة فان أراد مادام ملكه لم يحنث ولو مع الإشارة كما دخل فى المستثنى

والصوم يضره وقد حنث بلا إذن ومبعض كحر فى غير اعتاق .

﴿فصل﴾ حلف

لا يسكن أو لا يقيم بها

فكثت بلا عذر حنث

وإن بعث متاعه كالألو

حلف لا يسكنه وهما

فيها فكثا لبناء حائل

لا إن خرج أحدهما

حالا أو حلف لا يدخلها

وهو فيها أو لا يخرج

وهو خارج أو نحو

ذلك فاستدام ويحنث

باستدامة نحو لبس

ومن حلف لا يدخل

الدار حنث بدخوله

داخل بابها ولو برجله

معتمدا عليها فقط

لا بصعود سطح ولو

محوطا لم يسقف ولو

صارت غير دار فدخل

لم يحنث أو لا يدخل

دار زيد حنث بما

يملكها أو تعرف به

فان أراد مسكنه فيه

أو لا يدخل داره أو

لا يكلم عبده أو زوجته

فزال ملكه فدخل

وكلم لم يحنث إلا أن

يشير ولم يرد مادام

ملكه

منه عملا بارادته وزوال ملكه في غير الزوجة بلزوم العقد من قبله وفيها يابا بته لها لا بطلاقه الرجعي فتعبري بما ذكر أولى من قوله فباعهما أو طلقها وظاهر أنه لا حنث ولو مع الإشارة في زوال الاسم كزوال اسم العبد بعته واسم الدار بجعلها مسجدا فقولهم تغلبنا للإشارة أي مع بقاء الاسم كما يعلم مما يأتي أو آخر الفصل الآتي (أو) حلف (لا يدخل دارا من ذا الباب حنث بالمنفذ) المشار إليه لا بغيره وإن نقل إليه خشب الأول لأن الباب حقيقة في المنفذ مجاز في الخشب فإن أراد الثاني حمل عليه (أو) حلف لا يدخل (بيتا) يحنث (بسماء) أي بما يسمى بيتا ولو خشبا أو خيمة أو شعرا لوقوع اسمه على الجميع بخلاف ما لا يسمى بيتا كمسجد وحمام وغار جبل وكنيسة ويعة لأنه لا يقع عليها اسم البيت إلا بتقييد أو تجوز فإن أراد شيئا حمل عليه (أو) حلف (لا يدخل على زيد فدخل على قوم هو فيهم) علما بذلك (حنث وان استثناء) بلفظه أو نيته لوجود الدخول عليه (وفي نظيره من السلام) ولو في الصلاة (يحنث إن لم يستثنه) لظهور اللفظ في الجميع فإن استثناءه باللفظ أو بالنية لم يحنث وفارق ما قبله بأن الدخول لا يتبع بعض بخلاف السلام.

فصل في الحلف على كل أو شرب مع بيان ما يتناوله بعض المأكولات . لو (حلف لا يأكل رؤوسا) وأطلق (حنث رؤوس نعم) لأنها المتعارفة لا عتيا دية مفردة (لا برؤوس طير وصيد) برى أو بحرى (الان كان) الحالف (من بلد تباع فيه مفردة) وإن حلف خارجه فيحنث بأكلها فيه قطعا وفي غيره على الأقوى في الروضة وأصلها قالا وهو الأقرب إلى ظاهر النص لكن صحح النووي في تصحيحه مقابله قال في الروضة كأصلها وهو ما رجحه الشيخ أبو حامد والرويانى ومال إليه البلقينى بل صححه في تصحيحه وكلام الأصل يفهمه (أو) لا يأكل (بيضا) يحنث (بفارق بائضه) أي ما من شأنه أن يفارقه (حيا) ويؤكل بيضه منفردا (كدجاج ونعام) وإن فارقه بعد موته بخلاف غيره كبيض ممك وهو بطارخه لأنه إنما يفارقه ميتا بشق بطنه وكبيض جزاء لأنه لا يؤكل منفردا (أو) حلف لا يأكل (الحماة) يحنث (بلحم مأكول) كنعم وخيل وطير ووحش مأكولين فيحنث بالأكل من مذكاة (ولو لحم رأس ولسان لا) لحم (سمك وجراد) لأنه لا يفهم من إطلاق اللحم عرفا فعلم أنه لا يتناول غير اللحم ككرش وكبد وطحال وقلب وورثة (ويتناول) أي اللحم (شحم ظهر وجنب) لأنه لحم سمين ولهذا يحمر عند الهزال (لا) شحم (بطن وعين) لأنه يخالف اللحم في الاسم والصفة (والشحم عكسه) فلا يتناول شحم ظهر وجنب ويتناول شحم بطن وعين وذكر الجراد مع عدم تناول اللحم شحم العين والشحم شحم الجنب ومع تناول الشحم شحم البطن والعين من زيادتي (والألية والسنام) بفتح أولهما (ليسا) أي كل منهما (شحما ولا لحما) لخالفته لكل منهما في الاسم والصفة (ولا يتناول أحدهما الآخر) لذلك فلا يحنث من حلف لا يأكل أحدهما بالآخر (والدسم) وهو الودك (يتناولهما) أي الألية والسنام (و) يتناول (شحم نحو ظهر) كبطن وجنب (ودهن) مأكولا فيحنث بأكل أحدهما من حلف لا يأكل كل دهما وقولى نحو ظهر أعم من قوله ظهر وبطن (ويتناول لحم البقر جاموسا وبقر وحش) فيحنث بأكل أحدهما من حلف لا يأكل كل لحم بقروذ كبقرة الوحش من زيادتي (و) يتناول (الحبز كل خبز ولو من أرز) بفتح الهمزة وضم الراء وتشديد الزاى على الأشهر (وباقتلا) بتشديد اللام مع القصر على الأشهر (وذرة) بذال معجمة والماء عوض عن واو أوياء (وحمص) بكسر الحاء وفتح الميم وكسرهما فيحنث بأكل أحدهما من حلف لا يأكل خبزا (وإن ثرده) بمثلثة أولم يكن معه ودبلده لظهور اللغة فيه وبهذا فارق ما مر من اعتبار العرف سواء ابتلعه بعد مضغ أم دونه (و) يتناول (الطعام قوتا وفاكهة) لوقوع اسمه عليهما والفاكهة تشمل الأدم والخلوى كما مر في الربا وتقدم ثم إن الطعام يتناول الدواء بخلافه هنا مع الفرق بين البابين (و) يتناول (الفاكهة رطبا وعنبا ورمانا وأترجا

أولا يدخل دارا من ذا الباب حنث بالمنفذ أو يتناقصهما أولا يدخل على زيد فدخل على قوم هو فيهم حنث وإن استثناءه وفي نظيره من السلام يحنث إن لم يستثنه .

فصل في الحلف لا يأكل رؤوسا حنث برؤوس نعم لا برؤوس طير وصيد إلا أن كان من بلد تباع فيه مفردة أو يضاف فمفارق بائفه حيا كدجاج ونعام أو لحما فبلحم مأكول ولو لحم رأس ولسان لا ممك وجراد ويتناول شحم ظهر وجنب لا بطن وعين والشحم عكسه والألية والسنام ليسا شحما ولا لحما ولا يتناول أحدهما الآخر والدسم يتناولهما وشحم نحو ظهر ودهن ويتناول لحم البقر جاموسا وبقر وحش والحبز كل خبز ولو من أرز وباقتلا وذرة وحمص وإن ثرده والطعام قوتا وفاكهة والفاكهة رطبا وعنبا ورمانا وأترجا

ورطبا ويابسا وليمونا ونبقا وبطيخا ولب فستق وغيره لاقتاء وخيارا وباذنجانا وجزرا (٢٠١) ولا يتناول الثمر يابسا ولا البطيخ

والتمر والجوز هنديا
ولا ليرطب تمرا وبسرا
ولا العنب زيبيا
وعكوسها ، ولو قال
لا آكل ذا البر حنث به
على هيئته ولو مطبوخا
لا على غيرها أو ذا
فبالجميع أو ذا الرطب
فأكله تمرا أو لا أكل
هذا الصبي أو ذا العبد
فكلمه كاملا لم يحنث
أو لا آكل من ذي
البقرة أو من ذي
الشجرة حنث بما يؤكل
منهما لا بولد ولبن ونحو
ورق أو لا آكل سويقا
فسفه أو تناوله بآلة أو
مأثفا كله بخبز حنث
لا إن شربه أو لا شربه
فبالعكس أو لا آكل
سمنا فأكله بخبز أو في
عصيدة وعينه ظاهرة حنث

أترنج بالنون وترج (ورطبا ويابسا) كتمر وزبيب (وليمونا ونبقا) بفتح النون وسكون الموحدة وكسرهما
(وبطيخا ولب فستق) بضم الفوقية وفتحها (ولب غيره) كلب بندق (لاقتاء) بكسر القاف أكثر من
فتحها وبمثلة مع اللد (وخيارا وباذنجانا) بكسر المعجمة (وجزرا) بفتح الجيم وكسرهما فليست من الفا كرهة
وكذا البلح والحصرم كما ذكره التتولي لكن محله في البلح في غير الذي حلا أما ما حلا فظاهر أنه من الفا كرهة
(ولا يتناول الثمر) بثلثة (يابسا ولا البطيخ والتمر) بمثناة (والجوز هنديا) والهندي من البطيخ الأخضر
واستشكل (ولا الرطب تمرا وبسرا) وبلحا (ولا العنب زيبيا) وحصرما (وعكوسها) لاختلافها اسما وصفة
فلا يحنث بأكل الثمر من حلف لا يأكل رطبا والعكس وكذا الباقي ولو حلف لا يأكل العنب أو الرمان لم يحنث
بشرب عصيره ولا بدسه ولا بامتصاصه ورعى ثقله لأنه لا يسمى أكلا (فائدة) أول التمر طلع ثم خلال بفتح
المعجمة ثم بلح ثم بسر ثم رطب ثم تمر (ولو قال) في حلفه مشيرا لبر (لا آكل ذا البر حنث به على هيئته ولو
مطبوخا خلا على غيرها) كطحينه وسويقه وعجينه وخبره لزوال اسمه (أو) قال فيه مشيرا له لا آكل (ذاة) يحنث
(بالجميع) عملا بالإشارة (أو) قال مشيرا الرطب لا آكل (ذا الرطب فأكله تمرا أو) لصبي أو عبد (لا أكل هذا
الصبي أو ذا العبد فكلمه كاملا) بالبلوغ أو الحرية (لم يحنث) لزوال الاسم وذكر حكم العبد من زيادتي وتعبري
بالكامل في الصبي أولى من تعبيره بالشيخ (أو) قال مشيرا لبقرة أو شجرة (لا آكل من ذي البقرة أو من
ذي الشجرة حنث بما يؤكل منهما) من لحم وغيره في الأولى ومن تمر وجمار في الثانية (لا بولد ولبن) في الأولى
(ونحو ورق) كطرف غصن في الثانية عملا بالعرف وتعبري بما يؤكل أعم من تعبيرة بلحم وتمر (أو) قال
في حلفه (لا آكل سويقا فسفه أو تناوله بآلة) هو أعم من قوله بأصبع (أو) لا آكل (مأثفا) أولنا (فأكله
بخبز حنث) لأن ذلك بعد أكلا (لا إن شربه) أي السويق في مائع أو اللبنة فلا يحنث لأنه لم يأكله
(أو) قال (لا شربه) أي السويق أو المائع (فبالعكس) أي يحنث في الثانية دون الأولى فيها (أو) قال
(لا آكل سمنا فأكله) ولو ذائبا (بخبز أو في عصيدة وعينه ظاهرة حنث) لأنه متميز في الحس وقد
أكل المحلوف عليه وزيادة بخلاف ما إذا شربه ذائبا كما علم وما إذا لم تظهر عينه لاستهلاكه .

﴿فصل﴾ في مسائل مشورة لو (حلف لا يأكل ذي التمرة فاختلفت بتمر فأكله إلا بعض تمره لم يحنث)
لجواز أن تكون هي المحلوف عليها ولفظ بعض من زيادتي (أو ليأكلها فاختلفت أو) ليأكل (ذي الرمانة
لم يبر إلا بالجميع) لاحتمال أن يكون التمر هو المحلوف عليه أو بعضه في الأولى ولتعلق الجمين بالجميع في الثانية
(أو لا يلبس ذين لم يحنث بأحدهما) لأن الحلف عليهما (أو لا) يلبس (ذا ولا ذا حنث به) أي بأحدهما لأنه
يمينان (أو ليأكل ذين) الطعام (غدا فتلف) بنفسه أو بإتلاف (أومات) الحالف في غد بعد (تمكنه) من
أكله (أو أتلغه قبله) أي قبل تمكنه (حنث) من الغد بعد مضي زمن تمكنه لأنه تمكن من البر في الأولين
وفوت البر باختياره في الثالثة بخلاف ما لتلف أومات هو أو أتلغه غيره قبل التمكن فلا يحنث كالمسكرة
واعتباري في الإتلاف قبلية التمكن أعم من اعتباره فيه قبلية الغد (أو ليقضين حقه عند رأس الهلال)
أو معه أو أول الشهر (فليقض عند غروب) شمس (آخر الشهر فإن خالف) بأن قدم أو أخر (مع
تمكنه) من القضاء فيه (حنث) فينبغي أن يعد المال ويرصد ذلك الوقت فيقضيه فيه (لا إن شرع في
مقدمة القضاء) كوزن وكيل وعد وحمل ميزان (حينئذ فتأخر) القضاء لكثرتها فلا يحنث للعذر وتعبري
بمقدمة القضاء أعم من تعبيره بالكيل (أو لا يتكلم لم يحنث بما لا يبطل الصلاة) كذكر ودعاء غير محرم
لا خطاب فيها وقراءة قرآن وشئ من التوراة غير محرم أو الإنجيل لأن اسم الكلام عند الإطلاق ينصرف
إلى كلام الآدميين في محاوراتهم وتعبري بما ذكر أعم من تعبيره بالتسبيح وقراءة القرآن (أو لا يكلمه

فليقض عند غروب آخر الشهر فإن خالف مع تمكنه حنث لا إن شرع
في مقدمه الصاء حينئذ فتأخر أو لا يتكلم لم يحنث بما لا يبطل الصلاة أو لا يكلمه

فسلم عليه حنث لاإن كاتبه أو راسله (٣٠٢) أو أشار إليه أو أفهمه بقراءة آية مراده ونواها أو لامال له حنث بكل مال وإن

قل حق بمدبره ودينه
ولو مؤجلا لا بمكاتب أو
ليضر به بر بما يسمى
ضربا ولو لطا ووكرا
ولا يشترط إيلا م إلا أن
يصفه بنحو شديد أو
ليضر به مائة سوط أو
خشبة فضر به ضربة
بمائة مشدودة أو في
الثانية بعشكال عليه
مائة غصن بر وإن شك
في إصابة السكل أو مائة
مرة لم يبر بهذا أو
لا يفارقه حتى يستوفي
حقه ففارقة ولو
بوقوف أو بفلس أو
أبره أو أحال أو احتال
حنث لا إن فارقه غريمه
وإن استوفى وفارقه
ووجده غير جنس
حقه وجهله أو رديثا
لم يحنث أو لا أرى
منكرا إلا رفعته إلى
القاضي فراه بر بالرفع
إلى قاضي البلد فان مات
وتمكن فلم يرفع حنث
أو إلى قاض بر بكل قاض
أو إلى القاضي فلان بر
بالرفع إليه ولو معزولا
فان نوى ما دام قاضيا
وتمكن فلم يرفع حنث
عزل حنث .

فسلم عليه) ولو من صلاة (حنث) لأن السلام عليه نوع من الكلام (لاإن كاتبه أو راسله أو أشار إليه) يد
أو غيرها (أو أفهمه بقراءة آية مراده ونواها) فلا يحنث به اقتصارا بالكلام على حقيقته وقال تعالى: فلن
أكلم اليوم إنسيا فأشارت إليه. فان لم ينو في الأخيرة قراءة حنث لأنه كلفه ودخل في الإشارة إشارة الأخرس
فلا يحنث بها وإنما نزلت إشارة ته منزلة النطق في العقود والفسوخ للضرورة (أو) حلف (لامال له حنث بكل
مال وإن قل حق بمدبره) ومستولده (ودينه ولو مؤجلا) لصدق اسمه على ذلك (لا بمكاتب) لأنه كالخارج
عن ملكه ولا بالدين الذي عليه للسيد لتعليمهم بأن الدين تجب فيه الزكاة ولا زكاة في هذا الدين لسقوطه
بالتعجيل ولا بملك منفعة لأن المفهوم من إطلاق المال الأعيان (أو) ليضر به بر بما يسمى ضربا ولو لطا) أي
ضرب بالوجه بباطن الراحة (ووكرا) أي دفعوا ويقال ضربا باليد مطبقها لأن كلامها ضرب بخلاف ما لا يسمى
ضربا كعض وخنق بكسر النون وقرص ووضع سوط عليه وتنف شعر (ولا يشترط) فيه (إيلا م) لأنه يقال
ضربه فلم يؤلمه ويخالف الحد والتعزير لأن المقصود منها الزجر (إلا أن يصفه) أي الضرب (بنحو شديد)
كبحر فيشترط فيه الإيلا م ونحو من زيادتي (أو) ليضر به مائة سوط أو خشبة فضر به ضربة بمائة مشدودة (من
السياط في الأولى ومن الخشب في الثانية) (أو) ضربه ضربة (في الثانية بعشكال عليه مائة غصن بر وإن شك
في إصابة السكل) عملا بالظاهر وهو إصابة السكل وخالف نظيره في حد الزنا لأن العبرة فيه بالإيلا م بالسكل ولم
يتحقق وهنا الاسم وقد وجد وفيما لو حلف ليفعلن كذا اليوم إلا أن يشاء زيد فلم يفعله ومات زيد ولم تعلم
مشيئته حيث يحنث لأن الضرب سبب ظاهر في الانكباس والمشية لأماره عليها والأصل عدمها والشك هنا
مستعمل في حقيقته وهو استواء الطرفين فلو ترجح عدم إصابة السكل فمقتضى كلام الأصحاب كافي المهمات
عدم البر وتقيدى العشكال بالثانية من زيادتي فخرج الأولى فلا يبر به فيها كما صححه في الروضة كالشرحين
لأنه ليس بسياط ولا من جنسها وما اقتضاه كلام الأصل من أنه يبر به فيها ضعيف وإن زعم الأسنوي أنه
الصواب (أو) ليضر به (مائة مرة لم يبر بهذا) المذكور من المائة المشدودة ومن العشكال لأنه لم يضر به
إلا مرة (أو لا يفارقه حتى يستوفي) حقه منه (ففارقة) مختارا ذا كرا لليمين (ولو بوقوف) بأن كانا مشيين
ووقف أحدهما حتى ذهب الآخر (أو بفلس) بأن فارقته بسبب ظهور فلسه إلى أن يوسر (أو أبراه) من
الحق (أو أحال) به على غريمه وهذا من زيادتي (أو احتال) به على غريم غريمه (حنث) في المسائل الأربع
لوجود المفارقة في الأولى بأنواعها وتفويته البر باختياره في الثانية ولعدم الاستيفاء الحقيقي في الأخيرتين
نعم إن فارقته في مسألة الفلس بأمر الحاكم لم يحنث كالمكره (لا إن فارقته غريمه) وإن أذن له أو تمكن من
اتباعه لأنه إنما حلف على فعل نفسه فلا يحنث بفعل غيره (وان استوفى) حقه (وفارقه ووجده غير جنس حقه)
كغشوش أو نحاس (وجهله أو) وجده (رديثا لم يحنث) لعذره في الأولى ولأن الرداء لا تمنع الاستيفاء
في الثانية بخلاف ما إذا كان غير جنس حقه وعلم به (أو) حلف (لا أرى منكرا إلا رفعته إلى القاضي فراه بر
بالرفع إلى قاضي البلد) في محل ولايته لا إلى غيره لأن ذلك مقتضى التعريف بأل حتى لو انزل وتولى غيره بر
بالرفع إلى الثاني (فان مات وتمكن) من رفعه إليه (فلم يرفع حنث) لتفويته البر باختياره (أو) لا أرى
منكرا إلا رفعته (إلى قاض بر بكل قاض) في ذلك البلد وغيره (أو إلى القاضي فلان بر بالرفع إليه ولو معزولا)
لتعلق اليمين بعينه (فان نوى ما دام قاضيا وتمكن) من رفعه (فلم يرفع حنث) لما مر فان لم يتمكن
فلا يحنث لعذره وإن نوى وهو قاض والحالة ما ذكر لم يبر برفع حنث لأنه لا يحنث لأنه ربحا ولي ثانيا
والرفع على التراخي ويحصل الرفع إلى القاضي بأن يخبره به أو يكتب إليه أو يرسل رسولا يخبره به .
(فصل) في الحلف على أن لا يفعل كذا. لو (حلف لا يفعل كذا) كبيع وشراء وعتق (وأطلق حنث بفعله لا
بفعل وكيله له) لأنه إنما حلف على فعله (إلا فيما لو حلف لا ينكح فيحنث بقبول وكيله لا بقبوله هو لغيره) لأن

فصل حلف لا يفعل
كذا وأطلق حنث
بفعله لا بفعل وكيله له

لا فيما لو حلف لا ينكح فيحنث بقبول وكيله لا بقبوله هو لغيره

ولا يحنث بفساد إلابنسك أو لا يهب حنث بتعمليك تطوع في حياة أو لا يتصدق لم يحنث بهبة أو لا يأكل طعاما أو من طعام اشتراه زيد حنث بما اشتراه وحده ولو سلمه إلا إن اختلط بغيره ولم يظن أكله منه أو لا يدخل دارا اشتراها زيد لم يحنث بدار أخذها بلا شراء كشفعة .
 * كتاب النذر * أركانها صيغة ومنذور وناذر وشرط فيه إسلام واختيار ونفوذ تصرف فيما ينذر وفي الصيغة لفظ يشعر بالتزام كالله على أو على كذا وفي المنذور كونه قربة لم تتعين كعتق وعبادة وقراءة سورة معينة (٢٠٣) وطول قراءة صلاة وصلاة جماعة فلو نذر غيرها .

[مسئلة] إذا التزم في نذر اللجاج وهو ما تعلق ببحث أو منع أو تحقيق خبر قربة لزمته أو كفارة يمين أو مباحا لزمته كفارة يمين أو معصية لم يلزمه شيء إلا إن نوى اليمين فيلزمه بالحنث كفارته سواء في الأقسام الثلاثة علق على مباح أو على معصية لا على وجه الرغبة فيها وإلا لم يلزمه شيء ما لم ينو اليمين كما مرو نذر اللجاج مكروه وعليه حمل الأكثرون

النهى عن النذر أما نذر التبرير ونذر المجازاة فقربة يلزمه فيها ما التزم والأول بالتزام قربة تنجزا كالله على كذا أو على كذا بدون الله أو نذرت كذا وإن لم يقل الله على المعتمد ، والثاني التزام قربة تعليقاً على مرغوب فيه من حصول نعمة أو اندفاع نقمة شكراً لله تعالى كإن شفى الله

الوكيل في قبول النكاح سفير محض لا بدله من تسمية الموكل وخرج بقولي وأطلق ما لو أراد في الأولى أن لا يفعل هو ولا غيره وفي الثانية أن لا ينكح لنفسه ولا لغيره فيحنث عملاً بنية وقولي وأطلق من زيادتي فيها (ولا يحنث بفساد) من بيع أو غيره لأن ذلك غالباً في الحلف منزل على الصحيح (الإبنسك) فيحنث به وإن كان فاسداً لأنه منعقد يجب المضي فيه وهذا من زيادتي وتعبيري في المستثنى منه بما ذكر أعم من تعبيره بما قاله (أو لا يهب حنث بتعمليك) منه (تطوع في حياة) كهدية وعمري ورقبي وصدقة غير واجبة لأن كلا منها هبة فلا يحنث بإعارة وضيافة ووقف وهبة بلا قبض وزكاة ونذر وكفارة وهبة ذات ثواب ووصية إذ لا تملك في الثلاثة الأول ولا تملك تام في الرابعة ولا تطوع في الأخيرة بعدها ولا تملك في الحياة في الأخيرة وتعبيري بما ذكر أولى مما عبر به (أو لا يتصدق لم يحنث بهبة) ولا هدية لأنهما ليسا صدقة كما مر ولهذا حلنا للنبي صلى الله عليه وسلم دون الصدقة ويحنث بالصدقة الواجبة والندوبة وبما تقرر يعلم أن مرادهم بالهبة في هذه ما يقابل الصدقة والهدية وفي التي قبلها الهبة المطلقة (أو لا يأكل طعاماً أو من طعام اشتراه زيد حنث بما اشتراه) زيد (وحده ولو سلماً) أو تولية أو مراحملة لأنها أنواع من الشراء (إلا إن اختلط) ما اشتراه وحده (بغيره ولم يظن أكله منه) بأن يأكل قليلاً كعشر حبات وعشرين حبة لأنه يمكن أن يكون من غير المشتري بخلاف ما إذا أكل كثيراً ككف وخرج بما اشتراه وحده ما لو اشتراه وكيله أو شركته أو ملكه بقسمة فلا يحنث ووجهه فيما إذا اشتراه شركة أن كل جزء منه مشترك وتعبيري بالظن أولى من تعبيره باليقين (أو لا يدخل دارا اشتراها زيد لم يحنث بدار أخذها بلا شراء كشفعة) كأن أخذها بشفعة الجوار بعد حكم الحنفى لهما أو أخذ بعضها بشفعة وباقيها بشراء لأن ذلك لا يسمى شراء عرفاً وقولي بل إلى آخره أعم من قوله بشفعة .

* كتاب النذر *

بمعجمة ولغة الوعد بشر أو التزام ما ليس بلازم أو الوعد بخير أو شر وشرعا التزام قربة لم تتعين كما يعلم مما يأتي والأصل فيه آيات كقوله تعالى : وليوفوا نذورهم . وأخبار نكح البخاري من نذر أن يطيع الله فليطعه ومن نذر أن يعصى الله فلا يعصه (أركانها) ثلاثة (صيغة ومنذور وناذر وشرط فيه) أي في الناذر (إسلام واختيار ونفوذ تصرف فيما ينذر) بكسر الدال وضمها فيصح النذر من السكران ولا يصح من كافر لعدم أهليته للقربة ولا من مكروه لحبر رفع عن أمي الخطأ ولا ممن لا ينفذ تصرفه فيما ينذر كمجور سفيه أو فليس في القرب المالية العينية وصبي ومجنون (و) شرط (في الصيغة لفظ يشعر بالتزام) وفي معناه مامر في الضمان وهذا وما قبله من زيادتي (كالله على) كذا (أو على كذا) كعتق وصوم وصلاة فلا يصح بالنية كسائر العقود (و) شرط (في المنذور كونه قربة لم تتعين) فلا كانت أو فرض كفاية لم تتعين ، والثاني من زيادتي (كعتق وعبادة) وسلام وتشيع جنازة (وقراءة سورة معينة وطول قراءة صلاة وصلاة جماعة ونكصلة معينة من خصال الواجب الخير فيما يظهر ولا فرق في صحة نذر الثلاثة الأخيرة في المتن بين كونها في فرض أم لا فالقول بأن سحتهم مقيدة بكونها في الفرض أخذنا من تقييد الروضة وأصلها بذلك وهم لأنهما إنما قيذا بذلك للخلاف فيه (فلو نذر غيرها) أي غير القربة المذكورة من واجب عيني كصلاة الظهر أو غير كأحد خصال

مريض فله على أو فعلى أو فقد نذرت كذا كما مر واختلف هل يسلك بهذا النذر مسلك واجب الشرع أو جائزه قولان فإذا نذر صوما أو صلاة وجب تبتيب النية في الصوم والقيام في الصلاة على القول الأول دون الثاني والراجح الأول إلا في مسائل قوى فيها مدرك الثاني كما إذا نذر الصلاة فإنه لا يؤذن لها لا تنفاء المقصود من الأذان وهو الإعلام بالوقت ولا يقتل بتركها حقنا للدماء كما إذا نذر العتق فإنه لا يتقيد برقة مؤمنة سليمة كافي الكفارات بل يكفي مطلق رقة لتشوف الشارع للعتق وهكذا بقية ما نصوا على استثنائه قالوا إذا عين للصدقة وقتا تعين

لم يصح ولم يلزمه كفارة والنذر ضربان نذر لجاح بأن يمنع أو يحث أو يحقق خبر اغضبا بالترام قربة كان كلفه فعل كذا وفيه ما التزمه أو كفارة يمين ولو قال فعل كفاية يمين أو نذر لزمته . ونذر تبرر بأن يلتزم قربة بلا تعليق كعلي كذا أو تعليق بحدوث نعمة أو ذهاب نعمة كإني شفي الله مريض ففعل كذا فيلزمه ذلك حالا أو عند وجود الصفة ولو نذر صوم أيام من تعجيله فان قيد بتفريق أو موالاته وجب أو سنة معينة يدخل عيد وتشريق وحيض ونفاس ورمضان فلا قضاء ولا يجب بما أفطره من غيرها استئناف سنة إلا إن شرط تتابعها .

فلا يجوز تأخيرها عنه بالاعذر أما تقديمها (٢٠٤) فإما كتسجيل الزكاة وكذا إذا عين للصديقة مكانا فانه يتعين فتصرف

لأهله ولو أغنياء ولو كفار ابل إذا نذر التصديق على كافر صرح وكذا الإبداله بمسلم كما صرح به القفال وغيره وليس هذا من العمل بالقول المرجوح بل من العمل بمقتضى التعيين ولا ينافيه قولهم لا يجوز إعطاء الكافر من النذور ولا الرقيق ولا مستولدة ولا الغنى ولا من تلزمه نفقته لأن هذا فيما إذا أطلق النذر ولم يعين له مصرفا فينزل على واجب الشرع وذلك فيما إذا عين المصرف فيعمل به كما مر ومن صرح بذلك ع ش حيث قال يصح النذر لكافر وموسر وبنته التي يلزمها نفقتها ومع ذلك قال فيما إذا نذر المقرض شيئا للمقرض مادام دينه عليه أنه يصح على الراجح ما لم يشترط ذلك في العقد

كفارة اليمين مبها أو معصية كشرب خمر وصلاة بحدوث أو مكروه كصوم الدهر لمن خاف به ضررا أو فوت حق أو مباح كقيام وقعود سواء أنذر فعله أم تركه (لم يصح) نذره أما الواجب المذكور فلا يلزم عينا بالترام الشرع قبل النذر فلا معنى لالتزامه وأما المعصية فلخبر مسلم لا نذر في معصية الله تعالى ولا فيما لا يملكه ابن آدم وأما المكروه وهو من زيادتي والمباح فلا تنهما لا يتقرب بهما ولخبر أبي داود لا نذر إلا فيما ابتغى به وجه الله (ولم يلزمه) بمخالفته (كفارة) حتى في المباح لعدم انعقاد نذره وأما خبر لا نذر في معصية وكفارة كفارة يمين فضعيف باتفاق المحدثين وعدم لزومها في المباح هو ما رجحه في الروضة كالشرحين وصوبه في المجموع وخالف الأصل فرجح لزومها نظر إلى أنه نذر في غير معصية وكلام الروضة كأصلها يقتضيه في موضع (والنذر ضربان) أحدهما (نذر لجاح) بفتح اللام وهو التامد في الخصومة ويسمى نذر اللجاج والغضب ويمين اللجاج والغضب ونذر العلق ويمين العلق بفتح الغين المعجمة واللام (بأن يمنع) نفسه أو غيرها من شيء (أو يحث) عليه (أو يحقق خبراً غصباً بالترام قربة) وهذا الضابط من زيادتي (كان كلفه) أو إن لم يكمله أو إن لم يكن الأمر كما قلته (فعل كذا) من نحو عتق وصوم (وفيه) عند وجود الصفة (ما التزمه) عملاً بالترامه (أو كفارة يمين) لخبر مسلم «كفارة النذر كفارة يمين» وهي لا تكفي في نذر التبرر بالاتفاق فتعين حمله على نذر اللجاج (ولو قال) إن كلفته (فعل كفاية يمين أو) كفارة (نذر لزمته) أي الكفارة عند وجود الصفة تعليلاً لحكم اليمين في الأولى وخبر مسلم السابق في الثانية ولو قال فعل يمين فلفو أو فعل يمين نذر صرح ويتخير فيه بين قربة وكفارة يمين ونص البويطي يقتضي أنه لا يصح ولا يلزمه شيء فلو كان ذلك في نذر التبرر كان قال إن شفي الله مريض فعل يمين نذر أو قال ابتداء الله على نذر لزمه قربة من القرب والتعيين إليه ذكره البلقيني وبعضهم قرر كلام الأصل على خلاف ما قررته فأحذره (و) ثانيها (نذر تبرر بأن يلتزم قربة بلا تعليق كعلي كذا) وكقول من شفي من مرضه الله على كذا لما أنعم الله على من شفائي من مرضي (أو تعليق بحدوث نعمة أو ذهاب نعمة كإني شفي الله مريض ففعل كذا فيلزمه ذلك) أي ما التزمه (حالا) إن لم يعلقه (أو عند وجود الصفة) إن علقه للآيات المذكور بعضها أول الباب (ولو نذر صوم أيام من تعجيله) حيث لا عذر مسارعة لبراءة ذمته (فان قيد بتفريق أو موالاته وجب) ذلك عملاً بالترامه وإلا فلا لحصول الوفاء بالتقديرين فلو نذر عشرة أيام متفرقة فصامها متوالية أجزأها خمسة (أو) نذر صوم (سنة معينة لم يدخل) في نذرها (عيد وتشريق وحيض ونفاس ورمضان) أي أيامها لأن رمضان لا يقبل صوم غيره وما عداه لا يقبل صوما أصلاً فلا يدخل في نذر ما ذكر (فلا قضاء) لها عن نذره لما ذكر خلافا للرافعي فيما وقع في الحيض والنفاس (ولا يجب بما أفطره من غيرها استئناف سنة) بل له أن يقتصر على قضائه لأن التتابع إنما كان للوقت كما في رمضان لأنه مقصود (إلا إن شرط تتابعها) فيجب استئنافها عملاً

بالشرط

أو مجلسه وإلا كان ربا وما لم يكن النذور له هاشمياً أو مطلبياً لحرمة الصدقة الواجبة عليهم فلا يصح

النذر لهم فانظر كيف ناقض نفسه فانه متى قيل بصحة النذر لنحو الكافر لزم بالقياس المساوي إن لم يكن أولياً أن يقال بصحته للشراف إذ لا فارق فاعل الشيخ سبق نظره من النذر المعين إلى النذر المطلق . فان قلت يمكن الفرق بأن المانع في الشريف أقوى لكونه ذاتياً لا ينفك بخلافه في نحو الكافر فانه يمكن انفكاكه . قلنا بل المانع في نحو الكافر للاجماع على عدم أخذهم من الزكاة بخلاف الشريف فان الإصطخري وكثيرين قالوا بجواز أخذه من الزكاة إذا منع حقه من بيت المال فالحق صحة النذر للشراف أخذاً بإطلاق قولهم يعمل بمقتضى تعيينه ومأصور وابه من قبيل المثال وهو لا يخص ومن قال بصحة النذر للشراف السيد السهمودي في الشرع وعلماء

أو مطلقة وجب متابعتها
 إن شرطه ولا يقطعه
 ما لا يدخل في معينة
 ويقضيه غير زمن
 حيض ونفاس متصلا
 بآخر السنة أو الأثنتين
 لم يقضها إن وقعت فيما
 مر أو في شهرين لزمه
 صومهما تباعا وسبقا أو
 يوم بعينه من جمعة تعين
 فان نسيه صام يومها
 ومن نذر إتمام نقل لزمه
 أو صوم بعض يوم لم
 ينقده أو يوم قدوم زيد
 انعقد فان صامه عنه وإلا
 فان قدم ليلا أو يوما مامرا
 سقط وإلا لزمه القضاء
 أو التالى له وأول خميس
 بعد قدوم عمره ووقدم في
 الأربعاء صام الخميس
 عن أولها وقضى الآخر.

﴿فصل﴾ نذر إتيان
 الحرم أو شئ منه لزمه
 نسك أو المشى إليه لزمه
 مع نسك مشى من
 مسكنه أو أن يحج أو
 يعتمر ماشيا لزمه مشى
 من حيث أحرم فان
 ركب أجزاءه ولزمه دم

حضر موت في مؤلفات
 لهم وردوا قول ع ش
 المذكور وكذا السيد
 الجوهري في رسالة
 ألفها في شأن هذا الحكم
 ومنها ألحقت تلك الكلمات
 مع بعض زيادة.

بالشرط لأن التتابع صار به مقصودا (أو) نذر صوم سنة (مطلقة وجب متابعتها إن شرطه) في نذره وإلا فلا (ولا يقطعه ما لا يدخل في) نذر (معينة) من صوم رمضان عنه وفطر أيام العيد والتشريق والحيض والنفاس لاستثنائه شرعا وإن لم يذكر الأصل النفاس (ويقضيه غير زمن حيض ونفاس متصلا بآخر السنة) ليعني بنذره أما زمن الحيض والنفاس فلا يلزمه قضاؤه والأشبه عند ابن الرفعة لزومه كافي رمضان بل أولى وفرضه في الحيض قال الزركشى ومثله النفاس (أو) نذر صوم أيام (الأثنتين لم يقضها إن وقعت فيما مر) مما لا يدخل في نذر صوم سنة معينة ووقع في الأصل ترجيح قضائها إن وقعت في حيض أو نفاس ولعل النووي لم يتعقب في الأصل الراجح في ذلك كما تعقبه فيه في السنة المعينة قبل العلم به من ذلك (أو) وقعت (في شهرين لزمه صومهما تباعا) لكفارة مثلا (وسبقا) أى موجهما نذر الأثنتين فلا يلزمه قضاؤها لتقدم وجوبهما على النذر بخلاف ما إذا لم يسبقا وتعبيرى بذلك أعم من تقييده الشهرين بالكفارة (أو) نذر صوم (يوم بعينه من جمعة تعين) فلا يصوم عنه قبله والصوم عنه بعده قضاء كما لو تعين بالشرع ابتداء (فان نسيه صام يومها) أى يوم الجمعة فان كان هو وقع أداء وإلا فقضاء وهذا بناء على أن أول الأسبوع السبت أما على القول بأن أوله الأحد وعزى للأكثرين وجرى عليه النووي في تحريره وغيره فيصوم يوم السبت والمعتمد الأول (ومن نذر إتمام نقل) من صوم أو غيره فهذا أعم من قوله ومن شرع في صوم نقل فنذر إتمامه (لزمه) لأنه عبادة فصح التزامه بالنذر (أو) نذر (صوم بعض يوم لم ينقده) نذره لأنه غير معهود شرعا وكذا لو نذر سجدة أو ركوعا أو بعض ركعة كما علم مما مر (أو) صوم (يوم قدوم زيد انعقد) لإمكان الوفاء به بأن يعلم قدومه غدا فيبيت النية (فان صامه عنه) فذاك (وإلا فان قدم ليلا أو يوما مامرا) مما لا يدخل في نذر صوم سنة معينة وهذا أعم من قوله أو يوم عيد أو في رمضان (سقط) الصوم لعدم قبول ذلك للصوم أو لصوم غيره (وإلا) بأن قدم نهارا وهو صائم فلا أو واجبا غير رمضان أو وهو مفطر بغير مامر (لزمه القضاء) وإتمام يكف تنعيم صوم النقل بعد قدومه فيه لأن لزوم صومه ليس من وقت القدوم بل من أول النهار (أو) نذر صوم اليوم (التالى له) أى ليوم قدوم زيد (و) صوم (أول خميس بعد قدوم عمره) كأن قال إن قدم زيد فعلى صوم اليوم التالى ليوم قدومه وإن قدم عمره فعلى صوم أول خميس بعد قدومه (فقدم في الأربعاء صام الخميس عن أولها) أى النذر (وقضى الآخر) لتعذر الإتيان به في وقته وصح عكسه وإن أمم به قال في المجموع ولو قال إن قدم زيد فله على أن أصوم أمس يوم قدومه لم يصح نذره على المذهب وما نقل عنه من أنه قال صح نذره على المذهب سهو.

﴿فصل﴾ في نذر الإتيان إلى الحرم بنسك أو غيره مما يأتى . لو (نذر إتيان الحرم أو شئ منه) كالبيت الحرام أو بيت الله الحرام أو بيت الله بنية ذلك والصفاء ومسجد الحيف ودار أبي جهل (لزمه نسك) من حج أو عمرة لأن القرية إتمام باتيانه بنسك والنذر محمول على واجب الشرع وذكر حكم إتيان الحرم من زيادتي وقولي أو شئ منه أعم من تغييره باتيان بيت الله مع أنه غير كاف لصدقه بمساجد غير الحرم بل لا بد من وصفه بالحرام أو بنيته كما علم (أو) نذر (المشى إليه لزمه مع نسك مشى من مسكنه) لأن ذلك مدلول لفظه وهذا فيما عدا بيت الله من زيادتي (أو) نذر (أن يحج أو يعتمر ماشيا) أو عكسه (لزمه) مع ذلك (مشى) لأنه مقصود (من حيث أحرم) من الميقات أو قبله أو بعده لأنه التزم المشى في النسك وابتدأه من الأحرام فان صرح به من مسكنه وجب منه وقولي من حيث أحرم من زيادتي بالنظر للعمرة (فان ركب) ولو بلا عذر (أجزاءه) لأنه أفضل عند النووي ولأنه أتى بأصل النسك ولم يترك إلا هيئة فكان كترك الأحرام من الميقات أو الميقات بمنى (ولزمه دم) أى شاة وإن ركب بعذر لتركه الواجب ولترفيه بتركه ويمتد وجوب المشى حتى يفرغ

من نسكه أو يفسد وفراغه من حجه بفراغه من التحليلين قال الشيخان والقياس أنه إذا كان يتردد في خلال أعمال النسك لغرض تجارة أو غيرها فله الركوب ولم يذكروا ومن نذر الحج مثلاً راكباً فحج ماشياً لزمهم أو الحج حافياً لزمه الحج دون الحفاء (أو) نذر (نسكا) من حج أو عمره (وعضب أناب) كافي حجة الإسلام وعمرته (ومن تعجيله أول) زمن (تمسكه) مبادرة إلى براءة الذمة (فإن مات بعده) أي بعد تمكنه من فعله (فعل من ماله) فإن مات قبل التمكن فلا شيء عليه حجة الإسلام وعمرته (أو) نذر (أن يفعله) أي النسك من حج أو عمره فهو أعم من قوله وإن نذر الحج (عامامعينا) هو أعم من قوله عامه (وتمكن) من فعله (لزمه) فيه إن لم يكن عليه نسك إسلام فإن لم يفعله فيه وجب قضاؤه فإن لم يعين العام لزمه في أي عام شاء أو عين ولم يتمكن من فعله فيه فإن لم يبق زمن يسعه لم ينعقد نذره أو وسعه وحدث له قبل إحرامه عذر كمرض فلا قضاء لأن النذور نسك في ذلك العام ولم يقدر عليه (فإن فاته بلا عذر أو بمرض أو خطأ) للطريق أو الوقت (أو نسيان) لأحدهما أو للنسك (بعد إحرامه قضى) وجوباً كالونذر صوم سنة معينة فأفطر فيها لمرض فانه يقضى ما أفطره بخلاف ماله طراً ذلك قبل إحرامه كما مر وقولي بلا عذر مع ذكر حكم الخطأ والنسيان ومع قولي بعد إحرامه من زيادتي فعلم بما تقرر أنه لا قضاء فيما لو فاته بمنع نحو عدو كسلطان ورب دين لا يقدر على وفائه فلا يجب قضاؤه كما في نسك الإسلام إذا صد عنه في أول سنى الإمكان لا يجب قضاؤه وفارق المرض وتاليه باختصاصه بخلاف التحليل به من غير شرط بخلاف المذكورات (أو) نذر (صلاة أو صوما في وقت) لم يمه عنه فعل ذلك فيه (فقاته) ولو بعد تركه كمرض ومنع نحو عدو (قضى) وجوباً لتعين الفعل في الوقت ولتفويته ذلك باختياره وفارق النسك في نحو العدو بأن الواجب بالنذر كالواجب بالشرع وقد تجب الصلاة والصوم مع العجز فكذلك يلزم بالندور والنسك لا يجب إلا عند الاستطاعة فكذلك النذر قاله البغوي وغيره قال الزركشي وما ذكروه في الصلاة خلاف القياس بل القياس أنه يصلى كيف أمكنه في الوقت المعين ثم يجب القضاء لأن ذلك عذر نادر كما في الواجب بالشرع (أو) نذر (أهداء شيء) من نعم أو غيرها وعينه في نذره أو بعده (إلى الحرم) كأن قال لله على أن أهدى هذا الثوب أو البعير إلى الحرم أو إلى مكة (لزمه حمله إليه) أي إلى الحرم نفسه إن لم يعين شيئاً منه وإلى ما عينه منه إن عين (إن سهل) عملاً بالتزامه (و) لزمه (صرفه) بعد ذبح ما يذبح منه (لمساكينه) الشاملين لفقرائه والذي يذبح منه ما يجزى في الأضحية فإن لم يجز فيها كظبي وصغير ومعيب تصدق به حياً ولو ذبحه تصدق بلحمه وغرم ما نقص بذبحه أما إذا لم يسهل حمله كعقار ورخا فيلزم حمل ثمنه إلى الحرم ويشترط في لزوم حمله أيضاً إمكان التعميم به حيث وجب التعميم فإن لم يمكن التعميم به كلؤلوفان كانت قيمته في الحرم ومحل النذر سواء تخير بين حمله وبيعه بالحرم وبين حمل ثمنه أو في أحدهما أكثر تعين وقولي إن سهل من زيادتي وتعميري بالشيء وبالحرمة وبالمساكين أولى من تعبيره بالهدى وبمكة وبمن بها لأن الحكم لا يختص بهامع ما في قوله من إيهام غير المراد (أو) نذر (تصدقا) بشيء (على أهل بلد معين لزمه) صرفه لمساكينه من المسلمين سواء الحرم وغيره فلا يجوز نقله كافي الزكاة ومن نذر النحر بالحرم لزمه النحر به وتفرقة اللحم على مساكينه أو بغيره لم يلزمه شيء (أو) نذر (صوماً) يمكن لم يتعين (الصوم فيه) في غير سواء الحرم وغيره كما أن الصوم الذي هو بديل واجبات الإحرام لا يتعين في الحرم (أو) نذر (صلاة به) أي بمكان (فكاعتكاف) أي فكسندره فلا تعين فيه لأنها لا تختلف باختلاف الأمكنة إلا المسجد الحرام ومسجد المدينة والمسجد الأقصى فتعين لعظم فضلها وإن تفاوتت فيه ويقوم الأول مقام الآخرين وأولهما مقام الآخر دون العكس كما علم ذلك من التنظير فهو أعم مما عبر به (أو) نذر (صوماً) مطلقاً أو مقيداً بنحو دهر كحين (فيوم) يحمل عليه لأنه أقل ما يفرد بالصوم (أو أياماً) أي صومها (فثلاثة) لأنها أقل الجمع (أو) نذر (صدقة فبمتمول) يتصدق به وإن قل وكذا لو نذر التصديق بمال عظيم

أو نسكا وعضب أناب
ومن تعجيله أول
تمسكه فإن مات بعده
فعل من ماله أو أن
يفعله عامامعينا وتمكن
لزمه فإن فاته بلا عذر
أو بمرض أو خطأ أو
نسيان بعد إحرامه
قضى أو صلاة أو صوما
في وقت فقاته قضى أو
إهداء شيء إلى الحرم
لزمه حمله إليه إن سهل
وصرفه لمساكينه أو
تصدقا على أهل بلد
معين لزمه أو صوما
بمكان لم يتعين أو صلاة
به فكاعتكاف أو
صوما فيوم أو أياما
فثلاثة أو صدقة
فبمتمول

لأن الصدقة الواجبة لا تنحصر في قدر لأن الخلقاء قديشتركون في نصاب فيجب على أحدهم شيء قليل وتعبيرى بتمول أولى من قوله فيما كان إذ لا يكتفى بما لا يتمول (أو) نذر (صلاة فركعتان) تكفيان لأنهما أقل واجب منها (قيام قادر) إلحاق النذر بواجب الشرع (أو) نذر (صلاة قاعد اجاز) فعلها (قائماً) لإتيانه بالأفضل (لأعكسه) أى نذر الصلاة قائماً فلا يجوز فعلها قاعداً مع القدرة على القيام لأنه دون ما التزمه (أو) نذر (عتقاً فربة) تجزى ولو ناقصة ككافرة لوقوع الاسم عليها (أو) نذر (عتق كافرة أو معية أجزاء) فربة (كاملة) لإتيانه بالأفضل (فان عين) فربة (ناقصة) ككافة على عتق هذا العبد الكافر أو الملعيب (تعينت) لتعلق النذر بالعين

✽ كتاب القضاء ✽

بالمدة أى الحكم بين الناس. والأصل فيه قبل الاجماع آيات كقوله تعالى : وأن احكم بينهم بما أنزل الله . وقوله : فاحكم بينهم بالسبط . وأخبار تكبر الصحيحين : إذا اجتهد الحاكم فأخطأه فله أجر وإن أصاب فله أجران . وفي رواية صحح الحاكم إسنادها فله عشرة أجور وما جاء في التحذير من القضاء كقوله من جعل قاضياً ذبح بغير سكين محمول على عظم الخطر فيه أو على من يكره له القضاء أو يحرم عليه على ما يأتي (تولية) أى القضاء (فرض كفاية) في حق الصالحين له في الناحية أمانة تولية الإمام لأحدهم ففرض عين عليه (فمن تعين له في ناحية لزمه طلبه) ولو يئذل مال أو خاف من نفسه الليل (و) لزمه (قبوله) إذا وليه للحاجة إليه فيها فإن امتنع أجبر وإنما يلزمه الطلب والقبول (فيها) أى في ناحيته فلا يلزمه في غيرها لأن ذلك تعذيب لما فيه من ترك الوطن بالكلية لأن عمل القضاء لا غاية له بخلاف سائر فروض الكفايات المحوكة إلى السفر كالجهاد وتعلم العلم (أو) لم يتعين فيها لكنه (كان أفضل) من غيره (سنا) أى الطلب والقبول (له) فيها إذا وثق بنفسه وقولى وقبوله إلى آخره من زيادتي (أو) كان (مفضولاً ولم يمتنع الأفضل) من القبول (كرها له) أى للمفضول لما في خبر الصحيحين من قوله صلى الله عليه وسلم لعبد الرحمن بن سمرة : لا تسأل الإمارة . فإن كان الأفضل يمتنع من القبول فكل معدوم واستثنى ما وردى من الكراهة ما إذا كان المفضول أطوع وأقرب إلى القبول والبلقينى ما إذا كان أقوى في القيام في الحق وذكر كراهة القبول من زيادتي (أو) كان (مساوياً) لغيره (فكذا) أى فيكرها له (إن اشترى) بالاتفاق بعلمه (وكفى) بغير بيت المال لما فيه من الخطر بلا حاجة وعلى هذا حمل امتناع السلف (وإلا) بأن لم يشترى أو لم يكف بما ذكر (سناله) لينتفع بعلمه أو ليكتفى من بيت المال ويحرم طلبه بعزل صالح له ولو مفضولاً وتبطل عدالة الطالب والتصريح بسن القبول من زيادتي (وشرط القاضى كونه أهلاً للشهادات) بأن يكون مسلماً مكلفاً حراً ذكراً عادلاً سمياً بصيراً ناطقاً (كافياً) لأمر القضاء فلا يولاه كافر وصبي ومجنون ومن به رق وأنثى وخنثى وفاسق ومن لم يسمع وأعمى وأخرس وإن فهمت إشارته ومغفل ومحتل النظر بكبر أو مرض لنقصهم (مجتهداً) وهو العارف بأحكام القرآن والسنة وبالقياس وأنواعها فمن أنواع القرآن والسنة الخاص العام والمجمل والمبين والمطلق والمقيد والنص والظاهر والناسخ والمنسوخ ومن أنواع السنة المتواتر والآحاد والمتصل وغيره ومن أنواع القياس الأولى والمساوى والأدون كقياس الضرب للوالدين على التأنيف لهما وقياس إحراق مال اليتيم على أكله في التحريم فيها وقياس التفاح على البر في باب الربا بجامع الطعم (وحال الرواة) قوة وضعفاً فيقدم عند التعارض الخاص على العام والمقيد على المطلق والنص على الظاهر والمحكم على التشابه والناسخ والمتصل والقوى على مقابلها (ولسان العرب) لغة ونحواً وصرفاً وبلاغة (وأقوال العلماء) اجماعاً واختلافاً فلا يخالفهم في اجتهاده (فإن فقد الشرط) المذكور بأن لم يوجد رجل متصف به (فولى سلطان ذو شوكة مسلماً غير أهل) كفاسق ومقلد وصبي وامرأة (نقد) بمعجمة (قضاؤه للضرورة) لثلاث تعطل مصالح الناس

أو صلاة فركعتان بقيام قادر أو صلاة قاعد اجاز قائماً لأعكسه أو عتقاً فربة أو عتق كافرة أو معية أجزاء كاملة فان عين ناقصة تعينت ✽ كتاب القضاء ✽ توليه فرض كفاية فمن تعين له في ناحية لزمه طلبه وقبوله فيها أو كان أفضل سناله أو مفضولاً ولم يمتنع الأفضل كرها له أو مساوياً فكذا إن اشترى وكفى وإلا سناله . وشرط القاضى كونه أهلاً للشهادات كافياً مجتهداً وهو العارف بأحكام القرآن والسنة وبالقياس وأنواعها وحال الرواة ولسان العرب وأقوال العلماء فان فقد الشرط فولى سلطان ذو شوكة مسلماً غير أهل نقد قضاؤه للضرورة

وتعبري بمسما غير أهل أعم من قوله فاسقاً أو مقلداً وهو الأوفق لتعليمهم ومقتضى كلام الروضة وأصلها وصرح به ابن عبد السلام في الصبي والمرأة وإن خالفه بعضهم تفقها ومعلوم أنه يشترط في غير أهل معرفة طرف من الأحكام (وسن للامام أن يأذن للقاضي في الاستخلاف) إعانة له (فإن أطلق التولية) بأن لم يأذن له في الاستخلاف ولم ينه عنه (استخلف) ولو بعضه (فيما عجز عنه) لحاجته إليه دون ما يقدر عليه (أو) أطلق (الإذن) بأن لم يعمم له في الإذن في الاستخلاف ولم يخص (في) يستخلف (مطلقاً) وهذه من زيادتي وكما طلاق الإذن تعميمه كما فهم منه بالأولى وإن خصصه بشئ لم يتعمده أو نهاه عن الاستخلاف لم يستخلف ويقتصر على ما يمكنه إن كانت توليته أكثر منه (وشرطه) أي المستخلف بفتح اللام (كالقاضي) أي كشرطه السابق (إلا أن يستخلفه في) أمر (خاص كسماع بينة فيكفي علمه بما يتعلق به ويحكم باجتهاده) إن كان مجتهداً (أو اجتهد مقلده) بفتح اللام إن كان مقلداً بكسر ها لأنه إنما يحكم بمعتقده (ولا يشترط عليه خلافه) أي خلاف الحكم باجتهاده أو اجتهد مقلده لأنه لا يعتقده (وإجاز نصب أكثر من قاض بمحل) كبدل وإن لم يخص كلامهم بمكان أو زمان أو نوع كالأموال أو الدماء أو الفروج هذا (إن لم يشترط اجتماعهم على الحكم) وإلا فلا يجوز لما يقع بينهم من الخلاف في محل الاجتهاد ويؤخذ من التعليل أن عدم الجواز محله في غير المسائل المتفق عليها وهو ظاهر وقولي أكثر من قاضي أعم من قوله قاضين وقيد الماوردي بقوله ما لم يكثر أو في المطلب يجوز أن يناط بقدر الحاجة (و) جاز (تحكيم اثنين) فأكثر (أهلاً للقضاء) واحداً أو أكثر (في غير عقوبة لله تعالى) ولو مع وجود قاض أو في قوداً ونكاح وخرج بالأهل غيره فلا يجوز تحكيمه أي مع وجود الأهل وإلا جاز حتى في عقد نكاح امرأة لا ولي لها خاص وبغير عقوبة لله تعالى عقوبته من حد أو تعزير فلا يجوز التحكيم فيها إذ ليس لها طالب معين ويؤخذ من هذا التعليل أن حق الله تعالى المالى الذي لا طالب له معين فلا يجوز فيه التحكيم وهو ظاهر وتعبري بما ذكر أعم وأولى من تعبيره بما ذكره وقضية كلامهم أن للمحكم أن يحكم بعلمه وهو ظاهر وإن زعم بعض التأخرين أن الرجح خلافه وقال الأذرعى لم أرفيه شيئاً أي صريحاً (ولا ينفذ حكمه إلا برضاها به قبله) لأن رضاها هو الثابت للولاية فلا بد من تقدمه بقيد زده بقولي (إن لم يكن أحدهما قاضياً) وإلا فلا يشترط رضاها بناء على أن ذلك تولية منه فلو حكما اثنين لم ينفذ حكم أحدهما حتى يجتمعا بخلاف تولية قاضين ليجمعوا على الحكم لظهور الفرق قاله في المطلب أما الرضا بالحكم بعده فليس بشرط تحكيم الحاكم (ولا يكفي رضا جان) هو أعم من قوله رضا قاتل بحكمه (في ضرب دية على عاقلته) بل لا بد من رضاها أيضاً به ولو كانوا فقراء لأنهم لا يؤخذون باقراره فكيف يؤخذون برضاه (ولو رجع أحدهما قبله) أي قبل الحكم ولو بعد إقامة المدعى شاهدين (امتنع) الحكم وليس للمحكم أن يجبس بل غايته الإثبات والحكم وإذا حكم بشئ من العقوبات كالقود وحد القذف لم يستوفه لأن ذلك يجرم أبهة الولاية .

﴿فصل﴾ فيما يقتضى انزال القاضي أو عزله وما يذكر معه . لو (زال أهليته) أي أهلية القاضي (بنحو جنون وإغماء) كغفلة وصمم ونسيان يخل بالضبط وفسق (انعزل) لوجود المناقاة ولأن القضاء عقد جائز نعم لو عمى بعد سماع البينة وتعديلها ولم يحتج لإشارة نفذ حكمه في تلك الواقعة وتعبري بما ذكر أعم بما عر به (فلو عادت) أهليته (لم تعد ولايته) كالوكالة وغيرها من العقود (وله عزل نفسه) كالوكيل وهذا من زيادتي (وللامام عزله بخلل) ظهر منه ويكفي فيه غلبة الظن وحمل هذا وما قبله إن وجد ثم صالح غيره للقضاء (وبأفضل) منه (وبمصلحة) كتسكين فتنة سواء أعزله بمثله أم بدونه وذكر حكمه دونه من زيادتي (وإلا) بأن لم يكن شئ من ذلك (حرم) عزله (و) لكنه (ينفذ) طاعة للامام بقيد زده بقولي (إن وجد) ثم (صالح) غيره للقضاء وإلا فلا ينفذ أما القاضي فله عزل خليفته بلاموجب بناء على انزاله بموته (ولا ينعزل قبل بلوغه عزله)

وسن للامام أن يأذن للقاضي في الاستخلاف فإن أطلق التولية استخلف فيما عجز عنه أو الإذن فطلقاً وشرطه كلقاضي إلا أن يستخلفه في خاص كسماع بينة فيكفي علمه بما يتعلق به ويحكم باجتهاده أو اجتهد مقلده ولا يشترط عليه خلافه وإجاز نصب أكثر من قاض بمحل إن لم يشترط اجتماعهم على الحكم وتحكيم اثنين أهلاً للقضاء في غير عقوبة لله تعالى ولا ينفذ حكمه إلا برضاها به قبله إن لم يكن أحدهما قاضياً ولا يكفي رضا جان في ضرب دية على عاقلته ولو رجع أحدهما قبله امتنع .

﴿فصل﴾ زالت أهليته بنحو جنون وإغماء انعزل فلو عادت لم تعد ولايته وله عزل نفسه وللإمام عزله بخلل وبأفضل وبمصلحة وإلا حرم وينفذ إن وجد صالح ولا ينعزل قبل بلوغه عزله

فان علقه بقراءته كتابا انعزل بها وبقراءة عليه وينعزل بانعزاله نائبه لاقيم يتم ووقف ولا من استخلفه بقول الامام استخلف عني ولا ينعزل قاض ووال بانعزال الامام ولا يقبل قول متول في غير محل ولايته ولا معزول حكمت بكذا ولا شهادة كل بحكمه الا ان شهد بحكم حاكم ولم يعلم القاضي أنه حكمه ولو ادعى على متول جور في حكم لم يسمع الابينة او مالاتعلق بحكمه أو على معزول شيء فكغيرها. (فصل) ثبت التولية بشاهدين يخرجان مع المتولى بخبران أو باستفاضة وسن أن يكتب موليه له .

[مسئلة] يحتاج القضاء الى مول ومتول ومولى فيه ومحل ولايته وصيغة والمولى (٢٠٩) هو الامام الأعظم أو نائبه بإذنه

وشرطه نفوذ تصرفه فيما يولى فيه وأهليته الا في ذى الشوكة والمتولى هو النائب وشرطه صحة تصرفه فيما يتولى فيه وأهليته المقررة في كتب الفروع إلا في قاضي الضرورة فشرطه معرفة طرف من الأحكام ويجوز نصب قاضين فأكثر ولو لمكان واحد ولو مع شرط اجتماعهما على الحكم حيث كان مقلدهما واحدا ولا يجوز الاستخلاف الا عند العجز أو إذن المولى فيه مع التعميم وينعزل الخليفة بالانعزال المستخلف ، وبما يحصل به الانعزال القسق أو زيادته بحيث لا يرضى به المولى . والمولى فيه هو ما يتصرف فيه وشرطه جوازه شبرعا وتعيينه من الأنسجة أو الدماء

لعظم الضرر بنقض الأحكام وفساد التصرفات نعم لو علم الخصم أنه معزول لم ينفذ حكمه له لعله أنه غير حاكم باطنا ذكره الماورى (فان علقه) أى عزله (بقراءته كتابا انعزل بها وبقراءة) ممن غيره (عليه) لان الغرض إعلامه بصورة الحال لاقراءته بنفسه وصوب الأسنوى عدم انعزاله بقراءة غيره عليه كافي مسألة الطلاق والقائل بالأول فرق بأن الرعى ثم النظر الى الصفات وهنا الى الإعلام وكما ينعزل بقراءة الكتاب ينعزل بعرفته ما فيه بتأمله وان لم يكن قراءة حقيقة (وينعزل بالانعزاله) بموت أو غيره (نائبه) لانه فرعه (لاقيم يتم ووقف) فلا ينعزل بذلك لثلاث تعطل أبواب المصالح (ولا من استخلفه بقول الامام استخلف عني) لانه خليفة الإمام والأول سفير في التولية بخلاف ما لو قال له استخلف عن نفسك أو أطلق فينعزل بذلك لظهور غرض المعاونة فلا تشكل الثانية بنظيرتها من الوكالة إذ ليس الغرض ثم معاونة الوكيل بل النظر في حق الموكل فحمل الإطلاق على ارادته (ولا ينعزل قاض ووال) والتصريح به من زيادتي (بانعزال الامام) بموت أو غيره لشدة الضرر في تعطيل الحوادث وتعيرى بالانعزال هنا وفي القيم أعم من تعيره بالموت (ولا يقبل قول متول في غير محل ولايته ولا) قول (معزول حكمت بكذا) لانهما لا يملكان الحكم حينئذ فلا يقبل إقرارهما به (ولا شهادة كل) منهما (بحكمه) لانه يشهد على فعل نفسه (إلا ان شهد بحكم حاكم ولم يعلم القاضي أنه حكمه) فتقبل شهادته كاتقبل شهادة المرضة كذلك فان علم القاضي أنه حكمه لم تقبل شهادته به كالموضح به وقولى ولم يعلم الى آخره من زيادتي (ولو ادعى على متول جور في حكم لم يسمع) ذلك (إلا بينة) فلا يخلف لانه نائب الشرع والدعوى على النائب دعوى على النائب ولا نفع باب التحليف لتعطل القضاء قال الزركشى هذا ان كان موثوقا به والاحلف (أو) ادعى عليه (ما) أى شيء (لا يتعلق بحكمه أو على معزول شيء) كأخذ مال برشوة أو بشهادة من لا تقبل شهادته (فكغيرها) فتفصل الخصومة بإقرار أو حلف أو إقامة بينة وقيد السبكي الأولى من هاتين فقال هذا ان ادعى عليه بما لا يقدح فيه ولا يخل بمنصبه والا فالقطع بأن الدعوى لا تسمع ولا يخلف ولا طريق للدعى حينئذ الابينة ثم قال بل ينبغي أن يكون الحكم كذلك وان ادعى عليه بما لا يقدح فيه ولم يظهر للحاكم صحة الدعوى صيانة عن ابتدائه بالدعوى والتحليف انتهى وليس لأحد أن يدعى على متول في محل ولايته عند قاض أنه حكم بكذا فان كان في غير محلها أو معزولا صحت البينة ولا يخلف ذكره في الروضة وأصلها ما ذكرته في المعزول محله في غير ما ذكره فيه .

(فصل) في آداب القضاء وغيرها (ثبت التولية) للقضاء (بشاهدين) كغيرها (يخرجان مع المتولى) الى محل ولايته قرب أو بعد (يخبران) أهله بها (أو باستفاضة) بها كما جرى عليه الخلفاء ولأنها أكد من الإشهاد فلا تثبت بكتاب لإمكان تحريفه قال تعالى : ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا (وسن أن يكتب موليه) إماما كان أو قاضيا فهو أعم وأولى من قوله ليكتب الامام (له) كتابا

(٢٧) - (فتح الوهاب) - ثان) أو الأقوال أو غير ذلك أو التعميم ومحل الولاية هو مكان نفوذ تصرفه وشرطه

تعيينه ببلد أو محلة أو إقليم أو غير ذلك والصيغة إيجاب ولو بكتابة أو رسالة بشرط شهادة اثنين على ذلك أو الاستفاضة ولا يكفي في وجوب الطاعة مجرد الكتاب أو الإرسال وإن احتف بقرائن الصدق وهو صريح كقوليك القضاء وخلقتك فيه وكناية كفوضت اليك كذا ووكلتك فيه وقبول ويكفي فيه عدم الرد على الراجح ولا يجوز عقد القضاء بمال ولو من غير بيت المال ويندب بذل المال لعزل غير الصالح ويحرم عزل الصالح ولو بأصلح منه ويفسق طالب ذلك ويحرم تولية غير الأهل مع وجود الأهل ولا تصح واذا وجد عالم فاسق وعامى عدل قدم الأول إن لم يكن فسقه بنحو أخذ الرشوة والإقدم الثاني ويراجع العلماء أفاده في شرح الروض ومر والنهج والمحلى وحواشيا

بالتولية وبما يحتاج اليه في المحل المذكور لأنه صلى الله عليه وسلم كتب لعمر بن حزم لما بعثه الى اليمن رواه
أبو داود وغيره وفيه الزكوات والديات وغيرها (و) أن (يبحث القاضي عن حال علماء المحل وعدوله) قبل
دخوله إن تسير وإلا فحين يدخل هذا إن لم يكن عارفا بهم وتعبيري بالمحل هنا وفيما يأتي أعم من تعبيره بالبلد
(و) أن (يدخل) وعليه عمامة سوداء (يوم اثنين) صبيحته (و) إن عسر دخل يوم (خمسة) يوم (سبت)
وقولي فخميس فسبت من زيادتي ونقله في الروضة عن الأصحاب (و) أن (ينزل وسط المحل) بفتح السين على
الأشهر ليمساوي أهله في القرب منه (و) أن (ينظر أولا في أهل المجلس) لأنه عذاب (فمن أقر) منهم (بحق
فعل) به (مقتضاه) فإن كان الحق حدا أقامه عليه وأطلقه أو تعزيرا ورأى إطلاقه فعل أو مالا أمره بأدائه
فإن لم يؤد ولم يثبت إعساره أدام حبسه والآنودي عليه لاحتمال خصم آخر فإن لم يحضره أحد أطلق وتعبيري
بما ذكر أولى مما عبر به (ومن قال ظلمت) بالمجلس (فعلى خصمه حجة) فإن لم يقمها صدق المحبوس بيمينه
(فإن كان) خصمه (غائبا كتب اليه ليحضر) هو أو وكيله عاجلا فإن لم يفعل حلف وأطلق لكن يحسن
أن يؤخذ منه كفيل (ثم) بعد فراغه من المحبوسين ينظر في (الأوصياء) بأن يحضرهم اليه فمن ادعى وصاية
بحث عنها هل ثبتت بينه أولا وعن حاله وتصرفه فيها (فمن وجده عدلا قويا) فيها (أقره أو فاسقا) أو شك
في عدالته ولم يعدله الحاكم الأول (أخذ المال منه أو) عدلا (ضعيفا) لكثرة المال أو لسبب آخر (عضده
بمعين) يتقوى به ثم ينظر في أمناء القاضي النصوبين على المحاجر وتفارقة الوصايا ثم في الوقف العام والمال
الضال واللقطة (ثم يتخذ كاتباً) للحاجة اليه ولأن القاضي لا يفرغ للكتابة غالبا (عدلا) في الشهادة لتؤمن
حياته (ذكر حرا) هاما من زيادتي (عارفا بكتابة محاضر وسجلات) وكتب حكمية ليعلم صحة ما يكتبه من
فساده (شرطا) فيها والمحضر بفتح الميم ما يكتب فيه ما جرى للمتحاكمين في المجلس فإن زاد عليه الحكم
أو تنفيذه سمي سجلا وقد يطلقان على ما يكتب (قهيها) بما زاد على ما يشترط من أحكام الكتابة لثلا يؤتى
من قبل الجهل (عفيقا) عن الطمع لثلا يستمال به وهو من زيادتي (وافر عقل) لثلا يندفع (جيد خط) لثلا
يقع الغلط والاشتباه حسبا فصيحاً (ندبا) فيها (و) أن يتخذ (مترجمين) للحاجة اليهما في تعريف كلام
من لا يعرف القاضي لغته من خصم أو شاهد أما تعريف كلام القاضي الذي لا يعرف الخصم أو الشاهد
لغته فلا يشترط فيه العدد لأنه إخبار محض (و) أن يتخذ قاض (أصم مسمعين) للحاجة اليهما أما إسماع
الخصم الأصم ما يقوله القاضي والخصم فقال القفال لا يشترط فيه العدد لما مر وشرط كل من المترجمين
والمسمعين أن يكونا (أهلي شهادة) فيشترط إتيانهم بلفظها فيقول كل منهما أشهد أنه يقول كذا ويشترط
انتفاء التهمة حتى لا يقبل ذلك من الوالد والولد إن تضمن حقا لها ويجزى من المترجمين والمسمعين في المال
أو حقه رجل وامرأتان وفي غيره رجلان وتعبيري بما ذكر أولى من تعبيره في المترجم بالعدالة والحرية
والعدد وفي المسمع بالعدد (ولا يضرهما العمى) لأن الترجمة والإسماع تفسير ونقل اللفظ لا يحتاج الى معاينة
بخلاف الشهادة وهذا من زيادتي في المسمعين (و) أن (يتخذ القاضي مزيكين) لما مر وسيأتي شرطهما آخر
الباب ومحل سن ما ذكر من اتخاذ كاتب ومن بعده إذا لم يطلب أجرة أو رزقا من بيت المال (و) أن يتخذ
(درة) بكسر الميم (لتأديب وسجنا لأداء حق ولعقوبة) هو أهم من قوله ولتعزير كما اتخذها عمر رضي
الله عنه (ومجلسا رفيقا) به وبغيره بأن يكون واسعا لثلا يتأذى بضيقه الحاضرون ظاهرا ليعرفه كل من يراه
لائقا بالحال كأن يجلس في الشتاء في كن وفي الصيف في فضاء وكان يجلس على مرتفع وفراش وتوضع له
وسادة (وكره مسجد) أي اتخاذ مجلسا للحكم صونا له عن ارتفاع الأصوات واللفظ الواقعين بمجلس القضاء
عادة ولو اتفقت قضية أو قضايا وقت حضوره فيه لصلاة أو غيرها فلا بأس بصلها (و) كره (قضاء عند تغير خلقه بنحو غضب
بنحو غضب) كجوع وشبع مفرطين ومرضى مؤلم وخوف مزعج وفرح شديد نعم إن غضب لله ففي

ويبحث القاضي عن
حال علماء المحل وعدوله
ويدخل يوم اثنين
فخميس فسبت وينزل
وسط المحل وينظر أولا
في أهل المجلس فمن أقر
بحق فعل مقتضاه ومن
قال ظلمت فعلى خصمه
حجة فإن كان غائبا
كتب اليه ليحضر ثم
الأوصياء فمن وجده
عدلا قويا أقره أو
فاسقا أخذ المال منه
أو ضعيفا عضده بمعين
ثم يتخذ كاتباً عدلا
ذكر حرا عارفا بكتابة
محاضر وسجلات
شرطا قهيها عفيقا
وافر عقل جيد خط
ندبا ومترجمين وأصم
مسمعين أهلي شهادة
ولا يضرهما العمى
ويتخذ القاضي مزيكين
ودرة لتأديب وسجنا
لأداء حق ولعقوبة
ومجلسا رفيقا وكره
مسجد وقضاء عند
تغير خلقه بنحو غضب

الكرهه وجهان قال البلقيني المعتمد عدمها (وأن يعامل) هذا أعم من قوله وأن لا يشتري ولا يبيع (بنفسه) إلا إن فقد من يوكله (أو وكيل) له (معروف) لثلاثي و ذكر كراهة السجد والمعاملة من زيادتي (وسن) عند اختلاف وجوه النظر وتعارض الآراء في حكم (أن يشاور الفقهاء) الأمانة لقوله تعالى لنبيه ﷺ وشاورهم في الأمر (وحرم قبوله هدية من لاعادة له) بها (قبل ولايته أو) له عادة بها (وزاد عليها) قدرا أو صفة بقيد زدته فيها بقولي (في محلها) أي ولايته (و) قبوله ولو في غير محلها هدية (من له خصومة) عنده وإن اعتادها قبل ولايته لأنها في الأخيرة تدعو إلى الليل إليه وفي غيرها سببها العمل ظاهرا ولخبر هدايا العمال غلول وروى سحت رواه باللفظ الأول البيهقي بإسناد حسن (وإلا) بأن كان في محل ولايته أو لم يزد للمهدي على عادته ولا خصومة فيها (جاز) قبولها ولو أرسل بها إليه من ليس من أهل عمله ولم يدخل معها ولا حكومة له ففي جواز قبولها وجهان في الكفاية عن الماوردي وحيث حرمت لم يملكها (وسن) له فيما يجوز قبولها (أن يثيب عليها أو يردّها) لما لكها (أو يضعها في بيت المال) وهذان الأخيران من زيادتي (ولا يقضى) أي القاضى (بخلاف علمه) وإن قامت به بينة وإلا لكان قاطعا بطلان حكمه والحكم بالبطل محرم (ولا به) أي بعلمه (في عقوبة لله) تعالى من حد أو تعزير لندب الستري في أسبابها (أو) في غيرها (واقمت) عنده (بينه بخلافه) وهذه من زيادتي وتعبيري بالعقوبة أعم من تعبيره بالحدود وما عدا ما ذكر يحكم فيه بعلمه لأنه إذا قضى بشاهدين أو شاهد وعين وذلك إنما يفيد الظن فبالعلم وإن شمل الظن أولى وشرط الحكم به أن يصرح بمستنده فيقول علمت أن له عليك ما ادعاه وحكمت عليك بعلمى قاله الماوردي والرويانى (ولا) يقضى مطلقا (لنفسه وبعضه) من أصله وفرعه (ورقيق كل) منهم ولو مكاتب (وشريكه في المشترك) للثمة في ذلك (ويقضى لكل) منهم (غيره) أي غير القاضى من إمام وقاض ولو نائباً عنه دفعا للثمة وذكر رقيق البعض وشريك غير القاضى ممن ذكر من زيادتي (ولو أقر مدعى عليه) بالحق (أو حلف المدعى) عين الرد أو غيرها (أو أقام) به (بينه وسأل) المدعى (القاضى أن يشهد بذلك) أي بإقراره أو يمينه أو ما قامت به البينة والأخيرة من زيادتي (أو) سأل (الحكم بماتبت) عنده (والإشهاد به لزمه) إجابته لأنه قد ينكر بعد ذلك فلا يتمكن القاضى من الحكم عليه إذ لا يقبل قوله حكمت بكذا لأنه ربما نسي أو عزل وقولى أو حلف المدعى أعم من قوله أو نكل خلف المدعى ولو حلف المدعى عليه وسأل القاضى ذلك ليكون حجة له فلا يطالبه مرة أخرى لزمه إجابته (أو) سأل (أن يكتب له) في قرطاس أحضره (محضرا) بما جرى من غير حكم (أو) أن يكتب له (سجلا) بما جرى مع الحكم به (سن إجابته) لأن في ذلك تقوية لحجته وإنما لم يجب كالإشهاد لأن الكتابة لا تثبت حقا بخلاف الإشهاد وسواء في ذلك الديون المؤجلة والوقوف وغيرها نعم إن تعلقت الحكومة بصبي أو مجنون له أو عليه وجب التسجيل على ما نقل عن الزبيدي وشريح والرويانى وكالمدعى في سن الإجابة المدعى عليه كفى الروضة كأصلها وصيغة الحكم نحو حكمت أو قضيت بكذا أو أنفذت الحكم به أو ألزمت الخصم به بخلاف قوله ثبت عندي كذا أو صح لأنه ليس بالإلزام والحكم بالإلزام (و) سن (نسختان) لما وقع بين ذى الحق وخصمه (إحداها) تعطى (له) غير محتومة (والأخرى) تحفظ (بديوان الحكم) محتومة مكتوب على رأسها اسم الخصمين (وإذا حكم) قاض باجتهاد أو تقليد (فبان) حكمه (بمن لا تقبل شهادته) كعبددين (أو خلاف نص) من كتاب أو سنة أو نص مقلده (أو إجماع أو قياس جلى) وهو ما قطع فيه بنفى تأثير الفارق بين الأصل والفرع أو بعد تأثيره (بان أن لا حكم) وهو المراد بقوله نقضه هو وغيره أى من الحكم لتيقن الخطأ فيه ولخالفته القاطع أو الظن المحكم بخلاف القياس الخفى وهو ما لا يبعد فيه تأثير الفارق فلا ينقض الحكم المخالف له لأن الظنون المتعادلة لو قضى بعضها ببعض لما استمر حكم ولشق الأمر على الناس والجلى

وأن يعامل بنفسه أو وكيل معروف وسن أن يشاور الفقهاء وحرّم قبوله هدية من لاعادة له قبل ولايته أو زاد عليها في محله ومن له خصومة وإلا جاز ، وسن أن يثيب عليها أو يردّها أو يضعها في بيت المال ولا يقضى بخلاف علمه ولا به في عقوبة لله أو قامت بينة بخلافه ولا لنفسه وبعضه ورقيق كل وشريكه في المشترك ويقضى لكل غيره ولو أقر مدعى عليه أو حلف المدعى أو أقام بينة وسأل القاضى أن يشهد بذلك أو الحكم بما ثبت والإشهاد به لزمه أو أن يكتب له محضرا أو سجلا سن إجابته ونسختان إحداها له والأخرى بديوان الحكم وإذا حكم فبان بمن لا تقبل شهادته أو خلاف نص أو إجماع أو قياس جلى بان أن لا حكم

كقياس الضرب على التأنيف للوالدين في قوله تعالى : ولا تقل لهما أف . بجامع الإيذاء والخفي كقياس الذرة على البر في باب الربا بجامع الطعم وتعبيري بما ذكر أعم مما عبر به المذكور بعضه في الشهادات (وقضاء) بقيد زدته بقولي (رتب على أصل كاذب) بأن كان باطن الأمر فيه بخلاف ظاهره (ينفذ ظاهرا) لا باطنا فلا يحل حراما ولا عكسه فلو حكم بشهادة زور بظاهر العدالة لم يحصل بحكمه الحل باطنا سواء المال والنكاح وغيرهما . أما المرتب على أصل صادق فينفذ القضاء فيه باطنا أيضا قطعاً إن كان في محل اتفاق المجتهدين وعلى الأصح عند البغوى وغيره إن كان في محل اختلافهم وإن كان الحكم لمن لا يعتقده لتفق الكلمة ويتم الانتفاع فلو قضى حنفى للشافعى بشفعة الجوار أو بالإرث بالرحم حل له الأخذ به وليس للقاضى منعه من الأخذ بذلك ولامن الدعوى به إذا أرادها اعتبارا بعقيدة الحاكم ولأن ذلك مجتهد فيه والاجتهاد إلى القاضى لا إلى غيره ولهذا جاز للشافعى أن يشهد بذلك عند من يرى جوازه وإن كان خلاف اعتقاده (ولو رأى) قاض أو شاهد (ورقة فيها حكمه أو شهادته) على شخص بشئ (أو شهد شاهدان أنه حكم أو شهد بكذا لم يعمل به) واحد منهما في إمضاء حكم ولا أداء شهادة (حتى يذكر) ما حكم أو شهد به لإمكان التزوير ومشابهة الخط (وله) أى الشخص (حلف على ما له به تعلق) كاستحقاق حق له على غيره أو أدائه لغيره (اعتمادا على خط نحو مورثه) كنفسه ومكاتبه الذى مات مكاتباً أن له على فلان كذا أو أداه ما له عليه (إن وثق بأمانته) لاعتضاده بالقرينة وفارق القضاء والشهادة بما تضمنه الخط حيث لا يجوز ما لم يذكر كما مر بأن اليمين تتعلق به والحكم والشهادة بغيره وكالخط إخبار عدل كإفهام منه بالأولى ونحو من زيادتي (وله رواية الحديث بخط محفوظ) عنده أو عند من يثق به وإن لم يذكر قراءة ولا سماعاً ولا إجازة وعلى ذلك عمل العلماء سلفاً وخلفاً وفارقت الشهادة بأنها أوسع منها لأن الفرع يروى مع حضور الأصل ولا يشهد .

وقضاء رتب على أصل كاذب ينفذ ظاهراً ولو رأى ورقة فيها حكمه أو شهادته أو شهد شاهدان أنه حكم أو شهد بكذا لم يعمل به حتى يذكر وله حلف على ما له به تعلق اعتماداً على خط نحو مورثه إن وثق بأمانته وله رواية الحديث بخط محفوظ .

فصل في التسوية بين الخصمين وما يتبعها (تجب تسوية) على القاضى (بين الخصمين في) وجوه (الإكرام) وإن اختلفا شرفاً (كقيام) لهما ونظر إليهما (ودخول) عليه فلا يأذن لأحدهما دون الآخر (واستماع) لكلامهما (وطلاقة وجه) لهما (وجواب سلام) منهما إن سلما معاً فلو سلم أحدهما فلا بأس أن يقول للآخر سلم أو يصبر حتى يسلم فيجب لهما جميعاً . قال الشيخان : وقد يتوقف في هذا إذا طال الفصل وكأنهم احتملوه محافظة على التسوية (ومجلس) بأن يجلسهما إن كانا شريفين بين يديه أو أحدهما عن يمينه والآخر عن يساره وقولي في الإكرام مع جعل ما بعده أمثلة له أولى من اقتصاره على الأمثلة والتصريح بوجوب التسوية من زيادتي (وله رفع مسلم) على كافر في المجلس وغيره من أنواع الإكرام كأن يجلس المسلم أقرب إليه كما جلس على رضى الله عنه بنجب شريح في خصومة له مع يهودى وقال لو كان خصمى مسلماً لجلست معه بين يديك ولكنى سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول لا تساوهم في المجلس رواه البيهقى وذكر رفع المسلم في غير المجلس من زيادتي وهو ما بحثه الشيخان وصرح به الفورانى وزدت له تبعاً للجاوى الصغير وغيره لأنه على جواز ذلك وبه صرح سليم الرازى وغيره في الرفع في المجلس لكن قال الزركشى مع نقله ذلك عن سليم والظاهر وجوبه وبه صرح صاحب التمييز وهو قياس القاعدة أن ما كان ممنوعاً منه إذا جاز وجب كقطع اليد في السرقة انتهى ويحجب بأن القاعدة أكثرية لا كلية بدليل سجود السهو والتلاوة في الصلاة (وإذا حضراه) أى الخصمان هذا أعم من قوله وإذا جلسا أى بين يديه مثلاً (سكت) عنهما حتى يتسكما (أو قال ليتسكما المدعى) منسكماً لما فيه من إزالة هيبة القدوم قال الشيخان أو يقول للمدعى إذا عرفه تكلم وفيه كلام ذكرته في شرح الروض (فإذا ادعى) أحدهما (طالب) القاضى جوازا (خصمه بالجواب) وإن لم يسأله المدعى لأن المقصود فصل الخصومة وبذلك تنفصل (فإن أقر) بالحق حقيقة أو حكماً (فذاك) ظاهر

فصل في تسوية بين الخصمين في الإكرام كقيام ودخول واستماع وطلاقة وجه وجواب سلام ومجلس وله رفع مسلم وإذا حضراه سكت أو قال ليتكلم المدعى فإذا ادعى طالب خصمه بالجواب فإن أقر فذاك

في ثبوته (أو أنكر سكنت أو قال للمدعى أنك حجة) نعم إن علم علمه بأن له إقامتها فالكسوت أولى أو شك فالتقول أولى أو علم جهله بذلك وجب إعلامه به (فإن قال) فيها (إلى حجة وأريد حلفه مكن) لأنه قد لا يحلف ويقر فيستغنى المدعى عن إقامة الحجة وإن حلف أقامها وأظهر كذبه فله في طلب حلفه غرض (أو) قال (لا) حجة لي أو زاد عليه لا حاضرة ولا غائبة أو كل حجة أقيمها فهي كاذبة أو زور (ثم أقامها) ولو بعد الحلف (قبلت) لأنه ربما لم يعرف له حجة أو نسي ثم عرف وتعييرى بالحجة أهم من تعييره بالبيئة لشموله الشاهد مع اليمين (وإذا ازدحم مدعون) هو أولى من قوله خصوم (قدم) وجوبا (بسبق) من أحدهم (علم فـ) إن لم يعلم سبق بأن جهل أو جاءوا معا قدم (بقرة) والتقديم فيها (بدعوى واحدة) ثلاثا طول الزمن فيتضرر الباكون (و) لكن (سن تقديم مسافرين مستوفزين) شدوا الرجال ليخرجوا مع رفقهم على مقيمين (و) تقديم (نسوة) على غيرهن من المقيمين طلبا لسترهن وإن تأخر المسافرون والنسوة في الحجى إلى القاضى (انقلوا) وينبغى كفى الروضة كأصلها أن لا يفرق بين كونهم مدعين ومدعى عليهم والتصريح بسن التقديم من زيادتي فإن كثروا أو كان الجميع مسافرين أو نسوة فالتقديم بالسبق أو القرعة كالمسافر أو نسوة ومسافرين قدموا عليهم والازدحام على الفتى والمدرس كالازدحام على القاضى إن كان العلم فرضا وإلا فالخيرة إلى الفتى والمدرس (وحررم) عليه (اتخاذ شهود) معينين (لا يقبل غيرهم) لما فيه من التضيق على الناس (بل من) شهد عنده (علم حاله) من عدالة أو فسق (عمل بعلمه) فيه فيقبل الأول ولا يحتاج إلى تعديل وإن طلبه الخصم ويرد الثاني ولا يحتاج إلى بحث نعم لا يعمل بشهادة الأول إن كان أصله أوفره على الأرجح عند البلقين من وجهين في الروضة كأصلها بالاترجيح تفريعا على تصحيح الروضة أنه لا تقبل تزكيتهم لها (وإلا) أى وإن لم يعلم فيه ذلك (استزكاه) أى طلب تزكيتهم وجوبا وإن لم يطعن فيه الخصم لأن الحكم بشهادته فيجب البحث عن شرطها (كأن) هو أولى من قوله بأن (يكتب ما عيّن الشاهد والمشهود له) (و) المشهود (عليه) من الأسماء والكنى والحرف وغيرهما فتدقيق يكون بينهما وبين الشاهد ما يمنع الشهادة كبعضية أو عداوة (و) المشهود (به) من دين أو عين أو غيرهما ككنكاح فقد يغلب على الظن صدق الشاهد في شيء دون شيء فهو أهم من قوله وقدر الدين (ويعت) سرا (به) أى بما كتبه صاحبها مسألة ولا يعلم أحدهما بالآخر (لكل مزك) ليجت عن حاله من ذكر قبول الشاهد في نفسه وهل بينه وبين المشهود له أو عليه ما يمنع شهادته (ثم يشافيه المبعوث بما عنده بلفظ شهادة) لأن الحكم إنما يقع بشهادته وتعييرى بما ذكر أولى مما عبر به (ويكفى) أشهد على شهادته (أنه عدل) وإن لم يقل لي وعلى لأنه أثبت العدالة التي اقتضاها قوله تعالى : وأشهدوا ذوى عدل منكم . فزيادة لي وعلى تأكيد واعتذر ابن الصباغ عن كونه شهادة على شهادة مع حضور الأصل في البلد بالحاجة لأن الزكين لا يكلفون الحضور إلى القاضى (وشرط المزكى كشاهد) أى كشرطه (مع معرفته بجرح وتعديل) أى بأسبابهما (وخبرة باطن من يعدله بصحبة أو جوار) بكسر الجيم أفصح من ضمها (أو معاملة) ليكون على بصيرة مما يشهد به من التعديل والجرح (ويجب ذكر سبب جرح) كزنا وسرقة وإن كان قفيا للاختلاف فيه بخلاف سبب التعديل ولا يجعل بذلك زنا قاذفا وإن انفرد لأنه مسئول فهو في حقه فرض كفاية أو عين بخلاف شهود الزنا إذا تقصوا عن الأربعة فانهم قذفة لأنهم مندوبون إلى الستر فهم مقصرون (ويعتمد فيه) أى الجرح (معينة) كأن رآه زنى (أو سماعه) كأن سمعه يقذف وهذا من زيادتي (أو استفاضة) أو تواتر أو شهادة من عدلين لحصول العلم أو الظن بذلك وفي اشتراط ذكر ما يعتمد منه معانة ونحوها وجهان أحدهما وهو الأشهر نعم وثانيهما وهو الأقيس لا ، ذكره في الروضة وأصلها والثاني أوجه أما أصحاب المسائل فيعتمدون الزكين . واعلم أن الجرح الذى ليس مفسرا وإن لم يقبل يفيد التوقف عن

أو أنكر سكنت أو قال
للمدعى أنك حجة
فإن قال لي حجة وأريد
حلفه مكن أولا
ثم أقامها قبلت وإذا
ازدحم مدعون قدم
بسبق علم بقرعة بدعوى
واحدة وسن تقديم
مسافرين مستوفزين
ونسوة إن قلوا وحررم
اتخاذ شهود لا يقبل
غيرهم بل من علم
حاله عمل بعلمه وإلا
استزكاه كأن يكتب
ما عيّن الشاهد
والشهود له وعليه وبه
ويعت به لكل مزك
ثم يشافيه المبعوث بما
عنده بلفظ شهادة
ويكفى أنه عدل وشرط
المزكى كشاهد مع
معرفته بجرح وتعديل
وخبرة باطن من يعدله
بصحبة أو جوار أو
معاملة ويجب ذكر
سبب جرح ويعتمد
فيه معانة أو سماعا
منه أو استفاضة

القبول إلى أن يبحث عن ذلك كما ذكره في الرواية وظاهر أنه لا فرق بينهما وبين الشهادة في ذلك (ويقدم الجرح أى بينته (على) بينة (تعديل) لما فيه من زيادة العلم (فإن قال المعدل تاب من سببه) أى الجرح (قدم) قوله على قول الجرح لأن معه حينئذ زيادة علم (ولا يكفي) في التعديل (قول المدعى عليه هو عدل) وقد غلط في شهادته على وأن كان البحث لحقه وقد اعترف بعدالته لأن الاستزكاء حق الله تعالى .

﴿ باب القضاء على الغائب ﴾ عن البلد أو عن المجلس وتواري أو تعزز مع ما يذكره .

(هو جائز في غير عقوبة الله تعالى ولو في قود وحقن لعموم الأدلة قال جمع ولقوله صلى الله عليه وسلم لهند خذى ما يكفيك وولدتك بالمعروف وهو قضاء منه صلى الله عليه وسلم على زوجها أبى سفيان وهو غائب ولو كان فتوى لقال عليه الصلاة والسلام لك أن تأخذى أولاً بأس عليك أو نحوه ولم يقل خذى لكن قال في شرح مسلم لا يصح الاستدلال به لأن القصة كانت بمكة وأبو سفيان فيها ولم يكن متواري ولا متعزز أو خرج بما ذكر عقوبة الله تعالى من حد أو تعزير لأن حقه تعالى مبنى على المسامحة بخلاف حق آدمى فيقضى فيه على الغائب (إن كان للمدعى حجة ولم يقل هو) أى الغائب (مقر) بالحق بأن قال هو جاحده وهو ظاهر أو أطلق لأنه قد لا يعلم جوده ولا إقراره والحجة تقبل على الساكت فلتجعل غيبته كسكوته فإن قال هو مقر وأنا أقيم الحجة استظهاراً لم تسمع حجته لتصرّحه بالمنافى لسماعها إذ لا فائدة فيها مع الإقرار نعم لو كان للغائب مال حاضر وأقام الحجة على دينه لا يكتب القاضى به إلى حاكم بلد الغائب بل ليوفيه دينه فإنه يسمعها وإن قال هو مقر كما في الروضة كأصلها عن فتاوى القفال وكذا لو قال هو مقر لكنه تمتنع أو قال وله بينة بإقراره أقر فلان بكذا وإلى به بينة (وللقاضى نصب مسخر) بفتح الخاء المعجمة المشددة (ينكر) عن الغائب لتكون الحجة على إنكار منكر (ويجب تخليفه) أى المدعى يمين الاستظهار إن لم يكن الغائب متواري ولا متعززاً (بعد) إقامة (حجته إن الحق) ثابت (عليه يلزمه أدأؤه) وبعد تعديله كما في الروضة كأصلها احتياطاً للغائب لأنه لو حضر ربما ادعى ما يبرئ منه (كالو ادعى على نحو صبي) من مجنون وميت وهو من زيادتي فإنه يخلف لما نرى نعم إن كان للغائب نائب حاضر أو لصي أو للمجنون نائب خاص أو للميت وارث خاص اعتبر في وجوب التحليف سؤاله ولو ادعى قيم لموليه شيئاً وأقام به بينة على قيم شخص آخر فمقتضى كلام الشيخين أنه يجب انتظار كمال المدعى له ليخلف ثم يحكم له وخالفهما السبكي فقال الوجه أنه يحكم له ولا ينتظر كماله لأنه قد يترتب على الانتظار ضياع الحق وسبقه إليه ابن عبد السلام وهو المعتمد لأن اليمين هنا تابعة للبينية وتعبرى فيما مر بالعقوبة وفيه وفيما يأتى بالحجة أهم من تعبيره بالحد وبالبينية وقولى يلزمه أدأؤه من زيادتي ولا يخفى عنه ما قبله لأن الحق قد يكون عليه ولا يلزمه أدأؤه لتأجيل ونحوه (ولو ادعى وكيل على غائب لم يخلف) لأن الوكيل لا يخلف يمين الاستظهار بحال (ولو حضر) الغائب (وقال) للوكيل (أبرأني موكلك أمر بالتسليم) للوكيل ولا يؤخر الحق إلى أن يحضر الموكل وإلا لانجر الأمر إلى أن يتعذر استيفاء الحقوق بالوكالة ويمكن ثبوت الإبراء من بعد أن كانت له حجة (وله تخليفه) أى الوكيل (أنه لا يعلم ذلك) أى أن موكله أبرأه إذا ادعى عليه علمه به لأن تخليفه إنما جاء من جهة دعوى صحيحة يقتضى اعترافه بها سقوط مطالبته لخروجه باعترافه بها من الوكالة والخصومة بخلاف يمين الاستظهار فإن حاصلها أن المال ثابت في ذمة الغائب أو نحوه وهذا لا يتأتى من الوكيل وهذه من زيادتي (وإذا حكم) الحاكم على الغائب (بمال وله مال) بقيد زده بقولى (في عمله قضاء منه) لغيبته وقولى حكم أولى من قوله ثبت لأنه إنما يعطى من مال الغائب إذا حكم به القاضى لا بمجرد الثبوت فإنه ليس حكماً (والا) بأن لم يحكم أو لم يكن المال في عمله (فإن سأل المدعى إنهاء الحال) في ذلك (إلى قاضى بلد الغائب أنها) إليه (بإشهاد عدلين) يؤدىان عند القاضى الآخر إما (بحكم) إن حكم ليستوفى الحق (أو سماع حجة) ليحكم بها ثم يستوفى الحق (ويسمى) أى الحجة (إن لم يعد لها وإلا فله ترك تسميتها)

ويقدم على تعديل فإن قال المعدل تاب من سببه قدم ولا يكفي قول المدعى عليه هو عدل .
﴿ باب القضاء على الغائب ﴾ هو جائز في غير عقوبة الله أن كان للمدعى حجة ولم يقل هو مقر وللقاضى نصب مسخر ينكر ويجب تخليفه بعد حجته إن الحق عليه يلزمه أدأؤه كما لو ادعى على نحو صبي ولو ادعى وكيل على غائب لم يخلف ولو حضر وقال أبرأني موكلك أمر بالتسليم وله تخليفه أنه لا يعلم ذلك وإذا حكم بمال وله مال في عمله قضاء منه والا فإن سأل المدعى إنهاء الحال إلى قاضى بلد الغائب أنها بإشهاد عدلين يحكم أو سماع حجة ويسمى أن لم يعد لها وإلا فله ترك تسميتها

فيه ما يميز الخصمين
 وختمه ويشهدان بما
 جرى إن أنكر الخصم
 فإن قال ليس المكتوب
 اسمي حلف إن لم يعرف
 به أو لست الخصم وثبت
 أنه اسمه حكم عليه
 إن لم يكن ثم من يشركه
 فيه معاصرا للمدعى
 وإلا فإن مات أو أنكر
 بعث للمكتب ليطلب
 من الشهود زيادة
 تميز ويكتبها ولو شافه
 الحاكم في عمله بحكمه
 قاضيا أمضاه في عمله
 وهو قضاء بعلمه
 والإنهاء بحكم يمضى
 مطلقا وبسماع حجة
 يقبل فيما فوق مسافة
 عدوى وهى ما يرجع
 منها مبكرا إلى محله يومه .
 فصل في ادعى عينا
 غائبة عن البلد يؤمن
 اشتباها كحيوان
 وعقار عرفا مع حجة
 وحكم بها وكتب إلى
 قاضى بلد العين ليسلمها
 للمدعى ويعتمد في
 عقار لم يشتر حدوده
 أو لا يؤمن بالغ في
 وصف مثلى وذكر قيمة
 متقوم وسمع الحجة فقط
 وكتب إلى قاضى بلد
 العين بما قامت به
 فيعبرها للمكتب مع
 المدعى بكفيل يبدنه

كما أنه إذا حكم استغنى عن تسمية الشهود ثم إن كانت الحجة شاهدين فذلك أو شاهد أو عينا أو عينا مردودة
 وجب بيانها قد لا يكون ذلك حجة عند المنهى إليه (وسن) مع الإشهاد (كتاب به يذكر فيه ما يميز
 الخصمين) الغائب وذا الحق وذكر الثانى من زيادتي ويكتب في إنهاء الحكم قامت عندى حجة على فلان
 لفلان بكذا وحكمت له به فاستوف حقه وقد ينهى علم نفسه (و) سن (ختمه) بعد قراءته على الشاهدين
 بحضوره ويقول أشهد كما أتى كتبت إلى فلان بما سمعنا ويضعان خطهما فيه ولا يكفي أن يقول أشهد كما أن
 هذا خطى وأن ما فيه حكمى ويدفع للشاهدين نسخة أخرى بلا ختم ليطالعاها ويتذكرها عند الحاجة
 (ويشهدان) عند القاضى الآخر على القاضى الكاتب (بما جرى) عنده من ثبوت أو حكم (إن أنكر الخصم)
 المحضر أن المال المذكور فيه عليه (فإن قال ليس المكتوب اسمي حلف) فيصدق بقيد زدته بقولى (إن
 لم يعرف به) لأنه أخبر نفسه والأصل براءة الذمة فإن عرف به لم يصدق بل يحكم عليه (أو) قال (لست الخصم
 و) قد (ثبت) بإقراره أو بحجة (أنه اسمه حكم عليه إن لم يكن ثم من يشركه فيه) أى فى الاسم حالة كونه
 (معاصرا للمدعى) بأن لم يكن ثم من يشركه فيه وعليه اقتصر الأصل أو كان ولم يعاصر المدعى لأن الظاهر أنه
 المحكوم عليه (وإلا) بأن كان ثم من يشركه فيه وعاصر المدعى (فإن مات) هو من زيادتي (أو أنكر) الحق
 (بعث) المكتوب إليه (للمكتب ليطلب من الشهود زيادة تميز) للمشهود عليه (ويكتبها) وينهيها ثانيا
 لقاضى بلد الغائب فإن لم يجد زيادة تميز وقف الأمر حتى ينكشف فإن اعترف المشارك بالحق طوبى به
 ويعتبر أيضا مع المعاصرة إمكان المعاملة كما صرح به البندنجى والجرجاني وغيرهما (ولو شافه الحاكم) وهو
 (فى عمله بحكمه قاضيا) ولو غير المكتوب إليه بأن أخذ عمله ما هو من زيادتي أو حضر القاضى إلى بلد الحاكم
 وشافه بذلك أو ناداه وكل منهما فى طرف عمله (أمضاه) أى نقذه إذا كان (فى عمله) لأنه أبلغ من الشهادة
 والكتاب (وهو) حينئذ (قضاء بعلمه) بخلاف مالو شافه به فى غير عمله ومالو شافه بسماع الحجة فقط فلا
 يقضى بذلك وظاهر أن محله فى الثانية حيث تيسرت شهادة الحجة (والإنهاء) ولو بلا كتاب فهو أعم من
 قوله والكتاب (بحكم يمضى مطلقا) عن التقييد بفوق مسافة العدوى (و) الإنهاء (بسماع حجة يقبل فيما
 فوق مسافة عدوى) لا فيما دونه وفارق الإنهاء بالحكم بأن الحكم قد تم ولم يبق إلا الاستيفاء بخلاف سماع
 الحجة إذ يسهل إحضارها مع القرب والعبرة فى المسافة بما بين القاضيين لا بما بين القاضى والمنهى والغريم
 (وهى) أى مسافة العدوى (ما يرجع منها مبكرا إلى محله يومه) المعتدل وهو مراد الأصل بقوله إلى محله ليلا
 وسميت بذلك لأن القاضى يعدى أى يعين من طلب خصما منها على إحضاره ويؤخذ من تعليمهم السابق أنه
 لو عسر إحضار الحجة مع القرب بنحو مرض قبل الإنهاء كما ذكره فى المطلب .

فصل فى الدعوى بعين غائبة . لو (ادعى عينا غائبة عن البلد يؤمن اشتباها) بغيرها (كحيوان
 وعقار عرفا) بأن عرف الأول بشهرة والثانى بها أو بحدوده وسكنه (سماع) القاضى (حجة وحكم بها وكتب)
 بذلك (إلى قاضى بلد العين ليسلمها للمدعى) كفى نظيره من الدعوى على غائب (ويعتمد) المدعى (فى) دعوى
 (عقار) بقيد زدته بقولى (لم يشتر حدوده) لتمييز ولا يجب ذكر القيمة لحصول التميز بدونه (أو لا يؤمن)
 اشتباها كغير المعروف من العبيد والدواب وغيرها (بالغ) المدعى (فى وصف مثلى) ما أمكنه (وذكر قيمة
 متقوم) وجوبها فيها وندب أن يذكر قيمة مثلى وأن يبالغ فى وصف متقوم وهذا ما فى الروضة وأصلها هنا
 وعليه يحمل كلام الأصل هنا وما ذكره كالروضة وأصلها فى الدعاوى من وجوب وصف العين بصفة السلم دون
 قيمتها مثلية كانت أو متقومة هو فى عين حاضرة بالبلد يمكن إحضارها مجلس الحكم وبذلك اندفع قول بعضهم
 إن كلامها هنا يخالف ما فى الدعاوى (وسمع الحجة) فى العين اعتمادا على صفاتها (فقط) أى دون الحكم
 بها لخطر الاشتباه (وكتب إلى قاضى بلد العين بما قامت به) الحجة (فيعبرها) للمكتب مع المدعى بكفيل يبدنه (

إن لم تكن أمة ولا فاع
أمين فان قامت بعينها
كتب براءة الكفيل
أو عن المجلس فقط
كلف إحضار ما يسهل
إحضاره لتقوم الحجة
بعينه ولو أنكر المدعى
عليه العين حلف ثم
للمدعى دعوى بدلها
فان نكل خلف المدعى
أو أقام حجة كلف
الإحضار وحبس عليه
فان ادعى تلفها حلف
ولو غصبه عينا أو دفعها
له ليبيعها فجددها
وشك بأباقية أم لا فقال
ادعى عليه كذا يلزمه
رده إن بقي أو بدله إن
تلف أو ثمنه إن باعه
سمعت وإذا أحضرت
العين فثبتت للمدعى
فمؤنة الإحضار على
خصمه وإلا فهي
ومؤنة الرد عليه .

﴿ فصل ﴾ الغائب
الذى تسمع الحجة
ويحكم عليه من فوق
عدوى أو توارى أو
تعز زولو مع حجة على
غائب فقدم قبل الحكم
لم تعد بل يخبره ويمكنه
من جرح ولو سمعها
فانزل فولى أعيدت
ولو استعدى على
حاضر أحضره بدفع
ختم فان امتنع بلا عذر
فيمررت لذلك

أى المدعى احتياطاً للمدعى عليه حتى إذا لم تعينها الحجة طوبى بدها . هذا (إن لم تكن أمة) تحرم خلوته بها
(وإلا) بأن كانت كذلك (فمع أمين) فى الرقعة لتقوم الحجة بعينها نعم إن أظهر الخصم عينا أخرى مشاركة
فى الاسم والصفة فكما مر فى المحكوم عليه وذكركم الأمة من زيادى ويسن أن يختم على العين عند تسليمها
بختم لازم لثابتة بما يقع به اللبس على الشهود فان كان رقيقاً جعل فى عنقه قلادة وختم عليها (فان قامت)
عنده (بعينها كتب) إلى قاضى بلدها (براءة الكفيل) بعد تسليم المحكم وتسليم العين للمدعى (أو) ادعى
عينا غائبة (عن المجلس فقط) أى لا عن البلد (كلف إحضار ما يسهل) هو أولى من قوله يمكن (إحضاره لتقوم
الحجة بعينه) لتيسر ذلك فلا تشهد بصفة لعدم الحاجة بخلافه فى الغائبة عن البلد نعم إن كانت العين مشهورة
للناس أو عرفها القاضى لم يحتج إلى إحضارها أما إذا لم يسهل إحضاره بأن لم يمكن كعقار أو عسر كشيء ثقيل
أو يورث فله ضرراً فلا يؤمر بإحضاره بل يحدد المدعى العقار ويصف ما عسر وتسجد الحجة بتلك الحدود
والصفات أو يحضر القاضى أو يبعث نائبه لسماع الحجة فان كان العقار مشهوراً بالبلد لم يحتج لتحديد
فيما ذكر ومثله يأتى فى وصف ما عسر إحضاره وأعلم أن العين الغائبة عن بلد بمسافة العدوى كالتى فى البلد
لاشتركا كهما فى إيجاب الإحضار به على ذلك فى المطلب (ولو أنكر المدعى عليه العين) المدعاة (حلف)
فيصدق لأن الأصل عدمها (ثم) بعد حلفه (للمدعى دعوى بدلها) من مثل أو قيمة فهو أعم من تعبيره بالقيمة
(فان نكل) عن اليمين (خلف للمدعى أو أقام حجة) حين أنكر (كلف الإحضار) للعين لتشهد الحجة بعينها
(وحبس عليه) حيث لا عذر لأنه امتنع من حق واجب عليه (فان ادعى تلفها حلف) فيصدق وإن ناقض
نفساً إذ لو لم يصدق لحلده عليه الحبس فيلزمه بدلها وذكر التحليف فى التلف من زيادى (ولو غصبه) غيره
(عينا أو دفعها له ليبيعها فجددها وشك بأباقية) هى فديعتها (أم لا) فبدلها فى صورتين أو ثمنها إن باعها
فى الثانية (فقال ادعى عليه كذا يلزمه رده إن بقي أو بدله) من مثل أو قيمة (إن تلف أو ثمنه إن باعه سمعت)
دعواه وإن كانت مترددة للحاجة فان قرئ بشئ فذاك وإن أنكر حلف أنه لا يلزمه رد العين ولا بدلها ولا ثمنها
وإن نكل فقبل بخلف المدعى كما ادعى وقيل يشترط التعيين والأوجه الأول وتعيرى بالبدل أعم من تعبيره
بالقيمة (وإذا أحضرت العين) الغائبة عن البلد أو المجلس (فثبتت للمدعى مؤنة الإحضار على خصمه وإلا)
أى وإن لم تثبت له (فهى) أى مؤنة الإحضار (ومؤنة الرد) للعين إلى محلها (عليه) أى على المدعى لتعديه
وعليه أجرة مثلها أيضاً لمدة الحيولة إن كانت غائبة عن البلد لا عن المجلس فقط .

﴿ فصل ﴾ فى بيان من يحكم عليه فى غيبته وما يذكر معه (الغائب الذى تسمع الحجة) عليه (ويحكم عليه
من فوق) مسافة (عدوى) وقد مر بيانها قبيل الفصل السابق للحاجة إلى ذلك (أو) من (توارى أو تعز ز)
وعجز القاضى عن إحضاره لتعذر الوصول إليه وإلا لا تتخذ الناس ذلك ذريعة إلى إبطال الحقوق أما غير هؤلاء
فلا تسمع الحجة ولا يحكم عليه إلا بحضوره نعم إن كان الغائب فى غير عمل الحاكم فله أن يحكم ويكتب قاله
الماوردى وغيره (ولو سمع حجة على غائب فقدم قبل الحكم لم تعد) أى لم تجب إعادتها (بل يخبره) (بالحال)
ويمكنه من جرح لها وأما بعد الحكم فهو على حجة بالأداء والإبراء والجرح يوم إقامة الحجة أو قبله ولم تمض
مدة الاستبراء (ولو سمعها فانزل) هو أعم من قوله ولو عزل بعد سماع بينة (فولى) ولم يحكم بقبولها كما قيده
البلقىنى (أعيدت) وجوباً لبطلان السماع الأول بالانزال بخلاف ما لو خرج عن عمله ثم عاد أو حكم بقبول
الحجة فان له الحكم بالسماع الأول (ولو استعدى) بالبناء للمفعول (على حاضر) بالبلد أى طلب من القاضى
إحضاره ولم يعلم القاضى كذبه (أحضره) وجوباً إن لم يكن مكترى العين وحضوره يعطل حق المكترى كما قاله
السبكي (بدفع ختم) أى محتوم من طين رطب أو غيره للمدعى يعرضه على الخصم ويكون نقش الختم أجب
القاضى فلانا (فان امتنع بلا عذر فيمررت لذلك) من الأعوان بباب القاضى يحضره وما ذكرته من

الترتيب بين الأمرين هو ما في الروضة وأصلها وكلام الأصل يقتضي التخيير بينهما فعليه مؤنة الرتب على الطالب إن لم يرزق من بيت المال وعلى الأول مؤنته على الممتنع فيما يظهر (فإن امتنع كذلك فبأعوان السلطان) يحضره (ويعززه) بما يراه والمؤنة عليه وإن امتنع لعذر كمرض وخوف ظالم وكل من يخاصم عنه أو بعث إليه القاضي نائبه فإن وجب تخليفه في الأولى بعث إليه القاضي من خلفه (أو) على (غائب في غير عمله أو فيه وله ثم نائب أو فيه مصلح) بين الناس (لم يحضره) لعدم ولايته عليه في الأولى ولما في إحضاره من المشقة مع وجود الحاكم أو نحوه ثم في الثانية وقولي أو فيه مصلح من زيادتي (بل يسمع حجة) عليه (ويكتب) بذلك إلى قاضي بلده في الأولى إن كان وإلى النائب أو المصلح في الثانية وظاهر أن محل هذا إذا كان المكتوب إليه فوق مسافة العدو وقولي بل يسمع حجة ويكتب من زيادتي في الأولى (وإلا) فإن كان في عمله ولم يكن ثم نائب عنه ولا مصلح (أحضره) بعد تحرير الدعوى وصحة سماعها (من) مسافة (عدوى) وهذا ما صححه الأصل وهو الموافق لأول الفصل وقيل يحضره وإن بعدت المسافة وهو مقتضى كلام الروضة وأصلها وعليه العراقيون لأن عمر رضي الله تعالى عنه استدعى الغيرة بن شعبة في قضية من البصرة إلى الكوفة ولثلاث يتخذ السفر طريقا لإبطال الحقوق (ولا تحضر) بالبناء للمفعول (مخدرة) أي لا تكلف حضور مجلس الحكم للدعوى عليها بل ولا الحضور للتخليف إلا لتغليظ عين بمن كان (وهي من لا يكثر خروجها لحاجات) كمشراء خبز وقطن ويبيع غزل ونحوها وذلك بأن لم يخرج أصلا إلا للضرورة أو تخرج قليلا للحاجة كعزاء وزيارة وحمام.

﴿باب القسمة﴾

هي تميز الحصص بعضها من بعض والأصل فيها قبل الإجماع آيات كآية وإذا حضر القسمة وأخبار تكبر الصحيحين كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقسم الغنائم بين أربابها والحاجة داعية إليها فقد يتبرم الشريك من المشاركة أو يقصد الاستبداد بالتصرف (قد يقسم) المشترك (الشركاء أو حاكم ولو بمنصوبهما وشرط منصوبه) أي الحاكم (أهليته للشهادات) فيشترط كونه مكلفا ذكرا حرا مسلما عدلا ضابطا مميما بصيرا ناطقا فلا يصح نصب غيره لأن نصبه لذلك ولاية وهذا ليس من أهلها فتعبري بذلك أولى من قوله ذكر حر عدل (وعلمه بقسمة) والعلم بها يستلزم العلم بالمساحة والحساب لأنهما آلتاها ويعتبر كونه عفيفا عن الطمع ومعرفة بالقيمة على أحد وجهين رجع منهما الأسنوي نديها تبعها لجزم جماعة به فإن لم يعرفها سأل عدلين ورده البلقيني وقال العتيد اعتبارها في التعديل والرد أما منصوب الشركاء فلا يشترط فيه إلا التكليف لأنه وكيل عنهم إلا أن يكون فيهم محجور عليه فتعتبر فيه العدالة ومحكمهم كنصوب الحاكم (وكذا) يشترط إما (تعدد لتقويم) في القسمة لأنه شهادة بالقيمة فإن لم يكن فيها تقويم كفي قاسم لأن قسمته تلزم بنفس قوله فأشبهه الحاكم ولا يحتاج القاسم إلى لفظ الشهادة وإن وجب تعدده لأنها تستند إلى عمل محسوس (أو جعله) بأن يجعله الحاكم (حاكما فيه) أي في التقويم فيقسم وحده ويعمل بعدلين ويعلمه وإن أفهم كلام الأصل أنه لا يعمل به (وأجرته من بيت المال) من سهم المصالح لأن ذلك من المصالح العامة (فإن تعذر بيت المال فأجرته (على الشركاء) سواء أطلب القسمة كلهم أم بعضهم لأن العمل لهم (فإن أكثروا قاسما وعين كل) منهم (قدرا لزمه) ولو فوق أجرته للثل سواء أعتدوا معا أم مرتبين (وإلا) بأن أطلقوا المسمى (فالأجرة) موزعة (على قدر) مساحة (الخصص المأخوذة) لأنها من مؤن الملك كالفقعة وخارج زيادتي المأخوذة الحصص الأصلية في قسمة التعديل فإن الأجرة ليست على قدر مساحتها بل على قدر المساحة المأخوذة قلة وكثرة لأن العمل في الكثير أكثر منه في القليل هذا إذا كانت الإجارة صحيحة وإلا فالموزع أجرته للثل على قدر الحصص مطلقا (ثم ما عظم ضرر قسمته إن بطل نفعه بالكلية كجوهرة وثوب نفيسين منعهم الحاكم) منها لأنه سفه ولم يحجم إليها كما فهم

فبأعوان السلطان
ويعززه أو غائب في غير
عمله أو فيه وله ثم نائب
أو فيه مصلح لم يحضره
بل يسمع حجة ويكتب
وإلا أحضره من عدوى
ولا تحضر مخدرة وهي
من لا يكثر خروجها
لحاجات .

﴿باب القسمة﴾

قد يقسم الشركاء أو
حاكم ولو بمنصوبهما
وشرط منصوبه أهليته
للشهادات وعلمه
بقسمة وكذا تعدده
لتقويم أو جعله حاكما
فيه وأجرته من بيت
المال فعلى الشركاء
فإن أكثروا قاسما
وعين كل قدرا لزمه
وإلا فالأجرة على قدر
الخصص المأخوذة ثم
ما عظم ضرر قسمته
إن بطل نفعه بالكلية
كجوهرة وثوب نفيسين
منعهم الحاكم .

بالأولى (وإلا) أى وإن لم يطل نفعه بالكلية بأن نقص نفعه أو بطل نفعه المقصود (لم يمنعهم ولم يحجبهم)
 فالأول (كسيف يكسر) فلا يمنعهم من قسمته كالأول هدموا جدارا واقتسموا نفعه ولا يحجبهم لما فيها من
 الضرر (و) الثانى (كحمام وطاحونة صغيرين) فلا يمنعهم ولا يحجبهم لما مر وفى لفظ صغيرين تغليب المذكر
 على المؤنث لأن الحمام مذكر والطاحونة مؤنثة فإن كان كل منهما كبيرا بأن أمكن جعل كل منهما حمامين
 أو طاحونتين أجبوا وإن احتيج إلى إحداث بئر أو مستوقد ولا يخفى على الواقف على ذلك مافيه من
 الإيضاح وغيره بخلاف كلام الأصل (ولو كان له عشر دار) مثلا (لا يصلح للسكنى والباقي لآخر) يصلح لها
 ولو بضم ما يملكه بجواره (أجير) صاحب العشر على القسمة (بطلب الآخر لاعكسه) أى لا يجبر الآخر
 لطلب صاحب العشر لأن صاحب العشر متعنت في طلبه والآخر معذور أما إذا صلح العشر ولو بالضم فيجبر
 بطلب صاحبه الآخر لعدم التعنت حينئذ (وما لا يعظم ضرره) أى ضرر قسمته (قسمته أنواع) ثلاثة
 وهى الآتية لأن القسوم إن تساوت الأنصباء منه صورة وقيمة فهو الأول وإلا فإن لم يحتج إلى رد شئ آخر
 فالثانى وإلا فالثالث (أحدها) القسمة (بالأجزاء) وتسمى قسمة التشابهات (كثنلى) من حبوب
 ودراهم وأدهان وغيرها (ودار متفقة الأبنية وأرض مشتهية الأجزاء فيجبر الممتنع عليها إذ لا ضرر عليه
 فيها) فيجزأ ما يقسم (كيلا فى الكيل ووزنا فى الموزون وذراعا فى المذروع وعدا فى العدود) بعدد الأنصباء
 إن استوت (كأثلاث لزيد وعمرو وبكر) ويكتب مثلا هنا وفيما يأتى من بقية الأنواع (فى كل رقعة)
 إما (اسم شريك) من الشركاء (أو جزء) من الأجزاء (يميز) عن البقية بحد أو غيره (وتدرج) الرقع
 (فى بنادق) من نحو طين محفف أو شمع (مستوية) وزنا وشكلا ندبا (ثم يخرج من لم يحضرهما) أى
 الكتابة والإدراج بعد جعل الرقاع فى حجره مثلا فتعبرى بذلك أولى من قوله ثم يخرج من لم يحضرهما
 (رقعة) إما (على الجزء الأول إن كتبت الأسماء) فيعطى من خرج اسمه (أو على اسم زيد) مثلا (إن
 كتبت الأجزاء) فيعطى ذلك الجزء ويفعل كذلك فى الرقعة الثانية فيخرجها على الجزء الثانى أو على
 اسم عمرو وتعين الثالثة للباقي إن كانت أثلاثا وتعين من يبدأ به من الشركاء أو الأجزاء منوط
 بنظر القاسم (فإن اختلفت) أى الأنصباء (كنصف وثلث وسدس) فى أرض أو نحوها (جزى) ما يقسم
 (على أقبالها) وهو فى المثال السدس فيكون ستة أجزاء وأقرع كما مر (ويجتنب) إذا كتبت الأجزاء
 (تفريق حصص واحد) بأن لا يبدأ بصاحب السدس لأنه إذا بدأ به حينئذ ربحا خرج له الجزء الثانى أو الخامس
 فيتفرق ملك من له النصف أو الثلث فيبدأ بمن له النصف مثلا فإن خرج على اسمه الجزء الأول أو الثانى
 أعطيها والثالث ويثنى بمن له الثلث فإن خرج على اسمه الجزء الرابع أعطيها والخامس ويتعين السادس
 لمن له السدس فالأولى كتابة الأسماء فى ثلاث رقاع أو ست والإخراج على الأجزاء لأنه لا يحتاج فيها إلى
 اجتناب ما ذكر (الثانى) القسمة (بالتعديل) بأن تعدل السهام بالقيمة (كأرض تختلف قيمة أجزائها)
 لنحو قوة إنبات وقرب ماء أو يختلف جنس ما فيها كبستان بعضه نخل وبعضه عنب فإذا كانت لاثنتين
 نصفين وقيمة ثلثها المشتمل على ما ذكر كقيمة ثلثها الحاليين عن ذلك جعل الثلث سهمها والثلثان سها
 وأقرع كما مر (ويجبر) للممتنع (عليها) أى على قسمة التعديل إلحاقا للتساوى فى القيمة بالتساوى فى الأجزاء
 (فيها) أى فى الأرض المذكورة نعم إن أمكن قسمة الجيد وحده والرديء وحده لم يجبر عليها فيها
 كأرضين يمكن قسمة كل منهما بالأجزاء فلا يجبر على التعديل كما يحثه الشيخان وجزم به جمع منهم الماوردى
 والرويانى (و) يجبر عليها (فى منقولات نوع) لم يختلف مقومه كعبيد وثياب من نوع إن زالت الشركة
 بالقسمة كأمسياتى كشلاثة أعبد زحجة متساوية القيمة بين ثلاثة وكشلاثة أعبد كذلك بين اثنين قيمة
 أحدهم كقيمة الآخرين لقلة اختلاف الأغراض فيها بخلاف منقولات نوع تختلف كضائنات شامية

وإلا لم يمنعهم ولم يحجبهم
 كسيف يكسر وكحمام
 وطاحونة صغيرين ولو
 كان له عشر دار لا يصلح
 للسكنى والباقي لآخر
 أجبر بطلب الآخر
 لاعكسه . وما لا يعظم
 ضرره قسمته أنواع :
 أحدها بالأجزاء
 كثنلى ودار متفقة
 الأبنية وأرض مشتهية
 الأجزاء فيجبر الممتنع
 فيجزأ ما يقسم بعدد
 الأنصباء إن استوت
 ويكتب فى كل رقعة
 اسم شريك أو جزء
 يميز وتدرج فى بنادق
 مستوية ثم يخرج من
 لم يحضرهما رقعة على
 الجزء الأول إن كتب
 الأسماء أو على اسم
 زيد إن كتبت الأجزاء
 فإن اختلفت كنصف
 وثلث وسدس جزى
 على أقبالها ويجتنب
 تفريق حصص واحد .
 الثانى بالتعديل
 كأرض تختلف قيمة
 أجزائها ويجبر عليها
 فيها وفى منقولات نوع

ومصرية أو منقولات أنواع كعبيد تركي وهندي وزنجي وثياب إريسم وكتان وقطن أو لم تزل الشركة
كعبدین قيمة ثلثي أحدهما تعدل قيمة ثلثه مع الآخر فلا إيجابار فيها لشدة اختلاف الأغراض فيها ولعدم
زوال الشركة بالكلية في الأخيرة وتعبيري بمنقولات نوع أعم من تعبیره بعبيد وثياب من نوع (و) يجبر
على قسمة التعديل أيضا (في نحو دكا كين صغار متلاصقة) مما لا يحتمل كل منها القسمة (أعيانا إن
زالت الشركة) بها للحاجة بخلاف نحو الدكا كين الكبار والصغار غير الموصوفة بما ذكر فلا إيجابار فيها
وإن تلاصقت الكبار واستوت قيمتها لشدة اختلاف الأغراض باختلاف المحال والأبنية كالجنسين ومعلوم
مما مر أنه لو طلبت قسمة الكبار غير أعيان أجبر الممتنع وذكر حكم نحو الدكا كين الصغار من زيادتي
بل كلام الأصل يقتضي أنه لا إيجابار فيها وتقييد الحكم في النقول بزوال الشركة كما مر الإشارة إليه
من زيادتي (الثالث) القسمة (بالرد) بأن يحتاج في القسمة إلى رد مال أجنبي (كأن يكون بأحد الجانبين)
من الأرض (نحو بئر) كشجر وبيت (لا يمكن قسمته) وليس في الجانب الآخر ما يعادله إلا بضم
شيء إليه من خارج (فرد أخذه) بالقسمة التي أخرجتها القرعة (قسط قيمته) أي قيمة نحو البئر
فإن كانت ألفا وله النصف رد خمسمائة وتعبيري بنحو بئر أعم من تعبیره ببئر وشجر (ولا إيجابار فيه) أي
في هذا النوع لأن فيه ملكا لا لشركة فيه فكان كغير المشترك (وشرط لما) أي لقسمة ما (قسم براض)
من قسمة رد غيرها ولو بقاسم يقسم بينهما بقرعة (رضا) بها (بعد) خروج (قرعة) أما في قسمة الرد
والتعديل فلأن كلا منهما يبيع والبيع لا يحصل بالقرعة فافتقر إلى الرضا بعد خروجها كقبله وأما في غيرها
فقياسا عليها وذلك (ك) قولها (رضينا بهذه) القسمة أو بهذا أو بما أخرجته القرعة فإن لم يحكما
القرعة كأن اتفقا على أن يأخذ أحدهما أحد الجانبين والآخر الآخر أو أحدهما الخسيس والآخر النفيس
ويرد زائد القيمة فلا حاجة إلى تراض ثان أمّا قسمة ما قسم إيجابار فلا يعتبر فيها الرضا قبل القرعة ولا بعدها
وتعبيري بما ذكر بالنظر لقسمة غير الرد أولى مما عبر به فيها (و) النوع (الأول إفراز) للحق لا يبيع
قالوا لأنها لو كانت يباع لما دخلها الإيجابار ولما جاز الاعتماد على القرعة ومعنى كونها إفرازا أن القسمة
تبين أن ما خرج لكل من الشريكين كان ملكه وقيل هو يبيع فيما لا يملكه من نصيب صاحبه إفرازا فيما
كان يملكه قبل القسمة وإتمام دخلها الإيجابار للحاجة وبهذا جزم في الروضة تبعا لتصحيح أصلها في بابي
زكاة العشرات والربا (وغیره) من النوعين الآخرين (يبيع) وإن أجبر على الأول منها كما مر قالوا
لأنه لما انفرد كل من الشريكين ببعض المشترك بينهما صار كأنه باع ما كان له بما كان للآخر وإنما دخل
الأول منها الإيجابار للحاجة وبهذا جزم في الروضة كما يبيع الحاكم مال المدين جبرا (ولو ثبت بحجة) هو
أعم من قوله بينة (غلط) فاحش أو غيره (أوحيف في قسمة إيجابار أو قسمة تراض) بأن نصبها لهما قسما
أو اقتسما بأنفسهما ورضيا بعد القسمة (وهي بالأجزاء تقضت) أي القسمة بنوعها كالمقامت حجة بحجور
القاضي أو كذب شهود ولأن الثانية إفراز ولا إفراز مع التفاوت فإن لم تكن بالأجزاء بأن كانت بالتعديل
أو الرد لم تنقض لأنها يبيع ولا أثر للغلط والحيث فيه كالأثر للغبين فيه لرضا صاحب الحق بتركه (وإن لم يثبت)
ذلك وبين المدعى قدر ما ادعاه (فله تخليف شريكه) كنظائره ولا يخلف القاسم الذي نصبه الحاكم كما
لا يخلف الحاكم إن لم يظلم (ولو استحق بعض مقسوم معين أو ليس سواء) بأن اختص أحدهما به أو أصاب
أكثر منه (بطلت) أي القسمة لاحتياج أحدهما إلى الرجوع على الآخر وتعود الإشاعة (وإلا) بأن
استحق بعضه شائعا أو معينا سواء (بطلت فيه) لافي الباقي تفريقا للصفقة .

[خاتمة] لو تراضوا إلى قاض في قسمة ملك بلا بينة به لم يجبهم وإن لم يكن لهم منازع وقيل يجبهم
وعليه الإمام وغيره

وفي نحو دكا كين صغار
متلاصقة أعيانا إن
زالت الشركة . الثالث
بالرد كأن يكون بأحد
الجانبين نحو بئر لا يمكن
قسمته فرد أخذه قسط
قيمه ولا إيجابار فيه
وشرط لما قسم براض
رضاء بعد قرعة كرضينا
بهذه والأول إفراز
وغيره يبيع ولو ثبت
بحجة غلط أو حيف في
قسمة إيجابار أو قسمة
راض وهي بالأجزاء
تقضت وإن لم يثبت فله
تخليف شريكه ولو
استحق بعض مقسوم
معينا وليس سواء
بطلت وإلا بطلت فيه

﴿ كتاب الشهادات ﴾

جمع شهادة وهي إخبار عن شيء بلفظ خاص . والأصل فيها آيات كآية : ولا تكتتموا الشهادة . وأخبار تكبر الصحيحين « ليس لك إلا شاهدك أو عينه » وأركانها شاهد ومشهود له ومشهود عليه ومشهود به وصيغة وكلها تعلم بما يأتي مع ما يتعلق بها (الشاهد حرم مكلف ذو مروءة يقظ ناطق غير محجور) عليه (بفسه) وهذا من زيادتي (و) غير (متم عدل) فلا يقبل ممن بهرق أو صبا أو جنون ولا من عادم مروءة ومغفل لا يضبط وأخرس ومحجور عليه بسفه ومتم وغير عدل من كافر وفاسق والعدل يتحقق (بأن لم يأت كبيرة كقتل وزنا وقذف وشهادة زور) (ولم يصّر على صغيرة أو) أصّر عليها (وغابت طاعاته) فبارتكاب كبيرة أو إصرار على صغيرة من نوع أو أنواع تنتفي العدالة إلا أن تغلب طاعات المصّر على ما أصّر عليه فلا تنتفي العدالة عنه وقولي أو إلى آخره من زيادتي والصغيرة (ككعب بنرد) لخبر أبي داود : من لعب بالنرد فقد عصى الله ورسوله (و) لعب (بشطرنج) بكسر أوله وفتححه معجبا ومهلا (إن شرط) فيه (مال) من الجانبين أو من أحدهما لأنه في الأول قمار وفي الثاني مسابقة على غير آلة القتال ففاعلمها متعاطا لقد فاسد وكل منها حرام وإن أوهم كلام الأصل أنه مكروه في الثاني (وللا) بأن لم يشترط فيه مال (كره) لأن فيه صرف العمر إلى مالا يجدي نعم إن لعبه مع معتقد التحريم حرم (كغناء) بكسر العين والمد (بلا آلة واستماعه) فانهما مكروهان لما فيهما من اللهو أو ماع الآلة فيحرمان وتعيير بالاستماع هنا وفي آياتي أولى من تعييره بالسماع (لاحداء) بضم الحاء وكسرهما والمد وهو ما يقال خلف الإبل من رجس وغيره (ودف) بضم الدال أشهر من فتحها لما هو سبب لإظهار السرور كعرس وختان وعيد وقدم غائب (ولو بجلاجل) والمراد بها الصنوج جمع صنج وهو الحلق التي تجعل داخل الدف والدوائر العراض التي تؤخذ من صفر وتوضع في خروق دائرة الدف (واستماعها) فلا يحرم ولا يكره شيء من الثلاثة لما في الأول من تنشيط الإبل للسير وإيقاظ النوم وفي الثاني من إظهار السرور وورد في حلها أخبار بل صرح النووي بسن الأول والبغوي بسن الثاني وحل استماعها تابع لحلها والتصريح بذلك استماع الثاني من زيادتي (وكاستعمال آلة مطربة كطنبور) بضم الطاء (وعود وصنج) بفتح أوله ويسمى الصفاقتين وهما من صفر تضرب إحداها بالأخرى (ومزمار عراقى) بكسر الميم وهو ما يضرب مع الأوتار (ویراع) وهو الزمارة التي يقال لها الشبابة فكلمها صغائر لكن صحح الراقى حل اليراع وما إلى البلقيني وغيره لعدم ثبوت دليل معتبر بتحريمه (وكوبة) بضم الكاف (وهي طبل طويل ضيق الوسط واستماعها) أي الآلات المذكورة لأنها من شعار الشريعة وهي مطربة وروى أبو داود وغيره خبر «إن الله حرم الخمر والميسر والكوبة» والمعنى فيه التشبيه بمن يعتاد استعماله وهم الخنثون وذکر استماع الكوبة من زيادتي (لارقص) فليس بحرام ولا مكروه بل مباح لخبر الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم وقف لعائشة يستترها حتى تنظر إلى الحبشة وهم يلعبون وزفنون والزفن الرقص ولأنه مجرد حركات على استقامة أو اعوجاج (إلا بتكسر) فيحرم لأنه يشبه أفعال الخنثين (ولا إنشاء شعر وإنشاده واستماعه) فكل منها مباح اتباعا للسلف ولأنه صلى الله عليه وسلم كان له شعراء يصغى إليهم منهم حسان بن ثابت وعبد الله ابن رواحة ورواه مسلم وذکر استماعه من زيادتي (إلا بفحش) كعجول معصوم (أو تشبيب بمعين من أمرد أو امرأة غير حليّة) وهو ذكر صفاتهما من طول وقصر وصنغ وغيره فيحرم لما فيه من الإيذاء بخلاف تشبيب بعيم لأن التشبيب صنعة وعرض الشاعر تحسين الكلام لتحقيق المذكور أو ما حليته من روجة أو أمة فلا يحرم التشبيب بها نعم إن ذكره بما حقه الإخفاء سقطت مروءته وذكر الأمر مع التقييد بغير الحليّة من زيادتي (والمروءة توقى الأدناس عرفا) لأنها لا تنضبط بل تختلف باختلاف

﴿ كتاب الشهادات ﴾

الشاهد حر مكلف
ذو مروءة يقظ ناطق
غير محجور بسفه ومتم
عدل بأن لم يأت كبيرة
ولم يصّر على صغيرة أو
غلبت طاعاته ككعب
بنرد وبشطرنج إن
شرط مال وإلا كره
كغناء بلا آلة واستماعه
لاحداء ودف ولو
بجلاجل واستماعها
وكاستعمال آلة مطربة
كطنبور وعود وصنج
ومزمار عراقى ویراع
وكوبة وهي طبل
طويل ضيق الوسط
واستماعها لارقص
إلا بتكسر ولا إنشاء
شعر وإنشاده واستماعه
إلا بفحش أو تشبيب
بمعين من أمرد أو امرأة
غير حليّة والمروءة
توقى الأدناس عرفا

فيسقطها أكل وشرب
وكشف رأس ولبس
فقيه قباء أو قلنسوة
حيث لا يعتاد وقبله
حليقة بحضرة الناس
وإكثار ما يضحك أو
لعب شطرنج أو غناء أو
استماعه أو ورقص وحرقة
دنيئة كحجم وكنس
ودبغ بمن لا تليق به
والتهمة جرفه أو دفع
ضرر فترد لرقيقه
وغريم له مات أو حجر
بفلس وبما هو محل
تصرفه وبإراءة مضمونة
ومن غرماء محجور
فلس بنفسق شهود دين
آخر ولبعضه لا عليه
ولا على أيه بطلاق
ضرة أمه أو قذفها
ولا لزوجة وأخيه
وصديقه ولو شهد لمن
لا تقبل له وغيره قبلت
لغيره أو شهد اثنان
لاثنين بوصية من تركه
فشهدا لهما بوصية منها
قبلتا ولا تقبل من عدو
شخص عليه وهو من
يحزن بفرحه وعكسه
وتقبل على عدو دين
ككافر ومبتدع ومن
مبتدع لا نكفره
لاداعية ولا خطابي لمثله
إن لم يذكر ما ينفي
الاحتمال .

الأشخاص والأحوال والإمكان (فيسقطها أكل وشرب وكشف رأس ولبس فقيه قباء أو قلنسوة حيث
أي يمكن (لا يعتاد) لها عليها كأن يفعل الثلاثة الأول غير سوق في سوق ولم يغلبه عليه في الأولين جوع أو عطش
ويفعل الرابع فقيه يبلى لا يعتاد مثله لبس ذلك فيه وقولي وشرب من زيادتي وتعبيري بكشف الرأس
أعم من تعبيره بالمشي مكشوف الرأس والتقييد في هذه بحيث لا يعتاد من زيادتي وفي الأكل به أولى
من تقييده له بالسوق وكشف الرأس كشف البدن كما فهم بالأولى والمراد غير العورة أما ذلك فمن المحرمات
(وقبله حليقة) من زوجة أو أمة (بحضرة الناس) الذين يستحيا منهم في ذلك (وإكثار ما يضحك) بينهم
(أو) إكثار (لعب شطرنج أو غناء أو استماعه أو ورقص) بخلاف قليل الخمسة إلا قليل ثانياً في الطريق
ويقاس به ما في معناه (و) يسقطها أيضاً (حرقة دنيئة) بالهزم (كحجم وكنس ودبغ بمن لا تليق) هي
(به) لإشعارها بالخسة بخلافها بمن تليق به وإن لم تكن حرقة آبائه وقول الأصل تبعاً للرافعي وكانت
حرقة أبيه اعترضه في الروضة فقال لم يتعرض الجمهور لهذا القيد وينبغي أن لا يقيد به بل ينظر هل
تليق به هو أم لا ولهذا حذف بعض مختصريها (والتهمة) بضم التاء وفتح الهاء في الشخص (جرفه)
إليه أو إلى من لا تقبل شهادته له بشهادته (أو دفع ضرر) عنه بها (فترد) شهادته (لرقيقه) ولو مكاتباً
(وغريم له مات) وإن لم تستغرق تركته الديون (أو حجر) عليه (بفلس) للتهمة وروى الحاكم على شرط
مسلم خبر لا تجوز شهادة ذي الظنة ولا ذي الحنة والظنة التهمة . والحنة العداوة بخلاف حجر السفه والمرض
وبخلاف شهادته لغريمه الموسر وكذا للعسر قبل موته والحجر عليه لتعلق الحق حينئذ بذمته لا بعين
أمواله (و) ترد شهادته (بما هو محل تصرفه) كأن وكل أو وصى فيه لأنه يثبت بشهادته ولاية له على الشهود
به نعم إن شاهده بعد عزله ولم يكن خاص قبلت وتعبيري بما ذكر أعظم من قوله بما هو وكيل فيه (وبإراءة
مضمونة) لأنه يسقطها المطالبة عن نفسه (و) ترد الشهادة (من غرماء محجور فلس بنفسق شهود دين
آخر) لتهمة دفع ضرر المزاحمة والتقييد بالحجر من زيادتي (و) ترد شهادته (لبعضه) من أصل أو فرع له
كشهادته لنفسه (لا) بشهادته (عليه) بشيء (ولا على أيه بطلاق ضرة أمه أو قذفها ولا لزوجة) ذكرها
أو أنثى (وأخيه وصديقه) لا تنفاه التهمة نعم لو شهد الزوج أن فلانا قذف زوجته لم تقبل على أحد
وجهين في النهاية وأشعر كلامها بترجيحه ورجحه البلقيني فهذه مستثناة من قبول شهادته لزوجه
وحذفت من الأصل هنا مسائل لتقدمها في كتاب دعوى الدم ولو كان بينه وبين بعضه عداوة ففي قبول
شهادته عليه خلاف وجزم في الأنوار بعدم قبولها له وعليه (ولو شهد لمن لا تقبل) شهادته (له) من أصل
أو فرع أو غيرها فهو أعم من قوله شهد لفرع (وغيره قبلت لغيره) لاله لا اختصاص المانع به (أو شهد
اثنان لاثنين بوصية من تركه فشهدا لهما بوصية منها قبلتا) وإن احتملت المواطأة لأن الأصل عدمها مع أن
كل شهادة منفصلة عن الأخرى (ولا تقبل) الشهادة (من عدو شخص عليه) في عداوة دنيوية لحجر الحاكم
السابق ولأن العداوة من أقوى الريب بخلاف شهادته له إذ لا تهمة . والفضل ما شهدت به الأعداء .
(وهو) أي عدو الشخص (من يحزن بفرحه وعكسه) أي ويفرح بحزنه (وتقبل) الشهادة (على عدو
دين ككافر) شهد عليه مسلم (ومبتدع) شهد عليه سني (و) تقبل (من مبتدع لا نكفره) يبدعته كمنكري
صفات الله وخلقها أفعال عباده وجواز رؤيته يوم القيامة لا اعتقادهم أنهم مصيبون في ذلك لما قام عندهم
بخلاف من نكفره يبدعته كمنكري حدوث العالم والبعث والحشر للأجسام وعلم الله بالمعدوم وبالجزئيات
لإنكارهم ما علم بحجى الرسول به ضرورة فلا تقبل شهادتهم (لاداعية) أي يدعو الناس إلى بدعته فلا تقبل
شهادته كمالا تقبل روايته بل أولى كارجحه فيها ابن الصلاح والنووي وغيرهما (ولا خطابي) فلا تقبل
شهادته (لمثله إن لم يذكر) فيها (ما ينفي الاحتمال) أي احتمال اعتقاده على قول المشهود له لاعتقاده أنه

لا يكذب فإن ذكر فيها ذلك كقوله رأيت أو سمعت أو شهد لمخالفة قبلت لزوال المانع وهذه والتي قبلها من زيادتي (ولا مبادر) بشهادته قبل أن يسألها لأنه متهم (إلا في شهادة حسبة) فتقبل شهادته بأن يشهد (في حق الله) كصلاة وزكاة وصوم بأن يشهد بتركها (أو) في (ماله) فيه حق مؤكد كطلاق وعتق ونسب وعفو عن قود وبقاء عدة وانقضائها (وخلع في الفراق لا في المال بأن يشهد بذلك لينزع من مخالفته ما يترتب عليه وصورتها أن يقول الشهود ابتداء للقاضي نشهد على فلان بكذا فأحضره للنشهد عليه فإن ابتدءوا وقالوا فلان زنى فهم قذفة وإنما تسمع عند الحاجة إليها فلو شهد اثنان أن فلانا أعتق عبده أو أنه أخو فلانة من الرضاع لم يكف حتى يقولوا إنه يسترقه أو أنه يريد نكاحها أما حق الآدمي كقود وحد قذف ويبيع فلا تقبل فيه شهادة الحسبة كما شمله المستثنى منه (وتقبل شهادة معادة بعد زوال رق أو صبا أو كفر ظاهر أو بدار) لا تتفاء التهمة لأن المتصف بذلك لا يتغير برده شهادته (لا) بعد زوال (سيادة أو عداوة أو فسق) أو حرم مروءة فلا تقبل للتهمة والتقيد بظاهر مع قولي أو بدار ولا سيادة أو عداوة من زيادتي وخرج بظاهر الكافر المسمى فلا تقبل شهادته المعتادة للتهمة وبالمعادة غيرها فتقبل من الجميع (وإنما يقبل غيرها) أي غير المعتادة (من فاسق أو خاتم مروءة) وهو من زيادتي (بعد توبته وهي ندم) على المحذور (بشرط) (إقلاع) عنه (وعزم أن لا يعود) إليه (وخروج عن ظلامة آدمي) من مال أو غيره فيؤدي الزكاة لمستحقها ويرد المغصوب إن بقي وبذلك إن تلف لمستحقه ويمكن مستحق القود وحده القذف من الاستيفاء ويبرئه منه المستحق وما هو وحده الله تعالى كزنا وشرب مسكر إن لم يظهر عليه أحد فله أن يظهره ويقربه ليستوفي منه وله أن يستر على نفسه وهو الأفضل وإن ظهر فقد فات الستري فأتى الحاكم ويقربه ليستوفي منه (و) شرط (قول في) محذور (قولي) لتقبل شهادته (كقوله) في القذف (قذفي باطل وأنا نادم) عليه (ولا أعود) إليه (و) بشرط (استبراء سنة في) محذور (فعلى وشهادة زور وقذف إيذاء) لأن لمضياها المشتمل على الفصول الأربعة أثرًا يبناني تهيج النفوس لما تشتهيه فإذا مضت على السلامة أشعر ذلك بحسن السريرة ومحل في الفاسق إذا أظهر فسقه فلو كان يسره وأقر به ليقام عليه الحد قبلت شهادته عقب توبته فهذه مستثناة بما ذكر علم أنه لا استبراء في قذف لا إيذاء به كشهادة الزنا إذا وجب بها الحد لنقص العدد ثم تاب الشاهد وما أفهمه كلام الأم من أنه لا استبراء على قاذف غير المحصن محمول على قذف لا إيذاء به ولا يخفى عليك حسن ماسلكه في بيان التوبة وشرطها على ما سلكه الأصل .

(فصل) في بيان ما يعتبر فيه شهادة الرجال وتعدد الشهود وما لا يعتبر فيه ذلك مع ما يتعلق بهما (لا يكفي لغير هلال رمضان) ولولا الصوم (شاهد) واحد أماله فيكفي للصوم كما مر في كتابه (وشرط لنحو زنا) كإتيان بهيمة أو ميتة (أربعة) من الرجال يشهدون أنهم رأوه أدخل حشفته أو قدرها من فرجها بالزنا أو نحوها قال تعالى : والذين يرمون المحصنات الآية وخرج بذلك وطء الشبهة إذا قصد بالدعوى به المال أو شهد به حسبة ومقدمات الزنا كقبلة ومعاقبة فلا يحتاج إلى أربعة بل الأول بقيدة الأول ثبت بما ثبت به المال وسيأتي ولا يحتاج فيه إلى ذكر ما يعتبر في شهادة الزنا من قول الشهود رأينا أنه أدخل حشفته إلى آخره والباقي ثبت برجلين ونحوهما وفيما يأتي من زيادتي (وللمال) عينا كان أو دينًا أو منفعة (وما قصد به مال) من عقد مالي أو فسخه أو حق مالي (كبيع) ومنه الحوالة لأنها بيع دين بدين (وإقالة) وضان (وخيار) وأجل (رجلان أو رجل وامرأتان) لعموم آية : واستشهدوا شهيدين . والحنث كالمرأة وتعبيري بما قصد به مال أولى مما عبر به (ولغير ذلك) أي ما ذكر من نحو الزنا إلى آخره (من) موجب (عقوبة) لله تعالى أو لآدمي (وما يظهر لرجال غالبًا كمنكاح وطلاق) ورجعة (وإقرار بنحو زنا وموت ووكالة ووصاية) وشركة وقراض وكفالة (وشهادة على شهادة رجلان) لأنه تعالى نص على الرجلين في الطلاق والرجعة

ولا مبادر إلا في شهادة حسبة في حق الله أو ماله فيه حق مؤكد كطلاق وعتق ونسب وعفو عن قود وبقاء عدة وانقضائها وتقبل شهادة معادة بعد زوال رق أو صبا أو كفر ظاهر أو بدار ولا سيادة أو عداوة أو فسق وإنما يقبل غيرها من فاسق أو خاتم مروءة بعد توبته وهي ندم بإقلاع وعزم أن لا يعود وخروج عن ظلامة آدمي وقول في قولي كقوله قذفي باطل وأنا نادم ولا أعود واستبراء سنة في فعلي وشهادة زور وقذف إيذاء .

(فصل) لا يكفي لغير هلال رمضان شاهد وشرط لنحو زنا أربعة وللمال وما قصد به مال كبيع وإقالة وخيار رجلان أو رجل وامرأتان ولغير ذلك من عقوبة وما يظهر لرجال غالبًا كمنكاح وطلاق وإقرار بنحو زنا وموت ووكالة ووصاية وشهادة على شهادة رجلان

والوصاية وتقدم خبر لانكاح الإبولي وشاهدي عدل وروى مالك عن الزهري مضت السنة بأنه لا يجوز شهادة النساء في الحدود ولا في النكاح والطلاق وقيس بالذكورات غيرها مما يشاركها في المعنى المذكور والوكالة والثلاثة بعدها وإن كانت في مال القصص منها الولاية والسلطنة لكن لما ذكر ابن الرفعة اختلافهم في الشركة والقراض قال وينبغي أن يقال إن رام مدعيهما إثبات التصرف فهو كالوكيل أو إثبات حصته من الربح في ثبوتان برجل وامرأتين إذا لم يقصود المال ويقرب منه دعوى المرأة النكاح لإثبات المهر أي أو شرطه أو الإرث فيثبت برجل وامرأتين وإن لم يثبت النكاح بهما في غير هذه (وما لا يروونه غالبا كبكارة وولادة وحيض ورضاع وعيب امرأة تحت ثوبها يثبت بمن مر وبأربع ولا يثبت برجل ويمين إلا مال أو ما قصد به مال ولا يثبت شيء بامرأتين ويمين ويذكر في حلفه صدق شاهده وأما يحلف بعد شهادته وتعديله وله ترك حلفه وتحليف خصمه فإن نكل فله أن يحلف يمين الرد ولو قال لمن يده أمة وولدها هذه مستولدي علقته بذنا في ملكي مني وحلف مع شاهد ثبت الإيلاد لانسب الولد وحرثه أو غلام كان لي وأعتقته وحلف مع شاهد انترعه وصار حرا ولو ادعوا مالا لمورثهم وأقاموا شاهدا وحلف بعضهم انقرد بنصيه وبطل حق كامل حضر ونكل وغيره إذا زال عذره حلف وأخذ نصيبه بلا إعادة شهادة

والوصاية وتقدم خبر لانكاح الإبولي وشاهدي عدل وروى مالك عن الزهري مضت السنة بأنه لا يجوز شهادة النساء في الحدود ولا في النكاح والطلاق وقيس بالذكورات غيرها مما يشاركها في المعنى المذكور والوكالة والثلاثة بعدها وإن كانت في مال القصص منها الولاية والسلطنة لكن لما ذكر ابن الرفعة اختلافهم في الشركة والقراض قال وينبغي أن يقال إن رام مدعيهما إثبات التصرف فهو كالوكيل أو إثبات حصته من الربح في ثبوتان برجل وامرأتين إذا لم يقصود المال ويقرب منه دعوى المرأة النكاح لإثبات المهر أي أو شرطه أو الإرث فيثبت برجل وامرأتين وإن لم يثبت النكاح بهما في غير هذه (وما لا يروونه غالبا كبكارة وولادة وحيض ورضاع وعيب امرأة تحت ثوبها يثبت بمن مر وبأربع ولا يثبت برجل ويمين إلا مال أو ما قصد به مال ولا يثبت شيء بامرأتين ويمين ويذكر في حلفه صدق شاهده وأما يحلف بعد شهادته وتعديله وله ترك حلفه وتحليف خصمه فإن نكل فله أن يحلف يمين الرد ولو قال لمن يده أمة وولدها هذه مستولدي علقته بذنا في ملكي مني وحلف مع شاهد ثبت الإيلاد لانسب الولد وحرثه أو غلام كان لي وأعتقته وحلف مع شاهد انترعه وصار حرا ولو ادعوا مالا لمورثهم وأقاموا شاهدا وحلف بعضهم انقرد بنصيه وبطل حق كامل حضر ونكل وغيره إذا زال عذره حلف وأخذ نصيبه بلا إعادة شهادة

وما لا يروونه غالبا كبكارة وولادة وحيض ورضاع وعيب امرأة تحت ثوبها يثبت بمن مر وبأربع ولا يثبت برجل ويمين إلا مال أو ما قصد به مال ولا يثبت شيء بامرأتين ويمين ويذكر في حلفه صدق شاهده وأما يحلف بعد شهادته وتعديله وله ترك حلفه وتحليف خصمه فإن نكل فله أن يحلف يمين الرد ولو قال لمن يده أمة وولدها هذه مستولدي علقته بذنا في ملكي مني وحلف مع شاهد ثبت الإيلاد لانسب الولد وحرثه أو غلام كان لي وأعتقته وحلف مع شاهد انترعه وصار حرا ولو ادعوا مالا لمورثهم وأقاموا شاهدا وحلف بعضهم انقرد بنصيه وبطل حق كامل حضر ونكل وغيره إذا زال عذره حلف وأخذ نصيبه بلا إعادة شهادة

وشرط لشهادة. بفعل
 كزنا إيصار فيقبل أصم
 ويقول كعقد هو
 وسمع فلا يقبل أصم
 وأعمى إلا أن يقر في
 أذنه فيمسكه حتى
 يشهد أو يكون عمه
 بعد تحمله والمشهد له
 وعليه معروف في الاسم
 والنسب ومن سمع
 قول شخص أو رأى
 فعله وعرفه باسمه
 ونسبه شهد بهما إن
 غاب أو مات وإلا
 فيإشارة كما لو لم يعرفه
 بهما ومات ولم يدفن
 ولا يصح تحمل شهادة
 على متقبه اعتمادا على
 صوتها فإن عرفها
 بعينها أو باسم ونسب
 جاز وأدى بما علم
 لا بتعريف عدل أو
 عدلين والعمل على خلافه
 ولو ثبت على عينه حق
 سجل القاضي بحلية
 لا باسم ونسب لم يثبتا
 وله بلامعارض شهادة
 بنسب وموت وعق
 وولاء ووقف ونكاح
 بتسامع من جمع يؤمن
 كذبهم وبملك به أو
 بيد وتصرف تصرف
 ملاك مدة طويلة عرفا
 أو باستصحاب

قال الشيخان وينبغي أن يكون الحاضر الذي لم يشترع في الخصومة أو لم يشعر بالحال كالصبي ونحوه في بقاء حقه
 بخلاف ما مر في الناكل أما إذا تغير حال الشاهد فوجهان في الروضة كأصلها قال الأذرع وغيره والأقوى
 منع الحلف قال الزركشي وينبغي أن يكون محل ذلك إذا ادعى الأول الجميع فإن ادعى بقدر حصته فلا بد من
 الاعادة جزما (وشرط لشهادة بفعل كزنا) وغصب وولادة (إيصار) له مع فاعله فلا يكفي فيه السماع من الغير
 وقد تجوز الشهادة فيه بالإيصار كأن يضع أعمى يده على ذكر رجل داخل فرج امرأة فيمسكها حتى يشهد
 عند قاض بما عرفه (فيقبل) في ذلك (أصم) لإبصاره ويجوز تعدد النظر لفرج الزانيين لتحمل الشهادة
 لأنهما هتكاً حرمة أنفسهما (و) شرط لشهادة (بقول كعقد) وفسخ وإقرار (هو) أي إيصار (و) سمع فلا
 يتبل فيه (أصم) لا يسمع شيئا (و) لا (أعمى) تحمل شهادة في مبصر لجواز اشتباه الأصوات وقد يحاكي
 الإنسان صوت غيره فيشبهه به (إلا أن) يترجم أو يسمع كامر أو يشهد بما ثبت بالتسامع كما يعلم بما يأتي
 أو (يقر) شخص (في أذنه) بنحو طلاق أو عتق أو مال لرجل معروف الاسم والنسب (فيمسكه حتى يشهد)
 عليه عند قاض (أو يكون عمه بعد تحمله والمشهد له) المشهد (عليه معروف في الاسم والنسب) فيقبل
 لحصول العلم بأنه المشهد وعليه (ومن سمع قول شخص أو رأى فعله وعرفه باسمه ونسبه) ولو بعد تحمله
 (شهد بهما إن غاب) بالمعنى السابق في آخر القضاء على الغائب (أومات وإلا) بأن لم يغيب ولم يمت (فيإشارة)
 يشهد على عينه فلا يشهد بهما (كألو لم يعرفه بهما ومات ولم يدفن) فانه انما يشهد بالإشارة وهذا من زيادتي
 فعلم انه لا يشهد في غيبته ولا بعد موته ودفعه إن لم يعرفه بهما فلا ينش قبره وقال الغزالي إن اشتدت الحاجة
 إليه ولم يتغير نبش (ولا يصح تحمل شهادة على متقبه) بنون ثم تاء من انتقب كما قاله الجوهري
 (اعتمادا على صوتها) فإن الأصوات تتشابه (فان عرفها بعينها أو باسم ونسب) أو أمسكها حتى شهد
 عليها (جاز) التحمل عليها متقبه (وأدى بما علم) من ذلك فيشهد في العلم بعينها عند حضورها وفي
 العلم بالاسم والنسب عند غيبتها (لا بتعريف عدل أو عدلين) أنها فلانة بنت فلان أي لا يجوز التحمل
 عليها بذلك وهذا ما عليه الأكثر (والعمل على خلافه) وهو التحمل عليها بذلك (ولو ثبت على عينه حق)
 فطلب للمدعى التسجيل (سجل) له (القاضي) جوازا (بحلية لا باسم ونسب لم يثبتا) بينة ولا بعلمه
 ولا يكفي فيهما قول المدعى ولا إقرار من ثبت عليه الحق لأن نسب الشخص لا يثبت بإقراره ولا بإقرار
 المدعى فان ثبتا بينته أو بعلمه سجل بهما وتعبيري ثبت أعم من تعبيره بقامت بينة (وله بلا معارض
 شهادة بنسب) ولو من أم أو قبيلة (وموت وعق وولاء ووقف ونكاح بتسامع) أي استفاضة (من جمع
 يؤمن كذبهم) أي تواطؤهم عليه لكثرة قيع العلم أو الظن القوي بخبرهم ولا يشترط عدالتهم وحرثهم
 وذكورتهم كما لا يشترط في التواتر ولا يكفي أن يقول سمعت الناس يقولون كذا بل يقول أشهد انه ابنه
 مثلا لأنه قديم علم خلاف ما سمع من الناس وإنما اكتفى بالتسامع في المذكورات وإن تيسرت مشاهدة أسباب
 بعضها لأن مدتها تطول فيعسر إقامة البينة على ابتدائها فتمس الحاجة إلى إثباتها بالتسامع وما ذكر في الوقف
 هو بالنظر إلى أصله أما شروطه وتفصيله فبينت حكمها في شرح الروض (و) له بلامعارض شهادة (بملك
 به) أي بالتسامع ممن ذكر (أو بيد وتصرف تصرف ملاك) كسكنى وهدم وبناء وبيع (مدة طويلة
 عرفا) فلا تكفي الشهادة بمجرد اليد لأنه قديم يكون عن إجارة أو إعارة ولا بمجرد التصرف لأنه قديم يكون
 من وكيل أو غاصب ولا بهما معا بدون التصرف المذكور كأن تصرف مرة أو تصرف مدة قصيرة لأن ذلك
 لا يحصل الظن (أو باستصحاب) لما سبق من نحو إرث وشراء وان احتمل زواله للحاجة الداعية إلى ذلك
 ولا يصرح في شهادته بالاستصحاب فان صرح به وظهر في ذكره تردد لم يقبل ومسئلة الاستصحاب ذكرها
 الأصل في الدعوى والبيانات وخرج زيادتي بلامعارض ما لو عورض كأن أنكر المنسوب إليه النسب أو

طعن بعض الناس به فتمتنع الشهادة به لاختلال الظن حينئذ وقول عرفا من زيادتي .

(تنبيه) صورة الشهادة بالتسامع أشهد أن هذا ولد فلان أو أنه عتيقه أو مولاه أو وقفه أو أنها زوجته أو أنه ملكه لأشهد أن فلانة ولدت فلانا أو أن فلانا أعتق فلانا أو أنه وقف كذا أو أنه تزوج هذه أو أنه اشترى هذا لما من أنه يشترط في الشهادة بالفعل الإبصار وبالقول الإبصار والسمع ولو تسامع سبب الملك كبيع وهبة لم تجز الشهادة به بالتسامع ولو مع الملك إلا أن يكون السبب إرثا فتجوز لأن الإرث يستحق بالنسب والموت وكل منهما يثبت بالتسامع وبما يثبت به أيضا ولاية القضاء والجرح والتعديل والرشد والإرث واستحقاق الزكاة والرضاع وتقدم بعض ذلك .

(فصل) في تحمل الشهادة وأدائها وكتابة الصك . والشهادة تطلق على تحملها كشهدت بمعنى تحملت وعلى أدائها كشهدت عند القاضي بمعنى أدبت ، وعلى المشهود به وهو المراد هنا كتحمليت شهادة بمعنى مشهود به فهي مصدر بمعنى المفعول (تحمل الشهادة وكتابة الصك) وهو الكتاب (فرضا كفاية) في كل تصرف مالى أو غيره كبيع ونكاح وطلاق وإقرار أما فرضية التحمل في ذلك فللحاجة إلى إثباته عند التنازع ولتوقف الانعقاد عليه في النكاح وغيره مما يجب فيه الإشهاد وأما فرضية كتابة الصك والمراد في الجملة لما مر أنه لا يلزم القاضي أن يكتب الخصم ماثبت عنده أو حكم به فلأنها لا يستغنى عنها في حفظ الحق ولها أثر ظاهر في التذكر . وصورة الأولى أن يحضر من يتحمل فان دعى للتحمل فلا وجوب إلا أن يكون الداعى معذورا بمرض أو حبس أو كان امرأة مخدرة أو قاضيا ليشهده على أمر ثبت عنده ولا يلزم الشاهد كتابة الصك إلا بأجرة فله أخذها كما له ذلك في تحمله إن دعى له لا في أدائه وله بعد كتابته حبسه عنده للأجرة (وكذا الأداء) للشهادة فرض كفاية وإن وقع التحمل اتفاقا (إن كانوا جمعا) كأن زاد الشهود على اثنين فيما يثبت بهما (فلو طلب من واحد) منهم وهو من زيادتي (أو) من (اثنين) منهم (أو لم يكن إلاهما أو) (إلا) واحد والحق يثبت به وييمين) عند الحاكم المطلوب إليه (فقرض عين) وإلا لأفضى إلى ترك الواجب قال تعالى : ولا ياب الشهداء إذا مادعوا . سواء أكان الحق في الثالثة يثبت بشاهد وعين أم لا فلو أذى واحد وامتنع الآخر وقال للدعى احلف معه عصى لأن مقاصد الإشهاد التورع عن اليمين (وإنما يجب) الأداء (إن دعى) للتحمل (من مسافة عدوى) بناء على أنه يلزمه الحضور إلى القاضي للأداء منها (ولم يجمع على فسقه) بأن أجمع على عدمه أو اختلف فيه كشارب نبيذ فيلزم شارب الأداء وإن عهد من القاضي رد الشهادة به لأنه قد يتغير اجتباؤه أما إذا أجمع على فسقه كشارب الخمر فلا يجب عليه الأداء إذ لا فائدة له سواء أكان فسقا ظاهرا أم خفيا بل يحرم عليه ذلك (ولا عذر له من نحو مرض) كتخدير المرأة وغيره مما تسقط به الجمعة (والعذور يشهد على شهادته أو يبعث القاضي) إليه (من يسمعها) وإذا اجتمعت الشروط وكان في صلاة أو حمام أو على طعام فله التأخير إلى أن يفرغ .

(فصل) في تحمل الشهادة على الشهادة وأدائها (تقبل شهادة على شهادة مقبول) شهادته (في غير عقوبة لله) تعالى (وإحصان) مالا كان أو غيره كعقد وفسخ وقود وخذ قذف لعموم قوله تعالى : وأشهدوا ذوى عدل منكم . ولدعاء الحاجة إليها لأن الأصل قديتعد ولأن الشهادة حق لازم الأداء فيشهد عليها كسائر الحقوق بخلاف عقوبة الله تعالى والإحصان لأن حقه تعالى المشروط فيه الإحصان في الجملة مبنى على المسامحة وحق الآدمي على المضايقة وذكر الإحصان من زيادتي وخرج بمقبول الشهادة غيره فلا يصح تحمل شهادة مردودها كفساق ورقيق وعدو وكذا لا يصح تحمل النساء وإن كانت الشهادة في ولادة أو رضاع كما علم من فصل وشهادة الأصل مما يطالع عليه الرجال غالبا وما يطالع عليه الرجال غالبا لا يكفي فيه شهادة النساء ولا يكفي لغيره لالارضان شاهد لأن شهادة الفرع تثبت شهادة الأصل لا ما يشهد به الأصل (ومحملها بأن

(فصل) تحمل

الشهادة وكتابة الصك

فرضا كفاية وكذا

الأداء إن كانوا جمعا

طلب من واحد أو اثنين

أو لم يكن إلاهما أو واحد

والحق يثبت به وييمين

فقرض عين وإنما يجب

إن ادعى من مسافة

عدوى ولم يجمع على

فسقه ولا عذر له من

نحو مرض والعذور

يشهد على شهادته أو

يبعث القاضي من

يسمعها .

(فصل) تقبل شهادة

على شهادة مقبول في

غير عقوبة لله وإحصان

وتحملها بأن

يسترعيه) الأصل أى يلتمس منه رعاية الشهادة وضبطها لأن الشهادة على الشهادة نياية فاعتبر فيها الإذن أو ما يقوم مقامه كما يأتى (فيقول أنا شاهد بكذا وأشهدك) أو أشهدتك (أو أشهد على شهادتى) به وكل من سمع المسترعى له ذلك كما يؤخذ مما عطفته على يسترعيه بقولى (أو) بأن يسمعه يشهد عند حاكم) ولو محكما أن لفلان عند فلان كذا فله أن يشهد على شهادته وإن لم يسترعه لأنه إنما يشهد عند الحاكم بعد تحقق الوجوب (أو) بأن يسمعه (بين سببها) أى الشهادة (كأشهد أن لفلان على فلان ألفا قرضا) فلسامعه الشهادة على شهادته وإن لم يسترعه ولم يشهد عند حاكم لا تنفأ احتمال الوعد والتساهل مع الاسناد إلى السبب فلا يكفي ما لو سمعه يقول لفلان على فلان كذا أو أشهد أن له عليه كذا أو عندى شهادة بكذا أو أعلمك أو أخبرك بكذا أو أنا عالم به لأنه مع كونه لم يأت فى بعض ذلك بلفظ الشهادة قد يريد عدة كان قد وعد بها أو يشير بكلمة على إلى أن عليه من باب مكارم الأخلاق الوفاء بذلك وقد يتساهل بطلانه لغرض صحيح أو فاسد فإذا آل الأمر إلى الشهادة أحجم (وليدين) وجوبا (الفرع عند الأداء جهة التحمل) فإن استرعاه الأصل قال أشهد أن فلانا شهد أن لفلان على فلان كذا وأشهدنى على شهادته وإن لم يسترعه بين أنه شهد عند حاكم أو أنه أسند المشهود به إلى سببه (إلا أن يثق الحاكم بعلمه) فلا يجب البيان كقوله أشهد على شهادة فلان بكذا لحصول الغرض (ولو حدث بالأصل عداوة أو فسق) بردة أو غيرها (لم يشهد فرع) لأنها لا تهجم غالبا دفعة فتورث ريبة فيما مضى وليس لمدتها الماضية ضبط فتعطف إلى حالة التحمل فلو زالت هذه الموانع احتيج إلى تحمل جديد (وصح أداء كامل تحمل) حالة كونه (ناقضا) كفاسق وعبد وصبي تحمل ثم أدى بعد كماله فتقبل شهادته كالأصل وتعبى بذلك أعم مما عبر به (ويكفى فرعان لأصلين) أى لكل منهما فلا يشترط لكل منهما فرعان كالأصل على مقرين ولا يكفي واحد لهذا وواحد للآخر (وشرط قبولها) أى شهادة الفرع (موت أصل أو عذره بعذر جمعة) كعرض يشق به حضوره وعمى وجنون وخوف من غريم فتعبرى بعذر الجمعة أعم مما عبر به نعم استثنى الإمام الإغماء حضرا فينتظر لقرب زواله وأقره الشيخان بل جزم به فى الشرح الصغير (أو غيبة فوق) مسافة (عدوى) بزيادته فوق فلا تقبل فى غير ذلك لأنها إنما قبلت للضرورة ولا ضرورة حينئذ (وأن يسميه فرع) وإن كان الأصل عدلا لتعرف عدالته فإن لم يسمه لم يكف لأن الحاكم قد يعرف جرحه لو سماه ولأنه ينسب باب الجرح على الخصم (وله) أى للفرع (تزكيت) لأنه غير متهم فيها وهذا بخلاف ما لو شهد اثنان فى واقعة وزكى أحدهما الآخر لأن تزكية الفرع للأصل من تمة شهادته ولذلك شرطها بعضهم وفى تلك قام الشاهد المزكى بأحد شرطى الشهادة فلا يصح قيامه بالثانى وبذلك علم أنه لا يشترط فى شهادة الفرع تزكية الأصل كما صرح به الأصل بل له إطلاقها والحاكم يبحث عن عدالته وأنه لا يلزمه أن يتعرض فى شهادته لصدق أصله لأنه لا يعرفه بخلاف ما إذا حلف المدعى مع شاهد حيث يتعرض لصدق أصله لأنه يعرفه ..

فصل فى رجوع الشهود عن شهادتهم . لو (رجعوا عن الشهادة قبل الحكم امتنع) الحكم بها وإن أعادوها لأنه لا يدرى أصدقوا فى الأول أو فى الثانى فلا يبقى ظن الصدق فيها (أو بعده) أى الحكم (لم ينقض) ولكن (لا تستوفى عقوبة) ولو لادى كزنا وشرب خمر وقود وحد قذف لأنها تسقط بالشبهة والرجوع شبهة بخلاف المال فيستوفى إن لم يكن استوفى لأنه ليس مما يسقط بالشبهة حتى يتأثر بالرجوع (فإن كانت) أى العوبة قد (استوفيت بقطع) بسرقة أو غيرها (أو قتل) بردة أو غيرها (أو جلد) زنا أو غيره (ومات وقالوا تعمدنا) شهادة الزور أو قال كل منهم تعمدت ولا أعلم حال أصحابي (وعلمنا أنه يستوفى منه بقولنا لزمهم قود إن جهل الولي تعمدهم) وإلا فالقود عليه فقط كما أفاده كلام الأصل فى الجنائيات فإن آل الأمر إلى الدية فى الحالين وجبت مغلظة كما هو معلوم مما مر ثم وصرح به الأصل هنا بالنسبة للشهود

يسترعيه فيقول أنا شاهد بكذا وأشهدك أو أشهد على شهادتى أو يسمعه يشهد عند حاكم أو بين سببها كأشهد أن لفلان على فلان ألفا قرضا وليدين الفرع عند الأداء جهة التحمل إلا أن يثق الحاكم بعلمه ولو حدث بالأصل عداوة أو فسق لم يشهد فرع وصح أداء كامل تحمل ناقضا ويكفى فرعان لأصلين وشرط قبولها موت أصل أو عذره بعذر جمعة أو غيبة فوق عدوى وأن يسميه فرع وله تزكيتة .

فصل فى رجوع الشهود عن شهادتهم . لو (رجعوا عن الشهادة قبل الحكم امتنع) الحكم بها وإن أعادوها لأنه لا يدرى أصدقوا فى الأول أو فى الثانى فلا يبقى ظن الصدق فيها (أو بعده) أى الحكم (لم ينقض) ولكن (لا تستوفى عقوبة) ولو لادى كزنا وشرب خمر وقود وحد قذف لأنها تسقط بالشبهة والرجوع شبهة بخلاف المال فيستوفى إن لم يكن استوفى لأنه ليس مما يسقط بالشبهة حتى يتأثر بالرجوع (فإن كانت) أى العوبة قد (استوفيت بقطع) بسرقة أو غيرها (أو قتل) بردة أو غيرها (أو جلد) زنا أو غيره (ومات وقالوا تعمدنا) شهادة الزور أو قال كل منهم تعمدت ولا أعلم حال أصحابي (وعلمنا أنه يستوفى منه بقولنا لزمهم قود إن جهل الولي تعمدهم) وإلا فالقود عليه فقط كما أفاده كلام الأصل فى الجنائيات فإن آل الأمر إلى الدية فى الحالين وجبت مغلظة كما هو معلوم مما مر ثم وصرح به الأصل هنا بالنسبة للشهود

فإن قالوا أخطأنا لزمهم دية محقة في ما لهم ولو قال أحد شاهدين تعمدت أنا وصاحبي وقال الآخر أخطأت أو
أخطأنا أو تعمدت وأخطأ صاحبي فالقود على الأول وتعييرى بقطع وتاليه أولى مما عبره وخرج بزيادتي
وعلمنا أنه يستوفي منه بقولنا ما لو قالوا لم نعلم ذلك فإن كانوا ممن لا يخفى عليه ذلك فلا اعتبار بقولهم وإلا بان
قرب عهدهم بالإسلام أو نشؤا بعيدا عن العلماء فشبهم عمدولو قال ولي القاتل أنا أعلم كذبهم في رجوعهم وإن
مورثي وقع منه ما شهدوا به فلا شيء عليهم (كمزك وقاض) رجعا فإن كلامهما يلزمه ذلك بالشروط المذكورة
وهي في الزكي والأخيران منها في القاضى من زيادتي (ولو رجع هو) أى القاضى (وهم) أى الشهود
(فالقود) عليهم بالشروط المذكورة (والدية) حال الخطأ والتعمد بأن آل الأمر إليها (مناصفة) عليه نصف
وعليهم نصف وشمول المناصفة للتعتمد من زيادتي (أو) رجع (ولى) للدم (ولو معهم) أى مع الشهود
والقاضى (فعلية دونهم) القود والدية لأنه المباشر وهم معه كالمسك مع القاتل وقولى ولو معهم أعم مما عبر
به (ولو شهدوا بينونة) كطلاق بائن ورضاع محرم ولعان وفسخ يعيب فهو أعم من قوله ولو شهدوا بطلاق
بائن أو رضاع أو لعان (وفرق القاضى) في الجميع بين الزوجين (فرجعوا) عن شهادتهم (لزمهم مهر مثل
ولو قبل وطء) أو بعد إبراء الزوجة زوجها عن المهر نظرا إلى بدل البضع المفوت بالشهادة إذا نظر في الإتلاف
إلى التلف لا إلى ما قام به على المستحق سواء دفع الزوج إليها المهر أم لا بخلاف نظيره في الدين لا يغرمون قبل
دفعه لأن الحيولة هنا قد تحققت وخرج بالبائن الرجعى فلا غرم فيه عليهم إذ لم يفوتوا شيئا فإن لم يراجع حتى
انقضت العدة غرموا كفى البائن (إلا إن ثبت) بحجة فيما ذكر (أن لا نكاح) بينهما كرضاع محرم أو نحوه
فلا غرم إذ لم يفوتوا شيئا وتعييرى بما ذكر أعظم مما عبره (ولو رجع شهود مال) معا أو مرتبا (غرموا) وإن
قالوا أخطأنا بدله للشهود عليه لحصول الحيولة بشهادتهم (موزعا عليهم) بالسوية بينهم عند اتحاد
نوعهم (أو) رجع (بعضهم وبقى منهم) نصاب فلا غرم على الراجع لقيام الحجة بمن بقى (أو) بقى (دونه)
أى النصاب (فقسط منه) يغرمه الراجع سواء زاد الشهود عليه كثلثة رجع منهم اثنان أم لا كاثنتين
رجع أحدهما يغرم الراجع فيهما النصف لبقاء نصف الحجة (وطى امرأتين) رجعتا (مع رجل نصف)
على كل منهما ربع لأنهما نصف الحجة وطى الرجل النصف الباقي (وعليه) أى الرجل إذا رجع
(مع) نساء (أربع في نحو رضاع) مما ثبت بمحضهن (ثلث) وعليهن ثلثان إذا كل ثنتين بمنزلة رجل (فإن
رجع هو أو ثنتان فلا غرم) على الراجع لبقاء الحجة ونحو من زيادتي (و) عليه إذا رجع مع أربع (في مال
نصف) وعليهن نصف (فإن رجع) منهن (ثنتان فلا غرم) عليهما لبقاء الحجة (كالموزع شهود إحصان
أو وصفة) ولو مع شهود زنا أو شهود تعليق طلاق أو عتق فإنهم لا يغرمون وإن تأخرت شهادتهم عن شهادة
الزنا والتعليق إذ لم يشهدوا في الإحصاء بما يوجب عقوبة على الزانى وإنما وصفوه بصفة كمال وشهادتهم في
الصفة شرط لا سبب والحكم إنما يضاف للسبب لا للشرط قال الأسنوى والعروف أنهم يغرمون وعزاه لجمع
وقال البلقينى إنه الأرجح كالمزكين .

✽ كتاب الدعوى والبيّنات ✽

الدعوى لغة الطلب وشرعا إخبار عن وجوب حق للمخبر على غيره عند حاكم والبيينة الشهود مما بها لأن بهم
يتبين الحق والأصل في ذلك أخبار تكبر الصحيحين: لو يعطى الناس بدعواهم لا بدعى ناس دماء رجال وأموالهم
ولكن اليمين على المدعى عليه. وروى البيهقي بإسناد حسن ولكن البيينة على المدعى واليمين على من أنكر
(المدعى من خالف قوله الظاهر والمدعى عليه من واقفه فلو قال الزوج وقد أسلم هو وزوجته) قبل وطء
أسلمنا معا (فالنكاح باق) (وقالت) بل (مرتبا) فلا نكاح (فهو مدع) وهى مدعى عليها وتقدم شرط
المدعى والمدعى عليه في ضمن شروط الدعوى في باب دعوى الهم والقسامة (وشرطى غير عين ودين)

كمزك وقاض ولو رجع
هو وهم فالقود والدية
مناصفة أو ولى ولو معهم
فعليه دونهم ولو شهدوا
بينونة وفرق القاضى
فرجعوا لزمهم مهر مثل
ولو قبل وطء إلا إن ثبت
أن لا نكاح ولو رجع
شهود مال غرموا موزعا
عليهم أو بعضهم وبقى
نصاب فلا ودونه فقسط
منه وعلى امرأتين مع
رجل نصف وعليه مع
أربع في نحو رضاع ثلث
فإن رجع هو أو ثنتان
فلا غرم وفى مال نصف
فإن رجع ثنتان فلا غرم
كالموزع شهود إحصان
أو وصفة .

✽ كتاب الدعوى

والبيّنات ✽

المدعى من خالف قوله
الظاهر والمدعى عليه
من واقفه فلو قال قبل
وطء أسلمنا معا وقالت
مرتبيا فهو مدع وشرط
في غير عين ودين

كقود و حد قذف ونكاح ورجعة وإيلاء ولعان (دعوى عند حاكم) ولو محكما فلا يستقل صاحبه باستيفائه
نعم لو استقل المستحق لقود باستيفائه وقع الموضع وإن حرم كاعلم ذلك من الجنائيات وخرج بذلك العين
والدين ففهيما تفصيل يأتي ومحل مسماع الدعوى فيهما وفي غيرها فيما لا يشهد فيه حسبة وإلا فلا تسمع فيه
الدعوى بل تكفي فيه شهادة الحسبة كما مر ومن ذلك قتل من لا وارث له أو قذفه إذا لحق فيه للمسلمين
وقتل قاطع الطريق الذي لم يتب قبل القدرة عليه لأنه لا يتوقف على طلب وتعبيرى بما ذكر أولى مما عبر
به (وإن استحق) شخص (عينا) عند آخر (فكندا) تشترط الدعوى بها عند حاكم (إن خشي بأخذها
ضررا) تحوز اعنه وإلا فله أخذها استقلالاً للضرورة (أو) استحق (دينا على غير ممتنع) من أدائه (طالبه)
به فلا يأخذ شيئا له بغير مطالبة ولو أخذ لم يملكه ولزمه رده ويضمنه إن تلف عنده (أو) على (ممتنع) مقرا
كان أو منكرا (أخذ) من ماله وإن كان له حجة (جنس حقه فيملكه) إن كان بصفته وإلا فغير الجنس
وسياتى وعليه يحمل قول الأصل فيملكه وعلى الأول يحمل قول البغوى والواردى وغيرها يملكه
بالأخذ أى فلا حاجة إلى تملكه (ثم) إن تعذر عليه جنس حقه أخذ (غيره) مقدما للتدلى عليه (فبيعه)
مستقلا كما يستقل بالأخذ ولما في الرفع إلى الحاكم من المؤنة والمشقة وتضييع الزمان هذا (حيث لا حجة)
له وإلا فلا يبيع إلا بإذن الحاكم والتقييد به من زيادته وإذاباعه فليعه بنقد البلد وإن كان غير جنس حقه
ثم يشتري به الجنس إن خالفه ثم يملك الجنس وما ذكر محله في دين آدمى أمادين الله تعالى كزكاة ممتنع المالك
من أدائها وظفر المستحق بجنسها من ماله فليس له الأخذ لتوقفه على النية بخلاف دين الآدمى وأما المنفعة
فالظاهر كما قيل أنها كالعين إن وردت على عين فله استيفاؤها منها بنفسه إن لم يخش ضررا وكالدين إن
وردت على ذمة فإن قدر على تحصيلها بأخذ شيء من ماله فله ذلك بشرطه (فله) أى لمن جازله الأخذ (فعل)
ملا يصل للمال إلا به) ككسر باب ونقب جدار وقطع ثوب فلا يضمن ما فوقه فتعبرى بذلك أعم مما عبر
به وظاهر أن محل ذلك إذا كان ما يفعل به ذلك ملكا للدين ولم يتعلق به حق لازم كرهن وإجارة
(والسأخوذ مضمون) على الأخذ (إن تلف قبل تملكه) ولو بعد البيع لأنه أخذه لغرض نفسه
كالاستام ولو أخريعه لتقصير فنقصت قيمته ضمن النقص (ولا يأخذ) للمستحق (فوق حقه إن أمكن)
الاقتصار عليه فإن لم يمكن فإن لم يظفر إلا بمتاع تزيد قيمته على حقه أخذه ولا يضمن الزيادة لعذره
وباع منه بقدر حقه إن أمكن بتجزئه وإلا باع الكل وأخذ من ثمنه قدر حقه ورد الباقي بهية ونحوها
(وله الأخذ مال غريم غريمه) كأن يكون لزيد على عمرو دين ولعمرو على بكر مثله فلزيد أن يأخذ من مال
بكر ماله على عمرو إن لم يظفر بمال الغريم وكان غريم الغريم جاحدا أو ممتنعا أيضا (ومتى ادعى) شخص
(نقدا أو دينا) مثليا أو متقوما (وجب) فيه لصحة الدعوى (ذكر جنس ونوع وقدر وصفة تؤثر) في
القيمة كائنه درهم فضة ظاهرة صحاح أو مكسرة نعم ما هو معلوم القدر كالدينار لا يحتاج إلى بيان قدر
وزنه كما جزم به في أصل الروضة وخرج بتأثير الصفة ما إذا لم تؤثر فلا يحتاج إلى ذكرها لكن استثنى
منه دين السلم فيعتبر ذكرها فيه وذكر الدين من زيادته وتعبرى بالصفة أعم من تعبيره بالصحة والتكسير
(أو) ادعى (عينا) حاضرة بالبلد يمكن إحضارها مجلس الحكم مثلية أو متقومة (تنضبط) بالصفات
كحبوب وحيوان (وصفها) رجوبا (بصفة سلم) ولا يجب ذكر قيمة فإن لم تنضبط بالصفات كالجواهر
واليواقيت وجب ذكر القيمة كما في الكفاية عن القاضي أبي الطيب والبندنجي وابن الصباغ (فإن
تلفت) أى العين (متقومة ذكر) رجوبا (قيمة) دون الصفات بخلافها مثلية فيكفي فيها الضبط بالصفات
ولا تسمع الدعوى بمجهول إلا في أمور منها الإقرار والوصية وحق إجراء الماء في أرض حددت (أو) ادعى
(عقدا ماليا) كبيع وهبة (وصفه) رجوبا (بصفة) ولا يحتاج إلى تفصيل كما في النكاح لأنه أخف حكما

دعوى عند حاكم وإن
استحق عينا فكندا
إن خشي بأخذها ضررا
أو دينا على غير ممتنع
طالبه أو ممتنع أخذ جنس
حقه فيملكه ثم غيره
فبيعه حيث لا حجة فله
فعل مالا يصل للمال إلا به
والمأخوذ مضمون إن
تلف قبل تملكه ولا
يأخذ فوق حقه إن
أمكن وله الأخذ مال غريم
غريمه ومتى ادعى نقدا
أو دينا وجب ذكر جنس
ونوع وقدر وصفة تؤثر
أو عينا تنضبط وصفها
بصفة سلم فإن تلفت
متقومة ذكر قيمة أو
عقدا ماليا وصفه بصفة

أَوْ نِكَاحًا فَكَذَا (أَوْ) ادعى (نِكَاحًا فَكَذَا) أَيْ وَصَفَهُ بِالصَّحَّةِ (مَعَ) قَوْلِهِ (نِكَاحًا فَكَذَا) بُولَى
 نِكَاحًا بُولَى وَشَاهِدِينَ
 عدول ورضاها إن
 شرط ويزيد فيمن بها
 رق عجزا عن تصلح
 لتمتع وخوف زنا ولا
 يمين على من أقام بينة
 إلا إن ادعى خصمه
 مسقطا فيحلف على
 نفيه وإذا استمهل
 ليأتي بدافع أمهل ثلاثة
 أو ادعى رق غير صبي
 ومجنون فقال أنا حر
 أصالة حلف أو رقهما
 وليس يده لم يصدق
 إلا بحجة أو يده وجهل
 لقطعهما حلف وإنكارها
 لغو ولا تسمع دعوى
 بمؤجل .

﴿فصل﴾ أصر على
 سكوته عن جواب
 الدعوى فكنا كل فإن
 ادعى عشرة لم يكف
 لا تلزم حتى يقول
 ولا بعضها وكذا يحلف
 فإن حلف على نفيها
 فقط فنا كل عما دونها
 فيحلف المدعى على
 استحقاقه أو شفعة أو
 مالا مضافا لسبب
 كأقرضتك كفى
 لا تستحق على شيئا أو
 لا يلزمي تسليم شيء

منه ولهذا لا يشترط فيه الإشهاد (أو) ادعى (نِكَاحًا فَكَذَا) أَيْ وَصَفَهُ بِالصَّحَّةِ (مَعَ) قَوْلِهِ (نِكَاحًا فَكَذَا) بُولَى
 وشاهدين عدول ورضاها إن شرط) بأن كانت غير مجبرة فلا يكفي فيه الإطلاق وتعبير في الولي بالعدالة
 أولى من تعبيره فيه بالرشد لأنه لا يستلزمها (ويزيد) حر وجوبا (في) نِكَاح (من) بها رق عجزا عن تصلح
 لتمتع وخوف زنا) وإسلامها إن كان مسلما لأنهما مشترطان في جواز نِكَاحها ويقول في نِكَاح الأمة
 زوجتها مالكمها الذي له إنكاحها أو نحوه وذكر اشتراط الوصف بالصحة في دعوى العقد والنكاح
 من زيادتي وتعبير بمن بها رق أولى من تعبيره بالأمة (ولا يمين على من أقام بينة) بحق لأنه كطعن
 في الشهود (إلا إن ادعى خصمه مسقطا) له كإدعاء له أو إبراء منه وشرائع من مدعيه وعلمه بفسق شاهده
 (فيحلف على نفيه) وهو أنه ما تآدى منه الحق ولا أبرأه منه ولا باعه له ولا يعلم فسق شاهده لاحتمال
 ما يدعيه ومحلّه في غير الأخيرة إذا ادعى حدوثه قبل قيام البينة والحكم وكذا بينهما ومضى زمن إمكانه
 وإلا فلا يلتفت إلى قوله ويستثنى مع ما ذكره ما لو قامت بينة بإعشار المدين فللدائن تحليفه لجواز أن يكون له
 مال باطن ومالو قامت بيمين وقال الشهود لنعلمه باع ولا وهب فلخصمه تحليفه أنها ما خرجت عن ملكه
 وخرج بالبينة أي وحدها الشاهد واليمين والبينة مع يمين الاستظهار فليس الخصم المدعى تحليفه على نفي
 ذلك لأن الحلف مع من ذكر قد تعرض فيه الحالف لاستحقاقه الحق فلا يحلف بعد ذلك على نفي ما ادعاه
 الخصم (وإذا استمهل) من قامت عليه البينة أي طلب الإمهال (ليأتي بدافع) من نحو أداء أو إبراء (أمهل)
 ثلاثة من الأيام لأنها مدة قريية لا يظن فيها الضرر ومقيم البينة قد يحتاج إلى مثلها للفحص عن الشهود
 (أو ادعى رق غير صبي ومجنون) مجهول نسب ولو سكران (فقال أنا حر أصالة حلف) فيصدق لأن الأصل
 الحرية وعلى المدعى البينة وإن استخدمه قبل إنكاره وجرى عليه البيع مرارا وتداولته الأيدي وخرج
 بزيادتي أصالة مالو قال أعتقتني أو أعتقتني من باعني منك فلا يصدق بغير بينة (أو) ادعى (رقهما) أي رق
 صبي ومجنون (وليس يده لم يصدق إلا بحجة) لأن الأصل عدم الملك نعم لو كانا بيد غيره وصدقه الغير كفي
 تصديقه أي مع تحليف المدعى (أو يده وجهل لقطعهما حلف) فيحكم له برقهما لأنه الظاهر من حالهما
 وإنما حلف لخطر شأن الحرية فإن علم لقطعهما لم يصدق إلا بحجة على مامر في كتاب اللقيط والفرق أن
 اللقيط محكوم بحريته ظاهرا بخلاف غيره وقولي حلف أولى من قوله حكم له به (وإنكارها) أي الصبي
 والمجنون ولو بعد كمالهما (لغو) لأنه قد حكم برقهما فلا يرفع ذلك الحكم إلا بحجة وتعبير بما ذكر
 أولى مما عبر به (ولا تسمع دعوى بدين مؤجل) وإن كان به بينة إذ لا يتعلق بها إلزام في الحال فلو كان
 بعضه حالا وبعضه مؤجلا صححت الدعوى به لاستحقاق المطالبة ببعضه قاله الماوردي قال وكذا لو كان
 المؤجل في عقد وقصد بدعواه له تصحيح العقد لأن المقصود منها مستحق في الحال .

﴿فصل﴾ فيما يتعلق بجواب المدعى عليه . لو (أصر على سكوته عن جواب الدعوى فكنا كل) إن حكم
 القاضي بنكوله أو قال للمدعى احلف بعد عرض اليمين عليه كإسباتي في فصل النكول فيحلف المدعى فإن كان
 سكوته لنحو دهش أو غباوة شرع له القاضي الحال ثم حكم عليه أو قال للمدعى احلف وإن لم يصر (فإن ادعى)
 عليه (عشرة) مثلا (لم يكف) في الجواب (لا تلزمي) العشرة (حتى يقول ولا بعضها وكذا يحلف) إن حلف
 لأن مدعيها مدع لكل جزء منها فاشترط مطابقة الإنكار والحلف بدعواه (فإن حلف على نفيها) أي العشرة
 (فقط فنا كل عما دونها فيحلف المدعى على استحقاقه) ويأخذ نعم لو كان المدعى به مستندا إلى عقد كأن ادعت
 نكاحه بخمسين كفاه نفي العقد بها والحلف عليه فإن نكل لم تحلف هي على البعض لأنه يناقض ما ادعته
 (أو) ادعى (شفعة أو مالا مضافا لسبب كأقرضتك كفى) في الجواب (لا تستحق على شيئا أو لا يلزمي تسليم
 شيء) إليك لأن المدعى قديكون صادقا ويعرض ما يسقط المدعى به ولو اعترف به وادعى مسقطا طولب بالبينة

وقد يعجز عنها فدعت الحاجة إلى قبول الجواب المطلق نعم لو ادعى عليه وديعة لم يكفه في الجواب لا يلزمه تسليم وإنما يلزمه التخلية فالجواب الصحيح لا تستحق على شيئا أو أن ينكر الإيداع أو يقول هلك الوديعة أو رددتها (وحلف كما أجاب) ليطلق الجواب فإن أجاب بنفي السبب حلف عليه أو بالإطلاق فكذلك ولا يكلف التعرض لنفي السبب فإن تعرض لنفيه جاز (أو) ادعى المالك (مرهونا أو مؤجرا بيد خصمه كفاه) أي خصمه أن يقول (لا يلزمه تسليمه) فلا يجب التعرض للملك (أو) يقول (إن ادعت ملكا مطلقا فلا يلزمه تسليم أو) ادعت (مرهونا أو مؤجرا فاذا كره لأجيب فإن أقر بالملك وادعى رهنا أو إجارة كلف بينة) لأن الأصل عدم مادعاه (أو) ادعى (عينا فقال ليست لي أو أضافها لمن تتعذر محاصمته) كفى لمن لا عرفه أو لمحجور أو وهى وقف على مسجد كذا أو على الفقراء وهو ناظر عليه (لم تنزع) أي العين منه (ولا تنصرف الخصومة) عنه لأن ظاهر اليد الملك وما صدر عنه ليس بمؤثر (بل يحلف أنه لا يلزمه تسليم) للعين رجاء أن يقر أو ينكل فيحلف المدعى وتثبت له العين في الأولى وفيها لو أضافها لغير معين والبدل للحيولة في غير ذلك (أو يقيم المدعى بينة) أنها له وهذا ما في المحرر وغيره فهو أولى من تقييده التحليف بعدم البينة (وإن أقر بها الحاضر) بالبدل (وصدقه صارت الخصومة معه) وإن كذبه تركت العين بيده كما مر في كتاب الإقرار (أو) أقر بها (لغائب انصرفت) أي الخصومة عنه نظرا لظاهر الإقرار (فإن أقام المدعى بينة قضاء على غائب) فيحلف معها (وإلا وقف الأمر إلى قدومه) أي الغائب. واعلم أن انصراف الخصومة فيما إذا أقر الحاضر أو غائب هو بالنسبة للعين المدعاة لا بالنسبة لتحليفه إذ للمدعى تحليفه لتغريم البدل للحيولة كمن قال هذا لزيد بل لعمرى (ومقبل إقرار رقيق به كعتوبة) لآدمي من قود وحد وتغزير وكدين متعلق بمال تجارة أذن له فيها سيده (فالدعوى والجواب عليه) لأن أثر ذلك يعود عليه أما عتوبة الله تعالى فلا تسمع فيها الدعوى عليه كما مر (ومالا) يقبل إقراره به (كأرش) لعيب وضمان متلف (فعلى السيد) الدعوى به والجواب لأن الرقبة التي هي متعلقة حق للسيد فيقول ما جنى رقيق نعم يكونان على الرقيق في دعوى القتل خطأ أو شبه عمد بمحل اللوث مع أنه لا يقبل إقراره به لأن الولي يقسم وتعلق الدية برقبة الرقيق صرح به الرافعي في كتاب القسامة وقد يكونان عليهما معا كما في إنكاح العبد والمكاتبة فإنه يثبت بإقرارهما .

فصل في كيفية الحلف وضابط الخالف (من تغليظ يمين) من مدع ومدعى عليه في غير نجس ومال كدم ونكاح وطلاق ورجعة وإيلاء وعتق وولاء ووصاية ووكة وفي مال ادعى به أو بحقه وبلغ نصاب زكاة نقدا ولم يبلغه ورأى الحاكم التغليظ فيه لجراءة في الخالف بناء على أنه لا يتوقف على طلب الخصم وهو الأصح (لا في) نحو (نجس أو مال) ادعى به أو بحقه نكاح أو أجل (لم يبلغ) أي المال (نصاب زكاة نقد ولم يره) أي التغليظ فيه (قاض) والتغليظ يكون (بما) مر (في اللعان من زمان ومكان) لا جمع وتكرير ألفاظ (وبزيادة أسماء وصفات) كأن يقول والله العظيم الذي لا إله إلا هو عالم الغيب والشهادة الرحمن الرحيم الذي يعلم السر والعلانية وإن كان الخالف يهوديا حلفه القاضي بالله الذي أنزل التوراة على موسى ونجاه من الغرق أو نصرانيا حلفه بالله الذي أنزل الإنجيل على عيسى أو مجوسيا أو وثنيا حلفه بالله الذي خلقه وصوره فلو اقتصر على قوله والله كفى ولا يجوز لقاض أن يحلف أحدا بطلاق أو عتق أو نذر كما قاله الماوردي وغيره قال الشافعي ومتى بلغ الإمام أن قاضيا يحلف الناس بطلاق أو عتق عزله وجوبا وذكر سنن التغليظ مع عدمه في النجس ومع قولي نقد ولم يره قاض ومع قولي وبزيادة أسماء وصفات من زيادتي وتقيدي بما مر في اللعان بالزمان والمكان أولى من إطلاقه (ويحلف) الشخص (على البت) أي القطع في فعله وفعله مملوكه إثباتا أو نفيا لأنه يعلم حال نفسه وحال مملوكه منسوب إليه فهو كحاله بل ضمان جنابة بهيمته بتقصيره في حفظها لا بفعلها

وحلف كما أجاب أو مرهونا أو مؤجرا بيد خصمه كفاه لا يلزمه تسليمه أو إن ادعت ملكا مطلقا فلا يلزمه تسليمه أو مرهونا أو مؤجرا فاذا كره لأجيب فإن أقر بالملك وادعى رهنا أو إجارة كلف بينة أو عينا فقال ليست لي أو أضافها لمن تتعذر محاصمته لم تنزع ولا تنصرف الخصومة بل يحلف أنه لا يلزمه تسليم أو يقيم المدعى بينة وإن أقر بها الحاضر وصدقه صارت الخصومة معه أو لغائب انصرفت فإن أقام المدعى بينة قضاء على غائب وإلا وقف الأمر إلى قدومه وما قبل إقرار رقيق به كعتوبة فالدعوى والجواب عليه ومالا كأرش فعلى السيد **فصل في سنن تغليظ يمين لا في نجس أو مال لم يبلغ نصاب زكاة نقد ولم يره قاض بما في اللعان من زمان ومكان وبزيادة أسماء وصفات ويحلف على البت .**

وفي فعل غيرهما اثباتا أو نفيا محصورا لتيسر الوقوف عليه (لا في نفي مطلق لفعل لا ينسب له) كقول غيره له في جواب دعواه دينا لمورثه أبرأني مورثك (ف) حلف (عليه) أي على البت (أو على نفي العلم) لتعسر الوقوف عليه والتقييد بمطلق مع قول عليه من زيادتي ويجوز البت في الحلف بظن مؤكداً كأن يعتمد فيه الحالف خطئه أو خطمورثه كما علم من كتاب القضاء (ويعتبر في الحلف (نية الحاكم) المستحلف للخصم بعد الطلب له (فلا يدفع إثم اليمين الفاجرة نحو تورية) كاستثناء لا يسمعه الحاكم وذلك لخبر مسلم اليمين على نية المستحلف وهو محمول على الحاكم لأنه الذي له ولاية التحليف فلو حلف إنسان ابتداءً أو حلفه غير الحاكم أو حلفه الحاكم بغير طلب أو بطلاق أو نحوه اعتبر نية الحالف ونفعته التورية وإن كانت حراماً حيث يبطل بها حق المستحق (ومن طلب منه يمين على ما لو أقر به لزمه) ولو بلا دعوى كطلب القاذف يمين المقذوف أو وارثه على أنه مازني (حلف) لخبر البيئة على المدعى واليمين على من أنكر رواه البيهقي وفي الصحيحين خبر اليمين على المدعى عليه وهذا مراد الأصل بما عبر به وخروج بمالو أقرب لزمه نائب المالك كالوصي والوكيل فلا يحلف لأنه لا يصح إقراره (ولا يحلف قاض على ترك ظلماً في حكمه ولا شاهداً أنه لم يكذب) في شهادته لارتفاع منصبهما عن ذلك (ولا مدع صبا) ولو محتملاً (بل يمهل حتى يبلغ) فيدعى عليه وإن كان لو أقر بالبلوغ في وقت احتماله قبل لأن حلفه يثبت صبا وصبا يبطل حلفه في تحليفه بإبطال تحليفه (إلا كافراً) مسيئاً (أنبت وقال تعجلته) أي إنبات العانة فيحلف لسقوط القتل بناء على أن الإنبات علامة للبلوغ وهذا الاستثناء من زيادتي (واليمين) من الخصم (تقطع الخصومة حالاً لا لاحقاً) فلا تبرأ ذمته لأنه صلى الله عليه وسلم أمر رجلاً بعد ما حلف بالخروج من حق صاحبه كأنه عرف كذبه رواه أبو داود والحاكم وصححه إسناده (فتسمع بيعة المدعى بعد) أي بعد حلف الخصم كمالو أقر الخصم بعد حلفه وكذا لوردت اليمين على المدعى فكل ثم أقام بيعة ولو قال بعد إقامة بيعة بدعواه يبتنى كاذبة أو مبطله سقطت ولم تبطل دعواه واستثنى البلقيني ما إذا أجاب المدعى عليه ودية بنفي الاستحقاق وحلف عليه فإن حلفه يفيد البراءة حتى لو أقام المدعى بيعة بأنه أودعه إياها لم تؤثر فانه لا تخالف ما حلف عليه من نفي الاستحقاق (ولو قال الخصم) قد (حلفني) على ما ادعاه عند قاض (فليحلف أنه لم يحلفني) عليه (ممكن) من ذلك لأن ما قاله محتمل غير مستبعد ولا يرد أنه لا يؤمن أن يدعى المدعى أنه حلفه على أنه حلفه وهكذا لأن ذلك لا يسمع منه ثلاثياً تسلسل .

﴿فصل﴾ في النكول والترجمة به من زيادتي . لو (نكل) الخصم على اليمين المطلوبة منه (كأن قال) هو أولى من قوله والنكول أن يقول (بعد قول القاضي) له (احلف لأوأنا ناكل) أو قال بعد قوله قل والله والرحمن (أو) كان (سكت) لا لدهشة أو غباوة أو نحوه (بعد ذلك) أي بعد قوله له ما ذكر (فحكم) القاضي (بنكوله) أو قال للمدعى احلف حلف المدعى (لتحول الحلف إليه) (وقضى له) بذلك (لا بنكوله) أي الخصم لأنه صلى الله عليه وسلم رد اليمين على طالب الحق رواه الحاكم وصححه إسناده وقول القاضي للمدعى احلف وإن يكن حكماً بنكوله حقيقة لكنه نازل منزلة الحكم به كافي الروضة كأصلها وبالجملة للخصم بعد نكوله العود إلى الحلف مالم يحكم بنكوله حقيقة أو تنزيلاً وإلا فليس له العود إليه إلا برضا المدعى وبين القاضي حكم النكول للجاهل به بأن يقول له إن نكلت عن اليمين حلف المدعى وأخذ منك الحق فإن لم يفعل وحكم بنكوله نفذ حكمه لتقصيره بترك البحث عن حكم النكول (ويمين الرد) وهي يمين المدعى بعد نكول خصمه (كإقرار الخصم) لا كالبينة لأنه يتوصل باليمين بعد نكوله إلى الحق فأشبهه بإقراره به فيجب الحق بفرار المدعى من يمين الرد من غير افتقار إلى حكم بالإقرار (فلا تسمع بعدها حجته بمسقط) كأداء وإبراء واعتياض لتكذيبه لها بإقراره وتعميرى بمسقط أولى من قوله بأداء وإبراء (فان لم يحلف المدعى) يمين الرد ولا عذر (سقط حقه) من اليمين والمطالبة لا عراضه عن اليمين (و) لكن (تسمع حجته)

لا في نفي مطلق لفعل
لا ينسب له فعله أو على
نفي العلم ويعتبر نية
الحاكم فلا يدفع إثم
اليمين الفاجرة نحو تورية
ومن طلب منه يمين على
ما لو أقر به لزمه حلف
ولا يحلف قاض على
ترك ظلماً في حكمه ولا
شاهد أنه لم يكذب ولا
مدع صبا بل يمهل حتى
يبلغ إلا كافراً أنبت
وقال تعجلته واليمين
تقطع الخصومة حالاً
لا لاحقاً فتسمع بيعة
المدعى بعد ولو قال
الخصم حلفني فليحلف
أنه لم يحلفني ممكن .
﴿فصل﴾ نكل كأن
قال بعد قول القاضي
احلف لأوأنا ناكل أو
سكت بعد ذلك فحكم
بنكوله أو قال للمدعى
احلف حلف المدعى
وقضى له لا بنكوله
ويمين الرد كإقرار
الخصم فلا تسمع بعدها
حجته بمسقط فإن لم
يحلف المدعى سقط حقه
وتسمع حجته

حجة أمهل ثلاثة ولا يمهل خصمه لذلك حين يستحلف الإبرضا المدعى وإن استمهل في ابتداء الجواب لذلك أمهل إلى آخر المجلس إن شاء ومن طول بجزية فادعى مسقطا فان واقت الظاهر حلف وإلا طول بها أو زكاة فادعاه لم يطالب بها ولو ادعى ولي صبي أو مجنون حقاله فأنكر ونكل لم يحلف الولي .

﴿فصل﴾ ادعى كل منها شيئا وأقام بينة به وهو بيد ثالث مسقطا أو يدها أو لا يد أحدها رجحت بينته إن أقامها بعد بينة الخارج ولو أزيلت يده بينة وأسندت بينته إلى ما قبل إزالة يده واعتذر بغيبتها لكن لو قال الخارج هو ملكي اشتريته منك فقال بل ملكي رجح الخارج فلو أزيلت يده بإقرار لم تسمع دعواه بغير ذكر انتقال ويرجح بشاهدين على شاهد معين لا بزيادة شهود ولا برجلين على رجل وامرأتين ولا بمؤرخة على مطلقة .

كأمر (فان أبدى عذرا كاقامة حجة) وسؤال فقيه ومراجعة حساب وهذا أولى من قوله وإن تعلل بأقامة بينة أو مراجعة حساب (أمهل ثلاثة) من الأيام فقط لثلاث طول مدافعتة والثلاثة مدة معتبرة شرعا ويفارق جواز تأخير الحجة أبدأ بأنها قول لا تساعد ولا تحضر واليمين إليه وهل هذا الإمهال واجب أم مستحب وجهان (ولا يمهل خصمه لذلك) أي لعذر (حين يستحلف الإبرضا المدعى) لأنه مقهور بطلب الإقرار أو اليمين بخلاف المدعى وهذا الاستثناء من زيادتي (وإن استمهل) الخصم أي طلب الإمهال (في ابتداء الجواب لذلك) أي لعذر (أمهل إلى آخر المجلس) بقيد زدة بقولي (إن شاء) أي للمدعى أو القاضي وعلى الثاني جرى جماعة وتبعهم في شرح البهجة (ومن طول بجزية فادعى مسقطا) كإسلامه قبل تمام الحول (فان واقت) دعواه (الظاهر) كأن كان غائبا فحضر وادعى ذلك (وحلف) فذلك (وإلا) بأن لم توافق الظاهر بأن كان عندنا ظاهر اثم ادعى ذلك أو واقتته ونكل (طول بها) وليس ذلك قضاء بالنكول بل لأنها وجبت ولم يأت بدافع وهذه المسئلة من زيادتي (أو زكاة فادعاه) أي المسقط كدفعها لساع آخر أو غلط خالص (لم يطالب بها) وإن نكل عن اليمين لأنها مستحبة كأمر (ولو ادعى ولي صبي أو مجنون حقاله) على شخص (فأنكر ونكل لم يحلف الولي) وإن ادعى ثبوته بمباشرة سببه بل ينتظر كاله لأن إثبات الحق لغير الحالف بعيد وذكر المجنون من زيادتي .

﴿فصل﴾ في تعارض البينتين . لو (ادعى كل منهما) أي من الاثنين شيئا وأقام بينة به وهو بيد ثالث مسقطا) لتناقض موجهيهما فيحلف لكل منهما مينا وإن أقر به لأحدهما عمل بمقتضى إقراره (أو يدها أو لا يد أحد فهو لها) إذ ليس أحدهما أولى به من الآخر والثانية من زيادتي وظاهر مما يأتى أن مقيم البينة أولا في الأولى محتاج إلى إعادتها للنصف الذي يده لتقع بعد بينة الخارج (أو يدها أحدها) ويسمى الداخل (رجحت بينته) وإن تأخر تاريخها أو كانت شاهدا ويمينا وبينة الخارج شاهدين أو لم تبين سبب الملك من شراء أو غيره ترجيحاً لبينته يده . هذا (إن أقامها بعد بينة الخارج) ولو قبل تعديلها بخلاف ماله أقامها قبلها لأنها إنما تسمع بعدها لأن الأصل في جانب اليمين فلا تعدل عنها مادامت كافية (ولو أزيلت يده بينة وأسندت بينته) الملك (إلى ما قبل إزالة يده واعتذر بغيبتها) مثلاً فانها ترجح لأن يده إنما أزيلت لعدم الحجة وقد ظهرت فينقض القضاء بخلاف ما إذا لم تسند بينته إلى ذلك أو لم يعتذر بما ذكر فلا ترجح لأنه الآن مدع خارج واشترط الاعتذار ذكره الأصل كالروضة وأصلها قال البلقيني وعندى أنه ليس بشرط والعذر إنما يطلب إذا ظهر من صاحبه ما يخالفه كمسئلة المراجعة قال الولي العراقي بعد نقله ذلك ولهذا لم يتعرض له الحاوي انتهى ويحجب بأنه إنما شرط هنا وإن لم يظهر من صاحبه ما يخالفه لتقديم الحكم بالملك لغيره فاحتيط بذلك ليسهل نقض الحكم بخلاف ما مر ثم (لكن لو قال الخارج هو ملكي اشتريته منك) أو غصبته أو استعترته أو أكثريته منى (فقال) الداخل (بل) هو (ملكى) وأقاما بينتين بما قالا كاعلم (رجح الخارج) لزيادة علم بينته بما ذكر وعلم مما تقر من أن بينة الداخل ترجح إذا أزيلت يده بينة أن دعواه تسمع ولو بغير ذكر انتقال بخلاف ماله لو أزيلت بإقرار فقيه تفصيل ذكرته كالأصل بقولي (فلو أزيلت يده بإقرار) حقيقة أو حكماً (لم تسمع دعواه) به (بغير ذكر انتقال) لأنه مؤاخذ بإقراره فيستصحب إلى الانتقال فإذا ذكر سمعت نعم لو قال وهبته له وملكه لم يكن إقراراً بل لزوم الهبة لجواز اعتقاده لزومها بالعقد ذكره في الروضة كأصلها (ويرجح بشاهدين) وبشاهد وامرأتين لأحدهما (على شاهد معين) للآخر لأن ذلك حجة بالاجماع وأبعد عن تهمة الحالف بالكذب فيمينه إلا إن كان مع الشاهد يدير حججها على من ذكر كاعلم مما مر (لا بزيادة شهود) عدداً أو صفة لأحدهما وهذا أولى من اقتصاره على العدد (ولا برجلين على رجل وامرأتين) ولا على أربع نسوة لكمال الحجة في الطرفين (ولا بينة مؤرخة على بينة مطلقة) لأن

للمؤرخة وإن اقتضت الملك قبل الحال فالمطلقة لا تنفيه نعم لو شهدت إحداهما بالحق والأخرى بالإبراء رجحت
 بينة الإبراء لأنها أعم تكون بعد الوجوب (ويرجع بتاريخ سابق) فلو شهدت بينة لواحد بملك من سنة إلى الآن
 وبينة أخرى بملك من أكثر من سنة إلى الآن كسنتين والعين بيدها أو بيد غيرها أو لا يد أحد كما علم بمحاضر
 رجحت بينة ذي الأكرلان الأخرى لاتعارضها فيه (ولصاحبه) أي التاريخ السابق (أجرة وزيادة حادثة
 من يومئذ) أي يوم الملك بالشهادة لأنها أعماء ملكه ويستثنى من الأجرة ما كانت العين بيد البائع قبل
 القبض فلا أجرة عليه للمشتري على الأصح عند النووي والصدوق لكن صحح البلقيني خلافه
 (ولو شهدت) بينة (ملكه أمس) ولم تعرض للحال (لم تسمع) كما تسمع دعواه بذلك ولا نها شهدت له
 بما لم يدعه نعم لو ادعى رق شخص بيده فادعى آخر أنه كان له أمس وأنه اعتقه وأقام بذلك بينة قبلت لأن
 المقصود منها إثبات العتق وذكر الملك السابق وقع تبعا بخلافه فيما ذكر لا تسمع البينة فيه (حتى تقول ولم يزل
 ملكه أو لا تعلم مزياله أو تبين سببه) كأن تقول اشتراه من خصمه وأقر له به أمس فتعبري ببيان السبب
 أولى من اقتضاره على الإقرار (ولو أقام حجة مطلقة بملك دابة أو شجرة لم يستحق ولدا أو ثمرة ظاهرة)
 عند إقامتها المسبوقه بملك إذ يكفي لصديق الحجة سببه بلحظة لطيفة وخرج زيادتي مطلقة المؤرخة للملك بما
 قبل حدوث ذلك فإنه يستحقه وبالولد المحل وبالظاهرة غيرها فيستحقهما تبعا لأصلهما كافي البيع ونحوه
 وإن احتمل انفصالها عنه بوصية وقولي ظاهرة أولى من قوله موجودة (ولو اشترى) شخص (شيئا فأخذ
 منه بحجة غير إقرار ولو مطلقة) عن تقييد الاستحقاق بوقت الشراء أو غيره (رجع على بائعه بالثمن) وإن
 احتمل انتقاله منه إلى المدعى أو لم يدع ملكا سابقا على الشراء لم يسيس الحاجة إلى ذلك في عهدة العقود ولأن
 الأصل عدم انتقاله منه إليه فليستند الملك المشهود به إلى ما قبل الشراء وخرج بتصريحي بغير إقرار أي من
 المشتري الإقرار منه حقيقة أو حكما فلا يرجع المشتري فيه بشيء (ولو ادعى) شخص (ملكاً مطلقاً
 فشهد له) به (مع سببه لم يضر) ما زادته (وإن ذكر سببا وهي) سببا (آخر ضر) ذلك للتناقض بين
 الدعوى والشهادة وإن لم تذكر السبب قبلت شهادتها لأنها شهدت بالمقصود ولا تناقض.

﴿فصل﴾ في اختلاف المتداعين. لو (اختلفا) أي اثنان (في قدر مكترى) كأن قال أجزتك هذا البيت من
 هذه الدار شهر كذا بعشرة فقال بل أجزتني جميع الدار بالعشرة (أو ادعى كل) منهما (على ثالث بيده
 شيء أنه اشتراه منه وسلمه ثمنه وأقام) كل منهما في الصورتين (بينه) بما ادعاه (فان اختلف تاريخهما حكم
 للأسبق) تاريخا لعدم المعارض حال السبق وهذا من زيادتي في الأولى ومحل فيها إذا لم يتفقا على أنه لم يجز إلا
 عقد واحد فان اتفقا على ذلك سقطت البينتان (والا) بأن اتحد تاريخهما أو أطلقتا أو أحداها (سقطتا)
 لاستحالة أعمالهما وصار كأن لا بينة فيفسخ العقد بعد تحالفهما في الأولى كما مر في البيع ويحلف الثالث
 الثانية لكل منهما مينا أنه ما باعه ولا تعارض الثمنين فيلزم ما نه قال الرافعي في الأولى ولك أن تقول إن محل
 التساقط في المطلقتين وفي المطلقة والمؤرخة إذا اتفقا على ما ذكر فيها والافلاتساقط لجواز أن يكون التاريخ
 فيهما مختلفا فيثبت الزائد بالبينة الزائدة (أو) ادعى كل منهما على ثالث بيده شيء (أنه باعه له) أي للثالث
 بكذا فأنسكروا (وأقامها) أي البينة وطالب بالثمن (سقطتا) إن لم يمكن جمع (بأن اتحد تاريخهما أو اختلف
 وضاق الوقت عن العقدين والانتقال بينهما من المشتري إلى البائع الثاني فيحلف الثالث يمينين (والا) أي
 وإن أمكن الجمع بأن اختلف تاريخهما واتسع الوقت لذلك أو أطلقتا أو أحداها (لزمه الثمنان) وقولي إن
 لم يمكن جمع أهم من قوله إن اتحد تاريخهما (ولومات) شخص (عن ابنين مسلم ونصراني فقال كل) منهما
 (مات على ديني) فأثره (فان عرفت نصرانيته حلف النصراني) فيصدق لأن الأصل بقاء كفره وذكر
 التحليف من زيادتي (فان أقام كل بينة مطلقة) بما قاله (قدم المسلم) لأن مع بينته زيادة علم بانتقاله من

ويرجع بتاريخ سابق
 ولصاحبه أجرة وزيادة
 حادثة من يومئذ ولو
 شهدت بملكه أمس لم
 تسمع حتى يقول ولم يزل
 ملكه أو لا تعلم مزياله
 أو تبين سببه ولو أقام
 حجة مطلقة بملك دابة
 أو شجرة لم يستحق
 ولدا أو ثمرة ظاهرة
 ولو اشترى شيئا فأخذ
 منه بحجة غير إقرار
 ولو مطلقة رجع على
 بائعه بالثمن ولو ادعى
 ملكا مطلقا فشهدت
 له مع سببه لم يضر وإن
 ذكر سببا وهي آخر ضر
 ﴿فصل﴾ اختلفا
 في قدر مكترى أو ادعى
 كل على ثالث بيده
 شيء أنه اشتراه منه
 وسلمه ثمنه وأقام بينة
 فان اختلف تاريخهما
 حكم للأسبق والا
 سقطتا أو أنه باعه له
 وأقامها سقطتا إن لم
 يمكن جمع والا لزمه
 الثمنان ولومات عن ابنين
 مسلم ونصراني فقال
 كل مات على ديني فان
 عرفت نصرانيته حلف
 النصراني فان أقام كل
 بينة مطلقة قدم المسلم

النصرانية إلى الإسلام (وان قيدت) بينة النصراني (بأن آخر كلامه نصرانية) كقولهم ثالث ثلاثة (حلف النصراني) فيصدق لأن الظاهر معه سواء أعكست بينة المسلم بأن قيدت بأن آخر كلامه الإسلام أم أطلقت ومسئلة إطلاق بينته من زيادتي (أو جهل دينه ولكل) منهما (بينة أو لا بينة حلفا) أي حلف كل منهما للآخر وقسم المتروك بحكم اليد نصفين بينهما ققول الأصل وأقام كل بينة ليس بقيد (ولومات نصراني عنهما) أي عن ابنين مسلم ونصراني (فقال المسلم أسلمت بعد موته) فالمراث بيننا (و) قال (النصراني) بل (قبله) فلا ميراث لك (حلف المسلم) فيصدق لأن الأصل بقاءه على دينه سواء اتفق على وقت موت الأب أم لا (وتقدم بينة النصراني) على بينته إذا أقامها بما قاله لأن مع بينته زيادة علم بالانتقال إلى الإسلام قبل موت الأب فهي ناقلة والأخرى مستصعبة لدينه نعم إن شهدت بينة المسلم بأنها كانت تسمع تنصره إلى ما بعد الموت تعارضتا فيحلف المسلم (أو قال المسلم مات) الأب (قبل إسلامي) (و) قال (النصراني) مات (بعده) قد (اتفقا على وقت الإسلام فعكسه) فيصدق النصراني يمينه لأن الأصل بقاء الحياة وتقدم بينة المسلم على بينته إذا أقامها بما قاله لأنها ناقلة من الحياة إلى الموت والأخرى مستصعبة للحياة نعم إن شهدت بينة النصراني بأنها عاينته حيا بعد الإسلام تعارضتا قاله الشيخان أي فيحلف النصراني وذكر التحليف هنا من زيادتي أيضا فان لم يتفقا على وقت الإسلام فالمصدق المسلم لأن الأصل بقاءه على دينه وتقدم بينة النصراني على بينته نعم إن شهدت بينته أنها عاينته ميتا قبل الإسلام تعارضتا فيحلف المسلم (ولومات عن أبوين كافرين وابنين مسلمين فقال كل مات على ديننا حلف الأبوان ولو شهدت أنه اعتق في مرض موته سالما وأخرى غائما وكل ثلث ماله فان اختلف تاريخ قدم الأسبق أو اتحد التاريخ (أقرع) بينهما لعدم الرجح (والا) أي وان لم يذكر اتاريخا بأن أطلقتا أو أحدهما (عتق من كل) من سالم وغانم (نصفه) جمع بين البينتين وأعمال يقرع بينهما لأننا لو أقرعنا لم نأمن أن يخرج سهم الرق على الأسبق فيلزم إرفاق حرو تحرير رقيق وقولي وإلا أهم من قوله وان أطلقتا (أو شهد أجنبيان أنه أوصى بعقق سالم) شهد (وارثان) عدلان (أنه رجح) عن ذلك (ووصى بعقق غانم وكل) منهما (ثلثه) أي ثلث ماله (تعين) للاعتاق (غانم) دون سالم وارتفعت التهمة في الشهادة بالرجوع عنه بذكر بدل يساويه وخرج بثلثه ماله لو كان غانم دونه فلا تقبل شهادة الوارثين في القدر الذي لم يثبت له بدلا وفي الباقي خلاف تبعض الشهادة (فان كانا) أي الوارثان (حائزين فاسقين) يتعين للاعتاق (سالم) بشهادة الأجنبيين لاحتمال الثلث له (وثلثا غانم) بإقرار الوارثين الذي تضمنته شهادتهما وكان سالما هلك أو غصب من التركة ولا يثبت الرجوع بشهادتهما لفسقهما ولو كانا غير حائزين عتق من غانم قدر ثلث حصتهما .

﴿فصل﴾ في القائف وهو المحقق للنسب عند الاشتباه بما خصه الله تعالى به من علم ذلك (شرط القائف أهلية الشهادات) هذا أولى من اقتصاره على الإسلام والعدالة والحرية والذكورة (وتجربة) في معرفة النسب بأن يعرض عليه ولد في نسوة ليس فيهن أمه ثلاث مرات ثم في نسوة فيهن أمه فان أصاب في المرات جميعا اعتمد قوله وذكر الأم مع النسوة ليس للتقيد بل للأولوية إذ الأب مع الرجال كذلك على الأصح

وان قيدت بأن آخر كلامه نصرانية حلف النصراني أو جهل دينه ولكل بينة أو لا بينة حلفا ولومات نصراني عنهما فقال المسلم أسلمت بعد موته والنصراني قبله حلف المسلم وتقدم بينة النصراني أو قال المسلم مات قبل إسلامي والنصراني بعده واتفقا على وقت الإسلام فعكسه ولومات عن أبوين كافرين وابنين مسلمين فقال كل مات على ديننا حلف الأبوان ولو شهدت أنه اعتق في مرض موته سالما وأخرى غائما وكل ثلث ماله فان اختلف تاريخ قدم الأسبق أو اتحد أقرع وإلا عتق من كل نصفه أو شهد أجنبيان أنه أوصى بعقق سالم ووارثان أنه رجح ووصى بعقق غانم وكل ثلثه تعين غانم فان كانا حائزين فاسقين فسالم وثلثا غانم .

﴿فصل﴾ شرط القائف أهلية الشهادات وتجربة .

فاذا تداعيا وإن لم يتفقا

إسلاما وحرية مجهولا
أو ولد موطوءتهما
وأمكن كونه من كل
كأن وطئا امرأة
بشبهة أو أحدها زوجة
الآخر بشبهة وولده
لما بين ستة أشهر
وأربع سنين من
وطئهما عرض عليه
فإن تخلص فللثاني
إلا أن يكون الأول
زوجا في نكاح صحيح .

✽ كتاب الإعتاق ✽
أركانها : عتيق وصيغة
ومعتق وشرط فيه
ما في واقف وأهلية
ولاء ، وفي العتيق أن
لا يتعلق به حق لازم
غير عتيق يمنع بيعه وفي
الصيغة لفظ يشعر به
صريح وهو مشق
تحرير وإعتاق وفك
رقبة أو كناية كلامك
لى عليك لا سلطان
لا سبيل لا خدمة أنت
سائبة أنت مولاي
وصيغة طلاق أو ظاهر
ولا يضر خطأ بتذكير
أو تأنيث وضح معلقا
ومضافا لجزئه فيعتق
كله ومفوضا إليه فلو قال
خيرتك ونوى تفويضا
أو إعتاقتك أعتقت
نفسه عتق وبعبوض
ولو في بيع والولاء
لسيده ولو أعتق حاملا
بمملوك له تبعها لا عكسه

فيعرض عليه الولد في رجال كذلك بل سائر العصبية والأقارب كذلك وبما ذكر علم ما صرح به الأصل أنه
لا يشترط فيه عدد كالباضى ولا كونه من بنى مدخل نظرا للمعنى خلافا لمن شرطه وقوفا مع ما ورد في الخبر
وهو ما روى الشيخان عن عائشة رضي الله عنها قالت : دخل على النبي صلى الله عليه وسلم مسرورا فقال ألم ترى
أن مجززا المدخلى دخل على فرأى أسامة وزيدا عليهما قطيفة قد غطيا رءوسهما وقد بدت أقدامهما
فقال إن هذه الأقدام بعض من بعض (فإذا تداعيا) أى اثنان (وإن لم يتفقا إسلاما وحرية مجهولا) لقيطا
أو غيره (أو ولد موطوءتهما أو أمكن كونه من كل) منهما (كأن وطئا امرأة بشبهة) كأمة لها (أو) وطئ
(أحدهما زوجة الآخر) بشبهة وولده لما بين ستة أشهر وأربع سنين من وطئهما عرض عليه (أى على
القائف فيلحق من أحقه به منهما) (فإن تخلص) وطئها (حيضة فللثاني) الولد لأن فراشه باق وفراش الأول
قد انقطع بالحيضة (إلا أن يكون الأول زوجا في نكاح صحيح) والثاني وطئا بشبهة فلا ينقطع تعلق الأول
لأن إمكان الوطء مع فراش النكاح الصحيح قائم مقام نفس الوطء والإمكان حاصل بعد الحيضة فإن كان
الأول زوجا في نكاح فاسد انقطع تعلقه لأن المرأة لا تصير فراشا في النكاح الفاسد إلا بالوطء .

✽ كتاب الإعتاق ✽

هو إزالة الرق عن آدمى والأصل فيه قبل الإجماع قوله تعالى : فك رقبة . وخبر الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم
قال : أيما رجل أعتق امرأ مسلما استغنى الله بكل عضو منه عضو من النار حتى الفرج بالفرج (أركانه)
ثلاثة (عتيق وصيغة ومعتق وشرط فيه ما) (مر) (في واقف) من كونه مختارا أهل تبرع (وأهلية ولواء) فيصح
من مسلم وكافر ولو حرييا لا من مكروه ولا من غير مالك بغير نيابة ولا من صبي ومجنون ومجور سفيه أو فليس
ولا من مبعوض ومكاتب وتعيرى بما ذكر أولى مما عير به (و) شرط (في العتيق) أن لا يتعلق به حق لازم غير عتيق
يمنع بيعه (كاستولده ومؤجر بخلاف ما يتعلق به ذلك كرهن على تفصيل مر) بيانه والتصريح بهذا من زيادتي
(و) شرط (في الصيغة لفظ يشعر به) (وفي معناه ما مر في الضمان إما) صريح وهو مشق تحرير وإعتاق وفك
رقبة (لو رודה في القرآن والسنة كقوله أنت حر أو محرر أو حررتك أو عتيق أو معتق أو أعتقتك أو أنت
فكيك الرقبة إلى آخره نعم لو قال لمن اسمها حرة يا حرة ولم يقصد العتق لم يعتق وقولى مشتق من زيادتي (أو
كناية كلا) هو أولى من قوله وهى لا (ملك لى عليك) لا يد لى عليك (لا سلطان) أى لى عليك (لا سبيل) أى
لى عليك (لا خدمة) أى لى عليك (أنت سائبة أنت مولاي) لا شرا كيه بين العتيق والمعتق (وصيغة طلاق
أو ظاهر) صريحة كانت أو كناية فكل منهما كناية هنا أى فيما هو صالح فيه بخلاف قوله للعبد اعتد أو
استبرئ رحك أول رقيقة أو نامك حر فلا ينفذ به العتق وإن نواه وقولى أو ظاهر من زيادتي وتقدم أن الكناية
تحتاج إلى نية بخلاف الصريح (ولا يضر خطأ بتذكير أو تأنيث) فقول له لعهده أنت حرة ولأمتك أنت حر صريح
(وضح معلقا) بصفة كالتدبير ومؤقتا ولغا التوقيت (ومضافا لجزئه) أى الرقيق شائعا كان كالربع أو معنا
كاليد (فيعتق كله) سرية كنظيره في الطلاق نعم لو وكل في إعتاقه فأعتق الوكيل جزءه أى الشائع عتق
ذلك الجزء فقط كما صححه في أصل الروضة (و) صح (مفوضا إليه) ولو بكتابة (فلو قال) له (خيرتك) فى
إعتاقتك (ونوى تفويضا) أى تفويض الإعتاق إليه (أو) قال له (إعتاقتك إليك فأعتقت نفسه) حالا كما أفادته
الفاء (عتق) كفى الطلاق فقول الأصل فأعتق نفسه في المجلس أراد به مجاس التخاطب لا الحضور ليوافق
ما في الروضة كأصلها (و) صح (بعوض) كفى الطلاق (ولو في بيع) فلو قال أعتقتك أو بعثتك نفسك
بألف فقبل حال عتق ولزمه الألف وكأنه في الثانية أعتقه بألف (والولاء لسيد) لعموم خبر الصحيحين
إنما الولاء لمن أعتق (ولو أعتق حاملا بمملوك له تبعها) فى العتق وإن استثناه لأنه كالجزء منها فعتقه بالتبعية
لا بالسراية لأن السراية فى الأشخاص لا فى الأشخاص فقولى تبعها أولى من قوله عتقا ولقوة العتق لم يطل
بالاستثناء بخلافه بالبيع كما مر (لا عكسه) أى لا إن أعتق حملا بمملوك له فلا تتبعه أمه لأن الأصل لا يتبع

أو مشتركا أو نصيبه
 عتق نصيبه وسرى
 بالإعتاق لما أيسر به
 ولو مدينا كإيلاده
 وعليه لشريكه قيمة
 ما أيسر به وقت
 الإعتاق أو العلق
 وحصة من مهر لا قيمتها
 من الولد ولا يسرى
 تدبير ولو قال لموسر
 أعتقت نصيبك فعليك
 قيمة نصيبى فأنكر
 حلف ويعتق نصيب
 المدعى فقط بإقراره
 أو لشريكه إن أعتقت
 نصيبك فنصيبى حر
 فأعتق وهو موسر
 سرى ولزمه القيمة
 فلو قال له وقال مع
 نصيبك أو قبله فأعتق
 عتق نصيب كل عنه
 والولاء لهما ولو تعدد
 معتق ولو مع تفاوت
 فالقيمة بعدده وشرط
 للسراية تملكه باختياره
 فلو ورث جزء بعضه
 لم يسر واليت معسر
 وكذا المريض إلا
 في ثلث ماله .
 ﴿فصل﴾ ملك حر

الفرع وإن أعتقهما عتقا بخلاف البيع في المستلثين فيبطل كالمسر ومحل صحة إعتاقه وحده إذا نفخ فيه الروح
 فإن لم ينفخ فيه الروح كمضغة فقال أعتقت مضغتك فهو ولو كافى الروضة كأصلها عن فتاوى القاضى وقال
 أيضا لو قال مضغة هذه الأمة حرة فأقرار بالعقاد الولد حرا وتصير الأم به أم ولد وقال النووى ينبغي أن
 لا يصير حتى يقر بوطئها لاحتمال أنه حر من وطء أجنبي بشبهة وفيه كلام ذكرته في شرح الروض أما لو كان
 لا يملك حملها بأن كان لغيره بوصية أو غيرها فلا يعتق أحدهما بعق الآخر (أو أعتق) (مشتركا) بينه وبين
 غيره (أو أعتق) (نصيبه) منه (عتق نصيبه) لأنه مالك التصرف فيه (وسرى بالإعتاق) من موسر لا معسر
 (لما أيسر به) من نصيب الشريك أو بعضه (ولو) كان (مدينا) فلا يمنع الدين ولو مستغرقا السراية
 كما لا يمنع تعلق الزكاة (كإيلاده) فإنه يثبت في نصيبه ويسرى بالعلق من الموسر إلى ما أيسر به من
 نصيب الشريك أو بعضه ولو مدينا (وعليه لشريكه قيمة ما أيسر به) هو أعم من قوله في الثانية قيمة نصيب
 شريكه (وقت الإعتاق أو العلق) لأنه وقت الإلتاف والأصل في ذلك خبر الصحيحين من أعتق شركاه
 في عبد وكان له مال يبلغ ثمن العبد قوم العبد عليه قيمة عدل فأعطى شركاه حصصهم وعتق عليه العبد
 وإلا فقد عتق منه ما عتق ويقاس بما فيه غيره مما ذكر (و) عليه لشريكه في المستولدة (حصة من مهر)
 مع أرش بكرة إن كانت بكرا هذا إن تأخر الإنزال عن تغييب الحشفة كما هو الغالب وإلا فلا يلزمه حصة
 مهر لأن الموجب له تغييب الحشفة في ملك غيره وهو متفت (لا قيمتها) أى حصته (من الولد) لأن أمه
 صارت أم ولد حالا فيكون العلق في ملك الوالد فلا تجب القيمة وتعتبرى بالوقت أولى من تعبيره باليوم
 (ولا يسرى تدبير) لأنه كتعليق عتق بصفة (ولو قال) لشريكه (موسر أعتقت نصيبك فعليك قيمة نصيبى
 فأنكر) الشريك (حلف ويعتق نصيب المدعى فقط بإقراره) مؤاخذه له به أما نصيب المنكر فلا يعتق وإن
 كان المدعى موسرا لأنه لم ينش عتقا فإن نكل عن الجين حلف المدعى استحق القيمة ولم يعتق نصيب
 المنكر أيضا لأن الدعوى إنما توجهت للقيمة لا للعتق (أو) قال (لشريكه) ولو معسرا (إن أعتقت نصيبك
 فنصيبى حر) سواء أطلق وهو من زيادى أم قال بعد نصيبك (فأعتق) الشريك (وهو موسر سرى) لنصيب
 القائل (ولزمه القيمة) له لأن السراية أقوى من العتق بالتعليق لأنها قهرية لا مدفع لها وموجب التعليق
 قابل للدفع بالبيع ونحوه أما لو كان معسرا فلا سراية عليه ويعتق عن العلق نصيبه (فلو قال له) أى لشريكه
 ولو موسرا أى قال إن أعتقت نصيبك فنصيبى حر (وقال) عقبه (مع نصيبك) وهو من زيادى (أو قبله
 فأعتق) الشريك (عتق نصيب كل) منهما (عنه) وإن كان العلق موسرا فلا شيء لأحدهما على الآخر
 (والولاء لهما) لا شترا كهما في العتق (ولو تعدد معتق ولو مع تفاوت) في قدر الحصة من العتق كأن
 كان لواحد نصف وآخر ثلث وآخر سدس (فالقيمة) اللازمة بالسراية (بعدده) أى المعتق لا بقدر
 الإملاك فلو أعتق الأخيران وكل منهما موسر بالربع نصيبهما معا فقيمة النصف الذى سرى إليه العتق
 عليهما نصفين لأن سبيلهما سبيل ضمان التالف وإن أيسر أحدهما فقط بالنصف فالقيمة عليه أو أيسر بما
 ينقص عن الربع سرى على كل منهما بقدر يساره (وشرط للسراية تملكه) أى المالك ولو بنائيه (باختياره)
 كشرء جزء بعضه (فلو ورث جزء بعضه) أى أصله وإن علا أو قرعه وإن نزل (لم يسر) عتقه إلى باقيه
 لماصر أن سبيل السراية سبيل ضمان التالف ولم يوجد منه إلتاف ولا قصد (واليت معسر) فلو أوصى
 أحد شريكين بإعتاق نصيبه لم يسر إعتاقه بعد الموت وإن خرج كله من الثلث لا تنقل المال غير الموصى
 به بالموت إلى الوارث (وكذا المريض) معسر (الافى ثلث ماله) فلو أعتق أحد شريكين نصيبه في مرض
 موته ولم يخرج من الثلث إلا نصيبه عتق ولا سراية عليه .

﴿فصل﴾ في العتق بالعضية . لو (ملك حر) ولو غير مكلف وأن أفهم خلافه وأن البعض كالحرقول الأصل

إذا ملك أهل تبرع (بعضه) من أصل أو فرع ذكر أو غيره (عتق) عليه قال صلى الله عليه وسلم: لن يجزى ولد والده إلا أن يجده مملوكا فيشتريه فيعتقه. أي بالشراء وراه مسلم وقال تعالى: وقالوا اتخذوا الرحمن ولدا سبحانه بل عباد مكرمون. دل على نفي اجتماع الولدية والعبدية وسواء أكان الملك اختياريا كالحاصل بالشراء أم قهريا كالحاصل بالإرث وخرج البعض غيره كالأنح فلا يعتق بماله وبالحجر المكاتب والبعض فلا يعتق ذلك عليهما التضامن الولاء وليس من أهله وإنما اعتقت أم ولد البعض بموته لأنه حينئذ أهل للولاء لا تقطع الرق بالموت (ولا يشتري) الولي (لموليه) من صبي ومجنون وسفيه (بعضه) لأنه إنما يتصرف له بالغبطة وتعبيري بذلك أولى من قوله لطفل قريبه (ولو وهب) له (أو وصى له) به (ولم تازمه نفقته) كأن كان هو معسرا أو فرعه كسوبا (فعلى الولي قبوله ويعتق) على موليه لا تنفاه الضرر وحصول الكمال للبعض ولا نظرا إلى احتمال توقع وجوب النفقة لزمانة تطرأ لأن النفقة محقة والضرر مشكوك فيه والأصل عدمه (وإلا) أي وإن لزمته نفقته (لم يجز) للولي قبوله لثلاث ضرر موليه بالاتفاق عليه من ماله وتعبيري بلزوم النفقة وعدمه له سالم بما أورد على تغييره بكون بعضه كاسباً أو لا من أنه يقتضى وجوب قبول الأصل القادر على الكسب ولم يكتسب وعدم وجوب قبوله إذا كان غير كاسب وابنه الذي هو عم المولى عليه حي موسر وليس كذلك (ولو ملكه في مرض موته مجانا) كأن ورثه أو وهب له (عتق) عليه (من رأس المال) لأن الشرع أخرجه عن ملكه فكانه لم يدخل وهذا ما صححه في الروضة كالشرحين وصحح الأصل أنه يعتق من ثلث ماله لأنه دخل في ملكه وخرج بلا مقابل فكان كالوتبرع به (أو) ملكه فيه (بعوض بلا محابة فمن ثلثه) يعتق لأنه فوت على الورثة ما بذله من الثمن (ولا يرثه) لأنه لو ورثه لكان عتقه تبرعا على الوارث فيبطل لتعذر إجازته لتوقفها على إرثه المتوقف على عتقه المتوقف عليها فيتوقف كل من إجازته وإرثه على الآخر فيمتنع إرثه بخلاف الذي عتق من رأس المال إذ لا يتوقف عتقه على إجازته (فان كان) المريض (مدينة) بدين مستغرق لماله عند موته (يسع للدين) فلا يعتق منه شيء لأن عتقه يعتبر من الثلث والدين يمنع منه فان لم يكن الدين مستغرقا أو أسقط ببراء أو غيره عتق إن خرج من ثلث ما بقى بعد وفاء الدين في الأولى أو ثلث المال في الثانية أو إجازة الوارث فيهما أو الاعتق منه بقدر ثلث ذلك (أو) ملكه فيه بعوض (بها) أي بمحابة من البائع (فقدرها كملك مجانا) فيكون من رأس المال (والباقي من الثلث ولو وهب لرقيق جزء بعض سيده قبيل) وقلنا بالأصح إنه يستقل بالقبول كإمساك في باب معاملة الرقيق (عتق وسرى وعلى سيده قيمة باقية) لأن الهبة لهبة لسيده وقبوله كقبول سيده وقال في الروضة ينبغي أن لا يسرى لأنه دخل في ملكه قهرا كالإرث وفيها كأصلها في كتاب الكتابة تصحيحه وأنه إن تعلق بالسيده لزوم النفقة لم يصح قبول العبد هذا إذا لم يكن العبد مكاتباً أو مبعوضاً فان كان مكاتباً لم يعتق من موهوب به شيء نعم إن عجز نفسه أو عجزه السيد عتق ما وهب له ولم يسر لعدم اختيار السيد وهو في الثانية إنما قصد التعجيز والملك حصل ضمنا وإن كان مبعوضا وكان بينه وبين سيده مهايأة فان كان في نوبة الحرف لا يعتق أو كان في نوبة الرق فكالقن وإن لم يكن بينهما مهايأة فما يتعلق بالحرية لا يملكه السيد وما يتعلق بالرق فيه ماسر.

(فصل) في الاعتاق في مرض الموت وبيان القرعة. لو (أعتق في مرض موته عبدا لا يملك غيره) عند موته (ولادين) عليه (عتق ثلثه) لأن العتق تبرع معتبر من الثلث كإمساك في الوصايا فان كان عليه دين فان كان مستغرقا فلا يعتق شيء منه لأن العتق وصية والدين مقدم عليها أو الاعتق منه ثلث باقية وظاهر أنه لو سقط الدين ببراء أو غيره عتق ثلثه (أو) أعتق (ثلاثة) بقيد رده بقولي (معا كذلك) أي لا يملك غيرهم عند موته (وقيمتهم سواء) كقوله أعتقتكم (أو) قال لهم (أعتقت ثلثكم أو) أعتقت (ثلث كل منكم أو ثلثكم حر عتق أحدهم) وإنما لم يعتق ثلث كل منهم في غير الأولى لأن إعتاق بعض الرقيق كإعتاق كله فيكون كإعتاق

بعضه عتق ولا يشتري لموليه بعضه ولو وهب أو وصى له ولم تازمه نفقته فعلى الولي قبوله ويعتق وإلا لم يجز ولو ملكه في مرض موته مجانا عتق من رأس المال أو بعوض بلا محابة فمن ثلثه ولا يرثه فان كان مدينا يسع للدين أو بها فقدرها كملك مجانا والباقي من الثلث ولو وهب لرقيق جزء بعض سيده قبيل عتق وسرى وعلى سيده قيمة باقية.

(فصل) أعتق في مرض موته عبدا لا يملك غيره ولادين عتق ثلثه أو ثلاثة معا كذلك وقيمتهم سواء وأعتقت ثلثكم أو ثلث كل منكم أو ثلثكم حر عتق أحدهم

بقرة بأن يكتب في رقتين (٢٣٨) رق وفي ثلاثة عتق وتخرج واحدة باسم أحدهم فان خرج العتق عتق ورق

الآخران أو الرق رق وأخرجت أخرى باسم آخر أو تكتب أسماؤهم ثم تخرج رقعة على العتق فمن خرج اسمه عتق ورقا أو مختلفة كائة ومائتين وثلاثمائة أقرع كالمزج فان خرج للثاني عتق ورقا أو للثالث عتق ثلثاه أو للأول عتق ثم أقرع فمن خرج تم منه الثلث أو فوق ثلاثة وأمكن توزيع بعدد قيمة كسنة قيمتهم سواء جعلوا اثنين اثنين أو بقيمة فقط أو عكسه كسنة قيمة أحدهم مائة واثنين مائة وثلاثة مائة جزئوا كذلك وإن لم يمكن كأربعة قيمتهم سواء سن أن يجزؤوا ثلاثة واحد واحد واثنان فان خرج لواحد عتق ثم أقرع لتتميم الثلث أو للثنتين رق الآخران ثم أقرع بينهما فيعتق من خرج له العتق وثلث الآخر وإذا عتق بعضهم بقرة فظهر مال وخرج كلهم من الثلث بان عتقهم ولا يرجع الوارث بما أنفق عليهم أو بعضهم أقرع ومن عتق ولو بقرة بان عتقه وقوم وله كسبه

أعتقتكم فيعتق أحدهم بمعنى أن عتقه يتميز (بقرة) لأنها شرعت لقطع المنازعة فتعينت طريقا فلو اتفقوا مثلا على أنه إن طار غراب فقلان حرا أو من وضع صبي يده عليه فهو حر لم يكف والقرة إما (بأن يكتب في رقتين) من ثلاث رقاع (رق وفي ثلاثة عتق) وتدرج في بنادق كما مر في القسمة (وتخرج واحدة باسم أحدهم فان خرج) لواحد منهم (العتق عتق ورق الآخران) بفتح الحاء (أو الرق رق وأخرجت أخرى باسم آخر) فان خرج العتق عتق ورق الثالث وإن خرج الرق ورق وعتق الثالث (أو) بأن (تكتب أسماؤهم) في الرقاع (ثم تخرج رقعة) منها (على العتق فمن خرج اسمه عتق ورقا) أي الآخران وهذا الطريق قال القاضي أصوب من الأول لعدم تعدد الإخراج فيه فان رقعة العتق تخرج فيه أولا ويجوز إخراج رقعة الأسماء على الرق (أو) وقيمته (مختلفة كائة) لواحد (ومائتين) لآخر (وثلاثمائة) لآخر (أقرع) بينهم (كالمزج) بأن يكتب في رقتين رق وفي واحدة عتق أو بأن يكتب أسماؤهم إلى آخر ما مر (فان خرج) العتق (للثاني عتق ورقا) أي الآخران (أو للثالث عتق ثلثاه) ورق باقيه والآخران (أو للأول عتق ثم أقرع) بين الآخرين (فمن خرج) له العتق (تعم منه الثلث) فان كان الثاني عتق نصفه أو الثالث عتق ثلثه ورق باقيه والآخر فقولي كالمزج أعظم من قوله بسهمي رق وسهم عتق (أو) أعتق (فوق ثلاثة) معا لا يملك غيرهم (وأمكن توزيع) لهم (بعدد وقيمة) معا (كسنة قيمتهم سواء جعلوا اثنين اثنين) أي جعل كل اثنين منهم جزءا وفعل ما مر في الثلاثة المتساوية القيمة وكذا لو كانت قيمة ثلاثة مائة وقيمة ثلاثة خمسين وخمسين فيضم لكل نفيس خمسين (أو) أمكن توزيعهم (بقيمة فقط) أي دون العدد (أو عكسه) وهو من زيادتي أي وأمكن توزيعهم بالعدد دون للقيمة (كسنة قيمة أحدهم مائة و) قيمة (اثنين مائة و) قيمة (ثلاثة مائة جزئوا كذلك) أي جعل الأول جزءا أو الاثنان جزءا وفعل ما مر والستة المذكورة مثال للأول باعتبار عدم تأتى توزيعها بالعدد مع القيمة ومثال لعكسه باعتبار عدم تأتى توزيعها بالقيمة مع العدد فلان تأتى بين تمثيل الأصل بها للأول وتمثيل الروضة كأصلها للعكس (وإن لم يمكن) توزيعهم بشيء من العدد والقيمة بأن لم يكن لهم ولا لقيمتهم ثلث صحيح (كأربعة قيمتهم سواء سن) وعن نص الأم ما اقتضاه كلام الأكثرين وجب (أن يجزؤوا ثلاثة) من الأجزاء (واحد) جزء (واحد) جزء (واثنان) جزء (فان خرج) العتق (لواحد) سواء أ كتب العتق والرق أم الأسماء (عتق ثم أقرع لتتميم الثلث) بين الثلاثة أثلاثا فمن خرج له العتق عتق ثلثه (أو) خرج العتق (للثنتين رق الآخران ثم أقرع بينهما) أي بين الاثنين (فيعتق من خرج له العتق وثلث الآخر) وعلم من سن التجزئة أنه يجوز تركها كأن يكتب اسم كل عبد في رقعة وتخرج على العتق رقعة ثم أخرى فيعتق من خرج أولا وثلث الثاني والأصل في القرة ما رواه مسلم عن عمران بن حصين أن رجلا من الأنصار أعتق ستة أعبد مملوكين له عند موته ولم يكن له مال غيرهم فدعاهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فجزأهم أثلاثا ثم أقرع بينهم فأعتق اثنين وأرق أربعة والظاهر يساوي الأثلاث في القيمة أما إذا أعتق عبيدا مرتبا فلا قرة بل يعتق الأول إلى تمام الثلث (وإذا عتق بعضهم بقرة فظهر مال وخرج كلهم من الثلث بان عتقهم) من الاعتاق كما سيأتى (ولا يرجع الوارث بما أنفق عليهم) لأنه أنفق على أن لا يرجع فكان كمن نكح امرأة نكاحا فاسدا يظن صحته وأنفق عليها ثم بان فساده (أو) خرج (بعضهم) زيادة على من عتق عبدا كان أو أكثر أو أقل من الثلث فهو أعظم من قوله عبد آخر (أقرع) بين الباقيين فمن خرج له العتق بان عتقه (ومن عتق ولو بقرة بان عتقه وقوم وله كسبه من) وقت (الإعتاق) لا من وقت الإقراع في الثلاث بخلاف من أوصى بعتقه فانه يقوم وقت الموت لا وقت الاستحقاق (فلا يحسب) كسبه (من الثلث) سواء أ كسبه في حياة العتق أم بعد موته وفي معنى السكسب الولد وأرش الجناية (ومن رق قوم بأقل قيمة من) وقت (موت إلى قبض) أي قبض الورثة التركة لأنه إن كانت قيمته وقت الموت

وحسب كسبه الباقي قبله من الثلاثين فلو أعتق ثلاثة لا يملك غيرهم قيمة كل مائة فكسب (٢٣٩) أحدهم مائة أفرع فإن خرج العتق

للكاسب عتق وله
المائة أو لغيره عتق ثم
أفرع فإن خرج لغيره
عتق ثلثه أو له عتق
ربعه وله ربع كسبه
﴿فصل﴾ من عتق
عليه من به رق ولو
بكتابة أو تدير فولأه
له ولعصبته يقدم بفوائده
الأقرب وولاء ولد
عتيقة من عبد لمولاه
فإن عتق الأب أو الجد
انجر لمولاه أو الأب بعد
الجد انجر لمولاه ولولم ملك
هذا الولد أباه جر
ولاء إخوته إليه .

﴿كتاب التدير﴾
هو تعليق عتق بموته
وأركان صيغة ومالك
ومحل وشرط فيه كونه
رققا غير أم ولد .

[مسئلة] حاصل
تعليق التدير بمشيئة
العبد أنه عند الاقصر
على شرط واحد كانت
حر بعد موتى إن شئت
أو عكسه يشترط تقدم
المشيئة على الموت مالم
يصرح ببعديتها عن
الموت أو ينوها وإلا
اشتراط تأخرها عنه وفي
الأول تشترط الفورية
في نحو إن دون نحو متى
وفي الثاني لا يشترط

أقل فالزيادة حدثت في ملكهم أو وقت القبض أقل فالتقص قبل ذلك لم يدخل في يدهم فلا يحسب عليهم
كالذي يغصب أو يضيع من التركة قبل أن يقبضوه هذا ما في الروضة كأصلها فتقول الأصل قوم يوم
الموت محمول على ما إذا كانت القيمة فيه أقل أو لم تختلف (وحسب) على الورثة (كسبه الباقي قبله) أى
قبل الموت (من الثلاثين) بخلاف الحادث بعده لأنه ملكهم (فلو أعتق) في مرض موته (ثلاثة) معا
(لا يملك غيرهم قيمة كل) منهم (مائة فكسب أحدهم) قبل موت العتق (مائة أفرع) بينهم (فإن خرج
العتق للكاسب عتق وله المائة أو) خرج (لغيره عتق ثم أفرع) بين الباقيين الكاسب وغيره (فإن
خرج) العتق (لغيره عتق ثلثه) لضميمة مائة الكسب (أو) خرجت (له عتق ربعه وله ربع كسبه)
ويكون للورثة الباقي منه ومن كسبه مع العبد الآخر وذلك مائتان وخمسون ضعفاً ما عتق لأنك إذا
أسقطت ربع كسبه وهو خمسة وعشرون يبقى من كسبه خمسة وسبعون مضافة إلى قيمة العبيد الثلاثة
يصير المجموع ثلثائه وخمسة وسبعين ثلثاها مائتان وخمسون للورثة والباقي مائة وخمسة وعشرون للعتق
ويستخرج ذلك بطريق الجبر والمقابلة وهو أن يقال عتق من العبد الثاني شيء وتبعه من كسبه مثله يبقى
للورثة ثلثائة لإلاشيئين تعدل مثلى ما عتق وهو مائة وشيء فثلاثة مائتان وشيئان وذلك يعدل ثلثائة
إلاشيئين فيجبر وتقابل فمائتان وأربعة أشياء تعدل ثلثائة تسقط منها المائتان يبقى مائة تعدل أربعة
أشياء فالشيء خمسة وعشرون ، فعمل أن الذي عتق من العبد ربعه وتبعه ربع كسبه .

﴿فصل﴾ في الولاء . هو بفتح الواو والدلفة القرابة مأخوذ من الموالاة وهى المعاونة والمقاربة وشرعا
عصوبة سببها زوال الملك عن الرقيق بالحرية . والأصل فيه قبل الإجماع ما يأتى من الأخبار (من عتق
عليه من به رق ولو بكتابة أو تدير) أو بسراية أو بعضية (فولأه له ولعصبته) بنفسه لخبر الشيخين «إنما
الولاء لمن أعتق» وقيس بما فيه غيره (يقدم) منهم (بفوائده) من إرث به وولاية تزويج وغيرها
(الأقرب) فالأقرب كما في النسب والخبر ابن حبان والحاكم وصحح إسناده الولاء لحمة كل حمة النسب بضم
اللام وفتحها وقولى ولعصبته أولى من قوله ثم لعصبته لأن المذهب أن ولاء العصبه ثابت لهم في حياة العتق
والتأخر لهم عنه إنما هو فوائده كاتفر روقد بسط الكلام عليه في شرح الفصول وغيره وتقدم في الفرائض حكم
إرث المرأة بالولاء مع بيان من ترث منه به وخرج بقولى ولعصبته معتق أحداً صوله وعصبته فلا ولاء لها عليه
كأن ولدت رقيقة رقيقاً من رقيق أو حراً وعتق أبويه أو أمه مالكمهم (وولاء ولد عتيقة من عبد لمولاه)
لأنه عتيق معتقها (فإن عتق الأب أو الجد انجر) الولاء من مولاه (لمولاه) بمعنى أنه بطل ولاء مولاه واثبت
لمولاه لأن الولاء فرع النسب والنسب معتبر بالأب وإن علا وإنما ثبت لولى الأم لضرورة رق الأب وقد زالت
بعته (أو) عتق (لأب بعد) عتق (الجد انجر) من مولى الجد (لمولاه) لأنه إنما انجر لمولى الجد لضرورة
رق الأب والأب أقوى في النسب وقد زالت الضرورة بعته (ولو ملك هذا الولد) الذي ولاؤه لمولى أمه
(أباه جر ولاء إخوته) لأبيه من مولى أمهم (إليه) أما ولاء نفسه فلا يجزه لأنه لا يمكن أن يكون
له على نفسه ولاء ولهذا لو اشترى العبد نفسه أو كاتبه سيده وأخذ النجوم كان الولاء عليه لسيده .

﴿كتاب التدير﴾

(هو) لغة النظر في العواقب ، وشرعا (تعليق عتق) من مالك (بموته) فهو تعليق عتق بصفة معينة لا وصيه ولهذا
لا يفتقر إلى إعتاق بعد الموت وسمى تدير آمن الدبر لأن الموت دبر الحياة . والأصل فيه قبل الإجماع خبر
الصحيحين أن رجلا دبر غلاما ليس له مال غيره فباعه النبي صلى الله عليه وسلم فتقريبه له يدل على جوازه
(وأركانه) ثلاثة (صيغة ومالك ومحل وشرط فيه كونه رقيقا غير أم ولد) لأنها تستحق العتق بحجة أقوى

مطلقا لإمع الفاء وعند الإتيان بالشرطين متوالين أو مفصولا بينهما بالجزاء إن سبق شرط المشيئة ولم يصرح ببعديتها عن الموت أو
ينوها أو تأخر وصرح بقبليتها على الموت أو نونها اشتراط تقدمها على الموت بفور مع نحو إن دون نحو متى ولا اشتراط تأخرها عنه ولا يشترط

وفي الصيغة لفظ يشعر به صريح كأنه حر أو أعتقتك بعد موتى أو دبرتك أو أنت مدبر أو كناية تكليت سبيلك بعد موتى ووصح مقيدا كأن مات في ذا الشهر أو المرض فأنت حر ومعلقا كأن دخلت الدار فأنت حر بعد موتى وشرط دخوله قبل موت سيده فإن قال إن مات ثم دخلت فأنت حر فبعده ولو متراخيا وللوارث كسبه قبله لأنحويعه كإذامت ومضى شهر فأنت حر وليست أنت مدبر أو قال إن أومتى شئت اشترطت المشيئة قبل الموت فيهما فوراً في نحو إن ولو قالاً لبعدها إذا متنا فأنت حر لم يعق حتى يموتا فإن مات أحدهما فليس لوارثه نحو بيع نصيبه وفي المالك اختيار وعدم صبا (٢٤٠) أو جنون فيصح من سفیه وكافر وتديير مرتد موقوف ولحربي حمل مدبره

لدارهم ولو دبر كافر مسلماً يبيع عليه .

فور إلا مع الفاء
الخاتمة تتعلق بابتداء السلام ورده
وقد وقعت على رسالة كافية وافية في ذلك خالية عن الحشو والتطويل لبعض العلماء المحققين نقلتها بصورتها تبركاً بمؤلفها قال ابتداء السلام سنة عين من الواحد ومن الجماعة سنة كافية ورده فرض عين على الواحد وكذا لو علمه واحد فقط من الجماعة تعين عليه وإذا كان على جماعة اثنين فأكثر مسلمين مكلفين أو سكارى لهم نوع تمييز عالين به ولو نساء ولم يتحلل به من صلاة وإن كرهت صيغته ففرض كفاية لجبر أبي داود يجزى عن الجماعة إذا مروا أن يسلم أحدهم ويجزى عن الجلوس أن يرد أحدهم ولو

من التديير (و) شرط (في الصيغة لفظ يشعر به) وفي معناه ما مر في الضمان إما (صريح) وهو ما لا يحتمل غير التديير (كأنه حر) (بعد موتى) (أو أعتقتك) (أو حررتك) (بعد موتى) (أو أنت مدبر) أو إذامت فأنت حر وذكر كاف كأنه من زيادتي (أو كناية) وهي ما يحتمل التديير وغيره (تكليت سبيلك) أو حبستك (بعد موتى ووصح) التديير (مقيدا) بشرط (كان) أومتى (مت في ذا الشهر أو المرض) فأنت حر فإن مات فيه عتق وإلا فلا (ومعلقا كان) أومتى (دخلت الدار فأنت حر بعد موتى) فإن وجدت الصفة ومات عتق وإلا فلا ولا يصير مدبراً حتى يدخل (وشرط) لحصول العتق (دخوله قبل موت سيده) فإن مات السيد قبل الدخول فلا تديير (فإن قال) السيد (إن مات ثم دخلت) الدار (فأنت حر فبعده) يشترط لذلك دخوله (ولو متراخيا) عن الموت فلا يشترط الفور إذ ليس في الصيغة ما يقتضيه بل فيها ما يقتضي التراخي وإن لم يكن شرطاً هنا (وللوارث كسبه قبله) أي قبل الدخول (لأنحويعه) مما يزيل الملك كالهبة لتعلق حق العتق به (كقوله) (إذامت ومضى شهر) مثلاً أي بعد موتى (فأنت حر) فللوارث كسبه في الشهر لأنحويعه وذكر أن للوارث كسبه في الأولى والتصریح به في الثانية مع ذكر نحو من زيادتي وفي معنى كسبه استخدامه وإجارتته (وليستا) أي الصورتان (تدييرا) بل تعليق عتق بصفة لأن المعلق عليه ليس الموت فقط ولا مع شيء قبله وهذا من زيادتي (أو قال إن أومتى شئت) فأنت حر بعد موتى (اشترطت المشيئة) أي وقوعها (قبل الموت فيهما) كسائر الصفات المعلقة بها (فورا) بأن يأتي بالمشيئة في مجلس التواجب (في نحو إن) كإذا لا اقتضاء الخطاب الجواب حال دون نحو متى مما لا يقتضي الفور في مشيئة المخاطب كهما وأي حين لأنهما مع ذلك للزمان فاستوى فيها جميع الأزمان واشترط وقوع المشيئة قبل الموت مع ذكر نحو من زيادتي فإن صرح بوقوعها بعده أو نواه اشترط وقوعها بعده بلا فور وإن لم يعلق بمتى ونحوها . واعلم أن غير المشيئة من نحو الدخول ليس مثلها في اقتضاء الفورية (ولو قالاً لبعدها إذا متنا فأنت حر لم يعق حتى يموتا) معا أو مرتبا (فإن مات أحدهما فليس لوارثه نحو بيع نصيبه) لأنه صار مستحق العتق بموت الشريك وله كسبه ونحوه ثم عتقه بموتهما معا عتق تعليق بصفة لا عتق تديير لأن كلا منهما لم يعلق بموته بل بموته وموت غيره وفي موتها مرتبا يصير نصيب المتأخر موتاً بموت المتقدم مدبراً دون نصيب المتقدم ونحو من زيادتي (و) شرط (في المالك اختيار) وهو من زيادتي (وعدم صبا أو جنون فيصح) التديير (من سفیه) ومفلس ولو بعد الحجر عليهما ومن مبعوض (وكافر) ولو حرياً لأن كلا منهما صحيح العبارة والملك ومن سكران لأنه كالمكلف حكماً لا من مكره وصبي ومجنون وإن ميز كسائر عقودهم (وتديير مرتد موقوف) إن أسلم بان محته وإن مات مرتداً بان فساده (ولحربي حمل مدبره) الكافر الأصلي من دارنا (لدارهم) لأن أحكام الرق باقية بخلاف مكاتبه الكافر بغير رضاه لاستقلاله وبخلاف مدبره المرتد لبقاء علة الإسلام (ولو دبر كافر مسلماً يبيع عليه) إن لم يزل ملكه عنه وبالبيع بطل التديير

أسقط المسلم حقه لم يسقط لأن الحق لله تعالى ولو ردوا كلهم ولو مرتبا أثبتوا ثواب الفرض كالمصلين على وإن

جنازة وشرطه سماع واتصال كاتصال الإيجاب بالقبول فإن شك في سماعه زاد في الرفع فإن كان عنده نيام خفض صوته ولا يكفي رد غير المسلم عليهم ويجب الجمع بين اللفظ والإشارة على من رد على أصم ومن لمن سلم عليه أن يجمع بينهما نعم لو علم أنه فهم بقرينة الحال والنظر إلى فهم لم تجب الإشارة وتجزى إشارة الأخرس ابتداء ورد أو صيغته السلام عليكم أو سلامي عليكم ويجزى مع الكراهة عليكم السلام ويجب فيه الرد وعليكم السلام عليكم السلام ولو قال وعليكم السلام لم يكن سلاماً فلا يجب رده وندبت صيغة الجمع في الواحد لأجل

أو كافر أفا سلم نزع منه وله كسبه وبطل بنحو يسع وبإيلاء لا بردة ورجوع لفظا وإنكار ووطء وحل له وصح تدبير مكاتب وعكسه وتعلق
عق كل بصفة ويعتق بالأسبق . **فصل** حمل من دبرت حاملا مدبر لان بطل قبل انفصاله تدبيرها بلاموت كعلق

الملائكة ويكنى الإفراد فيه بخلافه في الجمع والاشارة سيد أو نحوها من غير لفظ خلاف الأولى والجمع بينها وبين اللفظ أفضل وصيغة رده
وعليكم السلام . وعليك السلام للواحد ومع ترك الواو وجاز عكسه فان قال وعليكم وسكت لم يحز والتعريف ابتداء وجوبا أفضل
وزيادة ورحمة الله وبركاته أكل فيهما ولو سلم كل من اثنين على الآخر لزم كلارد أو مرتبا كفى الثاني سلامه ردا نعم ان قصد به الابتداء
صرفه عن الجواب أو قصد به الابتداء والرد فكذلك فيجب رد السلام على من سلم أولا ويسلم راكب على ماش وهو على واقف وقاعد
وصغير على كبير وقليل على كثير فان عكس لم يكره فلو تلاقى قليل ماش وكثير راكب **(٢٤١)** تعارضا ولو سلم بالعجمية جاز

وان قدر على العربية

حيث فهمها الخاطب
وجب الرد ولا يجب

رد سلام مجنون

وسكران وان كان لهما

تميز وان لم يتعديا ولو

أتى به بعد تسكلم لم يعتد

به الا إن تسكلم سهوا أو

جهلا وعذره فيجب

جوابه وتحرم بداءة

ذمي بالسلام فان

بان ذميا استجب له

استرداد سلامه فان سلم

الذمي على مسلم قال له

وجوبا وعليك لان

الغرض مجرد الرد عليه

فقط لا السلام لخبر

الصحيحين إذا سلم

عليك أهل الكتاب

فتولوا وعليكم وروى

البخاري خبر «إذا سلم

عليكم اليهود فاعما

يقول أحدهم السام عليكم

وان لم ينقض خلافا لما يوهمه كلام الأصل (أو) دبر كافر (كافر أفا سلم نزع منه) وجعل عند عدل دفعا للذل
عنه (وله) أي لسيد (كسبه) وهو باق على تدبيره فلا يباع عليه لتوقع الحرية والولاء (وبطل) أي التدبير
(بنحو يسع) للمدبر للخبر السابق فلا يعود وإن ملكه بناء على عدم عود الحنث في اليمين ومعلوم أن
محجور السفه لا يصح بيعه وان صح تدبيره ونحو من زيادتي (و) بطل (بإيلاء) لمدبرته لانه أقوى منه بدليل
أنه لا يعتبر من الثلث ولا يمنع منه الدين بخلاف التدبير في رفعه الأقوى كما يرفع ملك اليمين النكاح (لا بردة)
من المدبر أو سيده صيانة لحق المدبر عن الضياع فيعتق بتوث السيد وان كانا مرتدين (و) لا (رجوع)
عنه (لفظا) كفسخته أو نقضته كسائر التعليقات (و) لا (إنكار) له كما أن إنكار الردة ليس إسلاما
وإنكار الطلاق ليس رجعة فيحلف أنه مادبره (و) لا (وطء) لمدبرته سواء أعزل أم لا لأنه لا ينافي
الملك بل يؤكده بخلاف البيع ونحوه (وحل له) وطؤها لبقاء ملكه ولم يتعلق به حق لازم (وصح)
تدبير مكاتب) كما يصح تعليق عتقه بصفة كجأتي (وعكسه) أي كتابة مدبر بناء على أن التدبير تعليق عتق
بصفة فيكون كل منهما مدبرا مكاتبا ويعتق بالأسبق من الوصفين موت السيد وأداء النجوم ويبطل الآخر
لكن ان كان الآخر كتابة لم تبطل أحكامها فيتبع العتق كسبه وولده كما قاله ابن الصباغ في الأولى ويقاس
بها الثانية ويحتمل خلافه وعليه جرى ابن المقرئ ومعلوم مما يأتي في الفصل الآتي أنه اذا كان الأسبق
الموت فلا يعتق كله إلا ان احتمله الثلث والافعتق قدره (و) صح (تعليق عتق كل) منهما (بصفة) كما يصح
تدبير وكتابة المعلق عتقه بصفة (ويعتق بالأسبق) من الوصفين فان سبقت الصفة المعلق عتقه بها أعتق بها
أو الموت فيه عن التدبير أو الأء فيه عن الكتابة وذكركم تعليق المكاتب بصفة مع قولي ويعتق بالأسبق
في تدبير المكاتب وعكسه من زيادتي .

فصل في حكم حمل المدبرة والمعلق عتقها بصفة مع ما يذكر معه (حمل من دبرت حاملا) ولم يستثنه (مدبر)
تبعالها وإن انفصل قبل موت سيدها (لا إن بطل قبل انفصاله تدبيرها بلاموت) لها كبيع فيسقط تدبيره أيضا
تبعالها وخارج بالحامل الحائل فاذا دبرها ثم حملت فان انفصل قبل موت السيد فغير مدبر كما في ولد المراهونة
وولد الموصى بها والاعتق تبعاً لأمه وبقولي لا إن بطل الى آخره ما لبطل بعد انفصاله تدبيرها أو قبله لكن
بطل بموتها فلا يبطل تدبيره فانه في الثانية قديم عيش والتقييد قبل الانفصال مع بلاموت من زيادتي (كعلق

(٣١) - (فتح الوهاب) - ثان فقولا وعليك» قال الخطابي وكان سفيان يروى بخذف الواو وهو الصواب لأنه اذا حذفها

صار قولهم مردودا عليهم واذا ذكرها وقع الاشتراك والدخول فيما قاله قال الزركشي وفيه نظر إذ المعنى ونحن ندعو عليكم بمادعوتهم
به علينا على أنا إذا فسرنا السام بالموت فلا إشكال لاشتراك الخلق فيه ولو كتب الى كافر قال السلام على من اتبع الهدى ويجب استثناء
الكافر ولو بالقلب ان كان مع مسلم وتحرم بداءته بتحية غير سلام ولو قام عن جليسه له فسلم وجب الرد ولو تلاقى شخصان مع شخص
فسلم أحدهما عليه فرد عليه ناويا الرد على من سلم والابتداء من لم يسلم كفى أخذاً من قولهم إذا تأخر سلام بعض المؤمنين عن بعض فكل
ينوى بكل تسليمه السلام على من لم يسلم والرد على من سلم ع ش ومن دخل دار مسلم ندبا على أهله أو موضعا خاليا فليقل ندبا بالسلام علينا
وعلى عباد الله الصالحين ويسمى الله قبل دخوله ويدعو ولوردت امرأة عن رجل أجزأ إن شرع السلام عليها بأن كانت عجوزا أو محرما
للمسلم والأفلا أو صبي أو من لم يسمع لم يسقط عن الباقي لان فرض الكفاية إنما يسقط حرجه بفعل من هو مكلف ويستثنى ما اذا حصل

عتقها حاملا وصح تدبير حمل ولا تتبعه أمه فان باعها فرجوع عنه ولا يتبع مدبرا ولده والمدير كقن في جنابة ويعتق بالموت من الثلث بعد الدين كعتق علق بصفة قيدت بالمرض كإن دخلت في مرض موتى فأنت حر أو وجدت فيه باختياره فانه يحسب من الثلث وحلف فيما معه وقال كسبته بعد الموت وقال الوارث قبله .

﴿ كتاب الكتابة ﴾

المقصود بتأيمه بفعل الصبي كحمله الميت ودفنه وصلاته وقضيته إجزاء تشميت الصبي عن جمع لان القصد الدعاء وهو منه أقرب للإجابة والمقصود من السلام الأمان والأمان من الصبي ولو سلم الصبي المميز وجب الرد عليه ولو سلم جماعة متفرقون على واحد ولم يطل فصل بين سلام الأول والجواب فقال وعليكم السلام وقصد الرد على جميعهم أجزأه وسقط عنه فرض الجميع بخلاف ما اذا لم يقصد الرد عليهم جميعا فلو أطلق هل يكفي أولا الصحيح أنه يكفي ذلك ويتصور وجوب ابتداء رد السلام فيما لو أرسل رسوله بسلام إلى غائب فيلزمه أن يسلم عليه لأنه أمانة فيجب أداؤها (٢٤٢) ولا يكره على جمع نسوة أو عجز لانتفاء خوف الفتنة بل يندب الابتداء بهن من

على غيرهن وعكسه ويجب الرد كذلك وإطلاق النساء يشمل الشباب ويحرم من الشابة الابتداء والرد وظاهر أن محل ذلك حيث لا مسوغ كزوجية أو مسيدية كعبد لها ممن يباح نظره اليها ويكره للرجل لا كثير رجال حيث لم يخف فتنة الابتداء بالسلام عليها والرد عليها احتياطا ولو قال السلام على سيدي فالذي قاله الجوهري وجوب الرد والذي قاله شيخ الاسلام عدم الوجوب لان هذه ليست صيغة شرعية ولو قال السلام على من

عتقها) فان حملها يصير معلقا عتقه بالصفة التي علق عتقها بها بقيد زدته بقولي (حاملا) به وان انفصل قبل وجود الصفة حتى لو عتقت به اعتق هو أيضا لا إن بطل قبل انفصاله التعليق فيها بلاموت بخلاف ما لو علق عتقها حائلا ثم حملت لا يعتق إن انفصل قبل وجود الصفة وإلا يعتق تبعاً لأمه وبخلاف ما لو علق عتقها حاملا وبطل بعد انفصاله تعليق عتقها أو قبله لكن بطل بموتها فلا يبطل تعليق عتقه (وصح تدبير حمل) كما يصح إعتاقه (ولا تتبعه أمه) لان الأصل لا يتبع الفرع (فان باعها) مثلاً (فرجوع عنه) أي عن تدبير الحمل (ولا يتبع مدبرا ولده) وإنما يتبع أمه في الرق والحرية (والمدير كقن في جنابة) منه وعليه والثانية من زيادتي فان قتل بجنابة أو بيع فيها بطل التدبير لا إن فداء السيد ولا يلزمه إن قتل أن يشتري بقيمته عبدا يدبره (ويعتق) المدير كله أو بعضه (بالموت) أي يموت سيده محسوبا (من الثلث بعد الدين) وان وقع التدبير في الصحة فلو استغرق الدين التركة لم يعتق شيء منه أو نصفها وهي هو فقط يبيع نصفه في الدين وعتق ثلث الباقي منه وان لم يكن دين ولا مال غيره عتق ثلثه (كعتق علق بصفة قيدت بالمرض) أي مرض الموت (كإن دخلت) الدار (في مرض موتى فأنت حر) ثم وجدت الصفة (أو) لم تقيد به (وجدت فيه باختياره) أي السيد (فانه يحسب من الثلث) فان وجدت بغير اختياره فمن رأس المال اعتبارا بوقت التعليق لانه لم يكن منهما يبطل حق الورثة وعليه يحمل إطلاق الأصل أنه من رأس المال (وحلف) مدبر فيصدق (فيما) وجد (معه) وقال كسبته بعد الموت وقال الوارث قبله لان اليد له وكما تقدم بينته فيما لو أقاماً بينتين بما قاله كالمعلم مما مر في الدعوى والبيئات وصرح به الأصل هنا بخلاف ولد المدبرة إذ أقالت ولدت بعد الموت وقال الوارث قبله فان المصدق الوارث لأنها تزعم حرته والحر لا يدخل تحت اليد وتعبيري بما ذكر أعظم من تعبيري بمال .

﴿ كتاب الكتابة ﴾

هي بكسر الكاف وقيل بفتحها لغة الضم والجمع وشرع عقد عتق بلفظها بعوض منهم بنجمين فأكثر والأصل فيها قبل الإجماع آية : والذين يبتغون الكتاب مما ملكت أيمانكم . وخبر المكاتب عبد ما بقي عليه درهم رواه

أبو اتبع الهدى لم يجب الرد لانها ليست من الصيغ الشرعية أيضاً وأما قوله تعالى : والسلام على من اتبع الهدى . فهو

خاص بالمراسلات الى المسمين والكفار ولو أرسل سلامه لغائب يشرع له السلام عليه كأن قال للرسول سلم لي على فلان كان وكيلاً عنه في الاتيان بصيغته الشرعية فان أتى المرسل بصيغته وقال له سلم لي على فلان كفاه أن يقول فلان يسلم عليك ويجب على الرسول فيهما تبليغه ما لم يرد الرسالة فان أراد الرسول الرد رد فوراً بأن يقول عزلت نفسي ويجب الرد على المبلغ ويسن البداءة بالمبلغ فيقول وعليه السلام ولا يسن على قاضي الحاجة وشارب وآكل في فمه لقمة لشغله ومن في حمام لاشتغاله بالاعتسال ويندب في المسلخ ولا فاسق بل يندب تركه على مجاهر بنفسه ولا متركب ذنبا عظيماً لم يتب عنه ومبتدع إلا لعذر أو خوف مفسدة ولا مصل وساجد وملب ومؤذن ومقيم وناعس وخطيب ومستمع ومستغرق القلب بدعاء ومتخاصمين بين يدي حاكم ولا يجب عليهم الرد الاستماع الخطبة فيجب عليه ويكره لقاضي الحاجة ونحوه كالجامع ويندب الآكل ويسن السلام عليه بعد البلع وقبل موضع اللقمة بالفم ويلزمه الرد ولمن بالجمام وملب ونحوها لفظاً ولمصل ومؤذن إشارة والابعد فراع ان قرب الفصل ويندب على القاري وإن اشتغل بالتدبر ويجب رده . واعلم أن ابتداء

هي سنة بطلب أمين مكتسب والإفباحة . وأركانها رقيق وصيغة وعوض وسيد وشرط فيه ما مر في معق وكتابة مريض من الثلث فإن خلف مثليه صحت في كله أو مثله في ثلثيه أو لم يخلف غيره في ثلثه في الرقيق اختيار وعدم صبا وجنون وأن لا يتعلق به حق لازم وفي الصيغة لفظ يشعر بها الإيجابا ككاتبتك على كذا منجاء مع إذا أدت فأنبت حر لفظا أو نية وقبولا كقبلت ذلك وفي العوض كونه ديناً.

السلام أفضل من رده وهذا من المسائل التي استثنيت من كون الفرض أفضل من التطوع ومنها إبراء المعسر أفضل من نظاره ورد بأن سبب الفضل في هذين اشتغال المندوب على مصلحة الواجب وزيادة إذ بالإبراء زال الإنظار وبالإبتداء حصل أمن أكثر مما في الجواب اه حجة أي فضله عليه من حيث اشتغاله على مصلحة الواجب لا من حيث ذاته ولا من حيث كونه مندوباً ولا يستحق مبتدئ بنحو صبحك الله بالخير جواباً كقولك الله ودعاؤه في نظيره حسن ما لم يقصد بإحاله تأديته لتركه سنة السلام وحتى الظاهر مكروه وكذا بالراس وتقيل نحو رأس أو يد أو رجل كذلك ويندب ذلك لنحو علم (٢٤٣) أو صلاح أو شرف أو ولادة أو نسب أو ولاية مصحوبة

بصيانة قال ابن عبد السلام أو لمن رجي خيره أو يخاف من شره ولو كافراً خشى منه ضرر لا يحتمل عادة ويحرم على داخل حب قيام القوم له للحديث الحسن « من أحب أن يتمثل الناس له قيماً فليتبوأ مقعده من النار » كافي الروضة وحمله بعضهم على ما إذا أحب قيامه واستمراره وهو جالس أو طلباً للتكبير على غيره وهذا أخف تحريماً من الأول إذ هو التمثيل في الخبر كما أشار إليه البيهقي أما من أحبه توددا منهم عليه لأنه صار

أبو داود وغيره وصح الحاكم إسناده وقال في الروضة إنه حسن والحاجة داعية إليها (هي سنة) لا واجبة وإن طلبها الرقيق كالتدبير ولثا لا تعطى أثر الملك ويتحكم المالك على المالك (بطلب أمين مكتسب) أي قوى على الكسب وبهما فسر الشافعي رضي الله عنه الخير في الآية واعتبرت الأمانة لثا لا يضيع ما يحصله فلا يعتق والطلب والقدرة على الكسب ليوثق بتحصيل النجوم (وإلا) بأن فقدت الشروط أو أحدها (مباحة) إذ لا يقوى رجاء العتق بها ولا تكره بحال لأنها عند قدماء ذكر قد تفضي إلى العتق (وأركانها) أربعة (رقيق وصيغة وعوض وسيد وشرط فيه ما مر في معق) من كونه مختاراً أهل تبرع وولاء لأنها تبرع وآيلة للولاء فتصح من كافر أصلي وسكران لا من مكروه ومكاتب وإن أذن له سيده ولا من صبي ومجنون ومجور سفه وأوليائهم ولا من محجور فلس ولا من مرتد لأن ملكه موقوف والعقود لا توقف على الجديد كما علم من باب الردة ولا من مبعض لأنه ليس أهلاً للولاء وذكر حكمه مع المكروه من زيادتي (وكتابة مريض) مرض الموت محسوبة (من الثلث) وإن كاتبه بمثل قيمته أو أكثر لأن كسبه له (فإن خلف مثليه) أي مثلي قيمته (صحت) أي الكتابه (في كله) سواء أكان ما خلفه مما أداه الرقيق أم من غيره إذ يبيح للورثة مثله (أو) خلف (مثله) أي مثلي قيمته (ففي ثلثيه) تصح فيبقى لهم ثلثه مع مثلي قيمته وهما مثلاً ثلثيه (أو لم يخلف غيره في ثلثه) تصح فإذا أدى حصته من النجوم عتق وهذا من زيادتي (و) شرط (في الرقيق اختيار) وهو من زيادتي (وعدم صبا وجنون وأن لا يتعلق به حق لازم) فتصح لسكران وكافر ولو مرتداً للمكروه وصبي ومجنون ومن تعلق به حق لازم كسائر عقودهم في غير الأخير وأما فيه فلا أنه إما معرض للبيع كالمرهون والكتابة تمنع منه أو مستحق المنفعة كالمؤجر فلا يتفرغ للاكتساب لنفسه (و) شرط (في الصيغة لفظ يشعر بها) أي بالكتابة وفي معناه ما مر في الضمان (إيجاباً ككاتبتك) أو أنت مكاتب (على كذا) كالف (منجاء مع) قوله (إذا أدت) مثلاً (فأنبت حر لفظاً أو نية وقبولا كقبلت ذلك) وذكر الكاف قبل كاتبتك وقبلت من زيادتي (و) شرط (في العوض كونه ديناً

شعاراً للمودة فلا حرمة ولا بأس بتقيل وجه صبي رحمة ومودة ويندب تقيل قادم من سفر ومعارفته ويحرم تقيل أحد حسن لا محرمية بينه وبينه ونحوها ومس شيء من بدنه بلا حائل وهل لنا سنة كفاية غير السلام من الجماعة ذهب نفي الإسلام الشاشي إلى نفي ذلك ورد بأن منها تسميت العاطس والتسمية للأكل والأذان والإقامة وما يفعل باليت مماندب إليه من جماعة في الخمس وتضحية الواحد من أهل البيت بالشاة الواحدة لتأدي شعار التضحية ومحل من تسميت العاطس إذا حمد فيقول له رحمك الله أو ربك وإنما سن ضمير الجمع في السلام ولو للواحد للملائكة الذين معه ويقول لصغير نحو أصلحك الله أو بارك فيك ويكره قبل الحمد فإن شك قال يرحمك الله من حمد أو يرحمك الله إن حمدته ويسن تذكيره الحمد، ومن سبق العاطس بالحمد آمن من الشوص أي وجع الضرس واللوص أي وجع الأذن واللوص أي وجع البطن كما جاء بذلك الخبر المشهور وقد نظم ذلك بعضهم بقوله :

من يستبق عاطساً بالحمد يأمن من شوص ولوص وعلوص وكذا وردا
عنيت بالشوص داء الضرس ثم بما يليه للأذن والبطن استمع رشدا

كل نجم ولو كاتب على خدمة شهر ودينار ولو في أثنائه صحت لأعلى أن يبيعه كذا ولو كاتبه وباعه ثوبا بألف ونجمه وعلق الحرية بأدائه صحت لا البيع وصحت كتابة أرقاء على عوض ووزع على قيمتهم وقت الكتابة فمن أدى حصته عتق ومن عجز رق لا بعض رقيق ولو كاتباه معا صح إن اتفقت النجوم وجعلت على نسبة ملكيهما فلو عجز فجزه أحدهما وأبقاه الآخر لم تجز ولو أبرأه من نصيبه أو أعتقه عتق وقوم الباقي إن أيسر وعاد الرق .

ويكرر التسميت إلى ثلاث ثم يدعوله بعدها بالشفاء ولا حاجة لتقييد بعضهم ذلك بما إذا علم كونه من كوما لأن الزيادة المذكورة مع تنابعه عرفا مظنة الزكام ونحوه فلو لم يتتابع كذلك سن التسميت بتكررها مطلقا، ويسن للعاطس وضع

ولو منفعة) فإن كان غير دين فإن لم يكن منفعة عين لم تصح الكتابة والإصحاح على ما يأتي (مؤجلا) ليحصله ويؤديه ولا تخلو المنفعة في الذمة من التأجيل وإن كان في بعض نجومها تعجيل فالتأجيل فيها شرط في الجملة (منجأ بنجمين فأكثر) كما جرى عليه الصحابة فمن بعدهم (ولو في مبعوض) فلا بد من كون عوض فيه ديناً إلى آخره وإن كان قد علمك ببعضه الحر ما يؤديه وبهذا وبما يأتي علم أن كتابة المبعوض فيمارق منه صحيحة وبه صرح الأصل سواء أقال كاتب مارق منك أم كاتبك وتبطل في باقيه في الثانية لأنها تفيد الاستقلال باستغراقها مارق منه في الأولى وعملاً بتفريق الصفقة في الثانية ومن التنجيم بنجمين في المنفعة أن يكتبه على بناء دارين موصوفين في وقتين معلومين بخلاف ما لو اقتصر على خدمة شهرين لا يصح وإن صرح بأن كل شهر نجم لأحدهما ونجم واحد (مع بيان قدره) أي العوض (وصفته) وهما من زيادتي (وعدد النجوم وقسط كل نجم) لأن الكتابة عقد معاوضة والنجم الوقت المضروب وهو المراد هنا ويطلق على المال المؤدى فيه كإسياني (ولو كاتب على) منفعة عين مع غيرها مؤجلا نحو (خدمة شهر) من الآن (ودينار ولو في أثنائه) هو أولى من قوله عند انقضائه (صحت) أي الكتابة لأن المنفعة مستحقة في الحال والمدة لتقديرها والتوفية فيها والدينار إنما تستحق المطالبة به بعد المدة التي عنها لاستحقاقه وإذا اختلف الاستحقاق حصل تعدد النجوم ويشترط في الصحة أن تصل الخدمة والمنافع المتعلقة بالأعيان بالعقد فلا يجوز تأخيرها عنه كما أن العين لا تقبل التأجيل بخلاف المنافع المترتبة في الذمة ولا يشترط بيان الخدمة بل يتبع فيها العرف كما مريانه في الإجارة (لا) إن كاتبه (على أن يبيعه كذا) كشوب بألف فلا يصح لأنه شرط عقد في عقد (ولو كاتبه وباعه ثوبا) مثلاً بأن قال كاتبك وبعتك هذا الثوب (بألف ونجمه) بنجمين مثلاً (وعلق الحرية بأدائه صحت) أي الكتابة (لا البيع) لتقدم أحد شقيه على مصير الرقيق من أهل مباحة سيده فعمل في ذلك بتفريق الصفقة فيوزع الألف على قيمتي الرقيق والثوب فما خص الرقيق يؤديه في النجمين مثلاً (وصحت كتابة أرقاء) كثلاثة صفقة (على عوض) منجم بنجمين مثلاً لا اتحاد المالك فصار كما لو باع عبداً بثمان واحد (ووزع) العوض (على قيمتهم وقت الكتابة فمن أدى) منهم (حصته عتق) ولا يتوقف عتقه على أداء الباقي (ومن عجز رق) فإذا كانت قيمة أحدهم مائة والثاني مائتين والثالث ثلثمائة فعلى الأول سدس العوض وعلى الثاني ثلثه وعلى الثالث نصفه (لا) كتابة (بعض رقيق) وإن كان باقيه لغيره وأذن له في الكتابة لأن الرقيق لا يستقل فيها بالتردد لا كتساب النجوم نعم لو كاتب في مرض موته بعضه والبعض ثلث ماله أو أوصى بكتابة رقيق فلم يخرج من الثلث إلا بعضه ولم تجز الورثة صحت الكتابة في ذلك القدر وعن النص والبعوى صحت الوصية بكتابة بعض عبده (ولو كاتباه) أي شريكان فيه بنفسهما أو نائهما (معاصح) ذلك (إن اتفقت النجوم) جنسا وصفة وأجلا وعددا وفي هذا إطلاق النجم على المؤدى (وجعلت) أي النجوم (على نسبة ملكيهما) صرح به أو أطلق (فلو عجز) الرقيق (فجزه أحدهما) وفسخ الكتابة (وأبقاه الآخر) فيها (لم تجز) كابتداء عقدها (ولو أبرأه) أحدهما (من نصيبه) من النجوم (أو أعتقه) أي نصيبه من الرقيق (عتق) نصيبه منه (وقوم) عليه (الباقي) وعتق عليه وكان الولاء كله (إن أيسر وعاد الرق) للمكاتب بأن عجز فعجزه الآخر والتقييد بعود الرق من زيادتي فإن أعسر من ذكر أو لم يعد الرق وأدى للمكاتب نصيب الشريك من النجوم عتق نصيبه من الرقيق عن الكتابة وكان الولاء لها وخرج بالإبراء والإعتاق ماله قبض نصيبه فلا يعتق وإن رضى الآخر بتقديمه إذ ليس له تخصيص أحدهما بالقبض.

﴿فصل﴾ فيما يلزم السيد وما يسن له وما يحرم عليه وبيان حكم ولد المكاتب وغير ذلك (لزم السيد في) كتابة (صحيحة قبل عتق حط متمول من النجوم) عن المكاتب (أو دفعه) له بقيد زنته بقولي (من جنسها) وإن كان من غيرها قال تعالى : وآتوهم من مال الله الذي آتاكم. فسر الإتياء بما ذكر لأن القصد منه

تجب قيمته وصارت
مستولدة مكاتبته
وولدها الرقيق الحادث
يتبعها رقا وعتقا والحق
فيه للسيد فلو قتل
فقيمته له ويمونه من
أرش جنائية عليه
وكسبه ومهره وما فضل
وقف فإن عتق فله وإلا
فلسيده ولا يعتق شيء
من مكاتب إلا بأداء
الكل ولو أتى بمال
فقال سيده حرام ولا
بينة حلف المكاتب
ويقال لسيد خذه أو
أبرئه عنه فإن أبى
قبضه القاضي فإن نكل
حلف سيده ولو خرج
المؤدى معيا ورده أو
مستحقا بأن أن لا عتق
وإن قال عند أخذه أنت
حر وله شراء إماء
لتجارة لا تزوج إلا بإذن
سيده ولا وطء فان
وطئها فلا حد والولد
نسيب فان ولدته قبل
عتق أبيه أو بعده لدون
سنة أشهر تبعه ولا تصير
أم ولد أو لها ووطئها معه
أو بعده وولده لسته
أشهر من الوطاء فهي
أم ولد ولو عجل لم يجبر
السيد على قبض إن امتنع
لغرض وإلا أجبر ،

ولم يجب لأنه لا إكراه
بتركه بخلاف ترك

الإعانة على العتق وخرج زيادتي في صحيحة الفاسدة فلا شيء فيها من ذلك واستثنى من لزوم الإتياء مالوكاتبته
في مرض موته رهوثلث ماله ومالوكاتبته على منفعة (والخط) أولى من الدفع لأن القصد بالخط الإعانة على
العتق وهي محققة فيه موهومة في الدفع إذ قد يصرف المدفوع في جهة أخرى (وكون كل) من الخط والدفع
(في) النجم (الأخير) أولى منه فيما قبله لأنه أقرب إلى العتق (و) كونه (ربعا) من النجوم أولى من غيره
(و) إن لم تسمح به نفسه فكونه (سبعا أولى) روى خط الربع النسائي وغيره وخط السبع مالك عن ابن عمر
رضي الله تعالى عنها (وحرم) عليه (تمتع بمكاتبته) لا اختلال ملكه فيها واقتصار الأصل هنا على تحريم الوطاء
يفهم حل غيره وليس مرادا (ويجب بوطنه) لها (مهر) وإن طأعته لشبهة الملك (لاحد) لأنها ملكه
(والولد) منه (حر) لأنها علفت به في ملكه (ولا تجب) عليه (قيمه) لا نعتقاده حرا (وصارت) بالولد (مستولدة
مكاتبته) فان عجزت عتقت بموت السيد (وولدها) أي المكاتبته (الرقيق) بقيد زدته بقولي (الحادث)
بعد الكتابة ولو حملت به بعدها (يتبعها رقا وعتقا) بالكتابة كولد المستولدة فلا شيء عليه للسيد إذ لم يوجد
منه التزام بل للسيد مكاتبته كما جزم به الماوردي وإن ذكر الأصل أنه مكاتب لأن الحاصل له كتابة تبعية
لا استقلالية ومن ثم تركت ذلك (والحق) أي حق الملك (فيه) للسيد فلو قتل فقيمته له ويمونه من أرش جنائية
عليه وكسبه ومهره وما فضل وقف فان عتق فله وإلا فلسيده) كافي الأم في جميع ذلك (ولا يعتق شيء من
مكاتب إلا بأداء الكل) أي كل النجوم لخبر المكاتب عبد ما بقي عليه درهم وفي معنى أدائها حط الباقي منها الواجب
والإبراء منها والحوالة بها لأهلها (ولو أتى بمال فقال سيده) هذا (حرام ولا بينة) له بذلك (حلف المكاتب)
فيصدق في أنه ليس بحرام (ويقال لسيد) حينئذ (خذه أو أبرئه عنه) أي عن قدره (فان أبى قبضه
القاضي) عنه وعتق المكاتب إن أدى الكل (فان نكل) المكاتب عن الحلف (حلف سيده) أنه حرام
لغرض امتناعه منه ولو كان له بينة سمعت لذلك نعم لو كاتبته على لحم فجاء به فقال هذا حرام فالظاهر استقصاؤه
في قوله حرام فان قال لأنه مسروق أو نحوه فكذلك أولاً لأنه لحم غير مذكي حلف السيد لأن الأصل عدم التذكية
كنظيره في السلم (ولو خرج المؤدى) من النجوم (معيا ورده) السيد بالعيب وهو حائز له وبه صرح الأصل
(أو) خرج (مستحقا بأن أن لا عتق) فيها (وإن) كان السيد (قال عند أخذه أنت حر) لأنه بناء على
ظاهر الحال من صحة الأداء وقديان عدم صحته والأولى من زيادتي وتعبيري بما ذكر في الثانية أولى من
تقييدها بالنجم الأخير (وله) أي للمكاتب (شراء إماء لتجارة) توسعا في طرق الاكتساب (لا تزوج
إلا بإذن سيده) لما فيه من المؤن (ولا وطء) لأتمته ولو ياذنه خوفا من هلاك الأمة في الطلاق فتمعه من
الوطء كتمع الراهن من وطء المرهونة وتعبيري بالوطء أعم من تعبيره بالتسري لا اعتبار الإزال فيه دون
الوطء (فان وطئها) على خلاف منعه منه (فلاحد) عليه لشبهة الملك ولا مهر لأنه لو ثبت ثبت له (والولد) من
وطئه (نسيب) لاحد به لشبهة الملك (فان ولدته قبل عتق أبيه) أو معه (أو بعده) لكن (لدون ستة أشهر)
من العتق (تبعه) رقا وعتقا وهو مملوك لأبيه يمتنع بيعه ولا يعتق عليه لضعف ملكه فوق وقف عتقه على
عتق أبيه إن عتق عتق وإلارق وصار للسيد (ولا تصير) أمه (أم ولد) لأنها علفت بمملوك (أو) ولدته بعد
العتق (لها) أي لسته أشهر فأكثر منه وهذا ما في الروضة كالشر حين وقوع في الأصل لفوق ستة أشهر (ووطئها
معه) أي مع العتق مطلقا (أو بعده) في صورة الأ أكثر بقيد زده بقولي (وولده لسته أشهر) فأكثر (من
الوطء فهي أم ولد) لظهور العلوق بعد الحرية ولا نظر إلى احتمال العلوق قبلها تعليلها والولد حينئذ حر
فان لم يوطأ مع العتق ولا بعده أو ولدته لدون ستة أشهر من الوطاء لم تصير أم ولد (ولو عجل) النجوم أو بعضها
قبل محالها (لم يجبر السيد على قبض) لما عجل (إن امتنع) منه (لغرض) كسوة حفظه وخوف عليه
كأن عجل في زمن نهب (وإلا) بأن امتنع لا لغرض (أجبر) على القبض لأن للمكاتب غرضا ظاهرا فيه وهو

السلام والله أعلم . وهذا آخر ما أردت إيراده أسأله من فضله الحسنى وزيادة مستغفرا حامدا مصليا

فان أبي قبض القاضى
أو عجّل بعضا ليرثه
قبض وأبرا بطلا
وصح اعتياض عن
نجوم لاييها ولا يبعه
وهبته فلو باع وأدى
للمشترى لم يعتق
ويطالب السيد المكاتب
والمكاتب المشتري
وليس له تصرف في
شئ مما بيد مكاتبه
ولو قال له غيره أعتق
مكاتبك بكذا ففعل
عتق ولزمه ما التزم .
﴿ فصل ﴾ الكتابة
لازمة للسيد فلا يفسخها
إلا إن عجز المكاتب
عن أداء أو امتنع منه
أو غاب وإن حضر ماله
وليس لحاكم أداء منه
وجائزة للمكاتب فله
ترك الأداء والفسخ
ولو استمهل عند المحل
لعجز من إيماله أو
ليبيع عرض وجب وله
أن لا يزيد على ثلاثة أو
لإحضار مال من دون
مرحلتين وجب ولا
تنفسخ بمجنون ولا
بمجنر مسفه ويقوم
ولى السيد مقامه في قبض
مسما على سيدنا محمد
 وآله وأصحابه صلاة
 وسلاما دائما إلى
 يوم الدين .

تجنّب العتق أو تقريبه ولا ضرر على السيد وظاهر بما مر أنه لا يتعين الإيجاب على القبض بل إيماعليه أو على
الإبراء ويفارق نظيره في السلم من تعيين القبول بأن الكتابة موضوعة على تعجيل العتق ما أمكن فضيق
فيها بطلب الإبراء (فان أبي قبض القاضى) عنه وعتق المكاتب إن أدى السكّل (أو عجّل بعضا) من النجوم
(ليرثه) من الباقي (قبض وأبرا بطلا) أى القبض والإبراء لأن ذلك يشبهه ربا الجاهلية فقد كان الرجل
إذا حل دينه يقول لمدينه اقض أو زد فان قضاء وإلا زاده في الدين وفى الأجل وعلى السيد رد القبض
ولا عتق (وصح اعتياض عن نجوم) للزومها من جهة السيد مع التشوف للعتق بهذا جزم في الروضة كأصلها
في الشفعة وصوبه الأسنوى لنص الشافعى عليه في الأم وغيره وإن جزم الأصل تبعاً لما صححه في الروضة
وأصلها هنا بعدم صحته وعلى الأول جرى البلقيى أيضاً قال وتبع الشيخان على الثانى البغوى ولم يطلعا على
النص (لاييها) لأنها غير مستقرة ولأن المسلم فيه لا يصح بيعه مع لزومه من الطرفين لتطرق السقوط إليه
فالنجوم بذلك أولى (ولا يبعه وهبته) أى المكاتب كأم الولد لكن إن رضى المكاتب بذلك صح وكان رضاه
فسخا للكتابة ويصح أيضا بيعه من نفسه كفى أم الولد (فلو باع) مثلاً السيد النجوم أو المكاتب (وأدا) ها
المكاتب (للمشترى لم يعتق) وإن تضمن البيع الإذن في قبضها لأن الإذن في مقابلة سلامة العوض ولم يسلم
فلم يبق الإذن ولو سلم بقاؤه ليكون المشتري كالوكيل فالفرق بينهما أن المشتري يقبض النجوم لنفسه
بخلاف الوكيل نعم لو باعها وأذن للمشتري في قبضها مع علمها بفساد البيع عتق بقبضه (ويطالب السيد
المكاتب) بها (والمكاتب المشتري) بما أخذه منه (وليس له) أى للسيد (تصرف في شئ مما بيد مكاتبه)
بييع أو إعتاق أو تزويج أو غيرها لأنه معه في المعاملات كأجنبي وتعبيرى بذلك أعم مما عبر به
(ولو قال له غيره أعتق مكاتبك بكذا ففعل عتق ولزمه ما التزم) وهو افتداء منه كما في أم الولد
فلو قال أعتقه عنى على كذا ففعل لم يعتق عنه بل عن المعتق ولا يستحق المال .

﴿ فصل ﴾ في لزوم الكتابة وجوازها وما يعرض لها من فسخ أو انقضاء وبيان حكم تصرفات المكاتب
وغیرها . (الكتابة) الصحيحة (لازمة للسيد فلا يفسخها) لأنها عقدت لحظ مكاتبه لاحتظه فكان فيها
كالرهن (إلا إن عجز المكاتب عن أداء) عند المحل لنجوم أو بعضه غير الواجب في الإتياء (أو امتنع منه) عند
ذلك مع القدرة عليه (أو غاب) عند ذلك (وإن حضر ماله) أو كانت غيبة المكاتب دون مسافة قصر على
الأشبه في المطلب فله فسخها بنفسه ويحاكم متى شاء لتعذر العوض عليه وإطلاق الامتناع أولى من تقييده له
بتعجيل المكاتب نفسه (وليس لحاكم أداء منه) أى من مال المكاتب الغائب عنه بل يمكن السيد من الفسخ
لأنه ربا عاجز نفسه أو امتنع من الأداء لو حضر أم إذا عجز عن الواجب في الإتياء فليس للسيد فسخ ولا يحصل
التقاص لأن للسيد أن يؤديه من غيره لكن يرفعه المكاتب للحاكم يرى فيه رأيه ويفصل الأمر بينهما
(وجائزة للمكاتب) كالرهن بالنسبة للرهن (فله ترك الأداء) له (للفسخ) وإن كان معه وفاء (ولو استمهل)
سيده (عند المحل لعجز من إيماله) مساعدة له في تحصيل العتق (أو لبيع عرض وجب) إيماله لبيعه
والتصريح بالوجوب هنا وفما يأتى من زيادتي (وله أن لا يزيد) في المهلة (على ثلاثة) من الأيام سواء أعرض
كساد أم لا فلا فسخ فيها وما أطلقه الإمام من جواز الفسخ محمول على ما زاد عليها (أو لإحضار ماله من دون
مرحلتين وجب) أيضا إيماله إلى إحضاره لأنه كالحاضر بخلاف ما فوق ذلك لطول المدة (ولا تنفسخ)
الكتانة (بمجنون) منها أو من أحدها ولا بإغماء كافهم بالأولى (ولا بمجنر مسفه) لأن اللازم من أحط رفيه
لا يفسخ بشئ من ذلك كالرهن والأخيرة من زيادتي (ويقوم ولى السيد) الذى جن أو حجر عليه (مقامه
في قبض) فلا يعتق بقبض السيد لنفسه وإذا لم يصح قبض المال فلم يكاتب استرداده لأنه على ملكه
فإن تلف فلا ضمان لتقصيره بالدفع إلى سيده ثم إن لم يكن بيده شئ آخر يؤديه فللولى تعجيله

والحاكم مقام المكاتب
في أداء إن وجد له مالا
ولم يأخذ السيد ولو جنى
على سيده لزمه قود
أو أرش ممامعه فإن لم
يكن فله تعجيزه أو على
أجنبي لزمه قود أو
الأقل من قيمته
والأرش فإن لم يكن
معه مال عجزه الحاكم
بطلب المستحق ويبيع
بقدر الأرش وبقيت
الكتابة فيما بقي وللسيد
فداؤه ولو أعتقه أو
أبرأه بعد الجزية عتق
ولزمه الفداء ولو قتل
المسكاتب بطلت وللسيد
قود على قاتله إن كافأه
والأقل القيمة وللمسكاتب
تصرف لا تبرع فيه
ولا خطر وشراء من
يعتق على سيده ويعتق
بعجزه وشراء من
يعتق عليه بإذن وتبعه
رقا وعتقا .

فصل في الكتابة
الباطلة باختلال ركن
ملغاة إلا في تعليق معتبر
والفاسدة بكتابة بعض
أو فساد شرط أو عوض
أو أجل كالصحيحة في
استقلاله بكسب وأخذ
أرش جنائية عليه ومهر
وفي أنه يعتق بالأداء
وتبعه كسبه وكالتعليق

(و) يقوم (الحاكم مقام المكاتب) الذي جن أو حجر عليه (في أداء إن وجد له مالا ولم يأخذ السيد) استقلالاً وثبتت
الكتابة وحل النجم وحلف السيد على استحقاقه قال الغزالي ورأى له مصلحة في الحرية فإن رأى أنه يضع
إذا أفاق لم يؤد قال الشيخان وهذا حسن فإن لم يجده مالا لم يمكن السيد من الفسخ فإذا فسخ عاد المكاتب
قنا له وعليه مؤتته فإن أفاق وظهر له مال كأن حصله قبل الفسخ دفعه إلى السيد وحكم بعقه ونقض تعجيزه
ويقال بالإفاقة في ذلك ارتفاع الحجر وخرج بزيادتي ولم يأخذ السيد مالا وأخذ استقلالاً فإنه يعتق لحصول
القبض المستحق (ولو جنى على سيده) قتلاً وقطعاً (لزمه قوداً وأرش) بالغام بالغ لان واجب جنائته عليه
لاتعلق له برقبته بخلاف ما يأتي في الأجنبي ويكون الأرش (ممامعه) ومما سيكسبه لانه معه كأجنبي كالمهر
(فإن لم يكن) معه ما يفي بذلك (فله) أي للسيد أو الوارث (تعجيزه) دفعاً للضرر عنه (أو) جنى (على أجنبي)
قتلاً وقطعاً (لزمه قوداً والأقل من قيمته والأرش) لانه يملك تعجيز نفسه وإذا عجزها فلا تعلق سوى الرقبة
وفي إطلاق الأرش على دية النفس تغليب (فإن لم يكن معه مال) يفي بالواجب (عجزه) الحاكم بطلب المستحق
ويبيع بقدر الأرش) إن زادت قيمته عليه والافسكه هذا كلام الجمهور وقال ابن الرفعة كلام التنبيه يفهم أنه
لا حاجة إلى التعجيز بل يتبين بالبيع انفساخ الكتابة كما أن يبيع المهر من في أرش الجنائية لا يحتاج إلى فك
الرهن وقال القاضي للسيد أيضاً تعجيزه أي بطلب المستحق ويبيعه أو فداؤه (وبقيت الكتابة فيما بقي) لما في
ذلك من الجمع بين الحقوق فإذا أدى حصته من النجوم عتق (وللسيد فداؤه) بأقل الأمرين من قيمته
والأرش فيبقى مكاتباً وعلى المستحق قبول الفداء (ولو أعتقه أو أبرأه) من النجوم (بعد الجزية عتق) ولزمه
الفداء) لانه فوت متعلق حق المحمي عليه كالمقتله بخلاف ما لو عتق بأداء النجوم بعدها فلا يلزم السيد فداؤه
(ولو قتل المكاتب بطلت) أي الكتابة ومات رقيقاً لقوات محلها (وللسيد قود على قاتله إن كافأه
والأقل القيمة) له لبقائه على ملكه ولو قتله هو فليس عليه إلا السكفارة مع الإثم إن تعمد ولو قطع طرفه ضمنه
لبقاء الكتابة (ولمساكاتب تصرف لا تبرع فيه ولا خطر) كبيع وشراء وإجارة أما ما فيه تبرع كصدقة
وهبة أو خطر كقرض ويبيع نسيئة وإن استوثق برهن أو كفيل فلا بد فيه من إذن سيده نعم ما تصدق
به عليه من نحو لحم وخبز ما العادة فيه أكله وعدم بيعه له إهداؤه لغيره على النص في الأم (و) له (شراء من
يعتق على سيده) والملك فيه للمكاتب (ويعتق) على سيده (بعجزه) لدخوله في ملكه وله أيضاً شراء بعض من
يعتق على سيده ثم إن عجز نفسه أو عجزه سيده عتق ذلك البعض ولا يسرى إلى الباقي وإن اختار سيده
تعجيزه لما مر في العتق (و) له (شراء من يعتق عليه باذن) من سيده (و) إذا اشتراه باذنه (تبعه رقا وعتقا)
ولا يصح إعتاقه عن نفسه وكتابه ولو باذن لتضمنها الولاء وليس من أهله كما علم ذلك ممامر .

فصل في الفرق بين الكتابة الباطلة والفاسدة وما تشارك فيه الفاسدة الصحيحة وما تخالفه فيه وغير
ذلك (الكتابة الباطلة) وهي ما اختلفت صحتها (باختلال ركن) من أركانها ككون أحد العاقدين مكرها
أو صيباً أو مجنوناً أو عتقت بغير مقصود كدم (ملغاة إلا في تعليق معتبر) بأن يقع ممن يصح تعليقه فلا تلغى
فيه وذكر الباطلة مع حكمها المذكور من زيادتي (والفاسدة) وهي ما اختلفت صحتها (بكتابة بعض) من
رقيق (أو فساد شرط) كشرط أن يبيعه كذا (أو) فساد (عوض) كخمر (أو) فساد (أجل) كنجس
واحد (كالصحيحة في استقلاله) أي للمكاتب (بكسب و) في (أخذ أرش جنائية عليه ومهر) في أمة ليستعين
به في كتابته سواء أوجب المهر بوطء شبهة أم بعقد صحيح فقولي ومهر أعم من قوله ومهر شبهة (وفي أنه يعتق
بالأداء) لسيد عند الحل بحكم التعليق لأن مقصود الكتابة العتق وهو لا يبطل بالتعليق بفاسد وبهذا خالف
البيع وغيره من العقود قال البندنجي وليس لنا عقد فاسد يملك به كالصحيح إلا هذا (و) في أنه (يتبعه)
إذا عتق (كسبه) الحاصل بعد التعليق فيتبع المكاتب ولدها وفي أنه تسقط نفقته عن سيده (وكالتعليق)

بصفة (في أنه لا يعتق بغير أدائه) أى المكاتب كإبراءه وأداء غيره عنه متبرعا فتعبرى بذلك أعم من تعبيره بالإبراء (و) في أن كتابته (تبطل بموت سيده) قبل الأداء لعدم حصول التعليق عليه فإن كان قال إن أدبت إلى أوالى وارثى بعد موتى لم تبطل بموته (و) في أنه (تصح الوصية به) (و) في أنه (لا يصرف له سهم المكاتبين) وفي صحة اعتاقه عن الكفارة وتمليكه ومنعه من السفر وجواز وطء الأمة وكل من الصحيحة والفاصد عقد معاوضة لكن الغلب في الأولى معنى المعاوضة وفي الثانية معنى التعليق . واعلم أن الباطل والعاسدة عندنا سواء الا في مواضع منها الحج والعارية والخلع والكتابة (وتخالفهما) أى تخالف الفاسدة الصحيحة والتعليق (في أن للسيد فسخها) بالفعل أو بالقول إذا لم يسلم له العوض كما سيأتى فكان له فسخها دفعا للضرر حتى لو أدى المكاتب المسمى بعد فسخها لم يعتق لانه وإن كان تعليقا فهو في ضمن معاوضة وقد ارتفعت فارتفع وقيد الفسخ بالسيد لانه حينئذ هو الذى خالفت فيه الفاسدة كلا من الصحيحة والتعليق بخلافه من العبد فانه يطرد في الصحيحة أيضا على اضطراب وقع للرافعى ولا يأتى في التعليق وإن كان فسح السيد كذلك (و) في (أنها تبطل بنحو إغماء السيد وحجر سفه عليه) لأن الخط في الكتابة للمكاتب لا للسيد كما مر بخلاف الصحيحة والتعليق لا يطلان بذلك وخروج السيد المكاتب فلا تبطل الفاسدة بنحو إغماءه وحجر سفه عليه وبزيادتي السفه حجر الفاس فلا تبطل به فإن بيع في الدين بطلت (و) في (أن المكاتب يرجع عليه بما أداه) أن بقي (أو يبدله) أن تلف وهذا من زيادتي هذا (أن كان له قيمة) هو أولى من قوله أن كان مقوما بخلاف غيره كخمر فلا يرجع فيه بشئ إلا أن يكون محترما كجلد ميتة لم يدبغ فيرجع به لا يبدله إن تلف (وهو) أى السيد يرجع (عليه بقيمتة وقت العتق) إذ لا يمكن رد العتق فأشبهه ما اذا وقع الاختلاف في البيع بعد تلف المبيع في يد المشتري ولو كاتب كافر كافرا على فاسد مقصود كخمر وقبض في الكفر فلا تراجع (فإن اتخذا) أى واجبا السيد والمكاتب جنسا وصفة كصفة وتكسير وحلول وأجل وكنا نقدين فهو أولى من قوله فإن تجانسا (فالتقاص) واقع بينهما كسائر الديون من النقود المتحدة كذلك بأن يسقط من أحد الديتين بقدره من الآخر (ولو بلارضا) من صاحبيهما أو من أحدهما إذ لا حاجة اليه (ويرجع صاحب الفضل) في أحدهما (به) على الآخر أما إذا كانا نقدين فإن كانا متقومين فلا تقاص أو مثلين ففيهما تفصيل ذكرته في شرح الروض وغيره (فإن فسحها) أى الفاسدة (أحدها) هو أعم من قوله السيد (أشهد) بفسحها احتياطا وتحريزا من التجاحد لا شرطاً (فلو قال) السيد (بعد قبضه) المال (كنت فسخت) الكتابة (فأنكر) المكاتب (حلف) المكاتب فيصدق لأن الأصل عدم الفسخ وعلى السيد البينة (ولو ادعى) عبد (كتابة فأنكر سيده أو وارثه محلف) المنكر فيصدق لأن الأصل عدمها ولو عكس بأن ادعاه السيد وأنكرها العبد صار قنا وجعل أنكاره تعجيزا منه لنفسه فإن قال كاتبك وأدبت المال وعتقت عتق بإقراره ومعلوم محامر في الدعوى والبيئات أن السيد يحلف على البت والوارث على نفي العلم (ولو اختلعا) أى السيد والمكاتب (في قدر النجوم) أى المال (أو صفتها) كجنسها أو عددها أو قدر أجلها ولا بينة أولى لكل بينة (تحالفا) بالسكيفية السابقة في البيع فإن اختلعا في قدر النجوم بمعنى الأوقات فالحكم كذلك إلا من كان قول أحدهما مقتضيا للفساد كأن قال السيد كاتبك على نجم فقال بل على نجمين فيصدق مدعى الصحة وهو المكاتب في هذا المثل (ثم إن لم يقبض) السيد (ماداعاه ولم يتفقا) على شئ (فسحها الحاكم) وقياس مامر في البيع أنه يفسحها الحاكم أو المتحالفاً أو أحدهما وهو ما مال إليه الأسنوى وغيره لكن فرق الزركشى بأن الفسخ هنا غير منصوص عليه بل مجتهد فيه فأشبهه العنة بخلافه ثم (وإن قبضه) أى ما ادعاه (وقال المكاتب بعضه) أى بعض المقبوض وهو الزائد على ما اعترف به في العقد (ودبعة لى) عندك (عتق) لاتفاقهما على وقوع العتق بالتقديرين (ورجع) هو

في أنه لا يعتق بغير أدائه
وتبطل بموت سيده
وتصح الوصية به ولا
يصرف له سهم المكاتبين
وتخالفها في أن للسيد
فسحها وأنها تبطل
بنحو إغماء السيد
وحجر سفه عليه وإن
المكاتب يرجع عليه
بما أداه أو يبدله إن
كان له قيمة وهو عليه
بقيمتة وقت العتق
فإن اتخذا فالتقاص ولو
بلارضا ويرجع صاحب
الفضل به فإن فسحها
أحدهما أشهد فلو قال
بعد قبضه كنت فسخت
فأنكر حلف ولو ادعى
كتابة فأنكر سيده أو
وارثه خلف ولو اختلعا
في قدر النجوم أو صفتها
تحالفا ثم إن لم يقبض
ماداعاه ولم يتفقا فسحها
الحاكم وإن قبضه وقال
المكاتب بعضه ودبعة
عتق ورجع ،

(بمأدى و) رجع (السيد بقيمته وقد يتقاصان) في تلف المؤدى بأن كان هو أو قيمته من جنس قيمة للعبد وصفهما (ولو قال) السيد (كاتبك وأنا مجنون أو محجور على فأنكر) المكاتب الجنون أو الحजर (حلف السيد) فيصدق (إن عرف) له (ذلك) أى ما ادعاه لقوة جانبه بذلك (وإلا فالمكاتب) لأن الأصل عدم ما دعاه السيد ولا قرينة والحكم في الشق الأول مخالف لما ذكر في النكاح من أنه لو زوج بنته ثم قال كنت محجورا على أو مجنونا يوم زوجتها لم يصدق وإن عهد له بذلك وفرق بأن الحق ثم تعاقى بثالث بخلافه هنا وذكر التحليف هنا وفيما يأتى من زيادتي (أو قال) السيد (وضعت) عنك (النجم الأول أو بعضا) من النجوم (فقال) المكاتب (بل) وضعت النجم (الآخر أو الكل) أى كل النجوم (حلف السيد) فيصدق لأنه أعرف بمراذه وفعله (ولو قال) العبد لابی سیده (كاتبى أبو كافر صدقاه) وهما أهل للتصديق أو قامت بكتابته بينة (فمكاتب) عملاقولها أو بالبينة (فمن أعتق) منهما (نصيبه) منه (أو أبرأه عن نصيبه) من النجوم (عتق) خلافا للرافعى في تصحيحه الوقف (ثم إن عتق نصيب الآخر) بأداء أو إعتاق أو إبراء (فالولاء) على للمكاتب (للاب) ثم ينتقل بالعصوبة إليهما بالمعنى السابق في أواخر كتاب الإعتاق (وإن عجز) فعجزه الآخر (عاد) نصيبه (قنا ولا سراية) على المعتق ولو كان موسرا لأن الكتابة السابقة تقتضى حصول العتق بها واليت لا سراية عليه كأمس وقولى ثم إلى آخره من زيادتي (وإن صدقه أحدهما فنصيبه مكاتب) عملاقولها وراعه واغتنق التبعيض لأن الدوام أقوى من الابتداء (ونصيب المكذب قن بحلفه) على نفي العلم بكتابته أي به استصحبها لأصل الرق فنصف الكسب له ونصفه للمكاتب (فإن أعتق المصدق) نصيبه (وكان موسرا سرى العتق) عليه إلى نصيب المكذب لأن المكذب يدعى أن الكل رقيق لها بخلاف مالو أبرأه عن نصيبه من النجوم أو قبضه فلا سراية أمالو أنكرها فيحلفان على نفي العلم كما علم مما مر .

✽ كتاب أمهات الأولاد ✽

بضم الهمزة وكسرهما مع فتح الميم وكسرها جمع أم وأصلها أمية قاله الجوهري ومن نقل عنه أنه قال جمع أمية أصل أم فقد تسمع ويقال في جمعها أمات وقال بعضهم الأمهات للناس والأمات للبهائم وقال آخرون يقال فيهما أمهات وأمات لكن الأول أكثر في الناس والثاني أكثر في غيرهم ويمكن رد الأول إلى هذا والأصل فيه خبر «أيما أم ولدت من سيدها فهي حرة عن دبر منه» رواه ابن ماجه والحاكم وصححه إسناده وخبر أمهات الأولاد لا يعن ولا يوهن ولا يورثن يستمتع بها سيدها مادام حيا فإذا مات فهي حرة رواه الدارقطني والبيهقي وصححا وقفه على عمر رضى الله عنه وخالف ابن القطان فصحح رفعه وحسنه وقال رواه كلهم ثقات وسبب عتقها بموته انعقاد الولد حرا للاجماع ولخبر الصحيحين «إن من أشرط الساعة أن تلد الأمة ربتها» وفي رواية ربتها أي سيدها فإقام الولد مقام أبيه وأبوه حرة فكذا هو . لو (جلت من حر) كله أو بعضه ولو كافرا أو مجنونا (أمته) ولو بلاوطء أو بوطء محرم (فوضعت حيا أو ميتا أو ما فيه غرة) وإن لم ينفصل (عتقت بموته) ولو بقتلها له ما مر (كولدها) الحاصل (بنكاح) رقيقا (أو زنا بعد وضعها) فإنه يعتق بموت السيد وإن ماتت أمه قبل ذلك بخلاف الحاصل بشبهة وقد ظن أنها زوجته الحرة أو أمته لانعقاده حرا فإن ظن أنها زوجته الأمة فكأمة وبخلاف الحاصل بنكاح أو زنا قبل الوضع لحدوثه قبل ثبوت حق الحرية للأم ومن ثم لم يعتق بموت السيد ولد الرهونة الحاصل بذلك بعد وضعها وقبل عود ملكها إليه فيما لو أولدها وهو معسر ثم بيعت في الدين ثم عاد ملكها وتقدم حكم الرهونة في كتاب الرهن ومثلها الجانية المتعاقى برقيتها مال وفي المحجور عليه بفلس خلاف رجح ابن الرفعة نفوذ إيلاده وتبعه البلقيني وهو أوجه ورجح السبكي خلافه وتبعه الأذرعى والزركشى ثم قال لكن سبق عن

بمأدى والسيد بقيمته
وقد يتقاصان ولو قال
كاتبك وأنا مجنون
أو محجور على فأنكر
حلف السيد إن عرف
ذلك وإلا فالمكاتب أو
قال وضعت النجم الأول
أو بعضا فقال بل الآخر
أو الكل حلف السيد
ولو قال كاتبى أبو كافر
فصدقاه فمكاتب فمن
أعتق نصيبه أو أبرأه عن
نصيبه عتق ثم إن عتق
نصيب الآخر فالولاء
للاب وإن عجز عاد قنا
ولا سراية وإن صدقه
أحدهما فنصيبه مكاتب
ونصيب المكذب قن
بحلفه فإن أعتق المصدق
وكان موسرا سرى
العتق .

✽ كتاب أمهات الأولاد ✽

جلت من حر أمته
فوضعت حيا أو ميتا
أو ما فيه غرة عتقت
بموته كولدها بنكاح
أو زنا بعد وضعها

الحاوي والغزالي النفوذ وخرج زيادتي حر المكاتب فلا تعتق بموته أمته التي جبلت منه ولا ولدها وقولي
جبلت أولى من قوله أجبلها لإيهامه اعتبار فعله وليس مراداً فإن استدخالها ذكره أو منيه المحترم كذلك
كما ثبت به النسب (أو) جبلت منه (أمة غيره بذلك) أي بنكاح أوزنا (فالولد) الحاصل بذلك (رقيق)
تبعاً لأمه (أو بشبهة) منه كأن ظنوا ولو زوجاً أمته أو زوجته الحرة (خبر) لظنه وعليه قيمته لسيدها
وكالشبهة نكاح أمة غرب حريتها كما صر في الخيار والإعفاف ولو ظن بالشبهة أن الأمة زوجته المملوكة فالولد
رقيق (ولا تصير) من جبلت من غير مال كها (أم ولد) له (وإن ملكها) لا تنفاه العلق بحري ملكه (وله) أي
للسيد (انتفاع بأم ولده) كوطء واستخدام وإجارة (وأرش جناية عليها وتزويجها جبراً) وقيمتها إذا قتلت لبقاء
ملكه عليها وعلى منافعها كالمذبذبة (ولا يصح تملكها من غيرها) ببيع أو هبة أو غيرها لأنها لا تقبل النقل وما
رواه أبو داود عن جابر كنا نبيع سرارينا أمهات الأولاد والنبي صلى الله عليه وسلم حتى لا يرى بذلك بأساً أجيب
عنه بأنه منسوخ وبأنه منسوب إلى النبي صلى الله عليه وسلم استدلالاً واجتهاداً فيقدم عليه ما نسب إليه قولاً
ونصاً وهو نهي صلى الله عليه وسلم عن بيع أمهات الأولاد كما مر وخرج زيادتي من غيرها تملكها من نفسها
فصح كما أفتى به القفال في البيع ومثله غيره مما يمكن لأنه في الحقيقة إعتاق (و) لا يصح (رهنها) لما فيه من
التسليط على بيعها وتعبير بما ذكر أولى من قوله ويحرم بيعها ورهنها وهبتها (كولدها التابع لها) في
العق بعت السيد فلا يصح تملكه من غيره ورهنه وهذه من زيادتي (وعتقهما من رأس المال) وإن
جبلت به من سيدها في مرض موته أو أوصى بعتقهما من الثلث كما تنفاه المال في الشهوات فلا يؤثر فيه
ذلك بخلاف مال الأوصى بحجة الإسلام من الثلث وهذا من زيادتي في الولد والله سبحانه وتعالى أعلم .

أو أمة غيره بذلك فالولد
رقيق أو بشبهة خرولاً
تصير أم ولد وإن ملكها
وله انتفاع بأم ولده
وأرش جناية عليها
وتزويجها جبراً ولا يصح
تملكها من غيرها
ورهنها كولدها التابع
لها وعتقهما من رأس
المال ، والله أعلم .

بحمد الله تعالى قد تم طبع كتاب [فتح الوهاب ، بشرح منهج الطلاب]
لشيخ الإسلام : « أبي يحيى زكريا الأنصاري »

وبها مشه :

١ - [منهج الطلاب] للمؤلف

٢ - [الرسائل الذهبية : في المسائل الدقيقة المنهجية] للسيد « مصطفى الذهبي الشافعي » .

صحيفة	صحيفة
١١١ باب زكاة المعدن والركاز والتجارة	٢ خطبة الكتاب
١١٣ باب زكاة الفطر	٣ (كتاب الطهارة) ٧ باب الأحداث
١١٥ باب من تلزمه زكاة المال وما تجب فيه	٩ فصل في آداب الخلاء وفي الاستنجاء
١١٦ باب أداء زكاة المال ١١٧ باب تعجيل الزكاة	١١ باب الوضوء ١٥ باب مسح الخفين
١١٨ (كتاب الصوم) ١١٩ فصل في أركان الصوم	١٨ باب الغسل
١٢٢ فصل في شروط وجوب صوم رمضان	١٩ باب في النجاسة وإزالتها ٢١ باب التيمم
» فصل في فدية فوت الصوم الواجب	٢٣ فصل في كيفية التيمم وغيرها
١٢٤ باب صوم التطوع	٢٦ باب الحيض
١٢٥ (كتاب الاعتكاف)	٢٧ فصل : في تقسيم الدم الخارج من المرأة
١٣١ فصل في الاعتكاف المنذور	٢٩ (كتاب الصلاة) باب أوقاتها
١٣٤ (كتاب الحج) ١٣٦ باب المواقيت	٣٢ فصل فيمن تجب عليه الصلاة وما يذكر معه
١٣٨ باب الإحرام ١٤٠ باب صفة النسك	٣٣ باب في سن الأذان والإقامة
» فصل فيما يطلب في الطواف من واجبات وسنن	٣٥ باب فيمن يكون التوجه للقبلة شرطا
١٤٤ فصل في الوقوف بعرفة مع ما يذكر معه	في صحة صلاته ومن لا
١٤٥ فصل في البيت بمزدلفة والدفع منها	٣٨ باب صفة الصلاة ٤٨ باب في شروط الصلاة
١٤٧ فصل في البيت بمنى ليالى أيام التشريق	٥٣ باب في مقتضى سجود السهو وما يتعلق به
١٤٩ فصل في أركان الحج والعمرة وبيان	٥٥ باب في سجودى التلاوة والشكر
أوجه أدائهما مع ما يتعلق بذلك	٥٦ باب في صلاة النفل ٥٩ باب في صلاة الجماعة
١٥١ باب ما حرم بالإحرام	٦١ فصل في صفات الأئمة
١٥٦ باب الإحصار والفوات	٦٤ فصل في شروط الاقتداء وآدابه
١٥٧ (كتاب البيع) ١٦١ باب الربا	٦٨ فصل في قطع القدوة وما تنقطع به وما يتبعهما
١٦٤ باب فيما نهى عنه من البيوع وغيرها	٦٩ باب كيفية صلاة المسافر
١٦٦ فصل فيما نهى عنه من البيوع نهيا	٧٠ فصل في شروط القصر وما يذكر معها
لا يقتضى بطلانها وما يذكر معها	٧٢ فصل في الجمع بين الصلاتين ٧٣ باب صلاة الجمعة
١٦٧ فصل في تفريق الصفقة وتعددتها	٧٧ فصل في الأغسال السنوية في الجمعة وغيرها
١٦٨ باب الخيار ١٦٩ فصل في خيار الشرط	٧٩ فصل في بيان ما تدرك به الجمعة وما لا تدرك به
١٧٠ فصل في خيار العيب وما يذكر معه	٨٠ باب في صلاة الخوف ٨٢ فصل في اللباس
١٧٥ باب في حكم المبيع ونحوه	٨٢ باب في صلاة العيدين وما يتعلق بها
١٧٨ باب التولية والإشراك والمرابحة والمخاطة	٨٤ باب في صلاة كسوف الشمس والقمر
١٧٩ باب بيع الأصول والثمار	٨٦ باب الاستسقاء ٨٧ باب حكم تارك الصلاة
١٨٢ فصل في بيان بيع الثمر والزرع وبدو صلاحهما	٨٨ (كتاب الجنائز) ٩٢ فصل في تكفين الميت وحمله
١٨٤ باب الاختلاف في كيفية العقد	٩٤ فصل في صلاة الميت ٩٨ فصل في دفن الميت
١٨٥ باب في معاملة الرقيق	١٠٢ (كتاب الزكاة) ١٠٢ باب زكاة الماشية
١٨٦ (كتاب السلم)	١٠٦ باب زكاة النابت ١٠٩ باب زكاة النقد
١٩٠ فصل في بيان أداء غير المسلم فيه عنه الخ	

صحيفة

- ١٩١ فصل في القرض
 ١٩٢ (كتاب الرهن)
 ١٩٦ فصل فيما يترتب على لزوم الرهن
 ١٩٩ فصل في الاختلاف في الرهن وما يتعلق به
 ٢٠٠ فصل في تعلق الدين بالتركة
 » (كتاب التفليس)
 ٢٠١ فصل فيما يفعل في مال المحجور عليه
 بالفلس من بيع وقسمة وغيرها
 ٢٠٣ فصل في رجوع المعامل للفلس عليه الخ
 ٢٠٥ باب الحجر
 ٢٠٧ فصل فيمن يلي الصبي مع بيان كيفية
 تصرفه في ماله
 ٢٠٨ باب الصلح
 ٢١٠ فصل في التزام على الحقوق المشتركة
 ٢١٣ باب الحوالة
 ٢١٤ باب الضمان
 ٢١٧ (كتاب الشركة)
 ٢١٨ (كتاب الوكالة)
 ٢٢٠ فصل فيما يجب على الوكيل في الوكالة المطلقة
 والمقيدة بالبيع بأجل وما يذكر معها
 ٢٢١ فصل فيما يجب على الوكيل في الوكالة المقيدة
 ٢٢٢ فصل في حكم الوكالة وارتفاعها وغيرها
 ٢٢٣ (كتاب الإقرار)
 ٢٢٥ فصل في بيان أنواع من الإقرار الخ
 ٢٢٧ فصل في الإقرار بالنسب
 ٢٢٨ (كتاب العارية)
 ٢٣٠ فصل في بيان أن العارية غير لازمة الخ
 ٢٣١ (كتاب الغصب)
 ٢٣٢ فصل في بيان حكم الغصب وما يؤمن به
 المغصوب وغيره
 ٢٣٤ فصل في اختلاف المالك والغاصب وضمان
 ما ينقص به المغصوب وما يذكر معها
 ٢٣٦ فصل فيما يطأ على المغصوب من زيادة
 وغيرها

صحيفة

- ٢٣٧ (كتاب الشفعة)
 ٢٣٨ فصل فيما يؤخذ به الشقص المشفوع وفي
 الاختلاف في قدر الثمن مع ما يأتي معها
 ٢٤٠ (كتاب القراض)
 ٢٤١ فصل في أحكام القراض
 ٢٤٣ فصل في بيان أن القراض جائز من الطرفين
 وحكم اختلاف العاقلين مع ما يأتي معها
 ٢٤٤ (كتاب المساقاة)
 ٢٤٥ فصل في بيان أن المساقاة لازمة وحكم
 هرب العامل، والمزارعة، والمحاربة
 ٢٤٦ (كتاب الاجارة)
 ٢٤٩ فصل فيما يجب بالمعنى الآتي على المكسرى
 والمكسرى لعقار أو دابة
 ٢٥٠ فصل في بيان غاية الزمن الذي تقدر المنفعة
 به تقريرا مع ما يذكر معها
 ٢٥١ فصل فيما يقتضى الانفساخ والخييار في
 الاجارة ومالا يقتضيهما
 ٢٥٣ (كتاب إحياء الموات)
 ٢٥٤ فصل في بيان حكم النافع المشتركة
 ٢٥٥ فصل في بيان حكم الأعيان المشتركة الخ
 ٢٥٦ (كتاب الوقف)
 ٢٥٨ فصل في أحكام الوقف اللفظية
 » فصل في أحكام الوقف المعنوية
 ٢٥٩ فصل في بيان النظر على الوقف وشرط
 الناظر ووظيفته
 ٢٥٩ (كتاب الهبة)
 ٢٦١ (كتاب اللقطة)
 ٢٦٢ فصل في بيان حكم لقط الحيوان وغيره
 مع بيان تعريفهما
 ٢٦٤ (كتاب اللقيط)
 ٢٦٥ فصل في الحكم بإسلام اللقيط وغيره
 بتبعية أو بكفرهما كذلك
 ٢٦٦ فصل في بيان حرية اللقيط ورقه واستلحاقه
 ٢٦٧ (كتاب الجمالة)

صفحة	صفحة
٢٩ فصل فى حكم استيعاب الأصناف والتسوية بينهم وما يتبعها	٢ (كتاب الفرائض)
٣٠ فصل فى صدقة التطوع » (كتاب النكاح)	٤ فصل فى بيان الفروض وذويها
٣٣ فصل فى الخطبة	٥ فصل فى الحجب حرمانا بالشخص أو بالاستغراق
٣٤ فصل فى أركان النكاح وغيرها	٦ فصل فى كيفية إرث الأولاد وأولاد الابن انفرادا واجتماعا
٣٥ فصل فى عاقد النكاح وما يذكر معه	» فصل فى كيفية إرث الأب والجد وإرث الأم فى حالة
٣٧ فصل فى موانع ولاية النكاح	» فصل فى إرث الحواشي
٣٩ فصل فى الكفاءة المعتبرة فى النكاح	٧ فصل فى الإرث بالولاء
٤٠ فصل فى تزويج المحجور عليه	» فصل فى بيان ميراث الجد والإخوة
٤١ باب ما يحرم من النكاح	٨ فصل فى موانع الإرث وما يذكر معها
٤٤ فصل فيما يمنع النكاح من الرق	١٠ فصل فى أصول المسائل وبيان ما يعول منها
٤٥ فصل فى نكاح من تحل ومن لا تحل من الكافرات وما يذكر معه	١١ فرع فى تصحيح المسائل ومعرفة أنصباء الورثة
٤٦ باب نكاح للشرك	١٢ فرع فى المناسخات
٤٧ فصل فى حكم من زاد على العدد الشرعى من زوجات الكافر بعد إسلامه	١٣ (كتاب الوصية)
٤٩ فصل فى حكم مؤنة الزوجة إن أسلمت أو ارتدت مع زوجها أو تخلف أحدهما عن الآخر » باب الخيار	١٥ فصل فى الوصية بزائد على الثلث وفى حكم اجتماع تبرعات مخصوصة
٥٢ فصل فى الإعفاف	» فصل فى بيان المرض الخوف والملحق به المقتضى كل منهما الحجب فى التبرع الزائد على الثلث
٥٣ فصل فى نكاح الرقيق	١٦ فصل فى أحكام لفظية للموصى به وللموصى له
٥٤ (كتاب الصداق)	١٨ فصل فى أحكام معنوية للموصى به مع بيان ما يفعل عن الميت وما ينفعه
٥٦ فصل فى الصداق الفاسد وما يذكر معه	١٩ فصل فى الرجوع عن الوصية
٥٧ فصل فى التفويض وما يذكر معه	» فصل فى الإيصاء
٥٨ فصل فيما يسقط المهر وما ينصفه وما يذكر معها	٢٠ (كتاب الوديعة)
٦٠ فصل فى المنفعة	٢٣ (كتاب قسم الفئ والغنيمة)
٦١ فصل فى التحالف إذا وقع اختلاف فى المهر المسمى » فصل فى الولية	٢٥ فصل فى الغنيمة وما يتبعها
٦٣ (كتاب القسم والنشوز)	٢٦ (كتاب قسم الزكاة مع بيان حكم صدقة التطوع)
	٢٨ فصل فى بيان ما يقتضى صرف الزكاة لمستحقها وما يأخذه منها

صفحة	صفحة
١١٢ (كتاب الرضاع)	٦٥ فصل في حكم الشقاق بالتعدى بين الزوجين
١٦٤ فصل في طرور الرضاع على النكاح مع الغرم بسبب قطعه النكاح	٦٦ (كتاب الخلع)
» فصل في الإقرار بالرضاع والاختلاف فيه وما يذكر معهما	٦٩ فصل في الألفاظ الملزمة للعوض
١١٥ (كتاب النفقات)	٧٢ فصل في الاختلاف في الخلع أو في عوضه (كتاب الطلاق)
١١٨ فصل في موجب المؤن ومسقطاتها	٧٥ فصل في تفويض الطلاق للزوجة
١١٩ فصل في حكم الإعسار بمؤنة الزوجة	٧٦ فصل في تعدد الطلاق بنية العدد فيه وما يذكر معه
١٢١ فصل في مؤنة القريب	٧٧ فصل في الاستثناء
١٢٢ فصل في الحضانة	٧٨ فصل في الشك في الطلاق
١٢٤ فصل في مؤنة المملوك وما معها	٨٠ فصل في بيان الطلاق السني وغيره
١٢٦ (كتاب الجناية)	٨١ فصل في تعليق الطلاق بالأوقات وما يذكر معه
١٢٨ فصل في الجناية من اثنين وما يذكر معها	٨٣ فصل في تعليق الطلاق بالحمل والحيض وغيرها
» فصل في أركان القود في النفس	٨٦ فصل في الإشارة للطلاق بالأصابع وفي غيرها
١٣٠ فصل في تغير حال المجروح لحرية أو عصمة أو إهدار أو بقدر الضمون به	» فصل في أنواع من تعليق الطلاق
١٣١ فصل فيما يعتبر في قود الأطراف والجراحات والمعاني مع ما يأتي	٨٧ (كتاب الرجعة)
١٣٢ باب كيفية القود والاختلاف فيه ومستوفيه	٩٠ (كتاب الإيلاء)
١٣٤ فصل في اختلاف مستحق الدم والجاني	٩٢ فصل في أحكام الإيلاء من ضرب مدة وغيره
» فصل في مستحق القود ومستوفيه	٩٣ (كتاب الظهار)
١٣٦ فصل في موجب العمد والعفو	٩٤ فصل في أحكام الظهار من وجوب كفارة وتحريم تمتع وما يذكر معها
١٣٧ (كتاب الديات)	٩٥ (كتاب الكفارة)
١٣٨ فصل في موجب مادون النفس من الجرح ونحوه	٩٨ (كتاب اللعان والقذف)
١٣٩ فصل في موجب إبانة الأطراف	٩٩ فصل في قذف الزوج وزوجته
١٤٠ فصل في موجب إزالة النافع	١٠٠ فصل في كيفية اللعان وشرطه وثمرته
١٤٢ فصل في الجناية التي لا تقدير لأرشها والجناية على الرقيق	١٠٣ (كتاب العدد)
١٤٣ باب موجبات الدية والعاقلة وجناية الرقيق والفرقة والكفارة	١٠٦ فصل في تداخل عدتي امرأة
١٤٥ فصل فيما يوجب الشركة في الضمان وما يذكر معه	» فصل في حكم معاشرة المفارق المعتدة
	١٠٧ فصل في عدة الوفاة وفي المفقود وفي الإحداو
	١٠٨ فصل في سكنى المعتدة
	١١٠ باب الاستبراء

صفحة	صفحة
١٨٢ (كتاب الهدنة)	١٤٦ فصل في العاقلة وكيفية تأجيل ما تحمل
١٨٤ (كتاب الصيد والذباح)	١٤٧ فصل في جناية الرقيق
١٨٦ فصل فيما يملك به الصيد وما يذكّر معه	١٤٨ فصل في الغرة
١٨٧ (كتاب الأضحية)	١٤٩ فصل في كفارة القتل
١٩٠ فصل في العقيقة	» باب دعوى الدم والقسامة
١٩١ (كتاب الأطعمة)	١٥١ فصل فيما يثبت به موجب القود وموجب
١٩٤ (كتاب المسابقة)	المسال بسبب الجناية من إقرار وشهادة
١٩٧ (كتاب الإيمان)	١٥٢ (كتاب البغاة)
١٩٨ فصل في صفة كفارة اليمين	١٥٤ فصل في شروط الإمام الأعظم وفي بيان
١٩٩ فصل في الحلف على السكني والساكنة	طرق انعقاد الإمامة
وغيرها مما يأتي	١٥٥ (كتاب الردة)
٢٠٠ فصل في الحلف على أكل أو شرب مع	١٥٦ (كتاب الزنا)
بيان ما يتناوله بعض الماء كولات	١٥٨ (كتاب حد القذف)
٢٠١ فصل في مسائل مشورة	١٥٩ (كتاب السرقة)
٢٠٢ فصل في الحلف على أن لا يفعل كذا	١٦٢ فصل فيما لا يمنع القطع وما يمنعه وما
٢٠٣ (كتاب النذر)	يكون حرزا للشخص دون آخر
٢٠٥ فصل في نذر الإتيان إلى الحرم بنسك	» فصل فيما يثبت به السرقة وما يقطع بها
أو غيره مما يأتي	وما يذكّر معهما
٢٠٧ (كتاب القضاء)	١٦٣ باب قاطع الطريق
٢٠٨ فصل فيما يقتضى انعزال القاضى أو عزله	١٦٤ فصل في اجتماع عقوبات على واحد
وما يذكّر معه	١٦٥ (كتاب الأشربة والتعازير)
٢٠٩ فصل في آداب القضاء وغيرها	١٦٦ فصل في التعزير
٢١٢ فصل في التسوية بين الخصمين وما يتبعها	١٦٧ (كتاب الصيال)
٢١٤ باب القضاء على الغائب الخ	١٦٩ فصل فيما تتلفه الدواب
٢١٥ فصل في الدعوى بعين غائبة	١٧٠ (كتاب الجهاد)
٢١٦ فصل في بيان من يحكم عليه في غيبته وما	١٧١ فصل فيما يكره من الغزو ومن يكره
يذكّر معه	أو يحرم قتله من الكفار وما يجوز أو
٢١٧ باب القسمة	يسن فعله بهم
٢٢٠ (كتاب الشهادات)	١٧٣ فصل في حكم الأسر وما يؤخذ من أهل
٢٢٢ فصل في بيان ما يعتبر فيه شهادة الرجال	الحرب
وتعدد الشهود وما لا يعتبر فيه ذلك مع	١٧٦ فصل في الأمان مع الكفار
ما يتعلق بهما	١٧٨ (كتاب الجزية)
٢٢٥ فصل في تحمل الشهادة وأدائها وكتابة الصك	١٨١ فصل في أحكام الجزية غير مأمور
» فصل في تحمل الشهادة على الشهادة وأدائها	

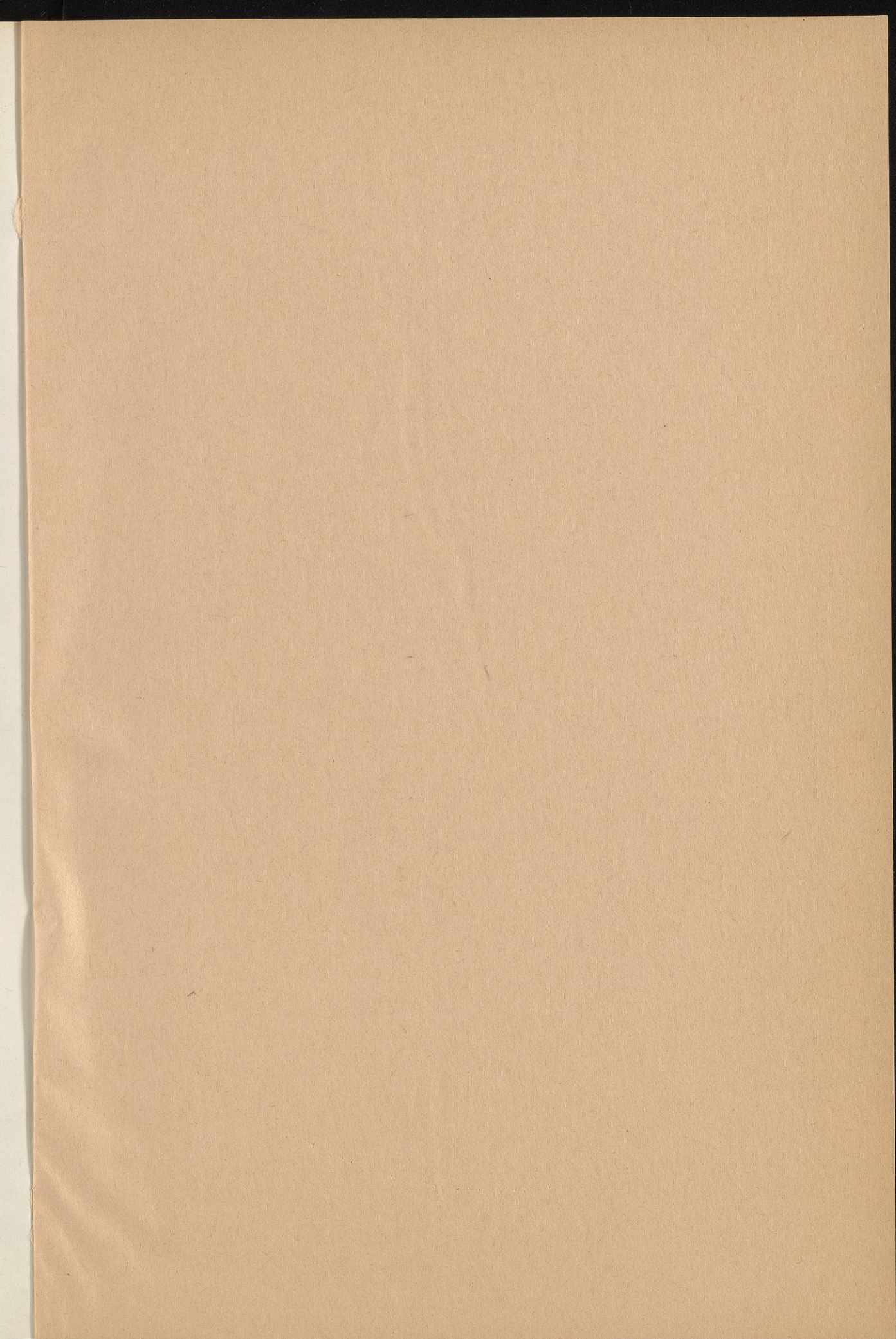
صفحة

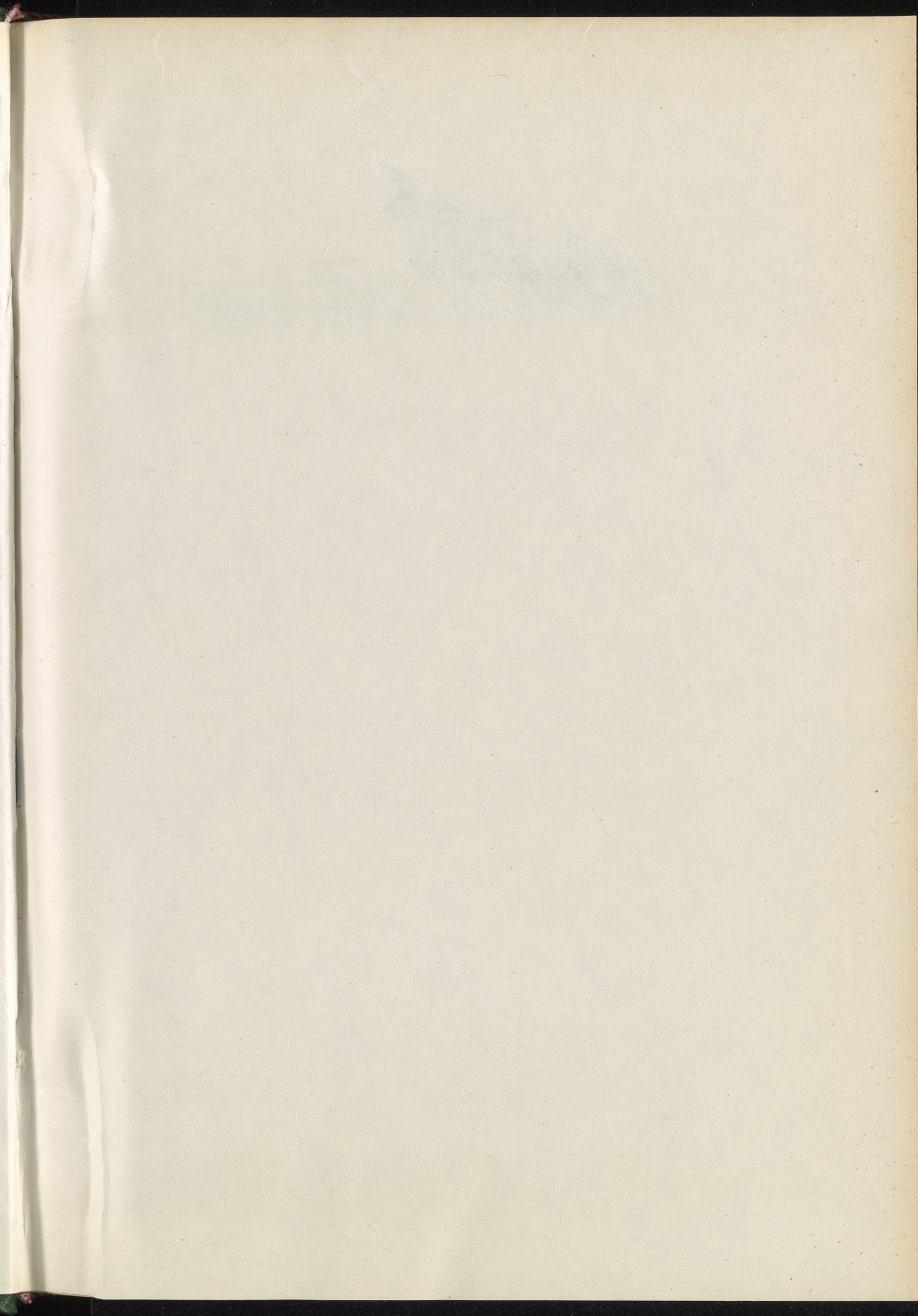
- ٢٢٦ فصل في رجوع الشهود عن شهادتهم
 ٢٢٧ (كتاب الدعوى والبيّنات)
 ٢٢٩ فصل فيما يتعلق بجواب المدعى عليه
 ٢٣٠ فصل في كيفية الحلف وضابط الحالف
 ٢٣١ فصل في النكول
 ٢٣٢ فصل في تعارض البيّنات
 ٢٣٣ فصل في اختلاف المتداعين
 ٢٣٤ فصل في القائف
 ٢٣٥ (كتاب الاعتاق)
 ٢٣٦ فصل في العتق بالبعضية
 ٣٣٧ فصل في الاعتاق في مرض الموت وبيان
 القرعة
 ٢٣٩ فصل في الولاء

صفحة

- ٢٣٩ (كتاب التدبير)
 ٢٤١ فصل في حكم المدبرة والملق عتقها بصفة
 مع ما يذكر معه
 ٢٤٢ (كتاب الكتابة)
 ٢٤٤ فصل فيما يلزم السيد وما يسن له وما
 يحرم عليه وبيان حكم ولد المكاتب وغير ذلك
 ٢٤٦ فصل في لزوم الكتابة وجوازها
 وما يعرض لها من فسخ أو انفساخ وبيان
 حكم تصرفات المكاتب وغيرها
 ٢٤٧ فصل في الفرق بين الكتابة الباطلة
 والفاسدة وما تشارك فيه الفاسدة
 الصحيحة وما تخالفها فيه وغير ذلك
 ٢٤٩ (كتاب أمهات الأولاد)

(تمت)







NYU - BOBST



31142 02414 1577

BP153 .A53 1900

Fath al-Wahhab bi-sharh Manhaj

y0-

968400

Vol. 1